

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شارحة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَقْفِي المعروف بـ "يوسف أقندي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراغبين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن يونس

دراسات إسلامية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لتقييم الكتب والأدب والأحاديث تزييم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد الخامس

المحمود :

الأذان



دار الكتب العلمية

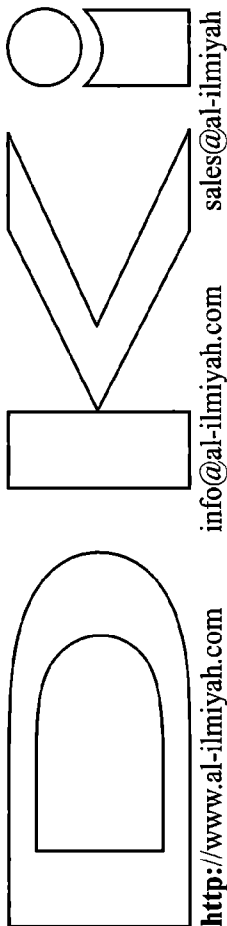
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها محمد باقر باقر سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀḤ AL-QĀRĪ LIṢĤĤĪḤ AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٣١ مجلداً) 23280 (31Parts/31Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H.

بلد الطباعة لبنان

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

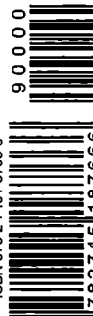
جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضخيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel: +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

10 - كِتَابُ الْأَذَانِ (1)

10 - كِتَابُ الْأَذَانِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قد بدئ في هذه القطعة الرابعة يوم الأربعاء اليوم الخامس والعشرين من أيام شهر الله المحرم الحرام من شهور سنة ثمانٍ وعشرين ومائة وألف هكذا أثبتت البسملة في غير رواية ابن عساكر، وسقطت فيها كذا قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ومحمود العيني: إنها سقطت في رواية القابسي وغيره.

(كِتَابُ الْأَذَانِ) وفي بعض النسخ: أبواب الأذان.

والأذان لغة: الإعلام قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ رَبَّنَا لِلَّهِ رُسُلَهُ﴾ [التوبة: 3] من أَذَّنْ يُؤْذِنُ تَأْذِينًا وَأَذَانًا، مثل كَلَّمَ يُكَلِّمُ تَكْلِيمًا وَكَلَامًا، فالأذان والكلام اسم المصدر القياسي. وَقَالَ الهروي: الأذان والأذنين والتأذين بمعنى، وقيل: الأذنين المؤذن فعيل بمعنى مُفْعَل، واشتقاقه من الأذان بفتحيتين وهو الاستماع، كأنه يلقي في أذان الناس بصوته ما يدعوهم إلى الصلاة.

وفي الشريعة: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة.

وَقَالَ القاضي عياض والقرطبي وغيرهما ما حاصله: إِنَّ الْأَذَانَ عَلَى قَلَّةٍ

(1) قال العيني: الأذان الإعلام من أذن يؤذن تأذِينًا وَأَذَانًا مثل كلم يكلم تَكْلِيمًا وكلامًا، فالأذان والكلام اسم المصدر القياسي، وأصله من الأذن كأنه يلقي في أذان الناس بصوته، انتهى. وقال الحافظ: الأذان لغة الإعلام، قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ رَبَّنَا لِلَّهِ رُسُلَهُ﴾ [التوبة: 3] واشتقاقه من الأذن بفتحيتين وهو الاستماع، وشرعًا الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة، قال القرطبي وغيره الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالكبرية وهي تتضمن وجود الله وكماله، ثم ثنى بالتوحيد ونفي الشريك، ثم بإثبات الرسالة، ثم دعا إلى الطاعة مخصوصة أقوى الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم، وفي الإشارة إلى المعاد، ثم أعاد ما أعاد توكيدًا ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة وإظهار شعائر الإسلام، والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسيره لكل أحد في كل زمان ومكان، انتهى.

1 - باب بدء الأذان

ألفاظه مشتملة على مسائل العقيدة؛ لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجوده تعالى وما يستحقه من الكمال، أي: الصفات الثبوتية، ومن التنزيه، أي: الصفات السلبية، ثم ثنى بالتوحيد ونفي التشريك، وهو عمدة الإيمان المقدمة على كل وظائف الدين، ثم صرح بالشهادة بالرسالة لنبينا محمد ﷺ التي هي قاعدة جميع العبادات، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقيب الشهادة بالرسالة؛ لأنها لا تعرف إلا من وجهة الرسول ﷺ، ولا تعرف من جهة العقل، بخلاف ما قبل الشهادة المذكورة، ثم دعا إلى الفلاح وهو الفوز والبقاء في النعيم الدائم.

وفيه: الإشارة إلى المعاد من أمور الآخرة من البعث والجزاء، وهو آخر تراجم عقائد الإسلام، ثم أعاد ما أعاد توكيداً، ثم كرّر ذلك بإقامة الصلاة للإعلام بالشروع فيها، وهو متضمن لتوكيد الإيمان عند الشروع في العبادة بالقلب واللسان، وليدخل المصلّي فيها على تنبه من أمره وبصيرة من إيمانه، ويستشعر عظم ما دخل فيه، وعظمة حق من يعبدّه وجزيل ثوابه.

هذا ثم إنّه يحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة وتعيين مكان الجماعة، وإظهار شعائر الإسلام، والحكمة في اختيار القول له دون الفعل؛ سهولة القول وتيسره لكلّ أحد في كلّ زمان ومكان.

واختلف أيّهما أفضل الأذان أو الإمامة؛ فقليل: بالأول، وقيل: الثاني، وقيل: إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان، وفي كلام الشافعي ما يومئ إليه.

واختلف أيضاً في الجمع بينهما؛ فقليل: يُكره، وعند البيهقي من حديث جابر مرفوعاً النّهي عن ذلك لكن سنده ضعيف، وصحّ عن عمر رضي الله عنه: «لو أطيع الأذان مع الخليفة لأذنت» رواه سعيد بن منصور وغيره، وقيل: هو خلاف الأولى وقيل: يستحب، وصحّحه النووي.

1 - باب بدء الأذان

(باب بدء الأذان) بالهمزة بعد الدال المهملة، أي: ابتدائه. وفي رواية أبي ذر: كتاب بدء الأذان. وفي رواية الأصيلي: بدء الأذان بدون الباب والكتاب.

وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (المائدة: 58) وَقَوْلُهُ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة: 9)⁽¹⁾.

(وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ)، وفي رواية: وقول الله، وهو بالجرّ عطف على بدء الأذان. ويروى مرفوعاً أيضاً.

(﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾) يعني: إذا أذن المؤذّنون داعين إلى الصلاة التي هي أفضل الأعمال عند أولي الألباب، وإِنَّمَا أضيف النداء إلى جميع المسلمين؛ لأنّ المؤذّن يؤذّن لهم ويناديهم (﴿اتَّخَذُوهَا﴾) أي: الصلاة أو المناداة (﴿هُزُوءًا وَلَعِبًا﴾) يعني: أنّ الكفار إذا سمعوا الأذان استهزؤوا به، وإذا رأوهم ركوعاً وسجوداً ضحكوا عليهم واستهزؤوا بذلك.

(﴿ذَلِكَ﴾) الاستهزاء (﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾) أي: بسبب أنهم قوم لا يعلمون ولا يدركون معاني عبادة الله تعالى وشرائعه وثوابه. أوليسوا من أهل العقل؛ فإن الذي يؤدي إلى ذلك الاستهزاء وهو السفه لا العقل.

وقد ذكر أهل التفسير: أنّ اليهود لما سمعوا الأذان قالوا: لقد أبدعت يا محمد شيئاً لم يكن فيما مضى، فنزلت.

وَقَالَ أُسْبَاطُ، عن السّديّ قَالَ: كان رجل من النصارى بالمدينة إذا سمع المنادي ينادي: أشهد أنّ محمداً رسول الله، قَالَ: حرق الكاذب، فدخل خادمه ليلة من الليالي بنار وهو نائم وأهله نيام، فسقطت شرارة فأحرقت البيت، فاحترق هو وأهله، رواه ابن جرير وابن أبي حاتم، وإيراد البُخاريّ هذه الآية هنا إشارة إلى أنّ ابتداء الأذان كان بالمدينة؛ لأنّ الآية مدنية.

وعن هذا قَالَ الرّمّحسريّ في تفسيره: قيل: فيه دليل على ثبوت الأذان بنصّ الكتاب لا بالمنام وحده.

وَقَالَ الرُّهريّ فيما ذكره الحافظ ابن كثير: قد ذكر الله التأذين في هذه الآية، رواه ابن أبي حاتم.

(وَقَوْلُهُ) تعالى بالجرّ، ويروى بالرفع أيضاً، ﴿بِتَأْذِينِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) أراد بهذا النداء الأذان عند قعود الإمام على المنبر

(1) ويظهر من كلام الشراح أن الآيتين تشيران إلى البدء أيضاً، قال الحافظ: في الآية الأولى =

للخطبة، ذكره النسفي في تفسيره، وزاد في رواية الأصيلي قوله الآية، وإنما عدّى النداء في الآية الأولى بإلى، وفي الآية الثانية باللام؛ لأنّ صلوات الأفعال تختلف بحسب مقاصد الكلام، فالمقصود في الأولى معنى الانتهاء، وفي الثانية معنى الاختصاص، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى إلى أو بالعكس؛ لأنّ الحروف ينوب بعضها عن بعض، والله أعلم.

ثم إنّ هذه الآية الثانية تشير إلى أنّ ابتداء الجمعة كان بالمدينة كما سيأتي في بابها.

واختلف في السنة التي فرض فيها؛ فالراجح أنّ ذلك كان في السنة الأولى، فإنه روي أنّه ﷺ لما قدم المدينة نزل قباء وأقام بها إلى الجمعة، ثم دخل المدينة وصلى الجمعة في دار لبني سالم بن عوف، وهي أول جمعة جمّعها رسول الله ﷺ.

يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة، وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا لقد ابتدعت يا محمد شيئاً لم يكن فيما مضى فنزلت: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 58] الآية، وقال أيضاً في الآية الثانية يشير بذلك أيضاً إلى الابتداء لأن ابتداء الجمعة كان بالمدينة.

واختلف في السنة التي فرض فيها، فالراجح أن ذلك كان في السنة الأولى، وقيل بل كان في الثانية، وروي عن ابن عباس أن فرض الأذان نزل مع هذه الآية، أخرجه أبو الشيخ، انتهى. وما قال إن فرض الجمعة بالمدينة المنورة مختلف فيه بين الأئمة، وقال العيني: ذكر الآيتين إما للترك أو لإرادة ما بوب له وهو بدء الأذان وأن ذلك كان بالمدينة، والآيتان مدنيّتان، ثم قال بعد ذكر رواية أبي الشيخ عن ابن عباس المذكورة: وأما الآية الأولى ففي سورة المائدة، وإيراد البخاري هذه الآية ههنا إشارة إلى أن بدء الأذان بالآية المذكورة كما ذكرنا، وعن هذا قال الزمخشري في تفسيره: قيل فيه جليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب لا بالمنام وحده، انتهى. وعلى هذا فيكون غرض الإمام البخاري بذكر الترجمة وإيراد الآيتين المدنيّتين الإشارة إلى ترجيح شرعيته بالمدينة ردّاً على ما روي في بعض الروايات من شريعتة ليلة الإسراء، كما روي من حديث أنس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم بسطها الحافظ مع الكلام عليها، وقال العيني: واختلفوا في ذلك فمنهم من قال: إن الأذان كان وحياً لا مناماً، وقيل إنه أخذ من أذان إبراهيم عليه السلام في الحج: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: 22] الآية. فأذن رسول الله ﷺ، وقيل نزل به جبرائيل عليه الصلاة والسلام على النبي ﷺ، والأكثر على أنه كان برؤيا عبد الله بن زيد وغيره، انتهى.

603 - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: ذَكُرُوا النَّارَ وَالنَّافُوسَ، فَذَكُرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى

وقيل: بل كان في السنة الثانية، وروي عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ فرض الأذان نزل مع هذه الآية، أخرجه أبو الشيخ.

وَقَالَ الزين ابن المنير: أعرض البُخَارِيُّ عن التصريح بحكم الأذان لعدم إفصاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين فأثبت مشروعيته وسلم من الاعتراض، وقد اختلف في ذلك، ومنشأ الاختلاف أنَّ مبدأ الأذان لما كان عن مشورة أوقعها النَّبِيُّ ﷺ بين أصحابه حتى استقرَّ برؤيا بعضهم فأقره، كان ذلك بالمندوبات أشبه، ثم لما واطب على تقريره، ولم ينقل أنه تركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه، وسيأتي التفصيل في ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضَدَّ الميمنة، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد ابن ذكوان التنوري البصري، وقد تقدّم ذكرهما في باب رفع العلم، قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءِ) وفي رواية: خالد بدون الحذاء، وقد مرّ غير مرّة.

(عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية: عن أنس ابنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورجال هذا الإسناد كلهم بصريّون، وقد أخرج متنه المؤلف في ذكر بني إسرائيل، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة أيضاً.

(قَالَ) أي أنه قَالَ: (ذَكُرُوا النَّارَ وَالنَّافُوسَ) وهو الذي يضربه النصاري لأوقات الصلّة، وهي على وزن فاعول، وقد اختلف أنه معرّب أو عربي، وَقَالَ ابن الأعرابي: لم يأت في الكلام فاعول لام الكلمة فيه سين إلا الناموس، وذكر ألفاظاً أخرى على هذا الوزن ولم يذكر فيه النافوس، والظاهر أنّه معرّب. (فَذَكُرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى) هكذا ساقه عبد الوارث مختصراً.

ورواية عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده أتم منه حيث قَالَ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ذَكُرُوا أَنْ يَعْلَمُوا وَقْتُ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكُرُوا أَنْ يُورُوا نَارًا، أَوْ يَضْرِبُوا نَافُوسًا.

وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن خالد عند أبي الشيخ، ولفظه:

«فَأَمَرَ بِلَالٌ.....»

فقالوا: لو اتخذنا ناقوسًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذاك للنصارى» فقالوا: لو اتخذنا بُوقًا؟ فَقَالَ: «ذلك لليهود»، فقالوا: لو رفعنا نارًا، فَقَالَ: «ذاك للمجوس»، فعلى هذا كأنه كان في رواية عبد الوارث ذكروا النار والناقوس والبوق، وذكروا اليهود والنصارى والمجوس واللف والنشر فيه على غير الترتيب، فالنار للمجوس والناقوس للنصارى والبوق لليهود، وسيأتي في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التنصيص على أَنَّ البوق لليهود.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: يحتمل أن تكون النار والبوق جميعًا لليهود، وجمعًا بين حديثي أنس وابن عمر رضي الله عنهما، ورواية روح تغني عن هذا الاحتمال. وقد وقع في حديث أنس رضي الله عنه رواه أبو الشيخ ابن حبان في كتاب الأذان تأليفه من حديث عطاء بن أبي ميمونة عن خالد عن أبي قلابه عن أنس رضي الله عنه: كانت الصلاة إذا حضرت على عهد رسول الله ﷺ سعى رجل في الطريق فينادي: الصلاة الصلاة، فاشتد ذلك على الناس، فقالوا: لو اتخذنا ناقوسًا..... الحديث.

(فَأَمَرَ بِلَالٌ) بضم الهمزة على البناء للمفعول، وهذه الصيغة يحتمل أن يكون الأمر فيه غير النَّبِيِّ ﷺ، وفيه خلاف عند الأصوليين كما عرف في موضعه، لكن يعين كون الأمر هو النَّبِيِّ ﷺ ما وقع مصرحًا به في رواية النسائي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهَّاب بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلَالًا».

قَالَ الْحَاكِمُ: صَرَّحَ برفعه إمام الحديث بلا مدافعة قتيبة.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم ينفرد به، فقد أخرجه أَبُو عَوَانَةَ من طريق عبدان المروزي عن قتيبة ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهَّاب، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضًا، ولم ينفرد به عبد الوهَّاب، وقد رواه البلاذري من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابه.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: قَالَ بعضهم: إِنَّ مثل هذا موقوف لاحتمال أن يكون الأمر غير النَّبِيِّ ﷺ، ثم قَالَ: والصواب وعليه الأكثر أنه مرفوع؛ لأنَّ إطلاق مثله ينصرف عرفًا إلى الأمر والتأهي وهو رسول الله ﷺ، وأيضًا مقصود الراوي بيان مشروعيته وهي لا تكون إلَّا إذا كان الأمر صادرًا من الشارع، وقضيته وقوع ذلك

أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ»⁽¹⁾.

عقيب المشاورة في أمر النداء إلى الصلاة ظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ لا غيره، كما استدل به ابن المنذر وابن حبان.

(أَنْ يَشْفَعَ) بفتح الياء والفاء (الْأَذَانَ) أي: يأتي بالفاظه مثناةً إلّا لفظ التكبير في أوّله فإنّه أربع، وإلّا كلمة التوحيد في آخره فإنّها مفردة، فالمراد معظم أفاظه. (وَأَنْ يُوتَرَ) بضم التحتية وكسر الفوقية من الإيتار.

(الْإِقَامَةَ) أي: يأتي بألفاظها فرادى إلّا لفظ الإقامة عند الشافعيّ؛ فإنّه يثنى عنده، وأما لفظ التكبير فإنه وإن كان صورتها مكررة لكنه بالنسبة إلى الأذان مفرد. وفي هذا الحديث التصريح بأنّ الأذان مثني والإقامة فرادى، وبه قال الشافعيّ وأحمد.

وحاصل مذهب الشافعيّ: أن الأذان تسع عشرة كلمة بإثبات الترجيع والإقامة إحدى عشرة كلمة، وأسقط مالك تربيع التكبير في أوّله وجعله مثني وجعل الإقامة عشرة بإفراد كلمة الإقامة.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام أنّ الإقامة فرادى، ومذهب عامة العلماء أن يكون لفظ: «قد قامت الصلاة» مكرراً إلّا مالكا فالمشهور عنه أنّه لا يكرّره، وَقَالَ: فرق بين الأذان والإقامة في التثنية والإفراد؛ ليعلم أنّ الأذان إعلام بورود الوقت والإقامة أمانة لقيام الصلاة، ولو سوى بينهما لاشتبه الأمر في ذلك وصار سبباً لأن يفوت كثير من الناس صلاة الجماعة إذا سمعوا الإقامة فظنّوا أنّها الأذان، انتهى.

وقال محمود العيني: والعجب من الخطّابيّ كيف يصدر عنه مثل هذا الكلام الذي تمجّه الأسماع، ومثل هذا الفرق الذي بيّن بين الأذان والإقامة غير صحيح؛ لأنّ الأوّل إعلام الغائبين، ولهذا لا يكون إلّا على المواضع العالية كالمنابر ونحوها والإقامة إعلام الحاضرين من الجماعة للصلاة فكيف يقع الاشتباه بينهما بل التكرار في الأذان ليكون أبلغ في إعلام الغائبين، وأمّا إفراد

(1) أطرافه 605، 606، 607، 3457 - تحفة 943.

أخرجه مسلم في صلاة باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة رقم (378).

الإقامة فلكونها للحاضرين لا يحتاج فيها إلى التكرار، وإنما كرّر لفظ: «قد قامت الصلاة» لكونه هو المقصود منها.

قَالَ: وأبعد من ذلك قوله: أَنَّ تثنية الإقامة تكون سبباً لفوات كثير من الناس صلاة الجماعة لظنهم أنها الأذان، وكيف يظنون هذا وهم حاضرون هذا.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يثني الإقامة أَيْضاً احتجاجاً بالأحاديث الصحيحة الدالة على تثنية الإقامة، منها ما رواه البيهقي في سننه الكبير من حديث ابن المبارك، عن يونس، عَنِ الرَّهْزِيِّ، عن سعيد، عن عبد الله بن زيد ابن عبد ربّه، وأبو عوانة في صحيحه من حديث الشعبي عنه ولفظه: «أَذَّن مثنى وأقام مثنى»، وحديث أبي محذورة عند الترمذي وقد صحّحه: «عَلَّمَهُ الْأَذَانَ مثنى مثنى، والإقامة مثنى مثنى»، وحديث أبي جحيفة: «أَنَّ بِلَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُؤَذِّنُ مثنى مثنى ويقيم مثنى».

وروى الطحاويّ من حديث وكيع، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن مجمع بن حارثة، عن عبيد مولى سلمة بن الأكوع: «أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوعِ كَانَ يثني الأذان والإقامة»، وروي أَيْضاً: من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناده: «أَنَّهُ كَانَ ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤَذِّنُ مثنى مثنى ويقيم مثنى»، وقد روي عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ مَرَّ بِمُؤَذِّنٍ أَوْتَرَ الْإِقَامَةَ فَقَالَ لَهُ: أَشْفَعُهَا لَا أَمَّ لَكَ».

فقد ظهر بهذه الدلائل أَنَّ قول النوويّ في شرح صحيح مسلم: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الإقامة سبع عشرة كلمة، وهذا المذهب شاذ، قول واو، لا يلتفت إليه، وكيف يكون شاذاً مع وجود هذه الأحاديث الصحيحة، فإن قالوا: حديث أبي محذورة لا يوازي حديث أنس المذكور من جهة واحدة فضلاً عن الجهات كلّها مع أَنَّ جماعة من الحفاظ ذهبوا إلى أَنَّ هذه اللفظة في تثنية الإقامة غير محفوظة، ثم رووا من طريق البخاريّ عن عبد الملك بن أبي محذورة أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ أَبَا مُحَذُورٍ يَقُولُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْأَقَامَةَ».

فالجواب: أَنَّ الترمذيّ قد صحّحه، وكذا ابن خزيمة وابن حبان صحّحا هذه اللفظة، فإن قالوا: سلّمنا أَنَّ هذه محفوظة، وَأَنَّ الحديث ثابت، ولكن نقول: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ أَذَانَ بِلَالٍ هُوَ آخِرُ الْأَذَانِينَ.

فالجواب : أنَّ حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ أَذَانَ بِلَالٍ كَانَ أَوَّلَ مَا شُرِعَ الْأَذَانُ، وحديث أبي محذورة كان عام حنين، وبينهما مدّة مديدة.

وقد روي عن النخعي أَنَّهُ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَفْرَدَ الْإِقَامَةَ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد روى الطحاوي بإسناده عن مجاهد أَنَّهُ قَالَ: فِي الْإِقَامَةِ مَرَّةً مَرَّةً، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَحَدُهُ الْأَمْرَاءُ، وَكَانَتِ الْإِقَامَةُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَثْنَى مَثْنَى، حَتَّى اسْتَخَفَّهُ بَعْضُ أَمْرَاءِ الْجَوْرِ لِحَاجَةِ لَهُمْ. فَلِيَتَأَمَّلْ.

فإن قيل : ظاهر الأمر الوجوب لكنّ الأذان ستّة؟

فالجواب : أنَّ ظاهر صيغة الأمر الوجوب، لا ظاهر لفظة أمر، وههنا لم يذكر الصيغة⁽¹⁾، سلّمنا أَنَّهُ لِلْإِجَابِ لَكِنَّهُ لِلْإِجَابِ الشُّفْعَ لَا لِأَصْلِ الْأَذَانِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الشُّفْعَ وَاجِبٌ؛ لِيَقَعَ الْأَذَانُ مَشْرُوعًا كَمَا أَنَّ الطَّهَارَةَ وَاجِبَةٌ لَصِحَّةِ صَلَاةِ النَّفْلِ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لِنَفْسِ الْأَذَانِ يَقَالُ: إِنَّهُ فَرَضَ كِفَايَةً؛ لِأَنَّ أَهْلَ بَلَدَةٍ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى تَرْكِهِ قَاتَلْنَاهُمْ، أَوْ أَنَّ الْإِجْمَاعَ مَانِعٌ عَنِ الْحَمْلِ عَلَى ظَاهِرِهِ، كَذَا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ.

وتعقّبه محمود العيني: بأنّه كيف يقول الإجماع مانع عن الحمل على ظاهره، وقد حمّله قوم على ظاهره:

فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنَّهُ فَرَضَ فِي حَقِّ الْجَمَاعَةِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ.
وَقَالَ مَالِكٌ: يَجِبُ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَمِجَاهِدٌ: لَا تَصَحُّ صَلَاةٌ بِغَيْرِ أَذَانٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَعَنْهُ يَعَادُ فِي الْوَقْتِ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَالْأَصْطَخَرِيُّ: هُوَ فَرَضٌ فِي الْجُمُعَةِ.

وقالت الظاهريّة: هما واجبان لكلّ صلاة، واختلفوا في صحّة الصلاة بدونهما.

وَقَالَ دَاوُدُ: هُمَا فَرَضُ الْجَمَاعَةِ وَلَيْسَا بِشَرَطٍ لَصِحَّتِهَا.

(1) وما ذكره ابن دقيق العيد من أَنَّهُ إِذَا ثَبِتَ الْأَمْرُ بِالصِّفَةِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ مَأْمُورًا بِهِ فَمُنْدَفِعٌ بِتَأْمَلٍ قَلِيلٍ.

604 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يَقُولُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى،

وذكر محمد بن الحسن ما يدل على وجوبه؛ فإنه قال: لو أن أهل بلدة اجتمعوا على ترك الأذان لقاتلتهم عليه، ولو تركه واحد ضربته وحبسته.

وقيل: إنه عند محمد من فروض الكفاية. وفي المحيط والتحفة والهداية: الأذان سنة مؤكدة، وهو مذهب الشافعي وإسحاق، وقال النووي: وهو قول جمهور العلماء، وقد تقدم ذكر منشأ الخلاف في ذلك.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ) بفتح الغين المعجمة، العدوي المروزي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هو ابن همام، (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ورجال هذا الإسناد قد تقدم كلهم في باب النوم قبل العشاء لمن غلب، وقد أخرج متنه مسلم والترمذي والنسائي أيضًا.

(كَانَ يَقُولُ) وفي رواية: عن عبد الله بن عمر أنه قال: (كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ) أي: من مكة مهاجرين (يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ) بالحاء المهملة من التحين على وزن التفعّل الذي وضع للتكلف غالبًا من الحين بمعنى الوقت والزمان، أي: يقدرون حينها ليأتوا إليها، وفي رواية: «للصلاة» باللام الجارة.

(لَيْسَ يُنَادَى) على البناء للمفعول (لَهَا) أي: للصلاة، قال ابن مالك: هذا شاهد على جواز استعمال «ليس» حرفًا لا اسم لها ولا خبر، أشار إليها سيبويه، ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر، ويؤيده ما في رواية مسلم: «ليس ينادي بها أحد» كذا قيل فافهم.

(فَتَكَلَّمُوا) أي: الصحابة رضي الله عنهم (يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم يقع لي تعيين المتكلمين، ولا ذلك البعض القائل: (اتَّخَذُوا) بكسر الخاء على صيغة الأمر (نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى) الذي يضرّبونه لوقت صلواتهم.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بَوَقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ) اتخذوا، وسقطت الواو في «وقال» في رواية، وسقطت في أخرى: «بل» (بَوَقًا) بضم الموحدة وبعد الواو الساكنة قاف، وهو الذي يُنفخ فيه، ووقع في بعض النسخ: «بل قرناً» وهو رواية مسلم والنسائي.

(مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ) الذي يُنفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته، والبوق والقرن معروفان، وهو من شعار اليهود، ويُسمى أَيْضًا الشُّبُور بفتح الشين المعجمة وضم الموحدة المشددة.

(فَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَوَلَا تَبْعَثُونَ) بهمزة الاستفهام وواو العطف على مقدر، أي: أتقولون بموافقتهم أو مشابھتهم ولا تبعثون (رَجُلًا) وزيد في رواية: منكم (يُنَادِي بِالصَّلَاةِ) قَالَ القرطبي: يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النَّبِيُّ ﷺ بآذر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَوَلَا تبعثون رجلاً ينادي، أي: يؤذن بالرؤيا المذكورة.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ قُمْ فَنَادِ) بكسر الدال على صيغة الأمر (بِالصَّلَاةِ) أي: اذهب إلى موضع بارز فنَادِ فيه بالصَّلَاةِ ليسمعك الناس، فعلى هذا فالفاء في قوله: «فَقَالَ عمر» فصيحة، والتقدير: فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النَّبِيِّ ﷺ فقصَّ عليه فصَدَّقَهُ فَقَالَ عمر: أَوَلَا تبعثون.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وسياق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك؛ فَإِنَّ فيه: لَمَّا قصَّ رؤياه على النَّبِيِّ ﷺ قَالَ له: أَلْقِهَا عَلَى بِلَالٍ فليؤذِّن بها، قَالَ: فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: لقد رأيت مثل الذي رأى، فدلَّ على أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن حاضراً لَمَّا قصَّ عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ رؤياه، والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل يُنَادِي بِالصَّلَاةِ كانت عقيب المشاورة فيما يفعلونه وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك، انتهى.

أقول: حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرج أبو داود بسنده إليه أنه

قَالَ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاقُوسِ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ لَجْمُ الصَّلَاةِ، طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدِهِ فَقُلْتُ: أَتَتَّبِعُ النَّاقُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ فَقُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى، قَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قَالَ: ثُمَّ اسْتَأْخَرَ عَنِّي غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ قَالَ: تَقُولُ إِذَا أَقَمْتَ الصَّلَاةَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

فَلَمَّا أَصْبَحَتْ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُهُ فَقَالَ: «إِنَّهَا لِرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقُمْ يَا بِلَالُ فَالْقُ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُؤَدِّنْ بِهِ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ»، قَوْلُهُ أُنْدَى صَوْتًا أَيُّ: أَرْفَعُ أَوْ أَطِيبُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِحْبَابُ كَوْنِ الْمُؤَدِّنِ رَفِيعَ الصَّوْتِ وَحَسَنَهُ فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ فَجَعَلْتُ أَلْفِيهِ عَلَيْهِ وَيُؤَدِّنُ بِهِ.

قَالَ: فَسَمِعْتُ ذَلِكَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ يَجْرُ رِدَاءَهُ يَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا أَرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلِلَّهِ الْحَمْدُ».

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ كَلِمَاتُ الْأَذَانِ وَلَا الْإِقَامَةَ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ لَفْظَ الْإِقَامَةِ، وَزَادَ فِيهِ شَعْرًا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فِي ذَلِكَ:

أَحْمَدُ اللَّهِ ذَا الْجَلَالِ وَذَا الْإِكْرَامِ حَمْدًا عَلَى الْأَذَانِ كَثِيرًا
إِذْ أَتَانِي بِهِ الْبَشِيرُ مِنَ اللَّهِ فَأَلَمَ بِهِ لَدَيَّ بِشِيرًا
فِي لَيْالٍ وَافِي بَهْنٍ ثَلَاثَ كُلَّمَا جَاءَنِي زَادَنِي تَوْقِيرًا
وَأَخْرَجَ ابْنُ حَبَّانٍ هَذَا الْحَدِيثَ فِي صَحِيحِهِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ

جماعة من الصحابة باللفاظ مختلفة ومعانٍ متقاربة، وكلّها تتفق على أمره عند ذلك، والأسانيد في ذلك من وجوه صحاح، وفي موضع آخر من وجوه حسان، قَالَ: ونحن نذكر حسنّها، فذكر ما رواه أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عمومة له من الأنصار قالوا: اهتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ للصلاة، كيف يجمع الناس لها؟ فقل: انصب راية عند حضور وقت الصلاة، فإذا رآوها أذن بعضهم بعضاً، فلم يعجبه ذلك، قَالَ: فذكروا له القُنع - بضم القاف وسكون النون، يعني: البوق - فلم يعجبه ذلك، وَقَالَ: «من أمر اليهود»، وذكروا الناقوس، فَقَالَ: «هو من أمر النصارى»، فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهتمّ بهم رسول الله ﷺ فأري الأذان في منامه، فغدا على رسول الله ﷺ فأخبره، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إني لبين نائم ويقظان إذ أتاني آتٍ فأراني الأذان، قَالَ: وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد رآه قبل ذلك فكتمه عشرين يوماً، ثم أخبر به النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «ما منعك أن تخبرنا»، فَقَالَ: سبقني عبد الله بن زيد فاستحييت، فَقَالَ رسول الله ﷺ: «يا بلال؛ قم فانظر ما يأمرُك به عبد الله بن زيد فافعله»، فأذن بلال. فأبو داود ترجم لهذا الحديث باب بدء الأذان.

وَقَالَ محمود العَيْنِي: فهذا الذي هو أحسن أحاديث الباب كما ذكره أبو عمر يقوي كلام القرطبي؛ لأنّه ليس فيه ما يخالفه من أنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمع الصوت فخرج فأتى النَّبِيَّ ﷺ، فدلّ بحسب الظاهر أنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان حاضراً، فهو يردّ كلام بعضهم، وهو قوله: فدلّ على أنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن حاضراً لما قصّ عبد الله بن زيد رؤياه، - يريد بذلك البعض الحافظ العسقلاني - وأنت خير بأنّ ما أثبت في روايته من قوله: فسمع عمر الصوت فخرج فَقَالَ: يدلّ ظاهراً على أنّه لم يكن حاضراً عند قصّ عبد الله بن زيد رؤياه، والله أعلم.

وأما مطابقة الحديث للترجمة فبقوله: «قم يا بلال فناد بالصلاة» إذ المراد بالنداء هو النداء المعهود، ويدلّ عليه أنّ الإسماعيلي أخرج هذا الحديث ولفظه: «فأذن بالصلاة»، وكذا قَالَ أبو بكر بن العربي: إنّ المراد هو الأذان المشروع.

فإن قيل : قَالَ القاضي عياض : المراد هو الإعلام المحض بحضور وقتها لا خصوص الأذان المشروع.

فالجواب : أَنَّهُ يَحْتَمَل أَنَّهُ اسْتَدَّ فِي ذَلِكَ عَلَى ظَاهِر اللَّفْظ ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا مَا قَالَه فَاَلْمُطَابَقَةُ بَيْنَهُمَا مَوْجُودَةٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ أَنَّ أَمْرَهُ ﷺ لِبَلَالٍ بِالنِّدَاءِ لِلصَّلَاةِ كَانَ بَدْءَ الْأَمْرِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ قَبْلَهُ ، بَلْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ﷺ بَعْدَ تَحْيِيْنِهِمْ لِلصَّلَاةِ وَتَشَاوَرِهِمْ فِيْمَا بَيْنَهُمْ مَاذَا يَفْعَلُونَ فِي الْإِعْلَامِ بِالصَّلَاةِ ، قِيلَ : وَكَانَ الَّذِي يَنَادِي بِهِ بَلَالٌ لِلصَّلَاةِ قَوْلُهُ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ.

ثُمَّ فِي قَوْلِهِ : «قُمْ يَا بَلَالُ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ» عَلَى مَا قَالَه الْقَاضِي عِيَاضُ وَغَيْرُهُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْأَذَانِ قَائِمًا وَأَنَّهُ يَجُوزُ قَاعِدًا.

وَتَعَقُّبُهُ النَّوَوِيُّ بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّدَاءِ هُنَا الْإِعْلَامُ.

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُرَادَ قُمْ فَادْهَبْ إِلَى مَوْضِعٍ بَارِزٍ فَنَادِ فِيهِ بِالصَّلَاةِ ؛ لِيَسْمَعَكَ النَّاسُ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْقِيَامِ فِي حَالِ الْأَذَانِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ : وَمَا نَفَاهُ لَيْسَ بِبَعِيدٍ مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ ؛ فَإِنَّ الصِّيْغَةَ مُحْتَمَلَةٌ لِلْأَمْرَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَا قَالَهُ أَرْجَحُ هَذَا.

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ مِنْ أَنَّ مَذْهَبَ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْأَذَانَ قَاعِدًا لَا يَجُوزُ ، إِلَّا أَبَا ثَوْرٍ وَوَافِقَهُ أَبُو الْفَرَجِ الْمَالَكِيُّ فَمَتَّعَبَ بِأَنَّ الْخِلَافَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، قَالَ النَّوَوِيُّ مِنْهُمْ ، وَمَذْهَبُنَا الْمَشْهُورُ أَنَّهُ سَنَّةٌ ، فَلَوْ أَذَّنَ قَاعِدًا بِغَيْرِ عَذْرِ صَحَّ أَذَانُهُ ، لَكِنْ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ ، وَلَمْ يَثْبِتْ فِي اشْتِرَاطِ الْقِيَامِ شَيْءٌ سِوَى مَا فِي كِتَابِ أَبِي الشَّيْخِ بِسَنْدٍ لَا بِأَسْ بِهِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ قَالَ : حَقٌّ وَسَنَّةٌ مَسْنُونَةٌ أَنْ لَا يُؤْذَنَ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ وَلَا يُؤْذَنُ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ ، وَبِأَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ كُلِّهِمْ أَنَّ الْقِيَامَ سَنَّةٌ وَأَنَّهُ لَوْ أَذَّنَ قَاعِدًا صَحَّ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : إِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ مِنَ السَّنَةِ ، وَفِي الْمَحِيطِ : إِنْ أَذَّنَ لِنَفْسِهِ فَلَا بِأَسْ أَنْ يُؤْذَنَ قَاعِدًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ مِرَاعَاةِ لِسَنَةِ الْأَذَانِ وَعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى إِعْلَامِ النَّاسِ ، وَإِنْ أَذَّنَ قَاعِدًا بِغَيْرِ عَذْرِ صَحَّ وَفَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ.

وفي الحديث دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعاني المستنبطة دون الاقتصار على الظواهر.

وفيه منقبة عظيمة لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إصابته الصواب.
وفيه التشاور في الأمور المهمة، وأنه ينبغي للمتساورين أن يقول كلّ منهم ما عنده، ثم صاحب الأمر يفعل ما فيه المصلحة، وفيه التحيّن لأوقات الصلاة.
ثم إنه قد استشكل إثبات الأذان برويا عبد الله بن زيد؛ لأنّ رؤيا غير الأنبياء عليهم السلام لا يبنى عليها حكم شرعيّ.

والجواب: هو احتمال مقارنة الوحي لذلك أو لأنه ﷺ أمر بمقتضاها لينظر أيقرّ على ذلك أم لا، ولا سيما لما رأى نظمها يبعد دخول الوسواس فيه، وهذا مبنيّ على القول بجواز اجتهاده ﷺ في الأحكام كما هو القول المنصور في الأصول، ويؤيد الأوّل ما في مسند الحارث بن أبي أسامة: أوّل من أذن بالصلاة جبريل عليه السّلام في السّماء الدنيا، فسمعه عمرو وبلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فسبق عمر بلالاً إلى النّبيّ ﷺ فأخبره بها، فقال النّبيّ ﷺ: «سبقك بها عمر».

وقال الداوودي: روي أنّ النّبيّ ﷺ أتاه جبريل عليه السّلام بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيّام. ذكره ابن إسحاق قال: وهو أحسن ما جاء في الأذان.

وقد مرّ في أوّل الباب: أنّ الزّمخشريّ نقل عن بعضهم أنّ الأذان بالوحي لا بالمنام وحده.

وقد روى عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين: أنّ عمر رضي الله عنه لما رأى الأذان جاء ليخبر به النّبيّ ﷺ فوجد الوحي قد ورد بذلك، فما راعه إلّا أذان بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال له النّبيّ ﷺ: «سبقك بذلك الوحي».

وفي كتاب أبي الشيخ بسند فيه مجاهيل، عن عبد الله بن الزبير قال: أخذ الأذان من أذان إبراهيم عليه السّلام: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: 27] الآية، قال: فأذن رسول الله ﷺ.

وقد روى أبو نعيم في الحلية بسند فيه مجاهيل أيضًا: أَنَّ جبريل عَلَيْهِ السَّلَام نادى بالأذان لأدم عليه السلام حين أُهبط من الجنة.

وَقَالَ السَّهْلِيُّ فِي الْحِكْمَةِ فِي مَجِيءِ الْأَذَانِ عَلَى لِسَانِ الصَّحَابِيِّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْوَحْيِ، فَلَمَّا تَأَخَّرَ الْأَمْرُ بِالْأَذَانِ عَنْ فَرْضِ الصَّلَاةِ، وَأَرَادَ إِعْلَامَهُمْ بِالْوَقْتِ رَأَى الصَّحَابِيَّ الْمَنَامَ فَقَضَّهَا، فَوَافَقَتْ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعَهُ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لِرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» وَعَلِمَ حِينَئِذٍ أَنَّ مَرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا أَرَاهُ فِي السَّمَاءِ أَنَّ يَكُونُ سَنَةٌ فِي الْأَرْضِ، وَتَقْوَى ذَلِكَ بِمُوَافَقَةِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ السَّكِينَةَ تَنْطِقُ عَلَى لِسَانِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

واقترضت الحكمة الإلهية أن يكون الأذان على غير لسان النَّبِيِّ ﷺ لما فيه من التنويه بعبده والرفع لذكره، فيكون أقوى لأمره وأفخر لشأنه، وهو معنى قوله تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: 4].

ووقع في الأوسط للطبراني: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا رَأَى الْأَذَانَ.

ووقع في الوسيط للغزالي: أَنَّهُ رَأَاهُ بِضْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا.

وعبارة الجيلي في شرح التنبيه: أربعة عشر.

وأنكره ابن الصلاح ثم النووي، ونقل مُغلطاي: أَنَّ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفُقَهَاء أَنَّهُ رَأَاهُ سَبْعَةً، وَلَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَقِصَّةُ عَمْرِ جَاءَتْ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْاِكْتِفَاءِ بِرُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ لِيَصِيرَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ.

وقد جاء في رواية ضعيفة ما ظاهره أَنَّ بِلَالَ أَيْضًا رَأَى، لَكِنَّهَا مُؤَوَّلَةٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَهَا: «سَبَقَكَ بِهَا بِلَالٌ» فَيَحْمِلُ الْمَرَادَ بِالسَّبْقِ عَلَى مَبَاشَرَةِ التَّأْذِينَ بِرُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ زَيْدٍ هَذَا.

ثم إنَّ حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْبَابِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْأَذَانَ شَرَعَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ؛ فَإِنَّهُ نَفَى النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ ذَلِكَ مُطْلَقًا.

وقد وردت أحاديث تدلُّ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ شَرَعَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ، مِنْهَا مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

«لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ الْأَذَانَ فَنَزَلَ بِهِ فَعَلَّمَهُ بِلَا لَأَ». وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك.

وما رواه الدارقطني في الأفراد من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْأَذَانِ حِينَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ. وإسناده ضعيف أيضاً.

وما رواه ابن مردويه من حديث عائشة مرفوعاً: «لَمَّا أُسْرِيَ بِي أَذَّنَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَظَنَّتِ الْمَلَائِكَةُ أَنَّهُ يَصْلِي بِهِمْ فَقَدَّمَنِي فَصَلَّيْتُ». وفيه من لا يُعرف.

وما رواه البزار وغيره من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَعْلَمَ رَسُولُهُ الْأَذَانَ أَتَاهُ جَبْرِيلُ بِدَابَّةٍ يُقَالُ لَهَا: الْبُرَاقُ، فَرَكَبَهَا» فذكر الحديث وفيه إِذْ خَرَجَ مَلِكٌ مِنَ الْحِجَابِ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ... وفي آخره: ثُمَّ أَخَذَ الْمَلِكُ بِيَدِهِ فَأَمَّ بِأَهْلِ السَّمَاءِ. وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضاً، ويمكن على تقدير الصحة أَنْ يَحْمَلَ عَلَى تَعَدُّدِ الْإِسْرَاءِ فَيَكُونُ ذَلِكَ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْقُرْطُبِيِّ: لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ سَمِعَهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعاً فِي حَقِّهِ، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِهِ: لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ رَسُولُهُ الْأَذَانَ.

وكذا قول المحبِّ الطبري: يَحْلُمُ الْأَذَانَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَهُوَ الْإِعْلَامُ، فَفِيهِ نَظَرٌ أَيْضاً؛ لِتَصْرِيحِهِ بِكَيْفِيَّتِهِ الْمَشْرُوعَةِ فِيهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصَلِّي بِغَيْرِ أَذَانٍ مِنْذُ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ بِمَكَّةَ إِلَى أَنْ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَإِلَى أَنْ وَقَعَ التَّشَاوُرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّهُ مِمَّا يَكْثُرُ السُّؤَالُ عَنْهُ: هَلْ بَاشَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَذَانَ بِنَفْسِهِ، وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ السَّهْلِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ فِي سَفَرٍ وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَهُمْ عَلَى رَوَاحِلِهِمُ السَّمَاءِ مِنْ فَوْقِهِمُ وَالْبَلَّةُ مِنْ أَسْفَلِهِمْ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَدُورٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ الرَّمَّاحِ يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ مَرَّةٍ، وَكَذَا جَزَمَ النَّوَوِيُّ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ مَرَّةً فِي سَفَرٍ وَعَزَاهُ لِلتِّرْمِذِيِّ وَقَوَاهُ.

ولكن في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه الترمذي: «فأمر بلالاً فأذّن»

فعرّف أنّ في رواية الترمذي اختصاراً وأنّ معنى قوله : «أَذَّن» أمر بلاً به كما يقال : أعطى الخليفة العالم الفلاني ، وإنّما باشر العطاء غيره لكونه أمر به .

بقي ههنا مباحث لا علينا أن نذكرها ، منها : الترجيع في الأذان وهو أن يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعدما خفض بهما ، وبه قال الشافعي ومالك ، إلّا أنّه لا يؤتى بالتكبير في أوّله إلّا مرّتين ، وقال أحمد : إن رجّع فلا بأس به وإن لم يرجّع فلا بأس به ، وقال أبو إسحاق من أصحاب الشافعي : إن ترك الترجيع يعتدّ به ، وحكى عن بعض أصحابه أنّه لا يعتدّ به كما لو ترك سائر كلماته كذا في الحيلة ، وفي شرح الوجيز : والأصح أنّه إن ترك الترجيع لم يضرّه .

وحجّة الشافعيّ حديث أبي محذورة : أنّ رسول الله ﷺ علّمه الأذان : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم يعود فيقول : أشهد أن لا إله إلا الله . . . الحديث رواه الجماعة إلّا البخاريّ .

وحجّة أصحابنا حديث عبد الله بن زيد من غير ترجيع ، وكان حديث أبي محذورة لأجل التعليم ، فكرّره ، فظنّه أبو محذورة أنّه ترجيع ، وأنّه في أصل الأذان ، وقد روى الطبرانيّ في معجمه الأوسط عن أبي محذورة أنّه قال : ألقى عليّ رسول الله ﷺ الأذان حرفاً حرفاً الله أكبر إلى آخره ، لم يذكر فيه ترجيعاً ، وأذان بلال رضي الله عنه بحضرة رسول الله ﷺ سفراً وحضراً وهو مؤدّن رسول الله ﷺ بإطباق أهل الإسلام إلى أن توفي رسول الله ﷺ ، ومؤدّن أبي بكر الصديق إلى أن توفي رضي الله عنه من غير ترجيع .

ومنها : أنّ التكبير في أوّل الأذان مربّع على ما في حديث أبي محذورة ، رواه مسلم وأبو عوانة والحاكم ، وهو المحفوظ عن الشافعيّ من حديث ابن زيد رضي الله عنه ، وقال أبو عمر : ذهب مالك وأصحابه إلى أنّ التكبير في أوّل الأذان مرّتين ، قال : وقد روي ذلك من وجوه صحاح في أذان أبي محذورة وأذان ابن زيد ، والعمل عندهم بالمدينة على ذلك في آل سعد القرظ إلى زمانهم .

ونقول : الذي ذهب أصحابنا إليه هو أذان الملك النازل من السماء .

ومنها : ما في أذان الفجر من قوله : الصلّاة خير من النوم مرّتين بعد الفلاح ،

لما روى الطبراني في معجمه الكبير بإسناده عن بلال أنه أتى النَّبِيَّ ﷺ يؤذنه بالصبح فوجده راقداً فَقَالَ: الصلاة خير من النوم مرتين، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ما أحسن هذا يا بلال، اجعله في أذانك».

وأخرجه الحافظ أبو الشيخ في كتاب الأذان له: عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جاء بلال إلى النَّبِيِّ ﷺ يؤذنه بالصلاة فوجده قد أغفى فَقَالَ: الصلاة خير من النوم، فَقَالَ له: «اجعله في أذانك إذا أذنت للصَّبح». فجعل بلال يقولها إذا أذن للصَّبح.

ورواه ابن ماجه من حديث سعيد بن المسيب عن بلال أنه أتى النَّبِيَّ ﷺ يؤذنه بصلاة الفجر ف قيل: هو نائم، فَقَالَ: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، فأقرت في تأذين الفجر، وخصَّ الفجر به لأنه وقت نوم وغفلة.

ومنها معاني كلمات الأذان، ذكر ثعلب أنَّ أهل العربية اختلفوا في معنى «أكبر» فَقَالَ أهل اللغة: معناه كبير، واحتجوا بقوله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: 27] معناه وهو هين عليه، وكما في قول الشاعر:

تمتني رجال أن أموت وإن أمُتَّ فتلك سبيل لست فيها بأوحد
أي: بواحد، وَقَالَ الكسائي والفراء وهشام: معناه أكبر من كل شيء
فحذفت «من» كما حذفت في قول الشاعر:

إذا ما ستور البيت أرخيت لم يكن سراج لنا إلا ووجهك أنور
أي: أنور من غيره.

وراء «أكبر» مرفوع على الأصل، وَقَالَ ابن الأنباري: وأجاز أبو العباس المبرّد فتحها لالتقاء الساكنين بوصلها إلى لفظة: «اللَّهُ». واحتج بأن الأذان سمع وقفاً لا إعراب فيه، فليتأمل.

وقولنا: «أشهد أن لا إله إلا الله» معناه أعلم وأبين ذلك. ومنه شهد الشاهد عند الحاكم معناه قد بين له وأعلمه الخبر الذي عنده، وَقَالَ أبو عبيدة: معناه أقضي كما في قوله تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 18] أي: قضى الله، وَقَالَ الزجاجي: ليس كذلك وإنما حقيقة الشهادة هو تعيين الشيء وتحققه من شهادة الشيء أي: حضوره.

وقولنا: «رسول الله» قَالَ ابن الأنباري: الرسول معناه في اللغة الذي يتابع الأخبار من الذي بعثه، من قول العرب: قد جاءت الإبل رسلاً، إذا جاءت متتابعة، ويقال في تثنيته: رسولان، وفي جمعه: رسل، ومن العرب من يوحده في موضع التثنية والجمع، فيقول: الرجلان رسولك، والرجال رسولك، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: 47] وفي موضع آخر: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: 16] ففي الأول خرج الكلام على ظاهره لأنه إخبار عن موسى وهارون عليهما السلام، وفي الثاني بمعنى الرسالة، كأنه قَالَ: إِنَّا رسالة رب العالمين، قاله يونس.

وَقَالَ أبو إسحاق الزجاج: ليس ما ذكره ابن الأنباري في اشتقاق الرسول صحيحاً وإنما الرسول المنفذ من أرسلت أنفذت وبعثت، وإنما توهم في ذلك لأنه رآه على فعول من أوزان المبالغة، نحو: ضروب، وشبهه، فإنه لتكرار الفعل وتكثيره وليس كذلك، وإنما هو اسم بمنزلة عمود ونحوه، فتأمل.

ثم قَالَ ابن الأنباري: وفصحاء العرب أهل الحجاز ومن والاهم يقولون: «أشهد أن» بالهمزة وجماعة من العرب يبدلون من الهمزة عيناً فيقولون: «أشهد عَن».

وقوله: «حي على الصلاة» قَالَ الفراء: معناه هلمّ وفتحت الياء من حيّ لسكون الياء التي قبلها.

ومعنى الفلاح الفوز يقال: أفلح الرجل إذا فاز، اللَّهُم اجعلنا من المفلحين الفائزين، واحشرنا مع الأبرار السابقين، آمين يا من إِيَّاكَ نعبد وإِيَّاكَ نستعين، بحرمة نبيك الأمين اللَّهُم صلّ وسلّم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

فائدة:

قال ابن سعد في الطبقات: إن اختصاص بلال بالأذان دون غيره بسبب أنه كان يُعَذَّب بمكة ليرجع عن الإسلام فيقول: أحد أحد، فجُوزي بولاية الأذان المشتملة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه، وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بذلك الأمر العظيم.

2 - بَابُ الْأَذَانِ مَثْنَى مَثْنَى

605 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ»⁽¹⁾.

2 - بَابُ الْأَذَانِ مَثْنَى مَثْنَى

(بَابُ الْأَذَانِ مَثْنَى مَثْنَى) هكذا مكرراً في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره مثنى مفرداً، وفائدة التكرار التوكيد، وإن كان يفهم من صيغة المثنى لكونها معدولة عن اثنين اثنين، ويقال: الأول: لإفادة التثنية لكل ألفاظ الأذان، والثاني: لكل أفراد الأذان، أي: الأول: لبيان تثنية الأجزاء، والثاني: لبيان تثنية الجزئيات.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح المهملة وسكون الراء وبالموحدة، (قَالَ) حَدَّثَنَا حَمَادٌ بتشديد الميم (ابْنُ زَيْدٍ) ابن درهم الجهمي البصري، (عَنْ سِمَاكِ ابْنِ عَطِيَّةَ) بكسر السين المهملة وتخفيف الميم وبالكاف، مرادي بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحدة، بصري ثقة، روى عن أيوب السختياني، وهو من أقرانه، وقد روى حماد بن زيد عنهما جميعاً، وَقَالَ: مات سماك قبل أيوب، (عَنْ أَيُّوبَ) السختياني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد الجرهمي البصري، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية: عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (أُمِرَ) على صيغة المجهول (بِلَالٌ) بالرفع، أي: أمره رسول الله ﷺ وقد مرّ التفصيل في ذلك.

(أَنْ يَشْفَعَ) بفتح المثناة التحتية (الْأَذَانَ) أي: يأتي بألفاظه شفعا، (وَأَنْ يُوتَرَ) وفي رواية: ويوتر، بحذف كلمة أن. (الْإِقَامَةَ) أي: يأتي بألفاظها فرادى.

(إِلَّا الْإِقَامَةَ) وهي لفظة: «قد قامت الصلاة» فإنه لا يوترها، بل يشفعها، والمراد من الإقامة الأولى هو جميع ألفاظه المشروعة عند القيام إلى الصلاة،

606 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ» قَالَ: «ذَكُرُوا

وحصل من ذلك جناس تام.

ثم مطابقة الحديث للترجمة من حيث الإشارة لا من حيث التصريح؛ لأن لفظ يشفع لا يدل على التثنية بطريق التصريح، وثبت معنى هذه الترجمة في حديث رواه أبو داود عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ»، الحديث، ورواه النسائي أيضًا وابن خزيمة وصححه.

هذا وادّعى ابن مندة في صحيحه أن قوله: «إِلَّا الْإِقَامَةُ» من قول أيوب غير مسند، كما في رواية إسماعيل بن إبراهيم، وأشار إلى أن في رواية سماك بن عطية هذه إدراجًا، وكذا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصِيلِيُّ: قوله «إِلَّا الْإِقَامَةُ» هو من قول أيوب وليس من الحديث.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيما قالاه نظر؛ لأنَّ عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصلًا بالخبر مفسرًا، ولفظه: «كَانَ بِلَالٌ يَشْتِي الْأَذَانَ وَيُوتِرُ الْإِقَامَةَ، إِلَّا قَوْلَهُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»، أخرجه أَبُو عَوَانَةَ فِي صحيحه والسرَّاج في مسنده، وكذا هو في مصنّف عبد الرزّاق، وللإسماعيليّ من هذا الوجه ويقول: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ.

والأصل: أن ما كان في الخبر فهو منه حتّى يقوم دليل على خلافه، ولا دليل في رواية إسماعيل؛ لأنّه إنّما يتحصّل منها أنّ خالداً كان لا يذكر الزيادة، وكان أيوب يذكرها، وكلّ منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس فكان في رواية أيوب زيادة من حافظ فتقبل، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حدثني (مُحَمَّدٌ) وفي رواية: مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، وفي أخرى: مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا، وفي أخرى: حَدَّثَنِي (عَبْدُ الْوَهَّابِ) وفي رواية: عبد الوهاب الثقفي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (خَالِدُ الْحَدَّاءُ) هو ابن مهران، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: لَمَّا) بتشديد الميم (كَثُرَ النَّاسُ قَالَ: ذَكُرُوا) جواب لَمَّا، ولفظة: «قَالَ»: الثانية زائدة تأكيداً لقال الأولى

أَنْ يَعْلَمُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَّرُوا أَنْ يُورُوا نَارًا، أَوْ يَضْرِبُوا نَافُوسًا فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ»⁽¹⁾.

3 - باب: الْإِقَامَةُ وَاحِدَةٌ، إِلَّا قَوْلُهُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ

607 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ» قَالَ

(أَنْ يَعْلَمُوا) بضم المثناة التحتية وكسر اللام من الإعلام.

(وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ) أي: يجعلوا له علامة يعرف بها ويروى من العلم، (فَذَكَّرُوا أَنْ يُورُوا) أي: يوقدوا ويشعلوا (نَارًا) يقال: أوريته النار، أي: أشعلتها، وورِي الزند إذا خرجت نارها، وأوريته إذا أخرجته، ووقع في رواية مسلم: «أَنْ يَنْوَرُوا نَارًا» أي: يظهروا نورها، (أَوْ يَضْرِبُوا نَافُوسًا) كالمجوس والنصارى، (فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ) وقد مرّ ما يتعلق بهذين الحديتين من الأبحاث.

3 - باب: الْإِقَامَةُ وَاحِدَةٌ، إِلَّا قَوْلُهُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ

(باب) بالتونين (الْإِقَامَةُ) التي يقام بها الصَّلَاةُ (وَاحِدَةٌ) لم يكرّر لفظ واحدة مراعاة للفظ حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند ابن حبان، ولفظه: «الْأَذَانَ مثنى والإقامة واحدة» كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَقَالَ الزين ابن المنير: خالف الْبُخَارِيُّ لفظ الحديث في الترجمة فعدل عنه إلى قوله: واحدة؛ لأنّ لفظ الوتر غير منحصر في المرة فعدل عن لفظ فيه الاشتراك إلى ما لا اشتراك فيه، قَالَ محمود الْعَيْنِيُّ: وهذا أوجه من وضع ترجمة لحديث لم يورده في الباب، والله أعلم بالصواب.

(إِلَّا قَوْلُهُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) فإنه مكرر.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن جعفر المديني البصريّ إمام عصره في الحديث وعَلَيْهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو ابنُ عَلِيَّةَ، قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) وفي رواية: خالد الحذاء، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية: عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ» قَالَ

إِسْمَاعِيلُ: فَذَكَرْتُ لِأَيُّوبَ، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِقَامَةَ»⁽¹⁾.

4 - باب فَضْلِ التَّأْذِينِ

608 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي.....

إِسْمَاعِيلُ) هو ابنُ عَلِيَّةَ المذكور أوَّلًا، (فَذَكَرْتُ) بحذف ضمير المفعول، وفي رواية: فذكرته، بالضمير، أي: ذكرت حديث خالد (لأَيُّوبَ) هو السخيتاني. (فَقَالَ: «إِلَّا الْإِقَامَةَ») أراد أنه زاد في آخر الحديث هذا الاستثناء وأراد به قوله: «قد قامت الصلاة» أي: فإنها تشفع لكونها هي المقصود من الإقامة بالذات. قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: قالت المالكية: عمل أهل الحديث خلفًا عن سلف على أفراد الإقامة، ولو صححت زيادة أيوب وما رواه الكوفيون من تشية الإقامة جاز أن يكون في وقت ما، ثم ترك لعمل أهل المدينة على الآخر الذي استقرَّ الأمر عليه. والجواب: أن زيادة الثقة مقبولة وحجة بلا خلاف، وأمّا عمل أهل المدينة فليس بحجة مع أنه معارض بعمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا الحديث حجة على من زعم أن الإقامة مثنى مثنى مثل الأذان انتهى.

يريد بذلك الرد على الحنفية، وقد مرّ الجواب عنه في باب بدء الأذان تفصيلًا.

4 - باب فَضْلِ التَّأْذِينِ

(باب فَضْلِ التَّأْذِينِ) وإنما قَالَ: فضل التأذين، ولم يقل: فضل الأذان، مراعاة للفظ الحديث الوارد في الباب، وَقَالَ الزين ابن المنير: التأذين يتناول جميع ما يصدر من المؤذن من قول وفعل وهيئة هذا، والظاهر: أن التأذين هنا أطلق بمعنى الأذان لقوله في الحديث: «حتى لا يسمع التأذين» وفي رواية لمسلم: «حتى لا يسمع صوته» فالتقييد بالسَّماع لا يدل على فعل ولا هيئة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي

الرَّئَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ، وَلَهُ ضُرَاطٌ،»

الرَّئَادِ) بكسر الزاي وبالنون الخفيفة عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ورجال الإسناد كلهم قد ذكروا، وقد أخرج منه أبو داود والنسائي في الصلاة أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ) أي: إذا أذن لأجلها، وفي رواية أبي داود والنسائي: بالصلاة.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويمكن حملهما على معنى واحد انتهى. وذلك بأن يجعل الباء للسببية كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: 40] ومعنى التعليل قريب من معنى السببية.

(أَذْبَرَ) من الإدبار وهو نقيض الإقبال يقال: دبروا دبرًا، إذا ولى (الشَّيْطَانُ) المعهود أي: إبليس عليه اللعنة وعليه يدل كلام كثير من الشراح ويحتمل أَنَّ المراد: جنس الشيطان أو هو كل متمرّد من الجنّ والإنس لكنّ الظاهر أَنَّ المراد هنا شيطان الجن خاصة هاربًا حال كونه.

(وَلَهُ ضُرَاطٌ) جملة اسمية وقعت حالًا والأصل فيها أن يكون بالواو وقد يقع بلا واو نحو كلمته فوه إلى في لحصول الارتباط ووقع في رواية الأصيلي: وله ضراط بالواو وكذا عند المؤلف في بدء الخلق، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّهُ جَسْمٌ مَتَغَذٍّ يَصْحُ مِنْهُ خُرُوجُ الرِّيحِ هَذَا، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ إِخْرَاجَ ذَلِكَ إِمَّا لِيَشْغَلَ نَفْسَهُ بِسَمَاعِ الصَّوْتِ الَّذِي يَخْرُجُهُ مِنْ سَمَاعِ الْمُؤَذِّنِ أَوْ يَصْنَعُ ذَلِكَ اسْتِخْفَافًا كَمَا يَفْعَلُهُ السَّفَهَاءُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ بَلْ يَحْصُلُ لَهُ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ شِدَّةٌ خَوْفٍ يَحْدُثُ لَهُ ذَلِكَ الصَّوْتُ بِسَبَبِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ لِيُقَابِلَ مَا يَنَاسِبُ الصَّلَاةَ مِنَ الطَّهَارَةِ بِالْحَدَثِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ تَمَثِيلٌ لِحَالِ الشَّيْطَانِ عِنْدَ هَرَبِهِ مِنْ سَمَاعِ الْأَذَانِ بِحَالٍ مِنْ نَزَلٍ بِهِ أَمْرٌ عَظِيمٌ حَزَبَهُ أَمْرٌ عَظِيمٌ اعْتَرَاهُ خُطْبُ جَسِيمٍ حَتَّى لَمْ يَزَلْ يَحْصُلُ لَهُ الضُّرَاطُ مِنْ شِدَّةِ مَا هُوَ فِيهَا لِأَنَّ الْوَاقِعَ فِي شِدَّةِ عَظِيمَةٍ مِنْ خَوْفٍ وَغَيْرِهِ تَسْتَرْخِي مَفَاصِلَهُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَمْلِكَ نَفْسَهُ فَيَنْفَتَحَ مِنْهُ مَخْرَجُ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ، وَلَمَّا كَانَ الشَّيْطَانُ لَعْنَهُ اللَّهُ يَعْتَرِيهِ شِدَّةٌ عَظِيمَةٌ وَدَاهِيَةٌ جَسِيمَةٌ عِنْدَ النِّدَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ فَيَهْرَبُ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانُ شَبَّهُ حَالَهُ ذَلِكَ الرَّجُلَ وَأَثْبَتَ لَهُ عَلَى وَجْهِ

حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قَضَى النِّدَاءَ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا تُبِّدَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قَضَى التَّوْبَةَ.....

الادعاء الضراط الذي ينشأ من كمال الخوف الشديد وفي الحقيقة ما ثمة ضراط ولكن يجوز أن يكون له ربح لأنه روح ولكن لم نعرف كيفيته .

وَقَالَ الطَّيْبِيُّ : شَبَّهَ شَغْلَ الشَّيْطَانِ نَفْسَهُ عَنْ سَمَاعِ الْأَذَانِ بِالصَّوْتِ الَّذِي يَمَلَأُ السَّمْعَ وَيَمْنَعُهُ عَنْ سَمَاعِ غَيْرِهِ ثُمَّ سَمَّاهُ ضَرَاطًا تَقْبِيحًا .

(حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ) غاية للإدبار أي : يبعد إلى غاية ينتفى فيما سماعه للصوت وقد وقع بيان الغاية في رواية لمسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : حَتَّى يَكُونَ مَكَانُ الرُّوحَاءِ حَكِي الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ رَوَاةٌ عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالرُّوحَاءِ سِتَّةٌ وَثَلَاثِينَ مِيلًا فَيَسْتَفَادُ مِنْهُ اسْتِحْبَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ كَمَا سَيَجِيءُ فِي بَابِهِ أَيْضًا ، قِيلَ وَإِنَّمَا يَهْرَبُ مِنَ الْأَذَانِ حَتَّى لَا يَشْهَدَ بِمَا سَمِعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا اسْتَشْهَدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنَّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالشَّيْطَانُ أَيْضًا شَيْءٌ أَوْ دَاخِلٌ فِي الْجَنِّ وَفِيهِ أَنَّهُ كَافِرٌ وَالْكَافِرُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلشَّهَادَةِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ أَمْرُ الْآخِرَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ يَدْبِرُ وَيَهْرَبُ لِعَظَمِ أَمْرِ الْأَذَانِ لَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ وَإِظْهَارِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَإِعْلَانِهِ ، وَقِيلَ لِيَأْسَهُ مِنْ وَسْوَسةِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْإِعْلَانِ بِالتَّوْحِيدِ ، قِيلَ وَلِهَذَا يَهْرَبُ مِنَ الْأَذَانِ وَيَدْنُو مِنَ الصَّلَاةِ وَفِيهَا الْقُرْآنُ ، يَعْنِي يَهْرَبُ مِنَ الْأَذَانِ لِيَأْسَهُ مِنَ الْوَسْوَسةِ وَيَدْنُو مِنَ الصَّلَاةِ لَانْفِتَاحِ أَبْوَابِ الْوَسْوَاسِ فِيهَا لَهُ فَيَسْعَى فِي إِفْسَادِهَا أَوْ إِفْسَادِ الْخُشُوعِ فِيهَا وَسَيَأْتِي التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(فَإِذَا قَضَى) على صيغة المجهول ويروى على صيغة المعلوم أي : فإذا قضى المنادي (النِّدَاءَ) يروى مرفوعًا ومنصوبًا بناءً على الروایتين في قضى والقضاء يأتي لمعان والمراد هنا الفراغ يقال قضيت حاجتي أي : فرغت عنها أو الانتهاء .

(أَقْبَلَ) أي : الشيطان وزاد مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوْسُوسٌ (حَتَّى إِذَا تُبِّدَ) بضم المثلثة وتشديد الواو المكسورة وبالموحدة (بِالصَّلَاةِ) أي : حَتَّى إِذَا أُقِيمَ لَهَا وَالتَّوْبَةُ هُنَا الْإِقَامَةُ وَبِذَلِكَ جَزَمَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَالْخَطَّابِيُّ وَابِيهَقِيُّ وَغَيْرُهُمُ وَالْعَامَّةُ لَا تَعْرِفُ التَّوْبَةَ إِلَّا

أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطَرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ

قول المؤذن في صلاة الفجر الصلاة خير من النوم حسبما قيل: هو من باب إذا رجع وإِنَّمَا سَمَّيتِ الإِقَامَةَ تَثْوِيًّا لِأَنَّهُ عَوْدٌ إِلَى النِّدَاءِ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ أَي: أَقَامَ لَهَا وَأَصْلُهُ: أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مَا يَشْبَهُ الْأَذَانَ وَكُلَّ مُرَدَّدٍ صَوْتًا فَهُوَ مَثَوَّبٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ فِي رَوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ ذَهَبَ، وَقِيلَ: هُوَ مَنْ ثَوَّبَ إِذَا أَشَارَ بِثَوْبِهِ عِنْدَ الْفَزَعِ لِإِعْلَامِ غَيْرِهِ ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي كُلِّ إِعْلَامٍ يَجْهَرُ بِهِ صَوْتٌ، وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِنَّ الْمُرَادَ بِالتَّثْوِيبِ قَوْلَ الْمُؤَذِّنِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَحَكَى ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَزَعَمَ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ لَكِنْ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَرِهَ التَّثْوِيبَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ سَلْفًا فِي الْجُمْلَةِ.

(أَقْبَلَ) الشَّيْطَانُ (حَتَّى يَخْطَرَ) بِضَمِّ الطَّاءِ وَكُسْرِهَا، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ ضَبْطَنَاهُ مِنَ الْمُتَقَنِّينَ بِالْكَسْرِ وَاسْمَعْنَاهُ مِنْ أَكْثَرِ الرُّوَاةِ بِالضَّمِّ قَالَ وَالْكَسْرُ هُوَ الْوَجْهَ وَمَعْنَاهُ يَوْسُوسٌ مِنْ قَوْلِهِمْ خَطَرَ الْفَحْلُ بَذَنَهُ إِذَا حَرَّكَهُ يَضْرِبُ بِهِ فَخْذِيهِ، وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَمِنْ الْمُرُورِ أَي: يَدْنُو مِنْهُ فَيَمُرُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَلْبِهِ فَيَشْغَلُهُ عَمَّا هُوَ فِيهِ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ أَكْثَرُ الشُّرَاحِ وَبِالْأَوَّلِ فَسَّرَهُ الْخَلِيلُ، وَقَالَ الْبَاجِي: فَيَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَمَا يَرِيدُ مِنْ نَفْسِهِ مِنْ إِقْبَالِهِ عَلَى صَلَاتِهِ وَإِخْلَاصِهِ، وَقَالَ الْهَجَرِيُّ فِي نَوَادِرِهِ: يَخْطُرُ بِالْكَسْرِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَبِالضَّمِّ ضَعِيفٌ.

(بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ) أَي: قَلْبُهُ وَكَذَا وَقَعَ لِلْبَخَارِيِّ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ: إِنَّهُ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ خَطُورَهُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ وَهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَقَدْ يَجَابُ بِأَنَّهُ يَكُونُ تَمَثُّيًّا لِغَايَةِ الْقُرْبِ مِنْهُ (يَقُولُ) أَي: الشَّيْطَانُ لِلْمُصَلِّي: (اِذْكُرْ كَذَا، اِذْكُرْ كَذَا) هَكَذَا بَدُونِ وَآوِ الْعُطْفِ فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ كَرِيمَةَ بَوَاوِ الْعُطْفِ وَأَذْكَرَ كَذَا وَكَذَا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَعِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي صَلَاةِ السَّهْوِ أَذْكَرَ كَذَا وَكَذَا، وَزَادَ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ الْأَعْرَجِ فَهَتَّاهُ وَمَنَاهُ وَذَكَرَ مِنْ حَاجَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ.

(لِمَا) أَي: لَشَيْءٍ (لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ) أَي: لَمْ يَكُنْ عَلَى ذِكْرِ مَنْهُ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ وَفِي رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ مِنْ قَبْلِ، وَقَدْ اسْتَنْبَطَ مِنْهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلَّذِي شَكَا إِلَيْهِ أَنَّهُ دَفَنَ مَا لَا ثُمَّ لَمْ يَهْتَدِ لِمَكَانِهِ أَنْ يَصَلِّيَ وَيَحْرُصَ عَلَى

حَتَّى يَظْلَّ الرَّجُلُ لَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى⁽¹⁾.

أن لا يحدث نفسه بشيء من أمور الدنيا ففعل فذكر مكان المال في الحال، وقيل خصّه بما يعلم دون ما لا يعلم لأنّه يميل لما يعلم أكثر لتحقيق وجوده، والذي يظهر أنّه أعمّ من ذلك فيذكره بما سبق له علم ليشغل باله به وبما لم يكن سبق له ليقوعه في الفكرة فيه وهذا أعمّ من أن يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعلم لكن هل يشمل ذلك التفكّر في معاني الآيات التي يتلوها لا يبعد ذلك لأنّ غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأيّ وجه كان كذا ذكر الحافظ العسقلانيّ.

(حَتَّى يَظْلَّ) كذا للجمهور بالطاء المشالة المفتوحة ومعناه في الأصل اتّصاف المخبر عنه بالخبر نهائياً لكتّنها هنا بمعنى يصير أو يبقى كما في قوله تَعَالَى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: 58] ووقع عند الأصيلي يضلّ بالضاد المكسورة أي: ينسى ويذهب وهمه ويسهو قال تَعَالَى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا﴾ [البقرة: 252] أو بفتحها أي: يخطئ كما قرئ في قوله تَعَالَى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: 52] قال الداوودي والكسر أشهر.

(الرَّجُلُ) أي: حتّى يصير هذا الرجل (لا يَذْرِي كَمْ صَلَّى) من عدد الركعات، وفي رواية للبخاري في صلاة السهو أن يذري كم صلى وكذا في رواية أبي داود وكلمة أن بالكسر نافية بمعنى لا، وَقَالَ القاضي عياض وروي بفتحها قَالَ: وهي رواية ابن عبد البرّ وادّعى أنّها رواية أكثرهم وكذا ضبطه الأصيلي والصحيح الكسر، وَقَالَ القرطبي: ليست رواية الفتح بشيء إلّا مع رواية الضّاد الساقطة فيكون أن مع الفعل بتأويل المصدر أي: حتّى يضلّ الرجل عن درايته، وفي رواية المؤلّف من وجه آخر عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بدء الخلق حتّى لا يذري أثلاثاً صلى أم أربعاً هذا، ففي الحديث: أن الأذان له فضل عظيم حتّى يلحق الشيطان منه أمر عظيم كما ذكر، وكذا أنّ المؤذّن له أجر عظيم إذا كان أذانه احتساباً لله تعالى، وفي صحيحه ابن خزيمة وابن حبان: المؤذّن يغفر له مدّ صوته ويستغفر له كل رطب ويابس وشاهد الصلاة يكتب له خمس وعشرون حسنة ويكفر عنه ما بينهما.

(1) أطرافه 1222، 1231، 1232، 3285 - تحفة 13818.

أخرجه مسلم في الصلاة باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه رقم (389).

وعند أحمد: ويصدقه كلّ رطب ويابس سمعه وعند أبي الشيخ كلّ مدرّة وصخرة سمعت صوته، وفي كتاب الفضائل لحميد بن زنجويه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً يكتب للمؤذّن عند أذانه أربعون ومائة حسنة وعند الإقامة عشرون ومائة حسنة، وفي كتاب أبي القاسم الجُوري عن أبي سعيد وغيره ثلاثة يوم القيامة على كُتب من مسك أسود لا يهولهم فزع ولا ينالهم حساب الحديث وفيه ورجل أذن ودعا إلى الله عَزَّ وَجَلَّ ابتغاء وجه الله.

وعند السراج عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند جيّد: «المؤذّنون أطول الناس أعناقاً لقولهم: لا إله إلا الله»، وفي لفظ: «يُعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة» خرّجه أيضًا ابن حبان في صحيحه.

وعند أبي الشيخ: من أذن خمس صلوات إيماناً احتساباً غفر له ما تقدّم من ذنبه، وفي كتاب الصحابة لأبي موسى من حديث كثير بن مرة الحضرمي مرفوعاً أوّل من يكسى من حلل الجنّة بعد النّبیین والشهداء بلال وصالح المؤذّنين، وفي كتب شعب الإيمان للبيهقي من حديث أبي معاوية عن أبي يعيث السّلوني عن عبادة بن نسي يرفعه من حافظ على النداء بالأذان سنة أوجب الجنّة، وروى رواية ضعيفة عن ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يد الله تعالى على رأس المؤذّن حتّى يفرغ من أذانه وإنّه ليغفر له مدّ صوته فإذا فرغ قال الربّ تعالى صدقت عبدي وشهدت شهادة الحقّ فأبشّر.

وعند أبي الفرج: يحشر الناس على نوق من نوق الجنّة يخاف الناس ولا يخافون ويحزن الناس ولا يحزنون.

وعند أبي الشيخ من حديث أبي موسى: يبعث يوم الجمعة زاهراً منيراً وأهل الجنّة محفوفون به كالعروس تهدي إلى بيت زوجها لا يخالطهم إلّا المؤذّنون المحتسبون، ومن حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قيل يا رَسُولَ اللَّهِ من أوّل الناس دخولا الجنّة قال الأنبياء ثم الشهداء ثمّ مؤذّنون الكعبة ثم مؤذّنون بيت المقدس ثم مؤذّنون مسجدي هذا ثم سائر المؤذّنين سندهما صالح، ومن حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دخلت الجنّة فرأيت فيها جنازات اللؤلؤ فقلت لمن هذا يا جبريل قال للمؤذّنين والأئمة من أمّتك وقال أبو حاتم الرازي هذا حديث منكر.

وعند عبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن سعد بن عمارة بن سعد: المؤذن عن صفوان بن سليم عن أنس رضي الله عنه رفعه إذا أذن في قرية آمنها الله من عذابه ذلك اليوم.

وعند السراج بسند صحيح الإمام ضامن: والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الأئمة واغفر للمؤذنين، ومن هذا أخذ الشافعي أنّ الأذان أفضل من الإمامة، وأما عندنا فالإمامة أفضل لأنها وظيفة النبي ﷺ.

تتمة:

قد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان دون سماع القرآن الذكر في الصلاة، فقليل يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة فإنه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له كما يأتي بعد ولعلّ البخاري رحمه الله أشار إلى ذلك بإيراد الحديث المذكور عقب هذا الحديث، ونقل القاضي عياض عن بعض أهل العلم أنّ اللفظ عام والمراد به خاص وأنّ الذي يشهد من يصحّ منه الشهادة وقيل: إنّ ذلك خاصّ بالمؤمنين، فأما الكفار فلا تقبل شهادتهم وردّه لما جاء من الآثار بخلافه، وبالع الزين ابن المنير في تقرير الأوّل وهو مقام احتمال، وقيل يهرب نفوراً عن سماع الأذان ثم يرجع موسوساً ليفسد على المصلّي صلاته فصار رجوعه من جنس فراره والجامع بينهما الاستخفاف، وقيل: إنّ الأذان دعاء إلى الصلاة المشتملة على السجود الذي أباه وعصى بسببه، واعترض بأنّه يعود قبل السجود فلو كان هربه لأجله لم يعد إلا عند فراغه، وأجيب عنه بأنّه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليغالط نفسه بأنّه لم يخالف أمراً ثم يرجع ليفسد على المصلّي سجوده الذي أباه، وقيل إنّما يهرب لاتفاق الجميع على الإعلان بشهادة الحق وإقامة الشريعة، واعترض بأنّ الاتفاق على ذلك حاصل قبل الأذان وبعده من جميع من يصلّي.

وأجيب: بأنّ الإعلان أحصّ من الاتفاق فإنّ الإعلان المختصّ بالأذان لا يشاركه فيه غيره من الجهر بالتكبير والتلاوة مثلاً ولهذا قال لعبد الله بن زيد ألقه على بلال فإنه أندى صوتاً منك أي: أقعد بالمد والإطالة والإسماع ليعمّ الصوت ويطول أمد التأذين فيكثر الجمع ويفوت على الشيطان مقصوده من الهاء الأدمي

5 - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «أَذَّنْ أَذَانًا سَمَحًا وَإِلَّا فَاعْتَرِلْنَا»⁽¹⁾.

عن إقامة الصلاة في جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فيفتر حينئذٍ وقد ينس عن أن يردّهم عمّا أعلنوا ثم يرجع لما طبع عليه من الوسوسة، وقال ابن الجوزي على الأذان هيبة يشتدّ انزعاج الشيطان بسببها لأنّه لا يكاد يقع في الأذان رياء ولا غفلة عند النطق به بخلاف الصّلاة فإنّ النفس تُحصر فيها فيفتح للشيطان أبواب الوسوسة وقد ترجم عليه أبو عَوَانَةَ الدليل على أنّ المؤذن في أذانه وإقامته منفيّ عن الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه، وقيل لأنّ الأذان إعلام بالصّلاة التي هي أفضل الأعمال بالفاظ هي من أفضل الذكر لا يزداد فيها ولا ينقص منها بل يقع على وفق الأمر فيفتر من سماعها وأمّا الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من التفريط يتمكّن الخبيث من الوسوسة فيها فلو قدر أنّ المصلّي وفي جميع ما أمر به فيها لم يقر به إذا كان وحده فهو نادر وإذا انضم إليه من هو مثله فإنّه يكون أندر أشار إليه ابن أبي جمرة، وقال ابن بطلال يشبه أن يكون الرّجر عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤدّن المؤذن من هذا المعنى لئلا يكون متشبّهًا بالشيطان الذي يفتر عند سماع الأذان.

5 - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ

(بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ) أي: رفع المؤذن صوته بالأذان قال الزين ابن المنير لم ينصّ على حكم رفع الصوت لأنّه من صفة الأذان وهو لم ينصّ في أصل الأذان على حكم كما تقدّم، لكن حديث الباب يدلّ على المراد بيان ثواب رفع الصوت عند الأذان كما ترجم النسائي عليه بقوله باب الثواب على رفع الصوت بالأذان.

(وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) هذا التعليق قد وصله ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن عمر عن سعيد بن أبي حسين أنّ مؤدّنًا أذن فطرب في أذانه فقال له عمر ابن عبد العزيز: (أَذَّنْ) على صيغة الأمر من التأذين (أَذَانًا سَمَحًا) أي: سهلاً بلا نغمات وتطريب (وَإِلَّا فَاعْتَرِلْنَا) أي: اترك منصب الأذان، ومطابقة هذا الأثر

(1) قال الحافظ: هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة أنّ مؤدّنًا أذن فطرب في أذانه فقال له عمر بن =

609 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

للت ترجمة ما قاله الداوددي لعلّ هذا المؤذن لم يكن يحسن مدّ الصوت إذا رفع بالأذان فعلمه وليس أنّه نهاه عن رفع الصوت وقال الحافظ العسقلاني والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع .

قال محمود العيني: كأنه كان يطرب في صوته ويتنغم من غير أن يجرد مدّ الصوت عن ذلك فأمره عمر بن عبد العزيز بالسماحة وهي السهولة وهي أن يسمح بترك التطريب ويمدّ صوته ويدلّ على ذلك ما رواه الدارقطني بإسناد فيه لين ووجه اللين هو أنّ فيه اسحاق بن أبي يحيى الكعبي وهو ضعيف عند الدارقطني وابن عدي وقال ابن حبان: لا تحلّ الرواية عنه ثم غفل فذكره في الثقات من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنّه ﷺ كان له مؤذن يطرب فقال له ﷺ: «المؤذن سهل سمح فإن كان أذانك سهلاً سمحاً وإلا فلا تؤذن»، ويحتمل أنّ هذا المؤذن لم يكن يفصح في كلامه ويقمّم فأمره عمر بن عبد العزيز بالسماحة في أذانه وهي ترك القممة بإظهار الفصاحة وهذا لا يكون إلا بمدّ الصوت بحده .

وروى مجاشع عن هارون ابن محمد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: «لا يؤذن لكم إلا فصيح» وقال ابن عدي هارون هذا لا يعرف، وأمّا اسم هذا المؤذن الذي قال له عمر بن عبد العزيز ذلك فقال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه وأظنه من بني سعد القرظ لأنّ ذلك وقع حين كان عمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ

عبد العزيز فذكره ولم أقف على اسم هذا المؤذن، وأظنه من بني سعد القرظ، لأن ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة، والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع، لا أنه نهاه عن رفع المؤذن لم يكن يحسن مدّ الصوت إذا رفع بالأذان فعلمه وليس أنه نهاه عن رفع الصوت، وقال العيني: كأنه كان يطرب في صوته ويتنغم ولا ينظر إلى مدّ الصوت مجرداً عن ذلك، فأمره عمر بن عبد العزيز بالسماحة وهي السهولة، وهو أن يسمح بترك التطريب ويمدّ صوته، ويدلّ على ذلك ما رواه الدارقطني بإسناد فيه لين عن ابن عباس أنّه ﷺ كان له مؤذن يكرب فقال له ﷺ: «المؤذن سهل سمح، فإن كان أذانك سهلاً سمحت وإلا فلا تؤذن»، ويحتمل أن هذا المؤذن لم يكن يفصح في كلامه ويغمغم، فأمره عمر بن عبد العزيز بالسماحة في أذانه، وهي ترك الغممة بإظهار الفصاحة، وهذا لا يكون إلا بمدّ الصوت بحدته، انتهى.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ، أَوْ بَادِيَتِكَ، فَأَذَنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعُ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ»

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ) بمهملات مفتوحات إلا العين الأولى فإنها ساكنة (الأنصاري ثم المازني) بالزاي والنون مات في خلافة أبي جعفر؛ ومنهم من ينسبه إلى جده واسم أبي صعصعة عمرو ابن زيد بن عوف بن مبدول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار مات أبو صعصعة في الجاهلية وابنه عبد الرحمن صحابي، (عن أبيه) عبد الله (أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال له) أي: لعبد الله بن عبد الرحمن: (إني أراك تحب الغنم و) تحب (البادية) أي: الصحراء التي لا عمارة فيها وإنما كان يحبها لأجل الغنم لأن محب الغنم يحتاج إلى إصلاحها بالرعي وهو في الغالب يكون في البادية.

(إِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ) أي: بين غنمك، وكلمة في: قد تأتي بمعنى بين كما في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِذِّي﴾ [الفجر: 29]، ثم الغنم جمع لا واحد له من لفظه وقال أبو حاتم وهي أنثى وعن صاحب العين الجمع أغنام وأغانم وغنوم، وفي المحكم تنوّه غنمان وفي الجامع هو اسم لجمع الضأن والمعز وفي الصّحاح موضوع للجنس يقع على الذكور والإناث وعليهما جميعًا.

(أَوْ) في (بَادِيَتِكَ) كلمة أو هنا يحتمل أن تكون للشك من الراوي وأن تكون للتنويع لأنه قد يكون في غنم بلا بادية وقد يكون في بادية بلا غنم وقد يكون فيهما معا وقد لا يكون فيهما معا وعلى كل حال لا يترك الأذان، فالمعنى إذا كنت بين غنمك في غير بادية أو فيها أو باديتك من غير غنم أو معها، وفي رواية: وباديتك بالواو، (فَأَذَنْتَ لِلصَّلَاةِ) وفي رواية بالصلاة والمعنى واحد أي: أذنت أنت لأجل الصلاة أو معنى الباء أعلمت بوقتها، (فَارْفَعُ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ) أي: الأذان، (فَإِنَّهُ: لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ) أي: غايته قال التوربشتي إنما ورد البيان على الغاية مع حصول الكفاية بقوله: لا يسمع صوت المؤذن تنبيها على أن آخر من ينتهي إليه صوته يشهد له كما يشهد له الأولون، وقال القاضي البيضاوي

جَنَّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».....

غاية الصوت يكون أخفى لا محالة فإذا شهد له من بعد عنه وصل إليه همس صوته فلأن يشهد له من هو أدنى منه وسمع مبادي صوته أولى.

(جَنَّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ) هذا من عطف العام على الخاص وهو يشمل الحيوانات والجمادات ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا إنس، وذلك غير ممتنع شرعاً وعقلاً فإن الله تعالى يخلق فيها الحياة والكلام، وَقَالَ ابن بزيمة تقرر في العادة أَنَّ السَّمْعَ والشَّهَادَةَ والتَّسْبِيحَ لا يكون إلا من حيٍّ فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال بارئها أو هو على ظاهره وهو غير ممتنع عقلاً بأن يخلق فيها الحياة، وَقَالَ القرطبي قوله ولا شيء المراد به الملائكة، وتعقب بأنهم دخلوا في قوله جَنَّ لأنهم يستخفون عن الأبصار فافهم، ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك أَنَّ قوله هنا ولا شيء نظير قوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44]، وتعقبه بأن الآية مختلف فيها، وأجيب بأن الآية لم يختلف في كونها على عمومها وإنما اختلف في تسبيح بعض الأشياء هل هو على الحقيقة أو المجاز بخلاف الحديث والله أعلم.

(إِلَّا شَهِدَ) بلفظ الماضي وفي رواية إلا يشهد بلفظ المستقبل (لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) والسّر في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة وكفى بالله شهيداً أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الدنيا من توجيه الدعوى والجواب والشهادة قاله الزين ابن المنير، وَقَالَ التوربشتي المراد من هذه الشهادة اشتهاار المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة فيما بينهم وكما أَنَّ الله تعالى يفضح بالشهادة قوماً كذلك يكرم بها آخرين تطيباً لقلوبهم وتكميلاً لسرورهم وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن خزيمة وأحمد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً المؤدّن يغفر له مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس وفي رواية: أحمد عن أبي هريرة مدى صوته ويصدق كل رطب ويابس قَالَ الْخَطَّابِيُّ معناه أَنَّهُ يستكمل المغفرة وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفرة إذا بلغ الغاية من الصوت أو أَنَّهُ تمثيل يريد أَنَّ المكان الذي ينتهي إليه الصوت لو قدر أن يكون بين أقصاه وبين مقامه الذي هو فيه ذنوب تملأ تلك المسافة غفرها الله تعالى له، والمعنى الأوّل أنسب برواية مدّ

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (1).

صوته بتشديد الدال كما أَنَّ المعنى الثاني أنسب برواية مدى صوته.

(قَالَ أَبُو سَعِيدٍ) الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (سَمِعْتُهُ) أي: قوله فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ.
(مِنْ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فحينئذ يكون قوله: إِنِّي أَرَاكَ إِلَى

(1) طرفاه 3296، 7548 - تحفة 4105. قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث أَنَّ كل

من يسمع صوت المؤذن يشهد له يوم القيامة، والكلام عليه من وجوه:
الوجه الأول: قوله: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حِينَ لَا إِنْسَ وَلَا شَيْءٍ» هل يعني بشيء كل حيوان أو جماد أو حيوان ليس إلا فالظاهر أنه كل جماد وغير ذلك لقوله ولا شيء لأنه يقع على الجماد وغيره لا سيما وقد جاء في حديث آخر مدر وشجر. وهنا بحث وهو أَنَّ يقال ما الفائدة في شهادة هؤلاء وما يترتب عليه للفاعل من الخير فالجواب والله أعلم أنه يكون له من الثواب بقدر ثواب عمل من سمعه يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «من دعا إلى هدى فله أجره وأجر من عمل به». وجاء أَنَّ بقاع الأرض تنادي كل يوم بعضها بعضاً هل عبر اليوم عليك من ذكر الله فمن عبر عليها ذاكر الله افتخرت على صاحبها فيكون بنداؤه داعياً إلى ذكر الله فله بقدر أجرين من ذكر الله من أجل أذانه فإن قال قائل ليس هذا ذكر بل هو إعلام بوقت الصلاة قيل له صدقت ولكنه له أجر الأذكار وهو الإقرار بالإلهية ونفي ضدها ومن مشروعيته الحكاية على من سمعه فهو إعلام بالصلاة ودعاء إلى أفضل الأذكار فوجب له بذلك من الأجر ما ذكرنا.

الوجه الثاني: فيه دليل على أَنَّ الجمادات تسمع وقد اختلف العلماء فيما جاء من الأخبار عن الجمادات في مثل هذا والتسبيح في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44] فمن قائل يقول إنه يوضع فيها حياة وحينئذ تسبح ومنهم من حملها على ظاهرها وقال: إن القدرة صالحة وهو الحق لا سيما مع قوله عز وجل: ﴿وَلَنْ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ أَلْمَاءٌ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 74] قال أهل التحقيق من العلماء: إنه ما من حجر يهيل أو جبل يخرب إلا من خشية الله عز وجل وهو الحق فلو كان ذلك كله بلسان الحال كما زعمت تلك الطائفة فما تكون فائدة الإخبار بذلك لنا ونحن نعلم كل ذلك بعلم الضرورة فيكون الإخبار به كتحصيل الحاصل وهذا في حق الحكيم محال.

الوجه الثالث: فيه دليل على أَنَّ الجمادات تشهد يوم القيامة بالذي وقع فيها من الخير وضده وجاء ذلك في حديث غير هذا أَنَّ البقع تشهد بما فعل عليها ولو لم يكن في ذلك إلا ما جاء في حديث عذاب القبر لأن الأرض تقول للمؤمن ما أحب ما كنت فيه وأنت تمشي على ظهري فكيف اليوم وأنت في بطني والكافر بضد ذلك والآي والأحاديث في ذلك كثيرة والقدرة صالحة وبذلك تترتب الفائدة على الإخبار بهذا والذي يتحكم على القدرة ويقول لا يتكلم ولا يفهم إلا من له حياة وعقل ليس له في ذلك دليل شرعي وإنما أخذ ذلك من علم العقل والقدرة لا تنحصر بالعقل وقد قال جل جلاله: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 8] وقد تقدم لنا ذلك في أول الكتاب بحث أغنى عن إعادته هنا.

الوجه الرابع: فيه دليل على أَنَّ الحيوان والجماد يفرح بالصالحين وقد جاء في معنى قوله =

قوله فإنه لا يسمع موقوف ويؤيد ذلك ما رواه ابن خزيمة من رواية ابن عينة ولفظ

تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان: 29] أن الأرض التي كان المؤمن يتعبد فيها والباب الذي كان عمله يصعد منه إلى السماء يبكيان عليه أربعين يوماً وفيه تحضيض على العبادة في البرية لأنه إذا أخبر بمثل هذا الأجر اجتهد في ذلك وقد جاء أنه من كان في برية وأذن وأقام صلى خلفه أمثال الجبال من الملائكة وإن أقام ولم يؤذن صلى وراءه الملكان ليس إلا وقد جاء أن الصلاة في البرية بسبعين صلاة فيحصل مما جاء في الأخبار في البرية والتعبد فيها مما ذكرنا وغيره وما جاء في الحاضرة وشهود الجماعات وملازمة المساجد وغير ذلك مما جاء في التعبد فيها وأنواعه أن المؤمن إذا كان على حكم الكتاب والسنة أينما كان كان في خير عظيم بحسب الوعد الحق.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن من أكثر من شيئاً نسب إليه حبه يؤخذ ذلك من قول هذا السيد لصاحبه لأنه لم يكن يعرف هل هو مولع بالبادية إلا من كثرة لزومه إياها ولذلك قال أراك بحسب رؤية الحال ولم يقل له بالعلم القطعي.

الوجه السادس: فيه دليل على أن من أحب شيئاً من متاع الدنيا ولم يمنعه عن توفية حقوق دينه من واجبهاء وندبها أن ذلك جائز يؤخذ ذلك من إقرار هذا السيد صاحبه على ما رأى منه من الحب ونبه على الحض على الندب وهو الأذان والصلاة فيه.

الوجه السابع: فيه دليل على أن الأغراض تكون مختلفة والصحبة متحدة وذلك مأخوذ من إقرار كل واحد من هذين صاحبه على حاله لأن كلاً منهما على لسان العلم في حاله ومثل ذلك قصة مالك رضي الله عنه مع صاحبه المتعبد حين أرسل المتعبد إليه يندبه إلى ترك ما هو فيه من الاجتهاد في العلم وينقطع إلى التعبد فكان من جواب الإمام له أن قال أنت على خير وأنا على خير وما أنا بتارك ما أنا فيه ولا أنت كذلك فبقيا على صحبتتهما مع بقاء حال كل واحد منهما على حاله الخاص.

الوجه الثامن: يؤخذ منه أن نصيحة كل شخص بما يقتضيه حاله يؤخذ ذلك من إرشاد هذا السيد صاحبه إلى المندوب الذي يليق بحاله وهو الصلاة بالأذان ولم يقل له مثل ملازمة المساجد ونحوها مما لا يمكن إلا لمن يسكن الحاضرة فكان يدخل عليه تشريفاً لكونه لا يقدر على فعله مع ما هو فيه.

الوجه التاسع: فيه دليل على فضل الصدر الأول يؤخذ ذلك من اشتغال بعضهم ببعض ولولا ذلك لما أرشد هذا السيد أخاه إلى ذلك.

الوجه العاشر: فيه دليل على أن لكل شخص ما هو أجمع لخاطره يؤخذ ذلك من إرشاد هذا صاحبه إلى الأذان دون غيره من المندوبات للعلة التي عللناها قبل.

الوجه الحادي عشر: فيه دليل على أن الصدر الأول كانوا يحافظون على المندوبات كما يحافظون على الواجبات يؤخذ ذلك من قوله: (إذا أذنت) فدل أنه لم يكن يعلم من صاحبه أنه يترك المندوب وهو الأذان لأن الأذان على خمسة أقسام واجب وحرام ومندوب ومكروه ومباح على ما قسمه أهل الفقه وبينوه فهذا النوع من المندوب منه وإتما نبه على الزيادة في =

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ إِذَا كُنْتَ فِي الْبَوَادِي فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ» فَذَكَرَهُ وَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ بَلَفَظَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَذَنْتَ فَارْفَعْ صَوْتَكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ» فَذَكَرَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ الْغَنَمِ وَالْبَادِيَةِ مَوْقُوفٌ، وَقَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّي: أَيَّ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ لَكَ بِخُطَابٍ لِي وَيُؤَيِّدُهُ إِيرَادُ الرَّافِعِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ بَلَفَظَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي سَعِيدٍ: «إِنَّكَ رَجُلٌ تَحَبُّ الْغَنَمَ» وَسَاقَهُ إِلَى آخِرِهِ وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْغَزَالِيُّ وَإِمَامُهُ وَالْقَاضِي حُسَيْنُ وَابْنُ دَاوُدَ وَشَارِحُ الْمُخْتَصَرِ وَغَيْرُهُمْ وَجَعَلُوا كُلَّهُ مَرْفُوعًا، وَرَدَّهُ النَّوَوِيُّ. وَأَجَابَ ابْنَ الرَّفْعَةِ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ فَهَمُوا أَنَّ قَوْلَ أَبِي سَعِيدٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَائِدٌ إِلَى كُلِّ مَا ذَكَرَ، وَالصُّوَابُ مَعَ النَّوَوِيِّ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: اسْتِحْبَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ لِيَكْثَرَ مِنْ يَشْهَدُ لَهُ مَا لَمْ يَجْهَدْهُ أَوْ يَتَأَذَّى بِهِ وَلَوْ أَذَّنَ عَلَى مَكَانٍ مَرْتَفِعٍ لِيَكُونَ أَبْعَدَ لَذَهَابِ الْمَسْجِدِ لَكَانَ أَوْلَى وَكَانَ بِلَالُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤَذِّنُ عَلَى بَيْتِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ بَيْتِهَا أَطْوَلُ بَيْتٍ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، وَمِنْهَا الْعِزْلَةُ عَنِ النَّاسِ لَا سِيَّمَا فِي أَيَّامِ الْفِتَنِ.

وَمِنْهَا: اتِّخَاذُ الْغَنَمِ وَالْمَقَامِ بِالْبَادِيَةِ وَهُوَ التَّبَدُّدِي وَمَسَاكِنَةُ الْأَعْرَابِ وَمِشَارَكَتُهُمْ فِي الْأَسْبَابِ بِشَرَطِ حَظِّ مِنَ الْعِلْمِ وَأَمْنٍ مِنْ غَلْبَةِ الْجَفَاءِ وَهُمَا مِنْ عَمَلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ أَذَانَ الْمُنْفَرِدِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ فِي بَرِيَّةٍ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ مِنْ يَصَلِّيْ مَعَهُ يَحْصُلُ لَهُ شَهَادَةٌ مِنْ سَمْعِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَالْجَمَادَاتِ.

= المندوب وهو مد الصوت.

الوجه الثاني عشر: فيه دليل لأهل الصوفية لأن أهم الأشياء عندهم الدين فلولا ما كان الصدر الأول كذلك ما كان يوصي صاحبه بما تقدم وكان الصحابة رضي الله عنهم إذا تلاقوا يقول بعضهم لبعض: تعال تؤمن، أي: نتذاكر فيما يقوى به إيماننا وقد كان لي بعض الأصحاب وكان ممن ارتفع قدره في الطريقتين العلم والحال إذا تلاقينا بعد السلام يبادرني يسألني فأول ما يسأل عنه يقول كيف دينك كيف حالك مع ربك كيف قلبك وحينئذ يسأل عن غير ذلك من الأحوال فكنت أنفصل عنه وأجدُ صدري قد انشرح والإيمان نجد فيه الزيادة محسوسة لصدقه وتقديمه أولاً الأهم تشبهاً بالصدر الأول وهكذا ينبغي أن تكون أخوة الإيمان ولذلك قال جل جلاله: ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿٦٧﴾ [الزخرف: 67] فمن لبس ثوب التقى ظهرت عليه بشائره.

6 - باب مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ

610 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا، لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا

وللشافعي في أذان المنفرد أقوال :

أحدها : أنه مندوب وهو أصحها لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا .

والثاني : وهو القديم أنه لا يندب لأن المقصود من الأذان الإبلّاج والإعلام وهذا لا ينتظم في المنفرد .

والثالث : أنه إن رجا حضور جماعة أذن لإعلامهم وإلا فلا وحمل الحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أنه كان يرجو حضور غلمانة .
ومنها : أن الجنّ يسمعون أصوات بني آدم، ومنها أن بعض الخلق يشهد لبعض، والله أعلم.

6 - باب مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ

(باب مَا يُحَقَّنُ) أي : يمنع (بالأذان) أي : بسبب الأذان (مِنَ الدَّمَاءِ) ، يقال : حَقَنْتَ لَهُ دَمَهُ، إِذَا مَنَعْتَ مِنْ قَتْلِهِ وَإِرَاقَتِهِ أَي : جمعته وحبسته عليه، وأصل الحَقْنُ الحبس، أَمَنَهُ الْحَاقِنُ لِأَنَّهُ يَحْبِسُ بُولَهُ وَغَائِطَهُ فِي بَطْنِهِ، وَمِنْهُ حَقَنَ اللَّبَنُ إِذَا حَبَسَهُ فِي السَّقَاءِ.

قَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنَيَّرِ : قَصِدَ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ وَاللَّتَيْنِ قَبْلَهَا اسْتِيفَاءَ ثَمَرَاتِ الْأَذَانِ، فَالْأَوَّلَى : فِيهَا فَضْلُ التَّأْذِينِ لِقَصْدِ الْاجْتِمَاعِ لِلصَّلَاةِ، وَالثَّانِيَّةُ : فِيهَا فَضْلُ أَذَانِ الْمُنْفَرِدِ لِإِيْدَاعِ الشَّهَادَةِ لَهُ بِذَلِكَ، وَالثَّلَاثَةُ : فِيهَا حَقْنُ الدَّمَاءِ عِنْدَ وَجُودِ الْأَذَانِ.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية : حَدَّثَنِي (قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) وفي رواية : قُتَيْبَةُ، (قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الْأَنْصَارِيُّ، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطَّوِيلِ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا الإسناد بعينه قد سبق في باب خوف المؤمن أن يحبط عمله.

(أَنَّ النَّبِيَّ) وفي رواية النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا) أي : مصاحبًا للصحابه.

(قَوْمًا، لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا) ههنا خمس نسخ ؛ إحداها : هذه، والثانية : لم يكن

حَتَّى يُضْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ، قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ، فَاَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ، وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنْ قَدِمِي لَتَمَسَّ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ، قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ،

يَغْرُبْنَا بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ فِي يَغْزٍ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ يَكُنْ، والثالثة: لَمْ يَكُنْ يَغْيِرُ بِنَا مِنْ الْإِغَارَةِ مَرْفُوعًا، والرابعة: لَمْ يَكُنْ يُغْرُ بِنَا مِنْ الْإِغَارَةِ أَيْضًا لَكِنْ مَجْزُومًا، والخامسة: لَمْ يَكُنْ يَغْدُ بِنَا بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ غَدَا يَغْدُو مَجْزُومًا مِنَ الْغَدِ وَبِمَعْنَى نَقِیْضِ الرُّوَا ح.

(حَتَّى يُضْبِحَ وَيَنْظُرَ) أي: ينتظر، (فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ) ولم يغر عليهم.
(وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ) بالهمزة ويقال غَارَ ثَلَاثِيًّا أي: هَجَمَ (عَلَيْهِمْ) من غير علم منهم.

(قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَخَرَجْنَا) مِنَ الْمَدِينَةِ مُتَوَجِّهِينَ (إِلَى خَيْبَرَ) غَيْرَ مُنْصَرَفٍ وَهِيَ بَلْغَةُ الْيَهُودِ الْحَصْنِ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُ هَذَا فِي الْبَابِ مَا يَذْكُرُ فِي الْفَخْدِ فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ هُنَاكَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَغْلَسَ فَرَكَبَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ فَأَجْرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي زَقَاقٍ خَيْبَرَ وَإِنْ رَكِبْتِي لَتَمَسَّ فَخَذَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخْذِهِ حَتَّى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخَذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرَ خَرِبْتَ خَيْبَرَ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُؤَذِّنِينَ﴾ [الصَّافَاتُ: 177] قَالَهَا ثَلَاثًا الْحَدِيثُ.

(فَاَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ) أي: إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ (لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ) النَّبِيُّ ﷺ (وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ، وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ) زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ وَهُوَ زَوْجُ أُمِّ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَالَ ﷺ لَصَوْتُ أَبِي طَلْحَةَ فِي الْجَيْشِ خَيْرٌ مِنْ فِتَّةٍ وَرَوِي مِنْ مِائَةِ رَجُلٍ.
(وَإِنْ قَدِمِي) بِكَسْرِ (لَتَمَسَّ) بِفَتْحِ الْمِيمِ (قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَخَرَجُوا) أي: أَهْلُ خَيْبَرَ (إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ) جَمْعُ مَكْتَلٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهُوَ الْفَقَّةُ أي: الزَنْبِيلُ.

(وَمَسَاحِيهِمْ) جَمْعُ مَسْحَاةٍ وَهِيَ الْمَجْرَفَةُ الَّتِي مِنْ حَدِيدٍ، (فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ، قَالُوا) وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ أَيُّ: قَائِلُهُمْ (مُحَمَّدٌ) أَيُّ: جَاءَ مُحَمَّدٌ (وَاللَّهِ)

مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ﴿فَسَاءَ الصَّبَاحُ الْمُنْدَرِينَ﴾ [الصفات: 177]»⁽¹⁾.

جاء (مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ) يروى مرفوعاً على العطف ومنصوباً على أنه مفعول معه ويروى والخميس بفتح المعجمة وكسر الميم وهو بمعنى الجيش سمي به لأنه خمسة أقسام قلب وميمنة وميسرة ومقدمة وساقه.

(قَالَ: فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ) إنما قَالَ بخرابها لما رأى في أيديهم من آلات التخريب من المساحي وغيرها وقيل أخذه من اسمها والأصح أنه أعلمه الله بذلك.

(إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ) السَّاحَةُ البناء وأصله الفضاء بين المنازل (﴿فَسَاءَ﴾) هي مثل بئس من أفعال الذم.

(﴿صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ﴾) بفتح الذال المعجمة أي: فبئس الصَّبَاح صباحهم أي: فبئس ما يصبحون، قَالَ الْحَطَّابِيُّ فيه بيان أن الأذان شعارُ لدين الإسلام وأنه أمر واجب لا يجوز تركه ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه وامتنعوا كان للسلطان قتالهم عليه وهذا أحد أقوال العلماء كما تقدم وهو أحد أوجه هذا المذهب وأغرب ابن عبد البر فقال لا أعلم فيه خلافاً وأن قول أصحابنا من نطق بالشهادة في الأذان حكم بإسلامه إلا أن كان عيسوياً لا يرد عليه مطلق حديث الباب لأن العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فعرفوا بأن محمداً رسول الله لكن إلى العرب فقط وهم ينسبون إلى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك والله أعلم، وَقَالَ التيمي وإنما يحقن الدم بالأذان، لأن فيه الشهادة بالتوحيد والإقرار بالنبي ﷺ قَالَ: وهذا لمن قد بلغته الدعوة وكان يمسك عن هؤلاء حتى يسمع الأذان ليعلم أكانوا مجيبين للدعوة أم لا؛ لأن الله تعالى وعده إظهار دينه على الدين كله، وكان يطبع في إسلامهم، ولا يلزم اليوم الأئمة أن يكفوا عمن بلغته الدعوة لكي يسمعو أذاناً لأنه قد علم غائلتهم للمسلمين فينبغي

(1) أطرافه 371، 947، 2228، 2235، 2889، 2893، 2943، 2944، 2945، 2991، 3085، 3086، 3367، 3647، 4083، 4084، 4197، 4198، 4199، 4200، 4201، 4211، 4212، 4213، 5085، 5159، 5169، 5387، 5425، 5528، 5968، 6185، 6363، 6369، 7333 - تحفة 581 - 1/159.

7 - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِيَ

611 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ:

أَن يَنْتَهزَ الْفُرْصَةَ فِيهِمْ، وَفِيهِ جَوَازُ الْإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ إِذَا كَانَتْ مَطِيقَةً، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ، وَفِيهِ جَوَازُ: الْاسْتِشْهَادِ بِالْقُرْآنِ فِي الْأُمُورِ الْمَحْقُوقَةِ؛ وَيَكْرَهُ مَا كَانَ عَلَى ضَرْبِ الْأَمْثَالِ فِي الْمَحَاوِرَاتِ وَلَغُو الْحَدِيثِ تَعْظِيمًا لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِيهِ أَنَّ الْإِغَارَةَ عَلَى الْعَدُوِّ يَسْتَحَبُّ كَوْنَهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لِأَنَّهُ وَقْتُ غَفْلَتِهِمْ بِخِلَافِ مَلَاقَةِ الْجِيُوشِ، وَفِيهِ أَنَّ النُّطْقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ يَكُونُ إِسْلَامًا عَلَى مَا قَالَهُ: الْكُرْمَانِيُّ؛ وَفِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ الْمُؤَلَّفَ فِي الْجِهَادِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ طَرَفَهُ الْمَعْلُوقَ بِالْأَذَانِ.

7 - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِيَ

(بَابُ مَا يَقُولُ) أَي: الرَّجُلُ (إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِيَ) أَي: الْمُؤَذِّنَ وَأَثَرُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَدَمَ الْجُزْمِ بِحُكْمِ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْخِلَافِ فِيهِ وَذَكَرَ حَدِيثَيْنِ، أَحَدُهُمَا: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْآخَرُ: عَنْ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْأَوَّلُ عَامٌ وَالثَّانِي يَخْصُصُ، فَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْمُرْتَجَّحَ عِنْدَهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَهُوَ أَن يَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُهُ الْمُؤَذِّنُ إِلَّا فِي الْحَيَعَلَتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (مَالِكٌ) هُوَ ابْنُ أَنَسٍ الْإِمَامُ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ) مِنَ الزِّيَادَةِ (اللِّيْثِيِّ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ وَيُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَّانَةَ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) ثُمَّ إِنَّهُ اخْتَلَفَ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَعَلَى مَالِكٍ أَيْضًا لَكِنَّهُ اخْتِلَافٌ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، فَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صِلَاحٍ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَ مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ أَصَحُّ، وَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ إِنَّهُ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ: الرِّوَايَةُ الْأُولَى.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ»⁽¹⁾.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ) أَي: الْأَذَانَ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ظَاهِرُهُ اخْتِصَاصُ الْإِجَابَةِ بِمَنْ سَمِعَ حَتَّى لَوْ رَأَى الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْمَنَارَةِ مَثَلًا فِي الْوَقْتِ وَعَلِمَ أَنَّهُ يُؤَذِّنُ لَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانَهُ لَبَعْدَ أَوْ صَمَمَ لَا يَشْرَعُ لَهُ الْمَتَابَعَةُ قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهَذَّبِ.

(فَقُولُوا) قَوْلًا (مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ) وَإِنَّمَا قَالَ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ وَلَمْ يَقُلْ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ بِلَفْظِ الْمَاضِي لِيَكُونَ قَوْلُ السَّامِعِ بَعْدَ كُلِّ كَلِمَةٍ مِثْلَ كَلِمَتِهَا، وَالصَّرِيحُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا فَسَمِعَ الْمُؤَذِّنَ وَقَالَ كَمَا يَقُولُ حِينَ يَسْكُتُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَتَعَقَّبَ: بِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ غَيْرُ حَبِّهِ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ مِنْ لَيْسَ عِنْدَهُمَا وَلَا عِنْدَ أَحَدِهِمَا وَهُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ عَتَبَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَرَوَاهُ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْهَا وَكَذَا أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ، احْتَجَّ بِقَوْلِهِ فَقُولُوا: إِنَّ إِجَابَةَ الْمُؤَذِّنِ وَاجِبَةٌ عَلَى السَّامِعِينَ لِدَلَالَةِ الْأَمْرِ عَلَى الْوُجُوبِ، وَبِهِ قَالَ: ابْنُ وَهْبٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالظَّاهِرِيَّةُ قَالُوا: أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَطْعُ الْقِرَاءَةِ وَتَرْكُ الْكَلَامِ وَالسَّلَامُ وَرَدُّهُ وَكُلُّ عَمَلٍ غَيْرِ الْإِجَابَةِ فَهَذَا كُلُّهُ أَمَارَةُ الْوُجُوبِ، وَقَالَ: مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ الْأَمْرُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الطَّحَاوِيِّ أَيْضًا.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: تُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ بِالْقَوْلِ مِثْلَ قَوْلِهِ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ مُتَطَهَّرٍ وَمُحَدَّثٍ وَجَنبٍ وَحَائِضٍ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَا مَانِعَ لَهُ مِنَ الْإِجَابَةِ، فَمِنْ أَسْبَابِ الْمَنْعِ: أَنْ يَكُونَ فِي الْخَلَاءِ أَوْ جَمَاعِ أَهْلِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ فِي صَلَاةٍ فَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ فَرِيضَةً أَوْ نَافِلَةً وَسَمِعَ الْمُؤَذِّنَ لَمْ يَوَافِقْهُ فِي الصَّلَاةِ فَإِذَا سَلَّمَ أَتَى بِمِثْلِهِ فَلَوْ فَعَلَهُ فِي الصَّلَاةِ هَلْ يَكْرَهُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ: لِلشَّافِعِيِّ أَظْهَرُهُمَا يَكْرَهُ لَكِنْ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، فَلَوْ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ أَوْ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ، لِأَنَّهُ كَلَامٌ آدَمِي وَلَوْ سَمِعَ الْأَذَانَ وَهُوَ فِي

(1) تحفة 4150.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ بَابِ اسْتِحْبَابِ الْقَوْلِ مِثْلَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ لَمَنْ سَمِعَهُ رَقْمَ (383).

قراءة وتسبيح ونحوها قطع ما هو فيه وأتى بمتابعة المؤذن ويتابعه في الإقامة كالأذان إلا أنه يقول في لفظ الإقامة أقامها الله وأدامها إذا ثوب المؤذن في صلاة الصبح فَقَالَ الصلاة خير من النوم قَالَ سامعه : صدقت وبررت انتهى .

وَقَالَ أصحابنا يجب على السامع أن يقول : مثل ما قَالَ المؤذن إِلَّا قوله حي على الصلاة حيّ على الفلاح فَإِنَّه يقول مكان قوله حيّ على الصلاة لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ومكان قوله حي على الفلاح ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لأنّ إعادة ذلك يشبه المحاكاة والاستهزاء ولذلك إذا قَالَ المؤذن : الصلاة خير من النوم لا يقول السامع مثله ، لكن يقول : صدقت وبررت ، وينبغي أن لا يتكلم السامع في خلال الأذان والإقامة ولا يقرأ القرآن ولا يسلم ولا يردّ السلام ولا يشتغل بشيء من الأعمال سوى الإجابة ولو كان في قراءة القرآن يقطع ويسمع الأذان ويجيب .

وفي فوائد الرستفغني : لو سمع وهو المسجد يمضي في قراءته وإن كان في بيته فكذلك إن لم يكن أذان مسجده ، وعن الحلواني لو أجاب باللسان ولم يمش إلى المسجد لا يكون مجيباً ولو كان في المسجد ولم يجب لا يكون آثماً ، ولا يجب الإجابة على من لم يجب عليه الصلاة ولا يجيب أيضاً وهو في الصلاة سواء كانت فرضاً أو نفلاً ، وَقَالَ القاضي عياض : اختلف أصحابنا هل يحكي المصلي لفظ المؤذن في حالة الفريضة أو النافلة أو لا يحكيه فيهما أو يحكي في النافلة دون الفريضة؟ على ثلاثة أقوال انتهى .

ثم اختلف أصحابنا هل يقوله عند سماع كل مؤذن؟ أو لأوّل مؤذن فقط ، وسئل ظهير الدين عن هذه المسألة فَقَالَ يجب عليه إجابة مؤذن مسجده بالفعل ، وَقَالَ النووي : وهل يجب في الترجيع؟ أو لا وفيما إذا أذن مؤذن آخر بعد إجابته للأوّل أو لا؟ لم أر فيه شيئاً لأصحابنا ، واستدلّ الذاهبون إلى : الاستحباب بما روى مسلم من حديث أنس رضي الله عنه قَالَ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يغير إذا طلع الفجر وكان يسمع الأذان فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار قَالَ : فسمع رجلاً يقول : الله أكبر الله أكبر فَقَالَ رسول الله ﷺ : «على الفطرة» ثم قَالَ : «أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله» فَقَالَ رسول الله ﷺ : «خرجت من النار

612 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَوْمًا، فَقَالَ مِثْلَهُ، إِلَى قَوْلِهِ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ⁽¹⁾.

فنظروا فإذا هو راع يرعى»، وبما أخرج الطحاوي من حديث عبد الله قال: «كنا مع النَّبِيِّ ﷺ في بعض أسفاره فسمع منادياً وهو يقول الله أكبر الله أكبر فقال النَّبِيُّ ﷺ على الفطرة فقال أشهد أن لا إله إلا الله فقال رسول الله ﷺ خرج من النار قال فابتدرناه فإذا هو صاحب ماشية أدركته الصلاة فأذن لها» قال الطحاوي: فهذا رسول الله ﷺ قد سمع المنادي ينادي فقال غير ما قال فدل ذلك أن قوله: «إذا سمعتم المنادي فقولوا مثل الذي يقول» ليس على الإيجاب بل على الاستحباب والندبة إلى الخير وإجابة الفضل كما قد علم الناس من الدعاء الذي أمرهم أن يقولوا في دبر الصلوات وما أشبه ذلك.

والجواب عنه: أن الأمر المطلق المجرد عن القرائن يدل على الوجوب ولا سيما قد تأيد ذلك بما روي من الأخبار والآثار في الحث على الإجابة وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن سفيان عن عاصم عن المسيب بن رافع عن عبد الله قال من الجفاء أن تسمع المؤذن ثم لا تقول مثل ما يقول ولا يكون من الجفاء إلا ترك الواجب وترك المستحب ليس من الجفاء ولا تاركه جاف، والجواب عن الحديثين أنهما لا ينافيان إجابة الرسول ﷺ لذلك المنادي بمثل ما قال ويكون الراوي ترك ذكره أو يكون الأمر بالإجابة بعد هذه القصة.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بضم الميم وفتح الفاء، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ) المدني وقد تقدم ذكرهم في باب التهي عن الاستنجاء باليمين سوى محمد بن إبراهيم فإنه مر في باب الصلوات الخمس كفارة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَيْسَى ابْنُ طَلْحَةَ) ابن عبيد الله التيمي القرشي من أفاضل أهل المدينة مات في زمن عمر ابن عبد العزيز، (أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ) ابن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَوْمًا، فَقَالَ) وزيد في نسخة وسمع المؤذن فقال: (مِثْلَهُ) أي: مثل ما يقول المؤذن ويروى بمثله.

(إِلَى قَوْلِهِ) أي: مع قوله: (وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) فإن قيل إنَّ السَّماع

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى - نَحْوَهُ - ⁽¹⁾.

613 - قَالَ يَحْيَى :

لا يقع على الذات إلا إذا وصف بالقول ونحوه كقوله تَعَالَى : ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي﴾ [آل عمران : 193] وهنا وقع على الذات من غير وصف، فالجواب : أنَّ الوصف مقدر أي : سمع معاوية قَالَ : يومًا وقوله فَقَالَ : مفسر للمقدر بالفاء التفسيرية ، ثم إنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أورد المتن هنا هكذا مختصرًا لما قال أبو عمر حديث معاوية في هذا الباب مضطرب الألفاظ لأنه روي بألفاظ مختلفة وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن هشام ولفظه ، كنّا عند معاوية فنَادَى المُنَادِي بالصَّلَاةَ فَقَالَ : مثل ما قَالَ ثم قَالَ هكذا سمعت نبيكم ، ثم قَالَ الْبُخَارِيُّ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةَ) وفي رواية : إِسْحَاقُ ، قَالَ الْغَسَّانِي : كُلَّمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ إِسْحَاقٍ غَيْرَ مَنْسُوبٍ فَهُوَ ابْنُ رَاهَوِيَّةَ وكذلك صرَّحَ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ ، (قَالَ : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) بفتح الجيم وقد مرَّ غير مرَّةٍ ، (قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي ، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير نحوه أي : نحوه الحديث المذكور بالإسناد المتقدم فأحال بقوله : (نَحْوَهُ) على الذي قبله وقد عرفت أَنَّهُ لم يسق لفظه كله ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام المذكور تأمَّا منها للإسماعيلي من طريق معاذ بن هشام عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى مُعَاوِيَةَ فَنَادَى مُنَادٍ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

(قَالَ يَحْيَى) فحدثني صاحب لنا أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : حيَّ على الصَّلَاةِ قَالَ لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قَالَ هكذا سمعنا نبيكم انتهى.

فاشتمل هذا السياق على فوائد :

إحداها : تصريح يحيى بن أبي كثير بالسماع له من محمد بن إبراهيم فأمن ما يخشى من تدليسه .

وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ،

ثانيها: بيان ما اختصر من روايتي البُخَارِيِّ.

ثالثها: أن قوله في الرواية الأولى أنه سمع معاوية يومًا فَقَالَ: مثله فيه حذف تقديره أنه سمع معاوية سمع المؤدّن يومًا فَقَالَ: مثله.

رابعها: أن الزيادة في رواية وهب بن جرير لم ينفرد بها لمتابعة معاذ بن هشام له.

خامسها: أن قوله قَالَ يحيى ليس تعليقًا من البُخَارِيِّ كما زعمه بعضهم بل هو داخل في إسناد إسحاق، ولهذا قَالَ الشيخ الحافظ قطب الدين في شرحه أن يحيى رواه بالإسنادين والبخاري أحال الإسناد الأوّل بقوله نحوه على الذي قبله والذي قبله ليس بتمام كما عرفت، ويحيى هذا هو ابن كثير.

(وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (بَعْضُ إِخْوَانِنَا) هذا من باب الرواية عن المجهول، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أفق في شيء من الطرق على تعيينه وحكى الْكُرْمَانِيُّ عن غيره أن المراد به الأوزاعي، وفيه نظر لأن الظاهر أن قائل ذلك ليحيى حدّثه به عن معاوية وأين عصر الأوزاعي من عصر معاوية؟ وقد غلب على ظني أنه علقمة ابن وقاص إن كان يحيى بن أبي كثير أدركه، وإلا فأحد ابنيه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة، وإنما قلت ذلك: لأنني جمعت طرقه عن معاوية فلم أجد هذه الزيادة في ذكر الحوقلة إلا من طريقين، أحدهما: عن نهشل التميمي عن معاوية وهو في الطبراني بإسناد واهٍ والآخر: عن علقمة بن وقاص عنه، وقد أخرجه النسائي واللفظ له وابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جريج أَخْبَرَنِي عمر بن يحيى أن عيسى بن عمر أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قَالَ: إِنِّي لَعِنْدَ مَعَاوِيَةَ إِذْ أَدْنُ مُؤَدَّنٌ فَقَالَ مَعَاوِيَةُ: كَمَا قَالَ حَتَّى إِذَا قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَلَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْمُؤَدَّنُ ثُمَّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ، ورواه ابن خزيمة أيضًا من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جدّه قَالَ: كنت عند معاوية فذكر مثله وأوضح سياقًا منه.

(أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَالَ) أي: المؤدّن: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ) أي: هلّم بوجهك وسيرتك إلى الهدى والنور عاجلاً والفوز بالنعيم آجلاً.

قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ⁽¹⁾.

(قَالَ) أَي: معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ») ولم يذكر حيَّ على الفلاح اكتفاء بذكر إحدى الحيعلتين عن الأخرى لظهوره، ولحول الحركة أي: لا حركة ولا استطاعة إلَّا بمشيئة الله تعالى قاله: ثعلب وغيره وَقَالَ بعضهم: لا حول في دفع شرٍّ ولا قُوَّة في تحصيل خير إلَّا باللَّهِ، وقيل: لا حول عن معصية الله إلَّا بعصمته ولا قوة على طاعته إلَّا بمعاونته، وحكى هذا عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحكى الجوهرى لغة عربية غريبة ضعيفة أنه يقال: لا حيل ولا قوة إلَّا باللَّهِ بالياء التحتانية قَالَ: والحوّل والخيل والحوّل والحيلة والحويل والمحاولة والاحتياّل والتحوّل والتحيل كلّ ذلك جودة النظر والقدرة على التصرف.

وَقَالَ الْأَزْهَرِي: يقال في التعبير عن قولهم لا حول ولا قوة إلَّا باللَّهِ الحوقلة، وَقَالَ الْجَوْهَرِي: الحوقلة فعلى الأوّل وهو المشهور الحاء والواو من الحول والقاف من القوة واللام من اسم الله، وعلى الثاني في الحاء واللام من الحول والقاف من القوة، ومثلها الحيلة والبسمة والحمدلة والهيللة والسبحلة في حيّ على الصلاة وحيّ على الفلاح وبسم الله والحمد لله ولا إله إلَّا الله وسبحان الله، وَقَالَ الْمَطْرُزِي: في كتاب اليواقيت وفي غيره إنّ الأفعال التي أخذت من أسمائها سبعة وهي بَسَمَلُ الرجل إذا قَالَ: بسم الله وسبحل إذا قَالَ: سبّحان الله وحوقل إذا قَالَ: لا حول ولا قوة إلَّا باللَّهِ وحيعل إذا قَالَ: حيّ على الفلاح ويحيى حيصل إذا قَالَ: حيّ على الصلاة ولم يذكر وحمدل إذا قَالَ: الحمد لله وهيلل إذا قَالَ لا إله إلَّا الله وجعفل إذا قَالَ جعلت فداك، زاد الثعالبيّ الطبقة إذا قَالَ: أطال بقاءك، والدمعزة إذا قَالَ أدام الله عزّك.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاض: قوله الحيصلة على قياس الحيعلة غير صحيح بل الحيعلة تنطلق على حيّ على الصّلاة وعلى حيّ على الفلاح، ولو كان على قياسه في الحيصلة لكان يقال: في حيّ على الفلاح الحيفلة بالفاء وهذا لم يقل أحد وإنّما الحيعلة من قولهم: حيّ على كذا فكيف وهو باب سماعي لا يقاس عليه وانظر إلى قوله: جعفل في جعلت فداك لو كان على قياس الحيعلة لكان جعلف إذ

اللام مقدّمة على الفاء، وكذلك الطبقة يكون اللام على القياس قبل القاف، ثم إنّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إنّما ذكر حديث معاوية بعد ذكر حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تبييناً على أنّه ليس على ظاهره فإنّ ظاهره أن يقول سامع الأذان مثل ما يقوله المؤدّن في كلمة كُلّ كلمة سمعها كما ذهب إليه النخعي والشافعي وأحمد في رواية، ومالك في رواية وهو مذهب أهل الظاهر، لكن حديث معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على أنّه يستثنى من ذلك حيّ على الصّلاة وحيّ على الفلاح فيقول بدلها لا حول ولا قوة إلّا بالله وهو مذهب أبي حنيفة والثوري وأبي يوسف ومحمد وأحمد في الأصحّ؛ ومالك في رواية، وكذلك ما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَالَ الْمُؤَدّنُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ فَقَالَ أَحَدُكُمْ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ثُمَّ قَالَ حَيّ عَلَى الصَّلَاةِ فَقَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّهِ ثُمَّ قَالَ حَيّ عَلَى الْفَلَاحِ فَقَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّهِ ثُمَّ قَالَ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ فَقَالَ اللهُ أَكْبَرُ ثُمَّ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»⁽¹⁾، ورواه أبو داود والنسائي والطحاوي أيضًا، وإنّما لم يخرج البُخَارِيُّ لاختلاف وقع في وصله وإرساله كما أشار إليه الدارقطني، وفي الباب أيضًا عن الحارث بن نوفل الهاشمي وأبي رافع وهما في الطبراني وغيره وعن أنس في البزار وغيره هذا، وَقَالَ ابن المنذر: يحتمل أن يكون ذلك الاختلاف الواقع في حديث أبي سعيد وحديث معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا من الاختلاف المباح فيقول: تارة كذا وتارة كذا.

وحكى بعض المتأخّرين عن بعض أهل الأصول: أنّ الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما قَالَ فلم لا يقال يستحبّ للسّامع أن يجمع بين الحيلة والحوقة وهو وجه عند الحنابلة؟

وأجيب عنه: بأنّ الأذكار الزائدة على الحيلة يشترك السّامع والمؤدّن في ثوابها وأمّا الحيلة فالمقصود منها الدعاء إلى الصّلاة وذلك يحصل من المؤدّن فعوض السّامع عمّا يفوته من ثواب الحيلة بثواب الحوقة، ولقائل أن يقول:

(1) قوله: من قلبه أي: خالصاً من قلبه. لأنّ الأصل في القول والفعل الإخلاص.

8 - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ النَّدَاءِ

614 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ ،

يحصل للمجيب الثواب أيضًا لا مثاله الأمر ويمكن أن يزداد استيقاظًا وإسراعًا إلى القيام إلى الصلاة إذا تكرر على سماعه الدعاء إليها من المؤذن ومن نفسه ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم سمع الله لمن حمده كما سيأتي في موضعه، وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: معنى الحيعلتين هَلَمْ بوجهك وسريرتك إلى الهدى عاجلاً والفوز بالنعيم أجلاً فناسب أن يقول هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفي القيام به إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته، ومما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريج قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَنْصَتُونَ لِلْمُؤَذِّنِ إِنْصَاتِهِمْ لِلْقُرْآنِ فَلَا يَقُولُ شَيْئًا: إِلَّا قَالُوا مِثْلَهُ حَتَّى إِذَا قَالَ قَالَ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالُوا لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَإِذَا قَالَ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ قَالُوا مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَإِلَى هَذَا صَارَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِثْلَهُ عَنْ عُثْمَانَ، وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ كَانَ يَقُولُ: فِي جَوَابِ الْحَيْعَلَةِ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَوَرَاءَ ذَلِكَ وَجْهٌ مِنَ الْخِلَافِ، قِيلَ: لَا يَجِيبُهُ إِلَّا فِي التَّشْهِيدِ فَقَطْ، وَقِيلَ: فِيهِمَا وَفِي التَّكْبِيرِ، وَقِيلَ يَضِيفُ إِلَى ذَلِكَ الْحَوْقِلَةَ دُونَ مَا فِي آخِرِهِ، وَقِيلَ: مَهْمَا أَتَى بِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ كَفَاهُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الطَّحَاوِيِّ هَذَا ثُمَّ مِنْهُ، حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْمِثْلِ لَا يَقْتَضِي الْمَسَاوَاةَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ مِثْلٌ مَا يَقُولُ: لَا يَقْصِدُ بِهِ رَفْعَ الصَّوْتِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْمُؤَذِّنِ كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ الْمِمَاثِلَةَ وَقَعَتْ فِي الْقَوْلِ لَا فِي صِفَةٍ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُؤَذِّنِ وَالْمَجِيبِ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ مَقْصُودُهُ: الْإِعْلَامُ فَاحْتِاجُ إِلَى رَفْعِ الصَّوْتِ وَالسَّمَاعِ مَقْصُودُهُ ذِكْرُ اللَّهِ فَيَكْتَفِي بِالسَّرِّ أَوِ الْجَهْرِ مَعَ الرِّفْعِ، نَعَمْ لَا يَكْفِيهِ أَنْ يَجْرِيهِ مِنْ غَيْرِ تَلْفُظٍ لظَاهِرِ الْأَمْرِ بِالْقَوْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

8 - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ النَّدَاءِ

(بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ) تمام (النَّدَاءِ) أَي: الْأَذَانِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَقْيِدْهُ بِالتَّمَامِ اتِّبَاعًا لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: لَيْسَ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ وَفِي لَفْظِ الْحَدِيثِ أَيْضًا مَقْدَرٌ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَدْعُو وَهُوَ يَسْمَعُ وَحَالَةَ السَّمَاعِ وَقَدْ الْإِجَابَةُ وَالتَّمَامُ بَعْدَ السَّمَاعِ، انْتَهَى فَافْهَمْ. (حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ) بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ

قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ،

التحتانية وفي آخره شين معجمة الألهاني بفتح الهمزة وسكون اللام وبالنون الحمصي مات سنة تسع عشرة ومائتين وهو من كبار شيوخ البخاري ولم يلقه من الأئمة الستة غيره وقد حدث عنه القدماء هذا الحديث.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي الحمصي وقد مر في قصة هرقل (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ) بوزن اسم الفاعل من الانكدار، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري رضي الله عنه ذكر الترمذي أن شعيباً تفرد به عن ابن المنكدر فهو غريب مع صحته وقد ثوبع ابن المنكدر عليه من جابر رضي الله عنه ورجال هذا الإسناد ما بين حمصي ومدني وقد أخرج مثله المؤلف في التفسير أيضاً وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة في الصلاة.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ) أي: الأذان وظاهر الكلام يقتضي أن يقال: حين سمع بلفظ الماضي لأن الدعاء مسنون بعد الفراغ عن الأذان لكن معناه حين يفرغ من السماع أو المراد من النداء تمامه إذ المطلق محمول على الكامل ويسمع حالاً لا استقبلاً ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عند مسلم بلفظ: «فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي ثم سلوا الله لي الوسيلة» ففي هذا أن ذلك إنما يقال عند فراغ الأذان. (اللَّهُمَّ رَبِّ) بالنصب أي: يا رب ويجوز رفعه على تقدير: أنت رب.

(هَذِهِ الدَّعْوَةُ) بفتح المهملة قالوا: الدعوة بالفتح في الطعام والكسر في النسب وبالضم في الحرب والمراد ههنا ألفاظ الأذان التي يدعى بها إلى عبادة الله تعالى؛ وفي رواية البيهقي من طريق محمد بن عوف عن علي بن عياش اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرعد: 14].

(التَّامَّةُ) وصفها بالتمام لأن المراد دعوة التوحيد والشركة نقص، وقيل معناها التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم القيامة؛ وهي التي تستحق صفة التمام وما سواها بعرض النقص والفساد، وقال ابن التين: وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو لا إله إلا الله، وقيل: التامة الكاملة، وكمالها أن

وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا

لا يدخلها نقص ولا عيب كما يدخل في كلام الناس، وقيل: لأنها كلمة جامعة للعقائد الدينية من النقلات والعقليات علمية وعملية كما مرّ في بدء الأذان.

(وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ) أي: الدائمة التي لا يغيرها ملّة ولا تنسخها شريعة وإنها قائمة⁽¹⁾ ما دامت السموات والأرض على أن يكون المراد بها: الصلاة في قوله تَعَالَى: ﴿وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 3]، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء الدائم وعلى هذا يكون بياناً للدعوة التامة، وَقَالَ الطَّبِيبِي: من أوله إلى قوله محمد رسول الله الدعوة التامة والحييلة الصلاة القائمة.

(آتٍ) بمد الهمزة أي: أعط (مُحَمَّدًا) ﷺ (الْوَسِيلَةَ) هي في اللغة ما يتقرّب به إلى الغير يقال: توسّلت إلى الملك أي: تقرّبت إليه ويطلق بمعنى المنزلة العلية عند الملك وهو على وزن فعيلة ويجمع على وسائل ويسأل ويقال وسل فلان إلى ربّه وسيلة وتوسّل إليه بوسيلة إذا تقرّب إليه بعمل. ووقع عند مسلم عن عبد الله ابن عمرو بن العاص أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلّوا عليّ فإنّه من صلّى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشراً ثم سلّوا الله لي الوسيلة فإنّها منزلة في الجنّة لا تنبغي إلّا لعبد من عباد الله وأرجوا أن أكون أنا هو فمن سأل الله لي الوسيلة حلّت له الشفاعة» ونحوه للبخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهذا كما ترى يفسّرها ويمكن إثباتها إلى الأوّل بأن الواصل إلى تلك المنزلة قريب من الله فيكون كالقربة التي يتوسّل بها.

(وَالْفَضِيلَةُ) أي: المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل أن يكون الفضيلة منزلة أخرى.

(وَابْعَثْهُ) ﷺ معطياً إياه (مَقَامًا مَحْمُودًا) أو المعنى ابعته يوم القيامة فأقمه مقاماً محموداً أو المعنى ابعته ذا مقام محمود أي: يحمده فيه الأوّلون والآخرون، ونكر ليكون حكاية عن لفظ القرآن، وَقَالَ الطَّبِيبِي إنما نكره لأنّه أفخم وأجزل كأنّه قيل مقاماً أي: مقام محموداً بكلّ لسان، وَقَالَ ابن الجوزي: الأكثر على أنّ المراد بالمقام المحمود الشفاعة العظمى، وقيل: إجلاله على العرش، وقيل على الكرسيّ، وقيل معناه الذي يحمد القائم فيه وكلّ من رآه

(1) يقال: قام على الشيء إذا داوم عليه.

الَّذِي وَعَدْتُهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾.

وعرفه يحمده، وهو مطلق في كل ما يحبب الحمد من أنواع الكرامات، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مقاما يحمدك فيه الأولون والآخرون وتشرف فيه على جميع الخلائق فتسأل فتعطى، وتشفع فتشفع ليس أحد إلا تحت لوائك، وعن أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ: «هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي»، ووقع في صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً: «يبعث الله الناس فيكسوني ربِّي حلّة خضراء فأقول ما شاء الله أن أقول فذلك المقام المحمود»، والذي يظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذي يقدمه بين يدي الشفاعة؛ وأنَّ المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في تلك الحالة ويشعر قوله في آخر الحديث: «حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي» بأنَّ المطلوب له هنا الشفاعة.

(الَّذِي وَعَدْتُهُ) بقولك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً وأطلق عليه الوعد لأنَّ عسى من الله: واقع كما صحَّ عن ابن عيينة وغيره، وزاد البيهقي في روايته إنَّك لا تخلف الميعاد ثم الموصول إمَّا بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف، أو صفة بناء على أنَّ المقام المحمود صار علمًا لذلك المقام هذا، وأمَّا على رواية النسائي من هذا الطريق بعينه وكذا في صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وكذا في رواية الطحاوي والطبراني المقام المحمود باللام فلا نزاع في كونه صفة، فإن قيل إذا كان قد وعده الله تعالى بالمقام المحمود وهو لا يخلف الميعاد فما الفائدة في دعاء الأمة بذلك، فالجواب: أنَّه لطلب الدوام والثبات وللإشارة إلى جواز دعاء الشخص لغيره والاستعانة بدعائه في حوائجه ولا سيما من الصالحين كذا قيل، والظاهر أنَّه لفائدة الأمة حيث ينالون به شفاعته ﷺ كما قَالَ: (حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي) أي: استحققت ووجبت له من الحلال لأنَّ من كان الشيء حلالاً له كان مستحقاً لذلك الشيء وبالعكس، أو نزلت عليه من الحلول بمعنى النزول فيكون اللام بمعنى عليّ ويؤيده رواية مسلم: «حَلَّتْ عَلَيْهِ»، وفي رواية الطحاوي من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وجبت له شفاعتي»، ولا يجوز أن يكون من الحلّ خلاف الحرمة لأنَّها لم تكن قبل ذلك محرمة.

(يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فإن قيل كيف جعل ذلك ثواباً لقائل هذا مع ما ثبت أنَّ الشفاعة

للمذنبين فالجواب أنّ له ﷺ شفاعات متعدّدة كإدخال الجنة بغير حساب ، ورفع الدرجات فيعطى كلّ أحد ما يناسبه ، ونقل القاضي عياض عن بعض شيوخه : أنّه كان يرى تخصيص ذلك بمن قاله مخلصاً مستحضرًا إجلال النّبي ﷺ لا من قصد بذلك مجرّد الثواب ونحو ذلك وهو تحكّم غير مرضي ولو كان أخرج الغافل اللّاهي لكان أشبه ، وفي الحديث الحضّ على الدعاء في أوقات الصلاة حين يفتح أبواب السماء للرحمة لأنّه حال رجاء الإجابة ، وقد جاء : «ساعتان لا يردّ فيهما الدعاء حضرة النداء بالصّلاة وحضرة الصّفّ في سبيل الله» فدلّهم عليه الصلاة والسلام على أوقات الإجابة ، فإن قيل : هل الإتيان بهذه الألفاظ المذكورة هو السبب لاستحقاق الشفاعة أو غيرها يقوم مقامها .

فالجواب : أنّه روى الطحاوي من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال : «ما من مسلم يقول إذا سمع النداء فيكبر المنادي فيكبر ثم يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنّ محمّدًا رسول الله فيشهد على ذلك ثم يقول اللهم أعط محمّدًا الوسيلة واجعله في الأعلى درجاته وفي المصطفين محبته وفي المقرّبين ذكره إلّا وجبت له شفاعتي يوم القيامة» وأخرجه الطبراني أيضًا .

وقوله : واجعله أي : اجعل له درجته في الأعلى وهو جمع أعلى وهو صفة من يعقل ههنا لأنّ المراد منهم الأنبياء عليهم السلام فلذلك جمع بالواو والنون كما في قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران : 139] وقوله المصطفين بفتح الفاء جمع المصطفى وهو أيضًا كذلك .

وروى الطحاوي أيضًا من حديث أمّ سلمة رضي الله عنها أنّها قالت : «علّمني رسول الله ﷺ وقال يا أمّ سلمة إذا كان عند الأذان المغرب فقولي اللهم عند استقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دُعائك وحضور صلواتك اغفر لي» ، وأخرجه أبو داود ولفظه : «اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي» ، وأخرجه الطبراني في الكبير وفي آخره وكان إذا تقارب من الليل يقول : «رب اغفر وارحم واهد للسبيل الأقوم» ، وروى أبو الشيخ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه «من سمع النداء فقال : أشهد أن لا إله إلا الله

9 - باب الاستِهام في الأذان

وَيُذَكِّرُ: «أَنَّ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ».

وحده لا شريك له وأنَّ محمّداً عبده ورسوله أبلغه الدرجة والوسيلة عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيامة وجبت له الشفاعة»، وفي الحديث أيضاً إثبات الشفاعة للأمة صالحاً وطالحاً لزيادة الثواب؛ أو إسقاط العقاب لأنّ لفظة من عامة فهو حجة على المعتزلة حيث خصصوها بالمطيع لزيادة درجته فقط.

9 - باب الاستِهام في الأذان

(باب الاستِهام في) منصب (الأذان) أي: الاقتراع فيه، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وإنما قيل له: الاستِهام لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء فمن خرج سهمه غلب والقرعة أصل من أصول الشريعة في حال من استوت دعواهم في الشيء لترجيح أحدهم؛ وفيها تطيب القلوب.

(وَيُذَكِّرُ) على البناء للمفعول (أَنَّ أَقْوَامًا) ويروى: أَنَّ قَوْمًا (اِخْتَلَفُوا فِي) منصب (الأذان) لا في نفس الأذان.

(فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ) هو سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحد العشرة المبشرة وكان ذلك عند فتح القادسية في خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سنة خمس عشرة وكان سعد يومئذ أميراً على الناس واختصموا إليه في ذلك، قَالَ أَهْلُ التَّارِيخِ: افتتحت القادسية صدر النهار واتبع الناس العدو فرجعوا وقد حانت صلاة الظهر وأصيب المؤذن فتشاح الناس في الأذان حتى كادوا يجتلدون بالسيف فأقرع بينهم سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكر الْبُخَارِيُّ هذا معلقاً، وأخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي عبيد كلاهما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة قَالَ تشاح الناس بالقادسية فاخصموا إلى سعد بن أبي وقاص فأقرع بينهم وهذا منقطع وقد وصله سيف بن عمر في الفتوح والطبري من طريقه عنه عن عبد الله بن شبرمة عن شقيق وهو أبو وائل قَالَ: افتتحنا القادسية صدر النهار فتراجعنا وقد أصيب المؤذن فذكره وزاد فخرجت القرعة لرجل منهم فأذن، وَقَالَ الصَّغَانِيُّ القادسية: قرية على طريق الحاج على مرحلة من الكوفة، وقيل: مرّ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام بالقادسية فوجد هناك عجوزاً فغسلت رأسه فَقَالَ

615 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ.....»

قدست من أرض فسميت القادسيّة؛ ولذلك صار منزلاً للحجاج؛ وكانت به وقعة للمسلمين مشهورة مع الفُرس وقيل سميت بها لنزول أهل قادس بها؛ وقادس قرية بمرورود، وقيل: نسب إلى قادس رجل نزل به.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنْ سُمَيِّ) بضم المهملة وفتح الميم وتشديد التحتانية وكان جميلاً.

(مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) هو ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المدني قتله الحرورية بقديد سنة ثلاثين ومائة، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزيات، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ومدنيون ما خلا شيخ البخاري وقد أخرج متنه المؤلف في الشهادات أيضًا، وأخرجه مسلم والنسائي والترمذي في الصلاة.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ) قَالَ الطيبي وضع المضارع موضع الماضي ليفيد استمرار العلم (مَا فِي النِّدَاءِ) أي: الأذان، (و) لو يعلم الناس ما في (الصَّفِّ الْأَوَّلِ) الذي يلي الإمام؛ وزاد أبو الشيخ في رواية له من طريق الأعرج عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (من الخير والبركة)، قَالَ الطيبي أطلق مفعول يعلم وهو كلمة ما ولم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضرباً من المبالغة وأنه ممّا لا يدخل تحت الوصف والإطلاق إنّما هو في قدر الفضيلة وإلا فقد ميزت في الرواية الأخرى بالخير والبركة كما عرفت.

(ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا) وفي رواية ثم لا يجيدون، وفي رواية أخرى ثم لا يجدوا بحذف النون لمجرد التخفيف قَالَ ابن مالك: وذلك ثابت في اللغة في الكلام الفصيح نظمه ونشره لكن قال الحافظ العسقلاني لم أقف على هذه الرواية والمعنى: ثم لم يجدوا شيئاً من وجوه الأولوية بأن يقع التساوي بينهم.

(إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ) أي: على ما ذكر من الأذان والصف الأول كذا قال القرطبي وقال ابن عبد البر: الضمير يرجع إلى الصف الأول، لأنه أقرب، وفيه نظر لأنه يلزم أن يبقى النداء ضائعاً فالصواب: هو الأول، ويؤيده ما رواه

لَا سَتَهُمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ

عبد الرزاق عن مالك في لفظ لاستهموا عليهما.

(لَا سَتَهُمُوا) من الاستهمام وهو الاقتراع يقال استهموا فسهّمهم فلان سهماً إذ أقرعهم، وَقَالَ صاحب العين: القرعة مثل الظلمة الاقتراع يقال: اقترعوا وتقارعوا وقارعه فقرعته أي: أصابني القرعة دونه؛ وأقرعت بينهم: إذا أمرتهم أن يقرعوا وقارعت بينهم أيضاً، والأول: أصوب ذكره في الموعب ابن التيان، وفي التهذيب لأبي منصور عن ابن الأعرابي القرع والسبق والندب الخطر الذي يستبق عليه.

وَقَالَ النووي: معناه أنهم لو علموا فضيلة الأذان وعظيم جزائه ثم لم يجدوا طريقاً يحصلونه به لضيق الوقت أو لكونه لا يؤدّن بمسجد إلاّ واحد لا قترعوا في تحصيله، وَقَالَ الطيبي: المعنى لو علموا ما في النداء والصف الأول من الفضيلة ثم حاولوا الاستباق لوجب عليهم ذلك، وأتى بـثم المؤذنة بتراخي رتبة الاستباق من العلم وقدم ذكر الأذان دلالة على تهيوّ المقدمة الموصلة إلى المقصود وهو المثل بين يدي ربّ العزّة، واستدلّ بذلك من قَالَ بالاختصار على مؤدّن واحد، وليس بظاهر لصحة استهمام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد أمّا في الأذان فبأن يستووا في معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك في شرائط المؤذن وأما في الصف الأول فبأن يصلوا دفعة واحدة ويستووا في الفضل ولأنّ الاستهمام على الأذان متوجّه من جهة التولية من الإمام لما فيه من المزية، وزعم بعضهم أنّ المراد بالاستهمام هنا: الترامي بالسهم: وأنّه أخرج مخرج المبالغة واستأنس بحديث: «لتجالدوا عليه بالسيف»، ولكن الذي فهمه البُخَارِيُّ أولى ولذلك استشهد له بقصة سعد ويدلّ عليه رواية لمسلم كانت قرعة.

(وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ) أي: التبكير بصلاة الظهر كذا حملة الخليل وغيره على ظاهره فقالوا المراد الإتيان إلى صلاة الظهر في أوّل الوقت لأنّ التهجير مشتق من الهاجرة وهي شدة الحرّ نصف النهار وهو أوّل وقت الظهر؛ وإلى ذلك مال المصنّف كما سيأتي، ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لأنه أريد به الفرق هذا وَقَالَ الهروي المراد التبكير إلى الصلوات كلها لإطلاق اللفظ وتخصيصه بالاشتقاق لا خلو عن شيء، ثم المراد بالتبكير إلى الصلاة التهيوّ

لَا سَتَبْقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، لَا تَوَهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا»⁽¹⁾.

والاستعداد لها ولا يلزم من ذلك إقامتها في أول أوقاتها وكيف وقد أمر الشارع بالإبراد في الظهر والإسفار في الفجر وأيضاً الهاجرة تطلق على وقت الظهر إلى أن يقرب العصر فإذا أبرد يصدق عليه أنه هجر على ما لا يخفى.

(لَا سَتَبْقُوا إِلَيْهِ) أي: إلى التهجير، قَالَ ابن أبي جمرة: المراد من الاستباق هو المعنوي لا الحسي لأن المسابقة على الأقدام حساً تقتضي السرعة في المشي وهو ممنوع انتهى، وَقَالَ محمود العيني: المراد من الاستباق التبكير بأن يسبق غيره في الحضور إلى الصلاة.

(وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي) ثواب أداء صلاة (الْعَتَمَةِ) أي: العشاء، (وَالصُّبْحِ) أي: في الجماعة (لَا تَوَهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا) بفتح الحاء المهملة وسكون الموحدة أي:

(1) أطرافه 654، 721، 2689 - تحفة 12570 - 1/160.

أخرجه مسلم في الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول. رقم (437).
قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على الحث على النداء والتهجير وعلى صلاة العتمة والصبح في الجماعات. والكلام عليه من وجوه:
الوجه الأول: أن مشروعية الأذان لا يجوز إلا واحدًا بعد واحد يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (لا تستهوا عليه) فلو كان يجوز جماعة لما احتاجوا أن يستهوا عليه لأن الاستهام لا يكون إلا على شيء لا يسع الكل ولا يكون أحد أولى به من غيره ويزيد ذلك بيانا فعله لأنه عليه السلام لم يرو أنه أذن في زمانه ﷺ مؤذنان جملة وإنما كان بلال وابن أم مكتوم يؤذن بلال وبعده ابن أم مكتوم ولذلك قال عليه السلام: إذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم. وكان نداؤه على الفجر وكذلك الخلفاء والصحابة بعده رضوان الله عليهم فالأذان الذي أحدث اليوم بالجماعات بدعة محضة وإنما أحدثه بنو أمية واتباع السنة أولى وأوجب.
الوجه الثاني: فيه دليل على المنافسة في أفعال البر وليس ذلك مما يدخله نقص ولا رياء فيه يؤخذ ذلك من قوله: «لا تستهوا عليه» وقال مولانا جل جلاله: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: 26].

الوجه الثالث: فيه دليل على أن النفوس في الغالب لا يحملها على الأعمال إلا معرفة ما لها من الحظ يؤخذ ذلك من قوله: «لو يعلم الناس» فيه إشارة إلى عظم الأجر وإن كان قد ذكره ﷺ في غير موضع. منها قوله عليه السلام: المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة، وقوله عليه السلام: (إنهم على كتب من المسك). وغير ذلك فلما كان هذا الحديث على طريق الحض عليه عرض لعظم الأجر ولم يبينه، ويترتب عليه من الفقه أن المخبر يكون إخباره على الوجه الذي يغلب على ظنه أن الفائدة فيه أعظم لأنه عليه السلام هنا أجمل وفي الأحاديث الأخر فسّر فلا تكون التفرقة بينها والله أعلم إلا بهذا الوجه.

ماشياً على اليدين والركبتين يقال: حبا الصبي: إذا مشى على استه أيضاً،

الوجه الرابع: فيه دليل على أن الصف الأول هو في المسجد لأن العلماء اختلفوا ما معنى الصف فمنهم من قال إنه في المسجد ومنهم من قال إنه فيما تكتبه الملائكة على باب المسجد لأنه جاء أنها تكتب الأول فالأول فإذا خطب الإمام طويت الصحف وقعدت تسمع ونص الحديث ينفي أن يريد كتب الملائكة لأن كتب الملائكة لا نراه ولا نعلمه أعني قدر عرضه حتى نعلم كم رجل يسع عرضه والقرعة لا تكون إلا على شيء مدرك ويعلم أنه لا يسع الكل فإنه إذا وسع الكل فلا قرعة فإذا لم يسعهم حينئذ احتجنا إلى القرعة لنعلم من هو أولى به من غيره فالذي تكتبه الملائكة لا تمكن القرعة عليه لعدم العلم بقدرة وماذا يسع فجاء الدليل للذين يقولون إنه في المسجد ولا نحتاج أيضاً القرعة إلا إذا جئنا في فور واحد لأنه قد ثبت بالشرع أن من سبق إلى شيء من المباح فهو أحق به فإذا تلاحقوا به على حد سواء قسم بينهم إن كان مما تأخذه القسمة ويمكن ذلك فيه وإلا من يكون أولى به فعند ذلك نحتاج القرعة كهذا ومثله لأنه لا يمكن القسمة فيه. وهنا بحث في قوله عليه السلام: (الناس) هل الألف واللام للعهد أو للجنس فإذا قلنا للعهد وهم المؤمنون فترتب عليه من الفقه أن العبيد والأحرار والإناث والذكور في ذلك سواء وأنه لا يستأذن العبيد في ذلك ساداتهم ولا النساء في ذلك أزواجهن ويزيد ذلك أيضاً قوله عليه السلام: لا تمنعوا إماء الله مساجد الله. قلنا كذلك يعطي الحكم لكن لما حدثت أمور لم يبق ذلك إلا خاص في خاص وهم الرجال دون النساء ولا من العبيد إلا من يعرف منه الخير لأنه يجعل ذلك ذريعة لتضييع حق سيده ولذلك كانت عائشة رضي الله عنها تقول لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعه بنو إسرائيل وما فعلت عاتكة زوجة عمر رضي الله عنه أنها كانت تستأذنه في الخروج إلى المسجد فيسكت فتقول له لأخرجن إلا أن تمنعني فلا يمنعها لأجل ما عارضه من قوله عليه السلام لا تمنعوا إماء الله مساجد الله فتركها يوماً خرجت إلى صلاة الصبح وتقدمها ووقف لها بموضع في الطريق في الظلمة حتى خطرت عليه فوثب عليها وقرصها في نهدها ولم يتكلم ولم يقل لها شيئاً لكي تجهل من هو الفاعل ذلك فرجعت رضي الله عنها إلى بيتها ولم تتم على مضيتها إلى المسجد ثم لم تخرج بعد ذلك فقال لها عمر رضي الله عنه لم تركت الخروج فقالت قد فسد الناس فعللت عدم خروجها إلى المسجد بفساد الناس وأجازه ذلك السيد رضي الله عنه الذي قد أمرنا باتباعه فإنه أحد العمرين وأحد الخلفاء رضي الله عنهم.

الوجه الخامس: فيه دليل على التحيل في كسب أفعال الخير بكل ممن يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (ثم لم يجدوا) فلا يرجعون للقرعة إلا عند عدم القدرة على تحصيله ومن هنا أخذ أهل الصوفية دليلاً لهم في الحيلة على النفوس ومجاهدتها ومما يذكر عن بعضهم أنه بقي زماناً يحسن للنفس زي القوم حتى لبسته فلما لبسته كان إذا أرادت أن تفعل فعلاً ليس هو من فعل القوم يقول لها لبست زي القوم ثم تخالفينهم أو تريد شيئاً من حال أهل الدنيا فيقول لها هذا لا يليق لمن تزيا بهذا الزي فيمنعها ومثله عنهم كثير.

الوجه السادس: فيه دليل على فصاحته ﷺ يؤخذ ذلك من حسن تنويعه عليه السلام العبارة =

والمعنى ولو كانوا حايين حبوا أو المصدر بمعنى اسم الفاعل.

لما كان الأذان والصف الأول الحصر في فعله ولا يمكن الكثرة فيه عبر عنهما بالقرعة ولما كان التهجير كناية عن المبادرة في الزمان ومعنى التهجير هنا في يوم الجمعة على قول أهل الفقه ولا أعلم فيه خلافاً والزمان ظرف يسع القليل والكثير عبر عنه بالتسابق فجعله تسابقاً وهو لا يحصل إلا بالجد والاجتهاد.

الوجه السابع: فيه دليل لمذهب مالك رضي الله عنه الذي يقول إن الأفضل في الجمعة التهجير وقصر تلك القرب المذكورة من بدنة إلى بيضة في الساعة الواحدة في السبق على حاله فمن سبق أخذ بدنة ثم الثاني بقرة ثم كذلك حتى بيضة وجعل العبارة على العتمة والصبح لما كان الغالب على المنع منهما النوم أو القتل أو العجز قال: حبوا.

الوجه الثامن: فيه دليل على المبادرة للعمل على النشاط وترك الكسل يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (حبوا) فإن من هذا حاله فهو أعظم الكسل.

الوجه التاسع: فيه دليل لأهل الصوفية في أخذهم النفوس بالمجاهدة فإن هذا أعظم المجاهدات.

الوجه العاشر: فيه دليل على أن ما هو من شعائر الإسلام المفروضة أن الأفضل فيه الإظهار لأن هذه المذكورة كلها من شعائر الإسلام المفروضة.

ثم نرجع للقسم الثاني من الألف واللام في الناس إن كانتا للجنس وهي محتملة فيكون فيه دليل لمن يقول بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة لأنهم لو علموا ما فيه لبادروا إلى الإسلام وعملوا بهذه الأعمال ولهذا جاءت الإشارة هنا بلا تعيين أولاً، ويترتب على هذا الوجه من الفقه أن يشوق الكافر والعاصي والطائع على حد سواء إلى ما أعد الله عز وجل من الخير ويحذرون عما هناك من الخوف لمن لم يستقم لعله يحصل هناك إنباء.

الوجه الحادي عشر: فيه دليل على أن التسوية مع حصول الأفضل في الدين أولى يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (ولو حبوا) فإن الحبو في حق الكبير تشويه لا سيما لمن له منزلة فراعى هنا الدين ولم يراع التشويه.

الوجه الثاني عشر: فيه دليل لمن يقول إنه صلى الجمعة وإن كان طين شوه ثيابه ووجهه لأنهم اختلفوا إذا كان الطين كثيراً يشوه الثياب والوجه هل يكون عذراً يجوز معه التخلف عن الجمعة على قولين وبالتفرقة فالحجة هنا لمن لم يجعله عذراً.

الوجه الثالث عشر: فيه دليل على جواز الاستهام لقوله عليه السلام: (لا ستهموا).

الوجه الرابع عشر: فيه دليل على أن المساجد لا يملك منها أحد شيئاً.

الوجه الخامس عشر: فيه دليل على أنه لا يجوز له أن يأخذ من المسجد إلا قدر ضرورته لأنه لو كان له أكثر من ذلك لبيته عليه السلام هنا لأن وقت القرعة هو وقت إنفاذ الحكم وتأخير البيان عند الحاجة إليه لا يجوز فكونه عليه السلام أمر بالقرعة ولم يحدث شيئاً دل على أنه ليس له أن يقتزع إلا إذا لم يجد ما يحمله وغيره وإن ما فضل عن قدر ما يحتاج هو إليه فلا يدخل تحت القرعة وقد جاء هذا المعنى في حديث آخر وأنه متوعد عليه.

ومن فوائد الحديث : بيان فضيلة الأذان وقد ذكر فيما مضى .

ومنها : فضيلة الصف الأول لإستماع القرآن إذا جهر الإمام والتأمين عند فراغه من الفاتحة والتكبير عقب تكبيرة الإمام وأيضاً يحتمل أن يحتاج الإمام إلى استخلاف عند الحدث فيكون هو خليفته فيحصل بذلك أجر عظيم ، أو يضبط صفة الصلاة وينقلها ويعلمها الناس ، وروى مسلم : «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» ، وفي الأوسط للطبراني : «استغفر ﷺ للصف الأول ثلاث مرّات وللثاني مرّتين وللثالث مرّة» ، وعن جابر ابن سمرة من حديث مسلم : «ألا تصفّون كما تصفّ الملائكة عند ربّها يتمّون الصفوف الأول» ، وعند ابن ماجة عن عائشة رضي الله عنها : «لا يزال قوم يتأخرون عن الصفّ الأول حتّى يؤخّروهم الله إلى النار» وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : «إنّ الله وملائكته يصلّون على الصفّ الأول» وعند ابن حبان عن البراء بن عازب رضي الله عنه كذلك ، وقال القرطبي : اختلف في الصفّ الأول هل هو الذي يلي الإمام؟ أو المبكر ، والصحيح : أنّه الذي يلي الإمام فإن كان بين الإمام والناس حائل كما أحدث الناس المقاصير فالصفّ الأوّل : الذي على المقصورة ، وفي التوضيح الصفّ الأوّل ما يلي الإمام ولو وقع فيه حائل خلافاً لمالك وأبعد من قال إنّ المبكر ، ولو جاء رجل ورأى الصف

الوجه السادس عشر : فيه دليل على أن المسابقة تكون حسّاً ومعنى فهنا تكون معنى لا حسّاً فإن المسابقة على الأقدام حسّاً تقتضي الجري والسرعة والجري هنا والسرعة ممنوعان من حديث آخر لقوله عليه السلام : إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة . فلم يبق هنا إلا أن تكون معنى وهي الشغل بمراقبة الوقت .

وهنا بحث وهو أنه عليه السلام جعل العتمة والصبح على حد سواء وقد قال عليه السلام من شهد العتمة فكأنما قام نصف ليلة ومن شهد الصبح فكأنما قام ليلة فالجواب أن هذا لا يلزم من كونه جعلها في حرمة المبادرة أنهما على حد سواء أن يكونا في الأجر إنما ساوى ما بينهما لعظم ما بينهما وبين غيرهما من الصلوات كما قال عليه السلام بيننا وبين المنافقين شهود العتمة والصبح لا يستطيعونها لأن الشاهدين إذا كانا عدلين لا يلزم أن لا يكون أحدهما أرفع حالا من الآخر لأنهما إذا تساوى في القدر المجزئ من العدالة فلا بأس أن يزيد أحدهما على الآخر وهذا مثله فقد زادت هاتان الصلاتان فضلاً على غيرهما من الصلوات وبقي ارتفاعهما فيما بينهما معنى ثان .

10 - باب الكلام في الأذان

وَتَكَلَّمَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ فِي أَذَانِهِ وَقَالَ الْحَسَنُ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ وَهُوَ يُؤَذِّنُ أَوْ يُقِيمُ».

الأول مسدود ألا ينبغي أن يزاحمهم، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه: «من ترك الصف الأول مخافة أن يؤذي مسلماً أضعف الله له الأجر».

ومنها: فضيلة التبكير إلى الصلوات.

ومنها: الحث على حضور صلاتي العتمة والصبح، والفضل الكثير في ذلك لما فيه من المشقة على النفس من تنقيص أول النوم وآخره.

ومنها: تسمية العشاء بالعتمة وقد مر ما فيه من البحث.

ومنها: أن القرعة مشروعة.

10 - باب الكلام في الأذان

(باب) حكم (الكلام في) أثناء (الأذان) بغير ألفاظ ولم يصرح بالحكم كيف هو أجاز أم لا؟ لكن إirاده الأثرين المذكورين فيه وإيراد حديث ابن عباس رضي الله عنهما يشير إلى أنه اختار الجواز.

(وَتَكَلَّمَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ) بضم الهمزة المهملة وفتح الراء وفي آخره دال المهملة هو: ابن أبي الجؤن الخزاعي الصحابي، وكان اسمه في الجاهلية يساراً فسماه النبي ﷺ سليمان، وكنيته أبو المطرف، وكان حبراً عابداً نزل الكوفة، وقال ابن سعد: قُتِلَ بالجزيرة بعين الوردة في شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وكان أميراً على التوابين أربعة آلاف يطلبون بدم الحسين بن علي رضي الله عنهم.

(في أذانه) علق البخاري ما روى عنه وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث موسى بن عبد الله بن يزيد بن سليمان بن صرد وكانت له صحبة كان يؤذن في العسكر فكان يأمر غلامه بالحاجة في أذانه، ووصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له وأخرجه البخاري في التاريخ عنه بإسناد صحيح ولفظه مثل لفظ ابن أبي شيبة.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) هو البصري: (لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ) المؤذن (وَهُوَ يُؤَذِّنُ أَوْ يُقِيمُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: لم أره موصولاً والذي أخرجه ابن أبي شيبة في

616 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَعَبْدِ الْحَمِيدِ، صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ، وَعَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدَغٍ،

مصنّفه حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ قَالَ: سألت يونس عن الكلام في الأذان والإقامة فَقَالَ حَدَّثَنِي عبيد الله بن غلاب عن الحسن أنّه لم يكن يرى بذلك بأسًا وهذا كما ترى ليس فيه الضحك.

وَقَالَ محمود العيني: هذا الأثر المعلق غير مطابق للترجمة لأنّها في الكلام في الأذان والضحك ليس بكلام؛ ولو علّق عنه ما رواه ابن أبي شيبة لكان أولى وأوفق انتهى، وقيل مطابقتها للترجمة من حيث إنّ الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف مفهم أو أكثر فيفسد الصلّة؛ ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلّة، وقد ذهب الأكثر إلى أنّ تعمّد الضحك في الصلّة يبطل الصلّة ولو لم يظهر منه حرف فاستوى مع الكلام في بطلان الصلّة فافهم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد بن درهم، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني (وَعَبْدِ الْحَمِيدِ) ابن دينار (صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ، وَعَاصِمِ) ابن سليمان (الْأَحْوَلِ) ثلاثتهم، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) ابن عم محمد بن سيرين وزوج ابنته، (قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكانت خطبته يوم الجمعة كما يدلّ عليه رواية ابْنِ عُليَّةَ وكذا قوله: في آخر الحديث وأنها عزمة.

(فِي يَوْمٍ رَدَغٍ) بالإضافة وبفتح الراء وسكون المهملة وبالغين المعجمة، وفي رواية رُزْغٍ بالزاي بدل الدال المهملة، وَقَالَ القرطبي: إنّها أشهر قَالَ والصواب الفتح يعني الدال أو الزاي فإنه بالفتح: اسم وبالسكون: مصدر، قَالَ صاحب المحكم: الرزغ الماء القليل في الثمار، وقيل: إته طين ووحل، وفي العين الرّدغة: الوحل والرزغة أشدّ منها، وفي الجهمرة الرّدغة والرّزغة: الطين القليل من مطر أو غيره وقال الداودي الرزغ: الغيم البارد، وقال الجوهري: الرزغة بالتحريك: الوحل. وأرزغ المطر الأرض إذا بلّتها وبالغ، ويقال: احتفر القوم حتى أزاغوا أي: بلغوا الطين الرطب. وقال الرّدغة أيضًا بحريك الدال المهملة: الماء الطين، وكذلك بالتسكين. وقد وقع هنا في يوم رزغ بالإضافة وفي رواية: في يوم ذي ردغ وفي رواية ابْنِ عُليَّةَ في يوم مطير.

فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَدِّنُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ»، فَنَظَرَ الْقَوْمُ

(فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَدِّنُ) إِلَى أَنْ يَقُولَ: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ) أَرَادَ أَنْ يَقُولَهَا، (فَأَمَرَهُ) ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهُوَ عَطَفَ عَلَى مُقَدَّرٍ وَهُوَ جَوَابٌ لَمَّا كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

(أَنْ يُنَادِيَ) أَيُّ: بِأَنْ يُنَادِيَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ كَمَا يُوَضَّحُ ذَلِكَ رَوَايَةُ ابْنِ عُثَيْمٍ إِسْمَاعِيلُ؛ رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ نَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «الْمُؤَدِّنُ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ إِذَا قُلْتُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قُلْ صَلُّوا فِي بَيْوتِكُمْ قَالَ فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنَكَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ: قَدْ فَعَلَ ذَا مِنْهُ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي» أَنَّ الْجُمُعَةَ عَزَمَ وَأَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَكُمْ ⁽¹⁾ فَمَشَوْنَ فِي الطِّينِ وَالْمَطَرِ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ خَزِيمَةَ وَتَبِعَهُ ابْنُ حَبَّانٍ ثُمَّ الْمَحَبَّبُ الطَّبْرِيُّ حَذَفَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْمَطَرِ، وَكَأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَعْنَاهُ: هَلُمُّوا إِلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ وَصَلُّوا فِي بَيْوتِكُمْ يَنَاقِضُ ذَلِكَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِيهِ وَجْهَانِ وَجْهٌ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ الْأَذَانِ، وَآخَرُ: أَنَّهُ يَقُولُهُ بَعْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْحَدِيثُ مَا تَقَدَّمَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(الصَّلَاةُ) مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ أَيُّ: صَلُّوا الصَّلَاةَ وَأَدَّوْهَا (فِي الرَّحَالِ) جَمْعُ: رَحْلٍ وَهُوَ مَسْكَنُ الرَّجُلِ وَمَا يَسْتَصْحِبُهُ مِنَ الْأَثَاثِ أَيُّ: صَلُّوْهَا فِي مَنَازِلِكُمْ وَيَجُوزُ الرِّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

(فَنَظَرَ الْقَوْمُ) أَيُّ: نَظَرَ إِنْكَارٍ عَلَى تَغْيِيرِ وَضْعِ الْأَذَانِ وَتَبْدِيلِ الْحَيْعَلَةِ بِذَلِكَ وَفِي رَوَايَةِ الْحَجْبِيِّ كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: اسْتَنَكَرُوا ذَلِكَ وَقَدْ مَرَّ.

(1) قَوْلُهُ: أَنْ أُحْرِجَكُمْ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مِنَ الْحَرْجِ، أَيُّ: كَرِهْتُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكُمْ بِالْإِزْمَامِ السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ فِي الطِّينِ وَالْمَطَرِ.

وَيُرْوَى: أَنْ أُخْرِجَكُمْ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مِنَ الْإِخْرَاجِ.

وَرَوَى: كَرِهْتُ أَنْ أُؤْتِمَّكُمْ: أَيُّ أَكُونُ سَبَبًا لِاِكْتِسَابِكُمُ الْإِثْمَ عِنْدَ ضَيْقِ صُدُورِكُمْ.

وَفِي رَوَايَةِ جَرِيرٍ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ خَزِيمَةَ أَنَّ أَخْرَجَ النَّاسَ وَأَكْلَفَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْخَبْثَ مِنْ طَرَفِهِمْ إِلَى مَسَاجِدِكُمْ.

بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: «فَعَلَ هَذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَإِنَّهَا عَزْمَةٌ»⁽¹⁾.

(بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ) بدل من القوم، (فَقَالَ) أي: فهم من نظرهم الإنكار
فَقَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مجيباً لهم وراداً لإنكارهم.
(فَعَلَ هَذَا) أشار به إلى ما أمر المؤذن به.
(مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ) أي: من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية مني قيل كذا
في أصل الرواية، وكذا وقع في رواية مسلم وأبي داود.
ويحتمل أن يكون معنى رواية الباب من هو خير من المؤذن: يعني فعله
مؤذن رسول الله ﷺ، وهو خير من هذا المؤذن.
وفي رواية منهم أي: من المؤذن والقوم جميعاً.
وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولعل من أذن كانوا جماعة أو أراد جنس
المؤذنين.

وَقَالَ محمود العيني: وهذا احتمال بعيد على أن الأذان بالجماعة محدث.
(وَإِنَّهَا) أي: الجمعة لدلالة قوله: (خطبنا) قد صرح بذلك في رواية أبي
داود حيث قَالَ: إِنَّ الجمعة (عَزْمَةٌ) بسكون الزاي واجبة متحتمة، قَالَ التيمي:
رخص الكلام في الأذان جماعة مستدلّين بهذا الحديث منهم: أحمد بن حنبل،
وحكى ابن المنذر: الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء والحسن وقتادة، وعن
النخعي وابن سيرين والأوزاعي، الكراهة، وعن الثوري: المنع وعن أبي حنيفة
وصاحبيه: خلاف الأولى، وعليه يدلّ كلام الشافعي ومالك، وعن إسحاق بن
راهويه: يكره إلا إذا كان فيما يتعلّق بالصلاة واختاره ابن المنذر.

وفي الحديث: دلالة على فرضية الجمعة وأبعد بعض المالكية حيث قَالَ إِنَّ
الجمعة ليست بفرض وإنّما الفرض الظهر أو ما ينوب منابه والجماعة على
خلافه.

وَقَالَ ابن التين: وحكى ابن أبي صفرة عن موطأ ابن وهب عن مالك أن
الجمعة سنّة قَالَ: ولعله يريد في السفر ولا يحتجّ به.

(1) طرفاه 668، 901 - تحفة 5783.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الصلاة في الرحال في المطر رقم (699).

وفي الحديث أَيضًا تخفيف أمر الجماعة في المطر ونحوه من الأعذار وأنها متأكدة إذا لم يكن عذر.

تنبيه:

قال النووي: إنّ هذه الكلمة تقال في نفس الأذان وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما الآتي في باب الأذان للمسافر أنّها تقال بعده قَالَ: والأمران جائزان كما نصّ عليه الشافعي، ولكن بعده أحسن لئلا ينخرم نظم الأذان، قَالَ ومن أصحابنا من قَالَ لا يقوله إلّا بعد الفراغ وهو: ضعيف مخالف لصريح حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا انتهى.

وكلامه يدلّ على أنّها تزداد مطلقًا إمّا في أثنائها وإمّا بعده لا أنّها بدل من حيّ على الصلاة، وقد تقدّم من رواية ابنِ عُليّة ما يخالفه، فإنّه قَالَ: «فلا تقل حيّ على الصلاة قل صلّوا في بيوتكم».

ويمكن أن يقال: إنّ حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يسلك مسلك الأذان، وإّما المراد به إشعار الناس بالتخفيف عنهم للعذر كما فعل في التثويب للأمرء وأصحاب الولايات.

وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن نعيم بن النحام قَالَ: «أَذَّن مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ لِلصُّبْحِ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَمَتَّيْتُ لَوْ قَالَ وَمَنْ قَعْدَ فَلَا حَرْجَ فَلَمَّا قَالَ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ قَالَهَا»، ثم مطابقة هذا الحديث للترجمة أنكرها الداوودي فَقَالَ: لا حجة فيه على جواز الكلام في الأذان بل القول المذكور من جملة الأذان في ذلك المحلّ، وتعقّب بأنّه وإن ساغ ذكره في هذا المحلّ لكنّه ليس من ألفاظ الأذان المعهودة.

وطريق بيان المطابقة أنّ هذا الكلام لمّا جازت زيادته في الأذان للحاجة إليه دلّ على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج إليه هذا، ورجال إسناد هذا الحديث بصريّون وفيه ثلاثة من التابعين.

وقد أخرج متنه المؤلّف في الجمعة أَيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجة في الصّلاة.

11 - باب أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ

617 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَلَاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»،

11 - باب أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ

(باب) جواز (أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ) بدخول الوقت، وما رواه ابن أبي شيبَةَ وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى محمول على ما إذا لم يكن عنده من يخبره بدخول الوقت، ونقل النووي عن أبي حنيفة أن أذان الأعمى لا يصح، وَقَالَ محمود العيني: وهو غلط لم يقل عليه أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وإنما ذكر أصحابنا: أنه يكره ذكره في المحيط، وفي الذخيرة والبدائع: غيره أحب فكان وجه الكراهة لأجل عدم قدرته على مشاهدة دخول الوقت وهو في الأصل مبني على المشاهدة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح اللام القعني، (عَنْ مَالِكٍ) ابن أنس الإمام، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ أَبِيهِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الدارقطني تفرد القعني بروايته إياه في الموطأ موصولاً عن مالك ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمر ووافقه على وصله عن مالك خارج الموطأ عبد الرحمن ابن مهدي وعبد الرزاق وروح بن عبادة وأبو قرة وكامل بن طلحة وآخرون ووصله عن الزُّهْرِيِّ جماعة من حفاظ أصحابه.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ بَلَاً) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُؤَذِّنُ) لِلصَّح (بِلَيْلٍ) أي: في ليل، وفي رواية الطحاوي إِنْ بَلَاً ينادي بليل ومعناها واحد وفيه إشعار بأن ذلك كان من عاداته المستمرة وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك كان باجتهاد منه؛ وعلى تقدير صحته: فقد أقره النبي ﷺ على ذلك فصار المأمور به، وسيأتي الكلام في تعيين الوقت الذي كان يؤذن فيه من الليل بعد في باب.

(فَكُلُوا وَاشْرَبُوا) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فبين لهم الأذان بلال بخلاف ذلك (حَتَّى) أي: إلى أن (يُنَادِيَ) أي: يؤذِّن (ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) عبد الله أو عمرو، وهو الأكثر ويقال كان اسمه الحصين فسمّاه

ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ⁽¹⁾.

النَّبِيُّ ﷺ عبد الله بن قيس بن زائدة القرشي العامري واسم أم مكتوم عاتكة بنت عبد الله بن عنكته بن عامر بن مخزوم وهو ابن خال خديجة بنت خويلد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وابن أم مكتوم هاجر إلى المدينة قبل مقدم النَّبِيِّ ﷺ واستخلفه النَّبِيُّ ﷺ على المدينة ثلاث عشرة مرّة وشهد فتح القادسية وقتل شهيداً وكان معه اللواء يومئذ وقيل: رجع إلى المدينة ومات بها وهو الأعمى المذكور في سورة عبس.

(ثُمَّ قَالَ) وفي رواية: من دون ثُمَّ قَالَ أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وبذلك جزم الشيخ الموفق في المغني، وفي رواية الطحاوي قَالَ ابْنُ شَهَابٍ، وكذا في رواية الإسماعيلي عن ابن خليفة وعلى هذا ففي رواية البُخَارِيِّ إدراج لكن يمكن أن يكون شيخ ابن شهاب قاله وكذا شيخ شيخه، وقد رواه البيهقي من رواية الربيع ابن سليمان عن ابن وهب عن يونس والليث جميعاً عن ابْنِ شَهَابٍ وفيه قَالَ سالم وكان رجلاً ضريب البصر.

(وَكَانَ) ابن أم مكتوم (رَجُلًا أَعْمَى) زعم بعضهم أنه ولد أعمى فكنت أمّه أم مكتوم لاكتنام نور بصره والمعروف أنه عمي بعد بدر بستين.

(لَا يُنَادِي) أي: لا يؤذّن (حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ) أي: قاربت الصّبح لأنّ قرب الشيء قد يعبرّ به عنه كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ﴾ [البقرة: 234] أي: قاربن لأنّ العدة إذا تمت فلا رجعة، وبهذا التفسير يندفع إشكال من استشكل أنه إذا جعل أذانه غاية للأكل فلو لم يؤذّن حتى يدخل الصباح لزم منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر والإجماع على خلافه إلّا ما روي عن سليمان الأعمش جوازه بعد طلوع الفجر ولا يعتدّ به، فإن قيل يشكل على هذا ما رواه البيهقي من حديث الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس والليث عن ابْنِ شَهَابٍ وفيه ولم يكن يؤذّن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر أذن، وكذا رواية البُخَارِيِّ في الصّيام «حتى يؤذّن ابن أم مكتوم فإنه لا يؤذّن حتى يطلع الفجر»، وأيضاً فإنّ قوله إنّ بلاً يؤذّن ليليل يشعر أنّ ابن أم مكتوم بخلافه، ولأنّه لو كان قبل الصّبح لم يكن بينه وبين بلال فرق لصدقا أنّ كلّاً منهما أذن قبل

(1) أطرافه 620، 623، 1918، 2656، 7248 - تحفة 6917.

أخرجه مسلم في الصّيام باب بيان أن الدخول في الصّوم يحصل. رقم (1092).

الوقت، فالجواب أنّ المراد بالبزوغ ابتداء طلوع الفجر فيكون أذانه علامة لتحريم الأكل، وكأنّه كان له من يراعي الوقت بحيث يكون أذانه مقارناً لابتداء طلوع الفجر وهو المراد بالبزوغ، وعند أخذه في الأذان يعترض الفجر في الأفق ويدلّ عليه ما رواه أبو قرّة من وجه آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما وكان ابن أم مكتوم يتوخّى الفجر فلا يخطئه ولا يكون توخّى الأعمى في مثل هذا الأمر إلّا إذا كان له من يراعي الوقت.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لا يلزم من كون المراد بقولهم أصبحت أي: قاربت الصّباح، وقوع أذانه قبل الفجر، لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل، وأذانه يقع في أوّل جزء من طلوع الفجر، وهذا وإن كان مستبعداً في العادة فليس بمستبعد من مؤذن النّبّي ﷺ المؤيد بالملائكة فلا يشركه فيه من لم يكن بتلك الصفة، واحتج بهذا الحديث الأوزاعي وعبد الله بن المبارك ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وابن جرير الطبري فقالوا: يجوز أن يؤذن للفجر قبل دخول وقته وممن ذهب إليه أبو يوسف، واحتجوا بما رواه البُخاريّ أيضاً عن عائشة رضي الله عنها عن النّبّي ﷺ أنه قال: «إنّ بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم على ما يجيء» وبما رواه مسلم والنسائي أيضاً بلفظ: «إذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم».

وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث أنيسة بنت خبيب قالت قال رسول الله ﷺ: «إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» وإن كانت المرأة متاً لبقى علينا شيء من سحورها فتقول لبلال أمهل حتى أفرغ من سحوري.

وكذا ما رواه الدارميّ من حديث الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان لرسول الله ﷺ ثلاثة مؤذنين بلال وأبو محذورة وعمرو بن مكتوم فقال رسول الله ﷺ إذا أذن عمرو فإنه ضرير العين فلا يغرنكم وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحد».

وكذا ما روى النسائي من حديث أنيسة نحو ما رواه ابن خزيمة، فيجوز أن يكون النّبّي ﷺ قد جعل الأذان بالليل نوباً بين بلال وعمرو فأمر بلالاً في بعض

الليالي أن يؤذن أولاً بالليل فإذا نزل بلال صعد عمرو، فأذن بعده بالنهار وإذا كان نوبة عمرو وكان بالعكس فكان ﷺ يعلم الناس في كلا الوقتين أن الأذان الأول منهما بليل لا بنهار وأنه لا يمنع من أراد الصوم طعاماً ولا شرباً وإنما يمنع الأذان الثاني وسيجيء ما يتعلق به في الباب الآتي أيضاً إن شاء الله تعالى .

وَقَالَ الثوري وأبو حنيفة ومحمد وزفر بن الهذيل رحمهم الله : لا يجوز إن يؤذن للفجر إلا بعد دخول وقتها كما لا يجوز لسائر الصلوات إلا بعد دخول وقتها لأنه للإعلام به وقبل دخوله يكون تجهيلاً لا إعلاماً فلا يجوز وإن قدم يعاد في الوقت لأنه ﷺ قال لمن أذن قبل الوقت : « لا تؤذن حتى ترى الفجر » ، وأجابوا عن أذان بلال قبل دخول الوقت بأنه لم يكن ذلك لأجل الصلاة بل لينتبه النائم وليتسخر الصائم وليرجع الغائب ، بين ذلك ما رواه البخاري من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « قَالَ لا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانَ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ أَوْ يَنَادِي بِلِيلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ وَلِيَنْتَبِهَ نَائِمُكُمْ » الحديث على ما يأتي عن قريب إن شاء الله تعالى .

وأخرجه مسلم أيضاً وأخرجه الطحاوي من ثلاث طرق ولفظه : « لا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَذَانَ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ فَإِنَّهُ يَنَادِي أَوْ يُؤْذَنُ لِيَرْجِعَ غَائِبُكُمْ وَلِيَنْتَبِهَ نَائِمُكُمْ » الحديث ، ومعنى ليرجع غائبكم ليرد غائبكم من الغيبة ورجع يتعدى بنفسه ولا يتعدى ، والرواية المشهورة : « ليرجع قائمكم من القيام » ومعناه ليكمل ويستعجل بقية ورده ويأتي بوتره قبل الفجر .

وَقَالَ القاضي عياض : ما ملخصه أن ما قاله الحنفية بعيداً إذ لم يختص هذا بشهر رمضان وإنما أخبر عن عادته في أذانه ولأنه العمل المنقول في سائر الأحوال بالمدينة وإليه رجع أبو يوسف حين تحققه ولأنه لو كان للسحور لم يختص بصورة الأذان للصلاة انتهى . والذي قاله بعيد لأنهم لم يقولوا إنه مختص بشهر رمضان والصوم غير مخصوص به فكما أن الصائم في رمضان يحتاج إلى الإيقاظ لأجل السحور فكذلك في غيره بل هذا أشد لأن من يحيي ليالي رمضان أكثر ممن يحيي ليالي غيره فعلم أن أذانه إنما كان لأجل إيقاظ النائم ولإرجاع القائم لا لأجل الصلاة وإلا ينبغي أن يجوز أداء صلاة الفجر وهو غير جائز ، ومن أقوى

الدلائل على أن أذان بلال لم يكن لأجل الصلوة ما رواه الطحاوي من حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي ألا إن العبد نام فرجع فنادى ألا إن العبد نام» وأخرجه أبو داود أيضًا يعني أن بلالاً أخطأ مرة قبل طلوع الفجر فأذن للصلوة قبل طلوع الفجر فأمره ﷺ أن يرجع فيقول: ألا إن العبد نام يعني أن غلبة النوم على عينيه منعه من تبين الفجر فهذا ابن عمر رضي الله عنهما روى هذا والحال أنه روى عن النبي ﷺ أنه قال إن بلالاً ينادي بليل الحديث. فثبت بذلك أن ما كان من ندائه قبل طلوع الفجر لم يكن للصلوة هذا، وفي حديث حماد بحث طويل ذكره محمود العيني.

ومما يستفاد من حديث الباب: استحباب أذان واحد بعد واحد، وأما أذان اثنين معاً فممنوع منه قوم وقالوا أول من أحدثه بنو أمية، وقالت الشافعية: لا يكره إلا أن حصل منه تهویش، وجواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد. وقال ابن دقيق العيد: وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث تعرض له انتهى، ونص الشافعي على جوازه، ولفظه ولا يضيق إن أذن أكثر من اثنين. ومنه: جواز تقليد الأعمى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه واختلف في الترجيح، وصحح النووي في كتبه: أن للأعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة. ومنه: جواز شهادة الأعمى وسيأتي ما فيه في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى.

ومنه: الاعتماد على صوت المؤذن والاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوي وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه. ومنه: استحباب السحور وتأخير.

ومنه: جواز العمل بخبر الواحد ومنه أن ما بعد الفجر في حكم النهار. ومنه: جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان لقصد التعريف لا لقصد التعبير.

ومنه: جواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتهر بذلك واحتيج إليه.

ومنه: جواز التكنية للمرأة.

12 - بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ

618 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ،

12 - بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ

(بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ) طُلُوعِ (الْفَجْرِ) قَدَّمَ هَذَا الْبَابَ عَلَى الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ لِكَوْنِهِ أَصْلًا لِأَنَّ الْأَذَانَ الْمَعْتَبَرَ هُوَ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَأَشَارَ ابْنُ بَطَالٍ إِلَى الْإِعْتِرَاضِ عَلَى التَّرْجُمَةِ بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأُثْمَةِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي جَوَازِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ مَرَادَ الْمُصَنِّفِ بِالْتَّرْجُمَتَيْنِ أَنَّ يَبِينُ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ يُؤَذِّنُ لِأَجَلِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ غَيْرُ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ يُؤَذِّنُ لِأَجَلِهِ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَأَنَّ الْأَذَانَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَا يَكْتَفِي بِهِ عَنِ الْأَذَانِ بَعْدَهُ، وَأَنَّ أَذَانَ ابْنِ مَكْتُومٍ لَمْ يَكُنْ يَقَعُ قَبْلَ الْفَجْرِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ مَدَنِيٌّ إِلَّا شَيْخَ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ) هَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَالِكٍ وَهَكَذَا هُوَ عِنْدَ جَمْهُورِ الرُّوَاةِ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَخَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ فَرَدَّوهُ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْأَذَانِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ وَهَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ: رَوَاةُ الْقَابَسِيِّ وَالْأَصِيلِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «إِذَا اعْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ وَبَدَأَ الصُّبْحَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ».

وَقَالَ الْقَابَسِيُّ: مَعْنَى اعْتَكَفَ هُنَا انْتَصَبَ قَائِمًا لِلْأَذَانِ كَأَنَّهُ يَرْتَقِبُ طُلُوعَ الْفَجْرِ لِيُؤَذِّنَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ الْمَعْنَى: جَلَسَ لِيَنْتَظِرَ الصُّبْحَ لِكَيْ يُؤَذِّنَ، وَأَصْلُ الْعُكُوفِ: لَزُومُ الْإِقَامَةِ بِمَكَانٍ وَاحِدٍ، وَفِي رَوَايَةِ الْهَمْدَانِيِّ كَانَ إِذَا أَدَّى الْمُؤَذِّنُ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَفِي رَوَايَةِ النَّسْفِيِّ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ بِالْوَاوِ، وَفِي رَوَايَةِ أُخْرَى:

وَبَدَا الصُّبْحُ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ⁽¹⁾.

619 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ

عَائِشَةَ

إذا اعتكف أذن بدون الواو، وعلى الروایتين الأخيرتين يكون في اعتكف ضمير إلى النَّبِيِّ ﷺ وعلى رواية الواو الأمر ظاهر، وأمّا على رواية حذف الواو فقوله: أذن المؤذن جملة حالية بتقدير قد كما في قوله تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90]، وما يقال من أنه يلزم على هذا أن يكون هذا مختصاً بحال اعتكافه ﷺ وليس كذلك، فمدفوع بأنّه يحتمل أن حفصة راوية الحديث المذكور قد شاهدت النَّبِيَّ ﷺ في ذلك الوقت وهو معتكف ولا يلزم من ذلك أن يكون ﷺ في كل ذلك الوقت في الاعتكاف وقال الحافظ العسقلاني أن لفظ اعتكف محرف من لفظ سكت، وقد أخرجه المؤلف في باب الركعتين بعد الظهر من طريق أيوب عن نافع بلفظ كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر.

(وَبَدَا) بفتح الموحدة في غير همز وهو الظهور أي: ظهر (الصُّبْحُ) وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ وفي بعض النسخ ونداء الصُّبْح بالنون المكسورة والمدّ قَالَ وهو الأصح، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وكأنّه ظن أنه معطوف على قوله للصُّبْح فيكون التقدير واعتكف لنداء الصُّبْح وليس كذلك فإنّ الحديث في جميع النسخ من الموطأ والصحيحين وغيرها بالموحدة المفتوحة مقصوراً على أنه فعل ماض والواو للحال لا للعطف وبذلك تتم مطابقة الحديث للترجمة.

(صَلَّى) (رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سنة الصُّبْح (قَبْلَ أَنْ تُقَامَ) بضم المثناة الفوقية (الصَّلَاةُ) وهو جواب إذا. ويستفاد من الحديث أن سنة الصبح ركعتان وأنهما خفيفتان وأن وقت صلاة الفجر بعد طلوع الفجر ولو صلاها قبله لم يجز.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون هو الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن التميمي، (عَنْ يَحْيَى) أي: ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام هو ابن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهذا الإسناد تقدّم في باب كتابة العلم والحديث أخرجه مسلم أيضاً.

(1) طرفاه 1173، 1181 - تحفة 15801.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب ركعتي سنة الفجر. رقم (723).

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ⁽¹⁾ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ⁽²⁾.
 620 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ،

كَانَ وَفِي رَوَايَةٍ قَالَتْ كَانَ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ.
 (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سَنَةُ الصُّبْحِ (بَيْنَ النَّدَاءِ) أَي: الْأَذَانِ.
 (وَالْإِقَامَةُ مِنْ صَلَاةٍ) فَرَضَ (الصُّبْحِ) قَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَبْعَدُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ بِهِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَدِيثِ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 لِأَنَّ قَوْلَهَا بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ
 بِمَا مُحْصَلُهُ أَنَّهَا عَنَتْ بِالرَّكَعَتَيْنِ رَكَعَتِي الْفَجْرِ وَهُمَا لَا يَصْلِيَانِ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ فَإِذَا
 صَلَّاهُمَا بَعْدَ الْأَذَانِ اسْتَلْزِمَ أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ وَقَعَ بَعْدَ الْفَجْرِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهُوَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ غَيْرُ سَالِمٍ مِنَ الْإِتْقَادِ
 وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الْمَصْنُفَ جَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِيْمَاءِ إِلَى بَعْضِ مَا وَرَدَ فِي طَرُقِ
 الْحَدِيثِ الَّذِي يَسْتَدَلُّ بِهِ وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ فِيمَا أَوْرَدَهُ بَعْدَ بَابَيْنِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَفْظُهُ: كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ
 صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرَ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ)، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وَفِي رَوَايَةٍ حَدَّثَنَا (مَالِكٌ)
 إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ بِلَالًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُنَادِي بِلَيْلٍ)

(1) قَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَبْعَدُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ بِهِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَدِيثِ
 حَفْصَةَ لِأَنَّ قَوْلَهَا بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِمَا
 مُحْصَلُهُ أَنَّ رَكَعَتِي الْفَجْرِ لَا تَصْلِيَانِ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ فَإِذَا صَلَّاهُمَا بَعْدَ الْأَذَانِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ
 الْأَذَانُ وَقَعَ بَعْدَ الْفَجْرِ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَهُوَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ غَيْرُ سَالِمٍ مِنَ الْإِتْقَادِ، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الْمَصْنُفَ
 جَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِيْمَاءِ إِلَى بَعْضِ مَا وَرَدَ فِي طَرُقِ الْحَدِيثِ الَّذِي يَسْتَدَلُّ بِهِ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ
 فِيمَا أَوْرَدَهُ بَعْدَ بَابَيْنِ أَي: فِي بَابٍ مِنْ أَنْتَظَرِ الْإِقَامَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ وَلَفْظُهُ: كَانَ إِذَا
 سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرَ، انْتَهَى.

(2) طَرَفُهُ 1159 - تَحْفَةُ 17783.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرَهَا بِأَبْوَابِ رَكَعَتِي سَنَةِ الْفَجْرِ رَقْمَ (724).

فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»⁽¹⁾.

وفي رواية: يُوَدِّن، (فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) قد مرَّ هذا الحديث قبل هذا الباب.

ومطابقته للترجمة بطريق الإشارة لأنَّ قوله حتى ينادي ابن أم مكتوم يقتضي أن يكون نداؤه حين يطلع الفجر لأنه لو كان قبله لم يكن فرق بين أذانه وأذان بلال.

تكميل:

قال ابن مندة حديث عبد الله بن دينار مجمع على صحَّته رواه جماعة من أصحابه، عنه ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه رواه يزيد بن هارون عنه على الشك أنَّ بلالاً كما هو المشهور أو أن ابن أم مكتوم ينادي بليل فكلوا واشربوا حتَّى يُوَدِّن الحديث؛ قَالَ: ولشعبة فيه إسناد آخر فإنه رواه أَيْضًا عن خَبِيب بن عبد الرحمن عن عمِّته أنيسة فذكره على الشك أَيْضًا أخرجه أحمد عن غندر عنه، ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازمًا بالأوَّل، ورواه أبو الوليد عنه جازمًا بالثاني، وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شُعْبَةَ، وكذلك أخرجه الطحاوي والطبراني من طريق منصور بن زاذان عن خبيب بن عبد الرحمن، وادَّعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب، وأنَّ الصَّواب حديث الباب، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه وهو قوله: «إِذَا أَدَّنَ عمرو فإنه ضرير البصر فلا يغرنكم وإذا أَدَّنَ بلال فلا يطعمن أحد» ولم يخرج أحد وجاء عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنها كانت تنكر حديث ابن عمرو تقول: إنه غلط أخرج ذلك البيهقي من طريق الدراوردي، عن هشام عَنْ أَبِيهِ عنها فذكر الحديث وزاد قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وكان بلال يبصر الفجر قَالَ وكانت عائشة تقول غلط ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» انتهى.

وقد جمع ابن خزيمة والصبغي بين الحديثين بما حاصله: أنه احتمل أن

يكون الأذان نوبًا بين بلال وابن أم مكتوم فكان النَّبِيُّ ﷺ يعلم أن الأذان الأول منهما لا يحرم على الصائم شيئًا ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني، وجزم ابن حبان بذلك ولم يُبَيِّنْ احتمالًا وأنكر ذلك الضياء وغيره، وقيل لم يكن نوبًا، وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان فإن بلالًا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر وعلى ذلك يحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار قالت: فكان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة، فإذا رأى الفجر تمطأ ثم أذن أخرجه أبو داود وإسناده حسن.

ورواية حميد عن أنس رضي الله: «أن سائلًا سأل عن وقت الصلاة فأمر رسول الله ﷺ بلالًا فأذن حين طلع الفجر» الحديث أخرجه النسائي وإسناده صحيح، ثم أردف بابن أم مكتوم فكان يؤذن لبليل واستمر بلال على حاله الأولى وعلى ذلك يتنزل رواية أنيسة وغيرها، ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه، ووكل به من يراعي له الفجر واستقرَّ أذان بلال لبليل، وكان سبب ذلك ما روي أنه كان ربما أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه وأنه أخطأ مرة فأمره النَّبِيُّ ﷺ أن يرجع فيقول: «ألا إن العبد نام يعني أن غلبة النوم على عينيه منعت من تبين الفجر» وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما موصولًا مرفوعًا ورجاله ثقات حفاظ، لكن اتفق أئمة الحديث عليّ ابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم الدارقطني على أن حمادًا أخطأ في رفعه، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه، وأن حمادًا تفرّد برفعه ومع ذلك فقد وجد له متابع أخرجه البيهقي: من طريق سعيد بن زربي بفتح الزاي وسكون الراء بعدها موخدة ثم ياء كياء النسب فرواه عن أيوب موصولًا لكن سعيد ضعيف.

ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضًا لكنه أعضله فلم يذكر نافعًا ولا ابن عمر وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلف في رفعها ووقفها أيضًا، وأخرى مرسله من طريق يونس ابن عبيد وغيره عن حميد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسله، ووصلها أبو يوسف عن سعيد بذكر أنس

13 - باب الأذان قَبْلَ الْفَجْرِ⁽¹⁾

621 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذه الطرق يقوى بعضها ببعض قوى ظاهرة فلهذا والله أعلم
استقر بلال يؤذن الأذان الأول، والله أعلم.

13 - باب الأذان قَبْلَ الْفَجْرِ

(باب) حكم (الأذان قَبْلَ الْفَجْرِ) هل هو مشروع أو لا؟ وإذا شرع هل يكتفى به عن إعادة الأذان بعد الفجر أو لا؟ وميل البُخَارِيُّ إلى الإعادة بدليل إيراده الأحاديث الدالة على الإعادة في هذا الباب وقد مرّ بيان المذاهب فيه فيما مضى. (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) نسبة إلى جدّه لشهرته به واسم أبيه عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس اليربوعي الكوفي، وأحمد هذا: هو المعروف بشيخ الإسلام وقد مرّ في باب من قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ، (قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية الجعفي وقد مرّ في باب لا يستنجدى بروث، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) هو ابن طرخان (التَّمِيمِيُّ) البصري وقد مرّ في باب من خصّ بالعلم قوياً، (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرحمن بن تل (النَّهْدِيُّ) بفتح النون وقد مرّ في باب: الصلاة كفارة.

(1) لم يكن للصلاة، وأرشد إلى ذلك النبي ﷺ بنفسه الشريفة إذ قال: فإنه يؤذن بليل ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم، كما في الحديث الآتي قريباً، وفي الأوجز قال الإمام محمد: إنه كان في شهر رمضان لسحور الناس، ويؤيده رواية مسلم لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره، قال الشوكاني: واختلفوا في أن أذان بلال كان في رمضان فقط في جميع الأوقات، وادعى ابن القطان الأول، انتهى ثم اعلم أنهم بعد إجماعهم على أنه لا يجوز تقديم الأذان قبل الوقت في غير الفجر، اختلفوا في أذان الفجر قبل الوقت، أباحه المالكية مع الاختلاف فيما بينهم، فقليل لا يؤذن لها حق يبقى السدس الأخير، وقيل يجوز من نصف الليل، وقيل من بعد العشاء وهذا بعيد، والأول أظهر قاله الباجي، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وأبو يوسف، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يؤذن لها حتى يطلع الفجر، وبه قال الثوري وزفر وغيرهم، وكرهه أحمد في رمضان خاصة، كذا في الأوجز، قال الموفق: إن الأذان قبل الوقت في غير الفجر لا يجزئ، لا نعلم فيه خلافاً، ويشرع للفجر قبل وقتها، وهو قول مالك والشافعي وغيرهما، ويجوز بعد نصف الليل، وهذا مذهب الشافعي، ويكره الأذان قبل الفجر في شهر رمضان، نص عليه أحمد في رواية الجماعة لثلاث يغتر الناس به فتركوا سحورهم، ويحتمل أن لا يكره في حق من عرف عادته بالأذان في الليل، انتهى.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ - أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ - أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّنُ - أَوْ يُنَادِي بِلَيْلٍ - لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ،

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي وبصري، وفيه رواية تابعي عن تابعي سليمان وأبو عثمان وفي رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه حدثنا أبو عثمان وقال الحافظ العسقلاني: ولم أر هذا الحديث من حديث ابن مسعود رضي الله عنه في شيء من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه ولا من رواية أبي عثمان إلا من رواية سليمان التيمي عنه واشتهر عن سليمان. وله شاهد في صحيح مسلم حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه وقد أخرج متنه المؤلف في الطلاق وخبر الواحد أيضًا وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم وابن ماجة في الصلاة.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ) بنصب أحدكم على المفعولية. (أَوْ) قَالَ (أَحَدًا مِنْكُمْ) شك من الراوي وَقَالَ صاحب التلويح: ويحتمل أن يكون هذا الشك من زهير فَإِنَّ جماعة رَوَوْهُ عن سليمان التيمي فقالوا: لا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ بلا شك: وكلاهما يفيد العموم وإن اختلفت الحثية، فالأول من جهة: أنه اسم جنس مضاف والثاني: من جهة أنه نكرة في سياق النفي، وأما الفرق بين: الأحد والواحد فمن جهة أَنَّ أَحَدًا يرجع إلى الذات وواحدًا إلى الصفات.

(أَذَانُ بِلَالٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مِنْ) أَكَلَ (سَحُورِهِ) بفتح السين: اسم لما يؤكل وقت السحر ويجوز بضم السين بمعنى التسحر كالوضوء والوضوء، وفي بعض النسخ من سحره، وَقَالَ محمود العيني: لا أعلم صحته ولم يذكره الحافظ العسقلاني.

(فَإِنَّهُ) أَي: فَإِنَّ بِلَالَ لَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُؤَدِّنُ أَوْ) قَالَ (يُنَادِي) شك من الراوي ومعناها واحد.

(بِلَيْلٍ) أَي: فيه (لِيَرْجِعَ) بفتح الياء وكسر الجيم مضارع رجع المتعدي إلى واحد تقول رجعت زيدًا كما تقول رجع زيد كقوله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ [التوبة: 83].

(قَائِمَكُمْ) بالنصب على المفعولية أي: ليرد قائمكم المتجهّد إلى راحته ليقوم لصلاة الصبح نشيطًا أو ليتسحر إن أراد الصيام، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ ليرجع إمّا

وَلَيْتَنِي نَائِمُكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ - أَوْ الصُّبْحُ - « وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقُ وَطَاطَأَ إِلَى أَسْفَلُ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا وَقَالَ زُهَيْرٌ: «بِسَبَابَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى، ثُمَّ مَدَّهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ»⁽¹⁾.

من الرجوع وإما من الرجوع، وقائمتكم مرفوع أو منصوب فافهم.
(وَلَيْتَنِي) من التنبيه (نَائِمُكُمْ) وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وفي بعض النسخ وليتنبه من الانتباه فيكون قوله نائمكم مرفوعاً ولم يبين أنهما رواية أم لا؟ والظاهر أنه تصرف من جهة المعنى هذا والمعنى وليوقظ نائمكم ليتأهب للصبح بفعل ما أراده من تهجد أو تسحر أو اغتسال أو لإتيان وتر إن نام عنها.
(وَلَيْسَ) أي: قَالَ ﷺ وليس، وفي رواية: فليس (أَنْ يَقُولَ) بالمشناة التحتية أي: يظهر؛ أطلق القول على الفعل وهو الظهور وهو خبر ليس واسمه قوله.
(الْفَجْرُ - أَوْ الصُّبْحُ -) شك من الراوي.

(وَقَالَ) أي: أشار ﷺ (بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا) وفي رواية بإصبعيه ورفعهما وقال الكرمانِيُّ: ويروى بإصبعه ولم يذكر غيره.

(إِلَى فَوْقُ) بالضم على البناء على نية الإضافة أو بالجر منوناً على عدم نيتها وهكذا حكم الأسفل، لكنه غير منصرف، فجره بالفتح، وقد قرأ بهما قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: 4].

(وَطَاطَأَ) على وزن: دحرج أي: خفض إصبعيه (إِلَى أَسْفَلُ) بضم اللام على البناء أو بالجر وأشار ﷺ بذلك إلى الفجر الكاذب المسمّى عند العرب بذهب السرحان: وهو الضوء المستطيل من العلو إلى السفلى، وهو من الليالي فلا يدخل به وقت الصبح، ويجوز فيه التسحر ثم أشار إلى الفجر الصادق بقوله: (حَتَّى يَقُولَ) أي: يظهر (هَكَذَا وَقَالَ زُهَيْرٌ) الجعفي في تفسير معنى هكذا: أي أشار (بِسَبَابَتَيْهِ) اللتين تليان الإبهام، سميت بذلك لأن الناس يشيرون بها عند الشتم والسب ويقال لها المسبحة أيضاً.

(إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى، ثُمَّ مَدَّهُمَا) بالثنية ويروى مدها (عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ) وكأنه جمع بين إصبعيه ثم فرقهما ليحكى صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضاً

(1) طرفاه 5298، 7247 - تحفة 9375 - 1/161.

أخرجه مسلم في الصيام باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل. رقم (1093).

ثم يعمّ الأفق يمينًا وشمالًا، بخلاف الفجر الكاذب فإنه يظهر في أعلى السماء ثم ينخفض، وإلى ذلك أشار بقوله رفع وطأطأ وفي صحيح مسلم قال ﷺ: صفة الفجر ليس أن يقول هكذا وصوّب بيده ورفعها حتى يقول هكذا، وفرّج بين إصبعيه.

وفي الرواية الأخرى: إنّ الفجر ليس الذي يقول: هكذا وجمع أصابعه ثم نكسها إلى الأرض، ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبّحة على المسبّحة، ومدّ يديه.

والحاصل أن: الصبح على نوعين: كاذب وصادق، والكاذب هو: الضوء المستطيل من العلو إلى السفلى، والصادق هو: المعترض المستطير في اليمين والشمال، والفجر المعتبر في الشرع ليس هو الأوّل بل هو الثاني.

وفي الحديث مشروعية الأذان قبل الفجر إلّا أنّه ليس للصلاة بل يرجع القائم وليوقظ النائّم، ويستفاد منه بطريق الإشارة كما يستفاد من الحديث الآتي تصريحًا أنّه لا يكتفى بل يعاد بعد الفجر، وبه قال: أبو حنيفة يعني أنّه قال: لا بدّ من أذان آخر كما فعل ابن أمّ مكتوم، وذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم: إلى أنّه يكتفى به ولا يعاد.

وقال أبو الفتح القشيري: الذين قالوا بمشروعية الأذان للصبح قبل دخول الوقت اختلفوا في وقته، فذكر بعض الشافعية أنّه يكون في وقت السحر. قال: ويكره التقديم على ذلك الوقت، وعند البعض يؤذن عند انقضاء وقت صلاة العتمة من نصف الليل، وقيل: عند ثلث الليل، وقيل: عند سدسه الآخر.

وقال أبو يوسف وأحمد ومالك: في قول الجواز من نصف الليل وهو الأصح من أقوال أصحاب الشافعي، والقول الثاني: عند طلوع الفجر في السحر، قال النووي: وبه قطع البغوي وصحّحه القاضي حسين والمتولي، والقول الثالث يؤذن لها في الشتاء لسبع يبقى من الليل، وفي الصيف لنصف سبع يبقى، والرابع من ثلث الليل آخر الوقت المختار، والخامس: جميع الليل وقت لأذان الصبح حكاه إمام الحرمين.

وقال: ولو لا حكاية أبي علي له وأنّه لم ينقل إلّا ما صحّ عنده لما استجزت

نقله، وكيف يحسن الدعاء لصلاة الصبح في وقت الدعاء للمغرب والسرف في كل شيء يطرح، وأمّا السبع ونصف السبع فحديث باطل عند أهل الحديث، وإنما رواه الشافعي عن بعض أصحابه عن الأعرج عن إبراهيم بن محمد عن عمارة عن أبيه عن جدّه عن سعيد القرظ وهو مخالف لمذهبه، فإنه قال كان أذاننا في الشتاء لسبع ونصف سبع يبقى من الليل وفي الصيف لسبع يبقى منه.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ادّعى بعض الحنفية كما حكاه السروحي منهم أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان وإنما كان تذكيرًا أو تسخيرًا كما يقع للناس اليوم، وهذا مردود لأنّ الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعًا، وقد تضافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان على معناه الشرعيّ مقدم ولأنّ الأذان الأوّل لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين، وسياق الخبر يقتضي إنّه خشي عليهم الالتباس عليهم وقد قال (لا يغرّنكم أذان بلال) وجعل أذان ابن أم مكتوم هو الأصل وادعى ابن القطان أنّ ذلك كان في رمضان خاصة وفيه نظر، وفي الحديث أيضًا بيان الفجر الكاذب والصادق وفيه زيادة الإيضاح بالإشارة تأكيدًا، وقال المهلب ويؤخذ منه أنّ الإشارة أقوى من الكلام فافهم.

تنبيه:

قال ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث: بعدم الاكتفاء كما قال أبو حنيفة رحمه الله، وكذا قال به الغزالي في الإحياء، وادّعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدلّ على الاكتفاء، وتعقب بحديث الباب.

وأجيب: بأنه مسكوت عنه فلا يدلّ عليه وعلى التّنزل فمحله ما إذا لم يرد نصّ بخلافه، وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما بما يشعر بعدم الاكتفاء، وكأنّ هذا هو السرّ في إيراد البخاريّ لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود رضي الله عنه، نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدلّ: على الاكتفاء فإنّ فيه أنّه أذن قبل الفجر بأمر النبي ﷺ وأنّه استأذنه في الإقامة فمنعه إلى أن يطلع الفجر، فأمره فأقام لكن في إسناده: ضعف وأيضًا فهي واقعة عين، وكانت في سفر ومن ثمة قال القرطبي: إنّه مذهب واضح غير أنّ العمل المنقول بالمدينة على خلافه انتهى. فلم يرده إلّا بالعمل على قاعدة المالكية.

622، 623 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ⁽¹⁾:

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حدثني (إِسْحَاقُ) هكذا وقع غير منسوب، وزعم الجبائي أن إسحاق عن أبي أسامة يحتمل أن يكون إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف: بابن راهويه أو إسحاق بن منصور الكوسج أو إسحاق بن نصر السعدي، وزعم الحافظ أبو الحجاج الدمشقي في أطرافه: أنه إسحاق بن إبراهيم ووجد بخط الحافظ الدمياطي على حاشية الصحيح أن إسحاق هذا: هو ابن شاهين الواسطي.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو ليس بصواب، لأنه لا يعرف له عن أبي أسامة شيء لأن أبا أسامة كوفي وليس في شيوخ ابن شاهين أحدٌ من أهل الكوفة. وتعقبه محمود العيني: بأن جهل الشخص بالشيء لا يستلزم جهل غيره فافهم، ثم إن هذا الالتباس لا يقدح في الإسناد لأن أيا ما كان منهم فهو عدل ضابط بشرط البخاري.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم المهملة وفتح الموحدة هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا أي: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ عبيد الله حَدَّثَنَا ففاعل قَالَ أَبُو أُسَامَةَ وأصل التركيب: قال أبو أسامة حدثنا عبيد الله عن القاسم وكأنه راعى لفظ شيخه ولم يذكره على الأصل.

(عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) ابن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (وَعَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمرو وهو عطف على قوله عن القاسم، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، وفي رواية أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (قَالَ:) ح كذا في أكثر النسخ وهي إشارة إلى التحويل من إسناد آخر قبل ذكر متن الحديث أو إشارة إلى الحائل أو إلى الحديث، وقد مرّ مراراً.

وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عِيسَى الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»⁽¹⁾.

(وَحَدَّثَنِي) بالافراد (يُونُسُ بْنُ عِيسَى الْمَرْوَزِيُّ) أبو يعقوب وقد سقط المروزي في رواية، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ) وفي رواية الفضل بن موسى وفي أخرى يعني ابن موسى، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) وهما المذكوران آنفاً، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ) وفي رواية: سقط أنه قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ» وفي رواية: ينادي (ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) وزاد المؤلف في الصيام: في آخره فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر.

قَالَ الْقَاسِمُ: لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى هذا وينزل ذا، وفي هذا تقييد لما أطلق في الروايات الأخرى من قوله: إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، ولا يقال إنه مرسل لأنَّ القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة، لأنه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث وعند الطحاوي من رواية: يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فذكر الحديث، قالت: «ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا»، وعلى هذا فمعنى قوله في رواية الْبُخَارِيِّ قَالَ الْقَاسِمُ أَي: في روايته عَنْ عَائِشَةَ.

وقد وقع عند مسلم من رواية ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة، وثبتت الزيادة أَيْضًا في حديث أنيسة الذي تقدّمت الإشارة إليه، ثم في الحديث حجة لمن ذهب إلى أَنَّ الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر هو وقت السّحر وهو أحد الأوجه فيه كما تقدّم، واختاره السبكي في شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن القاضي حسين والمتولي قَالَ: وقطع به البغوي وكلام ابن دقيق العيد يشعر به فإنه قَالَ بعد أن حكاه ترجّح هذا بأنَّ قوله: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ» خبر متعلّق به فائدة للسّامعين قطعاً وذلك إذا كان وقت الأذان مشتبهاً محتملاً لأن يكون عند طلوع الفجر، فبينَ ﷺ أَنَّ ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل

(1) أطرافه 617، 620، 1918، 2656، 7248 - تحفة 17535.

أخرجه مسلم في الصيام باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل. رقم (1092).

14 - باب: كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ

الَّذِي يَمْنَعُهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَقَارُبِ وَقْتِ أَذَانِ بِلَالٍ مِنَ الْفَجْرِ أَنْتَهَى.

ويقويه أيضًا: أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ: التَّأَهُّبُ لِادْرَاكِ الصَّبْحِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَصَحْحُ النُّوْيِ فِي أَكْثَرِ كِتَبِهِ أَنَّ مَبْدَأَهُ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ الثَّانِي.

وَأَجَابَ عَنِ الْحَدِيثِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فَقَالَ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَاهُ أَنَّ بِلَالَ كَانَ يُؤَذِّنُ وَيَتَرَبَّصُّ بَعْدَ أَذَانِهِ لِلدَّعَاءِ وَنَحْوِهِ فَإِذَا قَارَبَ طُلُوعَ الْفَجْرِ نَزَلَ فَأَخْبَرَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ فَيَتَأَهُّبُ بِالطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ يَرْقَى وَيُشْرِعُ فِي الْأَذَانِ مَعَ أَوَّلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهَذَا مَعَ وَضُوحِ مَخَالَفَتِهِ لِسِيَاقِ الْحَدِيثِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ، لَمَّا صَحَّحَهُ حَتَّى يَسُوْغَ لَهُ التَّأْوِيلَ، ثُمَّ قَالَ: وَاحْتِجَّ الطُّحَاوِيُّ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِقَوْلِهِ لَمَّا كَانَ بَيْنَ أَذَانَيْهِمَا مِنَ الْقُرْبِ مَا ذَكَرَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثَبَتَ أَنَّهُمَا كَانَا يَقْصِدَانِ وَقْتًا وَاحِدًا وَهُوَ طُلُوعُ الْفَجْرِ فَيُخْطِئُهُ بِلَالٌ وَيُصِيبُهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا أَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مُؤَذِّنًا وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا ادَّعَى لَكَانَ وَقُوعُ ذَلِكَ مِنْهُ نَادِرًا.

وظاهر حديث ابن عمر يدل: على أَنَّ ذَلِكَ كَانَ شَأْنَهُ وَعَادَتَهُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: لَوْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ لَكَانَ لَمْ يَقْلَ لَا يَغْرَنُكَ أَذَانُ بِلَالٍ، وَتَقْرِيرُهُ ﷺ إِيَّاهُ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِمَعْنَى بَيِّنَةٍ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ تَنْبِيهِ النَّائِمِ وَرَجْعِ الْقَائِمِ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

14 - باب: كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ

(باب) بالتَّوْنِينِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَذَا هُوَ فِي رَوَايَتِنَا.

(كَمْ) اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُمَيِّزَةٌ مَحْذُوفٌ أَي: كَمْ سَاعَةٌ وَنَحْوُهُ (بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ) أَي: وَإِقَامَةُ الصَّلَاةِ.

(وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ) إِقَامَةُ الصَّلَاةِ مَا حَكَمَهُ؟، وَلَمْ يَوْجَدْ فِي بَعْضِ النُّسخِ هَذَا وَصُوبَ عَدَمُهَا لِأَنَّهَا لَفْظُ تَرْجُمَةٍ تَالِيَةٍ لِهَذِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَعَلَّهُ أَشَارَ بِتِلْكَ التَّرْجُمَةِ إِلَى مَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ

624 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ الْمُرْنِيِّ:

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَلال: «اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته» أخرجه الترمذي والحاكم لكن إسناده ضعيف وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند وكلها واهية فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت.

وتعقبه محمود العيني: بأنه كلام عجيب وكيف يترجم بابًا ويورد فيه حديثًا صحيحًا على شرطه ويشير بذلك إلى حديث ضعيف انتهى.

يعني: أنما جسّره على ذلك خفاء مطابقة الحديث للترجمة عنده وهي ظاهرة لأن معنى قوله في الحديث بين كل أذانين صلاة بين الأذان والإقامة، فتأمل.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن شاهين (الوَاسِطِيُّ) وفي رواية إسحاق بن وهب العلاف الواسطي لكن ليست له رواية عن خالد، وتميّز إسحاق ههنا من غيره وهم إسحاق بن راهويه وإسحاق بن نصر وإسحاق بن منصور بقوله الواسطي، (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطحان وقد تقدم.

(عَنِ الْجُرَيْرِيِّ) بضم الجيم وفتح الراء وهو سعيد بن إياس مات سنة أربع وأربعين ومائة، وهو معدود فيمن اختلط وانفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه، وخالد منهم لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن علية ومنهم من سمع منه قبل الاختلاط، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضًا، وقد قال العجلي إنه من أصحابهم سماعًا من الجريري وأنه سمع منه قبل اختلاطه بثماني سنين ومع ذلك لم ينفرد به الجريري بل تابعه عليه لهمس بن الحسن بن بريدة وسيأتي عند المصنف بعد باب.

(عَنِ ابْنِ بَرِيْدَةَ) عبد الله بن بريدة بن الخضيب الأسلمي القاضي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ) بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الفاء المفتوحة (الْمُرْنِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين واسطي وبصري، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أيضًا، وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، ثَلَاثًا لِمَنْ شَاءَ»⁽¹⁾.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ) أي: الأذان والإقامة فهو من باب التغليب، ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة: أذان لأنها إعلام لحضور فعل الصلاة كما أنَّ الأذان إعلامٌ بدخول وقتها أو الأذان إعلامٌ للغائبين، والإقامة إعلامٌ للحاضرين، وقيل لا يجوز حمل هذا على ظاهره لأنَّ الصلاة واجبة بين كلِّ أذاني وقتين والحديث يخبر بالتخيير لقوله لمن شاء إلا أن يقيّد الصلاة بالنافلة الغير مفروضة.

(صَلَاةٌ) أي: وقت صلاة، أو المراد الرتبة بين الأذان والإقامة قبل الفرض أو المراد: صلاة نافلة ونكّرت لتتناول كل عدد نواه المصلي من النافلة كركعتين أو أربع أو أكثر، ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لانتظار الإقامة لأنَّ منتظر الصلاة في صلاة قاله: الزين ابن المنير، وَقَالَ المطهري: إنما حرّض رسول الله ﷺ أمته على صلاة النفل بين الأذنين لأنَّ الدعاء لا يردّ بينهما لشرف ذلك الوقت وإذا كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر.

(ثَلَاثًا) أي: قالها ثلاث مرّات (لِمَنْ شَاءَ) وسيأتي بعد باب بلفظ: «بين كلِّ أذنين صلاة بين كلِّ أذنين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء»، وهذا ينبئ أنه لم يقل لمن شاء إلا في المرة الثالثة بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى من أنّه قيّد كلّ مرّة بقوله لمن شاء، ولمسلم والإسماعيليّ قال: في الرابعة لمن شاء، وكان المراد بالرابعة في هذه الرواية المرة الرابعة أي: أنّه اقتصر فيها على قوله لمن شاء فأطلق بعضهم عليها رابعة باعتبار مطلق القول، وبهذا توافق رواية البخاريّ، وقد تقدّم في العلم: حديث أنس رضي الله عنه أنّه ﷺ «كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً»، وكأنه قال بعد الثلاث لمن شاء ليدلّ على أنّ التكرار لتأكيد الاستحباب، وَقَالَ ابن الجوزي: فائدة هذا الحديث: أنّه يجوز أن يتوهم أنّ الأذان للصلاة يمنع أن يفصل سوى الصلاة التي أذن لها فبين أنّ التطوّع بين الأذان والإقامة جائز، وقد صحّ ذلك في الإقامة كما سيأتي.

(1) طرفه 627 - تحفة 9658.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب بين كل أذنين صلاة رقم (838).

ووقع عند أحمد: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت».

وحاصل الكلام: أن الوصل بين الأذان والإقامة مكروه لأن المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت ليتأهبوا للصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد لإقامة الصلاة وبالوصل: ينتفي هذا المقصود، ثم اختلف أصحابنا في حد الفصل فذكر التمرتاشي في جامعته: أن المؤذن يقعد مقدار ركعتين أو أربع أو مقدار ما يفرغ الأكل من أكله، والشارب من شربه، والحاقد من قضاء حاجته.

وقيل: مقدار ما يقرأ عشر آيات ثم يثوب ثم يقيم كذا في المجتبى، وفي شرح الطحاوي: يفصل بينهما بمقدار ركعتين يقرأ في كل ركعة نحوًا من عشر آيات وينتظر المؤذن للناس ويقيم للضعيف المستعجل ولا ينتظر رئيس المحلة وكبيرهم، وهذا كله إلا في صلاة المغرب عند أبي حنيفة رحمه الله لأن تأخيرها: مكروه فيكتفي بأدنى الفصل وهو سكتة يسكت قائمًا ساعة يقيم، وقيل: في مقدار السكتة أنه قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة.

وروي عن أبي حنيفة رحمه الله: مقدار ما يخطو ثلاث خطوات، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين، ومذهب الشافعي ما ذكره النووي: فإنه قال يستحب أن يفصل بين أذان المغرب وإقامتها فصلًا يسيرًا بقعدة أو سكوت أو نحوهما وهذا الخلاف فيه عندنا، ونقل صاحب الهداية عن الشافعي: أنه يفصل بركعتين اعتبارًا بسائر الصلوات.

وقال محمود العيني: وفيه نظر، بل قال أحمد: يفصل بينهما بصلاة ركعتين في المغرب اعتبارًا بسائر الصلوات، واحتج بالحديث المذكور، لكن روى الدارقطني ثم البيهقي في سننهما عن حيّان بن عبد الله العدوي حَدَّثَنَا عبد الله بن بريدة عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عِنْدَ كُلِّ أَذَانَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ»، وذكر ابن الجوزي: هذا الحديث في الموضوعات ونقل عن الفلاس أنه قال: كان حيّان هذا كذابًا، لكن الحديث رواه البزار في مسنده قال: لا نعلم رواه عن ابن بريدة إلا حيّان بن عبد الله وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس به، وسيأتي بقية الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

625 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَدَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَذِرُونَ السَّوَارِي، حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ، يُصَلُّونَ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ شَيْءٌ»،

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة وقد مرّ غير مرة، (قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة لقب محمد بن جعفر ابن امرأة شعبة، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ) بفتح العين فيهما (الْأَنْصَارِيَّ) وقد مرّ في باب الوضوء من غير حديث، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين واسطي وكوفي وبصري، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أيضًا، وكذا النسائي.

(قَالَ: كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَدَّنَ) أي: للمغرب وفي رواية الإسماعيلي إذا أخذ المؤذن في أذان المغرب (قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية النسائي قام كبار أصحاب رسول الله ﷺ وكذا تقدّم للمؤلف في أبواب السترة.

(يَبْتَذِرُونَ) أي: يتسارعون ويستبقون (السَّوَارِي) جمع سارية وهي الإسطوانة وكان غرضهم بالاستباق إليها الاستتار بها ممّن يمرّ بين أيديهم لكونهم يصلّون فرادى (حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ) من بين أيديهم (وَهُمْ كَذَلِكَ) أي: مبتدرون ينتظرون الخروج (يُصَلُّونَ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ) وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيجيء الغريب فيحسب أنّ الصلاة قد صلّيت من كثرة من يصلّيها، قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ شَيْءٌ) أي: زمان أو صلاة قيل: إنّ بين هذا الأثر وكلام الرسول ﷺ وبين كلّ أذنين صلاة منافاة لأنّه ناف وكلام الرسول ﷺ مثبت. أقول: بل يتوهم التنافي بين سابق الكلام ولاحقه في أثر أنس رضي الله عنه، وَقَالَ ابن المنير يجمع بينهما بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازًا والإثبات القليل على الحقيقة، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ وجه الجمع بينهما أنّ هذا الخاص بأذان المغرب، وذاك عام والخاص إذا عارض العام يخصّصه عند الشافعية سواء علم تأخره أو لا، فالمراد بقوله: كلّ أذنين غير أذاني المغرب، وقيل: التنوين فيه للتكثير والتعظيم ونفي الكثير لا يستلزم نفي القليل، ويؤيد ذلك ما رواه الإسماعيلي: من حديث شعبة وكان بين

الأذان والإقامة قريب، ويدلّ عليه أيضًا ما رواه عثمان بن جبلة وأبو داود عن شُعْبَةَ ولم يكن بينهما إلّا قليل كما سيأتي، وقيل: حديث الباب على ظاهره وقوله ولم يكن بينهما شيء يدلّ على أنّ عموم قوله بين كلّ أذنين صلاة مخصوص بالمغرب فإنهم لم يكونوا يصلّون بينهما بل كانوا يشرعون في الصّلاة في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه، ويؤيّد ذلك حديث بريدة المذكور عن قريب فإنّ فيه استثناء المغرب هذا، ولكن في قوله ويفرغون مع فراغه نظر لأنّه ليس في الحديث ما يدلّ عليه، ولا يلزم من شروعهم في أثناء الأذان فراغهم مع فراغه.

وأنت خبير بأنّه إذا كان المراد من الأذنين في قوله ﷺ: «الأذنين للصّلاتين» لم يحتج إلى شيء من هذه التوجيهات.

وقال القرطبي: وغيره ظاهر حديث أنس أنّ الركعتين بعد الغروب وقبل صلاة المغرب كان أمرًا عملوه وكانوا يستبقون إليه وهذا يدلّ على الاستحباب وكان أصله قوله ﷺ: «بين كلّ أذنين صلاة»، وأمّا كونه ﷺ لم يصلّهما فلا ينفي الاستحباب بل يدلّ على أنّهما ليسا من الرواتب، وإلى استحبابهما: ذهب أحمد وإسحاق وأصحاب الحديث.

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ما رأيت أحد يصلّيهما على عهد النّبِيِّ ﷺ، وعن الخلفاء الراشدين وجماعة من الصحابة أنّهم كانوا لا يصلّونهما، وقال أبو بكر بن العربي: اختلفت الصحابة فيه ولم يفعله أحد بعد الصحابة رضي الله عنهم وقال النخعي: إنّهما بدعة، وادّعى بعض المالكية نسخهما فقال: إنّما كان ذلك في أوّل الأمر حيث نهى عن الصّلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس فبيّن لهم بذلك وقت الجواز ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أوّل وقتها فلو استمرّت المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة إدراك أوّل وقتها.

وتعقّب: بأنّ دعوى النسخ لا دليل عليها، وأمّا المنقول عن ابن عمر رضي الله عنهما فرواية أنس المثبتة مقدّمة على نفيه، وأمّا المنقول عن الخلفاء الأربعة لو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة، وسيأتي في أبواب التطوّع أن عقبة بن عامر رضي الله عنه سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال: كنّا نفعلهما على

قَالَ عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ، وَأَبُو دَاوُدَ:

عهد النَّبِيِّ ﷺ قيل له فما يمنعك الآن؟ قَالَ: الشغل فلعلّ غيره أيضًا منعه الشغل، وقد روى مُحَمَّد بن نصر وغيره من طرق قويّة عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم رضي الله عنهم أنهم كانوا يواظبون عليهما، وأمّا قول ابن العربي: اختلف فيه الصحابة ولم يفعله أحد بعدهم فمردود بقول محمد بن نصر، وقد رويّا عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلّون الركعتين قبل المغرب ثم أخرج ذلك بأسانيد متعدّدة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقيّل والأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك.

ومن طريق الحسن البصري أنّه سئل عنهما فَقَالَ: حسنتين والله لمن أراد الله بهما وعن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول حقّ على كلّ مؤمن إذا أدّن المؤدّن أن يركع ركعتين، وعن مالك قول آخر باستحبابهما، وعند الشافعية وجه آخر رجّحه النووي ومن تبعه وَقَالَ في شرح مسلم: قول من قَالَ إنّ فعلهما يؤدّي إلى تأخير المغرب عن أوّل وقتها خيال فاسد منابذ للسّنة، ومع ذلك فزمنهما زمن يسير لا يتأخّر به الصلاة عن أوّل وقتها انتهى فليتأمل بذكر ما سبق في شرح الحديث السّابق على الأثر.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ: ومجموع الأدلّة يرشد إلى استحباب تخفيفهما كما في ركعتي الفجر، ومطابقة هذا الأثر للترجمة من جهة الإشارة إلى أنّ الصحابة كانوا يتدرون إلى الركعتين قبل صلاة المغرب مع قصر وقتها فالمبادرة إلى التنقل قبل غيرها من الصلوات من باب الأولى ولا يتقيد بركعتين إلّا ما ضاهى المغرب في قصر الوقت كالصّبح.

(قَالَ) وفي رواية قَالَ أبو عبد الله أي البُخَارِيّ وَقَالَ: (عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ) بفتح الجيم والباء الموحّدة ابن أبي رواد، وهو ابن أخي عبد العزيز بن أبي رواد واسم أبي رواد ميمون الأزدي مولا هم البصري، (وَأَبُو دَاوُدَ) سليمان بن داود الطيالسي الفارسي ثم البصري الحافظ المكثرات سنة أربع ومائتين وهو من أفراد مسلم ويقال أبو داود هذا هو عمر بن سعيد الخضري الكوفي وخَفَر بالفاء موضع بالكوفة وهو أيضًا من أفراد مسلم.

عَنْ شُعْبَةَ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ⁽¹⁾.

15 - بَاب مَن انْتَضَرَ الْإِقَامَةَ

626 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

(عَنْ شُعْبَةَ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا) أي: بين الأذان والإقامة للمغرب (إِلَّا قَلِيلٌ) وفيه تقيد للإطلاق السابق في قوله ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء، والظاهر أن هذا التعليق من البُخَارِيِّ لأنه كان ابن عشرة سنة عند وفاة الطيالسي، قال الحافظ العسقلاني: لم يتصل لنا رواية عثمان بن جبلة إلى الآن.

وزعم مُفْلُطَاي ومن تبعه أن الإسماعيلي وصلها في مستخرجة وليس كذلك، فإنَّ الإسماعيلي إنما أخرجه من طريق عثمان بن عمر، وكذلك لم يتصل لنا رواية أبي داود الطيالسي، وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وأبي عامر، انتهى.

ثم فذلك ما فَصَّلَ أَوَّلًا أنهم اختلفوا في الصلاة قبل المغرب فاختره أحمد ابن حنبل، وللشافعية وجهان، أشهرهما أنه لا يستحب وهو مذهب مالك، وأصحهما أنه يستحب، وقالت الحنفية: يفصل بين أذاني المغرب بسكتة، وهي قدر ثلاث خطوات، عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وجلسة خفيفة كالتي بين الخطبتين عندهما رحمهما الله، وَقَالَ النخعي: استحبابها يؤدِّي إلى تأخير المغرب عن أوَّل وقتها فهو بدعة، والشيء إذا دار بين كون سنة وبدعة فالأولى تركه، والله أعلم.

15 - بَاب مَن انْتَضَرَ الْإِقَامَةَ

(بَاب مَن انْتَضَرَ الْإِقَامَةَ) للصلاة والظاهر من وضع هذا الباب على ما يظهر من الحديث أنه مختص بالإمام لأنَّ المأموم يستحب له أن يحرز الصفَّ الأوَّل لكن يمكن أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريباً من المسجد بحيث يسمع الإقامة من منزله فإنه إذا كان متهيئاً للصلاة كان انتظاره لها كانتظاره وهو في المسجد.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا

(1) طرفه 503 - تحفة 1112. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب رقم (837).

شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَامَ، فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ،

(شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد، وفي رواية: حَدَّثَنَا (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (أَنَّ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى) أي: عن المناداة أو الدعوة الأولى أو عن المرة الأولى يقال سكت عن كذا إذا تركه والباء بمعنى عن كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَسُكِّلَ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: 59] أي: عنه أو للملابسة أو الباء متعلقة بقوله: المؤذن، والمراد الأذان الذي يؤذن به عند دخول الوقت وهو أول باعتبار الإقامة وثن باعتبار الأذان الذي قبل الوقت، ثم في معظم الروايات وقع هكذا بالمشناة الفوقية.

وحكى ابن التين: أنه روي سكب بالباء الموحدة ومعناه صبَّ الأذان في الأذان وأفرغه فيها، ومنه أفرغ في أذني كلامًا حسنًا.

وَقَالَ ابن قرقول: ورويناه عن الْخَطَّابِيِّ سَكَبَ بِالْمَوْحَدَةِ قَالَ: ورأيت بخط أبي عليٍّ الجبَّاني عن أبي مرو سكب وسكت بمعنى وابن الأثير لم يذكر غير الموحدة قَالَ: أرادت إذا أذَّن فاستعير السكب للإفاضة في الكلام كما يقال: أفرغ في أذني حديثًا أي: ألقى وصبَّ، وَقَالَ الصَّغَانِي: في العباب أيضًا بالباء الموحدة وكذا ضبطها في نسخته التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفِرْبَرِيِّ، وذكر أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ يَقُولُونَهَا بِالْمَشْنَاءِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس كما قَالَ.

وَقَالَ محمود الْعَيْنِيُّ: لم يبيِّن وجه الردّ عليه وليس الصَّغَانِي مِمَّنْ يردّ عليه في مثل هذا وَقَالَ ابن بَطَّال والسَّافَقْسِي: أَنَّ هذه الرواية أي: روايته الموحدة رواية ابن المبارك عن الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَا ولها وجه من الصَّوَابِ.

(قَامَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (فَرَكَعَ) وفي رواية يركع (رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرُ) من الاستبانة بمعنى الظهور، وفي رواية يستنير من الاستنارة ويروى يستيقن من الاستيقان ويكون الفجر منصوبًا، فافهم.

(ثُمَّ اضْطَجَعَ) في بيته ﷺ (عَلَى شِقِّهِ) بكسر القاف أي: جنبه (الْأَيْمَنِ)

حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ⁽¹⁾.

لأنَّه ﷺ كان يحب التيامن في شأنه كلّه وجميع ما صدر عنه من قول وفعل كان على أحسن الوجوه وأكملها وأفضلها، أو كان ذلك للتشريع لأنّ النوم على الأيسر يستلزم الاستغراق فيه لأن القلب من جهة اليسار فإذا نام الإنسان على الأيسر يكون قلبه فردعة واستراحة فيستغرق بخلاف ما إذا نام على الأيمن فإنّه حينئذ يعلق ولا يستريح فلا يستغرق وأيضاً إذا نام على اليسار يكون انحدار الثقل إلى أسفل أسهل وأكثر فيكون سبباً لدغدغة قضاء الحاجة فينتبه أسرع وهذا كلّه في غيره ﷺ، وأمّا فيه ﷺ فلا، لأنّه ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، ثم إنّ النوم على اليمين نوم الصالحين وعلى اليسار نوم الحكماء، وعلى الظهر نوم الجبارين والمتكبرين، وعلى الوجه نوم الكفار.

(حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ) وأخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر أنّ النّبِيَّ ﷺ: «كان يخرج بعد النداء إلى المسجد فإن رأى أهل المسجد قليلاً جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي» وإسناده قويّ مع إرساله وليس بينه وبين حديث الباب تعارض لأنه يحمل على غير الصّبح أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذّن ويخرج معه إلى المسجد.

وفي الحديث: استحباب التخفيف في سنة الفجر وهو مذهب مالك والشافعي وآخرين، وَقَالَ النخعي واختاره الطحاوي: لا بأس بإطالتها ولعلّه أراد بذلك أنّه غير محرّم، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير كان النّبِيَّ ﷺ ربما أطال ركعتي الفجر، وَقَالَ مجاهد لا بأس أن يطيل ركعتي الفجر، وبالع قوم فقالوا لا قراءة فيها حكاة القاضي عياض والطحاوي، والحديث الصحيح يردّ ذلك وهو أنه كان ﷺ يقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب و﴿قُلْ يَتَّيْنَاهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: 1] وفي الثانية بالفاتحة و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1].

وفي رواية ابن عباس رضي الله عنهما كان يقرأ فيهما ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللّهِ﴾ [البقرة: 136] وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّهَلَّ الْكِتَابُ تَعَالَوْا﴾ [آل عمران: 64]، واستحبّ مالك الاقتصار على الفاتحة على ظاهر قول عائشة رضي الله عنها كان

يخففهما حتى إني لا أقول قد قرأ فيهما بأم الكتاب، وفي فضائل القرآن لأبي العباس الغافقي أمر رجلاً اشتكى إليه شيئاً أن يقرأ في الأولى: بفاتحة الكتاب وسورة ﴿الزُّحْرُفِ﴾ وفي الثانية: بالفاتحة و﴿الْمَ تَرَ كَيْفَ﴾.

وفيه أيضاً: استحباب الاضطجاع على الأيمن عند النوم وهو سنة عند البعض وواجب عند الحسن البصري، وذكر القاضي عياض أن عند مالك وجمهور العلماء وجماعة من الصحابة بدعة يعني الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، وفي سنن أبي داود والترمذي بإسناد صحيح على شرط الشيخين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ» هذا واعلم أنه ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، فإذا فرغ منها اضطجع على شقه حتى يأتيه المؤذن فيصلّي ركعتين خفيفتين فهذا الاضطجاع كان بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر ولم يقل أحد أن الاضطجاع قبلهما سنة فكذا بعدهما، وقد روي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنْ كُنْتَ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثْنِي وَإِلَّا اضْطَجِعْ»، فهذا يدل على أنه ليس بسنة وأنه كان تارة يضطجع قبل وتارة بعد وتارة لا يضطجع.

وفيه أيضاً: استحباب إتيان المؤذن إلى الإمام الراتب وإعلامه بحضور الصلاة.

وفيه دلالة: على أن الانتظار للصلاة في البيت كالانتظار في المسجد إذ لو لم يكن كذلك لخرج النَّبِيُّ ﷺ إلى المسجد ليأخذ لنفسه بحظّها من فضيلة الانتظار.

وفيه: أن مراعاة الوقت للمؤذن وأن الإمام يجعل إليه ذلك، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَلِكَ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَالِمًا بِالْأَوْقَاتِ أَوْ يَكُونُ مِنْ يَعْرِفُهُ بِهَا.

وفيه: تعجيل ركعتي الفجر عند طلوع الفجر وقد كره جماعة من العلماء منهم أصحابنا التنفل بعد أذان الفجر إلى صلاة الفجر بأكثر من ركعتي الفجر لما عند مسلم عن حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ ﷺ «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يَصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ»، وعند أبي داود عن يسار مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَأَبَانَ أَصَلِّي بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَالَ يَا يَسَارُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ

16 - باب: بَيِّنَ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً لِمَنْ شَاءَ

627 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيِّنَ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً، بَيِّنَ

علينا ونحن نصلي هذه الصلاة فَقَالَ: «لا تصلُّوا بعد الفجر إلَّا ركعتين»، وَقَالَ أبو عيسى - أي: الترمذي -: حديث غريب لا نعرفه إلَّا من حديث قدامة بن موسى، وهذا ممَّا أجمع عليه أهل العلم كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر إلَّا ركعتي الفجر، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد، ولأصحاب الشافعي فيه ثلاثة أوجه: أحدها: مثل الجماعة.

والثاني: لا يدخل الكراهة حتي يصلي سنة الفجر.

والثالث: لا يدخل كراهة حتي يصلي الصُّبح. وَقَالَ النووي: وهو الصحيح، والله أعلم ورجال هذا الإسناد ما بين حمصي ومدني وقد أخرج متنه النسائي في الصلاة أيضًا.

16 - باب: بَيِّنَ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً لِمَنْ شَاءَ

(باب) بالتنوين (بَيِّنَ كُلُّ أَذَانَيْنِ) الأذان والإقامة فهو على قولهم العمرين والقمرين وكذا قولهم: الأسودان للتمر والماء (صَلَاةً لِمَنْ شَاءَ) ولا يتوهم التكرار بناء على أنه ذكر فيما سبق قبل البابين لأنه قد ذكر هناك ببعض ما دلَّ عليه لفظ حديث الباب وههنا ذكر بلفظ الحديث، وأيضًا لما كان بعض اختلاف في رواة الحديث ومنتنه ذكره بترجمتين بحسب ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) من الزيادة أبو عبد الرحمن المقرئ البصري ثم المكي مولى آل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، روى عنه الْبُخَارِيُّ وروى عن علي ابن المديني عنه في الأحكام، وعن محمد غير منسوب عنه في البيوع، وروى عنه مسلم بواسطة، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (كَهْمَسُ) بفتح الكاف وسكون الهاء وفتح الميم وبالسین المهملة (ابْنُ الْحَسَنِ) مكبرًا (النمري) بفتح النون والميم القيسي مات سنة تسع وأربعين ومائة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة وفتح الراء، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ) وفي رواية باللام وهو بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء المفتوحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بَيِّنَ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً، بَيِّنَ

كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ»⁽¹⁾.

17 - بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤَذِّنَ فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ

628 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً) بالتكرار ولفظ رواية الأصيلي: «بين كلَّ أذنين صلاةً مرتين»، (ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: لِمَنْ شَاءَ) والحديث قد مرَّ فيما قبل مع ما يتعلق به من الأبحاث، والفرق بين عبارة هذا الحديث والحديث الذي سبق من جهة أنَّ هذا الحديث يفسِّر ذاك الحديث فإنَّ الأحاديث يفسِّر بعضها بعضاً بقوله: هناك ثلاث من لفظ الراوي أي قالها: ثلاث مرَّات كما يبيِّن ذلك رواية النسائي: «بين كلَّ أذنين صلاة، بين كلَّ أذنين صلاة، بين كلَّ أذنين صلاة».

17 - بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤَذِّنَ فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ

(بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤَذِّنَ) بالجزم بلام الأمر (فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ) وكأنَّه أشار بهذه الترجمة إلى أنَّ واحداً من المسافرين إذا أذن يكفي ولا يحتاج إلى أذان البقية، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكأنَّه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح أنَّ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يؤذِّن للصبح في السَّفَرِ أذنين، وذلك والله أعلم لتخيل أنَّ الأذان الأوَّل لم يعمَّ المسافرين كلَّهم، وهذا مصير من البُخَارِيِّ إلى التسوية بين الحضر والسَّفَر وظاهر حديث الباب: أنَّ الأذان في السَّفَر لا يتكرَّر سواء كان في الصبح أو غيرها لأنَّه لم يفرق بين الصبح وغيرها، والتعليل الماضي في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُوَدِّدُهُ، وعلى هذا فلا مفهوم لقوله: مؤذِّن واحد في السَّفَر لأنَّ الحضر أيضًا لا يؤذِّن فيه إلَّا واحد ولو احتيج إلى تعدُّدهم لتباعد أقطار البلد أذن كل واحد في جهة ولا يؤذِّنون جميعاً وقد مرَّ ما قيل: إنَّ أوَّل من أحدث التأذين جميعاً بنو أمية، وَقَالَ: الشافعي في الأمِّ وأحبَّ أن يؤذِّن مؤذِّن بعد مؤذِّن ولا يؤذِّن جماعة معاً وإن كان مسجد كبيرٌ فلا بأس أن يؤذِّن في كلِّ جهة منه مؤذِّن يُسْمِع من يليه في وقت واحد.

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بضم الميم وفتح المهملة واللام المشدَّدة أبو الهيثم البصري مات بالبصرة في شهر رمضان سنة ثمان مائة واثنتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا

وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِينَا، قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ

وَهَيْبٌ) بضم الواو مصغراً هو ابن خالد البصري الكرابيسي، وقد تقدّم في باب من أجاب الفتيا.

(عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد، (عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) بضم المهملة على صيغة التصغير ابن أشيم الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريّون وفيه رواية تابعي عن تابعي على قول من يقول: إِنَّ أَيُّوبَ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والأدب، والجهاد أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(أَتَيْتُ النَّبِيَّ) وفي رواية قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ) بفتح الفاء رجال من ثلاثة إلى عشرة والنفير مثله ولا واحد له من لفظه، وسمّوا بذلك لأنهم إذا حاربهم أمر اجتمعوا ثم نفروا إلى عدوّهم وفي الواعي ولا يقولون عشرون نفراً ولا ثلاثون نفراً (مِنْ قَوْمِي) وهم بنو ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة وكان قدوم وفد بني ليث فيما ذكره ابن سعد بأسانيد متعدّدة أنّ واثلة الليثي قدم على رسول الله ﷺ يتجهّز لتبوك، (فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ) أي: عند النَّبِيِّ ﷺ (عِشْرِينَ لَيْلَةً) بأيامها بدليل الرواية الآتية بعد عشرين يوماً وليلة.

(وَكَانَ) ﷺ (رَحِيمًا) ذا رحمة وشفقة ورقة للمؤمنين (رَفِيقًا) بهم بقاء ثم قاف من الرفق، وَقَالَ النووي رواية البُخَارِيِّ بوجهين بالقافين أي: رقيق القلب وبالفاء والقاف ورواية مسلم بالقافين خاصة.

(فَلَمَّا رَأَى) ﷺ (شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِينَا) جمع أهل والأهل من النواذر حيث يجمع مكسراً نحو أهالي ومصحّحاً بالواو والنون نحو: أهلون وبالألف والتاء نحو: أهلات ويروى إلى أهلينا (قَالَ) ﷺ (ارْجِعُوا) من الرجوع لا من الرجع أي: إلى أهليكم، (فَكُونُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَصَلُّوا) في سفركم وحضركم، وزاد في رواية إسماعيل ابن عليّة عن أيّوب كما رأيتُموني أصلي.

(فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ) أي: حان وقتها في السّفر والحضر، (فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ

أَحَدُكُمْ، وَلِيُؤْمَكُمُ أَكْبَرُكُمْ»⁽¹⁾.

أَحَدُكُمْ) وقال الحافظ العسقلاني: ما حاصله ظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهلهم فلا يطابق الترجمة إلا أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أشار إلى الرواية الآتية في الباب الذي بعد هذا فإنَّ فيهما إذا أنتما خرجتما فأذنا ثم أقيما، ولا تعارض بينهما لأنَّ المراد بقوله أذنا أي: من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستوائهما في الفضل، ويقال: إنه من قبيل بنو فلان قتلوا زيدًا مع أنَّ القاتل واحد منهم، وَقَالَ التيمي: المراد من قوله فأذنا الفضل، وإلا فأذان الواحد يجزي، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: في بيان مطابقة الحديث للترجمة أنه من وجهة أنَّ حضور الصلاة أعم من أن يكون في السفر والحضر.

(وَلِيُؤْمَكُمُ أَكْبَرُكُمْ) وفي الحديث الأمر بالأذان للجماعة وهو عام للمسافر وغيره وكافة العلماء على استحباب الأذان للمسافر إلا عطاء فإنه قال: إذا لم يؤذن ولم يقم أعاد الصلاة، وإلا مجاهد فإنه قال: إذا نسي الإقامة أعاد، وأخذ بظاهر الأمر في قوله: «فأذنا ثم أقيما»، وحكى الطبري عن مالك أنه: يعيد إذا ترك الأذان ومشهور مذهبه الاستحباب، وفي المختصر عن مالك: ولا أذان على مسافر وإنما الأذان على من يجتمع عليه لتأذينه، وبوجوبه على المسافر قال داود. وقالت طائفة: هو مخير إن شاء أذن وأقام روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول عروة والثوري والنخعي.

وقالت طائفة: يجزئه الإقامة روي ذلك عن مكحول والحسن والقاسم وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقيم في السفر لكل صلاة إلا الصبح فإنه كان يؤذن لها ويقيم، وَقَالَ قَامِينُ خَانَ مِنْ أَصْحَابِنَا رَجُلٌ صَلَّى فِي سَفَرٍ أَوْ فِي بَيْتِهِ بغير أذان وإقامة يكره، ومن صلى في بيته فالأفضل له أن يؤذن ويقيم ليكون على هيئة الجماعة ولهذا كان الجهر بالقراءة في حقّه أفضل.

وفيه: أنه لا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة، حيث قال: «فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»، وإنما قدمه وإن كان الأفقه مقدّمًا عليه لأنهم كانوا مستوين في باقي الخصال لأنهم هاجروا جميعًا وأسلموا جميعًا وصحبوا

(1) أطرافه 630، 631، 658، 685، 819، 2848، 6008، 7246 - تحفة 11182.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب من أحق بالإمامة رقم (674).

**18 - باب الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ، إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً،
وَالْإِقَامَةَ، وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةَ وَجَمْعٍ، وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ:
الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ، فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ**

رسول الله ﷺ ولازموه عشرين ليلة فاستووا في الأخذ عنه ، فلم يبق ما يقدم به إلا السن .

وفيه : حجة لأصحابنا في تفضيل الإمامة على الأذان لأنه ﷺ قَالَ :
«وليؤمنكم أكبركم» .

وفيه أيضًا : الحض على المحافظة على الأذان في السفر والحضر .
وفيه : أن الأذان والجماعة مشروعان على المسافرين .

**18 - باب الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ، إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً،
وَالْإِقَامَةَ، وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةَ وَجَمْعٍ، وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ:
الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ، فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ**

(باب) حكم (الأذان للمُساfer) وفي رواية للمسافر بالافراد على أن اللام للجنس ليطابق قوله (إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً) هو مقتضى أحاديث الباب لكن ليس فيها ما يمنع أذان المنفرد، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول : إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادي بالصلاة ليجتمعوا لها فأمّا غيرهم فإنما هي الإقامة ، وحكى نحو ذلك عن مالك ، وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد ، وقد تقدّم حديث أبي سعيد رضي الله عنه في باب رفع الصوت بالنداء وهو يقتضي استحباب الأذان للمنفرد ، وبالعطاء فقال : إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فأعد الصلاة ولعله كان يرى ذلك شرطًا في صحة الصلاة أو يرى استحباب الإعادة لا وجوبها .

(وَالْإِقَامَةُ) بالجر عطفاً على الأذان ولم يختلف في مشروعية الإقامة في كل حال ، (وَكَذَلِكَ) الأذان والإقامة (بِعَرَفَةَ) أي : بالموضع الذي يقف فيه الحاج يوم عرفة فإنها كما تطلق على التاسع من ذي الحجة تطلق على المكان المعروف أيضًا ، وَقَالَ الجوهرى : عرفات موضع بمنى . وهو اسم في لفظ الجمع وَقَالَ

629 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَدِّنُ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ» حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ التَّلْوَلَ

الفراء: لا واحد له من لفظه وقول الناس نزلنا عرفة شبيه بالمولّد وليس بعربي محض.

(وَجَمْعُ) بفتح الجيم وسكون الميم وهو المزدلفة سمّيت بجمع لاجتماع الناس فيها ليلة العيد، ولم يذكر في جمع حديثاً فكأنه اكتفى بحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي ذكره في كتاب الحج وفيه: «أنه صلى المغرب بأذان وإقامة والعشاء بأذان وإقامة» ثم قَالَ: رأيت رسول الله ﷺ يفعلهُ، وكذلك لم يذكر في عرفة شيئاً وقد روى جابر في حديث طويل أخرجه مسلم وفيه أن بلاً أَدَنَ وأقام لما جمع النَّبِيُّ ﷺ بين الظهر والعصر يوم عرفة.

(وَقَوْلُ) بالجرّ أيضاً عطفاً على الإقامة (المُؤَدِّنُ): الصَّلَاةُ بالنصب أي: أدّوها، ويروى بالرفع على أنّه مبتدأ وخبره قوله: (فِي الرَّحَالِ) جمع رَحْل وهو رحل الشخص منزله (فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ) بفتح الميم على وزن فعيلة بمعنى الماطرة، وإسناد المطر إلى الليلة مجاز إذ الليل ظرف له لا فاعل، وإنّما لم يجعل المطيرة بمعنى الممطرة فيها لأنّ فعيلة إنّما تجعل بمعنى مفعولة إذا لم يذكر موصوفها معها وههنا موصوفها مذكور، فلذلك دخلها تاء التانيث وأمّا إذا لم يذكر فلا تدخل.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الأزدي الفراهيدي القصاب البصري وقد مرّ في باب زيادة الإيمان، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج، (عَنِ الْمُهَاجِرِ) بضم الميم وكسر الجيم (أَبِي الْحَسَنِ) التميمي مولا هم الكوفي، (عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ) الكوفي المخضرم (عَنْ أَبِي ذَرٍّ) جندب بن جنادة الغفاري المتوفى سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَدِّنُ أَنْ يُؤَدِّنَ) أي: للظهر، (فَقَالَ) ﷺ (له: أَبْرِدْ) أمر من الإبراد، (ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ» حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ التَّلْوَلَ) أي: صار الظلّ مساوي

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»⁽¹⁾.

630 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ

أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: أَتَى رَجُلَانِ

التلّ أي مثله، قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: فحينئذ يكون أول وقت العصر عند الشافعية ولا يجوز تأخير الظهر إليه، قلت: لا نسلم إذ ليس وقت الظهر مجرد كون الظلّ مثله هل هو بعد الفياء فهو مقدار الفياء وظلّ المثل كليهما، وَقَالَ محمود العيّني: أول وقت العصر عند صيرورة ظلّ كلّ شيء مثليه وبين مساواة الظلّ التلّ وكون ظلّ كلّ شيء مثليه أنات عديدة هذا فتأمل.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ») ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنّ المؤذن أراد أن يؤذّن فأمره النَّبِيُّ ﷺ بالإبراد ثلاث مرّات ولم يتعرّض إلى ترك الأذان فدلّ أنّه أذّن بعد الإبراد وأنه ﷺ مع الصحابة رضي الله عنهم كانوا في سفر، وأمّا دلالته على الإقامة فمن حيث إنّ من لا يترك الأذان في السفر مع كونه مظنة التخفيف لا يترك الإقامة التي هي أخفّ من الأذان أو لا قائل لاستحبابه وعدم استحبابها فمن قال به قال بها فافهم، وهذا الحديث بعينه ولفظه قد مرّ في باب الإبراد بالظهر في شدة الحرّ وفي الباب الذي يليه باب الإبراد بالظهر في السفر مع اختلاف يسير في الرواة والمتن.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) هو الفريابي وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري وقد روى البُخَارِيُّ عن محمد بن يوسف أيضًا عن سفيان بن عيينة لكنّه محمد بن يوسف البيكندي وليست له رواية عن الثوري والفريابي وإن كان يروى أيضًا عن ابن عيينة لكنّه إذا أطلق سفيان فإنّما يريد به الثوري وإذا روى عن ابن عيينة بيّنه وقد تقدّم ذلك.

(عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ) بفتح المهملة وتشديد المعجمة، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد، (عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: أَتَى رَجُلَانِ) هما مالك بن الحويرث ورفيقه، وسيأتي في باب: سفر الاثنين من كتاب الجهاد وبلفظ: انصرفت من عند النَّبِيِّ ﷺ أنا وصاحب لي، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: ولم أر في شيء من طريقة تسمية صاحبه.

النَّبِيِّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا، فَأَذِّنَا، ثُمَّ أَقِيمَا، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا»⁽¹⁾.

631 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، أَتَيْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً،

(النَّبِيُّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا) للسفر، (فَأَذِّنَا) بكسر الهمزة بعد الهمزة المفتوحة من التأذين، قال أبو الحسن بن القصار: أراد به الفضل وإلا فأذان الواحد يجزي، وكأنته فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعًا كما هو ظاهر اللفظ فإن أراد أنهما يؤذنان معًا فليس ذلك بمراد، لأن المنقول عن السلف خلافه، وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة فليس كذلك أيضًا فإن أذان الواحد يكفي الجماعة.

نعم، يستحب لكل أحد إجابة المؤذن فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب، وقد مرّ في الباب السابق أن المراد أحدهما لأن الواحد قد يخاطب بصيغة التثنية كما في قوله: قفا نبك ويدلّ على هذا ما رواه الطبراني من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث «إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم وليؤمكما أكبركما».

(ثُمَّ أَقِيمَا) فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما مضى وإلا فالذي يؤذن هو الذي يقيم (ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا) قَالَ القرطبي: هذا يدلّ على تساويهما في شرط الإمامة ورجح أحدهما بالسنّ، وقال ابن بزيمة: يجوز أن يكون أشار إلى كبر الفضل والعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) ابن عبيد العنزي بفتح المهملة والنون وبالزاي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) ابن عبد المجيد البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخيتاني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) أنه (قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ) هو ابن الحويرث، (أَتَيْنَا إِلَى النَّبِيِّ) وفي رواية أتيت النبي ﷺ (وَنَحْنُ شَبَبَةٌ) على وزن فعلة بتحريك العين جمع شاب (مُتَقَارِبُونَ) في السنّ، (فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً) وسقط في رواية

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدِ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا - أَوْ قَدِ اشْتَقْنَا - سَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرَنَا، قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَقِمْوْا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ - وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا - وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»⁽¹⁾.

632 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، قَالَ: أَدَّنَ ابْنُ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بِضُجْنَانَ،

قوله: يومًا، (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَفِيقًا) بالفاء من الرفق ويروى: رقيقًا بالقافين من الرقة، (فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدِ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا) بفتح اللام، (أَوْ) شك من الراوي (قَدِ اشْتَقْنَا) بالشين المعجمة من الاشتياق ويروى وقد اشتقنا بالواو. (سَأَلَنَا) بفتح اللام (عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا) من الأهل والعيال.

(فَأَخْبَرَنَا، قَالَ) وفي نسخة فَقَالَ بالفاء أي قَالَ ﷺ: (ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ). وفي رواية إلى أهاليكم، (فَأَقِمْوْا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ) شرائع الإسلام، (وَمُرُوهُمْ) ما أمرتكم به.

(وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ) قال: (لَا أَحْفَظُهَا) شك من الراوي عنه. (وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ) ليس ذلك مقصورًا على وصولهم إليهم بل يعم جميع أحوالهم منذ خروجهم من عنده ﷺ، وهذا الحديث كالذي بعده ثابت هنا في رواية أبي الوقت، وغرابة ثوبتهما في الفرع كأصله لرواية الحموي وسقوطهما لأبي ذر وقد سبق في الباب السابق بنحوه ويأتي إن شاء الله تعالى في باب خبر الواحد.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (يَحْيَى) هو القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بضم العين فيهما، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (نافع) مولى ابن عمر، (قَالَ: أَدَّنَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بِضُجْنَانَ) بضم الضاد المعجمة وسكون الجيم وبالألِف بين النونين على وزن فعلان غير منصرف هو: جبيل على بريد من مكة قاله صاحب المشارق، وَقَالَ صاحب الصحاح وغيره: هو جبل بناحية مكة وَقَالَ أبو موسى

ثُمَّ قَالَ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»

في ذيل الغريبين: هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة، وَقَالَ صاحب الفائق: بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً وبينه وبين وادي مَرَّ تسعة أميال انتهى، وهذا القدر أكثر من بريدين وضبطه بالأميال يدل على مزيد اعتناء، وصاحب الفائق ممن شاهد تلك الأماكن واعتنى بها بخلاف من تقدّم ذكره ممن لم يرها أصلاً، ويؤيده ما حكاه أبو عبيد البكري أَنَّ بين ضجنان وقديد ليلة قَالَ معبد الخزاعي:

قد جعلت ماء قديد موعدي وماء ضجنان لها ضحى الغد
(ثُمَّ قَالَ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرَنَا) وفي رواية: وأخبرنا بالواو.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ) عطف على قوله يؤذن.

(عَلَى إِثْرِهِ) بكسر الهمزة وسكون المثناة وبفتحهما ما بقي من رسم الشيء وفي قوله ثم يقول على إثره دليل على أنه يقول بعد الفراغ من الأذان وفي رواية مسلم كان يأمر المؤذن يقول في آخر أذان.

(أَلَا) بتخفيف اللام مع فتح الهمزة (صَلُّوا فِي الرَّحَالِ) وقد تقدّم في باب الكلام في الأذان أنه كان في أثناء الأذان بدلاً من الحيلة نظر إلى المعنى لأن معنى حيٍّ على الصلاة: هلموا إليها، ومعنى الصلاة في الرحال: تأخروا عن المجيء إليها فلا يناسب إيراد اللفظين معاً لأن أحدهما نقيض الآخر، وقد تقدّم أيضاً أنه يجوز كلاهما وهو نصّ الشافعي أيضاً في الأمّ ولكن الأولى أن يقال بعد الأذان ويمكن أن يكون معنى في الرحال: رخصة لمن أراد أن يترخص، ومعنى حيٍّ على الصلاة: ندباً لمن أراد أن يحرز الفضيلة ولو تحمّل المشقة، ويؤيد ذلك حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فمطرنا، فقال: ليصل من شاء منكم في رحله فتبين من قوله: من شاء أَنَّ أَمْرَهُ ﷺ بقوله: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ» ليس أمر عزيمة حتى لا يشرع لهم الخروج إلى الجماعة، وإنما هو راجع إلى المشيئة، فمن شاء صَلَّى في رحله ومن شاء خرج إلى الجماعة.

فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ، أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ⁽¹⁾.

633 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ،

عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

(فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ) ظرف لقوله : كان يأمر.

(أَوْ الْمَطِيرَةِ) وكلمة أو للتنويع لا للشك وفي صحيح أبي عوانة ليلة باردة أو ذات مطر وذات ريح، وهذا يدل على أن كل واحد من هذه الثلاثة عذر في التأخر عن الجماعة، ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل ولكن جاء في السنن من طريق ابن إسحاق عن نافع في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة القَرَّةَ وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ مَطَرُوا يَوْمًا فَرَخَّصَ لَهُمْ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَمْ أَرْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ التَّرَخُّصَ بِعَذْرِ الرِّيحِ فِي النَّهَارِ صَرِيحًا لَكِنِ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي إِحْقَاقَهُ وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَجْهًا.

(فِي السَّفَرِ) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر، ورواية مالك عن نافع الآتية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة وبها أخذ الجمهور، لكن قاعدة حمل المطلق على المقيّد يقتضي أن يختص ذلك بالمسافر ويلحق به مَنْ يلحقه بذلك مشقة في الحضر دون مَنْ لا يلحقه وفي بعض طرق الحديث عند أبي داود ونادى منادى رسول الله ﷺ في المدينة في الليلة المطيرة.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) وفي رواية إسحاق بن منصور وبذلك جزم خلف في الأطراف وقد تردّد الكلابادي هل هو ابن إبراهيم أو ابن منصور؟ ورجّح الجيّاني أنه: ابن منصور واستدلّ على ذلك بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد عن إسحاق بن منصور، (قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ) بفتح المهملة وبالنون بينهما واو ساكنة، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ) بضم المهملة وفتح الميم وسكون الياء وفي آخره سين مهملة، (عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وسكون الياء وبالفاء، (عَنْ أَبِيهِ) أبي جحيفة وهب بن عبد الله السّوّائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(1) طرفه 666 - تحفة 8186.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الصلاة في الرحال في المطر رقم (697).

قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ، فَجَاءَهُ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ بِالْعَنْزَةِ حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ»⁽¹⁾.

19 - باب: هَلْ يَتَتَبَعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهَ هَا هُنَا وَهََا هُنَا، وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟

(قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ) هو موضع معروف خارج مكة وفهم بعضهم أنَّ المراد بالأبطح موضع جمع لذكره لها في الترجمة، وليس ذلك مراده بل بين جمع والأبطح مسافة طويلة، (فَجَاءَهُ بِلَالٌ) المؤذِّن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَأَذَنَهُ) بالمد أي: أعلمه (بِالصَّلَاةِ) اختصره المؤلف وقد أخرجه الإسماعيلي من طرق عن جعفر بن عون فَقَالَ: بعد قوله بالصَّلَاةِ فدعا بوضوء فتوضأ فذكر القصة. ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ بِالْعَنْزَةِ بفتح المهملة والنون أطول من العصا، وفي رواية أخرج بالعنزة بضم همزة وأخرج مبنياً للمفعول.

(حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ) ستره.

(وَأَقَامَ) بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الصَّلَاةَ) وعند الإسماعيلي وركزها بيده والظعن يمررن، وهذا الحديث قد مرّ في باب ستره الإمام ستره لمن خلفه وقد ذكر هناك ما يتعلق به، وإنّما أوردته هنا لأنّ فيه الأذان والإقامة والنبي ﷺ مع أصحابه في السّفر ففيه مشروعية الأذان والإقامة للمسافرين، والله أعلم.

19 - باب: هَلْ يَتَتَبَعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهَ هَا هُنَا وَهََا هُنَا، وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟

(باب) بالتنوين (هَلْ يَتَتَبَعُ) بضم المثناة التحتية وإسكان الفوقية وكسر الموحدة من الاتباع وهو رواية الأصيلي وفي رواية غيره يتتبع بفتح المثناة التحتية وفتح الفوقيتين من التتبع وقوله: (الْمُؤَذِّنُ) مرفوع على أنّه فاعل وقوله: (فَاهُ) مفعوله، وتكلف الكرّمانيّ حيث جعل المؤذّن منصوباً وفاه بدلاً عنه ليطابق قوله فجعلت أتتبع فاه وجعل الفاعل الشخص المقدّر وأنت خير بأنّه تكلف مستغنى عنه لأنّ المطابقة غير لازمة (هََا هُنَا وَهََا هُنَا) يميناً وشمالاً وهما ظرفا مكان، (وَهَلْ يَلْتَفِتُ) أي: المؤذّن (فِي الْأَذَانِ) يميناً وشمالاً في الحيعلتين وكأنّه تفسير

(1) أطرافه 187، 376، 495، 499، 501، 634، 3553، 3566، 5786، 5859 - تحفة

وَيُذَكِّرُ عَنْ بِلَالٍ⁽¹⁾: «أَنَّهُ جَعَلَ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ»

لما تقدّم وسيجيء ما هو المراد ومن الالتفات إن شاء الله تعالى.

(وَيُذَكِّرُ) على البناء للمفعول (عَنْ بِلَالٍ) المؤدّن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ جَعَلَ إِصْبَعِيهِ) أي: أنمّلتني إصبعيه فهو من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء والمراد من الأصبعين المسبّحتان على ما نصّ عليه النووي ولو كان فيهما علة، جعل الإصبع الأخرى (فِي) صماخي (أُذُنِيهِ) وإنما يجعل ذلك لفائدتين إحداهما أَنَّهُ يكون أرفع لصوته وثانيتهما أَنَّهُ علامة للمؤدّن ليعرف من يراه على بعد أو كان به صمم أَنَّهُ يؤدّن، ومن ثمة قَالَ بعضهم يجعل يده فوق أذنه حسب، وفي كتاب أبي الشيخ من حديث عبد الرحمن بن سعد بن عَمَّار حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَجْعَلَ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ»، ومن حديث ابن كساب، نا عبد الرحمن بن سعد عن عبد الله بن محمّد وعمير وعمّار بن حفص عن آبائهم عن أجدادهم عن بلال أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَذُنْتُ فَاجْعَلْ إِصْبَعِيكَ فِي أُذُنِكَ فَإِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ»، وهو عند أبي عوانة عن مؤمّل عن سفيان لكن في إسناده كلّ منها ضعف، فلذا ذكره البُخَارِيُّ بصيغة التعريض على التعليق، وذكر ابن المنذر في كتاب الأشراف أَنَّ أبا محذورة جعل إصبعيه في أُذُنِهِ وزاد في بعض شروح الهداية وضم أصابعه الأربع، وفي المصنّف لابن أبي شَيْبَةَ عن ابن سيرين أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَذَّنَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَأَرْسَلَ يَدَيْهِ فَإِذَا بَلَغَ الصَّلَاةَ وَالْفَلَاحَ أَدْخَلَ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ، وفي الصلاة لأبي نعيم عن سهل بن أبي أسد قَالَ مِنَ السَّنَةِ أَنْ تَدْخُلَ

(1) ظاهر كلام الحافظ أن ذكر هذه الآثار لإثبات الالتفات إذ قال: قوله قالت عائشة في إيراد البخاري له ههنا إشارة إلى اختيار قول النخعي، وهو قول مالك والكوفيين، لأن الأذان ليس من جملة الأركان فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة كما لا يستحب فيه الخشوع الذي ينافيه الالتفات وجعل الأصابع في الأذان، وبهذا تعرف مناسبة ذكره لهذه الآثار في هذه الترجمة، ولاختلاف نظر العلماء فيها أوردتها بلفظ الاستفهام ولم يجزم بالحكم، انتهى. وإليه مال شيخ المشايخ في تراجمه إذ قال: غرضه أن الأذان غير ملحق بالصلاة في الأحكام ولا يشترط فيه الاستقبال، وبهذا يتحقق المناسبة بين الترجمة والآثار الواردة فيه، انتهى.

وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي رحمه الله قوله لا بأس لما وقع الكلام في آداب الأذان قال هذا أيضًا أو مناسبتة أن الوضوء أيضًا معين في رفع الصوت الذي هو معين في التبليغ لأن الوضوء يرفع التكاسل حين استيقاظ المؤدّن من النوم للأذان، انتهى.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: «لَا يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ» وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذَّنَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ»

إصبعيك في أذنيك وكان سويد بن غفلة يفعله وكذا ابن جبير، وأمر به الشعبي وشريك، قَالَ ابن المنذر: وبه قَالَ الحسن وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة ومحمد ابن الحسن، وَقَالَ مالك: ذلك واسع، وَقَالَ الترمذي: استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن إصبعيه في أذنيه في الأذان، واستحبّه الأوزاعي في الإقامة أَيْضًا، وصرّح الروياني أن ذلك لا يستحب في الإقامة لفقد المعنى الذي علّل به، وَقَالَ ابن بطلال: وهو مباح عند العلماء، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله أن جعل إحدى يديه على أذنيه فحسن.

تنبيه:

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقع في المغني للموفق نسبة حديث أبي جحيفة بلفظ أن بلاً: أذن ووضع إصبعيه في أذنيه إلى تخريج البخاري ومسلم وهو وهم انتهى.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («لَا يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ») وهو التعليق وصله ابن أبي شيبة عن وكيع نا سفيان عن نسير بضم النون وفتح السين المهملة هو أبو طعمة بن ذعلوق بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وضم اللام وفي آخره قاف قَالَ رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُؤَذَّنُ عَلَى بَعِيرٍ قَالَ سفيان فقلت له رأيتاه يجعل أصابعه في أذنيه قَالَ لا ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر هذا التعليق بصيغة التصحيح بعد ما ذكر التعليق السابق بصيغة التعريض إشارة إلى أن ميله إلى عدم جعل إصبعيه في أذنيه.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) هو النخعي: (لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذَّنَ) المؤذن (عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة في مصنفه عن جرير عن منصور عن إبراهيم قَالَ: لا بأس أن يؤذَّنَ على غير وضوء، ثم ينزل فيتوضأ، ونا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم: لا بأس أن يؤذَّنَ على غير وضوء، وعن قتادة وعبد الرحمن بن الأسود وحماد لا بأس أن يؤذَّنَ الرجل وهو على غير وضوء وعن الحسن: لا بأس أن يؤذَّنَ غير طاهر ويقيم وهو طاهر وقال صاحب الهداية

وَقَالَ عَطَاءٌ: «الْوُضُوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ»

وينبغي أن يؤذن ويقيم على طهر لأن الأذان والإقامة ذكر شريف فيستحب فيه الطهارة فإن أذن على غير وضوء: جاز وبه قال الشافعي وأحمد وعامة أهل العلم، وعن مالك: إن الطهارة شرط في الإقامة دون الأذان.

وَقَالَ عَطَاءٌ والأوزاعي وبعض الشافعية: شرط فيهما، وَقَالَ أصحابنا: يكره أن يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة بالاشتغال بأعمال الوضوء، وعن الكرخي لا تكره الإقامة بلا وضوء، ويكره عندنا: أن يؤذن وهو جنب، وذكر محمد في الجامع الصغير إذا أذن الجنب أحب إلي أن يعيد الأذان وإن لم يعد أجزأه، وَقَالَ صاحب الهداية: الأشبه بالحق أن يعاد أذان الجنب ولا تُعاد الإقامة لأن تكرار الأذان مشروع في الجملة.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: (الْوُضُوءُ) أي: للأذان (حَقٌّ) أي: ثابت في الشرع، (وَسُنَّةٌ) مسنونة من الشارع، وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قَالَ: قَالَ لي عطاء حقّ وستّة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلّا متوضّئاً هو من الصلاة هو فاتحة الصلاة، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن محمد بن عبد الله الأسدي عن معقل بن عبيد الله عن عطاء أنّه كره أن يؤذن الرجل وهو على غير وضوء، وقد جاءت هذه اللفظة مرفوعة وذكرها أبو الشيخ عن ابن أبي عاصم حَدَّثَنَا هشام بن عمار نا الوليد بن مسلم عن معاوية عن يحيى عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا يؤذن إلّا متوضّئاً».

وَقَالَ البيهقي كذا رواه معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف والصحيح رواية يونس وغيره عن الزُّهْرِيِّ مرسلًا، ولمّا ذكر الترمذي حديث يونس قَالَ: هذا أصحّ يعني من الحديث المرفوع الذي عنده من حديث الزُّهْرِيِّ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعند أبي الشيخ من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه قَالَ: حقّ وسنّة مسنونة أن لا يؤذن إلّا وهو طاهر، وقاله عليّ بن عبد الله بن عباس: ورواه عن أبيه أيضًا مرفوعًا، وعند ابن أبي شيبة أمر مجاهد مؤذنه أن لا يؤذن حتّى يتوضّأ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»⁽¹⁾.

634 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّهُ رَأَى بِلَالًا يُؤَدِّنُ فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا بِالْأَذَانِ»⁽²⁾.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ((كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ)) سواء كان على وضوء أو لم يكن ولا شك أَنَّ الْأَذَانَ من جملة الذكر وهذا التعليق وصله مسلم من حديث عبد الله التيمي عنها وَقَالَ فِيهِ الترمذي: حسن غريب، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ههنا عن بلال وابن عمر وإبراهيم وعطاء وعائشة رضي الله عنهم مع أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّرْجُمَةِ مَا يَشْتَمِلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا تَرَجَّمَ هَذَا الْبَابُ بِمَا تَرَجَّمَ بِهِ وَذَكَرَ فِيهِ الْإِسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَلَمْ يَعْزَمْ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا لِأَجْلِ الْإِخْتِلَافِ الَّذِي ذَكَرَهُ، أَشَارَ بِالْخِلَافِ الَّذِي بَيْنَ بِلَالٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى أَنَّ الَّذِي شَاهَدَ بِلَالًا حِينَ يَتَّبِعُ فَاهُ رَأَاهُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ جَعَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَالَّذِي شَاهَدَ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَرِ مِنْهُ ذَلِكَ فَكَانَ لَذِكْرِ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ وَجْهٌ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، ثُمَّ أَشَارَ بِالْخِلَافِ الَّذِي بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَعَطَاءٍ إِلَى أَنَّ هَذَا الْمُؤَدِّنَ الَّذِي يَتَّبِعُ فَاهُ أَوْ غَيْرَهُ يَتَّبِعُهُ فَاهُ كَيْفَ حَالُهُ أَهْوُ فِي الطَّهَارَةِ أَمْ لَا؟ وَهُوَ أَيْضًا وَجْهٌ مَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَأَدْنَى الْمُنَاسَبَةِ كَافٍ لِأَنَّ الْمَقَامَ إِقْنَاعِيٌّ غَيْرُ بَرَهَانِيٍّ، وَأَمَّا وَجْهٌ مَا ذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ههنا فَهُوَ لِبَيَانِ عَدَمِ صِحَّةِ الْحَاقِ الْأَذَانَ بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ فِيهِ الطَّهَارَةَ فَذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ حُكْمَهُ مُخَالَفٌ لِحُكْمِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْأَذْكَارِ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الطَّهَارَةَ كَمَا لَا يَشْتَرِطُ فِي سَائِرِ الْأَذْكَارِ وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ النَّخَعِيِّ وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا أَيْضًا وَكَذَا قَوْلُ مَالِكٍ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرِيَابِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ عَوْنٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، (ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ) أَبِي جُحَيْفَةَ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (أَنَّهُ رَأَى بِلَالًا) الْمُؤَدِّنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَالُ كَوْنِهِ (يُؤَدِّنُ) قَالَ أَبُو جُحَيْفَةَ: (فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا بِالْأَذَانِ) أَي: فِيهِ كَذَا أَوْرَدَهُ مُخْتَصِرًا وَرَوَايَةً وَكَبَعَ عَنْ

(1) تحفة 17996 ج.

(2) أطرافه 187، 376، 495، 499، 501، 633، 3553، 3566، 5786، 5859 - تحفة

سفيان أتم من رواية البُخَارِيِّ حيث قَالَ فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يمينًا وشمالًا يقول حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح، وفيه تقييد الالتفات في الأذان وأن محلّه عند الحيعلتين، وبوّب عليه ابن خزيمة انحراف المؤدّن عند قوله حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح بفمه لا ببدنه كله قَالَ: وإنما يمكن الانحراف بالفم بانحراف الوجه ثم ساقه من طريق وكيع أيضًا بلفظ: فجعل يقول في أذانه هكذا ويحرّف رأسه يمينًا وشمالًا، ثم المراد من الالتفات: أن يلوي عنقه ولا يحول صدره عن القبلة ولا يزيل قدميه عن مكانها على ما روى أبو داود من حديث أبي جحيفة فلما بلغ حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح لوى عنقه يمينًا وشمالًا ولم يستدر، وبه قَالَ: الثوري والأوزاعي وأبو ثور وأحمد في رواية.

وَقَالَ ابن سيرين: يكره الالتفات وهو قول مالك إلا أن يريد إسماع الناس. وَقَالَ صاحب التوضيح من الشافعية: الالتفات في الحيعلتين سنة ليعم الناس بإسماعه وخصّ بذلك لأنّه دعاء.

وفي وجه: يلتفت يمينًا فيحيعل ثم يستقبل ثم يلتفت فيحيعل وكذلك الشمال، وَقَالَ ويلتفت في الإقامة أيضًا على الأصح، ثم إن في رواية عبد الرزاق عن الثوري في هذا الحديث زيادتين: إحداهما: الاستدارة، والأخرى: وضع الإصبع في الأذن، ولفظه عند الترمذي: رأيت بلالًا يؤدّن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه في أذني، فأما قوله ويدور فهو مدرج في رواية سفيان عن عون بين ذلك يحيى بن آدم عن سفيان عن عون عن أبيه قَالَ: رأيت بلالًا أذن واتبع فاه ههنا وههنا والتفت يمينًا وشمالًا قَالَ سفيان كان حجاج يعني ابن أرمطة يذكره لنا عن عون أنّه قَالَ: فاستدار في أذانه فلما لقينا عونًا لم يذكر فيه الاستدارة أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم، وكذا أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان لكن لم يسمّ حجاجًا وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم من طريقه ولم ينفرد هو به بل وافقه إدريس الأودي ومحمد العرزمي عن عون لكن الثلاثة ضعفاء، وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع، فرواه عن عون فَقَالَ في حديثه: ولم يستدر، أخرجه أبو داود، ويمكن الجمع بأنّ من أثبت الاستدارة عنى إستدارة

20 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ

وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ أَنْ يَقُولَ: «فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ»، وَلَكِنْ لَيَقُلْ لَمْ نَذَرِكْ»

الرأس ومن نفاها عنى استدارة الجسد كله، ومشى ابن بطال ومن تبعه على ظاهره فاستدلّ به على جواز الاستدارة بالبدن كله، قَالَ ابن دقيق العيد: فيه دليل على استدارة المؤذنين للإسماع عند التلفظ بالحيعلتين، واختلف هل يستدير ببدنه كله؟ أو بوجهه؟ فقط وقدماه قارتان مستقبل القبلة، واختلف أيضًا هل يستدير في الحيعلتين الأوليين مرّة؟ وفي الثانية مرة أو يقول حيّ على الصلاة عن يمينه ثم حيّ على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى، قَالَ: ورجح الثاني لأنه يكون لكل جهة نصيب منهما، قَالَ: والأول أقرب إلى لفظ الحديث وكره ابن سيرين أن يستدير في أذانه وأنكره مالك إنكارًا شديدًا، وفي المغني عن أحمد لا يدور إلّا إن كان على منارة يقصد إسماع أهل الجهتين.

تتمة:

قد وقع عند النسائي من حديث أبي جحيفة فجعل أي: بلال يقول: في أذانه هكذا ينحرف يمينًا وشمالًا، وعند الطبراني فجعل يقول برأسه هكذا يمينًا وشمالًا حتّى فرغ من أذانه، وعند الترمذي: صحيحًا من حديث عبد الرزاق نا سفيان عن عون عن أبيه قَالَ: رأيت بلالًا يؤذّن ويدور ويتتبع فاه ههنا وههنا، وفي رواية أبي عوانة في صحيحه: فجعل يتبع بفيه يمينًا وشمالًا، وفي رواية وكيع عن سفيان عند الإسماعيلي: رأيت بلالًا يؤذّن يتبع بفيه، ووصف سفيان يمينًا برأسه يمينًا وشمالًا، ولا منافاة بين هذه الروايات وروايات الشيخين وأبي داود من أنّ المتتبع هو أبو جحيفة، لأنّ بلالًا كان يتتبع بفيه الناحيتين وأبو جحيفة ينظر إليه فكلّ منهما متتبع باعتبار، والله أعلم.

20 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ

(بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَتْنَا الصَّلَاةُ) يعني هل يكره أو لا.

(وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ) محمّد صاحب تعبير الرؤيا (أَنْ يَقُولَ) الرجل: (فَاتَتْنَا

الصَّلَاةُ) وفي رواية: سقط لفظ الصلاة.

(وَلَكِنْ لَيَقُلْ) وفي رواية: وليقل: (لَمْ نَذَرِكْ) وهذا التعليق وصله ابن أبي

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ.

635 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ رَجَالٍ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ».....

شبهة في مصنفه عن أزهر عن ابن عون قَالَ كَانَ مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ يَكْرَهُ فذكره.
(وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ) أي: صحيح دون قول ابن سيرين فإنه غير صحيح
لثبوت النصّ بخلافه وافعل قد يذكر ويراد به التوضيح لا التفصيل وهذا الكلام من البُخَارِيِّ ردّ على ابن سيرين.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة التحتية وبالموحدة هو ابن عبد الرحمن النحوي، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن كثير، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن ربعي الأنصاري رضي الله عنه ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي وبصريّ، وقد أخرج منته المؤلف في الباب اللاحق أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة.
(قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم أصله بين فزيدت فيه الميم والألف وربما تزداد الألف فقط وهو ظرف زمان بمعنى المفاجأة يضاف إلى جملة ويحتاج إلى جواب وقد مرّ تحقيقه.

(نَحْنُ نُصَلِّي) جملة مضاف إليها لقوله بينما.

(مَعَ النَّبِيِّ) وفي رواية مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (إِذْ سَمِعَ) جواب بينما مع إذ.
(جَلْبَةً) بفتح الجيم واللام والموحدة (الرَّجَالِ) وفي رواية جلبة رجال بدون الألف واللام أي: أصواتهم بسبب حركاتهم واستعجالهم، وسمّى منهم الطبراني في روايته أبا بكرة رضي الله عنه.

(فَلَمَّا صَلَّى) ﷺ (قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟») بالهمز أي: ما حالكم حيث وقع منكم الجلبة، (قالوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ؟ قَالَ) ﷺ: لا وفي رواية: (فلا) بالناء (تَفْعَلُوا) أي: لا تستعجلوا وعبر بلفظ الفعل عن الاستعجال مبالغة في النهي.
(إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ) جمعة أو غيرها من الصلوات المكتوبة، (فَعَلَيْكُمْ) أي: الزموا.

بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُم فَاتَمُّوا»⁽¹⁾

(بِالسَّكِينَةِ) بفتح السين وكسر الكاف التأني والتؤدة والهيئة، ويروى فعليكم السكينة بالنصب بدون الباء كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 105] فَإِنَّ عَلَيْكُمْ: من أسماء الأفعال التي تتعدى بنفسه إلا أن الباء قد تزداد في مفعولها لضعفها في العمل، وفي الحديث الصحيح: عليكم برخص الله، ويجوز الرفع على أنه مبتدأ خبره قوله عليكم، فإذا فعلتم ذلك، (فَمَا أَدْرَكْتُمْ) أي: القدر الذي أدركتموه من الصلاة مع الإمام، (فَصَلُّوا) معه، (وَمَا فَاتَكُم) منها، (فَاتَمُّوا) أي: أكملوا وحدكم، وفي هذه اللفظة اختلاف: فعند أبي نعيم

(1) تحفة 12111، أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة رقم (603)، قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث إتيان الصلاة بالسكينة وإتمام ما فات منها، والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: أن الحكم الشرعي لا يكون إلا بعد تحقيق موجه يؤخذ من قوله عليه السلام: (ما شأنكم) فلما ذكروا استعجالهم إلى الصلاة حيثئذ قال لهم الحكم في ذلك لأن استعجالهم احتمال أن يكون لما ذكروا أو لعذر عرض لهم لأن الحوادث لا تنحصر.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن يجتهد المكلف برأيه فيما لم يكن فيه نص من الشرع يؤخذ ذلك من كون النبي ﷺ لم ينههم إلا فيما يستقبل ولم يأمرهم بإعادة الصلاة ولا أبطل عليهم عملهم فدل ذلك على جواز فعلهم فيما مضى. وهنا بحث هل هذا على الوجوب أو الندب وهل له حد معلوم أعني السكينة المذكورة أم لا؟

فأما الجواب على قولنا هل هو على الوجوب أو غير ذلك فصيغة الأمر مختلف فيها على ما تقدم في غير ما موضع لكن الأظهر هنا أنها على الندب بدليل أن التأدب والخشوع في الصلاة نفسها مختلف فيه وأكثر الفقهاء على أنه شرط كمال وقد قال ﷺ في حديث آخر: «لا يزال العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة». فأعظم حكم الوسيلة إلى الشيء أن يجعله كالشيء نفسه فهذه الصفة في الصلاة نفسها مختلف فيها فكيف في الوسيلة ولوجه آخر لو كان على الوجوب لأشار إليه عليه السلام بزيادة ما لأنه المشرع وهذا وقت بيان الحكم وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ولوجه آخر وهو إنما كان سرعتهم في المشي رغبة في الصلاة من أجل الأجر وطلب المزيد فيه فأراد عليه السلام إخبارهم بأن لهم الأجر فيما أمرهم به لأن يسكن نفوسهم بذلك وهذا من الحديث الشاهد الذي أوردناه وأما من الحديث نفسه فلا لأنه عليه السلام فهم منهم إظهار الجد من أجل ما وقعوا فيه من الماضي فسكن خواطرهم بإعطاء العذر لهم في ذلك وتبيين الحكم بعد.

الوجه الثالث: فيه دليل لمن يقول أن ما لحق المأموم من الصلاة مع الإمام إنه أول صلاته يؤخذ ذلك من قوله: (فاتموا) وتمام العمل هو آخره لكن يعارضنا قوله عليه السلام في حديث غيره فما فاتكم فاقضوا فدل هذا أن الذي أدركه المصلي هو آخر صلاته ويقضي ما فاته =

الأصبهاني: وما فاتكم فاقضوا، وكذا ذكرها الإسماعيلي من حديث شيبان عن

والحديثان صحيحان فمن أجل ذلك اختلف العلماء في البناء والقضاء فمنهم من قال بالبناء مطلقاً ومنهم من قال بالقضاء مطلقاً ومنهم من جمع بين الحديثين وهو مالك رحمه الله ومن تبعه وقال يكون بانياً في الأفعال قاضياً في الأقوال وهو أحسن الوجوه لأن أعمال الحديثين خير من إسقاط أحدهما.

الوجه الرابع: فيه دليل على أن التفات الخاطر إلى النوازل إذا كان في الصلاة وما لم يخرج من الشغل بصلاته جائز وليس بمفسد للصلاة إذا كان يسيراً يؤخذ ذلك من سمعهم رضي الله عنهم وسمع رسول الله ﷺ جلبة الرجال وهم في الصلاة ولم يأمرهم بإعادة ولا ذكر لهم أن في عملهم خللاً.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن حسان الحاجة في السر في الصلاة لا يفسدها إذا كان الغالب على القلب الشغل بصلاته يؤخذ ذلك من تمادي ذكر أمر الوجبة في قلب النبي ﷺ حتى فرغ من صلاته وحينئذ سأل عنها وجواز هذين الوجهين إذا عرض الأمر وهو في نفس الصلاة ولا يتعمده هو يؤخذ ذلك من مجموع معنى هذا الحديث وقوله ﷺ حين سئل عن المرء يلتفت في الصلاة فقال تلك خلصة يختلسها الشيطان من صلاة أحدكم لأن الالتفات بالاختيار من المصلي دون عذر طرأ عليه فإن ذلك خروج كما كان بسبيله ومن قول مولانا جلّ جلاله: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ [البينة: 5] فإذا وجل بغير إخلاص فأين توفية ما أمر به وقوله ﷺ إذا دخل الرجل في الصلاة أقبل الله عليه بوجهه فإن التفت أعرض الله عنه فإذا دخل بغير إقبال أو معرضاً بقلبه لشغله بما كان فيه فماله وللإقبال هيات بينهم مفازات لا يقطعها إلا المشمرون فانتبه إن كنت نائماً وشمر إن كنت يقطناً.

الوجه السادس: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يقولون إن أحسن الصلاة أن يبقى من البشرية شيء ما تلقى الخطاب وتوفية أركان ما أمر به وأحسن الذكر أن يفنى الذاكر في المذكور حتى لا يعلم من على يمينه ولا من على يساره لأنه لو لم يكن ذلك كذلك ما كان سيدنا ﷺ في هذا الموضع يسمع الجلبة وفي غير الصلاة يقول عليه السلام: إنه ليغان على قلبي فأستغفر في اليوم سبعين مرة فكيف يغان على قلبه عليه السلام وهو من خصائصه أنه يقول تنام عينا ولا ينم قلبي وقد اختلف الناس في معنى قوله عليه السلام يغان على قلبي بأقوال عديدة فانفصلنا عنها ولم نرجح إلا ما أذكره بعد ذكر ما أجمعوا على أنه أحسن ما قيل فيه والانفصال عنه إن شاء الله فأحسن ما قالوا فيه إنه عليه السلام كان في ترقٍ من مقام إلى مقام فإذا ترقى من المقام الذي كان فيه إلى ما هو الأعلى استغفر من المقام الذي كان فيه وكأنه الآن بالنسبة للحالة التي كانت قبل كمن غين على قلبه والانفصال عن هذا الوجه بأن سلمنا هذه المقالة وهي حسنة إلى ليلة المعراج حين ارتقى إلى الحضرة العلية والمشاهدة بعين الرأس على مذهب ابن عباس وهو الحق فبعد هذا الترقى زيادة في الترقى وبقي الجواب عما كان يغان على ذلك القلب المبارك فنقول بفضل الله من صفته عليه السلام لما وصفه الواصف طويل الفكرة كثير الذكر قليل اللغظ ففكرته ﷺ قد تكون في صفة من الصفات أو اسم من الأسماء =

يحيى، وفي رواية أبي داود من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فما أدركتم

ولا يمكن في الزمان الفرد الفكرة في جميع الأسماء والصفات فإذا اشتغل القلب بالفكرة في أحد الأسماء والصفات استولى على القلب المبارك من تعظيم ذلك ما صار عليه كالرآن لأن الرآن هو الشيء الذي يغطي القلب من حسن أو ضده فإذا أسري عنه من تلك الحالة الجليلة استغفر من شئين أحدهما من شغله عن الذي بقي من الأسماء والصفات لأن كل واحد منهما يطلب حظه من التعظيم في كل نفس يرد والوجه الآخر هو تقصيره عن توفية حق تلك الصفة أو الاسم بوضع البشرية لأن الثاني لا يمكن أن يوفي حق الباقي قطعاً حتماً ولذلك قال ﷺ: «أعوذ برضاك من سخطك ومعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». وهنا بحث هل ما قالوه هو الأحسن في الصلاة كلها على اختلاف أنواعها وذلك في الفرض ليس إلا الظاهر والله أعلم أنه في المكتوبة بالإجماع والمشروع وأما النافلة فالأظهر فيها أنها من قبيل الذكر يؤيد ذلك مسألة علي رضي الله عنه حين كان في فخذهم سهم قد أذاه فقالوا له فيه أن ينزعه فيأبى عليهم ويمهلهم قليلاً قليلاً فقال بعضهم لا تستطيعون أن تنزعه إلا حين يكون في الصلاة ففعلوا ذلك فنزعه منه وهو ساجد في النافلة فلما انصرف من الصلاة رآهم محدقين به فقال ما بالكم أتريدون نزع السهم فقالوا له ها هو ذا قد أخذناه فقال والله ما عرفت بكم ومثله كثير عن المباركين.

وأما الجواب على قولنا: هل للسكينة حد أم لا؟

فقد قال العلماء إن حدها ما لم يخرجك عن حال حد الوقار وقد روي عن ابن عمر أنه كان إذا سمع الإقامة وهو يأتي المسجد يمد في الخطى ويخفف رفع قدمه وهذا الحال آخر السكينة وبقي الكلام على ما يدرك من الصلاة ما يحسب منه وما لا يحسب فقد بينه عليه السلام في حديث آخر وهو قوله عليه السلام: ادخلوا معي على الحالة التي تجدوني عليها فإن وجدتموني راکعاً فاركعوا واحسبوها ركعة وإن وجدتموني ساجداً فاسجدوا ولا تحسبوها شيئاً.

الوجه السابع: فيه دليل على أن الدين يسر يؤخذ ذلك من أنهم لما اهتموا مما وقع منهم من التأخير عن الصلاة فأسرعوا جعل لهم المخرج بأن قيل لهم عليكم بالسكينة إلى آخره والذي يقع ذلك منه أعني تأخير الصلاة عن وقتها يدخل تحت قوله جل جلاله: ﴿أَصَاعُوا أَلْسِنَةً وَأَتَّبِعُوا أَشْهَرَاتٍ فَسَوَفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مریم: 59] وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت والله ما تركوها وإنما أخرجوها عن وقتها المختار فإذا كان الأمر في تفصيل الأوقات على هذا المعنى فكيف به في فوات شيء منها مع النبي ﷺ لأن الوقت فيه خلاف بين العلماء والصلاة معه ﷺ لا خلاف أنها أفضل الصلوات.

ويترب على هذا الوجه من الفقه لأرباب القلوب أن الهم على عمل من الخير إذا فات بدل لكن ليس البديل كالمبديل منه من كل الوجوه ويؤيد هذا قوله ﷺ حين سأله زيد ما علامة الله على من أحبه فقال يا زيد كيف أصبحت قال أصبحت أحب الخير وأهله وإن قدرت عليه بادرت إليه وإن فاتني حزنت عليه وندمت فقال النبي ﷺ فذلك علامة الله فيمن يريد ولو أرادك لغيرها لهيأك لها فلما قال حزنت عليه فحيث صدح له ما تضمنه الحديث ويقويه أيضاً قوله عليه السلام الندم توبة، =

فصلوا وما فاتكم فاتموا» كما في هذا الصحيح، وكذا هو في أكثر روايات مسلم، وفي رواية: فاقض ما سبقك، وفي رواية لأبي داود: «فاقضوا ما سبقكم»، وعند أحمد من حديث ابن عيينة عن الزُّهري عن سعيد عنه: «وما فاتكم فاقضوا»، وفي المحلى من حديث ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «إذا كان أحدكم مقبلاً إلى الصلاة فليمش على رسله فإنه في صلاة فما أدرك فليصل وما فاتة فليقض بعد»، قال عطاء: وإني لأصنعه.

ثم إنه اختلف العلماء في القضاء والإتمام المذكورين هل هما بمعنى واحد أو بمعنىين؟، وترتب على ذلك خلاف فيما يدركه الداخل مع الإمام هو هو أول صلاته أو آخرها على أربعة أقوال:

أحدها: أنه أول صلاته وأنه يكون بانيًا عليه في الأفعال والأقوال وهو قول الشافعي وإسحاق والأوزاعي وهو مروي عن علي وابن المسيب والحسن وعطاء ومكحول ورواية عن مالك وأحمد واستدلوا بقوله: «وما فاتكم فاتموا» لأن لفظ

وفي هذا من الفقه معنى عجيب وهو أن نفس الندم يكون إما مذهباً للإثم ثم إذا كان على فعل ممنوع وقع إن حملنا قوله ﷺ على ظاهره بأن قال: «الندم توبة».

وإن تأولنا بأن نقول هو أعظم الأسباب في التوبة أو أكبر أجزائها كقوله عليه السلام الحج عرفة فعلى هذا التأويل يكون أقوى الأسباب في الخلاص مما وقع فيه وكلاهما خير عظيم ويكون لما فات من الخير جابراً كما تقدم يزيد ذلك إيضاحاً قوله ﷺ: «ما أمسى المؤمن فيها» يعني في الدنيا ولا أصبح إلا حزيناً لأنه بالضرورة بين أحد أمرين إما غفلة عن مندوب وإما سهو حتى يقع في مكروه وهذا أقلها ويترتب أيضاً على هذا المعنى وجه من الفقه ووجه من طريق أهل الحقائق فأما الذي من الفقه فيكون وجود الحزن على فوات شيء من الخير أو الوقوع في شيء من ضده من علامة الإيمان وأما الذي هو من طريق أهل الصوفية فإن قولهم أن القلب إذا خلى من الحزن خرب ويترتب عليه من طريقهم أيضاً وجوه آخر وهو أن من كان حاله هذا كان حاله حال المراقبة وهو أجل الأحوال ولا بد لصاحب هذا الحال أن يتخلل خوفه رجاء وإلا كان ناقصاً عن حال الكمال بدليل قوله ﷺ: «المؤمن تسره حسناته وتسوؤه سيئاته فإنه إذا وجد من نفسه هذا الخوف سر به فتجتمع له علامتان من الإيمان وجود الخوف في موضعه والفرح في موضعه» ولذلك قال بعضهم في بعض مناجاته يكون خوفك خوف محب ومحبوب لأن المحب مهما رأى أقل شيء خاف من أن يكون ذلك سبباً للبعد والمحبوب وإن رأى ما يوجب البعد يعلم أن المحبوب لا تضره الذنوب فلا يحزنه فيكون حاله في الزمان الواحد محبوباً محباً وهذه أكمل الحالات جعلنا الله من أهلها بمنه.

أَتَمُّوا واقع على باق من شيء قد تقدّم سائرُه قيل وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخرًا له لما احتاج إلى إعادة التشهد وأجاب عنه ابن بَطَّال إنه ما تشهّد إلّا لأجل السلام، لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد، ونظر فيه بعضهم هذا وقد استدل لذلك ابن منذر بأنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلّا في الركعة الأولى وهو لا ينتهض دليل ذلك كما لا يخفى على مَنْ تأمل، وروى البيهقي من حديث عید الوهّاب بن عطاء عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن عليّ رضي الله عنه «ما أدركت فهو أوّل صلاتك» وعن ابن عمر بسند جيّد مثله.

الثاني: أنّه أوّل صلاته بالنسبة إلى الأفعال فيبني عليها وآخرها بالنسبة إلى الأقوال فيقضيها وهو قول: مالك، وقال ابن بطال: عنه ما أدرك فهو أوّل صلاته إلّا أنّه يقضي مثل الذي فاته من القراءة بأَمّ القرآن وسورة ولا يستحب له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين في الرابعة. قيل وهو قول الجمهور، وقال سحنون: هذا الذي لم يعرف خلافه دليله ما رواه البيهقي من حديث قتادة أنّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ما أدركت مع الإمام فهو أوّل صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن.

الثالث: أنّ ما أدرك فهو أوّل صلاته إلّا أنّه يقرأ فيها بالحمد وسورة مع الإمام وإذا قام للقضاء قضى بالحمد وحدها لأنها آخر صلاته وهو قول: المزني وإسحاق وأهل الظاهر.

الرابع: أنّه آخر صلاته وأنّه يكون قاضيًا في الأفعال والأقوال وهو قول أبي حنيفة وأحمد في رواية وسفيان ومجاهد وابن سيرين، وقال ابن الجوزي الأشبه بمذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنّه آخر صلاته فيستحب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة مع الفاتحة في الرابعة، وقال ابن بَطَّال روي ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وإبراهيم النخعي والشعبي وأبي قلابه، ورواه ابن القاسم عن مالك وهو قول أشهب ابن الماجشون واختاره ابن حبيب، واستدلّوا على ذلك بقوله ﷺ: «وما فاتكم فاقضوا» ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي ذر وابن حزم بسند مثله عن أبي هريرة والبيهقي بسند لا بأس به على رأي جماعة عن

معاذ بن جبل رضي الله عنهم، والجواب عما استدلل به الشافعي ومن معه وهو قوله: «فأتّموا»: إنّ صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام فحمل قوله فأتّموا على أنّ من قضى ما فاتته فقد أتمّ لأنّ الصلاة تنقص بما فات فقضاؤه إتمام لما نقص، وأمّا ما يقال: إنّ المراد بالقضاء بالفعل لا القضاء المصطلح عليه عند الفقهاء وقد كثر استعمال القضاء بمعنى الفعل فمنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 12] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُنَّ فَكُفُّوا رُءُوسَهُنَّ﴾ [البقرة: 200] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُنَّ الصَّلَاةُ﴾ [النساء: 103] ويقال قضيت حقّ فلان ومعنى الجميع الفعل، ففيه أنّ الفعل مشترك الدلالة لأنّه يطلق على الأداء والقضاء جميعاً، ومعنى قضاها سبعمائة قدرهنّ، ومعنى قضيت مناسككم: فرغتم منها، وكذا معنى فإذا قضيت الصلاة ومعنى قضيت حقّ فلان أنهيت إليه حقّه، ولو سلّم أنّ القضاء بمعنى الأداء يكون مجازاً والحقيقة أولى من المجاز ولا سيّما على أصلهم أنّ المجاز ضروري لا يصار إليه إلّا عند الضرورة والتعذر، فإن قيل: حكى البيهقي عن مسلم أنّه قال لا أعلم هذه اللفظة يعني: فاقضوا رواها عن الزُّهريّ إلّا ابن عينة وأخطأ.

فالجواب: أنّه تابعه ابن أبي ذئب فرواها عن الزُّهريّ كذلك وكذا وقع في رواية لمسلم وأبي داود، وأمّا قول الكُرمانيّ: وما فاتكم فأتّموا دليل للشافعية حيث قالوا ما أدركه المسبوق مع الإمام آخرها لأنّ التمام لا يكون إلّا للآخر لأنّ يقع على باقي شيء تقدّم أوّله وعكس أبو حنيفة فقال: ما أدرك مع الإمام فهو آخرها انتهى.

فقد قال فيه محمود العينيّ: عكس هو حيث غفل عن رواية فاقضوا، وما قال فيه العلماء وقد ذكر ولو تأدّب لأحسن في عبادته وليس أبو حنيفة فيما قاله وحده بل معه عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وكذا سفيان وابن سيرين ومجاهد والنخعي والشعبي وأبو قلابة وآخرون.

ثمّ ممّا يستفاد من الحديث: الحثّ على الإتيان إلى الصلاة بالسكينة والوقار خاف تكبيرة الإحرام أولاً، وفيه: جواز قول الرجل فاتتنا الصلاة وأنّه لا كراهة فيه عند جمهور العلماء وقد مرّ الكلام فيه.

21 - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، وَلِيَّاتٍ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

وَقَالَ: «مَا أَذْرَكْتُمْ، فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» قَالَهُ أَبُو قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

636 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

21 - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، وَلِيَّاتٍ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

(باب) بالتونين (لَا يَسْعَى) الرجل (إِلَى الصَّلَاةِ، وَلِيَّاتٍ) وفي رواية وليأتها بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ أي: التأنى في الحركات واجتناب العبث في الهيئة.

(وَقَالَ) ﷺ: (مَا أَذْرَكْتُمْ) من الصلاة مع الإمام، (فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ) منها (فَأَتِمُّوا) وقد سقطت هذه الترجمة من رواية الأصيلي وكذا من رواية أبي ذر من غير السرخسي وثبوتهما أصوب لقوله.

(قَالَهُ أَبُو قَتَادَةَ) لَأَنَّ الضمير يعود إلى ما ذكر في الترجمة ولولا ذلك لعاد الضمير إلى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكراراً بلا فائدة لآته ساقه عنه، وفي بعض النسخ باب (ما أدرکتهم فصلُّوا وما فاتکم فأتّموا) قاله أبو قتادة (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، وفي بعضها باب فليأتها بالسكينة والوقار والأوجه ما مشينا عليه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذنب، (قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) أي: بالإسناد الذي قبله وهو آدم عن ابن أبي ذنب عن الزُّهْرِيِّ، (عَنِ أَبِي سَلَمَةَ) بفتحات، (عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعني أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَ عَنْ شَيْخَيْنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، وقد جمع البُخَارِيُّ بينهما في باب: المشي إلى الجمعة عن آدم فَقَالَ فيه عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة، وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزُّهْرِيِّ عنهما، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزُّهْرِيِّ وجزم بأنه عنده عنهما جميعاً قَالَ: وكان ربّما اقتصر على أحدهما وأمّا الترمذي فإنه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة وحده ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهْرِيِّ كما قَالَ عبد الرزاق وهذا عمل صحيح لو لم يثبت أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَ بِهِ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ، فَاْمْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَلَا تُسْرِعُوا،

عنهما وقد أخرجه البُخَارِيُّ في باب المشي إلى الجمعة من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس كلاهما عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَجده فترجَّح ما قاله الدارقطني، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون إلَّا آدم فإنه عسقلاني.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ) أي: إقامة الصلاة إنما ذكر الإقامة تنبيهًا على ما سواها لأنَّه إذا نهى عن إتيانها مسرعًا في حال الإقامة مع خوف فوت بعضها فقبل الإقامة أولى، وقد لوحظ فيه معنى غير هذا وهو أنَّ الحكمة في التقيد بالإقامة أنَّ المَسْرِعَ إذا أقيمت الصلاة يصل إليها قد انبهر فيقرأ في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فإنَّ الصلاة قد لا تقام حتى يستريح، وقضية هذا أنَّه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإقامة، وهو مخالف لصريح قوله: «إذا أتيتم الصلاة» في حديث أبي قتادة لأنَّه يتناول ما قبل الإقامة، وإنَّما قيّد في الحديث الثاني بالإقامة لأنَّ ذلك هو الحامل في الغالب على الإسراع.

(فَاْمْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ) كذا في رواية أبي ذرٍّ بالباء وفي رواية غيره وعليكم السَّكِينَةُ بالنصب بلا باء، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس وضبطها القرطبي شارحه: بالنصب على الإغراء وضبطها النووي: بالرفع على أنَّها جملة في موضع الحال، ثم المراد بالسكينة التأنِّي في الحركات واجتناب العبث والمراد من قوله: (وَالْوَقَارِ) هو حسن الهيئة كغضِّ البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات على ما قاله النووي.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْقُرْطُبِيُّ: هو بمعنى السكينة وذكر على سبيل التأكيد، ثم الحكمة في هذا الأمر يستفاد من زيادة وقعت عند مسلم من طريق العلاء عَنِ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فذكر نحو حديث الباب وَقَالَ فِي آخِرِهِ: فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ أَيْ أَنَّهُ فِي: حَكْمِ الْمَصْلِيِّ فَيَنْبَغِي لَهُ اعْتِمَادُ مَا يَنْبَغِي لِلْمَصْلِيِّ اعْتِمَادَهُ وَاجْتِنَابُ مَا يَنْبَغِي لِلْمَصْلِيِّ اجْتِنَابَهُ.

(وَلَا تُسْرِعُوا) فيه زيادة تأكيد ويستفاد منه الردُّ على من أوَّل قوله في حديث أبي قتادة: (لا تفعلوا) أي: الاستعجال المفضي إلى عدم الوقار وأما الإسراع

فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»⁽¹⁾.

الذي لا ينافي لمن خاف فوت التحريمة فلا وهذا محكي عن إسحاق بن راهويه، وَقَالَ النووي: نبّه بذلك على أنّه لو لم يدرك من الصّلاة شيئاً لكان محصّلاً لمقصوده لكونه في صلاة، والأعمال بالنيّات، وعدم الإسراع أيضاً يستلزم كثرة الخطى وهو أمر مندوب مقصود لذاته وردت فيه أحاديث كحديث جابر عند مسلم «أَنْ بَكَلَ خُطْوَةَ دَرَجَةٍ» ولأبي داود من طريق سعيد بن المسيّب عن رجل من الأنصار مرفوعاً إذا توضّأ أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه اليمنى إلّا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلّا حطّ عنه سيئة فإن أتى المسجد فصلّى في جماعة غفر له فإن أتى وقد صلّوا بعضاً وبقي بعض فصلّى ما أدرك وأتمّ ما بقي كان كذلك وإن أتى المسجد وقد صلّوا فاتمّ الصلاة كان كذلك ولا منافاة بين هذا وبين قوله تَعَالَى: ﴿فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9] وإن كان معناه يشعر بالإسراع لأن المراد بالسعي الذهاب يقال: سعت إلى كذا أي: ذهبت إليه والسعي أيضاً جاء بمعنى العمل وبمعنى القصد.

(فَمَا أَدْرَكْتُمْ) أي: إذا فعلتم ما أمرتكم به من السكينة وترك الإسراع أو التقدير إذا بيّنت لكم ما هو أولى بكم فما أدركتم مع الإمام من الصلاة، (فَصَلُّوا) معه وقد حصلت فضيلة الجماعة بإدراك جزء منها قليلاً أو كثيراً وهذا قول الجمهور، وقيل: لا تدرك الجماعة بأقلّ من ركعة للحديث السابق: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك، وقد مرّ الكلام فيه مفصّلاً في بابها واستدلّ به أيضاً على استحباب الدخول مع الإمام في أيّ حالة وجدّه عليها وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رُفَيْع عن رجل من الأنصار مرفوعاً من وجدني قائماً أو راکعاً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا عليها.

(وَمَا فَاتَكُمْ) منها (فَأَتِمُّوا) أي: أكملوا وقد ذكر اختلاف الألفاظ فيه وما يتعلّق به من المباحث، بقي أنّه استدلّ به قوم على أنّ من أدرك الإمام راکعاً

(1) طرفه 908 - تحفة 13251، 15259 - 1/164.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة رقم (602).

22 - باب: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ، إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ

637 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِإِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى،

لم تحسب له تلك الركعة للأمر بإتمام ما فاته وقد فاته القيام والقراءة فيه وهو أيضًا مذهب من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام وهو قول: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا واختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين، والجمهور ومنهم أصحابنا الحنفية على أنه يكون مدرگًا لتلك الركعة وحتتهم في ذلك حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث ركع دون الصف فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زادك الله حرصًا ولا تعدوا» ولم يأمره بإعادة تلك الركعة وروى أبو داود من حديث معاوية بن أبي سفيان قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تبادروني بركوع ولا سجود؛ فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت، وإنني قد بدت». وهذا يدل على أن المقتدي إذا لحق الإمام وهو في الركوع فلو شرع معه ما لم يرفع رأسه يصير مدرگًا لتلك الركعة فإذا شرع وقد رفع رأسه لا يكون مدرگًا لتلك الركعة، ولو ركع المقتدي قبل الإمام فلحقه الإمام قبل قيامه يجوز عندنا خلافًا لزفر.

22 - باب: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ، إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ

(باب) بالتونين أي: باب يذكر فيه (مَتَى يَقُومُ النَّاسُ) أي: الطالبون لصلاة الجماعة (إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ) لها، قيل: أورد الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قوله في الحديث: «فلا تقوموا» نهي عن القيام، وقوله: «حتى تروني» تسويق للقيام عند الرؤية وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة من ثمة اختلف العلماء في ذلك كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِإِبْرَاهِيمَ) الفراهيدي، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي وقد رواه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري عن أبان العطار عن يحيى فلعله له فيه شيخان.

(قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى) وفي رواية يحيى (ابن أبي كثير)، والكتابة من جملة طرق الحديث وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر مقرونة بالإجازة، أو لا

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»⁽¹⁾.

وذلك عندهم معدود في المسند الموصول، وظاهر قوله كتب إلي يحيى أنه لم يسمعه منه وقد رواه الإسماعيلي من طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى وهو من تدليس، الصيغ وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبد الله بن قتادة حدّثه فأمن بذلك تدليس يحيى.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ قَدْ ذَكَرُوا غَيْرَ مَرَّةٍ وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا وَكَذَا مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أَي: ذَكَرْتُ أَلْفَاظَ الْإِقَامَةِ وَنُودِي بِهَا، (فَلَا تَقُومُوا) إِلَى الصَّلَاةِ (حَتَّى تَرَوْنِي) أَي: تَبْصُرُونِي خَرَجْتُ وَصَرَّحَ بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَابْنُ حَبَّانَ مِنْ

(1) طرفاه 638، 909 - تحفة 12106.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَابُ مَتَى يَقُومُ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ رَقْمَ (604). قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي الْبَهْجَةِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يُوجِبُ تَرْكَ الْقِيَامِ وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ حَتَّى يَخْرُجَ هُوَ ﷺ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: يُؤْخَذُ مِنْهُ تَأَكُّدُ الْإِقَامَةِ فِي الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) فَلَوْلَا أَنَّهُ أَمَرَ مُسْتَعْمِلَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمَا قَالَ ذَلِكَ وَهِيَ مِنَ السَّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ الْخَارِجَةُ عَنِ الصَّلَوَاتِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: جَوَازُ الْإِقَامَةِ وَالْإِمَامِ لَيْسَ بِحَاضِرٍ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» فَلَوْ كَانَ حَاضِرًا مَا قَالَ: حَتَّى تَرَوْنِي.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: هَلْ هَذَا النَّهْيُ عَلَى التَّحْرِيمِ أَوْ الْكَرَاهَةِ وَهَلْ هَذَا الْفِعْلُ خَاصٌّ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَيْسَ الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَقُولُ فِيهِ تِلْكَ التَّقْسِيمَاتُ الَّتِي فِي الْأَمْرِ لِأَنَّهُ فِي أَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا هُوَ لِفَوَائِدِ مِنْهَا أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ وَهُوَ أَنَّ الْإِقَامَةَ لَيْسَ اتِّصَالُهَا مِنَ اللَّازِمِ بِالصَّلَاةِ وَإِنَّمَا هِيَ إِخْبَارٌ بِأَنْ وَقْتُ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ قَدْ حَانَ فَقَدْ يَكُونُ مُتَصِلًا بِهَا وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا بَوْنٌ مَا كَمَا أَنَّ الْأَذَانَ دَالٌ عَلَى دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَقَدْ تَوَقَّعَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ بَعْدَ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ مِنْ فِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِتِّصَالُ بِهَا خَافَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ مِنَ الْوَاجِبِ فِيهِ هُنَا بِالْقَوْلِ وَقَدْ بَيَّنَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِالْفِعْلِ وَهُوَ مَا رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ مِنَ الْمَنْبَرِ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ رَبَّمَا سَارَرَهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَيَجَاوِبُهُ وَحِينَئِذٍ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ.

وَيَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا مِنَ الْفَقْهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّأْنُ فِي صَلَاةٍ وَأُقِيمَتِ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أُخْرَى وَالْإِمَامُ لَيْسَ بِحَاضِرٍ لَا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِنَّهُ مَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ وَأُقِيمَتِ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أَنَّهُ يَقْطَعُ =

طريق عبد الرزاق وحده حتى تروني خرجت إليكم وفيه مع ذلك حذف والتقدير

التي هو فيها ويصلي التي أقيمت وحينئذ يعيد التي كان فيها ويجتمع قولهم مع الحديث إذا كانت الإقامة كما قلناه والإمام حاضر.

الوجه الرابع: فيه دليل على توفيقه ﷺ تعليم جميع الأحكام يؤخذ ذلك من أن هذا الأمر على دقته وخفائه لم يمهل حتى بينه قولاً وفعلًا وفيه أيضًا وجه من وجوه الرفق وكان عليه السلام بالمؤمنين رحيمًا وهو ربما يكون هناك ضعيف فيقوم عند سماع الإقامة فقد يتأخر عليه السلام لوجه ما فلا يصل ذلك الضعيف إلى الصلاة إلا وهو قد عجز عن القيام فيصلي قاعدة فيفوته القيام وقد يكون برد أو حر والغالب عليهم رضي الله عنهم قلة الثياب ويلحق القائم شدة البرد أو الحر فيكون سببًا لتشويشه في الصلاة.

ويترتب عليه من الفقه أن المتعبد ينظر قبل الدخول في صلاته أو تعبد ما يصلح به حاله في تعبد ولا يكون معه فيه تشويش.

الوجه الخامس: فيه دليل لمالك رحمه الله الذي يقول إن الصلاة إذا أقيمت أن الناس بالخيار في القيام ما بين الإقامة واستفتاح الإمام الصلاة لأن الشافعي يقول تقام إلى الصلاة عند قوله: «قد قامت الصلاة».

الوجه السادس: فيه دليل على أن يحمل القوي في الأحكام محمل الضعيف يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (فلا تقوموا حتى تروني) وسأوى بين القوي والضعيف ويؤيد ذلك قوله عليه السلام: «سيروا بسير أضعفكم».

الوجه السابع: فيه دليل على لحظ القدرة في الشيء السير مع استصحاب الحكمة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) فالحكمة هي الإخبار بحال الإقامة لأنها قد عرفت علما على الدخول في الصلاة الوقتية واللحظ إلى القدرة هو عن نهيه عليه السلام ألا يقوموا حتى يروه مخافة أن يبرز من الغيب مانع يوجب تأخيره عن الخروج في الوقت فلحظ القدرة مع أحكام القدرة من أجل المراتب لمن فهم على نحو ما قدمناه في غير ما حديث.

الوجه الثامن: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يقولون إن من أدب العبادة أن لا ترجع من الأعلى إلى ما هو دونه يؤخذ ذلك من نهيه عليه السلام أن لا تقوموا حتى تروني خشية أن يبرز من القدر ما يوجب تأخير الخروج فيرجعون من القيام إلى الخدمة إلى القعود فيكون نقص مرتبه في ذلك.

الوجه التاسع: فيه دليل على أنه لا يجب الدخول في العبادة حتى تتم شروطها يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام حتى تروني لأن الإقامة وإن كانت تخبر بالدخول في الصلاة لكن من تمام ذلك الإمام فإذا لم يروا الإمام لم يجب عليهم القيام ويلزم منه تمسكه وهو إذا كملت الموجبات فلا يجوز التأخير لغير عذر.

الوجه العاشر: يؤخذ منه الالتفات والاهتمام بالإمام يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «حتى تروني» فذلك تحضيض على ما قلنا ويترتب على ذلك الاهتمام بأمر الدين كله لأنه من تعظيم الشعائر وهو من التقوى.

فإذا رأيتموني خرجت فقوموا وذلك لئلا يطول عليهم القيام لأنه قد يعرض ما يؤخره، وقد اختلف السلف متى يقوم الناس إلى الصلاة فذهب مالك، إلى أنه ليس لقيامهم حدًّا قال مالك في الموطأ: لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بحدٍّ محدود إلا أنني أرى ذلك على طاقة الناس فإنّ منهم الثقيل والخفيف، وكان أنس رضي الله عنه يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وكبر الإمام رواه ابن المنذر وغيره، وحكاه ابن أبي شيبة عن سويد بن غفلة وكذا قيس بن أبي حازم وحماد، وعن سعيد بن المسيّب وعمر بن عبد العزيز إذا قال المؤذن الله أكبر

الوجه الحادي عشر: فيه دليل على أن السنة الاهتمام بتوفية السابق وإن كان ما بعده أرفع منه يؤخذ ذلك قوله عليه السلام: «لا تقوموا حتى تروني لأن الصلاة» ولا بد أرفع من الإقامة فاشتغالك أنت بالنظر إليه هل خرج أم لا هو توفية حق الإقامة أولى من الاشتغال بالصلاة التي لا تأتي إلا بعد توفية الإقامة بشروطها وفيه وجه من الحكمة وهو أن توفي لكل ذي حق حقه وإن قل ولا يشغلك حق الأعلى عن توفية حق الأقل يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «فلا تقوموا حتى تروني».

الوجه الثاني عشر: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يحضون على الاشتغال بتوفية حق الوقت ومراعاته وإن قل لأن ذلك الالتفات وهو أمر يسير هو حق الوقت فاشتغل عنه بما بعده وإن كان أعلى منه ولا تنهاون به فتحصل في العتب أو الذم ومن كلام من نسب الخير من حافظ على توفية حق وقته وإن قل خف حملة وقل همه وصلاح علمه وحسن عمله وصح له اسم النيل والمعرفة وربح دينه وآخرته وقوله عليه السلام: «وعليكم بالسكينة والوقار» لأن السكينة والخضوع هو من نسبه العبادة لأن العبادة التواضع والانقياد ولذلك أثني مولانا جل جلاله عليهم فقال: ﴿وَبِكَأَرْحَمَنِ الرَّحْمَنِ الَّذِيكَ يَتَشَوَّنُ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَنُّهُلُونَ قَالُوا سَلَمًا ۖ﴾ [الفرقان: 63] وقال ﷺ: «المؤمن هين لين» فصفة المؤمن أن يكون هينًا لينًا من غير ضعف من غير تماوت وهذه الحالة كثيرًا ما نجد الشارع عليه السلام يحض عليها في غير ما موضع فانظر هنا أعني هذا الحديث لما حض أولاً على أن لا يقوموا حتى يروه خاف من قوة إيمانهم رضي الله عنهم أن يشرعوا في الالتفات عندما يسمعون الإقامة أو يسرعوا القيام عندما يرونه فقد يلحق لبعضهم من ذلك تألم لأن الجمع إذا قاموا في مرة واحدة مسرعين يلحق الضعيف القوي من سرعة القيام أذى فأكمل عليه السلام الفائدة في التعليم وأدى مقتضى الحكمة بأن قال وعليكم بالسكينة وهي التأنّي والرفق في النظر والقيام مع حضور الخاطر بما هو فيه والاهتمام به في جميع أنواع العبادات لأن تلك الحالة هي هنا سنة العبادة ولذلك كان عليه السلام يقول عند النفر من عرفة وهو قد شق العضباء عليكم بالسكينة ويشير بيده يمينًا وشمالًا حتى إذا صعد جبلًا أرخى لها قليلاً فإذا نزل عاد لما كان عليه قبل فجزاه الله عنا من معلم خيرًا ومن رسول ونبي خير ما جرى رسولاً ونبيًا عن أمته وحشرنا في زمرته غير خزايا ولا ندامى بمته.

وجب القيام وإذا قَالَ حيَّ على الصَّلَاة عدّلت الصّفوف وإذا قَالَ لا إله إلا الله الله أكبر الإمام، وذهب عامة العلماء إلى أنّه لا يكبر حتّى يفرغ المؤذّن من الإقامة، وفي المصنّف: كره هشام يعني ابن عروة أن يقوم حتّى يقول المؤذّن قد قامت الصَّلَاة، وعن يحيى بن وثاب إذا فرغ المؤذّن كبر، وكان إبراهيم يقول: إذا قَالَ قد قامت الصَّلَاة كبر.

ومذهب الشافعية وطائفة: أنّه يستحبّ أن لا يقوم حتّى يفرغ المؤذّن من الإقامة، وهو قول أبي يوسف، وعن مالك رَحِمَهُ اللهُ أنّ السنة في الشروع في الصَّلَاة بعد الإقامة وبداية استواء الصّف، وَقَالَ أحمد: إذا قَالَ المؤذّن قد قامت الصَّلَاة يقوم، وَقَالَ زفر إذا قَالَ المؤذّن قد قامت الصَّلَاة قاموا وإذا قَالَ ثانيًا افتتحوا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ومحمّد رحمهما الله: يقومون في الصّف إذا قَالَ حيَّ على الصَّلَاة فإذا قَالَ قد قامت الصَّلَاة كبر الإمام لأنّه أمين الشروع وقد أخبر بقيامها فيجب تصديقه، هذا كلّ إذا كان الإمام معهم في المسجد، وأمّا إذ لم يكن معهم فيه فذهب الجمهور إلى أنّهم لا يقومون حتّى يروه.

قَالَ القرطبي: وظاهر الحديث أنّ الصَّلَاة كانت تقام قبل أن يخرج النَّبِيُّ ﷺ من بيته وهو معارض لحديث جابر بن سمرة أنّ بلالاً كان لا يقيم حتّى يخرج النَّبِيُّ ﷺ أخرجه مسلم، ويجمع بينهما أنّ بلالاً كان يراقب خروج النَّبِيِّ ﷺ فَلأوّل ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ثم إذا رأوه قاموا، ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابْنِ شَهَابٍ أنّ الناس كانوا ساعة يقول المؤذّن الله أكبر يقومون إلى الصَّلَاة فلا يأتي النَّبِيُّ ﷺ مقامه حتّى تعتدل الصفوف، وأمّا حديث أبي هريرة الآتي قريباً بلفظ أقيمت الصَّلَاة فسوى الناس صفوفهم فخرج النَّبِيُّ ﷺ، ولفظه في مستخرج أبي نعيم فصّف الناس صفوفهم ثم خرج علينا، ولفظه عند مسلم: أقيمت الصَّلَاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا النَّبِيُّ ﷺ فأتى فقام مقامه بحديث وعنه من رواية أبي داود: إن الصَّلَاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مصاحفهم قبل أن يجيء النَّبِيُّ ﷺ، فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بأنّ ذلك كان مرّة أو مرتين لبيان الجواز، أو بأنّ صنيعهم في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان سبب النهي عن ذلك في

23 - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا، وَلَيَقُمُ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

638 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ»⁽¹⁾.

حديث أبي قتادة وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة، ولو لم يخرج النبي ﷺ فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره، ولا يرد هذا حديث أنس الآتي أنه قام في مقامه طويلا في حاجة بعض القوم لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادرا أو فعله لبيان الجواز.

23 - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا، وَلَيَقُمُ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

(باب) بالتنوين (لَا يَسْعَى) الرجل (إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا، وَلَيَقُمُ) إليها ملتبسا (بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ) وفي رواية: لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا لَيَقُمُ إِلَيْهَا بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وفي أخرى: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ وَلَا يَقُومُ إِلَيْهَا مُسْتَعِجِلًا وَلَيَقُمُ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قوله: «لَا يَسْعَى» كَأَنَّهُ يَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى رِوَايَةِ ابْنِ سِيرِينَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَلَفْظُهُ «إِذَا ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ فَلَا يَسْعَى إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ»، وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المؤلف في باب المشي إلى الجمعة من كتاب الجمعة "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعُونَ" وقد مضى وجه الجمع بينه وبين قوله تَعَالَى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9].

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) ابن عبد الرحمن النحوي، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن ربعي، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا) إِلَيْهَا (حَتَّى تَرَوْنِي) خرجت فإذا رأيتموني فقوموا إليها (وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ) وفي رواية: «وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ» بحذف الباء، وهذا الحديث قد مرّ عن مسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن يحيى وفي هذا زيادة على ذاك وهي قوله وعليكم بالسَّكِينَةُ.

تَابَعَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ .

24 - باب: هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِلَّةٍ؟

639 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ ابْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

(تَابَعَهُ) أي: تابع شيان عن يحيى على هذه الزيادة.

علي (ابْنُ الْمُبَارَكِ) البصري، وهذه المتابعة وصلها الْبُخَارِيُّ في كتاب الجمعة ولفظه: «وعليكم بالسكينة» بغير باء، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّرْقِيُّ: تفرّد شيان وعلي بن المبارك عن يحيى بهذه الزيادة، وتعبّ بأن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى ذكره أبو داود عقيب رواية أبان عن يحيى فَقَالَ: رواه معاوية بن سلام وعلي بن المبارك عن يحيى وقالوا فيه: «حتى تروني وعليكم السكينة».

24 - باب: هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِلَّةٍ؟

(باب) بالتنوين (هَلْ يَخْرُجُ) الرجل (مِنَ الْمَسْجِدِ) بعد إقامة الصَّلَاةِ (لِعِلَّةٍ؟) أي: لأجل ضرورة مثل أن يكون محدثاً أو جنباً أو حاقناً أو راعفاً أو نحو ذلك أو كان إماماً لمسجد آخر، فإن قيل: قد روى مسلم والأربعة من طريق أبي الشعثاء عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رجلاً قد خرج من المسجد بعد أن أذّن المؤذن فَقَالَ: أمّا هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ.

فالجواب: أَنَّهُ محمول على من خرج بغير ضرورة وقد أوضح ذلك ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ ولفظه «لا يسمع النداء في مسجدي ثم يخرج منه إلّا لحاجة ثم لا يرجع إليه إلّا منافق»، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكان الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أشار بهذه الترجمة إلى تخصيص ما رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى أبو القاسم القرشي الأوسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين ابن إبراهيم الزُّهْرِيُّ المدنيّ نزيل بغداد، (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف المدنيّ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام هو ابن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، انْتَظَرْنَا أَنْ يُكَبِّرَ،

وفيه: أَنَّ شَيْخَ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَفْرَادِهِ.

وفيه: رواية ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وقد أخرج المتن المؤلف في كتاب الغسل في باب «إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جَنْبٌ يَخْرُجُ كَمَا هُوَ وَلَا يَتَيَمَّمُ» وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ خَرَجَ) أي: من الحجرة الشريفة والحال أَنَّهُ (وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى خَرَجَ فِي حَالِ الْإِقَامَةِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْإِقَامَةُ تَقَدَّمَ خُرُوجُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ لَتَعْقِيبِ الْإِقَامَةِ بِالتَّسْوِيَةِ وَتَعْقِيبِ التَّسْوِيَةِ بِخُرُوجِهِ جَمِيعًا بِالْفَاءِ.

وتعقُّبه محمود العيني بأن ليس فيه الاحتمالان اللذان ذكرهما بل معنى الحديثين سواء لأنَّ الجملتين أعني قوله وقد أُقيمت الصلاة وما يليه وقعنا حالين والمعنى أَنَّهُ خَرَجَ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعُدِّلُوا الصُّفُوفَ وَكَذَلِكَ، معنى الحديث الثاني: لأنَّ الفاء فيه ليست للتعقيب كما ظنَّه هذا القائل وإنما هذه الفاء تسمى: فاء الحال، والمعنى حال إقامة الصلاة وتعديل الصفوف خرج النَّبِيُّ ﷺ انتهى، وهذا منتحل من كلام الحافظ الْعَسْقَلَانِيِّ حَيْثُ قَالَ: بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ بِأَنَّ الْجَمْلَتَيْنِ وَقَعْنَا حَالَيْنِ أَيْ: خَرَجَ وَالْحَالُ أَنَّ الصَّلَاةَ أُقِيمَتِ وَالصُّفُوفَ عُدِّلَتِ هَذَا فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّبَ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ فَكَأَنَّهُ خَرَجَ فِي حَالِ الْإِقَامَةِ وَفِي حَالِ التَّعْدِيلِ، فَلَا يَرَدُّ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ السَّنَةَ أَنْ تَكُونَ الْإِقَامَةُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ فَلَمْ أُقِيمَتِ قَبْلَ خُرُوجِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ «لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» فَلَمْ عُدِّلَتِ الصُّفُوفَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلِمُوا بِالْقِرَائِنِ خُرُوجَهُ أَوْ أذُنَ لَهُ فِي الْإِقَامَةِ وَلَهُمْ فِي الْقِيَامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا لِلنَّهْيِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ النَّهْيِ.

(وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ) أي: سَوِّتَ (حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، انْتَظَرْنَا) جملة حالية (أَنْ يُكَبِّرَ) أي: تكبيره.

انْصَرَفَ، قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ» فَمَكَّنَّا عَلَى هَيْئَتِنَا، حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً، وَقَدْ اغْتَسَلَ (١).

(انْصَرَفَ) إِلَى الْحَجَرَةِ وَهُوَ جَوَابٌ إِذَا، وَفِي رِوَايَةٍ مُسَلَّمٌ قَبْلَ أَنْ يَكْبُرَ انْصَرَفَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ انْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنْ قِيلَ: يَعَارِضُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حَبَّانٍ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَكَبَّرَ ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَيْهِمْ»، وَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَرْسَلًا أَنَّهُ ﷺ «كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ أَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا»، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ يَحْمِلُ قَوْلَهُ «كَبَّرَ» عَلَى أَرَادَ أَنْ يَكْبُرَ أَوْ أَنَّهُمَا وَقَعَتَا أَنْ أَبْدَاهُ الْقَاضِي عِيَاضُ وَالْقُرْطُبِيُّ احْتِمَالًا، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ الْأَظْهَرُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ حَبَّانٍ كَعَادَتِهِ فَإِنْ ثَبَتَ وَإِلَّا فَمَا فِي الصَّحِيحِ أَصَحُّ، وَدَعَا ابْنَ بَطَّالٍ أَنَّ الشَّافِعِيَّ احْتَجَّ بِحَدِيثِ عَطَاءٍ عَلَى جَوَازِ تَكْبِيرِ الْمَأْمُومِ قَبْلَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ: فَنَاقِضُ أَصْلِهِ فَاحْتَجَّ بِالْمَرْسَلِ مُتَعَقِّبُهُ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَرُدُّ الْمَرَاسِيلَ مُطْلَقًا بَلْ يَحْتَجُّ مِنْهَا بِمَا يَعْتَضِدُّ، وَالْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ الَّذِي.

(قَالَ) اسْتِثْنَاuf أَوْ حَالٍ وَفِي رِوَايَةٍ وَقَالَ: «(عَلَى مَكَانِكُمْ)» أَي: كُونُوا وَأَثْبِتُوا عَلَى مَكَانِكُمْ وَتَوَقَّفُوا وَالزَّمُوا مَوَاضِعَكُمْ، (فَمَكَّنَّا) مِنَ الْمَكْثِ وَهُوَ اللَّبْثُ (عَلَى هَيْئَتِنَا) بِكَسْرِ الْهَاءِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ النُّونِ مِنْ غَيْرِ هَمْزِ الرِّفْقِ هَذَا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِ: عَلَى هَيْئَتِنَا بِفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الهمزة أَي: عَلَى الْهَيْئَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي كُنَّا عَلَيْهَا وَهِيَ قِيَامُهُمْ فِي الصَّفُوفِ الْمَعْدَّلَةِ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ امْتَثَلُوا أَمْرَهُ فِي قَوْلِهِ عَلَى مَكَانِكُمْ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَوْجَهُ وَأَصُوبُ مِنَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى مَا لَا يَخْفَى.

(حَتَّى خَرَجَ) ﷺ (إِلَيْنَا) مِنَ الْحَجَرَةِ الْمُطَهَّرَةِ حَالُ كَوْنِهِ (يَنْطِفُ) بِكَسْرِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّهَا أَي: يَقْطُرُ كَمَا صَرَّحَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ.

(رَأْسُهُ مَاءً) نَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ أَي: مَاءُ رَأْسِهِ.

(وَالْحَالُ أَنَّهُ (قَدْ اغْتَسَلَ)) وَزَادَ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ جَنِبًا فَنَسِيتُ أَنْ أَغْتَسَلَ»، وَمِمَّا يَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ النِّسْيَانِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي أَمْرِ الْعِبَادَةِ لِلتَّشْرِيعِ، وَطَهَارَةِ الْمَاءِ

25 - باب: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: (مَكَانَكُمْ) حَتَّى رَجَعَ انْتِظَرُوهُ

640 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ،

المستعمل وانتظار الجماعة لإمامهم قياماً عند الضرورة وهو غير القيام المنهي عنه في حديث أبي قتادة ما دام في سعة من الوقت، وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة لأن قوله في الرواية الآتية فصلّى بهم ظاهر في أنّ الإقامة لم تعد والظاهر أنّه مقيد بالضرورة وبغيرها من خروج الوقت، وعن مالك إذا بعدت الإقامة من الإحرام تعاد، وينبغي أن يحمل على ما إذا لم يكن عذر، ومنه أيضاً أنّه لا حياء في أمر الدين وسبيل من غلب عليه الحياء أن يأتي بعذر موهم كان يمسك بأنفه ليوهم أنّه رعف، ومنه أيضاً جواز الكلام بين الإقامة والصلاة، وجواز تأخير الجنب الغسل عن وقت الحدث، ومنه أيضاً أنّه لا يجب على من احتلم في المسجد فأراد الخروج منه أن يتيّم.

تنبيه:

وقع في بعض النسخ هنا، قيل لأبي عبد الله أي: البُخَارِيُّ إن بدا لأحدنا مثل هذا يفعل كما فعل النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فَأَيَّ شَيْءٍ يَصْنَعُ؟ فقليل ينتظرونه قياماً أو قعوداً، قَالَ أَي: البُخَارِيُّ إن كان قبل التكبير للإحرام فلا بأس أن يقعدوا، وإن كان بعد التكبير انتظروه حال كونهم قياماً وفي بعض النسخ وقع هذا في سياق حديث الباب الآتي.

25 - باب: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: (مَكَانَكُمْ) حَتَّى رَجَعَ انْتِظَرُوهُ

(باب) بالتثنية يذكر فيه (إِذَا قَالَ الْإِمَامُ) للجماعة الزموا (مَكَانَكُمْ حَتَّى) نَرْجِعَ بالنون وفي رواية: ارجع بالهمزة، وفي أخرى: يرجع بمشاة تحتية وفي أخرى: (رَجَعَ) على صيغة الماضي (انْتِظَرُوهُ) جواب إذا.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) كذا في جميع الروايات غير منسوب، وجوز ابن طاهر والجبائي أنّه إسحاق بن منصور، وَقَالَ الغساني: لعلّه إسحاق بن منصور، وبه جزم المزيّ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكنت أجوز أنّه ابن راهويه لثبوته في مسنده عن الفريابي، إلى أن رأيت في سياقه له مغايرة، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) هو الفريابي، وقد أكثر البُخَارِيُّ عنه بغير واسطة.

قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَسَوَّى النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَقَدَّمَ، وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ» فَرَجَعَ فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً، فَصَلَّى بِهِمْ⁽¹⁾.

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) هو عبد الرحمن بن عمرو بفتح العين، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أي: بعد أن أذن ﷺ في إقامتها.

(فَسَوَّى) أي: فعدّل (النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إليهم من الحجرة الطيبة المباركة، (فَتَقَدَّمَ) ﷺ (وَهُوَ جُنُبٌ) يعني في نفس الأمر لا أنهم أطلعوا على ذلك منه قبل أن يعلمهم، وقد تقدّم في الغسل في رواية يونس: «فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب» وفي رواية أبي نعيم ذكر أنه لم يغتسل.

فَقَالَ ﷺ وفي رواية (ثُمَّ قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ») أي: اثبتوا في مكانكم ولا تفرّقوا، (فَرَجَعَ) إلى الحجرة، (فَأَغْتَسَلَ) وفي رواية واغتسل بالواو، (ثُمَّ خَرَجَ) إلى المسجد (وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً) نصب على التمييز والجملة الاسمية حالّة.

(فَصَلَّى بِهِمْ) قد سبق أن ظاهره أنه ﷺ لم يأمرهم بإعادة الإقامة والحديث

(1) طرفاه 275، 639 - تحفة 15200.

قال ابن جمره في البهجة: ظاهر الحديث انتظار الناس بعدما سوا صفوفهم إلى الصلاة لرسول الله ﷺ حتى رجع واغتسل وخرج. والكلام عليه من وجوه:
الوجه الأول: أن الجماعة ينتظرون الإمام إذا طرأ عليه عذر ما لم يكونوا تشبثوا بالصلاة يؤخذ ذلك من قوله: (على مكانكم فرجع فاغتسل).

الوجه الثاني: يؤخذ منه أنهم لا ينتظرونه إلا إذا كان شغله يسيرا يؤخذ ذلك من فعله عليه السلام لأنه لم يكن إلا قدر ما اغتسل.

الوجه الثالث: يؤخذ منه أنهم لا ينتظرون الإمام إلا إذا أمرهم بذلك يؤخذ ذلك من جمع هذا الحديث مع الحديث الذي ذكر فيه أنه عليه السلام خرج ليصلح بين بعض قبائل العرب وحان وقت الصلاة فقدم الصحابة رضي الله عنهم أبا بكر رضي الله عنه فاتاهم ﷺ وهم في الصلاة فأمم الصلاة معهم فلما فرغ قال لهم: حسن ما فعلتم. أو كما قال عليه السلام لأنه حين خرج ولم يأمرهم أن ينتظروه بالصلاة فلما جاء وقت الصلاة قاموا مما به أمروا وهنا لما أمرهم بأن ينتظروه امتثلوا.

أخرجه مسلم في الصّلاة وأبو داود في الطهارة والصلاة أيضًا.

يترتب عليه من الفقه ما قدمناه اللّهم إلا أن يعلموا بالقطع إن شغل الإمام يسيرًا وإن لم يأمرهم بالانتظار فلحرمته إذا كان في الوقت سعة ولم يخرج الوقت المختار فلينتظروه وقد قال بعض العلماء إنه إذا كان شخص يواظب على الصّلاة في مسجد واحد وحان وقت الصّلاة وهو لم يجيء أنه ينتظر قدر ما توقع صلاة وحينئذ يصلون لأن لملازمته حرمة ينبغي أن لا يغفل عنها والإمام ولا بد أكبر حرمة هذا ولذلك نذكر حكاية الشيخ الذي كان يأتي الصلوات فيؤذن عند باب المسجد وحينئذ يدخل فاعتقل يومًا عن وقته المعهود فأقام المؤذن الصّلاة ودخلوا في الصّلاة فجاء الشيخ وهم في الصّلاة فتغير خاطره لكونه فاته الأذان ولم يقل شيئًا فلما كان الليل رأى المؤذن رسول الله ﷺ في النوم فقال له تأدب مع الشيخ فلما جاء الشيخ إلى صلاة الصبح قال للمؤذن أظننت أنني ليس معي من ينتصر لي فتاب المؤذن واعتذر للشيخ وهكذا هو حال كل من صدق مع مولاه فإنه ينصره.

الوجه الرابع: فيه دليل على تسوية الصفوف وهو من سنة الصّلاة يؤخذ ذلك من قوله: (سوى الناس صفوفهم) فلولما كانت تلك سنة معلومة ما ذكرها الصحابي رضي الله عنه. وهنا بحث هل هذا الحديث معارض للذي قبله أم لا فإن حملناه على ظاهره ففيه تعارض لأن المتقدم قال فيه لا تقوموا حتى تروني وهنا سويت الصفوف وحينئذ خرج رسول الله ﷺ ولعل هذا ومثله كان الموجب لنهيه عليه السلام في الحديث قبل أن لا تقوموا حتى يخرج وإن تأولنا وقلنا معناه أقيمت الصّلاة فخرج رسول الله ﷺ فسوى الناس صفوفهم لأن هذا في لسان العرب كثير يقدمون المؤخر ويؤخرون المقدم إذا لم يقع على السامع إلباس كقول مولانا جلّ جلاله: ﴿فَجَعَلَهُ غَنَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: 5] ومعلوم أنه لا يكون غناء حتى يكون أولًا أحوى فكذلك هنا لما تقرر الحكم بأن لا يقوموا حتى يروه قدم المؤخر للعلم به أنه مؤخر.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن الجنب لا تجب عليه الطهارة إلا عند العبادة يؤخذ ذلك من أن النبي ﷺ أخر الطهور عن وقت الجنابة حتى نسيه وخرج وهو جنب فلو كان وقوع الطهارة واجبًا إثر الحدث ما أخره النبي ﷺ حتى نسيه.

الوجه السادس: فيه دليل على جواز الحكم بقرينة الحال إذا لم يحتمل غير وجه واحد يؤخذ ذلك من قول الصحابي: (وهو جنب) لأن الصحابي لم يعرف ذلك إلا من قرينة الحال وهي ما وصفه آخر بقوله: (ورأسه بقطر ماء) لأنه لما نزل ﷺ الصّلاة بعد ما كان الناس سوا صفوفهم وأمرهم بانتظاره ثم خرج بأثر الطهور عليه لم يبق وجه يتقرر في الموضع غير الجنابة لا غير فأخبر حقًا ولولا ذلك ما أخرج بالقطع.

ويترتب عليه من الفقه أن كل وجه يتوصل إلى القطع بمدلوله عليه فهو طريق يحصل به علم حقيقي يجب الحكم به.

الوجه السابع: فيه دليل على أن ما هو من ضرورة البشرية ليس بمناف للعبادة إذا فعل على مشروعيته يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ بالإجماع أعبد الناس وترى ما طبعت عليه البشرية من الجماع وغيره لم يخل بعبادته شيئًا لأنه عليه السلام لم يكن يأتيها إلا على مشروعيته وهذا =

هو غاية الكمال في البشرية لأنه يرجع ما طبع عليه تابعاً لما أمر به وقد قال مولانا جلّ جلاله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: 38] فمفهوم هذا وهو ذاكر الزوجة والذرية فلائهما أعظم ما يفتتن بهم الناس والنكاح أكبر الشهوات فدل أن جميعهم صلوات الله عليهم على طبع البشرية من كل الجهات إلا أنهم لم يمنعهم ذلك من توفية أعلى الأحوال وهي توفية حق النبوة والرسالة وبهذا سقط العذر لغيرتهم بأن لا يمنعهم شيء بما طبعت عليه البشرية من توفية ما كلفتهم الربوبية فقامت الحجة لله على عباده : ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْكَبِيرَةُ﴾ [الأنعام: 149].

الوجه الثامن: فيه دليل على عدم الحياء في الدين يؤخذ من ذلك من أن سيدنا ﷺ لما ألهم للجنابة لم يعتذر ولا غطى رأسه كي يخفي ذلك وإنما ترك الأمر على ما وقع حتى تقعد هذه القاعدة التي ذكرنا.

الوجه التاسع: فيه دليل على أن التعمق في العبادة والوسواس إما بدعة أو بلوى يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ لم يطل المكث في طهوره يؤخذ ذلك من قوة كلام الصحابي الذي قال عليه السلام تركهم قياماً ورجع فاعتسل وخرج فصلى بهم فدل أنهم بقوا قياماً ينتظرونه ولو كان لبثه في طهور يطول لأمرهم بالعود وحينئذ ينتظرونه لما يعلم من رفقه عليه السلام بأمته ولو كان لبثه في طهوره يطول لأمرهم والتيسير عليهم في جميع الأمور مما هو قد رجع علم ضرورة لا يحتاج فيه إلى دليل وفعله عليه السلام وذلك فيه وجه من الفقه لأن تعلمهم بفعله أن الإسراع في الطهور والإبطاء في الصلاة هي السنة لأن التعليم بالفعل لا سيما من المشرع عليه السلام أبلغ من القول وكذلك كان ﷺ يقصر الخطبة ويطيل الصلاة واليوم الأمر من الأكثر ممن يدعي العلم بالضد مما ذكرنا فأنى لنا والافتداء بمن خالف سنة رسوله ﷺ أعاذنا الله من ذلك بمنه.

الوجه العاشر: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يقولون لا يرجع المتعبد من الأعلى إلى الأدنى يؤخذ ذلك من أنه عليه السلام أمرهم أن يبقوا على حالهم ولم يأمرهم بالعود لأنهم قد قاموا إلى التوجه فكره أن يقول لهم ارجعوا إلى الجلوس فقال على مكانكم.

الوجه الحادي عشر: فيه دليل على تركه التجفيف من الطهور يؤخذ ذلك من قول الصحابي ورأسه يقطر ماء والذي يجفف لا يقطر منه الماء وقد جاء عنه ﷺ أنه جفف وجاء عنه أنه لم يجفف كما يقتضيه هذا الحديث فالوجهان على هذا جائزان وهي توسعة من الله على عبده.

الوجه الثاني عشر: فيه دليل على أن الإيمان كان في حياة رسول الله ﷺ أقوى ما كان بعد يؤخذ ذلك من قول الصحابي فسوى الناس صفوفهم من غير خبر منه ﷺ وجاء أن زمان الخلفاء رضي الله عنهم وكلوا أناساً بتسوية الصفوف فلا يكبرون حتى يأتوه فيخبروه أن الصفوف قد استوت كما خرجهم مالك في موطنه فبان الفرق بين الإيمان في الزمانين فما بالك بإيمان أهل وقتنا أجزل الله لنا النصيب منه بمنه.

ويترتب على هذا من الفقه أن بقدر قوة الإيمان تخف أعمال البر يؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَنفِثْنَا لَكِبِيرَةٍ إِلَّا عَلَى الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: 45] وبهذا النوع من قوة الإيمان ظهر على أيدي =

26 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: مَا صَلَّيْنَا

641 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ،

26 - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: مَا صَلَّيْنَا

(بَاب) بِالْإِضَافَةِ إِلَى (قَوْلِ الرَّجُلِ: مَا صَلَّيْنَا) وَفِي رَوَايَةِ بَابِ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا صَلَّيْنَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: فِيهِ رَدٌّ لِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لَمْ نَصَلْ وَيَقُولَ: نَصَلْتِي وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَرَاهَةُ النَّخَعِيِّ إِنَّمَا هِيَ فِي حَقِّ مُنْتَظَرِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ بَطَالٍ بِذَلِكَ وَمُنْتَظَرُ الصَّلَاةِ فِي صَلَاةٍ كَمَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ فَقَوْلُ: الْمُنْتَظَرُ مَا صَلَّيْنَا يَقْتَضِي نَفْيَ مَا أَثْبَتَهُ الشَّارِعُ فَلِذَلِكَ كَرِهَهُ، وَالْإِطْلَاقُ الَّذِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ نَاسٍ لَهَا أَوْ مُشْتَغَلٍ عَنْهَا بِالْحَرْبِ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فِي أَبْوَابِ الْمَوَاقِيتِ فَافْتَرَقَ حَكْمُهُمَا، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ أَنْ يَنْبَهَ عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ الْمَحْكِيَّةَ عَنِ النَّخَعِيِّ لَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا لَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ، وَلَوْ أَرَادَ الرَّدَّ عَلَى النَّخَعِيِّ مُطْلَقًا لَأَفْصَحَ بِهِ كَمَا أَفْصَحَ بِالرَّدِّ عَلَى ابْنِ سِيرِينَ فِي تَرْجُمَةِ فَاتِنَةَ الصَّلَاةِ أَنْتَهَى.

ثُمَّ إِنَّ اللَّفْظَ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمُؤَلِّفُ وَقَعَ النَّفْيُ فِيهِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ لَكِنْ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الرَّجُلِ أَيْضًا وَهُوَ: عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا أَوْرَدَهُ فِي الْمَغَازِي، وَهَذِهِ عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ لِلْمُؤَلِّفِ يَتَرَجَّمُ بِبَعْضِ مَا وَقَعَ فِي طَرَفِ الْحَدِيثِ الَّذِي يَسُوقُهُ وَلَوْ لَمْ يَقَعْ فِي الطَّرِيقِ الَّتِي يوردها فِي تِلْكَ التَّرْجُمَةِ وَيَدْخُلُ فِي هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ: فِي قِصَّةِ النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ سَهَوْنَا فَلَمْ نَصَلْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ وَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ مِطَابَقَةَ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: مَا كَدْتُ أَنْ أَصْلِي. وَهُوَ فِي مَعْنَى صَلَّيْتُ بِحَسَبِ الْعَرَفِ فَهَذَا قَوْلُ عَمَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَعَلَّهُ أَوْجَهَ مِنَ الْوَجْهِ السَّابِقِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّحْوِيِّ (عَنْ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ) أَيُّ: ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ.

= الصحابة رضي الله عنهم ما لم يظهر على يد غيرهم ولا قدروا عليه ثم بعدهم أهل الصوفية ما حملت أبدانهم تلك المجاهدات وظهرت لهم تلك الأحوال السنية إلا بقوة إيمانهم.

يَقُولُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ: مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا» فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَطْحَانَ وَأَنَا مَعَهُ، فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ - يَعْنِي الْعَصْرَ - بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ⁽¹⁾.

(يَقُولُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَوْمَ) أَي: زَمَانٌ وَقَعَهُ (الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ) وَفِي رَوَايَةٍ سَقَطَتْ كَلِمَةُ الْقِسْمِ.

(مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ) وَفِي رَوَايَةٍ أَصْلِي بِدُونِ أَنْ وَخَبَرَ كَادَ قَدْ يَسْتَعْمَلُ بِأَنْ اسْتَعْمَلَ عَسَى وَالْأَصْلُ عَدَمُهَا وَقَدْ اسْتَعْمَلَ ههنا عَلَى الْوَجْهَيْنِ حَيْثُ قَالَ أَنْ أَصَلِّيَ وَتَغْرُبُ وَالْمُرَادُ صَلَاةُ الْعَصْرِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: (حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، وَذَلِكَ) أَي: الْقَوْلُ أَوْ الْوَقْتُ الَّذِي خَاطَبَ فِيهِ عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ.

(بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ) أَي: بَعْدَ الْغُرُوبِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْوَقْتُ الَّذِي صَلَّيْتُ فِيهِ عُمَرَ الْعَصْرَ قَبِيلَ الْغُرُوبِ كَمَا قِيلَ، وَلَا الْوَقْتُ الَّذِي جَاءَهُ ﷺ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَا قِيلَ إِنَّ مَعْنَى: مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ مَا صَلَّيْتُ حَتَّى يَرُدَّهُ مَا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ مُسْتَشْكَلًا كَيْفَ يَكُونُ الْمَجِيءُ بَعْدَ الْغُرُوبِ لِأَنَّ الصَّائِمَ إِنَّمَا يَفْطُرُ حِينَئِذٍ مَعَ تَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ جَاءَ فِي الْيَوْمِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَا أَجَابَ بِهِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ زَمَانُ الْخَنْدَقِ كَمَا يَقَالُ رَأَيْتَهُ يَوْمَ وَلَادَةِ فُلَانٍ وَإِنْ كَانَتْ بِاللَّيْلِ وَالْمُرَادُ بِهِ بَيَانُ التَّارِيخِ لَا خُصُوصِيَّةُ الْوَقْتِ، وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ الْيَوْمِ وَإِرَادَةُ زَمَانِ الْوَقْعَةِ لَا خُصُوصَ النَّهَارِ كَثِيرًا فَتَأَمَّلْ⁽²⁾.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا») قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَطْحَانَ) بِضَمِّ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونِ الطَّاءِ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ: وَادٌ بِالْمَدِينَةِ كَذَا يَقُولُهُ الْمُحَدِّثُونَ قَاطِبَةً، وَحَكَى أَهْلُ اللُّغَةِ فَتَحَ أَوَّلَهُ وَكَسَرَ ثَانِيَهُ قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْبَارِعِ.

(وَأَنَا مَعَهُ، فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ يَعْنِي الْعَصْرَ) وَفِي رَوَايَةٍ ثُمَّ صَلَّيْتُ الْعَصْرَ (بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ) وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ مَرَّ فِي بَابِ مَنْ صَلَّيْتُ

(1) أطرافه 596، 598، 945، 4112 - تحفة 3150 - 1/165.

(2) وجه التأمل: أَنَّ الظاهر أَنَّ ذلك إشارة إلى المجموع من المجيء والقول.

27 - بَابُ الْإِمَامِ تَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ

642 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ،

بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت وقد مر الكلام فيه مستقصى.

27 - بَابُ الْإِمَامِ تَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ

(بَابُ الْإِمَامِ تَعْرِضُ) بكسر الراء أي: تظهر (له الحاجة بعد الإقامة) أي: هل يباح له التشاغل بالحاجة قبل الدخول في الصلاة أو لا؟ أي: يباح، وقيد بقوله: بعد الإقامة ليفهم الجواز قبل الإقامة بطريق الأولى.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو) المقعد التميمي المنقري مولاهم البصري) وقد تقدم في باب قول النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد التنوري، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ صُهَيْبٍ) بضم الصاد المهملة وفتح الهاء مصغراً وفي رواية هو ابن صهيب، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية: عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية لمسلم سمع أنساً، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود أيضاً.

(قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) وكانت صلاة العشاء بينه حماد، عن ثابت، عن أنس عند مسلم ودلت القرينة أيضاً أنها كانت صلاة العشاء وهي قوله: حتى نام القوم (وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنَاجِي) أي: يحادث (رَجُلًا فِي) وفي رواية إلى (جَانِبِ الْمَسْجِدِ) وفي رواية أبي داود: ورسول الله ﷺ نجى في جانب المسجد، أي: مناج كنديم بمعنى منادم ووزير بمعنى موازر، وإنما ذكر من باب المفاعلة ليدل على أن الرجل أيضاً يشاركه في الحديث.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على اسم هذا الرجل، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً في قومه فأراد أن يتألفه على الإسلام، ولم أقف على مستند ذلك، قيل: ويحتمل أن يكون ملكاً جاء بوحي من الله تعالى ورآه أنس في صورة رجل ولا يخفى بعد هذا الاحتمال.

فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ»⁽¹⁾.

(فَمَا قَامَ) ﷺ (إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ) أي: بعضهم وزاد شعبة عن عبد العزيز ثم قام فصلّى أخرجه مسلم وهذه الزيادة عند المؤلف في الاستئذان، ووقع عند إسحاق بن راهويه في مسنده عن ابنِ عُلَيَّةَ عن عبد العزيز في هذا الحديث حتى نعى بعض القوم، وكذا هو عند ابن حبان من وجه آخر عن أنس، وهو يدلّ على أنّ النوم المذكور لم يكن مستغرقاً، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في باب الوضوء من النوم من كتاب الطهارة.

ومن فوائد الحديث: جواز مناجاة الاثنين بحضور الجماعة، قال محمود العيني: وَقَالَ بعضهم يريد به الحافظ العسقلاني.

وفي الحديث: جواز مناجاة الواحد بحضرة الجماعة قلت باب المفاعلة لا يسند إلى الواحد ولو كان هذا القائل وقف على معاني الأفعال لقال مثل ما قلنا، انتهى.

وفيه: أَنَّهُ قَالَ: جواز مناجاة الواحد غيره وهو كان يقال مناجاة الاثنين من غير تفاوت في المعنى كما لا يخفى.

ومنها: جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان لحاجة أمّا إذا كان لغير حاجة فهو مكروه.

وَقَالَ صاحب التلويح: فيه جواز الكلام بعد الإقامة وإن كان إبراهيم والزهري وتبعهما الحنفية كرهوا ذلك، حتى قَالَ بعض أصحاب أبي حنيفة: إذا قَالَ المؤدّن قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير هذا.

وأنت خير بأنّه إنّما كره الحنفية الكلام بين الإقامة والإحرام لغير الضرورة، وأمّا إذا كان لأمر من أمور الدين فلا يكره.

ومنها: جواز تأخير الصلاة عن أوّل وقتها تتمه.

وَقَالَ الزين ابن المنير: خصّ المؤلف الإمام بالذكر مع أنّ الحكم عامّ لأنّ لفظ الخبر يشعر بأنّ المناجاة كانت لحاجة النَّبِيِّ ﷺ لقوله: والنبي ﷺ «يُنَاجِي رَجُلًا» ولو كانت لحاجة الرجل لقال أنس: رجل يُنَاجِي النَّبِيَّ ﷺ، انتهى.

(1) طرفاه 643، 6292 - تحفة 1035.

أخرجه مسلم في الحيض باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء رقم (376).

28 - باب الكلام إذا أقيمت الصلاة

643 - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: سَأَلْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ - عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا تُقَامُ الصَّلَاةُ - فَحَدَّثَنِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ،

وهذا ليس بلازم وفيه غفلة منه عما في صحيح مسلم بلفظ: «أقيمت الصلاة» فَقَالَ رجل: «لي حاجة فقام النَّبِيُّ ﷺ ينجيه».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر لي أَنَّ هذا الحكم إِنَّمَا يتعلَّق بالإمام لأنَّ المأموم إذا عرضت له الحاجة لا يتقيَّد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام هذا، ولما كانت المسألة الكلام بين الإحرام والإقامة: يشمل الإمام والمأموم أطلق المؤلف الترجمة الآتية ولم يقيد بها بالإمام فَقَالَ:

28 - باب الكلام إذا أقيمت الصلاة

(باب) جواز (الكلام إذا أقيمت الصلاة) لأجل مهمٍّ من أمور الدين وكأنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أشار بذلك إلى الردِّ على من كرهه مطلقاً.

(حَدَّثَنَا عِيَّاشُ) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية وبالشين المعجمة (ابْنُ الْوَلِيدِ) بفتح الواو وكسر اللام وقد تقدم في باب الجنب يخرج، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) ابن عبد الأعلى هو الرِّقَامُ السَّامِيُّ بالسین المهملة وقد مرَّ في باب: المسلم من سلم المسلمون، (قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطويل المذكور في باب خوف المؤمن.

(قَالَ: سَأَلْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ) بضم الموحدة وتخفيف النون وبعد الألف نون أخرى مكسورة نسبة إلى بنانة زوجة سعد بن لؤي بن غالب بن فهر، وقيل: كانت حاضنة لبنيه فقط، وَقَالَ ابن دريد في الوشاح في باب: من دخل في قبائل قريش وهم فيهم إلى اليوم وهم الذين يقال لهم بنو بنانة وبنانة حاضنتهم وليس بنسب.

(عَنِ) حكم (الرَّجُلِ) الذي (يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا تُقَامُ الصَّلَاةُ) وقول حميد سألت بنانا يشعر بأنَّ الاختلاف في حكم المسألة كان قديماً. (فَحَدَّثَنِي) أي: ثابت، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وظاهر هذا أَنَّ

قَالَ: «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»⁽¹⁾.

حميدًا روى ههنا عن أنس بواسطة، وهو يروي عنه كثيرًا بلا واسطة.
وَقَالَ البزار: إِنَّ عبد الأعلى بن عبد الأعلى تفرّد عن حميد بذلك ورواه
عامة أصحاب حميد عنه عن أنس بغير واسطة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وكذا
أخرجه أحمد عن يحيى القطان وجماعة عن حميد وكذلك أخرجه ابن حبان من
طريق هشيم عن حميد لكن لم أقف في شيء من طرقه على تصريح حميد بسماعه
له من أنس، وهو مدلس فالظاهر أن رواية عبد الأعلى هي المتصلة ورجال هذا
الإسناد كلهم بصريون وقد أخرج منته أبو داود في الصلاة.
(قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أي: ذكرت ألفاظ الإقامة.

(فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أي: منعه من
الدخول في الصلاة بسبب التكلم معه وزاد هشيم في روايته حتى نعس بعض
القوم، ويدخل في هذا الباب ما سيأتي في الإمامة من طريق زائدة عن حميد قَالَ
ثنا أنس قَالَ: «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بوجهه» وزاد ابن حبان
قبل أن يكبر، فَقَالَ: أقيموا صفوفكم وتراصوا لكن لما كان هذا يتعلق بمصلحة
الصلاة كان الاستدلال بالأول أظهر في جواز الكلام مطلقًا، والله أعلم.
وَقَالَ التيمي: وفيه ردّ على من قَالَ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: «قد قامت الصلاة»
وجب على الإمام تكبيرة الإحرام وقد تقدم الكلام فيه، وفيه أيضًا دليل على أنّ
اتصال الإقامة بالصلاة ليس من أكيد السنن وإنما هو من مستحبّها.

خاتمة:

اشتمل كتاب الأذان وما معه من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين
حديثًا، المعلق: منها ستة أحاديث، المكرّر فيها وفيما مضى: ثلاثة وعشرون،
والخالص: أربعة وعشرون، وافقه مسلم على تخريجها سوى أربعة أحاديث:
حديث أبي سعيد لا يسمع مدى صوت المؤذن، وحديث معاوية وجابر في القول
عند سماع الأذان، وحديث بلال في جعل إصبعيه في أذنيه، وفي من الآثار عن
الصّحابة ومن بعدهم ثمانية آثار، والله أعلم.

29 - بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ⁽¹⁾

أَبْوَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ: قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ يَفْرِدْهُ الْبُخَارِيُّ بِكِتَابٍ فِيمَا رَأَيْنَا مِنَ النُّسخِ بَلِ اتَّبَعَ كِتَابُ الْأَذَانِ لَتَعْلُقَهُ بِهِ لَكِنْ تَرْجَمَ عَلَيْهِ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ كِتَابَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَلَعَلَّهَا رِوَايَةُ شَيْخِهِ أَبِي أَحْمَدَ الْجَرَّانِيِّ.

29 - بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

(بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ) وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ؛ وَظَاهِرُ نصوصِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِنَّهَا سُنَّةٌ سَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَفْصَلًا، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هَكَذَا بَتَّ الْحَكَمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَكَأَنَّ ذَلِكَ لِقُوَّةِ دَلِيلِهَا عِنْدَهُ لَكِنْ أَطْلَقَ الْوُجُوبَ وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُ عَيْنٍ أَوْ وَجُوبُ كِفَايَةٍ إِلَّا أَنَّ الْأَثَرَ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنِ الْحَسَنِ يَشْعُرُ بِكَوْنِهِ يُرِيدُ أَنَّهُ وَجُوبُ عَيْنٍ لَمَّا عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ الْآثَارَ فِي التَّرَاجِمِ لِتَوْضِيحِهَا وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْيِينِ أَحَدٍ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: بَتَّ الْحَكَمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَكَانَ ذَلِكَ لِقُوَّةِ دَلِيلِهَا عِنْدَهُ لَكِنْ أَطْلَقَ الْوُجُوبَ وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ كَوْنِهِ وَجُوبُ عَيْنٍ أَوْ كِفَايَةٍ إِلَّا أَنَّ الْأَثَرَ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنِ الْحَسَنِ يَشْعُرُ بِكَوْنِهِ يُرِيدُ أَنَّهُ وَجُوبُ عَيْنٍ، لَمَّا عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ الْآثَارَ فِي التَّرَاجِمِ لِتَوْضِيحِهَا وَتَكْمِيلِهَا، وَتَعْيِينِ أَحَدٍ الْإِحْتِمَالَاتِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ، وَبِهَذَا يَجِبُ أَنْ يَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنْ قَوْلَ الْحَسَنِ يَسْتَدِلُّ لَهُ، لَا بِهِ، أَنْتَهَى.

وَمَا قَالَ إِنَّهُ أَعَمُّ مِنْ كَوْنِهِ وَجُوبُ عَيْنٍ أَوْ كِفَايَةٍ هُمَا قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ، كَمَا بَسَطْتُ فِي الْأَوْجُزِ، شَرْطُ لَصْحَةِ الصَّلَاةِ، فَرَضُ عَيْنٍ، فَرَضُ كِفَايَةٍ، سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، مَنْدُوبٌ، قَالَ الْبَاجِي: ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقَالَ الْحَافِظُ: وَإِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقَالَ الْحَافِظُ: وَإِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ ذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ مُحَدِّثِي الشَّافِعِيَةِ كَأَبِي ثَوْرٍ وَغَيْرِهِ، وَبَالِغُ دَاوُدَ وَمَنْ تَبِعَهُ فَجَعَلَهَا شَرْطًا لَصْحَةِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَاجِبَةً غَيْرَ شَرْطٍ، وَظَاهَرُ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَعَلَيْهِ جَمَاهُورُ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَقَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْبَاقِيْنَ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقَالَ ابْنُ رِشْدٍ وَابْنُ بَشِيرٍ: فَرَضُ كِفَايَةٍ بِالْبَلَدِ، سُنَّةٌ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، مَنْدُوبٌ فِي حَقِّ كُلِّ رَجُلٍ، أَنْتَهَى مَا فِي الْأَوْجُزِ مُخْتَصَرًا.

وَقَالَ الْحَسَنُ: «إِنْ مَنَعَتْهُ أُمُّهُ عَنِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ شَفَقَةً لَمْ يُطْعَمْهَا».

المحتملات في حديث الباب وبهذا يجاب من اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لا به انتهى .

وتعقّبه محمود العيّني: بأنّ هذه القسمة إنّما هي الفرض فيقال: فرض عين وفرض كفاية اللّهم إلّا أن يكون هذا عند من لم يفرق بين الواجب والفرض، ومن أين علم أنّ البُخاريّ أراد وجوب العين ومن أين يدلّ عليه أثر الحسن؟ وكيف يجوز الاستدلال على وجوب العين بالأثر المرويّ من التابعيّ وهذا محلّ النظر انتهى فليتأمل.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أي: البصري: (إِنْ مَنَعَتْهُ) أي: الرجل (أُمُّهُ عَنْ) الحضور إلى صلاة (الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ) وفي رواية: في جماعة بالتنكير (شَفَقَةً) أي: لأجل شفقتها (عليه) وسقط في رواية لفظ عليه.

(لَمْ يُطْعَمْهَا) أي: لم يطع أمّه فيه فهذا يدلّ على أنّ الصّلاة بالجماعة: فرض عين عنده ولهذا قَالَ: لم يطع أمّه، مع أنّ طاعة الوالدين فرض في غير معصية وترك الجماعة معصية عنده، وإنّما عيّن العشاء مع أنّ الحكم في كلّ الصلوات كذلك لكونها من أثقل الصلوات على المنافقين ثم الفجر وإن كان كذلك لكن ذكر أحدهما يغني عن الآخر، فافهم.

وإنّما عيّن الأمّ مع أنّ الأب كذلك في وجوب الطاعة لأنّ الأمّ أكثر شفقة من الأب على الأولاد، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: ولم ينبّه أحد من الشراح على من وصل أثر الحسن، وقد وجدته بمعناه وأتمّ منه وأصرح في كتاب الصيام للحسين بن الحسن المروزي بإسناد صحيح عن الحسن في رجل يصوم يعني تطوّعاً فتأمره أمّه أن يفطر قَالَ: فليفطر ولا قضاء عليه وله أجر الصّوم وأجر البرّ قيل فتنهاه أن يصليّ العشاء في جماعة قَالَ ليس ذلك لها هذه فريضة.

وقد أبدى الشيخ قطب الدين الْقُسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فيما نقله البرماوي في شرح عمدة الأحكام لمشروعية الجماعة حكمة ذكرها في مقاصد الصلاة منها قيام نظام الألفة بين المصلّين ولذا شرعت المساجد في المحالّ ليحصل التعاهد باللقاء إلى أوقات الصلوات وبين الجيران.

ومنها: أنّه قد يتعلّم الجاهل من العالم ما يجهله من أحكامها، ومنها أنّ

644 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِحَطْبٍ، فَيُحْطَبُ، ثُمَّ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ،»

مراتب الناس متفاوتة في العبادة فيعم بركة الكامل على الناقص فتكمل صلاة الجميع.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنِ أَبِي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز وفي رواية السراج من طريق شعيب عن ابن الزناد سمع الأعرج، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون ما خلا شيخ البُخَارِيِّ، وقد أخرج مته المؤلف في الأحكام أيضًا وأخرجه النسائي في الصلاة.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وزاد مسلم فقد ناسًا في بعض الصلوات فقال: فأفاد ذكر سبب الحديث.

(قَالَ: وَالَّذِي) أي: والله الذي (نَفْسِي بِيَدِهِ) هو قسم كان النَّبِيِّ ﷺ كثيرًا ما يُقسم به والمعنى: أن أمر نفوس العباد بيد الله أي: بتقديره وتديره، ويستفاد منه جواز القسم على الأمر الذي لا شك فيه تنبيها على عظم شأنه.

(لَقَدْ هَمَمْتُ) هو جواب القسم أكده باللام وقد وهو الهم وهو الغرم وقيل دونه أي: لقد قصدت (أَنَّ أُمَرَ بِحَطْبٍ) بفتح المهملتين، (فَيُحْطَبُ) بضم المثناة التحتيّة وسكون المهملة وفتح الطاء المهملة على صيغة البناء أو بالنصب عطفًا على أن أمر بالفاء العاطفة للمفعول وهو رواية الأكثرين ورواية الموطأ أيضًا، وفي رواية ليحطب بلام التعليل، وفي أخرى: يتحطب على صيغة البناء للمفعول من التحطب من الاحتطاب، وفي أخرى فيحطب بتشديد الطاء من التفعيل والكل بمعنى واحد أي: يجمع الحطب، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: معناه يكسر ليسهل إشعال النار به ويحتمل أن يكون أطلق عليه ذلك قبل أن يتصف به تجوزًا بمعنى أنه سيتصف به انتهى.

وتعقبه محمود العيني: بأنه لم يذكر أحد من أهل اللغة أن معناه يكسر.

(ثُمَّ أُمَرَ) بالمدّ وضم الميم وبالنصب عطفًا على سابقه (بِالصَّلَاةِ) إن كانت

فَيُؤَذِّنُ لَهَا، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمِّمُ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رِجَالٍ، فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ،

الألف واللام فيه للجنس فهو عام، وإن كانت للعهد ففي رواية أنها العشاء، وفي أخرى: الفجر، وفي أخرى: الجمعة، ولا تضاد بينها لجواز تعدد الواقعة، نعم إذا كان المراد: الجمعة فالجماعة شرط فيها ومحل الخلاف إنما هو غيرها، وَقَالَ البيهقي: والذي يدل عليه سائر الروايات أن عبّر بالجمعة عن الجماعة، ونوزع فيه بأن أبا داود والطبري في الأوسط رويًا من طريق يزيد بن جابر عن يزيد ابن الأصم فذكر الحديث قَالَ يزيد: قلت ليزيد بن الأصم يا أبا عوف الجمعة عنى أو غيرها قَالَ صَمَتَ أَذْنَايَ إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْتِرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا ذَكَرَ جُمُعَةً وَلَا غَيْرَهَا فَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّاجِحَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهَا لَا تَخْصُ الْجُمُعَةَ، وَظَهَرَ أَنَّ الْبَيْهَقِي وَهَمَّ فِي هَذَا، نَعَمْ جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَفِيهِ الْجُزْمُ بِالْجُمُعَةِ وَهُوَ حَدِيثٌ مُسْتَقَلٌّ بِرَأْسِهِ وَمُخْرَجُهُ مُغَايِرٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا يَقْدَحُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ لَا مَكَانَ كَوْنَهُمَا وَاقْعَتَيْنِ كَمَا مَرَّ، وَسَيَأْتِي التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(فَيُؤَذِّنُ) بفتح الذال المعجمة المشددة (لَهَا) كذا هو باللام ويروى بالباء الموحدة.

(ثُمَّ أَمَرَ) هو كسابقه بالمدّ وضَمَّ الميم وبالنصب (رَجُلًا فَيُؤَمِّمُ) ذلك الرجل (النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالَفَ) بالنصب عطفًا على سابقة.

(إِلَى رِجَالٍ) قَالَ الجوهرى قولهم هو يخالف إلى فلان أي: يأتيه إذا غاب عنه وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: يقال خالفني إلى كذا إذا قصد وأنت مولٌّ عنه قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالَفَكُمْ إِلَّا مَا أَنْتُمْ عَنْهُ﴾ [هود: 88]، والمعنى أخالف المشتغلين بالصلاة قاصدًا إلى بيوت الذين لم يخرجوا إلى الصلاة أو المعنى أخالف الفعل الذي أظهر من إقامة الصلاة فأتركه وأسير إليهم، أو أخالف ظنهم في أنني مشغول بالصلاة عن قصدي إليهم، أو المعنى أخالف الخلف أي: عن الصلاة إلى قصد المذكورين، والتقيد بالرجال يخرج النساء والصبيان، (فَأَحْرَقَ) بالتشديد من التحريق والمراد به التكثير يقال: حرّقه إذا بالغ في تحريقه، ويروى فأحرق من باب الإحراق، ورواية التشديد أكثر.

(عَلَيْهِمْ بُيُوتُهُمْ) بالنار عقوبة لهم على ترك الصلاة في الجماعة، وقوله

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ، أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِيًّا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ

عليهم يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقاطنين بها، وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح: فأحرق بيوتاً على من فيها.

(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أعاد اليمين للمبالغة في التأكيد (لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ) والمراد المتخلفون (أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا) بفتح العين المهملة وسكون الراء وبالقف، قَالَ الخليل العراق العظم بلا لحم فإن كان عليه لحم فهو عرق، وفي المحكم عن الأصمعي: العرق بسكون الراء قطعة لحم.

وَقَالَ الأزهري: العرق واحد العراق وهي العظام التي يؤخذ منها هبر اللحم ويبقى عليها لحم دقيق فتكسر وتطبخ ويؤكل ما على العظام من لحم دقيق ويتمشمش العظام ولحمها من أطيب اللحوم عندهم يقال: عرقت اللحم أعرقه وتعرقته إذا أخذت اللحم منه نهشاً، وفي المحكم: جمع العرق عراق بالضم وهو من الجمع الغزير، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقول الأصمعي هو اللائق هنا.

(سَمِيًّا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ) ثنية مرماة بكسر الميم وحكي فتحها، قَالَ الخليل: هي ما بين ظلفتي الشاة، وحكاها أبو عبيد وَقَالَ: لا أدري ما وجهه، ونقله المستملي في روايته في كتاب الأحكام عن الفربري قَالَ: قَالَ يونس عن محمد ابن سليمان عن الْبُخَارِيِّ قَالَ المرماة بكسر الميم مثل منساة وميضة ما بين ظلفتي الشاة من اللحم قَالَ القاضي عياض: فالميم على هذا أصلية، وَقَالَ الأخفش: المرماة لعبة كانوا يلعبونها بنصال محددة يرمونها في كوم من تراب فأيتهم أثبتها في الكوم غلب، وهي المرماة والمدحاة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويبعد أن يكون هذا مراد الحديث لأجل الثنية، وحكى الحربي عن الأصمعي: أَنَّ المرمة سهم الهدف، قَالَ: ويؤيده ما حَدَّثَنِي ثم ساق من طريق أبي رافع عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «لو أَنَّ أَحدهم إذا شهد الصَّلَاةَ معي كان له عظم من شاة سمينة أو سهمان لفعل»، وقيل المرماة سهم يتعلم عليه الرمي وهو سهم دقيق مستوى غير مجدّد، قَالَ الزين ابن المنير: ويدلّ على ذلك الثنية فإنّها مشعرة بتكرار الرمي بخلاف السهام المحددة الحربية فإنها لا يتكرّر رميها، وَقَالَ الرَّمْخُسَرِيُّ: تفسير المرماة بالسهم ليس بوجيه ويدفعه ذكر العرق معه، ووجهه

حَسَنَتَيْنِ، لَشَهْدِ الْعِشَاءِ»⁽¹⁾.

ابن الأثير: بأنّه لما ذكر العظم السمين وكان ممّا يؤكل أتبعه بالسهمين لأنّهما ممّا يليه به انتهى، وَقَالَ أبو سعيد: المرمانان في الحديث سهمان يرمي بهما الرجل فيحرز سبقه أي: يسابق إلى إحراز الدنيا وسبقها ويدع سبق الآخرة. (حَسَنَتَيْنِ) وإنما وصف العرق بالسمن والمرماة بالحسن ليكون ثمة باعث نفسانيّ في تحصيلهما.

وَقَالَ الطيبي: قوله: «حسنتين» بدل من المرمانين إذا أريد بهما العظم الذي لا لحم عليه، وإن أريد بهما السهمان الصغيران فالحسنتان بمعنى الجيدتين صفة للمرمانين هذا، والفرق غير ظاهر كما لا يخفى.

(لَشَهْدِ الْعِشَاءِ) أي: صلاتها على حذف المضاف أو على ذكر المحل وإرادة الحال، والمعنى: لو علم أنّه لو حضر الصلوة يجد نفعا دنيويّا وإن كان خسيّسا حقيرا لحضرها لقصور همّته على الدنيا، ولا يحضرها لما لها من مثوبات العقبى ونعيمها فهو وصف بالحرص على الشيء الحقيق من مطعوم أو ملعوب به مع التفریط فيما يحصل به الدّرجات الرفيعة والمنازل الكريمة السنيّة هذا.

وقد استدلل جماعة بهذا الحديث على أنّ الجماعة فرض عين، وَقَالَ صاحب التلويح: اختلف في صلاة الجماعة هل هي شرط في صحّة الصلوة كما قاله داود بن عليّ وأحمد بن حنبل في رواية عنه، أو فرض على الأعيان كما قاله جماعة من محدّثي الشافعية كابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر وغيرهم، وهو قول عطاء والأوزاعي وأبي ثور، وهو الصحيح عند أحمد، وَقَالَ في شرح المهذب: إنه قول للشافعي وعن أحمد واجبة ليست بشرط، وقيل: سنة مؤكدة كما قاله القدوري، وعامة مشايخنا أنّها واجبة وقد سمّاها بعض أصحابنا سنة مؤكدة، وفي المفيد الجماعة: واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة، وفي البدائع: إذا فاتته الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر بلا خلاف بين أصحابنا لكن إن أتى مسجداً يرجو إدراك الجماعة فيه فحسن، وإن صلّى في مسجد حيّه فحسن، وعن القدوري يجمع بأهله، وفي التّحفة إنّما يجب على من

(1) أطرافه 657، 2420، 7224 - تحفة 13832.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة رقم (651).

قدر عليها من غير حرج، وتسقط بالعدر فلا تجب على المريض والأعمى والزَّمن ونحوهم هذا إذا لم يجد الأعمى والزَّمن من يحمله، وكذا إذا وجد عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وعندهما تجب، وعن شرف الأئمة وغيره تركها بغير عذر يوجب التعزير وبأثم الجيران بالسَّكوت عن تاركها، وعن بعضهم لا تقبل شهادته فإن اشتغل بتكرار اللغة لا يعذر في ترك الجماعة، وبتكرار الفقه ومطالعه يعذر، فإن تركها أهل ناحية قوتلوا بالسَّلاح، وفي القنية: من يشتغل بتكرار الفقه ليلاً ونهاراً ولا يحضر الجماعة لا يعذر ولا يقبل شهادته.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَهَا أَوْ نَامَ أَوْ شَغَلَهُ عَنِ الْجَمَاعَةِ شُغْلَ جَمَعَ بِأَهْلِهِ فِي مَنْزِلِهِ، وَإِنْ صَلَّى وَحْدَهُ يَجُوزُ.

واختلف العلماء في إقامتها في البيت، والأصح أنها كإقامتها في المسجد. وفي شرح جواهر زادة هي سنة مؤكدة غاية التأكيد، وقيل: فرض كفاية وهو اختيار الطحاوي والكرخي وغيرهما، وهو قول: الشافعي المختار، وقيل: سنة، وفي الجواهر عن مالك: هي سنة مؤكدة وقيل: فرض كفاية، ووجه استدلال من قَالَ بفرضية عينها بهذا الحديث أنها لو كانت فرض كفاية لكان قيام النبي ﷺ وأصحابه كافياً، ولو كانت سنة فتارك السنة لا يحرق عليه بيته إذ سيدنا رسول الله ﷺ لا يهَمُّ إِلَّا بِحَقِّ وَيدَلَّ عَلَيْهَا أَيْضًا مشروعية صلاة الخوف إذ فيها أعمال منافية للصلاة ولا يعمل ذلك لأجل فرض كفاية ولا سنة.

وقد ورد في صحيح مسلم «أَنَّ أَعْمَى قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي فِي الْمَسْجِدِ قَالَ هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَجِبْ»، وأخرج أبو عبد الله في مستدركه من حديث عبد الرحمن بن عباس عن ابن أم مكتوم قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمَدِينَةَ كَثِيرَةُ الْهُوَامِ وَالسَّبَاعِ قَالَ تَسْمَعُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَالَ «نَعَمْ قَالَ فَحَيَّ هَلَا» وَقَالَ صحيح الإسناد وإن كان سمع من ابن أم مكتوم، وأخرج من حديث زائد عن عاصم عن أبي رزين عن ابن أم مكتوم بلفظ أتني كبير شاسع الدار ليس قائد يلازميني فهل تجد لي من رخصة قَالَ تَسْمَعُ النَّدَاءَ قلت: نَعَمْ قَالَ مَا أَجِدُ لَكَ رَخْصَةً.

قَالَ الْحَاكِمُ: وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ عَنْ

حسين بن عبد الرحمن بن شدّاد عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ استقبل الناس في صلاة العشاء فَقَالَ: «لقد هممت أن آتي هؤلاء الذين يتخلفون عن هذه الصّلاة فأحرق عليهم بيوتهم قَالَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لقد علمت ما بي» الحديث، وعند أحمد أتى النَّبِيُّ ﷺ المسجد فوجد في القوم رقة فَقَالَ: «إني لأهمُّ أن أجعل للناس إماماً ثم أخرج فلا أجد على إنسان يتخلف عن الصّلاة في بيته إلا أحرقه عليه فَقَالَ ابن أم مكتوم يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ بيني وبين المسجد نخلاً وشجراً ولا أقدر على قائد كل ساعة أيسعني أن أصلي في بيتي فَقَالَ تسمع الإقامة قَالَ: نعم قَالَ: فأتها» ولا بن حبان من حديث جابر قال: أسمع الأذان قال: نعم، قال: فأتها ولو حبواً، وأعلّ ابن القطن حديث ابن أم مكتوم فَقَالَ: لأنّ الراوي عنه أبو رزين وابن أبي ليلى فأما أبو رزين فإننا لا نعلم سنة ولكن أكبر ما أدركه من الصحابة علي رضي الله عنه وابن أم مكتوم قتل بالقادسية زمن عمر رضي الله عنه وأما ابن أبي ليلى فمولده لست بقين من خلافة عمر رضي الله عنه انتهى.

قد أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النَّبِيِّ ﷺ: «من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر»، وفسر العذر في حديث سليمان بن قرم بلفظ: «من سمع النداء ينادى به صحيحاً فلم يأت به غير عذر لم يقبل الله له صلاة غيرها» قيل وما العذر قَالَ: «المرض والخوف».

وروى ابن ماجه من حديث الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن الحكم أَخْبَرَنِي ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم سمعا النَّبِيَّ ﷺ على أعواده يقول: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجماعات أو ليختمن الله على قلوبهم»، وروى ابن ماجه أيضاً من حديث الوليد بن مسلم عن الزبرقان بن عمرو الضمري عن أسامة ابن زيد رضي الله عنهما قَالَ: «قَالَ رسول الله لينتهين رجال عن ترك الجماعة أو لأحرقن بيوتهم».

وروى الطبراني في الأوسط بسند جيّد عن أنس رضي الله عنه: لو أنّ رجلاً دعا الناس إلى عرق أو مرماتين لأجابوه وهم يدعون إلى هذه الصّلاة في جماعة ولا يأتونها لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس فأضرها عليهم ناراً فإنه لا

يتخلف إلّا منافق» .

وروى أبو داود في سننه بسند لا بأس به عن أبي الدرداء مرفوعاً «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلّا استحوذ عليهم الشيطان أي : غلب فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية» .

وروى ابن عديّ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً : «من سمع النداء فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له» .

وروى الكجى في سننه عن حارثة بن النعمان يرفعه «لا يخرج الرجل في غنيمة فلا يشهد الصلاة حتى يطبع على قلبه» وفي إسناده عمر مولى غفرة ، وعن أبي زرارة الأنصاريّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «من سمع النداء فلم يجب كتب من المنافقين» ذكره أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى في مسنده بسند فيه ضعف .

وروى الطحاويّ في شرح مشكل الآثار عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ﷺ : «لولا شيء لأمرت رجلاً يصلي بالناس ثم لحرقته بيوتاً على ما فيها» ، وهذه الروايات كلّها ممّا يتمسك به القائلون بفرضيّة الجماعة على الأعيان وأمّا القائلون بأنّها فرض على الكفاية أو سنّة مؤكّدة فتمسّكهم ما تقدّم في هذا الجامع الصّحيح من الأحاديث التي فيها صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذّ ، ولا يقال إنّ ذلك محمول على صلاة المعذور فذّاً ، لأنّ الفذّ : معرّف باللام فيفيد العموم ويدخل تحته كلّ فذّ من معذور وغيره ، ويدلّ أيضاً على أنّه أراد غير المعذور قوله أو في سوقه لأنّ المعذور لا يروح إلى السوق وأيضاً لا يجوز أن يحمل على المعذور لأنّ المعذور لا يروح في الصلاة كالصّحيح ، واستدلّوا أيضاً بما رواه الحاكم وصحّحه عن أبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع رجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كثر فهو أحبّ إلى الله عزّ وجلّ» ، ويقولون ﷺ للذين صلّيا في رحالهما من غير جماعة : «إذا صلّيتما في رحالكما ثم أتيتما المسجد فصلّيا فإنّهما لكما نافلة» فلو كانت الجماعة فرضاً لأمرهما بالإعادة ، ومثل هذا جرى لمحجن الدّلي ذكره في الموطأ ، وأمّا الجواب عن حديث الباب فعلى أوجه :

أحدها : ما قاله ابن بطال وغيره وهو أنّ الجماعة لو كانت فرضا لقال حين توعد بالإحراق من تخلف عن الجماعة لم يجزئه صلاته لأنّه وقت البيان ، وتعقّبه ابن دقيق العيد : بأنّ البيان قد يكون بالتنصيص وقد يكون بالدلالة فلمّا قال ﷺ : «لقد هممت» دلّ على وجوب الحضور وهو كاف في البيان ، وقال محمود العيّني : ليس ذلك واحداً من الدلالات الثلاث المطابقة والتضمّن والالتزام ولا فيه دلالة أصولية فافهم .

الثاني : ما قاله الباجي وغيره وهو أنّ الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة وإنّما المراد المبالغة ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التي يعاقب بها الكفّار وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك ، وأجيب بأنّ المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنّار وكان قبل ذلك جائزاً لدليل حديث أبي هريرة الآتي في الجهاد الدال على جواز التحريق بالنار ثم على نسخه فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع .

الثالث : ما قاله ابن بُزَيْرَة إنّ بعضهم⁽¹⁾ استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه ﷺ همّ بالتوجّه إلى المتخلفين فلو كانت الجماعة فرض عين ما همّ بتركها إذا توجّه ، وتعقّبه بأنّ الواجب يجوز تركه لِمَا هو أوجب منه .

الرابع : كونه ﷺ ترك تحريقهم بعد التهديد فلو كان واجباً ما عفا عنهم ، قال القاضي عياض ومن تبعه : ليس في الحديث حجة لأنّه ﷺ همّ ولم يفعل وزاد النووي : ولو كانت فرض عين لما تركهم .

وتعقّبه ابن دقيق العيد : بأنّه ضعيف لأنّه ﷺ لا يهّم إلا بما يجوز له فعله لو فعله ، وأمّا الترك فلا يدلّ على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه ، على أنّه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ بلفظ : «لولا ما في البيوت من النساء والدّرية لأقمت صلاة العشاء وأمرت فتياي بحرقون» الحديث .

(1) المراد من ذلك البعض ابن خزيمة لأنّ إمام الحرمين نقله عنه ولكن النووي نقل عنه الوجوب حسب ، واللّهُ أعلم.

الخامس: ما قيل إنّ المراد بالتهديد قوم تركوا الصّلاة رأساً لا مجرّد الجماعة، ردّ بما رواه مسلم لا يشهدون الصلاة أي: لا يحضرون، وفي رواية عجلان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد لا يشهدون العشاء في الجميع أي في الجماعة، وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجة مرفوعاً «لينتهين رجال عن تركهم الجماعات أو لأحرقن بيوتهم».

السّادس: أنّ الحديث ورد في الحثّ على مخالفة أهل النفاق والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة فلا يتم الدليل أشار إليه الزين ابن المنير وهو قريب من الوجه الثاني.

السّابع: أنّ الحديث ورد في حق المنافقين فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل، وتعبّ بأنّه يستبعد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنّه لا صلاة لهم، وبأنّه كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطويّتهم، وقد قال: «لا يتحدّث الناس أنّ محمّداً يقتل أصحابه»، وردّه ابن دقيق العيد: بأنّه لا يتمّ إلّا أن ادّعى أن ترك معاينة المنافقين كان واجباً عليه ولا دليل على ذلك فإذا ثبت أنه كان مخيراً فليس في إعراضه عنهم ما يدلّ على وجوب ترك عقوبتهم.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد نسبته محمود العيّنيّ إلى نفسه لكنه لذلك الحافظ فانتحله عنه، والذي يظهر لي أنّ الحديث ورد في المنافقين لقوله في صدر الحديث الآتي بعد أربعة أبواب:

«ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر».

ولقوله: «لو يعلم أحدهم» لأنّ هذا الوصف لائق بالمنافقين لا بالمؤمن الكامل، لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر بدليل قوله في رواية عجلان: «لا يشهدون العشاء في الجميع».

وقوله في حديث أسامة: «لا يشهدون الجماعة».

وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أبي داود «ثم آتي قوما يصلّون في بيوتهم ليست بهم علة» فهذا يدلّ على أنّ نفاقهم نفاق معصية لا نفاق كفر لأنّ الكافر لا يصلّي في بيته وإنّما يصلّي في

المسجد رياء وسمعة فإذا دخل في بيته كان ما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء نبّه عليه القرطبي، وأيضاً فقله في رواية المقبري «لولا ما في البيوت من النساء والذرية» يدلّ على أنهم لم يكونوا كفاراً لأنّ تحريق بيت الكافر إذا تعيّن طريقاً إلى الغلبة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته، وعلى تقدير أن يكون المراد بالنفاق في الحديث نفاق الكفر فلا يدلّ على عدم الوجوب لأنّه يتضمّن أنّ ترك الجماعة من صفات المنافق، وقد نهينا عن التشبه بهم وسياق الحديث يدلّ على الوجوب من جهة المبالغة في ذمّ من تخلف، وَقَالَ الطيبي: خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنّهم إذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة بل من جهة أنّ التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين، ويدلّ عليه قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلّا منافق» رواه مسلم انتهى كلامه.

وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمير بن أنس: حَدَّثَنِي عُمُومَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما يشهد بها منافق يعني العشاء والفجر»، ولا يقال هذا يدلّ على ما ذهب إليه صاحب هذا الوجه لانتفاء أن يكون المؤمن قد تخلف وإنّما ورد الوعيد في حقّ من تخلف، لأنّه يقال بل هذا يقوّي أنّ المراد بالنفاق المعصية لا نفاق الكفر فعلى هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز إطلاق النفاق عليه مجازاً لما دلّ عليه مجموع الأحاديث.

الثامن: ما ادّعه بعضهم من أنّ فرضيّة الجماعة كان في أوّل الإسلام لأجل سدّ باب التخلف عن الصلاة عن المنافقين، ثم نسخ حكاه القاضي عياض، ويمكن أن يتقوّى بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار كما سيأتي واضحاً في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى، وكذا ثبوت نسخ ما يتضمّنه التحريق من جواز العقوبة بالمال، ويدلّ على النسخ أيضاً الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي.

التاسع: أنّ المراد بالصلاة: الجمعة لا باقي الصلوات نصره القرطبي، وتعقّب بالأحاديث المصرّحة بالعشاء، وفيه بحث لأنّ الأحاديث اختلفت في

تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة، أو العشاء أو الفجر معاً؟ فإن لم تكن أحاديث مختلفة ولم يكن بعضها أرجح من بعض وإلا وقف الاستدلال لأنه لا يتم إلا أن تعين كونها غير الجمعة، أشار إليه ابن دقيق العيد، ثم قال فلتأمل الأحاديث الواردة في ذلك انتهى، قال الحافظ العسقلاني: وقد تأملتُها فرأيت التعيين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن مسعود رضي الله عنهم، أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فحديث الباب من رواية الأعرج عنه يومئ إلى أنها العشاء لقوله في آخره «الشهد العشاء».

وفي رواية مسلم يعني العشاء، ولهما من رواية أبي صالح عنه أيضاً الإيحاء إلى أنها العشاء والفجر، وعينها السراج في رواية له من هذا الوجه: العشاء حيث قال في صدر الحديث آخر العشاء ليلة فخرج فوجد الناس قليلاً فغضب فذكر الحديث.

وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه يعني الصلاتين العشاء والغداة.

وفي رواية عجلان والمقبري عند أحمد: التصريح بتعيين العشاء ثم سائر الروايات عن أبي هريرة رضي الله عنه على الإيهام وقد أورده مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن بُرقان عن يزيد بن الأصم عنه فلم يسق لفظه وساقه الترمذي وغيره من هذا الوجه بإيهام الصلاة، وكذلك رواه السراج وغيره من طرق عن جعفر، وخالفهم معمر عن جعفر فقال: الجمعة أخرجه عبد الرزاق عند البيهقي من طريقه وأشار إلى ضعفها لشذوذها، ويدل على وهمه فيها رواية أبي داود والطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن يزيد بن الأصم فذكر الحديث، وقد مرّ منّا في شرح لفظ الصلاة في حديث الباب.

وأما حديث ابن أم مكتوم فقد مرّ أيضاً، لكن قد حمّله العلماء على أنه كان لا يشقّ عليه التصرف بالمشي وحده ككثير من العميان.

وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه فقد أخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة، لكن قد مرّ أنه حديث مستقل؛ لأنّ مخرجه مغاير لحديث أبي هريرة فلا يقدح أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما واقعتان كما أشار إليه النووي والمحّب الطبري.

العاشر: أنّ التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حقّ تاركي فرض الكفاية لمشروعية قتال تاركي فرض الكفاية وفيه نظر لأنّ التحريق الذي يفضي إلى القتل أخصّ من المقاتلة المشروعة في حقّ تاركي فرض الكفاية على أنّ المقاتلة في حقهم إنّما تشرع إذا اتفق الجميع على الترك وإما إذا أتى البعض فلا.

تنبيه:

قد اعتمد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أمّ مكتوم المذكور على فرضيّة الجماعة في الصلوات كلها ورجّحوه بحديث الباب وبالأحاديث الدالة على الرخصة في التخلّف عن الجماعة قالوا لأنّ الرخصة لا تكون إلّا عن واجب، وفيه نظر ووراء ذلك أمر آخر ألزم به ابن دقيق العيد من يتمسّك بالظاهر ولا يتقيّد بالمعنى وهو أنّ الحديث ورد في صلاة معيّنة فيدلّ على وجوب الجماعة فيها دون غيرها، وأشار للانفصال عنه بالتمسّك بدلالة العموم لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد يقتضي كونه واردًا في صلاة معيّنة، ولا يستلزم ذلك ترك اتباع المعنى لأنّ غير العشاء والفجر مظنة الشغل بالتكسّب وغيره، وأمّا العصران فظاهر وأمّا المغرب فلاّتهما في الغالب وقت الرجوع إلى البيت والأكل، ولا سيّما لصائم مع ضيق وقتها بخلاف العشاء والفجر فليس للمتخلّف عنهما عذر غير الكسل المذموم، وفي المحافظة عليهما في الجماعة أيضًا انتظام الألفة بين المتجاورين في طرفي النهار، وختم النهار بالاجتماع على الطاعة وافتتاحه كذلك، وقد وقع في رواية عجلان عن أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد تخصيص التهديد بمن حول المسجد، وسيأتي توجيه كون العشاء والفجر أثقل على المنافقين من غيرهما.

ثم من فوائد الحديث المذكور في الباب تقديم: الوعيد والتهديد على العقوبة وسره أنّ المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزجر اكتفى به عن الأعلى من العقوبة نبّه عليه ابن دقيق العيد.

ومنها: جواز العقوبة بالمال بحسب الظاهر واستدلّ به قوم من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم وعُزي ذلك أيضًا إلى مالك، وفيه نظر لما تقدّم أنه

كان في أول الإسلام ثم نسخ ، ولا احتمال أن التحريق من باب لا يتم الواجب إلا به إذ الظاهر أن الباعث على ذلك أنهم كانوا يختفون في بيوتهم فلا يتوصل إلى عقوبتهم إلا بتحريقها عليهم ، وفيه نظر ظاهر .

ومنها : جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لأنه ﷺ هم بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه لا اشتغال بالصلاة بالجماعة فأراد أن يبعثهم في الوقت الذي يتحققون أنه لا يطرقهم فيه ، وفي السياق إشعار بأنه تقدم منه زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل ، وقد ترجم عليه البخاري في كتاب الأشخاص وفي كتاب الأحكام باب إخراج أهل المعاصي والريب من البيوت بعد المعرفة ، ففيه أن من طلب منهم بحق فاخفى أو امتنع في بيته لأخرج منه بكل طريق يتوصل إليه بها كما أراد ﷺ إخراج المتخلفين عن الصلاة بإلقاء النار عليهم في بيوتهم ، وحكى الطحاوي في أدب القضاء الصغير له أن بعضهم كان يرى الهجوم على الغائب ، وبعضهم لا يرى وبعضهم يرى التسمير على الأبواب وبعضهم لا يراه ، وقال بعض الحكماء أجلس رجلاً على بابه وتمنع من الدخول والخروج من منزله للطعام والشراب فإنه لا يمتنع عنهما ويضيق عليه حتى يخرج فيحكم عليه ، ومن رأى الهجوم من أصحابنا يقدم النساء في الدخول وتفتيش الدار وتدخل أولاً البيت الذي فيه النساء خاصة ولا يكون الهجوم إلا على غفلة من غير استئذان بالدخول ، والله أعلم .

ومنها : جواز الحلف من غير استحلاف كما في حلف النبي ﷺ .

ومنها : جواز التخلف عن الجماعة لأمر أو نائبه لأجل إخراج من يستخفي في بيته ويتركها ، ولا بعد في أن يلحق بذلك الجمعة فقد ذكروا من الأعذار في التخلف عنها خوف فوت الغريم وأصحاب الجرائم في حق الإمام كالغرماء ، وفي رواية أبي داود وليست بهم علة دلالة على أن الأعذار كالمرض والخوف من ظالم أو حيوان تبيح التخلف عن الجماعة ولو قلنا إنها فرض عين كالجمعة .

ومنها : ما استدلل به عليه من جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل إذا كان في ذلك مصلحة ، قال ابن بريزة وفيه نظر لأن الفاضل في هذه الصورة يكون غائباً

وهذا لا يختلف في جوازه، نعم فيه دلالة على استخلاف الفاضل المفضل لمصلحة.

ومنها: ما استدلل به ابن العربي عليه وهما شيئان:

أحدهما: جواز إعدام محلّ المعصية كما هو مذهب مالك وتعقب بأنّه منسوخ كما قيل في العقوبة بالمال.

والثاني: مشروعية قتل تارك الصلاة متهاوئاً بها، ونوزع في ذلك ورواية أبي داود التي فيها أنهم كانوا يصلّون في بيوتهم كما تقدّم تعكر عليه، نعم يمكن الاستدلال بوجه آخر وهو أنهم إذا استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة ومندوبة كان من تركها رأساً بذلك أحقّ لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لا دائماً ولا غالباً لأنّه يمكن الفرار منه أو الإخماد له بعد حصول المقصود منه من الزجر والإرهاب واللّه أعلم بالصواب.

تتمة:

قد اختلفت ألفاظ الحديث في ذلك الباب، فعند البخاريّ: في باب فضل صلاة العشاء في جماعة ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء الحديث وفي لفظ: لقد هممت أن أمر المؤذن فيقيم.

وفيه: ثم أخذ شعلا من نارٍ فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بغير عذر، وفي لفظ: ثم أخالف إلى أقوام لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم، وعند أحمد ابن حنبل لولا ما في البيوت من النساء والذرية أقمت صلاة العشاء وأمرت فتاني يحرقون ما في البيوت بالنار.

وعند أبي داود: ثم أتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم، وفي مسند السراج أمر فتيتي إذا سمعوا الإقامة من تخلف أن يحرقوا عليهم أنكم لو تعلمون ما فيهما لأتيموهما ولو حبواً، وفي لفظ آخر آخر النبي ﷺ صلاة العشاء حتى تهوّر الليل وذهب ثلثه أو نحوه ثم خرج إلى المسجد فإذا الناس عزّون وإذا هم قليل فغضب غضباً شديداً لا أعلم أنّه غضب غضباً

أشدّ منه ثم قَالَ لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أتبع هذه الدّور التي تخلف أهلها عن هذه الصلاة فأضرّمها عليهم بالنيران .

وفي كتاب الطوسي مصحّحاً : ثم آتي قوما يتخلفون عن هذه الصّلاة فأحرق عليهم يعني صلاة العشاء ، وفي مسند عبد الله بن وهب نا ابن أبي ذئب ، نا عجلان عنه لينتهين رجال من حول المسجد لا يشهدون العشاء أو لأحرقن بيوتهم .

وفي كتاب الثواب لحميد بن زنجويه : أمر رجلاً في أيديهم حزم حطب لا يؤتى رجل في بيته سمع الإقامة إذا إلّا أضرّم عليه بيته .

وفي الأوسط للطبراني : أمر رجلاً إذا أقيمت الصلاة أن يتخلفوا دون من لا يشهد الصلاة فيضرّموا عليهم بيوتهم ولو أنّ رجلاً أذن الناس إلى طعام لأتوه والصلاة ينادى بها فلا يأتونها .

وفي معجمه الصغير : ثم أنظر فمن لم يشهد المسجد فأحرق عليه بيته .

وفي كتاب الترغيب والترهيب لأبي موسى المديني الأصبهاني خرج بعدما تهور الليل فذهب ثلاثة ثم قَالَ : «لو أن رجلاً نادى الناس إلى عرق أو مرماتين أتوه لذلك وهم يتخلفون عن هذه الصّلاة» .

وعند الدارقطني في مسنده : «لو كان عرقاً سميناً أو مغرقتين لشهدوها» ، وفي مصنّف عبد الرزاق بسند «صحيح» فقد هممت أن أمر فتياي أن يجمعوا إلي حزمًا من حطب ثم أنطلق فأحرق على قوم بيوتهم لا يشهدون الجمعة» رواه عنه جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولمّا رواه البيهقي من طريق أحمد بن منصور الرمادي عن عبد الرزاق قَالَ كذا قَالَ الجمعة ، وكذلك روي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه والذي يدلّ عليه سائر الروايات أنّه عبّر بالجمعة عن الجماعات .

وروي في المعجم الأوسط عن ابن مسعود بالإطلاق من غير تقييد بالجمعة ، والذي فيه التقييد بالجمعة رواه السراج عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، والله أعلم .

30 - باب فَضْل صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَكَانَ الْأَسْوَدُ: «إِذَا فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ ذَهَبَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ» وَجَاءَ أَنَسُ: «إِلَى

مَسْجِدٍ

30 - باب فَضْل صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

(باب فَضْل صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ) أي: على صلاة الفذّ وفي بعض النسخ باب فضل الجماعة، وكون الشيء متصفاً بالفضيلة لا ينافي كونه متصفاً بالوجوب لأنّ الشيء قد يكون واجباً ويكون ذا فضيلة في نفسه فلا منافاة بين هذه الترجمة والترجمة السابقة.

(وَكَانَ الْأَسْوَدُ) هو ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين أدرك زمان النَّبِيِّ ﷺ ولم يره وقد مرّ في باب من ترك بعض الاختيار في كتاب العلم.

(إِذَا فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ) في مسجد (ذَهَبَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ) وصله أبو بكر بن أبي شيبه بإسناد صحيح ولفظه إذا فاتته الجماعة في مسجد قومه ذهب إلى مسجد آخر، ومناسبته للترجمة أنّه لو لا ثبوت فضيلة الجماعة عنده لما ترك فضيلة أوّل الوقت والمبادرة إلى خلاص الدّمة ولم يتوجّه إلى مسجد آخر كذا أشار إليه ابن المنير، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر لي أنّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قصد بأثري الأسود وأنس إلى أنّ الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته مثلاً لأنّ التجميع لو لم يكن مختصاً بالمسجد لجمع الأسود في مكانه ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة، ولما جاء أنس إلى مسجد بني رفاعه كما سيجيء، وَقَالَ صاحب التوضيح وقد روي ذلك عن حذيفة وسعيد بن جبير، وذكر الطّحّان عن الكوفيّين ومالك إن صلّى في مسجده وحده وإن شاء أتى مسجداً آخر يطلب فيه الجماعة إلّا أنّ مالكاً قال إلّا أن يكون في المسجد الحرام أو مسجد رسول الله ﷺ فلا يخرج منه ويصلّي فيه وحده لأنّ الصّلاة في هذين أعظم أجراً ممّن صلّى في جماعة في غيرهما، وَقَالَ الحسن البصري: ما رأينا المهاجرين يتبعون المساجد، وفي مختصر ابن شعبان عن مالك: من صلّى في جماعة فلا يعيد في جماعة إلّا في مسجد مكة والمدينة.

(وَجَاءَ أَنَسُ) وفي رواية الأصيلي: أنس بن مالك (إِلَى مَسْجِدٍ) ابن ثعلبة أو

قَدْ صَلَّيَ فِيهِ، فَأَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى جَمَاعَةً».

645 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ.....»

مسجد بني رفاعه وفي بعض النسخ إلى مسجد (قَدْ صَلَّيَ فِيهِ) على صيغة البناء للمفعول، (فَأَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى) فِي (جَمَاعَةً) وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعد أبي عثمان قَالَ: مَرَّبْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي مَسْجِدِ بَنِي ثَعْلَبَةَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ قَالَ: وَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَفِيهِ فَأَمَرَ رَجُلًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ ثُمَّ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرَقٍ عَنِ الْجَعْدِ، وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَمِّيِّ عَنِ الْجَعْدِ نَحْوَهُ وَقَالَ مَسْجِدُ بَنِي رِفَاعَةَ وَقَالَ فُجَاءَ أَنَسٌ فِي نَحْوِ عَشْرِينَ مِنْ فَتْيَانِهِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا مَرَّ مِنْ إِرَادَةِ التَّجْمِيعِ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا قَالَ: الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

ثم إنه اختلف العلماء في الجماعة بعد الجماعة في المسجد، فروي عن ابن مسعود أنه صَلَّى بَعْلَقْمَةَ وَالْأَسُودَ فِي مَسْجِدٍ قَدْ جُمِعَ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ فِي رَوَايَةٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَشْهَبُ عَمَلًا بظاهر قوله ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ» الحديث.

وقالت طائفة: لا يَجْمَعُ فِي مَسْجِدٍ جُمِعَ فِيهِ مَرَّتَيْنِ رَوَى ذَلِكَ عَنْ سَالِمٍ وَالْقَاسِمِ وَأَبِي قَلَابَةَ وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ خَشْيَةَ افْتِرَاقِ الْكَلِمَةِ وَإِنْ أَهْلُ الْبَدْعِ يَتَطَرَّقُونَ إِلَى مَخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى طَرِيقٍ يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ قَوْمٌ بَعْدَ قَوْمٍ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ فِي الْمَسْجِدِ الْمَطْرُوقِ وَكَذَا الْمَسْجِدُ الَّذِي لَا إِمَامَ لَهُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاضِي) اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِي رَوَايَةٍ سَقَطَ لَفْظُ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَجُلَا هَذَا الْإِسْنَادِ وَقَدْ ذَكَرُوا غَيْرَ مَرَّةٍ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ) بفتح المثناة الفوقية وسكون الفاء وضم الضاد المعجمة (صَلَاةُ الْفَذِّ) بفتح الفاء وتشديد الذال المعجمة أي:

بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً⁽¹⁾.

الفرد يقال فذا الرجل من أصحابه إذا بقي وحده وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسياقه أوضح، ولفظه الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده.

(بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً) قَالَ الترمذي عامة من رواه قالوا : خمسة وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال : سبعا وعشرين .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين ، لكن العمري ضعيف .

ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة .

وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع ، وأما غير ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فصَحَّ عن أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما في هذا الباب .

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد وابن خزيمة .

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه عند ابن ماجة والحاكم .

وعن عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند السراج ، وورد أيضًا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني بخمس وعشرين سوى رواية أبي فإنه قال : أربع أو خمس على الشك وسوى رواية لأبي هريرة عند أحمد قال : فيها سبع وعشرون وفي إسنادها شريك القاضي وفي حفظه ضعف .

وفي رواية لأبي عوانة : بضعاً وعشرين وليست مغايرة أيضًا لصدق البضع

(1) طرفه 649 - تحفة 8367 - 1/166 .

أخرجه مسلم في المساجد وواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة رقم (650).

على الخمس، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع إذ لا أثر للشك، واختلف في أيّهما: أرجح فقيلاً رواية الخمس لكثرة رواياتها، وقيل: رواية السبع لأنّ فيها زيادة من عدل حافظ، ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو مميّز العدد المذكور ففي الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف المميّز إلّا طرق حديث أبي هريرة ففي بعضها ضعفاً، وفي بعضها جزءاً أو في بعضها درجة وفي بعضها صلاة، ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس، والظاهر أنّ ذلك من تصرف الرواة، ويحتمل أن يكون ذلك من التفنّن في العبارة، وأمّا قول ابن الأثير: إنّما قال درجة ولم يقل جزء أو لا نصيباً ولا حظاً ولا نحو ذلك لأنّه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فإنّ تلك فوق هذه بكذا وكذا درجة لأنّ الدرجات إلى جهة فوق، فكأنه بناء على أنّ الأصل لفظ درجة، وما عدا ذلك من تصرف الرواة لكن نفيه ورود الجزء مردود فإنّه ثابت وكذلك الضعف، وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع بوجوه:

منها: أنّ ذكر القليل لا ينفى الكثير، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد لكن قد قال به جماعة من الشافعية، وحكى عن نصّ الشافعيّ، وعلى هذا فقيلاً وهو الوجه الثاني لعلّه ﷺ أخبر بالخمس ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بالسبع.

وتعقّب بأنّه يحتاج إلى التاريخ وبأنّ دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه، لكن إذا سلّمنا دخول النسخ فيها تعيّن تقدّم الخمس على السبع من جهة أنّ الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقصان.

ومنها: أنّ اختلاف العددين باختلاف مميّزهما، وعلى هذا فقيلاً الدرجة أصغر من الجزء.

وتعقّب: بأنّ الذي روى عنه الجزء روى عنه الدرجة، وقال بعضهم الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة وهو مبنيّ على التغاير.

ومنها: الفرق بقرب المسجد وبعده.

ومنها: الفرق بحال المصلّي كأن يكون أعلم أو أخشع.

ومنها: الفرق بإيقاعها في المسجد أو في غيره.

ومنها : الفرق بالمتنظر للصلاة وغيره .

ومنها : الفرق بإدراكها كلها أو بعضها .

ومنها : الفرق بكثرة الجماعة وقتلهم .

ومنها : أنَّ السبع مختصة بالفجر والعشاء وقيل الفجر والعصر والخمس بما عدا ذلك .

ومنها : أنَّ السبع مختصة بالجهريَّة والخمس بالسريَّة ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وهذا الوجه أوجه عندي لما في الجهرية من الإنصات عند قراءة الإمام والاستماع لها ومن التأمين عند تأمينه ليوافق تأمين الملائكة هذا ، ثم إنَّ الحكمة في هذا العدد غير محققة المعنى .

ونقل الطيبي عن التوربشتي ما حاصله أنَّ ذلك لا يدرك بالرأي بل مرجعه إلى علم النبوة التي قصرت علوم الألباء عن إدراك حقيقتها كلها ، ثم قَالَ : ولعلَّ الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفين كصفوف الملائكة والاقتداء بالإمام وإظهار شعائر الإسلام وغير ذلك .

وأشار الْكُرْمَانِيُّ : إلى احتمال أن يكون أصله كون المكتوبات خمسًا فأريد المبالغة في تكثيرها ، فضربت في مثلها فصارت خمسًا وعشرين ، ثم ذكر للسبع مناسبة أيضًا من جهة عدد ركعات الفرائض ورواتبها ، وَقَالَ غيره : الحسنه بعشرة للمصلِّي منفردًا فإذا انضم إليه آخر بلغت عشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس أو زيد عدد أيام الأسبوع ، قيل : الأعداد عشرات ومئات وألوف وخير الأمور الوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور رباعها .

وأنت خبير بأن كلَّ واحد من هذه الأوجه غير وجيه ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وقرأت بخط شيخنا الْبَلْقَيْنِي فيما كتب على العمدة ظهر لي في هذين العددين شيء لم أُسْبِقَ إليه لأن لفظ ابن عمر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد ومعناه الصَّلَاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «صلاة الرجل في الجماعة» وعلى هذا فكلَّ واحد من المحكوم له بذلك صَلَّى في جماعة ، وأدنى الأعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كلَّ واحد صَلَّى في جماعة ، وكلَّ واحد منه أتى بحسنة وهي بعشرة فيحصل من مجموعه ثلاثون

فاقتصرت في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل ذلك انتهى .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وظهر لي في الجمع بين العددين أَنَّ أَقْلَ الْجَمَاعَةِ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ فَلَوْلَا الْإِمَامُ مَا سَمِّيَ الْمَأْمُومُ مَأْمُومًا وَكَذَا عَكْسُهُ فَإِذَا تَفَضَّلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَنْ صَلَّى جَمَاعَةً بِزِيَادَةِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً حَمَلَ الْخَبَرَ الْوَارِدَ بِلَفْظِهَا عَلَى الْفَضْلِ الزَّائِدِ وَالْخَبَرَ الْوَارِدَ بِلَفْظِ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَضْلِ ، وَقَدْ خَاضَ قَوْمٌ فِي تَعْيِينِ الْأَسْبَابِ الْمَقْتَضِيَةِ لِلدَّرَجَاتِ الْمَذْكُورَةِ .

قَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ : وَمَا جَاؤُوا بِطَائِلٍ .

وَقَالَ الْمَحَبُّ الطَّبْرِيُّ : ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعْنِي ثَلَاثَ أَحَادِيثَ الْبَابِ إِشَارَةً إِلَى بَعْضِ ذَلِكَ وَيُضَافُ إِلَيْهِ أُمُورٌ أُخْرَى وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ فَضَّلَهَا ابْنُ بَطَالٍ وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّارِحِينَ .

وَتَعَقَّبَ الزَّيْنُ ابْنَ الْمُنِيرِ : بَعْضُ مَا ذَكَرَهُ وَاخْتَارَهُ تَفْصِيلًا آخَرَ أَوْرَدَهُ ، وَقَدْ نَقَحْتُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَحَذَفْتُ مَا لَا يَخْتَصُّ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ .

فَأَوَّلُهَا : إِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ بِنَيْةِ الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ .

2- التَّكْبِيرُ إِلَيْهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ .

3- الْمَشْيُ إِلَى الْمَسْجِدِ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ .

4- دُخُولُ الْمَسْجِدِ دَاعِيًا .

5- صَلَاةُ التَّحِيَّةِ عِنْدَ دُخُولِهِ كُلِّ ذَلِكَ بِنَيْةِ الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ .

6- انْتِظَارُ الْجَمَاعَةِ .

7- صَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِ وَاسْتِغْفَارُهُمْ لَهُ .

8- شَهَادَتُهُمْ لَهُ .

9- إِجَابَةُ الْإِقَامَةِ .

10- السَّلَامَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ حِينَ يَفْرُّ عِنْدَ الْإِقَامَةِ .

11- الْوُقُوفُ مُنْتَظِرًا إِحْرَامَ الْإِمَامِ أَوْ الدُّخُولَ مَعَهُ فِي أَيِّ هَيْئَةٍ وَجَهَ عَلَيْهَا .

12- إِدْرَاكُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَذَلِكَ .

- 13- تسوية الصفوف وسدّ فروجها .
 - 14- جواب الإمام عند قوله سمع الله لمن حمده .
 - 15- إلّا من السّهو غالبًا وتنبيه الإمام إذا سها بالتسبيح أو الفتح عليه .
 - 16- حصول الخشوع والسّلامة عما يلهي غالبًا .
 - 17- تحسين الهيئة غالبًا .
 - 18- احتفاف الملائكة به .
 - 19- التدرّب على تجويد القراءة وتعلّم الأركان والأبعاث .
 - 20- إظهار شعائر الإسلام .
 - 21- إرغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل .
 - 22- السّلامة من صفة النفاق ومن إساءة غيره الظنّ بأنّه ترك الصلاة رأسًا .
 - 23- نيّة ردّ السّلام على الإمام .
 - 24- الانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة الكامل على الناقص .
 - 25- قيام نظام الألفة بين الجيران وحصول تعاهدهم في أوقات الصّلاة فهذه خمس وعشرون خصلة. ورد في كلّ منها أمر أو ترغيب يخصّه ، وبقي أمران يختصّان بالجهريّة : وهما الإنصات عند قراءة الإمام ، والاستماع لها والتأمين عند تأمينه كما سبق .
- ثم إنّ مقتضى الخصال التي ذكرت اختصاص التضعيف المذكور بالتجميع في المسجد قيل ، وهو الراجح وعلى التقدير أن لا يختصّ بالمسجد فإنّما يسقط ممّا ذكر ثلاث خصال وهي المشي والدخول والتحيّة فيمكن أن يعوّض من بعض ما ذكر ممّا يشتمل على خصلتين متقاربتين أقيمتا مقام خصلة واحدة كالأخيرتين لأنّ منفعة الاجتماع على الدعاء والذكر غير منفعة عود بركة الكامل على الناقص وكذا فائدة قيام نظام الألفة غير فائدة حصول التعاهد ، وكذا فائدة أمن المأمومين من السّهو غالبًا غير تنبيه الإمام إذا سها فهذه ثلاثة يمكن أن يعوّض بها الثلاثة

المذكورة فيحصل المطلوب، ثم إنّه لا يرد على الخصال التي ذكرت كون بعضها يختص ببعض من صلّى جماعة دون بعض كالتبكير في أول الوقت وانتظار الجماعة، وانتظار إحرام الإمام، ونحو ذلك لأنّ أجر ذلك يحصل للمقاصد بمجرد النية ولو لم يقع كما فيمن سبق، ثم إنّ معنى الدرجة أو الجزء: حصول مقدار صلاة المنفرد بالعدد المذكور للمجمّع، وقد أشار ابن دقيق العيد إلى أنّ بعضهم زعم خلاف ذلك قال: والأوّل أظهر لأنّه قد ورد مبيّنًا في بعض الروايات انتهى وكأنّه يشير إلى ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ: «صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفذ»، وفي أخرى: «صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين من صلاة يصلّيها وحده».

ولأحمد من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بإسناد رجاله ثقات نحوه، وقال: في آخره كلّها مثل صلاته وهو يقتضي لفظ رواية أبي هريرة الآتية حيث قال: يضعف لأنّ الضعف كما قال الأزهري المثل إلى ما زاد وليس بمقصود على المثليين تقول هذا ضعف الشيء أي: مثله ومثلاه فصاعدًا لكن لا يزداد على العشرة وظاهر قوله يضعف، وكذا قوله: في روايتي ابن عمر وأبي سعيد تفضل: أي: تزيد.

وقوله في رواية أبي هريرة السابقة في باب مساجد السوق: يريد أن صلاة الجماعة تساوي صلاة المنفرد وتزيد عليها العدد المذكور فيكون لمصلّي الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين صلاة من صلاة المنفرد.

تنبيه:

وفي الحديث: أن أقلّ الجمع اثنان لأنّه جعل هذا الفضل لغير الفذ وما زاد على الفذ فهو جماعة، لكن قد يقال إنّما رتب هذا الفضل لصلاة الجماعة وليس فيه تعرّض لنفي درجة متوسطة بين الفذ والجماعة كصلاة الاثنین مثلاً لكن قد ورد في غير حديث التصريح بكون الاثنین جماعة، وعند ابن ماجة من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اثنان فما فوقهم جماعة» لكنّه فيه ضعف، والله أعلم.

646 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنِي (اللَّيْثُ) هو ابن سعد إمام المصريين، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ الْهَادِ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد نسب إلى جدّه لشهرته به، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وبعد الألف باء أخرى الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ التابعي وليس هو بابن حَبَّاب بن الأرت صاحب رسول الله ﷺ إذ لا رواية له في الصحيحين كذا قَالَ: الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين مصري ومدني، وهذا الحديث ساقط في رواية كريم وثابت في رواية الباقرين.

(أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ») كذا هو في عامة نسخ الْبُخَارِيِّ وعزاه ابن الأثير إليه بلفظ على صلاة الفذ ثم أولها بأن تفضل بمعنى تزيد وهو يتعدى بعلى، وإلا فتفضل يتعدى بنفسها، قَالَ: وإنه الذي في صحيح مسلم فهو أفضل من صلاة الفذ بلفظ أفعل الذي هو للتفضيل والتكثير في المعنى المشترك وهو أبلغ من تفضل كما لا يخفى.

(بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ) وفي رواية خمساً وعشرين (دَرَجَةً) وزاد ابن حَبَّان وأبو داود ومن وجه آخر عن سعيد فإن صلاتها في فلاة فأتّم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة أي: بلغت صلاته تلك خمسين صلاة أي: يحصل له أجر خمسين صلاة، وكأنّ السرّ في ذلك أنّ الجماعة لا تتأكّد في حقّ المسافر لوجود مشقة فإذا صلاتها منفرداً لا يحصل له هذا التضعيف وإنما يحصل له إذا صلاتها في الجماعة خمسة وعشرون لأجل أنّه صلاتها في الجماعة وخمسة وعشرين أخرى التي هي ضعف تلك لأجل أنّه أتّم ركوعها وسجودها وهو في السّفر الذي هو مظنة التّخفيف هذا.

وحكى النووي: أنّه لا يجري فيه الخلاف في وجوبها لكن فيه نظر فإنّه

647 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ:

خلاف نصّ الشافعيّ، وحكى أبو داود عن عبد الواحد قال: في هذا الحديث أنّ صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة انتهى.

وكأنّه أخذه من إطلاق قوله فإن صلاها لتناوله الجماعة والانفراد ولكن حمّله على الجماعة أولى، وهو الذي يظهر من السياق، ويلزم على ما قال النووي: إنّ ثواب المندوب يزيد على ثواب الواجب عند من يقول بوجوب الجماعة وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنّها سنة، ثم أورد عليه أنّ الثواب المذكور مرتب على صلاة الفجر وصفته من صلاة الجماعة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب.

وأجاب: بأنه يفرض المسألة فيمن صلّى وحده ثم أعاد في جماعة فإنّ ثواب الفرض يحصل له بصلاته وحده، والتضعيف يحصل بصلاته في الجماعة فبقي الإشكال على حاله، وفيه نظر لأنّ التضعيف لم يحصل بسبب الإعادة إذ لو أعاد منفرداً لم يحصل له إلا صلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب، وممّا ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ قَالَ: فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة قَالَ: فإن كانوا أكثر فعلى عدد من في المسجد فَقَالَ رجل: وإن كانوا عشرة آلاف قَالَ نعم هذا له حكم الرفع لأنّه لا يقال بالرأي لكنّه غير ثابت.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد العبدي، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ) ذكون (يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ) ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي وبصري ومدني وفيه رواية تابعي عن تابعي وقد ذكروا غير مرّة، ومتن هذا الحديث قد مضى في باب: الصلاة في مسجد السّوق عن أبي سعيد أيضًا إلّا أنّ هناك أخرجه عن مسدّد عن أبي معاوية عن الأعمش وهنا عن موسى بن إسماعيل عن عبد الواحد عن الأعمش مع تغاير ما في لفظ الحديث.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَفِي سُوقِهِ، خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا،

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ) وفي رواية في جماعة بدون الألف واللام.

(تُضَعَّفُ) بضم الفوقية وتشديد العين المفتوحة والتضعيف أن يزداد على الأصل الشيء فيجعل بمثلين أو أكثر والضعف بالكسر المثل أي: تزداد.

(عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَفِي سُوقِهِ) أي: منفردًا (خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا) كذا في أكثر الروايات، ويروى خمسًا وعشرين ووجه بتأويل الضعف بالدرجة أو بالصلاة، فإن قيل مقتضى قوله في بيته وفي سوقه إن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرادى وليس كذلك.

فالجواب: أن الذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفردًا إلا أن الغالب أن من لم يحضر الجماعة في المسجد يصلي منفردًا في بيته أو في سوقه فيخرج مخرج الغالب وأما الذي يصلي في بيته جماعة فله الفضل فيها على صلاته منفردًا بلا نزاع قاله ابن دقيق العيد، ثم قال وبهذا يرتفع إشكال من استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة إذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر وكذا لا يلزم منه أن يكون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفردًا، بل الظاهر أن التضعيف المذكور مختص بالجماعة في المسجد والصلاة في البيت مطلقًا أولى منها في السوق لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد، وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجميع في المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره.

وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المَعَاظِي أَنَّهُ قَالَ لَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَرَأَيْتَ مِنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى فِي بَيْتِهِ قَالَ حَسَنٌ جَمِيلٌ، قَالَ فَإِنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ عَشِيرَتِهِ قَالَ خَمْسَ عَشْرَةَ صَلَاةً قَالَ: فَإِنْ مَشَى إِلَى مَسْجِدٍ جَمَاعَةً فَصَلَّى فِيهِ قَالَ: خَمْسَ وَعِشْرُونَ انْتَهَى.

وَذَلِكَ أَنَّهُ: إِذَا تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً، إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى، لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ، مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ:

وأخرج حميد بن زنجويه في كتاب الترغيب نحوه من حديث واثلة وخصّ الخمس والعشرين بمسجد القبائل قَالَ وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه أي: الجمعة بخمس مائة وسنده ضعيف، وَقَالَ الشافعي: إِنْ مِنْ صَلَّى فِي عَشْرَةٍ لَهُ سَبْعٌ وَعَشْرِينَ وَمِنْ صَلَّى مَعَ اثْنَيْنِ فَكَذَلِكَ لَكِنْ صَلَاةُ الْأَوَّلِ أَكْمَلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَةِ لَكِنْ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ مِنْهُمْ تَفْضُلُ الْجَمَاعَةِ بِالْكَثَرَةِ وَفَضِيلَةُ الْإِمَامِ، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ مَرْفُوعًا «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ وَمَا كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى».

(وَذَلِكَ) أَي: التَّضْعِيفُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَضْعُفُ أَي: سَبَبُهُ (أَنَّهُ: إِذَا تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ) مِنْ مَنْزِلِهِ (إِلَى الْمَسْجِدِ) حَالُ كَوْنِهِ (لَا يُخْرِجُهُ) مِنَ الْإِخْرَاجِ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ (إِلَّا الصَّلَاةُ) أَي: إِلَّا قَصْدُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ فِي جَمَاعَةٍ.

(لَمْ يَخْطُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ (خَطْوَةً) يَجُوزُ فِيهِ ضَمُّ الْخَاءِ وَفَتْحُهَا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ضَبَطْنَاهُ بِالضَّمِّ، وَجَزَمَ الْيَعْمُورِيُّ أَنَّهَا ههنا بِالْفَتْحِ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنَّهَا فِي رَوَايَاتٍ مُسَلَّمٌ بِالضَّمِّ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْخَطْوَةُ بِالضَّمِّ مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ وَبِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ.

(إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا) أَي: بِسَبَبِ الْخَطْوَةِ (دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ) وَالْفِعْلَانِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَدَرَجَةٌ وَخَطِيئَةٌ نَائِبَانِ عَنِ الْفَاعِلِ.

(فَإِذَا صَلَّى) قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: الْمُرَادُ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ تَامَّةٍ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْمَسِيِّ فِي صَلَاتِهِ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ» فَالْمُسْتَحَقُّ لِهَذِهِ الْفَضَائِلِ هُوَ مَنْ يَصَلِّي الصَّلَاةَ التَّامَّةَ الْكَامِلَةَ.

(لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ) أَي: تَسْتَغْفِرُ لَهُ (مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ) أَي: الْمَكَانَ الَّذِي أَوْقَعَ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَكَأَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَإِلَّا فَلَوْ قَامَ إِلَى بَقْعَةٍ أُخْرَى مِنَ الْمَسْجِدِ مُسْتَمِرًّا عَلَى نِيَّةِ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ كَانَ كَذَلِكَ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَهَرَ الصَّلَاةَ⁽¹⁾.

(اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ) أي: قائلين اللَّهُمَّ اغفر له اللَّهُمَّ تفضل عليه وزاد ابن ماجة: اللَّهُمَّ تب عليه وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق اللَّهُمَّ اغفر له.

(وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي) ثواب (صَلَاةٍ مَا انْتَهَرَ الصَّلَاةَ) أي: مدة انتظاره لها. ومن فوائد الحديث: أفضلية الصلاة على غيرها من الأعمال الدينية لما ذكر من صلاة الملائكة على فاعلها ودعائهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة.

ومنها: الدلالة على تفضيل صالحى الناس على الملائكة لأنهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم كذا قيل لكن هذا ليس على إطلاقه بل خواص بني آدم وهم الأنبياء عليهم السلام أفضل من خواص الملائكة وعوامهم أفضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام بني آدم.

ومنها: الدلالة على أن الجماعة ليست شرطاً لصحة الصلاة لأن قوله على صلاته وحده يقتضي صحة صلاته منفرداً لاقتضاء صيغة أفعال الاشتراك في أصل الفضيلة وذلك يقتضي وجود فضيلة في صلاة المنفرد وما لا يصح لا فضيلة فيه ففيه رد على داود ومن تبعه في اشتراطهم الجماعة في صحة الصلاة، وقال القرطبي وغيره: لا يقال إن لفظة أفعال قد ترد لإثبات صفة الفضل في إحدى الجهتين كقوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: 24]، لأننا نقول إنما يقع ذلك على قلته حيث ترد صيغة أفعال مطلقة غير مقيدة بعدد معين، فإذا قلنا هذا العدد أزيد من هذا بكذا فلا بد من وجود أصل العدد، ولا يقال يحمل المنفرد على المعذور، لأن قوله: صلاة الفذ صيغة عموم فتشمل من صلى منفرداً بعذر وبغير عذر فحمله على المعذور يحتاج إلى دليل أيضاً ففضل الجماعة حاصل للمعذور لما سيأتي في هذا الكتاب من حديث أبي موسى مرفوعاً إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً، وأشار ابن عبد البر إلى أن بعضهم: حمله على صلاة النافلة ثم رده بحديث أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.

(1) أطرافه 176، 445، 477، 648، 659، 2119، 3229، 4717 - تحفة 12437.

ومنها : الدلالة على تساوي الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعات أو لا لأنّ الحديث دلّ على فضيلة الجماعة على المنفرد بغير واسطة فدخل فيه كلّ جماعة كما قاله بعض المالكية، وقوّاه بما روى ابن أبي شبيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال إذا صَلَّى الرجل مع رجل فهما جماعة لهما التضعيف خمسا وعشرين انتهى .

وهو مسلم في أصل الحصول لكنّه لا ينفي مزيد الفضل لما كان أكثر لاسيّما مع وجود النصّ المصرّح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن من حديث أبي ابن كعب وقد تقدّم أنّا وله شاهد قوي عند الطبراني من حديث قَبَاثِ بْنِ أَشْيَمَ ، ويترتّب على الخلاف المذكور أنّ من قال : بالتفاوت استحَبَّ إعادة الجماعة مطلقاً لتحصيل الأكثرية ولم يستحبّ ذلك الآخرون ، ومنهم من فضّل : فقال تعاد مع الأعلم والأورع أو في البقعة الفاضلة ، ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد الثلاثة ، والمشهور عنه أنه بالمسجدين المكي والمدنيّ ، وكما أنّ الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلة والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضاً ولذلك عقّب المصنّف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المقيّدة بصلاة الفجر والله أعلم .

تتمّة:

قوله : «وذلك أنّه إذا توجّز فأحسن الوضوء» ظاهر في أنّ الأمور المذكورة علّة للتضعيف المذكور وإذا كان كذلك فما رتب على أشياء متعدّدة لا يوجد بوجود بعضها إلّا إذا دلّ الدليل على إلغاء ما ليس معتبراً أو ليس مقصوداً لذاته ، وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معقولة المعنى فلاخذ بها متوجّه ، والروايات المطلقة لا تنافيها بل تحمل المطلقة على المقيّدة ، ثم الذين قالوا بوجوب الجماعة على الكفاية : ذهب كثير منهم إلى أنّ الحرج لا يسقط بإقامة الجماعة في البيوت ، وكذا روي عن أحمد في فرض العين ووجهه بأنّ أصل المشروعيّة إنما كان في جماعة المساجد وهو وصف معتبر لا ينبغي إلغاؤه فيختصّ به المسجد ويلتحق به ما في معناه ممّا يحصل به إظهار الشعائر ، والله أعلم .

31 - باب فَضْل صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ⁽¹⁾

31 - باب فَضْل صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ

(باب فَضْل صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ) وفي رواية في الجماعة معرّفًا باللام،

(1) في تطابق الروايات الواردة في الباب بالترجمة خفاء جدا، ولذا وجه المشايخ التطابق بوجوه مختلفة، منها ما قرره الشيخ قدس سره وهو أيضًا وجيه، ومنها ما قاله شيخ المشايخ في تراجمه إن هذا الباب باب في الباب فلا إشكال في ربط الحديثين الآخرين فيه مع الترجمة، فتدبر، انتهى، وهذا أصل مطرد من أصول التراجم وهو الأصل السادس من الأصول المذكورة في المقدمة، ومنها ما قال الكرمانى قال شارح التراجم: حديث أبي الدرداء وأبي موسى غير مطابق ظاهر الترجمة لأنه لا يختص بالفجر، قال: وجوابه أن صلاة الجماعة إنما كثر ثوابها للمشقة الحاصلة منها والمشي إلى الجماعة في الفجر أشتى من غيرها للظلمة، ومصادفة المكروه، فيكون الأجر أكثر، انتهى.

وقال الحافظ: قوله: «باب فضل صلاة الفجر في جماعة» هذه الترجمة أخص من التي قبلها، يعني المذكور في أبواب المواقيت، قال: ومناسبة حديث أبي هريرة لها من قوله تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر، فإنه يدل على مزية لصلاة الفجر على غيرها، انتهى.

قلت: وفيه أنه جزء الترجمة لإتمامها، ثم قال: استشكل إيراد حديث أبي موسى في هذا الباب لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر، بل آخره يشعر بأنه العشاء، ووجهه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة، وإذا كان كذلك فالمشي إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها لأنها وإن شاركتها العشاء في المشي في الظلمة فإنها تزيد عليها بمفارقة النوم المشتته طبعًا، ولم أر أحدًا من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدرداء بالترجمة إلا الزين ابن المنير فإنه قال: تدخل صلاة الفجر في قوله يصلون جميعًا وهي أخص بذلك، وذكر ابن رشيد نحوه، وزاد: إن استشهد أبي هريرة في الحديث الأول بقوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مُمُودًا﴾ [الإسراء: 78] يشير إلى أن الاهتمام بها أكد، وأقول: تفتن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب إذ يؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص، ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم، ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط، ويمكن أن يقال لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات، وأن يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة، فحديث أبي هريرة شاهد للأول، وحديث أبي الدرداء شاهد للثاني، وحديث أبي موسى شاهد لهما انتهى، قلت: وعلى هذا تكون الترجمة مكررة فإن فضل صلاة الفجر تقدم في المواقيت، وأشار إليه الحافظ بنفسه أيضًا في أول كلامه، وقال العيني: في حديث أبي هريرة مطابقته للترجمة في قوله تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار فإنه يدل على مزية لصلاة الفجر على غيرها، وقال: في حديث أبي الدرداء مطابقته من حيث إن أعمال الذين يصلون بالجماعة وقد وقع فيها النقص والتغير ما خلا صلاتهم بالجماعة ولم يقع فيها شيء من ذلك، فدل ذلك على أن فضل الصلاة بالجماعة عظيم، فإن قلت الترجمة في فضل الصلاة =

648 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ.....

وفي أخرى: فضل الفجر، وقد تقدّم وجه ذكر هذه الترجمة المقيّدة بعد الترجمة المطلقة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي جمرة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ) أي: ابن الحزن القرشي المخزومي التابعي المتفق على أنّ مراسليه أصح المراسيل، (وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف الزُّهْرِيُّ المدني واسمه عبد الله أو إسماعيل: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تَفْضُلُ) أي: تزيد (صَلَاةِ الْجَمِيعِ) أي: صلاة الرجل في

بالجماعة في الفجر، والمفهوم من الحديث أعم من ذلك فكيف التطابق قلت: إذا طابق جزء من الحديث الترجمة يكفي، ومثل هذا وقع له كثيرًا في هذا الكتاب، انتهى. قلت: لو قال العلامة العيني إذا طابق الحديث جزء الترجمة لكان أوفق بالمحل فإن الحديث كثيرًا ما لا يطابق الترجمة بجميع أجزائه كما هو معروف في الروايات، وهذا هو الأصل الرابع والأربعون من أصول التراجع، ثم قال: في حديث أبي موسى مطابقته تفهم من قوله أعظم الناس أجرًا أبعدهم ممشي، فقد بين فيه أن سبب أعظمية الأجر هو بعد الممشى، وذلك لوجود المشقة فينتج من ذلك أن صلاة الفجر إذا كان فيها بعد الممشى مع كونه عقيب النوم الذي فيه راحة البدن مع مصادفة الظلمة أحيانًا تكون أعظم أجرًا، فإن قلت تشاركها العشاء في ذلك مع دلالة آخر الحديث على ذلك، قلت: تشاركها في المشقة ولا تشاركها في الزيادة المذكورة، ولئن سلمنا أنها تشاركها مطلقًا فلا يضر ذلك لأن المقصود مطابقة الحديث والترجمة وهي موجودة بالطريق الذي ذكرنا فهذا القدر فيه الكفاية ولا يحتاج إلى ما أكثره بعض الشراح من كلام، انتهى مختصرًا. وقال السندي في حديث أبي هريرة: فإن قلت قوله تجتمع ملائكة الليل إلخ يدل على فضل صلاة الفجر مطلقًا لا على فضلها في الجماعة، وما سبق يدل على مطلق فضل الجماعة لا على فضل الجماعة في الفجر فأين الترجمة؟ قلت: يحتمل أنه حمل هذا على صلاة الفجر في الجماعة بقرينة القرآن إلا أن دلالة القرآن ضعيفة، فلعل وجه الدلالة على الترجمة هو أن الحديث يفهم منه فضل الجماعة وفضل صلاة الفجر، ويلزم منه أن صلاة الفجر في الجماعة تحوي الفضلين، وقال في حديث أبي الدرداء: هذا يدل على عظم فضل الجماعة، فإذا ضم ذلك إلى فضل صلاة الفجر المعلوم بالحديث المتقدم يلزم أن لصلاة الفجر في الجماعة فضلًا عظيمًا، وقال في حديث أبي موسى هذا يدل على عظم الفضل في الجماعة بعظم ما يلحق المصلي من المشقة، ومعلوم المشقة في الجماعة في الفجر أزيد فيعلم أن أجرها أوفر، انتهى.

صَلَاةَ أَحَدِكُمْ وَحَدَهُ، بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ جُزْءًا، وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَقْرَأُوا إِنَّ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: 78] ⁽¹⁾.

649 - قَالَ شُعَيْبٌ:

الجميع فالإضافة بمعنى في (صَلَاةَ أَحَدِكُمْ وَحَدَهُ، بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ جُزْءًا) كذا في عامة النسخ، ونقل الزركشي أنه وقع في الصحيحين خمس وعشرين بدون الباء الموحدة والهاء، وأوّل بأن لفظ «خمس» مجرور بنزع الخافض أي: بخمس كما في قول الشاعر:

وأشار كليب بالأكف الأصابع

أي: إلى كليب، وأمّا حذف الهاء فعلى تأويل الجزء بالدرجة، وقد أورده المؤلف في التفسير من طريق معمر بن الزُّهْرِيّ بلفظ: «فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة».

(وَتَجْتَمِعُ) بالواو، وفي رواية: تجتمع بدون الواو (مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ) وهو الموجب لتفضيل صلاة الفجر مع الجماعة وكذا في صلاة العصر فلذلك حثّ الشارع على المحافظة عليهما ليكون من حضرهما ترفع الملائكة عمله وتشفع له، وَقَالَ ابن بطلال ويمكن أن يكون اجتماع الملائكة فيهما هو السبب لزيادة الدرجتين على الخمس والعشرين في سائر الصلوات التي لا تجتمع فيها الملائكة.

(ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مستشهدا لذلك (فَأَقْرَأُوا إِنَّ شِئْتُمْ) قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: 78] وفي رواية وقرآن الفجر إن قرآن الفجر أي: صلاتها لأنّ الصّلاة مستلزمة للقرآن.

(كان مشهودا) أي: محضورا فيه تحضره الملائكة.

(قَالَ شُعَيْبٌ) هو ابن أبي جمرة المذكور في سند الحديث، ثم إنه يحتمل أن يكون دخلا تحت الإسناد الأوّل فتقديره حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ شُعَيْبٌ وَأَنْ يَكُونَ تَعْلِيْقًا مِنَ الْبُخَارِيِّ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ كونه تَعْلِيْقًا بَعِيدًا بَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى

وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: «تَفْضُلُهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»⁽¹⁾.

650 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ، تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ مُغْضَبٌ،

الإسناد الأول، وَقَالَ محمود العيني: والقريب هو كونه تعليقًا، ويقويه أن طريق شعيب هذه لم تر إلا عند البخاري، ومما يدل عليه أيضًا أنه لم يستخرجها الإسماعيلي ولا أبو نعيم ولا أوردها الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعيب.

(وَحَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه إلا أنه (قَالَ: «تَفْضُلُهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» فوافق رواية مالك وغيرها عن نافع، ورواة هذا الحديث ما بين حمصي ومدني وفيه ثلاثة من التابعين، ومطابقته للترجمة ظاهرة، (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) النخعي الكوفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق النخعي، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا) هو ابن أبي الجعد، (قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ) هجيمة وهي أم الدرداء الصغرى التابعة لا الكبرى التي اسمها خيرة بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وبالراء بنت أبي حذرد الأسلمية من فاضلات الصحابيات وعاقلاتهنّ وعابداتهنّ ماتت بالشام في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك لأنها الصحابية الكبرى التي ماتت في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زمانًا طويلًا.

وقد جزم أبو حاتم بأن سالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء الكبرى، فتفسير الكُرْمَانِي إِيَّاهَا بصفات الكبرى سهو منه قاله الحافظ العسقلاني، وكذا محمود العيني.

(تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واسمه عويمر بن مالك وقد تقدّم في باب من حمل معه الماء لظهوره (وَهُوَ مُغْضَبٌ) بفتح الضاد المعجمة.

(1) طرفه 645 - تحفة 7678.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة رقم (649).

فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟ فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا أَغْرِفُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا»⁽¹⁾.

(فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟ فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: (وَاللَّهِ مَا أَغْرِفُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئًا) كذا في رواية أبي ذرٍّ وكريمة وفي رواية الباقرين من محمد بدون لفظة أمة، وعليه شرح ابن بطلال ومن تبعه فَقَالَ: يريد من شريعة محمد شَيْئًا لم يتغير عما كان عليه فحذف المضاف لدلالة السياق عليه، ووقع في رواية أبي الوقت من أمر محمد بفتح الهمزة وسكون الميم وفي آخره راء وكذا ساقه الْحُمَيْدِيُّ في جمعه، وكذا هو في مسند أحمد ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم من طرق عن الأعمش، وعندهم بلفظ: ما أعرف فيهم أي: في أهل البلد الذي كان فيه أبو الدرداء، وقال الحافظ العسقلاني: كأن لفظ فيهم لمّا حذف من رواية الْبُخَارِيِّ صَحَّفَ بعض النقلة لفظ أمر بلفظ أمة ليعود والضمير في أنهم إلى الأمة، وَقَالَ محمود الْعَيْنِيُّ: لا محذور في كون لفظ: أمة بل الظاهر هذا على ما لا يخفى انتهى، فافهم.

(إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ) أي: الصلوات (جَمِيعًا) أي: مجتمعين، يعني أنّ الأعمال الدينية قد حصل في جميعها النقص أو التغيير إلّا التجميع في الصلاة وهو أمر نسبي لأنّ حال الناس في زمن النبوة كان أتمّ مما صار إليه بعدها ثم كان

(1) تحفة 10982.

قال الحافظ: ومراد أبي الدرداء أن أعمالهم يحصل في جميعها القص والتغيير إلّا التجميع في الصلاة وهو أمر نسبي لأنّ حال الناس في زمن النبوة كان أتمّ مما صار إليه بعدها، ثم كان في زمن الشيخين أتمّ مما صار إليها بعدهما، وكأنّ ذلك صدر من أبي الدرداء في آخر عمره، وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه فيا ليت شعري إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف ممن جاء بعدهم من الطبقات إلى هذا الزمان؟ انتهى. ثم لا يشكل على هذا الحديث ما سيأتي في باب إثم من لم يتم الصفوف من قوله ما أنكرت شيئًا إلّا أنكم لا تقيمون الصفوف، قال الحافظ: فيه هذه المقدمة لأنس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في باب وقت العصر فإن ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت العصر كما مضى، وهذا الإنكار أيضًا غير الإنكار الذي تقدم ذكره في باب تضييع الصلاة عن وقتها حيث قال: لا أعرف شيئًا مما كان على عهد النبي ﷺ إلّا الصلاة وقد ضيعت، فإن ذلك كان بالشام وهذا بالمدينة وهذا يدل على أن أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في التمسك بالسنة، انتهى.

651 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْظُمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ، فَأَبْعَدُهُمْ.....»

في زمن الشيخين أتمّ ممّا صار إليه بعدهما وكأنّ ذلك صدر من أبي الدرداء رضي الله عنه في أواخر عمره، وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، ويا ليت شعري إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء رضي الله عنه فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات إلى هذا الزمان.

وفي الحديث: جواز الغضب عند تغيير شيء من أمور الدين، وجواز إنكار المنكر بإظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر من ذلك، وجواز القسم على الخبر لتأكيد في نفس السامع، ورواية هذا الحديث كوفيون، وفيه رواية تابعة عن صحابي ورواية تابعي عن تابعة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) ابن كريب الهمداني الكوفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة على صيغة التصغير (ابن عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) عامر والحرث، (عَنْ) أبيه (أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه، ورجال هذا الإسناد قد ذكروا بهذا الترتيب في باب فضل من علم لكن ذكر أبو أسامة فيه باسمه حماد وهنا بكنيته والحديث أخرجه مسلم أيضًا في الصلاة.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَعْظُمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ) نصب على التمييز. (أَبْعَدُهُمْ) بالرفع خبر المبتدأ، وقوله: (فَأَبْعَدُهُمْ) عطف عليه، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: والفاء فيه للاستمرار كما في قولهم الأمثل فالأمثل، وتعبه محمود العيني: بأنّه لم يذكر أحد من النحاة أنّ الفاء تجيء بمعنى الاستمرار ولكن يمكن أن تكون الفاء: هنا للترتيب مع تفاوت في بعض الوجوه، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدلّ على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف ربّاته للحرث الصابح فالغانم فالآئب، أي: الذي صبح فغنم فأب.

والثاني: أن تدلّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه كقولك: خُذِ الأكمل فالأفضل فالأحسن فالأجمل.

مَمْشَى وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي، ثُمَّ يَنَامُ»⁽¹⁾.

والثالث: أن تدلّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو: رحم الله المحلقين فالمقصرين، وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظًا فَكَسَوْنَا الْعِظَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: 14] فالفاءات فيها بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها فعلى هذا يجوز أن تكون الفاء هنا بمعنى: ثم أي: أبعدهم ثم أبعدهم.

(مَمْشَى) بفتح الميم الأولى وسكون الثانية اسم مكان من المشي وهو منصوب على التمييز أي: أبعدهم مسافة إلى المسجد وذلك لأجل كثرة الخطى إليه، وسيأتي بيان ذلك في باب احتساب الآثار بعد باب إن شاء الله تعالى.

(وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ) ولو في آخر الوقت.

(أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي) في وقت الاختيار وحده أو مع الإمام بدون الانتظار أي: كما أن بعد المكان مؤثر في زيادة الأجر كذلك طول الزمان لأتھما يتضمّنان زيادة المشقة الواقعة مقدّمة للجماعة، وقد علم من هذا أن السبب في تحصيل الأجر العظيم انتظار الصلاة وإقامتها مع الإمام فإن وجد أحدهما دون الآخر فلا يحصل له ذلك ويعلم من هذا أيضًا أن تأخير الصلاة عن وقت الاختيار لا يخلو عن أجر كما في تأخير الظهر إلى أن يبرد الوقت عند اشتداد الحرّ، وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل، وتأخير الصبح إلى وقت الإسفار.

(ثُمَّ يَنَامُ) للاستراحة المقابلة للمشقة التي في الانتظار.

اعلم أنّه ذكر في هذا الباب ثلاثة أحاديث:

أمّا الحديث الأوّل: فمطابقته للترجمة ظاهرة.

وأمّا الحديث الثاني: فوجه مطابقته لها كما نبّه عليه الزين ابن المنير هو أن صلاة الفجر تدخل في قوله يصلّون جميعًا وهذا القدر يكفي في المطابقة.

وأمّا الحديث الثالث: فوجه مطابقته لها على ما وجهه ابن المنير وغيره أنّه دلّ على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة وإذا كان

(1) تحفة 9063. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب فضل كثرة الخطى إلى المساجد رقم (662).

32 - بَابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ

652 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

كذلك فالمشي إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها لأنها وإن شاركتها العشاء في المشي في الظلمة إلا أنها تزيد عليها بمفارقة النوم المشتته طبعاً.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: تَفَنَّنَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِيرَادِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ فِي الْبَابِ إِذْ يُوْخِذُ الْمُنَاسَبَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِطَرِيقِ الْخُصُوصِ وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَفْظُ التَّرْجُمَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ فَضْلُ الْفَجْرِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ وَأَنْ يُرَادَ بِهِ ثُبُوتُ الْفَضْلِ لَهَا فِي الْجُمْلَةِ فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَاهِدٌ لِلأَوَّلِ، وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَاهِدٌ لِلثَّانِي، وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَاهِدٌ لهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

32 - بَابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ

(بَابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ) أَي: التَّبْكِيرِ، يُقَالُ: هَجَّرَ إِلَيْهِ أَي: بَكَرَ وَبَادَرَ إِلَيْهِ، وَقِيلَ إِرَادَةُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِي لَفْظِ التَّهْجِيرِ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: (إِلَى الظُّهْرِ) مَعَ أَنَّ لَفْظَ التَّهْجِيرِ يُغْنِي عَنْهُ لِلتَّأَكِيدِ، كَذَا فِي عَامَةِ نَسْخِ الْبُخَارِيِّ وَعَلَيْهِ شَرَحَ ابْنُ التِّينِ وَغَيْرُهُ، وَفِي بَعْضِهَا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ شَرَحَ ابْنُ بَطَّالٍ وَهِيَ أَعَمُّ وَأَشْمَلُ.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (قُتَيْبَةُ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَغْلَانِيُّ الْبَلْخِيُّ، (عَنْ مَالِكٍ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ سُمَيٍّ) بَضْمُ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ الْمِيمِ (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذَكَوَانُ (السَّمَّانِ) كَانَ يُجْلِبُ السَّمْنَ وَالزَّيْتَ إِلَى الْكُوفَةِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرِجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ إِلَّا قُتَيْبَةَ فَلِخِي، وَقَدْ أَخْرَجَ الْمُؤَلِّفُ حَدِيثًا بَيْنَمَا رَجُلٌ فِي الصَّلَاةِ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنًا شَوْكًا عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَعَفَّرَ لَهُ»⁽¹⁾.

653 - ثُمَّ قَالَ: «الشَّهْدَاءُ خَمْسَةٌ:

وأخرجه مسلم في الأدب والترمذي في البرِّ وَقَالَ حسن صحيح، وحديث الشهداء في الجهاد، وحديث «لو يعلم الناس ما في النداء» أخرجه المؤلف في الصَّلَاة والشهادات وكذا النسائي.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم أصله بين فأشبع الفتحة وزيدت فيه الميم فصار بينما ويقال بينا بدون الميم أيضًا وهما ظرفا زمان يضافان إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى، والمبتدأ ههنا هو قوله: (رَجُلٌ) وهو وإن كان نكرة إلا أنها خصصت بصفة هي قوله: (يَمْشِي بِطَرِيقٍ) أي: فيها فصَحَّ وقوعها مبتدأ وخبره قوله: (وَجَدَ غُصْنًا شَوْكًا عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ) عن الطريق وفي رواية فأخذه، (فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ) أي: تقبل الله منه وأثنى عليه ورضي عنه يقال شكرته وشكرت له بمعنى واحد، (فَعَفَّرَ لَهُ) ذنوبه.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (الشَّهْدَاءُ) جمع شهيد سمي به لأنَّ الملائكة يشهدون موته فيكون مشهودًا، أو لكونه مشهودًا له بالجنة، أو لأنَّه شهد له بخاتمة الخير بظاهر حاله، أو لأنَّ عليه شاهدا بكونه شهيدًا وهو الدم فعلى هذه المعاني يكون فعليًا بمعنى مفعول، وقيل لأنَّ روحه يشهد أي: يحضر دار السلام لقوله تَعَالَى: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: 169] وأرواح غيره يشهد بها يوم القيامة، وقيل لأنَّه شهد ما أعدَّ الله له من الكرامة، وقيل لأنَّه يستشهد مع النَّبِيِّ ﷺ يوم القيامة على سائر الأمم المكذِّبين فعلى هذه المعاني يكون فعليًا بمعنى فاعل.

(خَمْسَةٌ) بالتاء وهو الأصل في المذكر وفي رواية أبي ذرٍّ عن الحموي خمس بدون التاء وهو جائز أيضًا إذا كان المميِّز غير مذكور، وفي رواية مالك في الموطأ الشهداء سبعة ونقص الشهيد في سبيل الله وزاد صاحب ذات الجنب والحريق والمرأة تموت بجمع أي: تموت وولدها في بطنها، وفي

(1) أطرافه 2472 - تحفة 12575 - 1/167.

أخرجه مسلم في الإمامة باب بيان الشهداء. وفي البر والصلة باب فضل إزالة الأذى عن الطريق رقم (1914).

الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْغَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ⁽¹⁾.

رواية أبي داود والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث جابر بن عتيك مرفوعاً الشهادة: «سبعة سوى القتل في سبيل الله المطعون والغريق وصاحب ذات الجنب والمبطون وصاحب الحريق والذي يموت تحت الهدم والمرأة تموت بجُمع»، وفي حديث ابن ماجه من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «موت الغريب شهادة» وإسناده ضعيف، وروى سويد بن سعيد الحدثاني عن علي بن مسهر عن أبي يحيى العتات عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «من عشق ففقت وكتمه ثم مات مات شهيداً»، وقد أنكره علي سويد الأئمة قال ابن عدي في كامله، وكذا أنكره البيهقي وابن طاهر وقال ابن حبان من روى مثل هذا عن علي بن مسهر تجب مجانبته روايته، وسويد بن سعيد هذا وإن كان مسلم أخرج له في صحيحه لكنّه قد اعتذر عن ذلك وقال: إنّه لم يأخذ عنه إلّا ما كان عاليًا وتوبع عليه ولأجل هذا أعرض عن مثل هذا الحديث هذا، وذكر ابن عساكر عن ابن عباس في تعداد الشهداء «الشريق وما أكله السبع»، فعلى ما في الصحيح الشهداء خمسة، وعلى رواية مالك سبعة، ومع رواية ابن ماجه ثمانية، ومع رواية سويد تسعة، ومع رواية ابن عساكر أحد عشر، ولا تناقض بينها لأنّ التخصيص بالعدد لا ينفي الزائد بل يكون ذلك الاختلاف بحسب اختلاف الوحي على النبي ﷺ.

(الْمَطْعُونُ) هو الذي يموت في الطاعون وهو مرض عام يفسد الهواء فيفسد الأمزجة والأبدان ولم يرد المطعون بالسنان لأنّه الشهيد في سبيل الله، (وَالْمَبْطُونُ) هو صاحب الإسهال، وقيل هو الذي به الاستسقاء، وقيل هو الذي يشتكي بطنه، وقيل هو من مات بداء بطنه مطلقاً، (وَالْغَرِيقُ) بغين المعجمة وفي رواية الأصيلي زيادة قوله في الماء، (وَصَاحِبُ الْهَدْمِ) هو الذي يموت تحت الهدم، قال ابن الجوزي الهدم بفتح الدال المهملة هو أسم ما يقع وأما بتسكين الدال المهملة فهو الفعل والذي يقتل هو الذي يقع ويجوز أن ينسب القتل إلى الفعل.

(وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وهو عندنا من قتله المشركون، أو وجد في المعركة

(1) أطرافه 720، 2829، 5733 - تحفة 12570. أخرجه مسلم في الإمامة باب بيان الشهداء. وفي البر والصلة باب فضل إزالة الأذى عن الطريق رقم (1914).

وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ،

أو به أثر الجراحة أو قتله المسلمون ظلماً ولم يجب بقتله دية، وعند مالك والشافعي وأحمد: الشهيد هو الذي قتله العدو غازياً في المعركة، ثم الشهيد يكفّن بلا خلاف ولا يغسل، وفي المغني إذا مات في المعترك فإنه لا يغسل رواية واحدة، وهو قول أكثر أهل العلم قليل ولا يعلم فيه خلاف إلا عن الحسن وابن المسيّب فإنهما قالَا يغسل الشهيد ولا يعمل به، ويصلّى عليه عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة بن عامر وعكرمة وسعيد بن المسيّب والحسن البصر ومكحول والثوري والأوزاعي والمزني وأحمد في رواية، واختارها الحلال، وَقَالَ مالك والشافعي وإسحاق: لا يصلّى عليه وهو قول أهل المدينة، وفي شرح المهذب الجزم بتحريم الصلاة عليه.

وَقَالَ ابن حزم: إن شأؤوا صلّوا عليه وإن شأؤوا تركوها، ثم إن الحكم المذكور غير ثابت في ما عدا الشهيد في سبيل الله بالاتفاق فمعنى كونهم شهيداً أنه يكون لهم في الآخرة مثل ثواب الشهداء بسبب شدة موتهم وكثرة ألمهم، قال والشهداء ثلاثة أقسام: شهيد الدنيا والآخرة وهو من مات في قتال الكفار بسببه، وشهيد الآخرة دون الدنيا: وهم هؤلاء المذكورون، وشهيد الدنيا دون الآخرة وهو: من قتل مدبراً أو غلّ في الغنيمة أو قاتل لغرض دنيوي لا لإعلاء كلمة الله تعالى فقتل، فإن قيل فعلى هذا يكون إطلاق الشهيد على الأربعة مجازاً وعلى الخامس حقيقة، ولا يجوز إرادة الحقيقة والمجاز باستعمال واحد، فالجواب أنه محمول على عموم المجاز أي: محمول على معنى مجازيٍّ أعَمّ من الحقيقة والمجاز على قول أصحابنا الحنفيّة، وأمّا على قول الشافعية فيجوز ذلك مطلقاً ومنهم من جوّزه في لفظ الجمع، واستشكل الطيبي التعبير بالشهيد في سبيل الله مع قوله: «الشهداء خمسة» فإنه يلزم منه حمل الشيء على نفسه، وأجاب بأنّه من باب: أنا أبو النجم وشعري شعري.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الأولي أن يقال المراد بالشهيد القتل فكأنه قَالَ الشهداء كذا وكذا والقتيل في سبيل الله.

(وَقَالَ) ﷺ: (لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ) أي: التأيدين للصلاة، (وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ) من الفضيلة.

ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا لاسْتَهْمُوا عَلَيْهِ.

654 - وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا⁽¹⁾.

(ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا) سبيلًا إليه (إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا) أي: إلا أن يقترعوا وفي رواية زيادة عليه كما في قوله: (لاستهموا عليه) وقد تقدّم الكلام فيه في باب الاستهام في الأذان.

(وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا) الحَبْوُ حَبْوُ الصغير على يديه ورجليه.

وَقَالَ ابن الأثير: الحَبْوَانُ يمشي على يديه وركبتيه أو استه، وحبا البعير: إذا برك ثم زحف من الإعياء وحبا الصغير إذا زحف على استه، وانتصاب حبوا إمّا على أنه صفة مصدر محذوف أي: ولو كان إتيانًا حبوا أو على أنه خبر كان المقدّر أي: ولو كان إتيانكم حبوا أو على الحال أي: ولو حابين.

وهذا المتن كما ترى ثلاثة أحاديث ومطابقته للترجمة في قوله: «ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه»، ولم يفرّق البُخَارِيُّ بينها كعاداته لأجل التراجم لأنّ قتيبة حدّث به عن مالك هكذا مجموعًا فلم يتصرّف فيه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثم من فوائد الحديث: فضيلة إماطة الأذى عن الطريق وهي أدنى شعب الإيمان فإذا كان الله عَزَّ وَجَلَّ يشكر عبده ويغفر له على إزالة غصن شوك من الطريق فلا يدري ما له من الفضل والثواب إذا فعل ما فوق ذلك.

ومنها: فضيلة التهجير إلى الظهر وعليه ترجم البُخَارِيُّ، ولا منافاة بينه وبين حديث الإبراد لأنّه عند اشتداد الحرّ والتهجير هو الأصل وهو عزيمة وذاك رخصة.

ومنها: فضيلة العشاء والصّبح لأنّهما ثقلان على المنافق.

(1) أطرافه 615، 721، 2689 - تحفة 12570، 12577.

أخرجه مسلم في الإمارة باب بيان الشهداء. وفي البر والصلة باب فضل إزالة الأذى عن الطريق رقم (1914).

33 - باب احتساب الآثار

655 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ»

33 - باب احتساب الآثار

(باب احتساب الآثار) جمع أثر وأصله أثر الشيء في الأرض والمراد بها هنا الخطوات كما فسره مجاهد على ما سيجيء أي: باعد الخطوات إلى المسجد للصلاة وكأنه لم يقيدھا لتشمل كلّ مشي إلى كلّ طاعة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ) بفتح المهملة وسكون الواو وفتح الشين المعجمة وفي آخره باء موحدة الطائفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإنفراد (حُمَيْدٌ) الطويل، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية: عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين طائفي وبصري وقد ذكروا غير مرة.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) وفي نسخة: رسول الله ﷺ: يَا بَنِي سَلَمَةَ بفتح السين وكسر اللام وهم بطن كثير من الأنصار ثم الخزرج، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد غفل القرّاز وتبعه الجوهري حيث قَالَ ليس في العرب سلمة بكسر اللام غير هذا القبيل فإنّ الأئمة الذين صنفوا في المختلف والمؤتلف كابن ماكولا والرشاطي وابن حبيب ذكروا عدداً من الأسماء كذلك لكن يحتمل أن يكون أراد بقية القبيلة أو البطن فله بعض اتجاه.

(أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتنبيه (تَحْتَسِبُونَ) بنون الجمع على الأصل في عامة النسخ، وشرحه الكرماني بحذف النون، ووجهه بأنه جوّز النحاة إسقاط النون بدون ناصب وجازم يعني تخفيفاً، أي: ألا تعدّون.

(آثَارَكُمْ) أي: خطاكم عند مشيكم إلى المسجد للصلاة فإنّ بكلّ خطوة درجة وثواباً، والاحتساب وإن كان أصله العدّ لكنّه يستعمل غالباً في معنى طلب تحصيل الثواب بنية خالصة، وإنّما خاطبهم النبي ﷺ بذلك حين أرادوا النقلة إلى قرب مسجد النبي ﷺ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَكُتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ﴾ [يس: 12]، قَالَ: «خُطَاهُمْ»⁽¹⁾.

656 - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ،

وعند مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَلَّتِ الْبَقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ فَأَرَادَ بَنُو سُلَيْمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قَرْبِ الْمَسْجِدِ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُمْ بَلِّغْنِي أَنْكُمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا إِلَى قَرْبِ الْمَسْجِدِ قَالُوا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ فَقَالَ يَا بَنِي سُلَيْمَةَ دِيَارَكُمْ تَكْتُبُ أَثَارَكُمْ دِيَارَكُمْ تَكْتُبُ أَثَارَكُمْ»، وفي رواية: «كَانَتْ دِيَارُنَا نَائِيَةً مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَرَدْنَا أَنْ نَبِيعَ بِيوتَنَا فَنَتَقَرَّبَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَهَنَانَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لَكُمْ بِكُلِّ خُطْوَةٍ دَرَجَةً»، وعند ابن ماجه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَتْ الْأَنْصَارُ بَعِيدَةً مَنَازِلَهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَرَادُوا أَنْ يَتَقَرَّبُوا فَنَزَلَتْ: ﴿وَنَكُتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ﴾ [يس: 12] قَالَ فَتَبَتُوا، وَزَادَ عَبْدُ بَنِ حَمِيدٍ فِي تَفْسِيرِهِ فَقَالُوا بَلْ ثَبَتَ مَكَانُنَا.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ: فِي) تَفْسِيرِ (فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَكُتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ﴾ قَالَ: خُطَاهُمْ) وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي نَجِيجٍ وَغَيْرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ وَقَالَ مُجَاهِدٌ خُطَاهُمْ أَثَارُ الْمَشْيِ بِأَرْجُلِهِمْ فِي الْأَرْضِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ قَالَ مُجَاهِدٌ خُطَاهُمْ أَثَارُهُمْ يَعْنِي الْمَشْيَ فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَكَتْ بَنُو سُلَيْمَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَكُتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنَازِلَكُمْ فَإِنَّهَا تَكْتُبُ أَثَارَكُمْ». وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَحَدَّثَنَا بَوَاوُ الْعُطْفِ هَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَحْدَهُ، وَفِي رِوَايَةِ الْبَاقِينَ: (وَقَالَ: ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هُوَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْمَصْرِيِّ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَطْرَافِ بِلَفْظٍ: وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِلا رِوَايَةٍ يَعْنِي مَعْلَقًا، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهُوَ الصُّوَابُ وَلَهُ نِظَائِرٌ فِي الْكِتَابِ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ فِي الْأَصُولِ، وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ: وَالَّذِي رَأَيْتُ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَسَخِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ) الْغَافِقِيُّ الْبَصْرِيُّ.

حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ: أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْرُوا⁽¹⁾

(حَدَّثَنِي) بالإفراد (حُمَيْدٌ) الطويل، (حَدَّثَنِي أَنَسٌ) كذا في رواية أبي ذرّ وحده وأما في رواية الباقرين فبلفظ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكذا ذكره أبو نعيم فأَمِنْ من تدليس حميد.

(أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ) بكسر اللام (أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا) منزلاً (قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ) أي: من مسجده (ﷺ) وذلك لأنّ ديارهم كانت بعيدة من المسجد وقد صرح بذلك في رواية مسلم من طريق أبي الزبير قَالَ سمعت جابر ابن عبد الله يقول: «كانت ديارنا بعيدة من المسجد فأرادنا أن نبتاع بيوتاً فنقرب من المسجد فنهانا رسول الله ﷺ وَقَالَ إِنَّ لَكُمْ بَكْلَ خُطْوَةٍ دَرَجَةٍ»، وفي مسند السراج من طريق أبي نضرة عن جابر: أَرَادُوا أَنْ يَتَقَرَّبُوا مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ، ولا بن مردويه من طريق أخرى، عن أبي نضرة عنه قَالَ: كانت منازلنا بسلع، ولا يعارض هذا ما سيأتي في الاستفسار من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وما بيننا وبين سلع من دار لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من وراء سلع وبين سلع والمسجد قدر ميل. (قَالَ: فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) صلى الله عليه وفي رواية أبي ذر: النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعْرُوا) بضم الياء وسكون المهملة وضم الراء.

(1) قال الحافظ: بضم أوله وسكون العين المهملة وضم الراء، أي: يتركونها خالية، انتهى. وأجاد الشيخ في دفع ما يرد على ظاهر السياق من أن الكراهة إذا كانت لإعراء المدينة فلم ذكر ﷺ أجر الخطي؟ وقال الحافظ: نبه بهذه الكراهة على السبب في منعهم من القرب لتبقى جهات المدينة عامرة بساكنها، واستفادوا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخطي، ولمسلم عن جابر: كانت ديارنا بعيدة من المسجد فأرادنا أن نبتاع بيوتاً فنقرب من المسجد فنهانا رسول الله ﷺ وقال: «إِنَّ لَكُمْ بَكْلَ خُطْوَةٍ دَرَجَةٍ»، ولا بن مردويه من طريق آخر عنه قال: كانت منازلنا بسلع، ولا يعارض هذا ما سيأتي في الاستفسار من حديث أَنَسٍ وما بيننا وبين سلع من دار، لاحتمال أن تكون ديارهم من وراء سلع، وبين سلع والمدينة قدر ميل، انتهى. وقال العيني: بين سلع والمسجد قدر ميل، ووسط الكلام على من يقصد المسجد البعيد لكثرة الخطي، أو يقارب الخطي، هل يدخل في الفضيلة أم لا؟ وقال القسطلاني: أشار البخاري بهذا التعليق المسوق مرتين إلى أن قصة بني سلمة كانت سبب نزول هذه الآية، وقد ورد به مصرحاً عند ابن ماجة بسند قوي، وكذا عند ابن أبي حاتم، وقال الحافظ ابن كثير: فيه غرابة من حيث ذكر نزول السورة بكما لها مكية، وقال أبو حيان: السورة كلها مكية، لكن زعمت فرقة أن قوله: ﴿وَنَكُتُ مَا قَدَّمُوا وَآتَيْنَاهُمْ﴾ [يس: 12] نزل في بني سلمة، وليس هذا زعماً صحيحاً، قال القسطلاني: لكن يترجح الأول بقوة إسناده، انتهى.

الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: «أَلَا تَحْتَسِبُونَ أَنَارَكُمْ» قَالَ مُجَاهِدٌ: «خُطَاهُمْ آثَارُهُمْ، أَنْ يُمَشَى فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ»⁽¹⁾.

(الْمَدِينَةُ) وفي رواية الكشميهني: أن يُعروا منازلهم أي: يتركوها عراء أي: فضاء خاليا يقال أعراه إذا أخلاه، والعراء: الأرض الخالية قَالَ تَعَالَى: ﴿فَبَدَّلَ الْأَعْرَاءَ﴾ [الصفات: 145] أي بموضع خال، قَالَ ابن سيدة: هو المكان الذي لا يستتر فيه بشيء، وقيل: الأرض الواسعة وجمعه: أعراء، وفي الغريبين الممدود هو المتسع من الأرض قيل له ذلك لأنه لا شجر فيه ولا شيء يغطيه، والمقصود الناحية، ووجه كراهة النَّبِيِّ ﷺ أنه أراد أن تبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها وأن يستفيدوا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخُطى في المشي إلى المسجد كما يدل عليه قوله.

(فَقَالَ: «أَلَا تَحْتَسِبُونَ أَنَارَكُمْ»): أي: ألا تعدّون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد وتطلبون ثوابها، وزاد في رواية الفزاري التي في الحجّ فأقاموا، وللترمذي من حديث أبي سعيد فلم ينتقلوا، ولمسلم من طريق أبي نضرة عن جابر فقالوا ما يسرنا أن كنّا تحوّلنا.

(قَالَ مُجَاهِدٌ: «خُطَاهُمْ آثَارُهُمْ، أَنْ يُمَشَى فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ»): كذا في رواية أبي ذرٍّ، وفي رواية الباقرين وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ قَالَ خطاهم، وهكذا وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عنه قَالَ: في قوله تَعَالَى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: 12] قَالَ أَعْمَالُهُمْ وفي قوله وآثارهم قَالَ خطاهم، وزاد قتادة فَقَالَ لو كان الله عَزَّ وَجَلَّ مغفلاً من شأنك يا ابن آدم أغفل ما تُعفي الرياح من هذه الآثار ولكن أَحْصَى على ابن آدم أثره وعمله كلّهُ حتّى أَحْصَى عليه هذا الأثر فيما هو من طاعة الله أو من معصيته فمن استطاع منكم أن يكتب أثره في طاعة الله فليفعل، وأشار المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بهذا التعليق إلى أَنَّ قِصَّةَ بني سلمة كانت سبب نزول هذه الآية وقد ورد مصرّحاً به من طريق سماك عن عكرمة عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أخرجه ابن ماجة وإسناده قوي وكذا ابن أبي حاتم، لكن قَالَ الْحَافِظُ ابن كثير: وفيه غرابة من حيث ذكر نزول هذه الآية إذ السّورة بكاملها مَكِّيّة، قَالَ أبو حَيَّان السّورة كلّها مَكِّيّة لكن زعم فرقة

أَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَنَكَبْتُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: 12] نزلت في بني سلمة من الأنصار وليس زعمًا صحيحًا انتهى .

لكن يرجح الأول بقوة إسناده.

ومن فوائد الحديث : حصول كثرة الأجر لكثرة الخطى في المشي إلى المسجد ، وسئل عبد الله بن لبابة عن الذي يدع مسجده ويصلي في المسجد الجامع للفضل في كثرة الناس قَالَ : لا يدع مسجده وإنما فضل المسجد الجامع في الجمعة فقط ، وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَجَاوَزُ الْمَسَاجِدَ الْمُحَدَّثَةَ إِلَى الْمَسَاجِدِ الْقَدِيمَةِ ، وَفَعَلَهُ مُجَاهِدٌ وَأَبُو وَائِلٍ ، وَأَمَّا الْحَسَنُ فَسُئِلَ أَيْدِعُ الرَّجُلَ مَسْجِدَ قَوْمِهِ وَيَأْتِي غَيْرَهُ فَقَالَ كَانُوا يَحِبُّونَ أَنْ يَكْثُرَ الرَّجُلُ قَوْمَهُ بِنَفْسِهِ . وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَعْدَ فِي الْمَشْيِ أَفْضَلُ فَلَوْ كَانَ بِجَوَارِ الْمَسْجِدِ فَهْلٌ لَهُ أَنْ يَجَاوِزَهُ لِلْأُبْعَدِ كَرَاهَةِ الْحَسَنِ ، قَالَ : وَهُوَ مَذْهَبُنَا ، وَفِي تَخْطِي مَسْجِدِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ قَوْلَانِ ، وَاخْتَلَفَ فِيْمَنْ كَانَتْ دَارُهُ قَرِيبَةً مِنَ الْمَسْجِدِ فَقَارِبَ الْخُطَى بِحَيْثُ تَسَاوَى خُطَى مَنْ دَارُهُ بَعِيدَةٌ هَلْ يَسَاوِيهِ فِي الْفَضْلِ أَوْ لَا ، وَإِلَى الْمَسَاوَاهِ جَنَحَ الطَّبْرِيُّ .

وروى ابن أبي شيبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ قَالَ : مَشَيْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَارِبَ بَيْنَ الْخُطَى وَقَالَ : أَرَدْتُ أَنْ تَكْثُرَ خَطَانَا إِلَى الْمَسْجِدِ ، وَلَكِنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ الْمَسَاوَاةُ فِي الْفَضْلِ وَإِنَّ دَلَّ عَلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْخُطَى فَضِيلَةٌ لِأَنَّ ثَوَابَ الْخُطَى الشَّاقَّةِ لَيْسَ كَثَوَابِ الْخُطَى السَّهْلَةِ هُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْمَاضِي قَبْلَ بَابِ بَحِثِ جَعَلَ أَبْعَدَهُمْ مَمْشَى أَعْظَمَ أَجْرًا .

واستنبط بعضهم من الحديث : استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان بجانبه مسجد قريب ، وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم من ذهابه إلى البعيد هجر القريب وإلا فإحياؤه بذكر الله أولى ، ثم إذا كان الإمام القريب مبتدعًا أو لحائنًا في القراءة أو قومه يكرهونه فله أن يتركه ويذهب إلى البعيد وليس في روحه إليه هجر القريب .

ومن فوائد الحديث : أَنَّ أَعْمَالَ الْبِرِّ إِذَا كَانَتْ خَالِصَةً تَكْتَبُ أَثَارَهَا حَسَنَاتٌ . ومنها : استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت له منفعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكثرة المشي ما لم يكلف نفسه ووجهه أَنَّهُمْ طَلَبُوا السَّكْنَى

34 - بَابُ فَضْلِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ

657 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ،

بقرب المسجد للفضل الذي علموه فما أنكر النَّبِيُّ ﷺ ذلك بل رجَّح درء المفسدة بإخلائهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة وأعلمهم بأنَّ لهم في التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكني بقرب المسجد أو يزيد عليه.

34 - بَابُ فَضْلِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ

(بَابُ فَضْلِ) صلاة (العِشَاءِ) حال كونها (فِي الْجَمَاعَةِ) وسقط لفظ صلاة في رواية ابن عساكر أورد في الحديث الدالَّ على فضل العشاء والفجر فيحتمل أن يكون مقصود الترجمة إثبات فضل العشاء في الجملة أو إثبات أفضليتها على غيرها والظاهر أو الثاني وجهه أنَّ الفجر ثبتت أفضليتها فيما تقدَّم سوَّى في هذا هنا بينه وبين العشاء ومساوي الأفضل يكون أفضل جزماً كذا قَالَ: الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) بضم العين في الأول وفتح الحاء المهملة في الثاني، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو صَالِحٍ) ذكوان السَّمَّان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الثلاثة الأول من إسناده هَذَا الحديث قد مضت متناسقة في إسناده حديث أبي الدرداء في باب صلاة الفجر في الجماعة والأعمش روى هناك عن سالم بن أبي الجعد وهنا عن أبي صالح.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ صَلَاةٌ) من الصلوات (أَثْقَلَ) بالنصب على أَنَّهُ خبر ليس، كذا في رواية الكشميهني في رواية أبي ذرٍّ وكريمة عنه، وفي رواية الأكثرين ليس أثقل بحذف اسم ليس.

(عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ) وفي رواية من صلاة الفجر والعشاء، ودلَّ هذا على أَنَّ الصلاة كلّها ثقيلة على المنافقين، وقد قَالَ اللَّهُ تعالى في حقهم ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾ [التوبة: 54]، وإنما كانت الفجر والعشاء أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي إلى تركها فإنَّ الفجر وقت لذّة النوم فإنَّ النوم عند الصُّباح يطيب والعشاء وقت السكون والراحة، وقيل وجهه كون

وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ الْمُؤَدَّنَ، فَيُقِيمَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا يُؤْمِ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَذَ شُعْلًا مِنْ نَارٍ، فَأَحْرَقَ عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدُ»⁽¹⁾.

المؤمنين يفوزون بما ترتب عليهما من الفضل لقيامهم بحقهما دون المنافقين، ويحتمل أن يكون أطلق النفاق عليهم مع كونهم مؤمنين على سبيل المبالغة في التهديد لكونهم لا يحضرون الجماعة ويصلون في بيوتهم من غير عذر ولا علة وقد تقدم التنبيه على ذلك في باب وجوب الجماعة.

(وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا) أي: الفجر والعشاء من مزيد الفضل والخير (لَأَتَوْهُمَا) أي: الفجر والعشاء (وَلَوْ) كان إتيانهم (حَبَوًّا) أو ولو حابين من حبا الصبي إذا زحف على استه وقد تقدم الكلام فيه، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: ولو يعلمون ما فيهما من الفضل والخير ثم لم يستطيعوا الإتيان إليهما إلا حبوا لحبوا إليهما ولم يفوتوا جماعتهما، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لأتوهما أي: لأتوا الصلاتين والمراد لأتوا المحل الذي يصليان فيه جماعة وهو المسجد، ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ حَبَوًّا عَلَى المرافق والركب.

(لَقَدْ) وفي رواية ولقد بالواو (هَمَمْتُ) وقصدت (أَنْ أَمُرَ) بمد الهمزة وضم الميم (الْمُؤَدَّنَ، فَيُقِيمَ، ثُمَّ أَمُرَ) بالنصب عطفًا على أمر الأول (وَرَجُلًا يُؤْمِ النَّاسَ) برفع الميم ونصب السنين والجملة في محل نصب صفة رجلا، (ثُمَّ أَخَذَ) بمد الهمزة وضم الخاء المعجمة وبالنصب أيضًا بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة جمع شعلة، وبضمها جمع شعيلة وهو الفتيلة كصحيفة وصحف.

(مِنْ نَارٍ، فَأَحْرَقَ) بتشديد الراء من التحريق ويروى من الإحراق وهو منصوب كذلك (عَلَى) يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بِإِلَافٍ بالضم نقيض قبل أي: بعد أن يسمع النداء إلى الصلاة فحذف المضاف إليه وبنى على الضم كذا في رواية الأكثرين، وفي رواية الكشميهني بدلها يقدر أي: لا يخرج حال كونها يقدر على الخروج والمجيء إلى الصلاة، ووقع عند الداوودي الشارح هنا عوض اللفظين المذكورين لا بعذر، وهو في معنى قوله يقدر، ويؤيدهما ما تقدم في رواية أبي داود الذي رواه عن أبي هريرة ليست بهم علة، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهي

35 - بَابُ: اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً

658 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَذَّنَا وَأَقِيمَا،

أي: رواية لا بعذر أوضح من غيرها لكن لم نقف عليها في شيء من الروايات عند غيره أي غير الداودي، وأمّا ما في بعض النسخ إلى الصلاة بعذر فليس بصحيح كما لا يخفى.

35 - بَابُ: اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً

(بَابُ) بالتثوين (اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة، منها ما رواه ابن ماجة في سننه من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً»، وَقَالَ ابن حزم في كتاب الأحكام: هذا خبر ساقط، ومنها ما في معجم البغوي من حديث الحكم ابن عمير، ومنها ما في أفراد الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو، ومنها ما رواه البيهقي من حديث أنس، ومنها ما في الأوسط للطبراني من حديث أبي أمامة. ومنها ما رواه أحمد من حديث أبي أمامة أَيْضًا أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي وَحْدَهُ فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيَصَلِّيَ مَعَهُ فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ فَقَالَ: هَذَانِ جَمَاعَةٌ»، والقصة المذكورة دون قوله: هذان جماعة أخرجها أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح.

سَدَّدٌ مَسَدَّدٌ هو ابن مسرهد الأسدي البصري الثقة، (أَلَا) حَدَّثَنَا يَزِيدُ من الزيادة بضم الزاي تصغير زرع وقد تقدّم في باب الجنب يخرج ويمشي في السوق، (أَلَا) حَدَّثَنَا خَالِدٌ أَي: الحذاء كما في رواية الأصيلي، (أَبِي) بكسر القاف عبد الله بن يزيد، (بُضْمٌ) بضم الحاء مصغراً الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ لِرَجُلَيْنِ أَتِيَاهُ ﷺ يريدان السفر: (إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ) المكتوبة، (أَي: لِيُؤذِّنَ وَلِيَقِمَ أَحَدُكُمْ وَلِيَجِبَ الْآخَرُ.

ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا»⁽¹⁾.

36 - باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ وَفَضَّلَ الْمَسَاجِدَ

659 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ»

(ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا) سنأ ذلك لاستوائهما في سائر وجوه الإمامة، وقد تقدّم هذا الحديث في باب الأذان للمسافر، ثم إنه استشكل مطابقة الحديث للترجمة بأنه ليس في الحديث تسمية صلاة الاثنين جماعة، وأجاب الحافظ العسقلاني: بأن ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإقامة لأنه لو استوت صلاتهما معاً مع صلاتهما منفردين لاكتفى بأمرهما بالصلاة كان يقول أدنا وأقيما وصلّيا، وتعقبه محمود العيني: بأنه لا يستلزم كون الاثنين جماعة فكيف يستنبط مطابقتها للترجمة؟

وأجاب: بأنه يمكن أن يذكر له وجه وإن كان لا يخلو عن تكلف وهو أنه ﷺ إنما أمرهما بإمامة أحدهما الذي هو أكبرهما ليحصل لهما فضيلة الجماعة فكأنهما لما صلّيا وأحدهما إمام صاراً كأنهما صلّيا مع جماعة إذ حصل لهما ما يحصل لمن يصلي بالجماعة فصار الاثنان ههنا كأنهما جماعة بهذا الاعتبار لا باعتبار الحقيقة.

36 - باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ وَفَضَّلَ الْمَسَاجِدَ

(باب) فضل (مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ) حال كونه (يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ) ليصلبها جماعة (وَفَضَّلَ الْمَسَاجِدَ).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) ابن قعنب القعني الحارثي البصري المدني الأصل، (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ» وفي الرواية السابقة في باب الحدث في المسجد أَنَّ الْمَلَائِكَةَ (تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ) أي: تستغفر له، والنكته في ذكر لفظ الصلاة دون لفظ الاستغفار لتقع المناسبة بين العمل والجزاء.

(1) أطرافه 628، 630، 631، 685، 819، 2848، 6008، 7246 - تحفة 11182 - 1/168.

مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ⁽¹⁾.

(مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ) أي: في موضعه الذي يصلي فيه، ويؤيده ما في رواية مسلم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه، أو المراد بمصلاه جميع المسجد حتى لو انتقل إلى بقعة أخرى من المسجد لحصل له هذا الثواب أيضًا، وتؤيده رواية ما دام في المسجد والمعنى ما دام في مصلاه ينتظر الصلاة كما صرح به المؤلف في الطهارة من وجه آخر ويؤخذ منه أن ذلك مقيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى وتتقيد الصلاة الأولى بكونها مجزية أما لو كان فيها نقص فإنها تجبر بالنافلة كما ثبت في الخبر الآخر.

(مَا لَمْ يُحْدِثْ) بإيقاع شيء من أحد السبيلين ويؤخذ منه أن اجتناب حدث اليد واللسان من باب أولى لأن الأذى منهما يكون أشد أشار إلى ذلك ابن بطلال. (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ) أي: حال كون الملائكة يقولون اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ.

(اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ) فهذا بيان لقوله تصلى وهو مطابق لقوله تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَكُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: 5] قيل السر فيه أنهم يطلعون على أفعال بني آدم وما فيها من المعصية والخلل في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار لهم من ذلك لأن رفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ولو فرض أن فيهم من يحفظ من ذلك فإنه يعوض من المغفرة بما يقابلها من الثواب.

وَلَا يَزَالُ وفي رواية: (لَا يَزَالُ) بغير واو (أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ) أي: في ثواب صلاة لا في حكمها لأنه يحل له الكلام وغيره مما منع في الصلاة.

(مَا دَامَتِ) وفي رواية الكشميهني ما كانت (الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ) أي: مدة دوام حبس الصلاة له.

(لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ) أي: الانقلاب والرواح (إِلَى أَهْلِهِ) شيء من الأشياء (إِلَّا الصَّلَاةُ) وهذا يقتضي أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر، وهل يحصل ذلك لمن كانت نيته إيقاع الصلاة في المسجد ولو لم يكن فيه، الظاهر لا لأنه رتب الثواب

(1) أطرافه 176، 445، 477، 647، 648، 2119، 3229، 4717 - تحفة 13816، 13807.

660 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « سَبْعَةٌ

المذكور على المجموع من النية وشغل البقعة بالعبادة لكن للمذكور ثواب يخصه ولعل هذا هو السر في إيراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الحديث الذي يليه وفيه ورجل قلبه معلق بالمساجد، ثم إنه يدخل في هذا الحكم من حبس نفسه على أفعال البر كلها ثم إن قوله: «ولا يزال أحدكم» أفرد مالك في الموطأ عمّا قبله وأكثر الرواة ضمّوه إلى الأول فجعلوه حديثاً واحداً ولا حجه في ذلك.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بُنْدَارٌ بفتح الموحدة وتشديد المعجمة وفي رواية ابن عساكر ابن بشار بندار وهو لقبه، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هو ابن عمر العمري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (حُبَيْبٌ) بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة على صيغة التصغير (ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَبُو الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ وهو خال عبيد الله المذكور، (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) ابن عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو جدّ عبيد الله المذكور لأبيه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لم يختلف الرواة عن عبيد الله في ذلك ورواه مالك في الموطأ عن حبيب فَقَالَ عن أبي سعيد أو أبي هريرة على الشك رواه أبو قرّة عن مالك بواو العطف فجعله عنهما وتبعه مصعب الزبيري، وشذّا في ذلك عن أصحاب مالك والظاهر أنّ عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله وجده، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني، وفيه رواية الرجل عن خاله وجده، وقد أخرج متنه المؤلف في الزكاة والرهان، وأخرجه مسلم في الزكاة والنسائي في القضاء والرقاق.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَبْعَةٌ) أي: سبعة أشخاص ليدخل فيه النساء إذ ذكروا أنّ أحكام الشرع عامة لجميع المكلفين وحكمه على الواحد حكم على الجماعة إلا إذا دلّ الدليل على خصوص البعض، ثم إنّ التنصيص بالعدد في شيء لا ينفى الحكم عمّا عداه، فقد روى مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً: «من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلّا ظلّه»، وزاد ابن حبان وصحّحه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الغازي، وأحمد والحاكم من حديث سهل

يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ :

ابن حُنيف رضي الله عنه عون المجاهد، وكذا زاد أيضًا من حديث إرفاد الغارم، وعون المكاتب، والبغوي في شرح السنّة من حديث سليمان رضي الله عنه التاجر الصدوق، والطبراني من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ تحسين الخلق، وأمّا هذه السبعة بالذكر في هذا الحديث فوجهه الْكُرْمَانِي بما محصله أَنَّ الطاعة إمّا أَنْ تكون بين العبد وبين الربّ أو بينه وبين الخلق، والأوّل إمّا أَنْ يكون باللسان وهو الذكر أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد أو بجميع البدن وهو الناشئ في العبادة والثاني عام وهو العادل أو خاص وهو إمّا بالقلب وهو التحابّ أو بالمال أو بالبدن وهو العقّة، وقد نظم تلك السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل قَالَ :

وَقَالَ النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى إِنَّ السَّبْعَةَ يَظِلُّهُمْ اللَّهُ الْكَرِيمَ بِظِلِّهِ
مَحَبَّةً عَفِيفٍ نَاشِئٍ مُتَصَدِّقٍ وَبَاكَ مُصَلٍّ وَالْإِمَامَ بَعْدَهُ

قال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ : وقد أُلْقِيت هذه المسألة على العالم شمس الدين ابن عطاء الرازي المعروف بالهروي لما قدم القاهرة، وادّعى أَنَّهُ يحفظ صحيح مسلم فسألته بحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فما استحضر في ذلك شَيْئًا ثم تبعت بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال وقد انتقيت منها سبعة وردت بأسانيد جياد، ونظمتها في بيتين تذييلًا على بَيْتِي أَبِي شامة وهما :

وَزِدْ سَبْعَةَ إِظْلَالٍ غَازٍ وَعَوْنَهُ وَإِنْظَارِ ذِي عَسَرٍ وَتَخْفِيفِ حَمَلِهِ
وِإِرْفَادِ ذِي غَرَمٍ وَعَوْنِ مَكَاتِبِ وَتَاجِرِ صَدَقٍ فِي الْمَقَالِ وَفَعْلِهِ

قال : وقد أفردت ذلك مع زيادة في جزء سَمَّيْتُهُ معرفة الخصال، الموصلة إلى الظلال.

(يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ إِضَافَةُ الظِّلِّ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةُ مَلِكٍ وَكُلِّ ظِلٍّ فَهُوَ مَلِكُهُ كَذَا قَالَ : وكان حقّه أَنْ يقول إِضَافَةُ تشريف ليحصل امتياز هذا على غيره كما قيل للكعبة بيت الله مع أَنَّ المساجد كلّها ملكه، وأمّا الظِّلَّ الحقيقي فالله تعالى منزّه عنه لَأَنَّهُ من خواصّ الأجسام،

الإمام العادل،

وقيل المراد بظله كرامته وحمايته فمعنى يظللهم الله في ظله يستترهم في ستره ورحمته تقول: العرب أنا في ظل فلان أي: في كنفه، وتسمي الليل لبرده ظلًا برده، ويقال المراد ظل عرشه بحذف المضاف، ويدل عليه حديث سلمان رضي الله عنه عند سعيد بن منصور بإسناد حسن «سبعة يظلهم الله في ظل عرشه» فذكر الحديث وهو يستلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وحمايته وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي، وما يقال من أن المراد من الظل ظل طوبى أو ظل الجنة فيرده قوله يوم لا ظل إلا ظله لأن المراد من اليوم يوم القيامة كما يدل عليه أن عبد الله بن المبارك صرح به في روايته عن عبيد الله بن عمر على ما يجيء في كتاب الحدود، وظل طوبى وظل الجنة إنما يكون بعد استقرارهم في الجنة ثم إنه مشترك بين جميع من يدخلها والحديث يدل على امتياز هؤلاء السبعة من بين الخلق ولا يكون ذلك إلا يوم يقوم الناس لرب العالمين، ودنت منهم الشمس ويشتد عليهم حرها ويأخذهم العرق ولا ظل هناك لشيء إلا ظل العرش فترجح أن المراد ظل العرش.

(الإمام العادل) اسم فاعل من العدل، وذكر أبو عمر بن عبد البر بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ العدل قال: وهو أبلغ لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً، ومعنى العادل أنه الذي يتتبع أمر الله تعالى فيضع كل شيء في موضعه بغير إفراط ولا تفريط وهو أحسن ما فسر به.

وقيل: هو المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط سواء كان في العقائد، أو في الأعمال أو الأخلاق، وقيل هو الجامع بين أمهات كمالات الإنسان الثلاثة وهي: الحكمة والشجاعة والعفة التي هي أوساط القوى الثلاث أعني القوة العقلية والغضبية والشهوانية، وقيل: هو المطيع لأحكام الله.

وقيل: هو المراعي للحقوق الشرعية، ثم المراد بالإمام العادل هو: صاحب الولاية العظمى ويلتحق به كل من ولي شيئاً من أمور المسلمين فعدل فيه من الولاة والحكام، وقدمه في الذكر لكثرة مصالحه وعموم نفعه، فالإمام العادل يصلح الله به أموراً عظيمة، وقد قيل: ليس أحد أقرب منزلة من الله تعالى بعد الأنبياء عليهم السلام من إمام عادل، وقد روى الترمذي وحسنه من حديث أبي

وَشَابَّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ،

سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «أحبّ الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً إمام عادل»، وروى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه: «أنّ المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمان الذي يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولّوا»، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ما أخضر قوم العهد إلّا سلّط الله عليهم العذاب، وما نقص قوم المكيال إلّا منعوا القطر، ولا كثر الزنا في قوم إلّا سلّط عليهم الوباء، وما حكم قوم بغير حقّ إلّا سلّط عليهم إمام جائر».

(وَشَابَّ نَشَأَ) يقال نشأ الصبي ينشأ نشأ فهو ناشئ إذا كبر وشبّ (فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ) وفي رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان بعبادة الله وهي رواية مسلم أيضاً وزاد حمّاد بن زيد عن عبيد الله بن عمر حتّى توفي على ذلك أخرجه الجوزقي، وفي حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله، وإنّما خصّ الشاب بالذكر ولم يقل ورجل لكون الشباب مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوّة الباعث على متابعة الهوى فملازمة العبادة مع ذلك أشدّ وأشقّ وأدلّ على غلبة التقوى، وفي الحديث «تعجّب ربّك من شابّ ليست له صبرة».

(وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ) بفتح اللام المشدّدة (فِي الْمَسَاجِدِ) هكذا في الصحيحين، والظاهر أنّه من التعليق كأنّه شبّهه بالشيء المعلق في المسجد كالقنديل مثلاً إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجاً عنه، ويدلّ عليه رواية الجوزقي "كأنّما قلبه معلق في المسجد"، ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي شدّة الحبّ ويدلّ عليه رواية أحمد معلق بالمساجد، وعليه جرى العلامة الكرّمانيّ في شرحه حيث قال أي: بالمساجد وحروف الجرّ يقوم بعضها مقام البعض، ومعناه شديد الحب لها والملازمة للجماعة ويؤيده أيضاً رواية سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من حبّها، وفي رواية المستملي والحموي متعلّق بزيادة المثناة الفوقية وكسر اللام وتعلّق قلبه بالمساجد كناية عن انتظاره أوقات الصلاة، فلا يصليّ صلاةً ويخرج من المسجد إلّا وهو ينتظر صلاة أخرى حتّى يصليّ فيه، وقد زاد مالك إذا خرج منه حتّى يعود إليه، وهذا يستلزم أيضاً صلاته بالجماعة، وهذه الخصلة هي المقصودة من هذا الحديث للترجمة فمناسبتها للجزء الثاني من الترجمة وهو: فضل المساجد ظاهرة وأمّا للجزء الأوّل منها

وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ،

فمن جهة ما دلّ عليه من الملازمة للمسجد واستمرار الكون فيه بالقلب وإن عرض للجسد عارض.

(وَرَجُلَانِ تَحَابَّا) بتشديد الموحدة من باب التفاعل أي: اشتركا في المحبة وأحبّ كلّ منهما الآخر حقيقة لا إظهار فقط كما في قولهم تجاهل زيد أي: أظهر لجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة فليس المعنى هنا أظهر المحبة من نفسيهما وليسا عليه في الحقيقة فإنه غير مراد قطعاً.

(فِي اللَّهِ) أي: لأجله تعالى، لا لغرض دنيوي وكلمة في قد تجيء للسببية كما في قوله ﷺ: «فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةُ إِبِلٍ» أي: بسبب قتل النفس المؤمنة، ووقع في رواية حمّاد بن زيد: ورجلان قال كلّ منهما للآخر إني أحبّك في الله فصدرا على ذلك ونحوه في حديث سلمان رضي الله عنه.

اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ أي: على المحبة في الله، وفي رواية الكشميهني (اجْتَمَعَا عَلَيْهِ) أي على الحب المذكور وكذا الضمير في قوله: (وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ) يعني أنهما استمرّا وداما على المحبة الدينية ولم يقطعها بعارض دنيوي سواء اجتمعا حقيقة أو لا حتّى فرق بينهما الموت ولا حاجة إلى ما قال الكرمانيّ يعني كان سبب اجتماعهما الحب في الله واستمرّا عليه حتّى تفرّقا من مجلسهما كما لا يخفى، ووقع في الجمع للحميدي اجتماعا على الخير، قال الحافظ العسقلاني: ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات قال: وهو عندي تحريف، ثم إنّ هذه الخصلة قد عدّت واحدة مع أن متعاطيها اثنان لأنّ المحبة لكونها أمراً نسبياً لا تتم إلّا باثنين، أو لمّا كان المتحابان بمعنى واحد كان عدّ أحدهما مغنياً عن عدّ الآخر لأنّ الغرض عدّ الخصال لا عدّ جميع من اتّصف بها، والله أعلم.

ثم إنّ الحب في الله والبغض في الله من الإيمان، وعند مالك من الفرائض، وروى ابن مسعود والبراء بن عازب مرفوعاً أنّ ذلك من أوثق عرى الإيمان، وروى ثابت عن أنس رضي الله عنه رفعه «ما تحابّ رجلان في الله إلّا كان أفضلهما أشدهما حبّاً لصاحبه»، وروى أبو رزين قال: قال لي النبي ﷺ: «يا أبا رزين إذا خلوت حرّك لسانك بذكر الله وأحبّ في الله وأبغض في الله فإنّ

وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ،

المسلم إذا زار في الله شيعه سبعون ألف ملك يقولون اللهم وصله فيك فصله»، ومن فضل المتحابين في الله أن كلا منهما إذا دعى لأخيه بظهر الغيب آمن الملك على دعائه رواه أبو الدرداء مرفوعاً.

(وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ) وقد بين المحذوف أحمد في روايته عند يحيى القطان فقال: دعت امرأة وكذا في رواية كريم طلبته امرأة بذكر الموصوف وكذا لمسلم وكذا للمؤلف في الحدود عن ابن المبارك.

(ذَاتُ مَنْصِبٍ) بكسر الصاد المهملة الحسب والنسب الشريف قَالَ الجوهري المنصب الأصل وكذلك النصاب ويطلق على الشرف وعلى المال أَيْضًا، وفي رواية مالك دعت ذات حسب، (وَجَمَالٍ) وهو الحسن، وزاد ابن المبارك إلى نفسها، وفي رواية البيهقي في شعب الإيمان من طريق أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فعرضت نفسها عليه»، والظاهر أنها دعت إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره، وقيل: يحتمل أن تكون طلبته إلى التزويج بها فخاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها أو خاف أن لا يقوم بحققها لشغله بالعبادة عن التكسب لما يليق بها والأول أظهر ويؤيده وجود الكناية في قوله إلى نفسها ولو كان المراد التزويج لصرح به.

(فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) وفي رواية: كريمة رب العالمين، قَالَ القاضي عياض يحتمل أن يقول ذلك بلسانه إمَّا ليزجرها عن الفاحشة أو ليعتذر إليها ويحتمل أن يقول بقلبه لزجر نفسه، والصبر عن الموصوفة بالأوصاف التي جرت العادة بمزيد الرغبة لمن تحصل له من المنصب والجاه والمال مع الجمال وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء من أكمل المراتب وأجل المناصب لا سيما وقد أغنت عن مشاق التوصل إليها بمراودة ونحوها، وهو رتبة صديقية ووراثه نبوية، وَقَالَ القرطبي: إنما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى ومتين تقوى وحياء، وفي فضيلة من يخاف الله قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ﴾ [النازعات: 40، 41] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ۖ﴾ [الرحمن: 46]، وروى أبو معمر عن سلمة بن نبيط عن عبيد بن أبي الجعد عن كعب الأخبار قَالَ إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لِدَارًا دَرَّةً فَوْقَ دَرَّةٍ وَلَوْلُؤَةٌ فَوْقَ لَوْلُؤَةٍ

وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ،

فيها سبعون ألف قصر في كل قصر سبعون ألف دار في كل دار سبعون ألف بيت لا ينزلها إلا نبي أو صديق أو شهيد ومحكم في نفسه أو إمام عادل قَالَ سلمة فسألت عبيداً عن المحكم في نفسه قَالَ هو الرجل يطلب الحرام من النساء أو من المال فيتعرض له فإذا ظفر به تركه مخافة الله تعالى فذلك المحكم في نفسه.

(وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ) أي: تطوعاً حال كونه قد (أَخْفَى) الصدقة، وفي رواية أحمد تصدَّق فأخفى، وكذا في رواية البُخَارِيِّ في الزكاة عن مسدد عن يحيى تصدَّق بصدقة فأخفاها، ومثله: لمالك في الموطأ، وفي رواية الأصيلي: تصدَّق إخفاء بكسر الهمزة ممدوداً على أنه مصدر أو نعت لمصدر محذوف ويحتمل أن يكون حالاً من الفاعل أي: مخفياً.

(حَتَّى لَا تَعْلَمَ) يروى بضم الميم وفتحها (شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ) والمقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة وأسرارها بحيث إنَّ شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصوّر أنها ممّن يعلم لما علمت ما فعلت اليمين لشدة إخفائه فهو على هذا من مجاز التشبيه، وتؤيِّده رواية حماد بن زيد عند الجوزقي تصدَّق بصدقة كأنما أخفى يمينه من شماله، ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حَتَّى لَا يَعْلَمَ ملك شماله، أو مَنْ على شماله من الناس وقيل: إنَّ المراد بشماله نفسه تسمية لكلّ باسم الجزء ومآله أن نفسه لا يعلم ما ينفق نفسه وهو سخيّف، وقيل المراد إنّه لا يراني بصدقته فلا يكتبها كاتب الشمال وحكى القرطبي عن بعض مشايخه أن معناه أن يتصدق على الضعيف المتكسّب في صورة الشرى كترويج سلعته أو رفع قيمتها فيدفع له مثلاً درهماً في شيء يساوي نصف درهم فالصورة مباحية والحقيقة صدقة. وهو اعتبار حسن.

وقال الحافظ العسقلاني: وفيه نظر إن كان أراد هذه الصورة مراد الحديث خاصة وإن كان أراد أن هذا أيضاً من صور الصدقة المخفية فمسلمٌ والله أعلم، وفيه فضيلة المخفي صدقته ومصداق هذا الحديث قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تُخْفُوا وَتُؤْتُوهُا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 271]، ثم ظاهره: يشمل المندوبة والمفروضة لكن نقل النووي عن العلماء أن هذا في صدقة التطوع فالستر فيها أفضل لأنّه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء، وأمّا المفروضة فإعلانها

وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»⁽¹⁾.

أفضل ليقتردي به في ذلك ويظهر دعائم الإسلام، وهكذا حكم الصّوم، بإعلان فرائضها أفضل، واختلف في السنن: كالوتر وركعتي الفجر هل إعلانها أفضل أو كتمانها؟ حكاه ابن التين، وفي مسند أحمد من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مَرْفُوعًا: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالَتْ يَا رَبِّ هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدَّ مِنَ الْجِبَالِ قَالَ نَعَمْ الْحَدِيدُ، قَالَتْ: فَهَلْ أَشَدَّ مِنَ الْحَدِيدِ قَالَ نَعَمْ النَّارُ قَالَتْ فَهَلْ أَشَدَّ مِنَ النَّارِ، قَالَ: نَعَمْ الْمَاءُ قَالَتْ فَهَلْ أَشَدَّ مِنَ الْمَاءِ قَالَ: نَعَمْ الرِّيحُ قَالَتْ فَهَلْ أَشَدَّ مِنَ الرِّيحِ قَالَ: نَعَمْ ابْنُ آدَمَ يَتَصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فَيُخْفِيهَا عَنْ شِمَالِهِ»، ثم إنّه هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في صحيح البخاري وغيره حتّى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ووقع في صحيح مسلم مقلوبًا حتّى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَالصَّوَابُ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ السَّنَةَ الْمَعْهُودَةَ فِي الصَّدَقَةِ إِعْطَاؤُهَا بِالْيَمِينِ وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ فِي الزَّكَاةِ بَابُ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ قَالَ: وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْوَهْمُ فِيهِ مَمَّنٌ دُونَ مُسْلِمٍ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَيْسَ الْوَهْمُ فِيهِ مَمَّنٌ دُونَ مُسْلِمٍ وَلَا مِنْهُ بَلْ هُوَ مِنْ شَيْخِهِ أَوْ مِنْ شَيْخِ شَيْخِهِ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: وَلَا يَنْكَرُ الْوَهْمُ مِنْ مُسْلِمٍ وَلَا مَمَّنٌ دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ.

(وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ) أَي: بِقَلْبِهِ مِنَ الذِّكْرِ بِمَعْنَى التَّذَكُّرِ أَوْ بِلِسَانِهِ مِنَ الذِّكْرِ (خَالِيًا) أَي: مِنَ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ أَبْعَدَ مِنَ الرِّبَاءِ، وَقِيلَ الْمُرَادُ: خَالِيًا مِنَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ كَانَ فِي مَلَأْ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ ذَكَرَ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ: ابْنُ الْمُبَارَكِ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ أَي: فِي مَوْضِعٍ خَالٍ.

(فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ) أَي: فَاضَتْ الدَّمْعُوعُ مِنْ عَيْنَيْهِ وَإِنَّمَا أَسْنَدُ الْفَيْضِ إِلَى

(1) أطرافه 1423، 6479، 6806 - تحفة 12264. أخرجه مسلم في الزكاة باب فضل إخفاء الصدقة رقم (1031).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث أن السبعة المذكورين يظلمهم الله يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله، والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: ما معنى يظلمهم. ومنها هل لا تكون هذه الخصوصية بهذا الظل إلا لهؤلاء المذكورين لا غير أو لهم نظائر.

فالجواب عن الأول: أن يقال معنى يظلمهم بظلمه أي: أنه جل جلاله يعافهم من هول ذلك =

العين مبالغة كأنها هي التي فاضت ويمكن أن يقال إنَّ الفيض لَمَّا كان هو

اليوم العظيم وحره بظله المديد ورحمته الواسعة والكيفية لا مجال للعقل فيها لأن الآخرة يصدق بها ولا يتعرض إلى كفيته. وأما قولنا: وهل هو لهؤلاء المذكورين أو أكثر فقد جاءت أحاديث آخر ذكر فيها آخرين وأخير ﷺ أنهم مثل هؤلاء في الظل.

وهنا بحث لم جاءت الأخبار عنهم في أحاديث مفترقة فتفريق الأخبار لحكم. منها قد تكون الأخبار بقدر ما يحتاجه الوقت ليكون لأهل الوقت اهتمام به كما جرت عادته ﷺ أنه حين سأل بعض الصحابة ما خير الأعمال فقال للواحد بخلاف ما قال لغيره ويكون الجمع بينهما بأن نقول أخبر لكل شخص بما هو الأفضل في حقه لأنه ﷺ مثل الطبيب الذي يصف لكل شخص من الدواء ما هو الأصح له فطبه أي: طب ودواؤه أي: دواء كما قال لعبد الله بن عمر نعم الرجل لو كان يقوم الليل فرجع عبد الله لا ينفك ملازمًا قيام الليل وقد يكون ﷺ لم يعلم في الوقت إلا بالذي أخبر به في الحديث الواحد ثم بعد ذلك أخبر بالغير كما قال عليه السلام في حديث عذاب القبر ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيته في مقامي هذا. لأن نزول الأحكام مفترقة أسير على المكلف من أن تكون جملة هذا من طريق اللطف والله لطيف بعباده وفيه وجه آخر لأن دوام تعمير الأوقات بالأخبار بأمور الدين وبشائره وأحكامه فيه تنشيط لنفوس العبيد وإظهار للرحمة بهم فإن تردد أوامر المولى على العبيد وبشائره وجوائزهم ومراسلاتهم دليل على العناية بهم ولا شيء أفرح لقلوب العبيد من علمهم باعتناء المولى بهم وتكرار نعمهم عليهم ولذلك أخبر عن أيوب عليه السلام لما عافاه الله عز وجل أنزل عليه فراشًا من ذهب ملاء كل ما له من الأواني ثم رأى جرادة من ذهب تطير فجرى وراءها فأوحى الله عز وجل إليه أما أفنعتك كل ما أعطيتك قال بلى يا رب ولكن من يشيع من خيرك فشكر الله له ذلك.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن أعمال الخير دالة على سعادة الشخص يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «سبعة يظلهم الله» فجعل موجب الظل تلك الأعمال.

الوجه الثالث: فيه دليل على أن جميع أفعال البر مطلوبة منا وإن لم يكن بعضها فرضًا يؤخذ ذلك من وصفه عليه السلام ثواب الأعمال ولم يأمر بعملها لأن كثرة الربح تحض بضمنه على المعاملة.

الوجه الرابع: فيه دليل على أن أمر الآخرة بضد أمر الدنيا يؤخذ ذلك من أن الدنيا ندب إلى التقليل منها كقوله عليه السلام: «فاتقوا الله وأكملوا في الطلب والآخرة» رغب في التكثير منها وإن كان الشخص معه من العمل ما يتخلص به وقد زاد ذلك إيضاحًا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا سَعَةً﴾ [المائدة: 6] أي: لا تقلل معي من أعمال الخير ما يكفيني فتقلل من العمل على أحد الأقاويل مما قيل في معنى الآية.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن إعطاء الأجور على الأعمال لا يترتب على علة عقلية ولا عليه يؤخذ ذلك من أن هذه الأعمال السبعة فيها واجب وفيها مندوب والثواب فيها على حد واحد وقد أجمعت الأمة بمقتضى الأدلة الشرعية على أن الفرائض أعلى من غيرها من الأعمال فلو كان الثواب لعل من العلل ما كان يسوى بين ثواب الفرض والتدب وقد سوى =

الانصباب عن امتلاء وضع موضوع الامتلاء مجازًا وذلك كقوله تَعَالَى: ﴿وَرَىٰ

هنا بينهما فليس ذلك لعله فإن احتج محتج بأن يقول تساوا في أن الظل عمهم وتفاوتوا فيه في عظمة امتداده وغير ذلك من حسن أوصافه كما أن أهل الجنة يدخلون الجنة ويتفاوتون في المنازل فالجواب أن الذي أخبرنا بالجنة أخبر بتفاوت المنازل فيها والذي أخبر بالظل لم يفرق وأمور الآخرة هي غيب والغيب لا مجال فيه للقياس ولا للعقل وإنما الشأن فيها التصديق بها على ما جاءت به اللّهم إلا أن يكون بعض ما يستدل به على الزيادة في الأجر إذا نظر من طريق الجمع بينهم فيرجع إلى طريق الأخبار كما هو أيضًا.

الوجه السادس: فيه دليل على أن بعض الفرائض ثوابها أعلى من غيرها لأن الذي هنا مذكور من الفرائض ثوابه أكبر من غيره من الفرائض لأن المعافاة من هول ذلك اليوم أكبر الثواب لأن من عوفي منه لم يبق عليه خوف.

الوجه السابع: فيه دليل على أن بعض المندوبات ثوابها أعلى من ثواب بعض الفرائض يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (سبعة يظلمهم الله) والأكثر من السبعة هو من باب المندوب وهذا الثواب لم يأت مثله على بعض الفرائض وهنا بحث كيف يجتمع أن بعض المندوبات أفضل ثوابًا من بعض الفرائض وقد قال ﷺ حكاية عن مولانا: «لن يتقرب إلي المتقربون بأحب من أداء ما افترضت عليهم».

وصيغة أحب تعطي الأفضلية في الفائدة فالجواب أنه ما يصح له ثواب المندوب إلا بعد تحصيل المفروض لأنه إذا عمل المندوب ولم يأت بالمفروض استوجب دخول النار وقد جاء أن واديًا في جهنم يسمى الغي هو لمن ترك شيئًا من الفرائض ومن ترك المندوب فلا عقاب عليه غير أنه فاتته ثواب عظيم فصورة الجمع بين الوجهين أن تقول إن الفرائض أرفع لأنها بالوعد الجميل من جاء بها لا يدخل النار وبعض المندوب أكثر ثوابًا من الفرض لكن ذلك الفرض وإن كان ثوابه أقل من أجر المندوب فقد فاتته الفرض بأمر أعظم من ذلك وهو البعد من النار وقد قال ﷺ: «لو لم يكن إلا النجاة من النار لكان فورًا عظيمًا». فوقع الفرق بأن الواحد وهو المندوب أكثر ثوابًا والآخر وهو الفرض أكثر فائدة والفائدة تحوي أشياء من المنافع عديدة وتعظيم الأجر لا يقتضي زيادة على غيره غير التفضيل في ذلك الوجه الواحد ليس إلا كقولنا مثلاً زيد أجمل من عمرو وعمرو خير من زيد فزيد ما فضل عمرًا إلا في الجمال ليس إلا وعمرو فاق زيدًا في أشياء عديدة لقولنا هو خير منه فنسبة ما فضل عليه في الوجه الواحد بنسبة الذي زاد عليه من وجوه عديدة كنسبة صاحبين كان خياطة ثوب أحد الصاحبين خيرًا من خياطة ثوب صاحبه وثوب صاحبه أرفع منه فأشرفهما وأرفعهما في اللباس الذي ثوبه أرفع وإن كانت خياطة ثوب صاحبه أرفع.

الوجه الثامن: قوله عليه السلام: «يوم لا ظل إلا ظله». الظلال كلها لله ملك في الدنيا والآخرة فالحكمة في الأخبار بهذه الصيغة هنا أن ظلال الدنيا وإن كانت له جل جلاله فمنها ما قد جعلها عز وجل ملكًا للعبيد تملكوها بحسب ما شرع لهم ذلك لا يتصرف فيها أحد إلا برضاهم حكم منه لذلك مثل ظلال الحقائق المتملكة وظلال الله عز وجل لم يجعل لأحد =

أَعْيَنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴿[المائدة: 83]، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَفِيضُ الْعَيْنِ بِحَسَبِ

عليها ملكًا فمن احتاج إلى شيء منها أخذها دون عتب له على ذلك مثل الظلال التي في القفر أو التي قد خرج أصحابها عنها لله عز وجل وسبلوها له وظلال الآخرة ما فيها مباح بل كلها قد تملكك بالأعمال التي عملها العاملون الذين هداهم بفضلها لتلك الأعمال التي ذلك ثوابها بمقتضى قوله ﷺ: «المؤمن في ظل صدقته يوم القيامة». فليس هناك لصعلوك الأعمال ظل فكأنه عليه السلام يقول ليس هناك ظل إلا لمن عمل هنا لله فلما أضاف أعمال البر هنا إليه كما قال عز وجل: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88] أي: ما كان لوجهه فهو باق ينتفع به صاحبه في الدارين وما ليس لوجهه فهو وإن كان نفعه موجودا لصاحبه في هذه الدار إذا لم يجده هناك حيث الحاجة إليه فهو هالك أي ليس ينتفع به وقد يتضرر به فيكون أبلغ في الهلاك بإضافة ثوابها في الآخرة إليه.

الوجه التاسع: فيه إشارتان عجبتان؛ إحداهما: الإرشاد إلى الإخلاص في العمل ولهذا قال بعض الفقهاء الصدق والإخلاص علامة الخلاص، والثانية: هي رد الفرع إلى أصله بإضافة الفرع الذي هو الظل إليه كما كان الأصل في الدنيا مضافًا إليه وهو من بديع الحكمة. ويترب على هذا من الفقه الحث على الأعمال الخالصة التي توجب هناك ذلك الظل المبارك جعلنا الله ممن أجزل له منه الحظ بمنه.

الوجه العاشر: فيه دليل على عظم قدرة القادر جل جلاله يؤخذ ذلك من أن الأعمال هنا معانٍ وهناك بهذا الخبر الصادق جواهر محسوسات. وهنا بحث هل هذه السبعة خصت بهذا الثواب تعبدًا لا يعقل لها معنى أو هي معقولة المعنى فإن قلنا إنها تعبد غير معقولة المعنى فلا بحث وإن قلنا إن معناها معقول فما هو؟

فالجواب والله أعلم: أن العلة فيها على وجهين: أحدهما: قوة قهر النفس والهوى وهو من أكبر الموجبات لخير الدنيا، والآخرة: لأنه جل جلاله قال: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنَّ الْبَنَىٰ هِيَ الْأَوَىٰ﴾ [النازعات: 40، 41] وقال ﷺ: «رجعتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس». والوجه الآخر هو حقيقة الإخلاص وقد قال جل جلاله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: 5] وقال ﷺ: إن الله لا يقبل عمل امرئ حتى يتقنه قالوا وما إتقانه يا رسول الله قال يخلصه من الرياء والبدعة وترك الرياء هو عين الإخلاص وكلتا العلتين الحامل عليهما خوف الله عز وجل فاخترها واحدة واحدة تجد ذلك.

الوجه الحادي عشر: قوله عليه السلام: «الإمام العادل»، فلائنه لا يمنعه من الظلم ولا يقهر نفسه على العدل مع تمكنه من الظلم لقدرته عليه من طريق الحكم وقدرته على قهر غيره ولا أحد يقدر أن يصده عنه إلا شدة خوفه من الله وقد جاء الحديث عن النبي الذي أمر أهله أن يحرقوه إذا مات فلما مات فعلوا به ذلك فجمعه الله وقال له لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب فغفر له فشدته خوفه كان منجيا له.

الوجه الثاني عشر: قوله عليه السلام: «وشاب نشأ في عبادة ربه»، فلائنه العبادة هي قهر النفس وخرجها عن راحتها وحملها على المجاهدات والدوام على ذلك مع قوة شهوات =

حال الذاكر وبحسب ما ينكشف له ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله تعالى وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه انتهى، وقد خصّ في بعض الروايات بالأوّل ففي رواية حمّاد بن زيد عند الجوزقي

النفوس زمان الشباب فما حمّله على ذلك إلا الخوف الشديد ولذلك يروى عن بعض المتعبدين أنه كان يأوي إلى فراشه فلا يقدر على النوم فيقول اللهم إنك تعلم إن خوف نارك منعني الكرى ثم يقوم فيصلّي حتى يصبح.

الوجه الثالث عشر: قوله عليه السلام: «ورجل قلبه معلق بالمساجد»، فحقيقة الإخلاص توجب تعلق القلوب بالعبادات وأرفع العبادات الصلاة وأرفع ما تكون الصلاة في المساجد فهو مشغول بأعلى العبادات كما روي عن عبد الله بن عمر أنه كان يسمى حمام المسجد لكثرة ملازمته إياه.

الوجه الرابع عشر: قوله عليه السلام: «ورجلان تحابا في الله اجتماعا عليه وتفرقا عليه»، فهو يوجب شدة الإخلاص منهما حتى لم يبق للنفس شهوة ولا ميل لشيء من الأشياء إلا الله وبالله وأما الذي دعت المرأة ذات المنصب والجمال.

الوجه الخامس عشر: قوله عليه السلام: «ورجل دعت امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله»، فهذا لعظم قهر النفس عن هواها والحامل على ذلك شدة الخوف من الله وهنا بحث وهو لم قال عن المرأة مع هذين الوصفين اللذين فيها لأن ذات المرأة وحدها من أكبر الفتن وقد قال ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة هي أضر على الرجال من النساء». فذكر الوصفين كل واحد منهما من أقوى البواعث في شهوات الجماع والرغبة فيها وقد قال ﷺ: «تنزّوج المرأة لجمالها وحسبها»، لأن ما ترغب النفوس في واحد طبعاً إذا اجتمع أكثر من واحد كان أشد في الرغبة فيه وقوة الشهوة فمن أجل ذلك عظم الأجر لتاركه ومثل ذلك يذكر عن بعض أهل الصوفية كان بعضهم ممسكين في الخلوة وبعضهم غير ممسكين ثم فتح عليهم بطعام طيب فقال الشيخ قدموا أهل الخلوة فخرج بعضهم عنه لإخوانه قبل أن يعرف ما هو وقام بعضهم فكشف الطعام حتى عاينه وعرف ما هو ثم بعد ذلك خرج عنه وقام بعضهم فعاينه ورفع منه لقمة لفيه حتى عرف طعمه بها وتأكدت عنده قوة الشهوة لذوقه طيب الطعام ثم بعد ذلك خرج عنه فكان زهد الأكل اختياراً للطعام أعظم منزلة لقوة شهوته وقهره لها.

الوجه السادس عشر: قوله عليه السلام: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، فهذا تحقيق في الإخلاص ومثل ذلك يروى عن بعض أهل الصوفية أنه كان قلما يقبل شيئاً فلما كان ليلة بعد العشاء الآخرة فإذا برجل يقرع الباب فخرج إليه فإذا هو رجل من جيرانه وكان صانعاً في الخياطة فقال له خطت اليوم بكذا وكذا واشتريت به هذا الطعام معه وما يحتاج إليه في البيت ورأيت أنها من جهة حلال ارتضيتها لك وهذا ليل مظلم ووالله ما عرفت أحداً ولا رأي أحد حين جئتكم وما هو ذا ثم رمى ما كان بيده بالباب وولى فما حمّله على هذا الإخفاء العظيم إلا رغبته في الإخلاص في العمل.

661 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاتِمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ أَخَّرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى، فَقَالَ: «صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مُنْذُ انْتَضَرْتُمُوهَا» قَالَ:

ففاضت عيناه من خشية الله، ونحوه في رواية البيهقي، ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصيب الأرض من دموعه لم يعذب يوم القيامة»، وروى أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يلج النار أحد بكى من خشية الله حتى يعود اللبن في الضرع».

وروى أبو عمران عن أبي الجلد قال: قرأت في مسألة داود عليه السلام ربه إلهي ما جزاء من بكى من خشيتك حتى تسيل دموعه على وجهه؟ قال أسلم وجهه من لفح النار، ثم إن ذكر الرجال في قوله: ورجل لا مفهوم له فيدخل فيه النساء أيضاً كما سبقت إليه الإشارة إلا إن كان المراد من الإمام العادل صاحب الإمامة العظمى فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل فيهم ولا يدخلن أيضاً في خصلة ملازمة المسجد لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد، وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لهن حتى الرجل الذي دعت المرأة فإنه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلاً فامتنعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن كثير الأنصاري المدني، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل، (قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ) وفي رواية الأصيلي أنس بن مالك رضي الله عنه (هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاتِمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ) اتخذه.

(أَخَّرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ) أي: نصفه، (ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ) الكريم (بَعْدَ مَا صَلَّى، فَقَالَ: صَلَّى النَّاسُ) أي: غيركم ممن صلى في داره ومسجد قبيلته.

(وَرَقَدُوا) ويستأنس به لمن قال بأن الجماعة غير واجبة.

(وَلَمْ تَزَالُوا فِي) ثواب (صَلَاةٍ مُنْذُ انْتَضَرْتُمُوهَا قَالَ) أنس رضي الله عنه

فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ⁽¹⁾.

37 - باب فَضْل مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ⁽²⁾

(فَكَأَنِّي) بالفاء وفي رواية بالواو (أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ) بكسر الموحدة وبالصاد المهملة أي: بريق (خَاتَمِهِ) ولمعانه وقد تقدّم الكلام على هذا الحديث في باب وقت العشاء مفصلاً.

37 - باب فَضْل مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ

(باب فَضْل مَنْ غَدَا) أي: خرج بغدوة أي: مبكراً، وفي رواية أبي ذرّ خرج بدل غدا، وللحموي والمستملي من يخرج بلفظ المضارع والرواية الأولى أولى لموافقة لفظ الحديث والرواية (إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ) أي: رجع إليه بعد الزوال

(1) أطرافه 572، 600، 847، 5869 - تحفة 578.

(2) وذلك لقوله ﷺ المشهور: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» وقد أخرج أبو داود عن زيد بن ثابت في قصة صلاته ﷺ في ليالي رمضان، قال: فخرج إليهم رسول الله ﷺ مغضباً فقال: «يا أيها الناس ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أن سيكتب عليكم، فعليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة» ولفظ الموطأ عن زيد موقوفاً: «أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا الصلاة المكتوبة»، وفي الأوجز أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي من طرق عديدة، وبسط فيه الكلام على أفضلية التطوع في المساجد، أو البيوت، وفي المشكاة من حديث كعب بن عجرة أن النبي ﷺ أنى مسجد بني عبد الأشهل فصلى فيه المغرب، فلما قضوا صلاتهم رآهم يسبحون بعدها، فقال: «هذه صلاة البيوت»، رواه أبو داود، وفي رواية الترمذي والنسائي قام ناس يتنفلون فقال النبي ﷺ: «عليكم بهذه الصلاة في البيوت»، ولعل الشيخ قيد كلامه بلفظ «لعل» إشارة إلى ما في المشكاة برواية أبي داود وأحمد من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من خرج من بيته متظهِراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر» وبرواية أبي داود عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يطيل القراءة في الركعتين بعد المغرب حتى يفرق أهل المسجد».

ثم مما يجب التنبيه أولاً أن الإمام البخاري عقب هذه الترجمة بالحديث السابق، وفيه: «رجل قلبه معلق بالمسجد» فكانه أشار إلى أن ثمرة تعليق القلب بالمسجد كثرة التردد إلى المسجد، وثانياً أن الإمام عدل في الترجمة عن لفظ الحديث؛ فإن الحديث كان بلفظ «غدا وراح» وهما المشي صباحاً ومساءً، وترجم عليه الإمام البخاري بلفظ «خرج وراح» والخروج عام لا يقابله الرواح في المعنى المشهور، فأبدع المصنف في ذلك عندي نكتة بديعة، وهي أنه أشار بلفظ =

662 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزْلَهُ».....

اعلم أن الأصل في الغدو المضي من بكرة النهار والرواح بعد الزوال ثم قد يستعملان في كلّ ذهاب ورجوع توسعاً.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن جعفر أبو الحسن يقال له ابن المدني البصري وقد تقدّم، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) ابن زاذان الواسطي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي نسخة: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة والفاء أبو غسان الليثي المدني، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) بفتح الهمزة واللام المدني مولى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بفتح المثناة التحتية ضدّ اليمين هو أبو محمد الهلالي مولى أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مات سنة ثلاث ومائة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ) هذا مثل قوله تَعَالَى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: 62] في أن إيراد الديمومة لا الوقتان المعيّنان، والمعنى من ذهب إلى المسجد في كل وقت من أوقات الصلاة لأنه يصلّي فيه جماعة.

(أَعَدَّ اللَّهُ) أي: هباً من الإعداد بمعنى التهيئة (لَهُ نُزْلُهُ) هو بضم النون والزاي المكان الذي يهيأ للنزول فيه وبسكون الزاي ما يهيأ للقادم من الضيافة ونحوها.

خرج في الترجمة على أن لفظ غدا في الحديث ليس بمعنى المثني صباحاً بل المراد منه المشي مطلقاً في أي وقت كان، ولفظ الترجمة في الفتح «باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح» قال الحافظ: هكذا للأكثر موافقاً للفظ الحديث في الغدو والرواح، ولأبي ذر بلفظ: «خرج بدل غدا» وعلى هذا فالمراد بالغدو الذهاب، وبالرواح الرجوع، انتهى.

قلت: هذا هو اللائق بدقائق البخاري، فكأنه رضي الله عنه أشار بذلك إلى تقوية معنى حديث أبي داود عن أبي بن كعب في قصة رجل بعيد الدار عن المسجد قال: «ما أحب أن منزلي إلى جنب المسجد، فتمى الحديث إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن ذلك، فقال: أردت يا رسول الله أن يكتب لي إقبالي إلى المسجد ورجوعي إلى أهلي إذا رجعت، فقال: أعطاك الله ذلك كله، أعطاك الله ما احتسبت كله أجمع».

مِنَ الْجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ⁽¹⁾.

38 - باب: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

663 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ،

(مِنَ الْجَنَّةِ) وفي رواية مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ نزلًا في الجنة، وفي رواية الكشميهني هنا أيضًا نزلًا بالتنكير، وفي رواية ابن عساكر: في الجنة (كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ) أي: بكلِّ غدوة وروحة، وظاهره حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقًا لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة رأسها.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وفي بعض الروايات وراح بواو العطف والفرق بين الروايتين أنه على الواو، ولا بد من الأمرين حتى يعدّ له النزل، وعلى كلمة أو يكفي أحدهما في الإعداد، ثم رجال إسناد هذا الحديث ما: بين بصري وواسطي ومدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرجه مسلم أيضًا.

38 - باب: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

(باب) بالتنوين (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أي: إذا شرع في الإقامة لها أو ذكرت ألفاظ الإقامة (فَلَا صَلَاةَ) كاملة أو لا تصلّوا حينئذ (إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) المفروضة التي كتبها الله على عباده وهذه الترجمة بعينها لفظ حديث أخرجه مسلم والأربعة وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه قيل: وذلك هو السبب في كون الْبُخَارِيِّ لم يخرج له ولكن لما كان حكمه صحيحًا ذكره ترجمة، وأخرج في الباب ما يغني عنه، لكن حديث الترجمة أعَمَّ من حديث الباب لأنه يشمل الصَّلوات كلها وحديث الباب يختصّ بالصبح كما سيتضح، ويحتمل أن يقال اللّام في حديث الترجمة عهدية فيتفقان هذا من حيث اللفظ، وأمّا من حيث المعنى فالحكم في جميع الصلوات واحد، وقد أخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ: فلا صلاة إلا التي أقيمت.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى أبو القاسم القرشي العامري الأويسيّ المدني، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين ابن إبراهيم بن

(1) تحفة 14217. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب المشي إلى الصلاة نمحي به الخطايا رقم (669).

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ (1).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ،

عبد الرحمن بن عوف أبو إسحاق الزُّهْرِيُّ المدني، (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ) ابن القشب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة وفي آخره موخدة وهو لقب واسمه جندب ابن نضلة بن عبد الله بن رافع الأزدي (ابْنِ بُحَيْنَةَ) بضم الموحدة وفتح المهملة على صيغة التصغير بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف وهي أم عبد الله فيكتب بالألف فيكون صفة لعبد الله .

وَقَالَ ابن سعد: اسم بحينة عبدة بنت الحارث لها صحبة قَالَ: وقدم مالك ابن القشب مكة في الجاهلية فحالف بني المطلب بن عبد مناف وتزوج بحينة بنت الحارث بن المطلب وأدركت بحينة الإسلام فأسلمت وصحبت وأسلم ابنها عبد الله قديماً، وحكى ابن عبد البر خلافاً في بحينة هل هي أم عبد الله أو أم مالك؟ والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم.

(قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ) هو عبد الله الراوي كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى، ثم إِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يسق لفظ رواية إبراهيم بن سعد بل تحوّل إلى رواية شعبة فأوهم أنهما متوافقان وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالإسناد المذكور ولفظه مرّ برجل يصلي، وقد أقيمت صلاة الصبح فكلّمه بشيء لا ندرى ما هو فلما انصرف أحطنا به نقول ماذا قَالَ لك رسول الله ﷺ قَالَ: قَالَ لي يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعاً، ففي هذا السياق مخالفة لسياق شعبة في كونه ﷺ كلّم الرجل وهو يصلي، ورواية شعبة تقتضي أنه كلّمه بعد أن فرغ، لكن يمكن الجمع بينهما بأنه كلّمه أولاً سرّاً فلهذا احتاجوا أن يسألوه ثم كلّمه ثانياً جهراً فسمعوه وفائدة التكرار تأكيد الإنكار.

(قَالَ) أي: الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد أي: كما حَدَّثَنِي عبد العزيز بن عبد الله (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هو ابْنُ بِشْرِ بن الحكم كما جزم به

قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ ابْنُ بُحَيْنَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا.....

ابن عساكر وأخرجه الجوزقي من طريقه هو أبو محمد النيسابوري مات سنة ستين ومائتين بعد موت البخاري بأربع سنين.

(قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِزُ) بفتح الموحدة وسكون الهاء وبالزاي (ابْنُ أَسَدٍ) العمي أبو الأسود البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ) هو ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ) بسكون الزاي ويقال له الأسد بالمهملة الساكنة بدل الزاي الساكنة وهي لغة صحيحة، وهي رواية الأصيلي وهو أسد شنوءة، (يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ ابْنُ بُحَيْنَةَ) هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي وتابعه على ذلك أَبُو عَوَانَةَ وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَحَكِيُّ الْحَفَازِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ وَالبخاري ومسلم والنسائي والإسماعيلي وابن الشرقي والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم في موضعين أحدهما أَنَّ بُحَيْنَةَ والدة عبد الله لا مالك وثانيهما أَنَّ الصَّحْبَةَ والرواية لعبد الله لا لمالك.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم يذكر أحد مالكًا في الصحابة إِلَّا بعض من تلقاه من هذا الإسناد وممن لا تمييز له وكذا أغرب الداوودي الشارح فَقَالَ: هذا الاختلاف لا يضر فأَيُّ الرجلين كان فهو صاحب.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا) هو عبد الله الراوي كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ به وهو يصلي.

وفي رواية أخرى له خرج وابن القشب يصلي، وأخرج ابن خزيمة وابن حبان البزار والحاكم وغيرهم عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كنت أصلي وأخذ المؤذن في الإقامة فجذبني النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «أَتَصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا» فعلى هذا يحمل على تعدد القصة.

وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاتَ بِهِ النَّاسُ،
وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصُّبْحُ أَرْبَعًا، الصُّبْحُ أَرْبَعًا»

(وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) وهو ملتقى الإسنادين والقدر المشترك بين الطريقتين إذ
تقديره مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ برجل وقد أقيمت الصلاة وقد نودي الصلاة بالألفاظ
الخصوصية حال كونه ذلك الرجل (يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ) نفلاً.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: من الصلاة (لَاتَ بِهِ النَّاسُ) بالمثلثة
الخفيفة أي: أداروا به وأحاطوا وقال ابن قتيبة أصل: اللوث الطي، يقال لاث
عمامة: إذا أدارها، ويقال يلوث بي أي: يلوذ بي والمقصود أن الناس أحاطوا
به والتفوا حوله، والظاهر أن الضمير في به يرجع إلى النَّبِيِّ ﷺ ولكن طريق
إبراهيم ابن سعد المتقدمة تقتضي أن يرجع إلى الرجل.

(فَقَالَ) وفي رواية ابن عساكر (وَقَالَ لَهُ) أي: لعبد الله المصلي.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصُّبْحُ) بهمزة ممدودة في أوله ويجوز قصرها وهو
استفهام للإنكار التوبيخي، والصبح منصوب بإضمار فعل تقديره أتصلي الصبح،
المقدّر وقال الكُرْمَانِيُّ: ويجوز الرفع أي: الصبح تصلي على أن يكون مبتدأ
وتصلي المقدّر خبره والضمير محذوف أي: تصلي لأنّ ضمير المفعول حذفه
شائع ذائع، وانتصاب قوله: (أَرْبَعًا) على الحالية كما قاله ابن مالك، وَقَالَ
الْكُرْمَانِيُّ: على البدلية، ويحتمل أن تكون بدل الكل من الكل لأنّ الصبح صار
في معنى الأربع، ويحتمل أن يكون بدل الكل من البعض، لأنّ الأربع ضعف
صلاة الصبح، ويحتمل أن يكون: بدل الاشتمال لأنّ التي صلاها الرجل أربع
ركعات في المعنى، واختلف العلماء في حكمة إنكار النَّبِيِّ ﷺ عند إقامة الفرض
فَقَالَ القاضي: عياض وغيره هي: أن لا يتناول الزمان فيظنّ وجوبها ويؤيده
قوله ﷺ فيما رواه مسلم من حديث إبراهيم بن سعد: «يوشك أحدكم أن يصلي
الصُّبْحَ أَرْبَعًا» كما تقدّم، وعلى هذا إذا حصل الأمن يكره ذلك، قَالَ الْحَافِظُ
الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو متعقب بعموم حديث الترجمة، وَقَالَ محمود العيني: قوله
تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: 33] يخصّص هذا العام، وَقَالَ النووي:
الحكمة في إنكار المذكور أن يتفرغ للفريضة من أولها فيشرع فيها عقب شروع
الإمام والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وهذا يليق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور، ومن ثمة قَالَ من لا يرى بذلك إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام كما روي عن المالكية، أو الأخيرة كما روي عن الحنفية لم يكره التشاغل بالنافلة بشرط الأمن من الالتباس كما تقدّم، ولهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره رضي الله عنهم، فإن قيل كيف ذلك وفي حديث الترجمة منع عن التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كان من الرواتب أو لا، وقد روى مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث قيل : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا رُكْعَتِي الْفَجْرِ قَالَ : «وَلَا رُكْعَتِي الْفَجْرِ» أخرجه ابن عديّ في ترجمة يحيى بن نصر بن حاجب، فالجواب : أنه روى الشيخان وأبو داود من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشدّ تعاهداً منه على ركعتي قبل الصبح، وروى أبو داود من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا تَدْعُوهُمَا وَإِنْ طَرَدَنَكُمُ الْخَيْلُ» أي : لا تتركوهما وإن طردتكم الفرسان فهذا كناية عن المبالغة وحث عظيم على مواظبتها وذلك كما ترى متعارض لحديث الترجمة فجمعوا بينهما بما ترى .

وذهب بعضهم إلى أنّ سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لئلا يلتبس، وإلى هذا جنح الطحاوي واحتجّ له بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره قال الحافظ العسقلاني : وهو متعقّب بما ذكر أيضًا إذ لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل إنكار أصلاً لأنّ ابن بحنة سلّم من صلاته قطعاً ثم دخل في الفرض، ويدلّ عليه حديث قيس بن عمرو الذي أخرجه أبو داود وغيره أنه صَلَّى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح فلما أخبر النَّبِيُّ ﷺ حين سأله لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلاً بها فدلّ على أنّ الإنكار على ابن بحنة إنما كان للتنفل حال صلاة الفرض وهو موافق لعموم حديث الترجمة، والله أعلم .

ثم إنّ العلماء اختلفوا فيمن دخل المسجد لصلاة الصبح فأقيمت الصلاة هل يصلي ركعتي الفجر أو لا؟ فكرهت طائفة أن يركع ركعتي الفجر في المسجد والإمام في صلاة الفجر محتجين بحديث الترجمة، وروي ذلك عن ابن عمر

وأبي هريرة وسعيد بن جبير وعروة وابن سيرين وإبراهيم وعطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وقالت طائفة: لا بأس أن يصلّيها خارج المسجد إذا تيقن أنّه يدرك الركعة الأخيرة مع الإمام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والأوزاعي إلا أنّ الأوزاعي أجاز أن يركعهما في المسجد.

وَقَالَ الثوري: إن خشي فوت ركعة دخل معه ولم يصلّهما وإلا صلّهما في المسجد، وَقَالَ صاحب الهداية: ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصلّ ركعتي الفجر إن خشي أن تفوته ركعة يعني من صلاة الفجر لا شغاله بالسنة ويدرك الركعة الأخرى وهي الثانية يصلّي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل المسجد لأنّه أمكنه الجمع بين الفضيلتين فضيلة السنة وفضيلة الجماعة، وإنّما قيد بقوله عند باب المسجد لأنّه لو صلّاهما في المسجد كان متنقلاً فيه مع اشتغال الإمام بالفرض وأنّه مكروه لقوله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» وخصّت سنة الفجر بقوله ﷺ: «لا تدعوها وإن طردتكم الخيل»، هذا إذا كان عند باب المسجد موضع لذلك فإن لم يكن يصلّيهما في المسجد خلف سارية من سواريه خلف الصفوف.

وذكر فخر الإسلام: وأشدّها كراهة أن يصلّي مخالطاً للصف مخالف للجماعة والذي يلي ذلك الصف من غير حائل بينه وبين الصف، وفي الذخيرة: السنة في سنة الفجر يعني ركعتي الفجر أن يأتي بهما في بيته فإن لم يفعل فعند باب المسجد إذا كان الإمام يصلّي فيه فإن لم يمكنه ففي المسجد الخارج إذا كان الإمام في المسجد الداخل وفي الداخل إذا كان الإمام في الخارج، وفي المحيط: وقيل يكره ذلك كله لأنّ ذلك بمنزلة مسجد واحد، وعند الظاهرية أنه يقطع الصلاة إذا أقيمت الصلاة، وفي الجلابي: يصلّيها وإن فاتته الصلاة مع الإمام إذا كان الوقت واسعاً هذا، واستدلّ من كره صلاتها بحديث الباب وبما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن سرجس جاء رجل والنبي ﷺ يصلّي الصبح فصلّى الركعتين ثم دخل مع النبي ﷺ في الصلاة فلمّا انصرف قال له يا فلان أيتهم صلاتك التي صلّيت وحدك أو التي صلّيت معنا، وبما ذكره ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال «كنت أصلي»

الحديث، وعند ابن خزيمة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خرج النَّبِيُّ ﷺ حين أقيمت الصلاة فرأى ناساً يصلّون ركعتين بالعجلة فقالا صلاتان معا فنهى أن تصلّيا في المسجد إذا أقيمت الصلاة»، فإن قيل قد روى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ: «النَّبِيَّ ﷺ كان يصلّي عند الإقامة في بيت ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا»، فالجواب أَنَّ هذا الحديث وهما ابن القطان وغيره.

وفي كتاب الصلاة للدكيني عن سويد بن غفلة: «كان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يضرب على الصّلاة قبل الإقامة»، ورأى ابن جبير رجلاً يصلّي حين أقيمت الصّلاة فَقَالَ ليست هذه ساعة صلاة، وعن صفوان بن موهب أَنَّهُ سمع مسلم بن عُقيل يقول للناس وهم يصلّون وقد أقيمت الصّلاة ويلكم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إِلَّا المكتوبة.

وعند البيهقي رأى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رجلاً يصلّي الركعتين والمؤدّن يقيم فحصبه وَقَالَ أتصلّي الصبح أربعاً، وذكر أبو أميّة محمّد بن إبراهيم الطرسوسي في كتابه مسند ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه من حديث قدامة بن موسى عن رجل من بني حنظلة عن أبي علقمة بن يسار بن نمير مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رأيي وأنا أصلي الفجر فَقَالَ يا يسار إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خرج علينا ونحن نصلي هذه الصلاة فتغيّظ علينا وَقَالَ: «ليبلغ شاهدكم غائبكم لا صلاة بعد الفجر إِلَّا ركعتين»، وذكر ابن حزم نحوه عن ابن سيرين وإبراهيم، وعند أبي نعيم عن طاووس: «إذا أقيمت الصلاة وأنت في الصّلاة فدعها»، وعند عبد الرزاق قَالَ سعيد بن جبير: «اقطع صلاتك عند الإقامة»، وعند ابن أبي شيبة: قَالَ بيان كان قيس بن أبي حازم يؤمّن فأقام المؤدّن الصّلاة وقد صلى ركعة فتركها ثم تقدّم فصلّي بنا، وكذا قَالَه الشعبي، واستدلّ من أجاز ذلك بقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطْلَواْ أَعْنَكَكُمْ﴾ [محمد: 33] وبما رواه البيهقي من طريق حجاج بن نصير عن عبّاد بن كثير عن ليث عن عطاء عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إِلَّا المكتوبة إِلَّا ركعتي الفجر»، قَالَ البيهقي: هذه الزيادة لا أصل لها، وحجاج وعبّاد ضعيفان.

وَقَالَ يعقوب بن أبي شيبة: سألت ابن معين عن حجاج بن نصير الفساطيطي

تَابَعَهُ غُنْدَرٌ، وَمُعَاذٌ، عَنْ شُعْبَةَ فِي مَالِكٍ،

البصري فَقَالَ صدوق، وذكره ابن حَبَّان في الثقات وعبَّاد بن كثير كان من الصالحين، وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ أُقِيمَت صَلَاةُ الصُّبْحِ فَرَكَعَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ إِلَى اسْطِوَانَةٍ بِمَحْضَرِ حَذِيفَةَ وَأَبِي مُوسَى، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ أَتَى الْمَسْجِدَ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ فَوَجَدَ الْإِمَامَ يَصَلِّي فَدَخَلَ بَيْتَ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَعَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَ يَقُولُ إِنْ بَقِيَ مِنْ صَلَاتِكَ شَيْءٌ فَأَتَمِّمَهُ، وَعَنْهُ إِذَا افْتَتَحَتِ الصَّلَاةَ تَطَوُّعًا فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَتَمَّ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ: الْحُجَّةُ عِنْدَ التَّنَازُعِ السَّنَّةُ فَمَنْ أَدْلَى بِهَا فَقَدْ أَفْلَحَ، وَتَرَكَ التَّنَقُّلَ عِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَتَدَارَكِهَا بَعْدَ قَضَاءِ الْفَرَضِ أَقْرَبُ إِلَى اتِّبَاعِ السَّنَةِ، وَيَتَأَيَّدُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْإِقَامَةِ حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ مَعْنَاهُ هَلُمُّوا إِلَى الصَّلَاةِ الَّتِي تَقَامُ لَهَا فَأَسْعِدِ النَّاسَ بِامْتِثَالِ هَذَا الْأَمْرِ مَنْ لَمْ يَتَشَاغَلْ عَنْهُ بِغَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ رَجَالَ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ نَيْسَابُورِيِّ وَمَدَنِيِّ وَوَاسِطِيِّ، وَفِيهِمْ اثْنَانِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ.

(تَابَعَهُ) أَيُ: تَابَعَ بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ (غُنْدَرٌ) بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الدَّالِّ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ امْرَأَةِ شُعْبَةَ، (وَمُعَاذٌ) بِالذَّالِّ الْمَعْجَمَةِ هُوَ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ أَبُو الْمُثَنَّى الْعَنْبَرِيُّ الْبَصْرِيُّ قَاضِيهَا مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً أَيُ: وَتَابَعَهُ أَيْضًا مُعَاذٌ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ كِلَاهُمَا، (عَنْ شُعْبَةَ) ابْنُ الْحَجَّاجِ (فِي مَالِكٍ) أَيُ: فِي الرِّوَايَةِ ابْنُ بَحِينَةَ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكٍ أَيُ: بِإِسْنَادِهِ، وَالرِّوَايَةُ الْأُولَى: تَقْتَضِيهِ اخْتِصَاصُ التَّابِعَةِ بِقَوْلِهِ عَنْ مَالِكِ ابْنِ بَحِينَةَ فَقَطْ.

والثانية: تشمل جميع الإسناد والمتن وهي أولى لأنه الواقع في نفس الأمر، وطريق غندر وصلها أحمد في مسنده عنه كذلك، وطريق معاذ وصلها الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شُعْبَةَ وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، وَحَجَّاجٍ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ كُلَّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، وَقَالَ حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا سَعْدٌ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ مَالِكٍ⁽¹⁾.

(وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ) هو محمد بن إسحاق أبو بكر المدني التابعي كان عالماً بالمغازي وعلوم الشريعة مات ببغداد سنة خمسين ومائة ودفن بمقبرة الخيزران، (عَنْ سَعْدٍ) هو ابن إبراهيم، (عَنْ حَفْصٍ) هو ابن عاصم، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عَنْ أَبِيهِ. (وَقَالَ حَمَّادٌ) هو ابن سلمة لا حماد بن زيد كما وهم الكُرمانيّ نبّه عليه الحافظ العسقلانيّ.

(أَخْبَرَنَا سَعْدٌ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ مَالِكٍ) فوافق شعبة في قوله عن مالك وقد وافقهما أَبُو عَوَانَةَ فيما أخرجه الإسماعيلي عن جعفر الغرياني عن قتيبة عنه، لكن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة فوق في روايتهما عن ابن بحنة مبهماً، وكأنّ ذلك وقع من قتيبة في وقت عمداً ليكون أقرب إلى الصواب.

قَالَ أَبُو مسعود أهل المدينة يقولون عبد الله ابن بحنة وأهل العراق يقولون مالك ابن بحنة والأول هو الصواب انتهى، فيحتمل أن يكون السهو فيه من سعد ابن إبراهيم لما حدث به بالعراق.

وقد رواه القعنبي عن إبراهيم بن سعد على وجه آخر من الوهم قَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مالك ابن بحنة عَنْ أَبِيهِ قَالَ مسلم في صحيحه قوله عَنْ أَبِيهِ خطأ، وأسقط مسلم في كتابه من هذا الإسناد قوله عَنْ أَبِيهِ من رواية القعنبي، ولم يذكره لكنّه نبّه عليه.

وَقَالَ يحيى بن معين: ذكر أبيه خطأ ليس يروي أبوه عن النَّبِيِّ ﷺ شيئاً وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك ابن بحنة ظنّ أنّ رواية أهل المدينة مرسله فوهم في ذلك، ثم غرض المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر هذين الطريقين بيان أنّهما اختلفا في الرواية عن عبد الله وعن والده مالك.

(1) تحفة 11181، 9155.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن رقم (711).

39 - باب حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ⁽¹⁾

39 - باب حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ

(باب حَدِّ الْمَرِيضِ) بالحاء المهملة أي: ما يحد للمريض (أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ) أي: لشهود الجماعة حتى إذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهود الجماعة أشار إليه ابن رُشيد، وَقَالَ ابن التين تبعًا لابن بَطَال: معنى الحد ههنا الحدة وقد نقله الكسائي، ومثله قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كنت أذاري منه بعض الحد أي: الحدة، قَالَ: والمراد به هنا الحض على شهود الجماعة، وَقَالَ ابن التين أيضًا: ويصح أن يقال هنا حد بكسر الجيم وهو الاجتهاد في الأمر لكن لم أسمع أحدًا رواه بالجيم انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: قد أثبت ابن قُرْقُول رواية الجيم وعزاها للقباسي. ثم المطابقة بين الحديث والترجمة من حيث إنه ﷺ خرج إلى الجماعة وهو مريض يهادي بين اثنين فكان هذا المقدار هو الحد لحضور الجماعة حتى لو زاد على ذلك أو لم يجد من يحمله إليها لا يستحب له الحضور فلمّا تحامل النَّبِيُّ ﷺ

(1) اختلفوا في ضبط هذه الترجمة والغرض منها، قال الحافظ: قال ابن التين تبعًا لابن بَطَال: معنى الحد ههنا الحدة، ونقله الكسائي، ومنه قول عمر رضي الله عنه في أبي بكر: «وكنتم أرى منه بعض الحد» أي: الحدة، قال: والمراد ههنا الحض على شهود الجماعة، قال ابن التين: ويصح أن يقال جد بكسر الجيم وهو الاجتهاد في الأمر لكن لم أسمع أحدًا رواه بالجيم، هذا، وقد أثبت ابن قُرْقُول رواية الجيم وعزاها للقباسي، وقال ابن رشيد: إنما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها، ومناسبة ذلك من الحديث خروجه ﷺ متوكئًا على غيره من شدة الضعف فكأنه يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا وجد من يتوكأ عليه، وأن قوله في الحديث الماضي: لأتوهما ولو حبوا وقع على طريق المبالغة، قال: ويمكن أن يقال معناه «باب الحد الذي للمريض لأن يشهد الجماعة ما يحد للمريض أن يشهد الجماعة حتى إذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها» وإليه أشار ابن رشيد، وقد تكلف الشراح فيه بالتصرف العسيف منهم ابن بَطَال ثم ذكر أقوال الشراح المذكورة في كلام الحافظ، وهو مختار القسطلاني إذ قال: حتى إذا جاوز ذلك الحد لم يشرع له شهودها، انتهى. يعني ينبغي له أن يشهدوا ولا يمكن أن يراد به إلخ: وفي تراجم شيخ المشايخ الجد ههنا من الجدة يعني باب فضل تكلف المريض، ومناسبة الحديث الثاني من الباب مع الترجمة باعتبار تمام القصة المخرجة في مواضع آخر، انتهى. والأوجه عندي في غرض الترجمة الحض على حضور الجماعة إلى ذلك الحد.

664 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ الْأَسْوَدُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَرْنَا الْمُوَاطَّيَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْتَعْظِيمَ لَهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَذَّنَ

ذلك وخرج بين اثنين دلّ ذلك على تعظيم أمر الجماعة ودلّ على فضل الشدة على الرخصة، وفيه ترغيب لأمتة في شهود الجماعة لما لهم في ذلك من عظيم الأجر ولئلا يعذر أحد منهم نفسه في التخلف عن الجماعة ما أمكنه وقدر عليها. (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية حَدَّثَنَا (أَبِي) حفص بن غياث بن طلق بفتح الطاء المهملة وسكون اللام وبالقاف، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي.

(قَالَ الْأَسْوَدُ) هو ابن يزيد بن قيس النخعي المخضرم الكبير كُنَّا وفي رواية عن الأسود: (قَالَ كُنَّا عِنْدَ) أم المؤمنين (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَرْنَا الْمُوَاطَّيَةَ وَالصَّلَاةَ وَالْتَعْظِيمَ لَهَا) بالنصب عطفًا على المواظبة.

عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية النَّبِيِّ ﷺ (الَّذِي مَاتَ فِيهِ) وقد بين الزُّهْرِيُّ في روايته كما في الحديث الثاني من هذا الباب أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ أَنْ اشْتَدَّ بِهِ الْمَرَضُ وَاسْتَقَرَّ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ) هي العشاء⁽¹⁾ كما في رواية موسى بن أبي عائشة الآتية قريبًا في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به وسيذكر هناك الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى.

(فَأَذَّنَ) بضم الهمزة على البناء للمفعول من التأذين، وفي رواية الأصيلي وأذن بالواو، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو أوجه، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: لم يبين وجه الأوجعية بل الفاء أوجه على ما لا يخفى فليتأمل، والمراد به أذان الصلاة كما في رواية أخرى حيث وقع وأذن بالصلاة، ويحتمل أن يكون معناه أعلم وقد وقع في رواية فأوذن من الإيذان، وفي باب الرجل يأتّم بالإمام جاء بلال يؤذن بالصلاة

(1) وقيل صلاة الظهر وقيل صلاة العصر وقد جاء كل واحد منهما في رواية.

فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ

فاستفيد منه تسمية المبهم، وسيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة أنه ﷺ بدأ بالسؤال عن وقت الصلاة وأنه أراد أن يتهيأ للخروج إليها فأغمي عليه الحديث، قَالَ ابن الدماميني لم يذكر في الحديث هنا بعد لَمَّا فعلاً ماضياً مجرداً من الفاء يصلح جواباً للكلمة لَمَّا، وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً تقديره لَمَّا مرض ﷺ واشتد مرضه فحضرت الصلاة فأذن أراد ﷺ أن يستخلف أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصلاة انتهى.

(فَقَالَ) ﷺ لمن حضره: (مُرُوا) بضمّتين على وزن كلوا من غير همز تخفيفاً (أَبَا بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) بالفاء العاطفة والمعنى: فقولوا له قولي ليصل بالناس، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: هذا أمر من رسول الله ﷺ لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظ مروا يدل على أنهم الآمرون لا رسول الله ﷺ ثم أجاب بأنّ الأصحّ عند الأصوليين أنّ المأمور بالشيء ليس أمراً به سيما وقد صرح النَّبِيُّ ﷺ بقوله ههنا بلفظ الأمر حيث قَالَ: فليصل انتهى.

وهذه مسألة معروفة في الأصول وفيها خلاف فبعضهم قالوا: إنّ الأمر بالأمر بالشيء يكون أمراً به ومنهم من منع ذلك وقالوا معناه بلغوا فلاناً أنّي أمر به، والله أعلم.

(فَقِيلَ لَهُ) قائل ذاك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما جاء في بعض الروايات. (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَجُلٌ أَسِيفٌ) فعيل بمعنى فاعل من الأسف وهو شدة الحزن والمراد أنّه رقيق القلب سريع البكاء لا يستطيع لغلبة البكاء وشدة الحزن، والأسف عند العرب شدة الحزن والندم يقال أسف فلان على كذا يأسف إذا اشتدّ حزنه وهو رجل أسيف وأسوف، ومنه قول يعقوب عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿يَتَأَسَّفُ عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: 84] يعني وا حزنه وا جزعاه تأسفاً وتجزعاً لفقده، وقيل: الأسيف الضعيف من الرجال في بطشه، وأما الأسف فهو الغضب ان المتلهف قَالَ تَعَالَى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا﴾ [طه: 86]، ولا بن حبان من رواية عاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الحديث قَالَ عاصم والأسيف: الرقيق الرحيم، وسيأتي بعد ستة أبواب من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذه القصة فقالت له عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: «إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ

إِنَّهُ رَجُلٌ رَفِيقُ الْقَلْبِ إِذَا قَرَأَ غَلِبَهُ الْبُكَاءُ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى نَحْوَهُ وَمِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا بَلْفُظٌ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْمَعْ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ فَمَرَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ) وَفِي رِوَايَةٍ: مَقَامِكَ (لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَأَعَادَ) أَي: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتهُ فِي أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالصَّلَاةِ.

(فَأَعَادُوا) عَلَى عَائِشَةَ مِنْ مَعَهَا فِي الْبَيْتِ مِنَ الْحَاضِرِينَ أُسْنَدَ إِلَيْهِمْ لَكُونُهُمْ فِي مَقَامِ الْمَوَافِقِينَ لَهَا فِي ذَلِكَ وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى فَعَادَتْ، وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَعَاوَدَتْ (لَهُ) ﷺ تِلْكَ الْمَقَالَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ.

(فَأَعَادَ) ﷺ الْمَرَّةَ (الثَّالِثَةَ) فِي مَقَالَتهُ تِلْكَ أَي: مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، وَفِي رِوَايَةٍ فَرَاغَتْهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، (فَقَالَ) ﷺ وَفِيهِ حَذْفٌ بَيْنَهُ مَالِكٌ فِي رِوَايَتِهِ الْآتِيَةِ وَلَفْظُهُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ قَوْلِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ مَقَامِكَ لَمْ يَسْمَعْ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ فَمَرَّ عُمَرُ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْ (إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ) الصَّدِيقِ ﷺ أَي: مِثْلَهُنَّ فِي إِظْهَارِ خِلَافِ مَا فِي الْبَاطِنِ، ثُمَّ إِنَّ الْخِطَابَ وَإِنْ كَانَ بَلْفُظُ الْجَمْعِ فَالْمُرَادُ بِهِ وَاحِدٌ وَهِيَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَطْ كَمَا أَنَّ صَوَاحِبَ: جَمْعُ صَاحِبَةٍ وَالْمُرَادُ: زَلِيخَا فَقَطْ، وَوَجْهُ الْمِشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ أَنَّ زَلِيخَا اسْتَدْعَتْ النِّسْوَةَ وَأَظْهَرَتْ لَهُنَّ الْإِكْرَامَ بِالضِّيَافَةِ وَمُرَادُهَا زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يَنْظُرْنَ إِلَى حَسَنِ يُوسُفَ وَيَعْذَرْنَهَا فِي مَحَبَّتِهِ، وَإِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَظْهَرَتْ أَنَّ سَبَبَ إِرَادَتِهَا صَرْفَ الْإِمَامَةِ عَنْ أَبِيهَا كَوْنَهُ لَا يَسْمَعُ الْمَأْمُومِينَ الْقِرَاءَةَ لِبُكَائِهِ، وَمُرَادُهَا زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ لَا يَتَشَامَّ النَّاسُ بِهِ وَقَدْ صَرَّحَتْ هِيَ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَتْ لَقَدْ رَاجَعْتُهُ وَمَا حَمَلَنِي عَلَى كَثْرَةِ مَرَاجَعَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِي أَنْ يُحِبَّ النَّاسَ بَعْدَهُ رَجُلًا قَامَ مَقَامَهُ أَبَدًا.

وَفِي أَمَالِي ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ: أَنَّ النِّسْوَةَ أَتَتْ امْرَأَةَ الْعَزِيزِ يَظْهَرْنَ تَعْنِيفَهَا وَمَقْصُودُهُنَّ فِي الْبَاطِنِ أَنْ يَدْعُونَ يُوسُفَ إِلَى أَنْفُسِهِنَّ كَذَا قَالَ وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ مَا يَسَاعِدُ ذَلِكَ هَذَا، وَزَادَ حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي هَذَا

مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى

الحديث أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الذي أمر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن تشير على رسول الله ﷺ بأن يأمر عمر بالصلاة أخرجه الدورقي في مسنده، وزاد مالك في روايته فقالت: حفصة لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما كنت لأصيب منك خيراً ومثله للإسماعيلي في حديث الباب، وإنما قالت حفصة: ذلك لأن كلامها عاد المرة الثالثة من المعادة وكان النَّبِيُّ ﷺ لا يراجع بعد ثلاث فلما أشار إلى الإنكار عليها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي التي أمرتها بذلك ولعلها تذكّرت ما وقع لها معها أيضًا في قصة المغافير كما سيأتي موضعه إن شاء الله تعالى.

(مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) وفي رواية الكشميهني للناس باللام بدل الموحدة، (فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه حذف إيجاز يدل عليه سياق الكلام، وفي رواية موسى بن أبي عائشة الآتية فأتاه الرسول أي: بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة، وفي رواية أيضًا فَقَالَ له: إن رسول الله ﷺ يأمر أن تصلي بالناس فَقَالَ أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان رجلاً رقيقاً يا عمر صل بالناس فَقَالَ له عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنت أحق بذلك، وقول أبي بكر هذا لم يرد به ما أرادت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَ النووي تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعاً وليس كذلك بل قاله للعدر المذكور وهو أنه رقيق القلب كثير البكاء فخشي أن لا يسمع الناس انتهى، وقيل: يحتمل أن يكون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهم من الإمامة الصغرى الإمامة الكبرى، وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ذلك فاختره ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له في ذلك سواء باشر بنفسه أو استخلف، قَالَ القرطبي: ويستفاد منه أن للمستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك.

(فَصَلَّى) وفي رواية بصلي على صيغة المضارع فيكون من الأحوال المنتظرة، وعلى الرواية الأولى يحتمل أن يكون معناه شرع في الصلاة ويحتمل أن يكون معناه أنه تهيأ لها ويؤيد الثاني رواية يصلي لأن معناه يهيئ للصلاة إذ في

فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِقَةً، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رِجْلَيْهِ تَحْطَانِ
مِنَ الْوَجَعِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ

حالة الخروج لا يكون مصلياً قطعاً، وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش بلفظ
دخل في الصلاة وهو يحتمل أيضاً أن يكون المراد: دخل في مكان الصلاة.

(فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِقَةً) ظاهره أنه ﷺ وجد ذلك في تلك الصلاة
بعينها، ويحتمل ذلك بعدها ويكون فيه حذف كما تقدّم مثله في قوله فخرج أبو بكر
وفي رواية: موسى بن أبي عائشة فصلّى أبو بكر تلك الأيام ثم إنّ رسول الله ﷺ
وجد من نفسه خقة فعلى هذا لا يتعيّن أن يكون الصلاة المذكورة هي العشاء.

(فَخَرَجَ) ﷺ (يُهَادِي) بضم أوله وفتح الدال المهملة على البناء للمفعول.

(بَيْنَ رَجُلَيْنِ) أي: يمشي بينهما معتمداً عليهما من ضعفه متمائلاً إليهما في
مشيه من شدة الضعف والتهادي التمايل في المشي البطيء والرجلان هما
العباس ابن عبد المطلب وعليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما في رواية
موسى بن أبي عائشة، ووقع في رواية عاصم: وجد خقة من نفسه فخرج بين
بريرة ونوبة بضم النون وفتح الموحدة، وكان عبداً أسود ويدل عليه حديث سالم
ابن عبيد في صحيح ابن خزيمة بلفظ فخرج بين بريرة ورجل آخر، وذكره بعضهم
في النساء الصحابيّات وهو وهم قاله: الحافظ العسقلانيّ، وتعبه محمود
الغينيّ: بأنّه أراد بالبعض الذهبي، وهو من جهاذة المتأخرين هذا، ويجمع بين
الروایتين كما قال النووي بأنّه ﷺ خرج من البيت إلى المسجد بين هذين ومن ثمة
إلى مقام الصلاة بين العباس وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أو يحمل على التعدّد ويدلّ
عليه ما في رواية الدارقطني أنّه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن عباس رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا، وأمّا ما في صحيح مسلم أنّه خرج بين الفضل بن العباس وعليّ رضي
الله عنهم فذاك في حال مجيئه إلى بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(كَأَنِّي أَنْظُرُ رِجْلَيْهِ) وفي رواية ابن عساكر: إلى رجليه (تَحْطَانِ) الأرض
أي: لم يكن يقدر على رفعهما من الأرض فكان يجزّهما عليها غير معتمد عليها.

(مِنَ الْوَجَعِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وزاد أبو معاوية عن
الأعمش فلما سمع أبو بكر حسّه، وفي رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن
عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذا الحديث فلما أحسّ الناس به سبّحوا أخرجه
ابن ماجة وغيره بإسناد حسن.

أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَانَكَ، ثُمَّ أَتَيْ بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ، قِيلَ لِلْأَعْمَشِ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: بِرَأْسِهِ نَعَمْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بَعْضُهُ،

(أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون هي التفسيرية (مَكَانَكَ) أي: الزم مكانك، وفي رواية عاصم أن اثبت مكانك، وفي رواية موسى بن أبي عائشة فأومى إليه أن لا يتأخر.

(ثُمَّ أَتَيْ) بضم الهمزة (بِهِ) ﷺ (حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ) وفي رواية موسى بن أبي عائشة أن ذلك كان بأمره ﷺ، ولفظه فَقَالَ أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ فَأَجْلَسَاهُ، وَعَيْنُ أَبُو معاوية عن الأعمش بإسناد حديث الباب كما سيأتي بعد أبواب إن شاء الله تعالى مكان الجلوس فَقَالَ فِي روايته حتى جلس عن يسار أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا هو مقام الإمام وسيأتي القول فيه، وأغرب القرطبي: شارح صحيح مسلم لما حكى الخلاف هل كان أبو بكر إماماً أو مأموماً فَقَالَ لم يقع في الصحيح بيان جلوسه ﷺ هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انتهى، ورواية أبي معاوية هذه عند مسلم أيضاً فالعجب منه كيف يغفل عن ذلك في حال شرحه له كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

فَقِيلَ وفي رواية: (قِيلَ) بدون الفاء (لِلْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران ظاهره أنه منقطع لأن الأعمش لم يسنده لكن في رواية أبي معاوية عنه ذكر ذلك متصلاً بالحديث، وكذا في رواية موسى بن أبي عائشة.

(وَكَانَ) بالواو وفي رواية بالفاء (النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ) أي: بصوته الدال على فعل النَّبِيِّ ﷺ لا أنهم مقتدون بصلاته لئلا يلزم الاقتداء بالمأموم، وفي رواية والناس بصلاة أبي بكر.

(فَقَالَ) الأعمش: (بِرَأْسِهِ نَعَمْ رَوَاهُ) أي: روى الحديث المذكور وفي رواية ورواه بالواو (أَبُو دَاوُدَ) هو الطيالسي.

(عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بَعْضُهُ) بالنصب بدل من ضمير رواه، وقد وصله البرزاري قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو موسى محمد بن المثنى حَدَّثَنَا: أَبُو داود به ولفظه كَانَ

وَرَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا⁽¹⁾.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَكَذَا رَوَاهُ مُخْتَصَرًا.
(وَرَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بِالْمَعْجَمَةِ وَبِالزَّيْطِ الضَّرِيرِ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ (جَلَسَ) ﷺ (عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَكَانَ) وَفِي رَوَايَةٍ وَكَانَ بِالْوَاوِ (أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ أُسْنَدُهَا الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ الرَّجُلِ يَأْتِمُ بِالْإِمَامِ وَيَأْتِمُ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ عَنْ قَتِيبَةَ عَنْهُ عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ ابْنِ نَمِيرٍ عَنْهُ بَلَفْظُ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ قَاعِدًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا.

ومن فوائد الحديث: تعظيم الصلاة بالجماعة.

ومنها: تقديم أبي بكر وترجيحه على سائر الصحابة رضي الله عنهم.

ومنها: فضيلة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ومنها: جواز الثناء في الوجه لمن أَمِنَ الإعجاب.

ومنها: ملاطفة النبي ﷺ لأزواجه خصوصًا لعائشة رضي الله عنهن.

ومنها: جواز مراجعة الصغير للكبير ومنها المشاورة في الأمر العام.

ومنها: الأدب مع الكبير وإكرام الفاضل حيث أراد أبو بكر رضي الله عنه التأخر عن الصف.

ومنها: أَنَّ الْبُكَاءَ فِي الصَّلَاةِ لَا يَبْطُلُهَا وَإِنْ كَثُرَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ عَلِمَ حَالَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَقَّةِ الْقَلْبِ وَكَثْرَةِ الْبُكَاءِ وَلَمْ يَعْدِلْ عَنْهُ وَلَا نَهَاةً عَنِ الْبُكَاءِ، وَأَمَّا فِي هَذَا الزَّمَانِ فَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ إِذَا بَكَى فِي الصَّلَاةِ فَارْتَفَعَ بِكَأُوهُ فَإِنْ كَانَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ لَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجْهِ فِي بَدَنِهِ أَوْ مُصِيبَةٍ فِي مَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ قَطَعَهَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْبُكَاءُ وَالْأَنِينُ وَالتَّأَوُّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ حَرْفَيْنِ سِوَاءٍ كَانَ لِلدُّنْيَا أَوْ لِلْآخِرَةِ.

ومنها: أَنَّ الْإِيمَاءَ يَقُومُ مَقَامُ النَّطْقِ، لَكِنْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اقْتِصَارُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْإِشَارَةِ بَضْعَفِ صَوْتِهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِعْلَامِ بَأَنَّ مَخَاطَبَةَ مَنْ يَكُونُ فِي

(1) أطرافه 198، 665، 679، 683، 687، 712، 713، 716، 2588، 3099، 3384،

4442، 4445، 5714، 7303 - تحفة 15945.

أخرجه مسلم في الصلاة باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر رقم (418).

الصَّلَاةُ بالإيماء أولى من التَّطُقِّ .

ومنها : تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشدَّ وإن كان المريض يرخص في تركها ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشدَّ وإن كانت الرخصة أولى ، وقال الطبري إنما فعل ذلك لئلا يعذر أحد من الأئمة نفسه بأدنى عذر فيتخلف عن الإمامة ويحتمل أن يكون قصد إفهام الناس أن تقديمه لأبي بكر كان لأهليته لذلك حتى إنه صلى خلفه .

ومنها : ما استدللَّ به الشعبي على جواز ائتمام بعض المأمومين ببعض وهو مختار الطبري أيضًا ، وأشار إليه البخاري رَحِمَهُ اللهُ كما سيأتي ، وتعقَّب بأنَّ أبا بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان مبلِّغًا كما سيأتي في باب من أسمع الناس التكبير من رواية أخرى عن الأعمش وكذا ذكره مسلم ، وعلى هذا فمعنى الاقتداء اقتداؤهم بصوته كما مرت الإشارة إليه ، ويؤيده أنَّه ﷺ كان جالسًا وأبو بكر قائمًا فكان بعض أفعاله يخفى على بعض المأمومين فمن ثمة كان أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كالإمام في حقهم .

ومنها : ما استدللَّ به البعض على جواز استخلاف الإمام لغير ضرورة لصنيع أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

ومنها : ما استدللَّ به البعض أيضًا على جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن قصد أن يبلغ عنه ويلتحق به من زحم عن الصفِّ .

ومنها : اتباع صوت المكبَّر وصحَّة صلاة المسمع والسامع ومنهم من شرط في صحَّته تقدُّم إذن الإمام .

ومنها : ما استدللَّ به الطبري على أنَّ للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقتدي هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة .

ومنها : جواز إنشاء القدوة في أثناء الصلاة .

ومنها : ما استدللَّ به البعض على جواز تقديم إحرام المأموم على الإمام بناء على أنَّ أبا بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان دخل في الصَّلَاة ثم قطع القدوة وائتمَّ برسول الله ﷺ ، ويؤيده ما رواه أرقم بن شرحبيل عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فابتدأ النَّبِيُّ ﷺ القراءة من حيث انتهى أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

ومنها : ما استدللّ به على صحة صلاة القادر على القيام قائماً خلف القاعد خلافاً للمالكية مطلقاً ولأحمد حيث أوجب القعود على من يصلي خلف القاعد ، والتفصيل فيه أنّه يصلي القائم خلف القاعد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وبه قال الشافعي ومالك في رواية .

وَقَالَ أَحْمَدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ : يصلون خلفه قعوداً ، وبه قال حماد بن زيد وإسحاق وابن المنذر وهو المروي عن أربعة من الصحابة وهم جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضير وقيس بن فهد رضي الله عنهم حتى لو صلّوا قياماً لا يجزئهم ، وعند محمد بن الحسن : لا يجوز صلاة القائم خلف القاعد وبه قال مالك في رواية ابن القاسم عنه .

ومنها : ما استدللّ به ابن المسيّب على أنّ مقام المأموم يكون عن يسار الإمام لأنّه ﷺ جلس عن يسار أبي بكر والجماعة على خلافه ويتمشّى قوله على أنّ الإمام هو أبو بكر وأمّا من قال : إنّ الإمام هو النّبي ﷺ فلا يتمشّى على هذا قوله ، وقد اختلفت الروايات في ذلك : فقد رواه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار عن أبي داود بسنده هذا عن عائشة رضي الله عنها قالت : من الناس كان يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله ﷺ ومنهم من يقول كان رسول الله ﷺ المقدم .

ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ أنّ النّبي ﷺ صلى خلف أبا بكر رضي الله عنه أخرجه ابن المنذر ، وهو عكس رواية أبي موسى وهو اختلاف شديد ، ووقع في رواية مسروق عنها أيضاً اختلاف فأخرجه ابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عنه بلفظ : كان أبو بكر رضي الله عنه يصلي بصلاته والناس يصلّون بصلاة أبي بكر ، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق بلفظ : « أنّ النّبي ﷺ صلى خلف أبا بكر » ، وظاهر رواية محمد بن بشار أنّ عائشة رضي الله عنها لم تشاهد الهيئة المذكورة لكن تضافرت الروايات عنها بالجزم بما يدلّ على أنّ النّبي ﷺ كان : هو الإمام في تلك الصلاة .

منها : رواية موسى بن عائشة ففيها فجعل أبو بكر رضي الله عنه يصلي بصلاة النّبي ﷺ والناس بصلاة أبي بكر ، وهذه رواية زائدة بن قدامة عن موسى ،

وخالفه شعبة فرواه عن موسى بلفظ: أَنَّ أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِالنَّاسِ
ورسول الله ﷺ في الصفِّ خلفه، فمن العلماء من سلك الترجيح فقدّم الرواية التي
فيها أَنَّ أبا بكر كان مأمومًا لأنَّ أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره .
وَقَالَ ابن عبد البر: الآثار الصحاح تدلُّ على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هو: الإمام،
ومنهم: من عكس ذلك فرجَّح أَنَّهُ كان إمامًا .

ومنهم: من سلك الجمع، فَقَالَ البيهقي: لا تعارض بين الأحاديث فإنَّ
الصلاة التي كان ﷺ فيها إمامًا هي صلاة الظهر يوم السَّبْت أو يوم الأحد،
والتي كان فيها مأمومًا هي: صلاة الصبح من يوم الاثنين وهي آخر صلاة
صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ .

وَقَالَ نعيم بن أبي هند: الأخبار التي وردت في هذه القصة كلّها صحيحة،
وليس فيها تعارض فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في
المسجد في إحداهما كان إمامًا وفي الأخرى كان مأمومًا .
وَقَالَ الضياء المقدسي وابن ناصر: صحَّ وثبت أَنَّهُ ﷺ صَلَّى خلفه مقتديًا به
في مرضه الذي توفي فيه ثلاث مرّات ولا ينكر ذلك إِلَّا جاهل لا علم له
بالروايات .

وقد ثبت في صحيح مسلم أَنَّهُ ﷺ صَلَّى خلف عبد الرحمن بن عوف في
غزوة تبوك صلاة الفجر وكان ﷺ قد خرج لحاجته وقدّم الناس عبد الرحمن
فصلى بهم فأدرك ﷺ إحدى الركعتين فصلى مع الناس الركعة الأخيرة فلمّا سلّم
عبد الرحمن قام النَّبِيُّ ﷺ يتمّ صلاته فأفزع ذلك المسلمين فأكثروا التسبيح فلمّا
قضى ﷺ صلاته أقبل عليهم ثم قال: «أحسنتم أو قال أصبتم» .

ومن الفوائد أيضًا: تقديم الأفقه الأقرأ وقد جمع الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
القرآن في حياة النَّبِيِّ ﷺ كما ذكره أبو بكر ابن الطيب وأبو عمرو الداني .

ومنها: جواز تشبيه أحد بأحد في وصف مشهور بين الناس .

ومنها: أَنَّ للمستخلف أن يستخلف في الصلاة ولا يتوقّف على إذن خاص
له بذلك واللّه أعلم، ثم إنَّ رواة الحديث كوفيّون، وقد أخرجه المؤلّف في
الصلاة أيضًا وكذا مسلم والنسائي وابن ماجة.

665 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطَّ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ»

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) أي: ابن يزيد بن زاذان التميمي الفراء أبو إسحاق الرازي يعرف بالصغير روى عنه مسلم أيضًا.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) أبو عبد الرحمن الصنعاني اليماني قاضيها مات سنة سبع وتسعين ومائة، (عَنْ مَعْمَرٍ) بفتح الميمين وسكون المهملة بينهما هو ابن راشد البصري، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ شَهَابٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الأول وتكبير الثاني أي: ابن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة.

(قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجال هذا الإسناد ما بين رازي ويماني وبصري ومدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في باب الغسل والوضوء في المخضب، وفي الصلاة، والطب، والمغازي، والهبة، والخمس، وذكر استئذان أزواجه، وأخرجه مسلم والنسائي، وابن ماجة، أيضًا.

(لَمَّا ثَقُلَ) بفتح المثلثة وضم القاف (النَّبِيُّ) وفي رواية رسول الله ﷺ) والثقل عبارة عن اشتداد المرض وتناهي الضعف يقال: ثقل في مرضه إذا ركدت أعضاؤه عن خفة الحركة، (وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ) أي: طلب منهن الإذن (أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي) وكان ابتداء مرضه ﷺ في بيت ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَأَذِنَ) بفتح الهمزة وكسر المعجمة وتشديد النون من الإذن أي: أذنت الأزواج المطهرات، وحكى الْكُرْمَانِيُّ: أَنَّهُ رَوَى بِضَمِّ الهمزة وكسر الذال وتخفيف النون على البناء للمجهول.

(لَهُ) ﷺ، (فَخَرَجَ) ﷺ (بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطَّ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ، وَكَانَ) بالواو وفي رواية فكان بالفاء (بَيْنَ الْعَبَّاسِ) وفي رواية بين عباس بدون اللام (وَرَجُلٍ آخَرَ) وفي رواية وبين رجل آخر لم يسمه.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ⁽¹⁾.

(قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) ابن عبد الله المذكور في الإسناد.

(فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي رواية فذكرت لابن عباس (مَا قَالَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنهم.

(فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ) أي: لم تسمه (عَائِشَةَ؟) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وزاد الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق عن معمر ولكن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا تطيب نفسها له بخير، وفي رواية ابن إسحاق في المغازي عَنِ الزُّهْرِيِّ وَلَكِنَّهَا لَا تَقْدِرُ أَنْ تَذْكُرَهُ بخير، وَأَمَّا الْكُرْمَانِيُّ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ عَبَّرَ هُنَا عَنْهَا بِعِبَارَةٍ شَنِيعَةٍ⁽²⁾.

وَقَالَ النُّووي: ثَبِتَ أَيْضًا أَنَّهُ ﷺ جَاءَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَسَامَةُ وَأَيْضًا أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ آخِذًا بِيَدِهِ الْكَرِيمَةَ فَوَجَّهَهُ أَنْ يَقَالَ أَنَّ، الثَّلَاثَةَ كَانُوا يَتَنَابَوْنَ فِي الْأَخْذِ بِيَدِهِ وَكَانَ الْعَبَّاسُ يُلَازِمُ الْأَخْذَ بِالْيَدِ الْأُخْرَى وَأَكْرَمُوا الْعَبَّاسَ بِاخْتِصَاصِهِ بِيَدِهِ وَاسْتَمْرَارِهَا لَهُ لِمَالِهِ مِنَ السَّنِّ وَالْعُمُومَةِ وَغَيْرِهِمَا فَلِذَلِكَ ذَكَرَتْهُ عَائِشَةُ تَسْمِيًّ صَرِيحًا وَأَبْهَمَتْ الرَّجُلَ الْآخَرَ إِذْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُلَازِمًا فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ، وَلَا مُعْظَمَةً بِخِلَافِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن فوائد هذا الحديث: فضيلة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على سائر أزواجه الموجودات في ذلك الوقت رضي الله عنهم. ومنها: أن: القسم كان واجباً عليه ﷺ بين أزواجه.

تذييل:

وقع عند مسلم في لفظ أول ما اشتكى ﷺ في بيت ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا واستأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فأذن له قالت: فخرج ويده على الفضل بن

(1) أطرافه 198، 664، 679، 683، 687، 712، 713، 716، 2588، 3099، 3384،

4442، 4445، 5714، 7303 - تحفة 16309 - 1/170.

(2) حيث قال ما سمته تحقيراً أو عداوة وحاشاها عن ذلك.

عبّاس والأخرى على رجل آخر وهو يخطّ برجليه الأرض قالت فلما اشتدّ به وجعه قَالَ: أهريقوا عليّ من سبع قرب لم تحلل أوكيتهنّ لعليّ أعهد إلى الناس فأجلسناه في مخضب لحفصة ثم طفقنا نصبّ عليه من تلك القرب حتّى طفق يشير إلينا أن قد فعلتن، ثم خرج إلى الناس يصلّي بهم وخطبهم.

وفي فضائل الصحابة لأسد بن موسى، نا أبو معاوية، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن ابن أبي مليكة، عَن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ فِي مَرَضِهِ ﷺ: وَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً فَاَنْطَلَقَ يَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْخِرُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ مَكَانَكَ فَاسْتَفْتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى أَبُو بَكْرٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ.

وفي حديث عن المبارك بن فضالة عن الحسن مرسلًا: فلما دخل المسجد ذهب أبو بكر يجلس فأومأ إليه أَنْ كَمَا أَنْتَ فَصَلِّى النَّبِيُّ ﷺ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُرِيَهُمْ أَنَّهُ صَاحِبُ صَلَاتِهِمْ مِنْ بَعْدِهِ، وَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ.

وعند ابن حبان: فأجلسناه في مخضب لحفصة من نحاس ثم خرج فحمد الله تعالى وأثنى عليه واستغفر للشهداء الذين قتلوا يوم أحد.

وعنها أيضًا: رجع ﷺ من جنازة بالقيع وأنا أجد صداها في رأسي وأنا أقول وأرأساه فَقَالَ: بل أنا يا عائشة وأرأساه ثم قَالَ ما ضَرَّكَ لو مِتُّ قَبْلِي فغسلتك وكفنتك وصلّيت عليك ثم دفنتك قالت: لكأنّي بك لو فعلت ذلك رجعت إلى بيتي فأعرست فيه ببعض نسائك فتبسّم رسول الله ﷺ ثم بدأ في وجعه الذي مات فيه.

وعنها أيضًا: أغمي ورأسه في حجري فجعلت أمسحه وأدعوله بالشفاء فلما أفاق قَالَ لا بل أسأل الله الرفيق الأعلى مع جبرائيل وميكائيل وإسرافيل عليهم السلام، وفي لفظ: سمعته وأنا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَالْحَقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى، وفي لفظ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى بِالنَّاسِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّفِّ خَلْفَهُ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَاعِدًا، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَعِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى فِي مَرَضِهِ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ قَاعِدًا فِي ثَوْبٍ مَتَوَشِّحًا بِهِ وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَزَادَ النَّسَائِيُّ وَهِيَ آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّىهَا مَعَ الْقَوْمِ، قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ خَالَفَ شُعْبَةَ زَائِدَةَ بْنِ قَدَامَةَ فِي مَتْنِ هَذَا الْخَبَرِ عَنْ مُوسَى فَجَعَلَ شُعْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ مَأْمُومًا حَيْثُ صَلَّى قَاعِدًا وَالْقَوْمُ قِيَامٌ وَجَعَلَهُ زَائِدَةُ إِمَامًا حَيْثُ صَلَّى قَاعِدًا وَالْقَوْمُ قِيَامٌ وَهُمَا مُتَّفَقَانِ حَافِظَانِ وَلَيْسَ بَيْنَ حَدِيثَهُمَا تَضَادٌّ وَلَا تَهَاتُرٌ وَلَا نَاسِخٌ وَلَا مَنْسُوخٌ بَلْ مُجْمَلٌ مَفْسَّرٌ وَإِذَا ضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ بَطَلَ التَّضَادُّ بَيْنَهُمَا وَاسْتَعْمَلَ كُلٌّ خَبَرَ فِي مَوْضِعِهِ.

وبيان ذلك: أَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِي عِلَّتِهِ صَلَاتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً لَا صَلَاةَ وَاحِدَةً فِي إِحْدَاهُمَا كَانَ إِمَامًا وَفِي الْأُخْرَى كَانَ مَأْمُومًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ خَبَرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرِيحٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ وَالْآخَرُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَفِي خَبَرٍ مَسْرُوقٍ خَرَجَ بَيْنَ بَرِيرَةَ وَنُوبَةَ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتِ صَلَاتَيْنِ لَا صَلَاةَ وَاحِدَةً، وَكَذَلِكَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ كَلَامِ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ وَبَيْنَ كَلَامِ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ فِي مَتْنِ خَبَرِ أَبِي وَائِلٍ فَإِنَّ فِيهِ وَجِيءَ بِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَوْضَعَ بِحِذَاءِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّفِّ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَأْمُومًا وَصَلَّى قَاعِدًا خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ عَاصِمًا جَعَلَ أَبِي بَكْرٍ مَأْمُومًا وَجَعَلَ نَعِيمٌ إِمَامًا وَهُمَا ثَقَتَانِ حَافِظَانِ مُتَقَنَانِ، وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ: أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ بَيْنَ الْجَارِيَتَيْنِ إِلَى الْبَابِ وَفِي الْبَابِ أَخَذَهُ الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَتَّى دَخَلَا بِهِ الْمَسْجِدَ.

وَذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهَادَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَسَامَةَ وَالْفَضْلَ حَتَّى صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا ذَكَرَهُ السَّهْلِيُّ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّوَوِيَّ قَالَ: إِنَّ طَرِيقَ الْجَمْعِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَنَاوَبُونَ الْأَخْذَ بِيَدِهِ ﷺ، وَكَانَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَلْزَمَهُمْ لِيَدِهِ ﷺ فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَكْثَرَهُمْ مِلَازِمَةً لِيَدِهِ ﷺ وَهُوَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَبَّرَتْ عَنْ أَحَدِ الْمُتَنَاوِبِينَ بِرَجُلٍ آخَرَ، فَإِنْ قِيلَ لَيْسَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَبَيْتِهِ ﷺ مَسَافَةٌ تَقْتَضِي التَّنَاوُبَ، فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَزِيَادَةِ فِي إِكْرَامِهِ ﷺ أَوْ لِالْتِمَاسِ الْبَرَكَةِ مِنْ يَدِهِ ﷺ.

وفي حديث حمّاد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ كان وجعاً فأمر أبا بكر رضي الله عنه يصلي بالناس فوجد رسول الله ﷺ خفة فجاء فقعد إلى جنب أبي بكر رضي الله عنه فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر وهو قاعد وأمر أبو بكر رضي الله عنه الناس وهو قائم ، وفي حديث قيس عن عبد الله بن أبي السفر عن الأرقم بن شرحبيل عن ابن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما أنّ النبي ﷺ قال في مرضه : «مرو أبا بكر فليصل بالناس» ووجد النبي ﷺ من نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين فتأخر أبو بكر رضي الله عنه فجلس إلى جنب أبي بكر رضي الله عنه فقرأ من المكان الذي انتهى إليه أبو بكر رضي الله عنه من السّورة .

وفي حديث ابن خزيمة أخرجه عن سالم بن عبيد قال : مرض رسول الله ﷺ فأغمي عليه ثم أفاق فقال : «أحضرت الصلاة» قلنا : نعم قال : «مروا بلالا فليؤذن ومروا أبا بكر فليصل بالناس» ، ثم أغمي عليه فذكر الحديث وفيه أقيمت الصلاة قلن نعم فقال : جيئوني بإنسان أعتمد عليه فجاؤوا ببريرة ورجل آخر فاعتمد عليهما ثم خرج إلى الصلاة فأجلس إلى جنب أبي بكر رضي الله عنه فذهب أبو بكر رضي الله عنه ينتحي فأمسكه حتى فرغ من الصلاة .

وفي كتاب عبد الرزاق : أخبرني ابن جريج أخبرني عطاء قال : اشتكى رسول الله ﷺ فأمر أبا بكر رضي الله عنه فصلى بالناس فصلى النبي ﷺ للناس يوماً قاعداً وجعل أبا بكر وراءه وبينه وبين الناس قال : وصلى الناس وراءه قياماً ، فقال النبي ﷺ : «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما صليتُم إلا قعوداً ، وصلّوا صلاة إمامكم ما كان ، إن صلتى قائماً فصلّوا قياماً ، وإن صلتى قاعداً فصلّوا قعوداً» .

وعند أبي داود من حديث عبد الله بن زمعة لمّا قال ﷺ : «مرو أبا بكر يصلي بالناس» خرج عبد الله بن زمعة فإذا عمر في الناس وكان أبو بكر غائباً فقال يا عمر قم فصلّ فتقدّم فلمّا سمع رسول الله ﷺ صوته قال : «أين أبو بكر؟ يا أباي الله ذلك والمسلمون» فبعث إلى أبي بكر رضي الله عنه فجاء بعد أن صلى عمر رضي الله عنه تلك الصلاة فصلى أبو بكر بالناس .

40 - باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ

666 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، أَدَّانَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ ذَاتُ بَرْدٍ وَمَطَرٍ، يَقُولُ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»⁽¹⁾.

667 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَخْمُودِ بْنِ

40 - باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ

(باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ) أي: عند نزوله ليلاً أو نهاراً (و) عند حدوث (العِلَّةِ) من العلل المانعة عن حضور الجماعة كالمرض والريح الشديدة والظلمة الشديدة والخوف في الطريق من البشر والحيوان أو نحو ذلك وهو من قبيل عطف العام على الخاص (أَنْ يُصَلِّيَ) أي: لأن يصلي (فِي رَحْلِهِ) أي: منزله ومأواه والصلاة في الرحل أعم من أن تكون بجماعة أو منفرداً لكنها مظنة الانفراد والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي رواية عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (أَدَّانَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ ذَاتُ بَرْدٍ) بسكون الراء (وَمَطَرٍ، يَقُولُ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ» قاس ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الريح على المطر بجامع المشقة وقد تقدم هذا الحديث والكلام فيه مفصلاً في باب الأذان للمسافر.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، (عَنْ مَخْمُودِ بْنِ

الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ، كَانَ يُؤْمُ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ؟» فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾.

الرَّبِيعُ (بفتح الراء (الأنصاري، أن عِثْبَانَ) بكسر العين المهملة وسكون المثناة الفوقية وبالموحدة (ابن مَالِكٍ) هو ابن عمرو بن العجلان الأنصاري الخزرجي السالمي (كَانَ يُؤْمُ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا) أي: القصة أو الحالة (تَكُونُ) أي: توجد (الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ) أي: سيل الماء. (وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ) أي: ناقص البصر، وَقَالَ ابن عبد: البر كان ضير البصر ثم عمي ويؤيده قوله: في الرواية الأخرى وفي بصري بعض الشيء ويقال للناقص: ضير البصر فإذا عمي أطلق الضير من غير تقييد بالبصر، وكل واحد من الظلمة والسيل ونقص البصر وإن كان كافيا في كونه عذرا في ترك الجماعة لكن عِثْبَانُ جمع بين الثلاثة بينا لتعدد أعذاره ليعلم أنه شديد الحرص على الجماعة لا يتركها إلا عند كثرة الموانع.

(فَصَلِّ) أنت (يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا) أي: في مكان (أَتَّخِذُهُ) على صيغة المضارع المعلوم من الاتخاذ يروى مرفوعا ومجزوما صفة لمكانا أو جوابا للأمر.

(مُصَلًّى) بضم الميم أي موضع الصلاة، (فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ؟) من بيتك، (فَأَشَارَ) عِثْبَانُ له ﷺ (إِلَى مَكَانٍ) معين (مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ففي الحديث جواز ترك الجماعة للعدو. وجواز: إمامة الأعمى.

وجواز: التماس دخول الأكابر منزل الأصاغر.

وجواز: اتخاذ موضع معين من البيت مسجداً، وقد تقدّم هذا الحديث في باب المساجد في البيوت مع ما يتعلق به من الكلام.

(1) أطرافه 424، 425، 686، 838، 840، 1186، 4009، 4010، 5401، 6423، 6938

41 - باب: هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟
وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟⁽¹⁾

668 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ،

41 - باب: هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟
وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟

(باب) بالتنوين (هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟) من الذين بهم العلة المرخصة للتخلف عن الجماعة يعني يصلي بهم ولا يكره ذلك فالأمر بالصلاة في الرحال يكون للإباحة لأن من له العذر إذا تكلف وحضر الجماعة فله ذلك ولا حرج عليه (وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟) إذا حضر أصحاب الأعذار يعني يخطب ولا يترك ويصلي بهم الجمعة.
(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) البصري، وفي رواية الأصيلي عبد الله بن

(1) غرض الترجمة واضح وهو أن ما تقدم من قوله ﷺ: صلوا في الرحال ليس على الإيجاب بل على الإباحة، قال الحافظ: قوله: «باب هل يصلي» أي: مع وجود العلة المرخصة للتخلف فلو تكلف قوم الحضور فصلى بهم الإمام لم يكره، فالأمر بالصلاة في الرحال على هذا للإباح لا للندب، انتهى. وينحو ذلك قال جميع الشراح، وفي تراجم شيخ المشايخ: مقصوده أنه يترك الجماعة والخطبة بعذر المطر أو على أن يصلي بالجماعة ويخطب بمن حضر ولو كانوا قليلاً، انتهى.
وبقي هنا شيء لم يتعرض له أحد منهم وهو أن المصنف لم يقيد الترجمة بلفظة: «هل» الدالة على التردد؟ والأوجه عندي أنه رضي الله عنه أشار بذلك إلى مسألة خلافية شهيرة وهي أن أصحاب الأعذار المرخصة للجماعة والجمعة هل تنعقد معهم الجمعة؟ وهل يعتبر بمحضرهم الخطبة أم لا؟ ولذا قارن الإمام البخاري الصلاة بالخطبة، قال الموفق: ما كان شرطاً لوجوب الجمعة فهو شرط لانعقادها، فمتى صلوا جمعة مع اختلال بعض شروطها لم يصح لزومهم أن يصلوا ظهراً، ولا يعد في الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة من لا تجب عليه، ثم قال بعدما ذكر أن لا جمعة على مسافر ولا عبد ولا امرأة ولا على من في طريقه إليها مطر يبل الثياب أو وحل يشق المشي إليها فيه: وحكي عن مالك أنه كان لا يجعل المطر عذراً في التخلف عنها، ولنا حديث ابن عباس: صلوا في الرحال، ولأنه عذر في الجماعة فكان عذراً في الجمعة، وتسقط الجمعة بكل عذر يسقط الجماعة، ولا تنعقد الجمعة بأحد من هؤلاء، ولا يصح أن يكون إماماً فيها، وقال أبو حنيفة والشافعي: يجوز أن يكون العبد والمسافر إماماً فيها ووافقه مالك في المسافر، فأما المريض ومن حيسه العذر من المطر والخوف، فإذا تكلف حضورها وجبت عليه وانعقدت به، ويصح أن يكون إماماً فيها لأن سقوطها منهم إنما كان لمشقة السعي، فإذا تكلفوا وحصلوا في الجامع زالت المشقة فوجب عليهم كغير أهل الأعذار، انتهى. وهل هذا فالترجمة من الأصل الثاني والثلاثين من أصول التراجم نبه بلفظ «هل» على أن فيه مجالاً للنظر.

قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ، صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ، قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمِ ذِي رَدْغٍ، فَأَمَرَ الْمُؤَدَّنَ لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: قُلْ: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ»، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَكَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا، فَقَالَ: كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا، «إِنَّ هَذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي»، - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - - إِنَّهَا عَزَمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ» وَعَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عبد الوهاب الحجبي، بفتح المهملة والجيم وكسر الموحدة نسبة إلى حجابة الكعبة المعظمة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أَي: ابن درهم الأزدي الجهمي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ) ابن دينار (صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ) وقد تقدم في باب الكلام في الأذان، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ) بالمثلثة أي: ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المدني له رؤية ولأبيه ولجده صحبة.

(قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فِي يَوْمِ ذِي رَدْغٍ) بفتح الراء وسكون الدال المهملتين وفي آخره عين معجمة أي: ذي وحل.

(فَأَمَرَ الْمُؤَدَّنَ لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: قُلْ: الصَّلَاةُ) بالنصب الزموها ويجوز الرفع أي: الصلاة رخصة (فِي الرَّحَالِ) جمع رَحْل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الأثاث.

(فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَكَأَنَّهُمْ) ويروى: كَأَنَّهُمْ (أَنْكَرُوا) ذلك، (فَقَالَ) ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَهْم (كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا) الذي قلته.

(إِنَّ هَذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي)، - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - وفي رواية: رسول الله ﷺ (إِنَّهَا) أي: الجمعة (عَزَمَةٌ) بفتح المهملة وسكون الزاي أي: متحتمة.

(وَإِنِّي كَرِهْتُ) مع كونها عزمة (أَنْ أُخْرِجَكُمْ) بضم الهمز وسكون الحاء المهملة وكسر الراء وفتح الجيم أي: أوثمكم وأضيق عليكم وأوقعكم في الحرج، وفي رواية أن أخرجكم من الإخراج بالخاء المعجمة بدل المهملة.

(وَعَنْ حَمَّادٍ) عطف على قوله حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وليس بمعلق وقد تقدم في باب الكلام في الأذان عن مسدد عن حماد عن أيوب وعبد الحميد وعاصم وهنا عن حماد، (عَنْ عَاصِمٍ) وحده وهو الأحول، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْحَارِثُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «كَرِهْتُ أَنْ أُؤْتِمَّكُمْ فَتَجِثُونَ تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبِكُمْ»⁽¹⁾.

669 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَقَالَ: جَاءَتْ سَحَابَةٌ، فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ،

الْحَارِثُ) المذكور، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (نَحْوَهُ) أي: نحو الحديث المذكور بمعظم لفظه ولكن لما كانت فيه زيادة وتغيير لفظية، قَالَ: (غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أُؤْتِمَّكُمْ) رويت هذه اللفظة من التائيم ومن الإيثار يقال آثمه من الأفعال وآثمه من التفعيل إذا أوقعه في الإثم.

(فَتَجِثُونَ) بالنون أي: فأنتم تجيئون وفي رواية الكشميهني فتجيئون بحذف النون عطفًا على ما قبل.

(تَدُوسُونَ) وفي رواية الكشميهني فتجيئون بحذف النون عطفًا على ما قبله تدوسون من الدَّوس وهو الوطء.

(الطِّينَ إِلَى رُكْبِكُمْ) جمع ركة وقد تقدّمت مباحث الحديث في كتاب الأذان مفصلة.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) هو ابن إبراهيم الأزدي البصري، وفي رواية: مسلم بن إبراهيم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن أبي عبد الله الدّستوائي، (عَنْ يَحْيَى) أي: ابن كثير اليماني الطائي، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَ المسؤول عنه في الاعتكاف وهو قوله: إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ قُلْتُ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يذكر ليلة القدر قَالَ نَعَمْ وَسَرَدَ تَمَامَ الْحَدِيثِ.

(فَقَالَ: جَاءَتْ سَحَابَةٌ، فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ) أي: سال الماء الذي أصاب سقف المسجد وهذا من قبيل قولهم: سال الوادي، فهو إسناد مجازي أو من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال.

وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، «فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ»⁽¹⁾.

670 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ:

(وَكَانَ) سَقْفَ الْمَسْجِدِ (مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ) والجريد بمعنى المجرود وهو القضيب الذي يجرد عنه الخوص يعني يقشر.

(فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، «فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ» الشريفة، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وأهوازي ويماني ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في الاعتكاف والصلاة في موضعين والصوم، وأخرجه أبو داود في الصلاة، والنسائي في الاعتكاف، وابن ماجة في الصوم.

وأما مطابقته للترجمة: فمن حيث إنّ العادة أنّ في يوم المطر يتخلف بعض الناس عن الجماعة فلا شك أنّ صلاة الإمام تكون حينئذ مع من حضر، فينطبق على قوله هل يصلي الإمام بمن حضر؟

وإن صحّ أنّ هذا كان يوم الجمعة فدلالته على الجزء الأخير من الترجمة ظاهرة، لكن سيأتي في الاعتكاف أنها كانت صلاة الصبح فلا ينطبق على الجزء الأخير منها، ولا يخفى أنه لا يلزم أن يدلّ كلّ حديث في الباب على كل الترجمة بل لو دلّ البعض على البعض بحيث يعلم كلّ ما في الترجمة من كلّ ما في الباب لكفاه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس وقد تكرر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ) أخو محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك الأنصاري مات سنة ست عشرة ومائة، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) وفي رواية الأصيلي: أنس (ابن مالك) رضي الله عنه، (يقول: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) لرسول الله ﷺ قيل: هو عتبان بن مالك وهو محتمل لتقارب القضيتين لكن قد

(1) أطرافه 813، 836، 2016، 2018، 2027، 2036، 2040 - تحفة 4419.
أخرجه مسلم في الصيام باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها رقم (1167).

إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، «فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا، وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ

وقع في رواية ابن ماجه أنه بعض عمومة أنس رضي الله عنه وليس عتبان عما لأنس رضي الله عنه إلا على سبيل المجاز لأنهما من قبيلة واحدة وهي الخزرج لكن كل منهما من بطن.

(إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ) أي: في الجماعة في المسجد.

(وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا) أي: سمينًا، والضحخم الغليظ من كل شيء وأشار به إلى علة تخلّفه، وزاد عبد الحميد عن أنس رضي الله عنه: «وَأَنِّي أَحَبُّ أَنْ تَأْكُلَ فِي بَيْتِي وَتَصَلِّيَ فِيهِ» أي: حتّى أتخذه مصلى.

(فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ) بفتح الحاء (لَهُ حَصِيرًا) قَالَ ابن سيدة: الحصير سفيفة تصنع من بردي وأسل ثم تفتشر سمي بذلك لأنه يلي وجه الأرض ووجه الأرض يسمى حصيرًا، وفي الجمهرة الحصير عربي سمي حصيرًا لانضمام بعضه إلى بعض وَقَالَ الجوهري: الحصر البارية.

(وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ) والنضح بمعنى الرش إن كانت النجاسة متوهمة في طرف الحصير وبمعنى الغسل إن كانت متحققة، أو يكون النضح لأجل تليينه لأجل الصلاة عليه.

(فَصَلَّى) مَعَهُ أي: (عَلَيْهِ) كما في رواية (رَكْعَتَيْنِ) وزاد عبد الحميد فصلّى وصلينا معه، (فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ) بالجيم وبالراء المضمومة وبعد الواو دال مهملة، وفي رواية علي بن الجعد عَنْ شُعْبَةَ الْآتِيَةِ لِلْمُؤَلَّفِ فِي صَلَاةِ الضَّحَى فَقَالَ فلان بن فلان بن الجارود وكأته عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصري، وذلك أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ، وَأَخْرَجَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ الْحِذَاءِ كِلَاهُمَا عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ الْمُنْذَرِ بْنِ الْجَارُودِ عَنْ أَنَسٍ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ انْقِطَاعًا وَهُوَ مُنْدَفِعٌ بِتَصْرِيحِ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عِنْدَهُ بِسَمَاعِهِ مِنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَحِينَئِذٍ رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَةَ إِمَّا: مِنَ الْمَزِيدِ فِي مَتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ

لَأَنْسَ : أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَ : مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ ⁽¹⁾ .

وإِذَا : أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَهُمْ لَكُونَ ابْنُ الْجَارُودِ كَانَ حَاضِرًا عِنْدَ أَنْسَ لَمَّا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَسَأَلَهُ عَمَّا سَأَلَهُ مِنْ ذَلِكَ فَظَنَّ بَعْضُ الرِّوَاةِ أَنَّ لَهُ فِيهِ رَوَايَةً .

(لَأَنْسَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي رَوَايَةٍ : زِيَادَةُ ابْنِ مَالِكٍ (أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَ) أَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ) أَيِ : يَوْمَ كَانَ فِي مَنْزِلِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَرَجَالُ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ : عَسْقَلَانِي وَوَاسِطِي وَبَصْرِي ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الضُّحَى وَالْأَدَبِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ .

وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَانَ ﷺ يُصَلِّي بِسَائِرِ الْحَاضِرِينَ عِنْدَ غَيْبَةِ الرَّجُلِ الضَّخْمِ فَيَنْطَبِقُ الْحَدِيثُ عَلَى قَوْلِهِ بَابٌ : هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ ؟ وَأَمَّا فَوَائِدُهُ : فَمِنْهَا جَوَازُ اتِّخَاذِ الطَّعَامِ لِأُولِي الْفَضْلِ لِيَسْتَفِيدَ مِنْ عِلْمِهِمْ وَبَرَكَاتِهِمْ ، وَمِنْهَا : اسْتِحْبَابُ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ وَقِيلَ بِالْجَوَابِ .

وَمِنْهَا : جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ وَفِي مَعْنَاهُ كُلُّ شَيْءٍ يَعْمَلُ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ ، وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيُصَلِّي عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ ذَلِكَ لِأَجْلِ التَّوَاضُعِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ : «عَفَّرَ وَجْهَكَ بِالتُّرَابِ» ، وَأَمَّا عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ الْمَقْدَامِ عَنِ الْمَقْدَامِ عَنْ أَبِيهِ شَرِيحٌ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ فَإِنِّي سَمِعْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الْإِسْرَاءُ : 8] فَقَالَتْ لَا لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ ، فَفِيهِ أَنَّ يَزِيدَ ضَعِيفٌ وَقَدْ تَرَدَّدَتِ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ .

وَمِنْهَا : جَوَازُ التَّطَوُّعِ بِالْجَمَاعَةِ وَفِيهِ تَفْضِيلٌ مَشْهُورٌ .

وَمِنْهَا : اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الضُّحَى لِأَنَّ أَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ صَلَّاهَا وَلَكِنْ مَا رَأَاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ نَفْسِ رَأْيِهِ إِلَّا يَوْمَئِذٍ نَفِي فَعَلَهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْوَقْتِ ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : «صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ صَلَّي سَبْحَةَ الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ بِسَلَامٍ

من كل ركعتين» وروي أيضًا من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَقِيقٍ سَأَلَهَا هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ الْحَدِيثُ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مَطْوَلًا وَمَخْتَصَرًا، وَالْجَمْعُ بَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي نَفْيِ صَلَاتِهِ ﷺ الضُّحَى وَبَيْنَ حَدِيثِ إِثْبَاتِهَا هُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّيُهَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لِفَضْلِهَا، وَيَتْرَكُهَا فِي بَعْضِهَا خَشْيَةً أَنْ تَفْرُضَ، وَتَأْوِيلُ قَوْلِهَا لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ مَا رَأَيْتَهُ يَصَلِّيُهَا كَمَا قَالَتْ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّيُ سَبْحَةَ الضُّحَى» وَسَبَبُهُ أَنَّهُ ﷺ مَا كَانَ يَكُونُ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي وَقْتِ الضُّحَى إِلَّا فِي نَادِرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ وَقَدْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مَسَافَرًا وَقَدْ يَكُونُ حَاضِرًا وَلَكِنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَإِذَا كَانَ عِنْدَ نِسَائِهِ فَإِنَّمَا كَانَ لَهَا يَوْمٌ مِنْ تِسْعَةٍ فَيَصُحُّ قَوْلُهَا مَا رَأَيْتُهُ يَصَلِّيُهَا كَمَا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَكَذَا يَصُحُّ قَوْلُهَا «لَا كَمَا فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ»، أَوْ يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهَا لَا مَا رَأَيْتُهُ يَصَلِّيُهَا وَيَدَاوِمُ عَلَيْهَا فَيَكُونُ نَفْيًا لِلْمَدَاوِمَةِ لَا لِأَصْلِهَا، فَإِنْ قِيلَ «قَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ فِي الضُّحَى هِيَ بَدْعَةٌ».

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ صَلَاتَهَا فِي الْمَسْجِدِ وَالتَّظَاهَرُ بِهَا كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ بَدْعَةٌ، لَا أَنَّ أَصْلَهَا فِي الْبُيُوتِ وَنَحْوِهَا كَذَلِكَ، أَوْ يُقَالُ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَوَاطِبَةَ عَلَيْهَا بَدْعَةٌ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَوَاطِبْ عَلَيْهَا خَشْيَةً أَنْ يَفْرُضَ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَبْلُغْهُ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الضُّحَى وَأَمْرُهُ بِهَا فَكَيْفَ مَا كَانَ فَجَمُهِورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الضُّحَى، وَنَقَلَ التَّوَقُّفَ فِيهَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَا وَكَيْعُ نَا شُعْبَةُ عَنْ نُبُوءَةِ الْعَنْبَرِيِّ عَنْ مَوْرُقِ الْعَجَلِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَتَصَلِّي الضُّحَى قَالَ لَا، قُلْتُ صَلَّاهَا عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا، قُلْتُ صَلَّاهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَا قُلْتُ صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا أَحَالُ»، نَا وَكَيْعُ نَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ لَمْ يَخْبِرْنِي أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصَلِّي الضُّحَى.

ومنها: جواز ترك الجماعة لأجل السمن.

42 - باب: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ⁽¹⁾

فائدة:

قَالَ ابن حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ قَدْ تَتَبَعْتُ الْأَعْذَارَ الْمَانِعَةَ مِنْ إِيْتَانِ الْجَمَاعَةِ مِنَ السَّنَنِ فَوَجَدْتُهَا عَشْرَةٌ:

- 1 - المرض المانع من الإتيان إليها.
- 2 - وحضور الطعام عند المغرب.
- 3 - والنسيان العارض في بعض الأحوال.
- 4 - والسَّمن المفرط.
- 5 - ووجدان الإنسان في نفسه حاجة.
- 6 - وخوفه على نفسه وماله في طريقه إلى المسجد.
- 7 - والبرد الشديد.
- 8 - والمطر المؤذي.
- 9 - ووجود الظلمة التي يخاف المرء على نفسه الشيء فيها.
- 10 - وأكل الثوم والبصل والكراث.

42 - باب: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

(باب) بالتَّوْنِينِ (إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أَي: هَلْ يَبْدَأُ بِالطَّعَامِ أَوْ بِالصَّلَاةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الْجَوَابَ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ غَيْرُ مُجْزُومٍ بِهِ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ.

(1) اختلفت الروايات في ذلك كما أفاده الشيخ قدس سره، ففي حديث الباب وما في معناه تقديم العشاء على الصلاة، وأخرج أبو داود عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا تؤخر الصلاة لطعام ولا لغيره»، وعزاه صاحب المشكاة إلى شرح السنة، واختلفوا في الجمع بينهما، قال الشوكاني بعد ذكر أحاديث تقديم العشاء: ظاهر الأحاديث أنه يقدم العشاء مطلقاً، سواء كان محتاجاً إليه أم لا، وسواء كان خفيفاً أم لا، وسواء خشي فساد الطعام أو لا، وخالف الغزالي: فزاد خشية فساد الطعام، والشافعية فزادوا قيد: الاحتياج، ومالك فزاد قيد: أن يكون الطعام خفيفاً، وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الأحاديث ابن حزم والظاهرية، ورواه الترمذي عن أبي بكر وعمر وابن عمر وأحمد وإسحاق ورواه العراقي عن الثوري فقال يجب تقديم الطعام، وجزموا =

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: «يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ» وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «مِنْ فِقْهِ الْمَرْءِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارُغٌ».

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ») بفتح العين المهملة وبالممدّ الطعام نفسه وهو خلاف الغداء، وهذا الأثر مذكور في الباب بمعناه مسندًا قريبًا قَالَ: وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وإنه ليسمع قراءة الإمام، وفي سنن ابن ماجة من طريق صحيح وتعشى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليلة وهو يسمع الإقامة.

(وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مِنْ فِقْهِ الْمَرْءِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ) أعم من الطعام وغيره إذا حضر ومن قضاء حاجة نفسه إذا دعت إليه.

(حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارُغٌ) من الشواغل الدنياوية ليقف بين يدي الرب عزَّ وَجَلَّ في مقام العبودية من المناجاة على أكمل الحالات من الخضوع والخشوع الذي هو سبب للفلاح الذي هو اسم لجميع سعادات الدارين كما قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾﴾ [المؤمنون: 1، 2]، وهذا الأثر وصله عبد الله بن المبارك في كتاب الزهد وأخرجه محمد ابن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة من طريق ابن المبارك، وكأنَّ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أشار بالأثرين المذكورين إلى منزع العلماء في ذلك فإنَّ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حمله على إطلاقه وأشار أبو الدرداء إلى تقييده بما إذا كان القلب مشغولًا بالأكل.

ببطلان الصلاة إذا قدمت، وذهب الجمهور إلى الكراهة، وظاهر الأحاديث أيضًا أنه يقدم الطعام وإن خشي خروج الوقت، وإليه ذهب ابن حزم، وذكره أبو سعيد المنولي وجهًا لبعض الشافعية، وذهب الجمهور إلى أنه إذا ضاق الوقت صلى على حاله محافظة على الوقت، ولا يجوز تأخيرها، قالوا: لأن مقصود الصلاة الخشوع، فلا تقوته لأجله، انتهى. قلت ما حكى الشوكاني من مذهب الإمام أحمد من فساد الصلاة عند التقديم يأبى عنه كتبه قال الموفق: إذا حضر لمن شاء في وقت الصلاة فالمستحب أن يبدأ بالعشاء قبل الصلاة ليكون أفرغ لقلبه وأحضر لiale، ثم قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لو صلى بحضرة الطعام، فأكمل صلاته أن صلاته تجزئه انتهى. قلت: وحمل الطحاوي في مشكل الآثار روايات الباب على الصائم إذ قال قال أبو جعفر: وقد وجدنا عن رسول الله ﷺ أنه إنما قصد به أهل الصوم لا من سواهم، ثم أخرج بسنده إلى أنس يحدث عن رسول الله ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة وأحدم صائم فيبدأ بالعشاء قبل صلاة المغرب، ولا تعجلوا عن عشاكم» انتهى.

671 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبِي) عروة بن الزبير، (قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا وُضِعَ) وفي رواية مسلم عن ابن نمير وحفص ووکیع بلفظ: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وكذا في رواية السراج من طريق يحيى ابن سعيد الأموي عن هشام بن عروة: إِذَا حَضَرَ، وقد ذكر المؤلف في كتاب الأطعمة من طريق سفيان عن هشام بلفظ: إِذَا حَضَرَ، وَقَالَ بعده قَالَ يَحْيَى بن سعيد وَوُهِيب عن هشيم: إِذَا وَضِعَ، انتهى.

ووافق كلاً جماعة من الرواة عن هشام لكن الذين رووه بلفظ: إِذَا وَضِعَ كما قَالَ الإسماعيلي: أكثر، والفرق بين اللفظين: أَنَّ الحضور أعم من الوضع فيحمل قوله حضر على معنى بين يديه لتألف الروایتان لاتحاد المخرج، ويؤيده حديث أنس الآتي بعده بلفظ إِذَا قُدِّمَ العشاء، ولمسلم إِذَا قَرَّبَ فعلى هذا لا يناط الحكم بما إِذَا حضر العشاء لكنّه لم يَقْرَبَ للأكل كما لو لم يعرف.

(الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) قَالَ ابن دقيق العيد: اللام فيها للعهد والمراد صلاة المغرب لقوله إِذَا وَضِعَ العشاء وكذا قوله: (فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ) ویرتجح حملة على المغرب لقوله في الرواية الأخرى فابدؤوا به قبل أن تصلّوا المغرب،

(1) أطرافه 5465 - تحفة 17318.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام رقم (560). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز تقديم العشاء إِذَا وضعت وإن أقيمت الصلاة. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هل الأمر هنا على الوجوب أو للنسب أو للإباحة أو هو على جهة التوسعة ليتأتى بذلك للمكلف العمل بفقّه الحال فالذي يكون لحاله أرفع يفعل فالأمر محتمل للجميع لكن الأظهر والله أعلم أن يكون هذا توسعة ليكون المكلف في كل وقت يأخذ بالأصلح له في دينه وإن كان مثلاً وضعت له العشاء وله لها حاجة أكيدة من حيث إن قدم الصلاة عليها كان خاطره فيها أعني في عشائه أو به ضعف يعجز به عن توفية أركان صلاته فإذا تعشى وجد بها قوة على توفية صلاته وهذا وما أشبهه تقديم العشاء في حقه أفضل وإن كان ممن لا شهوة له في عشائه وقواه مجموعة أو أنه يخاف إن تعشى يلحقه ما يلحق بعض الناس إثر الطعام من =

والحديث يفسر بعضه بعضاً وفي رواية صحيحة: «إذا وضع العشاء وأحدم

الكسل وهذا وشبهه تقديم الصلاة خير له وإن كان ممن الأمر عنده سيان قدم العشاء أو الصلاة لم يظهر له ترجيح بينهما فهنا ينظر لوقت الصلاة فإن كان مغرباً فالأولى تقديمها لأنه الوقت المجمع على فضيلته وإن كانت العشاء فلا يخلو أن يدرك جماعة أخرى أو ليس فإن كان يدرك جماعة أخرى فتقديم العشاء أفضل لأن تأخير الصلاة وترك الشغل بعدها أفضل وإن كان لا يدرك جماعة أخرى فتقديم الصلاة أولى لأنه من صلاها في جماعة فكأنما قام نصف ليله وكما رجحنا بالنسبة إلى النظر إلى حاله فكذلك يلزمه الترجيح لنظر الغير إن كانت عشاء غيره ملتزمة مع عشاءه لقوله ﷺ: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن وقت المغرب ممتد يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء» لأن العشاء ما لها من أوقات الصلوات بجري العادة عندهم إلا صلاة المغرب وصلاة العشاء والغالب منها موافقتها لصلاة المغرب بدليلين أحدهما ما عرف من حال الصحابة رضي الله عنهم من كثرة دوام صومهم والآخر من الحديث من قوله عليه السلام: (وأقيمت الصلاة) وإقامة الصلاة لا يسمعا إلا من يكون في المسجد أو ما قرب من المسجد وهذا اللفظ عام يتناول من يكون في المسجد ومن لا يكون في المسجد بقرب أو بعد وهو الأكثر وكيف يسمع الإقامة من ليس في المسجد وهو بأمنه لبعد فإذا لا يمكن لأن الإقامة فيما عدا المغرب إذ ليس لها زمان معين يعرف به وقتها لأنه قد جاء عن سيدنا ﷺ أنه مرة يوقع الصلاة في أول الوقت وأخرى عليه السلام: (إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء) لأن المتبع للسنة لا يبدأ هنا بالعشاء والوقت متمكن والخلفاء بعده كانوا يقدون في آخر المسجد فلا يقيمون الصلاة حتى يجتمع الناس فدل ذلك على عدم تعيين وقت الإقامة ولم يختلف النقل عن سيدنا ﷺ وعن الخلفاء بعده ومن بعدهم إلى هلم جرا أن المغرب لا تتأخر الإقامة عن وقت الأذان بها فكان سماع الأذان سماع إقامتها فبان بهذين الدليلين أن الظاهر من الإشارة بالصلاة في الحديث صلاة المغرب وثبت بهذا الظاهر أن صلاة المغرب لها وقت ممتد يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (فابدؤوا بالعشاء) فلو لم يكن وقتها ممتداً ما أمرهم بترك الصلاة حتى يخرج وقتها وهم ذاكرون قادرون.

الوجه الثالث: فيه دليل على أن الأفضل في صلاة المغرب أول وقتها يؤخذ ذلك من قوله إذا أقيمت الصلاة. فلولاً دوامه عليه السلام على أن إثر الأذان لها تقام حتى رجع ذلك لها علماً لا يحتاج فيه لغيره لما أخبر بسمع الأذان عن سماع الإقامة وما دام ﷺ عليه هو الأفضل بلا خلاف. الوجه الرابع: يؤخذ من هذا من الفقه أن العادة إذا كانت لا تنخرم قامت في الأشياء مقام الإفصاح بها وأغنت عن النطق بما دلت عليه بلا إفصاح به ويؤخذ منه من الفقه أن من لازم شيئاً من الأشياء لا ينفك عنه كان وصفه بذلك الشيء زيادة بيان في تعريفه يؤخذ ذلك من أن الأذان شرع للإعلام بدخول وقت الصلاة والإقامة شرعت للإعلام للدخول في الصلاة فلما لازمت الإقامة في المغرب للأذان زادت في تعريفه وصفاً لأنه يعلم به الأمران معاً ويخبر عنهما بأحدهما ويصدق عليه كما فعل هنا سيدنا ﷺ الذي أخبر عنه بالإقامة كما تقدم.

صائم» وَقَالَ الْفَاكْهَانِي: يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ نَظْرًا إِلَى الْعِلَّةِ وَهِيَ التَّشْوِيشُ

الوجه الخامس: يؤخذ منه جواز بدل الأسماء الشرعية بالاصطلاحية والعادية إذا لم يخرجها ذلك من الفائدة التي قصدتها يؤخذ ذلك من تسميته ﷺ الأذان بالإقامة لأنه لم يخرجها بكونه سماها بما جرت به العادة فيهما عما وضعت له لأنه لا تقام الصلاة حتى يدخل وقتها وقد قال مالك رحمه الله بالمعاني استعبدنا بالألفاظ فإذا بقي المعنى الذي استعبدنا به لم يلحقه ذلك خلل جاز لنا أن نعبر بما نشاء من العبارات الجائزة المعروفة. وهنا بحث لم قال إذا وضع العشاء ولم يقل إذا كان وقت العشاء؟ وبحث آخر هل هذا خاص بالعشاء لا يمكن في غيرها أو هو جائز في العشاء وغيرها ويكون ذكر العشاء هنا من باب التنبيه بالأعم على الأخص؟ فالجواب عن الأول أن وضع العشاء وهو جعلها بين يدي صاحبها سبب لتحريك الشهوة للطعام وتحريك الشهوة للطعام مما يوجب تعلق القلب به وتعلق القلب به يوجب عدم الحضور في الصلاة وعدم الإخلاص وعدم الخشوع وهذه الأشياء هي أحد الأسباب المرجوة في قبول الصلاة فلما كان حضور طعامه علة يتوقع منها عدم القبول قيل له داو علتك بأكلك طعامك وحينئذ تقدم على صلاتك لأن مولانا جل جلاله يقول: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ (٧) وَلَكَ رِزْقٌ فَارْغَبْ ﴿٨﴾ [الشرح: 7، 8] قال علماؤنا: إذا فرغت من أمور ضرورتك فإن القلب أبدا متعلق بضروراته فإذا فرغ منها حسن للدخول في العبادة وكما روي عن عبد الله بن عمر أنه إذا كان صائما ورأى من بعض جواريه ما يعجبه إذا كان وقت المغرب يأكل ويجامع ويتطهر وحينئذ يصلي فهذا السيد عرف معنى الآي والحديث ولذلك كان أتبع الناس للسنة فإذا دخل وقت العشاء ولم يكن قدمت له فيجب على ذلك تقديم الصلاة لأنه يجتمع له تضييع لا هو يأكل طعاما ولا هو يؤدي ما عليه من صلاته.

الوجه السادس: يترتب عليه من الفقه أن الحق للمتقدم يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (إذا وضع العشاء) لأن وضع العشاء مقدم على الصلاة فكان الحق لها.

الوجه السابع: فيه دليل لأهل الخواطر لأنهم يقولون الحكم للخطر الأول.

وأما قولنا: هل هذا خاص بالعشاء ليس إلا أو هو فيها وفي غيرها فالجواب إن قلنا إن هذا تبدي غير معقول المعنى فيكون مقصورا على ما جاء فيه لا غير وإن قلنا: إنه لعلة وهو الأظهر والله أعلم فإذا فهمنا العلة عدنا الحكم والعلة والله أعلم هنا إن كانت ما أشرنا إليها قبل من تعلق القلب بالطعام ليس إلا، فإذا كان هذا جائزا في المغرب مع ضيق الوقت فمن باب الأحرى في غيرها وإن قلنا: إن قوة الشهوة للطعام لا تراعى إلا مع الصوم فيكون موقفا على وجود هاتين العلتين الصوم وتعلق القلب بالطعام وإن قلنا إنما احتيج هذا في المغرب وحدها لكون العمل على أن لا تؤخرها وإن غيرها من الصلوات لك أن تؤخرها إلى أي وقت شئت من أجزاء وقتها المختار بغير علة أكل ولا غيره فلا بحث.

الوجه الثامن: فيه دليل على أن من السنة المحافظة على المندوبات ولا تترك إلا لضرورة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (إذا أقيمت الصلاة) وصلاة المرء في الجماعة من المندوب على رأي أكثر جماعة أهل العلم ودل أنه إذا لم يكن له عذر لا يترك المندوب لأنه لم يبح له ترك الصلاة إلا من أجل علة الطعام وتقدمه. وهنا بحث في قوله عليه السلام: (إذا وضع =

المفضي إلى ترك الخشوع، وذكر المغرب لا يقتضي الحصر فيها لأن الجائع

العشاء) هل هذا على ظاهره أعني أنها توضع بين يدي صاحبها أو يكون وضعها بمعنى أنها قد استوت فلا يمنع من تقديمها والأكل لها إلا الصلاة لأن العرب تسمي الشيء بما يقرب منه احتمال الوجهين ونجد أيضًا العلة مع وجودها في الوقت سواء كانت بين يدي صاحبها أو حاضرة في المنزل ليس بين يديه موجود في النفس ذلك التعلق.

الوجه التاسع: فيه دليل على أن المتبع للسنة تصرفه كله طاعة مأجور عليه يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء» لأن المتبع بالسنة لا يبدأ هنا بالعشاء إلا لأمر الشارع عليه السلام بها فيكون مأجورًا لكونه ما وقع أكله لهذه الأشياء إلا للأمر بها وغيره لم يأكل عشاءه إلا اختيارًا منه ورعيًا لشهوته إليها وكثير بين من يأكل للأمر ومن يأكل للشهوة وكذلك يكونان في جميع أمورهما كل على مقتضى حاله.

الوجه العاشر: فيه دليل لأهل الصوفية الذين تركوا بحظ الشهوة وعملوا على ذلك حتى لم يبق لهم منها شيء لأنها هي التي أوجبت تأخر العبادة فإذا عذمت أوقعت العبادة في وقتها المختار.

الوجه الحادي عشر: فيه دليل على رفق المولى بعبده وأنه عز وجل غني عن عبادتهم يؤخذ ذلك من أمره عليه السلام بتقديم العشاء على الصلاة لأن الغذاء مما تشتهي النفوس وتستريح به وتنعم والعبادة إنما فيها التعب في الغالب من أحوال الناس لأن أهل الخصوص يتنعمون بالعبادة كما يتنعم غيرهم بالأطعمة الطيبة ولهذا المعنى ذكر عن إبراهيم بن أدهم أنه قال مساكين أهل الدنيا خرجوا منها ولم يذوقوا من نعيمها شيئًا قالوا وما نعيمها قال لذة الطاعة خرجوا ولم يذوقوها فلا دنيا لهم ولا آخرة وقد كان سيدنا ﷺ يقول: «أرحنا بها يا بلال يعني الصلاة».

الوجه الثاني عشر: فيه دليل على أن الأحكام الشرعية أتت على الغالب من أحوال الناس يؤخذ ذلك من تقديم العشاء على الصلاة لأنه جبلت النفوس بالميل إلى طعامها هذا هو الغالب من أحوال الناس فجاء الأمر على حكم الغالب.

الوجه الثالث عشر: يؤخذ منه أن الخطاب العام يشترك فيه أهل الخصوص والعوام والخطاب الذي هو للخواص لا يشاركهم فيه العوام مثل هذا الأمر هنا اشترك فيه الكل ومثل المحسنين لم يدخل على المحسنين غيرهم وأما الدليل على كونه عز وجل مستغنيًا عن عبادة العابدين فلا أنه لو كان محتاجًا إليها لم يكن عز وجل يسامحهم في تأخيرها عن وقتها واشتغالهم بما فيه راحة نفوسهم.

الوجه الرابع عشر: فيه دليل على أن أمور الدنيا ما تستباح عند أهل الإرادة إلا أن تكون عونًا على الآخرة يؤخذ ذلك من أنه عليه السلام لم يبيع لهم تقديم الطعام الذي هو من حظوظ النفوس وحظوظ النفوس كلها دنيوية إلا من أجل حسن الصلاة وإتمامها والصلاة أخروية فأعظم أمور الدنيا هو الأكل الذي الكمل محتاجون إليه وغيره قد يستغني عنه ولا يضر والأكل إذا عدم أوجب العدم في العادة المستمرة وهو عون على أعلى أمور الآخرة وهي الصلاة لأنه قال ﷺ: «بين المؤمن والكافر ترك الصلاة». فبه عليه السلام في الحكم الأعلى من أمور الدنيا على الأعلى من أمور الآخرة فالغير منهما في حكم التبع لهما فهما من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى.

672 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ،

الغير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم انتهى وحمله على العموم أولى بالنظر إلى المعنى إلحاقاً للجائع بالصائم، وللغداء بالعشاء لا بالنظر إلى اللفظ الوارد، ثم إن هذا الأمر بالبداء حمله الجمهور على الندب.

ثم اختلفوا فمنهم: من قيده بمن كان محتاجاً إلى الأكل وهو المشهور عند الشافعية نقل عن الشافعي أنه قال: يبدأ بالطعام إذا كانت نفسه شديدة التوقان إليه، وإن لم يكن كذلك ترك العشاء وإتيان الصلاة أحب إليّ وزاد الغزالي وخشي فساد المأكول.

ومنهم: من لم يقيده وهو قول الثوري وأحمد وإسحاق وعليه يدلّ فعل ابن عمر الآتي.

ومنهم: من اختار البداة بالصلاة إلا إن كان الطعام خفيفاً نقله ابن المنذر عن مالك وعند الدارقطني قال حميد كنا عند أنس رضي الله عنه فأذن للمغرب فقال أنس ابدؤوا بالعشاء وكان عشاؤه خفيفاً، وعند أصحابه تفصيل قالوا: يبدأ بالصلاة إن لم تكن النفس تتعلّق بالأكل أو كان متعلّقاً بها لكنه لا يعجله عن صلاته فإن كان يعجله بدأ بالطعام واستحبّ له الإعادة، وقيل للوجوب وبه قالت: الظاهرية، وقالوا لا يجوز لأحد حضر طعامه بين يديه وسمع الإقامة أن يبدأ بالصلاة قبل العشاء، فإن فعل فصلاته باطلة وكذا قال ابن حزم، والجمهور على الصّحة وعلى عدم الإعادة.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بصيغة التصغير، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد إمام المصريّين، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين المهملة وفتح القاف هو ابن خالد وفي رواية الإسماعيلي حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية الإسماعيلي عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَنَسٌ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُدِّمَ) بضم القاف وكسر الدال المشددة.

(الْعِشَاءُ) بفتح المهملة، زاد ابن حبان والطبراني في الأوسط من رواية موسى ابن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابنِ شِهَابٍ: وأحدكم صائم، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بدون هذه الزيادة، وذكر الطبراني: أن موسى ابن أعين تفرد بها انتهى.

فَابْدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ»⁽¹⁾.

673 - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدُوا بِالْعَشَاءِ وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ»

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَمَوْسَى ثِقَةٌ مَتَّقٌ عَلَيْهِ.

(فَابْدُوا بِهِ) أي: بالعشاء (قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ) بفتح المثناة الفوقية والجيم من الثلاثي، ويروى بضم المثناة الفوقية وكسر الجيم من الإفعال، ويروى بالضم والفتح، وفيه أيضًا دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت فإنهما لما تزامنا قدم الشارع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت.

(حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضم المهملة وفتح الموحدة القرشي الكوفي الهباري بفتح الهاء والموحدة المشددة، (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ) بضم العين على صيغة التصغير هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه: (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا وَضَعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ) هذا أخص من الرواية الماضية حيث قَالَ: إِذَا وَضَعَ الْعَشَاءَ فيحمل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك، ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى لو كان جائعًا واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك وسيلة إلى أن ينتقل عن ذلك المكان أو يتناول مأكولًا يزيل شغل باله ليدخل في الصلاة وقلبه فارغ، ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله: في رواية مسلم من طريق أخرى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «لا صلاة بحضرة طعام» الحديث، وكذا يؤيده قول أبي الدرداء الماضي إقباله على حاجته.

(وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدُوا) أنتم (بِالْعَشَاءِ) بفتح العين.

(وَلَا يَعْجَلْ) أي: أحذركم (حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ) أي: من العشاء قَالَ الطيبي: أفرد

(1) أطرافه 5463 - تحفة 1517.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام رقم (557).

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: «يُوضَعُ لَهُ الطَّعَامُ، وَتُقَامُ الصَّلَاةُ، فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرُغَ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ»⁽¹⁾.

قوله يعجل ويفرغ نظرًا إلى لفظ أحد وجمع قوله فابدؤوا نظرًا إلى لفظ كم قَالَ: والمعنى إذا وضع عشاء أحدكم فابدؤوا أنتم بالعشاء ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه.

واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله: فابدؤوا على تخصيصي ذلك بمن لم يشرع في الأكل، فأما من شرع فيه ثم أقيمت الصلاة فلا يتمادى في الأكل بل يقوم إلى الصلاة لكن صنيع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكذا حديثه كما سيأتي قريبًا يبطل ذلك، قَالَ النووي: وهو الصواب، وتعقب بأن صنيع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اختيار له وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكروه، لأنه يكون قد أخذ من الطعام ما يدفع به شغل البال، ويؤيد ذلك حديث: عمرو بن أمية الآتي في الباب الذي يلي هذا الباب، ولعل ذلك هو السر في إيراد المؤلف له عقيب، نعم روى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة بإسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنْتَهُمَا كَانَ يَأْكُلَانِ طَعَامًا وَفِي التَّنَوُّنِ شَوَاءٌ فَأَرَادَ الْمُؤَدِّنُ أَنْ يَقِيمَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا تَعْجَلْ لَا نَقُومُ وَفِي أَنْفُسِنَا مِنْهُ شَيْءٌ»، وفي رواية ابن أبي شيبة لثلاث يعرض لنا في صلاتنا، وله عن الحسن بن علي قَالَ: العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة، وفي هذا كله إشارة إلى أَنَّ العلة في ذلك تشوق النفس إلى الطعام فينبغي أن يدار الحكم مع علته وجودًا وعدمًا ولا يتقيّد بكل ولا بعض.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُوضَعُ لَهُ الطَّعَامُ) وهو أعم من العشاء (وَتُقَامُ الصَّلَاةُ) مغربًا كانت أو غيرها (فَلَا يَأْتِيهَا) أي: الصلاة (حَتَّى يَفْرُغَ) من أكله.

(وَإِنَّهُ) يَسْمَعُ وفي رواية الكشميهني: (لَيَسْمَعُ) بزيادة لام التأكيد (قِرَاءَةَ الْإِمَامِ) وهذا الأثر موصول عطفا على المرفوع، وقد رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع فذكر المرفوع ثم قَالَ: قَالَ نافع وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا حضر عشاؤه وسمع الإقامة وقراءة الإمام لم يقيم حتى يفرغ، ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

674 - وَقَالَ زُهَيْرٌ، وَوَهَبُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ، فَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»، رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ وَهَبِ بْنِ عُثْمَانَ «وَوَهَبُ مَدِينِيٌّ»⁽¹⁾.

كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس وكان أحياناً نلقاه وهو صائم فيقدم له عشاءه وقد نودي للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشاءه، ولا يعجل حتى يقضي عشاءه ثم يخرج فيصلّي، وهذا أصرح ما ورد عنه في ذلك.

(وَقَالَ زُهَيْرٌ) بضم الزاي وفتح الهاء هو ابن معاوية الجعفي، (وَوَهَبُ بْنُ عُثْمَانَ) كلاهما، (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ، فَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ») وطريق زهير وصلها أبو عوانة في مستخرجه وأما طريق وهب فبيّنه المؤلف بقوله.

(رَوَاهُ) وفي رواية قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَوَاهُ أَي: الحديث المذكور.
(إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) وهو من شيوخ البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ومن أفرادهِ، (عَنْ وَهَبِ بْنِ عُثْمَانَ) السَّابِقُ ذَكَرَهُ.

(«وَوَهَبُ مَدِينِيٌّ») ويروى مدنيّ بفتح الدال وكلاهما نسبة إلى مدينة الرسول طيبة طيّب الله أنفاسنا بزيارتها ورزقناها مرّة بعد أخرى على أحسن الأحوال غير أن القياس فتح الدال كما يقال في النسبة إلى ربيعة ربعي، وإلى جذيمة جذمي وقد نفرق بإثبات الياء وحذفها بين النسبة إلى مدينة السلام وبين النسبة إلى مدينة الرسول عليه السلام وفائدة ذكر نسبة وهب هنا غير ظاهرة إلا أنه أشار إلى أنه مدني كما أن إبراهيم بن المنذر مدني روى عنه مدنيّ أيضاً، وهذا الحديث: من تعاليق البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم إنّه قد وافق زهيراً ووهباً أبو ضمرة عند مسلم وأبو بدر عند أبي عوانة والدَّرَاوَرْدِي عند السَّراج كلهم عن موسى بن عقبة هذا، وَقَالَ النووي: في هذه الأحاديث التي وردت في هذا الباب: كراهة الصلاة بحضرة

(1) أطرافه 673، 5464 - تحفة 8468 - 1/172.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام رقم (559).

الطعام للذي يريد أكله لما فيه من اشتغال القلب وذهاب كمال الخشوع ويلتحق به ما في معناه ممّا يشغل القلب، وهذه الكراهة إذا صَلَّى وفي الوقت سعة فإن ضاق بحيث لو أكل خرج الوقت صَلَّى على حاله محافظة على حرمة الوقت، ولا يجوز التأخير، وحكى المتولي: وجهًا أنه يبدأ بالأكل وإن خرج الوقت لأنّ المقصود في الصلاة الخشوع فلا يفوته هذا، وهذا إنّما يجيء على قول من يوجب الخشوع، ثم فيه نظر لأنّ المفسدتين: إذا تعارضتا اقتصر على أخفهما وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق غير ذلك، وإذا صلى لمحافظة الوقت صحّت مع الكراهة، ويستحبّ الإعادة عند الجمهور، وأدعى ابن حزم أنّ في الحديث: دلالة على امتداد الوقت في حقّ من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدد، وَقَالَ: مثل ذلك في حقّ النائم والناسي، ثمّ إنّه استدلّ النووي وغيره بحديث: أنس على امتداد وقت المغرب، واعترضه ابن دقيق العيد بأنّه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق ففيه نظر، وإن أريد به مطلق التوسعة فمسلم، ولكن ليس محلّ الخلاف المشهور فإنّ بعض من ذهب إلى ضيق وقتها جعله مقدّرًا بزمن يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيمات يكسر بها سورة الجوع، واستدلّ بحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على «أنّه يأكل حاجته من الأكل بكما لها»، واستدلّ القرطبي: بهذه الأحاديث على أنّ شهود صلاة الجماعة ليس بواجب لأنّ ظاهره أنّه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة، وفيه نظر: لأنّ بعض من ذهب إلى الوجوب كابن حبان جعل حضور الطعام عذرًا في ترك الجماعة فلا دليل فيه حينئذ على إسقاط الوجوب مطلقًا.

تكميل:

قال ابن الجوزي: ظنّ قوم أنّ هذا من باب تقديم حقّ العبد على حقّ الله عزّ وجلّ، وليس كذلك وإنّما هو صيانة لحقّ الحقّ ليدخل العباد في العبادة بقلوب مقبلة، فإن قيل: روى أبو داود من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَوَخَّرُوا الصَّلَاةَ لَطَعَامٍ وَلَا لغيره»، فالجواب: أنّه ضعيف لا يعترض به على الصّحيح ولئن سلّمنا صحّته فله معنى غير معنى الآخر، وهو: أنّه إذا وجبت لا تَوَخَّرُوا وإذا كان الوقت باقياً تبدأ بالعشاء فاجتمع معناها ولم يتهاتر هذا، ثمّ إنّ

43 - باب: إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ

675 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ،

طعام القوم كان شيئًا يسيرًا لا يقطع عن لحاق الجماعة غالبًا، ثم إن ما يقع في بعض كتب الفقه: إذا حضر العشاء والعشاء فابدؤوا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ كذا في شرح الترمذي للشيخ أبي الفضل، لكن قد قال الحافظ العسقلاني: رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبه أخرج عن إسماعيل وهو ابن عُليّة عن أبي إسحاق حَدَّثَنِي عبد الله بن رافع عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤوا بالعشاء» فإن كان ضبطه فذاك وإلا فقد رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل بلفظ وحضرت الصلاة ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبه فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد، والله أعلم.

43 - باب: إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ

(باب) بالتونين (إِذَا دُعِيَ) على البناء للمفعول (الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ) أي: الذي يأكله أو بيده الأكل أي: المأكول، وإنما ذكر هذا الباب عقب الباب السابق تنبيهًا: على أن الأمر فيه للندب لا للوجوب، إذ لو كان تقديم العشاء على الصلاة التي أقيمت واجبًا لكان النبي ﷺ كَمَلْ أكله ولم يكن ألقى السكين كما في حديث الباب، ولا قام إلى الصلاة، فإن قيل العلة في تقديم العشاء على الصلاة إخلاء القلب عن الشواغل التي أكبرها ميل النفس إلى الطعام الذي حضر والنبي ﷺ كان قويًا على مدافعة قوة الشهوة وأيكم يملك إربه فلا يدل الحديث على الندب في حقنا فالجواب: أن الظاهر أنه ﷺ أخذ في خاصّة نفسه بالعزيمة، فقدّم الصلاة على الطعام وأمر غيره بالرخصة، نعم يعكر على من استدّل به على الندب احتمال أن يكون اتفق في تلك الحالة أنه قضى حاجته من الأكل فلا يتم الدلالة فافهم، وقد تقدم قول من فصل بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل وبين ما بعده فيحتمل أن المؤلف كان يرى التفصيل ثم إن تقييد الترجمة بالإمام يحتمل أنه كان يرى تخصيص ذلك به وأما غيره من المأمومين فالأمر متوجه إليهم مطلقًا، ويؤيده قوله في الباب السابق إذا وضع عشاء أحدكم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى بن عمرو وأبو القاسم الأوسي المدني، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف

عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ أَبَاهُ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا يَحْتَزُّ مِنْهَا، فِدْعِي إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ، فَطَرَحَ السَّكِينَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»⁽¹⁾.

44 - بَاب مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ

676 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأُسُودِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ

الرُّهْرِيِّ الْقُرَشِيِّ الْمَدَنِيِّ، (عَنْ صَالِحٍ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ مُؤَدِّبُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بِنُ شِهَابِ الرُّهْرِيِّ.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو) بِالْوَاوِ (ابْنُ أُمَيَّةَ) الضَّمِيرُ الْمَدَنِيُّ (أَنَّ أَبَاهُ) عُمَرُ بْنُ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا) مِنَ الشَّاةِ حَالُ كَوْنِهِ (يَحْتَزُّ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ أَي: يَقْطَعُ بِالسَّكِينِ (مِنْهَا) أَي: مِنْ لَحْمِهَا، (فِدْعِي إِلَى الصَّلَاةِ) أَي: دَعَاهُ بِلَالٌ إِلَيْهَا، (فَقَامَ) إِلَيْهَا. (فَطَرَحَ السَّكِينَ) أَي: أَلْقَاهُ مِنْ يَدِهِ، (فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وَرَجَالَ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ مِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْمَبَاحِثِ.

44 - بَاب مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ

(بَاب مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ) وَبَيْتُهُ (فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ) إِلَيْهَا وَتَرَكَ تِلْكَ الْحَاجَةَ، وَأَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُلْتَحَقُ بِالطَّعَامِ كُلِّ أَمْرٍ يَكُونُ لِلنَّفْسِ إِلَيْهِ تَشَوُّقٌ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْقَ لِلصَّلَاةِ وَقْتُ فِي الْغَالِبِ، وَأَيْضًا وَضَعَ الطَّعَامَ بَيْنَ يَدَيْ الْأَكْلِ فِيهِ زِيَادَةُ تَشَوُّقٍ وَكَلَّمَا تَأَخَّرَ تَنَاوُلُهُ أَزْدَادَ التَّشَوُّقِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ بَاقِي الْأُمُورِ.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هُوَ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هُوَ ابْنُ الْحَجَّاجِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْكَافِ هُوَ ابْنُ عَتِيبَةَ تَصْغِيرُ عَتَبَةَ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخْعِيِّ، (عَنِ الْأُسُودِ) هُوَ ابْنُ يَزِيدِ النَّخْعِيِّ، (قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ) أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ

مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: «كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةٍ أَهْلِهِ - تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ - فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ لَهَا مُسْتَفْهَمَا (مَا) لِلْأَسْتَفْهَامِ أَي: أَيِّ شَيْءٍ (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ) فَائِدَةُ تَكْرِيرِ الْكُونِ الْإِسْتِمْرَارَ وَالْبَيَانَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَدَاوِمُ عَلَيْهَا رَغْمَ كَوْنِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ.

(فِي مِهْنَةٍ أَهْلِهِ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا مَعَ سَكُونِ الْهَاءِ فِيهِمَا وَفِي الصَّحَاحِ الْمِهْنَةُ بِالْفَتْحِ الْخِدْمَةُ وَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ: الْمِهْنَةُ الْحَذَقُ بِالْخِدْمَةِ وَالْعَمَلِ. وَقَالَ أَيْضًا بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا، وَبَفَتْحِ الْهَاءِ أَيْضًا.

وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ بِكَسْرِ الْمِيمِ يَقَالُ: مِهْنُهُمْ يَمِهْنُهُمْ مِهْنًا وَمِهْنَةً مِنْ بَابِ: نَصَرَ يَنْصُرُ، وَالْمَاهِنُ: الْخَادِمُ وَجَمَعَهُ مُهْنَانِ وَمِهْنَتَهُ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالْهَاءِ، وَقَدْ فَسَّرَهَا فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: (تَعْنِي) أَي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(خِدْمَةُ أَهْلِهِ) وَالْمُرَادُ بِالْأَهْلِ نَفْسِهِ، أَوْ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ مَفْسَرًا فِي الشَّامِلِ لِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظٍ: «مَا كَانَ إِلَّا بَشَرًا مِنَ الْبَشَرِ يَغْلِي ثَوْبَهُ وَيَحْلُبُ شَاتَهُ وَيَخْدُمُ نَفْسَهُ»، وَلَأَحْمَدُ وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْهَا: «يَخِيطُ ثَوْبَهُ وَيَخْصِفُ نَعْلَهُ، وَيَرْقَعُ دَلْوَهُ»، وَزَادَ الْحَاكِمُ فِي الْإِكْلِيلِ «وَمَا رَأَيْتُهُ ضَرْبَ بِيَدِهِ امْرَأَةً وَلَا خَادِمًا»، ثُمَّ هَذَا التَّفْسِيرُ: مِنْ آدَمَ ابْنِ أَبِي إِيَّاسٍ شَيْخِ الْمُؤَلِّفِ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي الْأَدَبِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَمْرٍ، وَفِي النِّفَقَاتِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَرُورَةَ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَغَنْدَرٍ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بَدُونِ هَذَا التَّفْسِيرِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: فِي مِهْنَةِ بَيْتِ أَهْلِهِ وَالْبَيْتُ إِذَا لَهُ ﷺ فَالْإِضَافَةُ حِينَئِذٍ لِمَلَابَسَةِ السَّكْنِيِّ وَنَحْوِهَا وَإِنَّمَا لَهُمْ فَالْإِضَافَةُ حِينَئِذٍ حَقِيقَتُهُ قَالَهُ: الْكُرْمَانِيُّ.

(فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَرُورَةَ: فَإِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ وَهِيَ أَخْصَصَ وَوَقَعَ فِي التَّرْجُمَةِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَهِيَ أَخْصَصَ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِهَا الْمُتَقَدِّمِ فِي بَابِ مَنْ أَنْتَظَرَ الْإِقَامَةَ فَإِنَّ فِيهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُؤَدِّنُ لِلْإِقَامَةِ.

(خَرَجَ) ﷺ (إِلَى الصَّلَاةِ) وَتَرَكَ حَاجَةَ أَهْلِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي

45 - بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ

وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ

677 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوِثِرِ - فِي مَسْجِدِنَا هَذَا - فَقَالَ: إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ

النفقات والأدب أيضًا، وأخرجه الترمذي في الزهد وَقَالَ: صحيح.

ومن فوائد الحديث: الترغيب في التواضع، وترك التكبر وخدمة الرجل أهله وأن الأئمة يتولون أمورهم بأنفسهم وأنه من فعل الصالحين.

ومنها: ما استدلل به عليه ابن بطال ومن تبعه من أنه لا يكره التشمير في الصلاة بل يصلي كيف ما كان من حالته صح.

وقال مالك: لا بأس أن يقوم إلى الصلاة على هيئة بذلية وأن النهي عن كفت الشعر والثياب للتنزيه لكونها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تذكر أنه ﷺ أزاح عن نفسه هيئة المهنة، وفيه نظر لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كانت له هيتان ثم لا يلزم من ترك ذكر التهيئة للصلاة عدم وقوعه، والله أعلم.

45 - بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ

وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ

(بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ) جملة اسمية وقعت حالاً (إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ) بضم الياء وفتح العين وتشديد اللام (صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ) بالنصب عطفاً على صلاة النبي ﷺ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) مصغر وهب هو ابن خالد صاحب الكرايسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) هو ابن تميم السخثياني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد الجرمي، (قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوِثِرِ) مصغر الحارث الليثي (فِي مَسْجِدِنَا هَذَا) الظاهر أنه مسجد البصرة، (فَقَالَ) وفي رواية قَالَ بدون الفاء: (إِنِّي لَأُصَلِّي) بلام التأكيد المفتوحة (بِكُمْ) بالموحدة وفي رواية لكم باللام.

وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أَصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا، قَالَ: وَكَانَ شَيْخًا، «يَجْلِسُ»⁽¹⁾

(وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ) جملة حالية، ليس مقصودي أداء فرض الصلاة لأنه ليس وقت الفرض، أو لأنني صليت بل المقصود أن أعلمكم صلاة رسول الله ﷺ وكيفيتها المشروعة بالفعل كما فعل جبرائيل عليه السلام إذ الفعل أوضح من القول مع نية التقرب بها إلى الله تعالى، أو المعنى ما أريد الصلاة فقط بل أريد معها قرابة أخرى وهي تعليمها فتجتمع نيتان صالحتان في عمل واحد كالغسل بنية الجنابة والجمعة، والحاصل أن ليس المراد نفي القرابة، وإنما هو بيان أن السبب الباعث له على ذلك قصد التعليم فلا يلزم وجود صلاة بغير قرابة ومثلها لا تصح. ويمكن أن يقال أيضًا: إنه أمر مباح من حيث هي، لكنها قرابة من حيث إن القصد بها تعليم العبادة، وكأنه كان تعين عليه حينئذ لأنه أحد من خوطب بقوله ﷺ: «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي»، لا يقال فيه نوع التشريك في العبادة، لأن قصده كان التعليم وليس للتشريك فيه دخل.

(أَصَلِّي) أي: هذه الصلاة (كَيْفَ) أي: على الكيفية التي (رَأَيْتُ) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وفي نسخة (النَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي) أو كيف نصب بفعل مقدر تقديره لأريكم كيف رأيته والمراد من الرؤية لازمها وهي كيفية صلاته ﷺ؛ لأن كيفية الرؤية لا يمكن أن يريهم إياها، قَالَ أَيُّوبُ السَّخْتْيَانِي.

(فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ) أبو قلابة: (مِثْلَ) صلاة (شَيْخِنَا هَذَا) هو عمرو بن سلمة كما سيأتي في باب اللبث بين السجدة إن شاء الله تعالى.

(قَالَ) أَيُّوبُ: (وَكَانَ شَيْخًا) بالتنكير، وفي رواية: وكان الشيخ (يَجْلِسُ)

(1) السندي: أي لا يريد الإمامة لذاتها، بل يريد أن يتوسل إلى تعليمهم كيفية الصلاة، وهو المراد بقوله في الحديث وما أريد الصلاة أي أن أصلي بكم، أي: ليس غرضي من التقدم بين يديكم أن أكون إمامًا لكم ومتقدمًا بين يديكم، وإنما مرادي بذلك التعليم، وبهذا يندفع ما يتوهم أنه كيف يصح الصلاة بلا نية الصلاة، انتهى. وقال الحافظ: استشكل نفي هذه الإدارة لما يلزم عليها من وجود صلاة غير قرابة، ومثلها لا يصح، وأجيب بأنه لم يرد نفي القرابة، وإنما أراد بيان السبب الباعث له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جماعة، وكأنه قال ليس الباعث على هذا الفعل حضور صلاة معينة من أداء أو إعادة أو غير ذلك وإنما الباعث =

إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى»⁽¹⁾.

أي: جلسة خفيفة للاستراحة (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ) أي: من السجدة الثانية. (قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ) إلى الركعة الثانية.

(فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى) هو متعلّق بقوله: من السجود لا بقوله ينهض لأنّ النهوض يكون منها لا فيها، ويجوز أن يكون قوله في الركعة الأولى خبر مبتدأ محذوف أي: هذا الجلوس، وهذا الحكم به فيها، ويجوز أن يكون كلمة في: بمعنى من لأنّ الحروف ينوب بعضها عن بعض، وقد احتج به الشافعي وَقَالَ: إذا رفع رأسه من السجدة الثانية يجلس جلسة خفيفة، ثم ينهض معتمداً على يديه على الأرض وفي التلويح: اختلف العلماء في هذه الجلسة التي تسمى: جلسة

عليه قصد التعليم وكأنه كان تعين عليه حينئذ، لأنه أحد من خطب بقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، كما سيأتي، ورأى أن التعليم بالفعل أوضح من القول، فيه دليل على جواز مثل ذلك، وأنه ليس من باب التشريك في العبادة، انتهى. وسبقه الكرمانى في ذلك إذ قال: أي: ليس مقصودي أداء فرض لأنه ليس وقت الفرض أو لأنني صليته، بل المقصود أن أعلمكم صلاة رسول الله ﷺ وكيفيتها، انتهى.

قلت: وما حمله عليه الحافظ تبعاً للكرمانى من أنه لم يكن وقت صلاة معينة أوجه مما حمله عليه السندي من أن النفي كان نفي إرادة الإمامة لذاتها، وذلك لما سيأتي في باب المكث بين السجدين من التصريح بقوله: وذلك في غير حين صلاة.

والشيخ هذا هو عمرو بن سلمة إمامهم كما سيأتي في باب المكث بين السجدين، وهذا الجلوس المذكور في الحديث المعروف بجلسة الاستراحة لم يقل به أحد من الأئمة الأربعة إلا الإمام الشافعي، قال العيني: وفي التلويح اختلف العلماء في هذه الجلسة التي تسمى جلسة الاستراحة عقيب الفراغ من الركعة الأولى والثالثة، فقال بها الشافعي في قول، وزعم ابن الأثير أنها مستحبة، وقال في الأم: يقوم من السجدة الثانية، ولم يأمر بالجلوس، فقال بعض أصحابه: إن ذلك على اختلاف حالين، إن كان كبيراً أو ضعيفاً جلس وإلا لم يجلس، وقال بعض أصحابه في المسألة قولان: أحدهما لا يجاهر، وبه قال أبو حنيفة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق، وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعمر وعلي، وقال ابن قدامة عن أحمد قول إنه يجلس، وهو اختيار الخلال، وقيل إنه فصل بين الضعيف وغيره، وقال أحمد: ترك الجلوس عليه أكثر الأحاديث، وقال النعمان بن عياش: أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ لا يجلس، وقال الترمذي عليه العمل عند أهل العلم، وقال أبو الزناد: تلك السنة، انتهى. وفي البذل عن السعاية عن شرح هداية أبي الخطاب للعلامة عبد السلام ابن تيمية: أن الصحابة قد أجمعوا على ترك جلسة الاستراحة، انتهى.

الاستراحة عقيب الفراغ من الركعة الأولى فَقَالَ به : الشافعي في قول ، وزعم ابن الأثير : أنها مستحبة وَقَالَ في الأمر يقوم من السجدة الثانية ولم يأمر بالجلوس فَقَالَ بعض أصحابه : إِنَّ ذلك على اختلاف حالين إن كان كبيراً أو ضعيفاً جلس وإلا لم يجلس وَقَالَ بعض أصحابه : في المسألة قولان ، وبعدم الجلوس قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ومالك والثوري وأحمد وإسحاق ، وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعمر وعلي رضي الله عنهم وكذا عن أبي الزناد والنخعي .

وَقَالَ ابن قدامة وعن أحمد قول : أَنَّهُ يجلس وهو اختيار الحلال ، وقيل : إِنَّه فصل بين الضعيف وغيره ، قَالَ أحمد : وترك الجلوس عليه أكثر الأحاديث منها : ما روى الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه وَقَالَ النعمان بن أبي عياض : أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ لا يجلس ، قَالَ الترمذي : وعليه العمل عند أهل العلم .

وَقَالَ أَبُو الزِّنَاد : تلك السنة ، وأجابوا عن حديث مالك بن الحويرث بأنه يحتمل : أن يكون ذلك بسبب ضعف كان به ﷺ ، وَقَالَ السفاقي : قَالَ أبو عبد الملك كيف ذهب هذا الذي أخذ به الشافعي على أهل المدينة والنبي ﷺ صَلَّى بهم عشر سنين وصَلَّى بهم أبو بكر وعمر وعثمان والصحابة والتابعون رضي الله عنهم فأين كان يذهب عليهم هذا المذهب؟

وَقَالَ الطحاوي : والنظر يوجب أَنَّهُ ليس بين السجود والقيام جلوس ، لأنَّ من شأن الصلاة التكبير فيها والتحميد عند كل خفض ورفع وانتقال من حال إلى حال ، فلو كان بينهما جلوس لاحتاج أن يكبر عند قيامه من ذلك الجلوس كما يكبر عند قيامه من الجلوس في صلاته إذا أراد القيام إلى الركعة التي بعد الجلوس ، وروي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كان يعتمد عند قيامه ، وفعله مسروق ومكحول وعطاء والحسن وهو قول الشافعي وأحمد محتجّين بهذا الحديث ، وأجازه مالك في العتبية ثم كرهه ، ورأت طائفة أن لا يعتمد على يديه إِلَّا أن يكون شيخاً أو مريضاً .

وَقَالَ ابن بَطَّال : روي ذلك عن علي والنخعي والثوري وكره الاعتماد ابن

46 - بَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ

678 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى،

وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ: وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَهُوَ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْكِبَرِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: فِيهِ تَأْمُلٌ لِأَنَّهُ أَنْهَى مَا عُمَرُہ ۞ ثَلَاثَ وَسْتُونَ سَنَةً وَفِي هَذَا الْقَدْرِ لَا يَعْجِزُ الرَّجُلُ عَنِ النَّهْوِضِ إِلَهُمْ إِلَّا إِذَا كَانَ لِعَذْرِ مَرَضٍ أَوْ جَرَاخَةٍ أَوْ نَحْوِهَا، وَحَمَلَ مَالِكٌ عَلَى الضَّعْفِ، وَقِيلَ: إِنَّ مَالِكََ بْنَ الْحَوِيثِ: كَانَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَقَامَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ۞ عَشْرِينَ لَيْلَةً وَلَعَلَّهُ رَأَى فَعَلَ ذَلِكَ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ لِعَذْرِ فَظَنَّ أَنَّهُ مِنْ سَنَنِ الصَّلَاةِ.

وَرَجَالَ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ: بَصْرِيُّونَ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمَوْلَفُ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

46 - بَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ

(بَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ) مِمَّنْ لَيْسَ عِنْدَهُ ذَلِكَ، وَمَقْتَضَى النَّظَرُ أَنَّ الْأَعْلَمَ وَالْأَفْضَلَ أَحَقُّ مِنَ الْعَالِمِ وَالْفَاضِلِ، وَذَكَرَ الْفَضْلَ بَعْدَ الْعِلْمِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ كَمَا لَا يَخْفَى.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رَوَايَةِ حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) بَفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ رَوَى عَنْهُ الْبَخَّارِيُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ مَرَّةً يَقُولُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ وَمَرَّةً يَقُولُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ فَيَنْسِبُهُ إِلَى جَدِّهِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ) هُوَ ابْنُ عَلِيِّ بْنِ الْوَلِيدِ الْجَعْفِيِّ الْكُوفِيِّ، (عَنْ زَائِدَةَ) هُوَ ابْنُ قَدَامَةَ، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ) بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ هُوَ ابْنُ سُوَيْدِ الْكُوفِيِّ وَكَانَ مَعْرُوفًا بِعَبْدِ الْمَلِكِ الْقُبْطِيِّ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ فَرَسٌ سَابِقٌ يَعْرِفُ بِالْقُبْطِيِّ فَنَسَبَ إِلَيْهِ وَكَانَ قَاضِيًا بِالْكُوفَةِ بَعْدَ الشَّعْبِيِّ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ عَبَرَ جِيحُونَ نَهْرَ بَلْخِ عَلَى طَرِيقِ سَمَرْقَنْدَ تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ أَوْ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً وَعُمُرُهُ مِائَةٌ سَنَةً وَثَلَاثَ سِنِينَ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو بُرْدَةَ) عَامِرُ بْنُ أَبِي مُوسَى، (عَنْ) أَبِيهِ (أَبِي مُوسَى) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» فَعَادَتْ، فَقَالَ: «مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكَ نَصَوَاحِبُ يُونُسَ»⁽¹⁾

ورجال هذا الإسناد: كلهم كوفيون ما خلا شيخ المؤلف، وفيه أن شيخه من أفراد، وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي، وقد أخرج متنه المؤلف في أحاديث الأنبياء أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة.

(قَالَ: مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ) مرضه الذي مات فيه، (فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ) وحضرت الصلاة، (فَقَالَ) ﷺ لمن حضره: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، قَالَتْ عَائِشَةُ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (إِنَّهُ) أي: أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَجُلٌ رَقِيقٌ) أي: رقيق القلب سريع البكاء.

(إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ) من البكاء لكثرة حزنه ورقة قلبه (أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، قَالَ) ﷺ للحاضرين أيضاً: (مُرُوا) وفي رواية: مُرِي خطاباً لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ فَعَادَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلى مقالته الأولى، (فَقَالَ) ﷺ: (مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) ويروى في المواضع الثلاثة فليصلي بإثبات الياء على قياس قراءة قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: 90] في رواية قبل عن أبي كثير.

(فَإِنَّكَ) بلفظ الجمع على إرادة الجنس وإلا فالقياس أن يقال: إِنَّكَ بلفظ المفرد لأنه خطاب لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أي: جنس النساء، أو الخطاب لها ولمن معها حينئذ من الأزواج المطهرات.

(صَوَاحِبُ يُونُسَ) الصديق عَلَيْهِ السَّلَام أي: مثلهن في إظهار خلاف ما في

الباطن.

(1) قال الحافظ قوله: إنكن صواحب يوسف فيه حذف بينه مالك في روايته المذكورة وأن المخاطب له حينئذ حفصة بأمر عائشة، وصواحب جمع صاحبة، والمراد أنهن مثل صواحب يوسف في إظهار خلاف ما في الباطن، ثم هذا الخطاب وإن بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط، كما أن صواحب صيغة جمع، والمراد به زليخا فقط، ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة، وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة، ومرادها زيادة =

فَأَتَاهُ الرَّسُولُ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

(فَأَتَاهُ) أي: أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(الرَّسُولُ) أي: رسول الله النَّبِيُّ ﷺ بتبليغ الأمر بصلاته بالناس وهو بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ) إلى أن توفاه الله تعالى كما صرّح به موسى ابن عقبة في المغازي، والإمامة الصغرى تدلّ على الإمامة الكبرى قد مرّ التفصيل في هذا الحديث في باب حدّ المريض أن يشهد الجماعة فلنذكر هنا ما يطابق به الحديث الترجمة وهو أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أفضل الصحابة وأعلمهم وأفقههم رضي الله عنهم، ولذلك راجع النَّبِيُّ ﷺ بأنّه هو الذي يصلّي، قال أصحابنا أولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة أي: بالفقه والأحكام الشرعية إذا

على ذلك وهو أن ينظرون إلى حسن يوسف عليه السلام ويعذرنها في محبته، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه، ومرادها زيادة على ذلك، وهو أن لا يتشاءم الناس به، وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت لقد راجعته، وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً الحديث، وسيأتي بتمامه في باب وفاة النبي ﷺ في أواخر المغازي، وبهذا التقرير يندفع إشكال من قال: إن صواحب يوسف لم يقع منهم إظهار يخالف ما في الباطن، ووقع في أمالي ابن عبد السلام أن النسوة أتّين امرأة العزيز يظهرن تعنيفها، ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف إلى أنفسهن، كذا قال، وليس في سياق القصة ما يساعد ما قال، انتهى. قال الكرمانى: أما مراجعة عائشة وغرضها أن يستخلف غير أبي بكر، فإنما خشيت أن يتشاءم الناس بإمامته، فيقولون منذ أمانا هذا فقدنا رسول الله ﷺ، قلت: وأما مراجعة حفصة رضي الله عنها فلما أنها رضي الله عنها ظننت أن من يتقدم المصلي اليوم ويكون إماما في الإمامة الصغرى لا بد أن يؤول إليه الأمر في الإمامة الكبرى، فإن الصلاة أهم العبادات فمن كان نائبا له ﷺ فيها، يكون جنديراً أن يكون نائبا له ﷺ في ما دونها، وعلى هذا فالأمان عائشة وحفصة كلتاهما أظهرتا خلاف ما في باطنهما وقد أخرج البخاري في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به من حديث موسى بن أبي عائشة، فقال أبو بكر رضي الله عنه وكان رجلاً رقيقاً: يا عمر صل بالناس الحديث. قال النووي تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعا، وليس كذلك بل قاله للعدز المذكور، وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء فخشي أن لا يسمع الناس، قال الحافظ: ويحتمل أن يكون رضي الله عنه فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى، وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر رضي الله عنه على ذلك فاختره، انتهى.

(1) أطرافه 3385 - تحفة 9112 - 1/173.

أخرجه مسلم في الصلاة باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر رقم (420).

كان يحسن من القراءة ما تجوز به الصلاة وهو قول: الجمهور وإليه ذهب عطاء والأوزاعي ومالك والشافعي، وعن أبي يوسف: أقرأ الناس أولاهم بالإمامة يعني أعلمهم بالقراءة وكيفية أداء حروفها ووقوفها وما يتعلق بالقراءة، وهو أحد الوجوه عند الشافعية.

وفي المبسوط وغيره: إنما قدم الأقرأ في الحديث لأنهم كانوا في ذلك الوقت يتلقونه بأحكامه حتى روي أن ابن عمر رضي الله عنهما حفظ سورة البقرة في اثنتي عشرة سنة فكان الأقرأ فيهم هو الأعلم بالسنة والأحكام، وعن ابن عمر رضي الله عنهم أنه قال: ما كانت تنزل السورة على رسول الله ﷺ إلا ونعلم أمرها ونهيها وزجرها وحلالها وحرامها والرجل اليوم يقرأ الصلاة ولا يعرف من أحكامها شيئاً، فإن قيل لماذا كان أقرؤهم أعلمهم فما معنى قوله ﷺ: فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة وأقرؤهم هو أعلمهم بالسنة في ذلك الوقت لا محالة على ما قالوا.

فالجواب: أن المساواة في القراءة توجبها في العلم في ذلك الزمان ظاهراً لا قطعاً فجاز تصوّر مساواة الاثنين في القراءة مع التفاوت في الأحكام، ألا يرى أن أبي بن كعب رضي الله عنه كان أقرأ وابن مسعود رضي الله عنه كان أعلم وأفقه، وفي النهاية: اشتغل بحفظ القرآن ستة: أبو بكر وعثمان وعليّ وزيد وأبيّ وابن مسعود رضي الله عنهم، وعمر رضي الله عنه كان أعلم وأفقه من عثمان رضي الله عنه، ولكن كان يعسر عليه حفظ القرآن فأجرى ﷺ كلامه مجرى الأعم الأغلب، فإن قيل إن الكلام في الأفضلية مع الاتفاق على الجواز على أي وجه كان ﷺ فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة صيغة تدلّ على عدم جواز إمامة الثاني عند وجود الأوّل لأن الصيغة صيغة إخبار، وهو في اقتضاء الوجوب أكد من الأمر، وأيضاً فإنه ذكره بالشرط والجزاء فكان اعتبار الثاني إنما كان بعد وجود الأوّل لا قبله.

فالجواب: أن صيغة الأخبار لبيان المشروعية لا أنه يجوز غيره كقوله ﷺ يمسح المقيم يوماً، ولو سلم أن صيغة الإخبار محمولة على معنى الأمر ولكن الأمر يحمل على الاستحباب لوجود الجواز بدون الاقتداء بالإجماع، فإن قيل لو

كان المراد في الحديث من قوله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ هُوَ الْأَعْلَمُ» يلزم تكرار الأعلَم في الحديث، ويكون التقدير يَوْمَ الْقَوْمِ أَعْلَمُهُمْ فَإِنْ تَسَاوَا فَاَعْلَمُهُمْ.

فالجواب: أَنَّ المراد من قوله أَقْرؤُهُمْ أَعْلَمُهُمْ بكتاب الله دون الستة ومن قوله: أَعْلَمُهُمْ بالسنة والكتاب جميعاً فكان الأعلَم الثاني غير الأعلَم الأول، فَإِنْ قِيلَ حديث أبي مسعود البدرى الذي أخرجه البُخَارِيُّ ومسلم: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لكتاب الله» يعارضه قوله ﷺ: «مَرُوا أَبَا بَكْرٍ يَصْلُ النَّاسَ» إِذْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَقْرَأُ مِنْهُ لِلْقُرْآنِ مِثْلَ أَبِي رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ.

فالجواب أَنَّ تقديم الأقرأ كما في حديث أبي مسعود رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ لَا يعارضه لأنه كان لَا يَكَادُ إِذْ ذَاكَ قَارِئٌ إِلَّا وَهُوَ فقيه، ويمكن أن يقال: إِنَّ حديث أبي مسعود رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْهَجْرَةِ حِينَ كَانَ حَقَاقُ الْإِسْلَامِ قَلِيلًا، وَقَدْ قَدَّمَ عَمْرُو بْنُ سَلْمَةَ وَهُوَ صَغِيرٌ عَلَى الشُّيُوخِ لِذَلِكَ وَكَانَ سَالِمٌ يَوْمَ الْمُهَاجَرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي مَسْجِدِ قَبَاءَ حِينَ أَقْبَلُوا مِنْ مَكَّةَ لَعَدَمِ الْحِفَاقِ حِينَئِذٍ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ وَقَدْ تَفَقَّهُوا فِي الْقُرْآنِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ أَعْلَمُهُمْ وَأَقْرَأُهُمْ فَهُوَ جَامِعٌ لِلْوَصْفَيْنِ جَمِيعًا بَلَا شَكٍّ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ أَعْلَمَنَا، ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا فَإِنْ تَسَاوَا فِي الْعِلْمِ وَالْقِرَاءَةِ فَأُولَاهُمْ أَوْرَعُهُمْ.

وفي البدرية: الورع: الاجتناب عن الشبهات، والتقوى: الاجتناب عن المحرمات، فَإِنْ تَسَاوَا فِيهِ أَيْضًا فَاسْتَهْمُ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَيَوْمَ كَمَا أَكْبَرُكُمْ»، وفي المحيط: الأسنّ أولى من الأورع إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَسْقٌ ظَاهِرٌ.

وَقَالَ النُّووي: المراد بالسنّ: سنّ مضي في الإسلام فلا يقْدَمُ شيخ أسلم قريباً على شاب نشأ في الإسلام أو أسلم قبله، وَقَالَ أَصْحَابُنَا: فَإِنْ تَسَاوَا فِي السّنِّ أَيْضًا فَأَحْسَنُهُمْ خَلْقًا، وَزَادَ بَعْضُهُمْ: فَإِنْ تَسَاوَا فِيهِ أَيْضًا فَأَحْسَنُهُمْ وَجْهًا، وَفِي مَخْتَصَرِ الْجَوَاهِرِ يَرْجَحُ بِالْفَضَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْخَلْقِيَّةِ وَالْمَكَانِيَّةِ وَكَمَالِ الصُّورَةِ كَالشَّرَفِ فِي النَّسَبِ وَالسِّنِّ وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ حَسَنُ الْبَلَاسِ، وَقِيلَ: وَبِصَبَاحَةِ الْوَجْهِ وَحَسَنِ الْخَلْقِ، وَبِمَلِكِ رِقْبَةِ الْمَكَانِ أَوْ مَنْفَعَتِهِ.

قَالَ الْمَرْغِينَانِي: الْمُسْتَأْجَرُ أَوْلَى مِنَ الْمَالِكِ، وَمِنَ الْخِصَاصَةِ: فَإِنْ تَسَاوَا

679 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ،

فيه هذه الخصال يقرع بينهم أو الخيار إلى القوم، وقيل: إمامة المقيم أولى من العكس، وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْكُرْمَانِيُّ: هما سواء.

وللشافعي قولان في القديم: يقدم الأشرف ثم الأقدم هجرة ثم الأسنّ وهو الأصحّ، والقول الثاني: إنه يقدم الأسنّ ثم الأشرف ثم الأقدم هجرة، وفي تمتهم ثم بعد الكبر والشرف يقدم نظافة الثوب، والمراد به النظافة عن الوسخ لا عن النجاسات لأن الصلاة مع النجاسات لا تصحّ، ثم بعد ذلك حسن الصوت لأن به يميل الناس إلى الصلاة خلفه فتكثر الجماعة ثم حسن الصورة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة، (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) كذا رواه جماعة عن مالك موصولاً وهو في أكثر نسخ الموطأ يروى مرسلاً من غير ذكر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد سقط لفظ أم المؤمنين في رواية، وقد أخرجه المؤلف في الاعتصام أيضاً، وأخرجه الترمذي في المناقب، والنسائي في التفسير.

(أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ) الذي توفي فيه: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُصَلِّي) وفي رواية: فليصل (بِالنَّاسِ، قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ) قراءته (مِنْ الْبُكَاءِ) لرقّة قلبه وسرعة بكائه، (فَمُرْ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَلْيُصَلِّ) بحذف الياء وفي رواية فليصلي بإثباتها (بِالنَّاسِ) وفي رواية: للناس.

(فَقَالَتْ) وفي رواية: قالت: (عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَقُلْتُ) وفي رواية: قلت (لِحَفْصَةَ) بنت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (قُولِي لَهُ) ﷺ: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَلْيُصَلِّ) وفي رواية فليصلي، وفي أخرى يصلي (لِلنَّاسِ) وفي رواية: بالناس.

فَفَعَلْتُ حَفْصَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ إِنَّكَ لَأَتْنَنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ» فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأَصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا⁽¹⁾.

680 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ - وَكَانَ تَبَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَدَمَهُ وَصَحْبَهُ - أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، فَكَشَفَ

(فَفَعَلْتُ حَفْصَةً) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَلِكَ، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْ) هِيَ كَلِمَةٌ بَنِيَتْ عَلَى السَّكُونِ اسْمٌ سَمِيَ بِهِ الْفِعْلُ وَمَعْنَاهُ أَكْفَفَ لِأَنَّهُ زَجَرَ فَإِنْ وَصَلَتْ نَوْنَتْ فَقُلْتُ: مَهْ مَهْ (إِنَّكَ) وَفِي رَوَايَةٍ فَإِنَّكَ (لَأَتْنَنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَي: أَنَّ ذَلِكَ الْجَنَسَ مِثْلَ اللَّائِي شَوْشَنَ يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَكَدَّرْنَاهُ وَأَوْقَعْنَاهُ فَمَا أَوْقَعْنَاهُ، أَوْ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ. (مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ) وَفِي رَوَايَةٍ فَلْيُصَلِّي (لِلنَّاسِ) وَفِي رَوَايَةٍ: بِالنَّاسِ، (فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (مَا كُنْتُ لِأَصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا) أَي: هَذَا مِثْلُ حَدِيثِ الْمَغَافِيرِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ الْحَمَصِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ حَمْرَةَ، (عَنِ) ابْنِ شَهَابٍ (الزُّهْرِيِّ) أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَكَانَ تَبَعَ النَّبِيِّ ﷺ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَتَّبِعَ فِيهِ لِيُشْعَرَ بِالْعَمَقِ وَالْمَعْنَى وَكَانَ تَبَعَهُ فِي الْعُقَايِدِ وَالْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَخْلَاقِ.

(وَخَدَمَهُ) أَي: خَدَمَ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرَ سَنِينَ ذَكَرَ خِدْمَتَهُ لِبَيَانِ زِيَادَةِ شَرْفِهِ حَيْثُ كَانَ خَادِمًا لَهُ عَشْرَ سَنِينَ لَيْلًا وَنَهَارًا، (وَصَحْبَهُ) وَذَكَرَ صَحْبَتَهُ مَعَهُ ﷺ لِأَنَّ الصَّحْبَةَ أَفْضَلُ أَحْوَالِ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَى مَقَامَاتِهِمْ.

(أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ) إِمَامًا لَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَفِي رَوَايَةٍ: يُصَلِّي بِهِمْ (فِي) زَمَانٍ (وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ) الزَّمَانُ (يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ) وَيُرْوَى بِرَفْعِ يَوْمٍ فَيَكُونُ كَلِمَةً كَانَتْ تَامَةً. (وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ) صَلَاةُ الْفَجْرِ، (فَكَشَفَ) أَي: أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْنَا

(1) أطرافه 198، 664، 665، 683، 687، 712، 713، 716، 2588، 3099، 3384،

4442، 4445، 5714، 7303 - تحفة 17153.

النَّبِيِّ ﷺ سِتْرَ الْحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٍ ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ ، فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتِنَ مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَتَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبَيْهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أْتِمُوا صَلَاتَكُمْ وَأَرْخَى السُّتْرَ فَتَوَفَّى مِنْ يَوْمِهِ⁽¹⁾.

681 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ،

عَنْ أَنَسٍ ،

فكشف ، (النَّبِيُّ ﷺ سِتْرَ الْحُجْرَةِ) الطَّيِّبَةُ حال كونه (يَنْظُرُ إِلَيْنَا) ويروى فنظر إلينا ، (وَهُوَ قَائِمٌ كَأَنَّ وَجْهَهُ) المنور (وَرَقَةٌ مُصْحَفٍ) الورقة بفتح الواو والراء والمصحف مثلث الميم ووجه التشبيه رقة الجلد وصفاء البشرة وحسن الوجه والجمال البارع.

(ثُمَّ تَبَسَّمَ) حال كونه (يَضْحَكُ) هو كقوله تعالى : ﴿فَتَبَسَّرَ صَاحِبًا﴾ [النمل : 19] وسبب تبسّمه فرحه بما رأى من اجتماع أصحابه على الصلاة واتفاق كلمتهم ، وإقامتهم شريعته ولهذا استنار وجهه الشريف ويروى فضحك بناء العطف.

(فَهَمَمْنَا) أي : قصدنا (أَنْ نَفْتِنَ) بأن نخرج من الصلاة (مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَتَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلَى عَقْبَيْهِ) أي : رجع الفهقري (لِيَصِلَ) من الوصول لا من الوصل.

(الصَّفَّ) نصب بنزع الخافض أي : ليصل إلى صف الجماعة.

(وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أْتِمُوا صَلَاتَكُمْ وَأَرْخَى السُّتْرَ) أي : ولم يخرج إلى المسجد وأما كونه ﷺ خرج واقتدى بأبي بكر رضي الله عنه فكان ذلك قبل هذا قاله المولى علي القاري في شرح شمائل الترمذي (فَتَوَفَّى) ويروى : وتوفّى بالواو (مِنْ يَوْمِهِ) ﷺ.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن عمر المنقري المقعد البصري ، (قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد ، (قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) ابن صهيب ، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية : عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ورجال هذا الإسناد

(1) أطرافه 681 ، 754 ، 1205 ، 4448 - تحفة 1496.

أخرجه مسلم في الصلاة باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر رقم (419).

قَالَ: «لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا»، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «بِالْحِجَابِ فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَحَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ، مَا نَظَرْنَا مَنْظَرًا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا، فَأَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَرْخَى النَّبِيُّ ﷺ الْحِجَابَ، فَلَمْ يُقَدِّرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ»⁽¹⁾.

كلهم بصريون، وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة أيضًا.

(قَالَ: «لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا») أي: ثلاثة أيام وقد تقدم أن المميز إذا لم يكن مذکورًا جاز في لفظ العدد التاء وعدمه وكان ابتداء الثلاث من حين خرج النبي ﷺ فصلّى بهم قاعدًا، (فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه حال كونه (يَتَقَدَّمُ) وفي رواية: فتقدم، (فَقَالَ) أي: فأخذ وإجراء لفظ قال: بمعنى فعل شائع في كلام العرب.

(نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ): «بِالْحِجَابِ» الذي على الحجرة، (فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَحَ) وظهر لنا (وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ)، مَا رَأَيْنَا وفي رواية الكشميهني (ما نظرنا مَنْظَرًا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا) بياضه وحسنه لأنّ الوضّاح عند العرب هو الأبيض اللون الحسن.

(فَأَوْمَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنْ يَتَقَدَّمَ) ولا يخالف ذلك قوله: يتقدم سابقًا بل في السياق حذف يظهر من رواية الزهري، حيث قال فيها: فنكص أبو بكر رضي الله عنه والحاصل أنه تقدم ثم ظن أن النبي ﷺ يخرج فتأخر فأشار إليه حينئذ أن يرجع إلى مكانه أي: بالتقدم إلى الصلاة ليؤمّ بهم.

(وَأَرْخَى النَّبِيُّ ﷺ الْحِجَابَ، فَلَمْ يُقَدِّرْ) بضم الياء وفتح الدال على البناء للمفعول، ويروى فلم نقدر بفتح النون وكسر الدال المتكلم كذا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ. (عَلَيْهِ) أي: على النبي ﷺ (حَتَّى مَاتَ ﷺ).

ومما يستفاد من الحديث أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان خليفته في الصلاة إلى أن توفي ﷺ ولم يعزل عنها كما زعمت الشيعة أنه عزل بخروج النبي ﷺ وتخلّفه وتقدم النبي ﷺ وإنّ الإشارة باليد تقوم مقام الأمر في مثل هذا الموضع. وأما مطابقة الحديث للترجمة فمن حيث إنّ النبي ﷺ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ

682 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ، قَالَ: «مُرُوهُ فَيُصَلِّي» فَعَاوَدَتْهُ، قَالَ: «مُرُوهُ فَيُصَلِّي، إِنَّكَ صَوَاحِبُ يُونُسَ» تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ،

أن يتقدم ليصلي بهم على سبيل الخلافة ولم يوم إلا إليه لكونه أعلمهم وأفضلهم.
(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) ابن يحيى أبو سعيد الجعفي الكوفي سكن مصر ومات بها سنة ثمان أو سبع وثلاثين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري.
(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ حَمْزَةَ) بالزاي أخو سالم (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد: ما بين كوفي وأيلي ومصري ومدني، وأخرج منه النسائي أيضًا في عشرة النساء.
(قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ) الذي توفي فيه (قِيلَ لَهُ فِي) شأن (الصَّلَاةِ) وتعيين الإمام.

(فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَلْيُصَلِّ) وفي رواية فليصلي بإثبات الباء (بِالنَّاسِ، قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَجُلٌ رَقِيقٌ) أي: رقيق القلب (إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ، قَالَ: «مُرُوهُ فَيُصَلِّي») بغير لام بعد الفاء، وفي رواية فليصل بحذف الباء وفي أخرى فليصلي بإثباتها.
(فَعَاوَدَتْهُ) أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ويروى فعاودنه بنون الجمع أي: هي ومن حضرها من النساء.

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: (مُرُوهُ فَيُصَلِّي) ويروى فليصل، ويروى فليصلي.
(إِنَّكَ) ويروى فَإِنَّكَ (صَوَاحِبُ يُونُسَ) الصديق عليه الصلاة والسلام.

(تَابَعَهُ) أي: تابع يونس بن يزيد (الزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون الباء وبالذال المهملة هو محمد بن الوليد الحمصي أبو الهذيل قَالَ: أقمت مع الزُّهْرِيِّ عشر سنين بالرّصافة مات بالشام سنة ثمان وأربعين ومائة، وقد

وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى الْكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ عُقَيْلٌ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (1).

وصل هذه المتابعة الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه موصولاً مرفوعاً.

(و) تابعه أيضاً (ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ قَتَلَهُ غُلَمَانَهُ بِأَمْرٍ وَلَدَهُ فِي خِلاَفَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: وَكَانَ وَلَدَهُ سَفِيهًا شَاطِرًا قَتَلَهُ لِلْمِيرَاثِ فَوُثِبَ غُلَمَانَهُ بَعْدَ سَنَتَيْنِ فَقَتَلُوهُ أَيْضًا، وَوَصَلَ هَذِهِ الْمَتَابَعَةُ ابْنَ عَدِيٍّ مِنْ رِوَايَةِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْهُ.

(و) تابعه أيضاً (إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى الْكَلْبِيُّ) الْحَمَصِيُّ، وَوَصَلَ هَذِهِ الْمَتَابَعَةُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ شَاذَانَ الْبَغْدَادِيُّ، ثَلَاثَتُهُمْ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أَي: عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الزُّهْرِيِّ فَقَدْ ظَنَّنَا.

(وَقَالَ عُقَيْلٌ) بَضَمَ الْعَيْنَ هُوَ ابْنُ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ، (وَمَعْمَرٌ) بَفَتْحِ الْمِيمَيْنِ بَيْنَهُمَا عَيْنٌ سَاكِنَةٌ هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْزَةَ) ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الْفَرْقُ بَيْنَ الزُّبَيْدِيِّ وَابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ وَإِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى وَبَيْنَ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ وَمَعْمَرٍ أَنَّ الْأُولَى مَتَابَعَةٌ وَالثَّانِيَةٌ مَقَاوِلَةٌ أَنْتَهَى.

وقال الحافظ العسقلاني: ومراده بالمقاولة الإتيان فيها بصيغة: قَالَ، وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقاوله وإنما السَّر في ترك عطف رواية عقيل ومعمر على رواية يونس ومن تابعه أنهما أرسلتا الحديث وأولئك وصلوه، أي: أنهما خالفا يونس ومن تابعه فأرسلتا الحديث حيث حذفنا عن أبيه، وقد وصل الذهلي رواية عقيل في الزهريات، وأمّا معمر فاختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه مرسلًا كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى من طريقه، ورواه عبد الرزاق عن معمر موصولاً لكن قَالَ عَنْ عَائِشَةَ بَدَلُ قَوْلِهِ عَنْ أَبِيهِ كَذَلِكَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَكَأَنَّهُ رَجَحَ عَنْده لَكُونِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صَاحِبَةَ الْقِصَّةِ وَلِقَاءِ حَمْزَةَ لَهَا مِمَّكَنٌ، وَرَجَحَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ لِأَنَّ الْمَحْفُوظَ فِي هَذَا عَنْ الزُّهْرِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رِوَايَتَهُ بِذَلِكَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

47 - باب مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ

683 - حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ»، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ، قَالَ عُرْوَةُ:

47 - باب مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ

(باب مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ) أشار بهذه الترجمة إلى أن الأصل أن يتقدم الامام على المأمومين ولكن للمأوم أن يقف بجانب الإمام لأجل سبب يقتضي ذلك كفرض مشاهدة أحوال الإمام وإعلامها للناس كما قام أبو بكر رضي الله عنه بجانب رسول الله ﷺ محاذيًا له لا مختلفًا عنه لذلك الفرض وكضيق الموضع بحيث لا يقدم الإمام أن يتقدم فيكون مع القوم في الصف وإذا لم يوجد سبب من الأسباب يجوز ويجزي أيضًا لكنه يفوت الفضيلة، وكأن يكونوا عراة فإن إمامهم يقف معهم في الصف، وكأن يكون مع الإمام واحد فقط فإنه يقف عن يمينه كما فعل النبي ﷺ بابن عباس رضي الله عنهما حيث أداره من خلفه إلى يمينه.

(حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى) البلخي، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (ابْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم وسكون الياء وعلى صيغة التصغير، هو عبد الله بن نمير، وقد تقدم في باب إذا لم يجد ماء ولا ترابًا.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها أنها (قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه (أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ) الذي توفي فيه، (فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ) في أيام مرضه ﷺ.

(قَالَ عُرْوَةُ) ابن الزبير أي: بالإسناد المذكور عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها فقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن نمير بهذا الإسناد متصلًا بما قبله، وإنما قطعه عروة عن القدر الأول لاحتمال أن يكون أخذه عن عائشة وعن غيرها فقطعه عن القدر الأول الذي أخذه عَنْ عَائِشَةَ وحدها، وأما كونه موقوفًا على عروة ومن مراسيل التابعين ومن تعليقات البخاري فهو مرجوح، والله أعلم.

فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَةً، فَخَرَجَ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يُؤُمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ: «أَنْ كَمَا أَنْتَ»، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ⁽¹⁾.

(فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ) وَيُرْوَى مِنْ نَفْسِهِ (خِفَةً، فَخَرَجَ) مِنَ الْحَجَرَةِ الطَّيِّبَةِ، (فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُؤُمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَأَاهُ) ﷺ (أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(اسْتَأْخَرَ) أَي: تَأَخَّرَ، (فَأَشَارَ) ﷺ (إِلَيْهِ: أَنْ) تَفْسِيرِيَّةٌ (كَمَا أَنْتَ) أَي: كُنْ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ أُخْرِجَ مِنَ الْإِمَامَةِ فَتَكُونُ الْكَافُ بِمَعْنَى عَلَى كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، أَوْ الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ أَي: لِيَكُنْ حَالُكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُشَابِهًا لِحَالِكَ فِي الْمَاضِي، أَوْ الْكَافُ زَائِدَةٌ أَي: الزَّمِ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ وَهُوَ الْإِمَامَةُ.

(فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَي: مُحَازِيًا لَهُ.

(إِلَى جَنْبِهِ) أَي: مِنْ جِهَةِ الْجَنْبِ لَا مِنْ جِهَةِ الْخَلْفِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْقَدَامِ، وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي التَّرْجُمَةِ هُوَ الْقِيَامُ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ وَالْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ هُوَ الْجُلُوسُ إِلَى جَنْبِهِ فَكَيْفَ الْمَطَابَقَةُ بَيْنَهُمَا، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ قَائِمًا فِي الْإِبْتِدَاءِ جَالِسًا فِي الْإِنْتِهَاءِ أَوْ بِأَنَّهُ قَاسَ الْقِيَامَ عَلَى الْجُلُوسِ فِي ذَلِكَ الْحَكْمِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْمُرَادَ قِيَامَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْمَعْنَى قَامَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِجَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَازِيًا لَهُ لَا مُتَخَلِّفًا عَنْهُ لَغَرَضٍ مَشَاهِدَةِ أَحْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِعْلَامِهَا لِلنَّاسِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُصَلِّي) أَي: قَائِمًا (بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَهُوَ قَاعِدٌ.

(وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ) أَي: قِيَامًا (بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ مُبَلِّغُ لَهُمْ، وَسَقَطَ فِي رَوَايَةِ لَفْظُ يُصَلُّونَ.

وَفِي الْحَدِيثِ: جَوَازُ الْإِشَارَةِ الْمَفْهُمَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَصَحَّةُ اقْتِدَاءِ الْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ، وَإِشْعَارُ بِصَحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْإِمَامُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ

(1) أطرافه 198، 664، 665، 679، 687، 712، 713، 716، 2588، 3099، 3384،

48 - باب مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ،

فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ، فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَارَتْ صَلَاتُهُ

فِيهِ عَائِشَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

684 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ

دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ:

المالكية، لكن يجوز أن تكون المحاذاة مع تقدّم العقب على العقب أو يكون جواز محاذاة العقبين عند الضرورة أو الحاجة فلا دلالة فيه على ذلك مطلقاً .

وفيه أيضاً: أنّ الإمام إذا كان بحيث لا يراه من يأتّم به جاز أن يركع بركوع المكبر المسمع لتكبير الإمام .

وفيه أيضاً: أنّ العمل القليل لا يفسد الصلاة لأنّ أبا بكر رضي الله عنه كان قد استأخّر، فتأمّل .

48 - باب مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ،

فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ، فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَارَتْ صَلَاتُهُ

(باب مَنْ دَخَلَ) المحراب مثلاً (لِيَوْمِ النَّاسِ) أي: نائباً عن الإمام الراتب (فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ) أي: الراتب (فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ) أي: الذي أراد أن ينوب عن الإمام الراتب فهذا الأوّل غير الأوّل السابق، وكلّ أوّل باعتبار، والمعرفة إذا أعيدت إنّما تكون عين الأوّل إذا لم توجد القرينة على المغايرة وهي ههنا موجودة كما لا يخفى، ويروى فتأخّر الآخر (أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَارَتْ صَلَاتُهُ) وسيأتي الكلام فيه في بيان فوائد الحديث إن شاء الله تعالى (فِيهِ) أي: في المذكور من التأخّر وعدمه روى عَنْ (عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أمّا التأخّر فقد روى عروة عنها في الباب السابق فلمّا رآه أبو بكر رضي الله عنه استأخّر، وأمّا عدم التأخّر فقد روى عبيد الله عنها في حدّ المريض فأراد أن يتأخّر أي: ولم يتأخّر.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) ويروى أَخْبَرَنِي (مَالِكٌ)

الإمام، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالمهملة والزاي سلمة (ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين (السَّاعِدِيِّ) الأنصاري رضي الله عنه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَدِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ

وفي رواية النسائي من طريق سفيان عن أبي حازم: سمعت سهلاً، ورجال هذا الإسناد ما بين تنيسي ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة في مواضع، وفي الصلح، والأحكام، وأخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي أيضاً.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ) بفتح العين فيهما ابن مالك بن الأوس والأوس أحد قبيلتي الأنصار وهما الأوس والخزرج، وبنو عمرو بن عوف بطن كبير من الأوس فيه عدّة أحياء كانت منازلهم بقاء منهم بنو أمية بن زيد، وبنو ضبيعة بن زيد، وبنو ثعلبة بن عمرو بن عوف.

(لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ) يعني أنّ السبب في ذهابه ﷺ إليهم هو الإصلاح ذات بينهم لأنهم اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة كما روى البخاري في الصلح من طريق محمد بن جعفر عن حازم: أنّ أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فَقَالَ اذهبوا بنا نصلح بينهم، وله فيه من رواية أبي غسان عن أبي حازم فخرج في أناس من أصحابه، وسمى الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم أبي بن كعب وسهيل بن بيضاء، وللمؤلف أيضاً في الأحكام من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم أنّ توجهه كان بعد أن صلى الظهر، وروى الطبراني من طريق عمر بن عليّ عن أبي حازم أنّ الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال بصلاة الظهر.

(فَحَانَتِ الصَّلَاةُ) أي: صلاة العصر وصرّح به في الأحكام ولفظه فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر أبا بكر فتقدّم، ولم يسمّ فاعل ذلك، وقد بين ذلك أحمد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فبين الفاعل وأنّ ذلك كان بأمر النبي ﷺ ولفظ أبي داود في ذلك كان قتال بين بني عمرو بن عوف فبلغ ذلك النبي ﷺ فأتاهم ليصلح بينهم بعد الظهر فَقَالَ لبلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ حضرت العصر ولم آتكم فمر أبا بكر فليصل بالناس فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فتقدّم، فعلم من ذلك أن المراد من قوله: (فَجَاءَ الْمُؤَدِّنُ) هو بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِلَى أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأمر النبي ﷺ، (فَقَالَ) له: (أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ) استفهمه هل يبادر أوّل الوقت فيصلّي فيه

فَأَقِيمَ؟ قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ.....

أو ينتظر قليلا ليأتي النَّبِيُّ ﷺ فرجح عند أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المبادرة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متوهمة.

(فَأَقِيمَ) يروى بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف فأنا أقيم ويروى بالنصب على أن جواب الاستفهام بتقدير أن بعد الفاء.

(قَالَ) أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَعَمْ) أصلي أقم الصلاة، زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه إن شئت وكذا هو في باب رفع الأيدي عند المؤلف وإنما فوّض ذلك إليه لاحتمال أن يكون عنده زيادة علم من النَّبِيِّ ﷺ في ذلك.

(فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أي: دخل في الصلاة لا أنه أداها، ويدلّ عليه رواية عبد العزيز وتقدّم أبو بكر فكبر، وكذا رواية المسعودي عن أبي حازم فاستفتح أبو بكر الصلاة وهي رواية الطبراني أيضًا، وبهذا يجاب عن الفرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هنا أن يستمر إمامًا، وحيث استمر في مرض موته ﷺ حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي فكأنه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار ولما أن لم يَمْضِ منها إلا اليسير لم يستمر، وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث صلى خلفه النَّبِيُّ ﷺ الركعة الثانية من الصبح فإنه استمر في صلاته إمامًا لهذا المعنى وقصته عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ) جملة حالية.

(فَتَخَلَّصَ) من شق الصفوف (حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ) أي: في الصف الأول ويدل عليه رواية عبد العزيز فجاء النَّبِيُّ ﷺ يمشي في الصفوف يشقها شقًا حتى قام في الصف الأول، وفي رواية مسلم: فخرق الصفوف حتى قام عند الصف المقدم، وهو جائز للإمام مكروه لغيره.

(فَصَفَّقَ النَّاسُ) بتشديد الفاء قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: التصفيق الضرب الذي يسمع له صوت والتصفيق: باليد التصويت بها انتهى، وفي رواية عبد العزيز: فأخذ الناس في التصفيح، قَالَ سهل أتدرون ما التصفيح؟ هو التصفيق وهذا يدل على ترادفهما، وقيل هو بالحاء الضرب بظاهر اليد إحداها على صفحة الأخرى وهو

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيْقَ التَّفَتَ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ اْمُكِّثْ مَكَانَكَ»، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ

اللَّهُو وَاللَّعْبَ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ عَيْسَى بْنُ أَيُّوبَ: التَّصْفِيْحُ لِلنِّسَاءِ ضَرْبٌ بِإِصْبَعَيْنِ مِنْ يَمِينِهَا عَلَى كَفِّهَا الْيُسْرَى.

وَقَالَ الدَّاوُدِيُّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: فَصَفَحَ الْقَوْمَ وَإِنَّمَا التَّصْفِيْحُ لِلنِّسَاءِ يَحْمِلُ أَتَهُمْ ضَرَبُوا أَكْفَهُمْ عَلَى أَفْخَاذِهِمْ.

(وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ) وَكَانَ ذَلِكَ لِعَلِّمِهِ بِالْهَيْبَةِ عَنْ ذَلِكَ وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابٍ مُفْرَدٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ وَفِي صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ سَأَلَتْ عَائِشَةُ النَّبِيِّ عَنْ التَّفَاتِ الرَّجُلِ فِي صَلَاتِهِ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ».

(فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيْقَ) وَفِي رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ فَلَمَّا رَأَى التَّصْفِيْحَ لَا يَمْسُكُ عَنْهُ (التَّفَتَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَنْ) تَفْسِيرِيَّةٌ (اْمُكِّثْ مَكَانَكَ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةً أَنْ: مُصَدِّرِيَّةٌ أَيْ: أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْمَكْثِ فِي مَكَانِهِ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِأَمْرِهِ أَنْ يَصَلِّيَ، وَفِي رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ: فَدَفَعَ فِي صَدْرِهِ لِيَتَقَدَّمَ فَأَبَى.

(فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ) بِالثَّنِيَّةِ، (فَحَمِدَ اللَّهَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَلَفَّظَ بِلَفْظِ الْحَمْدِ صَرِيحًا، لَكِنْ فِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ عَنْ سَفْيَانَ: فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَرَجَعَ الْقَهْقَرِيُّ، وَادَّعَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الشُّكْرِ وَالْحَمْدِ بِيَدِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ تَلَفَّظًا، وَيَقْوَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ لَمْ رَفَعْتَ يَدَيْكَ وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَبَّعَ حِينَ أَشْرْتَ إِلَيْكَ قَالَ رَفَعْتَ يَدَيَّ لِأَنِّي حَمَدْتُ اللَّهَ عَلَى مَا رَأَيْتُ مِنْكَ.

(عَلَى مَا أَمَرَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ: عَلَى مَا أَمَرَ بِدُونِ الضَّمِيرِ (بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مِنْ ذَلِكَ) أَيْ: الْمَكْثُ فِي مَكَانِهِ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ وَجَاهَتَهُ فِي الدِّينِ وَلِبَاقَتِهِ بِالْإِمَامَةِ وَكِبَالًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَلِيفَةٍ عَنْهُ (ثُمَّ اسْتَأْخَرَ) أَيْ: تَأَخَّرَ (أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْبَارٍ لِلْقُبْلَةِ وَلَا انْحِرَافٍ عَنْهَا.

حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذْ أَمَرْتُكَ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ، مَنْ رَأَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَسْبِحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفَّتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ» (1).

(حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ) رسول الله ﷺ من الصلاة، (قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ) في مكانك (إِذْ أَمَرْتُكَ) أي: حين أمرتك، (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ) بضم القاف وتخفيف الحاء المهملة وبعد الألف فاء واسم أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي أسلم عام الفتح وعاش إلى خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومات سنة أربع عشرة، وإنما لم يقل أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما لي أو ما لأبي بكر تحقيرا لنفسه واستصغاراً لمرتبته عند رسول الله ﷺ، وكلمة ما إما نافية والمعنى لم يكن له (أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: قدّامه أما ما له، وفي رواية حماد بن زيد والما جشون أَنْ يَوْمَ النَّبِيِّ ﷺ وإما استفهامية أي: أي شيء وقع له في أن يصلي.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي) هو تعريض والغرض ما لكم (رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ)، مَنْ نَابَهُ أي: أصابه وىروى: (مَنْ رَأَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَسْبِحْ) أي: فليقل سبحان الله وكذا وقع وفي رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم. (فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفَّتَ إِلَيْهِ) على البناء للمفعول وفي رواية يعقوب فإنه لا يسمعه أحد حين يقول: سبحان الله إلا التفت.

(وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ) وفي رواية عبد العزيز وإنما التصفيح (لِلنِّسَاءِ) وزاد الحُمَيْدِيُّ والتسبيح للرجال، وفي رواية حماد بن زيد إذ أنابكم أمر فليسبح الرجال وليصفق النساء.

ومن فوائد الحديث: فضل الإصلاح بين الناس وحسم مادة الفتنة بينهم وجمعهم على كلمة واحدة.

ومنها: توجه الإمام بنفسه إلى بعض رعيته لإصلاح بينهم وتقديم ذلك على

(1) أطرافه 1201، 1204، 1218، 1234، 2690، 2693، 7190 - تحفة 4743 - 1/175.

أخرجه مسلم في الصلاة باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام رقم (421).

مصلحة الإمامة بنفسه لأنّ في ذلك دفع المفسدة وهو أولى من الإمامة بنفسه، ويلتحق بذلك توجه الحاكم لسماع دعوى بعض الخصوم إذا علم أنّ فيه مصلحة.

ومنها: جواز الصلاة الواحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر وأنّ الإمام الراتب إذا غاب يستخلف غيره وأنّه إذا حضر بعد أن دخل نائبه في الصلاة يتخير بين أن يأتّم به أو يؤّم هو ويصير نائبه مأمومًا من غير أن يقطع الصلاة، ولا يبطل شيء من ذلك صلاة أحد المأمومين هكذا قيل، وفيه: أنّه وإن كان جواز الصلاة الواحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر مسلمًا كما في صورة الاستخلاف، وكذا جواز أنّ الإمام الراتب إذا غاب يستخلف غيره مسلمًا لكن كونه إذا حضر بعد أن دخل نائبه في الصلاة يتخير بين أن يأتّم به وبين أن يؤّم من غير قطع الصلاة غير مسلم، واحتجاج من يذهب إلى هذا بهذا الحديث غير صحيح لأنّ ذلك من خصائص النّبِيِّ ﷺ كذا ذكر ابن عبد البر ونقل الإجماع على ذلك، وذلك لأنّه لا يجوز التقدّم بين يدي رسول الله ﷺ وليس لسائر الناس من الفضل ما يجب أن يتأخّر له وكان جائزًا لأبي بكر أن لا يتأخّر لإشارة النّبِيِّ ﷺ أن أمكث مكانك، وقال بعض المالكية: أيضًا تأخّر أبا بكر وتقدّمه ﷺ من خواصه ولا يفعل ذلك بعد النّبِيِّ ﷺ، وقال الحافظ العسقلاني ونوقض دعوى ابن عبد البر الإجماع المذكور بأنّ الخلاف ثابت، فالصحيح عند الشافعية الجواز انتهى.

وتعقّبه محمود العيني: بأنّه خرق للإجماع السابق قبل هؤلاء الشافعية وخرق الإجماع باطل.

ومنها: على ما قيل جواز إحرام المأموم قبل إحرام الإمام وأنّ المرء قد يكون في بعض صلاته إمامًا وفي بعضها مأمومًا، وفيه: أنّه يرده قوله ﷺ: «إذا كبر الإمام فكبروا» ولفظ البُخَارِيِّ فإذا كبر فكبروا فقد رتب تكبير المأموم على تكبير الإمام فلا يصحّ أن يسبقه وقال ابن بطال لا أعلم من يقول إنّ من كبر قبل إمامه فصلاته تامّة إلا الشافعي بناء على مذهبه، وهو أنّ صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة الإمام وسائر الفقهاء لا يجيزون ذلك.

ومنها: ما استنبط منه الطبري من الدليل على خطأ من زعم أنّه لا يجوز لمن أحرم بفريضة وصلّى بعضها ثم أقيمت عليه تلك الصلاة أن يدخل مع الجماعة في بقية صلاته حتّى يخرج منها ويسلم ثم يدخل معهم فإن دخل معهم دون سلام

فسدت صلاته، ولزمه قضاؤها وذلك أنه ﷺ ابتدأ صلاة كان أبو بكر رضي الله عنه صلى بعضها وائتم به أصحابه فيها فكان النبي ﷺ مبتدئاً والقوم متممين لكن هذا متفرع على جواز إحرام الإمام بعد المأموم، وهو كما ترى فيما سبق فتفطن وأنه لا يقيم إلا بإذن الإمام.

ومنها: فضل أبي بكر رضي الله عنه على جميع الصحابة.

ومنها: أن إقامة الصلاة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن، وأن المؤذن هو الذي يقيم وهذا هو السنة فإن أقام غيره كان خلاف السنة وأنه لا يقيم إلا بإذن الإمام، قيل يعتد بإذنه عند الجمهور والصحيح أنه يعتد بغير إذنه أيضاً، وإذا أقام غير المؤذن أيضاً يعتد عندنا لقوله ﷺ لعبد الله بن زيد رضي الله عنه حين رأى الأذان: «ألقها على بلال فإنه أمدّ صوتاً منك وأقم أنت».

وأما قوله ﷺ: «من أذن فهو يقيم»، فكان في حق زياد بن الحارث الصدي وكان حديث العهد بالإسلام كي لا تدخله الوحشة.

ومنها: جواز التسبيح والحمد في الصلاة لأنه من ذكر الله تعالى، وأما إذا قال: الحمد لله وأراد به الجواب اختلف المشايخ في فساد صلاته، وفي المحيط: لو حمد الله العاطس في نفسه ولا يحرك لسانه عن أبي حنيفة لا تفسد، وفي فتاوى العتابي: لو قال الشافعي الحمد لله على رجاء الثواب من غير إرادة الجواب لا تفسد وإذا فتح على إمامه لا تفسد وعلى غيره تفسد.

وقال ابن قدامة: قال أبو حنيفة رحمه الله: إن فتح على الإمام بطلت صلاته انتهى، وهذا كما ترى غير صحيح.

وقال السفاسقي: احتج بالحديث جماعة من الحذاق على أبي حنيفة رحمه الله في قوله: «إن سبّح الرجل لغير إمامه لم تجزه صلاته»، وفيه أنه: ليس في الحديث دلالة على هذا والذي ليس في صلاته لا يدخل تحت قوله من باب شيء في صلاته ولأنه لا يكون تعليماً وتلقيناً، وقال السفاسقي أيضاً قال مالك: «من أخبر في صلاته بسرور فحمد الله لا يضر صلاته»، وقال ابن القاسم: ومن أخبر بمصيبة فاسترجع أو أخبر بشيء فقال الحمد لله على كل حال أو قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات لا تعجبي وصلاته مجزية، وقال أشهب: إلا أن يريد بذلك قطع الصلاة، ومذهب مالك والشافعي: أنه إذا سبّح للأعمى خوف

أن يقع في بئر أو من دابة أو حيّة أنّه جائز .

ومنها : جواز الالتفات للحاجة قَالَ ابن عبد البر وجمهور الفقهاء على أنّ الالتفات لا يفسد الصلاة إذا كان يسيرًا ، وذلك لا يكره إذا كان حاجة لما روى سهل بن الحنظلية من حديث فيه «فجعل رسول الله ﷺ يصلي وهو يلتفت إلى الشعب يحرس» ، وَقَالَ الحاكم سنده صحيح ، وأما إذا كان لا حاجة فإنّه يكره لما روى عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رسول الله ﷺ : « لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت فإذا التفت انصرف عنه » وعند ابن خزيمة عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ ﷺ : « يلتفت يميناً وشمالاً ولا يلوي عنقه خلف ظهره » ، وعند الترمذي واستغربه يلحظني يميناً وشمالاً وَقَالَ ابن القطان : صحيح ، وعند ابن خزيمة عن عليّ بن شيبان وكان أحد الوفد قَالَ صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فلمح بمؤخر عينيه إلى رجل يقيم صلبه في الركوع والسجود ، وعن جابر ﷺ وهو شاك فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره قال فالتفت إلينا فإن قلت روى أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا صلاة لملتفت ، فالجواب أنّه ضَعَفَهُ ابن القطان وغيره وعلى تقدير التسليم فهو محمول على نفي الكمال .

ومنها : جواز استخلاف الإمام إذا أصابه ما يوجب ذلك ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو أحد قولي الشافعي رحمهم الله ، وهو قول عمر وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكذا قول الحسن وعلقمة وعطاء والنخعي والثوري وعن الشافعي وأهل الظاهر لا يستخلف الإمام .

ومنها : جواز شق الصفوف لكن هذا في حق الإمام ومن كان بصدد أن يحتاج الإمام الى استخلافه أو من أراد سدّ فرجة الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدوداً إلّا من الأذى وأما في حق غيره فيكره .

ومنها : جواز إمامة المفضل للفاضل .

ومنها : سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك .

ومنها : إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية وذكر الرجل نفسه بما يشعر بالتواضع حيث قَالَ أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ما كان لابن أبي قحافة ولم يقل ما لي أو ما لأبي بكر تواضعاً واستصغاراً لنفسه عند النَّبِيِّ ﷺ .

ومنها : الحمد والشكر على الوجاهة في الدين .

ومنها : أنَّ من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم أنَّ ذلك الأمر على غير جهة اللزوم ، وكانت القرينة التي ثبتت لأبي بكر رضي الله عنه في ذلك هي كونه ﷺ أن يؤم الناس وأن أمره إياه بالاستمرار في الإمامة من باب الإكرام له والتنويه بقدره فسلك هو طريق الأدب والتواضع ورجح ذلك عنده باحتمال نزول الوحي في حالة الصلاة لتغيير حكم من أحكامها ، وكأنه لأجل هذا لم يتعقب ﷺ اعتذاره برده عليه .

ومنها : أنَّ العمل القليل في الصلاة لا يفسدها لتأخر أبي بكر رضي الله عنه عن مقامه إلى الصف الذي يليه وأن من احتاج الى ذلك رجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا ينحرف عنها .

ومنها : تقديم الأصلح والأفضل .

ومنها : تقديم غير الإمام إذا تأخر الإمام ولم يخف فتنة ولا إنكاراً من الإمام كذا قيل لكن ذلك مبني على أنَّ الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد ، وليس كذلك وإنما فعلوا ذلك بأمر النبي ﷺ كما تقدمت الإشارة إليه .

ومنها : تفضيل الصلاة لا سيما العصر في أول الوقت ، وأنه مقدم على انتظار الإمام الأفضل ، ويقال إنما صلّوا ظناً منهم أنه ﷺ لا يأتهم في الوقت ، والجماعة كانوا حاضرين وفي تأخيرها تشويش لهم من جهة أنَّ فيهم الضعيف وذا الحاجة .

ومنها : أنَّ رفع اليد في الصلاة عند الدعاء والثناء لا يفسدها ، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى .

ومنها : أنَّ المصلّي إذا أنابه شيء في الصلاة سبّح وعند مالك المرأة تسبّح أيضاً كالرجل لأنَّ كلمة من في الحديث عامة تقع على الذكور والإناث ، والتصفيق منسوخ بقوله من نابه شيء في صلاته فليسبّح ، وأنكره بأنَّ أول الحديث لا ينسخ آخره ، وفي سنن أبي داود : «إذا أنابكم شيء في الصلاة فليسبّح الرجال وليصفق النساء .

ومنها : أن مخاطبة المصلّي بالإشارة أولى من مخاطبته بالعبارة وأنها تقوم مقام النطق لمعاتبه النبي ﷺ أبا بكر رضي الله عنه على مخالفة إشارته .

49 - باب: إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهِمْ أَكْبَرُهُمْ⁽¹⁾

685 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ،

49 - باب: إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهِمْ أَكْبَرُهُمْ

(باب) بالتنوين (إِذَا اسْتَوَوْا) أي: الحاضرون للصلاة (فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهِمْ أَكْبَرُهُمْ) سنًا.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء وبالموحدة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) ابن درهم، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قَلَابَةَ) عبد الله بن زيد الجرهمي، (عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) بصيغة التصغير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) أي: في نفر من قومي (وَنَحْنُ شَبَبَةٌ) بفتح الشين المعجمة والموحدين جمع شاب وزاد في الأدب من طريق ابن عُليَّة عن أيوب شعبة متقاربون أي: في السن لأن ذلك كان في حال قدومهم.

(1) الترجمة شارحة للحديث، وعلى هذا فالترجمة من أصل الثالث والعشرين من أصول التراجم، وقال الكرمانى: فإن قلت إن الحديث مطلق في أن الأكبر يؤم فمن أين قيده في الترجمة، بقوله: «إذا استووا في القراءة»، قلت: من القصة لأنهم أسلموا وهاجروا معًا وصحبوا رسول الله ﷺ ولازموه عشرين ليلة واستووا في الأخذ عنه فلم يبق مما يقدم به إلا السن، وقال الحافظ هذه الترجمة مع ما سأبينه من زيادة في بعض طرق حديث الباب منتزعة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الأنصاري مرفوعًا يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانت قراءتهم سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سنًا الحديث، وليس رواية من شرط البخاري، لكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري، وقد علق منه طرفًا بصيغة الجزم كما سيأتي، واستعمله ههنا في الترجمة، وأورد في الباب ما يؤدي معناه، وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه التصريح باستواء المخاطبين في القراءة، وأجاب الزين ابن المنبر وغيره بما حاصله أن تساوي هجرتهم وإقامتهم وغوصهم بها مع ما في الشباب غالبًا من الفهم، ثم توجه الخطاب إليهم بأن يعلموا من ورائهم من غير تخصيص بعضهم دون بعض دال على استوائهم في القراءة والنفقة في الدين انتهى.

قلت وعلى هذا تكون الترجمة من الأصل الأول من أصول التراجم، ثم قال الحافظ: وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في هذا الحديث، قال وكنا يومئذ متقاربين في العلم وأظن في هذه الرواية إدراجًا فإن ابن خزيمة رواه من طريق إسماعيل ابن علية عن خالد قال قلت لأبي قلابة فأين القراءة؟ قال إنهما كانا متقاربين، وأخرجه مسلم من طريق حفص عن الحذاء وفيه قال الحذاء وكانا متقاربين في =

فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَحِيمًا فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ، فَعَلَّمْتُمُوهُمْ مُرُوهُمْ، فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»⁽¹⁾.

(فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ) ﷺ، (نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ) وفي رواية ابن عليه الجزم وبه ولفظه فأقمنا عنده عشرين (لَيْلَةً) أي: بأيامها وقد وقع التصريح بذلك في روايته في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب.

(وكان النبي ﷺ رَحِيمًا) وزاد في رواية ابن عُلَيَّةَ وعبد الوهاب دقيقًا فظنَّ أنَّ اشتقنا إلى أهلينا فسألنا عَمَّنْ تركنا بعدنا فأخبرناه، (فَقَالَ: لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ، فَعَلَّمْتُمُوهُمْ) لكان خيرًا لكم فجواب: لو محذوف ويحتمل أن يكون جوابها قوله: مروهم وعلى تقدير حذف الجواب يكون قوله.

(مُرُوهُمْ) استئنفا كأنَّ سائلًا سأل ماذا يعلمهم فَقَالَ: مروهم بالطاعات كذا وكذا والأمر بها يستلزم التعليم، وإنَّما أثر ﷺ هذا الطريقة على طريقة الأمر بالرجوع إيناسا لهم وتحاشيًا عن التنفير إذ لو أهم بالأمر بالرجوع لأمكن أن يكون فيه تنفير وكان النَّبِيُّ ﷺ يتحاشى عن ذلك، ثم إنَّهم أن يكونوا أجابوه بقولهم نعم فأمرهم حينئذ، ولما كانت نيَّتُهم صادقة صادف شوقهم إلى أهلهم الخطَّ الكامل في الدين وهو أهلية التعليم، وهذا كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في الحرص على طلب الحديث حظَّ وافق حقًا.

(فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ) كائنا من كان، (وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ) أي: سنَّا في الإسلام.

ومطابقة الحديث للترجمة وإن لم يذكر في الحديث استواؤهم في القراءة من حيث اقتضاء القصة هذا القيد لأنَّهم أسلموا وهاجروا معًا وصحبوا رسول الله ﷺ ولازموه عشرين ليلة واستواوا في الأخذ عنه فلم يبق ممَّا يقدِّم به إلَّا السنَّ وفي

⁼ القراءة، ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك، هو إخبار مالك بن الحويرث كما أن مستند الحذاء هو إخبار أبي قلابة له فينتفي الإدراج عن الإسناد، انتهى قلت وعلى هذا تكون الترجمة من الأصل الثالث والأربعين من أصول التراجم.

(1) أطرافه 628، 630، 631، 658، 819، 2848، 6008، 7246 - تحفة 11182.

50 - باب: إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ

686 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْزِيِّ، قَالَ:

الحديث فضل الهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعليم ومن كان عليه ﷺ من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرها من أمور الدين وقد تقدّم ما يتعلق بهذا الحديث فيما سبق.

50 - باب: إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ

(باب) بالتنوين (إِذَا زَارَ الْإِمَامُ) أي الإمام الأعظم ومن يجري مجراه (قَوْمًا فَأَمَّهُمْ) في الصلاة ولم يبيّن حكمه في الترجمة هل للإمام ذلك أو يحتاج إلى إذن القوم فاكتمى بما ذكر في حديث الباب فإنه يشعر بالاستئذان كما سيأتي، قيل أشار بهذه الترجمة إلى أنّ حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه مرفوعاً من زار قوماً فلا يؤمّهم وليؤمّهم رجل منهم محمول على من عدا الإمام الأعظم.

وَقَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ: مراده أنّ الإمام الأعظم ومن يجري مجراه إذا حضر بمكان مملوك لا يتقدّم عليه مالك الدار أو المنفعة ولكن ينبغي للمالك أن يأذن له للجمع بين الحقّين حق الإمام في التقدّم وحق المالك في منع التصرف بغير إذنه انتهى ملخصاً، وبهذا يجاب عن السؤال بأنّ الإمام الأعظم سلطان على المالك فلا يحتاج إلى الاستئذان، وحاصل الجواب أنّ الاستئذان لرعاية الجانبين، ويحتمل أن يكون أشار بها إلى ما في حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا يؤمّ الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلّا بإذنه فإنّ مالك الشيء سلطان عليه والإمام الأعظم سلطان على المالك.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ) أبو عبد الله المروزي نزيل البصرة وليس هو أخاً لمعلّى بن أسد أحد شيوخ البُخَارِيِّ أيضًا، وكان معاذ المذكور كاتباً لعبد الله ابن المبارك وهو شيخه في هذا الإسناد، وحكى عن البُخَارِيِّ أنّه قَالَ: في سنة إحدى وعشرين ومائتين أنا ابن إحدى وسبعين سنة وكأنه ولد سنة خمسين ومائة، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الرَّهْزِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (قَالَ:

أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَذِنْتُ لَهُ فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْنِكَ؟» فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ، فَقَامَ وَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا⁽¹⁾.

51 - باب: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ⁽²⁾

وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي

أَخْبَرَنِي (بِالْأَفْرَادِ) (مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ) (بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ الْأَنْصَارِيَّ) قَالَ أَبُو نَعِيمٍ قَدْ عَقَلَ مَجَّةً مَجْهًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ دَلُو فِي دَارِهِمْ، (قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ) وَفِي رِوَايَةٍ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْنِكَ؟» فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ، فَقَامَ ﷺ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ (وَصَفَّقْنَا) (بِفَتْحِ الْفَاءِ الْأُولَى وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ)، وَفِي رِوَايَةٍ وَصَفْنَا بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ أَي: صَفْنَا النَّبِيَّ ﷺ (خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا) وَيُرْوَى فَسَلَّمْنَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِي الْبُيُوتِ.

وَأَمَّا مِطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ: قَوْلَهُ ﷺ أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ يَتَضَمَّنُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: قَصْدًا وَهُوَ تَعْيِينَ الْمَكَانِ مِنْ صَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَالْآخَرُ: ضَمْنًا وَهُوَ الْاسْتِئْذَانُ بِالْإِمَامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

51 - باب: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ

(بَابُ) (بِالتَّنْوِينِ) (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) أَي: لِيُقْتَدَى بِهِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِ الْمَأْمُومِ عَنْ ابْتِدَاءِ فِعْلِ الْإِمَامِ وَيُوَافِقُ أَحْوَالَ الْمَأْمُومِ أَحْوَالَ الْإِمَامِ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسَابَقَةُ وَلَا الْمُقَارَنَةُ الذَّاتِيَّةُ وَلَا الْمَخَالَفَةُ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا صَدَّرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْبَابَ بِقَوْلِهِ: (وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي

(1) أطرافه 424، 425، 667، 838، 840، 1186، 4009، 4010، 5401، 6423، 6938 - تحفة 9750.

(2) قال الحافظ: هذه الترجمة قطعة من الحديث الآتي في الباب والمراد بها أن الإتمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة، فتتفي المقارنة والمساابقة والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعي عليه، ولذا صدر المصنف الباب بقوله: وصلى النبي ﷺ إلخ أي: والناس خلفه قياماً ولم يأمرهم بالجلوس كما سيأتي، فدل على دخول التخصيص في عموم قوله: إنما جعل الإمام ليؤتم، انتهى.

مَرَضِهِ الَّذِي تُؤَفِّي فِيهِ بِالنَّاسِ وَهُوَ جَالِسٌ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِذَا رَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ يَعُودُ، فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ، ثُمَّ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ» وَقَالَ الْحَسَنُ: «فَيَمْنُ يَرْكُعُ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ وَلَا

مَرَضِهِ الَّذِي تُؤَفِّي فِيهِ بِالنَّاسِ وَهُوَ جَالِسٌ) أَي: والناس خلفه قيام، ولم يأمرهم بالجلوس فدل ذلك على دخول التخصيص في العموم السابق في قوله إنما جعل الإمام ليؤتم به وهو قطعة من الحديث الآتي في الباب وهذا التعليق قد تقدم مسنداً من حديث عائشة رضي الله عنها، (وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا رَفَعَ) أَي: المأموم رأسه من الركوع أو السجود (قَبْلَ الْإِمَامِ يَعُودُ، فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ، ثُمَّ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه بإسناد صحيح وسياقه أتم، ولفظه: «لا تبادروا أئمتكم بالركوع ولا بالسجود وإذا رفع أحدكم رأسه والإمام ساجد فليسجد ثم ليملك قدر ما سبقه به الإمام» وكأنه أخذ من قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، ومن قوله: «وما فاتكم فأتموه»، وروى عبد الرزاق عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحو قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظه: «أَيُّمَا رَجُلٍ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي رُكُوعٍ أَوْ سَجْدَةٍ فَلْيَضَعْ رَأْسَهُ بِقَدْرِ رَفْعِهِ إِيَّاهُ» وإسناده صحيح.

ورواه البيهقي من طريق ابن لهيعة، وَقَالَ البيهقي: رويناه عن إبراهيم والشعبي أَنَّهُ يَعُودُ فَيَسْجُدُ، وَحَكَى ابْنُ سَحْنُونٍ عَنْ أَبِيهِ نَحْوَهُ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّ مَنْ خَفَضَ أَوْ رَفَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ أَنَّهُ يَرْجِعُ فَيَفْعَلُ مَا دَامَ إِمَامُهُ لَمْ يَرْفَعْ مِنْ ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْحَسَنُ وَالنَّخْعِيُّ، وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ ابْنُهُ: «مَنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ إِمَامِهِ لَا صَلَاةَ لَهُ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ»، وَقَالَ الشافعي وأبو ثور: إذا ركع أو سجد قبله فإن أدركه الإمام فيهما أساء ونحوه حكاه ابن بطال، ولو أدرك الإمام في الركوع فكبر مقتدياً به ووقف حتى رفع الإمام رأسه فركع لا يجزيه عندنا خلافاً لزرر رَحِمَهُ اللَّهُ.

تَمَّة:

قال الزين ابن المنير: إذا كان الرافع يؤمر عند الرفع بقضاء القدر الذي خرج فيه عن الإمام فأولى أن يتبعه في جملة السجود، فلا يسجد حتى يسجد وظهر بهذا بمناسبة هذا الأثر للترجمة.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَبَّرَ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ وَلَا

يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ، يَسْجُدُ لِلرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْضِي الرَّكْعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا، وَفِيْمَنْ نَسِيَ سَجْدَةً حَتَّى قَامَ: يَسْجُدُ».

687 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ

يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ) لزحام كما فسّر في رواية سعيد بن منصور كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

(يَسْجُدُ لِلرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ) ويروي الأخيرة (سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْضِي الرَّكْعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا) وإنما قَالَ الركعة الأولى ولم يقل الثانية لاتصال الركوع الثاني به، يعني أنه لا يسجد على ظهر أحد وَقَالَ أصحابنا والشافعي وأبو ثور يسجد ولا إعادة عليه، وقد وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن ولفظه: في الرجل يركع يوم الجمعة فيزحمه الناس فلا يقدر على السجود قَالَ إذا فرغوا من صلاتهم سجد سجدتين لركعته الأولى ثم يقوم فيصلّي ركعة وسجدتين، ومقتضاه أن الإمام لا يتحمّل الأركان فمن لم يقدر على السجود معه لم تصحّ له الركعة، ومناسبته للترجمة من جهة أن المأموم لو كان هل أن ينفرد عن الإمام لم يستمرّ متابعا في صلاته التي اختلّ بعض أركانها حتى يحتاج إلى تداركه بعد فراغ الإمام.

(و) قَالَ الحسن أَيْضًا (فِيْمَنْ نَسِيَ سَجْدَةً حَتَّى قَامَ) إلى الركعة الثانية (يَسْجُدُ) أي: يطرح القيام الذي فعله على غير نظم الصلّاة ويجعل وجوده كالعدم، وقد وصله ابن أبي شيبة بآتم منه ولفظه في رجل نسي سجدة من أوّل صلاته فلم يذكرها حَتَّى كَانَ آخِرَ رَكْعَةٍ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ يسجد ثلاث سجّدات فإن ذكرها قبل السلام يسجد سجدة واحدة وإن ذكرها بعد انقضاء الصلّاة يستأنف الصلّاة، وأمّا مناسبته للترجمة فليست بظاهرة وكان المقصود بالذكر هنا هو المسألة الأولى فافهم.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي اليربوعي الكوفي نسب إلى جدّه لشهرته به، (قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) هو ابن قدامة البكري الكوفي، (عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ) أبي بكر الهمداني الكوفي، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) ابن مسعود أبي عبد الله الهذلي أحد الفقهاء السبعة مات سنة ثمان وتسعين، (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

فَقُلْتُ: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، قَالَ: «صُعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاغْتَسَلَ، فَذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ ﷺ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «صُعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ» قَالَتْ: فَقَعَدَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ:

(فَقُلْتُ) لها: (أَلَا) بالتخفيف للعرض والاستفتاح (تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى) أَحَدَثَكَ.

(ثَقُلَ) بضم القاف (النَّبِيُّ ﷺ) أي: اشتد مرضه فحضرت الصلاة، (فَقَالَ ﷺ): («أَصَلَّى النَّاسُ؟») بهمزة الاستفهام والاستخبار. (قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ) وفي رواية فقلنا لا يَا رَسُولَ اللَّهِ وهم ينتظرونك، وفي أخرى فقلنا لا: هم ينتظرونك.

(قَالَ ﷺ): (صُعُوا لِي مَاءً) ويروى ضعوني بالنون أي: أعطوني ماء أو على نزع الخافض أي: ضعوني في ماء (فِي الْمِخْضَبِ) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة وفي آخره باء موحدة المكن أي: الأجانة.

(قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَفَعَلْنَا) ما أمر به، (فَاغْتَسَلَ) وفي رواية ففعلنا فقعد فاغتسل، (فَذَهَبَ) ويروى ثم ذهب (لِيَنْوِيَ) بضم النون بعدها مدة أي: لينهض بجهد ومشقة، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ وينوء كيقوم لفظاً ومعنى.

(فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ) ويستنبط منه أَنَّ الإغماء⁽¹⁾ جائز على الأنبياء عليهم السلام لأنه شبيه بالنوم، وَقَالَ النووي: لَأَنَّهُ مَرَضٌ مِنَ الْأَمْرَاضِ بِخِلَافِ الْجُنُونِ فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ نَقْصٌ وَقَدْ كَمَّلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْكَمَالِ التَّامِ.

(ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ ﷺ): «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا) أي: لم يصلوا.

(هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ) وفي رواية فَقَالَ: (صُعُوا لِي) ويروى ضعوني بالنون أَيْضًا (مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقَعَدَ) ﷺ، (فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوِيَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ:

(1) والفرق بين الإغماء والجنون: أَنَّ الْعَقْلَ فِي الْإِغْمَاءِ يَكُونُ مَغْلُوبًا، وَفِي الْجُنُونِ مَسْلُوبًا.

«أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «صَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ»، فَقَعَدَ، فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ، يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا -: يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ،

«أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ (وفي رواية قَالَ: «صَعُوا لِي») ويروى ضعوني (مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، فَقَعَدَ) ويروى قعد، (فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا) ويروى قلنا: (لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالنَّاسُ عُكُوفٌ) بضم العين جمع عاكف وأصل العكوف اللبث ومنه الاعتكاف لأنه لبث في المسجد، والمعنى والناس مجتمعون (فِي الْمَسْجِدِ، يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ) ويروى رسول الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ) كذا في رواية الأكثر بلام التعليل.

وفي رواية المستملي والسرخسي: الصَّلَاةُ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ كَأَنَّ الرَّاوي فَسَّرَ الصَّلَاةَ الْمَسْئُولَ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَصَلَّى النَّاسُ» فذكر أَنَّ الصَّلَاةَ الْمَسْئُولَ عَنْهَا هِيَ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ.

(فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِأَنْ يُصَلِّيَ) أَي: رَسُولًا يَأْمُرُ بِأَنْ يُصَلِّيَ (بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ) وهو بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا) أَي: رقيق القلب سريع البكاء خطابًا لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ) قَالَ ذَلِكَ لِلْعَذْرَ الْمَذْكُورِ مِنْ كَوْنِهِ رَقِيقَ الْقَلْبِ كَثِيرَ الْبُكَاءِ لَا يَمْلِكُ عَيْنِيهِ، أَوْ كَأَنَّهُ فَهَمُ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلْإِجَابِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَالَهُ تَوَاضِعًا.

(فَقَالَ لَهُ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ) مِنِّي لِفَضِيلَتِكَ وَلَأَمْرِ

فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْيَامَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ، قَالَ: أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ، فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ،

الرسول إليك ويستفاد منه : جواز الثناء في الوجه لمن أمن عليه الإعجاب والفتنة.
(فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (تِلْكَ الْيَامَ) التي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فيها مريضاً غير قادر على الخروج.

(ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خَفَةً، فَخَرَجَ) ويروى وخرج بالواو (بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ) والآخر علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لِصَلَاةِ الظُّهْرِ) وهذا صريح بأن الصلاة المذكورة هي صلاة الظهر، وزعم بعضهم أنها الصبح، واستدل برواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس رضي الله عنهما وأخذ رسول الله ﷺ القراءة من حيث بلغ أبو بكر رضي الله عنه هذا لفظ ابن ماجة وإسناداً حسن. لكن في الاستدلال نظرٌ لا احتمال أن يكون ﷺ سمع لَمَّا قَرَبَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه الآية التي كان انتهى إليها خاصة وقد كان ﷺ يسمع الآية أحياناً في الصلاة السرية كما سيأتي من حديث أبي قتادة ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن يكون المغرب، فقد ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث قالت سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب : بالمرسلات عُرْفًا، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله. هذا لفظ البخاري، لكن في النسائي أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت في بيته وقد صرح الشافعي رحمه الله بأنه ﷺ لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد إلا مرة واحدة وهي هذه التي صلى فيها قاعداً، وكان أبو بكر رضي الله عنه فيها أولاً إماماً ثم صار مأموماً يسمع الناس التكبير، وقد مرَّ ما يتعلق به في باب : حدّ المريض .

(وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ) ثم (قَالَ) للعباس وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (أَجْلِسَانِي) أمر من الإجلاس (إِلَى جَنْبِهِ، فَأَجْلَسَاهُ) على صيغة الماضي (إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهُوَ يَأْتُمُ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ،

(قَالَ) أي: الراوي: (فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي) وَهُوَ قَائِمٌ كَذَا فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِ وَيُرَوَّى: (وَهُوَ يَأْتُمُ) مِنَ الْإِثْمَامِ وَبِهِ يَطَابِقُ الْحَدِيثُ التَّرْجُمَةُ مُطَابَقَةٌ ظَاهِرَةٌ. (بِصَلَاةِ النَّبِيِّ) وَيُرَوَّى بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

(وَالنَّاسُ) يَصَلُّونَ قِيَامًا (بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ) أي: بتبليغه وإسماعه تكبير رسول الله ﷺ، (وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ) وأبو بكر والناس قائمون، وفيه دليل: على صحة إمامة القاعد للقائم، وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ومالك في رواية، والأوزاعي خلافاً لمالك في المشهور عنه ولمحمد بن الحسن، وَقَالَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ ﷺ كَانَ خَاصًّا بِهِ، وَاحْتَجَّ مُحَمَّدٌ أَيْضًا بِحَدِيثِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَرْفُوعًا: «لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا» أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ وَاعْتَرَضَهُ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: قَدْ عَلِمَ مِنْ احْتِجَ بِهَذَا أَنْ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ مَرْسَلٌ مِنْ رَوَايَةِ رَجُلٍ يَرْغَبُ أَهْلَ الْعِلْمِ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ يَعْنِي جَابِرًا الْجَعْفِيَّ.

وَقَالَ ابْنُ بَرِيزَةَ: لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَنَعَ الصَّلَاةَ بِالْجَالِسِ بِجَعْلِ قَوْلِهِ جَالِسًا مَفْعُولًا لَا حَالًا، وَهَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ التَّرْكِيبِ فِي زَعْمِ الْمُحْتَجِّ بِهِ، وَزَعَمَ الْقَاضِي عِيَاضُ نَاقِلًا عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ يَدُلُّ عَلَى نَسْخِ الْأَمْرِ الْمَتَقَدِّمِ لَهُمْ بِالْجُلُوسِ لَمَّا صَلَّوْا خَلْفَهُ قِيَامًا، وَرَدَّ بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ يَحْتَاجُ إِلَى تَارِيخٍ وَقَدْ زَعَمَ أَنَّهُ تَقَوَّى بِأَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ لَمْ يَفْعَلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَالَ النُّسَخُ لَا يَثْبُتُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنْ مُوَازَبَتُهُمْ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ يَشْهَدُ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ عَدَمَ النُّقْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ ثُمَّ لَوْ سَلِمَ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الْجَوَازِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونُوا اكْتَفَوْا بِاسْتِخْلَافِ الْقَادِرِ عَلَى الْقِيَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ إِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلَّوْا قَعُودًا، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ» الْحَدِيثُ وَفِيهِ: إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلَّوْا جُلُوسًا، فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ يَجْعَلُونَ هَذَا مَنْسُوخًا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَتَقَدِّمِ أَنَّهُ صَلَّى آخِرَ

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: هَاتِ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا، فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ⁽¹⁾.

688 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ،

صلاته قاعداً والناس خلفه قياماً وأيضاً أن تلك الصلوات كانت تطوعاً والتطوعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الفرائض، ومما يدل على أن التطوعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الفرائض ما أخرجه الترمذي عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أنس رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْإِتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ فِيهِ التَّطَوُّعَ لَا فِي الْفَرِيضَةِ». وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، هَذَا فِي الْحَدِيثِ نَدْبِيَةِ الْغَسَلِ لِلْإِغْمَاءِ، وَفِيهِ فَضِيلَةٌ عَمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا.

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: (عُبَيْدُ اللَّهِ) أَي: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ. (فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (فَقُلْتُ لَهُ) مُسْتَفْهِمًا لِلْعَرَضِ عَلَيْهِ: (أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي) بِهِ (عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ) وَيُرْوَى: عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(قَالَ) أَي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (هَاتِ) بِكَسْرِ آخِرِهِ بِمَعْنَى آتِ. (فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا) هَذَا، (فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيُرْوَى هُوَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ، (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(1) أطرافه 198، 664، 665، 679، 683، 712، 713، 716، 2588، 3099، 3384،

4442، 5714، 7303 - تحفة 16317، 5861 - 1/176.

أخرجه مسلم في الصلاة باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر رقم (418).

أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا

(أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ (فِي بَيْتِهِ) أي: في المشربة التي في حجة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما بيَّنه أبو سفيان عن جابر، وهذا يدل على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد وكأنه ﷺ عجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلي في بيته بمن حضر لكن لم ينقل أنه استخلف.

ومن ثمة قَالَ القاضي عياض: إِنَّ الظاهر أَنَّهُ صَلَّى فِي حَجْرَةِ عَائِشَةَ وَاتَّيَمَ بِهِ مَنْ حَضَرَ عِنْدَهُ وَمَنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُحْتَمَلٌ، وَيَحْتَمَلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ اسْتَخْلَفَ وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ، وَيُلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ: أَنْ يَكُونَ صَلَاةَ الْإِمَامِ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُومِينَ، وَمَذْهَبُ الْقَاضِي عِيَاضُ خِلَافُهُ، لَكِنْ لَهُ أَنْ يَقُولَ مُحَلِّلَ الْمَنْعِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الْإِمَامِ فِي مَكَانِهِ الْعَالِي أَحَدٌ وَهَذَا كَانَ مَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(وَهُوَ شَاكٍ) بتخفيف الكاف بوزن قاضٍ من الشكاية بمعنى الممرض أو المعنى هاهنا شاكٍ عن مزاجه لانحرافه عن الصحة وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده أَنَّهُ سَقَطَ عَنْ فَرَسٍ فَانْفَكَّتْ قَدَمُهُ، (فَصَلَّى جَالِسًا) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَصَابَهُ مِنَ السَّقَطَةِ رَضٌ فِي الْأَعْضَاءِ مَنَعَهُ مِنَ الْقِيَامِ، وَرَدَّهُ الْحَافِظُ الْعُسْقَلَانِيُّ: بِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا كَانَتْ قَدَمُهُ ﷺ انْفَكَّتْ كَمَا فِي رِوَايَةِ بَشْرِ بْنِ الْمَفْضَلِ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَكَذَا لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ خَزِيمَةَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا بِالْمَدِينَةِ الْحَدِيثَ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ قَرِيبٍ.

وأما قوله: فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَحَشَ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ، وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَحَشَ سَاقَهُ أَوْ كَتَفَهُ فَلَا يَنَافِي ذَلِكَ كَوْنُ قَدَمِهِ انْفَكَّتْ لِاحْتِمَالِ وَقُوعِ الْأَمْرَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْجَحَشِ بِأَنَّهُ الْخَدَشُ وَالْخَدَشُ قَشْرُ الْجِلْدِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي بَابِ: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَفْيَانٌ حَفِظْتُ مِنَ الزُّهْرِيِّ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ فَلَمَّا خَرَجْنَا قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: سَاقَهُ الْأَيْمَنِ، وَرِوَايَةُ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْرَجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْهُ وَلَيْسَتْ مَصْحُفَةً كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ لِمُوَافَقَةِ رِوَايَةِ حَمِيدِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنَّمَا هِيَ مَفْسُورَةٌ لِمَحَلِّ الْخَدَشِ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ لِأَنَّ الْخَدَشَ لَمْ

وَصَلَّى وَرَأَاهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ
الإمامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ،

يستوعبه، وحاصل ما في القصة: أَنَّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أبهمت الشكاية،
وبيّن جابر وأنس السبب وهو السقوط عن الفرس، وعيّن جابر العلة في الصلاة
قاعدًا، وهي انفكاك القدم، وأفاد ابن حبان أَنَّ هذه القصة كانت في ذي الحجة
سنة خمس من الهجرة.

(وَصَلَّى وَرَأَاهُ قَوْمٌ) حال كونهم (قِيَامًا) ولمسلم من رواية عبدة عن هشام
فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه الحديث، وقد سُمِّيَ منهم في الأحاديث
أنس كما في الحديث الذي بعده عند الإسماعيلي وجبر كما تقدّم وأبو بكر كما
في حديث جابر وعمر كما في رواية الحسن مرسلًا عند عبد الرزاق.

(فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) كذا للأكثر هنا من الإشارة، وكذا لجميعهم في الطبّ من
رواية يحيى القطان عن هشام، ووقع هنا للحموي فأشار عليهم من المشورة،
والأوّل أصحّ فقد رواه أيوب عن هشام بلفظ فأومأ إليهم ورواه عبد الرزاق عن
معمر عن هشام بلفظ فأخلف بيده يومئ بها إليهم، وفي مرسل الحسن ولم يبلغ
بها لغاية (أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ) من الصلاة، (قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الإمامُ لِيُؤْتَمَّ
بِهِ) قَالَ البيضاوي وغيره الائتمام الاقتداء والاتباع أي: جعل الإمام إمامًا ليقنّدي
به ويتّبع ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يتقدّم عليه في موقفه بل يراقب
أحواله، ويأتي على أثره بنحو فعله ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من
الأحوال، وَقَالَ النووي: وغيره متابعة الإمام واجبة في الأفعال الظاهرة وقد نبّه
عليها في الحديث بذكر الركوع وغيره بخلاف النية، فإنّها لم تذكر وقد خرجت
بدليل آخر انتهى.

وكأنه يعني قصة معاذ الآتية ولذا يصلي المفترض خلف المتنفّل وبالعكس
والظهر خلف الصبح مثلاً.

نعم إذا اختلف فعل الصلاة كمكتوبة وكسوف وجنازة فلا على الصحيح
لتعذر المتابعة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويمكن أن يستدلّ بهذا الحديث على
عدم دخولها لأنّه يقتضي الحصر في الاقتداء به في أفعاله لا في جميع أحواله كما
لو كان محدثًا، أو حامل نجاسة فإنّ الصلاة خلفه تصحّ لمن لم يعلم حاله على

فَإِذَا رَكَعَ، فَأَرْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَأَرْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا»⁽¹⁾.

689 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَضَرَعَ عَنْهُ فَجَحَشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنِ،

الصحيح عند العلماء، ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطًا في صحة القدوة إلا تكبيرة الإحرام، واختلف في السلام، والمشهور عند المالكية: اشتراطه مع الإحرام والقيام من التشهد الأول هذا مذهب الشافعي، وقالت الحنفية وغيرهم يكفي المقارنة قالوا لأن معنى الائتتمام: الامتثال ومن فعل مثل ما فعل إمامه يعدّ ممثلاً وأنه يجب المتابعة في النيات أيضاً حتى لا يجوز أن يصلي المفترض خلف المتنفل ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر، لكن يجوز أن يصلي المتنفل خلف المفترض لأن الحاجة في حقه إلى أصل الصلاة. وهو موجود في حق الإمام. فيشتركان في النية في الجملة، والله أعلم.

(فَإِذَا رَكَعَ) الإمام (فَأَرْكَعُوا) الفاء فيه للتعقيب، ويدلّ على أنّ المقتدي لا يسبق الإمام بالركوع وأيضاً بالسجود حتى إذا سبق الإمام فيهما، ولم يلحق الإمام فسدت صلاته، ويدلّ على أنّ الفاء للتعقيب، ما رواه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لا تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا»، وفي رواية أبي داود من رواية مصعب بن محمد عن أبي صالح «ولا تركعوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد».

(وَإِذَا رَفَعَ، فَأَرْفَعُوا) وإذا قَالَ سمع الله مجاز عن الإجابة والإجابة مجاز عن القبول فصار هذا مجازاً على المجاز.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) وفي رواية سعيد عن الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَضَرَعَ) على البناء للمفعول أي: سقط (عَنْهُ) أي: عن الفرس، (فَجَحَشَ) بجيم مضمومة ثم حاء مهملة مكسورة أي: خدش (شِقُّهُ الْأَيْمَنِ) بأن قشر جلده.

(1) أطرافه 1113، 1236، 5658 - تحفة 17156 - 1/177.
أخرجه مسلم في الصلاة باب ائتمام المأموم بالإمام رقم (412).

فَصَلَّى صَلَاةً مِّنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا،

(فَصَلَّى صَلَاةً مِّنَ الصَّلَوَاتِ) أي: المكتوبة ففي رواية سفيان عن الزُّهْرِيِّ فحضرت الصلاة وكذا في رواية حميد عن أنس عند الإسماعيلي، وَقَالَ القرطبي اللّام للعهد ظاهر، أو المراد الفرض لأنّ المعهود من عاداتهم اجتماعهم للفرض بخلاف النافلة، وحكى القاضي عياض عن ابن القاسم، أنها كانت نفلاً، وتعقب بأنّ في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الجزم بأنّها فرض، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لكن لم أقف على تعيينها إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: فَصَلَّى بِنَا يَوْمَئِذٍ فَكَأَنَّهَا نَهَارِيَّةَ الظَّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، وَتَعَقَّبَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: بأنّه لا ظاهر هنا يدلّ على ما ادّعاه لم لا يجوز أن يكون الذي صلّى بهم يومئذ نفلاً هذا، وأنت خبير بأنّه خروج عن الإنصاف.

(وَهُوَ) ﷺ (قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا) أي: حال كوننا قاعدين، فإن قيل ظاهره يخالف حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَأَنَّ فِيهِ فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فالجواب عنه بوجوه:

الأوّل: أَنَّ فِي رِوَايَةِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اخْتِصَارًا وَكَأَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَا آلَ إِلَيْهِ الْحَالُ بَعْدَ أَمْرِهِ لَهُمْ بِالْجُلُوسِ، وَالْمَعْنَى فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا بَعْدَ أَنْ كُنَّا قِيَامًا فَأَوْمَأَ إِلَيْنَا بِالْقُعُودِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ مِنْ رِوَايَةِ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ بِلَفْظِ فَصَلَّى جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ فَلَمَّا سَلِمَ قَالَ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَ بِهِ وَفِيهَا أَيْضًا اخْتِصَارٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ قَوْلُهُ اجْلِسُوا فَلِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمْ ابْتَدَؤُوا الصَّلَاةَ قِيَامًا فَأَوْمَأَ إِلَيْهِمْ بِأَنْ يَقْعُدُوا فَقَعَدُوا فَنَقَلَ كُلُّ مَنْ الزُّهْرِيُّ وَحَمِيدٌ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَجَمَعْتُهُمَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَذَا جَمَعَهُمَا جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

الثاني: ما قاله القرطبي وهو أنّه يحتمل أن يكون بعضهم قعد من أوّل الحال وهو الذي حكاه أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبعضهم قام حتّى أشار إليه بالجلوس وهو الذي حكته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وتعقب: باستبعاد قعود بعضهم بغير إذنه ﷺ لأنّه يستلزم النسخ بالاجتهاد لأنّ فرض القادر في الأصل القيام فليتأمل.

الثالث: ما قاله قوم وهو احتمال تعدّد الواقعة، واستبعده الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ بِأَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ كَانَتِ الْقِصَّةُ فِيهِ سَابِقَةً لَزِمَ مِنْهُ

فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ،

النسخ بالاجتهاد وإن كانت متأخرة لم يحتاج إلى إعادة قول: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» إلى آخره لأنهم قد امتثلوا أمره السابق وصلُّوا فعودًا لكونه قاعدًا.

فائدة:

وقع في رواية جابر عند أبي داود أنهم دخلوا يعودونه مرّتين فصلّى بهما وبين أن الأولى: كانت نافلة وأقرهم على القيام وهو جالس، والثانية: كانت فريضة وابتدؤوا قِيَامًا فأشار إليهم بالجلوس، وفي رواية بشر عن حميد عن أنس عند الإسماعيلي نحوه.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ) ﷺ من الصلاة (قَالَ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا) وقد سقط هذا في رواية.

(فَإِذَا رَكَعَ) وعلى رواية السقوط وقع فإذا ركع بالفاء، (فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ).

(لمن حمده) والهاء فيه هاء السكتة والاستراحة، ويجوز أن تكون للكناية فتأمل.

(فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) جميع الرواة في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَوَوْا بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ وكذا في حديث أبي هريرة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَّا فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ فِي بَابِ إِيْجَابِ التَّكْبِيرِ فَبَحَذَفِ الْوَاوِ، فمنهم: من رَجَّحَ إِثْبَاتِ الْوَاوِ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى زَائِدًا لِكُونِهَا عَاطِفَةً عَلَى مَحْذُوفِ تَقْدِيرِهِ يَا رَبَّنَا اسْتَجِبْ أَوْ يَا رَبَّنَا أَطْعَمْنَاكَ وَلَكَ الْحَمْدُ فَيَشْتَمِلُ عَلَى الدَّعَاءِ وَالشَّوْءِ مَعًا، ومنهم: من رَجَّحَ حَذْفَهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ فَتَصِيرُ عَاطِفَةً عَلَى كَلَامٍ غَيْرِ تَامٍ.

قال ابن دقيق العيد: والأول أوجه، وَقَالَ النُّووي: ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ وَحَذْفِهَا وَالْوُجْهَانِ جَائِزٌ أَنْ يَغْيَرَ تَرْجِيحُ، ثُمَّ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وُظِيفَةَ الْإِمَامِ التَّسْمِيْعُ، وَوُظِيفَةُ الْمُقْتَدِي التَّحْمِيدُ لِأَنَّهُ ﷺ قَسَمَ وَالْقِسْمَةُ تَنَافِي الشَّرْكَةِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ.

وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: قَوْلُهُ: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» هُوَ فِي مَرَضِهِ

وَقَالَ الشافعي وأحمد في رواية أخرى وأبو يوسف ومحمد يأتي بهما الإمام لأنه قد ثبت أنه ﷺ كان يجمع بينهما كما سيأتي قريبًا والسكوت عنه هنا لا يقتضي ترك فعله، وأما المأموم فلا يجمع بينهما عند الحنفية، وَقَالَ الشافعي ومالك: يجمع بينهما.

(وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ) استدللّ به على صحة إمامة الجالس كما تقدّم، وادّعى بعضهم: أنّ المراد بالأمر أن يقتدى به في جلوسه في التشهد وبين السجدين لأنه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه، والسجود قَالَ فيحمل على أنّه لما جلس للتشهد قاموا تعظيمًا له فأمرهم بالجلوس تواضعًا وقد نبّه على ذلك بقوله: في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إن كدتم أنفًا تفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلون.

وتعقّبه: ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد، وبأنّ سياق طرق الحديث يأباه، وبأنه: لو كان المراد الأمر بالجلوس في الركن لقال: «وإذا جلس فاجلسوا» ليناسب قوله: وإذا سجد فاسجدوا فلما عدل عن ذلك إلى قوله وإذا صلى جالسًا كان كقوله وإذا صلى قائمًا فالمراد بذلك جميع الصلاة ويؤيد ذلك: قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فصلينا وراءه قعودًا.

ومما يستفاد من الحديث: مشروعية ركوب الخيل والتدرّب على أخلاقها، واستحباب: التأسي لمن يحصل له منها سقوط وعثرة أو غير ذلك بما اتّفق للنبي ﷺ في هذه الواقعة وبه الأسوة الحسنة، ومن ذلك: أنّه يجوز عليه: ﷺ ما يجوز على البشر من الإسقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك بل ليزداد قدره رفعة ومنصبه جلاله.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ، (قَالَ الْحُمَيْدِيُّ) هُوَ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ وتلميذ الشافعي، واسمه عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن الزبير بن عبيد الله ابن حميد القرشي الأسدي المكي ويكنى: أبا بكر وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ مات سنة تسع عشرة ومائتين، (قَوْلُهُ: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» هُوَ فِي مَرَضِهِ

الْقَدِيم، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا، وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ، مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

الْقَدِيم، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: في مرض موته حال كونه (جَالِسًا، وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا) ويروى بالنصب على أنه حال والناس عطف على النَّبِيِّ ﷺ. (لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ، مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ) ويروى من فعل رسول الله ﷺ أي: الذي يجب به العمل هو ما استقرَّ عليه آخر الأمر من النَّبِيِّ ﷺ ولما كان آخر الأمر منه ﷺ صلاته قاعدًا، والناس وراءه قيام دلَّ على أنَّ ما كان قبله مرفوع الحكم، وفي رواية: سقط قوله إذا صلى جالسًا إلى آخره، وفي أخرى: وقع هكذا قَالَ الْحَمِيدِيُّ هذا منسوخ لأن النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى في مرضه الذي مات فيه والناس خلفه قيام أي: وهو قاعد ويفهم منه أنَّ ميل البخاري الى ما قاله الحميدي وهو الذي ذهب إليه الإمام أبو حنيفة والشافعي والثوري وأبو ثور وجمهور السلف أنَّ القادر على القيام لا يصلي وراء القاعد إلَّا قائمًا، وقال المرغيناني: الفرض والتنفل في ذلك سواء، وأنكر الإمام أحمد نسخ الأمر المذكور بذلك وجمع بين الحديثين بتزليلهما على حالتين: إحداهما: إذا ابتدأ الإمام الراتب الصَّلَاة قاعدًا لمرض يرجى برؤه فحينئذ يصلُّون خلفه قعودًا.

والأخرى: إذا ابتدأ الإمام الراتب قائمًا لزم المأمومين أن يصلُّوا خلفه قيامًا سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعدًا أو لا، كما في الأحاديث التي وردت في مرض النَّبِيِّ ﷺ، فإنَّ تقريره لهم على القيام دلَّ على أنَّه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لأنَّ أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابتدأ الصَّلَاة بهم قائمًا وصلُّوا معه قيامًا بخلاف الحالة الأولى، فإنه ﷺ ابتدأ الصَّلَاة جالسًا فلمَّا صلُّوا خلفه قيامًا ما أنكر عليهم، ويقوِّي هذا الجمع: أنَّ الأصل عدم النسخ لا سيَّما وهو في هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين لأنَّ الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلِّي قاعدًا، وقد نسخ إلى القعود في حقِّ من صَلَّى إمامه قاعدًا فدعوى نسخ القعود بعد ذلك يقتضي وقوع النسخ مرتين وهو بعيد، وأبعد منه ما تقدّم عن نقل

(1) أطرافه 378، 732، 733، 805، 1114، 1911، 2469، 5201، 5289، 6684-تحفة

عياض فإنه يقتضي وقع النسخ ثلاث مرات، وقد قَالَ بقول أحمد جماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أخرى، منها قول ابن خزيمة: إن الأحاديث التي وردت بأمر المأموم أن يصلي قاعداً اتباعاً لإمامه لم يختلف في صحتها ولا في سياقها، وأمّا صلاته ﷺ قاعداً: فاختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً؟ قَالَ: وما لم يختلف فيه لا ينبغي تركه لمختلف فيه، وأجيب بدفع الاختلاف والحمل على أنه كان إماماً مرة ومأموماً أخرى.

ومنها: أن بعضهم جمع بين القصتين بأن الأمر بالجلوس كان للنذب وتقريره أن قيامهم خلفه كان لبيان الجواز فعلى هذا من أم قاعداً لعذر يخير من صلى خلفه بين القعود والقيام والقعود أولى لثبوت الأمر بالائتمام والاتباع وكثرة الأحاديث الواردة في ذلك، وأجاب ابن خزيمة: عن استبعاد من استبعد ذلك بأن الأمر قد صدر من النبي ﷺ بذلك واستمرّ عمل الصحابة في حياته وبعده، فروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهد بفتح القاف وسكون الهاء الأنصاري: أن إمامهم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ قَالَ: فكان يؤمنا وهو جالس ونحن جلوس، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير أنه: كان يؤمّ قومه فاشتكى فخرج إليهم بعد شكواه فأمره أن يصلي بهم فَقَالَ: إني لا أستطيع أن أصلي قائماً فاقعدوا فصلّى بهم قاعداً وهم قعود.

وروى أبو داود من وجه آخر عن أسيد بن حضير أنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ إمامنا مريض قَالَ إِذَا صَلَّى فَصَلُّوا قَعُودًا وَفِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر أنه اشتكى فحضرت الصلاة فصلّى بهم جالساً وصلّوا معه جلوساً.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ: أَفْتَى بِذَلِكَ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ أَيْضًا، وَقَدْ ادَّعَى ابْنُ حَبَّانَ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ النَّسْخِ وَالْعَمَلُ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: بَعْدَ أَنْ رَوَى حَدِيثَ عَائِشَةَ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْخَبَرِ بَيَانٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى قَاعِدًا كَانَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ أَنْ يَصَلُّوا قَعُودًا، وَأَفْتَى بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَقَيْسُ بْنُ قَهْدٍ وَلَمْ يَرَوْا عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ

الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خِلَافَ هَذَا لَا مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ وَلَا ضَعِيفٍ فَكَانَ إِجْمَاعًا وَالْإِجْمَاعُ⁽¹⁾ عِنْدَنَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ مِنَ التَّابِعِينَ أَيْضًا وَأَوَّلُ مَنْ أَبْطَلَ ذَلِكَ مِنَ الْأُئِمَّةِ: الْمَغِيرَةُ بْنُ مَقْسَمٍ وَأَخَذَ عَنْهُ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ ثُمَّ أَخَذَهُ عَنْهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ عَنْهُ أَصْحَابُهُ وَأَعْلَى حَدِيثِ احْتِجُوا بِهِ حَدِيثَ رَوَاهُ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ مِنْ بَعْدِي جُلُوسًا» وَهَذَا لَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ لَكَانَ مَرْسَلًا وَالْمَرْسَلُ عِنْدَنَا وَمَا لَمْ يُرَوْ سَيِّانَ لِأَنَّا لَوْ قَبَلْنَا إِرْسَالَ تَابِعِيٍّ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً لِلزَّمَانِ قَبُولَ مِثْلِهِ عَنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ وَعَمَّنْ دُونَهُمْ وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي هَذَا نَقْضٌ لِلشَّرِيعَةِ قَالَ: وَالْعَجَبُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجْرَحُ جَابِرَ الْجَعْفِيِّ وَيَكْذِبُهُ ثُمَّ لَمَّا اضْطَرَّه الْأَمْرُ جَعَلَ يَحْتِجُ بِحَدِيثِهِ وَذَلِكَ كَمَا أَخْبَرَنَا بِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ الْقَطَّانِ بِالرَّقَّةِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْخَوَرَاءِ سَمِعْتُ أَبَا يَحْيَى الْحِمَانِي سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءٍ، وَلَا لَقِيتُ فِيمَنْ لَقِيتُ: أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، مَا أَتَيْتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ إِلَّا جَاءَنِي فِيهِ بِحَدِيثٍ، هَذَا مَا قَالَهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِهِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَإِنَّ انْكَارَهُ النِّسْخَ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ عِنْدَ التَّحْقِيقِ عَلَى مَا مَرَّ مِنَ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَفْتَى بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ جَابِرٌ وَغَيْرُهُ فَقَدْ قَالَ: الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُمْ النِّسْخَ وَعِلْمُ الْخَاصَّةِ يَوْجَدُ عِنْدَ بَعْضٍ وَيَغْرُبُ عِنْدَ بَعْضٍ وَكَذَا مِنْ أَفْتَى بِهِ مِنَ التَّابِعِينَ لَمْ يَبْلُغْهُ خَبَرُ النِّسْخِ وَأَفْتَى بِظَاهِرِ الْخَبَرِ الْمَنْسُوخِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَالْإِجْمَاعُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ غَيْرَ فَارِقَةٍ بَيْنَ أَهْلِ عَصْرِ وَأَهْلِ عَصْرِ بَلْ يَتَنَاوَلُ كُلُّ أَهْلِ عَصْرِ كَتَنَاطُلَهَا لِأَهْلِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذْ كَانَ خُطَابًا لِلْمَوْجُودِينَ وَقَتِ النُّزُولِ، فَقَطْ يَلْزَمُ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ كَانَ مَوْجُودًا مِنْ وَقْتِ النُّزُولِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ إِجْمَاعُ الْمُخَاطَبِينَ وَقَتِ النُّزُولِ، وَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَعْتَدَ بِخِلَافٍ مَنْ أَسْلَمَ أَوْ وَلَدَ مِنَ الصَّحَابَةِ بَعْدَ النُّزُولِ لِكُونِهِمْ خَارِجِينَ عَنِ الْخُطَابِ، وَقَدْ اتَّفَقْتُمْ مَعَنَا عَلَى

(1) وكأنه أراد الإجماع السكوتي على ما لا يخفى.

إجماع هؤلاء فلا يختصّ بالمخاطبين، والخطاب لا يختصّ بالموجودين كالخطاب بسائر التكليف، وهذا الذي قاله: ابن حبان هو مذهب داود وأتباعه .
وأما قوله: والمرسل عندنا وما لم يُرَوَّ سيان فغير مسلم أيضًا لأنّ إرسال العدل من الأئمة تعديل له، إذ لو كان غير عدل لوجب عليه التنبيه على جرحه، والإخبار عن حاله فالتسكوت بعد الرواية عنه يكون تلييسًا أو تحميلًا للناس على العمل بما ليس بحجة، والعدل لا يتهم بمثل ذلك فيكون إرساله توثيقًا له لأنّه يحتمل أنّه كان مشهورًا عنده فروي عنه بناء على ظاهر حاله وفوض تعريف حاله إلى السامع حيث ذكر اسمه، وقد استدللّ بعض أصحابنا لقبول المرسل باتفاق الصحابة فإنهم اتفقوا على قبول روايات ابن عباس رضي الله عنهما مع أنّه لم يسمع من النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث لصغر سنّه كما ذكره الغزالي أو بضع عشر حديثًا كما ذكره شمس الأئمة السرخسي .

وقال ابن سيرين: ما كنّا نسند الحديث إلى أن وقعت الفتنة، وقال بعضهم: ردّ المراسيل بدعة حادثة بعد المائتين، والشعبي النخعي من أهل الكوفة وأبو العالية والحسن من أهل البصرة ومكحول من أهل الشام كانوا يرسلون ولا يظنّ إلا الصدق فدلّ على كون المرسل حجة، نعم وقع الاختلاف في مراسيل من دون القرن الثاني والثالث فعند أبي الحسن الكرخي: يقبل إرسال كلّ عدل في كلّ عصر لأنّ العلّة الموجبة لقبول المراسيل في القرون الثلاثة وهي العدالة والضبط تشمل سائر القرون فبهذا التقرير انتقض قوله وفي هذا نقض للشيعة .

وأما قوله: والعجب من أبي حنيفة رحمه الله فكلّام فيه إساءة أدب ومجرّد تشنيع بدون دليل جليّ، فإنّ أبا حنيفة رحمه الله فسر أين احتج بحديث الجعفي في كونه ناسخًا، ومن نقل هذا من الثقات عن أبي حنيفة رحمه الله حتى يكون متناقضًا في قوله وفعله بل احتج أبو حنيفة رحمه الله في نسخ هذا بمثل ما احتج به غيره كالثوري والشافعي وأبي ثور وجمهور السلف رحمهم الله، ثم إنّ ابن حزم أيضًا قال: إنّ لا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك يريد أنهم أجمعوا على أنّ الإمام إذا صلى قاعدًا يصلّون قعودًا، ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلّوا خلفه ﷺ وهو قاعد قیامًا غير أبي بكر رضي الله عنه قال لأنّ ذلك لم يرد

صريحًا، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه، والذي ادّعى نفيه قد أثبتته الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ: إِنَّهُ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَدْ وَجَدْتُهُ مَصْرُوحًا بِهِ أَيْضًا فِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عطاء فذكر الحديث ولفظه فصلَّى النبي ﷺ قاعداً وجعل أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وراءه بينه وبين الناس وصَلَّى الناس وراءه قياماً وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي علّقها الشافعي عن النخعي وهذا هو الذي يقتضيه النظر فإنهم ابتدؤوا الصلاة مع أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قياماً بلا منازع، فمن أدّى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ حَبَّانٍ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ قَعَدُوا بَعْدَ أَنْ كَانُوا قِيَامًا بِمَا رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ وَأَبُو بَكْرٍ يَسْمَعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا فَرَأَانَا قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْنَا فَقَعَدْنَا فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: إِنْ كُنتُمْ لَتَفْعَلُونَ فَعَلَ فَارِسٌ وَالرُّومُ فَلَا تَفْعَلُوا الْحَدِيثَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، لَكِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي ذَلِكَ حَيْثُ سَقَطَ عَنِ الْفَرَسِ كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا قَالَ: رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا بِالْمَدِينَةِ فَصَرَعَهُ عَلَى جَدَمِ نَخْلَةٍ فَانْفَكَّتْ قَدَمُهُ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خَزِيمَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، فَلَا حُجَّةَ عَلَى هَذَا لَمَّا ادَّعَاهُ إِلَّا أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ وَأَبُو بَكْرٍ يَسْمَعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ وَقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ لِأَنَّ صَلَاتَهُ فِي مَرَضِهِ الْأَوَّلِ كَانَتْ فِي مَشْرَبَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى مَنْ يَسْمَعُهُمْ تَكْبِيرَهُ بِخِلَافِ صَلَاتِهِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ فَإِنَّهَا كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ بِجَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فَاحْتَاجَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَنْ يَسْمَعَ التَّكْبِيرَ انْتَهَى.

وَلَا رَاحَةَ لَهُ فِيمَا تَمَسَّكَ لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ التَّكْبِيرَ فِي هَذَا لَمْ يَتَابِعْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ حَفِظَهُ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَسْمَعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّكْبِيرَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّ صَوْتَهُ ﷺ كَانَ خَفِيًّا مِنَ الْوَجْعِ وَكَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجْهَرُ عَنْهُ بِالتَّكْبِيرِ لِذَلِكَ، وَرَاءَ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّهُ أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ لَا يَتْرُكُ لِأَجْلِ الْخَبَرِ الصَّرِيحِ بِأَنَّهُمْ صَلَّوْا قِيَامًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي

مرسل عطاء وغيره بل في مرسل عطاء، أنهم استمروا قيامًا إلى أن انقضت الصلاة نعم، وقع في مرسل عطاء المذكور متصلًا به بعد قوله: وصلى الناس وراءه قيامًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما صليتُم إِلَّا قَعُودًا فَصَلُّوا صلاة إمامكم ما كان إن صَلَّى قائمًا فصلُّوا قيامًا وإن صَلَّى قاعداً فصلُّوا قعودًا»، وهذه الزيادة تقوي ما قَالَ ابن حبان: إِنَّ هذه القصة كانت في مرض النَّبِيِّ ﷺ الأخير، ويستفاد من نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمومين قعودًا إذا صَلَّى إمامهم قاعداً لأنه ﷺ لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالإعادة لكن إذا نسخ الوجوب يبقى الجواز والجواز لا ينافي الاستحباب فيحمل أمره الأخير بأن يصلُّوا قعودًا على الاستحباب لأنَّ الوجوب قد رفع بتقريره لهم وترك أمرهم بالإعادة، الله أعلم.

ومما احتجَّ به مُحَمَّد رَحِمَهُ اللهُ على ما ذهب إليه من عدم صحة إمامة القاعد أنه ﷺ إنما صَلَّى بهم قاعداً لأنه لا يصح التقدم بين يديه ﷺ لنهى الله تعالى عن ذلك، وأنَّ الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعاً له ﷺ، وتعقب بصلاته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو ثابت بلا خلاف، وصَحَّ أَيْضًا: أَنَّهُ ﷺ صَلَّى خلف أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما تقدَّم، فقد تبَيَّن بذلك أَنَّ المراد من التقدم بين يديه في غير الإمامة، وأنَّ المراد بكون الأئمة شفعاء كونهم شفعاء في حق من يحتاج إلى الشفاعة، ثم لو سلَّم أَنَّهُ لا يجوز أن يؤمَّه أحد لا يدلُّ ذلك على منع إمامة القاعد، وقد أمَّ قاعداً جماعة من الصحابة بعده ﷺ منهم: أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك رضي الله عنهم والأسانيد عنهم بذلك صحيحة أخرجها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيره بل ادَّعى ابن حبان: إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما تقدَّم.

وَقَالَ أبو بكر بن العربي: لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النَّبِيِّ ﷺ يخلص عند السُّبُك واتباع السنة أولى، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال، قَالَ: إِلَّا أَنِّي سمعت بعض الأشياخ يقول: الحال أحد وجوه التخصيص، وحال النَّبِيِّ ﷺ والتبرُّك به وعدم العوض عنه يقتضي الصلاة معه على أيِّ حال كان عليها وليس ذلك لغيره وأيضًا فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور في

52 - باب: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ؟⁽¹⁾

حقّه ﷺ وإنما يتصور في حق غيره .

والجواب عن الأول: ردّه بعموم قوله ﷺ «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي» .

وعن الثاني: بأنّ النقص إنما هو: في حق القادر في النافلة ، وأمّا المعذور في الفريضة فلا نقص في صلاته عن القائم والله أعلم .

52 - باب: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ؟

(باب) بالتونين (مَتَى يَسْجُدُ مَنْ) أي: الذي (خَلَفَ الْإِمَامَ) إذا اعتدل أو

(1) يحتمل تبويب الإمام البخاري ثلاثة احتمالات:

الأول: ما أفاده الشيخ قدس سره هو واضح جداً، وحاصله أن غرض الإمام تنبيه على أن تعقيب أفعال المقتدين كما هو لازم في شروع الفعل، كذلك هو واجب في آخره فإن كان الإمام بطيء الحركة ينبغي للمقتدين أن ينتظروا تمام فعله حتى لا يقع اختتام فعله قبل اختتامه .

والثاني: ما اختاره مولانا الشيخ أنور رحمه الله في الفيض إذ قال: انظر إلى ما ينبغي للمقتدي مع إمامه من المعاقبة أو المقارنة، فاعلم أنه اتفق كلهم على أن المبادرة من الإمام مكروهة تحريماً مع صحة صلاته عندهم، وهذا يدل على اجتماع الصحة مع الكراهة خلافاً لابن تيمية رحمه الله، واختلفوا في التعقيب والمقارنة فذهب الشافعي رحمه الله إلى الأول وإمامنا إلى الثاني، والتعقيب بقدر ما يعلمه المقتدي من حال إمامه مستثنى عقلاً، والفاء لا تدل على التعقيب الزائد على ذلك، فدل على أن نزاعهم في الفاء غير محرر فإنها وإن كانت للتعقيب لكنه يتحقق بالشروع بعد الشروع إلى آخر ما بسطه وبسط ذلك في الأوجز إذ قال: ههنا ثلاث مسائل: التحريم والسلام وبقية الأركان: أما الأول: فالأئمة الأربعة متفقون على أن تقدم المؤتم على إمامه في التحريم مبطل للصلاة إلا في قول للشافعي غير مرضي عند أصحابه، وفي مختصر خليل شرط الاقتداء متابعتة في إحرام وسلام فالمساواة مبطلّة، وفي شرح الإقناع في شروط الاقتداء تبعية إمامه بأن يتأخر تحريمه عن تحريم إمامه فلو قارنه في حرف من التكبير لم تنعقد، وفي نيل المآرب من أحرم مع إمام أو قبل إتمامه لتكبيره الإحرام لم تنعقد صلاته وفي البرهان من فروع الحنفية إحرام المأموم مقارناً لإحرامه جائز منعقد عن أبي حنيفة ونفياه إلا أن يكبر بعده، وقيل القرآن أفضل عنده والتعقيب عندهما ولا خلاف بينهم في جوازه انتهى .

وأما الثاني: أي السلام فالمشهور عن المالكية أن المقارنة في السلام مفسدة، فالتقدم بالأولى، وعند الشافعي وأحمد التقدم مفسد والمقارنة مكروهة مع صحة الصلاة، وعند الحنفية التقدم في السلام مكروه مع صحة الصلاة فالمقارنة أولى .

وأما الثالث: يعني بقية الأركان فالجمهور منهم الأئمة الثلاثة على إجزاء الصلاة مع التحريم إلا في رواية لأحمد، فالتقدم فيها أيضاً مبطل، وبه قال أهل الظاهر واختاره الشوكاني في =

جلس بين السّجّدين.

النيل، إذ قال لا فرق بين التحريمة وغيره، انتهى. مختصراً عن الأوجز.

قال الدردير في شروط صحة الاقتداء متابعة المأموم لإمامه في إحرام وسلام فإن سبقه ولو بحرف أو ساواه في البدء ولو ختم بعده بطلت لا في غيرهما فإن السبق والمساواة لا يبطل، لكن السبق ممنوع أي حرام والمساواة مكروهة، انتهى مختصراً.

والثالث: من محامل الترجمة: أن ظاهر قوله ﷺ إذا سجد فاسجدوا بهم أن يقع سجود المؤتم بعد فراغ الإمام عن السجود كما هو ظاهر التعقيب باعتبار الشروع لا باعتبار تمام الركن وهذا الأخير خاطري أبو عذره، فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمني والإمام البخاري بريء منه، ثم لا يذهب عليك أنهم اختلفوا في قوله وهو غير كذب في حديث البراء فالضمير لا يعود عليه لأن الصحابة عدول لا يحتاجون إلى تعديل وهذا قول يحيى بن معين، وهذا مبني على قوله إن عبد الله بن يزيد ليس بصحابي أو الضمير عائد على البراء ومثله لا يوجب تهمة في الراوي وإنما يوجب حقيقة الصدق له وهذا قول الخطابي، انتهى.

وقال الحافظ: الظاهر أنه من كلام عبد الله بن يزيد وعلى ذلك جرى الحميدي في جمعه وصاحب العمدة، لكن روى عباس الدوري في تاريخه عن يحيى بن معين أنه قال وهو غير كذب إنما يريد عبد الله بن يزيد الراوي عن البراء لا البراء، ولا يقال لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ «غير كذب» يعني أن هذه العبارة إنما تحسن في مشكوك عدالته، والصحابة كلهم عدول لا يحتاجون إلى تركية، وقد تعقبه الخطابي فقال هذا القول لا يوجب تهمة في الراوي إنما يوجب حقيقة الصدق له، قال وهذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوي والعمل بما روى، كان أبو هريرة يقول سمعت خليلي الصادق المصدوق، وقال ابن مسعود رضي الله عنه حدثني الصادق المصدوق، وقال عياض وتبعه النووي لا وصم في هذا على الصحابة لأنه لم يرد به التعديل وإنما أراد به تقوية الحديث إذ حدث به العراء رضي الله عنه وهو غير منهم، ومثل هذا قول أبي مسلم الخولاني حدثني الحبيب الأمين، وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة فذكرهما: قال: وهذا قالوه تنبيهاً على صحة الحديث، لا أن قائله قصد به تعديل راويه، وأيضاً فتنزيه ابن معين للبراء عن التعديل لأجل صحبته ولم ينزه عن ذلك عبد الله بن يزيد لا وجه له، فإن عبد الله بن يزيد معدود في الصحابة، انتهى. قال الحافظ وقد علمت أنه أخذ كلام الخطابي فيسطه واستدرك عليه الإلزام الأخير وليس بوارد، لأن يحيى بن معين لا يثبت صحبة عبد الله بن يزيد وقد نفاها أيضاً مصعب الزبيري، وتوقف فيها أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود، وأثبت الدارقطني وآخرون، قال النووي: معنى الكلام حدثني البراء وهو غير متهم كما علمتم فثقوا مما أخبركم به عنه، وقد اعترض بعض المتأخرين فقال كأنه لم يلم بشيء من علم البيان للفرق الواضح بين قولنا فلان صدوق وفلان غير كذب، لأن في الأول إثبات الصفة للموصوف وفي الثاني نفى ضدها عنه، فهما مفترقان، قال والفرق بينهما أن نفي الضد كأنه يقع جواباً لمن أثبت به بخلاف إثبات الصفة، انتهى. قال الحافظ: والذي يظهر لي أن الفرق بينهما أنه يقع في الإثبات بالمطابقة وفي النفي =

قَالَ أَنَسٌ: «فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا».

690 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ.....

وَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (فَإِذَا سَجَدَ) أَي: الْإِمَامَ، (فَاسْجُدُوا) وَيُرْوَى: قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا وَهَذَا التَّعْلِيلُ أَخْرَجَهُ مُوصُولًا فِي بَابِ إِيْجَابِ التَّكْبِيرِ . ومطابقته للترجمة من حيث إنه: يبين معنى متى يسجد من خلف الإمام وهو أنه يسجد إذا سجد الإمام.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّانُ، (عَنْ سُفْيَانَ) أَي: الثَّوْرِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو إِسْحَاقَ) عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيِّ بَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ نَسَبَةً إِلَى سَبِيْعِ بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) مِنَ الزِّيَادَةِ الْخَطْمِيِّ بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الطَّاءِ نَسَبَةً إِلَى خَطْمَةِ بْنِ الْأَوْسِ وَقَالَ الذَّهَبِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ زَيْدَ بْنِ حَصِينٍ بْنُ عَمْرٍو الْأَوْسِيُّ الْحَطْمِيُّ أَبُو مُوسَى شَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ وَمَاتَ قَبْلَ قَتْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) وَيُرْوَى حَدَّثَنَا (الْبَرَاءُ) وَيُرْوَى

بالالتزام لكن التنظير صحيح بالنسبة إلى المعنى المراد باللفظين لأن كلاً منهما يرد عليه أنه تزكية في حق مقطوع بتزكيته فيكون من تحصيل الحاصل، ويحصل الانفصال عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تفخيم الأمر وتقويته في نفس السامع، انتهى كلام الحافظ. والأوجه عندي أن الراوي زاد هذا اللفظ تفخيماً واهتماماً بالرواية كما يدل عليه ما قال الحافظ روى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئاً يدل على سبب روايته لهذا الحديث فإنه أخرج من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضمون رؤوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل أن يرفع رأسه فذكر الحديث في إنكاره عليهم، انتهى.

ثم قال الكرمانى: فإن قلت الكذب صيغة المبالغة ولا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الكذب قلت لأن من كذب في رواية أحكام الشرع التي آثارها باقية إلى يوم القيامة لا يكون إلا كذوباً فنفي تلك الصيغة نظراً إلى أنه لو كذب لكان كذوباً. قال في الكشف في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: 182] مع أنه لا يظلم مثقال ذرة لأن العذاب من العظم بحيث لو لا الاستحقاق لكان المعذب بمثله ظلماً بليغ الظلم متفاقمه، انتهى. وقال الرازي أجاب القاضي عنه بأن العذاب التي نوءد بأن يفعله بهم لو كان ظلماً لكان عظيمًا فنفاه على حد عظمته لو كان ثابتاً، انتهى. وقال العيني معناه غير ذي كذب كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: 46]، أي: وما ربك بذي ظلم، انتهى.

- وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ -،

البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ووقع للمؤلف في باب رفع البصر في الصلاة: أَنَّ أبا إسحاق قَالَ سمعت عبد الله بن يزيد يخطب وكان عبد الله المذكور أميراً على الكوفة في زمن ابن الزبير، وأبو إسحاق معروف بالرواية عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكنّه سمع هذا عنه بواسطة، ثم في هذا الإسناد لطيفة وهي رواية الصحابيّ ابن الصحابيّ ابن الصحابيّ كلاهما من الأوس ثم من الأنصار وكلهما سكن الكوفة.

(وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ) على وزن فعول للمبالغة واختلفوا فيمن يعود الضمير، والظاهر: أنه من كلام عبد الله بن يزيد فيعود الضمير إلى البراء وعلى ذلك جرى الحُمَيْدِيُّ في جمعه وصاحب العمدة، وروى عبّاس الدوري في تاريخه عن يحيى ابن معين أَنَّهُ قَالَ: قوله غير كذوب إنما يريد به عبد الله بن يزيد الراوي عن البراء لا البراء إذ لا يقال الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ غير كذوب، يعني أَنَّ هذه العبارة: إنما تحسن في مشكوك في عدالته والصحابة كلهم عدول لا يحتاجون إلى تزكية.

وقد تعقّبه الحُطَّابِيُّ فَقَالَ: هذا القول لا يوجب تهمة في الراوي وإنّما يوجب حقيقة الصّدق له قَالَ: وهذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوي والعمل بما روى، وكان أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: سمعت خليلي الصادق المصدوق، وَقَالَ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنِي الصادق الصدوق، وَقَالَ القاضي عياض: وتبعه النووي لا وَضَمَ في هذا الصحابيّ لأنّه لم يرد به التعديل وإنّما أراد به تقوية الحديث إذ حَدَّثَ به البراء وهو غير متهم أي: لكونه صحابياً، ومثل هذا قول أبي مسلمة الخولاني حَدَّثَنِي الحبيب الأمين وقد قَالَ ابن مسعود وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فذكر مقالهما وهذا قالوه تنبيهاً على صحة الحديث لا أَنَّ قائله قصد به تعديل راويه، وأيضاً فتنزيه ابن معين للبراء عن التعديل لأجل صحبته ولم ينزّه عن ذلك عبد الله بن يزيد ولا وجه له، فإنّ عبد الله بن يزيد معدود في الصحابة أَيْضاً انتهى كلامه.

وقد علمت أَنَّهُ أخذ كلام الحُطَّابِيِّ فبسّطه واستدرك عليه الإلزام الأخير وليس بوارد لأنّ يحيى بن معين: لا يثبت صحبة عبد الله بن يزيد وقد نفاها أَيْضاً

مصعب الزبيري وتوقف فيها أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود وأثبتها ابن البرقي والدارقطني وآخرون، وَقَالَ النووي: معنى الكلام حَدَّثَنِي البراء وهو غير متهم كما علمتم فثقفوا بما أخبركم به عنه هذا، فقد ظهر من كلام الْخَطَّابِيِّ والقاضي عياض والنووي أن هذا القول في البراء، ويطرح هذا بوجهين:

الأول: أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ حَدَّثَنَا البراء وكان غير مكذوب، ويروى من غير طريق أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد حَدَّثَنَا البراء وهو غير كذاب أخرجه أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ حَدَّثَنِي البراء وكان غير كذوب.

الثاني: أَنَّ الضمير أعني قوله وهو يرجع إلى أقرب المذكورين وهو البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا، وقد اعترض بعض المتأخرين على التنظير المذكور في قول الْخَطَّابِيِّ فَقَالَ: كَأَنَّهُ لَمْ يَلَمْ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِ الْبَيَانِ لِلْفَرْقِ الْوَاضِحِ بَيْنَ قَوْلِنَا فُلَانٌ صَدُوقٌ وَفُلَانٌ غَيْرُ كَذُوبٍ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ: إثبات الصفة للموصوف.

وفي الثاني: نفي ضدها عنه فهما مفترقان قَالَ: وَالسَّرُّ فِيهِ أَنَّ نَفْيَ الضِّدِّ كَأَنَّهُ يَقَعُ جَوَابًا لِمَنْ أَثْبَتَهُ بِخِلَافِ إِثْبَاتِ الصِّفَةِ انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا: أَنَّهُ يَقَعُ فِي الْإِثْبَاتِ بِالمطابقة وفي النفي بالالتزام لكنَّ التنظير صحيح بالنسبة إلى المعنى المراد باللفظين بَأَنَّ كَلَامَهُمَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَرْكِيبٌ فِي حَقِّ مَقْطُوعٍ بِتَرْكِيبَةٍ فَيَكُونُ مِنْ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ وَيَحْصُلُ الْإِنْفِصَالُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِكُلِّ مَنْهُمَا تَفْخِيمُ الْأَمْرِ وَتَقْوِيَتُهُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ، ثُمَّ إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ غَيْرُ كَذُوبٍ نَفْيٌ مُطْلَقٌ الْكَذِبِ لَا نَفْيَ الْمُبَالَغَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: 46] أَي: وَمَا رَبُّكَ بِذِي ظُلْمٍ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْمُبَالَغَةِ لِأَنَّ مِنْ كَذِبٍ فِي رَوَايَةِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ الَّتِي آثَارُهَا بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذُوبًا، وَكَذَا فِي الْعَذَابِ مِنَ الْعَظِيمِ بَحِثْ لَوْلَا الْاسْتِحْقَاقُ لَكَانَ الْمَعَذَّبُ ظَلَامًا بَلِيغَ الظُّلْمِ مُتَّفَاقُهُ.

قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِّنَّا ظَهْرَهُ، حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ».

فائدة:

روى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئاً يدل على سبب روايته لهذا الحديث فإنه أخرج من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رؤوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل أن يرفع رأسه فذكر الحديث في إنكاره عليهم.

(قَالَ) أَي: البراء: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) وفي رواية شعبة إذا رفع رأسه من الركوع وفي رواية لمسلم فإذا رفع رأسه من الركوع فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لم يزل قِيَامًا.

(لَمْ يَحْنِ) بفتح المثناة التحتية وسكون المهملة وكسر النون أو ضمها يقال حنيت العود عطفته وقوسته وحنوت لغة فيه، وفي رواية مسلم: لا يحنو أحد، ولا يحنى أحد روايتان، أي: لم يثن ولم يقوس (أَحَدٌ مِّنَّا ظَهْرَهُ، حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (سَاجِدًا) وفي رواية إسرائيل عن أبي إسحاق حتى يضع جبهته على الأرض وسيأتي في باب سجود السهو، ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي إسحاق، ولأحمد عن غندر عن شُعْبَةَ حتى يسجد ثم يسجدون.

(ثُمَّ نَقَعَ) بنون المتكلم مع الغير وبالرفع (سُجُودًا بَعْدَهُ) استدلل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام، وفيه نظر: لأن الإمام إذا أتم الركن ثم شرع المأموم فيه لا يكون متابعا للإمام ولا يعتد بما فعله، وليس في الحديث إلا التأخر حتى يتلبس الإمام بالركن الذي ينتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعد شروعه، وقبل الفراغ عنه، ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم فكان لا يحنى أحد منا ظهره حتى يستتم ساجداً، وروى أبو يعلى من حديث أنس رضي الله عنه: حَتَّى يَتِمَّكَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ السَّجُودِ، ومعنى هذا كله ظاهر في أن المأموم يشرع في ركن بعد شروعه الإمام فيه وقبل فراغه عنه، واستدل به قوم على طول الطمأنينة وفيه نظر لأن الحديث لا يدل على هذا، ويستفاد منه: جواز النظر إلى الإمام لأجل اتباعه في انتقاله.

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، نَحْوَهُ بِهَذَا⁽¹⁾.

53 - باب إِثْمَ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

691 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ،

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(حَدَّثَنَا) وفي رواية قَالَ أَي: المؤلف وحَدَّثَنَا (أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (عن سفيان) ويروى حَدَّثَنَا سفيان أَي: الثوري، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) السبيعي، (نَحْوَهُ بِهَذَا) أَي: نحو الحديث، هكذا في رواية المستملي وكريمة، وسقط عند الباقيين، وَقَالَ صاحب التلويح: هذا السند مذكور في نسخة سماعنا وفي بعض النسخ عليه ضرب ولم يذكره أصحاب الأطراف أبو العباس الطرقي وخلف وابن مسعود فمن بعدهم ولم يذكره أيضًا أبو نعيم في المستخرج، وقد أخرجه أَبُو عَوَانَةَ عن الصغاني وغيره عن أَبِي نعيم ولفظه: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَحِنْ أَحَدٌ ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا.

53 - باب إِثْمَ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

(باب إِثْمَ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ) من السجود أو منه ومن الركوع وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى (قَبْلَ) رفع (الإمام) رأسه.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ) وفي نسخة: الحجاج معرقًا باللام (ابْنُ مِنْهَالٍ) السلمي الأنماطي البصري أبو محمد وقد مرَّ ذكره في باب ما جاء أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْنِيَّةِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِيمَانِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) بكسر الزاي وتخفيف المثناة التحتية الجمحي المدني سكن البصرة وفي التابعين أيضًا محمد بن زياد الألهاني الحمصي وله عنده حديث واحد عن أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَزَارَعَةِ.

(سَمِعْتُ) وفي رواية قَالَ: سمعت (أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عن النَّبِيِّ ﷺ) ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وواسطي ومدني، وقد أخرج الأئمة الستة.

(1) أطرافه 747، 811 - تحفة 1772.

أخرجه مسلم في الصلاة باب متابعة الإمام والعمل بعده رقم (474).

قَالَ: «أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ - أَوْ: لَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ - إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ،

(قَالَ: أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ) وفي رواية الكشميهني: (أَوْ: لَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ)، قَالَ محمود الْعَيْنِي: اختلفت ألفاظ هذا الحديث فرواه مسلم والترمذي وابن ماجة: أَمَّا يَخْشَى الذي يرفع رأسه، وفي رواية النسائي ألا يَخْشَى، وفي رواية الْبُخَارِيِّ وأبي داود من رواية حفص بن عمر عَنْ شُعْبَةَ: أَمَّا يَخْشَى أَوْ لَا يَخْشَى بالشك.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الشك من أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكلمة أَمَّا بتخفيف الميم حرف استفتاح مثل أَلَا، وأصلها ما النافية دخلت عليها همزة الاستفهام للتوبيخ والإنكار.

(إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ) زاد ابن خزيمة من رواية حماد بن زيد عن محمد ابن زياد في صلاته، وفي رواية حفص بن عمر: الذي يرفع رأسه والإمام ساجد قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فتبين أن المراد الرفع من السجود، قَالَ فِيهِ تَعْقِبُ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ الْحَدِيثَ نَصٌّ فِي الْمَنْعِ مِنْ تَقَدُّمِ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ فِي الِارْفَعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ مَعًا، وَإِنَّمَا هُوَ نَصٌّ فِي السَّجُودِ وَيَلْتَحِقُ بِهِ الرُّكُوعُ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَاهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ السَّجُودَ لَهُ مَزِيدٌ مَزِيَّةٌ لِأَنَّ الْعَبْدَ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَلِأَنَّهُ غَايَةُ الْخُضُوعِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ فَلِذَلِكَ خَصَّ بِالتَّنْصِيصِ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْاِكْتِفَاءِ وَهُوَ ذَكَرَ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ الْمُشْتَرَكَيْنِ فِي حُكْمٍ إِذَا كَانَ لِلْمَذْكُورِ مَزِيَّةٌ، هَذَا.

وتعقبه محمود الْعَيْنِي: بأنه لا يجوز تخصيص رواية الْبُخَارِيِّ برواية أبي داود لأنَّ الحكم فيهما سواء، ولو كان الحكم مقصوراً على الرفع من السَّجُودِ لكان لدعوى التخصيص وجه، ثم إنَّ قوله: وَإِنَّمَا هُوَ نَصٌّ فِي السَّجُودِ كَلَامٌ سَاقِطٌ جَدًّا لِأَنَّ الْكَلَامَ ههنا في رواية الْبُخَارِيِّ وليس فيها نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ بَلْ هُوَ عَامٌ فِي السَّجُودِ وَالرُّكُوعِ كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ نَصٌّ فِي الْمَنْعِ مِنْ تَقَدُّمِ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ فِي الِارْفَعِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَأَمَّا التَّقَدُّمُ عَلَى الْإِمَامِ فِي الْخُفْضِ لِلرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ فَقِيلَ يَلْتَحِقُ بِهِ مِنْ بَابِ الْأُولَى لِأَنَّ الْاِعْتِدَالَ وَالْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مِنَ الْوَسَائِلِ وَالرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ مِنَ الْمَقَاصِدِ وَإِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ الْمَوَافَقَةِ فِيمَا هُوَ وَسِيلَةٌ فَأُولَى أَنْ تَجِبَ فِيمَا هُوَ مَقْصَدٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ هَذَا لَيْسَ بِوَاضِحٍ

أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»⁽¹⁾.

لأنَّ الرفع من الركوع أو السجود يستلزم قطعه عن غاية كماله، ودخول النقص في المقاصد أشدَّ من دخوله في الوسائل، وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام في حديث آخر أخرجه البزار من رواية مليح بن عبد الله السَّعْدِي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «الذي يخفض ويرفع قبل الإمام إنّما ناصيته بيد شيطان» وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفاً وهو المحفوظ.

(أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ) وههنا أيضاً اختلفت ألفاظ الحديث ففي رواية مسلم بن عبيد عند مسلم «ما يأمن الذي يرفع رأسه في صلاته أن يحول الله رأسه رأس كلب»، وفي رواية الدارقطني من رواية مليح السَّعْدِي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فإنما ناصيته بيد شيطان» ورواه البزار أيضاً كما تقدّم، وروى الطبراني عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ما يأمن الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يعود رأسه رأس كلب» ولينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء أو لتخطفن أبصارهم وهو موقوف ولكنه لا يدرك بالرأي وحكمه حكم المرفوع.

(أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الشَّكُّ فِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الشَّكُّ مِنْ شُعْبَةَ فَقَدْ رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَالرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ كُلَّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ، فَأَمَّا الْحَمَّادَانِ فَقَالَا: رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، وَأَمَّا يُونُسُ فَقَالَ: صُورَتُهُ صُورَةُ حِمَارٍ، وَأَمَّا الرَّبِيعُ فَقَالَ: وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ الرِّوَاةِ انْتَهَى.

وتعقبه محمود العيني: بأنّه لا يلزم من إخراجهِ بغير تردّد أن لا يخرج غيرهم بغير تردّد فإذا كان الأمر كذلك يحتمل أن يكون التردّد من شعبة أو من محمد بن زياد أو من أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فمن ادّعى تعيين واحد منهم فعليه البيان، ثم قوله والظاهر أنّه من تصرّف الرّواة فيه أنّه كيف يكون من تصرّفهم ولكل واحد من هذه الألفاظ معنى في اللغة يغاير معنى الآخر. أمّل الرأس فهو: اسم لعضو مشتمل على الناصية والقفا والفودين، وأمّا الصّورة: فهي الهيئة يقال صورته حسنة أي: هيأته ويطلق على الصّفة أيضاً يقال صورة الأمر كذا وكذا أي: صفته

ويطلق على الوجه أيضًا يقال صورته حسنة أي : وجهه ويطلق على شكل الشيء وخلقته، وأمّا الوجه فهو اسم لما يواجه به الإنسان وهو من منبت الناصية إلى أسفل الذقن طولًا ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضًا، والظاهر أنّ هذا الاختلاف من اختلاف تعدّد القصّة ورواة الرأس أكثر وعليه العمدة⁽¹⁾.

وَقَالَ القاضي عياض : هذه الروايات متّفقة لأنّ الوجه في الرأس ومعظم الصّورة فيه وفيه نظر لأنّ الوجه خلاف الرأس لغة وشرعًا، ثم إنّ العلماء تكلموا في معنى الوعيد المذكور، فقليل يحتمل أن يرجع إلى أمر معنويّ فإنّ الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب من فرض الصلاة ومتابعة الإمام، وَقَالَ القاضي أبو بكر ابن العربي ليس قوله أن يحوّل الله رأسه رأس حمار على حقيقته فإنّ المسخ في هذه الأمة مأمون، وإنّما المراد به معنى الحمار في قلّة البصيرة وكثرة العناد فإنّ من شأنه إذا قيد حرف وإذا حبس طفر لا يطيع قائدًا ولا يعين حابسًا وقال ابن بزيمة : يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معًا، وربّما التأويل بأنّ التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين لذلك لكن ليس في الحديث ما يدلّ على أنّ ذلك يقع ولا بدّ وإنّما يدلّ على كون فاعله متعرّضًا لذلك وكون فعله صالحًا لأن يقع عنه ذلك الوعيد ولا يلزم من التعرّض للشيء وقوع ذلك الشيء قاله ابن دقيق العيد، وحمله آخرون على ظاهره وقالوا : لا مانع من جواز وقوع ذلك وسيأتي في كتاب الأشربة الدليل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة وهو حديث أبي مالك الأشعري في المعازف فإن فيه ذكر الخسف، وفي آخره ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة .

وروى الترمذي من حديث عائشة رضي الله عنه قالت : قَالَ رسول الله ﷺ : «يكون في آخر هذه الأمة خسف ومسخ وقذف» الحديث .

وروي أيضًا عن عليّ وأبي هريرة وعمران بن حصين .

وروى ابن ماجه من حديث ابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن عمرو وسهل ابن سعد، وروى الطبراني من حديث أبي أمامة، وروى عبد الله بن أحمد في رواية المسند من حديث عبادة بن الصّامت وابن عباس .

(1) القائل هو الشيخ تقي الدين .

وروى أبو يعلى والبزار من حديث أنس، وروى الطبراني أيضًا من حديث عبد الله بن بشر وسعيد بن أبي راشد، وروى الطبراني أيضًا في الصغير من حديث أبي سعيد الخدري وابن عباس رضي الله عنهم ولكن أسانيدها لا تخلو عن مقال، وقد قال محمود العيني: وقفنا في بعض الكتب وسمعنا من الثقات أن جماعة من الشيعة الذين يسبون الصحابة رضي الله عنهم قد تحولت صورتهم إلى صورة حمار وخنزير عند موتهم وكذلك جرى على من عقر والديه وخاطبهم باسم الحمار والخنزير والكلب، وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة الأنعام إن شاء الله تعالى، ويقوي حمله على ظاهره أن في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد أن يحول الله رأسه رأس كلب فهذا يبعد المجاز لانتفاء المناسبة التي ذكروها من بلادة الحمار، ومما يبعده أيضًا إيراد الوعيد بالأمر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ولو أريد تشبيهه بالحمار لأجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس حمار وذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعل ذلك أن يصير بليدًا مع أن الفعل المذكور إنما نشأ عن البلادة والله أعلم.

وفي الحديث: كمال شفقتي ﷺ بأمته وبيانه لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب، وفيه الوعيد المذكور لمن رفع رأسه قبل الإمام ونظر ابن مسعود رضي الله عنه إلى من سبق إمامه فقال: «لا وحدك صليت ولا بإمامك اقتديت»، وعن ابن عمر رضي الله عنهما نحوه وأمره بالإعادة، وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعد عليه بالمسخ وهو أشد العقوبات، وبذلك جزم النووي في شرح المذهب ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم ويجزئ صلاته، وعن ابن عمر رضي الله عنهما: تبطل كما تقدم، وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهي يقتضي الفساد.

وقال القرطبي: من خالف الإمام فقد خالف السنة وأجزأته صلاته عند جمهور العلماء.

وفي المغني لابن قدامة: فإن سبق إمامه فعليه أن يرفع ليأتي بذلك مؤتمًا بالإمام فإن لم يفعل حتى لحقه الإمام سهوًا أو جهلاً فلا شيء عليه فإن سبقه عالمًا بتحريمه فقال أحمد في رسالته: ليس لمن سبق الإمام صلاة لقوله ﷺ:

54 - بَابُ إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى

وَكَاثَتْ عَائِشَةُ: «يُؤْمُّهَا عَبْدُهَا ذَكَوَانٌ مِنَ الْمُصْحَفِ⁽¹⁾»

«أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام» الحديث ولو كانت له صلاة لرجي له الثواب ولم يخش عليه العقاب.

فائدة:

قال صاحب القَبَس ليس المتقدم قبل الإمام إلّا طلب الاستعجال ودواؤه أن يستحضر أنّه لا يسلّم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال وفيه أيضًا دلالة على جواز المقارنة على ما قيل وفيه أنه لا دلالة فيه على ذلك لأنه دلّ بمنطوقه على منع المسابقة، وبمفهومه على طلب المتابعة، وأما المقارنة فمسكوتٌ عنها. وَقَالَ ابن بزيمة: استدَلَّ بظاهر هذا الحديث قوم لا يعقلون على جواز التناسخ، وهو مذهب رديٍّ مبنيٍّ على دعاوى بغير برهان، ثم الذي استدَلَّ بذلك منهم إنما استدَلَّ بأصل المسخ لا بخصوص هذا الحديث والله أعلم.

54 - بَابُ إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى

(باب) حكم (إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى) أي: المولى الأسفل وهو العتيق ويروى الموالى بالجمع، قَالَ: الزين ابن المنير: لم يفصح بالجواز لكن لَوَّح به لإيراده أدلّته.

(وَكَاثَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (يُؤْمُّهَا عَبْدُهَا ذَكَوَانٌ) بفتح المعجمة وسكون الكاف أبو عمر وعبد عائشة وخادمها وقد دَبَّرته مات في أيام الحرّة أو قتل بها.

(مِنَ الْمُصْحَفِ) وقد وصل هذا الأثر ابن أبي شيبه عن وكيع عن هشام بن

(1) قال العيني: قوله (من المصحف) ظاهره يدل على جواز القراءة من المصحف في الصلاة وبه قال ابن سيرين والحسن والحكم وعطاء، وكان أنس يصلي وغلّام خلفه يمسك له المصحف وإذا تعايى في آية فتح له المصحف، وأجازه مالك في قيام رمضان، وكرهه النخعي وسعيد بن المسيب والشعبي وهو رواية عن الحسن وقال هكذا يفعل النصارى، وفي مصنف ابن أبي شيبه وسليمان بن أبي حنظلة ومجاهد بن جبير وحماد وقتادة وقال ابن حزم: لا تجوز القراءة من المصحف ولا من غيره لمصل إمامًا كان أو غيره وإن تعمّدت ذلك لبطلت صلاته وبه قال الشعبي وأبو عبد الرحمن السلمي وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي.

عروة عن أبي بكر بن أبي مُليكة عن عائشة رضي الله عنها أنها أعتقت غلاماً لها

قال صاحب التوضيح: وهو غريب لم أره عنه، قال العيني: القراءة من المصحف مفسدة عند أبي حنيفة لأنه عمل كثير، وعند أبي يوسف ومحمد يجوز لأن النظر في المصحف عبادة لكنه يكره لما فيه من التشبه بأهل الكتاب في هذه الحالة، وبه قال الشافعي وأحمد، وعند مالك وأحمد في رواية لا تفسد في النقل فقط، انتهى. وقال الموفق: قال أحمد لا بأس أن يصلي بالناس القيام وهو ينظر في المصحف قبل له في الفريضة قال لا لم أسمع فيه شيئاً، وقال القاضي: يكره في الفرض ولا بأس به في التطوع إذا لم يحفظ فإن كان حافظاً كره أيضاً قال: وسأل أحمد عن الإمامة في المصحف في رمضان فقال إذا اضطروا إلى ذلك، وحكى عن ابن حامد أن النقل والفرض في الجواز سواء، وقال أبو حنيفة تبطل الصلاة به لأنه عمل كثير، وقد روى أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف بإسناده عن ابن عباس قال: نهانا أمير المؤمنين أن نؤم الناس في المصحف، وأن يؤمنا إلا محتلم، وروي عن ابن المسيب والحسن ومجاهد وإبراهيم وسليمان بن حنظلة والربيع كراهة ذلك، وعن سعيد والحسن تردد ما معك من القرآن، ولا تقرأ في المصحف، والدليل على الجواز ما روى أبو بكر بن الأثرم وابن أبي داود بإسنادهما عن عائشة أنها كانت يؤمها عبد لها في المصحف، وسأل الزهري عن رجل يقرأ في رمضان في المصحف، فقال: كان خيارنا يقرؤون في المصاحف، وروي ذلك عن عطاء ويحيى الأنصاري وعن الحسن ومحمد في التطوع، ولا نسلم أن ذلك يحتاج إلى عمل طويل، وإن كان كثيراً فهو متصل، واختصت الكراهة بمن يحفظ، لأنه يشتغل بذلك عن الخشوع في الصلاة، والنظر إلى موضع السجود لغير الحاجة، وكره في الفرض على الإطلاق، لأن العادة أنه لا يحتاج إلى ذلك فيها، وأبيحت في غير هذين الموضعين لموضع الحاجة إلى سماع القرآن، والقيام به، انتهى.

قال ابن نجيم في البحر وربما يستدل لأبي حنيفة كما ذكره العلامة الحلبي بما أخرجه ابن أبي داود عن ابن عباس قال: نهانا أمير المؤمنين أن يؤم الناس في المصحف، فإن الأصل كون النهي يقتضي الفساد، انتهى. وأنت خبير بأن نهى عمر رضي الله عنه مقدم على فعل عائشة باعتبار الرجل والمرأة، وباعتبار القول والفعل، وباعتبار النهي والإباحة، على أنه فعلها رضي الله عنها ليس بنص في ذلك، لما فيه من الاحتمالات الآتية، ويمكن عندي أن يستدل أيضاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه على القائلين بالجواز، بما في أبي داود في حديث المسيء: «أقم ثم كبر فإن كان معك قرآن فاقرأ به، وإلا فاحمد الله عز وجل وكبره»، الحديث، فإن كانت القراءة بالنظر فلا أمره به ﷺ إذا لم يكن معه قرآن، وفيه أيضاً عن عبد الله بن أبي أوفى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن أخذ من القرآن شيئاً، فعلمني ما يجزئني منه فقال: «قل سبحان الله» الحديث، وأوضح منه لفظ الترغيب في هذه القصة قال: يا رسول الله قد عالجت القرآن فلم أستطع الحديث، حملوه أيضاً هؤلاء على القراءة في الصلاة بخلاف الحنفية، فهلا أمره ﷺ بالقراءة بالنظر، وقد عالج القرآن قبل لم يمكن له القراءة بالنظر بعد المعالجة أيضاً، وأما أثر عائشة رضي الله عنها فمع ما تقدم من ترجيح أثر عمر رضي الله عنه عليه، ليس بنص في الباب لما فيه من الاحتمالات، قال السرخسي في مبسوطه: ليس المراد =

عن دبر فكان يؤمّها في رمضان في المصحف، وروي أيضًا عن ابنِ عُليّة عن أيّوب سمعت القاسم يقول: يؤمّ عائشة عبد يقرأ في المصحف، ووصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنّه كان يأتي عائشة بأعلى الوادي هو وأبوه وعُبَيْدُ بن عُمَيْرٍ والمسور بن مخرمة وناس كثير فيؤمّهم أبو عمر ومولى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو يومئذ غلام لم يعتق وأبو عمرو هذا هو ذكوان المذكور، والغلام هو الذي لم يحتلم، ولكن الظاهر أنّ المراد هو المراهق وهو كالبالغ، ووصله أيضًا ابن أبي داود في كتاب المصاحف من طريق أيّوب عن ابن أبي مليكة أنّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان يؤمّها غلامها ذكوان في المصحف، ففي هذا الأثر جواز القراءة في المصحف في الصلّة، وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأبو يوسف ومحمّد قالوا لأنّ النظر في المصحف عبادة ولكن يكره لما في من التشبيه بأهل الكتاب في هذه الحالة، وعن الحسن قال: هكذا يفعل النصراني، وهو قول النخعي وسعيد بن المسيّب والشعبي في رواية عنهما وسليمان بن حنظلة ومجاهد بن جبر وحمّاد وقتادة والحسن في رواية عنه، وأجازة مالك وأحمد في رواية في النفل فقط وعن مالك أنّه أجازة في قيام رمضان، وأمّا مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ القراءة في المصحف في الصلّة فرضًا أو نفلًا مفسدة لأنه عمل كثير من حيث إنّ فيه حمل المصحف والنظر فيه

=
بحديث ذكوان أنّه كان يقرأ من المصحف في الصلّة، إنما المراد بيان حاله أنّه كان لا يقرأ جميع القرآن عن ظهر القلب، والمقصود بيان أن قراءة جميع القرآن في قيام رمضان ليس بفرض، انتهى. ومعناه أنّه كان يقرأ بعض القرآن لا كله، ويحتمل أيضًا أن يكون المعنى كان يقرأ من القرآن، أي: الآيات منه لا سورة كاملة في ركعة كما أن هذين الطريقين معروفان عند القراء، فبعضهم يقومون في كل ركعة بسورة قصيرة، وبعضهم الركوعات المتفرقة، ويحتمل أيضًا أن يكون المعنى أنّه كان ينظر في المصحف بعد الترويحة إذا تعابا عليه، ثم يقرؤها بعد ذلك في الصلّة، وهذا الطريق أيضًا معروف، فإن الحفاظ الذين لم يكن عندهم من يفتح عليهم إذا ارتج عليهم يسلمون فينظرون المصحف، وهذه الطرق كلها معروفة بين الحفاظ، وعلى كل منها يطلق القراءة والإسماع من المصحف، وهذا التوجيه الأخير اختاره شيخ المشايخ في تراجمه، وقراءة القرآن من المصحف مفسدة للصلّة عن أبي حنيفة، ولا بأس بها عند الشافعية، فظاهر ما روي عن عائشة رضي الله عنها تعليقًا يؤيد مذهبهم، والحنفية يؤولونه يقولون معناه أنّه كان ينظر في المصحف ويصلي قريب ذلك معها رضي الله عنها، انتهى. وأجاب عنه في الفيض بأنه مخالف للتوارث قطعًا، انتهى.

وَوَلَدِ الْبَغِيِّ وَالْأَعْرَابِيِّ،

وتقليب الأوراق، ولأنه تلقين من المصحف فصار كما إذا تلقن من غيره، وبه قَالَ ابن المسيب والشعبي والحسن في رواية عنهم وأبو عبد الرحمن السلمي، وأمّا إمامة فقد قَالَ أصحابنا يكره إمامة العبد لاشتغاله بخدمة مولاه، وأجازها أبو ذرّ وحذيفة وابن مسعود رضي الله عنهم ذكره ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، وصلى سالم خلف زياد مولى أمّ الحسن وهو عبد، وأجازها أيضًا من التابعين ابن سيرين والحسن وشريح والنخعي والشعبي والحكم وقال النخعي رُبَّ عبدٍ خيرٌ من مولاه، ومن الفقهاء الثوري وأبو حنيفة وأحمد والشافعي وإسحاق.

وَقَالَ مالك تصحّ إمامته في غير الجمعة لأنها لا تجب عليه وفي رواية عنه لا يؤمّ إلا إذا كان قارئاً ومن خلفه من الأحرار لا يقرؤون، ولا يؤمّ في جمعة ولا عيد، وعن الأوزاعي لا يؤمّ إلا أهله، وممن كره الصلاة خلفه: أبو مجلز فيما ذكره ابن أبي شيبة والضحاك ولا شك أن الحرّ أولى منه لأنّه منصب فالحرّ أليق.

(وَوَلَدِ الْبَغِيِّ) عطف على قوله والمولى فصله عنه بأثر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وغفل القرطبي في مختصر البُخَارِيِّ فجعله من بقية الأثر المذكور، ثم البغيّ: بفتح الموحدة وكسر الغين المعجمة وتشديدها بمعنى الزانية ونقل ابن التين أنه رواه بفتح فسكون من غير تشديد، ثم إمامة ولد الزنا جائزة عند الجمهور وبه قَالَ النخعي والشعبي وعطاء والحسن.

وقالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ليس عليه من وزر أبويه شيء ذكره ابن أبي شيبة، وإليه ذهب أيضًا الثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن عبد الحكم وكرهها عمر بن عبد العزيز ومجاهد ومالك إذا كان راتباً وعلته عند مالك أنّه يصير معرضاً لكلام الناس فيأثمون بسببه، وقيل: لأنّه ليس له في الغالب من يثقفه ويعلمه فيغلب عليه الجهل، وَقَالَ أصحابنا الحنفية: يكره إمامة ولد الزنا لأنه يستخفّ به فإن تقدّم جازت الصلاة، وَقَالَ الشافعي: وأكره أن ينصب من لا يعرف أبوه إماماً، وَقَالَ ابن حزم: الأعمى والخصي والعبد وولد الزنا وأضدادهم والقرشي سواء لا تفاضل بينهم إلا بالقراءة.

(وَالْأَعْرَابِيُّ) بالجرّ عطف على ولد البغيّ وهو بفتح الهمزة وقد نسب إلى الجمع لأنّه صار علماً لسكان البادية، وهو في حكم المفرد وليس جمعا للعرب

وَالْغُلَامُ الَّذِي لَمْ يَحْتَلَمْ⁽¹⁾

كما توهم النضر وغيره وإنما سمّوا أعراباً لأنهم عرب تجمّعت من ههنا وههنا، وإلى صحّة إمامته ذهب الجمهور، وأجاز أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ إمامته مع الكراهة لغلبة الجهل عليه، وبه قال الثوري والشافعي وإسحاق، وصلى ابن مسعود رضي الله عنه خلف أعرابي، ولم ير بها بأساً إبراهيم والحسن وسالم، وخالف الجمهور مالك، وعلته عنده غلبة الجهل على سكان البوادي وقيل: لأنهم يديمون نقض السنن وترك حضور الجماعة غالباً.

(وَالْغُلَامُ) المميّز (الَّذِي لَمْ يَحْتَلَمْ) بالجرّ عطفاً على سابقه الظاهر أنّه أراد بالمراهق ويحتمل الأعمّ لكن يخرج منه من دون سنّ التمييز بدليل آخر، ولعلّ

(1) المسألة خلافية شهيرة، قال العيني: ظاهره يتناول المراهق وغيره، لكن يخرج منه من كان دون سن التمييز بدليل آخر ويفهم منه أن البخاري يجوز إمامته، وهو مذهب الشافعي أيضاً، ومذهب أبي حنيفة أن المكتوبة لا تصح خلفه، وبه قال أحمد وإسحاق، وقال داود: لا تصح فيهما، وحكاه ابن أبي شيبة عن الشعبي ومجاهد وعمر بن عبد العزيز، وعند الشافعي في الجمعة قولان، وفي غيرهما يجوز لحديث عمر بن سلمة الذي فيه أوهمهم وأنا ابن سبع سنين، وعن الخطابي أن أحمد كان يضعف هذا الحديث، وعن ابن عباس لا يؤم الغلام حتى يحتلم، وذكر الأثرم بسند له عن ابن مسعود أنّه قال: لا يؤم الغلام حتى يجب عليه الحدود، انتهى. وقال القسطلاني: تصح إمامة الغلام المميّز الذي لم يحتلم عند الشافعي، وقال الحنفية: لا تصح إمامته للرجال في فرض ولا نفل، وتصح لمثله، وقال المالكية لا تصح في فرض، وبغيره نصح وإن لم تجزئه انتهى. وقال الموفق: لا يصح اتمام البالغ بالصبي في الفرض، نص عليه أحمد، وهو قول ابن مسعود وابن عباس، وبه قال عطاء ومالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة، وأجازاه الشافعي وإسحاق وابن المنذر، لعموم قوله يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله، ولحديث عمرو ابن سلمة، ولنا قول ابن مسعود وابن عباس، ولأن الإمامة حال كمال، والصبي ليس من أهل الكمال، فلا يؤم الرجال كالمرأة، وأما حديث عمرو بن سلمة فقال الخطابي: كان أحمد يضعف أم عمرو بن سلمة قال: لا أدري أي شيء هذا، ولعله إنما توقف عنه، لأنه لم يتحقق بلوغ الأمر إلى النبي ﷺ، فإنه كان بالبادية في حي من العرب بعيد من المدينة، وقوى هذا الاحتمال قوله في الحديث كنت إذا سجدت خرجت استي، فأما إمامته في النقل ففيها روايتان: إحداهما: لا تصح لما ذكرنا، والثانية: تصح لأنه متنفل يؤم متنفلين، ولأن النافلة يدخلها التخفيف، انتهى. قلت: والعجب أن الإمام البخاري مع ذهابه إلى جواز إمامة الصبي لم يستدل بحديث عمرو بن سلمة مع تخريجه إياه في الصحيح، قال الحافظ: أخرجه المصنف في غزوة الفتح، قيل إنما لم يستدل به ههنا، لأن أحمد بن حنبل توقف فيه، انتهى. قلت وأيضاً لما فيه من زيادة خروج الإست، وقال مولانا الشيخ أنور في الفيض إن في القصة تقدماً وتأخيراً فما ذكر من عمره هو عمر تعلمه للقرآن دون عمر إمامته، كما يعلم من مراجعة كتب الرجال انتهى.

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ راعى اللفظ الوارد في النهي عن ذلك وهو ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً : « لا يؤمّ الغلام حتّى يحتلم » وإسناده ضعيف ، وقد أخرج المؤلف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام أنّه كان يؤمّ قومه وهو ابن سبع سنين ، وقيل إنّما يستدلّ به هنا لأنّ أحمد بن حنبل توقّف فيه فقيل : إنه ليس فيه اطلاع النَّبِيِّ ﷺ على ذلك ، وقيل : لا احتمال أن يكون أراد أنّه كان يؤمّهم في النافلة دون الفريضة ، وأجيب عن الأوّل : بأنّ زمان نزول الوحي لا يقع فيه لأحد من الصحابة التقرير على ما لا يجوز فعله ، ولهذا استدلّ أبو سعيد وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على جواز العزل بأنّهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل كما سيأتي في موضعه ، وأيضاً فالوفد الذين قدّموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وعن الثاني : بأنّ سياق رواية المؤلف يدلّ على أنّه كان يؤمّهم في الفرائض لقوله فيه : صلّوا صلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة الحديث .

وفي رواية لأبي داود قال عمر : فما شهدت مشهداً في حرم إلّا كنت إمامهم وهذا يعمّ الفرائض والنوافل ، واحتجّ ابن حزم على عدم الصّحة بأنّه ﷺ أمر أن يؤمّهم أقرؤهم قال : فعلى هذا إنّما يؤمّ من يتوجّه إليه الأمر والصبي ليس بمأمور لأنّ القلم مرفوع عنه فلا يؤمّهم ، ولقائل أن يقول المأمور من يتوجّه إليه الأمر من البالغين فإنّهم يقدمون من اتصف بكونه أكثر قرأناً فافهم ، ثم إنّ يفهم من سياق البُخاريّ أنّه تجوز إمامة الصبيّ الذي يعقل وهو مذهب الشافعي وإليه ذهب الحسن البصري ، ومذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ المكتوبة لا تصحّ خلفه وبه قال أحمد وإسحاق .

وفي النفل روايتان عن أبي حنيفة والمختار أنّه لا يجوز في الصلوات كلها لأن نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالإنفساد بالإجماع لا يبنى القوي على الضعيف بخلاف اقتداء الصبي بالصبي لأنّ الصلاة متحدة كذا في الهداية وبالجواز في النفل قال أحمد ، وقال داود لا تصحّ فيهما وحكاها ابن أبي شيبة عن الشّعبيّ ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعطاء ، وكرهاها مالك والثوري ، وأمّا ما نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة وصاحبيه : أنّها مكروهة فقد قال محمود

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُهُمْ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ».

692 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،

الْعَيْنِيِّ: لَا يَصَحَّ هَذَا النُّقْلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُهُمْ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ») أي: فكل من اتَّصف بذلك جازت إمامته من العبد وولد البغي والأعرابي والصبي، أي: الحديث لم يفرق بين المذكورين وغيرهم، ولكن الذي يظهر من هذا أن إمامة أحد من هؤلاء إنما تجوز إذا كان أقرأ القوم ألا يرى أن الأشعث بن قيس قدّم غلاماً فعاثوا ذلك عليه فَقَالَ: ما قدمته ولكن قدّمت القرآن العظيم، ثم هذا القول تعليق هو طرف من حديث أبي مسعود وقد ذكر في باب أهل العلم أحق بالإمامة، وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن بلفظ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ» الحديث.

وفي حديث عمر بن سلمة المذكور عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قِرَاءً»، وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤْمِّهُمْ أَحَدُهُمْ وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَوُهُمْ».

ولأبي داود من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلْيُؤْمِّكُمْ أَقْرَوُكُمْ، واستدلّ بقوله: أَقْرَوُهُمْ عَلَى أَنَّ إِمَامَةَ الْكَافِرِ لَا تَصَحُّ لِأَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ لَهُ فَتَأْمَلْ.

(ولا يمنع العبد من الجماعة) أي: من حضورها، ويروى عن جماعة.

(بغير) ويروى لغير (علة) أي: ضرورة ولا حاجة إلى تقييدها بكونها لسيده لأنّ عند الضرورة ليس عليه الحضور مطلقاً كما في حق الحرّ وهذه الجملة معطوفة على الترجمة وليست من الحديث المعلق، وإنّما لا يمنع العبد من حضور الجماعة لأنّ حقّ الله مقدّم على حقّ المولى في باب العبادة وقد ورد وعيد شديد في ترك حضور الجماعة بغير ضرورة.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الخزامي المدني وقد مرّ غير مرّة، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) بكسر العين المهملة وتخفيف المثناة التحتية وقد مرّ في باب التبرّز في البيوت، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بالتصغير هو العمري، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) وفي رواية: عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْعُصْبَةَ⁽¹⁾ - مَوْضِعُ بَقْبَاءَ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْمَهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ،

(قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ) أي: من مكة إلى المدينة وصرح به في رواية الطبراني، وقوله: (الْأَوَّلُونَ) المراد به هم الذين قدموا أولاً قبل قدوم النَّبِيِّ ﷺ المدينة.

(الْعُصْبَةُ) بالنصب على الظرفية لقوله قدم، وفي رواية أبي داود نزلوا العصبه أي: المكان المسمى بذلك، وهو بإسكان الصاد المهملة بعدها موحدة واختلف في أوله ف قيل: بالفتح وقيل: بالضم.

وفي النهاية: ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين وَقَالَ أَبُو عبيد البكري والمعروف: المعصّب بوزن محمّد بالتشديد وهو موضع بقباء.

(مَوْضِعُ) أي: هو موضع، ويروى موضعاً بالنصب على أنه بدل من العصبه أو بيان له، وقوله: (بِقْبَاءَ) في محل النصب على الوصفية أي: كائناً بقباءً وقباءً يمدّ ويقصر ويصرف ويمنع ويذكر ويؤنث.

(قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) المدينة (كَانَ يُؤْمَهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ) وفي الأحكام: من رواية ابن جريج عن نافع وفيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة أي: ابن عبيد الأسد وزيد بن أبي حارثة وعامر بن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر رضي الله عنه فيهم إذ في الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النَّبِيِّ ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه كان رفيقه، ووجهه البيهقي باحتمال أن يكون سالم المذكور استمر على الصلاة بهم فيصحّ ذكر أبي بكر، ولا يخفى ما فيه، وكان سالم مولى امرأة من الأنصار فأعتقته وإنما قيل له مولى أبي حذيفة لأنه لازم أبا حذيفة بعد أن أعتق فتبناه فلما نهوا عن ذلك قيل له مولاه واستشهد سالم باليماة في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكان من أهل فارس من أصرطخر وقيل: إنه من العجم من سبي

(1) قال الحافظ: قوله العصبه بالنصب على الظرفية لقوله قدم، كذا في جميع الروايات، وفي رواية أبي داود نزلوا العصبه أي: المكان المسمى بذلك، وهو بإسكان الصاد المهملة بعدها موحدة، واختلف في أوله: ف قيل بالفتح، وقيل: بالضم موضع بقباء انتهى. وقال القسطلاني: موضعاً بالنصب بدل أو بيان، انتهى.

والحديث أخرجه أبو داود برواية ابن نمير عن عبيد الله، وليس فيه هذا التفسير فظاهره أن التفسير من أنس بن عياض أو من دونه.

وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا»⁽¹⁾.

693 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً»⁽²⁾.

كرمانا، وكان يعدّ في قريش لتبني أبي حذيفة له ويعدّ في العجم لأنه أصله ويعدّ في المهاجرين لهجرته ويعدّ في الأنصار لأنّ معتقته أنصاريّة ويعدّ في القرّاء لأنّه كان أكثرهم قرآنًا كما قال: (وَكَانَ) أي: سالم (أَكْثَرُهُمْ) أي: أكثر المهاجرين الأولين (قُرْآنًا) وهذا إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونه أشرف منه، وفي رواية الطبراني لأنّه كان أكثرهم قرآنًا، وكانت إمامته بهم قبل أن يعتق وبهذا يطابق الحديث الترجمة، وأمّا أبو حذيفة: فهو هشام بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف العبشمي أحد السابقين، ورواة هذا الحديث كلّهم: مدنيون وأخرجه أبو داود أيضًا في الصلاة.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة وتشديد المعجمة، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنِي) وفي رواية حَدَّثَنَا (أَبُو التَّيَّاحِ) بفتح المثناة الفوقية وتشديد التحتيّة وبالمهملة يزيد بن حميد الضبعي، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية بزيادة ابن مالك.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا) يعني في المعروف لا في المنكر فإنّه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق.

(وَإِنْ اسْتُعْمِلَ) على البناء للمفعول أي: وإن جعل عاملاً وللمؤلف في الأحكام عن مسدّد عن يحيى وإن استعمل عليكم وهو أصرح في المقصود.

(حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً) شبّه بذلك لصغر رأسه وذلك معروف في الحبشية، وقيل لسواده وقيل لقصر شعره وتفلّفه. وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: أي حبة من العنب يابسة سوداء، وهذا تمثيل في الحقارة وسماجة الصّورة وعدم الاعتداد.

وفي الحديث: الدلالة على صحّة إمامة العبد لأنّه إذا أمر بطاعته فقد أمر بالصّلاة خلفه قاله ابن بطّال، ويحتمل: أن يكون من جهة ما جرت به عادتهم من

أنَّ الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه .

قيل : وفيه النهي عن القيام على السلاطين وإن جاروا لأنَّ القيام عليهم يفضي إلى تهيج فتنة تذهب فيها الأنفس والحرم وهو أشدَّ ممَّا ينكر عليهم وقد مثله بعضهم بالذي يبني قصرًا ويهدم قصرًا ، ووجه الدلالة عليه أنه أمر بطاعة العبد الحشوي والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قريش ويكون غيرهم متغلبًا فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والخروج عليه ، وردّه ابن الجوزي بأنَّ المراد بالعامل هنا من يستعمله الإمام لا من يلي الإمامة العظمى ، وبأنَّ المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحقَّ انتهى .

ولا مانع من حمله على أعمّ من ذلك فقد وجد من ولي الإمامة العظمى من غير قريش من ذوي الشوكة متغلبًا وقد استدلّ به بعضهم على جواز الإمامة في غير قريش وهو متعقّب بأنّه لا تلازم بين الأجزاء والجواز ، نعم فيه دلالة على وجوب طاعته والفقهاء على أنّه يطاع ما أقام الجمع والجماعات والعيد والجهاد ولو كان عبد أحبشيًا وليّ الإمامة العظمى بأن يتغلب على البلاد بالشوكة .

تتمّة:

قد ذكر المؤلّف هذا الحديث بعد باب من طريق غندر عن شُعْبَةَ بلفظ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأبي ذرٍّ : اسمع وأطع الحديث ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضًا لكن بإسناد له آخر عن شعبة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله ابن الصامت عن أبي ذرٍّ قَالَ خَلِيلِي ﷺ «أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبدًا حبشيًا مجذع الأطراف» ، وأخرجه الحاكم والبيهقي من هذا الوجه .

وفيه : قصّة أنّ أبا ذرٍّ انتهى إلى الربرة ، وقد أقيمت الصلاة فإذا عبد يؤمّهم قَالَ : فليل : هذا أبو ذرٍّ فذهب يتأخّر فقال أبو ذرٍّ : أوصاني خليلي ﷺ فذكر الحديث ، وأخرج مسلم أيضًا من طريق غندر عن شُعْبَةَ عن حصين بن الحصين سمعت جدّي تحدّث أنها سمعت النَّبِيَّ ﷺ يخطب في حجة الوداع يقول : «ولو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله» .

وفي هذه الروية فائدتان :

تعيين جهة الطاعة ، وتاريخ الحديث وأنه كان في أواخر عهد النَّبِيِّ ﷺ .

55 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ⁽¹⁾

55 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ

(باب) بالتنوين (إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ) الصَّلَاةُ بِلِ قَصْرِهَا (وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ) أَي :

(1) المسألة خلافية شهيرة؛ قال العيني: مذهب الشافعية أن صلاة الإمام إذا فسدت لا تفسد صلاة المقتدي، لأن الاقتداء عندهم بالإمام في مجرد المتابعة فقط، ومذهب الحنفية أن صلاة الإمام إذا فسدت تفسد صلاة المقتدي، لأن صلاة الإمام متضمنة صلاة المقتدي، ثم قال مذهب الشافعي كما ذكرنا أن المؤتم عنده تبع للإمام في مجرد الموافقة، لا في الصحة والفساد، وبه قال مالك وأحمد، وعندنا يتبع له مطلقاً يعني في الصحة والفساد، وثمرة الخلاف تظهر في مسائل بسطها العيني، ثم قال: ودليلنا ما رواه الحاكم مصححاً عن سهل بن سعد: الإمام ضامن يعني صلاتهم في ضمن صلاته صحة وفساداً، انتهى. قلت: هذا هو المعروف على السنة المشايخ، والصحيح أن ذلك متفق عليه عندهم في مسألة الحدث فقط لا في غيرها، وبه تفاصيل بسطت في الفقه، وقال الموفق: إن الإمام إذا صلى بالجماعة محدثاً أو جنباً غير عالم بحدثه فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى فرغوا من الصلاة فصلاتهم صحيحة، وصلاة الإمام باطلة. روي ذلك عن عمر رضي الله عنه وعثمان وعلي وابن عمر، وبه قال الحسن وسعيد بن جبير ومالك والأوزاعي والشافعي، وعن علي رضي الله عنه أنه يعيد ويعيدون، وبه قال ابن سيرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه، لأنه صلى بهم محدثاً أشبه ما لو علم، ولنا إجماع الصحابة ولأن الحدث مما يخفى، ولا سبيل للمأموم إلى معرفته من الإمام فكان معذوراً في الاقتداء به، ويفارق ما إذا علم الإمام حدث نفسه لأنه يكون مستهزئاً بالصلاة علماً لما لا يحل، وكذلك إن علم المأموم فإنه لا عذر له في الاقتداء به فإذا علم يحدث نفسه في الصلاة وعلم المأمومون لزمتهم استئناف الصلاة، وعن أحمد رواية أخرى إذا علم المأمومون يبنون على صلاتهم، وقال الشافعي يبنون على صلاتهم سواء علم بذلك أو علم المأمومون، لأن ما مضى من صلاتهم صحيح، فكان لهم البناء، ولنا أنه ائتم بمن صلاته فاسدة مع العلم منهما أو من أحدهما أشبه مما ائتم بامرأة، وإنما خولف هذا فيما إذا استمر الجهل منهما للإجماع، ولأن وجوب الإعادة على المأمومين حال استمرار الجعل بشق لتفرقهم، بخلاف ما إذا علموا في الصلاة، وإن علم بعض المأمومين دون بعض فالمنصوص أن صلاة الجميع تفسد، والأولى أن يختص البطان بمن علم، وإذا اختلف غير ذلك من الشروط في حق الإمام كالستارة واستقبال القبلة لم يعف عنه في حق المأموم لأن ذلك لا يخفى غالباً بخلاف الحدث والنجاسة، وكذلك إن فسدت صلاته لترك ركن فسدت صلاتهم نص عليه أحمد فيمن ترك القراءة يعيد ويعيدون، وكذلك فيمن ترك تكبيرة الإحرام وإن فسدت لفعل يبطل الصلاة، فإن كان عن عمد أفسد صلاة الجميع وإن كان عن غير عمد لم تفسد صلاة المأمومين، انتهى.

وقال أيضاً: من صلى خلف من يعلن بدعة أو يسكر أعاد، وبسط الكلام على ذلك إلى أن قال: فحصل من ذلك أن من صلى خلف مبتدع معلن ببدعته فعليه الإعادة، ومن لم يعلنها ففي الإعادة =

694 - حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشْيَبُ،

المقتدى وجواب إذا محذوف أي: لا يضرّ من خلفه وهذا هو مذهب الشافعية لأن الاقتداء بالإمام عندهم في مجرد المتابعة فقط فإذا فسدت صلاة الإمام لا تفسد صلاة المأموم عندهم، أو لا يضرّ من خلفه وهذا مذهب الحنفية، لأن صلاة الإمام متضمنة صلاة المأموم صحة وفسادًا فإذا فسدت تفسد، وفي رواية: أتمّ بغير واو وحيث لا يحتاج إلى تقدير الجواب.

(حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ) ابن إبراهيم الأعرج البغدادي من صغار شيوخ البُخَارِيِّ مات قبل البُخَارِيِّ بسنة ببغداد يوم الاثنين لثلاث ليال باقين من صفر سنة خمس وخمسين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشْيَبُ) بفتح الهمزة وسكون المعجمة

خلفه روايتان، وأباح الشافعي الصلاة خلف أهل البدع، ولما ما روى جابر قال سمعت رسول الله ﷺ على مبره يقول: «لا تؤمن امرأة رجلاً ولا فاجر مؤمناً إلا أن يقهره بسلطان أو يخاف سوطه أو سيفه»، رواه ابن ماجة، وفي معنى شارب ما يسكر كل فاسق فلا يصلي خلفه، نص عليه أحمد، وسأله رجل قال: صليت خلف رجل ثم علمت أنه يسكر أعيد؟ قال: نعم أعد، قال: أيتهما صلاتي قال التي صليت وحدك، انتهى مختصراً. وقال أيضاً لا يجوز لتارك ركن من الأفعال إمامة أحد كالمضطجع والعاجز عن الركوع والسجود، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك، وقال الشافعي: يجوز، انتهى. وحكى الدردير قول المالكية: كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث أو نسيانه، انتهى. فعلم من ذلك أن ما هو المشهور من صحة صلاة المؤتم مع فساد صلاة الإمام عند الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم ليس على إطلاقه، بل قولهم هذا في مسألة الحدث فقط، وهي أيضاً بشرط النسيان، أو عدم العلم بالحدث إلى تمام الصلاة حتى قالت المالكية بفساد الصلاة باقتداء إمام أراد بتقديمه الكبير على الناس، وحتى قالوا بفساد الاقتداء بمن يخل بالسنة عمداً على أحد القولين، قال الدردير: وبطلت الصلاة باقتداء بمن بان فاسقاً بجارحة كزان وشارب خمر وعلق لوالديه ونحو ذلك، لأن شرطه العدالة والمعتمد أنه لا تشترط عدالته، فتصح إمامة الفاسق بالجارحة ما لم يتعلق فسقه بالصلاة كأن يقصد بتقديمه الكبير أو يخل بركن أو شرط أو سنة على أحد القولين في بطلان صلاة تاركها عمداً، على أن عدم الإخلال بما ذكر شرط في صحة الصلاة مطلقاً، قال الدسوقي: قوله أو يخل بركن أو شرط بأن يتساهل بالصلاة ويترك الرفع من الركوع مثلاً، والمراد أن شأنه الإخلال بما ذكر في غير هذه الصلاة، وإلا فهذه الصلاة باطلة قطعاً، ومن كان شأنه الإخلال بما ذكر إذا اقتدى به شخص، وتحقق أو ظن أنه ذو مانع من صحتها بطلت الصلاة خلفه اتفاقاً، انتهى. وعلم من ذلك ما قالوا من اتفاق الأئمة الثلاثة على ذلك غلط قطعاً، والإمامان مالك وأحمد لم يقولوا بذلك إلا في مسألة طرأان الحدث أو نسيانه فقط.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا

وفتح المشاة التحتية وبالموحدة أبو علي الكوفي سكن بغداد وأصله من خراسان ولي قضاء حمص والموصل وطبرستان ومات بالري: سنة تسع ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) مولى عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المديني، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) هو أبو أسامة مولى عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بفتح المشاة التحتية وتخفيف المهملة مولى أم المؤمنين ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد: ما بين بغدادى وكوفي ومديني وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي وتفرّد بإخراج متنه البُخَارِيُّ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُصَلُّونَ) أي: الأئمة (لَكُمْ) أي: لأجلكم، (فَإِنْ أَصَابُوا) أي: فإن أتموا أركانها وشروطها وسننها يدل عليه ما أخرجه الحاكم على شرط البُخَارِيِّ عن عقبة عن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من أم الناس فأتهم» وفي نسخة: «فأصاب فالصلاة له ولهم ومن انتقص من ذلك شيئاً فعليه ولا عليهم»، ويدل عليه أيضاً ما أخرجه ابن حبان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يكون أقوام يصلون الصلاة فإن أتموا فلهم ولهم» وأخرج الدارقطني عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا: «سيليكم بعدي ولأهلي فاسمعوا وأطيعوا فيما وافق الحق وصلوا وراءهم فإن أحسنوا فلهم وإن أسأوا فعليهم».

وَقَالَ ابن بطلال: إن أصابوا يعني الوقت فإن بني أمية كانوا يؤخرون الصلاة تأخيرًا شديدًا هذا، ويدل عليه ما رواه أبو داود بسند جيّد عن قبيصة بن وقاص قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يكون عليكم أمراء من بعدي يؤخرون الصلاة فهي لكم وهي عليهم فصلوا معهم ما صلوا القبلة» وما رواه أبو داود أَيْضًا من حديث عقبة ابن عامر مرفوعًا من أم بالناس فأصاب الوقت فله ولهم، وما رواه النسائي وابن ماجه عن ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ ﷺ: «لعلكم تدركون قومًا يصلون الصلاة لغير وقتها فإن أدركتموهم فصلوا في بيوتكم في الوقت الذي تعرفون ثم صلوا معهم واجعلوها سبحة» وهو حديث حسن، فعلى هذا يكون المعنى فإن أصابوا الوقت أو المراد ما هو أعم من الإتمام وإصابة الوقت ويدل عليه ما في

فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَوْا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»⁽¹⁾.

رواية أحمد في هذا الحديث، فإن صلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجود فهي لكم ولهم.

(فَلَكُمْ) أي: ثواب صلاتكم أي: ولهم ثواب صلاتهم ولا يحتاج إلى ذكره إذ معلوم أنما من أتى لطاعة فثوابها له، وزاد أحمد عن الحسن بن موسى بهذا السند ولهم أي: ثواب صلاتهم وهو يغني عن تكلف توجيه حذفها.

(وَإِنْ أَخْطَوْا) أي: وإن ارتكبوا الخطيئة في صلاتهم بأن يكونوا محدثين أو جنباً أو في بدنه أو ثوبه نجاسة.

(فَلَكُمْ) ثواب صلاتكم جماعة.

(وَعَلَيْهِمْ) عقاب ما ارتكبوه من الخطيئة، أو المعنى وإن أخطؤوا الوقت بأن يؤخروها عن وقتها فلكم ثواب ما صليتم في الوقت فرادى وثواب الجماعة أيضاً إن صليتم معهم لغير وقتها سبحة، وعليهم عقاب ذلك التأخير، وليس المراد من الخطأ هنا ما هو في مقابلة العمد لأنه مرفوع عن هذه الأمة ولا إثم فيه، قال المهلب وفي الحديث: جواز الصلاة خلف البرّ والفاجر إذا خيف منه يعني إذا كان ذا شوكة.

وَقَالَ البغوي في شرح السنّة: فيه دليل على أنّه صلى يقوم محدثاً يصح صلاة المأمومين وعليه الإعادة، وهذا هو مذهب الشافعية، لأنّ الاقتداء بالإمام عندهم في مجرّد المتابعة لا في الصّحة والفساد كما عند الحنفيّة، وثمرة الخلاف تظهر في مسائل:

منها: أنّ الإمام إذا ظهر أنّه كان محدثاً أو جنباً لا يعيد المؤتم صلاته عندهم.

ومنها: أنّه يجوز اقتداء القائم بالمومي.

ومنها: أنّ قراءة الإمام لا تنوب عن قراءة المأموم.

ومنها: جواز اقتداء المفترض بالمتنقل وبمن صلى فرضاً آخر.

ومنها: أنّ المقتدي يقول سمع الله لمن حمده أيضاً.

وأما عند الحنفية: فالحكم بالعكس في كلّها ودليلهم في ذلك: ما رواه الحاكم مصحّحاً عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «الإمام ضامن» يعني صلاتهم في ضمن صلاته صحّة وفسادا، ثمّ إنّه استدلّ به قوم على صحّة الائتمام بمن يخلّ بشيء من الصلاة ركنا كان أو غيره إذا أتمّ المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام الخليفة أو نائبه والأصحّ عندهم صحّة الاقتداء بمن علم أنّه ترك واجبا.

ومنهم من استدلّ به: على الجواز مطلقاً بناء على أنّ المراد بالخطأ ما يقابل العمد، قال: ومحلّ الخلاف في الأمور الاجتهادية كمن يصلي خلف من لا يرى قراءة البسملة ولا أنها من أركان القراءة لأنّه آية من الفاتحة بل يرى أنّ الفاتحة تجزئ بدونها قال فإنّ صلاة المأموم تصحّ إذا قرأ هو البسملة لأنّ غاية حال الإمام في هذه الحالة أن يكون أخطأ، وقد دلّ الحديث على أنّ خطأ الإمام لا يؤثر في صحّة صلاة المأموم إذا أصاب.

تنبیه:

قال بعض العلماء: المراد بقوله: «وإن أخطؤوا فلكم» يعني: صلاتكم في بيوتكم في الوقت، وكذلك كان جماعة من السلف يفعلون، روي أنّ الحجاج لما أّخر الصلاة صلى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في رحله ووقف فأمر به الحجاج فحبس، وكان يؤّخر الصلاة يوم الجمعة وكان أبو وائل يأمرهم أن يصلّوا في بيوتهم ثم يأتوا الحجاج فيصلّوا معه، وفعله مسروق مع زياد، وكان عطاء وسعيد ابن جبیر في زمن الوليد إذا أّخر الصلاة صلّيا في محلّهما، وفعله مكحول مع الوليد أيضاً وهو مذهب مالك.

وفي التلويح: كان جماعة من السلف يصلّون في بيوتهم في الوقت ثم يعيدون معهم، وعن بعض السلف أنهم لا يعيدون.

وقال النخعي: كان عبد الله يصليّ معهم إذا أّخروا عن الوقت قليلاً، وروي ابن أبي شيبه عن وكيع نا هشام قال سألت أبا جعفر محمد بن عليّ عن الصلاة خلف الأمراء قال: صلّ معهم، وقيل لجعفر بن محمد: كان أبوك يصليّ إذا رجع إلى البيت، فقال: لا والله ما كان يزيد على صلاة الأئمة.

56 - باب إِمَامَةِ الْمُفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ

وَقَالَ الْحَسَنُ: «صَلِّ وَعَلَيْهِ بِدْعَتُهُ».

695 - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ،

56 - باب إِمَامَةِ الْمُفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ

(باب) حكم (إِمَامَةِ الْمُفْتُونِ) من فُتِنَ الرجل مفتون إذا ذهب ماله وعقله فضل عن الحق، والفاتن المضلل عن الحق والمفتون المضلل بفتح الضاد هكذا فسره الكُرماني، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أي الذي دخل في الفتنة فخرج على الإمام، وتعبقه محمود الْعَيْنِيُّ: بأنه لا ينطلق إلا على الفاتن لأن الذي دخل الفتنة هو الفاعل وكان ينبغي للبخاري أن يقول باب إمامة الفاتن فليتأمل.

(و) حكم إمامة (المُبْتَدِعِ) أي: الذي يرتكب البدعة وهي لغة شيء عمل على غير مثال سابق، وشرعاً: إحداث ما لم يكن له أصل في عهد رسول الله ﷺ، وهي على قسمين: بدعة ضلالة وهي التي ذكرت، وبدعة حسنة: هي ما رآه المؤمنون حسناً ولا يكون مخالفاً للكتاب والسنة والأثر والإجماع، والمراد هنا بدعة ضلالة.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري: (صَلِّ) أي: خلف المبتدع (وَعَلَيْهِ بِدْعَتُهُ) أي: إثم بدعته، وقد وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب بدعة فَقَالَ: صَلِّ خَلْفَهُ وَعَلَيْهِ بِدْعَتِهِ.

(و) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أي: المؤلف وفي رواية قَالَ محمد بن إسماعيل وقد سقط في رواية.

(وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرْيَانِي، قيل: عبّر بهذه الصيغة لأنه ممّا أخذه عن شيخه مذاكرة فهذا لم يقل فيه حَدَّثَنَا، وقيل: إن ذلك ممّا تحمّله بالإجازة أو المناولة أو العرض، وقيل: هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو متصل لكنّه لا يعتبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفاً، أو كان فيه راو ليس على شرطه والذي هنا من قبيل الأول، وَقَالَ محمود الْعَيْنِيُّ فيه: أنه إذا كان الراوي على غير شرطه كيف يذكره في كتابه، وقد وصله الإسماعيلي من رواية محمد بن يحيى ثنا محمد بن يوسف الفرياني.

حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ خِيَارٍ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، - وَهُوَ مَحْضُورٌ - فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ، وَنَزَلَ بِكَ مَا نَرَى، وَصَلَّى لَنَا إِمَامُ فِتْنَةٍ،

(حَدَّثَنَا) عبد الرحمن بن عمر (الأوزاعي) قَالَ: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية الإسماعيلي أخبرني حميد، وفي رواية أخرى له عن الزهري عن عروة، ويحتمل أن يكون الزهري فيه شيخان.

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير (ابن عَدِيٍّ) بفتح العين وكسر الدال المهملتين (ابن خِيَارٍ) ويروى الخيار معرّفًا باللام بكسر الخاء المعجمة وتخفيف المثناة التحتية وبالراء النوفلي من بني نوفل بن عبد مناف المدني التابعي أدرك زمن النَّبِيِّ ﷺ ولم يثبت له رؤية وكان من فقهاء قریش وثقاتهم وكان عثمان رضي الله عنه من أقارب أمّه مات زمن الوليد بن عبد الملك، وفي رواية ابن المبارك عن الأوزاعي عن الإسماعيلي وأبي نعيم حَدَّثَنِي عبيد الله بن عديّ بن الخيار (أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مَحْضُورٌ) أي: محبوس في الدار ممنوع من الأمور قال الدراوردي لم يكن في القائمين على عثمان رضي الله عنه أحدٌ من الصحابة، وإنّما كانوا فرقة مصرية وفرقة كوفية ولم يعيخوا عليه شيئًا إلّا خرج منه بريئًا فطالبوه بعزل من استعمل من بني أمية فلم يستطع ذلك وهو على تلك الحالة.

(فَقَالَ) له: (إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ) بالإضافة أي: إمام الجماعة وفي رواية يونس ابن يزيد وأنت الإمام أي: الأعظم.

(وَنَزَلَ بِكَ مَا نَرَى) من الحصار وخروج الخوارج عليك ويروى ما ترى بتاء الخطاب.

(وَيُصَلِّي لَنَا) أي: يؤمنا (إِمَامُ فِتْنَةٍ) أي: رئيسها واختلف فيه فقيل هو عبد الرحمن بن عَدِيٍّ البلوي أحد رؤوس المصريين الذين حصروا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قاله ابن وضاح، وَقَالَ ابن الجوزي وقد صَلَّى كنانة بن بشر أحد رؤوسهم أيضًا وكان هؤلاء حين هجموا على المدينة كان عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخرج فيصلي بالناس شهرا ثم خرج يومًا فحصبوه حتّى وقع على المنبر، ولم يستطع

وَتَتَحَرَّجُ؟ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ، فَأَحْسِنُ مَعَهُمْ،

الصلاة يومئذ فصلّى بهم أبو أمانة بن سهل بن حنيف فنفوه فصلّى عبد الرحمن بن عديس تارة وكنانة بن بشر تارة فبقيا على ذلك عشرة أيام، وأمّا ما يقال: إنه صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو أمانة بن سهيل بن حنيف الأنصاريّ على ما رواه عمر بن شبة بإسناد صحيح ورواه ابن المديني أيضًا من طريق أبي هريرة رضي الله عنه وكذلك صلى بهم وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فيما رواه إسماعيل الخطي في تاريخ بغداد من رواية ثعلبة بن يزيد الجماني قال فلما كان يوم العيد عيد الأضحى، جاء عليّ رضي الله عنه فصلّى بالناس، وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلواني لم يصلّ بهم غيرها وفعل ذلك عليّ رضي الله عنه لثلاث تضاع السنة وقال غيره صلى بهم عدّة صلوات، وصلى بهم أيضًا سهل بن حنيف رواه ابن شبة بإسناد قوي، وقيل: صلى بهم أيضًا أبو أيوب الأنصاريّ وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهم، فليس أحد من هؤلاء مرادًا بقوله إمام فتنة فإنهم استأذنه في الصلاة فأذن لهم لعلمه أنّ المصريين لا يصلون إليهم بشرّ، وقد قال الداودي: إنّ معنى قوله إمام فتنة إمام وقت الفتنة فعلى هذا الاختصاص له بالخارجي لكن هذا غير مناسب لمراد المصنّف لترجمته، على أنّه حينئذ لم يكن قوله ونتحرّج مناسبًا، فافهم.

(وَتَتَحَرَّجُ) وفي رواية ابن المبارك وإنا لتتحرّج من الصلاة معه، والتحرّج التأثم أي: نخاف الوقوع في الإثم وأصل الحرج الضيق ثم استعمل للإثم لأنّه يضيق على صاحبه، وهذا القول: ينصرف إلى صلاة من صلّى من رؤساء الخوارج في وقت الفتنة ولا يدخل فيهم من ذكر من الصحابة رضي الله عنهم.

(فَقَالَ) عثمان رضي الله عنه: (الصَّلَاةُ) مبتدأ خبره قوله: (أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ) وفي رواية ابن المبارك إنّ الصلاة أحسن، وفي رواية هقل بن زياد عن الأوزاعي عند الإسماعيلي الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، (فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ، فَأَحْسِنُ مَعَهُمْ) ظاهره أنّ عثمان رضي الله عنه رخص له في الصلاة معهم كأنه يقول: لا يضرك كونه مفتونًا بل إذا أحسن فوافقه على إحسانه ومن جملة الإحسان: الصلاة وترك ما افتتن به وبهذا يطابق الترجمة.

وَقَالَ ابن المنير: يحتمل أن يكون رأي أنّ الصلاة خلفه لا تصحّ فحاد عن

وَإِذَا أَسَاؤُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ»

الجواب بقوله: إِنَّ الصَّلَاةَ أَحْسَنَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ هِيَ الصَّلَاةُ الصَّحِيحَةُ وَصَلَاةُ الْخَارِجِيِّ غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِأَنَّهُ: إِمَّا كَافِرٌ أَوْ فَاسِقٌ انْتَهَى وَهَذَا مَا قَالَهُ نَصْرَةٌ لِمَذْهَبِهِ فِي عَدَمِ صَحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ سَيْفَ بْنَ عَمْرِو رَوَى فِي كِتَابِ الْفَتْوحِ عَنْ سَهْلِ بْنِ يَوْسُفَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَرِهَ النَّاسُ الصَّلَاةَ خَلْفَ الَّذِي حَصَرُوا عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا عَثْمَانَ فَإِنَّهُ قَالَ مَنْ دَعَا إِلَى الصَّلَاةِ فَأَجِيبُوهُ وَهَذَا صَرَحَ فِي أَنَّ مَقْصُودَهُ بِقَوْلِهِ الصَّلَاةَ أَحْسَنَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْإِذْنِ بِالصَّلَاةِ خَلْفَهُ، وَفِيهِ: تَأْيِيدٌ لِمَا فَهَمَهُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ قَوْلِهِ إِمَامٌ فَتْنَةٌ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ رَئِيسَ فَتْنَةٍ لَا الْإِمَامَ فِي وَقْتِ الْفِتْنَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الدَّوَّادِيُّ وَأَيَّدَهُ بِأَنَّ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَذْكُرْ الَّذِي أَمَّهُمْ بِمَكْرُوهِهِ بَلْ ذَكَرَ أَنَّ فَعَلَهُ أَحْسَنَ الْأَعْمَالِ فَتَأَمَّلْ.

(وَإِذَا أَسَاؤُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ) مِنْ قَوْلٍ أَوْ فَعَلٍ أَوْ اعْتِقَادٍ، فَفِيهِ تَحْذِيرٌ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالِدُخُولِ فِيهَا وَمِنْ جَمِيعِ مَا يَنْكَرُ وَفِي هَذَا الْأَثَرُ أَيْضًا الْحِذْرُ عَلَى شُهُودِ الْجَمَاعَةِ. وَلَا سِيَّمَا فِي زَمَنِ الْفِتْنَةِ لِثَلَا يَزْدَادُ تَفَرُّقُ الْكَلِمَةِ وَفِيهِ: أَيْضًا أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ مَنْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ أَوْلَى مِنْ تَعْطِيلِ الْجَمَاعَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا يَجْزِي أَنْ يَقَامَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَتَعَقُّبُهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رَدٌّ بَلْ دَعْوَى الرَّدِّ عَلَى ذَلِكَ مُرَدُّوهُ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى يَوْمَ عِيدِ الْأَضْحَى الَّذِي شَرَطَهَا أَنْ يَصَلِّيَ مَنْ يَصَلِّيَ الْجُمُعَةَ فَمَنْ أَيْنَ ثَبِتَ أَنَّهُ صَلَّى بِغَيْرِ إِذْنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عِدَّةَ صَلَوَاتٍ وَفِيهَا الْجُمُعَةُ فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ صَلَّى بِغَيْرِ اسْتِئْذَانٍ فَعَلِيهِ الْبَيَانُ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ صَلَّى بِغَيْرِ اسْتِئْذَانٍ وَلَكِنْ كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبٍ تَخَلَّفَ الْإِمَامُ عَنِ الْحُضُورِ فَإِذَا تَعَذَّرَ حُضُورُ الْإِمَامِ فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ إِقَامَةُ رَجُلٍ مِنْهُمْ يَقُومُ بِهِ، وَهَذَا كَمَا فَعَلَ الْمُسْلِمُونَ لَمَّا قَتَلَ الْأُمَرَاءُ اجْتَمَعُوا عَلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَنْ هَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَوْ غَلَبَ عَلَى مِصْرَ مُتَغَلِّبٌ فَصَلَّى بِهِمْ الْجُمُعَةَ جَازٍ، وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْلَى بِذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَضُوا بِهِ وَصَلُّوا وَرَاءَهُ، كَيْفَ وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَةَ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثُ

وَقَالَ الرَّبُّيْدِيُّ،

وفيه: «فمن تركها أي الجمعة في حياتي أو بعدي ولو إمام عادل أو جائر استخفافاً بها وجحوداً لها فلا جمع الله شمله ولا بارك له في أمره ألا ولا صلاة له ولا زكاة له ولا حج له ولا صوم له ولا بر له حتى يتوب» الحديث، ومن هذا أخذ أصحابنا وقالوا: لا يجوز إقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره كالنائب والقاضي والخطيب، وأما ما يقال: إن هذا الحديث ضعيف وفي سنده عبد الله ابن محمد، فمدفوع بأنه روي من طرق كثيرة ووجوه مختلفة فحصل له بذلك قوة يحتج به، وأما الصلاة خلف الخوارج وأهل البدع فاختلف العلماء فيه فأجازت: طائفة منهم ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذ صَلَّى خلف الحجاج، وكذلك ابن أبي بكر وسعيد بن جبير، وَقَالَ النخعي: كانوا يصلّون وراء الأمراء ما كانوا، وكان أبو واصل يجمع مع المختار بن عبيد وسئل ميمون بن مهران عن الصلاة خلف رجل يذكر أنه من الخوارج فَقَالَ: أنت لا تصلي له إنما تصلي لله عَزَّ وَجَلَّ وقد كنّا نصلي خلف الحجاج وكان حرورياً أزرقياً، وروى أشهب عن مالك لا أجزت الصلاة خلف الإباضية والواصلية ولا السكنى معهم في بلد، وَقَالَ ابن القاسم: أرى الإعادة في الوقت على من صَلَّى خلف أهل البدع، وَقَالَ أصبغ: يعيد أبداً، وَقَالَ الثوري في القدري لا تقدّمه قَالَ أحمد بن حنبل: لا يصلي خلف أحد من أهل الأهواء إذا كان داعياً إلى هواء، ومن صَلَّى خلف الجهمي والرافضي والقدري يعيد، وَقَالَ أصحابنا يكره الصلاة خلف صاحب هوى وبدعة، ولا يجوز خلف الرافضي والقدري والجهمي لأنهم يعتقدون أَنَّ اللَّهَ تعالى لا يعلم الشيء قبل حدوثه وهو كفر، والمشبهة ومن يقول بخلق القرآن.

وكان أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يرى الصلاة خلف المبتدع، ومثله عن أبي يوسف، وأما الفاسق بجوارحه كالزاني وشارب الخمر، فزعم ابن حبيب من المالكية أَنَّ من صَلَّى خلف من شرب الخمر يعيد أبداً إلا أن يكون والياً، وقيل في رواية يصح، وفي المحيط: لو صَلَّى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرراً ثواب الجماعة، ولا ينال ثواب من يصلي خلف المتقي، وفي المبسوط: يكره الاقتداء بصاحب بدعة.

(وَقَالَ الرَّبُّيْدِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة محمد بن الوليد أبو الهذيل

قَالَ: الزُّهْرِيُّ: «لَا نَرَى أَنْ يُصَلَّى خَلْفَ الْمُخَنَّثِ»⁽¹⁾

الشامي الحمصي وهو صاحب الزهري، قَالَ ابن سعد مات سنة ثمان وأربعين ومائة وهو ابن سبعين، والزبيدي نسبة إلى زبيد بطن في مذحج وفي الأزد وفي حوران القضاية.

(قَالَ الزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم بن شهاب: (لَا نَرَى أَنْ يُصَلَّى) على صيغة المجهول (خَلْفَ الْمُخَنَّثِ) روي بكسر النون وفتحها والكسر أفصح والفتح أشهر وهو الَّذِي خُلِقَ خُلُقُ النِّسَاءِ وهو نوعان، من يكون ذلك خلقه له لا صنع له فيه، وهذا لا إثم عليه ولا ذم، ومن تكلف ذلك وليس له خلقاً وهذا هو المذموم، ويقال: بالكسر من فيه تشنُّ وتشبه بالنساء وبالفتح من يؤتى في دبره، وأما من يتكسر في كلامه ومشيته فلا بأس بالصلاة خلفه، وَقَالَ الداوودي: كلٌّ منهما مراد لأنَّ كلاً منهما بدعة قبيحة، وذلك لأنَّ الإمامة موضع الكمال واختيار أهل

(1) قال الكاندهلوي: المخنث إن كان مشتبهاً بين الرجل والمرأة فلا تجوز الصلاة خلفه، ويقولون الخنثى، وإن كان المخنث مفتوناً متكلفاً فيحرم، وإلا لا، انتهى. قلت الخنثى شيء آخر لا تعلق له بهذا المحل، قال الموفق: الخنثى لا يجوز أن يؤم رجلاً لأنه يحتمل أن يكون امرأة، ولا يؤم خنثى مثله لاحتمال أن يكون الإمام امرأة، والمأموم رجلاً، انتهى. وقال الحافظ: المخنث رويناه بكسر النون وفتحها. فالأول: المراد به من فيه تكسر وتثن وتشبه بالنساء.

والثاني: المراد به من يؤتى به، وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين محتجاً بأن الأول لا مانع من الصلاة خلفه إذا كان أصل خلقته، ورد بأن المراد من يتعمد ذلك فيتشبه بالنساء فإن ذلك بدعة قبيحة، ولذا جوز الداوودي أن يكون كل منهما مراداً، قال ابن بطال: ذكر البخاري هذه المسألة ههنا لأن المخنث مفتتن في طريقته، انتهى.

وقال العيني: المخنث بكسر النون وفتحها، والكسر أفصح، والفتح أشهر، وهو الَّذِي خُلِقَ خُلُقُ النِّسَاءِ وهو نوعان من يكون ذلك خلقه له لا صنع له فيه، وهذا لا إثم عليه ولا ذم، ومن تكلف ذلك وليس له خلقاً وهذا هو المذموم، وقيل بكسر النون من فيه تكسر وتثن وتشبه بالنساء، وبالفتح من يؤتى في دبره، قال أبو عبد الملك أراد الزهري الَّذِي يؤتى في دبره، وأما من يتكسر في كلامه ومشيه فلا بأس بالصلاة خلفه، وقال الداوودي: أرادهما لأنهما بدعة وجرحه، وذلك لأن الإمامة موضع كمال واختيار أهل الفضل، انتهى. وقال الدردير: كرة ترتب مأبون في الفرائض والسنن بحصر لا في تراويح أو سفر أو غير راتب، والمراد بالمأبون من يتكسر في كلامه كالنساء أو من يشتهي أن يفعل به الفاحشة ولم يفعل به، أو من كان يفعل به وتاب وصارت الألسن تتكلم فيه لا ينافي ما تقدم من أن الفاسق بجارحة لا تصح إمامته وإن كان ضعيفاً، انتهى.

إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا»⁽¹⁾.

696 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ وَلَوْ لِحَبَشِي»⁽²⁾

الفضل والمخنث مفتتن في تشبهه بالنساء كما أن إمام الفتنة والمبتدع كل منهما مفتون في طريقته فلما شملهم معنى الفتنة كرهت إمامتهم.

(إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا) كأن يكون ذا شوكة أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه، وقد روى معمر عن الزُّهريّ بغير قيد أخرجه عبد الرزاق عنه ولفظه: قلت: فالمخنث؟ قَالَ: لا، ولا كراهة، لا يأتّم به. وهو محمول على حالة الاختيار.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة منصرفاً وغير منصرف والصرف أجود قيل هو البلخي مستملي وكيع، وقيل الواسطي وهو محتمل لكن ليس للواسطي رواية عن غندر والبلخي يروي عنه وقد مرّ في باب لا يتحرّى الصلاة.

(حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال هو لقب محمد ابن جعفر ابن امرأة شعبة، (عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ) يزيد ابن حميد (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (اسْمَعْ وَأَطِعْ وَلَوْ) كانت الطاعة أو كان الأمر (لِحَبَشِيّ

(1) تحفة 9827، 19372 أ.

(2) قال الخرقى: إن صلى خلف مشترك أو امرأة أعاد الصلاة، قال الموفق: أما المرأة فلا يصح أن يأتّم بها الرجل بحال في فرض ولا نافلة في قول عامة الفقهاء، وقال أبو ثور: لا إعادة على من صلى خلفها، وهو قياس قول المزني، وقال بعض أصحابنا: يجوز أن تؤم الرجال في التراويح، وتكون وراءهم لما روي عن أم ورقة أن رسول الله ﷺ جعل لها مؤذناً يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها، رواه أبو داود، وهذا عام في الرجال والنساء، ولنا قول النبي ﷺ: «لا تؤمن امرأة رجلاً». وحديث أم ورقة إنما أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها، كذلك رواه الدارقطني، وهذه زيادة وجب قبولها، ولو لم يذكر ذلك لتعين حمل الخبر عليه لأنه أذن لها في الفرائض بدليل أنه جعل لها مؤذناً، والأذان إنما يشرع في الفرائض، ولا خلاف في أنها لا تؤمهم في الفرائض، ولأن تخصيص ذلك بالتراويح واشترط تأخرها تحكم يخالف الأصول بغير دليل، فلا يجوز المصير إليه، ولو قدر ثبوت ذلك لأم ورقة لكان خاصاً لها بدليل أنه لا يشرع لغيرها من النساء =

كَأَنَّ رَأْسَهُ رَبِيبَةٌ⁽¹⁾.

57 - باب: يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، بِحِذَائِهِ سَوَاءً إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ⁽²⁾

كَأَنَّ) بتشديد النون (رَأْسَهُ رَبِيبَةٌ) سواء كان ذلك الحبشي مفتوناً أو مبتدعاً، وَقَالَ ابن المنير: في وجه دخوله في هذا الباب أي: باب إمامة المفتون والمبتدع أَنَّ الصِّفَةَ المذكورة إِنَّمَا توجد غالباً في من هو في غاية الجهل كالأعجمي الحديث العهد بالإسلام إذ هو لا يخلو عن ارتكاب البدعة واقتحام الفتنة، ولو لم يكن إِلَّا افتتانه بنفسه حين تقدّم للإمامة وليس من أهلها لَأَنَّ لها أهلاً من ذوي الحسب والنسب والعلم لكفى في ذلك واللّه أعلم.

57 - باب: يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، بِحِذَائِهِ سَوَاءً إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ

(باب) بالتثنية (يَقُومُ) أي: المأموم (عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، بِحِذَائِهِ) بكسر المهملة وبالذال المعجمة ممدوداً بمعنى الإزاء والجَنَب (سَوَاءً) أي: حال كونه مساوياً له بحيث لا يتقدّم ولا يتأخّر وفي رواية يقوم بحذاء الإمام عن يمينه (إِذَا كَانَا) أي: الإمام والمأموم (اثْنَيْنِ) وقيد به لَأَنَّهُ إذا كان مأمومان مع

⁼ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ، فَنَحْتَصُّ بِالْإِمَامَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، انْتَهَى. قُلْتُ: تَكَلَّمَ الشَّيْخُ فِي الْبَذَلِ عَلَى حَدِيثِ أُمِّ وَرْقَةَ وَحَكَى عَنِ الْبَدَائِعِ أَنَّهَا كَانَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، انْتَهَى. (1) طَرَفَاهُ 693، 7142 - تَحْفَةُ 1699.

(2) فِي الْبَابِ مَسْأَلَتَانِ:

أَوَّلَاهُمَا: إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، قَالَ الْمَوَافِقُ: إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا ذَكَرْنَا فَالْسَّنَةُ أَنْ يَقِفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ رَجُلًا كَانَ أَوْ غُلَامًا لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسَ، وَهَذَا قَوْلُ عَمْرِو وَعَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَالحسن وعطاءٍ والشافعي وأصحاب الرأي، وَقَالَ أَيْضًا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَرُونَ لِلْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ أَنْ يَقِفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ خَالَفَ السَّنَةَ، وَحَكَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا مَأْمُومٌ وَاحِدٌ جَعَلَهُ عَنْ يَسَارِهِ، انْتَهَى. وَفِي حَاشِيَتِي عَلَى الْبَذَلِ قَالَ الشَّعْرَانِيُّ وَمِنْهَا قَوْلُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ إِنْ الْوَاحِدُ يَقِفُ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ، فَإِنْ قَامَ عَلَى يَسَارِهِ لَا تَبْطُلُ مَعَ قَوْلِ أَحْمَدَ إِنَّهَا تَبْطُلُ، وَمَعَ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ يَقِفُ عَلَى يَسَارِهِ، وَمَعَ قَوْلِ النَّخَعِيِّ يَقِفُ خَلْفَهُ إِنْ يَرْكَعُ، فَإِنْ جَاءَ آخَرٌ وَإِلَّا يَقِفَ عَنْ يَمِينِهِ إِذَا رَكَعَ، انْتَهَى. وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: هَلْ يَسَاوِي الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ شَيْئًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ فِي آخِرِ الْقَوْلِ؟ وَمِيلُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ نَصُّ تَرْجُمَتِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ، =

الإمام فالحكم أن يتقدّم الإمام عليهما، ثم إن قوله عن يمين الإمام بحذائه يخرج من كان خلفه أو مائلاً عنه وقوله سواء يخرج من كان إلى جنبه لكن على بعد عنه هكذا قيل.

وقال الزين ابن المنير: والذي يظهر أن قوله بحذائه يخرج هذا أيضاً وقوله سواء أي: لا يتقدّم ولا يتأخر هذا وقد أشرنا إليه.

وقالت الشافعية: يستحب أن يقف الإمام دونه قليلاً وتكره مساواته، وكأن المؤلف رحمه الله أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه فقد تقدّم في الطهارة من رواية مخرمة عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ فقامت إلى جنبه وظاهره المساواة، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما نحواً من هذه القصة، وعن ابن جريج قال: قلت لعطاء الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه قال إلى شقه الأيمن قلت أتحاذي به حتى يصفّ معه لا يفوت أحدهما الآخر قال نعم.

قلت: أوجب أن يساويه حتى لا يكون بينهما فرجة قال نعم، وفي الموطأ عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: دخلت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالهاجرة فوجدته يسبح فقامت وراءه فقرّبني حتى جعلني حذاءه عن يمينه هذا، ثم أن نسخ البخاري هكذا باب يقوم وأورده الزين ابن المنير باب من يقوم، بإضافة الباب إلى من، وشرحه على ذلك وتردّد بين كونها موصولة وبين كونها استفهامية لكون المسألة مختلفاً فيها.

قال صاحب الدر المختار: يقف الواحد ولو صبيّاً محاذياً ليمين إمامه على المذهب، ولا عبرة بالرأس بل بالقدم، انتهى. والثاني في مذهب الإمام الشافعي، قال القسطلاني: قوله سواء أي مساوياً بحيث لا يتقدم ولا يتأخر، لكن يندب تخلف المأموم عن الإمام قليلاً، وتكره المساواة كما قاله في المجموع، انتهى. وبه جزم الكرمانى كما سيأتي في كلامه قريباً، وفي الأوجز عن العيني موقف المأموم إذا كان واحداً بحذاء الإمام عن يمينه مساوياً له، وهو قول عمر رضي الله عنه وابنه وأنس وابن عباس والثوري وأبي حنيفة ومالك والأوزاعي وإسحاق وغيرهم، وعن محمد بن الحسن يضع أصابع رجله عند عقب الإمام، وقال الشافعي يستحب أن يتأخر عنه قليلاً، وعن النخعي يقف خلفه إلى أن يركع، فإذا جاء أحد وإلا قام عن يمينه، انتهى.

697 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَيْتٌ فِي بَيْتِ خَالَتِي مِمْوَنَةَ «فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، فَجِئْتُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ - أَوْ قَالَ: خَطِيطَهُ - ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالْوَاقِعُ أَنَّ مِنْ مَحْذُوفَةٍ وَالسِّيَاقُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمَصْتَفَى جَازِمٌ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ لَا مَتَرَدٍّ انْتَهَى. وَتَعَقُّبُهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّ كَوْنَ الْوَاقِعِ أَنَّ مِنْ مَحْذُوفَةٍ مَمْنُوعَةٌ كَيْفَ وَالنَّسْخُ الْمَشْهُورَةُ صَحِيحَةٌ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْوَاشِحِيُّ بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ مَهْمَلَةٌ قَاضِي مَكَّةَ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هُوَ ابْنُ الْحِجَّاجِ، (عَنِ الْحَكَمِ) أَيِ: ابْنِ عَتِيبَةَ مَصْغَرًا.

(قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ) أَيِ: يَحْدُثُ كَمَا فِي رِوَايَةٍ: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (قَالَ: بَيْتٌ) بِكسر الباء وضم التاء المشددة من البيتوتة (فِي بَيْتِ خَالَتِي) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (مِمْوَنَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ) أَيِ: صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي الْمَسْجِدِ الْمَدَنِيِّ.

(ثُمَّ جَاءَ) إِلَى بَيْتِ مِمْوَنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) عَقِبَ دُخُولِهِ.

(ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ) أَيِ: مِنْ نَوْمِهِ فَتَوَضَّأَ فَأَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: (فَجِئْتُ) فَصِيحَةٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْقِيَامِ، الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَا تَكُونُ الْفَاءُ فَصِيحَةً، (فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) رَكَعَتِي الْفَجْرِ.

(ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ) أَنَا (غَطِيطَهُ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَبِالْمَهْمَلَتَيْنِ وَهُوَ صَوْتُ يَسْمَعُ مِنْ تَرَدُّدِ النَّفْسِ.

(أَوْ قَالَ) الرَّوَايُ: (خَطِيطَهُ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ وَهُوَ: قَرِيبٌ مِنَ الْغَطِيطِ فِي الْمَعْنَى ثُمَّ اسْتَيْقِظَ ﷺ (ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ) صَلَاةُ الصُّبْحِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ لِأَنَّ عَيْنِيهِ

(1) أطرافه 117، 138، 183، 698، 699، 726، 728، 859، 992، 1198، 4569،

4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 - تحفة 5496 - 1/179.

تأمان ولا ينام قلبه وهو من خصائصه ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة قوله : فجعلني عن يمينه لكن لا يطابقها مطابقة تامة كما لا يخفى ، ثم إنَّ موقف المأموم إذا كان واحدًا حذاء الإمام عن يمينه مساويًا له وهو قول عمر وابن أنس وابن عباس رضي الله عنهم ، وكذا قول الثوري وإبراهيم ومكحول والشعبي وعروة وأبي حنيفة ومالك والأوزاعي وإسحاق ، وعن محمد بن الحسن : يضع أصابع رجله عند عقب الإمام .

وقال الشافعي : يستحب أن يتأخر عن مساواة الإمام قليلاً ، وعن النخعي يقف خلفه إلى أن يركع فإذا جاء أحد وإلا قام عن يمينه أخرجه سعيد بن منصور ، ووجه بعضهم بأن الإمامة مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك وهو حسن لكنه مخالف للنص فهو فاسد ، لكن الظاهر أن النخعي إنما كان يقول بذلك حيث يظن ظناً قوياً مجيء ثان .

وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عنه قال ربما قمت خلف الأسود وحدي حتى يجيء المؤذن قالوا : ففي الحديث بيان أن الذكر يقف عن يمين الإمام بالغاً كان أو صبيّاً ، فإن حضر آخر أحرَم عن يساره .

ثم يتقدم الإمام أو يتأخر إن حيث أمكن التقدم أو التأخر لسعة المكان من الجانبين ، وتأخرهما أفضل .

وروى مسلم عن جابر قال : قام رسول الله ﷺ يصلي فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أرادني عن يمينه ، ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه جميعاً .

وذكر البيهقي أنه يستفاد من حديث الباب امتناع تقدّم المأموم على الإمام خلافاً لمالك لما في رواية مسلم فقامت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه فافهم .

ويستفاد من الحديث : أيضاً أن العمل القليل وهو إدارته إلى يمينه من شماله لا يبطل الصلاة ، ثم هذا الحديث قد تقدّم متناً وإسناداً في باب السمر بالعلم وقد مرّ فيه التفصيل أيضاً .

58 - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ،
فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ، لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا⁽¹⁾

698 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ،

58 - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ،
فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ، لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا

(باب) بالتونين أي: هذا باب ترجمته (إِذَا قَامَ الرَّجُلُ) المأموم ويروى رجل منكراً، (عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ) وفي نسخة على يمينه وفي أخرى عن يمينه، (لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا) أي: الإمام والمأموم، ويروى صلاته أي: صلاة الرجل وهذا هو مذهب الجمهور، وَقَالَ أَحْمَدُ: من وقف عن يسار الإمام بطلت صلاته لأنه ﷺ لم يقر ابن عباس على ذلك كما سيأتي كما سبق، وَقَالَ سعيد بن المسيب: إنَّ موقف المأموم الواحد يكون عن يسار الإمام، ولم يتابع على ذلك.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) ذكر هكذا غير منسوب في النسخ المتداولة، وَقَالَ ابن السكّن

(1) قال الكاندهلوي: الظاهر أن الشيخ أراد التنبيه على الفرق بين هذه الترجمة وبين ما سبق قريباً «باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوّله الإمام إلى يمينه لم تفسد صلاتهما» قال الحافظ في الترجمة الثانية تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من عشرين باباً، لكن ليس هناك لفظ خلفه، وقال هناك: لم تفسد صلاتهما بدل قوله: تمت صلاته، وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر ولم ينبه أحد من الشراح على حكمة هذه الإعادة بل أسقط بعضهم الكلام على هذا الباب، والذي يظهر لي أن حكمهما مختلف لاختلاف الجوابين، فقوله لم تفسد صلاتهما أي: بالعمل الواقع منهما لكونه خفياً، وهو من مصلحة الصلاة أيضاً، وقوله تمت صلاته، أي: المأموم، ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أولاً مع كونه في غير موقفه، ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم، ويحتمل أن يكون الضمير للإمام، وتوجيهه أن الإمام وحده في مقام الصف ومحاولته لتحويل المأموم فيه التفات ببعض بدنه، وليس تركاً لإقامة الصف للمصلحة المذكورة فصلاته على هذا لا نقص فيها من هذه الجهة، انتهى.

وقال الكرمانى: قوله خلفه إما منصوب بالظرفية، أي: في خلفه أو ينزع الخافض أي: من خلفه، والضمير راجع إلى الإمام أو إلى الرجل، لا يقال الإمام أقرب فهو أولى، لأن الفاعل وإن تأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة، فلكل منهما قرب من وجه فهما متساويان، انتهى.

وتعقبه العيني بقوله: بقوله قلت الأولى أن يكون الضمير للإمام لأنه هو الذي يحوله من خلفه، ولا معنى لتحويله من خلف الرجل، وقوله تمت صلاته أي: صلاة المأموم لأنه كان معذوراً حيث لم يكن يعلم في ذلك الوقت موقفه، ويحتمل أن يكون الضمير للإمام فلا تفسد صلاته، لأن تحويله إياه لم يكن عملاً كثيراً مع أنه كان في مقام التعليم والإرشاد، انتهى.

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نِمْتُ عِنْدَ مَيْمُونَةَ وَالنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ «فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ عَلَى يَسَارِهِ، فَأَخَذَنِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَدُّنُ، فَخَرَجَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» قَالَ عَمْرُو:

وابن منده وأبو نعيم في المستخرج هو أحمد بن صالح البصري ويكنى أبا جعفر ويعرف أيضًا بالطبراني، وقيل: هو أحمد بن عيسى التستري، وقيل ابن أخي ابن وهب، وَقَالَ ابن مندة لم يخرج البُخَارِيُّ عن أحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب في الصحيح شيئاً وإذا حدث عن أحمد بن عيسى نسبه.

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو) بالواو هو ابن الحارث البصري، (عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ) بفتح الراء وتشديد الموحدة المكسورة أي: عبد مالكة المربي له مات سنة تسع وثلاثين ومائة (ابن سَعِيدٍ) هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، (عَنْ مَخْرَمَةَ) بفتح الميمين وسكون المعجمة (ابن سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ) بضم الكاف (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي، وقد تقدّم من أخرج منته وما يتعلق به من الكلام في باب القراءة بعد الحدث في كتاب الطهارة.

قَالَ: نِمْتُ) بكسر النون من النوم ويروى بتّ من البيوتة (عِنْدَ) خالتي (مَيْمُونَةَ) أم المؤمنين رض الله عنها (وَالنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ) بالنصب على الظرفية، (فَتَوَضَّأَ) أي: نام ﷺ (ثُمَّ قَامَ) من نومه فتوضأ ثم قام (يُصَلِّي، فَقُمْتُ عَلَى يَسَارِهِ، فَأَخَذَنِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، وَكَانَ) ﷺ (إِذَا نَامَ نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَدُّنُ، فَخَرَجَ) من بيته إلى المسجد، (فَصَلَّى) بالناس صلاة الصبح، (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) لأن قلبه لا ينام، ولا يعارض هذا حديث نومه في الوادي حتى طلعت الشمس لأن رؤية الفجر والشمس بالعين لا بالقلب.

قَالَ عَمْرُو) أي: ابن الحارث المذكور بالإسناد المذكور فقد ساقه أبو نعيم

فَحَدَّثْتُ بِهِ بُكَيْرًا، فَقَالَ: حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ بِذَلِكَ⁽¹⁾.

59 - باب: إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يَوْمَ، ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ

مثل سياقه، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ الظاهر أنه مقول ابن وهب ويحتمل التعليق من الْبُخَارِيِّ هذا وكون سياق أَبِي نعيم مثل سياقه لا يستلزم نفي احتمال التعليق في كلام البخاري كما لا يخفى.

(فَحَدَّثْتُ بِهِ) أي: بهذا الحديث (بُكَيْرًا) بضم الموحدة وفتح الكاف هو: ابن عبد الله بن الأشجّ وقد مرّ في باب من مضمض من السويق.
(فَقَالَ: حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ) مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (بِذَلِكَ) ونبه عمرو بذلك على أنّ روايته عن بكير أعلى من روايته المذكورة أولاً.

59 - باب: إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يَوْمَ، ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ

(باب) بالتونين (إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يَوْمَ) أي: الإمامة وسقط في رواية لفظ أن يَوْمَ.

(ثُمَّ جَاءَ) وفي رواية: فجاء (قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ) ولم يذكر جواب إذا لأنّ في هذه المسألة اختلافاً في أنه هل يشترط للإمام أن ينوي الإمامة أو لا؟، وحديث الباب: لا يدل على النفي ولا على الإثبات ولا على أنّه نوى في ابتداء صلاته ولا بعد أن قام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فصلّى معه، ولكن في إيقاف النَّبِيِّ ﷺ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقف المأموم ما يشعر بالثاني، وأمّا الأول: فالأصل عدمه، والمذهب عندنا في هذه المسألة أنّ نية الإمام الإمامة في حق الرجال ليست بشرط لأنّه لا يلزمه باقتداء المأموم حكم، وأمّا في النساء فشرط عندنا لا احتمال فساد صلاته بمحاذاتهنّ إيّاه، وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: ليست بشرط كما في الرجل، وَقَالَ السَّفَّاقْسِيُّ: وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ وَإِسْحَاقُ عَلَى الْمَأْمُومِ الْإِعَادَةُ إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ، وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مِثْلُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ: شرط أن ينوي في الفريضة دون النافلة، ونظر فيه الحافظ

(1) أطرافه 117، 138، 183، 697، 699، 726، 728، 859، 992، 1198، 4569،

4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 - تحفة 6362، 6341 أ.

699 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي «فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ أَصَلِّي مَعَهُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ» (1).

العسقلاني: بأن في حديث سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي وحده فقال: «ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه» أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فليتامل.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن جعشم الأسدي البصري وأمه عُلَيَّةُ مولاة النبي ﷺ ويعرف بابن عليَّة، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) هو من أقران أيوب الراوي عنه، (عَنْ أَبِيهِ) سعيد بن جبيرة الأسدي مولاهم الكوفي المقتول بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون وقد أخرج متنه النسائي في الصلاة أيضاً.

(قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي) وزيد في رواية: ميمونة رضي الله عنها، (فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ) أي: في الليل، (فَقُمْتُ) أي: نهضت (أَصَلِّي مَعَهُ) حال مقدرة.

(فَقُمْتُ) أي: وقفت فلا يلزم عطف الشيء على نفسه.

(عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي، فَأَقَامَنِي) وفي رواية: وأقامني بالواو، (عَنْ يَمِينِهِ) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الحديث يتضمن: أن ابن عباس رضي الله عنهما اقتدى بالنبي ﷺ وصلى معه وأقره على ذلك والظاهر أنه ﷺ لم ينو الإقامة وقتئذ، واستدل ابن المنذر عليه أيضاً بحديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى في شهر رمضان قال: فجئت فقممت إلى جنبه وجاء آخر فقام إلى جنبي حتى كنا رهطاً فلما أحس النبي ﷺ بنا: تجوز في صلاته الحديث وهو ظاهر في أنه لم ينو الإمامة ابتداء واثتموا به وأقرهم عليه وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري كما سيأتي في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

(1) أطرافه 117، 138، 183، 697، 698، 726، 728، 859، 992، 1198، 4569،

4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 - تحفة 5529.

60 - باب: إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ، وَكَانَ لِلرَّجُلِ حَاجَةٌ، فَخَرَجَ فَصَلَّى

700 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

«أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ،»

60 - باب: إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ، وَكَانَ لِلرَّجُلِ حَاجَةٌ، فَخَرَجَ فَصَلَّى

(باب) بالتنوين أي: هذا باب ترجمته (إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ) صلاته (وَكَانَ لِلرَّجُلِ) المأموم (حَاجَةٌ، فَخَرَجَ) يحتمل الخروج من اقتدائه أو من صلاته بالكلية أو من المسجد لكن في رواية النسائي ما ينفي خروجه من المسجد وذلك حيث قَالَ: فانصرف الرجل وصَلَّى أَيْضًا بالكلية حيث قَالَ: فانحرف رجل فسَلَّمَ ثم صَلَّى وحده، وبذلك يندفع ما قاله ابن رشيد من أَنَّ الظاهر أَنَّ المراد خرج إلى منزله فصلَّى فيه وهو ظاهر قوله في الحديث فانصرف الرجل (فَصَلَّى) وفي رواية وصَلَّى بالواو، وجواب إذا محذوف تقدير: صَحَّت صلاته.

والحاصل: أَنَّ للمأْمُوم أن يقطع الاقتداء ويتم صلاته منفردًا وهذا هو: مذهب الشافعي، وإليه مال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ وسيأتي الكلام في ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى.

واعلم أَنَّ حديث الباب: رواه عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عمرو بن دينار ومحارب ابن دثار وأبو الزبير وعبيد الله بن مقسم، فرواية عمرو للمؤلف هنا عَنْ شُعْبَةَ، وفي الأدب عن سليم بن حبان، ولمسلم عن ابن عيينة ثلاثتهم عنه، ورواية محارب تأتي بعد بابين وهي عند النسائي مقرونة بأبي صالح، ورواية أبي الزبير عند مسلم، ورواية عبيد الله عند ابن خزيمة، وله طرق أخرى غير هذه وسيذكر ما يحتاج إليه منها معزواً إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) وفي رواية الأصيلي: مسلم بْنُ إِبْرَاهِيمَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) زاد مسلم من رواية منصور عن عمرو عشاء الآخرة وكأنَّ العشاء هي التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين.

ثُمَّ يَرْجِعُ، فَيُؤْمُ قَوْمَهُ»⁽¹⁾.

701 - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ، فَيُؤْمُ قَوْمَهُ،

(ثُمَّ يَرْجِعُ، فَيُؤْمُ قَوْمَهُ) وفي رواية منصور المذكورة فيصلّي بهم الصلاة وللمؤلف في الأدب فيصلّي بهم الصلاة أي: المذكورة، وفي رواية ابن عيينة فصلّي ليلة مع النَّبِيِّ ﷺ العشاء ثم أتى قومه فأمّهم، وفي رواية الحُمَيْدِيِّ عن ابن عيينة ثم يرجع إلى بني سلمة فيصلّيها بهم ولا مخالفة فيه لأن قومه هم بنو سلمة، وفي رواية الشافعي عنه ثم: يرجع فيصلّيها بقومه في بني سلمة، ولأحمد عنه ثم يرجع فيؤمّنا، ثم إن هذا الحديث بعض الحديث الذي يأتي عقيبهِ، وإنما قطعه للتنبية على فائدتين:

إحداهما: الإشارة بالطريق الأول إلى علو الإسناد.

الثانية: الإشارة بالطريق الثاني إلى التصريح بسماع عمرو بن دينار من جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ أَي: المؤلّف رَحِمَهُ اللَّهُ وفي رواية سقط لفظ قَالَ: (وَحَدَّثَنِي) بواو العطف والإفراد وفي رواية سقط الواو وفي أخرى حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم المعجمة وسكون النون محمد بن جعفر، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار، (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسقط في رواية لفظ ابن جبل (يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ) من عنده ﷺ، (فَيُؤْمُ قَوْمَهُ) بني سلمة في تلك الصلاة قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفي هذا ردّ على من زعم أن الصلاة التي كان يصلّيها مع النَّبِيِّ ﷺ غير صلاة التي يصلّيها مع قومه، وتعقبه محمود العيني بوجوه:

الأول: أن الاحتجاج به جهة ترك النَّبِيِّ ﷺ إنكاره وشرط ذلك علمه

فَصَلَّى الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ بِالبَقَرَةِ،

بالواقعة وجائز أن لا يكون علم بها .

الثاني : أنَّ النية أمر مبطن لا يطلع عليه إلَّا بإخبار الناوي ومن الجائز أن يكون معاذ كان يجعل صلاته معه ﷺ بنية النفل ليتعلَّم سنّة القراءة منه وأفعال الصلاة ثم يأتي قومه فيصلّي بهم صلاة الفرض ، لا يقال : يستبعد من معاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف النبي ﷺ ويأتي به مع قومه بل لا يظنّ ذلك بمعاذ بعد ما سمع قول النبي ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلَّا المكتوبة » ، ولعلّ صلاة واحدة مع النبي ﷺ خير له من كلّ صلاة صلاها في عمره ولا سيّما في مسجده الذي الصلاة الواحدة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه ، لأنّه يقال أليس يفوت فضيلة الصلاة معه ﷺ من سائر أئمة مساجد المدينة وفضيلة النافلة خلفه ﷺ مع أداء الفريضة خلفه ﷺ وامثال أمر النبي ﷺ في إمامة قومه زيادة طاعة وأمّا قوله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلَّا المكتوبة » فيمكن أن يجاب عنه بأنّ حاصله النهي عن التلبّس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية فرض أو نفل ، فافهم .

الثالث : أنّه قال المهلب يحتمل أن يكون حديث معاذ كان في أوّل الإسلام وقت عدم القراءة وفي وقت لا عوض للقوم من معاذ فكانت حالة ضرورة فلا يجعل أصلاً يقاس عليه غيره وسيجيء ما فُسر .

الرابع : أنّه يحتمل أنّه كان يصلّي مع النبي ﷺ صلاة النهار ومع قومه صلاة الليل ، لأنهم كانوا أهل خدمة لا يحضرون صلاة النهار في منازلهم فأخبر الراوي بحال معاذ في وقتين لا في وقت واحد .

الخامس : أنّه حديث منسوخ كما سيذكر مفصلاً إن شاء الله تعالى .

(فَصَلَّى) بهم (العِشَاءَ) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية لأبي عوانة والطحاويّ من طريق محارب صلّى بأصحابه المغرب ، وكذا في رواية عبد الرزاق من رواية أبي الزبير ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ : فإن حمل على تعدّد القصّة أو على أنّ المراد بالمغرب العشاء مجازاً وإلّا فما في الصحيح أصحّ .

وتعقبه محمود العيّنيّ : بأنّ رجال الطحاوي في روايته رجال الصحيح فمن أين الأصحّة في رواية العشاء ، (فَقَرَأَ) معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِالبَقَرَةِ) بالموحدة ، وفي نسخ : فقرأ البقرة بدون الواو وقد استدللّ به على من يكره أن يقول البقرة بل

فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ،

يقول سورة البقرة، لكن في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشير شيخ البخاري: فيه فقراً سورة البقرة، ولمسلم عن ابن عيينة نحوه وللمؤلف في الأدب فقراً بهم: البقرة.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والظاهر أنه من تصرّف الرواة، وَقَالَ محمود العيني: بل من تعدّد القصّة هذا، والمراد أنه ابتداء في قراءتها، وبه صرح مسلم ولفظه فافتتح سورة البقرة، وفي رواية محارب فقراً بسورة البقرة أو النساء على الشك، وللستراج من رواية مسعر عن محارب فقراً بالبقرة والنساء، ولعله إن صحّ قرأ في الأولى بالبقرة، وفي الثانية بالنساء، ووقع عند أحمد من حديث بريدة بإسناد قوي فقراً: ﴿أَقْرَبَتْ أَلْسَانُهُ﴾ [القمر: 1] وهي شاذة إلا أن حمل على التعدّد.

(فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ) يحتمل أن يراد به المعهود من رجل معين ويحتمل أن يراد به الجنس والمعرّف تعريف الجنس كالنكرة في مؤذاه فكأنه قَالَ: واحد من الرجال، ووقع في رواية الإسماعيلي فَقَالَ: رجل فانصرف سليم بن خيان، وفي رواية مسلم بن حبان فتجوّز رجل فصلّى صلاة خفيفة، وابن عيينة عند مسلم: فانصرف رجل فسلم ثم صلّى وحده.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو ظاهر في أنه قطع الصّلاة، لكن ذكر البيهقي أنّ محمد بن عباد شيخ مسلم تفرد عن ابن عيينة بقوله ثم سلّم وأنّ الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شيخه عمرو بن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكروا السلام، وكأنّه فهم أنّ هذه اللفظة تدلّ على أنّ الرجل قطع الصّلاة لأنّ السلام يتحلّل به من الصّلاة، وسائر الروايات تدلّ على أنّه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصّلاة بل استمرّ فيها منفرداً، وَقَالَ الرافي في شرح المسند في الكلام على رواية الشافعي عن ابن عيينة في هذا الحديث فتنبّح رجل من خلفه فصلّى وحده هذا يحتمل من جهة اللفظ أنّه قطع الصّلاة وتنحّى عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه لكنّه غير محمول عليه لأنّ الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه انتهى، ولهذا استدلّ به الشافعيّة: على أنّ للمأموم أن يقطع القدوة ويتمّ صلاته منفرداً، ونازع النووي فيه فَقَالَ: لا دلالة فيه لأنّه ليس فيه أنّه فارق

وبنى على صلاته بل في الرواية التي فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها فبدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر وقال الحنفية والمالكية في المشهور عندهم لا يجوز ذلك لأن فيه إبطال عمل.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: 33]، ثم إنه لم يقع في شيء من الطرق المتقدمة تسمية هذا الرجل، ولكن روى أبو داود الطيالسي في مسنده والبخاري من طريقه عن طالب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه قال: مرّ حزم بن أبي كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلي بقومه صلاة العتمة فافتتح بسورة طويلة ومع حزم ناضح له الحديث، قال البخاري لا نعلم أحد سمّاه عن جابر إلا ابن جابر انتهى.

وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر قال حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ حَبِيبٍ قَالَ: سمعت عبد الرحمن بن جابر يحدث عن حزم بن أبي كعب أنه أتى معاذاً وهو يصلي بقوم صلاة المغرب في هذا الخبر قال: فَقَالَ رسول الله ﷺ: «يا معاذ لا تكن فتاناً فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة والمسافر»، وقوله في هذا الخبر أشار به إلى ما رواه عمرو عن جابر كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع يؤمنا الحديث، فجعله كما ترى عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة وابن جابر لم يدرك حزمًا، ووقع عنده أيضًا صلاة المغرب وهو نحو ما تقدّم من الاختلاف في رواية محارب، ورواه ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر فسّماه حازم وكأنه صحفه أخرجه ابن شاهين من طريقه، وقيل اسم ذلك الرجل: حرام، روى أحمد في مسنده والنسائي وأبو يعلى وابن السكن بإسناد صحيح عن عبد العزيز صهيب عن أنس رضي الله عنه قال كان معاذ رضي الله عنه يؤم قومه فدخل حزام وهو يريد أن يسقي نخله الحديث كذا براء بعد حاء مهملة، قال ابن الأثير: حرام ضدّ حلال هو ابن ملجان بكسر الميم خال أنس بن مالك رضي الله عنه انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وظنّ بعضهم أنه حرام بن ملحان خال أنس رضي الله عنه وبذلك حزم الخطيب في المبهمات لكن لم أره منسوبًا في الرواية ويحتمل أن يكون تصحّف من حزم وإلى ذلك يومي صنيع ابن عبد البر فإنه ذكر

في الصحابة حرام بن أبي كعب وذكر له هذه القصة وعزى بتسميته لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ولم أقف في رواية عبد العزيز على تسمية أبيه وكأنه بنى على أنّ اسمه تصحّف والأب واحد سمّاه جابر ولم يسمّه أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا انتهى .

وتعقبه محمود العيني : بأن عدم رؤيته منسوبة في الرواية لا يدل على أنه مصحّف بن حزم ، وقال في التلويح : هو في مسند أحمد بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه كان معاذ يؤم قومه فدخل حرام يعني ابن لمحان وهو يريد أن يسقي نخله فلمّا رأى معاذ طولَ تحوّل ولحق بنخله يسقيه ، وجاء في تسميته قول آخر أخرجه أحمد أيضًا من رواية معاذ بن رفاعه عن رجل من بني سلمة يقال : له سليم أنّه أتى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا نَظَلُّ فِي أَعْمَالِنَا فَنَأْتِي حِينَ نُمْسِي فَنَصَلِّي فَيَأْتِي معاذ بن جبل فينادي بالصلاة فنأتيه فيطول علينا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «يا معاذ لا تكن فاتنًا» .

وفيه : أنّه استشهد بأحد وهذا مرسل لأنّ معاذ بن رفاعه لم يدركه ، وقد رواه الطحاوي والطبراني من هذا الوجه عن معاذ بن رفاعه أنّ رجلاً من بني سلمة ذكره مرسلًا ورواه البزار من وجه آخر عن جابر وسمّاه سُلَيْمًا أيضًا لكن وقع عند ابن حزم من هذا الوجه أنّ اسمه : سلم بفتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم ، وجمع بعضهم بين الاختلاف بتعدّد الواقعة ، وأيد ذلك بالاختلاف في الصلاة هل هي المغرب أو العشاء ، وبالاختلاف في السور هل هي البقرة أو اقتربت ، وبالاختلاف في عذر الرجل هل هو لأجل التطويل فقط لكونه جاء من العمل وهو تعبّان أو لكونه أراد أن يسقى نخله إذ ذاك أو لكونه : خاف على الماء في النخل كما في حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا ، واستشكل بأنّه كيف يظنّ بمعاذ أنّه ﷺ أمره بالتخفيف ثم يعود إلى التطويل ، وأجيب عنه باحتمال أن يكون قرأ : أوّلًا بالبقرة فلمّا نهاه قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره أن يقرأها على ما سيأتي ، ويحتمل أن يكون النهي : أوّلًا وقع لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الإسلام ، ثم لما اطمأنت نفوسهم بالإسلام ظنّ أنّ المانع زال فقرأ : اقتربت لأنّه سمع النَّبِيَّ ﷺ يقرأ في المغرب بالطور فصادف صاحب

فَكَانَ مُعَاذًا تَنَاولَ مِنْهُ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «فَتَّانٌ، فَتَّانٌ، فَتَّانٌ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -

الشغل، وجمع النووي باحتمال: أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فانصرف رجل ثم قرأ في الثانية: اقتربت فانصرف آخر.

تتمة:

قد وقع في رواية أبي الزبير عند مسلم فانطلق رجل منا وهذا يدل على أنه من بني سلمة وربما يقوي رواية من سمّاه سليماً، والله أعلم.

(فَكَانَ مُعَاذًا) بالرفع اسم كان وخبرها قوله: (تَنَاولَ مِنْهُ) أي: يصيب من الرجل المذكور أي: يعيبه ويتعرض له بالإيذاء وينسبه إلى سوء، وقد فسر ذلك في رواية سليم بن حيّان ولفظه فبلغ ذلك معاذًا فَقَالَ: إنه منافق.

وكذا لأبي الزبير ولا بن عيينة فقالوا له: أنا فقت يا فلان؟ قَالَ لا والله ولأتين رسول الله ﷺ فلا خبرته، وكان معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ذلك في غيبته وبلغه إلى الرجل أصحابه، وفي رواية المستملي: تناول على صيغة الماضي من التفاعل، وفي رواية الكشميهني فكان معاذًا تناول منه بالهمزة والنون المشددة والأولى تدل على كثرة وقوع ذلك منه بخلاف الثانية.

(فَبَلَغَ) ذلك (النَّبِيُّ ﷺ) وقد بين ابن عيينة وكذا محارب بن دثار وأبو الزبير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ وفي رواية النسائي فَقَالَ معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لئن أصبحت لأذكرن ذلك لرسول الله ﷺ فذكر ذلك له فأرسل إليه فَقَالَ: ما حملك على الذي صنعت فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عملت على ناضح لي بالتهار فجئت وقد أقيمت الصلاة فدخلت المسجد فدخلت معه في الصلاة فقرأ بسورة كذا وكذا فانصرفت فصلّيت في ناحية المسجد، وكان معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سبقه بالشكوى فلما أرسل إليه جاء فاشتكى من معاذ.

(فَقَالَ) ﷺ: أنت (فَتَّانٌ) أنت (فَتَّانٌ) أنت (فَتَّانٌ) قَالَ ذلك (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ويروى ثلاث مرّات للتأكيد، وفي رواية ابن عيينة: أفتان أنت وزارد محارب: ثلاثاً بهمزة الاستفهام على سبيل الإنكار، ومعناه: أنت منقر لأن التطويل سبب لخروجهم من الصلاة وللتكره للصلاة في الجماعة، وروى البيهقي في الشعب بإسناد صحيح عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لا تبغضوا الله إلى عباده يكون

أَوْ قَالَ: «فَاتِنًا، فَاتِنًا، فَاتِنًا» - وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفْصَّلِ، قَالَ عَمْرُو: لَا أَخْفَظُهُمَا⁽¹⁾.

أحدكم إماما فيطوّل على القوم الصّلاة حتّى يبغض إليهم ما هو فيه»، وقال الداوودي يحتمل أن يريد بقوله: فتان أي: معذب لأنّه عذبهم بالتطويل ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوْا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البروج: 10] قيل المؤمنين قيل: معناه عذبوهم. (أو) شك من الراوي وقال البرماوي والكرماني شك من جابر رضي الله عنه (قال: فَاتِنًا، فَاتِنًا، فَاتِنًا) ونصبه على أنّه خبر تكون المقدّر، وفي رواية أبي الزبير أتريد أن تكون فاتنًا ولأحمد في حديث: معاذ بن رفاعة المتقدم: يا معاذ لا تكن فاتنًا، وزاد في حديث أنس رضي الله عنه: لا تطوّل بهم.

(وَأَمَرَهُ ﷺ أَنْ يقرأ (بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفْصَّلِ) اعلم أنّ المفصّل عبارة عن السبع الأخير من القرآن، وسمّي به لكثرة الفصول التي يقع بين السورتين من البسمة في هذا السبع أو كثرة الفواصل وقيل لقلة المنسوخ فيه واختلف في أوله فقيل من الحجرات وقيل من القتال، وقيل من الفتح وقيل من: ﴿قَفَّ﴾ وحكى القاضي عياض أنّه من الجاثية والأصح أنّه من ﴿قَفَّ﴾ وقد روي هذا من حديث مرفوع على ما ذكره الخطابي، وهو على ثلاثة أقسام طوال، وقصار، وأوساط، فالطوال: من إحدى السور المذكورة إلى سورة عمّ: وقيل إلى كوّرت، وأوساطه من سورة عمّ أو كوّرت إلى سورة الضحى، وقصاره منها: إلى آخر القرآن، وقيل الطوال: من إحداها إلى سورة الصفّ، والأوساط: من سورة الصف إلى سورة الانشقاق، والقصار: منها إلى الآخر، فلفظ أوسط يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثل بها كما سيأتي من قصار المتوسط ويحتمل أن يريد به المعتدل أي: المناسب للحال من المفصّل، والله أعلم.

(قَالَ عَمْرُو) هو ابن دينار: (لَا أَخْفَظُهُمَا) هما السورتان المأموران بهما، وكأته قال ذلك في حال تحديثه لشعبة، وإلا ففي رواية سليم بن حيّان عن عمرو أقرأ: ﴿وَالشَّمْسُ وَنُجُومُهَا﴾ [الشمس: 1] ﴿سَجَّ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1] ونحوها وقال في رواية ابن عيينة: أقرأ بكذا وأقرأ بكذا وقال ابن عيينة فقلت

(1) أطرافه 700، 705، 711، 6106 - تحفة 2552 - 1/180.

أخرجه مسلم في الصلاة باب القراءة في العشاء رقم (465).

لعمرؤ إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال: اقرأ: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَهَا ۖ﴾، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰهَا ۖ﴾ [الشمس: 4]، ﴿سَجَّ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ ۖ﴾ فَقَالَ عمرو نحو هذا، جزم بذلك محارب في حديثه عن جابر، وفي رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم مع الثلاثة: ﴿أَقْرَأ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۖ﴾ [العلق: 1]، وزاد ابن جريج عن أبي الزبير والضحي أخرج عبد الرزاق، وفي رواية الحُمَيْدِيُّ عن ابن عيينة مع الثلاثة الأول: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْبُرُوجِ ۖ﴾ [البروج: 1]، ﴿وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقَ ۖ﴾ [الطارق: 1]، واستدل الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالمتنقل بناء على أَنَّ معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان ينوي بالأولى الفرض وبالثانية النفل، وبه قَالَ: أحمد في رواية واختاره ابن المنذر وهو قول: عطاء وطاوس وسليمان بن حرب وداود.

وَقَالَ أصحابنا لا يصلي المفترض خلف المتنقل، وبه قَالَ مالك وأحمد في رواية أبي الحارث عنه، وَقَالَ ابن قدامة: اختار هذه الرواية أكثر أصحابنا وهو قول الزُّهْرِيِّ والحسن البصري وسعيد بن المسيَّب والنخعي وأبي قلابة ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وَقَالَ الطحاوي: وبه قَالَ مجاهد وطاوس، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويدل على صحة اقتداء المفترض بالمتنقل ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي: والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب، وزاد هي له تطوُّع ولهم فريضة وهو حديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد صرَّح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماعه فيه فانتفت تهمة تدليسه.

وتعقِّبه محمود العُيْنِيُّ: بأن هذه الزيادة قد تكلموا فيها فزعم أبو البركات ابن تيمية أَنَّ الإمام أحمد ضعف هذه الزيادة وَقَالَ: أخشى أن لا تكون محفوظة لأنَّ ابن عيينة يزيد فيها كلامًا لا يقوله أحد، وَقَالَ ابن قدامة في المغني وروى الحديث منصور بن زاذان وشعبة فلم يقولوا ما قَالَ سفيان بن عيينة، وَقَالَ ابن الجوزي: لا تصح ولو صحَّت لكان ظنًّا من جابر وذا قَالَ: ابن العربي ما يقاربه.

وَقَالَ الطحاوي: إنَّ ابن عيينة روى عن عمرو حديث جابر أتمَّ من سياق

ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة، وما قاله الحافظ العسقلاني: من أن تعليل الطحاوي له بهذا غير قادح في صحته لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذًا عن عمر ومنه ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عددًا فلا معنى للتوقف في الحكم بصحتها.

فتعقبه محمود العيني: بأن هذه مكابرة فهل ذكر هذا عند قول أحمد وهو أجل من ابن جريج وابن عيينة هذه الزيادة ضعيفة أو عند كلام ابن الجوزي أن هذه الزيادة لا تصح أو عند كلام ابن العربي، وهذا الرافعي الذي هو من أكابر أئمتهم وممن يعتمد عليهم ويؤخذ عنهم قال في شرح هذا الحديث: هذا غير محمول على ما قالوا لأن الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه وكون ابن جريج أسن من ابن عيينة وأقدم أخذًا عن عمرو بن دينار على تقدير التسليم لا يستلزم نفي ما قال الطحاوي، وقد قال الطحاوي: يحتمل أن تكون هذه الزيادة مدرجة، وأما رد الحافظ العسقلاني كونها مدرجة بأن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل فمهما كان مضمومًا إلى الحديث فهو منه ولا سيما إذا روي من وجهين والأمر هنا كذلك فإن الشافعي رحمه الله أخرجها من وجه آخر عن جابر متابعا لعمرو بن دينار عنه.

فتعقبه محمود العيني: أيضًا بأنه يدل على كونها مدرجة جواز أن تكون من ابن جريج أو من عمرو بن دينار أو من جابر فمن أي هذه الثلاثة كان هذا القول فليس فيه ما يدل على حقيقة ما كان يفعل معاذ ولو ثبت أنه عن معاذ لم يكن فيه دليل على أنه كان بأمر رسول الله ﷺ.

وأما قوله: فمهما كان مضمومًا إلى الحديث فهو منه فغير صحيح لأنه يلزم منه أن لا يوجد مدرج أصلاً فليتأمل.

وقال الحافظ العسقلاني: أيضًا بأن كونها ظناً من جابر مردود لأن جابراً رضي الله عنه كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بأمر غير مشاهد إلا إذا كان ذلك الشخص أطلعته عليه، ثم إنه يمكن أن يقال: أيضًا إنها حكاية حال لم نعلم كيفيتها فلا يعمل بها. وقال ابن بطلال: ولا اختلاف أعظم من اختلاف النيات، وأيضاً لو جاز بناء

الفرض على النفل لما شرعت صلاة الخوف مع كل طائفة بعضها وارتكاب الأعمال التي لا تصح الصلاة معها في غير الخوف لأنه كان يمكنه ﷺ أن يصلي مع كل طائفة جميع الصلاة وتكون الثانية نافلة له وللطائفة الثانية فريضة وقال الحافظ العسقلاني قد ثبت أنه ﷺ صلى بهم صلاة الخوف على وجه لا يقع فيه منافاة لصلاة الأمن كما أخرجه أبو داود عن أبي بكر ولمسلم عن جابر نحوه وأما صلاته بهم على نوع من المخالفة فليبيان الجواز، وَقَالَ الطحاوي أَيْضًا لَا حُجَّةَ فِيهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا بِتَقْرِيرِهِ .

وأجاب عنه الحافظ العسقلاني: بأنهم لا يختلفون في أن رأي الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة والواقع هنا كذلك، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقيباً وأربعون بدرياً قاله ابن حزم قَالَ وَلَا يَحْفَظُ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ امْتِنَاعَ ذَلِكَ بَلْ قَالَ مَعَهُمُ بِالْجَوَازِ عَمْرُ وَابْنُهُ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ وَأَنَسٌ وَغَيْرُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَالَ محمود العيني: يحتمل أن يكون عدم المخالفة بناء على ظنهم أن ما فعله كان بأمر النبي ﷺ ويكون من هذا الوجه أَيْضًا عدم امتناع غيرهم عن ذلك .

وَقَالَ الطحاوي: أَيْضًا لَوْ سَلَّمْنَا جَمِيعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ أَيْضًا لِاحْتِمَالِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَتِ الْفَرِيضَةُ تَصَلَّى فِيهِ مَرَّتَيْنِ أَيْ: فَيَكُونُ مَنْسُوحًا . وقد تعقبه ابن دقيق العيد: بأنه يتضمن إثبات النسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ وبأنه يلزم إقامة الدليل على ما ادّعاه من إعادة الفريضة .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى كِتَابِهِ فَإِنَّهُ قَدْ سَاقَ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَفَعَهُ «لَا تَصَلُّوا الصَّلَاةَ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ»، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ مَرَّسَلٍ أَنَّ أَهْلَ الْعَالِيَةِ كَانُوا بِهِ يَصَلُّونَ فِي بَيْتِهِمْ ثُمَّ يَصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَهَاهُمْ، لَكِنْ فِي الْاِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ نَظَرٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَصَلُّوها مَرَّتَيْنِ عَلَى أَنَّهَا فَرِيضَةٌ، بِذَلِكَ جَزَمَ الْبَيْهَقِيُّ جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، بَلْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا انْتَهَى مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ مَعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا، لَا يُقَالُ الْقِصَّةُ قَدِيمَةً لِأَنَّ صَاحِبَهَا اسْتَشْهَدَ بِأَحَدٍ، لِأَنَّهُ يُقَالُ كَانَتْ أَحَدٌ فِي أَوَاخِرِ الثَّلَاثَةِ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ فِي الْأُولَى وَالْأَذَانُ

في الثانية مثلاً وقد قَالَ ﷺ للرجلين اللذين لم يصلّيا معه : إذا صلّيتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصلّيا معهم فإنّها لكما نافلة ، أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود العامري وصحّحه ابن خزيمة وغيره وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النَّبِيِّ ﷺ ، ويدلّ على الجواز أيضًا أمره ﷺ لمن أدرك الأئمة الذين يأتون بعده ويؤخّرون الصّلاة عن ميقاتها أن صلّوها في بيوتكم في الوقت ثم اجعلوها معهم نافلة ، هذا وقد استدللّ الطحاوي أيضًا على أنه ﷺ نهى معاذًا عن ذلك بقوله في حديث سليم بن الحارث إمّا أن تصلي معي ، وإمّا أن تخفّف عن قومك ودعواه أن معناه إمّا أن تصلي معي ولا تصلي بقومك ، وإمّا أن تخفّف بقومك ولا تصلي معي ، ونظر فيه الحافظ العسقلاني بأنّ لمخالفه أن يقول بل التقدير إمّا أن تصلي معي فقط إذا لم تخفّف وإمّا أن تخفّف بقومك فتصلي معي وهو أولى من تقديره لما فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لأنّه هو المسؤول عنه المتنازع فيه .

وتعبّه محمود العيني : بأن الذي قدّره المخالف باطل لأن لفظ الحديث : لا تكن فتانًا إمّا أن تصلي معي وإمّا أن تخفّف عن قومك فهذا يدلّ على أنّه يفعل أحد الأمرين : إمّا الصّلاة معه أو بقومه ولا يجمعهما فدلّ على أنّ المراد عدم الجمع ، ومنعه وكلّ أمرين يقع الجمع بينهما كان بين نقيضيهما منع الخلوّ كما بين هكذا في موضعه .

وقَالَ بعضهم⁽¹⁾ : كان فعل معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للضرورة لقلّة القراء في ذلك الوقت ، وفيه أنّ القدر المعجز من القرآن في الصّلاة كان حافظوه كثيرًا وما زاد لا يكون سببًا لارتكاب أمر ممنوع منه شرعًا في الصّلاة قاله : ابن دقيق العيد ، ثم من جملة فوائد الحديث : استحباب تخفيف الصّلاة مراعاة لحال المؤمنين وقد روى البُخَارِيُّ ومسلم من حديث الأعرج عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إذا صلّى أحدكم للناس فليخفّف فإنّ فيهم الضّعيف والسّقيم والكبير وإذا صلّى لنفسه فليطوّل ما شاء» فهذا يدلّ على أنّ الإمام ينبغي أن يراعي حال قومه ، وهذا لا خلاف لأحد في ذلك ، وقيل : لا يكره التطويل إذا علم رضا

(1) قوله : وقال بعضهم هو المهلب .

المؤمنين، ويشكل عليه أن الإمام قد لا يعلم حال من يأتي فيأت به بعد دخوله في الصلاة كما في حديث الباب فعلى هذا يكره التطويل مطلقاً إلا إذا فرض في مصلّ يقوم محصورين راضين في مكان لا يدخله غيرهم .
ومنها : أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة .

ومنها : على ما قيل جواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد مرتين ، وفيه أنه ليس على إطلاقه لأنّ إعادتها على سبيل أنّهما فرض ممنوع كما ذكر .

ومنها : جواز خروج المأموم من الصلاة بعذر وأما بغير عذر فلا كما هو ظاهر سياق الحديث ، قال النووي : في شرح المذهب اختلف العلماء فيمن دخل مع إمام في صلاة فصلّى بعضها هل يجوز له أن يخرج منها؟ فاستدل أصحابنا بهذا الحديث على أنّ للمأموم أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفرداً وإن لم يخرج منها ، وفي هذه المسألة ثلاث أوجه ، أصحّها : أنّه يجوز لعذر ولغير عذر ، والثاني : لا يجوز مطلقاً ، والثالث : يجوز لعذر ولا يجوز لغيره ، وتطويل القراءة عذر على الأصح ، وقال ابن المنير : لو كان كذلك أي : لو جاز لعذر ولغير عذر لا يكون لأمر الأئمة بالتخفيف فائدة انتهى .

وفيه نظر ؛ لأنّ فائدة الأمر بالتخفيف المحافظة على صلاة الجماعة ولا ينافي في ذلك جواز الصلاة منفرداً ، وقال أصحابنا الحنفية : لا يجوز شيء من ذلك ، وهو مشهور مذهب مالك ، وعن أحمد روايتان لأنّ فيه إبطال العمل والقرآن قد منع عن ذلك .

ومنها : جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصلّى فيه بالجماعة وقيده الحافظ العسقلاني : بقوله إذا كان بعذر .

ومنها : الإنكار بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ويؤخذ تعزير كل أحد بحبسه ، والاكتفاء في التعزير بالقول ، والإنكار في المكروهات وأما تكراره ثلاثاً فالتأكيد ، وقد تقدّم في العلم أنّه ﷺ كان يعيد الكلمة ثلاثاً ليفهم منه .

ومنها : اعتذار من وقع عنه خطأ في الظاهر ، وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر أو إن كان له عذر باطن للتفسير عن فعل ذلك ، وأنّه لا لوم على من فعل ذلك متأولاً ، وإنّ التخلف عن الجماعة من صفة المنافق ، والله أعلم .

61 - باب تَخْفِيفُ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ، وَإِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (1)

61 - باب تَخْفِيفُ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ، وَإِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

(باب) حكم (تَخْفِيفُ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ، وفي حكم إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الواو بمعنى مع أي: مع إتمام الركوع والسجود

(1) قال الكرماني: فإن قلت الحديث دل على الجزء الأول من الترجمة، قلت الواو في «وإتمام» بمعنى مع، كأنه قال باب التخفيف بحيث لا يفوته شيء من الواجبات فهو تفسير لقوله فليتجز، انتهى. فالترجمة على هذا شارحة، ومخصص لعموم قوله فليتجز، انتهى. وقال ابن المنير وتبعه ابن رشيد وغيره: خص التخفيف في الترجمة بالقيام مع أن لفظ الحديث أعم حيث قال: فليتجز لأن الذي يطول في الغالب إنما هو القيام وما عداه لا يشق إتمامه على أحد، وكأنه حمل حديث الباب على قصة معاذ فإن الأمر بالتخفيف فيها مختص بالقراءة، انتهى.

قال الحافظ: والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى بعض ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته، وأما قصة معاذ فمغاير لحديث الباب لأن قصة معاذ كانت في العشاء، وكانت في مسجد بني سلمة، وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد قباء، وهم من فسر الإمام المبهمة هنا بمعاذ بل المراد به أبي بن كعب، كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن عن جابر قال: كان أبي بن كعب يصلي بأهل قباء فاستفتح سورة طويلة، فدخل معه غلام من الأنصار في الصلاة فلما سمعه استفتحها انفتل من صلاته، فغضب أبي فأتى النبي ﷺ يشكو الغلام، وأتى الغلام يشكو أبيًا فغضب النبي ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه، ثم قال: إن منكم منفرين فإذا صليتم فأوجزوا، فإن خلفكم الضعيف والكبير والمريض وذا الحاجة، فأبان هذا الحديث أن المراد بقوله في حديث الباب مما يطيل بنا فلان أي: في القراءة واستفيد منه أيضًا تسمية الإمام، وبأي موضع كان، وفي الطبراني من حديث عدي بن حاتم من أمنا فليتم الركوع والسجود، وفي قول ابن المنير أن الركوع والسجود لا يشق إتمامهما نظر فإنه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذاك لا بد منه، وإن أراد غاية التمام فقد يشق كما سيأتي من حديث البراء قريبًا: أنه ﷺ كان قيامه وركوعه وسجوده قريبًا من السواء، انتهى. وقال العيني متعقبًا على الكرماني في قوله إن الواو بمعنى مع لا حاجة إلى هذا التكلف لأن المأمور في نفس الأمر هو إتمام جميع الأركان وإنما ذكر التخفيف في القيام لأنه مظنة التطويل، ثم قال: ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ أمر الأئمة بتخفيف الصلاة على القوم، فإن قلت الأمر في الحديث أعم، وفي الترجمة أخص، قلت: لما ذكرنا أن القيام مظنة التطويل في غالب الأحوال، وغير القيام لا يشق إتمامه على أحد، وقال صاحب التلويح: كأن البخاري ركب من حديثي معاذ وأبي مسعود ترجمة فإن في حديث معاذ تخفيف القيام خاصة، وبينه بالقراءة ههنا في القيام، وبقي الركوع والسجود بحاله، انتهى.

قلت: حديث أبي مسعود هو حديث الباب وحديث معاذ تقدم قريبًا، وليس في أحد منهما الأمر بإتمام الركوع والسجود أو تخصيص التخفيف بالقيام، فالأوجه عندي أن الترجمة =

كَأَنَّهُ قَالَ: بَابُ التَّخْفِيفِ بِحَيْثُ لَا يَفُوتُهُ شَيْءٌ مِنَ الْوَاجِبَاتِ فَهُوَ مَفْسَّرٌ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ فَلْيَتَجَوَّزْ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالتَّجَوُّزِ الْمُؤَدِّي إِلَى فُسَادِ الصَّلَاةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ وَتَبِعَهُ ابْنُ رُشَيْدٍ وَغَيْرُهُ: خَصَّ بِالتَّخْفِيفِ فِي التَّرْجُمَةِ بِالْقِيَامِ مَعَ أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ أَعَمٌّ حَيْثُ قَالَ: فَلْيَتَجَوَّزْ لِأَنَّ التَّطْوِيلَ فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا هُوَ الْقِيَامُ وَمَا عَدَاهُ لَا يَشِقُّ إِتِمَامُهُ عَلَى أَحَدٍ وَكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَمَلَ حَدِيثَ الْبَابِ عَلَى قِصَّةٍ مُعَاذٍ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالتَّخْفِيفِ فِيهَا مُخْتَصَرٌّ بِالْقِرَاءَةِ انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى مَا رَوَاهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ كَعَادَتِهِ، وَأَمَّا قِصَّةُ مُعَاذٍ فَمُغَايِرَةٌ لِحَدِيثِ الْبَابِ لِأَنَّ قِصَّةَ مُعَاذٍ كَانَتْ فِي الْعِشَاءِ، وَكَانَ الْإِمَامُ فِيهَا مُعَاذًا وَكَانَتْ فِي مَسْجِدِ بَنِي سَلَمَةَ وَهَذِهِ كَانَتْ فِي الصُّبْحِ، وَكَانَتْ فِي مَسْجِدِ قَبَاءَ وَوَهُمْ مِنْ فَسَّرَ الْإِمَامَ الْمُبْهَمَ بِمُعَاذٍ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ أَبِي بَنِ كَعْبٍ كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ رِوَايَةِ عَيْسَى بْنِ جَارِيَةَ بِالْجِيمِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَبِي بَنِ كَعْبٍ يَصَلِّي بِأَهْلِ قَبَاءَ فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ طُويلَةٍ فَدَخَلَ مَعَهُ غُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا سَمِعَهُ اسْتَفْتَحَهَا انْقَلَبَ مِنْ صَلَاتِهِ فَغَضِبَ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَشْكُو الْغُلَامَ، وَأَتَى الْغُلَامُ يَشْكُو أَبَا فغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى عَرَفَ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مَنْقَرِينَ فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَوْجِزُوا فَإِنَّ خَلْفَكُمْ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَالْمَرِيضَ وَذَا الْحَاجَةِ» فَأَبَانَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِمَّا يَطِيلُ بِنَا فَلَانَ أَيُّ: فِي الْقِرَاءَةِ وَاسْتَفِيدَ مِنْهُ أَيْضًا تَسْمِيَةُ الْإِمَامِ وَبِأَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَفِي الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ «مَنْ أَمَّنَا فَلَيْتُمْ الرَّكُوعَ وَالسَّجُودَ»، وَفِي قَوْلِ ابْنِ الْمُنِيرِ: إِنَّ الرُّكُوعَ وَالسَّجُودَ لَا يَشِقُّ إِتِمَامُهُمَا عَلَى أَحَدٍ نَظَرُ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَقْلٌ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ التَّمَامِ فَذَلِكَ لَا بَدَّ مِنْهُ، وَإِنْ أَرَادَ غَايَةَ التَّمَامِ فَقَدْ يَشِقُّ فَسَيَأْتِي فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ قَرِيبًا أَنَّهُ ﷺ كَانَ قِيَامَهُ وَرُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ هَذَا وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ بَيْنَ الْإِتِمَامِ وَالتَّطْوِيلِ فَرْقًا فَتَفْظُنْ.

⁼ شارحة فهو من الأصل الثالث والعشرين، وعلى ما أفاده الشيخ قدس سره الترجمة من الأصل الخامس وعلى ما أفاده الحافظ هو من الأصل الحادي عشر فتأمل.

702 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا، قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا تَأْخُرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي نسبه إلى جده لشهرته به، (قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بضم الزاي هو ابن معاوية الجعفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن خالد المشهور بالميزان، (قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا) هو ابن أبي حازم، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرو البصري الأنصاري لم يشهد بدرًا وإنما قيل له البصري لأنه سكن بدرًا، ورجال هذا الإسناد: كلهم كوفيون، وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي (أَنَّ رَجُلًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تسميته ووهم من زعم أنه حزم بن أبي كعب لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبي بَن كعب.

(قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا تَأْخُرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ) أي: لا أحضرها مع الجماعة وفي رواية ابن المبارك في الأحكام والله إنني لأتأخر بزيادة القسم وفيه جواز مثل ذلك. لأنه لم ينكر عليه وقد تقدم في كتاب العلم في باب: الغضب في العلم بلفظ: إني لأكاد أدرك الصلاة وتقدم له توجيه ويحتمل أيضًا أن يكون المراد أَنَّ الذي أُلِفَهُ من التطويل اقتضى له أن يتشاغل عن المجيء في أول الوقت وثوقًا بتطويله بخلاف ما إذا لم يطوله فإنه كان يحتاج إلى المبادرة إليه أول الوقت، فكان يعتمد على تطويله فيتشاغل ببعض شغله ثم يتوجه فيصادف أنه تارة يدركه وتارة لا يدركه، فلذلك قال: لا أكاد أدركه مِمَّا يَطْوِلُ بِنَا أي: بسبب تطويله.

(مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا) أي: من تطويله فكلمة ما مصدرية وهو بدل من الأول ووقع في رواية سفيان الآتية قريبًا عن الصلاة في الفجر وإنما خصها بالذكر لأنها تطول فيها القراءة غالبًا ولأن الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرفة إليها.

(فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ) بالنصب على الحال من النَّبِيِّ ﷺ، ونصب (غَضَبًا) على التمييز وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أشد بالنصب

مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ،

نعت والمصدر محذوف أي غضباً أشدّ.

وتعقبه محمود العيّني: بأنّه ليس بشيء لفساد المعنى فافهم.

(مِنْهُ يَوْمَئِذٍ) أي: يوم أخبر بذلك قَالَ ابن دقيق العيد: ، وسبب الغضب إمّا مخالفة الموعدة أو التقصير في تعلّم ما ينبغي تعلّمه، وتعقبه تلميذه أبو الفتح اليعمري: بأنّه يتوقّف على تقدّم الإعلام بذلك، وَقَالَ محمود العيّني: يحتمل أن يتقدّم الإعلام بقصة معاذ ولهذا لم يذكر في حديثه الغضب وواجهه وحده بالخطاب وههنا قَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ» بصيغة الجمع على ما سيأتي.

قَالَ أبو الفتح المذكور: ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب لإرادة الإهتمام بما يلقيه لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال لئلا يعود من فعل ذلك إلى مثله، أقول: ولعلّ هذا التوجّيه أولى من الأوّل كما لا يخفى على من تأمل.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ» بصيغة الجمع وهو من التنفیر يقال نفر ينفر نفوراً أو نفاراً إذا فرّ وذهب، وفيه تفسير للمراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ فتان.

(فَأَيُّكُمْ) أي: أيّ واحد منكم (مَا صَلَّى بِالنَّاسِ) بزيادة ما للتأكيد والتعميم، وزيادتها مع أيّ الشرطية كثيرة، ووقع في رواية سفيان: فمن أمّ بالناس (فَلْيَتَجَوَّزْ) أي: فليخفّف بحيث لا يخلُ بشيء من الواجبات يقال تجوّز في صلاته أي: خفف وأصل اللام فيه أن تكون مكسورة وجاز إسكانها، قَالَ ابن بطال: لما أمر الشارع بالتخفيف كان المطول عاصياً ومخالفة العاصي جائزة لأنّه لا طاعة إلّا في المعروف، وَقَالَ ابن دقيق العيد: التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم طويلاً بالنسبة إلى عادة آخرين، قَالَ: وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النّبِيِّ ﷺ أنّه كان يزيد على ذلك لأنّ رغبة الصحابة رضي الله عنهم في الخير يقتضي أن لا يكون ذلك تطويلاً، وَقَالَ أبو الفتح اليعمري: الأحكام إنّما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة فينبغي للأئمة التخفيف مطلقاً قَالَ: وهذا كما شرع القصر في الصلاة حقّ المسافر وعللّ بالمشقة وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشقّ عملاً بالغالب لأنّه لا يدري ما يطرأ عليه

فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَّةِ»⁽¹⁾.

62 - بَابُ: إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّ مَا شَاءَ

703 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ

.....الأعرج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

وهنا كذلك ، وَقَالَ محمود العَيْنِي : ويؤيد كلامه صيغة الأمر بالتخفيف فإنه أمر بعد الغضب الشديد وظاهره يقتضي الوجوب .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَأُولَى مَا أَخَذَ حَدَّ التَّخْفِيفِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ عِثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَنْتَ إِمَامٌ قَوْمِكَ وَأَقْدَرُ الْقَوْمِ بِأَضْعَفِهِمْ» إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

(فَإِنَّ فِيهِمْ) وفي رواية: سفيان فإن خلفه (الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ) كذا للأكثر ووقع في رواية سفيان في العلم فإنَّ فيهم المريض والضعيف وكأنَّ المراد بالضعيف هنا: المريض وهناك من يكون ضعيفاً في خلقته كالنحيف والمسنَّ وكلَّ مريض: ضعيف من غير عكس.

(وَذَا الْحَاجَةِ) ثم إنه تعليل للأمر المذكور ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من الصفات المذكورة أو كانوا محصورين ورضوا بالتطويل لم يضر التطويل لانتفاء العلة كذا قالوا وفيه نظر ان حكمة الحكم تراعى في النوع لا في الشخص كما مر.

62 - باب: إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّ مَا شَاءَ

(باب) بالتنوين (إِذَا صَلَّى الْمَرْءُ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ) من التطويل يريد أن عموم الأمر بالتخفيف يختص بالأئمة فأما المنفرد فلا حرج عليه في ذلك لكن اختلف فيما إذا أطل القراءة حتى يخرج الوقت أو يدخل وقت الكراهة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمام، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بالزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(1) أطرافه 90، 704، 6110، 7159 - تحفة 10004.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ، فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ مِنْهُمْ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ»⁽¹⁾.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ) إِمَامًا (لِلنَّاسِ، فَلْيُخَفِّفْ) بحيث لا يخلّ بواجبات الصلاة مراعاة لحال المأمومين، فَإِنَّ فِيهِمْ كَذَا لِلأَكْثَرِ وفي رواية الكشميهني: (فَإِنَّ مِنْهُمْ الضَّعِيفَ) أي: ضعيف الخلفة، (وَالسَّقِيمَ) أي: المريض، (وَالْكَبِيرَ) أي: المسنّ، وزاد مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد: والصَّغِيرَ والكبير، وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص: والحامل والمرضع، وله من حديث عدي بن حاتم: والعاثر السبيل، وقوله في حديث أبي مسعود الماضي: وذا الحاجة يشمل الأوصاف المذكورة كلّها.

(وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ) من التطويل في القراءة والركوع والسجود، وفي رواية مسلم: فليصل كيف شاء أي: مخففاً ومطوّلاً، وفي مسند السراج حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بن سعد عن ابن عجلان عَنْ أَبِيهِ عن أبي هريرة فذكر الحديث وفيه، فإذا صَلَّى وحده فليطوّل إن شاء، وذلك لأنّه يعلم من نفسه ما لا يعلم من غيره. وقد ذكر الربّ جلّ جلاله الأعذار التي من أجلها أسقط فرض قيام الليل عن عباده فَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضًا﴾ [المزمل: 20] الآية. فينبغي للإمام التخفيف مع إكمال الأركان ألا ترى أنّه ﷺ لا تجزئ صلاة من لا يقيم ظهره في الركوع والسجود، وممّن كان يخفف الصلاة من السلف: أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ثَابِتٌ صَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَتَمَةَ فَتَجَوَّزَ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَكَانَ سَعْدٌ إِذَا صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ خَفَّفَ الرُّكُوعَ وَالسَّجُودَ وَتَجَوَّزَ إِذَا صَلَّى فِي بَيْتِهِ أَطَالَ الرُّكُوعَ وَالسَّجُودَ وَالصَّلَاةَ فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ إِنَّا أَئِمَّةٌ يَقْتَدِي بِنَا، وَصَلَّى الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَامِ صَلَاةً خَفِيفَةً فَقِيلَ لَهُ أَنْتُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَفَّتِ النَّاسَ صَلَاةً فَقَالَ إِنَّا نَبَادِرُ هَذَا الْوَسْوَاسِ، وَقَالَ عَمَّارٌ احْذَرُوا هَذِهِ الصَّلَاةَ قَبْلَ وَسُوسَةِ الشَّيْطَانِ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسَّجُودَ فَتَجَوَّزَ فَقِيلَ لَهُ هَكَذَا كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ نَعَمْ وَأَجُوزَ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ لَمَّا طَعَنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَقَدَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرَأَ بِأَقْصَرِ سَوْرَتَيْنِ

(1) تحفة 13815.

أخرجه مسلم في الصلاة باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام. رقم (467).

63 - باب مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ

وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: «طَوَّلْتَ بَنَّا يَا بُنَيَّ».

في القرآن: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: 1] و﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: 1]، وكان إبراهيم: يخفف الصلاة ويتم الركوع والسجود، وَقَالَ ابن مجلز: كانوا يَتَمَوْنَ ويتَجَوَّزون يبادرون الوسوسة ذكر هذه الآثار ابن أبي شيبة في مصنفه.

ثم إنه قد استدلل بهذا الحديث على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو المصحح عند بعض الشافعية، وفيه نظر لأنه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة: «إنما التفريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى» أخرجه مسلم وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى، واستدل بعمومه أيضًا: على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين، وقيل لا يكون في الأركان التي تتحمل التطويل وهي: القيام والركوع والسجود والتشهد بخلاف الاعتدال والجلوس بين السجدين.

63 - باب مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ

(باب مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ) عليهم الصلاة.

(وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ) بضم الهمزة وفتح السين وسكون المثناة التحتية وفي آخره دال مهملة كذا بخط الدماطي، وَقَالَ الحَيَّانِي في نسخة أبي ذرٍّ من رواية المستملي وحده أبو أسيد بفتح الهمزة وكسر السين والصواب: هو الأول كذا قال الحافظ العسقلاني، واسمه مالك بن ربيعة الأنصاري الساعدي المزني شهد المشاهد كلها وهو مشهور بكنيته مات سنة ثلاثين وقيل سنة ستين بعد ذهاب بصره وهو آخر من مات من البدرين.

(طَوَّلْتَ) بقاء الخطاب (بَنَّا) أي: ملابسًا بنا إمامًا لنا (يَا بُنَيَّ) بالتصغير لأجل الشفقة دون التحقير، وهذا التعليق رواه ابن أبي شيبة عن وكيع حَدَّثَنَا عبد الرحمن ابن سليمان بن الغسيل قَالَ: حَدَّثَنِي المنذر بن أسيد الأنصاري قَالَ: كان أبي يصلي خلفي فربما قَالَ: يَا بُنَيَّ طَوَّلْتَ بَنَّا اليوم بالصفات، وعلم من هذا أن اسم

704 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فُلَانٌ فِيهَا، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ»⁽¹⁾.

705 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

ابن أسيد المنذر، وفيه حجة على من كره للرجل أن يؤم أباه كعطاء، ويخط الزركشي أنه رأى في بعض نسخ البخاري وكره عطاء أن يؤم الرجل أباه فإن ثبت ذلك فقد وصل ابن أبي شيبة هذا التعليق، والمنذر كان إماماً راتباً في المسجد.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري وقيل المراد محمد بن يوسف البكندي عن سفیان بن عيينة والأول أصح نص عليه أبو نعيم، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ) بالمهمله والزاي، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبه بن عمرو البصري، (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ) لَلنَّبِيِّ ﷺ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ) جماعة (فِي الْفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فُلَانٌ) يريد معاذاً أو أَبِي بِن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فِيهَا) ويدلّ للثاني حديث أبي يعلى الموصلي أن أَيْبَا صَلَّى بِأَهْلِ قُبَا فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، (فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) غَضَبًا (مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ) فِي مَوْعِظَةٍ وَيُرْوَى: (فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ) وَيُرْوَى لِمُتَفَرِّقِينَ بِاللَّامِ.

(فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ) أَي: فليخفف في صلاته بهم، (فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ) فَإِنْ قِيلَ: مَا الْحِكْمَةُ فِي أَنَّهُ ﷺ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَمَّ الْخُطَابَ وَقَالَ: إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ وَفِي بَعْضِهَا خَصَّصَهُ فَقَالَ: أَفْتَانِ أَنْتَ يَا معاذ.

فالجواب: أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ النَّظَرُ إِلَى الْمَقَامِ فَحَيْثُ بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ معاذ نال منه خاطبه بالصَّريحِ تَضْعِيفًا لِلتَّعْزِيزِ بِتَضْعِيفِ الْجَرِيْمَةِ وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَمِّهِ.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ، فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي، فَتَرَكَ نَاضِحَهُ وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ، فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ - أَوْ النَّسَاءِ - فَأَنْطَلَقَ الرَّجُلُ وَبَلَغَهُ أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَكََا إِلَيْهِ مُعَاذًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، أَفَتَأْنُ أَنْتَ» - أَوْ «أَفَاتَيْنُ» - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ:

الحجَّاج، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ) بضم الميم وكسر الراء (ابْنُ دَثَارٍ) بكسر الدال خلاف الشعار وهنا اسم علم.

(قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ) الناضح بالنون والضاد المعجمة ما استعمل من الإبل في سقي النخل والزرع وهو البعير الذي يستقى عليه.

(وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ) بجيم ونون وحاء مهملة من باب فتح يفتح أي: أقبل بظلمته وهو يؤيد أنَّ الصلاة المذكورة كانت العشاء كما تقدم.

(فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي، فَتَرَكَ) بالمشثاة الفوقية من الترك (نَاضِحَهُ) ويروى فبرك ناضحيه بالتشديد بعد الموحدة وبالثنوية.

(وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ، فَقَرَأَ) معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صلاته (بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ) يقال قرأها وقرأ بها لغتان، (أَوْ النَّسَاءِ) الشك من محارب دلت عليه رواية أبي داود الطيالسي عَنْ شُعْبَةَ شَكَّ مُحَارِبٌ وَبِهَذَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الشَّكَّ فِيهِ مِنْ جَابِرٍ.

(فَأَنْطَلَقَ الرَّجُلُ وَبَلَغَهُ) أي: الرجل صاحب الناضح.

(أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ) أي: ذكره بسوء فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقُ.

(فَأَتَى) الرجل (النَّبِيَّ ﷺ، فَشَكََا إِلَيْهِ مُعَاذًا) أي: أخبره بأنَّه أذاه ونال منه بسوء، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لمعاذ بعد أن أرسل إليه وحضره عنده: «يَا مُعَاذُ، أَفَتَأْنُ أَنْتَ» صفة واقعة بعد ألف الاستفهام رافعة لظاهر فيكون مبتدأ وأنت سادًا مسد الخبر ويجوز أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَنْتَ: مبتدأ تقدم خبره وهو فتان صيغة مبالغة.

(«أَفَاتَيْنُ») شك من الراوي، وفي رواية أَفَاتَيْنُ أَنْتَ بزيادة: أَنْتَ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ويروى: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

«فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ ، ﴿وَالشَّمْسُ وَحُجَّتْ﴾ ، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ» أَخْبَسَ هَذَا فِي الْحَدِيثِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ ، وَمِسْعَرٌ ، وَالشَّيْبَانِيُّ ،

(فَلَوْلَا) لِلتَّحْضِيزِ وَالْعَرَضِ أَي : فَهَلَا (صَلَّيْتُ) وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ مَعْنَاهُ فَهَلَا قَرَأْتُ : (بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ ، ﴿وَالشَّمْسُ وَحُجَّتْ﴾ ، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾) ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَوْسَاطَ الْمَفْضَلِ إِلَى وَالضَّحَى لِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَالسَّنَّةَ فِيهَا قِرَاءَةٌ مِنْ أَوْسَاطِ الْمَفْضَلِ لَا مِنْ قِصَارِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ السُّورَ الثَّلَاثَ لَيْسَ لِلتَّخْصِيسِ بَعِيْنَهُ بَلِ الْمُرَادُ قِرَاءَةُ سُورَةٍ مِنَ الْأَوْسَاطِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَوْ نَحْوَهَا كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ لَفْظًا ، وَنَحْوَهَا .

(فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ) قَالَ شُعْبَةُ : (أَخْبَسَ هَذَا) أَي : قَوْلُهُ فَإِنَّهُ يُصَلِّي .

(فِي الْحَدِيثِ) وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ قَوْلُهُ : أَحْسَبُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ مُحَارِبٍ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ ، لَكِنْ بَيَّنَّ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ أَنَّ قَائِلَهُ شُعْبَةُ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ شُعْبَةَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَارِبٍ عَنْهُ بَدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَكَذَا أَصْحَابُ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لَفْظُ وَذُو الْحَاجَةِ فَقَطْ ، وَهَذَا مَجْرَدُ تَخْمِينٍ وَحِسَابَانٍ لَمْ يَتَحَقَّقْ سَمَاعًا وَلَا اسْتِنْبَاطًا مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ بِرَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنْفَاءً انْتَهَى حَيْثُ قَالَ : وَلَا أَحْفَظُهُمَا .

وَتَابَعَهُ وَفِي رَوَايَةٍ : (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أَي : الْبُخَارِيُّ (وَتَابَعَهُ) أَي : تَابَعَ شُعْبَةَ . (سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ) هُوَ ثَوْرِي كُوفِيٌّ وَالِدُ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، وَقَدْ وَصَلَ رَوَايَتَهُ هَذِهِ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْهُ .

(و) تَابَعَهُ أَيْضًا (مِسْعَرٌ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ : ابْنُ كِدَامِ الْكُوفِيُّ ، وَقَدْ وَصَلَ رَوَايَتَهُ السَّرَاجُ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ نَا أَبُو نَعِيمٍ عَنْهُ عَنْ مُحَارِبٍ بِلَفْظٍ : فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقْرَأَ بِالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَنَحْوَ هَذَا .

(و) تَابَعَهُ أَيْضًا (الشَّيْبَانِيُّ) أَبُو إِسْحَاقَ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ فَيُرْوِزُ الْكُوفِيُّ

قَالَ عَمْرُو، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرٍ، قَرَأَ مُعَاذٌ فِي الْعِشَاءِ بِالبَقَرَةِ، وَتَابَعَهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ مُحَارِبٍ⁽¹⁾.

وقد وصل روايته البزار عن محارب وتابعه هؤلاء في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه.

(قَالَ عَمْرُو) هو ابن دينار، وإنما قَالَ: قَالَ عمرو ولم يقل وتابعه مثل ما قَالَ في سابقه ولاحقه لأنه ومن يذكر بعده لم يتابعوا أحداً في ذلك. (وَعُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير (ابْنُ مِقْسَمٍ) بكسر الميم وسكون القاف المدني.

(وَأَبُو الزُّبَيْرِ) بضم الزاي محمد بن مسلم المكيّ حكيماً بن حزام ثلاثتهم، (عَنْ جَابِرٍ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَرَأَ مُعَاذٌ فِي) صلاة (الْعِشَاءِ بِالبَقَرَةِ) خاصة ولم يذكر والنساء.

أما رواية عمرو فقد تقدّمت في باب: إذا طَوَّلَ الإمام، وأما رواية عبيد الله: فوصلها ابن خزيمة عن بندار عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عنه وقد تقدّم أَيْضًا.

وأما رواية أبي الزبير: فوصلها عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يعبّر أنّ السّورة هي البقرة.

(وَتَابَعَهُ) أي: تابع شعبة (الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ مُحَارِبٍ) هو ابن دثار ووصل روايته النسائي من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن محارب وأبي صالح كلاهما عن جابر بطوله وَقَالَ فِيهِ: فيطوّل بهم معاذ ولم يعيّن السّورة.

والفرق بين المتابعين أنّ الأولى: ناقصة لم يذكر المتابع.

والأخيرة: كاملة حيث ذكره وَقَالَ عن محارب، وإنّما فصل بينهما بما فصل؛ لأنّ فيما فصل به تعيين السّورة كالمتابعة الأولى دون المتابعة الثانية فتأمّل.

64 - باب الإيجاز في الصَّلَاةِ وَإِكْمَالِهَا

706 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا»⁽¹⁾.

64 - باب الإيجاز في الصَّلَاةِ وَإِكْمَالِهَا

(باب الإيجاز في الصَّلَاةِ وَإِكْمَالِهَا) أي: مع إكمال أركانها وفي رواية باب بالتنوين من غير ترجمة، وفي أخرى سقط الباب والترجمة، وعلى رواية السقوط فمناسبة حديث أنس الآتي لترجمة الباب السابق من جهة أن من سلك طريق النَّبِيِّ ﷺ في الإيجاز والإتمام لا يشكى منه تطويل، على أن النَّبِيَّ ﷺ أمر في حديث الباب السابق بالإيجاز وههنا فعله بنفسه فثبت الإيجاز بقول النَّبِيِّ ﷺ وفعله لكن مع الإكمال.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن عمرو المقعد وقد مرّ مرارًا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) هو ابن صهيب، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عن أنس ابن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريّون وقد أخرج منته مسلم وابن ماجة أيضًا.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ) أي: لا يطنب فيها، (وَيُكْمِلُهَا) من غير نقص بل يأتي بأقل ما يمكن من الأركان والأبعاض، وفي لفظ: ويتم الصَّلَاةَ، وعند السَّراج: يوجز في الصلاة، وفي لفظ: كان أتم الناس صلاة وفي لفظ: من أخف الناس صلاة، وفي لفظ: كانت صلاته متقاربة وكانت صلاة أبي بكر متقاربة، وفي لفظ: ما صليت بعد النَّبِيِّ ﷺ أخف من صلاته في تمام حتّى في ركوع وسجود.

تَنْبِيْه:

روى ابن أبي شيبة من طريق أبي مجلز قَالَ: كانوا أي: الصحابة رضي الله عنهم يتمون فيوجزون ويبادرون الوسوسة فبيّن العلة في تخفيفهم ولهذا عقّب المؤلف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النَّبِيِّ ﷺ لم يكن بهذا السبب

(1) تحفة 1057. أخرجه مسلم في الصلاة باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام رقم (469).

65 - بَاب مَنْ أَحَقَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ

707 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطَوَّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي

لعصمته من الوسوسة بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه بكاء الصبي فقال:

65 - بَاب مَنْ أَحَقَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ

(بَاب مَنْ أَحَقَّ) من الإخفاف بمعنى التخفيف (الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ) يجوز لفظ باب أي: يضاف وأن ينون كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) يزيد زاد الأصيلي قوله هو الفراء أبو إسحاق المعروف بالصغير وقد مرّ في باب غسل الحائض رأس زوجها، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (الْوَلِيدُ) بفتح الواو وكسر اللام وفي رواية ابن عساكر الوليد بن مسلم وقد مرّ في باب وقت المغرب، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو، (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة وفي رواية بشر بن بكر الآتية عن الْأَوْزَاعِيِّ حدثني يحيى عن (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ) وفي رواية: ابن سماعة عن الْأَوْزَاعِيِّ عند الاسماعيلي حدثني عبد الله بن أبي قتادة الْأَنْصَارِيُّ السلمي، (عَنْ أَبِيهِ) أي: (أَبِي قَتَادَةَ) ابن الحارث بن ربيعي الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما: بين رازي ودمشقي ويماني ومدني، وقد أخرج متنه أبو داود والنسائي في الصلاة أَيضًا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِنِّي لَأَقُومُ) بلام الابتداء (فِي الصَّلَاةِ) وفي رواية بشر بن بكر إلى الصلاة.

(أُرِيدُ أَنْ أَطَوَّلَ) أي: حال كوني أريد التطويل (فِيهَا، فَأَسْمَعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ) بمدّ البكاء أي: صوته الذي يكون معه، وإذا قصرت أردت خروج الدمع ولا يناسب ههنا إذ السماع لا يتعلق به.

(فَاتَجَوَّزُ) أي: فأخفف (فِي صَلَاتِي) بتقليل القراءة كما يدلّ عليه ما رواه ابن أبي شيبة، نا وكيع، عن سفيان، عن أبي السوداء الكندي، عن ابن سابط أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قرأ في الركعة الأولى بسورة نحو ستين آية فسمع بكاء صبي فقرأ

كَرَاهِيَّةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ»

في الثانية بثلاث آيات، وابن سابط هو عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط الحميمي، مات بمكة سنة ثمانى عشرة ومائة فالحديث مرسل.

(كَرَاهِيَّةٌ) بتخفيف المثناة التحتية مصدر نصب على التعليل مضاف إلى قوله: (أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ) أي: كراهية المشقة عليها، وقد استدلل بعضهم بهذا الحديث على: جواز إدخال الصبي في المسجد، ونظر فيه الحافظ العسقلاني: باحتمال أن يكون الصبي كان مخلقاً في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاؤه.

وتعقبه محمود العيني: بأن الظاهر أن الصبي لا يفارق أمه غالباً، فافهم.

وفي الحديث جواز: صلاة النساء في الجماعة مع الرجال، لكن كان ذلك في الزمان الأول قبل فساد الزمان، وأمّا في زماننا فالأولى بل الواجب أن لا يخرجن لغلبة الفتنة.

وفيه أيضاً: كمال شفقة النبي ﷺ على أصحابه، ومراعاته أحوال الكبير منهم والصغير، وقد استدلل به بعض الشافعية على: أن الإمام إذا كان راكعاً فأحسن بداخل يريد الصلاة معه ينتظره ليدرك معه فضيلة الركعة في جماعة، وذلك أنه إذا كان له أن يحذف من طول الصلاة لحاجة الإنسان في بعض أمور الدنيا كان له أن يزيد فيها لعبادة الله تعالى هل هذا أحقّ وأولى.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ولا دلالة له فيه لأنّ هذا زيادة عمل بالصلاة بخلاف الحذف.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وممن أجاز ذلك الشعبي والحسن وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وَقَالَ آخَرُونَ: ينتظر ما لم يشق على أصحابه، وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور، وَقَالَ مَالِكٌ: لا ينتظر لأنه يضرّ من خلفه وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ عن سحيون: صلاتهم باطلة، وفي الذخيرة من كتب الحنفية سمع الإمام في الركوع خفق النعال هل ينتظر قَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ: سألت أبا حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله تعالى عن ذلك فكرهاه.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أخشى عليه أمراً عظيماً يعني الشرك، وروى هشام عن محمد، أنه: كره ذلك وعن أبي مطيع أنه كان لا يرى به بأساً وبه قَالَ

تَابَعَهُ بَشْرُ بْنُ بَكْرٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَبَقِيَّةُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ⁽¹⁾.

708 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

..... شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

الشعبي إذا كان مقدار التسييحه أو التسييحتين ، وَقَالَ بعضهم : يطوّل التسييحات لا يزيد في العدد، وَقَالَ أبو القاسم: الصّغار إن كان الجائي غنيًا لا يجوز، وإن كان فقيرًا يجوز انتظاره .

وقال الليث : إن كان الإمام عرف الجائي لا ينتظره وإن لم يعرفه فلا بأس به إذ فيه إعانة على الطاعة ، وقيل إن أطال الركوع لإدراك الجائي خاصة ولا يريد إطالة الركوع لأجل التقرب فهذا مكروه ، وقيل إن كان شريراً ظالمًا لا يكره لدفع شره .

(تَابَعَهُ) أي: تابعه الوليد بن مسلم (بِشْرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة (ابْنُ بَكْرٍ) بفتح الموحدة الشامي مات سنة خمس ومائتين وذكر البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حديث بشر في باب خروج النساء إلى المساجد قبيل كتاب الجمعة مسندًا قال حدثنا محمد بن مسكين قال حدثنا بشر بن بكر قال حدثنا الأوزاعي إلى آخره، (و) تابعه أيضًا (ابْنُ الْمُبَارَكِ) عبد الله وقد وصلها النسائي عن سويد بن نصر عنه عن الأوزاعي إلى آخره، (و) تابعه أيضًا (بَقِيَّةُ) بفتح الموحدة وكسر القاف وتشديد المثناة التحتية هو ابن الوليد الكلاعي بفتح الكاف وتخفيف اللام الحضرمي سكن حمص وهو من أفراد مسلم واستشهد به البُخَارِيُّ مات سنة تسعين ومائة وقيل سنة سبع وستين ومائة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على من وصل هذه المتابعة، (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) أي: ثلاثهم عن الأوزاعي.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة البجلي الكوفي ويقال القطواني أيضًا وقطوان: محلة على باب الكوفة وقد مرّ في أوّل كتاب العلم، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) التيميّ أبو أيّوب وقيل أبو محمّد، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي (شَرِيكُ) بفتح المعجمة وكسر الراء، (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن أبي نمر أبو عبد الله القرشيّ ويقال: الليثي من أنفسهم مات سنة أربعين ومائة.

قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: «مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَحَفَّ صَلَاةً، وَلَا أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَيُخَفِّفُ مَخَافَةً أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ»⁽¹⁾.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسقط في رواية لفظ ابن مالك ورجال هذا الإسناد كلهم: مدنيون ما خلا خالد بن مخلد فإنه كوفي كما تقدم وقد أخرج مته مسلم أيضًا في الصلاة.

(يقول: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَحَفَّ) صفة إمام (صَلَاةً) نصب على التمييز، (وَلَا أَتَمَّ) عطف على أَحَفَّ (مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ) هي المخففة من المشددة وأصلها وأنه والضمير للشأن.

(كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَيُخَفِّفُ) الصلاة وقد بين مسلم في رواية ثابت محلّ التخفيف ولفظه فيقرأ بالسورة القصيرة ويشهد له حديث ابن أبي شيبة السابق في شرح الحديث السابق.

(مَخَافَةً) نصب على التعليل مضاف إلى قوله: (أَنْ تُفْتَنَ) بضم الفوقية مبنياً للمفعول أي: تنتهي عن صلاتها.

(أُمُّهُ) لا اشتغال قلبها ببكائه، وزاد عبد الرزاق من مرسل عطاء أو تتركه

(1) تحفة 908.

أخرجه مسلم في الصلاة باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام رقم (470). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث تخفيف صلاة النبي ﷺ مع إتمامها ورعاية في تخفيفها أيضًا حق الغير. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: تبين هذا التخفيف والإتمام وهل هذه الحالة دائمة منه عليه السلام أو ليس كذلك فالجواب عن الأول أن تخفيف الصلاة يكون بتقصير القراءة وقد يكون بتقصير القيام وقد يكون بتقصير أركانها كلها إلا أنه يشترط أن لا يخل بواحد منها فإنه إذا أخل بواحد منها فليس بصلاة وما نفهم التخفيف حتى نذكر شيئاً من عاداتهم المنقولة عنهم في طول صلواتهم لأن الله تعالى قد أمر بإطالة الصلاة في كتابه حيث يقول: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] والقنوت في الصلاة لغة هو طول القيام فيها وما كان النبي ﷺ ولا الصحابة أن يتركوا ما هو أقل من هذا فكيف بهذا الأمر الجلي وما تورمت قدماء ﷺ إلا طول القيام في الصلاة وقد نقل عن الصحابة وعن السلف رضي الله عنهم أنهم يكونون في الركعة فيخرج الرجل إلى البقيع ويرجع إلى المسجد وهم في الركعة الواحدة لم يتموها وأن الرجل منهم كان يدعو في سجوده بعدما يسبح الله سبحانه ويصلي على النبي ﷺ ويستغفر لنفسه ولأبويه ولسبعين من أصحابه وقرابته ويسميهم بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم وحديث معاذ بن جبل أنه صلى المغرب بقومه بسورة البقرة فقال له رسول الله ﷺ: «أفتان أنت يا معاذ» وإنما قال له ذلك لأن صلاة =

فيضيع ، وفي رواية : أي : يفتن بالياء التحتية وكسر الفوقية من الثلاثي أو من

=
المغرب السنة فيها التخفيف من أجل أن ذلك وقت إفطار الصائم ووقت الضرورات أيضًا وكان بالمؤمنين رحيمًا ﷺ وما روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه كان يصلي الصبح بسورة البقرة في الركعتين معاً فابو بكر رضي الله عنه وعن جميعهم فهم عن النبي ﷺ فجعل التطويل في محله، والكل سادة، على خير، وما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه قال بعض الصحابة ما حفظت سورة يوسف إلا من عثمان لكثرة ما كان يرددها في صلاة الصبح، وقد جاء في الموطأ عن أم الفضل بنت الحارث أنها سمعت عبد الله بن عباس يقرأ والمرسلات عرفاً فقالت له يا بني لقد ذكرتني بقرائك هذه السورة إنها لآخر ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب وكانت قراءته عليه السلام بطيئة حسنة كما نعتها الواصف لها قال كانت قراءته عليه السلام لو شئت أن أعد حروفها لعددتها فبتقرير هذه الآثار علمنا أنه عليه السلام ما كان نهيه لمعاذ على الإطلاق وإنما كان لكونه طول ذلك التطويل في المغرب وقد ثبت بالسنة خلف عن سلف أن العمل جرى على أن المستحب في صلاة المغرب أن تكون أخف الصلوات ولولا ذلك ما كان أبو بكر رضي الله عنه يصلي في الصبح بالبقرة كما ذكرنا فلما كان المتعاهد منهم في الصلاة التطويل فإذا كانت هناك علة كما ذكر من بكاء الصبي أو ما يشبه ذلك خفف عليه السلام حتى خرج بذلك التخفيف عن العادة الجارية لهم كما قال بعض الصحابة ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها وذكر فيها صلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة وليس يعني بميقاتها أنه صلاها قبل الوقت الذي وقت لها ذلك محال وإنما يعني لغير وقتها الذي كان عليه السلام يصليها فيه فإنه كان بعد طلوع الفجر كما جاء عنه ﷺ أنه يركع ركعتي الفجر ثم يضطجع ما شاء الله ثم يخرج ويصلي في هذا اليوم عند أول انصداع الفجر وهو أول الوقت كان يصليها فقد أخرجها عن ذلك الوقت المعلوم لها وهو التأخير اليسير كما شرحناه وهذا مثل ذلك سواء لأنه من أجل تلك القرينة خفف.

الوجه الثاني : يترتب عليه من الفقه جواز تحويل النية في إضعاف الصلاة إلى خلاف ما دخل عليه من زيادة أو نقص لكن بشرط أن لا ينقص من حد المجزئ شيئاً ومن أجل ذلك تحرز الصحابي رضي الله عنه بأن قال ولا أتم وفي هذا التحرز من الصحابي دليل على فضلهم وصدقهم في نقلهم .

ويترتب أيضًا عليه من الفقه أنه كلما كانت الصلاة وهي رأس الدين يجوز فيها تحويل النية من الأعلى إلى الأدنى مع إحراز الكمال فكذلك تكون القاعدة في جميع أمور الدين أن يكون الشأن العمل على حالة الكمال ولا يرجع لقدر الأجزاء إلا عند الأعذار وإذا رجع إلى قدر الأجزاء نحافظ ألا ينقص من الواجبات شيئاً وعلى هذا البيان المتقدم من أحوالهم قد اختلفت الأحوال وظهر النقص وقد رأيت بعض من ينسب في الوقت إلى العلم وهو ممن يقتدى به ولا يكمل الواجب من بعض أركان صلاته فإنما لله وإنا إليه راجعون على تضييع العلم وحقيقته وتضييع العمل وتمامه ولذلك قال رزين رحمه الله ما أوقع الناس في الأمور المحذورات إلا وضعهم الأسماء على غير المسميات المعروفة أولاً لأننا الآن إذا أخذنا بالتخفيف في صلواتنا خرجنا =

الأفعال أمّه بالنّصب على المفعولية، وقيل من التّفعليل أيضًا، وجوّز محمود

عن حدّ الإجزاء لأنّ المطول منا في صلاته لا يصل بجهده إلا إلى الإجزاء بالنية فإن نقص منه شيئًا خرج عن بابه الذي طلب ويترتب على تخفيفها منه لأجل بكاء الصبي رعي حقوق الغير كما تراعي حقوق نفسك فتخفيفها من أجل الصبي كمال فيها فإنه حصل له في صلاته القدر المجزئ وبذل الكمال يجبر صلاة أم الصبي برفع الفتنة عنها بتعجيل الصلاة وجبر الصبي نفسه فجاء الخير هنا متعديًا وهو الأكمل وأما على قصد من غير بكاء الصبي فتبيننا منه ﷺ للمقدر المجزئ في العمل كما بينه بالقول وتبين مقادير الأحكام أرفع الأعمال .

ويترتب على هذا من الفقه أنه كان ﷺ في كل الأحوال على أتمها وأعلاها وأما الجواب على حد إتمامها فنعرّفه بحده ﷺ حين قال للمصلي ارجع فصل فإنك لم تصل فعل ذلك معه ثلاثًا ثم قال له عليه السلام لما أن سأله التعليم : إذا أقيمت الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعًا ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ثم افعل ذلك في صلاتك كلها. ويقول عليه السلام : كل ركعة لم تقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج لأن التمام في الصلاة في ثلاثة أشياء الإجزاء في القراءة وفي إكمال الأركان وفي إكمال عدد الركعات فيكون ذلك بعد تحقيق دخول وقتها.

الوجه الثالث : فيه دليل على تحري الصحابة رضي الله عنهم لأنهم كانوا يقتدون في الكمال بأتم الحالات وفي الإجزاء لا يأتون به إلا ومع ذلك زيادة خيفة أن ينقصهم من الإجزاء شيء ما ولا يتحقق الإجزاء في الأقل إلا بالقطع بالزيادة اليسيرة فيه ما لم تكن تلك الزيادة محذورة في الشرع مثل منعنا الرابعة في الوضوء أو تكون تلك الزيادة لم يفعل هو ﷺ منها شيئًا لثلاثا نخرج بها إلى البدعة وقد جاء فيها من الدم ما جاء لقوله ﷺ : «من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو رد».

وقوله عليه السلام : «كل بدعة ضلالة» وما أشبهه ومثل ذلك اجتماع الناس للدعاء بعد الصلوات فهذا وما أشبهه من البدع لأنه لم يأت من أن النبي ﷺ ولا من بعده من الصحابة والتابعين فعل ذلك ويترتب على تقصيرها من غير عذر أنه جائز وأن الأفضل ما كان يداوم هو ﷺ عليه ومن بعده من السلف الصالح.

الوجه الرابع : فيه دليل على فضل العلم لأن به يعرف حد الإجزاء فيما كلف وحد الكمال لأنه يأتي بالأشياء على ما أمر بها لأن الجاهل قد يجعل الكمال واجبًا فيكون زاد في فرائض الله تعالى أو يكون يجعل زيادة الكمال بدعة فيكون أيضًا يجعل في دين الله ما ليس فيه أو يكون يجعل حد الإجزاء هو الكمال ثم يأخذ في أنقص منه ويجعله من باب التخفيف وهو الداء العضال وقد كثر في وقتنا ومثل هذا ينبغي في جميع أمور الدين أن يعرف الشخص القدر الذي يجب عليه وما هو قدر الزيادة المستحبة ولذلك قال ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . قال العلماء : كل ما كان عليك فعله فرضًا فالعلم عليك به فرض لأنه لا يمكن أن يوفى ما عليه من جهله .

الْعَيْنِيّ: أن يكون من الافتعال فلي تأمل.

الوجه الخامس: فيه دليل على جواز صلاة النساء مع الرجال لكن اليوم ذلك ممنوع ومنع ذلك من زمان الخلفاء ومما روي في ذلك الوقت قول عائشة رضي الله عنها: لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعه نساء بني إسرائيل. وقول زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنها لما امتنعت من الخروج إلى المسجد فسألها عن ذلك فقالت: فسد الناس.

وأقرها عمر على ذلك فجاء فعلها رضي الله عنها على مقتضى هذا الحديث الذي نحن بسبيله لأنها تركت الأكمل في صلاتها وهو الخروج إلى المسجد للعلّة الواردة وهي ما ذكرته من فساد الناس فدل على أنهم رجالاً ونساء أعرف بأحكام الله تعالى منا وهم الذين استعملوا الأحاديث والآي على ما هي عليه بغير زيادة ولا نقص.

الوجه السادس: فيه دليل على جواز دخول الصبي الصغير المسجد ويعارضنا قوله ﷺ: «جنبا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم» ويسوغ الجمع بينهما بأن يمنع دخولهم في غير الصلاة ونجيز دخولهم في أوقات الصلاة من أجل الضرورة.

الوجه السابع: فيه دليل لمذهب مالك في الأخذ بسد الذريعة يؤخذ ذلك من قوله مخافة أن تفتن أمه وقد لا تقع منها فتنة فلما كان الأمر محتملاً أخذ عليه السلام بالأحوط وهو سد الذريعة.

الوجه الثامن: فيه دليل على أن الفكرة في الصلاة في الأمر إذا وقع وهو فيها أنه جائز يؤخذ ذلك من قوله: (ليسمع بكاء الصبي فيخفف) لأن سمعه له ونظره له ففكرة في أمر فليس من الصلاة إلا أنه يلزمه فيه أن يكون يسيراً لا يخل بالصلاة يؤخذ ذلك من قوله: (ولا أتم) فلو كان مما يشغله عن الصلاة ما أتمها.

الوجه التاسع: فيه دليل على جواز النظر في حكم من الأحكام إذا احتيج إليه وإن كان في العبادة والعمل إن أمكن مع إبقاء العبادة دون نقص من واجبها يؤخذ ذلك من تقصيره عليه السلام الصلاة من أجل بكاء الصبي وقد دخل على العمل وهو التطويل فيها فإن تقصيره لها عمل من الأعمال ونظر حكم من الأحكام فاجتمع فيه ستة أشياء الالتفات للواقع والفكرة في الحكم والعمل الممكن فيها والرابع حق الغير والخامس سد الذريعة والسادس حمل القوي على ما يقتضيه حمل الضعيف إذا كانا في الأمر متلازمين ومثله قوله ﷺ: «سروا بسير أضعفكم».

وأما الجواب على قولنا هل كانت تلك الحالة دائمة أم لا فالجواب أنها لم تكن دائمة وإن كان قد أشرنا إلى ذلك عند تبين أحوالهم ولم يكن ذلك موضعه وإنما وصف الحال أحوج إليه وهنا أذكر الدليل على عدم دوام ذلك في موضعه والأول يقويه وهو أيضاً يصدقه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82] فكل ما هو في الأمور حق فهو يصدق بعضه بعضاً فإن الشبه بينهما من أجل أن الحق فيه لا أن يتغير فالدليل على ما جاء عنه ﷺ أن ما من سورة في القرآن إلا وقد قرأ ﷺ بها في الصلاة وفي القرآن كما هو معلوم الطوال من السور والقصار وما بين ذلك فدل ذلك على ما قلناه.

ويرتب على هذا من الفقه العلم بسعة السنة لأنه لو لم يفعل هو ﷺ ذلك كان الناس يتحرون الذي كان هو ﷺ يفعله.

709 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن جعفر أبو الحسن المعروف بابن المديني، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء، (قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي عروبة، (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة وفي رواية عَنْ قَتَادَةَ، (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (حَدَّثَهُ) وفي رواية حَدَّثَ بِإِسْقَاطِ الضمير (أَنَّ النَّبِيَّ) وفي رواية أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، (قَالَ: إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ) أي: أَخَفَّفَ (فِي صَلَاتِي مِمَّا أَعْلَمُ) كلمة ما مصدرية أو موصولة والعائد محذوف.

(مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ) الوجد الحزن، قَالَ ابن سيدة: وجد الرجل وجدًا ووجد كلاهما عن اللحياني حزن، وفي الفصيح ووجدت في الحزن وجدا ومضارعه يجد، وحكى القزَّاز عن الفراء يجد يعني بضم الجيم.

وفي المطالع: من موجدة أمه أي: من حبها إياه وحزنها لبكائه قَالَ وقد روي من وجد أمه، قيل وكأن ذكر الأم في الحديث خرج مخرج الغالب وإلا فمن كان في معناها يلتحق بها، ويفهم من قوله: وأنا أريد إطالتها أَنَّ من قصد في الصلاة الإتيان بشيء لا يجب عليه الوفاء به بل يستحبّ خلافًا لأشهب فإنه قَالَ:

الوجه العاشر: فيه دليل على رحمته عليه السلام بأمرته لأنه لما فعل هو ذلك ﷺ فالجاء الكيس قد أخذ بجزء وافر من السنة والعاجر المسكين لم يحرم حظه من السنة وما بينهما سعة وتوسط في الخير التي هي السنة.

الوجه الحادي عشر: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يقولون بجبر القلوب وهو عندهم من أعلى الأحوال يؤخذ ذلك من رعيه عليه السلام فتنة أم الصبي والصبي أيضًا نفسه إلا أنه بقيد لا يعرفه منه إلا السادة الأفاذ وهو أن لا ينقصه من حاله الخاص فيما بينه وبين مولاه شيء يؤخذ ذلك من قوله ولا أتم لأن حالة عبادة المجزئ منها لم ينقص منها شيئًا ولهذا المعنى قال بعض السادة منهم من الغرائب صوفي سني وهو إذا وقع قطب الوقت وتاج الوجود وهو فضل الله يؤتيه من يشاء من الله بفضلنا علينا بما به من عليهم بمته.

710 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ»⁽¹⁾.
وَقَالَ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبَانٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ⁽²⁾.

من نوى التطوع قائماً ليس له أن يقيمه جالساً، ثم فيه بيان كريم عاداته ومحاسن أخلاقه في خشيته من إدخال المشقة على نفوس أمته وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً ﷺ، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون، وقد أخرج مته: مسلم وابن ماجة في الصلاة أيضاً.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة وبالمعجمة الشديدة الملقب ببندار.
(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي (ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) بالمهملة وكسر المهملة بعدها محمد بن ابراهيم البصري وقد تقدّم ذكرهما في باب إذا جامع ثم عاود، (عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن أبي عروبة، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسقط في رواية لفظ ابن مالك، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ مِمَّا أَعْلَمُ) وفي رواية الكشميهني: لما أعلم بلام التعليل (مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ) ورجال هذا الإسناد: كلهم بصريون أيضاً.

(وَقَالَ مُوسَى) هو ابن إسماعيل التبوذكي، (حَدَّثَنَا أَبَانٌ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة هو ابن يزيد العطار قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ) وسقط في رواية لفظه مثله، وفائدة هذا التعليق بيان سماع قتادة له عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد وصله السراج في مسنده فذكره بلفظ: «إِنِّي أقوم في الصلاة وأنا أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فاتجوز في صلاتي مما أعلم من شدة وجد أمه ببيكائه».

وفي حديث حميد وعلي بن زيد عنه أن رسول الله ﷺ جَوَّز يوماً في صلاة الفجر فقلت له جَوَّزْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: سمعت بكاء صبي فكرهت أن أشغل

(1) أطرافه 709 - تحفة 1178.

(2) تحفة 1133.

66 - باب: إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا

711 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو الثُّعْمَانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ⁽¹⁾،

عليه أمه، وفي لفظ: «سمع صوت صبي وهو في الصلاة فخفف الصلاة فظننا أنه خفف رحمة للصبي من أجل أن أمه في الصلاة»، وفي حديث ثابت عنه إذا سمع بكاء الصبي قرأ بالسورة الخفيفة أو السور القصيرة شك جعفر بن سليمان.

66 - باب: إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا

(باب) بالتنوين (إِذَا صَلَّى) رجل مع الإمام (ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا) قَالَ الزين ابن المنير: لم يذكر جواب إذا جريا على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه، والظاهر أن ميله إلى جواز ذلك فحينئذ يقدر الجواب لفظ تجوز أو تجزئ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي، (وَأَبُو الثُّعْمَانِ) محمد بن الفضل السدوسي البصري الملقب بعارم بعين وراء مهملتين.

(قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ) وفي رواية: زيد بن عبد الله أي: الأنصاري رضي الله عنه، (قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ) أي: ابن جبل رضي الله عنه (يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ) بني

(1) ترجم عليه البخاري باب إذا صلى ثم أم قوما، قال الحافظ قال الزين ابن المنير: لم يذكر جواب إذا جريا على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه، انتهى. قلت هذا أصل مطرد من أصول التراجم، وهذا هو الأصل الخامس والثلاثون من الأصول، والمسألة خلافية شهيرة مبنية على جواز اقتداء المفترض خلف المتنفل، فإن معاذ رضي الله عنه لما صلى مع النبي ﷺ فكأنه صلى الفرض معه ثم إذا صلى مع قومه فلا بد أن يكون متنفلا على قول من قال إن صلاته مع النبي ﷺ كانت فرضا، ومن منع اقتداء المفترض خلف المتنفل حمل صلاة معاذ رضي الله عنه مع النبي ﷺ على التنفل فأصل الاختلاف في صحة اقتداء المفترض خلف المتنفل، وفي الأوجز تحت قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، قال في الاستذكار: زاد معن في الموطأ عن مالك: فلا تختلفوا عليه، ففيه حجة لقول مالك والثوري وأبي حنيفة وأكثر التابعين من خالفت نيته نية إمامه بطلت صلاة المأموم، إذ لا اختلاف أشد من اختلاف النيات التي عليها مدار الأعمال، وقال أبو حنيفة في شرح مسلم: فيه حجة لمالك والجمهور في ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام سيما مع زيادة قوله: فلا تختلفوا عليه، ورد على الشافعي والمحدثين في =

فَيُصَلِّي بِهِمْ»⁽¹⁾.

67 - بَاب مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ

712 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي

سلمة، (فَيُصَلِّي بِهِمْ) أي: تلك الصلاة التي صلاها مع النبي ﷺ وقد تقدم هذا الحديث مع ما يتعلق به من الأبحاث مستوفى فيما سبق.

67 - بَاب مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ

(بَاب مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ) وهذا بعمومه يتناول المؤذن وغيره ممن يسمع الناس تكبير الإمام في الصلاة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ) بن عامر الهمداني الحُرَيْبِيُّ بالحاء المعجمة والموحدة مصغراً، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي

قولهم بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل وصلاة الظهر خلف من يصلي العصر، وقصروا الاختلاف المنهي عنه على الاختلاف في الأفعال الظاهرة، وعممه مالك لأنه لا اختلاف أشد من الاختلاف في النيات في صلاة فرضين أو نفل وفرض، قلت: وهو رواية لأحمد، قال الموفق: اختارها أكثر أصحابنا، وقال ابن العربي في شرح الترمذي: استدل من أباح ذلك بقصة معاذ، وتأويل قولهم كان معاذ يصلي معه الحديث على خمسة أوجه إلى آخر ما بسط في الأوجز، وقال القسطلاني في قوله ﷺ: «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَ بِهِ فِي الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ»، ولذا يصلي الفرض خلف النفل، حتى الظهر خلف الصبح، والمغرب والصبح خلف الظهر، في الأظهر، نعم: إن اختلف فعل الصلاتين كمكتوبة وكسوف أو جنازة فلا على الصحيح لتعذر المتابعة، هذا مذهب الشافعي، وقال غيره: يتابعه في الأفعال والنيات مطلقاً، انتهى.

وفي المغني في صلاة المفترض خلف المتنفل روايتان: إحداهما المنع اختارها أكثر أصحابنا، ثم قال ولا يختلف المذهب في صحة صلاة المتنفل خلف المفترض، ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً فإن صلى الظهر خلف من يصلي العصر ففيه أيضاً روايتان: المنع والجواز، فإن كانت إحدى الصلاتين تخالف الأخرى في الأفعال كصلاة الكسوف والجمعة خلف من يصلي غيرهما، وصلاة غيرهما وراء من يصليهما لم تصح رواية واحدة، لأنه يفضي إلى مخالفة إمامه في الأفعال وهو منهي عنه، انتهى.

مَاتَ فِيهِ أَنَاهُ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ»، قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ»، فَقُلْتُ: مِثْلُهُ، فَقَالَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: «إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُونُسَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ»، فَصَلَّى وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَحُطُّ بِرِجْلَيْهِ الْأَرْضَ،

مَاتَ فِيهِ أَنَاهُ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ) بضم الياء وسكون الواو أي: يعلمه وفي رواية أَنَاهُ بِلَالٌ يُوذِنُهُ (بِلِلَالَةٍ) أي: بحضور وقتها، (فَقَالَ) ﷺ: («مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ») وزيد في رواية بالناس، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ) شديد الحزن رقيق القلب سريع البكاء.
(إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي) من شدة الحزن ويبكى بالياء من قبيل إجراء المعتل مجرى الصحيح والاكْتِفَاءُ بحذف الحركة ويروى يبك بحذف الياء.
(فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ) من غلبة البكاء.

قَالَ فِي رِوَايَةٍ: (فَقَالَ): بالفاء: («مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ») وزيد في رواية بالناس أَيْضًا.

وفي رواية: فليصلي بالياء في الموضعين على حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ﴾ [يوسف: 90] في رواية قبل عن أبي كثير.

(فَقُلْتُ) بالفاء وفي رواية: قلت بدون الفاء: (مِثْلُهُ) يعني أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، (فَقَالَ) ﷺ (فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ) شك من الراوي: (إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُونُسَ) الصديق عليه الصلاة والسلام أي: مثلهن في إظهار خلاف ما يبطن وقد مر تفصيله.

(مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ) بالناس وفي رواية فليصلي بإثبات الياء كما في السابق فصلَّى أي: فأمره بذلك فصلَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالناس.

(وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ) في أثناء صلاة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَهَادِي) بضم هاء المشناة التحتية وفتح الدال المهملة أي: يمشي (بَيْنَ رَجُلَيْنِ) العباس وعلي، أو علي والفضل رضي الله عنهم معتمدا عليهما.

(كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَحُطُّ بِرِجْلَيْهِ الْأَرْضَ) لعدم قدرته على رفعهما منها.

فَلَمَّا رَأَهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ صَلِّ⁽¹⁾، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ⁽²⁾.

68 - باب: الرَّجُلُ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ⁽³⁾

(فَلَمَّا رَأَهُ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ) من مكانه، (فَأَشَارَ إِلَيْهِ) ﷺ (أَنْ صَلِّ) بأن: التفسيرية، (فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ) أي: جنب أبي بكر الأيسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ) وهذه جملة حالية مفسرة للمراد بقوله: في الرواية السابقة فكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصَلِّي بِصَلَاتِهِ ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الله بن داود، (مُحَاضِرٌ) بضم الميم، وبالحاء المهملة وبعد الألف ضاد معجمة مكسورة وفي آخره راء هو: ابن المورع بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء الهمداني الكوفي مات سنة ست ومائتين. (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران.

68 - باب: الرَّجُلُ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ

(باب) بالتنوين ورفع قوله (الرَّجُلُ) أو بالإضافة إليه وجره (يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ) الذي اقتدى بالإمام، قَالَ ابن بطال: هذا موافق لقول مسروق والشعبي أَنَّ الصَّفوفَ يَوْمُ بعضها بعضًا خلافاً للجمهور، وليس المراد

(1) قال السندي: فإن قيل كيف يتأخر بعد أن أشار إليه النبي ﷺ بالقيام مقامه، قلت: لعل معنى فتأخر أي: بقي متأخراً، وذلك لأنه تأخر عن مكانه شيئاً قليلاً قبل أن يشير إليه النبي ﷺ، لا أنه تأخر بحيث وصل الصف فلما أن أشار إليه النبي ﷺ بقي في مكانه متأخراً، ويحتمل أن يكون معناه فتأخر عما أراد من التأخر مكاناً، أي: تبعد عنه بل ثبت في مكانه، وبه اندفع ما يقال إنه صلى متقدماً في موضع الإمامة كما هو مفاد الروايات في معنى تأخر، انتهى.

(2) أطرافه 198، 664، 665، 679، 683، 687، 713، 716، 2588، 3099، 3384، 4442، 4445، 5714، 7303 - تحفة 15945.

(3) قال الكاندهلوي: قال شيخ المشايخ في التراجع: قوله باب الرجل يأتُم الخ. يحتمل معنيين: أحدهما يأتُم بالإمام ويأتُم الناس بالمأْمُوم يعني أنهم يسمعون من التكبير، ويكون الإمام في =

أَنَّهُمْ يَأْتُمُونَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ فِي التَّبْلِيغِ فَقَطْ كَمَا فَهَمَهُ بَعْضُهُمْ بِلِ الْخِلَافِ مَعْنَوِيٍّ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ قَالَ: فَيَمْنُ أَحْرَمُ قَبْلُ أَنْ يَرْفَعَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ رُؤُوسَهُمْ مِنَ الرُّكُوعِ:

الحقيقة ولكل واحد وثنائهما يأتُمونه حقيقة، وذهب المؤلف إلى كلا الاحتمالين في إمامته ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه وإمامة أبي بكر للقوم، وما قال به أحمد من كونه ﷺ مقتدياً بأبي بكر، فاحتمال ثالث لم يقل به المؤلف، انتهى. وفي كلام الشيخ إجمال مخل، وتوضيحه أن في قصة إمامة أبي بكر رضي الله عنه هذه ثلاثة احتمالات:

الأول: أن الإمام في الحقيقة لجميع الناس كان النبي ﷺ، وأما أبو بكر رضي الله عنه فكان مبلغاً ومسموعاً للناس تكبيره لا غير، والاحتمال الثاني: إن كان النبي ﷺ إماماً لأبي بكر رضي الله عنه فقط، وأبو بكر رضي الله عنه كان إماماً لبقية الناس، والاحتمال الثالث: الذي اختاره الإمام أحمد إن كان الإمام في هذه القصة أبا بكر، لم يذهب البخاري إلى هذا الاحتمال، ولذا لم يتعرض له في كتابه بل ذهب إلى الاحتمالين الأولين وأشار إليهما بالباين، أشار إلى الأول بالباب السابق باب من أسمع الناس تكبير الإمام، وأشار إلى الثاني بهذا الباب، والأول قول الجمهور، والثاني قول الشعبي، قال الحافظ في باب الرجل يأتُم بالإمام قال ابن بطال: هذا موافق لقول مسروق والشعبي أن الصفوف يؤم بعضها بعضاً، خلافاً للجمهور، وليس المراد أنهم يأتُمون به في التبليغ فقط كما فهمه بعضهم بل الخلاف معنوي لأن الشعبي قال فيمن أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤوسهم من الركعة أنه أدركها، ولو كان الإمام رفع قبل ذلك لأن بعضهم لبعض أئمة، وهذا يدل على إنهم يتحملون عن بعضهم بعض ما يتحملة الإمام، وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق، والثاني: وصله ابن أبي شيبة، انتهى.

وهكذا قال العيني: إن الشعبي يرى أن الجماعة يتحملون عن بعضهم بعضاً ما يتحملة الإمام، والدليل عليه أنه قال فيمن أحرم قبل إلى آخر ما تقدم، قال الحافظ: ولم يفصح البخاري باختياره في هذه المسألة، لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله: ويأتُم الناس بأبي بكر رضي الله عنه، وشرح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق، فيحتمل أن يكون يذهب إلى قول الشعبي، ويرى أن قوله في الرواية الأولى يسمع الناس التكبير لا ينفي كونهم يأتُمون به، لأن إسماعله لهم التكبير جزء من أجزاء ما يأتُمون به فيه، وليس فيه نفي لغيره، ويؤيد ذلك رواية الإسماعيلي وغيره عن الأعمش بهذا الإسناد، قال فيه: والناس يأتُمون بأبي بكر وأبو بكر يسمعهم، انتهى.

قلت: وصنع البخاري في تعبير الترجمتين إذ بوب الأولى بقوله باب من أسمع الناس، وهذا ما هو المشهور من دأب المصنف مما لا يرضاه كما تقدم في الأصل الثالث من أصول التراجم، وترجم بالثاني بباب الرجل يأذن الخ.

وإليه مال العيني إذ قال: والذي يظهر من هذه الترجمة أن البخاري يميل إلى مذهب الشعبي في ذلك، ومما يؤكد أن ميل البخاري إلى مذهب الشعبي كونه صدر هذا الباب بالحديث المعلق، =

وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اَتَمُّوا بِي (1) وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَن بَعْدَكُمْ».

أنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك لأن بعضهم لبعض أئمة انتهى.
فهذا يدل على أنه يرى أنهم يتحملون بعضهم عن بعض ما يتحمّله الإمام
أي: كل واحد من الجماعة إمام للآخر مع كونهم مأمومين، وأثر الشعبي
الأول: وصله عبد الرزاق، والثاني: وصله ابن أبي شيبه، ولم يفصح البخاري
باختيار في هذه المسألة لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله ويأتّم الناس
بأبي بكر أي: أنه في مقام المبلّغ ثم ثنى هذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس
بأبي بكر رضي الله عنه، وشرح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق فيحتمل أن يكون
يذهب إلى قول الشعبي، ويرمى أن قوله في الرواية الأولى يسمع الناس التكبير
لا ينفي كونهم يأتّمون به لأن إسماعله لهم التكبير جزء من أجزاء ما يأتّمون به فيه
وليس فيه نفي لغيره ويؤيد ذلك: رواية الإسماعيلي من طريق عبد الله بن داود
المذكور ووکیع جميعاً عن الأعمش بهذا الإسناد وقال فيه: والناس يأتّمون
بأبي بكر رضي الله عنه وأبو بكر يسمعهم.

(وَيَذْكُرُ) بضم أوله وفتح ثالثة، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه قال مخاطباً لأهل الصف
الأول: (اَتَمُّوا بِي وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَن) بفتح الميم في محلّ الرفع على أنه فاعل قوله
وليأتّم، وقوله: (بَعْدَكُمْ) ظرف مستقرّ مقدّر بالفعل صلته ومعناه عند الجمهور
وليستدلّ من بعدكم من الصفوف بأفعالكم على أفعالي لا أنهم يقتدون بكم؛ لأنّ
الاقْتِدَاء لا يكون إلا بإمام واحد، وقد تقدّم أنّما مذهب من يأخذ بظاهره وقيل:

فإنه صريح في أن القوم يأتّمون بالإمام في الصف الأول ومن بعدهم يأتّمون به، انتهى.
(1) قال الحافظ: هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال رأى رسول الله ﷺ
في أصحابه تأخراً، فقال تقدّموا وأتمّوا بي وليأتّم بكم من بعدكم، الحديث، أخرجه مسلم
وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه، قيل: وإنما ذكره البخاري بصيغة التعريض، لأن أبا
نضرة ليس على شرطه لضعف ما فيه، وهذا عندي ليس بصواب لأنه لا يلزم من كونه على غير
شرط أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به، بل قد يكون صالحاً للاحتجاج، وليس على شرط
صحيحه الذي هو أعلى شروط الصحة والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد
تستعمل في الصحيح أيضاً، بخلاف صيغة الجزم، فإنها لا تستعمل إلا في الصحيح انتهى.
قلت الحديث أخرجه مسلم بلفظ إن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً فقال لهم تقدّموا
فأتمّوا بي، وليأتّم بكم من بعدكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله، وهكذا لفظ أبي
داود والنسائي وابن ماجة سواء.

713 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ،

معناه تعلموا مني أحكام الشريعة وليتعلم منكم التابعون بعدكم وكذلك أتباعهم إلى انقراض الدنيا، ثم إن هذا التعليق طرف من حديث أخرجه مسلم في صحيحه عن الدارمي نا محمد بن عبد الله الرقاشي حدثنا بشر بن منصور عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخَّرًا فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّبَعُوا بِي وَلْيَأْتِمَ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ وَلَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضًا من رواية أبي نضرة عنه، وقوله: ولا يزال قوم يتأخرون أي: عن الصفوف الأول حتى يؤخرهم الله عن عظيم فضله ورفع منزلته أو نحو ذلك، وفي هذا التعليق: جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أوصفت قدماه يراه متابعا للإمام، ثم إنه قيل وإنما ذكره البخاري بصيغة التعريض لأن أبا نضرة ليس على شرط لضعف فيه.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هذا عندي ليس بصواب لأنه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به بل قد يكون صالحا للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحه الذي هو أعلى شروط الصحة والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالتضعيف بل قد تستعمل في الصحيح أيضا بخلاف صيغة الجزم فإنها لا تستعمل إلا في الصحيح انتهى.

وتعقبه محمود العيني: بأن الذي ذكره يحزم قاعدته لأنه إذا لم يكن على شرطه كيف يحتج به وإلا فلا فائدة لذلك الشرط هذا فليتامل.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنِي (قتيبة) وفي رواية: قتيبة (ابن سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن حازم بالمعجمة وبالزاي الضرير، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ) كذا في رواية الجميع، وهو الصواب وسقط إبراهيم بين الأعمش والأسود من رواية أبي زيد المروزي وهو وهم قاله الجياني، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في مرضه الذي توفي فيه (جَاءَ بِلَالٌ) المؤذن (يُؤَذِّنُهُ) أي: يعلمه (بِالصَّلَاةِ،

فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يَسْمَعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ» فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يَسْمَعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّكَ لَأَنْتَنَّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ» فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَةً، فَقَامَ يَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرَجُلَاهُ يَخْطَانِ

فَقَالَ ﷺ: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ) وفي رواية يصلي بدون كلمة أن وفي أخرى فيصلّي بالفاء (بِالنَّاسِ) قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ) بفتح الهمزة وكسر المهملة أي: شديد الحزن، (وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُمْ مَقَامَكَ) في الإمامة هذه رواية الكشميهني بالجزم على الأصل لأن متى من كلم المجازاة وما زائدة، وفي رواية الأكثرين: متيماً يقوم بإثبات الواو ووجهه أنه شبهت متى بإذا فأهملت كما تشبه إذا بمتى فتعمل كما في قوله ﷺ: «إِذَا أَخَذْتُمَا مُضَاجِعَكُمَا تَكْبَرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَتَسْبَحَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمَدَا ثَلَاثَ وَثَلَاثِينَ».

(لَا يَسْمَعُ النَّاسَ) وفي رواية لم يسمع الناس وكلاهما من الإسماع.
(فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلمة لو إمّا: للشرط فالجواب محذوف وإما: للتمني فلا تحتاج إلى الجواب.

(فَقَالَ) ﷺ: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ) وفي رواية أن يصلي (بِالنَّاسِ) قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ) بنت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ) ويروى يقوم بالواو، ويروى متى ما يقوم (لَا يَسْمَعُ النَّاسَ) ويروى لم يسمع الناس، (فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: (إِنَّكَ لَأَنْتَنَّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ) عليه الصلاة والسلام (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ) ويروى يصلي بدون أن.

(بِالنَّاسِ، فَلَمَّا دَخَلَ) أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَةً، فَقَامَ يَهَادِي) بفتح الدال المهملة (بَيْنَ رَجُلَيْنِ) أي: يمشي معتمداً عليهما.

(وَرَجُلَاهُ يَخْطَانِ) بالمشثاة التحتية وفي رواية بالفوقية وهو الأظهر.

فِي الْأَرْضِ، حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَاعِدًا، يَفْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾.

(فِي الْأَرْضِ) لَا يَقْدِرُ عَلَى رَفْعِهِمَا مِنْهَا مِنَ الضَّعْفِ وَفِي رَوَايَةِ يَخْطُانِ الْأَرْضَ (حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حِسَّهُ) أَي: صَوْتَهُ الْخَفِيِّ، (ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَنْ اثْبَتَ مَكَانَكَ. (فَجَاءَ) وَفِي رَوَايَةٍ: فَجَاءَهُ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَيُرْوَى: النَّبِيُّ ﷺ (حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا جَلَسَ عَنْ يَسَارِهِ لَكُونِهِ كَانَ مِنْ جِهَةِ حَجَرَتِهِ فَكَانَ أَخْفَتْ عَلَيْهِ.

(فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُصَلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَفِي نَسْخَةٍ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ (يُصَلِّي قَاعِدًا، يَفْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ) بِصِيغَةِ الْفَاعِلِ وَيُرْوَى يَقْتَدُونَ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ، أَي: مُسْتَدَلُونَ أَوْ يُسْتَدَلُّونَ (بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(1) أطرافه 198، 664، 665، 679، 683، 687، 712، 716، 2588، 3099، 3384، 4442، 4445، 5714، 7303 - تحفة 15945 - 1/183.

اختلفوا في حديث الباب هل هو من باب الصفوف والاقْتِدَاءِ فِي الصَّلَاةِ خَاصَّةً، أَوْ مِنْ بَابِ التَّعْلِيمِ وَالتَّبْلِيغِ، وَاقْتِدَاءُ الْخَلْفِ بِالسَّلَفِ، وَعَلَى الْمَعْنَى الْأُولَى حَمَلَهُ جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ، وَلِذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ، وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ فِي مُسْلِمَ بَابِ تَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ إِلَى قَوْلِهِ: وَتَقْدِيمِ أُولَى الْفَضْلِ وَتَقْرِيبِهِمْ مِنَ الْإِمَامِ، وَفِي النَّسَائِيِّ بَابُ الْإِثْمَامِ بِمَنْ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ فِي أَبْوَابِ الصَّفُوفِ، وَعَلَيْهِ حَمَلُهُ النَّوَوِيُّ إِذْ قَالَ قَوْلُهُ: وَلِيَأْتُمُ الْخَلْفَ، أَي: يَقْتَدُوا بِي مُسْتَدَلِّينَ عَلَى أَفْعَالِي بِأَفْعَالِكُمْ، فَفِيهِ جَوَازُ اعْتِمَادِ الْمَأْمُومِ فِي مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ الَّذِي لَا يَرَاهُ وَلَا يَسْمَعُهُ عَلَى مَبْلَغِ عَنْهُ، أَوْ صَفِّ قَدَامِهِ يَرَاهُ مُتَابِعًا لِلْإِمَامِ، أَنْتَهَى. وَقَالَ الْحَافِظُ: ظَاهِرُهُ يَدُلُّ لِمَذْهَبِ الشَّعْبِيِّ، وَأَجَابَ عَنْهُ النَّوَوِيُّ بِأَنْ مَعْنَاهُ لِيَقْتَدِيَ بِكُمْ مِنْ خَلْفِكُمْ مُسْتَدَلِّينَ عَلَى أَفْعَالٍ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ قَرِيبًا، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: مَعْنَاهُ عِنْدَ الْجَمْهُورِ يُسْتَدَلُّونَ بِأَفْعَالِكُمْ عَلَى أَفْعَالِي لَا أَنَّهُمْ يَقْتَدُونَ بِهِمْ فَإِنَّ الْإِقْتِدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْإِمَامِ وَاحِدًا، وَمَذْهَبٌ مِنْ يَأْخُذُ بِظَاهِرِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ، أَنْتَهَى. أَرَادَ بِهِ الشَّعْبِيُّ وَتَقَدَّمَ مَذْهَبُهُ قَرِيبًا مَفْضَلًا، وَكَلَامُ الْعَيْنِيِّ هَذَا مُجْمَلٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ مَا أَرَادَهُ النَّوَوِيُّ وَأَوْضَحَهُ كَلَامُ الْحَافِظِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الثَّانِي الَّتِي قَرِيبًا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّ حَدِيثَ الْبَابِ مِنْ بَابِ التَّعْلِيمِ وَالتَّبْلِيغِ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْإِقْتِدَاءُ فِي الصَّلَاةِ اقْتِدَاءُ ظَاهِرٍ =

69 - باب: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟

69 - باب: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟

(باب) بالتونين (هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ) في صلاته (بِقَوْلِ النَّاسِ؟) ولم يذكر الجواب مشياً على عادته فإنه إذا كان الحكم مختلفاً فيه لا يذكره بالجزم وقد اختلف العلماء في أن الإمام إذا شك في صلاته فأخبره المأموم بأنه ترك ركعة مثلاً هل يرجع إلى قوله أو لا؟ فاختلف عن مالك في ذلك فَقَالَ مرة: يرجع، وهو قول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ. واستدل له برجوعه ﷺ إلى جهة أصحابه حين صدقوا ذا اليمين. لكن عند المالكية خلاف في اشتراط العدد بناءً على أنه يسلك به مسلك الشهادة أو الرواية.

الأحكام، وأن يراد به ليتعلم كلكم مني العلم وأحكام الشريعة، وليتعلم التابعون منكم، وكذلك تبع التابعين، إلى انقراض الدنيا، انتهى. وتبعه في الفتح إذ قال وقيل معناه تعلموا مني أحكام الشريعة وليتعلم منكم التابعون بعدكم، وكذلك أتباعهم إلى انقراض الدنيا انتهى. وعزاه مولانا الشيخ أنور في الفيض إلى الجمهور إذ قال أخذه البخاري في الإمامة والافتداء في الصلاة، وقال الجمهور إن الإتمام في تعليم الدين فافتدوا أيها الصحابة أنتم بي، وليقتد الذين بعدكم فيما يأتي من الزمان بكم، وهكذا كل خلف يقتدي بسلفه، ولي المراد به إمامة الصلاة والافتداء فيها خاصة، انتهى إلا أن عامة المحدثين حملوه على مسألة الصوف، كما تقدم من تراجمهم، ومع ذلك لم يحملوه على ما حملة الشعبي، قال ابن رسلان في شرح أبي داود: وتمسك به الشعبي، وعامة الفقهاء لا يقولون بهذا لأن هذا الكلام يحتمل أن يراد به الاقتداء للمأمومين، وأن يراد به في نقل أقواله وأفعاله، انتهى. لا يقال إن سياق الحديث يأتي هذا المعنى الثاني لأن الحديث ورد في الصوف وقاله النبي ﷺ لما رأى في الصف تأخراً، وقال في آخره لا يزال قوم، الحديث كما تقدم عن مسلم وغيره لأن هذا كله لا يأتي عن إرادة معنى العموم، فإنه ﷺ حضهم على التقدم في الصوف وحذرهم عن التأخر ليعمروا النظر في أفعاله ﷺ في الصلاة، لأن التابعين يتعلمون منهم الأحكام وأهمها الصلاة، فإن صلحت صلح سائر عمله وإن فسدت فسدت سائر عمله، وفي الموطأ أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عماله إن أهم أموركم عندي الصلاة فمن حفظها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع، كذا في رسالة «فضائل تمار» وقد قال النبي ﷺ: «ليليني منكم أولو الأحلام والنهي» الحديث. قال النووي في ذيل فوائده ليضبطوا صفة الصلاة ويحفظوها وينقلوها ويعلموها الناس، ويقتدي بأفعالهم من وراءهم انتهى.

فهكذا في حديث الباب حضهم على قربه ﷺ ليتعلموا من الصلاة ويعلموها من بعدهم من التابعين وهلم جراً.

714 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ،

وَقَالَ مرة: يعمل عمل نفسه ولا يرجع إلى قولهم، وهو قول الشافعي والصحيح عند أصحابه.

وَقَالَ الزين ابن المنير: أراد أن محلّ الخلاف في هذه المسألة هو ما إذا كان الإمام شاكاً أمّا إذا كان على يقين من فعل نفسه فلا خلاف أنه لا يرجع إلى أحد انتهى.

وَقَالَ ابن التين: يحتمل أن يكون ﷺ شكّ بإخبار ذي اليدين فسألهم إرادة تيقن أحد الأمرين فلما صدّقوا ذا اليدين علم صحة قوله قَالَ وهذا الذي أراد البُخَارِيُّ بتبويه.

وَقَالَ ابن بَطَال بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة: حمل الشافعي رجوعه عليه الصلاة والسلام على أنه تذكّر بعد أن ذكر. وفيه نظر؛ لأنّه لو كان كذلك لبيّنه لهم ليرتفع اللبس ولو بيّنه لنقل ومن ادّعى ذلك فليذكره.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد وعبيد الله عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذه القصة قَالَ ولم يسجد سجدتي السهو حتّى يقنه الله تعالى ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ) الإمام وسقط لفظ أنس في رواية ابن عساكر، (عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ) بفتح السين والتاء وفي اليونينية بكسر التاء واسم أبي تيممة: كيسان وقد مرّ في باب حلاوة الإيمان.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين مدني وبصري وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ) أي: ركعتين قَالَ ابن سيرين سمّاها أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولكن نسيت أنا وفي رواية أَيُّوب عن محمد البرطي أنها الظهر وكذا ذكره المؤلف في الأدب وفي الموطأ العصر.

فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ⁽¹⁾.

715 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، فَقِيلَ:

(فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ) واسمه الخرباق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة وفي آخره قاف مستفهماً له عن سبب تغيير وضع الصلاة ونقص ركعاتها.

(أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ) بفتح القاف وضم الصاد على أنه قاصر وبضم القاف وكسر الصاد مبنياً للمفعول.

(أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) حصر في الأمرين لأنَّ السبب إما من الله وهو قصر أو من النَّبِيِّ ﷺ وهو النسيان.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) للحاضرين: («أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ») في النقص الذي هو سبب السؤال المأخوذ من مفهوم الاستفهام، وليس المعنى أصدق في استفهامه هذا حتى يقال السؤال عن الصدق والكذب إنما يتوجه على الخبر وذو اليدين لم يصدر عنه خبر بل استفهام.

(فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ) صدق، (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ) ركعتين (أُخْرَيْنِ) بضم الهمزة وسكون الخاء وفتح الراء ثنية أخرى.

(ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ) للسهو أي: سجدين كما بيّنه الحديث الآتي. (مِثْلَ سُجُودِهِ) السابق في صلاته (أَوْ أَطْوَلَ) منه وقد سبق هذا الحديث وما يتعلق من المباحث والفوائد في باب تشبيك الأصابع في المسجد مستوفى.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) ابن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ) عمه (أَبِي سَلَمَةَ) وفي رواية زيادة ابن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ») وفي رواية الأصيلي رسول الله ﷺ (الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، فَقِيلَ) له:

صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ»⁽¹⁾.

70 - باب: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ، «سَمِعْتُ نَشِيجَ عُمَرَ، وَأَنَا فِي آخِرِ الصُّفُوفِ يَقْرَأُ:
﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرِّنَ إِلَى اللَّهِ﴾» [يوسف: 86].

(صَلَّيْتَ) وَيُرْوَى قَدْ صَلَّيْتَ (رَكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى) ﷺ (رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) وَمَا رَوَاهُ عَدِيٌّ فِي الْكَامِلِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْجُدْ يَوْمَ ذِي الْيَدَيْنِ سَجْدَتِي السَّهْوِ، غَيْرَ ثَابِتٍ بَلْ ثَبَتَ أَنَّهُ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ مِنْ رَوَايَةِ الثَّقَاتِ ابْنِ سِيرِينَ وَغَيْرِهِ، فَافْهَم.

70 - باب: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ

(باب) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ) هَلْ تَفْسُدُ أَوْ لَا؟ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَوَابَ مَشِيئًا عَلَى عَادَتِهِ فِيمَا فِيهِ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ) بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ ابْنُ الْهَادِ تَابِعِي كَبِيرٌ لَهُ رُؤْيَا وَلَأَبِيهِ صَحْبَةٌ وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ الْكُتَاتِيُّ اللَّيْثِيُّ الْعَتَوَارِيُّ مِنْ قَدَمَاءِ التَّابِعِينَ، وَقَالَ فِي بَابِ الشَّيْنِ: شَدَّادُ بْنُ الْهَادِ وَاسِمُ الْهَادِ أَسَامَةُ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ لَهُ: الْهَادُ لِأَنَّهُ كَانَ يُوقِدُ النَّارَ فِي اللَّيْلِ لِيَهْتَدِيَ إِلَيْهِ الْأَضْيَافُ، وَقِيلَ: الْهَادُ لِقَبِّ جَدِّهِ عَمْرٍو.

(سَمِعْتُ نَشِيجَ) بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفِي آخِرِهِ جِيمٌ مِنْ نَشِيجِ الْبَاكِي يَنْشِجُ نَشِيجًا إِذَا غَضَّ بِالْبُكَاءِ فِي حَلْقِهِ أَوْ تَرَدَّدَ فِي صَدْرِهِ وَلَمْ يَنْحُبْ وَكُلَّ صَوْتٌ بَدَأَ كَالنَّفْخَةِ فَهُوَ: نَشِيجٌ ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي فِي الْمُنْتَهَى، وَفِي الْمَحْكَمِ: النَشِيجُ أَشَدُّ الْبُكَاءِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: النَشِيجُ مِثْلُ بُكَاءِ الصَّبِيِّ إِذَا رَدَّدَ صَوْتَهُ فِي صَدْرِهِ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَفِي مَجْمَعِ الْغَرَائِبِ: هُوَ صَوْتٌ مَعَهُ تَوَجُّعٌ وَتَحَزُّنٌ (عُمَرُ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَأَنَا فِي آخِرِ الصُّفُوفِ يَقْرَأُ) وَفِي رَوَايَةٍ: فَقَرَأَ ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرِّنَ إِلَى اللَّهِ﴾ (وَزَادَ الْأَصِيلِيُّ قَوْلَهُ الْآيَةَ، وَهَذَا الْأَثَرُ وَصَلَهُ

(1) أطرافه 482، 714، 1227، 1228، 1229، 6051، 7250 - تحفة 14952.

716 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي

سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن إسماعيل بن محمد بن سعد سمع عبد الله بن شداد بهذا، وزاد في صلاة الصبح، وأخرجه ابن المنذر من طريق عبيد بن عمير قَالَ: صَلَّى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الفجر فافتتح يوسف فقراً: ﴿وَأَبْيَضَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: 84] فبكى حتى انقطع ثم رجع، وَقَالَ السِّفَاكْسِي: أجاز العلماء البكاء في الصلاة من خوف الله تعالى وخشيته، واختلفوا في الأئين والتأوه، قَالَ ابن المبارك: إذا كان عالماً فلا بأس.

وعند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا ارتفع تأوّه أو بكأوه فإن كان من ذكر الجنة والنار لم يقطعها، وإن كان وجع أو مصيبة قطعها، وكذا روي عن: المالكية، وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه:

أصحها: إن ظهر منه حرفان أفسد، وإلا فلا.

ثانيها: وحكى عن نصّه في الإملاء أنّه لا يفسد مطلقاً لأنّه من جنس الكلام ولا يكاد يبين منه حرف محقق فأشبه الصوت الغفل.

ثالثها: عن القفال إن كان فمه مطبقاً لم يفسد وإلا أفسد إن ظهر منه حرفان، وبه قطع المتولي، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والوجه الثاني أقوى دليلاً، وعن الشعبي والنخعي والثوري أنّه يعيد صلاته.

فائدة:

أطلق جماعة التسوية بين الضحك والبكاء وَقَالَ المتولي: الأظهر في الضحك البطلان مطلقاً لما فيه من هتك حرمة الصلاة وهذا قوي من حيث المعنى، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس الأصبحي المدني ابن أخت مالك بن أنس، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي (مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) إمام دار الهجرة، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ) الذي توفي فيه (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي)

بِالنَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ⁽¹⁾، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ لِحَفْصَةَ:

بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَفِي رَوَايَةٍ فَلْيُصَلِّ بِالْجُزْمِ (بِالنَّاسِ، قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ) أَي: لِأَجْلِ الْبُكَاءِ إِذْ ذَلِكَ عَادَتُهُ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا سِيَّمًا إِذَا قَامَ مَقَامَ الرَّسُولِ وَفَقْدَهُ مِنْهُ، (فَمُرْ عُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَلْيُصَلِّ) وَفِي رَوَايَةٍ: يَصَلِّي بِالنَّاسِ، (فَقَالَ) ﷺ: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ) بِاللَّامِ وَفِي رَوَايَةٍ: بِالنَّاسِ بِالْمَوْحَدَةِ.

(فَقَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لِحَفْصَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَفِي رَوَايَةٍ: فَقُلْتُ

(1) قَالَ الْعَبْدِيُّ: الْبُكَاءُ فِي الصَّلَاةِ لَا يَبْطُلُهَا وَإِنْ كَثُرَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ حَالِ أَبِي بَكْرٍ فِي رَقَةِ الْقَلْبِ وَكَثْرَةِ الْبُكَاءِ وَلَمْ يَعْدِلْ عَنْهُ وَلَا نَهَاهُ عَنِ الْبُكَاءِ، وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا بَكَى فِي الصَّلَاةِ فَارْتَفَعَ بِكَأَوِّهِ، إِنْ كَانَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ لَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجَعٍ فِي بَدَنِهِ أَوْ مَصِيبَةٍ فِي مَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ قَطَعَهَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْبُكَاءُ وَالْأَنِينُ وَالتَّأَوُّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَتْ حَرْفَيْنِ سِوَا بَكْيٍ لِلدُّنْيَا أَوْ الْآخِرَةِ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ شَهِيرَةٌ قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ بَابٌ إِذَا بَكَى، أَي: هَلْ تَفْسُدُ أَوْ لَا، وَالْأَثَرُ وَالْخَبَرُ اللَّذَانِ فِي الْبَابِ يَدُلَانِ عَلَى الْجَوَازِ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ وَالنَّخْعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ أَنَّ الْبُكَاءَ وَالْأَنِينَ يَفْسُدُ الصَّلَاةَ، وَعَنِ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ إِنْ كَانَ لَذِكْرِ النَّارِ وَالْخَوْفِ لَا يَفْسُدُ، وَفِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ إِنْ ظَهَرَ مِنْ حَرْفَانِ أَفْسَدَ، وَإِلَّا لَا. ثَانِيهَا: وَحَكَى عَنْ نَفْسِهِ فِي الْإِمْلَاءِ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ مَطْلَقًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ وَلَا يَكَادُ يَبِينُ مِنْهُ حَرْفٌ مُحَقَّقٌ فَأَشْبَهَ الصَّوْتِ الْغَفْلَ. وَثَالِثُهَا: إِنْ كَانَ مِنْهُ مَطْبَقًا لَمْ تَفْسُدْ وَإِلَّا تَفْسُدُ إِنْ ظَهَرَ مِنْهُ حَرْفَانِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَقْوَى دَلِيلًا، انْتَهَى.

قُلْتُ: الْمَعْرُوفُ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ الْبُكَاءَ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْآخِرَةِ يَبْطُلُ عَنْدهُمْ، كَذَا فِي حَاشِيَةِ الْإِقْتِنَاعِ وَغَيْرِهِ مِنْ فُرُوعِهِمْ، وَقَالَ الْمَوْفُقُ: الْبُكَاءُ وَالتَّأَوُّهُ وَالْأَنِينُ الَّذِي يَنْتَظِمُ مِنْهُ حَرْفَانِ فَمَا كَانَ مَغْلُوبًا عَلَيْهِ لَمْ يُوْثِّرْ، وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ غَلْبَةٍ فَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ خَوْفِ اللَّهِ أَفْسَدَهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا بَأْسَ، فَإِنَّ التَّأَوُّهُ ذَكَرَ مَدْحَ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: 114]، وَالذِّكْرُ لَا يَفْسُدُ الصَّلَاةَ، وَمَدْحُ الْبَاكِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبِّحُوا﴾ [مريم: 58] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: 109] وَرَوَى أَنَّهُ ﷺ يَصَلِّي وَلِصَدْرِهِ أَزْيِزٌ كَأَزْيِزِ الْمَرْجُلِ مِنَ الْبُكَاءِ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا. قُلْتُ هَكَذَا لَفْظَ النَّسَائِيِّ كَأَزْيِزِ الْمَرْجُلِ، وَلَفْظَ أَبِي دَاوُدَ كَأَزْيِزِ الرَّحَى.

قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَفَعَلَتْ حَفْصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ» قَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأَصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا⁽¹⁾.

لحفصة بزيادة فقلت: (قُولِي لَهُ) ﷺ: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِذَا قَامَ) وفي رواية: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلٌ أُسِيفَ إِذَا قَامَ (فِي مَقَامِكَ) وفي رواية: مقامك بحذف كلمة: في.

(لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ فِي الْبُكَاءِ) أي: لأجل البكاء وكائنًا في البكاء.
(فَمُرْ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَفَعَلَتْ حَفْصَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما قالته لها عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْ) كلمة زجر: (إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ) عليه الصلاة والسلام في إظهار خلاف ما في الباطن على ما تقدم.

(مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ قَالَتْ) وفي رواية: فقالت: (حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ) رضي الله عنها: (مَا كُنْتُ لِأَصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا) وقد تقدم الحديث مرارًا، وأما مطابقته للترجمة فمن حيث إن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخبرته أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ يبكي بكاء شديدًا حتى لا يسمع الناس قراءته من شدة البكاء، لا يقال هذا إخبار عما سيقع وليس فيه ما يدل على أنه بكى، لأنها قد أخبرت عما شاهدته من بكائه في صلاته قبل ذلك وقاست على هذا أنه إِذَا قَامَ مَقَامَ النَّبِيِّ ﷺ يبكي أشد من ذلك لرؤيته خلَوْ مكان النَّبِيِّ ﷺ مع ما عنده من الرقة وسرعة البكاء، وقد ثبت أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِمَامًا فَاسْتَفْتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَبْكِي وَهُوَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَأَنَّهُ كَانَ قَرَأَ وَهُوَ إِمَامٌ إِلَى وَقْتِ مَجِيءِ النَّبِيِّ ﷺ، وفي الباب: حديث عبد الله بن الشخير: رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا وفي صدره أزيز المرجل من البكاء، رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل وإسناده قوي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ووههم من زعم أَنَّهُ مُسَلِّمًا أَخْرَجَهُ، والمرجل بكسر

(1) أطرافه 198، 664، 665، 679، 683، 687، 712، 713، 2588، 3099، 3384،

71 - بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا

717 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَسَوَّنَّ.....»

الميم وفتح الجيم القدر إذا غلت، والأزير بفتح الهمزة بعدها زاي ثم تحتانية ساكنة ثم زاي أيضًا هو صوت القدر إذا غلت وفي لفظ كأزير الرّحى.

71 - بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا

(بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا) أي: بعد الفراغ من الإقامة قبل الشروع في الصلاة، وليس في حديثي الباب دلالة على تقييد التسوية بما ذكر لكن أشار بذلك إلى ما في بعض طرق الحديث كعاداته، وذلك في حديث الثُّعْمَانَ عند مسلم أنه ﷺ قَالَ ذَلِكَ عِنْدَمَا كَادَ أَنْ يَكْبُرَ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ الْحَدِيثُ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) الطيالسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) وفي رواية حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ فِيهِمَا (عَمْرُو) بفتح العين (ابْنُ مُرَّةَ) بضم الميم وتشديد الراء أبو عبد الله الجهني المرادي بضم الميم وتخفيف الراء وبالمهمل الكوفي الأعمى كان من الأئمة العاملين مات سنة ست عشرة ومائة، (قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين وقد مرّ في باب التسمية في أول كتاب الوضوء، (قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ) بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

(يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَتَسَوَّنَّ) اللَّامُ فِيهِ لِلتَّأْكِيدِ وَقَالَ الْبِضَاوِيُّ: هَذِهِ اللَّامُ الَّتِي يَتَلَقَّى بِهَا الْقِسْمُ وَالْقِسْمُ هُنَا مُقَدَّرٌ لِهَذَا أَكَّدَ بِالنُّونِ الْمَشْدُودَةِ وَقَدْ أَبْرَزَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ نَا عِثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ زَائِدَةَ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْحَدَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ «أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ثَلَاثًا وَاللَّهِ لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالَفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ» الْحَدِيثُ وَلَفْظُ لَتَسَوَّنَّ بَفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِ الْمِثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَفَتْحِ

صُفُوفُكُمْ، أَوْ لِيَخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ»⁽¹⁾.

السَّيْنُ المهملة وضم الواو المشددة وتشديد النون المؤكدة أصله تُسَوُّونَ من التسوية وقد وقع في رواية تُسَوُّونَ على الأصل.

(صُفُوفُكُمْ) ومعنى التسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد ويراد بها أيضًا سدّ الخلل الذي في الصف.

(أَوْ لِيَخَالَفَنَّ) بفتح اللام الأولى المؤكدة وكسر اللام الثانية وفتح الفاء (اللَّهُ) بالرفع على الفاعلية أي: ليوَقَعَنَّ اللَّهُ المخالفة (بَيْنَ وُجُوهِكُمْ) أي: إن لم تسووا، والمعنى: أنه يقع أحد الأمرين إما التسوية وإما المخالفة، وهذا وعيد لمن لم يقيم الصف بعذاب من جنس ذنبه جزاء وفاقًا، واختلف في الوعيد المذكور، ف قيل: هو على حقيقته والمراد تشويه الوجه بتحويل خلقه عن موضعه بجعله موضع القفا أو نحو ذلك فهو نظير ما تقدّم من الوعيد في من رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار، ويؤيده ما رواه أحمد من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بلفظ لتسوّن الصّفوف أو لتُظْمَسَنَّ الوجوه ولهذا قال ابن الجوزي: الظاهر أنه مثل الوعيد في قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا﴾ [النساء: 47].

نعم حديث أبي أمامة في إسناده ضعف، ومنهم من حمله على المجاز. قال النووي معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب كما تقول تغير وجه فلان عليّ أي: ظهر لي من وجهه الكراهية لأنّ مخالفتهم في الصّفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب اختلاف البواطن، ويؤيده رواية أبي داود وغيره بلفظ: أو ليخالفنّ الله بين قلوبكم كما سيأتي قريباً.

وقال القرطبي: معناه تفترقون فيأخذ كلّ واحد وجهها غير الذي أخذ صاحبه لأنّ تقدّم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد للقلب الداعي إلى القطيعة، والحاصل: أنّ المراد بالوجه: إما العضو المخصوص بالمخالفة إمّا بحسب الصّورة الإنسانية أو الصفة أو جعل القدام وراء، وأمّا الذات فالمخالفة بحسب المقاصد أشار إلى ذلك الكرّمانيّ، ويحتمل أن يراد بالمخالفة: المخالفة في الجزاء فيجازي المسوّى بخير ومن لا يسوّى بشرّ، والله أعلم.

(1) تحفة 11619. أخرجه مسلم في الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها. رقم (436).

718 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الصُّفُوفَ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري المقعد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد البصري، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) وفي رواية زيادة ابن صهيب، (عَنْ أَنَسٍ) وزيد في رواية ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَقِيمُوا الصُّفُوفَ) أي: عدّلوها يقال أقام العود، أي: عدّله وسوّاه، (فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي) الفاء فيه للسببية وأشار به إلى أن سبب الأمر بذلك إنما هو تحققي منكم خلافه ولا يخفى عليّ ذلك لأنّي أرى من خلف ظهري كما أرى من بين يديّ، ثم إن هذا يجوز أن يكون إدراكًا خاصًا بالنبي ﷺ محققًا انخرقت له العادة وخلق له العين وراءه فكان يرى بها كما ذكر مختار بن محمد في رسالته الناصرية: أنّه ﷺ كان بين كتفيه عينان مثل سمّ الخياط فكان يبصر بهما ولا تحجبهما الثياب.

وفي الحديث: كان ﷺ يرى في الظلام كما يرى في الضوء، وزعم بعض أهل العلم أن المراد بها خلق علم ضروريّ له بذلك.

وَقَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ: لَا حَاجَةَ إِلَى تَأْوِيلِهَا لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى تَعْطِيلِ لَفْظِ الشَّارِعِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: بَلْ حَمَلَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَحَقِيقَتِهَا أَوْلَى لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً فِي كِرَامَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: هَذِهِ الرُّؤْيَا رُؤْيَا الْعَيْنِ حَقِيقَةً وَقَالُوا: مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ لَهُ إِدْرَاكًا يَبْصُرُ بِهِ مِنْ وَرَائِهِ وَقَدْ خَرَقَتْ الْعَادَةُ لَهُ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا مَانِعَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ فُوجِبَ الْقَوْلُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم إنّ تسوية الصفوف من سنن الصلاة عند أبي حنيفة والشافعيّ ومالك، وزعم ابن حزم أنّه فرض لأن إقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وذلك لأنّه قَالَ ﷺ: «فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ» كما سيأتي، ويجب عنه بأنّه ورد في حديث آخر: «فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حَسَنِ الصَّلَاةِ» وهذا يدلّ على أنّها زائدة على تمامها والأحاديث يفسّر بعضها بعضًا، وما يقال من أنّ الوعيد

72 - باب إقبال الإمام على الناس، عند تسوية الصفوف

719 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ،

على تركها دليل على أنها واجبة فدفعه الكُرماني: بأن هذا الوعيد من باب التغليظ والتشديد تأكيداً وتحريضاً على فعلها.

وتعقبه العيني: بأن الأمر المقرون بالوعيد يدل على الوجوب بل الصواب أن يقال فلتكن التسوية واجبة بمقتضى الأمر ولكنها ليست من واجبات الصلاة بحيث إذا تركها فسدت صلاته أو نقصها غاية ما في الباب أنه إذا تركها يأثم، وروي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يوكل رجلاً بإقامة الصفوف فلا يكبر حتى يخبروا بأن الصفوف قد استوت، وروي عنه وعن عثمان رضي الله عنهما أنه كان يتعاهدان ذلك ويقولان استَوُوا وكان علي رضي الله عنه يقول تقدم يا فلان وتأخر يا فلان، وروى أبو داود من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسُوي صفوفنا إذا قمنا للصلاة وإذا استوينا كبر للصلاة»، ولفظ مسلم: كان يسوي صفوفنا حتى كأنما يسوي بها القداح حتى إذا رأى أننا قد عقلنا عنه خرج يوماً فقام حتى إذا كاد أن يكبر فرأى رجلاً بادياً صدره فقال: «عباد الله لتسوّن صفوفكم» الحديث.

72 - باب إقبال الإمام على الناس، عند تسوية الصفوف

(باب إقبال الإمام على الناس) ويروى الناس بالنصب على أنه مفعول الإقبال (عند تسوية الصفوف).

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ) بفتح الراء وتخفيف الجيم وبالمدة واسم أبي رجاء: عبد الله بن أيوب أبو الوليد الحنفي الهروي، مات بهراة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وقبره مشهد يزار، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو) بفتح العين ابن المهلب الأزدي البغدادي وأصله كوفي وهو من قدماء شيوخ المؤلف لكنه روى له هنا بواسطة ولعله لم يسمعه منه، (قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ) بضم القاف وقد مر في باب غسل اليدين، (قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ) وزيد في رواية لفظ: ابْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، ورجال هذا الإسناد ما: بين

قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، وَتَرَاصُّوا، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»⁽¹⁾.

هروي وبغداديّ وكوفي وبصريّ، وفيه أنّ شيخه من أفراده، وفيه تصريح حميد بالتحديث عن أنس فأمن بذلك تدليسه.

(قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: أَقِيمُوا) أي: سَوُّوا (صُفُوفَكُمْ) والخطاب للحاضرين لأداء الصلاة مع النَّبِيِّ ﷺ، (وَتَرَاصُّوا) بضم الصاد المشددة أي: تضاموا وتلاصقوا حتّى يتصل ما بينكم ولا ينقطع وأصله من الرصّ يقال رصّ البناء يرصّه رصّاً إذا ألصق بعضه ببعض ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ بُنْيَنٌ مُّرْتَضُونَ﴾ [الصف: 4]، وفي سنن أبي داود وصحيح ابن حبان من حديث أنس رضي الله عنه: «رَصُّوا صُفُوفَكُمْ قَارِبُوا بَيْنَهَا وَحَاذُوا بِالْأَعْنَاقِ، وَالْحَذَفُ بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَفِي آخِرِهِ فَاءٌ وَهِيَ: غَنَمٌ صَغَارٌ سَوْدٌ تَكُونُ بِالْيَمَنِ، وَفَسَّرَهَا مُسْلِمٌ بِالنَّقْدِ بِالتَّحْرِيكِ وَهِيَ جَنَسٌ مِنَ الْغَنَمِ قَصَارُ الْأَرْجُلِ قَبَاحُ الْوَجْهِ».

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَجُودُ الصُّوفِ صُوفُهَا، وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَمَا أَوْلَادُ الْحَذَفِ؟ قَالَ: «ضَأْنٌ جَرْدٌ سَوْدٌ تَكُونُ بِأَرْضِ الْيَمَنِ». وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَيُقَالُ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِأَرْضِ الْحِجَازِ.

(فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي) أي: من خلف ظهري أي: رؤية حقيقية بخلق حاسة باصرة في وراء ظهري كما تشعر به كلمة من إذ هي تشعر بأنّ مبدأ الرؤية منشؤها من خلف، وأمّا الرواية السابقة فتحتمل أن يكون منشؤها هذه الحاسة المعهودة، وأن يكون غيرها مخلوقة في الوراء ولا يلزم رؤيتنا تلك الحاسة إذا الرؤية إنّما هي بخلق الله تعالى وإرادته وقد ورد أنّ بين كتفيه عينين مثل سمّ الخياط كما سبق، وفي الحديث: جواز الكلام بين الإقامة وبين الصلاة.

وفيه: معجزة النَّبِيِّ ﷺ.

وفيه: مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة، والله أعلم.

73 - باب الصَّفِّ الأوَّل

720 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ،

73 - باب الصَّفِّ الأوَّل

(باب) ثواب (الصَّفِّ الأوَّل) اختلف في الصَّفِّ الأوَّل ف قيل : المراد به ما يلي الإمام مطلقاً ، وقيل : المراد به من سبق الصلاة ولو صَلَّى آخر الصَّفوف ، قَالَ ابن عبد البر واحتج بالاتفاق على أَنَّ من جاء أول الوقت ولم يدخل في الصف الأول فهو أفضل ممن جاء في آخره وزاحم إليه ولا حجة له في ذلك كما لا يخفى : وقيل : المراد : أوَّل صَفٍّ تام لا يتخلله شيء مثل مقصورة ونحوها .

وَقَالَ النووي : القول الأوَّل هو : الصحيح المختار وبه صرَّح المحققون والقولان الآخران : غلط صريح انتهى .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : القول الثاني : لا وجه له لأنه ورد في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه أحمد «وَأَنَّ خَيْرَ صفوف الرجال المقدم وشرها المؤخر» الحديث .

والقول الثالث : له وجه لأنه ورد في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه أبو داود وغيره «رَضُوا صفوفكم» وقد ذكر عن قريب وإذا تخلل بين الصف شيء ينتقص الرضّ وفيه أيضًا : «إِنِّي لأرى الشيطان يدخل من خلال الصف» ، وأما كون القول الأوَّل هو الصحيح فوجهه أَنَّ الأوَّل اسم لشيء لم يسبقه شيء فلا يطلق هذا إلا على الصف الذي يلي الإمام مطلقاً ، فإن قيل ورد في حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه أحمد «إِنَّ اللَّهَ وملائكته يصلُّون على الصَّفِّ الأوَّل» .

فالجواب : أَنَّ لفظ الأوَّل من الأمور النسبية فإنَّ الثاني أول بالنسبة إلى الثالث والثالث أول بالنسبة إلى الرابع ، وهلمَّ جرًّا ولكنَّ الأوَّل المطلق هو الذي لم يسبقه شيء .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بن مخلد المعروف بالنبيل وقد مرَّ في باب القراءة والعرض على المحدث ، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام ، (عَنْ سُمَيٍّ) بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد المثناة التحتية القرشي المخزومي أبو عبد الله المدني مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وقد مرَّ في باب

عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشُّهْدَاءُ: الْغَرِيقُ، وَالْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْهَدْمُ»⁽¹⁾.

721 - وَقَالَ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، لَاتَوَّهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ لاسْتَهَمُوا»⁽²⁾.

الاستهام في الأذان، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السَّمان وقد مرَّ مرارًا، (عن أبي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد مديونون إلا شيخ المؤلف فبصري، وقد أخرج متنه المؤلف في فضل التهجير أيضًا.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الشُّهْدَاءُ: الْغَرِيقُ) بفتح الغين المعجمة وكسر الراء بمعنى: الغريق، (وَالْمَطْعُونُ) من أصابه الطاعون، (وَالْمَبْطُونُ) صاحب الإسهال، (وَالْهَدْمُ) بكسر الدال وقيل بسكونها هو الذي يموت تحت الهدم وزاد في فضل التهجير والشهيد في سبيل الله.

(وَقَالَ) ﷺ: (وَلَوْ) بالواو وفي رواية بدونها.
(يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ) وهو التبكير أي: كل شيء أي: من الثواب والفضيلة.
(لَا سَبَقُوا) أي: (إِلَيْهِ) كما في رواية الهروي.
(وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي) صلاة (الْعَتَمَةِ) أي: العشاء، (و) صلاة (الصُّبْحِ) من الفضيلة (لَاتَوَّهُمَا وَلَوْ) إتيانا (حَبَوًّا) زَحْفًا على الإِست أو حايين حبوًّا.
(وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ) الأوَّل كما في رواية الأصيلي وابن عساكر.

(لَا سَبَقُوا) أي: لا اقترعوا عليه أو لحاربوا بالسَّهام، وقد تقدَّم مباحث الحديث في باب الاستهام في الأذان.

قَالَ العلماء في الحَضِّ على الصَّفِّ الأوَّل: إِنَّ فِيهِ الْمَسَارَعَةَ إِلَى خِلاصِ الذِّمَّةِ وَالسَّبْقِ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَالْقَرَبِ مِنَ الْإِمَامِ وَاسْتِمَاعِ قِرَاءَتِهِ وَالتَّعَلُّمِ مِنْهُ وَالْفَتْحِ عَلَيْهِ وَالتَّبْلِيغِ عَنْهُ وَالسَّلَامَةَ مِنْ احْتِرَازِ الْمَارَّةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَسَلَامَةَ الْبَالِ مِنْ رُؤْيَا مَنْ يَكُونُ قَدَامَهُ وَسَلَامَةَ مَوْضِعِ سَجُودِهِ مِنْ أَذْيَالِ الْمُصَلِّينَ.

(1) أطرافه 653، 2829، 5733 - تحفة 12577.

(2) أطرافه 615، 654، 2689 - تحفة 12570.

74 - باب: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ

722 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، وَأَقِيمُوا الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

74 - باب: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ

(باب) بالتونين (إِقَامَةُ الصَّفِّ) أي: تسويته (مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ) وسيجيء ما هو المراد من تمام الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عبد الله أبو جعفر الجعفي المسندي مات في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) ابن هَمَّامٍ أبو بكر الصنعاني اليماني، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين هو ابن راشد البصري، (عَنْ هَمَّامٍ) وفي رواية عن هَمَّام بن منبه وهو يمانى، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين بخاري وبصري ويماني، وقد أخرج منته مسلم في الصلاة أيضًا.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) أي: في الأفعال الظاهرة والباطنة كما عند الحنفية، وفي الأفعال الظاهرة فقط كما عند الشافعية وقد تقدمت المباحث المتعلقة به.

(فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا) عَقِبَهُ، (وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) بغير واو، وفي رواية رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ بالواو، (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا) عقب سجوده، (وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا) جمع جالس (أَجْمَعُونَ) بالرفع تأكيد الفاعل صَلُّوا وفي نسخة أجمعين: بالنصب على الحالية وهذا منسوخ بما في مرض موته من صلاته جالسًا وهم قيامًا كما مرّ وقد مضى نحو هذا الحديث في موضعين فيما تقدم وقد سبق أيضًا ما يتعلق به. (وَأَقِيمُوا الصَّفِّ) أي: عدّلوه (فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ)

(1) أطرافه 734 - تحفة 14705. أخرجه مسلم في الصلاة باب ائتمام المأموم بالإمام رقم (414).

723 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

تمسك ابن بطل بظاهر لفظ هذا الحديث على أن تسوية الصف سنة قال: لأن حسن الشيء زائد على تمامه، وأورد عليه رواية من تمام الصلاة، وأجاب ابن دقيق العيد فقال: قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لأن تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها وإن كان يطلق بحسب اللغة على بعض ما لا يتم الحقيقة إلا به كذا قال، وهذا الأخذ بعيد لأن لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دلّ عليه الوضع في اللسان العربي وإنما يحمل على العرفي إذا ثبت أنه عرف الشرع لا العرف الحادث.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة السدوسي البصري، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية زيادة ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ) بالجمع وفي رواية الأصيلي فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ بالإفراد والمراد به الجنس.

(مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ) هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد، وذكره غيره عنه بلفظ من تمام الصلاة، وكذلك أخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه، وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن شُعْبَةَ، وزاد الإسماعيلي من طريق أبي داود الطيالسي سمعت شعبة يقول: داهنت في هذا الحديث لم أسأل قتادة أسمعته من أنس أم لا؟، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أره عن قَتَادَةَ إِلَّا مَعْنَعًا وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّرَفِي إِيرَادُ الْبُخَارِيِّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَهُ فِي الْبَابِ تَقْوِيَةً لَهُ.

ثم توجيه المطابقة بين الترجمة وهي قوله: من تمام الصلاة وبين حديثي الباب من قوله: من حسن الصلاة، ومن قوله: من إقامة الصلاة أن يقال المراد من الحسن هو الكمال لأن حسن الشيء زائد على حقيقته فتقدير الترجمة باب إقامة الصف من كمال تمام الصلاة وكذلك الكلام في قوله: من إقامة الصلاة لأن الصلاة تقام بغيرها فالتقدير من كمال إقامة الصلاة.

(1) تحفة 1243 - 185/1. أخرجه مسلم في الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها. رقم (433).

75 - باب إِثْمَ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ

724 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَقِيلَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ مِنَّا مُنْذُ يَوْمِ عَهْدَتْ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: نَاقِلًا عَنْ ابْنِ رُشَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ فِي التَّرْجُمَةِ: مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ وَلَفْظِ الْحَدِيثِ مِنْ حَسَنِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ الْمُرَادَ بِالْحَسَنِ هَهُنَا وَأَنَّهُ لَا يَعْنِي بِهِ الظَّاهِرَ الْمُرْتَبِيَّ مِنَ التَّرْتِيبِ بَلِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْحَسَنُ الْحَكْمِيُّ وَهُوَ الْكَمَالُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اسْتَدَلَّ ابْنُ حَزْمٍ بِقَوْلِهِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ عَلَى وَجُوبِ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ قَالَ: لِأَنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَلَا سِيَّمَا وَالرَّوَاةَ لَمْ يَتَّفَقُوا عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ كَمَا عَرَفْتُ.

75 - باب إِثْمَ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ

(باب إِثْمَ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ) عند القيام إلى الصلاة وفي رواية من لم يتم الصف بالإفراد، وفي أخرى: من لم يقم الصفوف بالقفاف من الإقامة.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ) بضم الميم (ابْنُ أَسَدٍ) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْوَزِيُّ نَزِيلُ الْبَصْرَةِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ: إِذَا زَارَ الْإِمَامَ قَوْمًا، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى) الْمَرْوَزِيُّ السِّينَانِيُّ بِكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية وتخفيف النون وبعد الألف نون أخرى: نسبة إلى سينان قرية من قرى مرو مات سنة إحدى وأثنتين وتسعين ومائة، (قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ) بضم المهملة وفتح الموحدة (الطَّائِيُّ) أَبُو الْهَذِيلِ الْكُوفِيُّ، (عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ) بضم الموحدة المعجمة في الأول وفتح المثناة التحتية والمهملة في الثاني (الْأَنْصَارِيِّ) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ لَفْظِ ابْنِ مَالِكٍ، وَرَجُلٌ هَذَا الْإِسْنَادُ مَا بَيْنَ: مَرْوَزِيِّ وَكُوفِيِّ وَمَدَنِيِّ، وَالْحَدِيثُ مِنْ إِفْرَادِ الْبُخَارِيِّ وَلَيْسَ لِبُشَيْرٍ فِي الْكُتُبِ عَنْ أَنَسٍ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَابَعَ الْفَضْلُ فِي رِوَايَتِهِ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَإِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ عَنْ سَعِيدٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْهُمَا.

(أَنَّهُ) أَي: أَنَسَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَدِمَ الْمَدِينَةَ) مِنَ الْبَصْرَةِ، (فَقِيلَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ) أَي: أَيُّ شَيْءٍ أَنْكَرَ (مِنَّا مُنْذُ) وفي رواية: مَا أَنْكَرْتَ مِنْذُ (يَوْمِ عَهْدَتْ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: «مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْتُمْ لَا تُقِيمُونَ الصُّفُوفَ»

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا أَنْكَرْتُ) مِنْكُمْ (شَيْئًا إِلَّا أَنْتُمْ لَا تُقِيمُونَ الصُّفُوفَ) ومطابقة حديث أَنَسٍ للترجمة من حيث إن أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حصل منه الإنكار على عدم إقامتهم الصُّفُوفَ، وإنكاره يدلّ على أنّه يرى تسوية الصفوف واجبة، فتارك الواجب آثم وظاهر ترجمة البُخَارِيِّ يدلّ على أنّه يرى وجوب التسوية، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وهو الصواب لورود الوعيد الشديد في ذلك والجمهور على أنّها سُنَّةٌ وليس الوعيد والإنكار للذم الشرعي، بل للتحريض على الإتمام، فإن قيل الإنكار قد يقع على ترك السُنَّةِ فلا يدلّ على حصول الإثم، فالجواب على ما قيل: إنّ لعله حمل الأمر في قوله تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: 63] على الحال والشأن لا مجرد الصيغة فيلزم منه أنّ من خالف شَيْئًا من الحال التي كان النَّبِيُّ ﷺ عليها أن يأثم لما يدلّ عليه الوعيد المذكور في الآية وإنكار أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظاهر في أنّهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ من إقامة الصُّفُوفِ فعلى هذا يستلزم المخالفة التأثيم، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو ضعيف؛ لأنّه يقضي إلى أن لا يبقى شيء مسنون لأنّ التأثيم إنّما يحصل بترك الواجب.

وَأَمَّا مَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: إنّ تسوية الصُّفُوفِ لَمَّا كَانَتْ مِنَ السَّنَنِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا الَّتِي يَسْتَحَقُّ صَاحِبُهَا الْمَدْحَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ تَارِكَهَا يَسْتَحَقُّ الذَّمَّ، فهو متعقّب من جهة أنّه لا يلزم من ذمّ تارك السُنَّةِ أن يكون آثمًا سلمنا لكن يرد عليه التعقّب المذكور قبله يعني أن لا يبقى شيء مسنون انتهى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وهو ضعيف لأنّ لا نسلم أنّ حصول التأثيم منحصر بترك الواجب بل يحصل أيضًا بترك السُنَّةِ، ولا سيّما إذا كانت مؤكّدة، ثم إنّ احتمل أن يكون البُخَارِيُّ أَخَذَ الْوَجُوبَ مِنْ صِغَةِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: سَوُّوا مِنْ عَمُومِ قَوْلِهِ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي، ومن ورود الوعيد على تركه فرجح عنده بهذه القرائن أنّ إنكار أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنّما وقع على ترك الواجب وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السَّنَنِ، ومع القول بأنّ التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يُسَوِّ صحيحة لأنّها خارجة عن حقيقة الصلاة ألا يرى أنّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بالإعادة، ولا معتبر بما ذهب إليه ابن حزم من بطلان صلاته،

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ: عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْمَدِينَةَ بِهَذَا⁽¹⁾.

ونازع من ادّعى الإجماع على عدمه بما صحّ عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصفّ، وبما صحّ عن سويد بن غفلة قَالَ كَانَ بِلَالٌ يَسْوِي مَنَاكِبَنَا وَيَضْرِبُ أَقْدَامَنَا فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: مَا كَانَ عُمَرُ وَبِلَالٌ يَضْرِبَانِ أَحَدًا عَلَى تَرْكِ غَيْرِ الْوَاجِبِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَفِيهِ نَظَرٌ لَجَوَازِ أَنَّهُمَا كَانَا يَرِيَانِ التَّعْزِيرَ عَلَى تَرْكِ السَّنَةِ.

وتعقّبه الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ نَاقِضٌ فِي قَوْلِهِ حَيْثُ قَالَ: فَمَا مَرَّ عَنْ قَرِيبِ التَّائِمِ إِنَّمَا يَحْصُلُ عَنْ تَرْكِ وَاجِبٍ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ تَارِكُ السَّنَةِ أَثْمًا فَكَيْفَ يَسْتَحَقُّ التَّعْزِيرَ بِلِ الظَّاهِرِ أَنَّ ضَرْبَهُمَا كَانَ لَتَرْكِ الْأَمْرِ الَّذِي ظَاهِرُهُ الْوَجُوبُ وَلَا سَتَحْقَاقُ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ فِي التَّرْكِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ) بَضَمِ الْعَيْنِ فِيهِمَا وَسُكُونِ الْقَافِ فِي الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ فِي الثَّانِي وَهُوَ أَخُو سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ وَيَكْنَى بِأَبِي الرَّحَالِ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْمَهْمَلَةِ وَلَيْسَ لَهُ فِي هَذَا الصَّحِيحِ إِلَّا هَذَا الْمَعْلُوقُ.

(عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ) الْمَذْكُورُ.

(قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي رَوَايَةٍ وَقَعَ أَنَسُ (ابْنُ مَالِكٍ الْمَدِينَةَ بِهَذَا) أَي: بِهَذَا الْأَثَرِ الْمَذْكُورِ، وَأَرَادَ بِهَذَا التَّعْلِيقِ بَيَانَ سَمَاعِ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ وَصَلَ هَذَا الْمَعْلُوقُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ عَقْبَةِ ابْنِ عُبَيْدِ الطَّائِي حَدَّثَنِي بِشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: جَاءَ أَنَسُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَلْنَا مَا أَنْكَرْتَ مِنَّا مِنْ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُ مِنْكُمْ شَيْئًا غَيْرَ أَنْكُمْ لَا تَقِيمُونَ الصَّفُوفَ، ثُمَّ هَذِهِ الْقَدَمَةُ لِأَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَيْرِ الْقَدَمَةِ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا فِي بَابِ وَقْتِ الْعَصْرِ، فَإِنْ ظَاهَرَ الْحَدِيثُ فِيهَا أَنَّهُ أَنْكَرَ تَأْخِيرَ الظُّهْرِ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ كَمَا مَضَى، وَهَذَا الْإِنْكَارُ أَيْضًا غَيْرُ الْإِنْكَارِ الَّذِي تَقْدَمُ ذِكْرُهُ فِي بَابِ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا حَيْثُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الصَّلَاةَ، وَقَدْ ضَيِّعَتْ فَإِنَّ ذَلِكَ كَانَ بِالشَّامِ وَهَذَا بِالْمَدِينَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ كَانُوا أَمْثَلَ مِنْ غَيْرِهِمْ فِي التَّمَسُّكِ بِالسَّنَنِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

76 - بَابُ إِرْزَاقِ⁽¹⁾ الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ

76 - بَابُ إِرْزَاقِ الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ

(بَابُ إِرْزَاقِ) أَيُ: إِلْصَاقِ (الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ)

(1) قال الكاندهلوي: لم يتعرض له والذي نور الله مرقده في تقريره لظهوره وتعرض له في تقرير مولانا حسين علي رحمه الله فأضفته ههنا تكميلاً للفائدة فقال: اعلم أنه لا يتصور إصاق الكعبين والمنكبين من الجانبين إلا لبعض الناس بتكليف وهيئة غير هيئة الصلاة والخضوع، فالمراد القرب والمحاذة في الكعبين، وكذا المراد في المنكبين، ألا ترى إلى ما لم تكن قدماه متساويتين وكذا المراد من إصاق القدم، انتهى. وبهذا قال الجمهور: إن المراد شدة القرب والمحاذة لا الإصاق الحقيقي.

قال الحافظ: المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله، وكذا قال العيني أشار بهذا إلى المبالغة في تعديل الصفوف وسد الخلل، انتهى.

وهكذا قال القسطلاني وغيره، وأبدع عندي الإمام البخاري في الترجمة، إذ ترجم بإِرْزَاقِ المنكب والقدم، لأن حقيقة الإصاق لا تتصور في المناكب، إلا أن يكون كل الصف مساوي القامة وكذا إصاق القدم لا يمكن إلا أن يكون كلهم متساوي الأقدام، وهذان ممتنعان عادة، فترجم بهما البخاري إشارة إلى أنه لا يمكن فيهما إلا المبالغة في القرب والمحاذة لا الإصاق الحقيقي، ثم ذكر حديث النعمان تعليقاً إشارة إلى أن ما هو المراد في الأولين هو المراد في الثالث، لاتحاد سياق الروايات، قال الحافظ قوله قال النعمان هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود، وصححه ابن خزيمة من رواية ابن القاسم الجوني، قال سمعت النعمان بن بشير يقول: أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجهه فقال: «أقيموا صفوفكم ثلاثاً والله لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم»، قال فلقد رأيت الرجل منا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه، انتهى.

فاشترك الكعب في الحكم بالمنكب نص في أن المراد فيه أيضاً ما هو المراد في الآخر، وفي فيض الباري قال الحافظ: المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله، قال وهو مراده عند الفقهاء الأربعة أي: لا يترك في البين فرجة تسع فيها ثالثا. بقي الفصل بين الرجلين، فقي شرح الوقاية أنه يفصل بينهما بقدر أربع أصابع، وهو قول عند الشافعية، وفي قول آخر قدر شبر ولم أجد عند السلف فرقاً بين حال الجماعة والانفراد في حق الفصل بأن كانوا يفصلون بين أقدامهم في الجماعة أزيد من حال الانفراد، وهذه المسألة أوجدتها غير المقلدين فقط، وليس عندهم إلا لفظ الإِرْزَاقِ، وليت شعري ماذا يفهمون من قولهم الباء للإصاق، ثم يمثلونه بمررت بزيد فهل كان مروره به متصلاً ببعضه ببعض، أم كيف معناه، ثم إن الأمر لا ينفصل قط إلا بالتعامل، وفي مسائل التعامل لا يؤخذ بالألفاظ، ثم قال: والحاصل أنا لم نجد الصحابة والتابعين يفرقون في قيامهم بين الجماعة والانفراد، وعلمنا أنه لم يرد بقوله إِرْزَاقِ المنكب إلا التراص وترك الفجوة، ثم فكر في نفسك ولا تعجل، هل يمكن إِرْزَاقِ المنكب مع إِرْزَاقِ القدم =

وأشار بهذا إلى المبالغة في تعديل الصفوف وسدّ الخلل فيها، قد ورد الأمر بسدّ الخلل في الصف، والترغيب في أحاديث كثيرة منها، ما رواه أبو داود من حديث محمد بن مسلم بن السائب صاحب المقصورة قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا فَقَالَ هَلْ تَدْرِي لِمَ صَنَعَ هَذَا الْعُودَ قُلْتُ لَا وَاللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهِ فَيَقُولُ: «اسْتَوُوا عَدَلُوا صَفُوفَكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: نَا مَسَدَدُ نَا حَمِيدُ بْنُ الْأَسودِ نَا مُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ أَخَذَهُ بِيَمِينِهِ ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ: «اعْتَدِلُوا سَوُّوا صَفُوفَكُمْ ثُمَّ أَخَذَهُ بِيَسَارِهِ

إلا بعد ممارسة شاقة؟ ولا يمكن بعده أيضًا فهو إذن من مخترعاتهم لا أثر في له الصف، انتهى. قلت ما حكاه عن شرح الوقاية من الفضل بقدر أربع أصابع لم أجده فيه لقصور نظري، نعم ذكره في السعاية إذ قال: وقد ذكر المحققون من الفقهاء أن الأولى للمصلي أن يجعل بين قدميه نحو أربع أصابع، ولم يذكروا أنه يلزقهما في حالة الركوع والسجود، وقال العيني في البناءة نقلًا عن الوقاعات ينبغي أن يكون بين قدمي المصلي قدر أربع أصابع اليد، لأنه أقرب إلى الخشوع فهذا صريح في أن المسنون هو التفريج مطلقًا، وإلا لقيده بحالة القيام وأن المراد بالصلاق الكعب بالكعب الوارد في الخبر غير إلزاقهما إلى آخر ما بسطه، وقال الموفق: يكره أن يلصق إحدى قدميه بالأخرى في حال قيامه لما روى الأثرم عن عبيدة بن عبد الرحمن قال: كنت مع أبي في المسجد فرأى رجلًا يصلي قد صف بين قدميه وألّزق إحداهما بالأخرى، فقال أبي: لقد أدركت في هذا المسجد ثمانية عشر رجلًا من أصحاب النبي ﷺ ما رأيت أحدا منهم فعل هذا قط، وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يفرج بين قدميه، ولا يمس إحداهما الأخرى ولكن بين ذلك، لا يقارب ولا يباعد، انتهى. وبوب النسائي في سننه باب الصف بين القدمين، وأخرج فيه عن أبي عبيدة أن عبد الله رأى رجلًا يصلي قد صف بين قدميه، فقال خالف السنة أو راح بينهما كان أفضل، ووجدت في بعض تقارير الشيخ قدس سره على النسائي أن المرد من الصف اتصال القدمين، ومن المراوحة الفصل بينهما، ويؤيد الأول ما تقدم قريبًا من رواية الأثرم بلفظ قد صف بين قدميه، وألّزق إحداهما بالأخرى، فإنه كالتفسير للفظ صف، وأخرج ابن أبي شيبة أن ابن الزبير كان يصلي قد صف بين قدميه، وألّزق إحداهما بالأخرى، وعلى هذا فالمراد بالمراوحة لا بد أن يكون الفصل للتقابل، والعجب من العلامة السندي على النسائي إذ فسر الصف بالوصل بينهما، والمراوحة بالاعتماد على إحداهما مرة، وعلى الأخرى مرة، وأنت خبير بأن المراوحة في الرواية وردت بمقابل الصف فكان حقه أن يكون معناه خلاف الوصل بينهما، وعلى هذا لا يشكل حديث النسائي بما ورد في أبي داود عن ابن الزبير أن صف القدمين من السنة، لأن المراد من الصف فيه استواؤهما بدون تقدم إحداهما على الأخرى، وقريب منه ما قال مولانا الشيخ السيد أنور في الفيض.

وَقَالَ التُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِمَّا يُلْزَقُ كَعْبُهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ».

وَقَالَ اعْتَدِلُوا سَوُوا صَفُوفَكُمْ»، وفي لفظ: «رُصُّوا صَفُوفَكُمْ وقاربوا بينها وحاذوا الأعناق» الحديث وفي لفظ: «أتموا الصفَّ المقدم ثم الذي يليه فما كان من نقص فليكن في الصفِّ المؤخر»، ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَخَلَّلَ الصَّفَّ مِنْ نَاحِيَةِ إِلَى نَاحِيَةٍ يَمْسَحُ صُدُورَنَا وَمَنَاكِبَنَا وَيَقُولُ لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ» وفي لفظ: «يَمْسَحُ عَوَاتِقَنَا وَصُدُورَنَا»، وعند السراج: مناكبنا أو صدرنا، وفي لفظ: كان يأتي في ناحية الصفِّ إلى ناحية القصوى ليسوي بين رؤوس القوم ومناكبهم.

وفي لفظ: يمسح عواتقنا أو قال: مناكبنا أو قال: صدرنا ويقول لا تختلف صدوركم فتختلف قلوبكم، ومنها ما رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة عن ابن عمر رضي الله عنهما وهو أجمع ولفظه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الصَّفُوفَ وَحَازُوا بَيْنَ الْمَنَاكِبِ وَسَدُّوا الْخَلَلَ وَلَبَّنَا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ وَلَا تَذَرُوا فِرْجَاتَ لِلشَّيْطَانِ مِنْ وَصَلٍ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ»، قوله: «وَلَبَّنَا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ» قال أبو داود: معناه إذا جاء رجل إلى الصف فذهب يدخل فيه فينبغي أن يلين له كل رجل منكبه حتى يدخل في الصف.

(وَقَالَ التُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ) ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي أبو عبد الله المدني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن صاحبه وهو أول مولود ولد في الأنصار بعد قدوم النَّبِيِّ ﷺ وقال يحيى بن معين أهل المدينة يقولون لم يسمع من رسول الله ﷺ وأهل العراق يصححون سماعه منه قتل فيما بين دمشق وحمص وكان زبيرياً، وعن أبي مسهر كان عاملاً على حمص لابن الزبير فلما تمرّد أهل حمص خرج هارباً فتبعه خالد بن حلي فقتله، وقيل قتل في سنة ست وستين بسلمية.

(رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِمَّا يُلْزَقُ) من الإلحاق أي: يلصق (كَعْبُهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ) أي: بكعب الذي بحذاه، وهذا يدلّ على أنّ المراد بالكعب في آية الوضوء هو العظم النَّاتئ في جانبي الرجل عند ملتقى السّاق والقدم إذ هو الذي يمكن أن يلزق بالذي بجنبه، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: خلافاً لمن ذهب إلى أنّ المراد بالكعب هو مؤخر القدم وهو قول شاذّ ينسب إلى بعض الحنفية ولم يثبتته محققوهم،

725 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي، وَكَأَنَّ أَحَدَنَا يُلْزِقُ مَنَكِبَهُ بِمَنَكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ»⁽¹⁾.

وأثبتته بعضهم في مسألة الحج لا الوضوء.

وَقَالَ محمود العيني: روى هشام عن محمد بن الحسن هذا التفسير ولكنه ما أراد بهذا الذي في باب الوضوء ولكن مراده الذي في باب الحج فنسبة هذا إلى بعض الحنفية غير صحيحة انتهى، وأنت خبير بأنه غير وارد على الحافظ العسقلاني: كما يظهر بالنظر إلى كلامه فتقطن.

وأما قول من زعم: إن الكعب ما في ظهر القدم فقد أنكره الأصمعي، ثم إن هذا التعليق طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وأخرجه ابن حبان أيضاً في صحيحه من رواية أبي القاسم الجذلي، نسبة إلى جديلة قيس واسمه حسين بن حريث قَالَ: سمعت النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول «أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجهه فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ثَلَاثًا وَاللَّهِ لَتُثْقِمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ» قَالَ فَلَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجُلَ مَنَا يُلْزِقُ مَنَكِبَهُ بِمَنَكِبِ صَاحِبِهِ وَكَعْبَهُ بِكَعْبِهِ.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) هو ابن فروخ الحراني سكن مصر وفي رواية ابن عساكر عمرو هو ابن خالد، (قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بضم الزاي وفتح الهاء هو ابن معاوية وقد تقدّم ذكرهما في باب الصلاة من الإيمان، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية عن أنس بن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي) قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَكَأَنَّ أَحَدَنَا) في زمنه ﷺ (يُلْزِقُ مَنَكِبَهُ بِمَنَكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ) وزاد معتمر من رواية حميد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفر كآته بغل شמוש، ثم المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسدّ خلله.

**77 - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ،
وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ، خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ تَمَّتْ صَلَاتُهُ**

726 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى وَرَقَدَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ وَصَلَّى

**77 - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ،
وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ، خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ تَمَّتْ صَلَاتُهُ**

(باب) بالتنوين (إِذَا قَامَ الرَّجُلُ) المأموم (عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ، خَلْفَهُ) أي: من خلفه منصوبٌ بنزع الخافض والضمير للإمام لأنه هو الذي يحوله من خلفه احترازًا أن يحوله من بين يديه لئلا يصير كالمارٍ بين يديه ولا معنى لتحويله من خلف الرجل (إِلَى يَمِينِهِ تَمَّتْ صَلَاتُهُ) أي: صلاة المأموم لأنه كان معذورًا حيث لم يكن يعلم في ذلك الوقت موقفه ويحتمل أن يكون الضمير للإمام أي: فلا يفسد صلاته لأنَّ تحويله إِيَّاه لم يكن عملاً كثيراً مع أنه كان في مقام التعليم والإرشاد، وقد مرَّ قبل هذا الباب بعشرين بابًا باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوَّله الإمام إلى يمينه لم يفسد صلاتهما وهذا يدلُّ على جواز رجوع الضمير في قوله تَمَّتْ صَلَاتُهُ إلى المأموم وإلى الإمام.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ) هو ابن عبد الرحمن العطار يكنى أبا سليمان، وَقَالَ الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: ما رأيت أروع من داود مات سنة خمس وتسعين ومائة، (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ) أي: ليلة وذات مقحمة قَالَ جَارُ اللَّهِ وهو من إضافة المسمَّى إلى اسمه.

(فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى) ﷺ، (وَرَقَدَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ) وفي رواية: فجاء بحذف الضمير (فَقَامَ وَصَلَّى) بالواو، وفي رواية فصلَّى بالفاء، وفي أخرى يصلَّى بلفظ المضارع.

وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»⁽¹⁾.

78 - باب: الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا

727 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ، فِي بَيْتِنَا خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ

(وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) لَأَنَّ نومه لا ينقض الوضوء كما تقدّم مرّة بعد أخرى، وقد تقدّمت مباحث الحديث في باب السمر بالعلم وفي باب تخفيف الوضوء مفصلة.

78 - باب: الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا

(باب) بالتنوين (الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًّا) اعترض الإسماعيلي بأن الواحد والواحدة لا يسمّى صَفًّا إذا انفرد، وإن جازت صلاته منفردًا خلف الصف، وأقل ما يُسمّى صَفًّا اثنان، وردّ بأنّه قيل في قوله تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ [النبا: 38] وحده صف والملائكة صف آخر.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: المراد أنّها لا تقف في صف الرجال بل تقف وحدها وتكون في حكم الصف أو أنّ جنس المرأة غير مختلطة بالرجال تكون صَفًّا، ثم إنّ هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا المرأة وحدها صف.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي الجعفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ إِسْحَاقَ) هو ابن عبد الله بن أبي طلحة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ) هو ضمرة بن أبي ضميرة بضّم الضاد المعجمة وفتح الميم وسكون الياء فيهما، وأبو ضميرة مولى رسول الله ﷺ كذا للجميع ووقع عند ابن فتحون فيما رواه عن ابن السكن صليت أنا وسليم وهو مصحّف من لفظ يتيم، وأتى بلفظة أنا ليصحّ العطف على الضمير المرفوع على ما هو مذهب البصريين.

(فِي بَيْتِنَا خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأُمِّي) عطف على يتيم (أُمُّ سُلَيْمٍ) عطف بيان

(1) أطرافه 117، 138، 183، 697، 698، 699، 728، 859، 992، 1198، 4569،

4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 - تحفة 6356.

خَلَفْنَا».

لقوله أُمِّي [وكانت مشتهرة بهذه الكنية] واسمها سَهْلَةٌ وقيل رَمِيلَةٌ ورميثة أو الرَّمِيضَاءُ زوجة أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانت فَاضِلَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(خَلَفْنَا) ويستنبط منه أَنَّ النساء إذا صَلَّين مع الرجال يجوز ولكن يقفن في آخر الصَّفوف لما روى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَوْهن من حيث أَخْرهنَّ اللَّهُ أَخْرجه عبد الرزاق في مصنفه، وذلك لِأَنَّ كلمة: حيث عبارة عن المكان ولا مكان يجب تأخيرهنَّ فيه إِلَّا مكان الصَّلَاة فالأمور بالتأخير الرجال، فإذا حاذت الرجل المرأة فسدت صلاته دون صلاتها لِأَنَّهُ ترك ما هو مخاطب به.

وقد استدَلَّ به ابن بَطَّال على صحَّة صلاة المنفرد خلف الصفِّ قَالَ: لِأَنَّهُ لَمَّا ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولى، لكن لقائل أن يقول في الاستدلال به على ذلك نظر لِأَنَّهُ إِنَّمَا ساغ لها ذلك لامتناع أن تصفَّ مع الرجل لما يخشى من الافتتان بها بخلاف الرجل فَإِنَّ له أن يصفَّ معهم وأن يزاحمهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصفِّ فيقوم معه فافترقا.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: اختلف أهل العلم فيمن صَلَّى خلف الصفِّ وحده، فقالت طائفة صلاته فاسدة على ظاهر حديث أَبِي هريرة رضي الله عنه الذي رواه الطبراني في الأوسط: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصفِّ وحده فَقَالَ أَعِد الصَّلَاةَ»، وهذا قول: النخعي وأحمد وإسحاق.

وَقَالَ ابن حزم: صلاة المنفرد خلف الصفِّ وحده باطلة كما في حديث وابصة بن معبد أَخْرجه ابن حَبَّان في صحيحه: «صَلَّى رجل خلف الصفِّ فَقَالَ له النَّبِيُّ ﷺ استقبل صلاتك فَإِنَّه لا صلاة لمنفرد خلف الصفِّ وحده».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ومالك والشافعي رحمهم الله: صلاة المنفرد خلف الإمام جائزة، وأجيب عن حديث أَبِي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ الأمر بالإعادة فيه: محمول على الاستحباب لا على الإيجاب.

وعن حديث وابصة أنّه لم يثبته جماعة وفيه اضطراب قاله أبو عمر، وقال الشافعي: في سنده اختلاف وعنه رَحِمَهُ اللَّهُ: لو ثبت هذا لقلت به، ثم إنّه يكره بل اللّائق أن يدخل الصفّ إن وجد سعة، وإلا فليجرّ شخصاً من الصفّ بعد الإحرام، وليساعده المجرور فيقف معه صفّاً لما روى البيهقي أنّه ﷺ قَالَ لرجل صلّى خلف الصفّ: «أَيُّهَا المصلّي هَلَّا دخلت الصفّ أو جررت رجلاً من الصفّ فيصلّي معك أعد صلاتك» وضعفه البيهقي.

ثم إنّ هذا الحديث طرف من حديث اختصره سفيان وطوّله مالك كما تقدّم في باب صلاة الحصر، وفيه فصفت أنا واليتيم وراءه وبه استدّل على أنّ السنة في موقف الاثنين أن يصفّا خلف الإمام خلافاً لمن قال من الكوفيّين أحدهما: يقف عن يمينه والآخر عن يساره.

والقائل بذلك من الكوفيّين هو أبو يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ فإنّه قال الإمام يقف بينهما لما روى أبو داود في سنن والترمذي في جامعهم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنّه قام علقمة عن يمينه والأسود عن شماله فقام بينهما.

أمّا عند أبي حنيفة ومحمّد رحمهما الله: فإنّه يتقدّم على الاثنين لما في حديث أنس المذكور.

وأجيب عن حديث ابن مسعود رضي الله عنه بثلاثة أجوبة:

الأول: أنّ ابن مسعود رضي الله عنه لم يبلغه حديث أنس رضي الله عنه.

والثاني: أنّه كان لضيق المكان رواه الطحاوي عن ابن سيرين.

والثالث: ما ذكره البيهقي في كتاب المعرفة أنّه أي: ابن مسعود رضي الله عنه رأى النّبّي ﷺ يصلّي وأبو ذر رضي الله عنه عن يمينه كلّ واحد يصلّي بنفسه فقام ابن مسعود رضي الله عنه خلفهما فأوماً إليه النّبّي ﷺ بشماله فظنّ ابن مسعود رضي الله عنه أنّ ذلك سنّة الموقف ولم يعلم أنّه لا يؤمّهما وعلمه أبو ذر رضي الله عنه حتى قال: يصلّي كلّ رجل منّا بنفسه، والله أعلم.

79 - بَاب مَيْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ⁽¹⁾

728 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ

79 - بَاب مَيْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ

(بَاب مَيْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ) يَعْنِي أَنَّ مَيْمَنَةَ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ هِيَ مَكَانُ الْمَأْمُومِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُذَكِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا ثَابِتٌ) بِالْمَثَلَةِ وَبِالْمَوْحَدَةِ (ابْنُ يَزِيدَ) مِنَ الزِّيَادَةِ وَيُقَالُ ابْنُ زَيْدٍ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَهُوَ الْأَصَحُّ هُوَ الْأَحُولُ الْبَصْرِيُّ، (حَدَّثَنَا) أَي: قَالَ حَدَّثَنَا (عَاصِمٌ) هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْأَحُولِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيُّ، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عَامِرُ بْنُ شَرَاهِيلَ أَبُو عَمْرِو الْكُوفِيُّ، (عَنِ

(1) قَالَ السَّنْدِيُّ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: دَلَالَتُهُ عَلَى يَمِينِ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ يَمِينَ الْإِمَامِ يَمِينُهُ قَالَ السَّنْدِيُّ لِأَنَّ وَجْهَ الْمَسْجِدِ إِلَى الْكَعْبَةِ كَوَجْهِ الْإِمَامِ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ بَنِيَتْ مُتَوَجِّهَةً إِلَيْهَا، وَلَا تُعْتَبَرُ الْمَوَاجِهُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْمَسْجِدِ حَتَّى يَتَقَلَّبَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، ثُمَّ مَا ذَكَرَ مِنَ الدَّلَالَةِ لَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ لَكُنْهَا كَانَتْ فِي الْبَيْتِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَكْفِي فِي الدَّلَالَةِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ لَكَانَ هَذَا قِيَامًا فِي يَمِينِ الْمَسْجِدِ انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ: أَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مُخْتَصَرًا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ إِمَّا لِلْإِمَامِ فَبِالْمُطَابَقَةِ وَإِمَّا بِالْمَسْجِدِ فَبِاللِّزُومِ، وَقَدْ تَعَقَّبَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَ فِيهِمَا إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا أَنَا إِذَا كَثُرَ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى فَضْلِ مَيْمَنَةِ الْمَسْجِدِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَأَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَعَائِشَةُ مَرْفُوعًا أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يَصْلُونَ عَلَى مِيَامِنِ الصَّفُوفِ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنْ مَيَسَّرَ الْمَسْجِدَ تَعَطَّلَتْ، فَقَالَ مِنْ عَمْرِو مَيَسَّرَ الْمَسْجِدَ كَتَبَ لَهُ كَفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ، فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَإِنْ ثَبِتَ فَلَا يِعَارِضُ الْأَوَّلَ، لِأَنَّ مَا وَرَدَ لِمَعْنَى عَارِضٍ يَزُولُ بِزَوَالِهِ، انْتَهَى.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِنْ ظَاهَرَ تَبْوِيبُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ مَيْمَنَةَ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ كِلَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهَذَا يَخَالِفُ قَوْلَ الْفُقَهَاءِ إِذْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَيْمَنَةَ الْمَسْجِدِ يَسَارُ الْمُصَلِّي، كَمَا جَزَمَ بِذَلِكَ فِي الْخَزَانَةِ فِي مَسْأَلَةِ كِرَاهَةِ تَطَوُّعِ الْإِمَامِ حَيْثُ صَلَّى الْفَرَضَ إِذْ قَالَ يَصْلِي فِي يَمِينِ الْقِبْلَةِ، وَهُوَ مَا كَانَ يَسَارَ الْمُصَلِّي، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّ وَجْهَ الْقِبْلَةِ مُوَاجِهٌ لِلْمُصَلِّي فَيَكُونُ يَمِينُ أَحَدَهُمَا يَسَارَ الْآخَرِ، وَعَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ يَنْزِلُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ عَمَرَ مَيَسَّرَةَ الْمَسْجِدِ كَتَبَ لَهُ كَفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ» وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ عَلَى مِيَامِنِ الصَّفُوفِ» انْتَهَى.

وَفِي تَيْسِيرِ الْقَارِي أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ تَرَجَّمَ بِتَرْجُمَتَيْنِ وَلَمْ يَأْتِ بِالْحَدِيثِ إِلَّا لِإِحْدَاهُمَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَجِدِ الْحَدِيثَ عَلَى شَرْطِهِ فِي الْجُزْءِ الْآخَرِ، ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَ حَدِيثِي الصَّلَاةِ عَلَى مِيَامِنِ الصَّفُوفِ وَتَعْمِيرِ الْمَيَسَّرَةِ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ.

ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قُمْتُ لَيْلَةً أُصَلِّي عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي - أَوْ بَعْضُدِي - حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ بِيَدِهِ مِنْ وَرَائِي»⁽¹⁾.

ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي وبصري، وفيه رواية من تلقب بالأحول عن الأحول، وقد أخرج متنه ابن ماجة أيضًا.

(قَالَ: قُمْتُ لَيْلَةً أُصَلِّي عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي أَوْ) قَالَ: (بِعَضُدِي) شك من الراوي أو من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ووجه الجمع بينه وبين قوله في باب: إذا أم الرجل فأخذ برأسي كون القضية متعددة وإلا فوجهه أن يقال أخذ أولاً برأسه ثم بيده أو بعضده أو بالعكس.

(حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ بِيَدِهِ) أي: أشار بها أن تحوّل (مِنْ وَرَائِي) وفي رواية من وراءه أي من وراء الرسول ﷺ، ومطابقة الحديث للترجمة في حق الإمام ظاهرة، وأمّا في وجهة المسجد فباللّزوم لأنّ المأموم إذا كان عن يمين إمامه كان في ميمنة المسجد لا محالة، ولا يرد الاستشكال من جهة أنّ هذا الحديث إنّما ورد فيما إذا كان المأموم واحدًا.

وأمّا إذا كان أكثر فلا دليل فيه على فضيلة ميمنة المسجد، لأنه يقال: إنّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إنّما وضع الترجمة على طبق ما في الحديث وهو ما ذكر أنّ ميمنة المسجد والإمام هي مكان المأموم إذا كان وحده.

وأمّا الذي يدلّ على فضيلة ميمنة المسجد فحديث البراء أخرجه النسائي بإسناد صحيح قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ، ولأبي داود بإسناد حسن عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى مِيَامِنِ الصَّفُوفِ.

وأمّا ما رواه ابن ماجة عن ابن عمر رضي الله عنهم قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنْ مِيسِرَةُ الْمَسْجِدِ تَعَطَّلَتْ فَقَالَ مَنْ عَمَّرَ مِيسِرَةَ الْمَسْجِدِ كَتَبَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ، ففي إسناده مقال وإن ثبت فلا يعارض الأوّل لأنّ ما ورد لمعنى عارض يزول بزواله.

(1) أطرافه 117، 138، 183، 697، 698، 699، 726، 859، 992، 1198، 4569،

4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 - تحفة 5769.

80 - باب: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ

وَقَالَ الْحَسَنُ: «لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ نَهْرٌ» وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ: «يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ.....»

80 - باب: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ

(باب) بالتنوين (إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ) المقتدين به (حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ) أي: لا يضرّ ذلك فجواب إذا محذوف، والمسألة فيها خلاف ولكن ما في الباب يدلّ على أنّ ذلك جائز وهو مذهب المالكية، وهو المنقول عن أنس وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكذا عن ابن سيرين وسالم، وكان عروة يصليّ بصلاة الإمام وهو في دار بينهما وبين المسجد طريق وَقَالَ مالِك: لا بأس أن يصليّ وبينه وبين الإمام نهر صغير أو طريق، وكذلك السفن المتقاربة يكون الإمام في إحداها يجزئهم الصّلاة معه، وكره ذلك طائفة، وروي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا كان بينه وبين الإمام طريق أو حائط أو نهر فليس هو معه، وكره الشعبي وإبراهيم: أن يكون بينهما طريق وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تجزئه إلا أن تكون الصفوف متصلة في الطريق، وبه قَالَ: الليث والأوزاعي وأشهب.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري: (لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ) أي: الإمام (نَهْرٌ) ويروى نهير مصغراً وهو يدلّ على أنّ المراد من النهر الصغير، وهو الذي يمكن العبور، من أحد طرفيه إلى آخر من غير سباحة، وهذا لا يضرّ جزماً، وأمّا إذا كان محجواً إلى سباحة ففيه خلاف، والصحيح عند الشافعية جوازه، ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إنّ الفاصل بينه وبين الإمام كالحائط والنهر لا يضرّ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أره موصولاً بلفظه وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصليّ خلف الإمام وهو فوق سطح يأتّم به لا بأس بذلك.

(وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ) بكسر الميم وسكون الجيم وفي آخره زاي معجمة اسمه لاحق بكسر الحاء المهملة بالقاف هو: ابن حميد بضم المهملة على صيغة التصغير ابن سعيد السدوسي البصري ثم المروزي الأسود الأعور من التابعين المشهورين مات سنة مائة أو إحدى مائة وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: سنة ست ومائة.

(يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ) مطروق وهذا هو الصحيح عند الشافعية

أَوْ جِدَارٌ⁽¹⁾ إِذَا سَمِعَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ.

فغير المطروق من باب الأولى.

(أَوْ) كَانَ بَيْنَهُمَا (جِدَارٌ إِذَا سَمِعَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ) أَوْ تَكْبِيرَ مَبْلَغٍ عِنْدَ وَلَمْ يَلْتَبَسَ

(1) أشار الإمام البخاري رضي الله عنه بهذه الترجمة إلى مسألة اختلافية شهيرة كثيرة الفروع، أشار إلى بعضها الإمام في ما ذكر في الترجمة من الآثار، وهي موانع الاقتداء باعتبار المكان، والمعروف على السنة المشايخ، وهو الذي أشار إليه الشعراني في الميزان أن اختلاف المكان مانع عن الاقتداء عن الحنفية بخلافهم، والحائل مانع عندهم بخلاف الحنفية، وظاهر تبويب الإمام البخاري أن كليهما لا يمنعان الاقتداء عند الإمام، قال الحافظ قوله: باب إذا كان بين الإمام الخ أي: هل يضر ذلك بالاقتداء أو لا، والظاهر من تصرفه أنه لا يضر كما ذهب إليه المالكية، والمسألة ذات خلاف شهير، ومنهم من فرق بين المسجد وغيره، انتهى. وقال العيني: المسألة ذات خلاف وما في الباب يدل على أن ذلك جائز، وهو مذهب المالكية أيضاً، وهو المنقول عن أنس وأبي هريرة وغيرهما، وقال مالك: لا بأس أن يصلي وبينه وبين الإمام نهر صغير أو طريق، وكذلك السفن المتقاربة فيكون الإمام في إحداها تجزيهم الصلاة معه، وكره ذلك طائفة وروى عن عمر رضي الله عنه إذا كان بينه وبين الإمام طريق أو نهر فليس هو معه، وكره الشعبي وإبراهيم أن يكون بينهما طريق، وقال أبو حنيفة: لا تجزيه إلا أن تكون الصفوف متصلة في الطريق، وبه قال الأوزاعي والليث وأشباه، انتهى.

وقال القسطلاني: باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة لا يضر ذلك، وهذا مذهب المالكية، نعم إذا جمعهما مسجد وعلم بصلاة الإمام بسماع تكبير أو تبليغ جاز عند الشافعية لإجماع الأمة على ذلك، وقوله: بينك وبينه نهر سواء كان محوجاً إلى سباحة أم لا، وهذا هو الصحيح عند الشافعية وفي رواية ابن عساكر نهر مصغراً، وهو يدل على أن المراد الصغير، وهو الذي يمكن العبور من أحد طرفيه إلى الآخر من غير سباحة، وهذا لا يضر جزماً، وقول أبي مجلز إن كان بينهما طريق أي مطروق، وهذا هو الصحيح عند الشافعية، فغير المطروق من باب أولى. قوله أو كان بينهما جدار وجمعهما مسجد إذا سمع تكبير الإمام أو مبلغ عنه لإجماع الأمة على ذلك ورحبة المسجد ملحقة به، وحكم المساجد المتلاصقة المتنافذة كمسجد على الأصح وإذا صلى خارج المسجد واصلت به الصفوف جازت صلاته وإن انقطعت ولم يكن دونه حائل جازت إن لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً، وإن كان في بناءين مصحن وصفة أو بيت فطريقان أصحهما إن كان بناء المأموم يميناً أو شمالاً وجبت اتصال الصفوف وإن كان بناء المأموم خلف الإمام، فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفيين أكثر من ثلاثة أذرع تقريباً، والطريق الثاني وصححه النووي تبعاً لمعظم العراقيين لا يشترط إلا القرب كالفضاء، فيصح ما لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع إن لم يكن حائل، فإن كان بينهما حائل يمكن الاستطراق والمشايدة كالحائط لم تصح باتفاق الطريقين لأن الحائط معد للفصل بين الأماكن، وإن منه الاستطراق دون المشاهدة بأن يكون بينهما شبك، فالأصح في أصل الروضة البطلان. انتهى مختصراً.

729 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ،

عليه حال الإمام، وأخرج هذا الأثر ابن أبي شيبة عن معتمر بن سليمان عن ليث ابن أبي سليم عنه في امرأة تصلي وبينها وبين الإمام حائط قَالَ: إذا كانت تسمع تكبيراً أجزأها ذلك، وليث ضعيف لكن أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي وهو معتمر عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ مَضْبُوطًا فَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي (مُحَمَّدٌ) هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبه جزم ابن عساكر في روايته وهو السلمي البيكندي بكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح الكاف وسكون النون، وفي لام سلام تخفيف وتشديد والتخفيف هو الراجح.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (عَبْدُهُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة هو ابن سليمان الكلابي ويقال العامري الكوفي وكان اسمه عبد الرحمن وعبد لقبه فغلب عليه يكنى أبا محمد، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ) بفتح المهملة وسكون الميم ابنة عبد الرحمن الأنصارية المدنية، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد ما بين بيكندي وكوفي ومدني،

= وهذا توضيح مذهب الشافعية في ذلك، وقال الموفق: إن كان بين الإمام والمأموم حائل يمنع رؤية الإمام أو من وراءه، ففيه روايتان إحداهما لا يصح الائتمام به اختاره القاضي، لأن عائشة رضي الله عنها قالت للنساء اللاتي كن يصلين في حجرتها لا تصلين بصلاة الإمام فإن كن دونه في حجاب، والثانية يصح لأنه أمكنه الاقتداء بالإمام فيصح الاقتداء به من غير مشاهدة كالأعمى، ولأن المشاهدة تراد للعلم مجال الإمام، وهو يحصل بالتكبير ولا فرق بين أن يكون المأموم في المسجد أو في غيره، واختار القاضي أنه يصح إذا كانا في المسجد لا في غيره، ثم لا بد لمن لا يشاهد أن يسمع التكبير فإن لم يسمع لا يصح ائتمامه به محال، وكل موضع اعتبرنا المشاهدة يكفيته مشاهدة من وراء الإمام سواء شاهده من باب أمامه أو يمينه أو شماله أو شاهده طرف الصف الذي وراءه وإن كانت المشاهدة تحصل في بعض الأحوال فالظاهر صحة الصلاة لحديث عائشة كان النبي ﷺ يصلي من الليل، ودار الحجر قصيرة، الحديث رواه البخاري، فالظاهر أنهم كانوا يرونه في حال قيامه، وإن كان بينهما طريق أو نهر تجري فيه السفن أو كانا في سفينتين متفرقتين، ففيه وجهان، أحدهما لا يصح الائتمام به، وهو مختار أصحابنا، ومذهب أبي حنيفة لأن الطريق ليست محللاً للصلاة، والثاني يصح وهو الصحيح عندي، ومذهب مالك، والشافعي لأنه لا نص في ذلك إلا الإجماع انتهى مختصراً، وسيأتي بسط مذهب الحنفية قريباً.

قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ، وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ أَنَسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ، فَقَامَ مَعَهُ أَنَسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ - أَوْ ثَلَاثًا - حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ

وفيه أن شيخ البخاري من أفرادِهِ، وقد أخرج متنه أبو داود أيضًا في الصلاة.

(قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ) أي: في الليل (فِي حُجْرَتِهِ) أي: في حجرة بيته يدلّ عليه ذكر جدار الحجرة حيث قَالَ: (وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ) وأوضح منه رواية حمّاد بن زيد عن يحيى عند أبي نعيم بلفظ: كان يصلي في حجرة من حجر أزواجه، والحجرة: الموضع المنفرد بالدار، ويحتمل أن يكون المراد الحجرة التي كان احتجرها في المسجد بالحصير كما في الرواية التي بعد هذه، وكذا حديث زيد بن ثابت الذي بعده، ولأبي داود ومحمد بن نصر من وجهين عن أبي سلمة عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا هِيَ الَّتِي نَصَبَتْ لَهُ الْحَصِيرَ عَلَى بَابِ بَيْتِهَا فَإِمَّا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى التَّعَدُّدِ أَوْ عَلَى الْمَجَازِ فِي الْجِدَارِ وَفِي نِسْبَةِ الْحَجَرَةِ إِلَيْهَا.

(فَرَأَى النَّاسُ) بالرفع (شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ) الشخص سواد الإنسان وغيره يراه من بعيد، وإنما قَالَ بلفظ الشخص لأنّه كان ذلك بالليل فلم يبصروا إلّا شخصه من غير تمييز منهم لذاته المقدّسة، (فَقَامَ أَنَسٌ) وفي رواية: فقام أناس بزيادة همزة مضمومة (يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ) ﷺ متلبّسين بها أو مقتدين بها ومقتضاه أنهم كانوا خارج الحجرة وهو ﷺ داخلها، (فَأَصْبَحُوا) أي: دخلوا في الصّباح وهي تامّة، (فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ) هكذا رواية الأكثرين أي ليلة الغداة الثانية أو من قبيل إضافة الموصوف الى صفته وفي رواية الأصيلي فقام الليلة الثانية، (فَقَامَ مَعَهُ) ﷺ (أَنَسٌ) بالهمزة وفي رواية الأصيلي ناس (يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، صَنَعُوا ذَلِكَ) أي: الاقتداء به ﷺ (لَيْلَتَيْنِ - أَوْ ثَلَاثًا) ويروى أو ثلاثة (حَتَّى إِذَا كَانَ) أي: الوقت أو الزمان (بَعْدَ ذَلِكَ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ) أي: إلى الموضع المعهود الذي صلّى فيه في تلك الليالي فلم يروا شخصه، (فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ) أي: لرسول الله ﷺ، وأفاد عبد الرزاق أنّ الذي خاطبه بذلك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه عن معمر عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عنها.

فَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ) ﷺ: (إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ) أي: تفرض (عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قد يقال عليه كيف يجوز أن يكتب علينا صلاة وقد أكمل الله تعالى الفرائض وردّ عدد الخمسين إلى الخمس وَقَالَ: ﴿مَا يُدَدُّ الْقَوْلُ لَدَيْ﴾، فقيل إن صلاة الليل كانت واجبة على النَّبِيِّ ﷺ وكان أصحابه إذا رأوه يواظب على فعل يقتدون به ويرونه واجباً فترك النَّبِيُّ ﷺ الخروج إليهم في الليلة الرابعة وترك الصلاة فيها لئلا يدخل ذلك الفعل في الواجبات المكتوبة عليهم من طريق الأمر بالاقتداء به ﷺ فالزيادة إنما تجب عليهم من جهة وجوب الاقتداء بأفعال رسول الله ﷺ لا من جهة فرض يستأنف زائداً على الخمس، وهذا كما يوجب الرجل على نفسه صلاة نذر ولا يلزم من ذلك زيادة في المفروض الشرعي وأما قوله تعالى في ليلة الإسراء: ﴿مَا يُدَدُّ الْقَوْلُ لَدَيْ﴾ [ق: 29] فالمراد به بالتنقيص، وفيه وجه آخر: وهو أن الله تعالى فرض الصلاة أولاً خمسين ثم حطّ بشفاعه النَّبِيِّ ﷺ معظمها تخفيفاً على أمته فإذا عادت الأمة فيما استوهبت وتبرّعت في العمل لم يستنكر أن يكتب فرضاً عليهم، وقد ذكر الله عن النصاري أنهم ابتدعوا رهبانية ما كتبها الله عليهم، ثم لما قصّروا فيها لحقتهم الملازمة في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَائِهَا﴾ [الحديد: 27] فأشفق النَّبِيُّ ﷺ أن يكون سبيلهم سبيل أولئك فقطع العمل به تخفيفاً عن أمته.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: وفي الحديث جواز الائتمام بمن لم ينو أن يكون إماماً في تلك الصلاة لأنّ الناس ائتمّوا به ﷺ من وراء الحائط ولم يعقد النَّبِيُّ ﷺ النية معهم على الإمامة وهو: قول مالك والشافعي وهو مذهب أبي حنيفة أيضاً إلا أن أصحابنا قالوا لا بدّ من نية الإمامة في حقّ النساء.

وفيه: أن فعل النوافل في البيت أفضل، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عن مالك: إنّ التنفّل في البيوت أفضل منه في مسجد النَّبِيِّ ﷺ إلا للغرباء.

وفيه: جواز النافلة في الجماعة، وفيه: أيضاً شفقته ﷺ على أمته خشية أن تكتب عليهم صلاة الليل فيعجزوا عنها فترك الخروج لذلك.

وفيه: أن الجدار ونحوه لا يمنع الاقتداء بالإمام وعليه ترجمة الباب وإنّما

81 - باب صَلَاة اللَّيْلِ (1)

يجوز ذلك إذا لم يلتبس عليه حال الإمام.

81 - باب صَلَاة اللَّيْلِ

(باب صَلَاة اللَّيْلِ) لم تقع هذه الترجمة على هذا الوجه إلا في رواية

(1) قال القسطلاني: كذا في رواية المستملي وحده، ولا وجه لذكره ههنا لأن الأبواب ههنا في

الصفوف، وصلاة الليل بخصوصها أفرد لها المصنف كتاباً مفرداً في هذا الكتاب، انتهى.

قال الحافظ: كذا وقع في رواية المستملي وحده، ولم يعرج عليه أكثر الشراح ولا ذكره

الإسماعيلي، وهو وجه السياق لأن التراجم متعلقة بأبواب الصفوف وإقامتها، ولما كانت

الصلاة بالحائل بتخيل أنها مانعة من إقامة الصف ترجم لها، وأورد ما عنده فيها فأما صلاة

الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد سيأتي في أواخر الصلاة وكأنّ النسخة وقع فيها تكرير لفظ

صلاة الليل، وهي الجملة في آخر الحديث الذي قبله فظن الراوي أنها ترجمة مستقلة،

فصدرها بلفظ الباب، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله أن من صلى بالليل مأموماً في

الظلمة كانت فيه مشابهة بمن صلى وراء حائل، وأبعد منه من قال يريد أن من صلى بالليل

مأموماً في الظلمة كان كمن صلى وراء حائط، ثم ظهر لي احتمال أن يكون المراد صلاة الليل

جماعة فحذف لفظ جماعة، والذي يأتي في أبواب التهجد إنما هو حكم صلاة الليل وكيفيتها

في عدد الركعات أو في المسجد أو البيت أو نحو ذلك، انتهى.

وكذا قال العيني من أنه لا وجه لذكرها ههنا، لأن الأبواب ههنا في الصفوف، ولهذا لا

يوجد في كثير من النسخ ولا تعرض إليه الشراح، وقد تكلف بعضهم فذكر مناسبة لذكر هذه

الترجمة ههنا، فقال: لما كان المصلي الذي بينه وبين إمامه حائل من جدار ونحوه قد يظن أنه

يمنع من إقامة الصف ذكر هذه الترجمة بما فيها دفعاً لذلك، وقيل: وجه ذلك أن من صلى

بالليل مأموماً كان له في ذلك شبه بمن صلى وراء حائط، انتهى.

وقال شيخ المشايخ في تراجمه: ذكر هذا الباب ههنا ليس من حيث صلاة الليل لأن له

موضعاً وراء هذا الموضع بل هو من قبيل الباب في الباب، لبيان كيفية الجماعة في صلاة

الليل مع زيادة فائدة، وعندي أن المؤلف رحمه الله أورد هذا الباب في هذا المقام لإفادة

جواز الجماعة في النوافل على خلاف ما ذهب إليه الحنفية، وذلك لأن صلاة التراويح لم

تكن في ذلك الوقت من المؤكدات بل كانت كسائر النوافل والسنن، فلما جوز رسول الله ﷺ

الجماعة فيها علم منه تجويزها في كل نفل وإن كان الأفضل أدائها في البيوت منفرداً تحرراً

عن شبهة الرياء، انتهى ما في التراجم.

والأوجه عندي: أن الإمام البخاري رضي الله عنه لما أثبت في الباب السابق صحة الائتتمام

بحيلولة الجدار ونحوه، أثبت بهذا الباب مرامه بوجه آخر، وهو الاقتداء في الليل فإنه يدل

على صحة الاقتداء في الظلمة مع أنه لا يرى فيه المؤتم الإمام، فثبت بذلك مرامه الأول =

المستملي وحده ولا وجه لذكرها هنا لأنَّ الأبواب ههنا في الصّفوف وإقامتها

بالالتزام، ولذا أفرد له بابًا لثبوته بالالتزام دون النص، وهذا هو الذي قاله ابن رشيد وغيره، وليت شعري كيف جعله الحافظ بعيدًا مع أنه جدير بل أجدر بشأن البخاري لدقته في الاستنباط، وعلى هذا لا يرد على المصنف إيراد الترجمة على غير محلها، ثم ذكر في تقرير مولانا محمد حسن المكي قوله: «باب صلاة الليل» وصلاة الليل والتهجد والتراويح كانت واحدة في زمن النبي ﷺ، ثم عمر رضي الله عنه بين التهجد والتراويح في خلافته، انتهى. وكتب في تقريره الآخر قوله أفضل الصلاة فليل التراويح في المسجد بالجماعة أفضل، وقيل في البيت أفضل، قال قدس سره: الأول أفضل للجماعة والثاني أفضل للبيت، فلكل واحد منهما فضيلة جزئية، لكن فضيلة الجماعة عندي أعظم من فضيلة البيت، نعم لو كانت في البيت أيضًا بالجماعة فهي أولى من الجماعة في المسجد كذا أفاده الاستاذ، انتهى.

قلت مسألة أفضلية التراويح في المسجد أو البيت خلافية شهيرة بسطت في الأوجز، وفي الدر المختار الجماعة فيها سنة على الكفاية في الأصح فلو تركها أهل مسجد أثموا لا لو ترك بعضهم، وكل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه أفضل، قال ابن عابدين: أفاد أن أصل التراويح سنة عين فلو تركها أحد كره بخلاف صلاتها بالجماعة فإنها سنة كفاية، وإن صلى أحد في الجماعة بالبيت لم ينالوا فضل جماعة المسجد، وهكذا في المكتوبات، وظاهر كلامهم أن المسنون كفاية إقامتها بالجماعة في المسجد حتى لو أقاموها جماعة في بيوتهم، ولم تقم في المسجد أثم الكل إلى آخر ما بسطه.

وقال السندي: مورد هذا الحديث كان هو قيام رمضان في مسجد المدينة، فيدل على أن النافلة في البيت أفضل من المساجد الفاضلة أيضًا، وعلى أن الأفضل في قيام رمضان هو البيت لا المسجد، إلا أن العلماء بعد ما صار قيام رمضان في المساجد من شعائر الإسلام يرون أنه في المسجد أفضل، انتهى.

وفي تقرير مولانا حسين علي البنجابي صلى بهم ثلاث ليال، ولم يصل معهم مخافة الوجوب فيسن في كل رمضان بالجماعة لارتفاع المانع مع اتفاق الصحابة في زمن عمر رضي الله عنه وبعده، ويصلون عشرين ركعة لأنه روي عن جابر رضي الله عنه أنه ﷺ صلى في هذه الليالي عشرين ركعة، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، وهذا وإن كان إسناده ضعيفًا لكنه قوى باجتماع الصحابة ولا معارض له، وما جاء في حديث عائشة في حق التهجد أنه ما دام كانت صلاته في الليل ثمانين ركعات، فهو حال كثرته، وكيف قد ثبت منها أزيد من ثمانية ومن ابن عمر وأنقص أيضًا، انتهى.

قلت: ما ذكر من رواية ابن أبي شيبة عن جابر لعله سبقه قلم، إن المعروف أن رواية عشرين ركعة المرفوعة عن ابن عباس أخرجهما عبد بن حميد في مسنده، والبغوي في معجمه، والطبراني في الكبير، والبيهقي في سننه، كلهم من طريق أبي شيبة إبراهيم وهو ضعيف كما في الأوجز، وما قال الشيخ في التقرير من اتفاق الصحابة فلا ضير في ذلك فإن الذين حكوا فيه اتفاقهم لم يعيؤوا بخلاف من خالف لشذوذه. ولذا قال ابن عبد البر هو قول جمهور العلماء، وبه قال الكوفيون =

ولصلاة الليل بخصوصها كتاب مفرد سيأتي في أواخر الصلاة، وقد تكلف في إبداء مناسبة لذكر هذه الترجمة هنا، فقليل لما كان المصلي الذي بينه وبين إمامه حائل من جدار ونحوه قد يظن أنه يمنع من إقامة الصف ذكر هذه الترجمة بما فيها دفعا لذلك، وقيل: وجه ذلك أن من صلى بالليل مأموماً كان له في ذلك شبه بمن صلى وراء حائط، وقيل: المراد صلاة الليل جماعة فحذف لفظ جماعة والذي يأتي في أبواب التهجد إنما هو حكم صلاة الليل وكيفيتها في عدد الركعات وفي المسجد أو البيت ونحو ذلك هذا.

وقيل: كأن النسخة وقع فيها تكرير لفظ صلاة الليل وهي التي في آخر

والشافعي وأكثر الفقهاء وهو الصحيح عن أبي بن كعب من غير خلاف في الصحابة، كذا في الأوجز، وقال الموفق: المختار عند أبي عبد الله رحمه الله فيها عشرون ركعة، وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة والشافعي، وقال مالك سنة وثلاثون، وتعلق بفعل أهل المدينة، ولنا أن عمر رضي الله عنه لما جمع الناس على أبي بن كعب يصلي لهم عشرين ركعة، ورواه السائب بن يزيد وروى عنه من طرق وروى مالك عن يزيد بن رومان قال: كان الناس يقومون في زمن عمر رضي الله عنه في رمضان ثلاثاً وعشرين ركعة، وعن علي أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة، وهذا كالإجماع إلى أن قال: ثم لو ثبت أن أهل المدينة فعلوه لكان ما فعله عمر رضي الله عنه، وأجمع عليه الصحابة في عصره أولى بالاتباع، انتهى مختصراً.

وما أفاد الشيخ رحمه الله من قوله مخافة الوجوب إلخ، به جزم الكرمانى، والتحقيق أنه ﷺ خاف من الوجوب عليهم، وأما بعد وفاته فذلك غير متصور، وقال أيضاً فإن قلت تقدم في أول كتاب الصلاة في حديث المعراج قوله تعالى: ﴿مَا يَذُنَّ لِقَوْلٍ لَدَى﴾ [ق: 29] فإذا لم يكن تبديل فكيف خاف من الزيادة على الخمس، قلت السياق يدل على أن المراد لا يبدل بتنقيص شيء آخر منها، وقيل: إن صلاة الليل كانت واجبة على النبي ﷺ، وأفعاله التي تفصل بالشرعية واجب على الأمة الاقتصار به فيها وكان أصحابه إذا رأوه يواظب على فعل يقتدون به ويرونه واجبا، فترك النبي ﷺ الخروج إليهم في الليلة الرابعة لثلا يدخل ذلك الفعل في الواجبات المكتوبة عليهم من طريق الأمر بالاقتداء به، فالزيادة إنما تجب عليهم من جهة وجوب الاقتداء بأفعاله ﷺ لا من جهة إنشاء فرض مستأنف زائد على الخمس، وهذا كما يوجب الرجل على نفسه صلاة نذر، ولا يدل ذلك على زيادة في جملة الشرع المفروض في الأصل، وفيه وجه آخر وهو أن الله تعالى فرض الصلاة أولاً خمسين ثم حط بشفاعه رسول الله ﷺ معظماً تخفيفاً عن أمته، فإذا عادت الأمة فيما استوهبت وتبرعت بالعمل به لم يستنكر أن يكون فرضاً عليهم، وقد ذكر الله تعالى عن النصارى أنهم ابتدعوا رهبانية ما كتبها الله عليهم، ثم لما قصرُوا فيها لحقتهم اللائمة في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَائِهَا﴾ [الحديد: 27] فأشفق عليه السلام أن يكون سيبلهم سبيل أولئك، فقطع العمل به تخفيفاً عن أمته، انتهى مختصراً.

7340 إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ، يَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ، وَيَحْتَجِرُهُ بِاللَّيْلِ، فَثَابَ إِلَيْهِ نَاسٌ،

الحديث الذي قبله فظن الراوي أنها جملة مستقلة فصدرها بلفظ باب، وبُعد كل واحد من هذه الوجوه أظهر من أن يخفى.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ) بضم الفاء وفتح الدال المهملة وسكون التحتية وبالكاف، وفي رواية أبي ذر: أبي الفديك باللام، وأي كان أن يتقدم الإمام على المأمومين ولكن للمأموم أن يقف بجانب الإمام واسم ابن أبي فديك محمد بن إسماعيل بن أبي مسلم بن أبي فديك، واسم أبي فديك دينار الديلمي المدني.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) بكسر الذال المعجمة وسكون الهمزة آخره موحدة محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب هشام المدني، (عَنِ الْمُقْبِرِيِّ) بفتح الميم وسكون القاف وضم الموحدة وكسرها وقد تفتح نسبة إلى المقبرة لمجاورته المقبرة وهو سعيد بن أبي سعيد، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ، يَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ) وفي رواية يبتسطه من الابتساط، (وَيَحْتَجِرُهُ) بالراء أي: يتخذه مثل الحجرة فيصلي فيها، وفي رواية ويحتجزه بالزاي أي: يجعله حاجزاً بينه وبين غيره (بِاللَّيْلِ، فَثَابَ) بمثلثة وموحدة (إِلَيْهِ نَاسٌ) أي: اجتمعوا وجاؤوا.

قَالَ الجوهري: ثاب الرجل يثوب ثوباً وثوباناً رجع بعد ذهابه، وثاب الناس اجتمعوا وجاؤوا، وكذلك ثاب الماء إذا اجتمع في الحوض ومنه المثابة وهو الموضع الذي يثاب إليه أي: يرجع إليه مرة بعد أخرى.

ومنه قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آيَةً مِّنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: 125] لَأَنَّ أَهْلَهُ ينصرفون ثم يثوبون إليه أي: يرجعون، ويروى فثار إليه ناس بالراء من ثار يثور ثوراً وثوراناً إذا انتشر وارتفع.

وَقَالَ الجوهري وابن الأثير: إذا سطع.

وَقَالَ بعضهم: الثوران الهيجان، والمعنى ههنا ارتفع الناس إليه ويقال ثار

فَصَلُّوا وَرَاءَهُ⁽¹⁾.

731 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً - قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ
 به الناس إذا وثبوا عليه، ووقع عند الخطأبي: فآب أي: رجع الناس وجاؤوا من كل أوب وناحية قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: 25] أي: للراجعين إليه بالتوبة.

فَصَفُّوا وفي رواية: (فَصَلُّوا وَرَاءَهُ) ﷺ يصلون معه وهذا هو موضع مطابقة الحديث للترجمة كذا أورده مختصراً وغرضه بيان أن الحجرة المذكورة في الرواية التي قبل هذه كانت حصيراً، ورجال إسناد هذا الحديث مدنيون وفيه أن شيخ المؤلف من أفراد، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي.

وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا الترمذي النسائي وابن ماجة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ) بتشديد الميم ابن نصر قد مرّ في باب الجنب يخرج، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مصغراً هو ابن خالد وقد مرّ في باب من أجاب الفتيا، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) أي: ابن عياش الأسدي، (عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ) بسكون الضاد المعجمة هو ابن أبي أمية وقد مرّ في باب المسح على الخفين، (عَنْ بُسْرِ) بضم الموحدة وسكون المهملة (ابن سَعِيدٍ) وقد مرّ في باب الخوخة في المسجد، (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) الأنصاري كاتب الوحي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ثلاثة منهم تابعيون مدنيون أولهم موسى بن عقبة ووهيب بصري وعبد الأعلى أصله من البصرة سكن بغداد، وقد أخرج متنه المؤلف في الاعتصام، وفي الأدب أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً) بالراء وفي رواية حجرة بالزاي شيئاً حاجزاً أي: مانعاً بينه وبين الناس (قَالَ) أي: بسر: (حَسِبْتُ) أي: ظننت: (أَنَّهُ قَالَ: مِنْ

حَصِيرٍ - فِي رَمَضَانَ، فَصَلَّى فِيهَا لِيَالِي، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»

حَصِيرٍ - فِي رَمَضَانَ، فَصَلَّى فِيهَا لِيَالِي، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «قَدْ عَرَفْتُ» وَيُرْوَى قَدْ عَلِمْتُ (الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ) بفتح الصاد وكسر النون، وفي رواية من صنعكم بضم الصاد وسكون النون أي: حرصكم على إقامة صلاة التراويح، وهذا الكلام ليس لأجل صلاتهم فقط بل لكونهم رفعوا أصواتهم وسبحوا به ليخرج إليهم وقد حصب بعضهم الباب لظنهم أنه نائم كما ذكر المؤلف ذلك في الأدب وفي الاعتصام، وزاد في الاعتصام: «حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به».

(فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ) أي: النوافل التي لم تشرع فيها الجماعة وقوله في بيوتكم أن يكون المراد بذلك إخراج بيوت الله وهي المساجد، فدخل فيه بيت المصلي وبيت غيره، كمن صلى في بيت من زاره ونحو ذلك، ويحتمل أن يريد به بيت المصلي دون غيره وهو ظاهر.

(إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ) ولو كان المسجد أفضل من البيت.

(إِلَّا) الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ (الْمَكْتُوبَةُ) وما شرع في جماعة: كالعيدين والاستسقاء والكسوف، وقالت الشافعية: وكذلك تحية المسجد وركعتا الطواف وركعتا الإحرام إن كان عند الميقات مسجد كذي الحليفة، وكذلك التنفل يوم الجمعة قبل الزوال وبعده، وهل يستثنى أيضًا ما وجب بعارض كالمنذورة فيه كلام، ففي الحديث: «أَنَّ صَلَاةَ التَطَوُّعِ فَعْلُهَا فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ مِنْ فَعْلِهَا فِي الْمَسَاجِدِ وَلَوْ كَانَتْ فِي الْمَسَاجِدِ الْفَاضِلَةُ الَّتِي يَضَعُ فِيهَا الصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِهَا كَمَا وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي إِحْدَى رَوَايَتِي أَبِي دَاوُدَ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «فِيهَا صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» وإسنادها صحيح فعلى هذا لو صلى نافلة في مسجد المدينة كانت بألف صلاة وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف صلاة، وهكذا حكم مسجد مكة وبيت المقدس إلا أن التضعيف بمكة في جميع مكة بل صحح النووي: أن

التضعيف يحصل في جميع الحرم، وفيه حجة على من استحَب النوافل في المسجد ليلية كانت أو نهائية حكاه: القاضي عياض والنووي عن جماعة من السلف وعلى من استحَب نوافل النهار في المسجد دون نوافل الليل وحكي ذلك عن سفيان الثوري ومالك وفي الحديث: أَيُّضًا ما يدل على أصل التراويح لَأَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِي رَمَضَانَ فِي بَعْضِ اللَّيَالِي ثُمَّ تَرَكَهَا خَشْيَةَ أَنْ تَكْتَبَ عَلَيْنَا، ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كَوْنِهَا سَنَةً أَوْ تَطَوُّعًا مُبْتَدَأً فَقَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الضَّرِيرُ: نَفْسُ التَّرَاوِيحِ سَنَةٌ وَأَمَّا أَدَاؤُهَا فَمُسْتَحَبٌّ، وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَمَهُ اللَّهُ أَنَّ التَّرَاوِيحَ: سَنَةٌ لَا يَجُوزُ تَرَكُهَا وَقَالَ الشَّهِيدُ هُوَ الصَّحِيحُ وَفِي جَوَامِعِ الْفَقْهِ التَّرَاوِيحُ: سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالْجَمَاعَةُ فِيهَا وَاجِبَةٌ وَفِي الرُّوْضَةِ لِأَصْحَابِنَا الْحَنْفِيَّةِ: إِنَّ الْجَمَاعَةَ فَضِيلَةٌ وَفِي الذَّخِيرَةِ: لِأَصْحَابِنَا أَيُّضًا عَنْ أَكْثَرِ الْمَشَائِخِ: أَنَّ إِقَامَتَهَا سَنَةٌ عَلَى الْكُفَايَةِ وَمَنْ صَلَّى فِي الْبَيْتِ فَقَدْ تَرَكَ فَضِيلَةَ الْمَسْجِدِ.

وفي المبسوط: لو صَلَّى إِنْسَانٌ فِي بَيْتِهِ لَا يَأْتِمُ، فَعَلَهَا ابْنُ عَمْرٍو وَسَلَّمُ وَالْقَاسِمُ وَنَافِعٌ وَإِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ إِنَّهَا عَشْرُونَ رَكْعَةً وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عَنْ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَحَكَى أَنَّ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ كَانَ يَقُومُ بِأَرْبَعِينَ رَكْعَةً وَيُوتِرُ بِسَبْعٍ وَعِنْدَ مَالِكٍ: تِسْعَ تَرَوِيحَاتٍ بَسَتْ وَثَلَاثِينَ رَكْعَةً غَيْرَ الْوَتْرِ وَاحْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ الصَّحَابِيِّ قَالَ: كَانُوا يَقُومُونَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَشْرِينَ رَكْعَةً وَعَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَ مَا فِي الْمَوْطَأِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ قَالَ كَانَ النَّاسُ فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُومُونَ فِي رَمَضَانَ بِثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ رَكْعَةً فَقَطَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ الثَّلَاثُ هُوَ الْوَتْرُ وَيَزِيدُ لَمْ يَدْرِكْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَفِيهِ انْقِطَاعٌ ثُمَّ إِنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمَكْتُوبَةِ مِمَّا يَصَلِّي فِي الْبُيُوتِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَأَمَّا فِي حَقِّ النِّسَاءِ فَلَا فَإِنَّ صَلَاتَهُنَّ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي حُضُورِ الْجَمَاعَاتِ وَقَدْ قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذْنُوا لَهُنَّ وَبَيِّتَهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ».

وفي رواية أخرى: «لَا تَمْنَعُوهُنَّ الْمَسَاجِدَ وَبَيُوتَهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَإِنَّمَا حُتَّ عَلَى النَّوَافِلِ فِي الْبُيُوتِ لَكُونِهَا أَخْلَى وَأَبْعَدَ مِنَ الرِّيَاءِ

قَالَ عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى، سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

وليتبرك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة وينفر منه الشيطان.

(قَالَ عَفَّانُ) هو ابن مسلم بن عبد الله الباهلي الصقار البصري المتوفى بعد المائتين، (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء هو ابن خالد، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى) ابن عقبة قَالَ: (سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ) هو ابن أبي أمية، (عَنْ بُسْرِ) هو ابن سعيد، (عَنْ زَيْدٍ) هو ابن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وفائدة هذا

(1) طرناه 6113، 7290 - تحفة 3698.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة النافلة في بيته رقم (781). قال ابن أبي جمة في الهجة: ظاهر الحديث جواز صلاة النافلة في المسجد والأفضل فيها صلاتها في البيوت. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: جواز اتخاذ الحجرة في المسجد إلا أنها لا تكون بناء ولا شيء يثبت يؤخذ ذلك من قوله اتخذ حجرة من حصير لأن اتخاذها بالبناء تغيير للمسجد والمسجد حبس ولا يجوز تغييره وإذا كان مثل الحصير أو الثوب بقي المسجد على حاله لم يتغير وذلك الثوب تستمر له به الخلوة وتحسن به لأنه يكون أجمع له في عبادته.

ويترتب على ذلك من الفقه أن يتسبب المرء فيما يكون له أجمع لخاطره في عبادته ما لم يكن ذلك التسبب بدعة فممنوعة لأنه جاء أن الله جل جلاله يقول يوم القيامة لصاحب البدعة هبك أغفر لك فيما بيني وبينك فالذين أضللت كيف أفعل بهم.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن قيام رمضان في المساجد سنة ليس ببدعة لأنه لما فعله ﷺ فهو سنة ويعارضنا قول عمر رضي الله عنه نعمت البدعة هذه فما يصح أن تسمى هذه ببدعة وقد فعلت وإنما البدعة لغة ما فعله الشخص ولم يفعله غيره قبله ولا يمكن أن نقول لشيء بدعة وليس فيه ما يتضمنه هذا الاسم وزوال الإشكال أن نقول إنما سماها عمر بدعة لأنه لما جمعهم على القارئ الواحد وحد لهم أن يصلي بهم إحدى عشرة ركعة فسمي ذلك التحديد بإحدى عشرة بدعة وسماها نعمت البدعة لأنه ما جعلها حدها لهم إلا أنه اقتدى في ذلك التحديد بما روته عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لم يزد في تفعله في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فمن أجل اتباعه للنبي ﷺ في ذلك قال لها نعمت البدعة وهنا أيضًا تعارض آخر وهو كونه ﷺ صلى النافلة في المسجد ثم قال آخر الحديث إن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة وهو ﷺ لا يفعل الأمور إلا الأفضل فالجواب أن نقول إن التنفل ما عدا التهجد في رمضان الأفضل فيه أن يكون في البيوت وأن تهجد رمضان الأفضل فيه أن يكون في المسجد يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام في حديث غير هذا خفت أن تفرض عليكم فلا تطيقون فلما توفي هو ﷺ ارتفع الفرض ففعل عمر رضي الله عنه الأفضل لما أمن العلة.

الطريق : بيان سماع موسى بن عقبة له من أبي النضر ، وسقط ذلك كله من رواية

ويترب على هذا الوجه من الفقه أنه إذا كان منع الشيء من أجل علة فارتفعت العلة جاز فعله لأن الموجب للحذر قد زال.

الوجه الثالث : فيه دليل على جواز أن يأتم شخص بغير هو الإمام لا يعلم به يؤخذ ذلك من أن النبي ﷺ ما جعل الحجرة إلا أنه يصلي وحده ثم أتم به من أتم فلما علم بذلك لم ينكره. وعدم الإنكار منه عليه السلام بعد العلم دليل على الجواز.

الوجه الرابع : فيه دليل على جواز الحائل بين الإمام والمأموم يؤخذ ذلك من كونهم ائتموا به عليه السلام وبينهم الحصر.

الوجه الخامس : فيه دليل على أفضلية رمضان يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام اختصه بهذه العبادة دون غيره من الأشهر.

الوجه السادس : فيه دليل على أن تعظيم الأيام الشريفة والبقع لا يكون تعظيمها إلا بأنواع العبادات يؤخذ ذلك من أنه عليه السلام ما أظهر تعظيم هذا الشهر إلا بزيادة في التعبدات.

الوجه السابع : ويؤخذ منه فضل سيدنا ﷺ لأنه لما رأى اعتناء مولانا جل جلاله بتعظيمه لهذه الليالي بأن جعل جبريل عليه السلام ينزل عليه السلام كل ليلة من رمضان يدارسه فيها القرآن ولم يفعل ذلك في غيره من الأشهر زاد هو عليه السلام من تلقاء نفسه زيادة للحرمة وهو أن زاد فيه صلاة لم يفعلها في غيره وأظهرها لأمته بالفعل لأن يقتدوا بهذا تعظيم الشعائر وقد قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْمَ شَعْرَهُ اللَّهُ فَأِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج : 32].

وبقدر تقوى القلوب تكون الفضيلة ولا أحد أشد تقوى من سيدنا ﷺ وقوله ليالي يعطي الكثرة وتكثيره عليه السلام الليالي وبعد ذلك قال لهم ما قال دال على تعظيمه عليه السلام للأمر والاهتمام به يؤخذ ذلك مما استقرئ من الأحاديث أنه ﷺ إذا كان الأمر عنده له بال يكرر القول به ثلاثاً فلما كان هنا التعليم بالفعل كرره بالفعل أيضاً كما كان يكرر بالقول كقوله عليه السلام يا معاذ بن جبل : « هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله ». فإنه عليه السلام لم يخبره حتى ناداه ثلاثاً وهو في كل مرة يجيبه وكقوله عليه السلام في حجة الوداع : « أي بلد هذا أي يوم هذا أي شهر هذا » فأعاد عليه السلام السؤال ثلاثاً وهذا كثير في السنة لمن ينظره.

الوجه الثامن : فيه دليل على أن قرينة الحال إذا كانت محتملة فلا بد من البيان بالقول ولا يجوز الاقتصار عليها يؤخذ ذلك من أنه لما أن قعد ﷺ بعد أن صلى الليالي احتمل جلوسه أن يكون عن ضعف أو نهي أو غير ذلك فاحتاج أن يبين بالكلام ما أوجب الجلوس.

الوجه التاسع : يؤخذ منه أن القرينة إذا كانت لا تحتمل إلا وجهاً واحداً قامت مقام الإفصاح وجاز الاقتصار عليها فيما يقتضيه مدلولها على الإفصاح بذلك يؤخذ ذلك من أنه عليه السلام لما صلى وصلوا معه لم يحتج أن يقول لهم في ذلك شيئاً لأن نفس الصلاة دلت على تعظيم الشعائر نصاً لا احتمال فيه.

الوجه العاشر : فيه دليل على أن المفضول قد يرجع فاضلاً إذا جاءت علة تدل على ترفيعه =

غير كريمة وكذا لم يذكره الإسماعيلي ولا أبو نعيم، وفي الباب: عن عمر بن

يؤخذ ذلك من جلوسه ﷺ عن وقت العبادة والعبادة في هذا الوقت أفضل كان جلوسه عليه السلام من أجل التعليم وتقييد الأحكام أرفع العبادات فمن أجل زيادة هذه العلة رجع المفضل فاضلا.

الوجه الحادي عشر: فيه دليل على أنه إذا اجتمعت للعبد عبادتان لا يمكن في الزمان الجمع بينهما أخذ الأعلى يؤخذ ذلك من كونه ﷺ أثر القعود على الخروج إلى الصلاة لأنه أفضل إذ هو لتقييد الحكم وبيانه.

الوجه الثاني عشر: فيه دليل على صدق الصحابة رضي الله عنهم في نقلهم يؤخذ ذلك من قوله: (حسبت) لما وقع له شك قال حسبت.

الوجه الثالث عشر: فيه دليل على أنه لم يصل هذه الصلاة معه ﷺ إلا البعض من الصحابة يؤخذ ذلك من قوله: (ناس من الصحابة) وهنا بحث في قوله لما علم بهم كيف يجتمع هذا مع قوله عليه السلام: «قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم» والانفصال عنه أن يقول إن معنى علم بهم هنا أحد وجهين إما أن يكون أخبره بصلاتهم معه أحد منهم فظاهر حالهم يقتضي أنهم عزموا على دوام العلم معه عليه السلام فيكون علم بمعنى تحقق من قرينة حالهم الدوام ومما يزيد هذا المعنى إيضاحاً ما جاء أنه أول ليلة صلى معه قلائل ثم حدثوا به في اليوم من صبيحة الليلة فكثر الناس فكانوا في كل ليلة يتزايدون ويكثرون فهذا أقوى دليل على العلم بأنهم قد عزموا على الدوام معه وهو عليه السلام من أول ليلة قد عرفهم وما تزايد فيهم كل ليلة.

ويترتب على هذا من الفقه أنه من داوم على شيء نسب إليه وحكم له أنه من أهله وقوله جعل يقعد فخرج إليهم معنى ذلك أنه عليه السلام قعد عن الخروج حتى ذهب الوقت الذي كان عادته عليه السلام يخرج إلى تلك الحجرة ويصلي فيها فخرج عقب ذلك الوقت إليهم لأنه أتى بالفاء التي تعطي التعقيب دون مهلة وخرج إليهم لا للحجرة التي كان يصلي فيها يؤخذ ذلك من قوله إليهم لا للحجرة التي كان يصلي فيها يؤخذ ذلك من قوله إليهم لأن التقرير الحكم لا يكون إلا بالمشافهة.

الوجه الرابع عشر: فيه إشارة صوفية وهي أن صاحب الحال المتمسك بالأحكام هو في تجل ومخاطبات وهذه كانت حال سيدنا ﷺ عند تلاوة القرآن إذا مر بآية رحمة سأل الله وإذا مر بآية عذاب استجار وإذا مر بآية تدل على صفة من صفاته جل جلاله من خلق وقدرة وعظمة سبح فكان عليه السلام كل آية تمر به يتصف بالوصف الذي يحب لمن يخاطب في الحال بتلك الآية ويجاوب بما يقتضيه الأدب ومثل ذلك قال عليه السلام للصحابة رضي الله عنهم حين قرأ عليهم الرحمن وهم سكوت فقال لهم ألا تقولون ما قالت الجن حين سمعوها قالوا وما قالت قال كلما قلت: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ آيَ رَبِّكَمَّا تُكَذِّبَانِ﴾ يقولون ولا بواحدة منها يا ربنا فانظر حسن تعليمه ﷺ وإرشاده تحسن الأدب مع الربوبية مع غنائه عن الكل وجلاله.

الوجه الخامس عشر: فيه دليل على جواز أخذ ما لا بد منه من الدنيا وهو أيضاً عون على التزود للأخرة يؤخذ ذلك من قول عليه السلام: «فصلوا أيها الناس في بيوتكم» فلولا اتخاذ البيوت ما =

الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن ماجة ولفظه قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سألت رسول الله ﷺ فَقَالَ: «أما صلاة الرجل في بيته فنور فنوروا بيوتكم»، وفيه انقطاع، وعن جابر رضي الله عنه عند مسلم في أفرادهِ قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل في بيته نصيباً من صلاته»، وعن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن ماجة عن النَّبِيِّ ﷺ «إذا قضى أحدكم صلاته فليجعل لبيته نصيباً فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ جاعل في بيته في صلاته خيراً»، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه مسلم والنسائي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا تجعلوا

قال لهم صلوا في بيوتكم فإضافتها إليهم تقتضي جواز اتخاذها وأنها عون على الآخرة لأنه يخلو فيها بعبادته ومناجاة معبوده بلا مشوش يشوش عليه وكذلك ما يكون من غيرها من ضرورات البشرية إذا كان على لسان العلم والقصد به العون على الطاعة حالاً لا دعوى فإنه في الحقيقة كله آخرة محمودة وقوله: «فإن أفضل الصلاة» تكون الألف واللام هنا للجنس.

الوجه السادس عشر: فيه دليل على جواز الصلاة المكتوبة في البيوت يؤخذ ذلك من قوله أفضل لأن باب أفضل لا يكون مع المنع وفيه من الفقه أن النافلة تجوز في البيت وفي المسجد وهي في البيت أفضل إلا ما كان من تهجد رمضان كما قلنا أولاً هذا إذا لم تكن هناك علة وإن كانت هناك علة رجع المفضل فاضلاً مثال ذلك أن يكون الشخص في منزله من يشوش عليه ولا يمكن له معه صلاة فالمسجد إذ ذاك أفضل له ويجوز الفريضة في البيت وفي المسجد وهي في المسجد أفضل هذا إذا لم تكن هناك علة أيضاً فإن كانت علة مثل أن يكون مغضوباً أو إمامه فاسقاً وما أشبه ذلك فهي إذ ذاك في البيت أفضل وكذلك فعل السلف حين فسق بعض الأئمة كانوا يصلون في بيوتهم ويصلون معهم نافلة.

الوجه السابع عشر: فيه دليل لمن يقول إن الفرض المكتوب وتلك الخمسة الألقاب في الفرض على حد واحد يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام إلا المكتوبة وهي الفريضة فعبر عليه السلام بصيغة الكتب عن الفرض.

الوجه الثامن عشر: وفيه دليل على طلب المندوبات يؤخذ ذلك من قوله ﷺ صلوا فإن هذا أمر وأقل أحواله الندب.

الوجه التاسع عشر: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يقولون إن إخفاء الحالة هو الأكمل في الأحوال يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام صلاة المرء في بيته أفضل إلا المكتوبة لأن زيادة التنفل بعد أداء الفريضة زيادة في الإيمان كما قال ابن أبي زيد رحمه الله تعالى يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها فيكون فيها النقص وبها الزيادة في الإيمان حال من أكبر الأحوال وقد نص عليه السلام على أن إخفاءه أفضل فصح ما تأولناه وقد قال بعضهم اجعل قلبك خزانة شرك ومولاك موضع شكواك رضي الله عنا بهم ومن علينا بما به من عليهم لا رب سواه ولا مرجو إلا إياه.

بيوتكم قبورًا إِنَّ الشَّيْطَانَ يَفْرُّ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي يَقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ»، وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «صَلُّوا فِي بَيْتِكُمْ وَلَا تَجْعَلُوهَا عَلَيْكُمْ قُبُورًا»، وعن عبد الله بن سعد أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ وَابْنُ مَاجَةَ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَفْضَلَ الصَّلَاةُ فِي بَيْتِي أَوِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَى إِلَى بَيْتِي مَا أَقْرَبَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَلَأَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً»، وعن صهيب بن النعمان أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَضْلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ عَلَى صَلَاتِهِ حَيْثُ يَرَاهُ النَّاسُ كَفَضْلِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى النَّافِلَةِ».

خاتمة:

اشتملت أبواب الجماعة والإمامة من الأحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثًا الموصول منها ستّة وتسعون، والمعلّق ستّة وعشرون، والمكرّر منها فيها وفيما مضى تسعون حديثًا والخالص اثنان وثلاثون، وافقه مسلم على تخريجها سوى تسعة أحاديث، وهي:

حديث أبي سعيد في فضل صلاة الجماعة.

وحديث أبي الدرداء ما أعرف شيئًا.

وحديث أنس كان رجل من الأنصار ضخمًا.

وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة.

وحديث ابن عمر لما قدم المهاجرون.

وحديث أبي هريرة يصلّون فإن أصابوا.

وحديث النعمان المعلّق في الصّفوف.

وحديث أنس كان أحدنا يلزق منكبه.

وحديثه في إنكاره إقامة الصّفوف وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثرًا كلّها معلقة إلا أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ، وأثر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ فَإِنَّهُمَا مَوْصُولَانِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

82 - باب إيجاب التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ⁽¹⁾

أَبْوَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ: وَلَمَّا فَرَّغَ عَنْ بَيَانِ أَحْكَامِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِقَامَةِ وَالْإِمَامَةِ وَتَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ شَرَعَ فِي بَيَانِ صِفَةِ الصَّلَاةِ بِأَنْوَاعِهَا وَسَائِرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فَقَالَ:

82 - باب إيجاب التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

(باب إيجاب التَّكْبِيرِ) أي: تكبيرة الإحرام (وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ) قيل أطلق الإيجاب والمراد الوجوب تجوزاً لأن الإيجاب خطاب الشارع والوجوب هو ما

(1) قال الكاندهلوي: ها هنا عدة أبحاث ينبغي التدبر فيها:

الأول: في صحة كلام الإمام البخاري رضي الله عنه في الترجمة فإن ظاهر سياقه أنه ترجم بترجمتين الإيجاب والافتتاح وظاهر مقصده أنه أراد بيان وجوب تكبيرة الافتتاح، فأولوا كلامه بوجوه منها ما أفاده الشيخ قدس سره وهو واضح أن المراد بالتكبير تكبيرة الافتتاح، وقوله الافتتاح كأنه عطف تفسير، ومنها ما قالت الشراح قال الحافظ: الظاهر أن الواو عاطفة إما على المضاف، وهو إيجاب، وإما على المضاف إليه، والأول أولى إن كان المراد بالافتتاح الدعاء لأنه لا يجب، والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع، وأن المراد بالافتتاح الشروع في الصلاة، وأبعد من قال إنها بمعنى الموحدة أو اللام، وكأنه أشار إلى حديث عائشة كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير، وسيأتي بعد بابين حديث ابن عمر رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة، انتهى.

وتعقبه العيني فقال: لا نسلم أن الواو ههنا عاطفة، فلا يصح قوله إما على المضاف وإما على المضاف إليه، بل الواو ههنا إما بمعنى باء الجر، كما في قولهم أنت أعلم ومالك، والمعنى إيجاب التكبير بافتتاح الصلاة، وإما بمعنى لام التعليل والمعنى إيجاب التكبير لأجل افتتاح الصلاة، وتجيء الواو بمعنى لام التعليل ذكره الحارزنجي، ويجوز أن تكون بمعنى مع أي إيجاب التكبير مع افتتاح الصلاة وتجيء الواو بمعنى مع شائع، انتهى.

قلت: والأوجه عندي أن الواو عاطفة، وقوله افتتاح الصلاة تنبيه على أنه لما فرغ من مقدمات الصلاة لهذا بيان صفة الصلاة، فقال افتتاح الصلاة كما ترجم أبو داود على صفة الصلاة بقوله باب تفريع استفتاح الصلاة، والنسائي كتاب الافتتاح، ومالك في الموطأ افتتاح الصلاة وابن ماجة باب افتتاح الصلاة، وهذا شائع عند المحدثين يذكرون نحو ذلك بدل قول الفقهاء باب صفة الصلاة، ويرد عليه أنه كان ينبغي له حينئذ أن يقول باب افتتاح الصلاة وإيجاب التكبير، لأن تكبير التحريمة أيضاً داخل في صفة الصلاة، ولا يبعد عندي أنه رضي الله عنه أشار بذلك التقديم والتأخير كدأبه في بدائع التراجع إلى ترجيح قول الحنفية في مسألة خلافية شهيرة، وهي أن تكبيرة الافتتاح ركن الصلاة، أو شرط لها، قال الحافظ: تكبيرة الإحرام ما حكمها عندهم؟ عند الجمهور، وقيل شرط وهو عند الحنفية، ووجه للشافعية، انتهى.

يتعلّق بالمكلف، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: الظاهر أنّ الواو عاطفة إمّا على

وقال العيني: قال أبو حنيفة: هي شرط، وقال مالك والشافعي وأحمد: هي ركن، انتهى. فلا يبعد عندي أن الإمام البخاري أيضًا مال إلى أنه شرط مقدم على الصلاة، ولذا بدأ بإيجاب التكبير وثني بافتتاح الصلاة.

والبحث الثاني: ما قالت الشراح إن الإيجاب بمعنى الوجوب، قال الحافظ: قيل أطلق الإيجاب، والمراد الوجوب تجوزًا لأن الإيجاب خطاب الشارع، والوجوب ما يتعلّق بالمكلف، وهو المراد ههنا، انتهى.

وقال العيني: كان ينبغي أن يقول وجوب التكبير لأن الإيجاب هو الخطاب الذي يعتبر فيه جانب الفاعل، والوجوب هو الذي يعتبر فيه جانب المفعول، وهو فعل المكلف وإطلاق الإيجاب على الوجوب تسامح، انتهى.

ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري رضي الله عنه عبر بذلك إرادة لتأكيد إشارة إلى أن وجوبه منصوص ليس بمستنبط من العلماء، وهذا جدير بشأن البخاري في التنبيهات على الدقائق.

الثالث: لعل الغرض من المضاف في قوله إيجاب التكبير إشارة إلى مسألة خلافية شهيرة وهي حكم التكبير، وهو فرض عند الجمهور، منهم الأئمة الأربعة على الخلاف بينهم في كونه ركنًا أو شرطًا كما تقدم قريبًا وقيل سنة كما سيأتي، فأراد البخاري رضي الله عنه بلفظ الإيجاب تقوية الجمهور، والرد على من خالفهم، قال الحافظ: تكبيرة الإحرام ركن عند الجمهور، وقيل: شرط وهو عند الحنفية ووجه للشافعية، وقيل سنة، قال ابن المنذر لم يقل به أحد غير الزهري، ونقله غيره عن ابن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحًا، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكمًا تجزئ تكبيرة الركوع، نعم: نقله الكرخي من الحنفية عن إبراهيم ابن علي وأبي بكر بن الأصم، ومخالفتهما للجمهور كثيرة انتهى.

والرابع: الظاهر أن الغرض من المضاف إليه في قوله إيجاب التكبير أيضًا إشارة إلى مسألة خلافية شهيرة، وهي تعيين لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم، انتهى.

وفي الأوجز عن المغني: أن الصلاة لا تنعقد إلا بقول الله أكبر عند إمامنا ومالك، وكذا عند الشافعي إلا أنه قال تنعقد بقول الله الأكبر أيضًا، وقال أبو حنيفة تنعقد بكل اسم لله تعالى على وجه التعظيم، كقوله الله أعظم أو جليل انتهى.

وقال القسطلاني: فلا يقوم مقامه تسبيح ولا تهليل لأنه محل الانبعاث، وهو قول الشافعية والمالكية والحنابلة، فلا يكفي الله الكبير ولا الرحمن أكبر لكن عند الشافعية لا تضر زيادة لا تمنع الاسم كالله الجليل أكبر في الأصح، انتهى.

وعلى هذا فيكون غرض الإمام البخاري بلفظ التكبير في الترجمة الرد على الحنفية.

والخامس: تطابق الروايات بالترجمة.

قال الكرماني: إن قلت ما وجه دلالة الحديث على إيجاب التكبير، قلت: هو دليل على الجزء الثاني من الترجمة، لأن لفظ إذا صلى قائمًا متناول لكون الافتتاح أيضًا في حال القيام، فكأنه قال إذا افتتح الإمام الصلاة قائمًا فافتتحوا أنتم أيضًا قائمين إلا أن يقال الواو =

المضاف وهو إيجاب وإما على المضاف إليه وهو التكبير والأول أولى إن كان

في الترجمة بمعنى مع، والغرض بيان إيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة، يعني لا يقوم مقامه التسبيح والتهليل فحينئذ دلالة على الترجمة مشكل، وقد يقال عادة البخاري أنه إذا كان في الباب حديث دال على الترجمة يذكره ويتبعه أيضًا بذكر ما يناسب وإن لم يتعلق بالترجمة، ثم قال قوله فكبروا هو موضع دلالة على الترجمة لأن ظاهر الأمر الوجوب، فإن قلت فيجب أيضًا قول ربنا ولك الحمد لأنه أيضًا مأمور به قلت لولا الدليل الخارجي وهو الإجماع على عدم وجوبه لكان هو أيضًا واجبًا بمقتضى ظاهر الأمر انتهى.

وقال الحافظ: أورد المصنف حديث أنس إنما جعل الإمام ليؤتم به من وجهين ثم حديث أبي هريرة في ذلك اعترضه الإسماعيلي فقال: ليس في الطريق الأول ذكر التكبير ولا في الثاني والثالث إيجاب التكبير وإنما فيه الأمر بتأخير تكبير المأموم عن الإمام، قال ولو كان ذلك إيجابًا للتكبير لكان قوله فقولوا ربنا ولك الحمد إيجابًا لذلك على المأموم، وأجيب عن الأول بأن مراد المصنف أن يبين حديث أنس من الطريقين واحد اختصره شعيب وأتمه الليث، وإنما احتاج إلى ذكر الطريق المختصر لتصريح الزهري فيها بإخبار أنس له، وعن الثاني بأنه ﷺ فعل ذلك، وفعله بيان لمحل الصلاة، وبيان الواجب واجب، كذا وجهه ابن رشيد وتعقب بالاعتراض الثالث، وليس بوارد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلًا بوجوبه، كما قال به شيخه إسحاق بن راهويه، وقيل في الجواب أيضًا إذا ثبت إيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق الترجمة، ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث وأما الإمام فمسكوت عنه، ويمكن أن يقال في السياق إشارة إلى الإيجاب لتعبيره بإذا التي تختص بما يجزم بوقوعه، وقال الكرماني: الحديث دال على الجزء الثاني من الترجمة، فذكر الحافظ كلامه المذكور، ثم قال: ومحصل كلامه أنه لم يظهر له توجيه وإيجاب التكبير من هذا الحديث وتعقب الحافظ على قوله لولا الدليل الخارجي، وهو الإجماع بقوله وقد قال بوجوبه جماعة من السلف، منهم الحميدي شيخ البخاري، وكأنه لم يطلع على ذلك، انتهى. وقال العيني في الحديث الأول: هذا الحديث والذي بعده واحد، فالكل من حديث الزهري عن أنس فإذا كان الأمر كذلك ففي الحديث الذي يتلوه إذا كبر فكبروا مقدار أيضًا في هذا الحديث فحينئذ يظهر التطابق بين ترجمة الباب وبين هذين الحديثين، لأن الأمر بالتكبير صريح في إحداها مقدر في الآخر والأمر للوجوب فدل على الجزء الأول من الترجمة، وهو إيجاب التكبير، وأما دلالة على الجزء الثاني وهو افتتاح الصلاة فبطريق اللزوم لأن التكبير في أول الصلاة لا يكون عند افتتاحها فإذا أمعنت النظر فيما قلت عرفت أن اعتراض الإسماعيلي على البخاري ليس بشيء، وهو قوله ليس في حديث شعيب ذكر التكبير ولا ذكر الافتتاح، ومع هذا فحديث الليث الذي ذكره ليس فيه إيجاب التكبير وإنما فيه بيان إيجاب التي يكبرون بها لا يسبقون إمامهم بها، ولو كان ذلك إيجابًا بالتكبير بهذا اللفظ لكان قوله وإذا قال سمع الله النح. إيجابًا لهذا القول على المؤتمر انتهى كلام الإسماعيلي.

قال العيني: وقد قلنا: إن هذه الأحاديث الثلاثة في حكم حديث واحد وقد بينا وجهه وأنه =

المراد بالافتتاح الدعاء لأنه لا يجب والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع

بدل على وجوب التكبير، وبطريق اللزوم على الافتتاح، وقوله ليس في إيجاب التكبير ممنوع، وكيف لا يدل وقد أمر به ﷺ، وعن هذا قال ابن التين وابن بطال: تكبيرة الإحرام واجبة بهذا اللفظ، يعني بقوله فكبروا لأنه ذكر تكبيرة الإحرام دون غيرها من سائر التكبيرات، والأمر للوجوب، وقوله لو كان ذلك إيجاباً إلى آخره قياس غير صحيح، لأن التحميد غير واجب إجماعاً، ولا يضر ذلك إيجاب الظاهرية إياه على المؤتم لأن خلافهم لا يعتبر، ولا؟ فيمكن أن يكون البخاري أيضاً قائلًا بوجوب التحميد كما يوجه الظاهرية فإن قلت روي عن الحميدي أنه قال بوجوبه، قلت يحتمل أنه لم يكن اطلع على كون الإجماع فيه على عدم الوجوب، وعرفت أيضاً أن قول صاحب التلويح وافتتاح الصلاة ليس في ظاهر الحديث ما يدل عليه ليس بشيء أيضاً لأنه نظر إلى الظاهر ولو غاص فيما غصنا لم يقل بذلك، والكرماني أيضاً تصرف وتكلف ههنا ثم توقف، فاستشكل دلالاته على الترجمة حيث قال أولاً الحديث دل على الجزء الثاني من الترجمة، لأن لفظ إذا صلى قائماً يتناول لكون الافتتاح في حال القيام إلا أن تكون الواو بمعنى مع، والغرض بيان إيجاب التكبير عند الافتتاح يعني لا يقوم مقامه التسبيح والتهليل، فحينئذ دلالاته على الترجمة مشكل، وقوله والغرض إلى آخره غير صحيح لأن الغرض ليس ما قاله بل الغرض بيان وجوب نفس تكبيرة الإحرام بالوجه الذي ذكرنا خلافاً لمن نفى وجوبه، ثم قال الكرماني: وقد يقال عادة البخاري الخ. هذا جواب عاجز عن توجيه الكلام، انتهى كلام العيني.

وقال شيخ المشايخ في التراجع: باب إيجاب التكبير شرع المؤلف من ههنا في بيان صفة الصلاة، واستشكل الإسماعيلي رحمه الله إيراد المؤلف الحديث الأول من هذا الباب بوجهين: الأول: خلوه عن ذكر التكبير، والثاني: أن ما ذكر في بعض طرقه من قوله إذا كبر فكبروا ليس أيضاً يدل على أن تكبيرة الافتتاح إحدى أركان الصلاة والمقصود من عقد هذا الباب هو هذا، والجواب عن الأول فهو أن المؤلف أشار بعقد الباب إلى أن إسقاط لفظ إذ كبر فكبروا وهم، والصحيح ما رواه آخرون عن أنس رضي الله عنه مع زيادة إذا كبر فكبروا، وعن الثاني بأن قوله إذا كبر فكبروا وإن لم يدل بمنطوقه على وجوب التكبير حين تكبير الإمام، لكن له دلالة بطريق الاقتضاء على أن صفة الصلاة هو هذا، وهذا القدر يكفي شاهداً على مطلوبية التكبير، وقد فصلت الأحاديث الأخر بين تكبيرة الافتتاح وغيره من التكبير، فندب إلى بعضها، وأوجب بعضها، فلا يرد أنه يدل على نفي التسليم على وجوب التكبيرات مع أنه لم يقل به أحد، انتهى.

وبسطت في ذكر أقاويلهم في ذلك لأنهم اضطربوا في إثبات الترجمة بالأحاديث الواردة في الباب، والأوجه عندي أن الإمام البخاري رضي الله عنه أراد بالتكبير في الترجمة تكبيرة الإحرام، ولم يختلف في ذلك أحد من الشراح والمشايع، ولذا قدمه عندي على الافتتاح كما تقدم في المبحث الأول، وقيده الإمام بالإيجاب عندي على الأصل السادس والأربعين من أصول التراجع، وعلى هذا لا يحتاج إلى إثباته بالروايات الموردة في الباب، ولا يرد عليه ما أوردوا من التساوي في الروايات بين التكبير والتحמיד فتأمل.

وَأَنَّ الْمَرَاد بِالْإِفْتِتَاحِ الشَّرْعُ فِي الصَّلَاةِ وَأَبْعَدُ مَنْ قَالَ إِنَّهَا بِمَعْنَى الْمَوْحَدَةِ أَوْ اللَّامِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هِيَ شَرْطٌ وَهُوَ وَجْهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: رُكْنٌ فَمَنْ تَحَرَّمَ لِلْفَرْضِ كَانَ يُؤَدِّي بِهَا التَّطَوُّعَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لَهُمْ فَإِنْ أَدَاءَ الصَّلَوَاتِ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ يَجُوزُ وَبِرُكْنٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ لَا بِتَكْبِيرٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ غَيْرُهُ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: ذَهَبَ جَمْعُهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى وَجُوبِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ رَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَالْحَسَنِ وَالْحَكَمِ وَالزُّهْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَقَالُوا إِنْ تَكْبِيرُ الرُّكُوعِ يَجْزِيهِ مِنْ تَكْبِيرِ الْإِحْرَامِ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ فِي الْمَأْمُومِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ فِي الْمُنْفَرِدِ وَالْإِمَامِ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَأَنَّ مِنْ نَسِيهَا يَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ، وَفِي الْمَغْنِيِّ لَابْنِ قِدَامَةَ التَّكْبِيرُ رُكْنٌ لَا يَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ سِوَاءِ تَرْكِهِ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا قَالَ وَهَذَا قَوْلُ رَبِيعَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَحَكَى الثَّوْرِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ الْحَنْفِيُّ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةٍ وَالْأَصَمِّ قَوْلَ الزُّهْرِيِّ فِي انْعِقَادِ الصَّلَاةِ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ وَمَخَالَفَتُهُمَا لِلْجَمْعِ كَثِيرَةٌ.

وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْمَرَةَ: قَالَتْ طَائِفَةٌ بِوَجُوبِ تَكْبِيرِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا، وَعَكْسَ آخَرُونَ فَقَالُوا كُلُّ تَكْبِيرَةٍ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ مطلقًا مِنْهُمْ ابْنُ شَهَابٍ وَابْنُ الْمُسَيْبِ وَأَجَازُوا الْإِحْرَامَ بِالنِّيَّةِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَالْجَمْعُورُ أَوْجِبُوهَا خَاصَّةً دُونَ مَا عَدَّاهَا وَاخْتَلَفَ عَنْ مَالِكٍ هَلْ يَحْمِلُهَا الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِينَ أَوْ لَا فِيهِ قَوْلَانِ فِي الْمَذْهَبِ. ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ هَلْ يَجْزِي الْإِفْتِتَاحُ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ مَكَانَ التَّكْبِيرِ أَوْ لَا فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو يُونُسَ لَا يَجْزِي إِلَّا اللَّهُ أَكْبَرُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ يَجُوزُ بِكُلِّ لَفْظٍ يَقْصِدُ بِهِ التَّعْظِيمَ وَذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ قَالَ أَبُو يُونُسَ إِنْ كَانَ الْمُصَلِّيُ يَحْسِنُ التَّكْبِيرَ لَمْ يَجْزِ إِلَّا اللَّهُ أَكْبَرُ أَوْ اللَّهُ الْأَكْبَرُ أَوْ اللَّهُ الْكَبِيرُ وَإِنْ لَمْ يَحْسِنْ جَازَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى تَعْيِينِ لَفْظٍ

التكبير، وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة على تعيين لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم، وكذلك استدلل بحديث رفاعه في قصة المسيء صلاته أخرجه أبو داود لا يتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر، وبحديث أبي حميد كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَرَوَى الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ولأحمد والنسائي من طريق واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن صلاة رسول الله ﷺ فقال الله أكبر كلما وضع ورفع.

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن التكبير من حيث اللغة هو التعظيم كما في قوله تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 15] أي: عظمه، وقوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [أي فعظم، فكل لفظ دل على التعظيم وجب أن يجوز الشروع به، ومن أين قالوا إن التكبير وجب بعينه حتى يقتصر على لفظة أكبر والأصل في خطاب الشرع أن تكون نصوصه معلومة معقولة والتعبد خلاف الأصل على ما عرف في الأصول وقال تعالى: ﴿وَذَكَرْ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلِّ﴾ [15] وذكر اسم ربه أعم من أن يكون باسم الله أو باسم الرحمن فجاز الرحمن أعظم كما جاز الله أكبر لأنهما في كونهما ذكرا سواء قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، وَقَالَ ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» ثم لو قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا الرَّحْمَنُ أَوْ الْقَدِيرُ كَانَ مُسْلِمًا فَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي فُرُوعِهِ أَوْلَى، وفي سنن ابن أبي شيبة عن أبي العالية أنه سئل بأي شيء كان الأنبياء عليهم السلام يستفتحون قَالَ بالتوحيد والتسبيح والتهليل، وعن الشعبي قَالَ بأي شيء من أسماء الله تعالى افتتحت الصلاة أجزأك، ومثله عن النخعي، وعن إبراهيم إذا سَبَّحَ أَوْ كَبَّرَ أَوْ هَلَّلَ أَجْزَأُ فِي الْإِفْتِتَاحِ.

وأما الجواب عن حديث رفاعه فبأن يقال إنه ﷺ قد أثبت صلاة ونفى قبولها

732 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَجَحَشَ شِقَّهُ الْأَيْمَنُ - قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَصَلَّى لَنَا يَوْمَئِذٍ صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ فُعُودًا، ثُمَّ قَالَ لَمَّا سَلَّمَ: « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا،

ويجوز أن تكون الصلاة جائزة ولا تكون مقبولة إذ لا يلزم من الجواز القبول وعندهم لا تكون صلاة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع البهراني الحمصي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الأموي الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين حمصي ومدني، وهذا الحديث والذي بعده حديث واحد عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ شُعَيْبٌ وَاللِّيثُ فَاخْتَصَرَهُ شُعَيْبٌ وَأَتَمَّهُ اللَّيْثُ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الطَّرِيقَ الْمَخْتَصِرَةَ لِتَصْرِيحِ الزُّهْرِيِّ فِيهَا بِإِخْبَارِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا) فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَتَى الْغَابَةَ فَسَقَطَ عَنْهَا، (فَجَحَشَ) بَضَمَ الْجِيمَ وَكَسَرَ الْحَاءَ ثُمَّ شَيْنَ مَعْجَمَةً أَيْ: خَدَشَ (شِقَّهُ الْأَيْمَنُ - قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَيُرْوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَصَلَّى لَنَا يَوْمَئِذٍ صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ فُعُودًا، ثُمَّ قَالَ ﷺ) لَمَّا سَلَّمَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا) وَزَادَ فِي بَابِ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ وَهُوَ مَنْسُوخٌ بِصَلَوَاتِهِمْ خَلْفَهُ قِيَامًا وَهُوَ قَاعِدٌ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا) وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَتْلُوهُ إِذَا كَبَّرَ فَكَبَّرُوا وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا فَالتكبير هنا مقدَّر والأمر به للوجوب وتعيَّنت تكبيرة الإحرام لأنَّ التكبير فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِهَا وَهُوَ الشَّرُوعُ فِيهَا وَقَدْ مَرَّ فِي حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ كَانَ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَحِينَئِذٍ يَحْصُلُ التَّطَابُقُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ وَبَيْنَ التَّرْجَمَةِ.

(وَإِذَا رَفَعَ) رَأْسَهُ (فَارْفَعُوا) رُؤُوسَكُمْ مِنَ الرُّكُوعِ، (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا،

وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ⁽¹⁾.

733 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحَشَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا فَصَلَّيْنَا مَعَهُ قُعُودًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ - أَوْ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ - لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»⁽²⁾.

وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ (أَي: أَجَابَ دَعَاءَ الْحَامِدِينَ، (فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بِالْوَاوِ أَي: رَبَّنَا اسْتَجِبْ حَمْدَنَا أَوْ أَدْعُوكَ وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى هَدَايَتِنَا وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ رَوَى بِدُونِ الْوَاوِ أَيْضًا وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُسْتَقْصَى فِي بَابِ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) وَفِي رَوَايَةٍ: (ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا) اللَّيْثُ وَفِي رَوَايَةٍ: (لَيْثٌ) بِالتَّنْكِيرِ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَنَسٍ وَيُرْوَى (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ أَي: (أَنَّهُ قَالَ): (خَرَّ) بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مِنَ الْخُرُورِ وَهُوَ السَّقُوطُ.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحَشَ) بِتَقْدِيمِ الْجِيمِ عَلَى الْمَهْمَلَةِ أَي: خَدَشَ وَالْخَدَشُ قَشْرُ جِلْدِ الْعِضْوِ وَيُرْوَى فَجَحَشَ سَاقَهُ، (فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا فَصَلَّيْنَا مَعَهُ) وَيُرْوَى وَرَاءَهُ، (قُعُودًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ) وَيُرْوَى فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: (إِنَّمَا الْإِمَامُ أَوْ) شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي (إِنَّمَا الْإِمَامُ - أَوْ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ - لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ) تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ وَأَمَّا سَائِرُ التَّكْبِيرَاتِ فَأَخْرَجَهَا عَنْ هَذَا الْحُكْمِ أَي: الْوُجُوبِ إِلَى السَّنِيَةِ دَلِيلٌ خَارِجِي وَهُوَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ كَقَوْلِنَا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. (فَكَبِّرُوا) وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) وَيُرْوَى: وَلَكَ الْحَمْدُ (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا).

(1) أطرافه 378، 689، 733، 805، 1114، 1911، 2469، 5201، 5289، 6684 تحفة - 1497 - 1/187.

(2) أطرافه 378، 689، 732، 805، 1114، 1911، 2469، 5201، 5289، 6684 تحفة - 1523.

734 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»⁽¹⁾.

83 - باب رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْاِفْتِتَاحِ سِوَاءَ⁽²⁾

735 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ،

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) ويروى رسول الله ﷺ: (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو. (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ) بالرفع تأكيداً للضمة في فصلوا ويروى أجمعين بالنصب على الحال والمشهور في أجمعين وإن كان هو كونه للتأكيد لكن أجاز ابن درستويه كونه حالاً أَيضاً وعلى الحالية يخرج رواية النصب إن ثبتت، والأصح أنها على بابها للتأكيد لكنه تأكيد للضمير المنصوب المقدر كأنه قَالَ أَعْنِيكُمْ أجمعين، ثم إنه منسوخ بما ثبت في مرض موته من صلاتهم قياماً وهو قاعد ﷺ.

83 - باب رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْاِفْتِتَاحِ سِوَاءَ

(باب رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْاِفْتِتَاحِ) بالتكبيرة أو بالصلاة متلازمان (سِوَاءَ) أي: حال كون رفع اليدين مع الافتتاح سواء.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميمين القعني، (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار

(1) أطرافه 722 - تحفة 13743.

(2) قال الكاندهلوي: الأوجه عندي: أن الإمام البخاري رضي الله عنه أشار بالترجمة إلى مسألتين خلافتين شهيرتين، الأولى: رفع اليدين عند افتتاح الصلاة أشار إليها بالجزء الأول من الترجمة من قوله: رفع اليدين في التكبيرة الأولى، وهذا الرفع وإن كان مجمعاً عليه عند الجمهور حتى حكى عليه الإجماع، ومع ذلك ففيه اختلاف معروف، ففي الأوجز هذا الرفع =

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ»⁽¹⁾.

الهجرة، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ) بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة أي: إزائهما (إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَ) يرفعهما (إِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ) أَيْضًا، (وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) أي: أراد رفعها (رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ) أي: حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ (أَيْضًا) فقلوه: رفعها جواب قوله: وإذا رفع. (وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالجمع بينهما.

(وَكَانَ) ﷺ (لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ) أي: لا يرفع يديه في ابتداء السجود ولا في الرفع منه، وفي الحديث رفع اليدين عند افتتاح الصلاة. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لم يختلفوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح. وفي شرح المذهب: أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة

مجمع على مشروعيته، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع فيه، ثم الجمهور على أنه سنة، وقال ابن حزم إنه فرض لا تجوز الصلاة إلا به، وروي الوجوب عن الحميدي ودأود وابن خزيمة وغيرهم، قال ابن عبد البر: كل من نقل عنه الوجوب لا يبطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي وغيره، وهو شذوذ خطأ، وقيل يستحب حكاها الباجي عن كثير من المالكية، ونقله اللخمي رواية عن مالك، وقال ابن العربي: اختلف العلماء في رفع اليدين في الصلاة على خمسة أقوال الأول لا ترفع في شيء من الصلاة، قاله في «مختصر ما ليس في المختصر»، الثاني يرفع في تكبيرة الإحرام فقط، قاله مالك في مشهور رواية البصريين عنه إلى آخر ما بسط في الأوجز، فأشار البخاري بأول الترجمة إلى تأييد الجمهور ردًا على من أنكروه، والمسألة الثانية هي التي أشار إليها الشيخ كما سيأتي في كلامه وهي مقارنة الرفع والتكبير، وهي أيضًا خلافية شهيرة، وفي الأوجز اختلفوا فيه والأصح عند الشافعية والمالكية المقارنة كما في الزرقاني، والمرجح عند الحنفية تقديم الرفع كما في البذل، وعلم منه أن لكل واحد من الأئمة الثلاثة قولين، وحكى المغني عن مذهبهم أي: الحنابلة رواية واحدة، وهي المقارنة هذا في الأوجز، وسيأتي البسط في كلام الحافظ قريبًا.

(1) أطرافه 736، 738، 739 - تحفة 6915.

أخرجه مسلم في الصلاة باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين. رقم (390).

الإحرام، ونقل العبدري عن الزيدية ولا يعتد بهم أنه لا يرفع يديه عند الإحرام. وفي فتاوى القفال: أن أبا الحسن أحمد بن سيّار المروزي قال إذا لم يرفع يديه لم تصحّ صلاته لأنها واجبة فوجب الرفع بخلاف باقي التكبيرات فإنه لا يجب الرفع فيها لأنها غير واجبة.

قال النووي: وهذا مردود بالإجماع من قبله انتهى.

وفيه نظر؛ فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه، ونقله القرطبي عن بعض المالكية في أوائل تفسيره، وهو مقتضى قول ابن خزيمة أنه ركن نقله عنه الحاكم أي: عن ابن خزيمة.

وقال ابن حزم: رفع اليدين في أول الصلاة فرض لا تجزئ الصلاة إلا به واحتج ابن حزم بمواظبة النبي ﷺ على ذلك وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وقد روي ذلك عن الأوزاعي أيضًا، وممن قال بالوجوب أيضًا الحميدي، وحكاها القاضي حسين عن أحمد.

وقال ابن عبد البر كل من نقل عنه الإيجاب لا يبطل الصلاة بتركه إلا رواية عن الأوزاعي والحميدي، ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يأثم بتركه، واختلفوا في كيفية الرفع، فقال الطحاوي رحمه الله يرفع ناشراً أصابعه مستقبلاً بباطن كفيه القبلة كأنه لمح ما في الأوسط للطبراني من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً إذا استفتح أحدكم فليرفع يديه وليستقبل بباطنها القبلة فإن الله عز وجل أمامه، وفي المحيط: ولا يفرج بين الأصابع تفريقاً كأنه يشير إلى ما رواه الترمذي من حديث سعيد بن سمعان دخل علينا أبو هريرة رضي الله عنه مسجد بني زريق فقال: ثلاث كان يعمل بهن تركهن الناس كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال هكذا وأشار أبو عمار العقدي بيده ولم يفرج بين أصابعه ولم يضمها وضعفه.

وفي الحاوي للماوردي: يجعل باطن كل كف إلى الأخرى، وعن سحنون ظهورهما إلى السماء وبطونهما إلى الأرض وعن القاضي قيمهما منحنتين شيئاً يسيراً، ونقل المحاملي عن أصحابهم يستحب تفريق الأصابع.

وقال الغزالي: لا يتكلف ضمّاً ولا تفريقاً بل يتركهما على هيئتهما، وقال

الرافعي : يفرق تفريقًا وسطًا ، وفي المغني لابن قدامة : يستحب أن يضم أصابعه ويفتح بعضها إلى بعض ، وأما وقت الرفع فظاهر رواية البُخَارِيِّ أَنَّهُ يبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير ، وفي رواية لمسلم أَنَّهُ رفعهما ثم كبر ، وفي رواية له ثم يرفع يديه فهذه حالات نقلت لبيان جواز كلٍّ منها .

وَقَالَ صاحب التوضيح وفيه وجوه لأصحابنا أصحابها الابتداء بالرفع مع ابتداء التكبير وبه قَالَ أَحْمَدُ وهو مشهور مذهب مالك ونسبه الغزالي إلى المحققين ، وفي شروح الهداية يرفع ثم يكبر .
وَقَالَ صاحب المبسوط وعليه أكثر مشايخنا .

وَقَالَ جواهر زاده : يرفع مقارنًا للتكبير وبه قَالَ أَحْمَدُ وهو المشهور من مذهب مالك ، وفي شرح المهذب الصحيح أن يكون ابتداء الرفع مع التكبير وانتهاءه مع انتهائه وهو المنصوص .

وقيل : يرفع بلا تكبير ثم يبتدئ التكبير مع إرسال اليدين ، وقيل : يرفع بلا تكبير ثم يرسلهما بعد الفراغ من التكبير وهذا مصحح عند البغوي ، وقيل : يبتدئ بهما معا وينتهي التكبير مع انتهاء الإرسال .

وقيل : يبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير والاستحباب في الانتهاء وهذا مصحح عند الرافعي ، ثم إن رفعهما تعبد قاله ابن بطال .

وقيل : إشارة إلى التوحيد وقيل حكمته أن يراه الأصم فيعلم بدخوله في الصلاة والتكبير لإسماع الأعمى .

وقيل : انقياد ، وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال بالكلية إلى الصلاة ، وقيل استعظام ما دخل فيه .

وقيل : إشارة إلى تمام القيام ، وقيل إلى رفع الحجاب بين العبد والمعبود .
وقال الربيع قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين قال : تعظيم الله واتباع سنة نبيه ، وقيل ليستقبل بجميع بدنه ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وهذا أنسبها ، ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : رفع اليدين من زينة الصلاة ، وعن عقبة بن عامر بكلّ رفع عشر حسنات بكلّ أصبع حسنة ، وسيجيء إلى أين يرفع بعد باب إن شاء الله تعالى .

84 - باب رَفْعِ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ

736 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ»⁽¹⁾.

84 - باب رَفْعِ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ

(باب رَفْعِ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ) رأسه من الركوع.
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) أبو الحسن المروزي المجاور بمكة المتوفى سنة ست وعشرين ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) ويروى حَدَّثَنَا (عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ويروى زيادة ابن عمر، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وفي رواية عَنْ أَبِيهِ وَرَجَالِ هَذَا الْإِسْنَادِ بَيْنَ مَرْوَزِي وَمَدْنِي وَأَيْلِي وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا النَّسَائِيُّ.
(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ⁽²⁾ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ) أَي: شَرَعَ فِيهَا وَهُوَ غَيْرَ قَامٍ إِلَيْهَا وَقَامَ لَهَا وَلَا يَخْفَى الْفَرْقُ بَيْنَ الثَّلَاثِ.
(رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا) بِمَثْنَاءٍ تَحْتِيَّةٍ وَفِي رِوَايَةٍ تَكُونَا بِالْفَوْقِيَّةِ (حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ) بِالتَّثْنِيَّةِ. (وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) أَي: رَفَعَ يَدَيْهِ (حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ) أَي: عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرُّكُوعِ وَهُوَ مُقْتَضَى رِوَايَةِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ حَيْثُ قَالَ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْكَعُ.
(وَيَفْعَلُ ذَلِكَ) أَيْضًا (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) أَي: إِذَا أَرَادَ الرَّفْعَ مِنْهُ.
(وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) أَي: الرِّفْعَ (فِي السُّجُودِ) أَي: لَا فِي الْهُوِيِّ إِلَيْهِ وَلَا فِي الرِّفْعِ مِنْهُ كَمَا فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ

(1) وفي رواية الأصيلي النبي ﷺ.

(2) أطرافه 735، 738، 739 - تحفة 6979 - 1/188.

737 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ «إِذَا صَلَّى كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ»، وَحَدَّثَ

حيث قَالَ حين يسجد ولا حين يرفع رأسه، وهذا يشمل ما إذا نهض من السجود إلى الثانية والرابعة والتشهدين، ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضًا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب، وإذا قيل باستحباب جلسة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عن القيام منها إلى الثانية والرابعة، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا هذا الحديث .

وفيه: ولا يرفع بعد ذلك أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن وظاهره يشمل النفي عمّا عدا المواطن الثلاثة، وسيأتي إثبات ذلك في موطن رابع بعد بباب.

وزاد ابن عساكر ههنا: قَالَ مُحَمَّدُ الْبُخَارِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ: حَقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرَ لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ) هُوَ ابْنُ شَاهِينَ أَبُو بَشَرٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّحَّانِ، (عَنْ خَالِدٍ) هُوَ الْحِذَاءُ وَيُرْوَى حَدَّثَنَا خَالِدٌ، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بِكسر القاف هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْجَرَمِيُّ، (أَنَّهُ) أَيُّ: أَبَا قِلَابَةَ (رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ) بِصيغة التصغير الليثي (إِذَا صَلَّى) أَيُّ: شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ (كَبَّرَ) لِلإِحْرَامِ، (وَرَفَعَ يَدَيْهِ) وَلِمُسْلِمٍ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ حَتَّى يَحَازِي بِهِمَا أُذُنَيْهِ وَوَهْمَ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ فَعَزَاهُ لِلْمُتَّفَقِ.

(وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ) وَإِنَّمَا قَالَ هُنَا أَرَادَ وَفِي سَابِقِهِ وَلاحقه صَلَّى رَفَعَ بِدُونِ لَفْظِ أَرَادَ لِأَنَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ لَيْسَ عِنْدَ الرُّكُوعِ بَلْ عِنْدَ إِرَادَةِ الرُّكُوعِ بِخِلَافِهِمَا.

(وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَدَّثَ) أَيُّ: مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ جُمْلَةً حَالِيَةً وَلَيْسَتْ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ رَأَى لِأَنَّ الرَّائِي هُوَ أَبُو قِلَابَةَ فَإِذَا عَطَفَتْ عَلَيْهِ يَصِيرُ الْحَدِيثُ مَرْسَلًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا⁽¹⁾.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا) إشارة إلى ما صنعه مالك بن الحويرث، وفي الحديث رفع اليدين عند تكبير الركوع وعند رفع رأسه من الركوع، وهو مذهب الشافعي وأحمد، خلافاً لأبي حنيفة ومالك في أشهر الروايات عنه، قَالَ الترمذي وبه أي: بعدم الرفع بقول غير واحد من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ والتابعين وهو قول سفيان وأهل الكوفة.

وفي البدائع روي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ الْعَشْرَةُ الَّتِي شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَنَّةِ مَا كَانُوا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَّا فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ. واحتج الحنفية أيضاً بحديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِفَتْتَاحِ الصَّلَاةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَ إِبْهَامَاهُ قَرِيبًا مِنْ شَحْمَتِي أَذْنِيهِ ثُمَّ لَا يَعُودُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّحَاوِي مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، وَالَّذِي يَحْتَجُّ بِهِ الْخَصْمُ فِي الِرْفَعِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نَسَخَ.

والدليل عليه أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَى رَجُلًا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ لَهُ لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ هَذَا شَيْءٌ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَرَكَهُ.

ويؤيد النسخ ما رواه الطحاوي بإسناد صحيح عن مجاهد قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمْ يَكُنْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فِي الصَّلَاةِ قَالَ الطحاوي: فهذا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَرْفَعُ ثُمَّ تَرَكَهُ هُوَ الِرْفَعُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ ثَبِتَ عِنْدَهُ نَسْخٌ مَا قَدْ كَانَ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.

وههنا مباحث طويلة فصلها العيني في عمدة القاري في شرح البخاري وكذا في شرحه على الهداية.

(1) تحفة 11187.

أخرجه مسلم في الصلاة باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين. رقم (391).

85 - باب: إِلَى أَيِّنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ ⁽¹⁾: «رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَذُوَ مَنْكِبَيْهِ».

738 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ افْتَتَحَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ.....

85 - باب: إِلَى أَيِّنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟

(باب) بالتونين (إِلَى أَيِّنَ يَرْفَعُ) المصلي (يَدَيْهِ؟) عند افتتاح الصلاة وغيره وإنما لم يصرح بحده جرياً على عادته فيما قوي الخلاف فيه لكن الأرجح عنده محاذاة المنكبين لاقتصاره على إيراد دليله.

(وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) بضم الحاء على صيغة التصغير هو عبد الرحمن بن سعد الساعدي الأنصاري وقد مرّ في باب فضل استقبال القبلة.

(فِي أَصْحَابِهِ) أي: حال كونه بين أصحابه من الصحابة رضي الله عنهم (رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: يديه (حَذُوَ مَنْكِبَيْهِ) ويروى إلى حذو منكبيه، وهذا طرف من حديث سيأتي في باب سنة الجلوس في التشهد.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد وفي رواية: أَخْبَرَنَا (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر (أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ) ⁽²⁾ افْتَتَحَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ

(1) توضيح ذلك أن الإمام البخاري أشار بقوله: قال أبو حميد في أصحابه إلى روايته التي أخرجها في باب سنة الجلوس في التشهد عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه كان جالساً في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ الحديث، قال الحافظ: وفي رواية عاصم عنه أي: محمد عند أبي داود وغيره سمعت أبا حميد في عشرة، قال القسطلاني تبعاً للحافظ وغيره: منهم أبو قتادة بن ربعي وأبو أسيد الساعدي وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة وأبو هريرة، قال الحافظ: ولم أقف على تسمية الباقيين، انتهى.

وفي ذكر أبي قتادة فيهم وهو قديم الموت على ما هو المعروف، فلم يدركه محمد بن عمرو لصغر سنه ويبحث في موضعه.

(2) ويروى رسول الله.

حَتَّى يَجْعَلَهُمَا حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَهُ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَعَلَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ⁽¹⁾.

حَتَّى يَجْعَلَهُمَا حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ) أي: إزاء منكبيه والمنكب بفتح الميم وكسر الكاف مجمع عظم العضد والكتف.

(وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَهُ) أي: مثل المذكور من رفع اليدين حذو المنكبين وكذلك معنى مثله الثاني.

(وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَعَلَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو، (وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) أي: الرفع المذكور (حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ) وسقط في رواية لفظ رأسه، وفي الحديث رفع اليدين حذو المنكبين وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وَقَالَ القرطبي: هذا أصح قولي مالك وفي رواية عنه إلى صدره، وأما عند الحنفية فيرفع يديه حذاء أذنيه حتى يحاذي بإبهاميه شحمتيهما وبرؤوس أصابعه فروع أذنيه ذكره صاحب المحيط لما روى مسلم عن مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَحَازِي بِهِمَا أَذْنِيَهُ، وفي لفظ له عنه حَتَّى يَحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أَذْنِيهِ وَعَنِ الْبِرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَ إِبْهَامَاهُ قَرِيبًا مِنْ شَحْمَتِي أَذْنِيهِ وَقَدْ جَمَعَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: يَحَازِي بظَهْرِ كَفَيْهِ الْمَنْكِبَيْنِ وَبِأَطْرَافِ أَنْامِلِهِ الْأُذْنَيْنِ، وفي رواية فوق رأسه.

قَالَ ابن عبد البر: روي عن النَّبِيِّ ﷺ الرفع مَدًّا مع الرأس، وروي أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُهُمَا حَذَاءِ أَذْنِيهِ وَرَوَى إِلَى صَدْرِهِ، وروي حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ وَكُلُّهَا آثَارٌ مَحْفُوظَةٌ مشهورة دالة على التوسعة، وعن ابن طائوس أنه كان يرفع يديه حتى يحاذي بهما رأسه وَقَالَ: رأيت ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يصنعه ولا أعلم إلا أَنَّهُ قَالَ: كَانَ ﷺ يصنعه، وصححه ابن القطان في كتاب الوهم والإيهام، وروي مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ فِي الْإِفْتِتَاحِ وَفِي غَيْرِهِ دُونَ ذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَيَعَارِضُهُ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِنَافِعِ

86 - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ

739 - حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ «إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ»، وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ.....

أكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يجعل الأولى أرفعهنَّ قَالَ لا، ذكره أبو داود أَيْضًا وَقَالَ لم يذكر رفعهما دون ذلك غير مالك فيما أعلم، ثم عند الحنفية يرفع الرجل إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها.

86 - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ

(بَابُ رَفْعِ) المصْلَى (الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ) يعني بعد التشهد.

(حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ) بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتية وفي آخره شين معجمة هو ابن الوليد الرقام البصري وقد مرَّ في باب الجنب يخرج، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (كَانَ إِذَا دَخَلَ) أي: أراد الدخول (فِي الصَّلَاةِ) وفي رواية دخل الصلاة (كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ) أي: كبر ورفع (يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَفَعَ يَدَيْهِ) أَيْضًا، (وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ) أي: بعد التشهد (رَفَعَ يَدَيْهِ) كذلك، (وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ)، وفي رواية إلى النَّبِيِّ قَالَ أبو داود رواه الثَّقَفِيُّ يعني عبد الوهَّاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح وكذا رواه اللَّيْثُ بن سعد وابن جريج ومالك يعني موقوفًا، وحكى الدارقطني في العلل الاختلاف في وقفه ورفع، وَقَالَ: الأَشْبَهُ بالصواب قول عبد الأعلى، وحكى الإسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أومأ إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه قَالَ الإسماعيلي وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهَّاب الثَّقَفِيُّ والمعتمر يعني عن عبيد الله فرووه موقوفًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وقفه معتمر وعبد الوهَّاب عن عبيد الله عن نافع

كما قَالَ لكن رفعاه عن عبيد الله عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجهما البخاري في جزء رفع اليدين وفيه الزيادة وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو فيما رواه أبو داود وصححه البُخَارِيُّ في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ وَحَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجهما أبو داود وصحَّحهما ابن خزيمة وابن حبان، ففي حديث أبي حميد ثم إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ كَمَا كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ كَذَلِكَ وَكَبَّرَ، وَالْمُرَادُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ الرُّكْعَتَانِ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي اشْتَبَهَ عَلَى الْخَطَّابِيِّ حَتَّى قَالَ أَمَّا مَا رَوَى فِي حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ فَلَسْتُ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ ذَهَبَ إِلَيْهِ فَإِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَالْقَوْلُ بِهِ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى طَرُقِ الْحَدِيثِ قَالَهُ الْعَيْنِيُّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ: وَقَعَ فِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي لَفْظِ التِّرْمِذِيِّ الرُّكْعَتَيْنِ فَالْمُرَادُ بِالسَّجْدَتَيْنِ الرُّكْعَتَانِ هَذَا، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ مَا زَادَهُ ابْنُ عُمَرَ وَعَلِيٌّ وَأَبُو حَمِيدٍ فِي عَشْرَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الرُّفْعِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ صَحِيحٌ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَحْكُوا صَلَاةَ وَاحِدَةٍ فَاخْتَلَفُوا فِيهَا وَإِنَّمَا زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ هَذِهِ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا لِمَنْ يَقُولُ بِالرُّفْعِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ لَمْ يَقُلْ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَهُوَ لَازِمٌ عَلَى أَصْلِهِ فِي قَبُولِ الزِّيَادَةِ.

وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: هُوَ سَنَةٌ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّافِعِيُّ فَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ وَقَدْ قَالَ قَوْلُوا بِالسَّنَةِ وَدَعُوا قَوْلِي، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ قِيَاسُ نَظَرِ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَسْتَحَبَّ الرُّفْعُ فِيهِ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ الرُّفْعَ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرُّفْعَ مِنْهُ لَكُونَهُ زَائِدًا عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَالْحُجَّةُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدَةٌ، قَالَ وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهُ وَأَمَّا كُونُهُ مَذْهَبًا لِلشَّافِعِيِّ لَكُونَهُ قَالَ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي فِيهِ نَظَرٌ أَنْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَجْهُ النَّظَرِ أَنَّ مَحَلَّ الْعَمَلِ بِهَذِهِ الْوَصِيَّةِ مَا إِذَا عُرِفَ

أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَمَّا إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ اطَّلَعَ عَلَيْهِ وَرَدَّهُ أَوْ تَأَوَّلَهُ بِوَجْهِ
 مِنَ الْوُجُوهِ فَلَا، وَالْأَمْرُ هُنَا مُحْتَمَلٌ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ ظَهَرَ عِنْدَهُ أَنَّهُ
 مَنْسُوخٌ وَالْمَنْسُوخُ لَا يَعْمَلُ بِهِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ وَقَدْ رَوَى عَنْ
 عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافَ هَذَا يَعْنِي خِلَافَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ثُمَّ أَخْرَجَ عَنْ
 أَبِي بَكْرٍ النَّهْشَلِيِّ نَا عَاصِمَ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ
 فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةِ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ لَا يَرْفَعُ بَعْدَهُ، قَالَ فَلَمْ يَكُنْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 لِيَرَى النَّبِيَّ ﷺ يَرْفَعُ ثُمَّ يَتْرَكَهُ إِلَّا وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَهُ نَسْخُهُ، قَالَ وَيَضَعُفُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ
 أَنَّهُ رَوَى مِنْ وَجْهِ آخَرَ لَيْسَ فِيهِ الرِّفْعُ ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ الْأَعْرَجِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الرِّفْعَ، وَاسْتَنْبَطَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ كَلَامِ
 الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَقُولُ بِهِ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ الْمَشْتَمَلِ عَلَى هَذِهِ السَّنَةِ وَغَيْرِهَا
 وَبِهِ نَقُولُ، وَأَطْلَقَ النَّوَوِيُّ فِي الرَّوْضَةِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَيْهِ، قَالَ الْحَافِظُ
 الْعَسْقَلَانِيُّ: لَكِنِ الَّذِي رَأَيْتُ فِي الْأَمِّ خِلَافَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ فِي بَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ
 فِي التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ أَنْ أُوْرِدَ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ طَرِيقٍ
 سَالِمٍ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ وَلَا نَأْمُرُهُ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الذِّكْرِ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي لَهَا
 رُكُوعٌ وَسُجُودٌ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي آخِرِ الْبُيُوطِيِّ يَرْفَعُ
 يَدَيْهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعَ فَيَحْمِلُ الْخَفْضَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالرِّفْعَ عَلَى الْإِعْتِدَالِ وَإِلَّا
 فَيَحْمِلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ يَقْتَضِي اسْتِحْبَابَهُ فِي السُّجُودِ أَيْضًا وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ
 الْجُمْهُورُ، وَقَدْ نَفَاهُ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَغْرَبَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ فِي تَعْلِيْقِهِ
 فَنَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْرَعُ الرِّفْعُ فِي غَيْرِ الْمَوَاطِنِ الثَّلَاثَةِ.

وَتَعْقِبُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَذَا عَنْ
 طَاوُسٍ وَنَافِعٍ وَعَطَاءٍ كَمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ عَنْهُمْ بِأَسَانِيدٍ قَوِيَّةٍ وَقَدْ قَالَ بِهِ
 مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَأَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ وَابْنُ الْبُغْوِيِّ وَحَكِي
 عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا وَهُوَ شَاذٌ.

تَنْبِيْهُ:

رَوَى الطَّحَاوِيُّ حَدِيثَ الْبَابِ فِي مَشْكِلِهِ مِنْ طَرِيقِ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ
 عَبْدِ الْأَعْلَى بَلَفْظَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعَ وَرُكُوعٌ وَسُجُودٌ وَقِيَامٌ وَقَعُودٌ

رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ مُخْتَصَرًا⁽¹⁾.

وبين السّجّدين ويذكر أنّ النَّبِيَّ ﷺ كان يفعل ذلك وهذه رواية شاذّة. تكميل :
ورجال إسناد حديث الباب ما بين بصري ومدني وشيخ المؤلّف من أفرادهِ وقد
أخرج منته أبو داود أيضًا.

(وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)
وهذا التعليق وصله البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جزء رَفَعَ اليدين عن موسى بن إسماعيل
عن حمّاد مرفوعًا بلفظ إذا كَبَّرَ رفع يديه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الرّكوع.

ورواه البيهقي بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا
دخل في الصلاة رفع يده حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الرّكوع.

(وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ) إبراهيم، (عَنْ أَيُّوبَ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ مُخْتَصَرًا) وقد
وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله بن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند
موقوفًا على عمر بن عبد الله أنّه كان يرفع يديه حتّى كان يفتتح الصلاة وإذا ركع
وإذا استوى قائمًا من ركوعه حذو منكبيه ويقول كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يفعل ذلك.

وَقَالَ الدارقطني : ورواه أبو صخرة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا، واعترض الإسماعيلي فَقَالَ ليس في حديث حمّاد ولا
ابن طهمان الرفع من الركعتين المعقود لأجله الباب لأنّ الباب في رفع اليدين إذا
قام من الركعتين وإنّما في حديثهما حذو منكبيه، قَالَ فلعلّ المحدث عن أبي
عبد الله يعني البُخَارِيّ دخل له باب في باب يعني أنّ هذا التعليق يليق بحديث
سالم الذي في الباب الماضي .

وأجيب : بأنّ البُخَارِيّ قصد الردّ على من جزم بأنّ رواية نافع لأصل
الحديث موقوفة وأنّه خالف في ذلك سالما كما نقله ابن عبد البر وغيره، وقد
تبين بهذا التعليق أنّه اختلف على نافع في وقفه ورفعهِ، والذي يظهر أنّ السبب
في هذا الاختلاف أنّ نافعًا كان يرويه موقوفًا ثم يُعقبه بالرفع فكأنّه أحيانًا يقتصر
على الموقوف أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه.

87 - بَابُ وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى

740 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ» قَالَ أَبُو حَازِمٍ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: يُنْمَى ذَلِكَ

87 - بَابُ وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى

(بَابُ وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى) فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ زَادَ الْهَرَوِيُّ وَالْأَصِيلِيُّ قَوْلَهُ فِي الصَّلَاةِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ، (عَنْ مَالِكٍ) إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ الْأَعْرَجِ، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ السَّاعِدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ) هَذَا فِي حُكْمِ الرَّفْعِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَهُمْ بِذَلِكَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ (أَنْ) أَي: بِأَنَّ (يَضَعَ الرَّجُلُ) وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ يَضْعُونَ وَلَكِنْ وَضَعَ الْمَطْهَرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ.

(الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ) وَلَمْ يَبَيِّنْ مَوْضِعَهُ مِنَ الذِّرَاعِ وَفِي حَدِيثٍ وَائِلٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرَّسْغُ مِنَ السَّاعِدِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ، وَالرَّسْغُ بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفِي آخِرِهِ غَيْنٌ مَعْجَمَةٌ هِيَ الْمَفْصَلُ بَيْنَ السَّاعِدِ وَالْكَفِّ.

(قَالَ أَبُو حَازِمٍ) الْأَعْرَجُ: (لَا أَعْلَمُهُ) وَفِي رِوَايَةٍ وَلَا أَعْلَمُهُ بِالْوَاوِ أَي: لَا أَعْلَمُ الْأَمْرَ أَوْ لَا أَعْلَمُ مَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ.

(إِلَّا) أَنْ سَهْلًا (يَنْمِي) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ النُّونِ وَكُسْرِ الْمِيمِ يَقَالُ نَمَيْتُ الْأَمْرَ أَوْ الْحَدِيثَ إِلَى غَيْرِي إِذَا أَسْنَدْتَهُ وَرَفَعْتَهُ، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَنْمِي يَرْفَعُ (ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) وَلَوْ لَمْ يَقِيْدَهُ وَمِنْ اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِذَا قَالَ الرَّاوِي يَنْمِيهِ فَمَرَادُهُ يَرْفَعُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(قَالَ إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ لَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقِ الْقَاضِي وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ قَالَ مُحَمَّدٌ أَي: الْبُخَارِيُّ قَالَ إِسْمَاعِيلُ: (يُنْمَى ذَلِكَ) عَلَى

وَلَمْ يَقُلْ يَنْمِي⁽¹⁾.

البناء للمفعول، (وَلَمْ يَقُلْ) أبو حاتم: (يَنْمِي) بفتح أوله وكسر الميم على صيغة المعلوم كرواية القعنبي، فعلى صيغة المجهول يكون الحديث مرسلًا لأنَّ أبا حازم لم يعيّن من نماء له، وعلى صيغة المعلوم يكون الحديث متصلًا لأنَّ الضمير فيه لسهل بن سعد لأنَّ أبا حازم حينئذ يكون قد عيّن من نماء، ثم اعلم أنَّ الكلام في وضع اليد على اليد في الصلاة على وجوه، الأوّل في أصل الوضع فعندنا يضع وبه قَالَ الشافعي وأحمد وإسحاق وعامة أهل العلم، وهو قول عليّ وأبي هريرة والنخعي والثوري وابن خزيمة وداود، قيل وهو قول أبي بكر وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وحكى ابن المنذر عن عبد الله بن الزبير والحسن البصري وابن سيرين أنَّه يرسلهما وعند مالك في المشهور يرسلهما وإن طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة، وَقَالَ الليث بن سعد أَيْضًا، وَقَالَ الأوزاعي: هو مخير بين الوضع والإرسال وقال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي ﷺ في الوضع خلاف، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في الموطأ. ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه، وعند التفرقة بين الفريضة والنافلة، ومنهم من كره الإمساك، ونقل ابن الحاجب أنَّ ذلك حيث يمسك معتمدًا لقصد الراحة، ومن جملة ما احتججنا في الوضع حديث رواه ابن ماجه من حديث الأحوص عن سماك بن حرب عن قبيصة بن مهلب عَنْ أَبِيهِ، قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمُنَا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ، وَحَدِيث آخَرُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ الْحَدِيثَ وَفِيهِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى، وَحَدِيث آخَرُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي زَيْنَبٍ سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ يَحْدُثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيُ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيَسْرَى عَلَى الْيَمْنَى فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى، وَحَدِيث آخَرُ أَخْرَجَهُ الدارقطني من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّا معشر الأنبياء أمرنا أن نمسك بأيماننا على شمالنا في الصلاة، وفي إسناده طلحة بن عمر متروك وعن ابن معين ليس بشيء، والثاني في صفة الوضع وهو أن يضع بطن كفه اليمنى على رصغه اليسرى فيكون الرّسغ وسط الكف، وَقَالَ الأسبجاني عند أبي يوسف يقبض بيده اليمنى رصغ يده اليسرى، وَقَالَ مُحَمَّدٌ يضعهما كذلك ويكون الرّسغ وسط الكف، وفي المفيد يأخذ رصغه بالخنصر والإبهام وهو المختار، وفي الدّراية يأخذ كوعه الأيسر بكفه الأيمن، وبه قَالَ الشافعي وأحمد، وَقَالَ أبو يوسف ومحمد في رواية يضع باطن أصابعه على الرّسغ طولاً ولا يقبض، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن كفه اليمنى على كفه اليسرى ويحلّق الخنصر والإبهام على الرّسغ، الثالث في مكان الوضع فعندنا تحت السّرة، وعند الشافعي على الصدر ذكره في الحاوي، وفي الوسيط تحت صدره، واحتج الشافعي بحديث وائل بن حجر أخرجه ابن خزيمة في صحيحه قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره ولم يذكر النووي غيره في الخلاصة وكذلك الشيخ تقي الدين في الإمام، واحتج صاحب الهداية لأصحابنا في ذلك بقوله ﷺ: «إِنَّ من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السّرة».

قَالَ الْعَيْنِي: هذا قول علي بن أبي طالب وإسناده إلى النَّبِيِّ ﷺ غير صحيح، وإنما رواه أحمد في مسنده والدارقطني ثم البيهقي من جهته في سنيهما من حديث أبي جحيفة عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ من السنّة وضع الكفّ على الكفّ تحت السّرة وقول عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّ من السنّة يدخله في المرفوع عندهم.

قَالَ أبو عمر: واعلم أنّ الصحابيّ إذا أطلق اسم السنّة فالمراد به سنّة النَّبِيِّ ﷺ وكذا إذا أطلقها غيره ما لم يصف إلى صاحبها كقولهم سنّة العمرين وما أشبه ذلك، الرابع وقت وضع اليدين والأصل فيه أنّ كل ما فيه ذكر مسنون يعتمد فيه أعني اعتماد يده اليمنى على اليسرى وما لا فيعتمد في حالة القنوت وصلاة الجنازة ولا يعتمد في القومة عن الركوع وبين تكبيرات العيدين الزوائد وهذا هو الصحيح، وعند أبي علي النسفي والإمام أبي عبد الله وغيرهما يعتمد في كل قيام سواء كان فيه ذكر مسنون أو لا، الخامس في الحكمة في الوضع على الصدر

88 - باب الخُشُوع فِي الصَّلَاةِ⁽¹⁾

أو السَّرة فقليل إنَّ الوضع على الصدر صفة السَّائل الذليل وهو أَمْنَع من العبث وأبلغ في الخشوع وفيه حفظ نور الإيمان في الصَّلَاة، ومن اللطائف قول بعضهم القلب موضع النِّيَّة والعادة أنَّ من احترز على حفظ شيء جعل يديه عليه، وهذا بالنسبة إلى أنَّ السَّنة الوضع على الصدر، وأمَّا من يقول إنَّ السَّنة الوضع تحت السَّرة فيقول إنَّه أقرب إلى التعظيم وأبعد من التشبُّه بأهل الكتاب وأقرب إلى ستر العورة وحفظ الإزار عن السقوط وذلك كما يفعل بين يدي الملوك وفي الوضع على الصَّدْر تشبُّه بالنساء فلا يسُنَّ.

88 - باب الخُشُوع فِي الصَّلَاةِ

(باب الخُشُوع فِي الصَّلَاةِ) لَمَّا كَانَ الْبَابُ السَّابِقُ فِي وَضْعِ الْيَمَنِ عَلَى

- (1) قال الحافظ: استدلَّ بحديث الباب على أنَّ الخشوع لا يجب إذ لم يأمرهم بالإعادة، وفيه نظر، نعم: في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم صلى رسول الله ﷺ يوماً ثم انصرف، فقال: «يا فلان ألا تحسن صلاتك»، ثم قال بعد سرد الروايات في الباب: واختلاف هذه الأسباب يدل على أنَّ جميع ذلك صدر من جماعة في صلاة واحدة أو في صلوات، وقد حكى النووي الإجماع على أنَّ الخشوع ليس بواجب، ولا يرد عليه قول القاضي حسين إنَّ مدافعة الأخبثين إذا انتهت إلى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة، وقال أيضًا أبو زيد المروزي لجواز أنَّ يكون بعد الإجماع السابق، أو المراد بالإجماع أنه لم يصرح أحد بوجوبه، وكلاهما في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع، وفيه تعقب على من نسب إلى القاضي وأبي زيد أنهما قالا إنَّ الخشوع شرط في صحة الصلاة، وقد حكاه المحب الطبري، وقال هو محمول على أنَّ يحصل في الصلاة في الجملة لا في جميعها، والخلاف في ذلك عند الحنابلة أيضًا، وأما قول ابن بطال فإنَّ قال قائل إنَّ الخشوع فرض في الصلاة قيل له بحسب الإنسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيتة ويريد بذلك وجه الله تعالى، ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر، فحاصل كلامه أنَّ القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع، وما زاد على ذلك فلا، وأنكر ابن المنبر إطلاق الفرضية، وقال الصواب إنَّ عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الآثار، وهو أمر متفاوت فإنَّ أثر نقصا في الواجبات كان حرامًا، وكان الخشوع واجبًا وإلا لا، انتهى.
- وقال العيني: ولا شك أنَّ ترك الخشوع ينافي كمال الصلاة فيكون مستحبًا، وحكى النووي الإجماع على أنه ليس بواجب، وأورد عليه قول القاضي حسين وأبي بكر المروزي، وليس بوارد لاحتمال كلامهما في مدافعة شديدة أفضت إلى خروج شيء، فإن قلت البطالان حينئذ بالخروج لا بالمدافعة، قلت: المدافعة سبب للخروج فذكر السبب وأراد المسبب للمبالغة، =

اليسرى وهو صفة السائل الذليل وهو أقرب إلى الخشوع وأمنع من العبث الذي يذهب بالخشوع ذكر في ذكر الخشوع حثاً للمصلي على ملازمته حتى يدخل في زمرة الذين مدحهم الله تعالى في كلامه القديم بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الذين هم في صلاتهم خاشعون] ﴿[المؤمنون: 1، 2] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَخْبَتُونَ أَذْلَاءٌ، وَقَالَ الْحَسَنُ خَائِفُونَ، وَقَالَ مَقَاتِلُ مُتَوَاضِعُونَ، وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَشُوعُ فِي الْقَلْبِ وَأَنْ تَلِينَ لِلْمُسْلِمِ كَتَفَكَ وَلَا تَلْتَفِتَ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ هُوَ غَضُّ الْبَصَرِ وَخَفْضُ الْجَنَاحِ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ لَيْسَ الْخَشُوعُ الرُّكُوعُ وَالسَّجُودُ وَلَكِنَّهُ السَّكُونُ وَحَسَنُ الْهَيْئَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ هُوَ أَنْ لَا يَرْفَعَ بَصْرَكَ عَنْ مَوْضِعِ سَجُودِكَ، وَقَالَ قَتَادَةُ الْخَشُوعُ وَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى

هذا وقد روي عن عمر رضي الله عنه قال إني لأجهز جيشي في الصلاة، وعنه إني لأحسب جزيرة البحرين وأنا في الصلاة، انتهى.

وفي الأوجز: الخشوع في الصلاة تارة يكون من فعل القلب كالخشية، وتارة من فعل البدن كالسكون، وقيل: لا بد من اعتبارهما، حكاه الرازي، واستدل بحديث الباب على عدم الوجوب، لأنه ﷺ قال لما رأى منهم ما ينافي الخشوع، ولم يأمرهم بالإعادة، وحكى النووي الإجماع على عدم وجوبه، وتعقب بأن في كلام غير واحد ما يقتضي وجوبه، وفي الزهد لابن المبارك عن عمار بن ياسر لا يكتب للرجل من صلاته ما سها، وحكى ابن عابدين عن القهستاني يجب حضور القلب عند التحريمة فلو اشتغل قلبه بتفكير مسألة مثلاً في أثناء الأركان فلا تستحب الإعادة، وقال البقال: لم ينقص أجره إلا إذا قصر، وقيل يلزم في كل ركن ولا يؤخذ بالسهو لأنه مغفو عنه لكن لم يستحق ثواباً كما في المنية، ولم يعتبر قول من قال لا قيمة لصلاة من لم يكن قلبه فيها معه، كما في الملتقط والسراجية وغيرهما، انتهى مختصراً.

وكتب الشيخ قدس سره في فتاواه الهندية المطبوعة باسم «فتاوي رشيدية» ما معر به أن قوله لا صلاة إلا بحضور القلب مطلق، والمطلق إذا أطلق يراد به أدنى ما يطلق عليه الاسم فأدنى الحضور أن يعلم أي صلاة يصلي وأي ركن يؤدي وينوي، فهذا أيضاً حضور لقلبه، فيكفي لأداء الفرض حتى لو نام أحد في ركن من أوله إلى آخره لم يكن مؤدياً لذلك، وهذا أدنى مراتب الحضور وأما أعلاه فلا غاية له، انتهى. ثم لا يذهب عليك أنه رد بعضهم حديث الباب فقال: كيف تقبلون مثل هذا وأنتم تردون حديث أبي بكر إذ ركع دون الصف.

فقال ﷺ: «أيكم ركع»، وحديث أنس في الذي حفزه النفس فقال الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فقال ﷺ: من المتكلم، وذكروا مثل هذا، قال ابن عبد البر فالجواب أنه ﷺ كانت فضائله تتزايد في كل وقت إلى آخره ما بسط في الأوجز، وحاصله أن ذلك كان في آخر أيامه، وقال الزرقاني وفي أبي داود عن معاوية ما يدل على أن ذلك كان في آخر عمره، وقال الأبي: قالت عائشة رضي الله عنها إنها زيادة زاده الله تعالى في حجة انتهى ما في الأوجز مختصراً.

741 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَاهُنَا، وَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ،

الشمال في الصلاة وقيل هو جمع الهمة لها والإعراض عما سواها، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الواسطي هو الصلاة لله تعالى على الخلوص من غير غرض، وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يحتاج المصلي إلى أربع خلال حتى يكون خاشعاً إعظام المقام وإخلاص المقال واليقين التام وترك الهَمَّ وقيل الخشوع تارة يكون من فعل القلب كالخشية، وتارة من فعل البدن كالسكون، ولا بد من اعتبارهما في الخشوع في الصلاة حكاة الفخر الرازي في تفسيره، وقيل هو معنى يقوم بالنفس ويظهره عنه سكون في الأطراف ويدل على أنه فعل القلب حديث علي رضي الله عنه: الخشوع في القلب. أخرجه الحاكم وأما قوله لو خشع هذا خشعت جوارحه، ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن وقد تحرك اليد مع وجود الخشوع، ففي سنن البيهقي عن عمرو بن حرث قال: كان رسول الله ﷺ ربما مسح لحيته وهو يصلي، وصلى بعضهم في جامع البصرة فسقطت ناحية من المسجد فاجتمع الناس عليها ولم يشعر هو بذلك، والفلاح اسم جامع لسعادات الآخرة، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: 14].

وظاهر الأمر الوجوب بالغفلة ضد الذكر فمن غفل في جميع صلاته كيف يكون مقيماً للصلاة لذكره تعالى فليقبل العبد على ربه ويستحضر بين يدي من هو واقف، كان مكتوباً في محراب داود عليه الصلاة والسلام أيتها المصلي من أنت ولمن أنت ومن تناجي ومن ينظر إليك ومن يسمع كلامك وَقَالَ الحراز ليكن إقبالك على الصلاة كإقبالك على الله يوم القيامة ووقوفك بين يديه وهو مقبل عليك وأنت تناجيه.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هَلْ تَرَوْنَ) بفتح التاء والاستفهام إنكارياً أي: أنظنون (قِبْلَتِي) أي: مقابلتي ومواجهتي (هَاهُنَا) فقط.

(وَاللَّهُ مَا) وعن الحموي لا (يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ) فيه تنبيه

وَلِئَنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي»⁽¹⁾.

لهم على التلبس بالخشوع في الصلاة لأنه إنما قال لهم ذلك لما رأى فيها التفاتاً وعدم سكون وذلك ينافي كمال الصلاة فيكون مستحباً لا واجباً إذ لم يأمرهم بالإعادة وحكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس بواجب، وأورد عليه قول القاضي حسين إن مدافعة الأخبثين إذا انتهت إلى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة إن لم يأمرهم بالإعادة وقاله أيضاً أبو بكر المروزي.

والجواب عنه: أنه يحتمل أن يكون مرادهما مدافعة شديدة أفضت إلى خروج شيء من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب، وأجاب الحافظ العسقلاني باحتمال أن يكون ذلك بعد الإجماع السابق أو المراد بالإجماع أنه لم يصرح بوجوبه أحد.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فَإِنْ قَالَ قَائِلُ الْخُشُوعِ فَرَضَ فِي الصَّلَاةِ قِيلَ لَهُ بِحَسَبِ الْإِنْسَانِ أَنْ يَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ بِقَلْبِهِ وَنِيَّتِهِ وَيُرِيدَ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا طَاقَةَ لَهُ بِمَا اعْتَرَضَهُ مِنَ الْخَوَاطِرِ فَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ هُوَ الَّذِي يَجِبُ مِنَ الْخُشُوعِ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا.

وقد روي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لِأَجْهَزَ جَيْشِي فِي الصَّلَاةِ وَعَنْهُ إِنِّي لِأَحْسِبُ جَزِيَةَ الْبَحْرَيْنِ وَأَنَا فِي صَلَاتِي، وَأَنْكَرَ ابْنُ الْمُنِيرِ إِطْلَاقَ الْفَرْضِيَّةِ وَقَالَ الصَّوَابُ أَنَّ عَدَمَ الْخُشُوعِ تَابِعٌ لِمَا يَظْهَرُ عَنْهُ مِنَ الْآثَارِ وَهُوَ أَمْرٌ مُتَفَاوِتٌ فَإِنْ أَثَرُ نَقْصٍ فِي الْوَاجِبَاتِ كَانَ حَرَامًا وَكَانَ الْخُشُوعُ وَاجِبًا وَإِلَّا فَلَا.

(وَلِئَنِّي لَأَرَاكُمْ) بفتح الهمزة أي: أبصركم (وَرَاءَ ظَهْرِي) ويروى من وراء ظهري وقد سبق أن الجمهور على أن الإبصار بالحاسة، وقد سئل عن الحكمة في تحذيرهم من النقص في الصلاة برؤيته ﷺ دون تحذيرهم برؤية الله تعالى لهم وهو مقام الإحسان المبين في سؤال جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كما تقدم في كتاب الإيمان اعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

فأجيب: بأنه في التعليل برؤيته ﷺ لهم تنبيهاً على رؤية الله تعالى لهم فإنهم إذا أحسنوا الصلاة لكون النبي ﷺ يراهم أيقظهم ذلك إلى مراقبة الله تعالى مع ما تضمنته الحديث من المعجزة له ﷺ بذلك ولكونه يبعث شهيداً عليهم يوم القيامة

742 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي - وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ»⁽¹⁾.

فإذا علموا أنه يراهم تحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم.
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج ويروى عن شُعْبَةَ، (قَالَ: : سَمِعْتُ قَتَادَةَ) هو ابن دعامة، يقول (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويروى بدون لفظ ابن مالك، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: أَقِيمُوا) أي: أكملوا وأتموا.
وفي رواية معاذ عن شُعْبَةَ أتموا بدل أقيموا (الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي) أي: من خلفي.
(وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ) وفي رواية: وإذا سجدتم.

وأغرب الداودي فحمل البعدية هنا ما بعد الوفاة يعني أن أعمال الأمة تعرض عليه وكأنه لم يتأمل سياق الحديث وربما يردّه قوله ورُبَّمَا قَالَ من بعد ظهري.

ووجه مطابقة الحديث للترجمة أن إقامة الركوع والسجود لا يكون إلا بالسكون والطمأنينة وهو الخشوع؛ لأنّ الذي يستعجل ولا يسكن فيهما تارك للخشوع إذ الظاهر عنوان الباطن كما تقدّم.

وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن مجاهد قَالَ: كان ابن الزبير إذا قام في الصلاة كأنه عود.

وحدث أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان كذلك قَالَ وكان يقال ذاك الخشوع في الصلاة، ثم هذا الحديث قد أخرجه مسلم في الصلاة أيضًا.

(1) طرفاه 419، 6644 - تحفة 1263.

أخرجه مسلم في الصلاة باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها رقم (425).

89 - بَابُ مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ⁽¹⁾

89 - بَابُ مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ

(بَابُ مَا يَقُولُ) المصلي وفي رواية ما يقرأ بدل ما يقول، واستشكل إيراد حديث أبي هريرة رضي الله عنه إذ لا ذكر للقراءة فيه، وقال الزين ابن المنير ضمن قوله ما يقرأ ما يقول في الدعاء قوله متصلًا بالقراءة، ولما كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذكر أحدهما عن الآخر، كما جاء علفتها تبتًا وماءً باردًا، وقال ابن رشيد: دعاء الافتتاح تضمن مناجاة الرب والإقبال عليه بالسؤال وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى فظهرت المناسبة بين الحديثين (بَعْدَ التَّكْبِيرِ) أي: بعد تكبيرة الافتتاح.

(1) اختلفوا في غرض المصنف بالترجمة، وعامة الشراح على أن الغرض بيان الدعاء في الاستفتاح. قال الحافظ: باب ما يقول بعد التكبير وفي رواية المستملي باب ما يقرأ بدل ما يقول، واستشكل إيراد حديث أبي هريرة إذ لا ذكر للقراءة فيه، وقال الزين ابن المنير: ضمن قوله ما يقرأ ما يقول من الدعاء قولاً متصلًا بالقراءة أو لما كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذكر أحدهما عن الآخر كما جاء «لفتها تبتًا وماءً باردًا»، وقال ابن رشيد: دعاء الافتتاح يتضمن مناجاة الرب والإقبال عليه بالسؤال، وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى فظهرت المناسبة بين الحديثين انتهى.

وقال السندي: قوله كانوا يفتتحون الصلاة ظاهر صنيع المؤلف يفيد أنه حمل افتتاح الصلاة على ما يقال بعد التكبير لا على افتتاح القراءة إما بناء على أن التكبير خارج عن الصلاة، أو أنه لظهوره مفروغ منه، فقد علم أن دعاء الافتتاح ليس بلازم، بل كانوا يفتتحون به أحيانًا، انتهى. وقال شيخ الهند في تراجمه: إن المؤلف رحمه الله مرة يصرح بالترجمة لكن غرضه لا يكون ظاهر العبارة بل ما يثبت بالالتزام أو بالإشارة جليًا كان أو خفيًا، يظهر مقصوده بعد التأمل في أحاديث الباب، ومن لم يتأمل وقع على الظاهر يقع في التكلف والتخبط، ثم قال بعد ذكر بعض أمثله: وهكذا قال باب ما يقول بعد التكبير، وأدخل فيه حديث الكسوف أيضًا فأشكل التوفيق فتكلفوا والوجه عندنا أن بعد التأمل في أحاديث الباب يفهم أن غرض المؤلف من هذا الباب إثبات التوسيع في دعاء الافتتاح، وتركه رأسًا، وعدم تعيين الدعاء المخصوص لزومًا، وأن الدعاء ثابت بعد التكبير متصلًا ومنفصلًا، فحينئذ ينطبق جميع الأحاديث المذكورة في الباب، فافهم والله أعلم، وليس غرضه من هذا الباب تعيين الدعاء، انتهى.

وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي رحمه الله قوله باب ما يقرأ أثبت أولاً أنه يقرأ بعد التكبير الفاتحة، وأثبت ثانيًا أنه يقرأ بعد التكبير الدعاء فثبت من كلا الحديثين جواز الأمرين، هذا هو الغرض للبخاري على ما هو قاعدة عنده، لكن التحقيق أن المراد بالافتتاح بالحمد لله =

743 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» [الفاتحة: 2] (1).

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابن الحارث الحوضي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامه، عن أنس وفي رواية (عَنْ أَنَسٍ) ابن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ) أي: القراءة في الصلاة وكذا رواه ابن المنذر والجوزقي وغيرهما من طريق أبي عمر الدوري وهو حفص بن عمر شيخ البُخَارِيِّ فيه بلفظ: كانوا يفتتحون القراءة، وكذا رواه البُخَارِيُّ في جزء القراءة خلف الإمام عن عمر بن مرزوق عَنْ شُعْبَةَ وذكر أنه أبين من رواية حفص ابن عمر.

(بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾) بضم الدال على الحكاية، أي: بهذا اللفظ وهذا ظاهر في عدم الجهر بالبسملة وتأويله على إرادة اسم السورة يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم بهذه الجملة فلا يعدل عن حقيقة اللفظ وظاهره إلى المجاز إلا بدليل، نعم ثبتت تسميتها بهذه الجملة في صحيح البُخَارِيِّ أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن المعلى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ» فذكر الحديث وفيه: قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] هي السبع المثاني.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولا يلزم من قوله كانوا يفتتحون بالحمد أنهم لم

الجهر به لا الجهر بالدعاء، فلا تنافي أصلاً، انتهى. وعلى هذا فهذا الباب من الأصل السابع والأربعين عند الشيخ قدس سره، والأوجه عندي أن غرض المصنف بهذا الباب إشارة إلى مسألة خلافة شهيرة، وهي أن دعاء الاستفتاح مندوب عند الجمهور، منهم الأئمة الثلاثة على الاختلاف بينهم في تخير الدعاء خلافاً للإمام مالك إذ لم يقل بذلك، وقال باستفتاح الصلاة بالقراءة لحديث أنس رضي الله عنه هذا، قال الموفق الاستفتاح من سنن الصلاة في قول أكثر أهل العلم، وكان مالك لا يراه بل يكبر ويقرأ لما روى أنس فذكر حديث الباب، فهذا من الأصل الرابع من أصول التراجع عندي لم يجزم الإمام في الترجمة بشيء، وأتى في الباب بالروايتين المختلفتين استدلل بهما الفريقان، واخترت هذا الأصل في هذا الباب لأن اختلاف الأئمة في ذلك شهير ومعروف.

(1) تحفة 1257.

أخرجه مسلم في الصلاة باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة رقم (399).

يَقْرَؤُوا الْبِسْمَلَةَ سِرًّا وَقَدْ أَطْلَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّكُوتَ عَلَى الْقِرَاءَةِ سِرًّا كَمَا فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مِنَ الْبَابِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ لَا نِزَاعَ فِيهِ وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي جَهْرِ الْبِسْمَلَةِ وَعَدَمُ كَوْنِهَا آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ كَمَا سَيَجِيءُ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ قَتَادَةُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ، وَأَيُّوبُ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ، وَأَبُو نَعَامَةَ قَيْسُ بْنُ عُبَايَةَ الْحَنْفِيُّ، وَعَائِذُ بْنُ شَرِيحٍ بِخِلَافٍ، وَالْحَسَنُ، وَثَابِتُ الْبَنَانِيُّ، وَحَمِيدُ الطَّوِيلُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ، أَمَّا حَدِيثُ قَتَادَةَ فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ.

وَأَمَّا حَدِيثُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مَنْصُورٍ فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فَلَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَتَهَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَيُّوبَ فَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فَقَالَ النَّسَائِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: ثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَافْتَتَحُوا بِالْحَمْدَةِ.

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ أَيُّوبَ، فَقِيلَ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَقِيلَ: عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ، وَقِيلَ: عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي نَعَامَةَ فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بَلْفُظٍ لَا يَقْرَءُونَ يَعْنِي لَا يَجْهَرُونَ بِهَا وَفِي لَفْظٍ لَا يَقْرَءُونَ فَقَطْ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِذِ بْنِ شَرِيحٍ فَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: اخْتَلَفَ عَنْهُ فَقِيلَ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ، وَقِيلَ: عَنْهُ عَنْ ثَمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بَلْفُظٍ كَانَ يَسْرُّ بِهَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ ثَابِتٍ فَذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ شُعَيْبٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَبُو بَكْرٍ وَلَا عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وأما حديث حميد عن أنس فأخرجه الطحاوي أيضًا عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن مالك عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه أنه قال قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وكلهم لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة.

وأما حديث محمد بن نوح عن أنس رضي الله عنه فأخرجه الطحاوي أيضًا عن إبراهيم بن منقذ عن عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن محمد بن نوح أخا بني سعد بن بكر حدثه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما يستفتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢)، ثم إنه روى هذا الحديث عن قتادة أيضًا جماعة شعبة وهشام وأبو عوانة وأيوب وسعيد بن أبي عروبة والأوزاعي وشيبان ورواه عن شعبة أيضًا جماعة منهم حفص بن عمر وغندر والأعمش وعبد الرحمن بن زياد.

الثاني: أنه قد اختلف ألفاظ هذا الحديث فلفظ البخاري ما مر، ولفظ مسلم فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها، ورواه النسائي وابن حبان والدارقطني وقالوا فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم، وزاد ابن حبان ويجهرون بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢)، وفي لفظ للنسائي وابن حبان أيضًا فلم أسمع أحدا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، وفي لفظ أبي يعلى في مسنده فكانوا يفتتحون القراءة فيما يجهر به بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) [الفتحة: 2]، وفي لفظ للطبراني في معجمه وأبي نعيم في الحلية وابن خزيمة في مختصر المختصر فكانوا يسيرون ببسم الله الرحمن الرحيم، ورجال هؤلاء الروايات كلهم ثقات مخرج لهم في الصحيح، وروى الترمذي حدثنا أحمد بن منيع، قال: نا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد الجريري عن قيس عن عباية عن ابن عبد الله بن معقل قال سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: أي بني محدث إياك والحدث ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام

يعني منه، قَالَ وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُهَا فَلَا تَقْلُهَا إِذَا صَلَّيْتُ فَقُلْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعِثْمَانُ، وَعَلِيٌّ وَغَيْرُهُمْ وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا، وَلِحَدِيثِ أَنَسٍ طَرُقَ أُخْرَى دُونَ مَا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ الصَّحَاحِ فِي الصَّحَّةِ وَكُلَّ أَلْفَاظِهِ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ يَصَدَّقُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَهِيَ سَبْعَةُ أَلْفَاظٍ:

فَالْأَوَّلُ: كَانُوا لَا يَسْتَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَالثَّانِي: فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ أَوْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَالثَّالِثُ: فَلَمْ يَكُونُوا يَقْرَأُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَالرَّابِعُ: فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَالْخَامِسُ: فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

السَّادِسُ: وَكَانُوا يَسْرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَالسَّابِعُ: فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾

[الفتاحة: 2]، وَهَذَا اللَّفْظُ هُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْخَطِيبُ وَضَعَّفَ مَا سِوَاهُ لِرَوَايَةِ الْحَقَّاطِ لَهُ عَنْ قَتَادَةَ وَلِمَتَابَعَةِ غَيْرِ قَتَادَةَ لَهُ عَنْ أَنَسٍ فِيهِ وَجَعَلَهُ اللَّفْظُ الْمَحْكَمُ عَنْ أَنَسٍ وَجَعَلَ غَيْرَهُ مُتَشَابِهًا وَحَمَلَ عَلَى الْإِفْتِتَاحِ بِالسُّورَةِ لَا بِالْآيَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُخَالَفٍ لِلْأَلْفَاظِ الْبَاقِيَةِ بِوَجْهِ فَكَيْفٍ يَجْعَلُ مُنَاقِضًا لَهَا فَإِنَّ حَقِيقَةَ هَذَا اللَّفْظِ الْإِفْتِتَاحِ بِالْآيَةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ التَّسْمِيَةِ جَهْرًا أَوْ سِرًّا فَكَيْفَ يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ بِغَيْرِ مُوَجِّبٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا، فَإِنْ قِيلَ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ وَقَدْ ضَعَّفَ الْحَقَّاطُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَنْكَرُوا عَلَى التِّرْمِذِيِّ تَحْسِينَهُ كَابْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَالْخَطِيبُ قَالُوا إِنَّ مَدَارَهُ عَلَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي نَعَامَةَ عَنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: كَانَ أَبُونَا إِذَا سَمِعَ أَحَدًا مَتًا يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَقُولُ أَي: بَنِي صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَمْ

أسمع أحداً منهم يقول بسم الله، ورواه الطبراني في معجمه عن عبد الله بن بريدة عن ابن عبد الله بن معقل عن أبيه مثله، ثم أخرجه عن أبي سفيان طريف ابن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن معقل عن أبيه قال صليت خلف إمام فجهر بسم الله الرحمن الرحيم فلما فرغ من صلاته قال: ما هذا غيب عنا هذه التي أراك تجهر بها فإني قد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يجهروا بها فهؤلاء الثلاثة رووا هذا الحديث عن ابن عبد الله بن معقل، عن أبيه، وهم أبو نعمة الحنفي قيس بن عباية وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن عبد البر هو ثقة عند جميعهم.

وقال الخطيب: لا أعلم أحداً رماه ببدعة في دينه ولا كذب في روايته، وعبد الله بن بريدة وهو أشهر ممن يثنى عليه، وأبو سفيان السعدي وهو وإن تكلم فيه ولكنه يعتبر به بما تابعه عليه غيره من الثقات وهو الذي سمى ابن عبد الله بن معقل يزيد كما هو عند الطبراني فقد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله بن معقل برواية هؤلاء الثلاثة وقد تقدم في مسند الإمام أحمد عن أبي نعمة عن بني عبد الله بن معقل وبنيه الذين يروي عنهم يزيد وزيد ومحمد، والنسائي وابن حبان وغيرهما يحتجون بمثل هؤلاء الثلاثة مع أنهم مشهورون بالرواية ولم يرو أحد منهم حديثاً منكراً ليس له شاهد ولا متابع حتى يجرح بسببه، أما يزيد فهو الذي سمى في هذا الحديث، وأما محمد فيروي له الطبراني عنه عن أبيه قال سمعت النبي ﷺ يقول: «ما من إمام يبني غاشاً لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة»، وزيد أيضاً روى الطبراني عنه عن أبيه مرفوعاً لا تحذفوا فإنه لا يصاد به صيد ولا ينكأ العدو ولكنه يكسر السن ويفقأ العين.

وبالجملة فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالبسملة وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن وقد حسنه الترمذي والحديث الحسن يحتج به لا سيما إذا تعددت شواهد وكثرت متابعاته، والذين تكلموا فيه وتركوا الاحتجاج به بجهالة ابن عبد الله بن معقل قد احتجوا في هذه المسألة بما هو أضعف منه بل احتج الخطيب بما يعلم أنه موضوع فهذا جرأة عظيمة لأجل تعقبه وحميته بما لا ينفعه في الدنيا ولا في الآخرة، ولم يحسن البيهقي في تضعيف

هذا الحديث إذ قَالَ بعد أن رواه في كتاب المعرفة هذا حديث تفرد به أبو نعمة قيس بن عباية وابن عبد الله بن معقل وأبو نعمة لم يحتج بهما صاحبا الصحيح فقله تفرد به أبو نعمة غير صحيح فقد تابعه عبد الله بن يزيد وأبو سفيان كما مرّ، وقوله وابن عبد الله بن معقل وأبو نعمة لم يحتج بهما صاحبا الصحيح ليس هذا الإلزام في صحّة الإسناد، ولئن سلّمنا فقد قيل إنّه حسن والحسن يحتجّ به، وهذا الحديث يدلّ على أنّ ترك الجهر بها عندهم كان ميراثاً يتوارثونه خلفهم عن سلفهم وهذا وحده كاف في المسألة لأنّ الصلوات الجهرية دائمة صباحاً ومساءً فلو كان ﷺ يجهر بها دائماً لما وقع فيه الاختلاف ولا الاشتباه ولكان معلوماً بالضرورة ولما قال أنس رضي الله عنه لم يجهر بها ﷺ ولا خلفاؤه الراشدون ولا قال عبد الله بن معقل ذلك أيضاً وسمّاه حدثاً ولما استمرّ عمل أهل المدينة في محراب النّبِيِّ ﷺ ومقامه على ترك الجهر بها فيتوارثه آخرهم عن أولهم ولا يظنّ عاقل أنّ أكابر الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وأكثر أهل العلم كانوا يواطبون على خلاف ما كان رسولُ الله ﷺ يفعلهُ، وسيأتي الجواب عن أحاديث الجهر إن شاء الله تعالى.

الثالث: أنّه احتجّ به مالك وأصحابه على ترك التسمية في ابتداء الفاتحة وأنها ليست منها وبه قال الأوزاعي والطبري، وقال أصحابنا الحنفية البسمة آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من أوّل كلّ سورة ولا يجهر بها بل يقولها سرّاً وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق، وقال أبو عمر قال مالك لا يقرأ البسمة في الفرض سرّاً ولا جهراً وفي النافلة إن شاء فعل وإن شاء ترك وهو قول الطبري، وقال الثوري وأبو حنيفة وابن أبي ليلى وأحمد يقرأ مع أم القرآن في كلّ ركعة إلا ابن أبي ليلى فإنه قال إن شاء جهر بها وإن شاء أخفاها، وقال الشافعي هي آية من الفاتحة يخفيها إذا أخفى ويجهر بها إذا جهر، واختلف قوله هل هي آية من كلّ سورة أو لا على قولين:

أحدهما: نعم وهو قول ابن المبارك.

والثاني: لا قال صاحب التوضيح وعندنا يستحبّ الجهر بها فيما يجهر فيه وبه قال أكثر العلماء والأحاديث الواردة في الجهر كثيرة متعدّدة عن جماعة من

الصحابة يرتقي عددهم إلى أحد وعشرين صحابياً رَوَوْا ذلك عن النَّبِيِّ ﷺ منهم من صرَّح بذلك ومنهم من فهم من عباراته والحجَّة قائمة بالجهر وبالصحَّة ثم ذكر من الصحابة أبا هريرة وأمَّ سلمة وابن عبَّاس وأنسًا وعليَّ بن أبي طالب وميسرة ابن حبيب .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : ومن الذين عدَّهم عمَّار وعبد الله بن عمر والنعمان بن بشير والحكيم بن عمير ومعاوية رضي الله عنهم ، أمَّا حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرواه النسائي في سننه من حديث نعيم ابن المجمر قَالَ : صَلَّيْتُ وراء أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ حَتَّى قَالَ : غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ : آمِينَ فِي آخِرِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ : إِنِّي لِأَشْبهَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحَيْهِمَا ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ إِنَّهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَرَوَاتُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ ، مُجْمَعٌ عَلَى عَدَالَتِهِمْ مُحْتَجٌّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحِ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ وَقَالَ : إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَلَهُ شَوَاهِدٌ وَقَالَ فِي رَوَاتِهِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ .

والجواب عنه من وجوه :

الأوَّل : أَنَّهُ مَعْلُولٌ فَإِنَّ ذِكْرَ الْبِسْمَلَةِ فِيهِ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ نَعِيمُ الْمَجْمَرِ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُمْ ثَمَانِمِائَةٌ مَا بَيْنَ صَاحِبٍ وَتَابِعٍ وَلَا يَثْبُتُ عَنْ ثِقَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِالْبِسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ أَلَا يَرَى كَيْفَ أَعْرَضَ صَاحِبُ الصَّحِيحِ عَنْ ذِكْرِ الْبِسْمَلَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْبُرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا الْحَدِيثُ ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ رَوَاهَا نَعِيمُ الْمَجْمَرِ وَهُوَ ثِقَةٌ وَالزِّيَادَةُ عَنْ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ فِيهِ خِلَافًا مَشْهُورًا فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَقْبَلُهَا فَتَأَمَّلْ .

الثَّانِي : أَنَّ قَوْلَهُ فَقَرَأَ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنْهُ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَخْبَرَ نَعِيمًا بِأَنَّهُ قَرَأَهَا سِرًّا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهَا مِنْهُ فِي مَخَافَتِهِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ كَمَا رَوَى عَنْهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِفْتَاكِ وَالْفَافِظِ الذِّكْرِ فِي قِيَامِهِ وَقَعُودِهِ وَرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْجَهْرِ .

الثالث : أنَّ التشبيه لا يقتضي أن يكون مثله من كلِّ وجه بل يكفي في غالب الأحوال والأفعال وذلك متحقق في التكبير وغيره دون البسملة فإن التكبير وغيره من أفعال الصلاة ثابت صحيح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان مقصوده الردُّ على من تركه، وأمَّا التسمية ففي صحتها عنه نظر فالتشبيه يصرف إلى الصحيح الثابت دون غيره ويلزمهم على القول بالتشبيه من كلِّ وجه أن يقولوا بالجهر بالتعوذ أيضًا فإنَّ الشافعي روى أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَسْلَمِيُّ عَنْ رِبِيعَةَ عَنْ عَثْمَانَ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَوْمُ النَّاسِ رَافِعًا صَوْتَهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ إِذَا فَرَّغَ مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ رَبَّنَا إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَهَلَّا أَخَذُوا بِهَذَا كَمَا أَخَذُوا بِجَهْرِ الْبِسْمَلَةِ مُسْتَدَلِّينَ بِمَا فِي الصَّحِيحِينَ عَنْهُ فَمَا أَسْمَعَنَا ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ وَمَا أَخْفَانَا أَخْفَيْنَاكُمْ وَكَيْفَ يَظُنُّ بِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَرِيدُ التَّشْبِيهَ فِي الْجَهْرِ بِالْبِسْمَلَةِ وَهُوَ الرَّاوي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ فَنَصَفْتُهَا لِي وَنَصَفْتُهَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ : اللَّهُ حَمْدُنِي عَبْدِي» الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْبِسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَلَا الْإِبْتِدَاءِ بِهَا .

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : حَدِيثُ الْعَلَاءِ هَذَا قَاطِعٌ تَعَلَّقَ الْمَنَازِعِينَ وَهُوَ نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ وَلَا أَعْلَمُ حَدِيثًا فِي سَقُوطِ الْبِسْمَلَةِ أَبْيَنَ مِنْهُ، وَاعْتَرَضَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهُ لَا مَعْتَبَرَ بِكَوْنِ الْحَدِيثِ فِي مُسْلِمٍ فَإِنَّ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ فَقَالَ مُضْرِبُ الْحَدِيثِ حَدِيثُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي وَقَدْ انْفَرَدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ .

الثاني : أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ فَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ ذِكْرُ التَّسْمِيَةِ كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ سَمْعَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي فَنَصَفْتُهَا لَهُ يَقُولُ عَبْدِي إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَيَذْكُرْنِي عَبْدِي ثُمَّ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَأَقُولُ حَمْدُنِي عَبْدِي»

الحديث، وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة ولكنها مفسّرة لحديث مسلم أنّه أراد السّورة لا الآية.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ هذا القائل حملة الجهل وفرط التعصّب ورداءة الرأي والفكر على ترك الصحيح وتضعيفه لكونه غير موافق لمذهبه وَقَالَ: لا معتبر بكونه في مسلم مع أنّه رواه عن العلاء الأئمة الثقات الأثبات كمالك وسفيان بن عيينة وابن جريج وشعيب وعبد العزيز الدراوردي وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن إسحاق والوليد بن كثير وغيرهم، والعلاء في نفسه ثقة صدوق وهذه الرواية ما انفرد بها عنه ابن سمعان.

وَقَالَ عمر بن عبد الواحد: سألت مالكا عنه أي: عن ابن سمعان فَقَالَ كان كذّابا، وكذا قَالَ يحيى بن معين، وَقَالَ يحيى بن بكير قَالَ هشام بن عروة لقد كذب عليّ وحدث عني بأحاديث لم أحدثها له، وعن أحمد متروك الحديث وكذا قَالَ أبو داود وزاد من الكذّابين، فإن قيل أخرج الخطيب عن أبي أويس قَالَ أَخْبَرَنِي العلاء بن عبد الرحمن عَنْ أَبِيهِ عن أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا أمّ الناس جهر ببسم الله الرحمن الرحيم رواه الدارقطني في سننه وابن عديّ في الكامل فقلا فيه قرأ بدل جهر وكأنّه رواه بالمعنى.

فالجواب: أنّ أبا أويس ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم فلا يحتجّ بما انفرد به فكيف إذا انفرد بشيء وخالفه فيه من هو أوثق منه، لا يقال أخرج مسلم لأبي أويس، لأنّ صاحبي الصحيحين إذا أخرجوا لمن تكلم فيه إنّما يخرجان بعد انتفائهما من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهد وعلم أنّ له أصلا ولا يخرجان ما تفرّد به سيّما إذا خالف الثقات، وهذه العلّة واجب على كثير ممّن استدرك على الصحيحين فتساهلوا في استدراكهم ومن أكثرهم تساهلا الحاكم أبو عبد الله في كتابه المستدرك فإنه يقول هذا على شرط الشيخين أو أحدهما وفيه هذه العلّة إذ يلزم من كون الراوي محتجّا في الصحيح أنّه إذا وجد في أيّ حديث كان يكون ذلك الحديث على شرطه.

ولهذا قَالَ ابن دحية في كتابه العلم المشهور: ويجب على أهل الحديث أن يتحفّظوا من قول الحاكم أبي عبد الله فإنه كثير الغلط ظاهر السقط وقد غفل عن

ذلك كثير ممّن جاء بعده وقلّده في ذلك، فإن قيل قد جاء من طريق آخر أخرجه الدارقطني عن خالد بن إلياس عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «علّمني جبرائيل الصلّاة فقام فكبر لنا» ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فيما يجهر به في كلّ ركعة.

فالجواب: أنّ هذا إسناد ساقط فإنّ خالد بن إلياس مجمع على ضعفه، وعن البُخاريّ عن أحمد أنه منكر الحديث.

وقال ابن معين: ليس بشيء ولا يكتب حديثه.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات.

وقال الحاكم: روى عن المقبري، ومحمد بن المنكدر، وهشام بن عروة أحاديث موضوعة، فإن قيل روى الدارقطني أيضًا عن جعفر بن مكرم نا أبو بكر الحنفي، نا عبد المجيد بن جعفر أخبرني نوح بن أبي بلال، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم أنّه أمّ القرآن وأمّ الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها».

فالجواب: أنّه قال أبو بكر الحنفي ثم لقيت نوحا فحدّثني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بمثله ولم يرفعه، فإن قيل قال عبد الحق في أحكامه الكبرى رفع هذا الحديث عبد الحميد بن جعفر وهو ثقة وثقه ابن معين.

فالجواب: أنّه كان سفيان الثوري يضعّفه، ولئن سلّمنا رفعه فليس فيه دلالة على الجهر، ولئن سلّم فالصواب فيه الوقف قاله الدارقطني لأنّه رواه المعافى بن عمران عن عبد الحميد عن نوح عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، ورواه أسامة بن زيد وأبو بكر الحنفي عن نوح عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفًا، فإن قيل: هذا موقوف في حكم المرفوع إذ لا يقول الصحابي إنّ البسملة إحدى آيات الفاتحة إلّا عن توقيف أو دليل قويّ ظهر له فحينئذ يكون له حكم سائر آيات الفاتحة من الجهر والإسرار.

فالجواب: أنّه لعلّ أبا هريرة رضي الله عنه سمع النبيّ ﷺ يقرأها فظنّها من

الفاتحة فَقَالَ إنها إحدى آياتها ونحن لا ننكر أنها من القرآن ولكن النزاع في موضعين :

أحدهما : أنها آية من الفاتحة .

والثاني : أن لها حكم سائر آيات الفاتحة جهرا وسرا ، ونحن نقول إنها آية مستقلة قبل السورة وليست منها جمعا بين الأدلة ، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يخبر عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ هي إحدى آياتها وقراءتها قبل الفاتحة لا تدلّ على ذلك وإذا جاز أن يكون مستند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قراءة النَّبِيِّ ﷺ لها وقد ظهر أن ذلك ليس بدليل على محلّ النزاع فلا تعارض به أدلتنا الصحيحة الثابتة ، وأيضا فالمحفوظ الثابت عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عدم ذكر البسملة كما رواه البُخَارِيُّ في صحيحه من حديث ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الحمد لله هي أمّ القرآن وهي السبع المثاني والقرآن العظيم » ، ورواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، على أن عبد الحميد بن جعفر ممن تكلم فيه ولكن وثقه أكثر العلماء واحتجّ به مسلم في صحيحه وليس تضعيف من ضعفه ممّا يوجب ردّ حديثه ولكن الثقة قد يغلط والظاهر أنه قد غلط في هذا الحديث ، والله أعلم .

وأما حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فرواه الحاكم في المستدرک عن عمر بن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلوة بسم الله الرحمن الرحيم فعدها آية الحمد لله رب العالمين آيتين الرحمن الرحيم ثلاث آيات إلى آخره ، ورواه الدارقطني والبيهقي .

والجواب عنه : أن مدار هذه الرواية على عمر بن هارون البلخي وهو مجروح تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، فعن أحمد لا أروي عنه شيئا ، وعن يحيى ليس بشيء ، وعن ابن المبارك كذاب ، وعن النسائي متروك الحديث .

وعن ابن الجوزي كذاب خبيث ليس حديثه بشيء ، فإن قيل : روى أبو داود في كتاب الحروف حَدَّثَنَا سعيد بن يحيى الأموي قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : نا ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذكرت أو كلمة غيرها قراءة رسول الله ﷺ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ [الفاتحة: 1 - 4] يقطع قراءته آية آية، وأخرجه أحمد نا يحيى بن سعيد الأموي إلى نحوه ولفظه: أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت كان يقطع آية آية بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين.

فالجواب: أنه ليس فيه حجة للخصم لأن فيه ذكرها قراءة النبي ﷺ كيف كانت وبيان ترتيله وليس فيه ذكر الصلاة، فإن قيل قَالَ البيهقي في كتاب المعرفة قَالَ البويطي في كتابه: أَخْبَرَنِي غير واحد عن حفص عن غياث عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ كان إذا قرأ بأَم القرآن بدأ بسم الله الرحمن الرحيم يعدها آية ثم قرأ الحمد لله رب العالمين يعدها ست آيات.

فالجواب: أنه قَالَ الطحاوي في كتاب الرد على الكرابيسي لم يسمع ابن أبي مليكة هذا الحديث من أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا والذي يروى عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن أبي بكر عن أم سلمة هو الأصح ولهذا أسنده الترمذي من جهة يعلى وَقَالَ: غريب حسن صحيح، ثم إن كان العد بلسانه في الصلاة فذلك مناف للصلاة وإن كان بأصابعه فلا يدل على أنها آية من الفاتحة قاله الذهبي في مختصر السنن.

وأما حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فأخرجه البيهقي في سننه من حديث ابن المبارك عن ابن جريج، عَنْ أَبِيهِ، عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في السبع المثاني قال: هي فاتحة الكتاب قرأها ابن عباس رضي الله عنهما بسم الله الرحمن الرحيم سبعا، قَالَ ابن جريج فقلت لأبي أخبرك سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قَالَ بسم الله الرحمن الرحيم آية من كتاب الله قَالَ نعم ثم قَالَ قرأها ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الركعتين جميعا، وأخرجه الطحاوي عن أبي بكر عن أبي عاصم عن ابن جريج عَنْ أَبِيهِ عنه سعيد ابن جبيرة عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87] قَالَ: فاتحة الكتاب ثم قرأ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسم الله الرحمن الرحيم وَقَالَ هي الآية السابعة.

والجواب عنه : أنّ في إسناده عبد العزيز بن جريج والد عبد الملك وقد قال البُخَارِيُّ حديثه لا يتابع عليه ، وأنه يعارضه ما يدلّ على خلافه وهو حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ فِي الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتَّحَاوِي وَهَذَا دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّ الْبِسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ إِذْ لَوْ كَانَتْ مِنْهَا لَقَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ مَعَ الْفَاتِحَةِ ، فَإِنْ قِيلَ رَوَى الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَسَّانٍ عَنْ شَرِيكَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ الْحَاكِمُ إِسْنَادُهُ : صَحِيحٌ وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ .

فالجواب : أنّ هذا غير صريح ولا صحيح أمّا أنّه غير صريح فلأنّه ليس فيه أنّه في الصَّلَاةِ وَأَمَّا أنّه غير صحيح فلأنّ عبد الله بن عمرو بن حسان كان يضع الحديث قاله إمام الصنعة عليّ ابن المديني وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ كَانَ يَكْذِبُ ، فَإِنْ قِيلَ رَوَى الدارقطني عن أبي الصلت الهروي واسمه عبد السلام بن صالح ، نا عباد بن العوام ، نا شريك ، عن سالم ، عن سعيد ابن جبير ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ فِي الصَّلَاةِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

فالجواب : أنّه أضعف من الأول فإنّ أبا الصلت متروك وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَيْسَ عِنْدِي بِصَدُوقٍ قَالَ الدارقطني رافضي خبيث ، وأمّا حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالدارقطني من حديث محمد ابن أبي المتوكل بن أبي السري قَالَ صَلَّيْتُ خَلْفَ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ مِنَ الصَّلَوَاتِ مَا لَا أَحْصِيهَا الصُّبْحَ وَالْمَغْرِبَ فَكَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَبْلَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَبَعْدَهَا قَالَ الْمُعْتَمِرُ : مَا أَلُو أَنْ أَقْتَدِيَ بِصَلَاةِ أَبِي وَقَالَ أَبِي مَا أَلُو أَنْ أَقْتَدِيَ بِصَلَاةِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَنَسٌ مَا أَلُو أَنْ أَقْتَدِيَ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

والجواب : أنّ هذا معارض بما رواه ابن خزيمة في مختصره والطبراني في معجمه عن معتمر بن سليمان عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْرُّ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنْ قِيلَ رَوَى الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي السري ، نا

إسماعيل بن أبي أويس نا مالك عن حميد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَكُلُّهُمْ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ الْحَاكِمُ وَإِنَّمَا ذَكَرْتَهُ شَاهِدًا .

فالجواب : أَنَّهُ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي مُخْتَصَرٍ أَمَا يَسْتَحْيِي الْحَاكِمُ يُورِدُ فِي كِتَابٍ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ فَأَنَا أَشْهَدُ بِاللَّهِ وَاللَّهُ إِنَّهُ يَكْذِبُ .

وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ الْخَزَازِ ، نَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ الْمُؤَذِّنِ ، نَا عَطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ ، عَنْ عَلِيٍّ وَعُمَارُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ فِي الْمَكْتُوبَاتِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَقَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ لَا أَعْلَمُ فِي رَاوِيهِ مَنْسُوبًا إِلَى الْجَرَحِ .

والجواب : أَنَّهُ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ هَذَا خَبَرٌ وَاهٍ كَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ صَاحِبَ مَنَاقِيرٍ ضَعُفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَسَعِيدٌ ضَعِيفٌ أَوْ مَجْهُولٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي : هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ .

وَأَمَّا حَدِيثُ مَيْسَرَةَ بْنِ حَبِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الْبُوشَنَجِيُّ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَكَّتَانِ سَكَّةَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَسَكَّةَ إِذَا قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ فَكَتَبُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنُ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَتَبَ أَنَّ صَدُقَ مَيْسَرَةَ ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ رَجُلَانِ إِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ وَصَحَّحَهُ أَبُو شَامَةَ وَغَيْرُهُ .

والجواب : أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْجَهْرِ بَلْ هُوَ دَلِيلٌ لَنَا عَلَى الْإِخْفَاءِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَارٍ فَقَدْ ذَكَرَ مَعَ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، نَا عُمَرُ ، نَا عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الشَّيْبَانِيِّ ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ مَرْوَانُ نَا أَبُو طَاهِرٍ ، نَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

والجواب : أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَحْدِثْ بِهِ ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ ، وَالْمَتَّهَمُ بِهِ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى الْقُرَشِيُّ وَقَدْ كَذَّبَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فَيَكُونُ كَاذِبًا

في روايته عن مثل هذا الثقة، وشيخ الدارقطني ضعيف وهو أيضًا ضعفه، والحسن بن خلال، ومحمد بن جعفر تكلم فيهما الدارقطني وَقَالَ: لا يحتج بهما، وله طريق آخر عند الخطيب عن عبادة بن زياد الأسدي، نا يونس بن يعفور العبدي عن المعتمر بن سليمان، عن ابن أبي عبيدة، عن مسلم بن حبان قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي السُّورَتَيْنِ فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى قَبِضَ وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى قَبِضَ وَخَلْفَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى قَبِضَ فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِهَا فِي السُّورَتَيْنِ فَلَا أَدْعُ الْجَهْرَ بِهَا حَتَّى أَمُوتَ، وَهَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ لِأَنَّ عِبَادَةَ بْنَ زِيَادٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ كَانَ مِنْ رُؤَسَاءِ الشَّيْعَةِ قَالَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ: مُحَمَّدُ النَّيْسَابُورِيُّ هُوَ مُجْمَعٌ عَلَى كَذِبِهِ، وَشَيْخُهُ يُونُسُ بْنُ يَعْفُورٍ ضَعْفُهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَعِينٍ.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ عِنْدِي وَمُسْلِمٌ بْنُ حَبَّانٍ مَجْهُولٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يُونُسَ بْنِ زِيَادِ الضَّبِّيِّ، نا أحمد بن حماد الهمداني، عن مطر بن خليفة، عن أبي الضحى عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّنِي جِبْرَائِيلُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

والجواب: أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بَلْ مُوَضَّوعٌ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ ضَعِيفٌ ضَعْفُهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ يُونُسَ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ، وَسُكُوتُ الدَّارَقُطْنِيِّ وَالْخَطِيبِ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْحَفَازِ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ رَوَايَتِهِمْ لَهُ قَبِيحٌ جَدًّا، وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَكَمِ بْنِ عَمِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ نا أَبُو الْقَاسِمِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَشَرَ الْكُوفِيُّ، نا أحمد بن موسى بن إسحاق الحمَّار، نا إبراهيم بن حبيب، نا موسى بن أبي حبيب الطائفي عن الحكم بن عمير وكان بدرِّيًّا قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الْغَدَاةِ وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

والجواب: أَنَّ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ الْغَرِيبَةِ بَلْ هُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ بْنَ عَمِيرٍ لَيْسَ بِدَرِّيًّا وَلَا فِي الْبَدْرِيِّينَ أَحَدٌ اسْمُهُ الْحَكَمُ بْنُ عَمِيرٍ بَلْ لَا

تعرف له صحبة له أحاديث منكورة، وَقَالَ الذهبي: الحكم بن عمير وقيل عمرو اليماني والأزرحي له أحاديث ضعيفة الإسناد إليه، وموسى بن حبيب الراوي عنه لم يلق صحابياً بل هو مجهول لا يحتج بحديثه، وإبراهيم بن حبيب وهم فيه الدارقطني فإنه إبراهيم بن إسحاق الصيني وهم فيه الدارقطني فَقَالَ: الضبي بالضاد المعجمة والباء الموحدة المشددة.

وأما حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأخرجه الحاكم في مستدركه عن عبد الله ابن عثمان بن خيثم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صلى معاوية بالمدينة صلاة فجهر فيها بالقراءة فبدأ بسم الله الرحمن الرحيم لَأَمَّ الْقُرْآنَ وَلَمْ يقرأ بها للسورة التي بعدها حَتَّى قَضَى تِلْكَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَكْبِرْ حَتَّى يَهُوِيَ حَتَّى قَضَى تِلْكَ الصَّلَاةَ فَلَمَّا نَادَاهُ مِنْ سَمْعِ ذَلِكَ مِنَ الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَمَنْ كَانَ عَلَى مَكَانٍ يَا مُعَاوِيَةُ أَسْرَقْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ أَيْنَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَيْنَ التَّكْبِيرُ إِذَا خَفَضْتَ وَإِذَا رَفَعْتَ فَلَمَّا صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِلْسُورَةِ الَّتِي بَعْدَ أَمِّ الْقُرْآنِ وَكَبَّرَ حِينَ يَهُوِي سَاجِداً، قَالَ الْحَاكِمُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَقَالَ: رَوَاهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ وَقَدْ اعْتَمَدَ الشَّافِعِيُّ عَلَى حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ هَذَا مِنْ إِبْثَاتِ الْجَهْرِ.

وَقَالَ الْخَطِيبُ: هُوَ أَجُودُ مَا يَعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وَمَدَارُهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ لَكِنَّهُ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، فَغَنَ يَحْيَى أَحَادِيثَهُ غَيْرَ قَوِيَّةٍ وَعَنِ النَّسَائِيِّ لَيْسَ الْحَدِيثُ لَيْسَ بِالْقَوِي وَعَنِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ مَنكَرُ الْحَدِيثِ.

وبالجملة فهو مختلف فيه فلا يقبل ما تفرَّد به مع أَنَّ إِسْنَادَهُ مُضْطَرَبٌ بَيِّنَاهُ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ وَشَرَحَ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ أَيْضاً شَاذٌ مُعَلَّلٌ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَيْفَ يَرَى أَنَسٌ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ هَذَا مُحْتَجّاً بِهِ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ وَلَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَعْرُوفِينَ بِصَحْبَتِهِ أَنَّهُ نَقَلَ عَنْهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِمَّا يَرُدُّ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ هَذَا أَنَّ أَنَسًا كَانَ مُقِيمًا بِالْبَصْرَةِ وَمُعَاوِيَةُ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا أَنَّ أَنَسًا كَانَ مَعَهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ.

وأيضاً: أن مذهب أهل المدينة قديماً وحديثاً ترك الجهر بها ومنهم من لا يرى قراءتها أصلاً قَالَ عروة بن الزبير: أحد الفقهاء السبعة أدركت الأئمة وما يستفتحون القراءة إلّا بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفتاحة: 2] ولا يحفظ عن أحد من أهل المدينة بإسناد صحيح أنه كان يجهر بها إلّا شيء يسير وله محمل وهذا عمل يتوارثه آخرهم عن أولهم فكيف ينكرون على معاوية ما هو سنتهم انتهى .

وفي الباب أيضاً عن بريدة بن الخصيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الدارقطني والحاكم في الأكليل، وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الحاكم في الإكليل، وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الحافظ البوشنجي، وعن طلحة ابن عبيد الله أخرجه الحاكم في الإكليل، وعن عبد الله بن أبي أوفى أخرجه الدارقطني، وعن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الحافظ أبو القاسم الغافقي الأندلسي في كتابه المسلسل، وعن مخالد بن ثور وبشر بن معاوية أخرجه الخطيب، وعن الحسين بن عرفة الأسدي أخرجه أبو موسى المديني في كتابه المستفاد بالنظر والكتابة في معرفة الصحابة، وعن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه البوشنجي وكلها واهية ضعيفة.

وبالجملة أحاديث الجهر وإن كثرت رواها فكلها ضعيفة وهي ليست مخرّجة في الصحاح ولا في المسانيد المشهورة ولم يرو أكثرها إلّا الحاكم والدارقطني، فأما الحاكم فقد عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعية .

وأما الدارقطني فقد ملأ كتابه من الأحاديث الغريبة والشاذة والمعلّلة وكم فيه من حديث لا يوجد في غيره وفي رواها الكذابون والضعفاء والمجاهيل الذين لا يوجدون في التواريخ ولا في كتب الجرح والتعديل كعمرو بن شميل وجابر الجعفي وحصين بن مخارق وعمرو بن حفص المكيّ وعبد الله بن عمرو ابن حسان وأبي الصلت الهروي وعمر بن هارون البلخي وعيسى بن ميمون وآخرين، وكيف يجوز أن يعارض بمثل هؤلاء ما رواه البُخَارِيُّ ومسلم في صحيحهما من حديث أنس الذي رواه عنه غير واحد من الأئمة الثقات الأثبات، ومنهم: قتادة الذي كان أحفظ أهل زمانه ويرويه عنه شعبة الملقّب بأمير المؤمنين في الحديث

وتلقاه الأئمة بالقبول وهذا البُخَارِيُّ مع شدة تعصّبه وفرط تحمله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً وقد تعب كثيراً في تحصيل حديث صحيح في الجهر حتّى يخرج في صحيحه فما ظفر به ، وكذلك مسلم لم يذكر شيئاً من ذلك ولم يذكر في هذا الباب إلا حديث أنس رضي الله عنه الدال على الإخفاء ، فإن قيل إنهما لم يلتزما أن يودعا في صحيحيهما كل حديث صحيح فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة .

فالجواب : أنّ هذا القول لا يقوله إلا مكابر أو سخي فإِنَّ مسألة الجهر من أعلام المسائل ومعضلات الفقه ومن أكثرها دواماً في المناظرة وجولانا في المصنفات ، ولو حلف الشخص بالله أيما مؤكدة أنّ البُخَارِيَّ لو اطلع على حديث منها موافق لشرطه أو قريب منه لم يخل منه كتابه لما حث ، ولئن سلّمنا فهذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة مع احتمال كتبهم على الآحاد السقيمة والأسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئاً فلولا أنّها واهية عندهم بالكلية لما تركوها ، وقد تفرد النسائي منها بحديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو أقوى ما فيها عندهم وقد عرفت ضعفه من وجوه ، فإن قيل أحاديث لجهر تقدّم على أحاديث الإخفاء بأشياء .

منها : كثرة الرواة فإنّ أحاديث الإخفاء رواها اثنان من الصحابة وهما أنس ابن مالك وعبد الله بن معقل وأحاديث الجهر تحراها أكثر من عشرين صحابياً كما سبق .

ومنها : أنّ أنساً رضي الله عنه قد روي عنه إنكار ذلك في الجملة فروى أحمد والدارقطني من حديث سعيد بن زيد أبي سلمة قال سألت أنساً رضي الله عنه أكان رسول الله ﷺ يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أو ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة : 2] قال إنّك تسألني في شيء ما أحفظ أو ما سألني أحد قبلك ، قال الدارقطني إسناده صحيح .

فالجواب عن الأوّل : أنّ الاعتماد على كثرة الرواة إنما يكون بعد صحة الدليلين وأحاديث الجهر ليس فيها صحيح صريح بخلاف حديث الإخفاء فإنّه صحيح صريح ثابت مخرج في الصحيح والمسانيد المعروفة والسّنن المشهورة

مع أنّ جماعة من الحنفيّة لا يرون الترجيح بكثرة الرواة.

وعن الثاني: أنّ هذه الشهادة وإن ظهرت في صورة النفي فمعناها الإثبات على أنّ هذا مختلف فيه فعند البعض هما سواء وعند البعض النافي مقدم على المثبت وعند البعض على العكس.

وعن الثالث: أنّ إنكار أنس رضي الله عنه لها يقاوم ما ثبت عنه في الصحيح ويحتمل أن يكون أنس نسي في تلك الحال لكبره، وقد وقع مثل هذا كثيراً كما سئل يوماً عن مسألة فقال عليكم بالحسن فسلوه فإنه حفظ ونسينا وكم ممّن حدث ونسي، ويحتمل أنّه إنما سأله عن ذكرها في الصلاة أصلاً لا عن الجهر بها وإخفائها، فإن قيل نجمع بين الأحاديث بأن يكون أنس لم يسمعه لبعده وأنّه كان صبيّاً يومئذ.

فالجواب: أنّ هذا مردود لأنّه ﷺ هاجر إلى المدينة ولأنس يومئذ عشر سنين ومات وله عشرون سنة فكيف يتصوّر أن يكون يصلي خلفه عشر سنين فلا يسمعه يوماً من الدهر يجهر هذا بعيد بل يستحيل، ثم قد روي في زمن رسول الله ﷺ فكيف وهو رجل في زمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وكهل في زمن عثمان رضي الله عنه مع تقدّمه في زمانهم وروايته للحديث خاتمة.

ثم إنّهم اختلفوا في كون البسمة من القرآن أو لا، وفي أنّها من الفاتحة أو لا، وفي أوّل كل سورة أو لا، والصحيح من مذهب أصحابنا أنّها من القرآن لأنّ الأُمَّة أجمعت على أنّ ما كان مكتوباً بين الدفتين بعلم الوحي فهو من القرآن والتسمية كذلك، وينبغي على هذا أنّ فرض القراءة في الصلاة ينادى بها عند أبي حنيفة إذا قرأها على قصد القراءة دون الشّاء عند بعض مشايخنا لأنّها آية من القرآن، وقال بعضهم: لا يتأدى بها لأنّ في كونها آية تامة احتمال فإنّه روي عن الأوزاعي أنّه قال: ما أنزل الله تعالى في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم إلّا في سورة النمل وحدها وليست بآية تامة وإنّما الآية من قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: 30] فوقع الشك في كونها آية تامة فلا يجوز بالشك، وكذا يحرم قراءتها على الجنب والحائض والنفساء على قصد القرآن، أمّا على قياس رواية الكرخي فظاهر لأنّ ما دون الآية يحرم عليهم.

وأما على رواية الطحاوي فلا احتمال أنّها آية تامة فتحرم عليهم احتياطاً وهذا

القول قول المحققين من أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله، وهو قول ابن المبارك وداود وأتباعه وهو المنصوص عن أحمد، وقالت طائفة: ليست من القرآن إلا في سورة النمل وهو قول مالك وبعض الحنفية وبعض الحنابلة، وقالت طائفة إنها آية من كل سورة أو بعض آية كما هو المشهور عن الشافعي ومن وافقه.

وقد نقل عن الشافعي أنها ليست من أوائل السور غير الفاتحة، وإنما يستفتح بها في السور تبركاً، وَقَالَ الطحاوي: لَمَّا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْجَهْرِ بِالْبِسْمَةِ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ لَيُوجِبُ أَنْ يَجْهَرَ بِهَا كَمَا يَجْهَرُ بِالْقُرْآنِ سِوَاهَا أَلَا تَرَى أَنَّ بِسْمَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الَّتِي فِي النَّمْلِ يَجْهَرُ بِهَا كَمَا يَجْهَرُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْقُرْآنِ لِأَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَقَدْ رَأَيْنَاهَا أَيْضًا مَكْتُوبَةً فِي فَوَاتِحِ السُّورِ كَمَا يَجْهَرُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْقُرْآنِ لِأَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَقَدْ رَأَيْنَاهَا أَيْضًا مَكْتُوبَةً فِي فَوَاتِحِ السُّورِ فِي الْمَصْحَفِ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَفِي غَيْرِهَا لَمَّا وَكَانَتْ فِي غَيْرِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ لَيْسَتْ بِآيَةٍ ثَبَتَ أَنَّهَا فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَيْضًا لَيْسَتْ بِآيَةٍ، فَإِنْ قِيلَ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِرَاءَةً فَكَانَ مَدْخُلُهَا فِي الْقُرْآنِ كَافِرًا.

فالجواب: أن الاختلاف فيها يمنع من أن تكون آية تامة ويمنع من تكفير من يعدّها من القرآن فإنّ الكفر لا يكون إلا بمخالفة النصّ والإجماع في أبواب العقائد، وأمّا ما زعم الشافعي أنها آية من كل سورة فما سبقه إلى هذا القول أحد لأنّ الخلاف بين السلف إنما هو في أنها من الفاتحة أو لا ولم يعدّها آية من سائر السور والتحقيق أنّها آية من القرآن حيث كتبت وأنها مع ذلك ليست من السور بل كتبت آية في كلّ سورة ولذلك تتلى آية مفردة في أوّل كل سورة كما تلاها النّبى ﷺ حين أنزلت عليه: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: 1]، وعن هذا قال الشيخ حافظ الدين النسفي: وهي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور، وعن ابن عباس رضي الله عنهما كان النّبى ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى نزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم، وفي رواية لا يعرف انقضاء السورة رواه أبو داود والحاكم وقال إنه على شرط الشيخين، فإن قيل لو لم يكن من أوّل كلّ سورة لما قرأها النّبى ﷺ، فالجواب أنا لا أنفي أنه يدلّ على أنها من أوّل كلّ سورة بل يدلّ على أنها آية مفردة، ويدلّ على ذلك ما ورد في حديث بدء الوحي فجاءه الملك

744 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً

فَقَالَ لَهُ اقْرَأْ فَقَالَ مَا أَنَا بِقَارِئٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ لَهُ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: 1] فلو كانت البسملة من أول كل سورة لقال اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ باسم ربك، ويدل على ذلك أيضًا ما رواه أصحاب السنن الأربعة، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِيَّاشِ الْجَهَنِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ وَهِيَ ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: 1]»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَلَوْ كَانَتِ الْبِسْمَلَةُ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ لَافْتَتَحَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سَلَمَةَ الْمَنْقَرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالتَّبُودُكِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ) الْعَبْدِيُّ أَبُو بَشَرٍ الْبَصْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ) بَضْمُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةُ وَتَخْفِيفُ الْمِيمِ (ابْنُ الْقَعْقَاعِ) ابْنُ شَبْرَمَةَ الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ) هُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ الْبَجَلِيُّ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، فَقِيلَ: هَرَمٌ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَقِيلَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: عَمْرُو، وَقِيلَ: جَرِيرٌ، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَكُوفِيِّ، وَفِيهِ التَّحْدِيثُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ فِي جَمِيعِ الْإِسْنَادِ وَهَذَا نَادِرٌ فَلِذَلِكَ اخْتَارَ الْبُخَارِيُّ رَوَايَةَ عَبْدِ الْوَاحِدِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الصَّلَاةِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ) بَفَتْحِ الْيَاءِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ مِنْ سَكَتٍ يَسْكُتُ سَكُوتًا وَيُرَوَّى يَسْكُتُ بَضْمُ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ مِنْ أَسْكَتَ يَسْكُتُ إِسْكَاتًا، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الْهَمْزَةُ فِيهِ لِلصِّيْرَةِ، وَمَعْنَاهَا صِيْرُورَةُ الشَّيْءِ إِلَى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلُ كَأَغْدَ الْبَعِيرِ أَيْ: صَارَ ذَا غَدَّةٍ، وَالْمَعْنَى هُنَا يَصِيرُ ذَا سَكُوتٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الدَّخُولِ فِي الشَّيْءِ، وَمَعْنَاهُ يَدْخُلُ فِي السَّكُوتِ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ يُقَالُ تَكَلَّمَ الرَّجُلُ ثُمَّ سَكَتَ بِغَيْرِ أَلْفٍ فَإِذَا انْقَطَعَ كَلَامُهُ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ قُلْتُ أَسَكَتَ: (بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ عَلَى وَزْنِ إِفْعَالَةٍ، وَهَذَا الْوِزْنُ لِلْمَرَّةِ وَالنَّوْعِ مِنْ

- قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ: هُنَيَّْةٌ - فَقُلْتُ: يَا أَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِسْكَاتُكَ

الثلاثي المزيد فيه والفارق فيه القرائن ومن المجرد يجيء على سكتة بالفتح للمرة وبالكسر للنوع، وقيل هو من المصادر الشاذة نحو أتيته إتيانة، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ معناه سكوئاً يقتضي بعده كلاماً مع قصر المدة فيه، وأريد بهذا النوع من السكوت ترك رفع الصوت بالكلام أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر لما سيأتي من قوله إسكاتك ما تقول فيه ثم هو منصوب على أنه مفعول مطلق أمّا على رواية يسكت بضم الياء فظاهر لأنه على الأصل وأمّا على رواية يسكت بفتح الياء فعلى خلاف القياس لأن القياس سكوئاً كما جاء بالعكس في قوله تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17] والقياس إنباتاً، (قَالَ) أَبُو زُرْعَةَ: (أَحْسِبُهُ) أَي: أَظُنُّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ) بَدَلَ إِسْكَاتِهِ: هُنَيَّْةٌ بضم الهاء وفتح النون وسكون الياء وفتح الهمزة وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ كَذَا عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَلَا وَجْهَ لَهُ، وَيُرْوَى هُنَيْهَةً بِالْهَاءِ الْمَفْتُوحَةِ مَوْضِعَ الهمزة كَذَا عِنْدَ الْأَصِيلِ وَابْنِ الْحَدَّادِ وَابْنِ السَّكَنِ، وَيُرْوَى (هُنَيَّْةٌ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ عَلَى الْإِدْغَامِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَمِنْ هَمْزِهَا فَقَدْ أَخْطَأَ قَالَ وَأَصْلُهُ هِنُوةٌ فَلَمَّا صَغُرَ صَارَ هُنَيْوةً فَاجْتَمَعَتْ وَאו وَيَاءٌ وَقَدْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ثُمَّ أَدْغَمَتْ، وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ وَالْقُرْطُبِيُّ أَنَّ أَكْثَرَ رِوَاةٍ مُسْلِمٌ رَوَاهُ بِالْهَمْزَةِ، وَالْمَعْنَى عَلَى كُلِّ حَالٍ يَسِيرًا إِذِ الْهِنَيْةُ هِيَ الْيَسِيرُ مِنَ الشَّيْءِ مَا كَانَ ثُمَّ الرِّوَايَةُ بِالظَّنِّ هِيَ رِوَايَةُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ وَابْنُ فَضِيلٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِ بَلْفَظٍ يَسْكَتُ هُنَيْةً بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ إِجَازَةَ الهمزِ فَقَدْ تَقَلَّبَ الْيَاءُ هَمْزَةً وَإِنَّمَا اخْتَارَ الْبُخَارِيُّ رِوَايَةَ عَبْدِ الْوَاحِدِ لَوْ قُوعَ التَّصْرِيحِ بِالتَّحْدِيثِ فِيهَا فِي جَمِيعِ الْإِسْنَادِ كَمَا مَرَّ.

(فَقُلْتُ: يَا أَبِي وَأُمِّي) الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفِ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ وَالتَّقْدِيرُ أَنْتَ مَفْدَى أَوْ أَفْدِيكَ وَحُذِفَ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَفِيهِ تَفْدِيَةُ الشَّارِعِ بِالْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَفْدِيَةُ غَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِيهِ مَذَاهِبٌ، أَصَحُّهَا نَعَمْ بِلَا كِرَاهَةٍ، وَثَانِيهَا الْمَنْعُ وَإِنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَثَالِثُهَا يَجُوزُ تَفْدِيَةُ الْعُلَمَاءِ الصَّالِحِينَ الْأَخْيَارِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

(إِسْكَاتُكَ) بِكسر الهمزة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَهُوَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتَدَاءِ، وَلَمْ يَبَيِّنْ خَبْرَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ الْآتِي مَا تَقُولُ أَي: فِيهِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ

بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ،

بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف أي: أسألك إسكاتك ما تقول فيه، أو على نزع الخافض أي: في إسكاتك ما تقول، ووقع في رواية المستملي والسرخسي أسكوتك بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام، وفي رواية الحميدي ما تقول في سكتتك، ولمسلم أرايت سكوتك وكذا في رواية أبي داود ومعناه أخبرني سكوتك (بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ) وفي رواية وبين القراءة بزيادة بين.

(مَا تَقُولُ؟) أي: فيه، وفيه إشعار بأن هناك قولاً، نبّه عليه ابن دقيق العيد قَالَ وَلَعَلَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَى أَصْلِ الْقَوْلِ بِحَرَكَةِ الْفَمِ كَمَا اسْتَدَلَّ غَيْرُهُ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِاضْطِرَابِ اللَّحْيَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ، ونقل ابن بطال عن الشافعي أن سبب هذه السكته للإمام أن يقرأ المأموم فيها الفاتحة، ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب أَسْكُتُ لكي يقرأ من خلفي، وردّه ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه أخبره بصفة ما يقول أن لا يكون سبب السكوت ما ذكر انتهى، وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعي ولا عن أصحابه إلا أن الغزالي قَالَ فِي الْإِحْيَاءِ: إِنَّ الْمَأْمُومَ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ إِذَا اشْتَغَلَ الْإِمَامُ بِدَعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَخُولَفَ فِي ذَلِكَ، بل أطلق المتولّي وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام، وفي وجه إن فرغ قبله بطلت صلاته، والمعروف أن المأموم يقرؤها إذا سكت الإمام بين الفاتحة والسورة وهو الذي حكاه القاضي عياض وغيره عن الشافعي، وقد نصّ الشافعي على أن المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الإمام والسكته التي بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره، كذا في فتح الباري للحافظ العسقلاني وسيأتي حديث سمرة قريباً إن شاء الله تعالى.

(قَالَ ﷺ): (أَقُولُ) فيه: (اللَّهُمَّ بَاعِدْ) أي: بعد (بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ) جمع خطيئة كعطايا جمع عطية يقال خطيئ في دينه إذا أثم فيه والخطء بالكسر الإثم والذنب، ثم الخطايا إن كان يراد بها اللاحقة فمعناه إذا قدر لي ذنب فبعد بيني وبينه وإن كان يراد بها السابقة فمعناه المحو والغفران، ويقال المراد بالمباعدة محو ما حصل منها والعصمة عما سيأتي منها، ثم إنه مجاز لأن حقيقة المباعدة إنما هي في الزمان والمكان، وهذا الدعاء صدر منه ﷺ على سبيل المبالغة في إظهار العبودية وكأنه ﷺ نزل إمكان صدور الخطايا عنه لكونه من أفراد البشر

كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ⁽¹⁾.

منزلة صدورها فطلب المغفرة لذلك، وقيل: إنه على سبيل التعليم لأُمَّته.
(كَمَا بَاعَدْتَ) أي: كتبعيدك (بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) ووجه الشبه أن التقاء المشرق والمغرب لما كان مستحيلاً شبه أن يكون اقترانه من الذنب كاقتران المشرق من المغرب فكأنه أراد أن لا يكون لها اقتراب منه أصلاً، وإنما كرّر لفظ بين في قوله بيني وبين خطاياي دون قوله بين المشرق والمغرب لأنه إذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض، ويرد عليه قوله بين التكبير وبين القراءة على رواية، فافهم.

(اللَّهُمَّ نَقِّنِي) بفتح النون وتشديد القاف أمر من التنقية وهو مجاز عن إزالة الذنوب ومحو أثرها (مِنَ الْخَطَايَا) تنقية (كَمَا يُنَقَّى) بفتح القاف المشددة (الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ) أي: كتنقية الثوب الأبيض (مِنَ الدَّنَسِ) بفتح النون وهو الوسخ وإنما شبه به لأن الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان.

(اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ) بالمثلثة وسكون اللام ويروى بفتحها.
(وَالْبَرَدِ) بفتح الراء وهو حبّ الغمام وذكر الأخيرين بعد الأوّل للتأكيد، ثم إن هذه أمثال لم يرد بها أعيان هذه المسميات وإنما أريد بها التوكيد في التطهير من الخطايا والمبالغة في محوها، والثلج والبرد ما أن يمسّهما الأيدي ولم يمتنهما الاستعمال فكان ضرب المثل بهما أوكد في بيان ما أراده من تطهير الذنوب قاله الخطّابي، وَقَالَ التوريشتي ذكر أنواع المطهّرات المنزلة من السماء التي لا يمكن حصول الطهارة إلا بأحدها تبياناً لأنواع المغفرة التي لا يخلص من الذنوب إلا بها أي: طهرني بأنواع مغفرتك التي هي في تمحيص الذنوب بمثابة هذه الأنواع الثلاثة في إزالة الأرجاس ورفع الأحداث، وَقَالَ ابن دقيق العيد عبّر بذلك عن غاية المحو فإن الثوب الذي تكرر عليه ثلاثة أشياء منقية تكون في غاية النقاء قَالَ ويحتمل أن يكون المراد أن كلّ واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو وكأنه كقوله تَعَالَى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ [البقرة: 286]،

(1) تحفة 14896. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة رقم (598).

وَقَالَ الطَّيْبِيُّ: يمكن أن يكون المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ومنه قولهم بَرَدَ اللَّهُ مضجعه أي: رحمه ووقاه عذاب النار انتهى، ويؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جهنم لكونها مسببة عنها فعبّر عن إطفاء حرارتها بالغسل وبالغ فيه باستعمال المبرّدات ترقياً عن الماء إلى أبرد منه والثلج أبرد من الماء والبرد أبرد من الثلج بدليل جموده لأن ما هو أبرد فهو أجمد، والمعنى اغسل خطاياي بالماء أي: اغفرها وزد على الغفران شمول الرحمة بعد المغفرة، طلب أولاً المبادعة بينه وبين الخطايا ثم طلب تنقية ما عسى يبقى منها تنقية تامة ثم سأل ثالثاً غاية الرحمة بعد التخلية.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة إلى الأزمنة الثلاثة فالمبادعة للمستقبل والتنقية للحال والغسل للماضي انتهى. وكأنّ تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما سيأتي قبل رفع ما حصل، ثم إن ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا الحديث في هذا الباب دليل على أنّه يرى الاستفتاح بهذا، وقد اختلف فيما يستفتح به الصلاة فأبو حنيفة وأحمد رحمهما الله يريان الاستفتاح بما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة عن حسين بن علي نا طلق بن غنام نا عبد السلام ابن حرب الملاكي عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»، وأبو الجوزاء بالجيم والزاي اسمه أوس بن عبد الله الربعي البصري، وروى مسلم من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»، وأخرجه ابن حبان لكن قيده بصلاة الليل وأخرجه الشافعي وابن خزيمة بلفظ إذا صَلَّى المكتوبة واعتمده الشافعي في الأم، وفي الترمذي وصحيح ابن حبان من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْاِفْتِتَاحُ

بِسُبْحَانِكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، وَنَقَلَ
 الْبَاجِي عَنِ الشَّافِعِيِّ اسْتِحْبَابَ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّوَجُّهِ وَالتَّسْبِيحِ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ
 خَزِيمَةَ وَجَمَاعَةَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي شَرْحِ الْمُسْنَدِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ
 الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَذِهِ الْأَذْكَارَ جَمِيعًا فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ، وَأَمَّا الْمَزْنِي
 فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ وَجَّهَتْ وَجْهِي إِلَى قَوْلِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ
 يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبَيْنَ قَوْلِ وَجَّهَتْ وَجْهِي، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ
 الْمُرُوزِيِّ وَأَبِي حَامِدٍ الشَّافِعِيِّ، وَفِي الْمَحِيطِ يَسْتَحَبُّ قَوْلَ وَجَّهَتْ وَجْهِي قَبْلَ
 التَّكْبِيرِ، وَقِيلَ لَا يَسْتَحَبُّ لَتَطْوِيلِ الْقِيَامِ مُسْتَقْبَلِ الْقَبْلَةِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، وَفِي الْبَابِ
 حَدِيثُ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي صَلَاةً قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا» ثَلَاثًا أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ
 نَفْخِهِ وَنَفْثِهِ وَهَمْزِهِ.

فائدة:

قَالَ أَبُو دَاوُدَ نَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ نَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ:
 قَالَ سَمُرَةُ حَفِظْتُ سَكَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ سَكْتَةٌ إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ حِينَ يَقْرَأُ وَسَكْتَةٌ إِذَا
 فَرَغَ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ قَالَ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِمْرَانُ بْنُ
 الْحَصِينِ قَالَ فَكَتَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى أَبِي رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ فَصَدَّقَ سَمُرَةَ،
 فَقَوْلُهُ سَكْتَةٌ إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ دَلِيلٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
 وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ دَعَاءَ الْإِفْتِتَاحِ، وَقَالَ مَالِكٌ لَا يَسْتَحَبُّ دَعَاءَ الْإِفْتِتَاحِ بَعْدَ
 تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، وَقَوْلُهُ وَسَكْتَةٌ إِذَا فَرَغَ أَيُّ عِنْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ
 وَسُورَةِ قَالَ الْحَطَّائِيُّ وَهَذِهِ السَّكْتَةُ لِيَقْرَأَ مِنْ خَلْفِ الْإِمَامِ وَلَا يَنَازِعُهُ فِي الْقِرَاءَةِ،
 وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَعِنْدَ أَصْحَابِنَا لَا يَقْرَأُ الْمُقْتَدِي خَلْفَ الْإِمَامِ فَتَحْمِلُ هَذِهِ
 السَّكْتَةُ عِنْدَنَا عَلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ حَتَّى إِذَا أَطَالَ جَدًّا أَوْ عَمْدًا يَكْرَهُ
 وَإِنْ كَانَ سَهْوًا يَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السَّهْوِ لِأَنَّ فِيهِ تَأْخِيرَ الرُّكْنِ هَذَا، وَقَالَ الْبَغَوِيُّ
 وَبِأَيِّ دَعَاءٍ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ اسْتَفْتَحَ حَصَلَ سَنَةِ الْاسْتَفْتَاكِ

90 - باب

وعندنا لا يستفتح إلا بسبحانك اللهم وبحمدك، وأمّا الأدعية المذكورة الواردة في هذا الباب فإذا أراد أن يدعو بها ففي آخر صلاته بعد الفراغ من التشهد في الفرض وأمّا باب النفل فواسع، وَقَالَ ابن بطال: لو كانت هذه السكنة ممّا واظب عليه النَّبِيُّ ﷺ لنقلها أهل المدينة عياناً وعملاً فيحتمل أنه ﷺ فعلها في وقت ثم تركها فتركها واسع، وأكثر ما جاء من الأدعية في الصلاة محمول على صلاة الليل واللّه أعلم، ثم المسنون هو الإسرار بها في السّرية والجهريّة ثم في الحديث بيان ما كانت الصحابة رضي الله عنهم من المحافظة على تتبع أحوال النَّبِيِّ ﷺ في حركاته وسكناته وإسراجه وإعلانه حتّى حفظ الله بهم الدين.

90 - باب

(باب) كذا في رواية الأصيلي وكريمة بلا ترجمة وسقط من رواية أبي ذرّ وأبي الوقت وكذا لم يذكره أبو نعيم، وعلى هذا فمناسبة الحديث للترجمة غير ظاهرة كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ هي ظاهرة لأنّ إطالة النَّبِيِّ ﷺ القيام بحسب الظاهر كانت مشتملة على قراءة الدعاء وقراءة القرآن وقد علم أنّ الدعاء عقب الافتتاح قبل الشروع في القراءة فصدق عليه باب ما يقول بعد التكبير، وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله به تعلّق أيضًا من جهة أنّ دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام وحديث الكسوف فيه تطويل القيام فتناسبا، وَقَالَ ابن رشيد فيحتمل أن تكون المناسبة في قوله حتّى قلت: أي ربّ أوأنا معهم لأنّه وإن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف فيجمعه مع الذي قبله جواز دعاء الله ومناجاته بكلّ ما فيه خضوع ولا يختصّ بما ورد في القرآن خلافاً للحنفية انتهى، وتعبه الْعَيْنِيُّ من وجوه: الأوّل: أنّه لا يدلّ أصلاً على المقصود.

والثاني: أنّ العبد كيف يناجي ربّه ويستعطفه وهو ساكت ومقام المناجاة والاستعطاف يكون بكلّ ذكر يليق بذاته وصفاته والحال أنّ الله تعالى حث عباده في غير موضع في القرآن وحثّ نبيّه ﷺ في غير موضع في حديثه على ذكره تعالى ومدح الذاكرين والذاكرات وكل ذلك باللسان وهو ترجمان القلب ومجرّد

745 - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ،

الخشوع لا يغني عن الذكر والحسن في الخشوع ما هو مع الذكر.

والثالث: أنه كيف يقول ولا يختصّ بما ورد في القرآن فهل يليق للعبد أن يقول في صلاته وهي محل المناجاة والخشوع اللهم أعطني ألف دينار مثلاً أو زوجني امرأة فلانية وهذا ينافي الخشوع والخشوع وكيف وقد قَالَ ﷺ: «لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» الحديث، هذا وكلّ من هذه الأوجه لا يخلو عن نظر فليتأمل.

(حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن محمد بن الحكم بن أبي مريم الجمحي مولا هم البصري، (قَالَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ) ابن عبد الله بن جميل الجمحي القرشي من أهل مكة ذكر الطبري أنه مات سنة تسع وستين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الرحمن أبو بكر أو أبو محمد واسم أبي مليكة بضم الميم وفتح اللام زهير بن عبد الله التيمي الأحول المكي القاضي على عهد ابن الزبير، (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) وفي رواية زيد الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومكي وفيه رواية التابعي عن الصحابة، وقد أخرج منته المؤلف في الشرب أيضاً، وأخرجه النسائي وابن ماجة في الصلاة أيضاً.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ) روى جماعة أن الكسوف يكون في الشمس والقمر، وروى جماعة فيهما بالخاء المعجمة، وروى جماعة في الشمس بالكاف وفي القمر بالخاء، والكثير في اللغة وهو اختيار القراء أن يكون الكسوف للشمس والخبسوف للقمر يقال كسفت الشمس وكسفها الله عَزَّ وَجَلَّ وانكسف وخسفه الله وانخسف، وذكر ثعلب في الفصيح أن كسف الشمس وخسف القمر أجود في الكلام، وفي التهذيب لأبي منصور خسف القمر وخسفت الشمس إذا ذهب ضوءهما، وَقَالَ أَبُو عبيدة معمر بن المثنى خسف القمر وكسف واحد ذهب ضوءه، وقيل الكسوف أن يكسف ببعضها والخبسوف بكليهما قال الله تعالى ﴿خَسَفْنَا بِهِ يَدَايِهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص: 81]، وَقَالَ ابن حبيب في شرح الموطأ الكسوف تغيير اللون والخبسوف انخسافهما، وَقَالَ القزاز كسفت الشمس والقمر تكسف كسوفاً فهي كاسفة وكسفت فهي مكسوفة وقوم يقولون انكسفت وهو غلط،

فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ قَامَ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، فَسَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: «قَدْ دَنَتْ مِنِّي الْجَنَّةُ، حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا، لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا، وَدَنَتْ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ رَبِّ، وَأَنَا مَعَهُمْ؟

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَالْعَامَّةُ تَقُولُ انْكَسَفَتْ وَفِي الْمَحْكَمِ كَسَفَهَا اللَّهُ وَأَكْسَفَهَا وَالْأَوَّلُ أَعْلَى وَالْقَمَرُ كَالشَّمْسِ، وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ خَسَفَ الْقَمَرُ يَخْسِفُ خَسُوفًا فَهُوَ خَسِيفٌ وَخَسِيفٌ وَخَاسِفٌ وَانْخَسَفَ انْخِسَافًا قَالَ وَالْخَسْفُ أَكْثَرُ فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ، وَفِي شَرْحِ الْفَصِيحِ كَسَفَتْ الشَّمْسُ أَيُّ: اسْوَدَّتْ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ مِنْ سِتْرِ الْقَمَرِ إِتْيَاهَا عَنْ الْأَبْصَارِ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ كَسَفَتْ عَلَى مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ وَانْكَسَفَتْ.

(فَقَامَ) ﴿٢٣﴾ (فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ) رَأْسُهُ، (ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ ثُمَّ رَفَعَ) رَأْسُهُ، (ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ قَامَ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، فَسَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ) أَيُّ: مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ، (فَقَالَ: قَدْ دَنَتْ) أَيُّ: قَرِيبٌ مِنَ الدُّنْوِ.

(مِنِّي الْجَنَّةُ، حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا) أَيُّ: عَلَى الْجَنَّةِ مِنَ الْجَرَاةِ وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى لِذَلِكَ (لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا) بِكَسْرِ الْقَافِ فِيهِمَا أَيُّ: بِعَنْقُودٍ مِنْ عُنَاقِيدِهَا، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ الْعَنْقُودُ وَبِجَمْعِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ ﴿قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ﴾ [٢٣] [الْحَاقَّةُ: 23] وَالْقِطَافُ بِالْكَسْرِ وَبِالْفَتْحِ وَقَدْ قُطِفَ بِالْفَتْحِ يَقَالُ قُطِفَتِ الْعَنْبُ قِطْفًا، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ الْقِطْفُ بِالْكَسْرِ كُلُّ مَا يَقُطَفُ كَالذَّبْحِ وَالطَّحْنِ وَبِجَمْعٍ عَلَى قِطَافٍ وَقُطُوفٍ، وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَرَوِيهِ بِفَتْحِ الْقَافِ وَإِنَّمَا هُوَ بِالْكَسْرِ.

(وَدَنَتْ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَيُّ (رَبِّ، وَأَنَا مَعَهُمْ) رَبِّ أَوْ أَنَا مَعَهُمْ كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ بَعْدَهَا وَآوْ عَاطِفَةٌ عَلَى مُقَدَّرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، وَفِي رِوَايَةٍ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ وَأَنَا فِيهِمْ،

فَإِذَا امْرَأَةً - حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، لَا أَطْعَمْتَهَا، وَلَا أَرْسَلْتَهَا تَأْكُلُ - قَالَ نَافِعٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ خَشِيشٍ - أَوْ خَشَاشٍ الْأَرْضِ⁽¹⁾.

(فَإِذَا امْرَأَةً) كلمة إذا للمفاجأة وقوله امرأة مبتدأ وقوله: (حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ) جملة معترضة بينه وبين خبره أي: قَالَ نافع بن عمر حسبت أبا مليكة قَالَ، أو المعنى قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حسبت أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (تَخْدِشُهَا) بفتح المثناة الفوقية وكسر الدال المهملة وبالشين المعجمة من الخدش وهو قشر الجلد يعود ونحوه.

(هِرَّةٌ) بالرفع فاعل تخذشها، (قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟) المرأة، (قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، لَا أَطْعَمْتَهَا) أي: لَا أَطْعَمْتُ المرأة الهِرَّةَ ويروى لَا هي أَطْعَمْتُهَا بالضمير الراجع إلى المرأة، (وَلَا أَرْسَلْتَهَا) ويروى وَلَا هي أَرْسَلْتُهَا (تَأْكُلُ) من الأحوال المنتظرة.

(قَالَ نَافِعٌ) أي: ابن عمر: (حَسِبْتُ أَنَّهُ) أي: ابن مليكة ويروى حسبته (قَالَ: مِنْ خَشِيشٍ) الْأَرْضِ (أَوْ) قَالَ مِنْ. خَشَاشٍ أي: (خَشَاشِ الْأَرْضِ) بدل خَشِيش

(1) طرفه 2364 - تحفة 15717 - 1/190.

استشكل ذكر حديث الكسوف ههنا، واختلفوا في وجه مناسبه بالباب وتقدم قريباً ما قال شيخ الهند رحمه الله في وجه المناسبة، وقال الحافظ: قوله باب كذا في رواية الأصيلي وكريمة بلا ترجمة، وسقط من رواية أبي ذر وغيره، وعلى هذا فمناسبة الحديث غير ظاهرة للترجمة، وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو كالفصل من الباب الذي قبله كما قررناه غير مرة، فله به تعلق، قال الكرمانى: إن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام، وحديث الكسوف فيه تطويل القيام تناسباً، وأحسن منه ما قال ابن رشيد يحتمل أن تكون المناسبة في قوله حتى قلت أي رب وأنا معهم لأنه وإن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف فيجمعه مع الذي قبله جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع، ولا يختص بما ورد في القرآن خلافاً لبعض الحنفية. انتهى.

وقال العيني بعد بيان اختلاف النسخ في ذكر الباب بلا ترجمة، ثم على تقدير عدم وقوع شيء من ذلك بين الحديثين يطلب وجه المطابقة بين هذا الحديث وبين الترجمة، وقال بعضهم: المناسبة غير ظاهرة، قلت: ظاهرة وهي قوله قام فأطال القيام لأن إطالة النبي ﷺ القيام بحسب الظاهر كانت مشتملة على قراءة الدعاء وقراءة القرآن، وقد علم أن الدعاء عقيب الافتتاح قبل الشروع في القراءة فصدق باب ما يقول بعد التكبير، وهي مطابقة ظاهرة جداً، وما قال الكرمانى غير سديد لأن الترجمة باب ما يقول بعد التكبير، وليست في تطويل القيام، ثم تعقب على قول الحافظ وأحسن منه ما قال ابن رشيد الخ بثلاثة وجوه، واقتصر القسطلاني على توجيه ابن =

الأرض، والخشيش بفتح الخاء المعجمة وبالشينين المعجمتين هو حشرات الأرض هوامها والخشاش بكسر الخاء المعجمة وقيل مثلث الخاء المعجمة هو الحشرات أيضًا، وَقَالَ ابن الأثير تأكل من خشاش الأرض وفي رواية من خشيشها وهو بمعناه، ويروى بالحاء المهملة وهو يابس النبات وهو وهم وقال القاضي عياض هو تصحيف، وقيل إنما هو خشيش بضم الحاء المهملة تصغير خشاش على الحذف أو خشيش بغير حذف، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ الحشيش ليس بشيء وإنما هو الخشاش مفتوحة الخاء المعجمة وهي حشرات الأرض.

واعلم أَنَّ صلاة الكسوف سنة وليست بواجبة على ما هو الأصح وَقَالَ بعض مشايخنا بالوجوب للأمر بها في قوله ﷺ إذا رأيتم شيئًا من هذه الأفزاع: «فافزعوا إلى الصلوة» ولا يخفى أَنَّهُ لا يستقيم دليلًا على الوجوب، ثم هي ثابتة بالكتاب وهو قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59].

والكسوف آية من آيات الله تعالى يخوف به عباده ليركوا المعاصي ويرجعوا إلى طاعة الله تعالى التي فيها فوز وفلاح، وبالسنة وهي ما ذكرناه، وبالإجماع فإن الأمة قد أجمعت عليها من غير إنكار، ثم هي يصلى بها في المسجد الجامع أو في مصلى العيد قاله الطحاوي.

رشيد، وتعقب كلهم السندي ولم يوجه بشيء إذ قال: قوله أي رب وأنا معهم أي: أتعذبهم وأنا معهم، وقد قلت: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33] الآية، وهذا من باب التضرع في حضرته وإظهار غناه وإظهار الفقر إلخ. ثم قال ثم دلالة الحديث على الترجمة قيل بالنظر إلى هذا الدعاء، وهذا غير ظاهر إذ لا دلالة فيه على كون الدعاء بعد التكبير إلا أن يراد بقوله بعد التكبير ما يتحقق بعده أعم من كونه متصلًا أم لا فيشمل الواقع في تمام الصلاة ولا يخفى بعده، وقيل باعتبار إطالة القيام وإطالته لا تخلو عن دعاء بعد التكبير عادة، قلت: لو سلم ذلك فلا يدل الحديث على تعيينه، ومفاد قوله باب ما يقول إن الباب لبيان تعيين ذلك المقول، والله أعلم، انتهى. ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري ترجم بما يقرأ بعد التكبير وذكر بعد ذلك ثلاث روايات إحداهن في الفاتحة، والثانية في الدعاء، ولما كانت الفاتحة واجبة والدعاء سنة قدم الأولى على الثانية، والرواية الثالثة في ضم السورة ولما كان ضم السورة بعد الفاتحة حتمًا فصل بينهما بالباب تنبيهًا على تأخر السورة عن الفاتحة، والثلاثة داخلية فيما يقرأ بعد التكبير، وترجم صاحب التيسير على حديث الكسوف باب العمل في الصلاة، ثم قال لم يذكر في بعض النسخ الترجمة أصلًا، وفي بعضها ذكر الترجمة المذكورة، وهو أيضًا لا يناسب، انتهى.

وقالت الشافعية والحنابلة السنة أن يصلى بها في المسجد لأن النبي ﷺ فعلها فيه، ولأن وقت الكسوف يضيق عن الخروج إلى المصلى، وأما وقتها فالوقت الذي يجوز فيه أداء النافلة، وعن مالك لا يصلى بعد الزوال رواه ابن القاسم، وفي رواية ابن وهب يصلى وإن زالت الشمس، وعنه لا يصلى بعد العصر، ومذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ إن طلعت مكسوفة لا يصلى حتى يدخل وقت الجواز قَالَ ابن المنذر وبه أقول خلافاً للشافعي، وفي المحيط لا يصلى في الأوقات الثلاثة وذكر أبو عمر في الاستذكار قَالَ الليث بن سعد: حججت سنة ثلاث عشرة ومائة وعلى الموسم سليمان بن هشام وبمكة شرفها الله تعالى عطاء ابن أبي رباح وابن شهاب وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وعمر بن شعيب وأيوب بن موسى فكسفت الشمس بعد العصر فقاموا قياماً يدعو الله تعالى في المسجد فقلت لأَيُّوب ما لهم لا يصلُّون فَقَالَ جاء النهي عن الصلاة بعد العصر فلذلك لا يصلُّون وإنما يذكرون حتى تنجلي الشمس، وهو مذهب الحسن بن أبي الحسن وابن عليّة والثوري.

وَقَالَ إسحاق يصلُّون بعد العصر ما لم تصفرَّ الشمس وبعد صلاة الصبح ولا يصلُّون في الأوقات الثلاثة فلو كسفت عند الغروب لا يصلى إجماعاً.

وَقَالَ ابن قدامة إذا كان الكسوف في غير وقت صلاة جعل الدعاء مكان الصلاة وهذا ظاهر المذهب لأن النافلة لا تفعل في أوقات النهي سواء كان لها سبب أو لم يكن، روي ذلك عن الحسن وأبي بكر بن عمر وابن حزم وأبي حنيفة ومالك وأبي ثور ونصّ عليه أحمد، روى قتادة قَالَ انكسفت الشمس ونحن بمكة شرفها الله تعالى بعد العصر فقاموا قياماً يدعو فسألت عطاء عن ذلك فَقَالَ هكذا يصنعون، وروى إسماعيل بن سعيد عن أحمد أنهم يصلُّونها في أوقات النهي، قال أبو بكر بن عبد العزيز وبالأول أقول وهو أظهر القولين، وأما صفتها فهي كهيئة النافلة عندنا يعني بغير أذان ولا إقامة مثل صلاة الفجر والجمعة في ركعة ركوع واحد وبه قَالَ النخعي والثوري وابن أبي ليلى وهو مذهب عبد الله بن الزبير، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وروي ذلك أَيْضًا عن ابن عمر وأبي بكرة وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو وقبيصة

الهلالبي والنعمان بن بشير وعبد الرحمن بن سمرة ، وعند الشافعي ومالك وأحمد وأبي ثور وعلماء الحجاز صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجودان ، وعن أحمد وإسحاق في كل ركعة ثلاث ركوعات .

واحتج الشافعي ومن معه بحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الأئمة الستة في كتبهم على ما سيأتي في باب إن شاء الله تعالى ، وحديث ثلاث ركوعات في كل ركعة أخرجه مسلم عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلت ركعات بأربع سجعات ، وذكر في الخلاصة الغزالية إذا انكسفت الشمس في وقت مكروه أو غير مكروه نودي للصلاة جامعة وصلى الإمام بالناس في المسجد ركعتين وركع في كل ركعة ركوعين وأوائلها أطول من أواخرها ، ثم ذكر قراءة الطوال الأربع في أول القرآن والقيام الأربع ثم قال ويسبح في الركوع الأول قدر مائة آية وفي الثاني قدر ثمانين وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين آية ، وعند طاوس بن كيسان وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك ابن جريج صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة أربع ركوعات وسجعات ، ويحكي هذا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ، واحتجوا في ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه مسلم عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه صلى في كسوف قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم سجد قال والأخرى مثلها وقال قتادة وعطاء بن أبي رباح وإسحاق وابن المنذر صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجعات ، وعند سعيد بن جبيرة وإسحاق بن راهويه في رواية ومحمد بن جرير الطبري وبعض الشافعية لا توقيت في الركوع في صلاة الكسوف بل يطيل أبداً يركع ويسجد إلى أن تنجلي الشمس .

وقال القاضي عياض قال بعض أهل العلم إنما ذلك بحسب مكث الكسوف فما طال مكثه زاد تكرار الركوع فيه وما قصر اقتصر فيه وما توسط اقتصد فيه قال وإلى هذا نحا الخطابي وابن راهويه وغيرهما ، وقد يعترض عليه بأن طولها ودوامها لا يعلم من أول الحال ولا من الركعة الأولى ، وأصحابنا احتجوا فيما ذهبوا إليه بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أخرجه أبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضي

اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فقام رسول الله ﷺ لم يكد يركع ثم ركع فلم يكد يرفع ثم رفع فلم يكد يسجد ثم يسجد فلم يكد يرفع ثم رفع وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك الحديث ، وبحديث النعمان بن بشير رضي الله عنه رواه أبو قلابة عنه أن النبي ﷺ قَالَ : «إِذَا خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَصَلُّوا كَأَحَدٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ» رواه النسائي وأحمد والحاكم في مستدركه وَقَالَ على شرطهما ، ورواه أبو داود ولفظه كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلي ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت ، وأخرجه النسائي وابن ماجة أيضًا .

وَقَالَ البيهقي : هذا مرسل أبي قلابة عن النعمان لأنه لم يسمع منه .

وَقَالَ ابن حزم أبو قلابة أدرك النعمان وروى هذا الخبر عنه وصرح ابن عبد البر بصحة هذا الحديث وَقَالَ من أحسن حديث ذهب إليه الكوفيون حديث أبي قلابة عن النعمان فردّ كلام البيهقي لأنه بلا دليل ولأنه نافٍ وغيره مثبت ، وبحديث قبيصة الهلالي أخرجه أبو داود عنه قَالَ كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج فرعا يجرّ رداءه وأنا معه يومئذ بالمدينة فصلّى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف فانجلت فَقَالَ إِنَّمَا هَذِهِ الْآيَاتُ يَخَوْفُ بِهَا اللَّهُ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَأَحَدٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ، وأخرجه النسائي أيضًا والحاكم في المستدرک وَقَالَ صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

وَقَالَ البيهقي : بعد أن رواه سقط بين أبي قلابة وقبيصة رجل هو هلال بن عامر ، وَقَالَ النووي في الخلاصة وهذا لا يقدر في صحّة الحديث ، وبحديث أبي بكرة رضي الله عنه أخرجه البُخَارِيُّ عن الحسن عنه قَالَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ على عهد رسول الله ﷺ فخرج يجرّ رداءه حتّى انتهى إلى المسجد وثاب الناس إليه فصلّى ركعتين فانجلت الشمس ويأتي في بابه ، وبحديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم وفيه فصلّى ركعتين وقد تكلف الخصم في الجواب عن هذين الحديثين لأجل أنّهما عليهما ، فَقَالَ النووي قوله صلّى ركعتين يعني في كلّ ركعة قيامان وركوعان .

وَقَالَ القرطبي : يحتمل أنّه إنّما أخبر عن حكم ركعة وسكت عن الأخرى ،

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: فِي هَذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ إِخْرَاجُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَلَا يَجُوزُ، وَأَيْضًا فِي لَفْظِ النِّسَائِيِّ كَمَا تَصَلُّونَ وَفِي لَفْظِ ابْنِ حَبَّانَ مِثْلَ صَلَاتِكُمْ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ أَكْثَرَ الْأَثَارِ فِي هَذَا الْبَابِ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ مَعَهُ وَهُوَ النَّظَرُ عِنْدَنَا لِأَنَّا رَأَيْنَا سَائِرَ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَكْتُوبَاتِ وَالتَّطَوُّعِ مَعَ كُلِّ رَكْعَةٍ سَجْدَتَانِ فَالنَّظَرُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الْكُسُوفِ مِثْلَهَا .

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: الْعَمَلُ بِمَا صَحَّ وَرَأَى عَلَيْهِ أَهْلُ بَلَدِهِ وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ اخْتِلَافٌ إِبَاحَةً وَتَوْسِيعَةً غَيْرَ سُنَّةٍ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بَلْ تَحِيرُوا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تَعَلَّقَ بِحَدِيثٍ وَرَأَاهُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ بِحَسَبِ مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ فِي صَحَّتِهِ، فَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَلَّقَ بِأَحَادِيثٍ مِنْ ذِكْرِنَاهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِمُوَافَقَتِهَا الْقِيَاسَ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيُّ وَأَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُمَا يَحْمِلُ أَحَادِيثُنَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَأَحَادِيثُهُمْ عَلَى الْجَوَازِ وَقَالَ السَّرُوجِيُّ قُلْنَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِذَا حَصَلَ هَذَا الْإِخْتِلَافُ مِنْ رُكُوعٍ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرِ رُكُوعَاتٍ يَعْمَلُ بِمَا لَهُ أَصْلُ فِي الشَّرْعِ انْتَهَى .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ نَقَلَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَفِي غَيْرِ سَنَةِ فُرُوِي كُلِّ وَاحِدٍ مَا شَاهَدَهُ مِنْ صَلَاتِهِ ﷺ وَضَبَطَهُ مِنْ فَعْلِهِ، وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ أَنَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى رُكُوعَيْنِ وَبِهِ قَطَعَ جَمْهُورُهُمْ قَالَ وَهُوَ ظَاهِرُ نَصُوصِهِ .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: الزِّيَادَةُ مِنَ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَحَّتِ الزِّيَادَةُ عَلَى الرُّكُوعَيْنِ وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهَا فَكُلُّ جَوَابٍ لَهُمْ عَنِ الزِّيَادَةِ عَلَى الرُّكُوعَيْنِ فَهُوَ جَوَابُ لَنَا عَمَّا زَادَ عَلَى رُكُوعٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ وَتَأْوِيلُ الرُّكُوعَيْنِ فَمَا زَادَ أَنَّهُ ﷺ طَوَّلَ الرُّكُوعَ فِيهَا فَإِنَّهُ عَرَضَتْ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ فَمَلَّ بَعْضُ الْقَوْمِ وَظَنُّوا أَنَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ فَرَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ وَمَنْ خَلَفَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ ظَنُّوا أَنَّهُ رَكَعَ رُكُوعَيْنِ فَرُوهَ عَلَى حَسَبِ مَا وَقَعَ عِنْدَهُمْ، وَقِيلَ رَفَعَ رَأْسَهُ ﷺ لِيَخْتَبِرَ حَالَ الشَّمْسِ هَلْ انْجَلَتْ أَوْ لَا هَكَذَا فَعَلَ فِي كُلِّ رُكُوعٍ، وَأَمَّا صِفَةُ الْقِرَاءَةِ فِيهَا فَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ تَخْفَى فِيهَا وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: أَنَّ مَذْهَبَنَا وَمَذْهَبَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ

والليث بن سعد وجمهور الفقهاء أنه يسر في كسوف الشمس ويجهر في كسوف القمر، وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ يَجْهَرُ فِيهِمَا، وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنِ الصَّيْدَلَانِيِّ مِثْلَهُ، وَقَالَ الْمُحَبَّبُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ الْجَهْرُ وَالْإِسْرَارُ سَوَاءٌ، وَمَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ عَنْ مَالِكٍ هُوَ الْمَشْهُورُ بِخِلَافِ مَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ مَالِكٍ الْإِسْرَارَ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَكَذَا رَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: إِنَّ مَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مَالِكٍ فِي الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ كِتَابِهِ قَالَ وَذَكَرَهَا ابْنُ شُعْبَانَ عَنِ الْوَاقِدِيِّ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي الْإِكْمَالِ وَالْقُرْطُبِيِّ فِي الْمَفْهَمِ: أَنَّ مَعْنَ بْنَ عَيْسَى وَالْوَاقِدِيَّ رَوَى عَنْ مَالِكٍ الْجَهْرَ قَالَا وَمَشْهُورٌ قَوْلُ مَالِكٍ الْإِسْرَارَ فِيهَا، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْإِسْرَارِ فَهُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْهُ وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ الْبُيْهَقِيُّ وَالْمُزْنِيُّ، وَحَكَى الرَّافِعِيُّ أَنَّ أَبَا سَلِيمَانَ الْخَطَّابِيَّ ذَكَرَ أَنَّ الَّذِي يَجِيءُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ الْجَهْرَ فِيهِمَا وَتَابِعَهُ النَّوَوِيُّ فِي الرُّوضَةِ عَلَى نَقْلِهِ ذَلِكَ، وَتَعَقَّبَهُ فِي شَرْحِ الْمَهَذَّبِ فَقَالَ إِنَّ مَا نَقْلَهُ عَنِ الْخَطَّابِيَّ لَمْ أَرَهُ فِي كِتَابٍ لَهُ، وَتَعَقَّبَ صَاحِبُ الْمَهْمَاتِ أَيْضًا الرَّافِعِيَّ بِأَنَّ الَّذِي نَقْلَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ الْإِسْرَارَ.

وَقَالَ شَارِحُ التِّرْمِذِيِّ مَا نَقْلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْخَطَّابِيَّ مُوجُودٌ عَنْهُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ أَعْلَامِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ حَكَى عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ الرَّأْيِ تَرَكَ الْجَهْرَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ فَحَزَرْنَا قِرَاءَتَهُ فَلَوْ جَهَرَ لَمَا احْتِاجَ إِلَى الْحَزَرِ، وَقَالَ: وَالْجَهْرُ أَشْبَهَ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَثَبَّتَ الْجَهْرَ، قَالَ وَيَجُوزُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَفَ فِي آخِرِ الصَّفِّ فَلَمْ يَسْمَعْ، وَاحْتِجَّ الطُّحَاوِيُّ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ مَعَهُمَا فِي الْإِسْرَارِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ فِي مَعَانِي الْأَثَارِ أَنَّهُ قَالَ مَا سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ حَرْفًا، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو يَعْلَى فِي مَسَانِيدِهِمْ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ، وَبِحَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ مَطْوَلًا.

ثُمَّ احْتِجَّ لِأَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَمَنْ مَعَهُمَا فِي الْجَهْرِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ، ثُمَّ قَالَ وَيجوز أن يكون ابن عباس وسمرة بن جندب رضي الله عنهم لم يسمعا من النَّبِيِّ ﷺ في صلاته حرفاً وقد جهر فيهما لبعدهما منه فهذا لا ينفي الجهر، وَقَالَ أَيْضًا النظر في ذلك يقتضي أن يكون حكمها كحكم صلاة الاستسقاء عند من يراها وصلاة العيدين لأن ذلك هو المفعول في خاص من الأيام فكذلك ههنا، قَالَ الْعَيْنِيُّ فقد ظهر من كلامه أنه مع أبي يوسف ومحمد.

وقد اختلفت الأحاديث في الجهر والإسرار في صلاة الكسوف، فعند مسلم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، وعند أبي داود من رواية الأوزاعي عن الزهري بلفظ قرأ قراءة طويلة فجهر بها يعني في الكسوف، وفي رواية الترمذي من رواية سفيان بن حسين عَنِ الزُّهْرِيِّ بلفظ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ وَجَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ وَقَالَ هَذَا حَسَنٌ صَحِيحٌ، وعند أصحاب السنن من حديث سمرة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما ذكرنا أنهما لم يسمعا حرفاً، ولا شك أن حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَصْرَحَ بِالْجَهْرِ فِيهَا وَحَدِيثُهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وقد أجاب عنه القائلون بالإسرار بجوابين:

أحدهما: ما قاله النووي في شرح صحيح مسلم أن هذا عند أصحابنا والجمهور محمول على كسوف القمر.

والثاني: ما قاله ابن عبد البر في الاستذكار في الإشارة إلى تضعيف الحديث، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ يردّ الجواب الأول ما رواه إسحاق بن راهويه عن الوليد بن مسلم بإسناده إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ، رواه الْخَطَّابِيُّ فِي أَعْلَامِ الْجَامِعِ مِنْ طَرِيقِ بْنِ رَاهَوِيَةَ، وَأَمَّا تَضْعِيفُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْحَدِيثَ فَكَأَنَّهُ فِي جِهَةِ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ فِيهِ لَيْسَ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَعَنِ يَحْيَى ثِقَةٌ فِي غَيْرِ الزُّهْرِيِّ وَلَا يَدْفَعُ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ قَالَ ابْنُ شَيْبَةَ يَعْقُوبُ صَدُوقٌ ثِقَةٌ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمْرٍ وَسَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِنْ كَانَ لِنَبِيِّ الْحَدِيثِ، وَقَالَ

شارح الترمذي وعلى هذا فالمختار الجهر فلذلك قَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنَّهُ أَشْبَهَ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِقَوْلِهِ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي الْجَهْرِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخُلَافِيَّاتِ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي قَالَ فِيهِ نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مَا قَرَأَ لِأَنَّهُ لَوْ سَمِعَهُ لَمْ يَقْدِرْهُ بِغَيْرِهِ، فَإِنْ قِيلَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ قَالَ قَمَتَ إِلَى جَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خُسُوفِ الشَّمْسِ فَمَا سَمِعْتُ مِنْهُ حَرْفًا وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ ابْنَ لَهِيْعَةَ، وَفِي آخِرِ الْوَاقِدِيِّ، وَفِي آخِرِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، وَأَمَّا صَلَاةُ خُسُوفِ الْقَمَرِ فَقَالَ أَصْحَابُنَا لَيْسَ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ، وَقِيلَ الْجَمَاعَةُ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ لِتَعَذُّرِ اجْتِمَاعِ النَّاسِ بِاللَّيْلِ وَإِنَّمَا يَصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ مَفْرَدًا، وَعِنْدَ مَالِكٍ لَا صَلَاةَ فِيهِ.

وعند الشافعي: يَصَلِّي لِلْخُسُوفِ كَمَا يَصَلِّي لِلْكَسُوفِ بِجَمَاعَةٍ وَرُكُوعَيْنِ وَبِالْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ وَبِخُطْبَتَيْنِ بَيْنَهُمَا جَلِيسَةٌ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَّا فِي الْخُطْبَةِ، وَاسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ لِكُسُوفِ الشَّمْسِ وَلَمَّا خَسَفَ الْقَمَرُ فِي جَمَادَى سَنَةِ أَرْبَعٍ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ لَمْ يَبْلُغْنَا وَلَا أَهْلَ بَلَدِنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ لَخُسُوفِ الْقَمَرِ وَلَا نَقُلُ أَحَدًا مِنَ الْأَثَمَةِ بَعْدَهُ أَنَّهُ جَمَعَ فِيهِ، وَذَكَرَ ابْنُ قِدَامَةَ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الصَّلَاةِ لَخُسُوفِ الْقَمَرِ فَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَمَاعَةٌ الْمُحَدِّثِينَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِهِ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا، وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِالْعَنْكَبُوتِ أَوْ الرُّومِ وَفِي الثَّانِيَةِ بِيَّاسِينَ، وَفِي حَدِيثِ قَبِيصَةَ مَرْفُوعًا إِذَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَصَلُّوا، وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ثَمَانِي

ركعات في أربع سجعات ، وبوّب البُخَارِيُّ باب صلاة كسوف القمر على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

فائدة:

قد اختلفت الأحاديث الواردة في كيفية صلاة الكسوف في الاقتصار على ركعتين كما في حديث أبي بكر وغيره ، وثلاث ركعات في كلّ ركعة كما في حديث جابر ، وأربع ركعات في ركعتين كما في حديث عائشة وغيرها ، وست ركعات في ركعتين كما في حديث جابر وغيره ، وثمان ركعات في ركعتين كما في حديث أبي بن كعب وخمس عشرة ركعة في ثلاث ركعات رواه الحاكم في المستدرک عن أبي بن كعب ، ومما يستفاد من الحديث المذكور أنّ الجنة والنار مخلوقتان اليوم وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، وقيل : إنّ تعذيب الحيوان غير جائز وأنّ المظلوم من الحيوان يسلّط يوم القيامة على ظالمه وفيه معجزة للنبي ﷺ.

فائدة أخرى:

اعلم أنّ صلاة الكسوف رويت عن أربعة وعشرين نفساً من الصحابة رضي الله عنهم منهم أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أخرج حديثها الستة ما خلا الترمذي ، وابن عباس رضي الله عنهما أخرج حديثه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرج حديثه أحمد ، وعائشة رضي الله عنها أخرج حديثها الستة ، وعبد الله بن عمر وأخرج حديثه البُخَارِيُّ ومسلم والنسائي ، والنعمان بن بشير أخرج حديثه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، والمغيرة بن شعبة أخرج حديثه الشيخان ، وأبو مسعود أخرج حديثه الشيخان والنسائي وابن ماجه ، وأبو بكر أخرج حديثه البُخَارِيُّ والنسائي ، وسمرة بن جندب أخرج حديثه أصحاب السنن من رواية ثعلبة بن عباد بكسر العين وتخفيف الموحدة ، وابن مسعود رضي الله عنه أخرج حديثه أحمد ، وابن عمر رضي الله عنهما أخرج حديثه الشيخان والنسائي ، وقبيصة الهلالي أخرج حديثه أبو داود والنسائي ، وجابر أخرج حديثه مسلم وأبو داود والنسائي ، وأبو موسى رضي الله عنه أخرج حديثه الشيخان والنسائي ، وعبد الرحمن بن سمرة أخرج

91 - بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: «فَرَأَيْتُمْ جَهَنَّمَ يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ».

حديثه مسلم وأبو داود والنسائي، وأبي بن كعب أخرج حديثه أبو داود، وبلال أخرج حديثه البزار والطبراني في الكبير والأوسط، وحذيفة أخرج حديثه البزار، ومحمود بن لبيد أخرج حديثه أحمد، وأبو الدرداء أخرج حديثه الطبراني في الكبير، وأبو هريرة أخرج حديثه النسائي، وأم سفيان أخرج حديثها الطبراني في الكبير، وعقبة بن عامر أخرج حديثه الطبراني في الكبير رضوان الله عليهم أجمعين.

91 - بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

(بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ⁽¹⁾ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ) ووجه المناسبة بين البابين أن المصلّي بعد افتتاحه بالتكبيرة واستفتاحه ينبغي أن يراقب إمامه لإصلاح صلاته، قَالَ ابن بطال: وفيه حجة لمالك في أن بصر المصلّي يكون إلى جهة القبلة، وعند أصحابنا يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب للخشوع وبه قَالَ الشافعي، وورد في ذلك حديث أخرجه سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات وأخرجه البيهقي موصولاً وَقَالَ: المرسل هو المحفوظ، وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ﴾ [المؤمنون: 2]، ويمكن أن يفرق بين المأموم والإمام ويقال يستحب للإمام النظر إلى موضع السجود وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: «فَرَأَيْتُمْ جَهَنَّمَ» قَالَ الْكُرْمَانِيُّ وَيُرْوَى فَرَأَيْتُ بِالْفَاءِ عَطْفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ مَطْوَلًا.

(يَخْطُمُ) بكسر الطاء أي: يكسر ويأكل ومنه الحطمة وهي في أسماء النار لأنها تحطم ما يلقي فيها (بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ) وهذا طرف من

(1) أي: رفع المصلي بصره.

746 - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: قُلْنَا لِحَبَّابٍ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟

حديث وصله المؤلف في باب إذا انفلتت الدابة وهي في أواخر الصلاة موضع الترجمة منه قوله حين رأيتموني.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إسماعيل المنقري أبو سلمة التبوذكي وقد تكرر ذكره. (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ويروى عبد الواحد بن زياد بكسر الزاي وتخفيف المثناة التحتية، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ عُمَارَةَ) بضم المهملة وتخفيف الميم (ابْنِ عُمَيْرٍ) مصغر عمر التميمي الكوفي، وفي رواية: حفص بن غياث عن الأعمش حدثنا عماره، (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن سخبيرة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة وبالراء الأزدي.

(قَالَ: قُلْنَا لِحَبَّابٍ) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة وفي آخره موحدة أخرى هو ابن الأرت بفتح الهمزة والراء وتشديد المثناة الفوقية أبو عبد الله التميمي ولحقه سبني في الجاهلية فاشترته امرأة خزاعية وأعتقته وهو من السابقين إلى الإسلام سادس الستة المعذبين في الله على إسلامهم شهد المشاهد روي له اثنان وثلاثون حديثاً وللبخاري خمسة مات سنة سبع وثلاثين بالكوفة وهو أول من صلى عليه علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منصرفه من صفين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي) صلاة (الظُّهْرِ وَ) صلاة (العَصْرِ؟).

قَالَ الْكُورْمَانِيُّ أَي: غير الفاتحة إذ لا شك في قراءتها، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ هذا تحكّم لا دليل عليه إذ ظاهر الكلام أَنَّ سؤالهم عن حَبَّابٍ عن قراءة النَّبِيِّ ﷺ في الظهر والعصر كان عن مطلق القراءة لأنهم ربّما كانوا يظنون أن لا قراءة فيهما لعدم الجهر بها فيهما، ألا ترى ما رواه أبو داود في سننه قَالَ ثنا مسدد ثنا عبد الوارث عن موسى بن سالم نا عبد الله بن عبيد الله قَالَ دخلت على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي شَبَابٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَقُلْنَا لَشَابٍ سَلِ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَقَالَ لَا فَقِيلَ لَهُ لَعَلَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي نَفْسِهِ فَقَالَ هَذِهِ شَرٌّ مِنَ الْأَوَّلَى كَانَ عَبْدًا مَأْمُورًا بَلَّغَ مَا أُرْسِلَ بِهِ الْحَدِيثُ، وَرَوَى الطُّحَاوِيُّ

قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ»⁽¹⁾.

من حديث عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ نَاسًا يَقْرَأُونَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَقَالَ لَوْ كَانَ لِي عَلَيْهِمْ سَبِيلٌ لَقُلْتُ أَلَسْتُمْ إِذَا نَبَّيْتُ ﷺ قَرَأَ وَكَانَتْ قِرَاءَتُهُ لَنَا قِرَاءَةً وَسَكَتَ وَكَانَ سَكُوتُهُ لَنَا سَكُوتًا، وَأَخْرَجَهُ الْبِزَارُ عَنْ عَكْرَمَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَقَالَ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَوَاتٍ فَتَقَرَأَ فِيمَا قَرَأَ فِيهِ وَنَسَكَتَ فِيمَا سَكَتَ فِيهِ فَقُلْتُ كَانَ يَقْرَأُ فِي نَفْسِهِ فَغَضِبَ فَقَالَ أَتَنْتَهُمُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَلَفْظُهُ عَنْ عَكْرَمَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا أَمَرَ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ وَسَكَتَ فِيمَا أَمَرَ أَنْ يَسَكَتَ فِيهِ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: 64]، وَ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ وَإِلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ سُؤْدُ بْنُ غَفْلَةَ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ وَقَالَ لَا قِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أَصْلًا، قَالَ الْعَيْنِيُّ: فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَيْفَ يَقُولُ الْكُرْمَانِيُّ يَقْرَأُ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ وَيَأْتِي بِالتَّقْيِيدِ فِي مَوْضِعِ الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَقُومُ بِهِ وَلَكِنْ لَا بَدْعَ هَذَا مِنْهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَظْلَعْ عَلَى أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ وَلَا اخْتِلَافِ السَّلَفِ فِيهِ وَقَصْدُ تَمْشِيَةِ مَذْهَبِهِ نَصْرَةَ لِإِمَامِهِ مِنْ غَيْرِ بَرَهَانٍ وَيَذَكِّرُ عَنْ قَرِيبِ الْكَلَامِ فِيهِ مُسْتَوْفَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا) وَيُرْوَى فَقُلْنَا بِالْفَاءِ الْعَاطِفَةِ: (بِمَ) بِحَذْفِ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا أَيْ بِأَيِّ شَيْءٍ (كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ) ذَلِكَ بِاللَّامِ وَيُرْوَى (ذَلِكَ) بِغَيْرِ لَامٍ وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ وَفِي لَفْظِ اللَّبْخَارِيِّ بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(قَالَ) أَيْ: خِيبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ») بِكَسْرِ اللَّامِ أَيْ: بِتَحَرُّكِهَا، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ لِحْيَتُهُ بِفَتْحِ اللَّامِ وَبِالْبَاءِ يَنْ أَوَّلَاهُمَا مَفْتُوحَةٌ وَالْأُخْرَى سَاكِنَةٌ وَهِيَ تَشْبِيهُ لِحْيَتِهِ بِفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ مَنبِتُ اللَّحْيَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَفِي «الْمَحْكَمِ» اللَّحْيَةُ اسْمٌ لَجَمْعِ مِنَ الشَّعْرِ مَا نَبَتَ عَلَى الْخَدَيْنِ وَالذَّقْنِ وَاللَّحْيِ الَّذِي نَبَتَ عَلَيْهِ الْعَارِضُ، وَفِي الْجَامِعِ لِلْقَزَازِ يُقَالُ لِحْيَةٌ بِكَسْرِ اللَّامِ وَلِحْيَةٌ بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْجَمْعُ لِحْيٌ وَلِحْيٌ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ عَلَى وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ

أن روى هذا الحديث فلم يكن في هذا دليل عندنا على أنه يقرأ فيهما لأنه قد يجوز أن تضطرب لحيته بتسبيح يسبحه أو دعاء ولكن الذي حقق القراءة منه في هاتين الصلاتين تمسك بالآثار الذي رويناه في الفصل الذي قبل هذا، وقال العيني أراد بها ما رواه عن أبي قتادة وأبي سعيد الخدري، وجابر بن سمرة، وعمران بن حصين، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وعلي رضي الله عنهم، أما حديث أبي قتادة فأخرجه البخاري على ما يأتي عن قريب وكذا حديث جابر بن سمرة وعمران بن حصين.

وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فأخرجه مسلم عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك.

وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه مسلم عنه أن رسول الله ﷺ صلى الظهر فجعل رجل يقرأ بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿١﴾ فلما انصرف قال: «أيكم قرأ أو أيكم القارئ» قال رجل أنا قال قد علمت أن أحدكم خالجنيتها أي: نازعني قراءتها.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه النسائي عن عطاء قال: قال أبو هريرة رضي الله عنه كل صلاة يقرأ فيها فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم وما أخفاها أخفينا منكم.

وأما حديث أنس رضي الله عنه فأخرجه النسائي من حديث عبد الله بن عبيد قال سمعت أبا بكر بن النضر قال كنا بالطف عند أنس رضي الله عنه فصلّى بهم الظهر فلما فرغ قال إني صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر فقرأ لنا بهاتين السورتين في الركعتين بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿١﴾ [الأعلى: 1] و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ ﴿١﴾ [الغاشية: 1]، وهذه الأحاديث قد حققت القراءة من النبي ﷺ في الظهر والعصر وانتفى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما الذي ذكر عن قريب لأن غيره من الصحابة رضي الله عنهم قد تحققوا قراءة رسول الله ﷺ في الظهر والعصر.

747 - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أُنْبَأَنَا

وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ فِي جَوَابِ هَذَا إِنَّهُ وَهُمْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ كَحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَخَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ وَغَيْرَهُمَا، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ عِنْدِي جَوَابٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا مَعَ رِعَايَةِ الْأَدَبِ فِي حَقِّ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَدَّ فِي هَذَا أَوَّلًا عَلَى الْأَمْرِ بِاقْتِدَائِهِ ﷺ وَقَدْ قَالَ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وَالْمُرْتَبِيُّ هُوَ الْأَفْعَالُ دُونَ الْأَقْوَالِ فَكَانَتِ الصَّلَاةُ اسْمًا لِلْفِعْلِ فِي حَقِّ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْفِعْلُ وَالْقَوْلُ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَبْلُغْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِرَاءَتَهُ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَلِذَلِكَ قَالَ فِي جَوَابِ السَّائِلِ عَنْهَا مَا قَالَ فَلَمَّا بَلَغَهُ خَبَرَ قِرَاءَتَهُ ﷺ فِيهِمَا وَثَبَتَ عِنْدَهُ رَجْعُ عَنْهُ وَالِدِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ نَا سَفِيَّانَ عَنْ سَلْمَةَ بِنِ كَهْلٍ عَنِ الْحَسَنِ الْعَرَنِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَمِمَّا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا تَرَجَّمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ رَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى الْأَمَامِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ أَصْحَابُنَا وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَابْنِ سِيرِينَ، وَفِي «التَّوْضِيحِ» وَاسْتَنْتَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَا إِذَا كَانَ مَشَاهِدًا لِلْكَعْبَةِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَقَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ فِي حَالِ قِيَامِهِ وَإِلَى قَدَمَيْهِ فِي رُكُوعِهِ وَإِلَى أَنْفِهِ فِي سَجُودِهِ وَإِلَى حَجَرِهِ فِي تَشَهُدِهِ لِأَنَّ امْتِدَادَ النَّظَرِ يُلْهِي فِإِذَا قَصَرَ كَانَ أَرْبَى.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَنْظُرُ أَمَامَهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ وَهُوَ قَائِمٌ، قَالَ وَأَحَادِيثُ الْبَابِ تَشْهَدُ لَهُ لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ ﷺ مَا رَأَوْا تَأَخُّرَهُ حِينَ عَرَضَتْ جَهَنَّمَ وَلَا رَأَوْا اضْطِرَابَ لَحِيَّتِهِ وَلَا اسْتَدْلَوْا بِذَلِكَ عَلَى قِرَاءَتِهِ وَلَا نَقَلُوا ذَلِكَ وَلَا رَأَوْا تَنَاوُلَهُ فِيمَا تَنَاوَلَهُ فِي قِبْلَتِهِ حِينَ مَثَلَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِبُؤْتَمَ بِهِ» لِأَنَّ الْإِتِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُرَاعَاةِ حَرَكَاتِهِ فِي خَفْضِهِ وَرَفْعِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ رَجُلَا هَذَا الْحَدِيثَ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَكُوفِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هُوَ ابْنُ مِنْهَالٍ وَلَيْسَ هُوَ بِحَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، قَالَ (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هُوَ ابْنُ الْحَجَّاجِ، (قَالَ: أُنْبَأَنَا) أَي: أَخْبَرَنَا وَقِيلَ

أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ، يَخْطُبُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ - وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ - أَنَّهُمْ كَانُوا «إِذَا صَلُّوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ» (1).

748 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى، قَالُوا:

يجوز قول أنبأنا في الإجازة ولا يجوز أَخْبَرْنَا فيها إِلَّا مَقِيدًا بِالْإِجَازَةِ بِأَن يَقُولَ أَخْبَرْنَا إِجَازَةً (أَبُو إِسْحَاقَ) عمر بن عبد الله السبيعي، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ) من الزيادة الْأَنْصَارِيُّ الحطمي أبو موسى الصحابي وكان أميرًا على الكوفة، (يَخْطُبُ) أي: حال كونه يخطب، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرْنَا، (الْبَرَاءُ) أي: ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (- وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ -) وفي رواية وهو غير كذوب وقد عرفت المعنى من ذلك.

(أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلُّوا مَعَ) رسول الله و يروى مع (النَّبِيِّ ﷺ)، (فَرَفَعَ رَأْسَهُ) الشريفة (مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا) نصب على المصدرية، وقيل: الأولى أن يكون جمع قائم وانتصابه على الحال، فافهم.

(حَتَّى) يروه بحذف النون و يروى حَتَّى (يَرَوْنَهُ) بإثبات النون والوجهان جائزان بناء على إرادة نقل الحال أو الاستقبال.

(قَدْ سَجَدَ) في محلّ النصب على الحال على الأصل وهو ظهور كلمة قد، وقد مرّ الكلام في هذا الحديث مستقصى في باب متى يسجد من خلف الإمام.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) ابن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالمشناة التحتية وتخفيف السين المهملة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَسَفَتِ) بفتح الخاء المعجمة (الشَّمْسُ) فيه دليل لمن قَالَ الخسوف يطلق على كسوف الشمس أيضًا و يروى انخسفت الشمس (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: على عهد النَّبِيِّ ﷺ، (فَصَلَّى) صلاة الكسوف، (قَالُوا) وفي رواية:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَعْتَ، قَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا»⁽¹⁾.

749 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ رَقَا الْمِنْبَرَ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ،

فَقَالُوا: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ) تناول أصله تناول فحذفت إحدى التاءين تخفيفًا وفي رواية: (تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ) بفتح الميم الأولى، (ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَعْتَ) أي: تأخرت ورجعت وراءك، (قَالَ) ويروى فَقَالَ: (إِنِّي أُرِيتُ) على صيغة المجهول وفي رواية: رأيت (الْجَنَّةَ) أي: عرضت لي الجنة من غير حائل، (فَتَنَاولْتُ) أي: أردت أن آخذ أو يقال التناول هو التكلف في الأخذ وإظهاره لا الأخذ حقيقة أو يقال معناه تناولت لنفسی لا لكم.

(مِنْهَا عُقُودًا) بضم العين المهملة، (وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا) أي: مدة بقاء الدنيا إلى انتهائها ولكني لم آخذ لا لنفسی ولا لكم أو لم آخذ لكم لأنه من طعام الجنة وهو لا يفنى ولا يجوز أن يؤكل في الدنيا إلا ما يفنى لأن الله تعالى خلقها للفناء فلا يكون فيها شيء مما يبقى، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن قولهم: رأيناك تكعكت يقتضي أنهم كانوا يراقبونه ﷺ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السين المهملة وتخفيف النون وفي آخره نون أخرى أبو بكر العوفي الباهلي الأعمى مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء وفتح اللام هو ابن سليمان بن أبي المغيرة الأسلمي المدني أبو يحيى الخزاعي قيل واسمه عبد الملك، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ) ابن أبي ميمونة العامري المدني مات في خلافة هشام بن عبد الملك وقد ينسب إلى جدّه، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسقط في رواية لفظ: ابن مالك.

(قَالَ: صَلَّى لَنَا) وفي نسخة بنا (النَّبِيُّ ﷺ) ثُمَّ رَقَا بكسر القاف يقال رقيت في السلم إذا صعدت، وَقَالَ ابن التين: ووقع في بعض النسخ: (ثُمَّ رَقَا) بالألف (الْمِنْبَرَ) بكسر الميم، (فَأَشَارَ) بيده ويروى (بِيَدِهِ) بالثنية (قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة (قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ) ويقال جلست قبل فلان أي:

ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمَثَّلَتَيْنِ فِي قِبَلَةِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» ثَلَاثًا⁽¹⁾.

92 - باب رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ

750 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

عنده، (ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ) هو اسم للوقت الذي أنت فيه وهو ظرف غير متمكّن وقع معرفة اللام للتعريف لأنه ليس له ما يشاركه حتّى يميّز، ولا يقال إنّه للحال ورأيت للماضي فكيف يجتمعان، لأنّ دخول قد عليه قرّبه للحال، فإن قيل فما تقول في قوله الآتي صَلَّيْتُ فَإِنَّهُ لِلْمُضِيِّ البتة، فالجواب: أنه قال ابن الحاجب: كلّ مخبر أو منشي فقصده الحاضر فمثل صليت يكون للماضي الملاصق للحاضر أو أريد بالآن ما يقال عرفاً أنّه الزمان الحاضر لا اللحظة الحاضرة الغير المنقسمة المسماة بالحال.

(مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمَثَّلَتَيْنِ) أي: مصوّرتين (فِي قِبَلَةِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ) أي: منظرًا (كَالْيَوْمِ) أي: مثل منطري اليوم (فِي) أحوال (الْخَيْرِ وَالشَّرِّ) قَالَ ذَلِكَ (ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرات.

92 - باب رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ

(باب) كراهية (رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى) جهة (السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: لأنّ فيه نوع إعراض عن القبلة وخروج عن هيئة الصلاة، وَقَالَ ابْنُ حَزْم: لا يحلّ ذلك وبه قَالَ قوم من السلف، وَقَالَ ابْنُ بَطَال وابن التين: أجمع العلماء على كراهة النظر في الصلاة بحديث الباب وبما عند مسلم عن أبي هريرة يرفعه لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لتخطفن أبصارهم وعنده أيضًا عن جابر بن سمرة مثله بزيادة أو لا ترجع إليهم يعني أبصارهم هذا في الصلاة وأمّا في الدعاء فكرهه أيضًا شريح وطائفة وأجازه الأكثرون لأن السماء قبله الدعاء كما أنّ الكعبة قبله الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن أبي طالب المديني، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي

(1) أطرافه 93، 540، 4621، 6362، 6468، 6486، 7089، 7090، 7091، 7294،

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ»، فَاسْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ:

رواية: حَدَّثَنَا (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْفُطَّانُ، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ) بفتح العين المهملة وتخفيف الراء المضمومة وفتح الموحدة سعيد بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) هو ابن دعامة (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُمْ) بالجمع ويروى حَدَّثَهُ بِالْإِفْرَادِ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: بعد ما صَلَّى بأصحابه وأقبل عليهم بوجهه كما عند ابن ماجة: (مَا بَالُ أَقْوَامٍ) أي: ما حالهم وشأنهم وإنما أبهم لئلا ينكسر خاطر من يفعل ذلك لأن النصيحة في الملاء فضيحة.

(يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ) وفي رواية مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الدعاء، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فَإِنْ حُمِلَ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ اقْتَضَى اخْتِصَاصُ الْكِرَاهَةِ بِالْدُعَاءِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ.

وتعقبه محمود العيني: بأنه ليس الأمر كذلك بل المطلق يجري على إطلاقه والمقيد على تقييده والحكم عام في الكراهة سواء كان رفع بصره في الصلاة عند الدعاء أو لا، والدليل عليه ما رواه الواحدي في أسباب النزول من حديث ابن عُلَيَّةَ عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ فُلَانًا كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَنَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ﴾ [المؤمنون: 2]، ورفع البصر مطلقاً في الصلاة ينافي الخشوع الذي أصله هو السكون وقد أخرجه ابن ماجة وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه: «لا ترفعوا أبصاركم إلى السماء» يعني في الصلاة، وأخرجه بغير تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الجدرى وكعب بن مالك وأخرج ابن أبي شيبه من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين: كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى نزلت: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ] [المؤمنون: 1، 2] فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم، وكانوا يستحبون أن لا يجاوز بصره موضع سجوده ووصل الحاكم بذكر أبي هريرة رضي الله عنه فيه ورفعته إلى النبي ﷺ وقال في آخره: فطأطأ رأسه.

(فَاسْتَدَّ قَوْلُهُ) ﷺ (فِي ذَلِكَ) أي: في رفع البصر إلى السماء، (حَتَّى قَالَ)

«لَيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»⁽¹⁾.

والله: (لَيَنْتَهَنَّ) بفتح الياء وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وضم الهاء وفي آخره نون مؤكدة مشددة واللام فيه لام القسم.

(عَنْ ذَلِكَ) أي: عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة ويروى لينتهين بضم التحتانية وفتح الفوقانية والهاء والتحتانية الثانية على البناء للمفعول.

(أَوْ لَتُخْطَفَنَّ) بضم الفوقية وسكون الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة والفاء على البناء للمفعول واللام مثل الأولى أي: لتعمين (أَبْصَارُهُمْ) قَالَ الطيبي كلمة أو هنا للتخيير تهديدًا وهو خبر بمعنى الأمر والمعنى ليكن منكم الانتهاء عن رفع البصر أو خطف الأبصار من عند الله تعالى عند الرفع وهو مثل قوله تَعَالَى: ﴿تَقْتُلُوهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ﴾ [الفتح: 16] أي: يكون أحد الأمرين.

وفي الحديث النهي الوكيد والوعيد الشديد وكان ذلك يقتضي أن يكون حرامًا كما جزم به ابن حزم حتى قَالَ: تفسد صلاته ولكن الإجماع انعقد على كراهته في الصلاة وَقَالَ شريح لرجل رآه يرفع بصره ويده إلى السماء اكفف يدك وأخفض بصرك فإنك لن تراه ولن تناله.

وقيل: معنى خطف الأبصار أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين كما في حديث أُسَيْد بن حُضَيْر الآتي في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى.

أشار إلى ذلك الداودي وحكم إغماض العين في الصلاة الكراهية أيضًا عند أصحابنا قاله الطحاوي.

وَقَالَ مالك: لا بأس به في الفريضة والنافلة.

وَقَالَ النووي: والمختار أنه لا يكره إذا لم يخف ضررًا لأنه يجمع الخشوع ويمنع من إرسال البصر وتفريق الذهن، وروي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان النَّبِيُّ ﷺ إذا استفتح الصلاة لم ينظر إلا إلى موضع سجوده.

(1) قال الكاندهلوي : الأوجه عندي : أن الإمام البخاري أطلق الترجمة ولم يجزم فيه بشيء لوسع الاختلاف في حكم الالتفات كما سيأتي قريباً ، وذكر الإمام فيه روايتين : الأولى : دالة على المنع لكونه اختلافاً من الشيطان ، والثانية : على الجواز لنظره ﷺ إلى الخميصة ، فالترجمة عندي من الأصل الرابع من أصول التراجع ، وقال الحافظ : لم يبين المؤلف حكمه لكن الحديث الذي أورده دال على الكراهة وهو إجماع لكن الجمهور على أنها للتنزيه ، وقال المتولي : يحرم إلا لضرورة وهو قول أهل الظاهر ، وورد في كراهة الالتفات صريحاً على غير شرطه عدة أحاديث ذكرها الحافظ ، وأكثر الروايات في ذلك العيني ، وبسط الكلام على أنواع الالتفات في الأوجز ، وحاصله أن الالتفات ثلاثة أنواع :

الأول : بالنظر وهو جائز عند الكل لكن الأولى تركه لأنه ينافي الخشوع .

والثاني : بتحويل الوجه فهو مكروه عند الكل إلا للضرورة .

قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»⁽¹⁾.

عند ابن خزيمة وزائدة عند النسائي ومسعر عند ابن حبان وخالفهم إسرائيل فرواه عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق، ووقع عند البيهقي من رواية مسعد عن أشعث عن أبي وائل فهذا اختلاف على أشعث والراجح رواية أبي الأحوص وقد رواه النسائي من طريق عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهما مسروق ويحتمل أن يكون لأشعث فيه شيخان أبوه وأبو عطية بناء على أن يكون أبو عطية حملة عن مسروق ثم لقي عائشة رضي الله عنها فحملة عنها وأما الرواية عن أبي وائل فشاذه لأنه لا يعرف من حديثه.

(قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْاَلْتِفَاتِ) بالرأس يمينًا أو شمالًا (في الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ) ﷺ: (هُوَ اخْتِلَاسٌ) هو الاختطاف بسرعة وفي النهاية لابن الأثير الاختلاس افتعال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلبًا مكابرة وَقَالَ غيره المختلس الذي يخطف من غير غلبة ويهرب ولو مع معاينة المالك له والناهب من يأخذ بقوة والسارق من يأخذ في خفية.

(يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ) يختلس الشيطان كذا للأكثر بحذف الضمير الذي هو المفعول، وفي رواية الكشميهني يختلسه بإبراز الضمير وكذا في رواية أبي داود عن مسدد شيخ المؤلف.

(مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ) والمعنى أَنَّ المصلي إذا التفت يمينًا أو شمالًا يظفر به الشيطان في ذلك الوقت ويشغله عن الخشوع في العبادة فربما يسهو أو يغلط لعدم حضور قلبه باشتغاله بغير المقصود ولما كان هذا الفعل غير مرضي عنه نسب إلى الشيطان وعن هذا قَالَ العلماء بكراهة الالتفات في الصلاة، وَقَالَ الطيبي المعنى من التفت ذهب عنه الخشوع فاستعير لذهابه اختلاس الشيطان تصويرًا لقبح تلك الفعل أو أَنَّ المصلي مستغرق في مناجاة ربه وأنه تعالى مقبل عليه والشيطان كالراصد ينتظر فوات تلك الحالة عنه فإذا التفت المصلي اغتنم الفرصة فيختلسها منه.

وَقَالَ ابن هزرة: أضيف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعًا من ملاحظة التوجه

إلى الحقّ سبحانه، ثم الإجماع على أنّ الكراهية فيه للتنزيه، وَقَالَ المتولّي من الشافعية أنّه حرام إلّا لضرورة وهو قول الظاهرية، وَقَالَ الحكم من تأمل من عن يمينه أو شماله في الصّلاة حتّى يعرفه فليست له صلاة، وَقَالَ أبو ثور إن التفت بدنه كلّه أفسد صلاته وإذا التفت عن يمينه أو شماله مضى في صلاته، ورخص فيه طائفة فَقَالَ ابن سيرين رأيت أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يشرف إلى النَّبِيِّ ﷺ في صلاته ينظر إليه .

وَقَالَ معاوية بن قرّة لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أن ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا قام للصّلاة لم يتحرك ولم يلتفت فَقَالَ لَكُنَّا نتحرّك ونلتفت ، وكان إبراهيم يلتفت يمينًا وكان ابن معقل يفعل .

وَقَالَ ابن مالك : الالتفات لا يقطع الصّلاة وهو قول الكوفيّين وقول الأوزاعي، وَقَالَ ابن القاسم : فإن التفت بجميع جسده لا يقطع الصّلاة ووجهه أنّه ﷺ لم يأمر منه بالإعادة حين أخبر أنّه اختلاس من الشيطان ولو وجبت فيه الإعادة لأمرنا بها لأنّه نُصِبَ معلّمًا كما أمر الأعرابيّ بالإعادة مرّة بعد أخرى .

وَقَالَ القفال في فتاواه : إذا التفت في صلاته التفاتا كثيرًا في حال قيامه إن كان جميع قيامه كذلك بطلت صلاته وإن كان في بعضه فلا لأنّه عمل يسير، قال : وكذا في الركوع والسّجود لو صرف وجهه وجهته عن القبلة لم يجز لأنّه مأمور بالتوجّه إلى الكعبة في ركوعه وسجوده قَالَ ولو حوّل أحد شقيه عن القبلة بطلت صلاته لأنّه عمل كثير، وممن كان لا يلتفت الصّدّيق والفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ونهى عنه أبو الدرداء وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَقَالَ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إنّ الله لا يزال ملتفتًا على العبد ما دام في صلاته ما لم يحدث أو يلتفت، وَقَالَ عمرو بن دينار رأيت ابن الزبير يصلي في الحجرة فجاء حجرة أمه فذهبت بطرف ثوبه فما التفت .

وَقَالَ ابن أبي مليكة : إنّ ابن الزبير كان يصلي بالناس فدخل سيل في المسجد فما أنكر الناس من صلاته شيئًا حتّى فرغ، وفي المبسوط حدّ الالتفات المكروه أن يلوي عنقه حتّى يخرج من جهة القبلة والالتفات عنه يمنة أو يسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه فلو انحراف بجميع بدنه تفسد صلاته ولو نظر

بمؤخر عينيه يمنة ويسرة من غير أن يَلْوِيَ عنقه لا يكره على ما ذكره إن شاء الله تعالى ، وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة منها حديث أنس رَضِيَ الله عَنْهُ أخرجه الترمذي عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «يا بني إِيَّاكَ والالتفات في الصَّلَاة فَإِنَّ الالتفات في الصَّلَاة هلكة فَإِنْ كَانَ لَا بَدْ فُضِيَ التَطَوُّع لَا فِي الْفَرِيضَةِ» .

وَقَالَ الترمذي : هذا حديث حسن وانفرد بهذا الحديث .

ومنها : حديث أبي ذر رَضِيَ الله عَنْهُ أخرجه أبو داود والنسائي عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ فَإِذَا صَرَفَ وَجْهَهُ انصرفت عنه» .

ورواه الحاكم في المستدرک وَقَالَ: هذا حديث حسن الإسناد ولم يخرجاه . ومنها : حديث أبي الدرداء رَضِيَ الله عَنْهُ أخرجه الطبراني في الكبير قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر حديثاً في آخره إِيَّاكُمْ والالتفات في الصَّلَاة فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَلْتَفِتَ فَإِنْ غَلَبْتُمْ فِي التَطَوُّعِ فَلَا تَغْلِبُوا فِي الْفَرِيضَةِ وفيه عطاء بن عجلان وهو ضعيف .

ومنها : حديث جابر أخرجه البزار في مسنده قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «إِذَا قَامَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ فَإِذَا تَلَفَتَ قَالَ يَا ابْنَ آدَمَ إِلَى مَنْ تَلَفَتَ إِلَى مَنْ هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنِّي أَقْبَلَ إِلَيَّ فَإِذَا تَلَفَتَ الثَّانِيَةَ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فَإِذَا تَلَفَتَ الثَّالِثَةَ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنْهُ» وفيه الفضل بن عيسى وهو ضعيف .

ومنها : حديث عبد الله بن سلام أخرجه الطبراني أَيْضًا قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ لَا صَلَاةَ لِمَلْتَفِتَ وفيه الصَّلَاتِ بن طريف قَالَ الدارقطني مضطرب الحديث .

ومنها : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ والالتفات في الصَّلَاة فَإِنَّ أَحَدَكُمْ يَنَاجِي رَبَّهُ مَا دَامَ فِي صَلَاتِهِ» ، ومنها حديث آخر عن أنس أخرجه ابن حبان في كتاب الضعفاء قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «المصلي يتناثر على رأسه الخير من عنان السماء إلى مفرق رأسه ومملك ينادي لو يعلم هذا العبد من يناجي ما انفلت» .

752 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَقَالَ: «شَغَلْتَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، اذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأُتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ»⁽¹⁾.

وفيه: عباد بن كثير قَالَ ابن حَبَّان: هو عندي لا شيء، قَالَ: وكان ابن معين يوثقه وليس هذا بعباد بن كثير الثقفي ساكن مكة ومن الناس من جعلهما واحداً وفيه نظر لأن عباد بن كثير الذي في سند الحديث المذكور روى عن الثوري وروى يحيى عنه والثقفى مات قبل الثوري وأبي الثوري أن يشهد جنازته، ويحيى ابن يحيى كان طفلاً صغيراً، قيل: الحكمة في جعل سجود السهو جائزاً للمشكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقص الخشوع هي أن السهو لا يؤاخذ به المكلف فشرع له الجبر دون العمد لتيقظ العبد له فيجنبه.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء أسود مرتب له علمان أو أعلام.

(لَهَا أَعْلَامٌ، فَقَالَ) ﷺ: (شَغَلْتَنِي) بالتأنيث ويروي شغلني بالتذكير (أَعْلَامٌ هَذِهِ) الخميصة، (اذْهَبُوا بِهَا) وفي رواية: به (إِلَى أَبِي جَهْمٍ) بفتح الجيم وسكون الهاء وكذا للأكثر، وفي رواية الكشميهني: إلى جهيم. قَالَ الذهبي: أبو جهم بن حذيفة صاحب الأنبجانية وهو الأصح.

(وَأُتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ) بفتح الهمزة وكسر الموحدة وتشديد المثناة التحتية، وفي نسخة بأنبجانيته بضمير أبي جهم.

ومطابقته للترجمة من حيث إن أعلام الخميصة إذا لحظها المصلي وهي على عاتقه كان قريباً من الالتفات فلذلك خلعها معللاً بوقوع بصره على أعلامها وسماه شغلاً عن صلاته، وكأن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أشار إلى أن علة كراهة الالتفات كونه يؤثر في الخشوع كما وقع في قصة الخميصة، ويحتمل أن يكون أراد أن ما لا يستطاع دفعه معفو عنه لأن لمح العين يغلب الإنسان ولهذا لم يعد النَّبِيُّ ﷺ تلك الصلاة.

94 - باب: هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ،

أَوْ يَرَى شَيْئًا، أَوْ بُصَافًا فِي الْقِبْلَةِ؟

وَقَالَ سَهْلٌ: «الْتَفَتَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ».

753 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ

قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ نُحَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ، فَحَتَّهَا،

94 - باب: هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ،

أَوْ يَرَى شَيْئًا، أَوْ بُصَافًا فِي الْقِبْلَةِ؟

(باب) بالتونين (هَلْ يَلْتَفِتُ) المصلي في صلاته (لَأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ) مثل ما إذا خاف من سقوط جدار أو قصد حية أو سبع له (أَوْ يَرَى شَيْئًا) قدامه أو من جهة يمينه أو يساره وليس هو مقيدًا بقوله في القبلة لأنه لا يلزم تقييد المعطوف عليه بما هو قيد في المعطوف وقوله: (أَوْ بُصَافًا) أو نحوه (في) جهة (الْقِبْلَةِ؟) فالتفت إليه وجواب هل محذوف أي: يلتفت لدلالة ما في الباب عليه.

(وَقَالَ سَهْلٌ) هو ابن سعد بن مالك الخزرجي هو وأبوه صحابيَان وقد وصل حديثه المؤلف في باب من دخل ليؤم بالناس.

(الْتَفَتَ أَبُو بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، (فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ) ووجه الدلالة على ترجمة الباب أنه ﷺ لم يأمر أبا بكر بالإعادة بل أشار إليه أن يتمادى على إمامته وكانت التفاته لحاجة.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإفراد (قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد وفي رواية بزيادة (ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا) اللَّيْثُ هو ابن سعد إمام المصريين، وفي رواية حَدَّثَنَا (لَيْثٌ) بدون اللام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه رأى ويروى (أَنَّهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ) ويروى رسول الله ﷺ (نُحَامَةً) وفي باب حك البزاق باليد بصافًا (في قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ) المدني (وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يحتمل أن يكون متعلقًا بقوله وهو يصلي أو بقوله: رأى نخامة.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: ظاهر التركيب تعلقه بقوله: وهو يصلي، (فَحَتَّهَا) بالمشناة الفوقية أي: حكها وأزالها وهو داخل الصلاة كما هو ظاهر الحديث ولم يبطل

ثُمَّ قَالَ جِبْنَ أَنْصَرَفَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبَلَ وَجْهِهِ، فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ أَحَدٌ قَبْلَ وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ» رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ⁽¹⁾.

ذلك الصَّلَاةُ لكونه عملاً يسيراً فهو كبصاقه في الصلاة ورد بعضه على بعض ونظيره ما رواه الترمذي من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: جئت ورسول الله ﷺ يصلي في البيت والباب عليه مغلق فمشى حتى فتح ثم رجع إلى مكانه، وقال: هذا حديث حسن غريب. فهو محمول على أنه مشى أقل من ثلاث خطوات لقربه من الباب، وفتح الباب أيضاً محمول على أنه فتحه بيده الواحدة وذلك لأن الفتح باليدين عمل كثير يفسد به الصلاة، وعن هذا قال أصحابنا: لو غلق المصلي الباب لا يفسد صلاته ولو فتحها فسدت لأن الفتح غالباً يحتاج إلى المعالجة باليدين وهو عمل كثير بخلاف الغلق، حتى لو فتحها بيده الواحدة لا تفسد وفي رواية مالك عن نافع عن ابن عمر هو غير مقيد بحال الصلاة.

وكذلك هو أخرج هناك أحاديث عن أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأنس من طرق كلها غير مقيدة بحال الصلاة.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ (جِبْنَ أَنْصَرَفَ) من الصلاة: (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبَلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة (وَجْهِهِ) وهذا على سبيل التشبيه أي: يتطلع عليه كأنه مقابل لوجهه فيكون التنخم قبل الوجه سوء أدب. (فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ أَحَدٌ) ويروى أحدكم أي: لا يرمين النخامة (قَبَلَ وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ).

(رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) أي: روى الحديث المذكور موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش الأسدي المدني ووصله مسلم عن هارون بن عبد الله.

(و) رواه أيضاً (ابْنُ أَبِي رَوَّادٍ) بفتح الراء وتشديد الواو وآخره دال مهملة عبد العزيز واسم أبي رواد ميمون مولى آل المهلب بن أبي صفرة العتكي ووصله أحمد في مسنده عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد المذكور وفيه أنَّ الحَكَّ كان بعد الفراغ من الصلاة فالغرض منه على هذه المتابعة في أصل الحديث.

754 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ، قَالَ: بَيْنَمَا الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ لَمْ يَفْجَأْهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ، وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ لَهُ الصَّفَّ، فَظَنَّ أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَيْمُوا صَلَاتَكُمْ، فَأَرَخَى السِّتْرَ وَتَوَقَّى مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة المخزومي المصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ) إمام مصر ويروى الليث، (عَنْ عَقِيلٍ) بضم العين هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَنَسُ) ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية سقط لفظ ابن مالك، (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ) وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يؤمهم في مرض موت رسول الله ﷺ. (لَمْ يَفْجَأْهُمْ) هو عامل في قوله بينما.

(إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) حال كونه (كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَنَظَرَ) ﷺ (إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ) حال مؤكدة غير منتقلة ومثلها لا يلزم أن يكون مقررة لمضمون جملة ويجوز أن يكون حالاً مقدرة.

(وَنَكَصَ) أي: رجع (أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ) من الوصول لا من الوصل (لَهُ) ﷺ وسقط في رواية لفظ له (الصَّفَّ) بالنصب على نزاع الخافض أي: إلى الصف.

(فَظَنَّ) بالفاء السببية أي: نكص بسبب ظنه (أَنَّهُ) ﷺ (يُرِيدُ الْخُرُوجَ) إلى المسجد، (وَهُمْ) بتشديد الميم أي: قصد (الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا) أي: يقعوا في الفتنة (فِي) فساد (صَلَاتِهِمْ) وذهابها فرحا بصحة رسول الله ﷺ وسروراً برويته. (فَأَشَارَ) ﷺ (إِلَيْهِمْ أَيْمُوا) ويروى أن أَيْمُوا (صَلَاتَكُمْ، فَأَرَخَى) بالفاء ويروى وأَرَخَى (السِّتْرَ) بالواو، (وَتَوَقَّى) ويروى فتوقى ﷺ (مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ) وفي رواية هناك من نومه.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: تَوَقَّى حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَلْتَمِثُ هَذَا؟

95 - بَابُ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ

فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَافَتُ⁽¹⁾

فالجواب : أنه قال الداودي معناه من بعد أن رأوه لأنه توفي قبل انتصاف النهار.

ثم مطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الصحابة رضي الله عنهم لما كشف النبي ﷺ الستر التفتوا إليه وذلك لأن الحجرة كانت عن يسار القبلة فالناظر إلى إشارة من هو فيها يحتاج إلى أن يلتفت ولولا التفاتهم ما رأوا إشارته وصدق عليه الجزء الثاني من الترجمة، ثم الحديث أخرجه البخاري في المغازي أيضًا وقد مرّ الكلام فيه مستوفى في باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة.

95 - بَابُ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ

فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَافَتُ

(باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر) وإنما ذكر السفر لثلاثين لأن المسافر يترخص له بترك القراءة كما ترخص له في تشطير الرباعية (وما يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَافَتُ) على صيغة البناء

(1) قال الكاندهلوي : الأوجه عندي : أن هذا الباب بمنزلة الكتاب لأبواب القراءة الآتية كلها فما سيأتي من الأبواب شرح وتفصيل لهذا الباب بمنزلة الباب في الباب، وهذا مما لا بد منه لثلاثين يرد ما أوردوا على بعض الأبواب الآتية من أنه لا حاجة لهذا الباب كما قالوا في باب القراءة في المغرب وفي باب الجهر في المغرب وغير ذلك من الأبواب فإنهم ليسوا بأبواب مستقلة بل تفصيل للقراءة في الصلوات كلها وما يجهر وما يخافت، وقال الحافظ : لم يذكر المنفرد لأن حكمه حكم الإمام، وذكر السفر لثلاثين لأنه يترخص فيه بترك القراءة كما رخص فيه بحذف بعض الركعات، وقوله ما يجهر وما يخافت بضم أول كل منهما على البناء للمجهول، وتقدير الكلام وما يجهر به وما يخافت به لأنه لازم فلا ينهي منه. قال ابن رشيد : وما يجهر معطوف على قوله في الصلوات لا على القراءة، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت أي : أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية خلافا لمن فرق في المأموم، انتهى.

كذا قال، ولو قال بدله : خلافا لمن فرق بين الجهرية والسرية كابن عباس كان أوفق لسياق الإمام البخاري، وأعجب منه ما قال القسطلاني : باب وجوب القراءة للإمام والمأموم إلخ، هذا مذهب الجمهور خلافاً للحنفية حيث قالوا لا تجب على المأموم لأن قراءة الإمام قراءة له، انتهى.

للمفعول فيها، وحاصل الكلام أن القراءة واجبة في الصلوات كلها سواء كان

وليت شعري كيف مثل هذا الكلام من مثل العلامة القسطلاني فإن عدم وجوب القراءة على المقتدي مذهب الجمهور منهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد مع الاختلاف بينهم في نديها للمقتدي، ولا تجب القراءة على المقتدي إلا في قول واحد من أقوال الإمام الشافعي كما بسط في الأوجز ففيه أن لا يقرأ خلف الإمام مطلقاً لا في الجهرية ولا في السرية عند الحنفية قولاً واحداً، وبه قال ابن وهب وأشهب من المالكية، وبه قال الثوري وأحمد في رواية، وبه قال جماعة من التابعين بسط أسماؤهم في الأوجز. ومذهب الإمام مالك أن لا يقرأ في الجهرية ويستحب في السرية، قال الباجي من أكابر المالكية إن الأفضل أن يقرأ فيما يسر فيه الإمام ليفرغ نفسه في الصلاة بالقراءة وذكر الله ولا يتفرغ للوسواس فإن ترك القراءة فلا شيء عليه لأن الإمام يحملها، وقال أيضاً إن قرأ المأموم خلف الإمام حال جهره فبئس ما صنع ولا تبطل صلاته، وروي عن قوم أن صلاته باطلة، وقد روى ذلك عن الشافعي، انتهى.

وكذا قال الشافعي بالعراق إنه يقرأ فيما أسر لا فيما جهر كذا في التمهيد، وفي مختصر المزني إذا أسر قرأ من خلفه وإذا جهر لا يقرأ، قال المزني: وقد روى أصحابنا عن الشافعي أنه قال يقرأ من خلفه وإن جهر بأمر القرآن، انتهى.

ومذهب الإمام أحمد كما في الروض المربع لا قراءة على مأموم أي: يتحمل الإمام عنه قراءة الفاتحة لقوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءته له قراءة» رواه أحمد، ويستحب للمأموم أن يقرأ في إسرار إمامه أي: فيما لا يجهر فيه الإمام، وفي سكونه أي: سكنته، وفيما إذا لم يسمعه لبعده، انتهى.

وقد عرفت من ذلك أن وجوب القراءة على المؤتم ليس إلا قولاً واحداً من أقوال الشافعي، ومع القول بالوجوب يسقط عنده بمواضع، ففي الأنوار وحواشيه من فقه الشافعية يجب قراءة الفاتحة على الإمام والمأموم والمنفرد في السرية والجهرية في كل ركعة إلا في ركعة المسبوق فإنه يتحملها عنه الإمام، وفي معنى المسبوق كل من تخلف عن الإمام لعذر كزحمة ونسيان وبطء حركة بأن لم يقم من السجود إلا والإمام هاء للركوع، وحينئذ يتصور سقوط الفاتحة عن سائر الركعات، انتهى ملخصاً من الأوجز.

وقال الموفق: قال أحمد: ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من خلفه إذا لم يقرأ، وقال هذا النبي ﷺ وأصحابه والتابعون، وهذا مالك في أهل الحجاز، وهذا الثوري في أهل العراق، وهذا الأوزاعي في أهل الشام، وهذا الليث في أهل مصر ما قالوا لرجل صلى وقرأ إمامه ولم يقرأ هو، صلاته باطلة، وحديث عبادة محمول على غير المأموم، وكذلك حديث أبي هريرة وقد جاء مصرحاً به رواه الخلال بإسناده عن جابر أن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج إلا أن تكون وراء الإمام» انتهى.

وبعد هذا كله فتدبر ثانياً قول العلامة القسطلاني: هذا مذهب الجمهور خلافاً للحنفية، فإن الجمهور عندهم اسم لمن هو على مسلكهم وإن كانت شريعة قليلة: ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم بوجوب القراءة مطلقاً ولم يبوب في صحيحه ترجمة لفاتحة الكتاب خاصة =

755 - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ

عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ،

المصلي في الحضر أو في السفر وسواء كانت الصلاة جهرية أو سرية وسواء كان المصلي إماماً أو مأموماً، وقيد المأموم على اجتهاده لأنَّ عند الحنفية لا تجب القراءة على المأموم لأنَّ قراءة الإمام قراءة المأموم، وإنَّما لم يذكر المنفرد لأنَّ حكمه حكم الإمام، وقد اعتنى البخاري رحمه الله بهذه المسألة وصنّف فيها جزءاً مفرداً وسيذكر ما يحتاج إليه في هذا الشرح من فوائده إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إسماعيل المنقري التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة الواضحة بفتح الواو وتشديد الضاد المعجمة وآخره حاء مهملة ابن عبد الله اليشكري مات سنة خمس أو ست وسبعين ومائة في ربيع الأوّل، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ) مصغر عمر هو ابن سويد الكوفي وكان قد أدرك النَّبِيَّ ﷺ وروى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم مات سنة ست وثلاثين ومائة في ذي الحجة وكان على قضاء الكوفة ويقال له الفرسي نسبة إلى فرس له سابق، (عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ) ابن جنادة العامري السوائي يكنى أبا خالد وقيل أبا عبد الله ولأبيه سمرة صحبة روي له عن رسول الله ﷺ مائة حديث وستة وأربعون حديثاً اتفقاً على حديثين وانفرد مسلم بتسعة وعشرين وهو ابن أخت سعد بن أبي وقاص، وقد صرح ابن عيينة بسماع عبد الملك من جابر أخرجه أحمد وغيره.

مع تخريجه رواية عبادة بن الصامت الآتية قريباً، ومن عاداته المعروفة أنه يترجم على رواية واحدة عدة أبواب لمسائل مختلفة تخرج من تلك الرواية، فظاهر صنيعه أنه مال في تلك المسألة إلى قول الحنفية إنَّ الفرض مطلق القراءة وهي رواية لأحمد والأخرى له وهو مذهب الإمامين مالك والشافعي أنَّ الفرض قراءة الفاتحة خاصة؛ قال مولانا الشيخ أنور في الفيض: عمم المصنف في الترجمة بالأنواع كلها وجهه به ولم يتكلف في حق المقتدي بحرف وأخافه مع أن جملة الخبر ومحط النظر هو ذلك لا غير، وهذا يدل على أن في النفس منه شيء ولو كان هناك منصف لكفى له صنيع المصنف رحمه الله تعالى وشفاء في هذا الباب فإنه مع شغفه بإيجاب الفاتحة على المقتدي لم يجد إلى إثباته سبيلاً وذلك لأنَّ قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» لم يقم عنده دليل على الإيجاب وإلا لجهر به على عادته إلى آخر ما بسطه.

قَالَ: شَكَا أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(قَالَ: شَكَا أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا) هو ابن أبي وقاص مالك بن أهيب ويقال وهيب بن عبد مناف وسعد هو أبو إسحاق الزُّهْرِيُّ أحد العشرة المبشرة المشهود لهم بالجنة مات في قصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة وحمل على رقاب الناس إلى المدينة ودفن بالبقيع سنة خمس وخمسين وهو المشهور وهو آخر العشرة موتًا، واختلف في عمره فأنهى ما قيل ثلاث وثمانون سنة، وكان حين شكوه أميرًا على الكوفة (إِلَى عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) والمعنى شكوا بعض أهل الكوفة من إطلاق اسم الكل على البعض، وفي رواية زائدة عن عبد الملك في صحيح أبي عوانة ناس من أهل الكوفة وكذا في مسند إسحاق بن راهويه عن جرير بن عبد الملك وسمى الطبري جماعة منهم وهم الجراح بن سنان وقبيصة وأربد الأسديون وذكر العسكري أن منهم الأشعث بن قيس.

وروى عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة كنت جالسًا عند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذ جاء أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا إنه لا يحسن الصلاة، وأما الكوفة ففي الزاهر لابن الأنباري سميت كوفة لاستدارتها أخذًا من قول العرب رأيت كوفانا بضم الكاف للرملة المستديرة ويقال سميت كوفة لاجتماع الناس بها من قوله قد تكوَّف الرجل يتكوَّف تكوِّفا إذا ركب بعضه بعضًا، ويقال الكوفة أخذت من الكوفان يقال هم في كوفان من بلاء وشرٍّ أي: في حرز ومنعة، ويقال سميت كوفة لأنها قطعة من البلاد من قول العرب قد أعطيت فلانًا كيفة أي: قطعة يقال كِفْتُ أكيف كيفًا إذا قطعت فالكوفة فعلة من هذا والأصل فيها كيفة فلمَّا سكنت الباء وانضم ما قبلها جعلت واوًا.

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَاجِي: سَمَّيْتُ كُوفَةَ بِمَوْضِعِهَا وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ رَمْلَةٍ يَخَالُطُهَا حَصْبَاءُ تَسْمَى كُوفَةً، وَقَالَ آخَرُونَ سَمِيَتْ كُوفَةً لِأَنَّ جَبَلَ سَاتِدِمَا مُحِيطُ بِهَا، وَقَالَ ابْنُ حَرْمَلٍ هِيَ عَلَى الْفَرَاتِ وَبَنَآؤُهَا كِبْنَاءُ الْبَصْرَةِ مَضْرُهَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَهِيَ خَطَطُ لِقِبَائِلِ الْعَرَبِ، وَهِيَ خِرَاجِيَّةٌ بِخِلَافِ الْبَصْرَةِ لِأَنَّ ضِيَاعَ الْكُوفَةِ قَدِيمَةٌ جَاهِلِيَّةٌ وَضِيَاعُ الْبَصْرَةِ مَوَاتٌ أَحْيِيَتْ فِي الْإِسْلَامِ، وَفِي مَعْجَمٍ مَا اسْتَعْجَمَ سَمَّيْتُ الْكُوفَةَ بِهَا لِأَنَّ سَعْدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا افْتَتَحَ الْقَادِسِيَّةَ نَزَلَ الْمُسْلِمُونَ الْأَنْبَارَ فَأَذَاهُمُ الْبَقُّ فَخَرَجَ فَارْتَادَ لَهُمْ مَوْضِعَ الْكُوفَةِ وَقَالَ تَكُوفُوا فِي

فَعَزَلَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا، فَشَكُّوا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي،

هذا الموضع أي: اجتمعوا، وَقَالَ محمد بن سهل كانت الكوفة منازل نوح عليه الصلاة والسلام وهو الذي بنى مسجدها.

وَقَالَ اليعقوبي في كتابه: هي مدينة العراق الكبرى والمصر الأعظم وفيه الإسلام ودار هجرة المسلمين وهي أوّل مدينة اختط المسلمون بالعراق في سنة أربع عشرة وهي على معظم الفرات ومنه يشرب أهلها ومن بغداد إليها ثلاثون فرسخًا، وفي تاريخ الطبري لما احتوى المسلمون الأنبار كتب سعد إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخبره بذلك وكتب إليه: انظر فلاة إلى جانب من البحر فارتد للمسلمين بها منزلًا فبعث سعد رجلًا من الأنصار يقال له الحارث بن سلمة ويقال بل عثمان بن الحنيف فارتاد لهم موضع الكوفة، وفي الصحاح الكوفة الرملة الحمراء وبها سميت الكوفة (فَعَزَلَهُ) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا) هو عَمَّار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو أبو اليقظان العبسي قتل بصفين سنة سبع وثلاثين وصلى عليه علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَشَكُّوا) مِنْهُ أَي: من سعد، والفاء فيه ليست عاطفة تعقيبية إذ الشكوى كانت سابقة على العزل وإنما هي تفسيرية والجملة وقع تفسيرًا لقوله شكّا أهل الكوفة سعدًا وقوله فعزله واستعمل عليهم عَمَّارَ جمل معترضة (حَتَّى) أَي: شكوا من سعد في كل شيء (حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي) فهذا يدل على أَنَّ شكواهم كانت متعددة منها: قصّة الصلاة وصرّح في رواية فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة.

ومنها: ما ذكره ابن سعد وسيف أنّهم زعموا أنه حابى في بيع خمس باعه وأنه صنع على داره بابًا مَبُوبًا من خشب وكان السّوق مجاورًا له فكان يتأدّى بأصواتهم فزعموا أنه قَالَ انقطع الصّوئُتُ، وذكر سيف أنّهم زعموا أنه كان يُلْهيه الصّيد عن الخروج في السّرايا.

وَقَالَ الزبير بن بَكَار في كتاب النسب: رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدتها باطلة انتهى، ويشهد لذلك قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصيته فَإِنِّي لَمْ أُعْزَلْ من عجز ولا خيانة، وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمّر سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تَصَلِّيَ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا وَاللَّهِ فَإِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ،

على يديه ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستمر عليها أميرًا إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط، وعند الطبري سنة عشرين فوق له مع أهل الكوفة ما ذكر واستعمل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَارًا على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض، وكان تخصيص عمار بالذكر هنا لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى.

(فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوصل إليه الرسول فجاء إلى عمر وسيأتي أن الرسول من هو، (فَقَالَ) عمر لسعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَا أَبَا إِسْحَاقَ) وهي كنية سعد كني بذلك بأكثر أولاده وهذا تعظيم من عمر له رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفيه دلالة على أنه لم يقدح فيه الشكوى عنده.

(إِنَّ هَؤُلَاءِ) أي: أهل الكوفة (يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تَصَلِّيَ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا،) فَقَالَ⁽¹⁾ أَمَّا بالتشديد وهي للتقسيم وفيه مقدر لأنه لا بد له من قسم آخر فتقديره أَمَّا هم فقالوا ما قالوا وأما أنا فأقول: (وَاللَّهِ) وجواب القسم محذوف يدل عليه قوله: (فَأِنِّي) وفي رواية: إِنِّي بغير فاء (كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: صلاة مثل صلاته ﷺ والقسم لتأكيد الخبر في نفس السامع. (مَا أَخْرِمُ) بفتح الهمزة وكسر الراء أي: ما أنقص (عَنْهَا) أي: عن صلاته ﷺ وما أقطع، وحكى ابن التين في قوله أخرج ضم الهمزة عن بعض الرواة واستضعفه.

(أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ) أصلي صلاة العشي كذا هنا بالإفراد وفي الباب الذي بعده صلاتي العشي بالثنية والعشي بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء، وكذا هو في رواية الأكثرين في الموضعين إلا في رواية الكشميهني صلاتي العشاء بالمد، والمراد من صلاتي العشي الظهر والعصر، ولا يبعد أن يقال صلاتي العشاء بالمد ويراد بهما المغرب والعشاء لكن يعكر عليه قوله الآتي الآخرين

(1) أي: أبو إسحاق.

فَأَرْكَدُ فِي الْأُولَيَيْنِ وَأُخِفُّ فِي الْأُخْرَيَيْنِ»، قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ،

لأنَّ المغربَ إنما لها أخرى واحدة واللَّه أعلم، ووجه تخصيص صلاة العشاء بالذكر من بين الصَّلوات احتمال كون شكواهم منه في هذه الصلاة، أو أنه لما لم يهمل شيئًا من هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة ففي غيرها أولى، والأوّل أولى من الثاني لأنّه يقال مثله في الظهر والعصر أيضًا لأنّهما وقت الاشتغال بالمعاملة والمعاش، وفي الصّبح أيضًا لأنّه وقت لذّة النوم، (فَأَرْكَدُ) بضم الكاف أي: أسكن وأمكث يقال ركذ يركذ إذا ثبت ودام ومنه الماء الراكد أي: الساكن الدائم وركدت السفينة سكنت من الاضطراب وركد الريح سكن، والمعنى ههنا أقوم طويلا أطول القراءة.

(في) الركعتين (الأُولَيَيْنِ) وفي رواية لمسلم وأمدّ في الأوليين بدل فأركد، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ويحتمل أن يكون التطويل بما هو أعمّ من القراءة كالركوع والسّجود لكن المعهود في التفرقة بين الركعات إنّما هو القراءة.

(وَأُخِفُّ) بضم الهمزة وكسر المعجمة وتشديد الفاء من الأفعال وفي رواية الكشميهني وأحذف بفتح الهمزة وسكون المهملة وكسر الذال المعجمة وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي، أي: أحذف التطويل في القراءة لا أصل القراءة، وفي رواية الإسماعيلي من رواية محمد بن كثير عَنْ شُعْبَةَ أَحْذَمَ بِالْمِيمِ مَوْضِعَ الْفَاءِ مِنْ حَذَمٍ يَحْذِمُ حَذْمًا إِذَا أَسْرَعَ وَأَصْلُ الْحَذَمِ الْإِسْرَاعُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا أَقَمْتَ فَأَحْذِمِ، أي: أسرع.

(في) الركعتين (الأُخْرَيَيْنِ، قَالَ) عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ذَاكَ) بغير لام ويروى ذلك باللام وهو مبتدأ خبره.

(الظَّنُّ) جملة اسمية وقوله: (بِكَ) يتعلّق بالظَّنِّ (يَا أَبَا إِسْحَاقَ) أي: هذا الذي تقوله يا أبا إسحاق هو الذي يظنّ بك وزاد مسعر عن عبد الملك وأبي عون معًا فَقَالَ سَعْدٌ أتعلمني الأعراب الصَّلَاةَ أخرجه مسلم، وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم لأنّ الجهالة كانت غالبية في الأعراب وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة فيستفاد منه ذم القول بالرأي الذي لا يستند إلى أصل ويستفاد منه أن القياس في مقابلة النص

فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رَجُلًا إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أُسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ.....

فاسد الاعتبار والأعراب ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة والعرب اسم لهذا الجيل المعروف من الناس ولا واحد له من لفظه سواء أقام بالبادية أو بالمدن.

(فَأَرْسَلَ) عمر رضي الله عنه (مَعَهُ) أي: مع سعد رضي الله عنه (رَجُلًا) هو محمد بن مسلمة بن خالد الأنصاري فيما ذكره الطبري.

(أَوْ رَجُلًا) بالشك وفي رواية ابن عيينة فبعث عمر رجلين (إِلَى الْكُوفَةِ) وهذا يدل على أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل الكشف عنه بحضرته ليكون أبعد من التهمة، وقد ذكر سيف والطبري أن رسول عمر بذلك كان محمد بن مسلمة قال وهو الذي كان يقتصر آثار من شُكِيَ من العمال في زمان عمر رضي الله عنه، وحكى ابن التين أن عمر رضي الله عنه أرسل في ذلك عبد الله بن الأرقم فإن كان محفوظا فقد عرف الرجلان.

وروى ابن سعد من طريق مليح بن عوف السلمي قال: بعث عمر رضي الله عنه محمد بن مسلمة وأمرني بالمسير معه وكنت دليلاً بالبلاد فذكر القصة وفيها وأقام سعد في مساجد الكوفة يسألهم عنه وفي رواية إسحاق عن جرير فطيف به في مساجد الكوفة.

(فَسَأَلَ) بالفاء (عَنْهُ) أي: عن سعد ويروى عنده فيكون من الأحوال المقدرة. (أَهْلَ الْكُوفَةِ) كيف حاله بينهم، (وَلَمْ) بالواو ويروى فلم بالفاء (يَدْعُ) أي: لم يترك الرجل المبعوث (مَسْجِدًا) من مساجد الكوفة (إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ) أي: عن سعد، (وَ) الحال أن أهل الكوفة (يُثْنُونَ) عليه (مَعْرُوفًا) أي: خيراً وفي رواية: ابن عيينة فكلّهم يثني عليه خيراً (حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ) بفتح المهملة وسكون الموحدة وآخره مهملة قبيلة كبيرة من قيس وزاد سيف في روايته: فَقَالَ محمد بن مسلمة أنشد الله رجلاً يعمل حقاً إِلَّا قَالَ: (فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أُسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى) بضم الياء وسكون الكاف وفتح النون (أَبَا سَعْدَةَ) بفتح المهملة بعدها عين مهملة ساكنة.

قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ، قَالَ سَعْدٌ: أَمَّا وَاللَّهِ لَأَدْعُونَ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ، فَأُطِّلْ عُمرَهُ،

(قَالَ) وَيُرْوَى فَقَالَ: (أَمَّا) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَأَخْتَهَا مَحْذُوفٌ أَيْضًا وَتَقْدِيرُهُ أَمَّا غَيْرِي فَأَتْنِي عَلَيْهِ وَأَمَّا نَحْنُ (إِذْ) أَي: حِينَ (نَشَدْتَنَا) أَي: سَأَلْتَنَا بِاللَّهِ تَعَالَى يُقَالُ نَشَدْتُكَ أَي: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ، (فَإِنَّ سَعْدًا) أَي: فَنَقُولُ إِنَّ سَعْدًا (لَا يَسِيرُ) وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ لَا يَسِيرُ (بِالسَّرِيَّةِ) الْبَاءُ لِلْمَصَاحَبَةِ، وَالسَّرِيَّةُ فَتَحُ الْمَهْمَلَةُ وَتُخَفِّفُ الرَاءَ الْمَكْسُورَةَ وَتَشْدِيدُ التَّحْتَانِيَّةِ قِطْعَةً مِنَ الْجَيْشِ يَبْلُغُ أَقْصَاهَا أَرْبَعِمِائَةٍ تَبْعَثُ إِلَى الْعَدُوِّ، سَمَّوْا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ خِلَاصَةَ الْعَسْكَرِ وَخِيَارَهُمْ مِنَ الشَّيْءِ السَّرِيِّ النَّفِيسِ، وَقِيلَ: سَمَّوْا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَنْفِذُونَ سِرًّا وَخَفِيَّةً وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ لِأَنَّ لَامَ السَّرِّاءِ وَهَذِهِ يَاءٌ، وَقِيلَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَحْذُوفٍ أَي: لَا يَسِيرُ بِالطَّرِيقَةِ السَّرِيَّةِ أَي: الْعَادِلَةِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَأَوْجَهُ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا يَعْدِلُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّكَرُّارِ وَالتَّأْسِيسِ أَوْلَى مِنَ التَّأَكِيدِ وَتَوْثِيْدُهُ رِوَايَةُ جَرِيرٍ وَسَفِيَّانٍ بِلَفْظٍ لَا يَنْفِرُ فِي السَّرِيَّةِ، وَالْمَعْنَى لَا يَخْرُجُ بِنَفْسِهِ مَعَهَا فَنَفَى عَنْهُ الشَّجَاعَةَ الَّتِي هِيَ كِمَالُ الْقُوَّةِ الْغَضَبِيَّةِ، (وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ) فَنَفَى عَنْهُ الْعِفَّةَ الَّتِي هِيَ كِمَالُ الْقُوَّةِ الشَّهْوَانِيَّةِ، (وَلَا يَعْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ) أَي: الْحُكُومَةَ وَالْقَضَاءَ وَفِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ وَسَيْفٍ فِي الرِّعْيَةِ فَنَفَى عَنْهُ الْحِكْمَةَ الَّتِي هِيَ كِمَالُ الْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَفِيهِ سَلْبُ الْعَدْلِ عَنْهُ بِالْكَلِيَّةِ وَهُوَ قَدَحٌ فِي الدِّينِ.

(قَالَ سَعْدٌ) وَفِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ فَغَضِبَ سَعْدٌ وَحَكَّى ابْنُ التَّيْنِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَعْلِيَّ تَسْجَعُ.

(أَمَّا) بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ حَرْفَ اسْتِفْتَا ح (وَاللَّهِ لَأَدْعُونَ بِثَلَاثٍ) مِنَ الدَّعَوَاتِ وَاللَّامُ كَالنُّونِ الثَّقِيلَةِ لِلتَّأَكِيدِ.

(اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا) فِيمَا نَسَبْنِي إِلَيْهِ، (قَامَ) فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ (رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ) لِيَرَاهُ النَّاسُ وَيَسْمَعُوهُ وَيَشْهَرُوا ذَلِكَ عَنْهُ لِيَكُونَ لَهُ بِذَلِكَ ذِكْرٌ، (فَأُطِّلْ عُمرُهُ) مُرَادُهُ أَنْ يَطُولَ فِي غَايَةِ لِيَرْتَدَّ إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ وَيَصِيرَ إِلَى أَرْذَلِ الْعَمْرِ وَيُضْعَفُ قَوَاهُ وَيَنْتَكِسُ فِي الْخَلْقِ مَحَنَةً لَا نِعْمَةً، أَوْ مُرَادُهُ طَوِيلُ الْعَمْرِ مَعَ طَوِيلِ الْفَقْرِ وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ فِي الرَّجُلِ فَهُوَ دَعَاءٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ.

وَأُطِّلَ فَقْرُهُ، وَعَرَّضَهُ بِالْفِتَنِ، وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ،

(وَأُطِّلَ فَقْرُهُ) وفي رواية جرير: وشدّد فقره وفي رواية سيف: وأكثر عياله وهذه الحالة بُسَّتِ الحالة وهي طول العمر مع الفقر وكثرة العيال نسأل الله العفو والعافية.

(وَعَرَّضَهُ) للفتن أي: اجعله عرضة للفتن أو أدخله في معرضها أو أظهره بها ويروى (بِالْفِتَنِ) بالموحدة والحكمة في هذه الدعوات الثلاث أنّ أسامة بن قتادة المذكور نفى عن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الفضائل الثلاث التي هي أصول الفضائل وأمّهات الكمالات وهي الشجاعة والعفة والحكمة كما مرّ فهذه الثلاث تتعلّق بالنفوس والمال والدين فقابلها بمثلها فطول العمر يتعلّق بالنفوس وطول الفقر يتعلّق بالمال والوقوع في الفتن يتعلّق بالدين، ولَمَّا كَانَ فِي الْاِثْنَيْنِ الْأُولَيْنِ يمكن الاعتذار عنه دون الثالثة قابلها بأمرين دنيويين، والثالثة بأمر ديني، وبيان ذلك أنّ قوله لا ينفر بالسّرية يمكن أن يكون حقّاً لكن رأى المصلحة في إقامته ليرتب مصالح من يغزو ومن يقيم أو كان له عذر كما وقع له في القادسية، وقوله لا يقسم بالسوية يمكن أن يكون حقّاً أيضاً فإنّ للإمام تفضيل بعض الناس بشيء يختصّ به لمصلحة يراها في ذلك، وأمّا قوله ولا يعدل في القضية فهو أشدّها لأنّه سلب عنه العدل مطلقاً وذلك قدح في الدين، ومن أعجب العجب أنّ سعداً مع كون هذا الرجل واجهه بهذا وأغضبه حتّى دعا عليه في حال غضبه راعى العدل والإنصاف في الدعاء إذ علّقه بشرط أن يكون كاذباً وأن يكون الحامل له على ذلك الغرض الدنيوي.

وَقَالَ الزين ابن المنير في الدعوات الثلاث: مناسبة للحال أمّا طول عمره فليراه من سمع بأمره فيعلم كرامة سعد، وأمّا طول فقره فلنقيض مطلوبه لأنّ حاله يشعر بأنّه طلب أمراً دنيوياً، وأمّا تعرضه للفتن فلكونه قام فيها ورضيها دون أهل بلده قال عبد الملك بن عمير بيّنه جرير في روايته.

فكان ويروى (وَكَانَ) بالواو أي: كان أسامة (بَعْدُ) بالضم أي: بعد ذلك.

(إِذَا سُئِلَ) عن حال نفسه وفي رواية ابن عيينة إذا قيل له كيف أنت.

(يَقُولُ) أنا (شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ) فقله كبير إشارة إلى الدعوة الأولى وقوله مفتون إلى الدعوة الثالثة وإنما لم يشر إلى الدعوة الثانية وهي قوله وأطل فقره لأنّه

أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ، قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ، قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ⁽¹⁾.

يدخل في عموم قوله: (أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ) بإفراد الدعوة وهي ثلاثة لإرادة الجنس، وقد وقع التصريح بذلك في رواية الطبراني من طريق أسد بن موسى، وفي رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن أبي عوانة ولفظه قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فَأَنَا رَأَيْتُهُ يَتَعَرَّضُ لِلْإِمَاءِ فِي السَّككِ إِذَا سَأَلُوهُ قَالَ كَبِيرٌ فَقِيرٌ مَفْتُونٌ، وفي رواية إسحاق عن جرير فافقر وافتتن، وفي رواية سيف فعمي واجتمع عنده عشر بنات وكان إذا سمع بحسن المرأة تشبَّثَ بها فإذا أنكر عليه قَالَ دَعْوَةُ الْمُبَارَكِ سَعْدٌ، وفي رواية ابن عيينة لا يكون فتنة إلا وهو فيها، وفي رواية محمد ابن جحادة عن مصعب بن سعد نحو هذه القصة قَالَ وَأَدْرِكُ فَتْنَةَ الْمُخْتَارِ وَقَتْلَ فِيهَا، رواه المخلص في فوائده. وعند ابن العساكر: وكانت فتنة المختار حين غلب على الكوفة من سنة خمس وستين إلى أن قتل سنة سبع وستين، وفي رواية لسيف أنه عاش إلى فتنة الجماجم وكانت سنة ثلاث وثمانين.

(قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ) ابن عمير: (فَأَنَا) بالفاء ويروى وأنا بالواو (رَأَيْتُهُ بَعْدُ) أي: بعد ذلك، (قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ) أي: شعرهما (عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ) بكسر الكاف وفتح الموحدة.

(وَإِنَّهُ) أي: وإن أبا سعدة (لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي) الطريق ويروى في (الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ) أي: يعصر أعضاءهن بالأصابع وفيه أيضًا إشارة إلى الفتنة والفقر إذ لو كان غنيًا لما احتاج إلى غمز الجواري في الطرق، وكان سعد رضي الله عنه معروفًا بالإجابة روى الطبراني من طريق الشعبي قَالَ: قيل لسعد متى أصبت الدعوة قَالَ يوم بدر قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ»، وروى الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق قيس بن أبي حازم عن سعد أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ إِذَا دَعَاكَ»، وفي هذا الحديث فوائد منها وجوب القراءة في الركعتين الأوليين من الصلاة وعدم وجوبها في الآخرين، واستدل بعض أصحابنا لأبي حنيفة ومن قال بقوله رحمهم الله في عدم وجوب القراءة في

(1) طرفاه 758، 770 - تحفة 3847 - 1/192.

أخرجه مسلم في الصلاة باب القراءة في الظهر والعصر رقم (453).

الأخرين بالحديث المذكور، وعن هذا قَالَ صاحب الهداية وغيره: إن شاء قرأ في الآخرين وإن شاء سَبَّح وإن شاء سَكَت وهو المأثور عن عليّ وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم إِلَّا أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنَّهُ يَقْرَأُ، وَقَالَ أَصْحَابُنَا: الْمَصْلَى مَأْمُورٌ بِالْقِرَاءَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَكْسِرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: 20] والأمر لا يقتضي التكرار فتعين الركعة الأولى منها وإنما أوجبناها في الثانية استدلالاً بالأولى لأنهما تتشاكلان من كل وجه، وممن قَالَ: إِنَّ الْقِرَاءَةَ فِي الصَّلَاةِ مُسْتَحَبَّةُ الْأَحْمَرِ، وابن عليه، والحسن بن صالح، والأصم.

وروى الشافعي بإسناده عن مالك عن محمد بن علي بن الحسين: أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا شَيْئًا فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ قَالَ: حَسَنٌ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ، قِيلَ: وَهَذَا مُنْقَطِعٌ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَعُمَرَ وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا مَجْهُولٌ، وَفِي شَرْحِ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ لِابْنِ الْأَثِيرِ رَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِيَّاضٍ عَنْ أَبِي مُوسَى صَلَّى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَقْرَأْ شَيْئًا فَأَعَادَ قَالَ: وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَقْرَأْ فَأَعَادَ، وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِيهِمَا بَلْغَةً عَنْ زَيْدِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي صَلَّيْتُ فَلَمْ أَقْرَأْ قَالَ: أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: تَمَّتْ صَلَاتُكَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: رَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَقْرَأْ فِي الْأَوَّلِينَ وَسَبَّحْ فِي الْآخِرِينَ.

وعن مالك رواية شاذة: أَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ بِدُونِ الْقِرَاءَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ: مَنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي رُكْعَةِ الصُّبْحِ أَوْ أَيٍّ: صَلَاةٌ كَانَتْ يَجْزِيهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

وروى البيهقي عن زيد ابن ثابت: القراءة في الصلاة سنة، وعن الشافعي في القديم: إن تركها ناسياً صحّت صلاته، وفي المصنف من طريق أبي إسحاق عن عليّ، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أنّهما قالَا: أَقْرَأْ فِي الْأَوَّلِينَ وَسَبَّحْ فِي الْآخِرِينَ، وعن منصور قَالَ: قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ مَا نَفْعُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: سَبَّحْ وَاحْمَدُ اللَّهُ وَكَبِّرْ، وَعَنِ الْأَسْوَدِ وَالثَّوْرِيِّ كَذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّهُ

استدَلَّ بقول: اركد في الأوليين من يسوي الركعتين الأوليين على الآخرين في الصَّلَاة كُلِّهَا وهو مذهب الشافعي حكاه في المهدَّب، وفي الروضة الأصَحَّ التسوية بينهما وبين الثالثة والرابعة قَالَ: ويطوّل أولى الفجر على الثانية وغيرها وهو قول محمد والثوري، وأحمد بن حنبل.

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: لا يطيل الركعة الأولى على الثانية إلّا في الفجر خاصة، وفي شرح المهدَّب لأصحابنا وجهان: أشهرهم: لا تطوّل.

والثاني: يستحب تطويل القراءة في الأولى هذا هو الصحيح المختار، واتفقوا على كراهة إطالة الثانية على الأولى إلّا مالِكًا فَإِنَّهُ قَالَ: لا بأس بتطويل الثانية على الأولى مستدَلًّا بِأَنَّهُ ﷺ قرأ في الركعة الأولى سورة الأعلى وهي ست عشرة آية وفي الثانية بالغاشية وهي ست وعشرون آية، وفي الصَّلَاة لأبي نعيم حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عن عبد الله بن أبي قتادة، عَنْ أَبِيهِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يطوّل في الركعة الأولى في الظهر والعصر والفجر ويقصر في الأخرى، ثم إنه جهر فيما يخافت فيه أو خافت فيما يجهر فعند أبي حنيفة يسجد سجدتي السهو، وعند أبي يوسف إن جهر بحرف يسجد، وفي رواية عنه: إن زاد فيما يخافت فيه على ما تسمع أذنيه يجب السهو، والصحيح إنّما تجب إذا جهر مقدار ما تجوز به الصَّلَاة، وفي المصنف فيمن كان يجهر بالقراءة في الظهر والعصر خَبَاب بن الأرت، وسعيد بن جبیر، والأسود، وعلقمة، وعن جابر قَالَ: سألت الشعبي وقاسمًا ومجاهدًا، وعطاء عن الرجل يجهر في الظهر والعصر فقالوا: ليس عليه سهو.

وعن قتادة: أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جهر فيهما فلم يسجد وكذا فعل سعيد بن العاص إذ كان أميرًا بالمدينة، وفي التلويح: ويستدلّ لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بما رواه أَبُو هُرَيْرَةَ فِي كِتَابِ ابْنِ شَاهِينَ بِسَنَدٍ فِيهِ كَلَامُ قَالَ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ النَّهَارِ فَارْجُمُوهُ بِالْبَعْرِ»، وفي المصنف عن يحيى، عن يحيى ابن كثير قالوا: يا رسول الله إِنَّ قَوْمًا يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ بِالنَّهَارِ، فَقَالَ: «ارْمُوهُمْ بِالْبَعْرِ»، وعن الحسن وأبي عبيدة صَلَاةُ النَّهَارِ عَجْمَاءُ، وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ: وحديث ابن عباس صَلَاةُ النَّهَارِ عَجْمَاءُ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ قَالَ: هو حديث لا أصل له باطل يشبه أن يكون ليس كذلك.

ومنها أَيْضًا: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا شَكِيَ إِلَيْهِ نَائِبُهُ بَعَثَ إِلَيْهِ وَاسْتَفْسَرَهُ عَنْ ذَلِكَ.

ومنها أيضًا: جواز عزله وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت المصلحة ذلك قَالَ مالك: قد عزل عمر سعدًا وهو أعدل من يأتي بعده إلى يوم القيامة، والذي يظهر أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عزله حسمًا لمادة الفتنة ففي رواية سيف قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لولا الاحتياط وأن لا يتقى من أمير مثل سعد لما عزلته، وقيل: عزله إثارةً لقربه منه لكونه من أهل الشورى، وقيل: لأنّ مذهب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لا يستمر بالعامل أكثر من أربع سنين.

وَقَالَ المازري: اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل حتى يجتمع الأكثر على الشكوى منه.

ومنها: السؤال عمّن شكى في موضع عمله عن أهل الفضل منهم لأنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يسأل عنه في المساجد أهل ملازمة الصلاة فيها.

ومنها: الاقتصار في المسألة على من يظنّ به الفضل.

ومنها: أنّ السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون ممّن يجاوره، وأنّ تعريض العدل للكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال.

ومنها: خطاب الرجل الجليل بكنيته والاعتذار لمن سمع في حقّه كلام يسوؤه.

ومنها: الفرق بين الافتراء الذي يقصد به السبّ والافتراء الذي يقصد به دفع الضرر فيعزّر قائل الأوّل دون الثاني، ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقّه منهم أو عفا عنهم أو اكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره لأنه صار كالمنفرد بأذيته، وقد جاء الخبر من دعا على ظالمه فقد انتصر فلعله أراد الشفقة عليه بأن عجّل له العقوبة في الدنيا فانتصر لنفسه وراعى من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة، ويقال إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صحب صاحب الشريعة فكأنّه انتصر لصاحب الشريعة.

ومنها: جواز الدعاء على الظالم المعيّن بما يستلزم النقص في دينه وليس هو من طلب وقوع المعصية ولكن من حيث إنه يؤدي إلى نكايه الظالم وعقوبته، ومن هذا القبيل مشروعية طلب الشهادة وإن كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم، ومن الأوّل قول موسى عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْرِيهِمْ وَأَشْدِّدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: 88] الآية.

756 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ:

تتمة:

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فإنني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ولا نزاع في قراءة النَّبِيِّ ﷺ في صلاته دائماً وهو يدلّ على وجوب القراءة لكن التطابق إنما يكون في الجزء الأول من الترجمة وهو قوله وجوب القراءة للإمام، وقوله: ما أخرج منها، أي: عن صلاة رسول الله ﷺ فدّلّ على الجزء الخامس والسادس من الترجمة وهو الجهر فيما يجهر والمخافتة فيما يخافت ولا نزاع أنّه ﷺ كان يجهر في محلّ الجهر ويخفي في محلّ الإخفاء ويدلّ هذا أيضاً على الجزء الثالث والرابع لأنه يدلّ على أنّه ﷺ ما كان يترك القراءة في الصلّة في السفر ولا في الحضر لأنّه لم ينقل تركه أصلاً ولم يبق من الترجمة إلّا الجزء الثاني وهو قراءة الإمام ولا دلالة في الحديث عليه، وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي وغيره حيث قالوا لا دلالة في حديث سعد على وجوب القراءة وإنما فيه تخفيفها في الآخرين عن الأولين، وَقَالَ ابن بطلال: وجه دخول حديث سعد في الترجمة أنه لما قَالَ أركد وأخفت علم أنه لا يترك في شيء من صلاته القراءة وقد قَالَ إنها مثل صلاة النَّبِيِّ ﷺ انتهى، وهذا قريب ممّا ذكر أولاً ولكن لا يدلّ على وجوب القراءة على المأموم أيضاً، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن جعفر المديني البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ) بفتح الراء وكسر الموحدة ابن سراقه الخزرجي الأنصاريّ عقل عن النَّبِيِّ ﷺ مَجّة متّجها في وجهه من دلو في بئر في دارهم وهو ابن خمس سنين وقد مرّ ذكره في باب ما يصحّ سماع الصّغير في كتاب العلم.

(عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) بضم المهملة الخزرجي الأنصاريّ رَضِيَ الله عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومكيّ ومدني، وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة أيضاً، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»⁽¹⁾.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ) فِيهَا (بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)⁽²⁾ قد استدلّ بهذا الحديث عبد الله بن المبارك والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود على وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام في جميع الصلوات، وَقَالَ ابن العربي في أحكام القرآن: ولعلمائنا في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: يقرأ إذا أسرّ الإمام خاصة قاله ابن القاسم.

الثاني: لا يقرأ قاله ابن وهب وأشهب.

الثالث: يقرؤها خلف الإمام فإن لم يفعل أجزأه قاله محمد بن الحكم وكأنه رأى ذلك مستحباً، والأصح عندي وجوب قراءتها فيما أسرّ وتحريمها فيما جهر إذا سمع قراءة الإمام لما فيه من فرض الإنصات والاستماع لقراءته فإن كان في مقام بعيد فهو بمنزلة صلاة السرّ.

وَقَالَ أبو عمر في التمهيد: لم يختلف قول مالك أنّه من نسيها أي: الفاتحة في ركعة من صلاة ذات ركعتين أنّ صلاته تبطل أصلاً ولا تجزئه، واختلف قوله فيمن تركها ناسياً في ركعة من صلاة رباعية أو ثلاثية، فَقَالَ: مرة يعيد الصلاة ولا تجزئه وهو قول ابن القاسم وروايته واختياره من قول مالك، وَقَالَ مرة أخرى: يسجد سجدة السهو وهي رواية ابن عبد الحكم وغيره عنه، وقد قيل: إنّه يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو، قَالَ: وَقَالَ الشافعي وأحمد: لا يجزئه حتّى يقرأ بفاتحة الكتاب في كلّ ركعة، وفي المغني: وروي عن عمر بن الخطاب وعثمان

(1) تحفة 5110. أخرجه مسلم في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. رقم (394).

(2) سميت فاتحة الكتاب لأنها فتح بها كتاب الله تعالى ويفتح بها الصلاة، وعدى القراءة بالباء وهي متعدية بنفسها على معنى لم يبدأ القراءة بها، أو هو نحو فلان يعطي ويمنع أي: لا صلاة لمن لم يوجد القراءة باستعانة قراءة الفاتحة. ومطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة لأن الترجمة أعم من أن تكون القراءة بالفاتحة أو غيرها، والحديث يوجب قراءة الفاتحة كذا قال العيني. وقال الكرمانى: وفيه دليل على أن قراءة الفاتحة واجبة على المأموم والإمام والمنفرد في الصلوات كلها، فهو صريح في دلالة على جميع أجزاء الترجمة وتعقبه العيني بأن لا نسلم صحة التفريع إذ الترجمة في وجوب القراءة وهي أعم من قراءة الفاتحة وغيرها، فإن قيل: ذكرت الفاتحة وأريد بها القراءة بها مطلقاً، فالجواب: أنه حينئذ لا يبقى وجه المطابقة بين الترجمة وبين حديث سعد المذكور، وفيه أيضاً ارتكاب المجاز من غير ضرورة، فافهم.

ابن أبي العاص أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب، وعن أحمد: أنها لا تتعين وتجزئ قراءة آية من القرآن من أي موضع كان.

وَقَالَ ابن حزم في المحلى: وقراءة القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماماً كان أو مأموماً والفرض والتطوع سواء.

وَقَالَ الثوري والأوزاعي في رواية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية وعبد الله بن وهب وأشهب لا يقرأ المؤتم شيئاً من القرآن ولا بفاتحة الكتاب في شيء من الصلوات وهو قول ابن المسيب وجماعة من التابعين وفقهاء الحجاز والشام على أنه لا يقرأ معه فيما يجهر به إن لم يسمعه ويقرأ فيما أسرّ به الإمام، ثم إن قوله: لا صلاة، قَالَ القاضي عياض: يحمل على نفي الذات وصفاتها لكنّ الذات غير منتفية بل هي واقعة فيخص وينصرف إلى نفي صفاتها هذا يعني إلى نفي الصحة والإجزاء كما اختاره الشافعي ومن معه أو إلى نفي الفضيلة والكمال كما اختاره الحنفية، ونوزع فيه بأن لا نسلم عدم نفي الذات على الإطلاق لأنه إن ادعى أن المراد بالصلاة معناها اللغوي فغير مسلم وأن ألفاظ الشارع محمولة على عرف الشرع لأنه بعث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقامت دعوى نفي الذات فلا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال بل لا يصح ذلك لأنه لا سبيل إلى إضمارهما معا لأنهما يتنافيان لأنّ نفي الكمال يصحّ معه الإجزاء فمع نفي الكمال لا يصحّ نفي الإجزاء على أن الإضمار إنما احتيج إليه للضرورة وهي مندفة بإضمار فرد فلا حاجة إلى أكثر منه وإضمار أحدهما ليس بأولى من الآخر على ما قاله ابن دقيق العيد فيؤدّي إلى الإجمال وعن هذا مال القاضي أبو بكر وغيره إلى التوقف لعدم إمكان العمل بالحديث لإجماله هذا، وفيه نظر لأنّ نفي الذات على هذا إما أن يكون عبارة عن نفي جميع أحكامها وصفاتها من الإجزاء والكمال فيلزم التنافي المذكور وإما أن يكون عبارة عن نفي الإجزاء والصحة فقط فيرد أنه ليس بأولى من نفي الكمال والفضيلة، فليتأمل.

وقد جنح الشافعي ومن معه إلى ترجيح إضمار الإجزاء بأنّ نفيه أقرب إلى الحقيقة وهو السابق إلى الفهم وأنه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فهو أولى،

وأيدوه بما رواه الإسماعيلي من طريق العباس ابن الوليد القرشي أحد شيوخ البُخَارِيِّ عن سفيان بلفظ لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، وتابعه على ذلك زياد بن أيوب أحد الأثبات أخرجه الدارقطني، وله شاهد من طريق العلاء بن عبد الرحمن عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعاً بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، ولأحمد من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عَنْ أَبِيهِ مرفوعاً لا يقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب.

وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي عن سفيان حديث الباب بلفظ: لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فلا يمتنع أن يقال إن قوله لا صلاة نفي بمعنى النهي أي: لا تصلّوا إلا بقراءة فاتحة الكتاب، ونظيره ما رواه مسلم من طريق القاسم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً: لا صلاة بحضرة الطعام فإنه في صحيح ابن حبان بلفظ: لا يصلّ أحدكم بحضرة الطعام.

وقد ذهب أَبُو حَنِيفَةَ ومن معه إلى ترجيح إضمار الكمال والفضيلة لثلا يلزم الزيادة على الكتاب بخبر الواحد وذلك لأنّ قوله تَعَالَى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: 20] يقتضي أن يجوز الصلاة بأي قراءة كانت فلو قيّدناه بالفاتحة بهذا الحديث بإضمار الإجزاء فيه يلزم الزيادة على مطلق النصّ بخبر الواحد وذا لا يجوز لأنّه نسخ، فإن قيل هذه الآية في صلاة الليل وقد نسخت فرضيتها فكيف يصحّ التمسك بها.

فالجواب: أن ما شرع ركنا لا يصير منسوخاً بنسخ ما هو ركنه والمنسوخ هنا فرضية قيام الليل دون فروض الصلاة وشرائطها وبدل عليه أنه أمر بالقراءة بعد النسخ بقوله تَعَالَى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20] والصلاة بعد النسخ بقيت نفلاً وكلّ من شرط الفاتحة في الفرض شرطها في النفل أيضاً ومن لا فلا ولا قائل بالفصل، فإن قيل الآية مجملة والحديث مبين فلم لا يجوز أن يجعل الحديث بياناً لإجمال الآية؟

فالجواب: أن الآية ليست بمجملة إذ المجمل ما يتعذر العمل به قبل البيان والآية ليست كذلك بل الآية عامة يجب العمل بعمومها من غير توقّف والعام عندنا لا يحمل على الخاص مع ما في الخاص من الاحتمالات.

فإن قيل : هذا الحديث مشهور تلقته الأمة بالقبول فيجوز الزيادة بمثله .

فالجواب : أننا لا نسلم أنه مشهور لأن المشهور ما تلقاه التابعون بالقبول وقد اختلف التابعون في هذه المسألة ولئن سلمنا أنه مشهور فالزيادة بالمشهور إنما يجوز إذا كان محكمًا أما إذا كان محتملاً فلا وهذا الحديث محتمل لأن مثله يستعمل لنفي الجواز ويستعمل لنفي الفضيلة ، ثم إنه يؤيد إضمار الكمال والفضيلة قوله تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ ﴾ [التوبة : 11] أي : لا وثوق بإيمانهم وليس المراد نفي الإيمان منه رأساً لأنه تعالى قد قَالَ : ﴿ وَإِنْ نَكَاثًا أَيْمَنُتْهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ﴾ وعطف على ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَلَا تَقْلِيلُونَ قَوْمًا نَكَاثًا أَيْمَنُتْهُمْ ﴾ [التوبة : 13] ، ثم إن قيل : قد أخرج مسلم وأبو داود وغيرهما من حديث أبي هريرة قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « من صَلَّى صلاة لم يقرأ فيها بأمّ الكتاب فهي خداج فهي خداج فهي خداج » فهذا يدل على الركنية .

فالجواب : لا نسلم ذلك لأن معناه ذات خداج أي : نقصان يعني صلاة ناقصة ونحن نقول به لكن في الوصف دون الذات ولهذا قلنا بوجوب قراءة الفاتحة يَأْتُم تاركه وتجزئ الصلاة بدونه ، والفرض آية قصيرة عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ كقوله تَعَالَى : ﴿ مُدْهَمَّتَانِ ﴾ [الرحمن : 64] وَقَالَ صاحباه آية طويلة أو ثلاث آيات وتتعين الركعتان الأوليان لفرض القراءة لقوله ﷺ : « القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين » ، وتسَنّ في الآخرين الفاتحة خاصة وإن سَبَّحَ فيهما أو سكت جاز لعدم فرضية القراءة فيهما فإن قيل قوله تعالى : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا يَنْشَرُ مِنْهُ ﴾ خص منه البعض وهو ما دون الآية فإنه خارج عنه بالإجماع فيجوز تخصيصه بخبر الواحد بل بالقياس أيضاً .

فالجواب : أن القرآن يتناول ما هو معجز عرفاً فلا يتناول ما دون الآية ، ثم إن من أسقط قراءة الفاتحة عن المأموم مطلقاً يعني أسر الإمام أو جهر كالحنفية استدلوا بحديث من صَلَّى خلف الإمام فقراءة الإمام قراءة له .

وتعقبه الحافظ العسقلانيّ بأنّه حديث ضعيف عند الحفاظ وقد استوعب طرقه وعلله الدارقطني وغيره .

وَقَالَ محمود العينيّ : هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة رضي الله

عنهم ، وهم جابر بن عبد الله وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وابن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم ، فحديث جابر رضي الله عنه أخرجه ابن ماجة قَالَ : قَالَ رسول الله ﷺ من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة .

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الدارقطني في سننه عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ من كان له إمام فقراءته له قراءة .

وحديث أبي سعيد رضي الله عنه أخرجه الطبراني في الأوسط عنه قَالَ : قَالَ رسول الله ﷺ من كان له إمام فقراءته له قراءة ، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الدارقطني في سننه من حديث ابن صالح عَنْ أَبِيهِ عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه سواء .

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه الدارقطني أيضاً عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر .

وحديث أنس بن مالك أخرجه ابن حبان في كتاب الضعفاء عن عنتم بن سالم عنه قَالَ : قَالَ رسول الله ﷺ : «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» ، فإن قيل في حديث جابر بن عبد الله جابر الجعفي وهو مجروح كذبه أبو حنيفة وغيره وفي حديث أبي سعيد إسماعيل بن عمر بن نجيع وهو ضعيف .

وحديث ابن عمر موقوف قَالَ الدارقطني : رفعه وهم وحديث أبي هريرة قال الدارقطني : لا يصح عن سهيل وتفرد به محمد بن عباد وهو ضعيف .

وحديث ابن عباس قَالَ أحمد هو حديث منكر ، وفي حديث أنس عنتم بن سالم ، قَالَ ابن حبان : هو مخالف للثقات فلا تعجبني الرواية عنه فكيف الاحتجاج .

فالجواب : أن يقال أما حديث جابر فله طرق أخرى يشد بعضها بعضاً منها طريق صحيح وهو ما رواه محمد بن الحسن في الموطأ عن أبي حنيفة قَالَ أَخْبَرَنَا الإمام أَبُو حَنِيفَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ ، فَإِنْ قِيلَ هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مَقْرُونًا بِالْحُسَيْنِ بْنِ عِمَارَةَ وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عِمَارَةَ وَحْدَهُ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ ، ثُمَّ قَالَ هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْنِدْهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ غَيْرَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْحُسَيْنِ بْنِ عِمَارَةَ وَهُمَا ضَعِيفَانِ ،

وقد رواه سفيان الثوري وأبو الأحوص وشعبة وإسرائيل وشريك وأبو خالد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن أبي الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ مرسلًا وهو الصواب .

فالجواب : على ما قاله العيني أنه لو تأدب الدارقطني واستحى لما تلفظ بهذه اللفظة في حق أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ إمام طبق علمه الشرق والغرب ، ولما سئل ابن معين عنه قَالَ ثَقَّةٌ ما سمعت أحدا ضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدثه وشعبة شعبة ، وَقَالَ أَيُّضًا : وكان أَبُو حَنِيفَةَ ثَقَّةً من أهل الدين والصدق ولم يتهم بالكذب وكان مأمونا على دين الله صدوقًا في الحديث وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وعبد الرزاق وحماة بن زيد ووکیع وكان يفتي برأيه والأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون ، فقد ظهر لك من هذا تحامل الدارقطني عليه وتعصبه وليس له مقدار بالنسبة إلى هؤلاء حتى يتكلم في إمام مقدّم على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم أفلا يرضى بسكوت أصحابه عنه ، وقد روي في سننه أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة ولقد روي أحاديث ضعيفة في كتاب الجهر بالبسملة واحتجّ بها مع علمه بذلك حتّى بعضهم استحلفه على ذلك فَقَالَ ليس لي فيه صحيح ولقد صدق القائل :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا شأوه والقوم أعداء له وخصوم

وأما قوله وقد رواه سفيان الثوري إلى آخره فلا يضرنا لأنّ الزيادة من الثقة مقبولة ولئن سلّمنا فالمرسل عندنا حجة .

والجواب عن الأحاديث التي قالوا في إسناده ضعفاء أنّ الضعيف يتقوى بالصحيح ويقوّي بعضها بعضًا وأمّا قوله في بعضها هو موقوف فالموقوف عندنا حجة لأنّ الصحابة كلّهم عدول ، ومع هذا روي منع القراءة خلف الإمام عن ثمانين من الصحابة رضي الله عنهم منهم المرتضى والعبادلة الثلاثة فكان اتفاقهم بمنزلة الإجماع فمن هذا قال صاحب الهداية من أصحابنا وعلى ترك القراءة خلف الإمام إجماع الصحابة فسماه إجماعًا باعتبار اتفاق الأكثر ومثل هذا يسمى إجماعًا عندنا ، وذكر الشيخ الإمام عبد الله بن يعقوب السبّدموني في

كتاب كشف الأسرار عن عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه قَالَ كَانَ عَشْرَةَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْهَوْنَ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ أَشَدُّ النَّهْيِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ وَعُمَرُ الْفَارُوقُ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وقد روى عبد الرزاق في مصنفه : أخبرني موسى بن عقبة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرًا وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ ، وَأَخْرَجَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَجَادٍ بِكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ وَتَخْفِيفِ الْجِيمِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ : ذَكَرَنِي أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ : وَدِدْتُ أَنَّ الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيهِ حَجَرٌ ، وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَيْسَ عَلَى الْفَطْرَةِ أَرَادَ لَيْسَ عَلَى شَرَايِطِ الْإِسْلَامِ وَلَيْسَ عَلَى السَّنَةِ ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا فِي مَصْنَفِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَلَيْسَ عَلَى الْفَطْرَةِ ، وَفِي التَّمْهِيدِ ثَبَتَ عَنْ عَلِيٍّ وَسَعْدٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ لَا فِيمَا أَسْرَّ وَلَا فِيمَا جَهَرَ .

وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن أبي وائل قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَقْرَأْ خَلْفَ الْإِمَامِ قَالَ أَنْصَتَ لِلْقُرْآنِ فَإِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا وَسَيَكْفِيكَ ذَلِكَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ قِيلَ رَوَى الطَّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي نَصْرِ التِّيمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَالَ لِي أَقْرَأْ قُلْتَ وَإِنْ كُنْتَ خَلْفَكَ قَالَ وَإِنْ كُنْتَ خَلْفِي قُلْتَ وَإِنْ قَرَأْتَ قَالَ وَإِنْ قَرَأْتَ .

فالجواب : أَنَّهُ قَالَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرَ أَحَادِيثَهُمْ ثُمَّ قَالَ فَهَؤُلَاءِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ ، فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ ﷺ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ قِرَاءَةٌ لَهُ مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْرَءُوا ﴾ [المزمل : 20] فلا يجوز تركه بخبر الواحد .

فالجواب : أَنَّهُ جَعَلَ الْمُقْتَدِي قَارِئًا بِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ فَلَا يُلْزَمُ التَّرْكَ ، أَوْ نَقُولُ

خَصَّ مِنْهُ الْمُقْتَدِي الَّذِي أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ بِالْإِجْمَاعِ فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ، ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَدَلَّ مِنْ أَسْقَاطِهَا عَنِ الْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِيَةِ كَالْمَالِكِيَةِ بِحَدِيثٍ وَإِذَا قُرَأَ فَأَنْصَتُوا وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَيَنْصَتُ فِيمَا عَدَا الْفَاتِحَةَ أَوْ يَنْصَتُ إِذَا قُرَأَ الْإِمَامُ وَيَقْرَأُ إِذَا سَكَتَ وَعَلَى هَذَا فَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْإِمَامِ السُّكُوتُ فِي الْجَهْرِيَةِ لِيَقْرَأَ الْمَأْمُومُ لَثَلَا يَوْقَعَهُ فِي ارْتِكَابِ النَّهْيِ حَيْثُ لَا يَنْصَتُ إِذَا قُرَأَ الْإِمَامُ وَقَدْ ثَبَتَ الْإِذْنُ بِقِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ فِي الْجَهْرِيَةِ بِغَيْرِ قَيْدٍ وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّرْمِذِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ رَوَايَةِ مَكْحُولٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عِبَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَقُلَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فِي الْفَجْرِ فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَ : لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ فَلَنَا : نَعَمْ ، قَالَ : فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ مُخْتَصَرٌ مِنْ هَذَا وَكَانَ هَذَا سَبَبَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَذَا ، وَقِيلَ إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِسْرَارِ وَالْجَهْرِ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ فِيهِ إِسْقَاطُ الْوَاجِبِ لِمُسْنُونٍ عَلَى زَعْمِهِمْ قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ وَقَدْ عَرَفْتَ أَدْلَةَ الْحَنْفِيَّةِ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْ ، ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَابِ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّكْعَةَ الْوَاحِدَةَ تَسْمَى صَلَاةً لَوْ تَجَرَّدَتْ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ قِرَاءَتَهَا فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الرَّبَاعِيَةِ مَثَلًا تَقْتَضِي حَصُولَ اسْمِ قِرَاءَتِهَا فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ وَجُوبِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ وَالْأَصْلُ أَيْضًا عَدَمُ إِطْلَاقِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ لِأَنَّ الظَّهْرَ مَثَلًا كُلُّهَا صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ حَقِيقَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ حَيْثُ سَمَّى الْمَكْتُوبَاتِ خَمْسًا وَكَذَا حَدِيثِ عِبَادَةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَإِطْلَاقُ الصَّلَاةِ عَلَى رُكْعَةٍ مِنْهَا يَكُونُ مُجَازًا .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَغَايَةُ مَا فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ دَلَالَةَ مَفْهُومٍ عَلَى صَحَّةِ الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ خَارِجٌ مَنْطُوقٌ عَلَى وَجُوبِهَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ كَانَ مُقَدِّمًا أَنْتَهَى .

وَقَالَ : بِمَقْتَضَى هَذَا الْبَحْثِ فَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ بِإِسْنَادٍ

صحيح ، ودليل الجمهور قوله ﷺ وافعل ذلك في صلاتك كلها بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لأحمد وابن حبان ثم افعل ذلك في كل ركعة ولعلّ هذا هو السرّ في إيراد البُخَارِيِّ له عقب حديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فائدة:

زاد معمر عنه الزُّهْرِيُّ في آخر حديث الباب فصاعدًا أخرج النسائي وغيره واستدل به على وجوب قدر زائد على الفاتحة .

وتعقّب بأنه ورد لدفع توهم قصر الحكم على الفاتحة قَالَ البُخَارِيُّ في جزء القراءة هو نظير قوله يقطع اليد في ربع دينار فصاعدًا ، وادّعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها ، وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم فيما رواه ابن المنذر وغيره ، ولعلّهم أرادوا أنّ الأمر استقرّ على ذلك وسيأتي ، بعد ثمانية أبواب حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإن لم يزد على أمّ القرآن أجزاء ، ولا بن خزيمة من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّ النَّبِيَّ ﷺ قام فصلّى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب فإن قيل : قال البخاري في كتاب القراءة خلف الإمام : قال أحمد : روى معمر عن الزهري فصاعدًا وعامة الثقات لم يتابع معمرًا في قوله فصاعدًا في حديث عبادة . فالجواب : أن سفيان بن عيينة قد تابع معمرًا في هذه اللفظة وكذلك تابعه فيها صالح والأوزاعي ، وعبد الرحمن بن إسحاق وغيرهم كلهم عن الزهري قاله العيني .

تتمة:

روى أبو داود نا ابن بشار نا يحيى بن جعفر عن أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أمرني النبي ﷺ أن أنادي أنّه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد ، قَالَ الْعَيْنِيُّ : هذا الحديث روي بوجوه مختلفة فرواه البزار بلفظ أمر منادياً فنادى ، وفي كتاب الصلاة لأبي الحسين أحمد بن محمد الخفاف لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد ، وفي الصلاة للفرّياي أنادي بالمدينة أن لا صلاة إلا بقرآن وبفاتحة الكتاب فما زاد ، وفي لفظ فناديت أن لا صلاة إلا

بقراءة فاتحة الكتاب، وعند البيهقي إلّا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد، وفي الأوسط في كل صلاة قراءة ولو بفاتحة الكتاب.

وهذه الأحاديث كلّها كما ترى لا تدلّ على فرضية قراءة الفاتحة بل غالبها ينفي الفرضية فإن دلت إحدى الروايتين على عدم جواز الصلاة إلّا بالفاتحة فنحن نعمل بالحديثين ولا نهمل أحدهما بأن نقول بفرضية مطلق القراءة وبوجوب قراءة الفاتحة وهذا هو العدل في باب إعمال الأخبار، وأيضاً في حديث أبي داود المذكور أمران:

أحدهما: أن جعفرًا المذكور في سنده هو جعفر بن ميمون وفيه كلام حتّى صرح النسائي بأنّه ليس بثقة.

والثاني: أنّه يقتضي فرضية ما زاد على الفاتحة لأنّ معنى قوله فما زاد الذي زاد على الفاتحة وليس ذلك مذهب الشافعيّ هذا، وروى أبو داود أيضًا عن القعني عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن أنّه سمع أبا السائب مولى هشام بن زهرة يقول: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمّ القرآن» الحديث وقد مرّ ذكره.

وفيه: فقلت: يا أبا هريرة إني أكون أحياناً وراء الإمام قال فغمز ذراعي وقال اقرأ بها في نفسك يا فارسي الحديث والخطاب لأبي السائب، وقال: وهذا يؤيد وجوب قراءة الفاتحة على المأموم ومعناه اقرأها سرّاً بحيث تسمع نفسك.

وفيه: أن هذا لا يدل على الوجوب لأنّ المأموم مأمور بالإنصات لقوله تعالى: ﴿وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: 204]، والإنصات الإصغاء والقراءة سرّاً بحيث يسمع نفسه يخلّ بالإنصات فحينئذ يحمل ذلك على أن المراد تدبر ذلك وتفكره، ولئن سلمنا أن المراد هو القراءة حقيقة فلا نسلم أنّه يدلّ على الوجوب، على أن بعض أصحابنا استحسّنوا ذلك على سبيل الاحتياط في جميع الصلوات، ومنهم: من استحسّنها في غير الجهرية، ومنهم: من رأى ذلك إذا كان الإمام لحائناً، وممّا يؤيد ما ذهب إليه أصحابنا ما أخرجه أبو داود عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» بهذا الخبر وزاد فإذا قرأ فأنصتوا ورواه النسائي وابن ماجه والطحاوي، وهذا

حجة صريحة في أنّ المقتدي لا يجب عليه أن يقرأ خلف الإمام أصلاً على الشافعي في جميع الصلوات وعلى مالك في الظهر والعصر، فإن قيل قد قال أبو داود عقيب إخراجه هذا الحديث وهذه الزيادة يعني قوله: فإذا قرأ فأنصتوا ليست بمحفوظة بل وهم من أبي خالد، وأبو خالد هو أحد رواته واسمه سليمان ابن حيّان بفتح الحاء وتشديد الياء وهو من رجال الجماعة.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ: أَجْمَعَ الْحَقَّازُ عَلَى خَطَأِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَأَسَدٌ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ فِي سَنَنِ الْكَبِيرِ قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَجْلَانَ وَزَادَ: فَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَكَذَا قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: وَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصَتُوا، وَقَدْ رَوَاهُ أَصْحَابُ قِتَادَةِ الْحِفَازِ عَنْهُمْ: هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيِّ، وَسَعْدُ، وَشُعْبَةُ، وَهَمَامٌ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبَانُ وَعَدِيُّ بْنُ عَمَارَةَ وَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا، قَالَ: وَإِجْمَاعُهُمْ يَدُلُّ عَلَى وَهْمِهِ، وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ لَيْسَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَحْفُوظَةً إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَغَالِيطِ ابْنِ عَجْلَانَ.

فالجواب: أنّه أخرج لابن عجلان الجماعة وأخرج له البخاريّ مستشهداً بهذه زيادة ثقة فتقبل، وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره البيهقي في سننه الكبير، وأمّا أبو خالد فقد أخرج له الجماعة كما مرّ، وقال إسحاق بن إبراهيم: سألت وكيعاً عنه، فقال: وأبو خالد ممّن يسأل عنه، وقد تابعه عليها محمد بن سعد وهو ثقة وثقه يحيى بن معين، وتابعه أيضاً إسماعيل بن أبان كما أخرجه البيهقي في سننه الكبير.

وقد صحّح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما قال هو عندي صحيح فقل لم لا تضعه ههنا فقال ليس كلّ صحيح وضعته ههنا وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه، وتوجد هذه الزيادة أيضاً في بعض نسخ مسلم عقيب الحديث المذكور، وفي التمهيد بسنده عن ابن حنبل أنّه صحّح الحديثين يعني حديث أبي موسى وحديث أبي هريرة رضي الله عنهما، والعجب من أبي داود أنّه نسب الوهم إلى أبي خالد وهو ثقة بلا شك ولم ينسب إلى ابن عجلان وفيه كلام ومع هذا أيضاً فابن خزيمة صحّح حديث ابن عجلان.

757 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ».

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بن عمر العمري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية حَدَّثَنَا (سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ) أبي سعيد المقبري كيسان الليثي الجندعي، قَالَ الدارقطني: خالف يحيى فيه جميع أصحاب عبيد الله لأنهم كلهم رَوَوْهُ عَنْ عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة ولم يذكروا أباه، وَقَالَ الدارقطني: يحيى حافظ يعتمد ما رواه فيشبه أن يكون عبيد الله حَدَّثَ به على الوجهين، ولكل من الروایتين وجه ترجح فأما رواية يحيى فالزيادة من الحافظ الثقة، وأما الرواية الأخرى فللكثرة؛ ولأنَّ سعيدًا لم يوصف بالتدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه ومن ثمة أخرج الشيخان الطريقين فأخرج البُخَارِيُّ طريق يحيى هنا، وفي باب: وجوب القراءة، وأخرج في الاستئذان طريق ابن نمير، وفي الأيمان والنذر طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عَنْ أَبِيهِ وأخرجه مسلم أيضًا من طريقه الثلاثة.

وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه أيضًا لكنهم لم يستوعبوا الطرق الثلاثة.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ) هو خَلَادُ بْنُ رَافِعٍ جَدُّ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ أَحَدِ الرَوَاةِ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ ابْنِ رَافِعٍ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وفي رواية ابن نمير فدخل رجل ورسول الله ﷺ في ناحية المسجد، وفي رواية إسحاق ابن أبي طلحة بينما رسول الله ﷺ جالس ونحن حوله، ووقع في رواية النسائي عن رفاعه بن رافع إذ جاء رجل كالبدوي وهذا لا يمنع تفسيره ولأن رفاعه شبهه بالبدوي.

(فَصَلَّى) وزاد في رواية داود بن قيس ركعتين وفي رواية النسائي فصلى فأخفت صلاته، (فَسَلَّمَ) وفي رواية له على ما يجيء ثم جاء فسَلَّمَ (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ السَّلامَ، (وَقَالَ) وفي رواية: فقال: (ارْجِعْ فَصَلِّ) وفي رواية: وصل بالواو، وفي رواية ابن عجلان فَقَالَ أَعَدَّ صلاتك، (فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) نفي

فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّي، ثُمَّ جَاء، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي،

للكمال أو نفي للصحة، (فَرَجَعَ) فصلّى بالفاء ويروى فرجع (يُصَلِّي) بياء المضارع على أنّ الجملة حال منتظرة مقدرة.

(كَمَا صَلَّي) أَوْلاً، (ثُمَّ جَاء، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ) له ﷺ: («ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ») فإن قيل كان الموقع موقع لما لأن لم محتملة لاستمرار النفي نحو لم يلد ولم يولد ولا نقطاعه نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: 1] لأنّ المعنى أنه كان بعد ذلك شيئاً بخلاف لما فإنها لاستمرار النفي إلى زمان الحال وهو المراد هنا، فالجواب أنه لما دلّت المشاهدة على أنّ عدم اعتداله كان واتّصل بالحال كان ذلك قرينة على أنّ لم وقعت موقع لما فلا لبس. (ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرات.

(فَقَالَ) بالفاء وفي رواية قَالَ، وفي رواية ابن نمير سقط قوله ثلاثاً ووقع هكذا فَقَالَ في الثالثة وفي رواية أبي أسامة فَقَالَ في الثانية أو الثالثة والرواية التي بلا ترديد أولى.

(وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي) على صيغة الأمر وفي رواية يحيى بن عليّ فَقَالَ الرجل فأرني وعلمني فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ فَقَالَ أجل، واستشكل كونه ﷺ تركه ثلاث مرّات يصلي صلاة فاسدة، وأجاب فضل الله التوربشتي بأنّ الرجل لما رجع ولم يستكشف الحال من مورد الوحي كآته اغترّب بما عنده من العلم فسكت ﷺ عن تعليمه زجرًا له وتأديبًا له وإرشادًا إلى استكشاف ما استهم عليه فلمّا طلب كشف الحال من مورد الوحي أرشده إليه ﷺ. وقال النووي: إنما لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزية، وقال ابن الجوزي: يحتمل أن يكون تقريره لتفخيم الأمر وتعظيمه عليه وأن الوقت لم يفته، أو أراد إيقاظ الفطنة للمتروك.

وقال ابن دقيق العيد: ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقاً بل لا بد من انتفاء الموانع ولا شك أن في قبول زيادة التعلم لما يلقي إليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم لا سيما مع خوف الفوات إما بناء على ظاهر الحال أو بوحى خاص، والله أعلم.

فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَظْمِنَ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»⁽¹⁾.

(فَقَالَ) وَيُرَوَّى قَالَ: (إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ) أَي: تكبيرة الإحرام وفي رواية ابن نمير إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر، وفي رواية يحيى بن علي فتوضأ كما أمرك الله فأسبغ الوضوء ثم تشهد وأقم، وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة عند النسائي أنها لن تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويحمده ويمجده، وفي رواية أبي داود وشي عليه بدل ويمجده.

(ثُمَّ اقْرَأْ مَا) وَيُرَوَّى بما بالموحدة (تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) وفي حديث رفاة من رواية إسحاق ويقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله، وفي رواية يحيى بن علي فإن كان معك قرآن فاقراً وإلا فاحمد الله وكبره وهلل، وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود ثم اقرأ بأم القرآن أو بما شاء الله، وفي رواية أحمد وابن حبان ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت، (ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ) حال كونك رأسك من الركوع (حَتَّى تَعْتَدِلَ) حال كونك (قَائِمًا) وفي رواية ابن ماجة حَتَّى تَظْمِنَ قَائِمًا.

(ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ) رأسك من السجود (حَتَّى تَظْمِنَ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ) المذكور من التكبير وقراءة ما تيسر والركوع والسجود والجلوس وفي رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة (في صَلَاتِكَ كُلِّهَا) من الفرض والنفل، ومطابقة الحديث للترجمة باعتبار الجزء

(1) أطرافه 793، 6251، 6252، 6667 - تحفة 14304 - 1/193.

أخرجه مسلم في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. رقم (397). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يوجب توفية أركان الصلاة من قيام وركوع وغيره من شأنها ومن لم يفعل لم تجز صلاته. والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: وجوب القراءة في الصلاة بغير تعيين يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «اقرأ ما تيسر معك من القرآن» وهنا بحث وهو أنه يعارضنا قوله عليه السلام في حديث غيره كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج وحديث آخر كل ركعة والنسخ لا يعلم فيها ويسوغ الجمع بينهما بأن يقدر هنا محذوفاً والموضع يحتمله فيكون التقدير ما تيسر معك =

السادس وهو قوله وما يخافت لأنه ﷺ أمر الرجل المذكور في هذا الحديث

من القرآن بعد أم القرآن وهو مذهب جمهور الفقهاء لأنه احتمال هذا الحديث أن يكون قبل نزول أم القرآن فيكون على ظاهره بلا تأويل واحتمل أن يكون ذلك بعد نزول أم القرآن وتقرير الحكم بإثباتها في الصلاة فرجع الحكم بها معلوماً كما أن الصلاة معلومة والمحتمل لا يعارض به النص ويكون إذ ذاك الجمع كما قدمناه أولاً والاحتمال الأول بعيد لأن أم القرآن مكية وهذا الحديث مدني والله عز وجل أعلم.

الوجه الثاني: فيه دليل على الأمر بتكبير الإحرام يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر» ويؤخذ منه أن التكبير كان عندهم معروفاً في الصلاة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (فكبر) ولم يعلمه صفة التكبير ولو لم يكن معلوماً ما جاز السكوت عنه عند الحاجة إليه وهنا بحث وهو أن يقال ما هو حد الاستواء اختلف العلماء في ذلك الحد فمنهم من قال قدر ثلاث تسبيحات ومنهم من قال غير ذلك ومنهم من لم يجعل له حداً إلا ما حده هنا ﷺ وهو قول مالك رحمه الله تعالى ومن تبعه وهو الأظهر لأن الذي أعطى البلاغة والنور والحكمة أخبر بالأمر الذي يأخذ كل الناس منه القدر الذي فيه إجزاء فرضهم لأن الناس فيهم الخفيف البدن الخفيف الحركة فهذا بأقل من ثلاث تسبيحات تعتدل جميع مفاصله ومنهم الثقيل البدن الثقيل الحركة فهذا بمقدار الثلاث تسبيحات لا يتم له فرضه ومنهم ما بين ذلك وهم أيضاً في النطق بالتسبيح مختلفون.

الوجه الثالث: فيه أيضاً من الحكمة معنى لطيف لأنه لما نهى ﷺ عن التسجيع والتفكير في الدعاء لأنه إذا كان الداعي مشغول الخاطر بتفكير دعائه ذهب منه المقصود من الدعاء وهو حضور القلب فلم يحصل على فائدة ما أرادته من الإجابة لعدم شرط الحضور فنهى ﷺ عن هذا رحمة بأمته ويشبه هذا من طريق الحكمة لأن الصلاة المطلوب منها أمران الظاهر وتوفيته وقد بينا العلة في ذلك آنفاً والباطن وهو الحضور والخشوع مختلف فيه بين العلماء هل هو فرض الصلاة أو شرط كمال وشغل الخاطر بهذه التسبيحات ينافي الخشوع والحضور فمن أجل هذه العلة لم يحد ﷺ في ذلك حداً إلا حقيقة الاعتدال فمن فهم هذا المعنى أبقى الحد فيه على حده ﷺ وهو فضل الله يؤتيه من يشاء وهنا بحث وهو ما الحكمة بأن جعل مفتاح الصلاة الله أكبر ثم فصل بهذه الصيغة المباركة بين أركان الصلاة فالجواب: إن قلنا: إن هذا تعبد غير معقول المعنى فلا بحث وإن قلنا وهو الحق أن الحكيم لا يفعل شيئاً إلا لحكمة فما الحكمة هنا فنقول والله أعلم لما كانت الصلاة توجهاً إلى المولى الجليل ومناجاة له كما أخبر الصادق ﷺ في قوله فإنما يناجي ربه ولقوله عليه السلام: «إذا دخل العبد في الصلاة أقبل الله عليه بوجهه الكريم».

وقد قال عز وجل: ﴿فَإِذْ يَنْتَهِى عَنْهُمْ وَجْهُ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 115] وقد جرت الحكمة أنه لا يدخل على الملوك إلا بالإذن وعند الإذن منهم يدخل عليهم الداخل بحضور قلبه ويلتزم الأدب ويعرف على من هو داخل فجعل التكبير هنا دألاً على الإذن للوقوف بين يدي المولى الجليل ليحضر قلبه ويعرف بين يدي من هو وجاء بالإذن بهذا الاسم العلم الذي لم يشاركه فيه أحد من خلقه حتى يكون سبباً لحضور حقيقة التوجه إذ ذاك.

بالقراءة في صلاته وكانت صلاته نهائية لأن الأصل في صلاة النهار الإسرار إلا ما

الوجه الرابع: فيه تنبيه على رفض ما كان يأخذ فيه قبل الصلاة كما جاء في نداء الصبح للصلاة الصلاة خير من النوم لأن النوم مما تستطيبه النفوس فأشعرنا بأن ما دعيت إليه من الصلاة خير وأطيب مما هي فيه فذلك قوله الله أكبر فإنه يقول لك ضمن الحكمة ما كنت فيه أو ما أنت فيه من خير أو ضده أو عبادة من العبادات أو نوع من أنواع المباحات الله أكبر أي: ما دعاك الله إليه أكبر مما أنت فيه فاضرب عنه وأقبل على مولاك تجده خيرا لك في الحال والمآل ولذلك قال عز وجل في حقها: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45] فإن من ليس من الخاشعين إذا جاءت الصلاة كانت قاطعة له عما كان بسبيله وهذا على النفوس من أكبر الأشياء وأما الخاشعون فإنهم ينتظرونها انتظار فرح بها وهي أخف الأشياء عليهم وأحبها إليهم لما يجدون فيها من النعيم والقرب والخلو بالمحبوب ولذلك قال ﷺ: «جعلت قرّة عيني في الصلاة» وقد نقل عن بعض الرجال أنه قال تعبت بالصلاة عشرين سنة وتنعمت بها عشرين سنة وما ذاك إلا لما لم يحصل له مقام الخاشعين تعب فلما ذاق طعم الخشوع جاءه ذلك النعيم والخير التام وأما الحكمة في الفصل به بين أركان الصلاة فإنه إما تحقيق لرجاء أو تحقيق لخوف أو تحقيق لوعد أو وعيد أو لنفي إعجاب أو وسوسة مثال الرجاء أن يكون قد ابتهل في الركن الذي كان فيه من الصلاة بدعاء فيما يرجو به خيرا فجاء بعده الله أكبر بشرى لبلوغ ما أمله من فضله عز وجل في إجابة دعائه أو خوفه إن كان في دعائه خائفاً من شيء فجاء بعده الله أكبر أي: هو أولى بالخوف فإذا خفته فلا تخف غيره أو كان قد قرأ آية وعد أو وعيد فجاء بعده الله أكبر تحقيق لمقتضى ما قرأ أو نفي إعجاب إن وقع للنفس أنها قد وفّت ما عليها وأن لها بذلك حقاً على الربوبية واجباً فجاء بعده الله أكبر أي: حق الله أكبر كما جاء ولذكر الله أكبر معناه ذكره لك في الأزل أن جعلك من الذاكرين له أكبر من ذكرك أنت الآن له.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن الأدب إذا دخل المسجد أن تقدم الصلاة وبعدها يكون السلام على الغير يؤخذ ذلك من قوله دخل رجل فصلّى ثم جاء فسلم على النبي ﷺ ولم يقل له النبي ﷺ في ذلك شيئاً فإقراره عليه السلام له على ذلك حكم به وذلك في الأحاديث إذا استقرت كثير.

الوجه السادس: فيه دليل على حرمة العبادة وأنه لا يكلم من هو فيها ولا يعلم وإن أفسدها يؤخذ ذلك من أن النبي ﷺ لما رأى الرجل يصلي وهو لا يحسن صلاته لم يقل له شيئاً حتى فرغ وأتى إليه فقال له عليه السلام: «ارجع فصل والصلاة التي صلى إن كانت فريضة».

يترتب على ذلك من الفقه أنه من دخل في نافلة وعجزه منها شيء أو أفسدها باختياره أنه يأتي ببذلها والحجة في ذلك لمالك رحمه الله تعالى الذي يقول إن النافلة تجبر كما يجبر الفرض ومن دخل فيها وجب عليه إتمامها لأنه قال فصل وليس في الحديث ما يدل على أنها فرض فالأظهر أنها تحية المسجد.

الوجه السابع: فيه دليل على أن تكرار العمل بغير تمام لا يعد شيئاً يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «ارجع فصل فإنك لم تصل».

الوجه الثامن: فيه دليل لمن يقول: إن العالم لا يتعين عليه أن يعلم حتى يسأل يؤخذ ذلك من =

خرج بدليل كالجمعة والعيدين والأصل في صلاة الليل الجهر فإن خالف فعليه سجود السهو عندنا خلافاً للشافعي وقد مرّ الكلام فيه قاله العُيْنِيّ ، وأنت خبير بأنه بعيد غاية البعد إذ لا تعرّض في الحديث للمخافتة ولا للجهر بل للقراءة مطلقاً

أن سيدنا ﷺ لم يعلمه حتى قال فعلمني.

الوجه التاسع: يؤخذ منه أن لا يحكم بشيء محتمل حتى يبحث على حقيقته يؤخذ ذلك من أن النبي ﷺ لم ينتقد عليه ولم يعنفه وما قال له إلا ارجع فصل فإنك لم تصل لأن قلة توفيته للصلاة احتمال أن يكون ذهوله لشغل بال أو لجهل كما ذكره عن نفسه فلما وقع الاحتمال لم يزد عليه السلام على الإخبار بعدم الإجزاء شيئاً.

الوجه العاشر: فيه دليل على جواز النظر للمتعبد إلا أن يكون مواجهاً له فلا ينظر إليه لأنه إذا نظر إليه وهو مواجه له شوش عليه ذكره العلماء وليدر وجهه عنه يؤخذ ذلك من أن النبي ﷺ لم يقل له ارجع فصل فإنك لم تصل إلا أنه نظر إليه طول مقامه يصلي ولولا ذلك ما علم حاله. ويترتب على ذلك من الفقه أن لكل راع أن يتفقد من تحت رعايته في أمر دينهم هل يوفون أم لا فإنه مسؤول عنهم ولذلك كتب عمر رضي الله عنه إلى عماله أن أهم أموركم عندي الصلاة.

الوجه الحادي عشر: يؤخذ منه جواز السلام بعد الصلاة وإن كنت قد سلمت قبلها يؤخذ ذلك من أنه كلما جاء من تلك الصلاة التي رد النبي ﷺ إليها أعاد السلام عليه ﷺ ولم ينكر عليه وعدم إنكاره عليه السلام دال على الجواز وهنا إشارة من طريقة أهل التحقيق في المعاملات لأن الدخول في الصلاة خروج من هذا العالم إلى العالم العلوي بسره فلما سلم من الصلاة فهو رجوع إلى هذا العالم فهو الآن قادم من عالم إلى عالم آخر فلزم أو جاز أو ندب إلى السلام وما هو أقل من هذا الاعتبار. روي عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا إذا كان الواحد منهم يمشي مع أخيه وحال بينهما شجرة أو شيء ثم تراجعا من ذلك الأمر اليسير سلم أحدهما على صاحبه لأن الفرقه وإن كانت يسيرة قد انقطع استصحاب الحال وجاء أمر آخر فينبغي أن يبدأ بالسلام لما فيه من الأجر والخير والبركة فهو لاء رضي الله عنهم كانوا يعرفون مقدار ما ندبوا إليه وأن خواطرهم عاملة بذلك ولو فعله اليوم أحد لكان ينكر عليه فإنا لله وإنا إليه راجعون على الغفلة التي قد توالى فما يفيق سكران الغفلة إلا وشمس القيامة قد بزغت فأنى لنا بجبر ما ضاع من العمل.

الوجه الثاني عشر: فيه دليل على فضل الصحابة وعدم التصنع عندهم رضي الله عنهم يؤخذ ذلك من قوله والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني لأنه تواضع ولم يكفه الإخبار إلا حتى وكده باليمين وقد قال العلماء لا يحرم طالب العلم إلا من وجهين إما من الكبير أو من الحياء فإن الدين ليس فيه كبر ولا حياء في قول حق أو تعليمه ولذلك قال ﷺ: «نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء من أن يتفقهن في الدين».

الوجه الثالث عشر: فيه دليل لأهل الصوفية لأن فضيحة النفس بما فيها موت لها وموتها حياتها موت النفوس حياتها. من أحب أن يحيا يموت.

فالأولى بيان المطابقة بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أمر بالقراءة لمن يصلي وهو فاتحة الترجمة كما ترى، وَقَالَ ابن بطال ومن لم يوجب سجود السهو في ذلك استند بحديث أبي قتادة الآتي فيما بعد وكان يسمعون الآية أحياناً في الظاهر أن يكون ذلك قصداً لا سهواً لَمَا كَانَ ﷺ قد جهر في بعض صلاة السرّ ولم يسجد لذلك كان كذلك حكم الصلاة إذا جهر فيها لأنه لو اختلف الحكم في ذلك لبينه، قَالَ والظاهر أنه لا حجة للكوفيين فيه من كتاب ولا سنة ولا نظر انتهى .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: جهره ﷺ القراءة في حديث أبي قتادة إنما كان لبيان جواز الجهر في القراءة السرية وأنّ الإسرار ليس بشرط لصحة الصلاة بل هو سنة ويحتمل أنّ الجهر بالآية كان بسبق الاستغراق في التدبر، وأما قوله أنه لا حجة للكوفيين فيه ففيه أنه روى أنس أنه ﷺ أسرّ في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والآخرين من العشاء وأصل الحديث في سنن الدارقطني عن أنس رضي الله عنه وروى أبو داود في مراسيله عن الحسن في صلاة النَّبِيِّ ﷺ خلف جبرئيل عَلَيْهِ السَّلَام وأنه أسرّ في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والآخرين من العشاء .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وموضع الحاجة من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هنا قوله: ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وكأنه أشار بإيراده عقيب حديث عبادة أنّ الفاتحة إنّما تتحتم على من يحسنها وأنّ من لا يحسنها يقرأ بما تيسر عليه، أو أنّ إطلاق القراءة في حديث أبي هريرة مقيد بما في حديث عبادة هذا . وفيه: أنّ الوجه الأوّل الذي ذكره لا دلالة عليه في الحديث بل الحديث إنّما يدلّ على وجوب ما تيسر من القرآن مطلقاً .

وأما الوجه الثاني: فيرد عليه ما يرد على ما قاله الْخَطَّابِيُّ حيث قَالَ قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ظاهر الإطلاق والتخيير لكن المراد منه فاتحة الكتاب لمن أحسنها بدليل حديث قتادة وهو كقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَسْرَرَ مِنْ أَلْهَدِي﴾ [البقرة: 196] حيث كان أقلّ ما يجزئ من الهدي معينا معلوم المقدار ببيان السنة وهو الشاة انتهى .

وفيه: أنّ الْخَطَّابِيَّ أراد أن يتخذ لمذهبه دليلاً على حسب اختياره بكلام ينقض أوله آخره حيث اعترف أولاً: أنّ ظاهر هذا الكلام الإطلاق والتخيير

وحكم المطلق أن يجري على إطلاقه وكيف يكون المراد منه فاتحة الكتاب وليس فيه إجمال، وقوله وهو كقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196] ظاهر الفساد لأنّ الهدى اسم لما يهدى إلى الحرم وهو يتناول الإبل والبقر والغنم.

وفيه: إجمال وأقل ما يجزئ شاة فيكون مرادا بالسنة بخلاف قوله ما تيسر معك من القرآن فإنه ليس كذلك فإنه يتناول كلّ ما يطلق عليه اسم القرآن فيتناول الفاتحة وغيرها وليس فيه إجمال وتخصيصه بالفاتحة ترجيح بلا مرجح وهو باطل ولا يجوز أن يكون قوله لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب مخصّصاً لأنّه ينافي معنى التيسر فينقلب إلى التعسر وهو باطل ولا يجوز أيضاً أن يكون مفسراً لأنّه ليس فيه إبهام، ومن قال: إنّه مجمل كالتمي وغيره وحديث عبادة مفسر والمفسر قاض على المجمل فقد أبعد لأنّه لا يصدق عليه حدّ الإجمال إذ المجمل ما خفي المراد منه لنفس اللفظ خفاء لا يدرك إلّا ببيان المجمل سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية الإقدام كالمشترك أو لغرابة اللفظ كالهلوع أو لانتقاله من معناه الظاهر إلى ما هو غير معلوم كالصلاة والزكاة والربا، فافهم.

وقال النووي: قوله ما تيسر محمول على الفاتحة فإنّها متيسرة أو على ما زاد عل الفاتحة أو على من عجز عن الفاتحة.

وتعقّب: بأنّ قوله ما تيسر لا إجمال فيه حتّى يبيّن بالفاتحة والتقيد بالفاتحة ينافي التيسر الذي يدلّ عليه الإطلاق فلا يصح حمله عليه، وأيضاً فسورة الإخلاص أكثر تيسراً من الفاتحة وهي أقصر من الفاتحة فما معنى انحصار التيسر في الفاتحة، وأمّا الحمل على ما زاد على الفاتحة فمبني على تسليم تعيّن الفاتحة وهو محلّ النزاع، ومع هذا إذا كان مأموراً بما زاد على الفاتحة يجب أن تكون تلك الزيادة أيضاً فرضاً مثل قراءة الفاتحة ولم يقل به الشافعي، وأمّا حمله على من عجز عن الفاتحة فحمل غير صحيح لأنّه ليس في الحديث شيء يدلّ عليه وفي حديث رفاعه بن رافع أخرجه أبو داود: إذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ إن كان معك قرآن فإن لم يكن فاحمد الله وكبره وهللّه فكيف يحمل قوله اقرأ ما تيسر على من عجز عن الفاتحة وقد بينّ ﷺ حكم العاجز عن القراءة مستقلاً برأسه فليتأمل.

ثم من فوائد الحديث :

أن في قوله فرده وجوب ردّ السلام على المسلم .

وفيه : رد على ابن المنير حيث قَالَ فِيهِ إِنَّ الموعظة في وقت الحاجة أهمّ من ردّ السلام ولعلّه لم يردّ عليه تأديباً على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجرة وترك ردّ السلام انتهى .

والحامل له على ذلك عدم وقوفه على لفظة فردّ لأنّ هذه اللفظة موجودة في الصحيحين في هذا الموضع وكأنّه اعتمد على النسخ التي اعتمد عليها صاحب العمدة فإنّه ساق هذا الحديث بلفظ هذا الباب وليس فيه لفظ : فردّ .

ومنها : ما قاله القاضي عياض من أنّ في قوله ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ أنّ أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : هذا الذي قاله إنما يمشي إذا كان المراد بالنفي نفي الإجزاء وليس كذلك بل المراد به نفي الكمال لأنّه ﷺ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ فِي رَوَايَةِ الْقَعْنَبِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ وَمَا انْتَقَصَتْ مِنْ هَذَا فَإِنَّمَا انْتَقَصَتْ مِنْ صَلَاتِكَ ، وَقَدْ سُمِيَ ﷺ صَلَاتُهُ صَلَاةً فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ النَّفْيِ هُوَ نَفْيُ الْكَمَالِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى نَفْيِ الْكَمَالِ تَمَسَّكَ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بَعْدَ التَّعْلِيمِ بِالْإِعَادَةِ فَدَلَّ عَلَى إِجْزَائِهَا وَالْإِلْزَامِ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ .

ثُمَّ قَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ أَمَرَهُ فِي الْمَرَّةِ الْأَخِيرَةِ بِالْإِعَادَةِ فَسَأَلَهُ التَّعْلِيمُ فَعَلَّمَهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَعِدْ صَلَاتَكَ انْتَهَى .

وفيه : أنه إنما أمره بالإعادة ، على هذه الكيفية الكاملة ولا يستلزم ذلك نفي ذات الصلوة فالنفي راجع إلى الصفة لا إلى الذات والدليل عليه أنّ صلواته لو كانت فاسدة لكان الاشتغال بذلك عبثاً والنبي ﷺ لا يقرّ واحداً على الاشتغال بالعبث ، وهذا هو الذي ذكره المتأخرون من أصحابنا نصرة لأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله في ذهابهما إلى أن الطمأنينة في الركوع والسجود واجبة وليست بفرض حتّى قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ : إِنَّهَا سُنَّةٌ عِنْدَهُمَا ، وَقَالُوا : إِنَّ الرُّكُوعَ هُوَ الْإِنْحَاءُ وَالسُّجُودُ هُوَ الْإِنْخِفَاضُ لُغَةً فَتَتَعَلَّقُ الرُّكْنِيَّةُ بِالْأَدْنَى مِنْهُمَا .

وقالوا أَيْضًا: قوله تَعَالَى: ﴿أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: 77] أمر بالركوع والسجود وهما لفظان خاصان يراد بهما الانحناء والانخفاض فيتأدى ذلك بأدنى ما ينطلق عليه من ذلك وافترض الطمأنينة فيهما بخبر الواحد زيادة على مطلق النص وهو نسخ وهذا لا يجوز، وأمّا الطحاوي الذي هو العمدة في بيان اختلاف العلماء في الفقه فلم ينصب الخلاف بين أصحابنا الثلاثة على هذا الوجه فإنه قَالَ في شرح معاني الآثار باب: مقدار الركوع والسجود الذي لا يجزئ أقل منه ثم روى حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ وَذَلِكَ أَدْنَاهُ وَإِذَا قَالَ فِي سَجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا فَقَدْ تَمَّ سَجُودُهُ وَذَلِكَ أَدْنَاهُ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ثُمَّ قَالَ: فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى هَذَا وَأَرَادَ بِهِ إِسْحَاقُ وَدَاوُدُ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ مَشْهُورَةٍ وَسَائِرِ الظَّاهِرِيَةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا مَقْدَارُ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ الَّذِي لَا يَجْزِي أَقَلَّ مِنْهُ هُوَ الْمَقْدَارُ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ وَأَرَادَ بِهِمُ الثُّورِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبَا حَنِيفَةَ وَأَبَا يُوسُفَ وَمُحَمَّدًا وَمَالِكًا وَالشَّافِعِيَّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهَبٍ وَأَحْمَدَ فِي رَوَايَةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مَقْدَارُ الرُّكُوعِ أَنْ يَرْكَعَ حَتَّى يَسْتَوِيَ رَاكِعًا وَمَقْدَارُ السَّجُودِ أَنْ يَسْجُدَ حَتَّى يَطْمُنَّ سَاجِدًا وَهَذَا الْمَقْدَارُ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ وَلَا تَمُّ الصَّلَاةِ إِلَّا بِهِ، ثُمَّ رَوَى حَدِيثَ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ فِي احْتِجَاجِهِمْ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ثُمَّ فِي آخِرِ الْبَابِ قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَلَمْ يَنْصِبِ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ مِثْلَ مَا نَصَبَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَالْمَبْسُوطِ وَالْمَحِيطِ وَغَيْرِهِمْ:

إِذَا قَالَتْ حِذَامُ فَصَدَّقُوهَا

ومنها: أَنَّ قَوْلَهُ فَكَبَّرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشُّرُوعَ فِي الصَّلَاةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ وَهُوَ فَرَضٌ بِلَا خِلَافٍ.

ومنها: أَنَّ قَوْلَهُ ثُمَّ اقْرَأْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ فَرَضٌ فِي الصَّلَاةِ.

ومنها: أَنَّ قَوْلَهُ مَا تيسَّرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ مَطْلُوقُ الْقِرَاءَةِ فَهُوَ حُجَّةٌ لِأَصْحَابِنَا عَلَى عَدَمِ فَرْضِيَةِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ إِذْ لَوْ كَانَتْ فَرْضًا لَأَمَرَ بِهِ ﷺ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ التَّعْلِيمِ وَقَدْ مَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْأَبْحَاثِ.

ومنها : أن في قوله حتّى تطمئن في الموضعين دلالة على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود .

ومنها : ما قَالَ الْحَطَّابِيُّ : أنَّ في قوله وافعل ذلك في صلاتك كلّها دليلاً على أنّه يقرأ في كلّ ركعة كما كان عليه أن يركع ويسجد في كلّ ركعة .

وَقَالَ أصحاب الرأي : إن شاء أن يقرأ في الركعتين الآخرين قرأ وإن شاء أن يستحبّ سبّح وإن لم يقرأ فيهما شيئاً أجزأته ورووا فيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : يقرأ في الأولين ويستحبّ في الآخرين من طريق الحارث عنه وقد تكلم الناس في الحارث قديماً ، وطعن فيه الشعبي ورماه بالكذب وتركه أصحاب الصحيح ، ولو صحّ ذلك عن عليّ لم يكن حجة ؛ لأنّ جماعة من الصحابة رضي الله عنهم قد خالفوه في ذلك منهم : أبو بكر ، وعمر ، وابن مسعود ، وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم ، وسنّة رسول الله ﷺ أولى ما اتبع فيه بل قد ثبت عن عليّ رضي الله عنه من طريق عبيد الله بن أبي رافع أنّه كان يأمر أن يقرأ في الأولين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة وفي الآخرين بفاتحة الكتاب .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : وإن سلمنا أنّ قوله ذلك دلّ على أن يقرأ في كلّ ركعة فقد دلّ غيره أنّ القراءة في الأولين قراءة في الآخرين بدليل ما روي عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قَالَ شكا أهل الكوفة سعداً الحديث .

وفيه : واحذف في الآخرين أي احذف القراءة في الآخرين وقد مرّ الكلام فيه مستوفى في هذا الباب ، وتفسيرهم بقولهم أقصر القراءة ولا تحذفها خلاف الظاهر وإن طعنوا في الرواية عن عليّ من طريق الحارث فقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزُّهريّ عن عبيد الله بن أبي رافع قَالَ كان عليّ رضي الله عنه يقرأ في الأولين من الظهر والعصر بأمّ القرآن وسورة ولا يقرأ في الآخرين وهذا إسناد صحيح ، وهذا ينافي قول الْحَطَّابِيِّ بل قد ثبت عن عليّ رضي الله عنه من طريق عبيد الله .

وقوله : لأنّ جماعة من الصحابة رضي الله عنهم خالفوه غير مسلم فإنّه روي عن ابن مسعود رضي الله عنه مثله على ما روى ابن أبي شيبة قَالَ : نا شريك ، عن

أبي إسحاق، عن عليّ، وعبد الله رضي الله عنهما أنهما قالَا: قرأ في الأولين وسبّح في الآخرين، وكذا روى عن عائشة رضي الله عنها إبراهيم وابن الأسود.

وفي التهذيب لابن جرير الطبري: وَقَالَ حَمَادُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ شَيْئًا. وَقَالَ هَلَالُ بْنُ سَنَانَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ فَسَمِعْتَهُ يَسْبِّحُ، وَرَوَى مَنْصُورٌ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَيْسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ قِرَاءَةُ سَبِّحَ اللَّهَ وَاذْكُرَ اللَّهَ.

وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: اقْرَأْ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَوْ سَبِّحْ فِيهِمَا بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ أَيْ: ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأُكَ وَإِنْ سَبِّحَ فِي الْآخِرَتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ، فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَبَيَّنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعْضُ الْوَاجِبَاتِ كَالْنِيَّةِ وَالْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ وَتَرْتِيبِ الْأَرْكَانِ وَكَذَا بَعْضُ الْأَفْعَالِ الْمُخْتَلَفِ فِي وَجُوبِهَا كَالْتَشَهُدِ فِي الْآخِرَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَإِصَابَةِ لَفْظِ السَّلَامِ.

فالجواب: أن يقال لعل هذه الأشياء كانت معلومة عند هذا الرجل، قيل: ويجوز أن يكون الراوي اختصر ذلك وأما النبي ﷺ فقد ذكر كلها لأنَّ المقام مقام التعليم ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وما قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ تَكَرَّرَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الِاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجُوبِ مَا ذَكَرَ فِيهِ وَعَلَى عَدَمِ وَجُوبِ مَا لَمْ يَذْكُرْ أَمَّا الْوُجُوبُ فَلْتَعَلَّقَ الْأَمْرُ بِهِ وَأَمَّا عَدَمُهُ فَلَيْسَ كَمَجْرَدِ كَوْنِ الْأَصْلِ عَدَمِ الْوُجُوبِ بَلْ لَكُنْ الْمَقَامُ مَقَامُ التَّعْلِيمِ وَالْبَيَانُ لِلْجَاهِلِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي انْحِصَارَ الْوَاجِبَاتِ فِيْمَا ذَكَرَ انْتَهَى.

ففيه: أنه إنما يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر أن لو لم يذكر النبي ﷺ جميع الواجبات التي في الصَّلَاةِ مُطْلَقًا، وأما إذا لم يذكر بعضًا منها اعتمادًا على العلم بوجوبه قبل ذلك أو ذكر واختصر الراوي كما قيل فلا، على أننا نقول إذا جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث يقدم ويعمل بها.

ومنها: وجوب الإعادة على من يخلّ بشيء من الأركان واستحباب الإعادة

على من يخلّ بشيء من الواجبات للاحتياط في باب العبادات .
ومنها : أنّ الشروع في النافلة تلزم لأنّ الظاهر أنّ صلاة ذلك الرجل كانت نافلة .

ومنها : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
ومنها : التعليم بالرفق دون التغليظ والتعنيف .
ومنها : إيضاح المسألة وتخليص المقاصد وتلخيصها .
ومنها : جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه .
ومنها : التسليم للعالم والانقياد له .
ومنها : الاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ .
ومنها : حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته مع أصحابه رضي الله عنهم .
ومنها : ما قاله القاضي عياض من أنّ فيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمّى قرآنًا .

وهذا الخلاف يبتنى على أنّ القرآن اسم للمعنى فقط أو للنظم والمعنى جميعاً فمن ذهب إلى أنّه اسم للمعنى فقط احتج بقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء : 196] ولم يكن القرآن في زبر الأولين بلسان العرب وقوله : لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمّى قرآنًا فيه نظر ؛ لأنّ التوراة الذي أنزله الله تعالى على موسى عليه الصلاة والسلام يطلق عليه أنّه قرآن وهو ليس بلسان العرب وكذلك الإنجيل والزبور ؛ لأنّ القرآن كلام الله تعالى قائم بذاته لا يتجزأ ولا ينفصل عنه ، غير أنّه إذا نزل بلسان العرب سمي قرآنًا ولمّا نزل على موسى سمي توراة ولمّا نزل على عيسى سمي إنجيلًا ولمّا نزل على داود سمي زبورًا واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات .

ومنها : أنّ المفتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه يستحبّ له أن يذكره له وأن يسأله عنه ويكون ذلك منه نصيحة له وزيادة خير .
ومنها : استحباب تأخير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في فعله إلى أن يفرغ عنه لاحتمال نسيانه فيه وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ .

758 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ سَعْدٌ: «كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، صَلَاتِي الْعَشِيِّ لَا أَخْرُمُ عَنْهَا، أَرْكُدُ فِي الْأَوَّلِينَ، وَأُحْذِفُ فِي الْآخِرِينَ» فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ (1).

96 - باب القراءة في الظهر (2)

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) محمد بن الفضل السدوسي البصري، قَالَ (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح الشكري، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ) الكوفي، (عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ) بفتح السين المهملة وضم الميم العامري الصحابي ابن الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: قَالَ سَعْدٌ) أي: ابن أبي وقاص لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين شكا أهل الكوفة: (كُنْتُ) ويروى قد كنت (أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، صَلَاتِي الْعَشِيِّ) أي: الظهر والعصر وبهذا يطابق الترجمة (لَا أَخْرُمُ) أي: لا أنقص (عَنْهَا) أي: عن صلاته ﷺ.

كنت (أَرْكُدُ) أي: أطول القيام (فِي) الركعتين (الْأَوَّلِينَ وَأُحْذِفُ) أي: التطويل كما تدل عليه رواية وأخف ويروى فأخفف في الركعتين (الْآخِرِينَ) فَقَالَ ويروى قَالَ بدون الناء (عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَلِكَ) باللام ويروى ذاك بدون اللام (الظَّنُّ بِكَ) يا سعد، وهذا الحديث قد مرّ في الباب السابق في غير رواية أبي ذر وأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر ثابت في روايتهم وهو هنا محذوف لم يذكره الحافظ العسقلاني.

96 - باب القراءة في الظهر

(باب القراءة في) صلاة (الظهر) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هذه الترجمة

(1) طرفاه 755، 770 - تحفة 3847.

(2) قال الحافظ: هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بهما إثبات القراءة فيهما وأنها تكون سرا إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس، ويحتمل أن يراد به تقدير المقروء أو تعيينه، والأول أظهر لكونه لم يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني، وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة وجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متغايرة =

759 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بهما إثبات القراءة فيهما وأنها تكون سرًّا إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما سيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب ويحتمل أن يراد تقدير المقرر أو تعيينه والأول أظهر لكونه لم يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة سيأتي بعضها ويجمع بينهما بوقوع ذلك في أحوال متغايرة إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب، واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة وهو واضح فيما اختلف لا فيما لم يختلف كتزليل: ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان: 1] في صبح الجمعة.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن كثير.

وفي رواية الجوزقي من طريق عبد الله بن موسى عن شيبان التصريح بالإخبار يحيى بن عبد الله لعبد الله عن أبيه وكذا النسائي من رواية الأوزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحديث فيهما وكذا عنده من رواية أبي إبراهيم العناد عن يحيى حدثني عبد الله فأمن بذلك تدليس يحيى، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن ربعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية الجودقي من طريق عبد الله ابن موسى عن شيبان التصريح بالإخبار يحيى بن عبد الله لعبد الله عن أبيه وكذا

= إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب، واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة، وهو واضح فيما اختلف لا فيما لم يختلف كتزليل: ﴿هَلْ أَتَى﴾ في صبح الجمعة، انتهى.

وما حكى الحافظ عن ابن عباس هو المعروف من مذهبه، واختلفت الروايات عنه كما سيأتي قريباً، وأخرج الطحاوي نحوه عن سويد بن غفلة أيضاً فقد روي عن الوليد بن قيس قال: سألت سويد بن غفلة أيقراً في الظهر والعصر؟ قال لا، انتهى. وقال الكرمانى: الظاهر أن المراد بها قراءة الفاتحة، انتهى. وفي العيني قال الكرمانى: الظاهر أن المراد بها بيان غير الفاتحة انتهى. وليس لفظ الغير في نسخة الكرمانى فقال: العجب منه كيف يقول ذلك وأين الظاهر الذي يدل على ما قاله به مراده الرد على من لا يوجب القراءة في الظهر، وقد قال قوم منهم سويد بن غفلة والحسن بن صالح وإبراهيم ابن عليّة ومالك في رواية أن لا قراءة في الظهر والعصر، انتهى. وفي فيض الباري أن المصنف رحمه الله لما لم يجد دليلاً للفرق بين الفاتحة والسورة ترجم على نفس القراءة الفاتحة وغيرها سواء، انتهى.

قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى، وَيُقْصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أَخْيَانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ،

النسائي من رواية الأوزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحديث فيهما وكذا عنده من رواية أبي إبراهيم القناء عن يحيى حدثني عبد الله فأمّن بذلك تدليس يحيى، وقد أخرج هذا الحديث مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة أيضًا.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ) وفي رواية كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ) تشية الأولى (مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ) أي: في كل ركعة سورة كما سيأتي صريحًا في الباب الذي بعده.

(يُطَوِّلُ) من التطويل (في) قراءة الركعة (الأولى، وَيُقْصِّرُ في) قراءة الركعة (الثَّانِيَةِ وَيُسْمِعُ⁽¹⁾ الْآيَةَ أَخْيَانًا) وفي الرواية الآتية ويسمعنا وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية سفيان، وللنسائي من حديث البراء كُنَّا نَصَلِّيْ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الظَّهْرَ فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ وَالذَّارِيَاتِ، وَابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ لَكِنْ قَالَ: ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1] و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَلَسِيِّ﴾ [الغاشية: 1] واستدلّ به على جواز الجهر في السرية وإنه لا سجود سهو على من فعل ذلك خلافًا لمن قَالَ ذَلِكَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ، وَفِيهِ: حُجَّةٌ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِسْرَارَ شَرْطٌ لَصَلَاةِ الصَّلَاةِ السَّرِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ عَمْدًا لِبَيَانِ الْجَوَازِ أَوْ بِغَيْرِ قَصْدٍ لِلِاسْتِغْرَاقِ فِي التَّدَبُّرِ، وَقَوْلُهُ: أَحْيَانًا جَمَعَ حِينَ يَدُلُّ عَلَى تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْاِكْتِفَاءِ بِظَاهِرِ الْحَالِ فِي الْأَخْبَارِ دُونَ التَّوَقُّفِ عَلَى الْيَقِينِ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِقِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي السَّرِيَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِسَمَاعِ كُلِّهَا وَإِنَّمَا يَفِيدُ يَقِينُ ذَلِكَ لَوْ كَانَ فِي الْجَهْرِيَّةِ وَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ سَمَاعِ بَعْضِهَا مَعَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى قِرَاءَةِ بَاقِيهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ كَانَ يَخْبِرُهُمْ عَقِبَ الصَّلَاةِ دَائِمًا أَوْ غَالِبًا بِقِرَاءَةِ السُّورَتَيْنِ وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا.

(وَكَانَ) ﷺ (يَقْرَأُ فِي) صَلَاةِ (الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ) في كل ركعة

وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ⁽¹⁾.

سورة، (وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى) أي: ويقصر في الثانية، (وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ) ويقاس المغرب والعشاء عليها، ومن فوائد الحديث: قراءة الفاتحة في كل ركعة من الأوليين من ذوات الأربع والثلاث وجوباً أو فرضاً، وكذلك ضم السّورة إلى الفاتحة وجوباً.

ومنها: استحباب قراءة سورة قصيرة بكاملها وأنها أفضل من قراءة قدرها من الطويلة قاله النووي وزاد البغوي ولو قصرت السّورة عن المقروء، وكأنّه مأخوذ من قوله كان يفعل لأنّه يدلّ على الدوام أو الغالب، وفي شروح الهداية إن قرأ بعض سورة في ركعة وبعضها في الثانية الصحيح أنّه لا يكره، وقيل يكره، ولا ينبغي أن يقرأ في الركعتين من وسط السّورة ومن آخرها، ولو فعل لا بأس به، وفي النسائي قرأ رسول الله ﷺ من سورة المؤمنين إلى ذكر موسى وهارون ثم أخذته سعة فركع.

ومنها: تطويل الركعة الأولى على الثانية في القراءة في جميع الصلوات وهو قول محمّد وبه قال بعض الشافعية وجمعوا بينه وبين حديث سعد الماضي حيث قال: أمد في الأوليين بأن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يسوّي بين الركعتين إلّا في الفجر خاصّة فإنّه يطوّل الأولى على الثانية فيها بلا خلاف.

وجوابهما عن الحديث: أنّ تطويل الأولى كان بدعاء الاستفتاح والتعوّذ لا في القراءة، ويدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم كان يقرأ في الظهر في الأوليين في كلّ ركعة قدر ثلاثين آية، وفي رواية لابن ماجة: إنّ الذين حرّزوا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة رضي الله عنهم، وادّعى ابن حبان: أنّ الأولى إنّما طالت على الثانية في الترتيل فيها مع استواء المقروء فيهما.

وقد روى مسلم من حديث حفصة رضي الله عنها أنّه ﷺ كان يرتّل السّورة حتى تكون أطول من أطول منها ثم الحكمة في تطويل الأولى على الثانية أنّ

(1) أطرافه 762، 776، 778، 779 - تحفة 12108.

أخرجه مسلم في الصلاة باب القراءة في الظهر والعصر رقم (451).

النشاط في الأولى يكون أكثر فناسب التخفيف في الثانية حذرًا من الملل قاله الشيخ تقي الدين .

وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى ، ولأبي داود وابن خزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفیان عن معمر .

وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قَالَ : إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس ، وقد استدلل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لأجل الداخل .

وقال القرطبي : ولا حجة فيه لأن الحكمة لا يعلل بها لخفائها أو لعدم انضباطها ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي وإنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من تطويل الأولى فافترق الأصل والفرع فامتنع الإلحاق انتهى .

وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلاما معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء ، ولم يقع في حديث أبي قتادة هذا هنا ذكر القراءة في الآخرين فتمسك به بعض أصحابنا الحنفية على إسقاطها فيهما ، والله أعلم .

تتمة:

اعلم أن السنة عند الحنفية والشافعية وكذا عند المالكية أن يقرأ في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوساطه وفي المغرب من قصاره لأن الصبح وقت لذة النوم كما قيل وعند الصباح يطيب الكرى والظهر وقت القيلولة فطوّلت ليدرك المتأخر والعصر وقت إتمام العمل والعشاء وقت الاستراحة فخففت والمغرب وقت إعياء الناس وحاجتهم إلى العشاء لا سيما الصّوام فكانت حقيقة بأن كانت أخف ، ثم محلّ سنّة الطوال والأوساط إذا كان المصلّي إمامًا والمأمومون محصورون وقد آثروا التطويل منفردًا فإن كان إمامًا والمأمومون غير محصورين أو محصورين ولكن لم يؤثروا التطويل فلا يسن ذلك هكذا جزم به النووي في شرح المهدّب وجزم به أيضًا في التحقيق وشرح مسلم ،

760 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: سَأَلْنَا حَبَابًا أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ؟ قَالَ: «بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ»⁽¹⁾.

وقالت الحنابلة في الصباح من طوال المفصل وفي المغرب من قصاره وفي الباقي من أوساطه والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ) هو ابن حفص بن غياث، وفي رواية لفظ (ابْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، قَالَ (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُمَارَةُ) هو ابن عمير بضم العين فيهما، (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن سخرية بفتح المهملة والموحدة بينهما خاء معجمة ساكنة الأزدي كما جزم به البخاري وابن أبي خيثمة وابن حبان الكوفي وأفاد الدِّمَاطِي أن لأبيه صحبة.

(قَالَ: سَأَلْنَا حَبَابًا) هو ابن الأرت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ) كان يقرأ فيهما، (قُلْنَا) ويروى: قلت: (بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ؟) ويروى: تعرفون ذلك، (قَالَ: «بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ» بكسر اللام ويروى لِحَيْتِهِ بفتح اللام وبمثنائين تحتيتين.

وفيه: الحكم بالدليل لأنهم حكموا باضطراب لحيته الشريفة المباركة على قراءته لكن لا بد من قرينة تعين القراءة دون الذكر والدعاء مثلاً لأن اضطراب اللحية يحصل بكلّ منها وكأنهم نظروهم بالصلاة الجهرية لأن ذلك المحلّ منهما هو محلّ القراءة لا الذكر والدعاء وإذا انضمّ إلى ذلك قول أبي قتادة كان يسمعون الآية أحياناً قوي الاستدلال، وَقَالَ بعضهم: احتمال الذكر ممكن لكن جزم الصحابي بالقراءة مقبول لأنه أعرف بأحد المحتملين فيقبل تفسيره.

واستدلّ به المؤلف على مخافتة القراءة في الظهر والعصر كما سيأتي، وعلى رفع بصر المأموم إلى الإمام كما مضى.

واستدلّ به البيهقي على أن الإسرار بالقراءة لا بدّ فيه من إسماع المرء نفسه وذلك لا يكون إلّا بتحريك اللسان والشفيتين خلاف ما لو أطبق شفّتيه وحرك لسانه

97 - باب القِرَاءَةِ فِي الْعَصْرِ

761 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِحَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ؟ قَالَ: «بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ»⁽¹⁾.

762 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

بالقراءة فإنه تضطرب بذلك لحيته فلا يسمع نفسه انتهى، وفيه نظر لا يخفى.

97 - باب القِرَاءَةِ فِي الْعَصْرِ

(باب القِرَاءَةِ فِي) صلاة (العَصْرِ) قال أبو العالية: قراءة العصر على النصف من قراءة الظهر.

وقال إبراهيم: يضاعف الظهر عليها أربع مرات.

وقال الحسن: القراءة فيها سواء.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البكندي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) ابن عيينة، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) عبد الله بن سخبرة، (قَالَ: قُلْتُ) ويروى قلنا (لِحَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ) بهمزة الاستفهام على سبيل الاستخبار (يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟) قَالَ: نَعَمْ) كان يقرأ فيهما، (قَالَ: قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ؟) ﷺ، (قَالَ) أي: خباب: («بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ») الكريمة.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ) بالتعريف ويروى مكِّي بالتنكير (ابْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن بشير بن فرقد التيمي الحنظلي البلخي⁽²⁾، (عَنْ هِشَامٍ) الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن ربعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ) الأوليين (مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ)

(1) أطرافه 746، 760، 777 - تحفة 3517.

(2) ولد سنة ست وعشرين ومائة وقال البخاري: ومات سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائتين.

بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةِ سُورَةٍ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا⁽¹⁾.

98 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

763 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ.....

أي: من كلّ منهما (بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةِ سُورَةٍ) بالخفض عطفًا على سابقه وبالتكرير لأنه موزّع على الركعات يعني يقرأ في كلّ ركعة سورة بعد الفاتحة. (وَيُسْمِعُنَا) من الإسماع (الآيَةَ أَحْيَانًا) وقد تقدّم الكلام على الحديثين في الباب الذي قبله وعلى ما يؤخذ من الترجمة تصريحًا وإشارة.

98 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

(باب الْقِرَاءَةِ فِي) صلاة (الْمَغْرِبِ) والمراد تقدير القراءة لا إثباتها لكونها جهرية بخلاف ما تقدّم في باب: القراءة في الظهر والعصر، فإنّ المراد ههنا إثباتها.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) على صيغة التكبير (ابْنِ عُثْبَةَ)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ هي والدّة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الراوي عنها وبذلك صرح الترمذي في روايته فَقَالَ عَنْ أُمِّهِ أُمِّ الْفَضْلِ واسمها لبابة بنت الحارث الهلالية زوجة العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهي أخت ميمونة بنت الحارث زوج النَّبِيِّ ﷺ ويقال: إِنَّهَا أُولُ امْرَأَةٍ أَسْلَمَتْ بَعْدَ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد رضي الله عنهم لما سيأتي في المناقب من حديثه لقد رأيتني وعمر موثقي وأخته على الإسلام واسمها فاطمة (سَمِعَتْهُ) أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفيه: التفات من الحاضر إلى الغائب لأنّ القياس يقتضي أن يقول سمعني، وإنما لم يقل: إن أُمِّي لشهرتها بذلك.

وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: 1] فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ، وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ «هَذِهِ السُّورَةُ»، إِنَّهَا لِأَخْرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ⁽¹⁾.

(وَهُوَ يَقْرَأُ) جملة حالية والضمير يرجع إلى ابن عباس رضي الله عنهما.
 ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا﴾ [1] فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ) بضم الموحدة مصغرا تصغير الشفقة والترحم (وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي) بتشديد الكاف أي: شيئاً نسيته ويروى بالتخفيف.
 (بِقِرَاءَتِكَ) وفي نسخة بقرآنك بضم القاف وبالنون (هَذِهِ السُّورَةُ) منصوب بقوله بقرأتك على مختار البصريين وبقوله: ذكرتني على مختار الكوفيين.
 (إِنَّهَا) أي: أن هذه السورة (لَاخِرُ مَا سَمِعْتُ) بحذف ضمير المفعول، ويروى سمعته بالضمير (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) حال كونه (يَقْرَأُ بِهَا فِي) صلاة (الْمَغْرِبِ) ثم إنه صرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلوات النبي ﷺ ولفظه ثم ما صلّى لنا بعدها حتى قبضه الله تعالى أورده المؤلف في باب: الوفاة، وقد تقدم في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به من حديث عائشة رضي الله عنها أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بأصحابه في مرض موته كانت الظهر، والتوفيق بينهما أن الصلاة التي حكتها عائشة رضي الله عنها كانت في مسجد رسول الله ﷺ والصلاة التي حكتها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي صلى بنا في بيته المغرب فقرأ: والمرسلات وما صلّى بعدها صلاة حتى قبض ﷺ، لكن يعكر عليه ما أخرجه الترمذي من رواية ابن إسحاق عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ: خرج إلينا رسول الله ﷺ وهو عاصب رأسه في مرضه فصلّى المغرب فقرأ بالمرسلات فما صلاها بعد حتى لقي الله.

وَقَالَ: حديث أم الفضل حديث حسن صحيح، ويمكن حمل قولها خرج إلينا على أنه خرج من مكانه الذي كان راقداً فيه إلى الحاضرين في البيت فصلّى بهم فتلتئم الروايات، ثم هذا الحديث أخرجه المؤلف في المغازي أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود وابن ماجة.

764 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: «مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ⁽¹⁾»،

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإفراد (أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد بفتح الميم النبيل البصري، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك، (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم هو عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مليكة، واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله المكي الأحول وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج حدثني ابن أبي مليكة ومن طريقه أخرجه أبو داود وغيره، (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوام، وفي رواية الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جريج: سمعت ابن أبي مليكة أخبرني عروة أن مروان أخبره، (عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ) ابن العاص أبو الحكم المدني، قَالَ الذهبي: ولم ير النبي ﷺ لَأَنَّهُ خَرَجَ إِلَى الطَّائِفِ مَعَ أَبِيهِ وَهُوَ طِفْلٌ. (قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) ابن الضحاك الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مروان حينئذ أميراً على المدينة من قبل معاوية رضي الله عنه.

(مَا لَكَ) استفهام على سبيل الإنكار (تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ) بالتثنية وهو

(1) أنكر عليه اقتصاره عليها بل الذي له أن يقرأ غيرها أحياناً لبيان الجواز لثلا يظن العامة حرمة تطويل القراءة فيها.

مسلك الجمهور استحباب قراءة قصار المفصل في المغرب، قال العيني بعد ذكر الروايات في تعجيل المغرب: وفي إنكاره ﷺ على معاذ في التطويل في العشاء فينبغي على هذا أن يقرأ في المغرب بقصار المفصل، وهو قول أصحابنا ومالك والشافعي وجمهور العلماء، وقال بعد ذلك في حديث الباب حجة لمن يرى استحباب القراءة في المغرب بطولي الطويلين، وهم حميد وابن هشام والظاهرية، وقالوا الأحسن أن يقرأ المصلي في المغرب بالسورة التي قرأها النبي ﷺ نحو الأعراف والطور والمرسلات ونحوها، وقال الترمذي: ذكر مالك أنه كره أن يقرأ في صلاة المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات، قال العيني: فعلى هذا إذا قرأ نحو الأعراف فالكرهه بالطريق الأولى، وقال الطحاوي: المستحب أن يقرأ في صلاة المغرب من قصار المفصل، وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، قلت: هو مذهب الشوري والنخعي وعبد الله بن المبارك وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأحمد ومالك وإسحاق، وروى ابن ماجة بسند صحيح عن ابن عمر كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب: ﴿قُلْ بَيَّأْتُهَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم بسط العيني الروايات المرفوعة في ذلك، وآثار الصحابة: عمر وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وأبي بكر الصديق رضي الله عنهم أجمعين، وأخرج أبو داود عن هشام بن عروة أن أباه كان يقرأ في صلاة المغرب بنحو ما =

بدل من المضاف إليه أي : بقصار

تقومون والعيادات ونحوها من السور، قال أبو داود هذا يدل على أن ذاك منسوخ، وقال أبو داود هذا أصح، انتهى. وتعقب عليه الحافظ في الفتح إذ قال وفي حديث أم الفضل إشعار بأنه ﷺ كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف، وهو يرد على أبي داود ادعاء نسخ التطويل لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار، وقال هذا يدل على نسخ حديث زيد، ولم يبين وجه الدلالة وكأنه لما رأى عروة راوي الخبر عمل بخلافه حملة على أنه اطلع على ناسخه، ولا يخفى بعد هذا الحمل وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول إن آخر صلاة صلاها بهم قرأ بالمرسلات، انتهى. قلت: ما أفاد الحافظ رضي الله عنه من بعد هذا الحمل مبني على شافعيته فإن الراوي إذا أفتى بخلاف روايته فهل العبرة لما رآه أو لما رواه مختلف عند الحنفية والشافعية كما ذكرته في رسالتي في أصول الحديث، فاستدلال الإمام أبي داود مبني على أصول الحنفية ولما كان مخالفاً لأصول الشافعية لم يكن للحافظ قدس سره بد من أن يقول بعيد جداً، ويمكن عندي أيضاً أن يقال إن استدلال الإمام أبي داود على النسخ بقوله نحو ما تقرأون فإنه مشعر بأن الأئمة كلهم أو أكثرهم كانوا يقومون في هذا الزمان بالقصار، فهو إعراض عن حديث التطويل، والإعراض عن الحديث في الصدر الأول دليل على نسخه كما بسط في موضعه.

ثم لا يذهب عليك أن ما في هذا الحديث من قوله طولى الطولين لم يذكر في البخاري تفسيرهما، قال الحافظ أي: بأطول للسورتين الطويلتين وطولى تأنيث أطول، والطولين بتحتانيتين تثنية طولى، ولم يقع تفسيرهما في رواية البخاري وفي رواية أبي الأسود عن عروة عند النسائي بأطول الطولين المص، وفي رواية للنسائي أن التفسير من عروة ولفظه قلت يا أبا عبد الله، وهي كنية عروة، وفي رواية للبيهقي فقلت لعروة، وفي رواية لأبي داود وقال: يعني ابن جريج سألت ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه: المائدة والأعراف، كذا رواه عن الحسن بن عيسى عن عبد الرزاق وللجوزقي من طريق آخر عن عبد الرزاق مثله لكن قال الأنعام بدل المائدة، وعند أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم الأنعام بدل يونس (كذا في الفتح وفيه تحريف من الناسخ والصواب يونس بدل الأنعام كما في العيني) أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج فحصل الاتفاق على تفسير الطولى بالأعراف، وفي تفسير الأخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الأنعام، قال ابن بطال البقرة أطول السبع الطوال فلو أرادها لقال طولى الطوال فلما لم يرد لها دل على أنه أراد الأعراف وليس هذا التعقيب بمرضي لأنه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الأعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة، والمتعقب اعتبر عدد الكلمات لأن كلمات النساء تزيد على كلمات الأعراف بمائتي كلمة، وقال ابن المنير: تسمية الأعراف والأنعام بالطولين إنما هو لعرف فيهما لا أنهما أطول من غيرهما، انتهى. قلت: والعلامة العيني رحمه الله بسط في عدد آيات الطوال وكلماتها وحروفها وما ذكر من عدد آياتها.

وعلم من ذلك أن آيات الأعراف أكثر من غيرها بعد البقرة بلا تردد، وكذا علم من ذلك أن =

وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطُولِ الطُّوْلَيْنِ⁽¹⁾.

المفصل⁽²⁾، وفي رواية الكشميهني بقصار المفصل بالإضافة، وكذا للطبراني عن أبي مسلم الكجي، وللبیهقي من طريق الصغاني كلاهما عن أبي عاصم شيخ البُخَارِيِّ فيه، وكذا في جميع الروايات عند أبي داود والنسائي وغيرهما لكن في رواية النسائي بقصار السور وعند النسائي من رواية أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِمُرْوَانَ أَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ أَتَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] و﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: 1] وصرح الطحاوي من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد فكأن عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدا فأخبره، والمفصل السبع السابع سَمِّيَ به لكثرة فصوله وهو من سورة محمد وقيل من الفتح وقيل من قاف إلى آخر القرآن وقصار المفصل ﴿لَمَنْ لَمْ يَكُنْ﴾ [البقرة: 196] إلى آخر القرآن وأوسطه من: ﴿وَالْتَمَّ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: 1] إلى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: 1] وطواله من سورة محمد أو من الفتح أو من قاف إلى: ﴿وَالْتَمَّ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: 1].

(وَقَدْ سَمِعْتُ) بضم التاء على صيغة المتكلم ويروى بفتحها على صيغة المخاطب.

(النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِطُولِ الطُّوْلَيْنِ) وطولى بضم الطاء على وزن فعلى تأنيث الأطول كالكبرى تأنيث الأكبر والطولين تشية الطول وهذه رواية الأكثر⁽³⁾، ووقع في رواية كريمة بطول الطولين بضم الطاء وسكون الواو وباللام فقط،

كلمات النساء تزيد على كلمات الأعراف بمقدار عشرين وأربعمائة كلمة لا مائتان كما قال الحافظ، وهذا على ما حققه العيني من الأعداد، وفيها اختلاف يسير مما ذكره أصحاب المصاحف على مبادئ السور إلا أنهم ذكروها بالأرقام، والعلامة العيني ضبطها بالعبارة، وفي تقرير مولانا حسين على قوله طولى الطولين يعني أن الطوال الست كله شفعة متصلة منها إحداها أطول من الأخرى فالنبي ﷺ كان يقرأ بطولى شفعة منها، والمراد من هذا شفعة الأعراف والأنعام والطولى الأعراف، انتهى. وعلى هذا لا يرد شيء من الإيراد فإن الأعراف أطول من الأنعام باعتبار الآيات والكلمات معاً.

(1) وفي رواية أبي ذر يعني المفصل.

(2) أي: بأطول السورتين الطويلتين.

(3) تحفة 3738.

ووجهه الْكُرْمَانِيّ بآئه أطلق المصدر وأراد الوصف، أي: كان يقرأ بمقدار طول الطولين، وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السورتين وليس هو المراد كما ستقف عليه، وحكى الْحَطَّابِيّ: أنه ضبطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو وَقَالَ: وليس بشيء لأن الطول الحبل ولا معنى له ههنا انتهى.

ووقع في رواية الإسماعيلي بأطول الطولين بالذكر، ولم يقع تفسيرهما في رواية الْبُخَارِيّ.

ووقع في رواية الأسود عن عروة بأطول الطولين المص.

وفي رواية أبي داود قَالَ: قلت وما طولى الطولين قَالَ الأعراف، وبيّن النسائي في رواية له أنّ التفسير من عروة ولفظه قَالَ: قلت يا أبا عبد الله وهي كنية عروة.

وفي رواية البيهقي قَالَ: فقلت لعروة.

وفي رواية الإسماعيلي: قَالَ ابن أبي مليكة وما طولى الطولين.

وزاد أبو داود قَالَ: يعني ابن جريج وسألت أنا ابن أبي مليكة فَقَالَ لي من قبل نفسه المائدة والأعراف، كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق.

وفي رواية الجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق مثل، رواية أبي داود إلا أنه قَالَ الأنعام بدل المائدة، وكذا في رواية حجاج بن محمد والصغاني، وعند أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم يونس بدل الأنعام.

أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج، فحصل الاتفاق على تفسير طولى بالأعراف وفي تفسير الأخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الأنعام.

وَقَالَ ابن بطال: البقرة أطول السبع الطوال فلو أرادها لقال طولى الطوال فلما لم يردّها دلّ على أنه أراد الأعراف لأنها أطول السور بعد البقرة.

وتعقبه الْكُرْمَانِيّ: بأنّ النساء أطول من الأعراف، وليس هذا التعقب بمرضي لأنّه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الأعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والمتعقب اعتبر عدد الكلمات؛ لأنّ كلمات النساء تزيد على الأعراف بمائتي كلمة.

اعلم أن البقرة مائتان وثمانون وست آيات وستة آلاف ومائة وإحدى وعشرون كلمة وخمسة وعشرون ألف حرف وخمسمائة حرف .

وسورة آل عمران مائتا آية وثلاثة آلاف وأربعمائة وإحدى وثمانون كلمة وأربعة عشر ألفاً وخمسمائة وخمسة وعشرون حرفاً .

وسورة النساء مائة وخمس وسبعون آية وثلاثة آلاف وسبعمائة وخمس وأربعون كلمة وستة عشر ألفاً وثلاثون حرفاً .

وسورة المائدة مائة وعشرون آية وألفان وثمانمائة وأربع وأربعون كلمة وأحد عشر ألفاً وسبعمائة وثلاثة وثلاثون حرفاً .

وسورة الأنعام مائة وستون وخمس آيات وثلاثة آلاف واثنان وخمسون كلمة واثنان عشر ألفاً وأربعمائة واثنان وعشرون حرفاً .

وسورة الأعراف مائتان وخمس آيات وثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمس وعشرون كلمة وأربعمائة عشر ألفاً وثلاثمائة وعشرة أحرف ، والله أعلم .

وَقَالَ ابن المنير : تسمية الأعراف والأنعام بالطولين للعرف فيهما لا أنهما أطول من غيرهما ، ثم إن ابن المنير استدللّ بقوله وقد سمعت على أن ذلك وقع منه ﷺ نادراً قَالَ لأنه لو لم يكن كذلك لقال كان يفعل إشعاراً بأن عادته كانت كذلك .

وتعقّب الحافظ العسقلاني : بأن فيه غفلة عما في رواية البيهقي من طريق أبي عاصم شيخ البخاريّ فيه بلفظ : لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأ ، ومثله في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الإسماعيلي .

ومن فوائد هذا الحديث :

امتداد وقت المغرب إلى غيوبة الشفق الأحمر أو الأبيض على اختلاف القولين ، ففيه حجة على الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في ذهابه إلى أنّ وقت المغرب قدر ما يصلى فيه ثلاث ركعات وهو قوله الجديد ، وذلك لأنه إذا قرأ النَّبِيُّ ﷺ الأعراف يدخل وقت العشاء قبل الفراغ منها فيفوت صلاة المغرب ، وأوله الْخَطَابِيُّ بآثِهِ ﷺ قرأ في الركعة الأولى بقدر ما أدرك ركعة من المغرب في الوقت

ثم قرأ باقيها في الثانية ولا بأس بوقوعها خارج الوقت .

وتعقبه العيني : بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه صلى على هذا الوجه ، وقال الكرماني : ويحتمل أن يراد بالسورة بعضها ، وإلى هذا الوجه مال الطحاوي حيث قال : ويدل على صحة هذا التأويل أن محمد ابن خزيمة قد حَدَّثَنَا قَالَ : حَدَّثَنَا حجاج بن منهال قَالَ : حَدَّثَنَا حماد عن أبي الزبير عن حماد بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أنهم كانوا يصلون المغرب ثم ينتضلون .

وروي أيضًا في حديث أنس رضي الله عنه قال : كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ ثم يرمي أحدا فيرى موقع نبه .

وروي أيضًا من حديث علي بن بلال قال : صليت مع نفر من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار فحدثوني أنهم كانوا يصلون مع النبي ﷺ المغرب ثم ينطلقون يرتمون لا يخفى عليهم موقع سهامهم حتى يأتوا ديارهم وهي أقصى المدينة في بني سلمة ، ثم قال : ولما كان هذا وقت انصراف النبي ﷺ من صلاة المغرب استحال أن يكون قد قرأ فيها الأعراف ولا نصفها .

وقد أنكر على معاذ رضي الله عنه حين صلى العشاء بالبصرة مع سعة وقتها فالمغرب أولى بذلك فينبغي على هذا أن يقرأ في المغرب المفصل ، وهو قول أصحابنا ومالك والشافعي وجمهور العلماء انتهى .

وقيل : قراءة سيدنا رسول الله ﷺ ليست كقراءة غيره ألا تسمع قول الصحابي ما صليت خلف أحد أخف صلاة من النبي ﷺ وكان يقرأ بالسنتين إلى المائة وقد قال ﷺ : «إن داود عليه السلام كان يأمر بدوابه تسرج فيقرأ الزبور قبل إسرائها» فإذا كان داود عليه السلام بهذه المثابة فسيدنا رسول الله ﷺ أخرى بذلك وأولى ، وأما إنكاره على معاذ فظاهر لأن قراءته ليست كقراءته ﷺ ، لا يقال لعل السورة لم يكمل إنزالها فقراءته إنما كانت لبعضها ، لأن جماعة من المفسرين نقلوا الإجماع على نزول الأنعام والأعراف بمكة شرفها الله تعالى .

ومنهم : من استثنى في الأنعام ست آيات نزلن بالمدينة ، وفي الحديث حجة لمن يرى باستحباب القراءة في صلاة المغرب بطولي الطوليين وهم حميد وعروة ابن الزبير وابنه هشام والظاهرية وقالوا الأحسن أن يقرأ المصلي في المغرب

بالسور التي قرأ بها النَّبِيُّ ﷺ نحو الأعراف والطور والمرسلات ونحوها، وَقَالَ الترمذي ذكر عن مالك أَنه كره أَن يقرأ في صلاة المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات .

وَقَالَ الشافعي : لا أَكره بل أُستحب أَن يقرأ بهذه السور في صلاة المغرب .
وَقَالَ ابن حزم في المحلى : ولو أَنه قرأ في المغرب الأعراف أو المائدة أو الطور أو المرسلات فحسن هذا ، فعلى هذا إذا كره مالك قراءة نحو الطور والمرسلات فإذا قرأ نحو الأعراف فالكراهة أولى ، وإذا استحب الشافعي قراءة هذه السور في المغرب دلّ ذلك على أَنَّ وقت المغرب يمتده عنده وهو قوله القديم ، وعن هذا قَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنَّ لِلْمَغْرِبِ وَقْتَيْنِ وَلَكِنِ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكَ وَلَا اسْتِحْبَابَ .

وَقَالَ الطحاوي : المستحب أَن يقرأ في صلاة المغرب من قصار المفصل ، وَقَالَ الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم انتهى .

وهو مذهب الثوري والنخعي وعبد الله بن المبارك وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ومالك وأحمد وإسحاق ، وروى الطحاوي من حديث عبد الله بن عمران أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قرأ في المغرب بـ ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين : 1] وأخرجه ابن أبي شيبه أيضًا ، وروى ابن ماجة بسند صحيح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأ في المغرب : ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون : 1] و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : 1] .

وروى أبو بكر بن موسى بن مردويه في كتابه أولاد المحدثين من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون : 1] و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : 1] .

وروى البزار في مسنده بسند صحيح عن بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأ في المغرب والعشاء ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل : 1] و﴿وَالضُّحَى﴾ ، وكان يقرأ في الظهر والعصر ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى : 1] و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ [الغاشية : 1] .

روي في هذا الباب عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وعمران ابن الحصين وأبي بكر الصديق رضي الله عنهم .

فأثر عمر رضي الله عنه أخرجه الطحاوي عن زرارة بن أبي أوفى قَالَ أَقْرَأَنِي أَبُو مُوسَى كِتَابَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَيْهِ أَقْرَأَ فِي الْمَغْرِبِ آخِرَ الْمَفْصَلِ وَآخِرَ الْمَفْصَلِ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة : 1] إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ .

وأثر ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابني عثمان النهدي قَالَ: صَلَّى بِنَا ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : 1] فَوَدِدْتُ أَنَّهُ قَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ مِنْ حَسَنِ صَوْتِهِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابِيهْتَقِي أَيْضًا .

وأثر ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن أبي شيبة أَيْضًا نَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي نُوفَلٍ بْنِ أَبِي عَقْرِبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر : 1] .

وأثر عمران بن الحصين رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة أَيْضًا عَنْ الْحَسَنِ كَانَ عِمْرَانُ بْنُ الْحَصِينِ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة : 1] ﴿وَالْعَادِيَّتِ﴾ .

وأثر أبي بكر الصديق رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عبد الله الصنابحي أَنَّهُ صَلَّى وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَغْرِبَ قَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَتَيْنِ مِنْ قِصَارِ الْمَفْصَلِ ثُمَّ قَرَأَ فِي الثَّالِثَةِ قَالَ فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَّ ثِيَابَهُ فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَهَذِهِ الْآيَةُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران : 8] حَتَّى ﴿أَلَوْهَابُ﴾ .

وعن مكحول: أَنَّ قِرَاءَتَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ كَانَتْ عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ .

وروي أَيْضًا نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ: نَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ مَرَّةً «تَنْبِيءُ أَخْبَارِهَا» وَمَرَّةً «تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا»، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ رَبِيعٍ قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة : 1] ﴿وَالْعَادِيَّتِ﴾ لَا يَدْعُهُمَا ،

99 - بَابُ الْجَهْرِ فِي الْمَغْرِبِ

765 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ،

نا زيد بن الخباب عن الضحاك بن عثمان قَالَ: رأيت عمر بن عبد العزيز يقرأ في المغرب بقصار المفصل.

وعن إبراهيم: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَغْرِبِ بِنَحْوِ مِمَّا يَقْرَأُونَ ﴿وَالْعَدِيدِ﴾ ونحوها من السور، وطريق الجمع بين الروايات المختلفة في هذا الباب عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أحياناً يطيل القراءة في المغرب لما يعلم من حال المؤمنين أَنَّهُمْ يُوَثِّرُونَ التَّطْوِيلَ وَأحياناً يَخَفُّ الْقِرَاءَةَ لِمَا أَنَّهُمْ لَا يُوَثِّرُونَ ذَلِكَ بَعْدَ وَنَحْوِهِ، أَوْ لِبَيَانِ الْجَوَازِ فِي ذَلِكَ أَوْ كَانَ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْأَزْمَانِ وَالْأَوْقَاتِ.

ثم رواة هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدني، وقد أخرج متنه أبو داود والنسائي في الصلاة.

99 - بَابُ الْجَهْرِ فِي الْمَغْرِبِ

(باب) حكم (الجهْر) بالقراءة (في) صلاة (المغرب) اعترض الزين ابن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها بأن الجهر فيهما لا خلاف فيه، وهو ساقط لأن الكتاب مصوغ لبيان الأحكام من حيث هي وليس هو مقصوراً على الخلافات حتى يرد ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي المصري، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة (ابنِ مُطْعِمٍ) بضم الميم وكسر العين وفي رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري حدثني محمد بن جبیر، (عَنْ أَبِيهِ) جبیر بن مطعم بن عدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورجال هذا الإسناد ما بين مصري ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في الجهاد والتفسير أيضاً، وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة وأخرجه النسائي في الصلاة والتفسير، وابن ماجة في التفسير.

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ»⁽¹⁾.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ⁽²⁾ قَرَأَ) وفي رواية ابن عساكر يقرأ بلفظ المضارع وكذا هو في الموطأ وعن مسلم.

(في) صلاة (الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ) أَي: بسورة الطور، قَالَ ابن الجوزي يحتمل أن تكون الباء بمعنى من كقوله تَعَالَى: ﴿عَيْنَا يَنْتَرِبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الانسان: 6] أَي قرأ ببعضها، وَقَالَ الطحاوي يجوز أن يريد بقوله والطور قرأ ببعضها وذلك جائز في اللغة يقال فلان يقرأ القرآن إذا قرأ بعضه ويحتمل أن يكون معناه قرأ بأكملها، قَالَ: فنظرنا في ذلك هل يروى فيه شيء يدل على أحد التأويلين فإذا صالح بن عبد الرحمن وابن أبي داود قد حدَّثانا قالَا نا سعد بن منصور، قَالَ: نا هشيم عَنِ الزُّهْرِيِّ عن محمد بن جبير بن مطعم عَنِ أَبِيهِ، قَالَ: قدمت المدينة على عهد النَّبِيِّ ﷺ لأَكَلِمَهُ في أسارى بدر فانتَهيت إليه وهو يصلي في صلاته صلاة المغرب فسمعتة يقول: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ [الطور: 7] فكأنما صدع قلبي فلما فرغ كلمته فيهم، فَقَالَ شيخ: لو كان أتاني لشفعته فيهم يعني أبا مطعم بن عدي فهذا هشيم قد روى هذا الحديث عَنِ الزُّهْرِيِّ فبيّن القصة على وجهها وأخبر أَنَّ الذي سمعه من النَّبِيِّ ﷺ من هذه السورة هو هذه الآية خاصة انتهى. وفيه نظر من وجوه:

الأول: أَنَّهُ ليس في السياق ما يقتضى قوله خاصة.

والثاني: أَنَّهُ رواه ابن ماجة فلما سمعته يقرأ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: 35] الآيات إلى قوله: ﴿فَلْيَأْتِ مُسْتَعْمِلُهُمُ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ [الطور: 38] كاد قلبي يطير وقد وقع عند البخاري في التفسير: سمعته يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: 35] الآيات إلى قوله: ﴿الْمُصِيطِرُونَ﴾ كاد قلبي يطير ونحوه لقاسم بن أصبغ، وفي رواية أسامة ومحمد بن عمرو: سمعته يقرأ: ﴿وَالطُّورِ﴾ [١] وَكُنْزِ مَسْطُورٍ [٢] [الطور: 1، 2]، وفي رواية ابن سعد عنه قَالَ قدمت المدينة في فداء أسرى

(1) أطرافه 3050، 4023، 4854 - تحفة 3189.

أخرجه مسلم في الصلاة باب القراءة في الصبح رقم (463).

(2) وفي رواية سمعت النبي.

بدر فاضطجعت في المسجد بعد العصر وقد أصابني الكرى فنمت فأقيمت صلاة المغرب فقامت فزعا بقراءة رسول الله ﷺ في المغرب: ﴿وَالطُّورِ ۝﴾ [الطور: 1، 2] فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد وكان يومئذ أول ما دخل الإسلام في قلبي.

والثالث: أن قول هشيم عن الزُّهري خالفه الطبراني في معجمه الصغير قَالَ: رواه إبراهيم بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جدّه، وَقَالَ: ولم يروه عن إبراهيم إلا هشيم تفرد به عن عروة بن سعيد الربيعي وهو ثقة، ثم رواية البُخاري أصح من غيره.

وفي الاستيعاب: روى جماعة من أصحاب ابن شهاب عنه عن محمد بن جبير عن أبيه المغرب أو العشاء، ثم إن الطحاوي قد ادّعى أن الاحتمال المذكور يأتي في حديث زيد بن ثابت أيضًا وكذا أبداه الخطابي احتمالاً ونظر فيه الحافظ العسقلاني: بأنه لو كان قرأ بشيء منها يكون قدر سورة من قصار المفصل لما كان لإنكار زيد معنى، وقد روى حديث زيد هشام بن عروة عن أبيه أنه قَالَ لَمروان إنك لتخفّ القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً أخرجه ابن خزيمة، واختلف على هشام في صحابه والمحفوظ عن عروة أنه زيد بن ثابت.

وَقَالَ أكثر الرواة عن هشام، عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب، وقيل: عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنهم أخرجه النسائي مقتصرًا على المتن دون القصة، ثم إن الطور على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما هو الجبل الذي كلم الله موسى عَلَيْهِ السَّلَام لغة سريانية.

وفي المحكم: الطور الجبل وقد غلب على طور سيناء جبل بالشام، وهو بالسريانية طوري، والنسبة إليه طوري وطوراني.

وزعم ابن عبيد البكري: أنه جبل ببيت المقدس ممتد ما بين مصر وإيليا سمي بطور ابن إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام وهو طور سيناء وطور سنين. وأما طور زيتا بالقصر فجبل بقرب رأس عين وبالبيت المقدس أيضًا جبل يعرف بطور زيتا وهو الذي جاء فيه الحديث مات بطور زيتا سبعون ألف نبي

قتلهم الجوع وهو شرقي وادي سلوان، وعلى مدينة طبرية جبل يقال له الطور مطل عليها وبأرض مصر جبل يقال له الطور وفازان يشتمل على عدة قرى، وطور عبيد اسم بليدة بنواحي نصيبين وفي قبلي البيت على المقدس جبل عال يقال له الطور فيه فيما يقال قبر هارون عَلَيْهِ السَّلَام.

ومن فوائد الحديث: أَنَّ القراءة في المغرب جهرية ولذلك وضع البُخَارِيُّ الباب فَإِنَّ أَسْرَ فِيهَا فَإِنْ كَانَ عَمْدًا يَكُونُ تَارِكًا لِلْسُنَّةِ وَإِنْ كَانَ سَهْوًا يَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ وَقَدْ مَرَّ تَفْصِيلُهُ.

ومنها: أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ مِنْ طَوَالِ الْمَفْصَّلِ وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ قِرَاءَتَهُ ﷺ لَيْسَتْ كَقِرَاءَةِ غَيْرِهِ وَلَهُ أَحْوَالٌ فِي ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ، وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا أَنَّ قِرَاءَتَهُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ وَنَحْوِهَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَأَنْ تَكُونَ لَعَلِّهِ بَعْدَ الْمَشَقَّةِ، وَأَمَّا إِذَا شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ فَالْأَمْرُ عَلَى التَّخْفِيفِ أَلَّا تَرَى كَيْفَ أَنْكَرَ عَلَى مَعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا طَوَّلَ الصَّلَاةَ بِافْتِتَاحِهِ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ لَهُ أَفْتَانُ أَنْتَ يَا مَعَاذَ قَالِهَا مَرَّتَيْنِ لَوْ قَرَأْتَ بِ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1] ﴿وَالْأَشْمِيسَ وَضَحَّهَا﴾ [الشمس: 1] فَإِنَّهُ يَصْلِي خَلْفَكَ ذُو الْحَاجَةِ وَالضَّعِيفَ وَالصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ رَوَاهُ الطُّحَاوِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَيْضًا.

وقد احتج بالحديث من ذهب إلى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ قِرَاءَةُ السُّورَةِ الَّتِي قَرَأَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى امْتِدَادِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِلَى غُرُوبِ الشَّفَقِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ مَنْ قَالَ إِنَّ لَهَا وَقْتًا وَاحِدًا لَمْ يَحْدِّهِ بِقِرَاءَةِ مَعِينَةٍ بَلْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَلَهُ أَنْ يَمُدَّ الْقِرَاءَةَ فِيهَا، وَلَوْ غَابَ الشَّفَقُ، وَاسْتَشْكَلَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ إِطْلَاقَ هَذَا، وَحَمَلَهُ الْخَطَّابِيُّ قَبْلَهُ عَلَى أَنَّهُ يَوْقَعُ رَكْعَةٌ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَيَدِيمُ الْبَاقِي وَلَوْ غَابَ الشَّفَقُ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ لِأَنَّ تَعَمُّدَ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنِ الْوَقْتِ مَمْنُوعٌ وَلَوْ أَجْزَأَتْ، فَلَا يَحْمِلُ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

واختلف من المراد في المفصل مع الاتفاق على أن ينتهاء آخر القرآن، هل هو من أول الجاثية أو القتال والفتح أو الحجرات أو ق أو أ أو الصف أو تبارك أو سبح أو الضحى إلى آخر القرآن؛ أقوال أكثرها مستغرب اقتصر في شرح المذهب

100 - بَابُ الْجَهْرِ فِي الْعِشَاءِ

766 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: 1]، فَسَجَدَ، فَقُلْتُ لَهُ: قَالَ: «سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

على أربعة من الأوائل سوى الأول والرابع، وحكى الأول والسابع والثامن ابن أبي الضيف اليميني وحكى الرابع والعاشر الدزباري في شرح التنبيه.

100 - بَابُ الْجَهْرِ فِي الْعِشَاءِ

(بَابُ الْجَهْرِ) أي: باب حكم جهر القراءة (في) صلاة (العِشَاءِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قَدَّمَ ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب والصبح والذي في المغرب أولى ولعله من النساخ انتهى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: المقصود الأعظم بيان الحكم لا الترتيب في الأبواب وأيضاً راعى المناسبة بين هذا الباب والذي قبله في الجهر ورعاية المناسبة مطلوبة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) محمد بن الفضل، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) بلفظ اسم الفاعل من الاعتماد هو ابن سليمان، (عَنْ أَبِيهِ) سليمان بن طرخان، (عَنْ بَكْرِ) بسكون الكاف هو ابن عبد الله المزني، (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) بالفاء وبالعين المهملة واسمه نفيص الصائغ وهو أدرك الجاهلية ولم ير النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وروى عن جماعة من الصحابة، ورجال هذا الإسناد بصريون سوى أبي رافع وهو مدني، وفيه ثلاثة من التابعين أبو رافع من كبارهم وبكر من أوساطهم وسليمان من صغارهم، وقد أخرج منته المؤلف في سجود القرآن أيضاً، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة أيضاً.

(قَالَ) أي: أَنَّهُ قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْعَتَمَةَ) أي: صلاة العِشَاءِ، (فَقَرَأَ) فيها بعد الفاتحة ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فَسَجَدَ عند تلاوة آية السجدة سجدة، (فَقُلْتُ لَهُ) ويروى قلت له بدون الفاء أي قلت له في شأن السجدة وسألته عن حكمها، وفي الرواية الآية فقلت: ما هذه، (قَالَ: سَجَدْتُ) زاد غير أبي ذر بها أي: بالسجدة أو الباء للظرف أي: فيها يعني السورة وفي الرواية الآتية لغير الكشميهني سجدت فيها (خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَلَا أَرَأَى أَنْ تُسْجُدَ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ»⁽¹⁾.

767 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ فَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ: بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ»⁽²⁾.

في الصلاة وبه يتم استدلال المؤلف لهذه الترجمة والتي بعدها.

(فَلَا أَرَأَى أَنْ تُسْجُدَ بِهَا) أي: بالسجدة أو فيها أي: في السورة يعني ﴿إِذَا أَلْمَأَزَّ أَنْشَقَتْ﴾ (حَتَّى أَلْقَاهُ) أي: حتى ألقى أبا القاسم وهو كناية عن الموت، ففيه ثبوت سجدة التلاوة في سورة: ﴿إِذَا أَلْمَأَزَّ أَنْشَقَتْ﴾ [الانشقاق: 1]، وهو حجة على مالك مطلقاً سواء قرئت في الفرض أو النفل وسواء كان داخل الصلاة أو خارجها، وما قاله ابن المنير من أنه لا حجة فيه على مالك حيث كره السجدة في الفريضة يعني في المشهور عنه لأنه ليس مرفوعاً، فغير وارد لأن رفعه ظاهر من متن الحديث وإنكار رفعه مكابرة، ويدل له أيضاً ما أخرجه ابن خزيمة من رواية أبي الأشعث عن معتمر بهذا الإسناد بلفظ صليت خلف أبي القاسم فسجد فيها، وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ صليت مع أبي القاسم فسجد فيها وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ: صليت مع أبي القاسم فسجد فيها، ثم إنهم اختلفوا هل هي سنة أو واجبة على ما يأتي إن شاء الله تعالى، واختلفوا أيضاً في موضع السجدة قيل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: 21] وقيل آخر السورة، وفي الحديث أيضاً جواز إطلاق لفظ العتمة على العشاء وفيه جواز ذكر النبي ﷺ بأبي القاسم، وفي تكتي غيره بأبي القاسم خلاف قيل يجوز وقيل لا يجوز.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (عَنْ عَدِيِّ) هو ابن ثابت الأنصاري، (قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ) ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) وفي رواية الأصيلي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (كَانَ فِي سَفَرٍ) زاد الإسماعيلي: فصلّى العشاء ركعتين، (فَقَرَأَ فِي) صلاة (العِشَاءِ) فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ وفي رواية النسائي: في الركعة الأولى (بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ)

(1) أطرافه 768، 1074، 1078 - تحفة 14649.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب سجود التلاوة رقم (578).

(2) أطرافه 769، 4952، 7546 - تحفة 1791.

101 - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ

768 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ، عَنْ

بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ،

أَي: بسورة التين وفي الرواية الآتية والتين على الحكاية، وفي الحديث ثبوت الجهر بالقراءة في صلاة العشاء وعليه التوبيع.

وفيه: التخفيف في القراءة في السفر لأنه مظنة المشقة وحديث أبي هريرة الماضي محمول على الحضر فلذلك قرأ فيها من أوساط المفصل، وهذا الحديث أخرجه المؤلف في التفسير والتوحيد أيضًا وأخرجه الخمسة في الصلاة.

تتمة:

قال السفاقي وغيره، وهذه الأحاديث تدلّ على أنه لا توقيت في القراءة فيها بل الأمر بحسب الحال، وعن مالك يقرأ فيها أي: في العشاء بالحاقة ونحوه، وَقَالَ أَشْهَبُ بَوْسَطُ الْمَفْصَلِ، وَقَرَأَ فِيهَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّجْمِ، وَابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بـ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: 1]، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْعَادِيَاتِ، وَقَالَ أَصْحَابُنَا يقرأ في الفجر أربعين آية سوى الفاتحة وفي رواية خمسين آية، وفي أخرى ستين إلى مائة قَالَ الْمَشَايخُ وَهُوَ أَبِينِ الرِّوَايَاتِ، وَقَالُوا فِي الشَّوَاءِ مِائَةَ آيَةٍ وَفِي الصَّيْفِ أَرْبَعِينَ وَفِي الْخُرَيْفِ خَمْسِينَ أَوْ سِتِينَ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الظُّهْرِ دُونَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ قَدْرَ عَشْرِينَ آيَةٍ سِوَى الْفَاتِحَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

101 - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ

(بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي) صلاة (الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ) أَي: بالسورة التي فيها السجدة أَي: سجدة التلاوة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة (ابْنُ زُرَيْعٍ) تصغير زرع، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية حَدَّثَنَا (التَّيْمِيُّ) هو سليمان ابن طرخان، (عَنْ بَكْرِ) بسكون الكاف هو ابن عبد الله المزني، (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) نفع بن الصائغ.

قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ، فَقَرَأَ: إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: «سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَا أَرَأَلُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ»⁽¹⁾.

102 - باب القِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ

769 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ فِي الْعِشَاءِ، وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ قِرَاءَةً⁽²⁾.

(قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْعَتَمَةَ، فَقَرَأَ) فِيهَا بِسُورَةِ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ فَسَجَدَ (سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ، (فَقُلْتُ) لَهُ: (مَا هَذِهِ؟) السَّجْدَةَ، (قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا) وَيُرْوَى: فِيهَا (خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَي: فِي الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ.

(فَلَا أَرَأَلُ أَسْجُدُ بِهَا) وَفِي رَوَايَةٍ: فِيهَا (حَتَّى أَلْقَاهُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا كَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَمْرَيْنِ لِلتَّرْجُمَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الْقِرَاءَةَ بِالسَّجْدَةِ وَلاَخْتِلَافِ الرِّوَاةِ.

102 - باب القِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ

(باب القِرَاءَةِ فِي) صَلَاةِ (الْعِشَاءِ).

(حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) ابْنُ صَفْوَانَ أَبِي مُحَمَّدٍ السَّلْمِيِّ الْكُوفِيِّ وَهُوَ مِنْ إِفْرَادِ الْبُخَارِيِّ مَاتَ بِمَكَّةَ قَرِيبًا مِنْ سَنَةِ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بِكُسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ ابْنُ كِدَامِ الْكُوفِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ) بِالْمَثْلَةِ وَنَسَبُهُ هُنَاكَ لِأَبِيهِ بِخِلَافِ الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ حَيْثُ ذَكَرَ غَيْرَ مَنْسُوبٍ (سَمِعَ) وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّهُ سَمِعَ (الْبَرَاءَ) أَي: ابْنَ عَازِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ: ﴿وَالَّذِينَ﴾ بِالْوَاوِ عَلَى الْحِكَايَةِ وَفِي رَوَايَةٍ: بـ (الَّتَيْنِ)، (﴿وَالَّذِينَ﴾ فِي) صَلَاةِ (الْعِشَاءِ، وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ) أَحْسَنَ (قِرَاءَةً) مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَإِنَّمَا كَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثَ لِتَضَمُّنِهِ مَا تَرَجَّمْ لَهُ وَلاَخْتِلَافِ بَعْضِ الرِّوَاةِ فِيهِ وَلَمَّا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ قَوْلِهِ: وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا وَشَيْخَ الْبُخَارِيِّ فِيهِ مِنْ أَفْرَادِهِ، وَيَأْتِي مَبَاحِثُهُ فِي آخِرِ التَّوْحِيدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(1) أطرافه 766، 1074، 1078 - تحفة 14649.

(2) أطرافه 767، 4952، 7546 - تحفة 1791.

103 - باب: يُطَوَّلُ فِي الْأُولَيَيْنِ وَيَحْذِفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ

770 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: لَقَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ، قَالَ: «أَمَّا أَنَا، فَأَمُدُّ فِي الْأُولَيَيْنِ وَأَحْذِفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ، وَلَا أَلْوَمَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» قَالَ: صَدَقْتَ ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ أَوْ ظَنِّي بِكَ⁽¹⁾.

103 - باب: يُطَوَّلُ فِي الْأُولَيَيْنِ وَيَحْذِفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ

(باب) بالتنوين (يُطَوَّلُ) المصلي (في) الركعتين (الأُولَيَيْنِ) أي: من صلاة العشاء (وَيَحْذِفُ) أي: يترك القراءة (في) الركعتين (الْآخِرَتَيْنِ) أن منها. (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ) بفتح المهملة وسكون الواو وبالنون محمد بن عبيد الله الثقفي الكوفي الأعور، (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (لِسَعْدٍ) أي: ابن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَقَدْ) أي: والله لقد، وفي رواية: قد بدون اللام (شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ) برفع ما بعد حتى لأنها غاية لما قبلها بزيادة كما في قولهم مات الناس حتى الأنبياء والمعنى حتى الصلاة شكوك فيها فيكون ارتفاعه على الابتداء وخبره محذوف كما قدّر ويروى بالجر على أنها عاطفة، وفي رواية الأصيلي حتى في الصلاة بإعادة حرف الجر.

(قَالَ) أي: سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هم يقولون كذا.

(أَمَّا أَنَا، فَأَمُدُّ) بضم الميم أي: أطوّل القراءة (في) الركعتين (الأُولَيَيْنِ وَأَحْذِفُ) القراءة (في) الركعتين (الْآخِرَتَيْنِ، وَلَا أَلْو) بمدّ الهمزة وضم اللام أي: لا أقصر من ألا يألُو يقال ما ألوت في حقّه أي قصّرت (مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ) أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (صَدَقْتَ ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ أَوْ) قَالَ: (ظَنِّي بِكَ) شكّ من الراوي، وقد تقدّم هذا الحديث في باب وجوب القراءة للإمام والمأموم مطوّلًا وإنما ذكر بعضه هنا بالإعادة لأربعة أوجه:

الأول: أنه أخرجه، هناك عن موسى عن أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة وههنا أخرجه عن سليمان عن شُعْبَةَ عن أبي عوانة.

104 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالطُّورِ».

والثاني: أنَّ هناك بالنعنة عن جابر وههنا بالسَّماع عنه.

الثالث: اختلاف الترجمة.

الرابع: بعض الاختلاف في المتن بالزيادة والنقصان فاعتبر ذلك بالمراجعة في الموضعين.

104 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ

(باب الْقِرَاءَةِ فِي) صلاة (الْفَجْرِ).

(وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا («قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالطُّورِ») هذا التعليق أسنده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بِلَفْظٍ: طُفْتُ وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالنَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي وَيَقْرَأُ بِالطُّورِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَعْيِينَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، لَكِنْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنْ رَوَايَةٍ أُخْرَى مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَكَرِيَا الْغَسَّانِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ وَلَفْظُهُ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصُّبْحِ فَطُوفِي، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رَوَايَةِ حَسَّانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ.

وَأَمَّا رَوَايَةُ ابْنِ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ لَهْيَعَةَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ هَذَا الْحَدِيثَ بِلَفْظٍ قَالَتْ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ فَشَاذَةٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سَاقَهُ مِنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ لِأَنَّ ابْنَ وَهْبٍ رَوَاهُ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ فَلَمْ يَعْيِّنِ الصَّلَاةَ، وَبِهَذَا أَسْقَطَ الْإِعْتِرَاضُ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ أَنْكَرَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ الْمَفْرُوضَةُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَالَ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بَيَانُهَا وَالْأَوَّلَى أَنْ يَحْمَلَ عَلَى النَّافِلَةِ لِأَنَّ ابْنَ وَهْبٍ رَوَاهُ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ فَلَمْ يَعْيِّنِ الصَّلَاةَ، وَبِهَذَا سَقَطَ الْإِعْتِرَاضُ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ أَنْكَرَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ الْمَفْرُوضَةُ الصُّبْحِ فَقَالَ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بَيَانُهَا وَالْأَوَّلَى أَنْ يَحْمَلَ عَلَى النَّافِلَةِ لِأَنَّ الطَّوْفَ مُمْتَنِعٌ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ انْتَهَى.

وَأُجِيبَ عَنْهُ أَيْضًا: بِأَنَّ هَذَا رَدٌّ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ بَلْ يَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ مَا مَنَعَهُ بَلْ يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ التَّفْصِيلِ فَنَقُولُ: إِنْ كَانَ الطَّائِفُ بِحَيْثُ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمُصَلِّيِّ فَيَمْتَنِعُ كَمَا قَالَ وَإِلَّا فَيَجُوزُ، وَحَالُ أُمِّ سَلَمَةَ

771 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ، وَيَرْجِعُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ - وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ - وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ، فَيَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ - أَوْ إِحْدَاهُمَا - مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ»⁽¹⁾.

هو الثاني لأنها طافت من وراء الصفوف فليتأمل.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ) بفتح المهملة وتشديد التحتانية (ابْنُ سَلَامَةَ) بتخفيف اللام وزاد الأصيلي هو أبو المنهال، (قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ) بفتح الموحدة نضلة بن عبيد (الْأَسْلَمِيِّ) بفتح الهمزة واللام، (فَسَأَلْنَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَوَاتِ) أي: المكتوبات وفي رواية أبي ذر الصلاة بالإنفراد والمراد جنس الصلاة المكتوبة. (فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَ) (يُصَلِّي الْعَصْرَ، وَيَرْجِعُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى) أي: أبعد (الْمَدِينَةِ) من المسجد. (وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) أي: باق حرّها وضوؤها لم يتغير، قَالَ أَبُو المنهال. (وَنَسِيتُ مَا قَالَ) أبو برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي الْمَغْرِبِ - وَلَا يُبَالِي) ﷺ (بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ) وفي رواية: وينصرف بالواو (الرَّجُلُ، فَيَعْرِفُ جَلِيسَهُ) أي: مجالسه.

(وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ) اللتين هما الصُّبْحَ، (أَوْ) فِي (إِحْدَاهُمَا مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ) من آيات القرآن، وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي المنهال والشك فيه منه كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، ثم القياس أن يقول ما بين الستين والمائة لأن بين يقتضي الدخول على متعدد لكن التقدير ما بين الستين وما فوقها إلى المائة حذف لفظ وما فوقها لدلالة الكلام عليه، وفي الحديث: إثبات القراءة في الفجر ولأجل ذلك بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ هذا التبويب مع أنه ذكر هذا الحديث في

باب وقت الظهر عند زوال ثم إنه ﷺ قرأ في الفجر سورة «ق» رواه مسلم من حديث جابر بن سمرة وغيره وعند السراج ب«ق» ونحوها، وروى النسائي عن أم هشام بنت حارثة قالت ما أخذت «ق» إلا من النبي ﷺ كان يصلي بها الصبح، وروى ابن أبي شيبه بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَأْمُرَنَا بِالتَّخْفِيفِ وَإِنَّهُ كَانَ لَيُؤْمِنَا بِالصَّافَاتِ فِي الْفَجْرِ، وروى أبو داود عن رجل من الصحابة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قرأ بالروم، وروى أبو موسى المدني في كتاب الصحابة أَنَّ عُمَرَ الْجُهَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الصَّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْحَجِّ وَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ .

وروى الترمذي في جامعه عن رسول الله ﷺ أنه قرأ في الصبح بالواقعة، وروى عنه أنه كان يقرأ في الفجر من ستين آية إلى مائة، وقد تقدّم تقديرها بالحاقة ونحوها، وروى السراج بسند صحيح عن البراء رضي الله عنه صلى بنا النبي ﷺ الصبح فقرأ بأقصر سورتين في القرآن، ثم وجه هذه الاختلافات هو اختلاف الأحوال والأزمان ألا يرى إلى ما روى الطبراني في الأوسط بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ بِأَقْصَرِ سَوْرَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَالَ: إِنَّمَا أَسْرَعْتُ لِتَفْرَغَ الْأُمُّ إِلَى صَبِيَّتِهَا وَكَانَ سَمِعَ صَوْتَ صَبِيٍّ .

وروى أبو داود وبسند صحيح عن معاذ ابن عبد الله عن رجل من جهينة سمع النَّبِيَّ ﷺ يقرأ في الصبح: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: 1] في الركعتين كليهما، وقد جاء مثل هذا الاختلاف أيضاً من الصحابة رضي الله عنهم، ففي سنن البيهقي عن المعرور بن سويد صلى بنا عمر رضي الله عنه الفجر فقرأ: ﴿الْتَرَى﴾ و﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قریش: 1] .

وفيه: وصلى أبو بكر رضي الله عنه صلاة الصبح بسورة البقرة في الركعتين وقال ابن عمير: ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان رضي الله عنه إياها في الصبح من كثرة ما يرددها، وفي الموطأ قال عامر بن ربيعة قرأ عمر في الصبح سورة الحج وسورة يوسف قراءة بطيئة، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ مَهَاجِرًا صَلَّيْتُ خَلْفَ سَبَاعِ بْنِ عَرْفَطَةَ الصَّبْحَ فَقَرَأَ فِي الْأُولَى: سُورَةَ مَرْيَمَ، وَفِي الْآخَرَى سُورَةَ: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين: 1] ذكره ابن

772 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ،»

حِبَان فِي صَحِيحِهِ وَلَمْ يَسَمَّ سَبَاعًا، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ لَمَّا طَعَنَ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِهِمْ ابْنُ عَوْفٍ فَقَرَأَ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: 1] وَالْكَوْثَرُ، وَذَكَرَ أَنَّ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِيُونُسَ وَهُودَ وَقَرَأَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِيُوسُفَ وَالْكَهْفَ، وَقَرَأَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْأَنْبِيَاءِ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسُورَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَقَرَأَ مَعَاذُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنِّسَاءِ، وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: 1] و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: 1] وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ السُّورِ، وَجَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا مِنَ التَّابِعِينَ فِي كِتَابِ أَبِي نَعِيمٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ فَضِيلٍ قَالَ: أَقَمْتُ عِنْدَ ابْنِ شَهَابٍ عَشْرًا وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ تَبَارَكَ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَقَرَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَإِبْرَاهِيمُ بِيَاسِينَ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِسُورَتَيْنِ مِنْ طَوَالِ الْمَفْصَلِ، وَقَالَ: وَمَا ذَكَرَ مِنْ اخْتِلَافِ السَّلَفِ لَأَنَّهُمْ فَهَمُّوا عَنْ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِبَاحَةِ التَّطْوِيلِ وَالتَّقْصِيرِ وَأَنَّهُ لَا حُدُودَ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَلِيَّةٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) ⁽¹⁾ وَقَدْ تَكَلَّمَ بِحَيٍّ بْنِ مَعِينٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ خَاصَّةً لَكِنْ تَابِعَهُ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ وَغُنْدَرٌ عِنْدَ أَحْمَدَ وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنُ وَهْبٍ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَبَحْيِيُّ بْنُ أَبِي الْحَجَّاجِ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ سَتَتَهُمْ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ الْكَلَامَ الْأَخِيرَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَتَابِعَ ابْنَ جُرَيْجٍ حَبِيبُ الْمَعْلَمِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَحَبِيبُ ابْنِ الشَّهِيدِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَحْمَدُ وَرَقِيَّةُ بْنُ مَصْقَلَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ وَعِمَارَةُ بْنُ مَيْمُونٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَحُسَيْنُ الْمَعْلَمِ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ سَتَتَهُمْ عَنْ عَطَاءٍ مِنْهُمْ مَنْ طَوَّلَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَصَرَهُ.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَطَاءٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَنَّ يَجِبُ أَيُّ: يَقْرَأُ

فَمَا أَسْمَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَّا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى
أُمِّ الْقُرْآنِ

القرآن في كل صلاة لكن في بعضها بالجهر وفي بعضها بالسّر.

(فَمَا أَسْمَعْنَا) بفتح العين (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: في جهرية (أَسْمَعْنَاكُمْ) بسكون العين أي جهرنا به.

(وَمَا أَخْفَى عَنَّا) أي: وما أسرّ به (أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ) أي: أسررنا به، ويروى قوله يقرأ على البناء للفاعل أيضًا أي: يقرأ رسول الله ﷺ كذا قاله الكرمانيّ، ولم يذكره الحافظ العسقلانيّ لكن ذكر رواية الأصيلي نقرأ بنون مفتوحة في أوله أي: نحن نقرأ وسقط في رواية لفظ عنكم، ثم إنّه هكذا روي موقوفًا في جميع الروايات إلّا في رواية أبي أسامة عن حبيب بن الشهيد عند مسلم فرواه مرفوعًا بلفظ لا صلاة إلّا بقراءة إلّا أنّ الدارقطني أنكره على مسلم وقال: إنّ المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحدّاد وكلاهما عن حبيب المذكور موقوفًا.

وأخرجه أبو عَوَانَةَ من طريق يحيى بن أبي الحجاج، عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد في آخره وسمعتة يقول: لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب وظاهر سياقه أنّ ضمير سمعته للنبي ﷺ فيكون بخلاف رواية الجماعة نعم قوله: ما أسمعنا وما أخفى عَنَّا يشعر بأنّ جميع ما ذكره متلقّى عن النَّبِيِّ ﷺ فيكون للجميع حكم الرفع.

(وَإِنْ لَمْ تَزِدْ) بتاء الخطاب، وزاد مسلم في روايته عن أبي خثيمة وعمر بن النّاقد عن إسماعيل فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِنْ لَمْ أَزِدْ، وكذا زاده يحيى بن محمد عن مسدّد شيخ البُخَارِيِّ فيه أخرجه البيهقي، وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خثيمة بهذا السند إذا كنت إماما فخفف وإذا كنت وحدك فطوّل ما بدا لك وفي كلّ صلاة قراءة الحديث.

(عَلَى أُمِّ الْقُرْآنِ) أي: الفاتحة، وسمّيت بها لاشتغالها على المعاني التي في القرآن أو لأنّها أول القرآن كما أنّ مكة سميت أمّ القرى لأنّها أول الأرض وأصلها.

أَجْزَأَتْ وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ»⁽¹⁾.

(أَجْزَأَتْ) أي: أجزأت الصلاة من الأجزاء وهو الأداء الكافي لسقوط التعبد به، وحكى ابن التين لغة أخرى وهي أجزت بلا ألف أي: قضت، وهي رواية القاسبي واستشكله ثم حكى عن الحُطَّابِيِّ قَالَ: يقال جزی وأجزى مثل وفي وأوفى فزال الإشكال.

(وَإِنْ زِدْتَ) عليها، (فَهُوَ) أي: الزائد عليها (خَيْرٌ) وفي رواية حبيب المعلم فهو أفضل، وفي الحديث: وجوب القراءة في كل الصلوات، وفيه رد على من أنكر وجوب القراءة مطلقاً وعلى من أنكر وجوبها في الظهر والعصر وفيه الجهر فيما يجهر والإخفاء فيما يخفى.

وفي رواية الطحاوي في هذا الحديث قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمُنَا فِيَجْهَر وَيَخَافُ، وَكَانَ جَهْرُهُ فِي بَعْضِ كَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَفِي بَعْضِهَا كَانَ يَسِرُّ كَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَفِي ثَلَاثَةِ الْمَغْرِبِ وَأُخْرَى الْعِشَاءِ، وَفِي الْإِسْتِسْقَاءِ يَجْهَرُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَفِي الْخُسُوفِ وَالْكَسُوفِ لَا جَهْرَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: فِيهِمَا يَجْهَرُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي الْكَسُوفِ يَسِرُّ وَفِي الْخُسُوفِ يَجْهَرُ. وَأَمَّا بَقِيَّةُ النَّوَافِلِ فِي النَّهَارِ لَا جَهْرَ فِيهَا وَفِي اللَّيْلِ يَتَخَيَّرُ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ، وَفِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ قِيلَ يَجْهَرُ وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ.

وفي الحديث أَبْضًا: مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ ضَمِّ السُّورَةِ إِلَى الْفَاتِحَةِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَعِنْدَنَا ضَمُّ السُّورَةِ أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ.

وقد وردت فيه أحاديث كثيرة:

منها: ما رواه أبو سعيد قَالَ ﷺ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا، رواه ابن عدي في الكامل وفي لفظ أمرنا رسول الله ﷺ أَنْ نَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ وَمَا

(1) تحفة 14190.

أخرجه مسلم في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. رقم (396).

تيسر، وفي لفظ وسورة في فريضة أو غيرها.

ومنها: ما رواه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة»، أي: غيرها، وروى أبو داود من حديث أبي نضرة عنه قَالَ: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر. ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ الفاتحة وما تيسر، ورواه أحمد وأبو يعلى في مسنديهما أيضًا، وروى ابن عدي من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وثلاث آيات فصاعدًا».

وروى أبو نعيم في تاريخ أصبهان من حديث أبي مسعود الأنصاري قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيه بفاتحة الكتاب وشيء معها»، وقد عمل أصحابنا بكل الحديث حيث أوجبوا قراءة الفاتحة وضمّ سورة أو ثلاث آيات معها لأنّ هذه الأخبار أخبار آحاد فلا تثبت بها الفريضة وليس الفرض عندنا إلّا مطلق القراءة لقوله تَعَالَى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَنْسَرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: 20] فأخبر بقراءة ما تيسر من القرآن مطلقًا وتقييده بالفاتحة زيادة على مطلق النصّ وذا لا يجوز فعملنا بالكلّ وأوجبنا قراءة الفاتحة وضمّ سورة أو ثلاث آيات معها.

وقلنا: إنّ قوله لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب مثل قوله لا صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد، وصحّ أيضًا عن جماعة من الصحابة إيجاب ذلك وهو عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه، وبه قال أيضًا ابن كنانة من المالكية، وحكاها القاضي الفراء الحنبلي رواية عن أحمد.

وقيل: يستحب في جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفي الحديث أنّ من لم يقرأ بفاتحة الكتاب لم تصحّ صلاته انتهى.

وهو مذهبه، وأمّا عندنا فلا تبطل صلاته فإن تركها عامدا فقد أساء وإن تركها ساهيًا فعليه سجدة السهو.

105 - بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: «طُفْتُ وَرَاءَ النَّاسِ وَالنَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي، وَيَقْرَأُ بِالطُّورِ».

773 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

105 - بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ

(بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ) صَلَاةِ الصُّبْحِ وَفِي رِوَايَةٍ: (صَلَاةِ الْفَجْرِ) وَهُوَ مُوَافِقٌ

لِلتَّرْجُمَةِ الْمَاضِيَةِ وَعَلَى رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ لَعَلَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تَسْمَى بِالْأَمْرَيْنِ.

(وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِيمَا وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي بَابِ طَوَافِ النِّسَاءِ

مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ شَكُوتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ طُوفِي وَرَاءَ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ قَالَتْ فَطُفْتُ الْحَدِيثُ: (طُفْتُ) بِالْكَعْبَةِ (وَرَاءَ النَّاسِ وَالنَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي) أَيِ:

الصُّبْحِ لَمَّا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَوْرَدَهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَبْوَابٍ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَكَرِيَا الْغَسَّانِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْمُبَاحِثِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ.

(وَيَقْرَأُ بِالطُّورِ) وَفِي رِوَايَةٍ يَقْرَأُ بَدُونَ الْوَاوِ أَيِ: بِسُورَةِ الطُّورِ، وَقَالَ ابْنُ

الْجَوْزِيِّ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ بِمَعْنَى مَنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الْإِنْسَانُ: 6] أَيِ: يَشْرَبُ مِنْهَا، فَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ بَعْضُ الطُّورِ لَا الطُّورَ كُلَّهَا، وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ لَيْسَ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ نَصٌّ عَلَى مَا تَرَجَّمْ لَهُ مِنَ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ إِلَّا أَنَّهُ يُوْخَذُ بِالِاسْتِنْبَاطِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ قَوْلَهَا طُفْتُ وَرَاءَ النَّاسِ يَسْتَلْزِمُ الْجَهْرَ بِالْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ سَمَاعُهَا لِلطَّائِفِ مِنْ وَرَائِهِمْ إِلَّا إِذَا جَهَرَ بِهَا، وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ إِطْلَاقِ قِرَاءَةِ وَإِرَادَةِ جَهْرٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَاحُ الْيَشْكُرِيُّ، (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بِكَسْرِ

الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ، وَزَيْدٌ فِي رِوَايَةٍ: هُوَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ وَاسْمُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ إِيَّاسُ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِي رِوَايَةٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) بِذِكْرِ اسْمِهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ

قَالَ: « انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَازٍ،

بصري وواسطي وكوفي، وقد أخرج متنه المؤلف في التفسير أيضًا وأخرجه مسلم في الصلاة والترمذي والنسائي في التفسير، وهذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يرفعه وله هو مدرك لتلك القصة.

(قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ) قبل الهجرة بثلاث سنين (فِي طَائِفَةٍ) ذكره الجوهري في باب طوف وَقَالَ الطائفة من الشيء قطعة منه ومنه قوله تَعَالَى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 2]، وَقَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الواحد فما فوقه، وَقَالَ مجاهد الطائفة الرجل الواحد إلى الألف وَقَالَ عطاء أقلها رجلان (مِنْ أَصْحَابِهِ) حال كونهم (عَامِدِينَ) أي: قاصدين من عمد يعمد عمدًا من باب ضرب يضرب، وعن الأصمعي لا يقال عمدت بكسر الميم، وفي شرح الفصيح للزاهد وغيره عَمَدَه قصده وعَمِدَ إليه وعَمِدَ له عمودًا، وزعم ابن درستويه أنه لا يتعدى إلا بحرف جرّ.

(إِلَى سُوقِ⁽¹⁾ عُكَازٍ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء معجمة، قَالَ الأزهري هو اسم سوق من أسواق العرب وموسم من مواسم الجاهلية كانت العرب تجتمع به كل سنة ويحضرها الشعراء يتناشدون ما أحدثوا من الشعر، وعن الليث سَمِيَ عكاظ به لأنّ العرب كانت تجتمع فيا فيعكظ بعضهم بعضًا بالمفاخرة أي: يدعك، وقال غيره عكظ الرجل دابته يعكظها عكظًا إذا حبسها وتعكظ القوم تعكظًا إذا تحبّسوا ينظرون في أمرهم وبه سَمِيت عكاظ، وفي الموعب كانوا يجتمعون بها في كلّ سنة فيقيمون شهرًا، وَقَالَ ابن حبيب هي صحراء مستوية لا علم فيها لا جبل إلا ما كان من النصب التي كانت بها في الجاهلية، وقيل هي ماء على نجد قريبة من عرفات، وقيل: وراء قرن المنازل بمرطة من طريق صنعاء وهي من عمل الطائف على بريد منها، واتخذت سوق بعد الفيل بخمس عشرة سنة وتركت عام الحرورية وَقَالَ أبو عبيدة عكاظ ماء بين نخلة والطائف إلى موضع يقال له الفتق به أموال ونخل لثيف بينه وبين الطائف

(1) قال ابن السكيت: السوق مؤنث وربما ذكرت والتأنيث أغلب لأنهم يصغرونها سويقة، وفي المحكم: والجمع أسواق، والسوقة لغة فيه، وفي الجامع: اشتقاقها من سوق الناس إليها بضائعهم وقال السفاقي: سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم.

وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ،

عشرة أميال، وكان سوق عكاظ تقوم صباح هلال القعدة عشرين يوماً، وسوق مجنة كمحبة تقوم بعده عشرة ايام وسوق ذي المجاز تقوم هلال ذي الحجة، وزعم الرشاطي أنها كانت تقام نصف ذي القعدة إلى آخر الشهر فإذا أهلّ ذو الحجة أتوا ذا الحجاز وهو قريب من عكاظ فيقوم سوقه إلى يوم التروية فيسيرون إلى منى، وفي القاموس وذو المجاز: سوق كانت لهم فرسخ من عرفة بناحية كبكب، وفي الصحاح: مجنة كمحبة اسم موضع على أميال من مكة.

(وَقَدْ حِيلَ) بكسر الحاء المهملة وسكون الياء يقال حال الشيء بيني وبينك أي: حجز وأصل مصدره واويّ يعني من الحول وأصل حيل حول مثل قيل وقول وهو ههنا مسند إلى مصدره أي: وقد وقعت الحيلولة (بَيْنَ الشَّيَاطِينِ) جمع شيطان، قَالَ الرَّمَّحَشَرِيُّ: وقد جعل سيبويه نون الشيطان في موضع من كتابه أصلية وفي آخر زائدة والدليل على أصالتها قولهم شَيْطَنَ إِذَا بَعْدَ سَمِّيَ بِهِ لَبْعُهُ مِنَ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، وَإِذَا جَعَلْتَ نُونَهُ زَائِدَةً فَهُوَ مِنْ شَاطِئِ إِذَا بَطَلَ وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْبَاطِلِ، وَالشَّيَاطِينُ الْعَصَاةُ مِنَ الْجَنِّ وَهُمْ مِنْ وَلَدِ إِبْلِيسَ وَالْمُرَادُ أَعْتَاهُمْ وَهُمْ أَعْوَانُ إِبْلِيسَ يَنْفَذُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْإِغْوَاءِ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: كُلُّ عَاتٍ مَتَمَرِّدٍ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ وَالِدَوَابِّ شَيْطَانٌ، وَقَالَ الْقَاضِي: أَبُو يَعْلَى الشَّيَاطِينُ مُرْدَةُ الْجَنِّ وَأَشْرَارُهُمْ وَلِذَلِكَ يُقَالُ لِلشَّرِيرِ مَارِدٌ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ [الصافات: 7]، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْجَنُّ مَنْزِلُونَ عَلَى مَرَاتِبٍ فَإِذَا ذَكَرَ الْجَنُّ خَالِصًا يُقَالُ جَنِّي وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَنْ يَسْكُنُ مَعَ النَّاسِ يُقَالُ عَامِرٌ وَالْجَمْعُ عَمَّارٌ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَعْزُضُ لِلصَّبِيَّانِ يُقَالُ أَرْوَاحٌ فَإِنْ خَبَثَ فَهُوَ شَيْطَانٌ فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ مَارِدٌ فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَقَوِيَ فَهُوَ عَفْرِيَّةٌ وَالْجَمْعُ عَفَارِيَّةٌ انتهى.

وفي الحديث المذكور: ذكر وجود الجن ووجود الشيطان ولكنهما نوع واحد غير أنهما صاروا صنفين باعتبار أمر عرض لها وهو الكفر والإيمان والكافر منهم سَمِّيَ بِالشَّيْطَانِ وَالْمُؤْمِنُ بِالْجَنِّ.

(وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ) بضم الهاء جمع الشهاب وهو شعلة نار ساطعة كأنها كوكب منقوض واختلف في الشهب هل كانت يرمى بها قيل

مبعث النَّبِيِّ ﷺ أم لا ، فذكر ابن إسحاق أَنَّ العرب أنكرت وجود الشهب وأشدَّهم إنكاراً ثقيف وأنَّهم جاؤوا إلى رئيسهم عمرو بن أمية بعد وفاة أحدهم فسألوه فَقَالَ : انظروا إن كانت هي التي يهتدى بها في ظلمات البرِّ والبحر فهو خراب الدنيا وزوالها وإن كان غيرها فهو لأمر حدث وأنَّ الشياطين استنكرت ذلك وضربوا في الآفاق لينظروا موجهه ، وقوله تَعَالَى : ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا ۝۸﴾ [الجن : 8] تدلُّ على وجود حراسته بما شاء الله تعالى إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ وَإِنَّمَا كَثُرَ عِنْدَ إِبَانِ مَبْعَثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ قَالُوا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا لِأَنَّهُمْ عَهَدُوا حَرَسًا لَكُنْهَ غَيْرَ شَدِيدٍ ، وَلِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالزَّهْرِيُّ قَالُوا مَا زَالَتِ الشَّهْبُ مِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا يُؤَيِّدُهُ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : «إِذَا رُمِيَ بِنَجْمٍ مَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ إِذَا كَانَ مِثْلَ هَذَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ» قَالُوا يَمُوتُ عَظِيمٌ أَوْ يُولَدُ عَظِيمُ الْحَدِيثُ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ السَّمَاءَ كَانَتْ مُحْرَسَةً قَبْلَ النَّبُوَّةِ وَلَكِنْ إِنَّمَا كَانَتْ تَقَعُ الشَّهْبُ عِنْدَ حَدُوثِ أَمْرِ عَظِيمٍ مِنْ عَذَابٍ يَنْزِلُ أَوْ إِرْسَالِ رَسُولٍ إِلَيْهِمْ وَعَلَيْهِ وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝۱۰﴾ [الجن : 10] .

وقيل : كانت الشهب ثابتة معلومة لكن رجم الشيطان وإحراقهم لم يكن إِلَّا بعد نبوة سيدنا ﷺ ، فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَتَعَرَّضُ الْجَنُّ لِاتِّلَافِ نَفْسِهَا بِسَبَبِ سَمَاعِ خَبَرٍ بَعْدَ أَنْ صَارَ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَهُمْ .

فالجواب : أَنَّهُ قَدْ يُنْسِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى لِيَنْفِذَ فِيهِمْ قَضَاؤَهُ كَمَا قِيلَ فِي الْهَدَّهِدِ إِنَّهُ يَرَى الْمَاءَ فِي تَخُومِ الْأَرْضِ وَلَا يَرَى الْفَخَّ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ ، حَتَّىٰ إِنْ السَّهْلِيُّ وَغَيْرُهُ زَعَمُوا أَنَّ الشَّهَابَ تَارَةً يَصِيبُهُمْ فَيَحْرِقُهُمْ وَتَارَةً لَا فَإِنَّ صَحَّ هَذَا كَانُوا غَيْرَ مُتَيَقِّنِينَ بِالْهَلَاكِ وَلَا جَازِمِينَ بِهِ .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : كَانَتِ الشَّيَاطِينُ لَا تَحْجُبُ عَنِ السَّمَاوَاتِ فَلَمَّا وَلَدَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنَعَتْ مِنْ ثَلَاثِ سَمَوَاتٍ فَلَمَّا وَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنَعَتْ مِنَ السَّمَوَاتِ كُلِّهَا .

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : الَّذِي أَمِيلُ إِلَيْهِ أَنَّ الشَّهْبَ لَمْ تَرَمْ إِلَّا قَبِيلَ مَوْلِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَمَرَّ ذَلِكَ وَكَثُرَ حِينَ بَعَثَ ، وَعَنِ الزَّهْرِيِّ كَانَتِ الشَّهْبُ قَلِيلَةً

فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ فَقَالُوا: حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ، قَالُوا: مَا حَالُ بَيْنِكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تَهَامَةٍ

فغلظ أمرها وكثرت حين البعثة، وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ فَإِنْ قِيلَ أَيْزُولُ الْكُوكَبِ إِذَا رَجِمَ بِهِ قُلْنَا قَدْ يَحْرُكُ الْإِنْسَانُ يَدَهُ أَوْ حَاجِبُهُ فَيُضَافُ تِلْكَ الْحَرَكَةُ إِلَى جَمِيعِهِ، وَرَبَّمَا فَصَلَ شِعَاعُ مِنَ الْكُوكَبِ فَأَحْرَقَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْكُوكَبُ يَفْنَى وَيَتَلَاشَى.

(فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ فَقَالُوا:) وَيُرْوَى قَالُوا: (حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ، قَالُوا: مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا) أَي: فِيهِمَا وَالْمَعْنَى سَيَرُوا فِي الْأَرْضِ كُلِّهَا يُقَالُ فُلَانٌ ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ إِذَا سَارَ فِيهَا وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: 101] أَي: سَرْتُمْ، (فَانْظُرُوا) وَيُرْوَى وَانْظُرُوا بِالْوَاوِ (مَا هَذَا الَّذِي) بِإِثْبَاتِ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَفِي رِوَايَةٍ مَا الَّذِي بِحَذْفِهِ (حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ) الشَّيَاطِينُ وَكَانُوا مِنْ جِنِّ نَصِيبِينَ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ) وَفِي رِوَايَةٍ نَاحِيَةِ (تَهَامَةٍ)⁽¹⁾ بِكَسْرِ التَّاءِ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَعَنْ سَيْبُوهِ بِكَسْرِهَا وَفِي أَمَالِي الْهَجَرِيِّ آخِرُ تَهَامَةِ الْحَرَمِ الشَّامِيِّ وَفِي كِتَابِ الرِّشَاطِيِّ فِي سَائِرِ الْبَحْرِ مِنْ نَجْدٍ وَنَجْدٍ مَا بَيْنَ الْحِجَازِ إِلَى الشَّامِ إِلَى الْعَذِيبِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَكَّةَ مِنْ تَهَامَةٍ، وَقَالَ الْمَدَائِنِيُّ: جَزِيرَةُ الْعَرَبِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: تَهَامَةٌ، وَنَجْدٌ، وَحِجَازٌ، وَعُرُوقٌ، وَيَمَنٌ.

أَمَّا التَّهَامَةُ: فَهِيَ النَّاحِيَةُ الْجَنُوبِيَّةُ مِنَ الْحِجَازِ.

وَأَمَّا نَجْدٌ: فَهِيَ النَّاحِيَةُ الَّتِي مِنَ الْحِجَازِ إِلَى الْعِرَاقِ.

وَأَمَّا الْحِجَازُ: فَهُوَ مِنَ الْيَمَنِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِالشَّامِ وَفِيهِ الْمَدِينَةُ وَعَمَّانُ.

وَأَمَّا الْعُرُوقُ فَهِيَ الْيَمَامَةُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ، قَالَ وَإِنَّمَا سَمِّيَ الْحِجَازُ حِجَازًا؛ لِأَنَّهُ يَحْجُزُ بَيْنَ نَجْدٍ وَتَهَامَةٍ وَمِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى طَرِيقِ مَكَّةَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ مَهْبِطَ الْعَرَجِ

(1) اسم مكة وطرف من جهة الحجاز مدارج العرج، وأولها من قبل نجد مدارج عرق، فإذا نسب إليها يقال تهاميّ بفتح التاء.

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَخْلَةٍ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَهَنَالِكُ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، وَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۖ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾

حجاز أيضًا، وما وراء ذلك إلى مكة وجدة فهو تهامة.

وَقَالَ الْوَاقِدِي: الْحِجَازُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى تَبُوكَ وَمِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى طَرِيقِ الْكَوْفَةِ وَمِنْ وَرَاءَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَشَارِفَ أَرْضَ الْبَصْرَةِ فَهُوَ نَجْدٌ وَمَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَبَيْنَ دَجْرَةِ وَعَمْرَةِ الطَّائِفِ نَجْدٌ، وَمَا كَانَ مِنْ وَرَاءَ دَجْرَةِ إِلَى الْبَحْرِ فَهُوَ تَهَامَةٌ، وَمَا كَانَ بَيْنَ تَهَامَةٍ وَنَجْدٍ فَهُوَ حِجَازٌ.

وَقَالَ قُطْرُبٌ: تَهَامَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ تَهْمُ الْبَعِيرِ تَهْمَا دَخَلَهُ حَرٌّ، وَتَهْمُ الْبَعِيرِ إِذَا اسْتَنَكَرَ الْمَرْعَى وَلَمْ يَسْتَمِرَّ بِهِ، وَلَحْمُ تَهْمٍ أَيْ: خَبِزٌ، وَيُقَالُ: تَهَامَةٌ تَهْوِمَةٌ.

(إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَخْلَةٍ) بفتح النون وسكون الخاء المعجمة غير منصرف للعلمية والتأنيث موضع معروف ثمة، وبطن نخلة موضع بين مكة والطائف، وَقَالَ الْبَكْرِيُّ نخلة على لفظ الواحدة من النخل موضع على ليلة من مكة.

(عَامِدِينَ) جمع باعتبار أن أصحابه معه ﷺ كما يقال جاء السلطان والمراد هو وأتباعه أو جمع تعظيمًا له.

(إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ، وَهُوَ) ﷺ (يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ) أنصتوا وأصغوا إليه، والفرق بين السماع والاستماع أن باب الإفتعال لا بد فيه من التصرف فالاستماع فيه تصرف بالقصد والإصغاء إليه والسماع أعم منه.

(فَقَالُوا: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَهَنَالِكُ) ظرف مكان والعامل فيه قالوا في قوله: (حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، وَقَالُوا) ويروى: وقالوا بالواو ويروى فقالوا بالفاء وحينئذ العامل في هنالك رجعوا مقدرا يفسره المذكور.

(يَا قَوْمَنَا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾) بديعًا مباينًا لسائر الكتب من حسن نظمته وصحة معانيه قائمة فيه دلائل الإعجاز وانتصاب عجبًا على أنه مصدر وضع موضع العجب وفيه مبالغة وموضع التعجب منه خروجه عن حد أشباهه ونظائره.

(﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾) أي: يدعو إلى الصواب وقيل يهدي إلى التوحيد

﴿فَأَمَّا بِهِ وَلَنْ تُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: 1، 2]، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الجن: 1] وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ⁽¹⁾.

والإيمان، ﴿فَأَمَّا بِهِ﴾ أي: بالقرآن، ﴿وَلَنْ تُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾⁽²⁾ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تعالى عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ أي: قل يا محمد أي: أخبر قومك ما ليس لهم به علم، وزاد الأصيلي: ﴿أَنَّهُ أَسْمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾، وَقَالَ ابن إسحاق لما تبين رسول الله ﷺ من خبر ثقيف انصرف عن الطائف راجعاً إلى مكة حتى كان بنخلة قام من جوف الليل يصلي فمرّ به نفر من الجن الذين ذكر الله تعالى وهم فيما ذكر لي سبعة نفر من أهل نصيبين فاستمعوا له فلما فرغ من صلاته ولّوا إلى قولهم منذرين قد آمنوا وأجابوا إلى ما سمعوا فقصّ الله خبرهم عليه فقال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ [الأحقاف: 29] إلى قوله: ﴿أَلِيمٌ﴾ [الأحقاف: 31] ثم قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ أَسْمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: 1] إلى آخر القصة من خبرهم وإلى هذا المعنى أشار البُخَارِيُّ بقوله.

(وَأَمَّا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ) الذي قصّه، ثم إنهم قد اختلفوا في هؤلاء النفر

(1) يعني لما كان الإيمان بالقرآن إيماناً بالله وبوحدانيته وبراءة من الشرك قالوا ولن نشرك بربنا أحداً أي: ولن نعود إلى ما كنا عليه من الإشراك به في طاعة الشيطان، ويجوز أن يكون الضمير في به لله عز وجل لأن قوله بربنا يفسره.

(2) طرفه 4921 - تحفة 5452 - 1/196. أخرجه مسلم في الصلاة باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن رقم (449).

قال الحافظ: قوله: وإنا أوحى إليهم بأنهم استمعوا ولكن لا يلزم من عدم ذكر اجتماعهم بهم حين استمعوا أن لا يكون اجتماع بهم، ذلك كما تقدم في تقريره، وأشار بقوله: كما تقدم إلى ما قال في أول هذا الحديث قوله انطلق رسول الله ﷺ، كذا اختصره البخاري، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطبراني عن معاذ بن المثنى عن مسدد شيخ البخاري فزاد في أوله ما قرأ رسول الله ﷺ على الجن ولا رآهم انطلق إلى آخره، وهكذا أخرجه مسلم عن شبّان بن فروخ عن أبي عوانة بالسند الذي أخرجه به البخاري، فكان البخاري حذف هذه اللفظة عمداً لأن ابن مسعود أثبت أن النبي ﷺ قرأ على الجن فكان ذلك مقدماً على نفي ابن عباس، وقد أشار إلى ذلك مسلم فأخرج عقب حديث ابن عباس هذا حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «أتاني داعي الجن فانطلقت معه فقرأت عليه القرآن»، ويمكن الجمع بالتعدد انتهى.

وقال العيني إن ليلة الجن كانت متعددة، وتعددت وفادتهم على النبي ﷺ بمكة والمدينة بعد الهجرة، وفي كلام البيهقي أن ليلة الجن واحدة، نظر، انتهى.

من الجن، فَقَالَ الزَّجَّاجُ: كانوا من أهل نصيبين، وقيل: إنهم كانوا من اليمن، وقيل: إنهم كانوا يهودًا، وقيل: مشركين، وذكر ابن دريد: أنَّ أسماءهم صاصر وماصر والأحقب ومنشي وناشي ولم يزد شيئًا، وفي تفسير الضَّحَّاك: كانوا تسعة من أهل نصيبين قرية باليمن غير التي بالعراق، وفي رواية عاصم: أنهم كانوا سبعة ثلاثة من أهل حران وأربعة من نصيبين ذكره القرطبي في تفسيره، وعند الحاكم عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هبطوا على النَّبِيِّ ﷺ ببطن نخلة وكانوا تسعة وَقَالَ: صحيح الإسناد، وعند القرطبي: كانوا اثني عشر، وعن عكرمة: كانوا اثني عشر ألفًا، وفي تفسير النسفي، وقيل: كانوا من بني الشيصبان وهم أكثر الجن عددًا وهم عامة جنود إبليس، ثم إِنَّ صرف الجنَّ إلى النَّبِيِّ ﷺ كان قبل الهجرة بثلاث سنين وقبل الإسراء، ذكر الواقدي أنَّ رسول الله ﷺ خرج إلى الطائف لثلاث بقين من شوال وأقام خمسًا وعشرين ليلة وقدم مكة لثلاث وعشرين خلت من ذي القعدة يوم الثلاثاء وأقام بمكة ثلاثة أشهر وقدم عليه خبر الحجون في ربيع الأوَّل سنة إحدى عشرة من النبوة ثم إِنَّ ليلة الجن كانت متعددة، وتعددت وفادتهم على

قلت: هو كذلك فإنه ذكر في هامش الكوكب الدري أن ليلة الجن كانت ست مرات، وبسط في مواضعها، ثم الزيادة التي ذكرها الحافظ عن المستخرج ومسلم زاد الترمذي أيضًا برواية أبي الوليد عن أبي عوانة بلفظ: ما قرأ رسول الله ﷺ على الجن ولا رآهم انطلق الخ، قال الشيخ قدس سره في الكوكب: أي الوقعة التي ذكرت في القرآن وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: 1] لم يكن فيها كلام له معهم ولا رآهم وإنما سمعوا قراءته فأخبروا قومهم فأخبر الله تعالى بذلك نبه ﷺ. انتهى.

ثم لا يذهب عليك ما قال القسطلاني تبعًا للحافظين: أن مفهوم الحديث أن الحيلولة بين الشياطين وخبر السماء حدثت بعد نبوة نبينا محمد ﷺ ولذلك أنكرت الشياطين وضربوا مشارق الأرض ومغاريها ليعرفوا خبره ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب حتى قطع بينهم وبين خبر السماء فكان رميها من دلائل النبوة، لكن في مسلم ما يعارض ذلك من قوله ﷺ: «ورمي بنجم ما كنتم تقولون إن كان مثل هذا في الجاهلية؟ قالوا يموت عظيم أو يولد عظيم»، الحديث، فمن ثم وقع الاختلاف فقيل لم تزل الشعب من كانت الدنيا، وقيل كانت قليلة فغلظ أمرها وكثرت بعد البعث، وذكر المفسرون أن حراسة السماء والرمي بالشهب كان موجودا لكن تقع الشهب عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الأرض أو إرسال رسول إليهم، وقيل كانت الشهب مرئية معلومة ولكن رمي الشياطين بها وإحراقهم لم يكن إلا بعد النبوة. انتهى. والبسط في الفتح والعيني.

النَّبِيِّ ﷺ بمكة والمدينة، وقول البيهقي إِنَّ ليلة الجنّ واحدة فيه نظر على ما قالوا، ثم في الحديث وجود الجنّ قَالَ إمام الحرمين في كتابه الشامل إِنَّ كثيراً من الفلاسفة وجماهير القدرية وكافة الزنادقة أنكروا الشياطين والجنّ رأساً، وَقَالَ أبو القاسم الصّقّار في شرح الإرشاد: قد أنكرهم معظم المعتزلة وقد دَلَّتْ نصوص الكتاب والسنة على إثباتهم، وَقَالَ أبو بكر الباقلاني وكثير من القدرية يثبتون وجود الجنّ قديماً وينفون وجودهم حالاً .

ومنهم : من يقرّ بوجودهم ويزعم أنهم لا يرون لركة أجسامهم ونفوذ الشعاع فيهم، ومنهم من قَالَ إنهم لا يرون لأنّه لا ألوان لهم، وَقَالَ الشيخ أبو العباس : ابن التيمية لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجنّ وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجنّ وإن وجد فيهم من ينكر ذلك فهم كما يوجد في بعض طوائف المسلمين كالجهمية والمعتزلة من ينكر ذلك وإن كان جمهور الطائفة وأئمتها مقرّين بذلك وهذا لأنّ وجود الجنّ قد تواترت به أخبار الأنبياء عليهم السلام تواتراً معلوماً بالاضطرار، وفي كتاب البيداء عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ خلق الله الجنّ قبل آدم بألفي سنة، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان الجنّ سكان الأرض والملائكة سكان السماء، وَقَالَ بعضهم عَمَرُوا الأرض ألفي سنة، وقيل أربعين سنة، وَقَالَ إسحاق بن بشر في البيداء عن عكرمة عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما خلق الله سوميا أبا الجنّ وهو الذي خلق من مارج من نار فَقَالَ تبارك وتعالى تمنّ فَقَالَ أتمنّى أن نرى ولا نرى وأن نغيب في الثرى وأن يصير كهلنا شاباً وأعطي ذلك فهم يرون ولا يرون وإذا ماتوا غيّبوا في الثرى ولا يموت كهلهم حتّى يعود شاباً مثل الصبي ثم يردّ إلى أرذل العمر، قَالَ وخلق الله آدم عَلَيْهِ السَّلَام فقبل له تمنّ فتمنّى الحبل فأعطي الحبل، وفي التلويع وقد اختلف في أصلهم فعن الحسن أنّ الجنّ ولد إبليس .

ومنهم : المؤمن والكافر والكافر منهم يسمّى شيطاناً، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هم ولد الجان وليسوا شياطين منهم الكافر والمؤمن وهم يموتون والشياطين ولد إبليس لا يموتون إلّا مع إبليس، واختلفوا في مال أمرهم على حسب اختلافهم في أصلهم فمن قال إنهم من ولد الجان قال : يدخلون الجنة

774 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا أُمِرَ وَسَكَتَ فِيمَا أُمِرَ،

بإيمانهم، ومن قَالَ إِنَّهُمْ من ذرية إبليس، فعند الحسن يدخلونها، وعن مجاهد لا يدخلونها وَقَالَ ليس لمؤمني الجنّ غير نجاتهم من النار قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُجْزَمُ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: 31] وبه قَالَ أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ ويقال لهم كالبهائم كانوا ترابًا، وفي رواية عن أبي حنيفة أَنَّهُ تردّد فيهم ولم يجزم، وَقَالَ آخَرُونَ: يعاقبون في الإساءة ويجازون في الإحسان كالإنس، وإليه ذهب مالك والشافعي وابن أبي ليلى لقوله تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: 132] بعد قوله: ﴿يَمْعَشَرُ أَلِيْنٌ وَالْإِنْسُ﴾ [الأنعام: 130]، ثم في الحديث أَيضًا: دلالة على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جهر بالقراءة في صلاة الفجر وعليه بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وفيه أَيضًا: دلالة على مشروعية الجماعة في الصلاة في السفر وأنها شرعت من أول النبوة، وفيه أَيضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أرسل إلى الإنس والجن ولم يخالف أحد من طوائف المسلمين في أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أرسل محمدًا ﷺ إلى الجن والإنس لقوله ﷺ: «بعثت إلى النَّاسِ عَامَّةً» في حديث جابر في الصحيحين، قَالَ الجوهري النَّاسُ قد يكون من النَّاسِ ومن الجن وقد أخبر اللَّهَ تَعَالَى في القرآن أَنَّ الجن استمعوا القرآن وأنهم آمنوا به في قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ إلى قوله: في ﴿ضَلَّالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأحقاف: 29، 32]، ثم أمره اللَّهَ تَعَالَى بأن يخبر النَّاسَ بذلك ليعلم الإنس بأحوالها وأَنَّهُ مبعوث إلى الإنس والجن.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابنُ عَلِيَّةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخثياني، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ورواة هذا الحديث ما بين بصري وكوفي ومدني ومته من أفراد الْبُخَارِيِّ.

(قَالَ: قَرَأَ) أي: جهر بالقراءة (النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا أُمِرَ) بضم الهمزة على البناء للمفعول أي: فيما أمره اللَّهَ تَعَالَى بجهر القراءة فيه، (وَسَكَتَ) أي: أسرّ، (فِيمَا أُمِرَ) بإسرار القراءة فيه، وإِنَّمَا صحّ تفسير قوله قرأ بقولنا جهر بالقراءة لأن معنى قسمه وهو قوله سكت أسرّ القراءة لا يقال معنى سكت ترك القراءة، لأنَّه ﷺ

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: 64] ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] (1).

كان لا يزال إمامًا فلا بدّ له من القراءة سرًّا أو جهرًا، وقد تظاهرت الأخبار وتواترت الآثار أنّه كان ﷺ يجهر في أوليي العشاء والمغرب وفي الصبح فناسب الحديث الترجمة من حيث إنّ الفجر داخل في الذي جهر فيه، ومما يؤكد ذلك قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر الحديث لقد كان لكم في رسول الله أسوة لأنه قد ثبت بالروايات أنّه ﷺ قرأ في الصبح جهرا فهو كان مأمورًا بالجهر ونحن مأمورون بالأسوة به فيسن لنا الجهر وهو المطلوب.

(﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾) بفتح النون وكسر السين وتشديد الياء من النسيان أي: تاركًا لأن النسيان في اللغة الترك قاله أبو عبيدة قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيهُمُ﴾ [التوبة: 67] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسُوا أَلْفَضَلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 237]، ويمكن أن يكون من النسيان خلاف الذكر وهو ممتنع على الله تعالى فيكون من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، والمعنى ههنا: لو شاء الله تعالى أن ينزل بيان أحوال الصلاة حتى يكون قرآنًا متلوا لفعل ولم يتركه عن نسيان ولكنه وكل الأمر في ذلك إلى بيان نبيه ﷺ ثم أمرنا بالافتداء به وهو معنى قوله لَنَبِيٍّ ﷺ: ﴿لِنَبِيٍّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44].

ولقد وروى (﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾) بضم الهمزة وكسرها وقد قرئ بهما أي: قدوة ولم يختلف الأمة في أنّ أفعاله التي لبيان مجمل الكتاب واجبة كما لم يختلفوا في أنّ أفعاله التي هي نوم وطعام وشراب وشبهها غير واجبة، وإنما اختلفوا في أفعاله التي تتصل بأمر الشريعة مما ليس ببيان مجمل الكتاب فالذي يختار أنها واجبة، قيل: يمكن أن يكون مراد البُحَارِيِّ بهذا ختم تراجم القراءة في الصلوات بالإشارة إلى أنّ المعتمد في ذلك هو فعل النَّبِيِّ ﷺ وأنه لا ينبغي لأحد أن يغير شيئًا مما صنعه هذا والله أعلم.

وَقَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ: إيراد حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هنا يغير ما تقدم من إثبات القراءة في الصلوات لأنّ مذهب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ترك القراءة في السرية.

106 - باب الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ⁽¹⁾ وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَبِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ، وَبِأَوَّلِ سُورَةٍ

وأجيب: بأن الحديث الذي أورده البُخَارِيُّ ليس فيه دلالة على الترك، وأما ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فكان يشك في ذلك تارة، وينفي القراءة أخرى، وربما أثبتها، أما نفيه فرواه أبو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عمه أنهم دخلوا عليه فقالوا له هل كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأ في الظهر والعصر قَالَ: لا قيل لعله يقرأ في نفسه قَالَ هذه شَرٌّ من الأول كان عبداً مأموراً بلغ ما أمر به، وأما شكه فرواه أبو داود أيضاً والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ما أدري أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا، وقد أثبت قراءته فيهما خباب وأبو قتادة وغيرهما فروايتهم مقدمة على من نفى فضلاً عَمَّنْ شك، ولعلَّ البُخَارِيَّ أراد بإيراد هذا إقامة الحجة عليه لأنه احتج بقوله تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] فيقال له: قد ثبت أنه قرأ فيلزمك أن تقرأ والله أعلم.

وقد جاء عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إثبات ذلك أيضاً رواه أيوب عن أبي العالية قَالَ سألت ابن عباس أقرأ في الظهر والعصر قَالَ هو أمامك أقرأ منه ما قلّ أو كثر أخرجه ابن المنذر والطحاوي وغيرهما.

106 - باب الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَبِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ، وَبِأَوَّلِ سُورَةٍ

(باب) حكم (الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ) الواحدة من صلاة وفي رواية في ركعة (و) حكم (الْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاتِيمِ) أي: خواتيم السور أو أواخرها وفي رواية بالخواتم بحذف المثناة التحتية (و) حكم القراءة (بِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ) وفي رواية وسورة قبل سورة بحذف الموحدة وهو أن يجعل سورة متقدمة على الأخرى في ترتيب المصحف العثماني متأخرة في القراءة وهذا أعم من أن يكون في ركعة أو ركعتين، (و) حكم القراءة (بِأَوَّلِ سُورَةٍ) وهذه الترجمة تشتمل على أربعة أجزاء

(1) ذكر الإمام البخاري رضي الله عنه في الترجمة أربع مسائل:

الأولى: الجمع بين السورتين، وترجم ابن أبي شيبه في مصنفه «باب من كان لا يجمع بين =

فذكر للثلاثة ما يطابقها من الحديث والأثر ولم يذكر شيئاً لقوله والقراءة

السورتين في ركعة»، وأخرج فيه عن عكرمة بن خالد قال: كان أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث لا يجمع بين السورتين في ركعة ولا يجاوز سورة إذا ختمها حتى يركع، وأخرج عن أبي عبد الرحمن أنه كان لا يقرن بين السورتين في ركعة، وعن زيد بن خالد الجهني قال: ما أحب أني قرأت سورتين في ركعة ولو أن لي حمر النعم، وعن أبي العالية: حدثني من سمع رسول الله ﷺ يقول: «أعط كل سورة حظها من الركوع والسجود»، انتهى.

وفي الفتح قال الزين ابن المنير: ذهب مالك إلى أن يقرأ المصلي في كل ركعة بسورة كما قال ابن عمر رضي الله عنهما لكل سورة حظها من الركوع والسجود، قال: ولا تقسم السورة في ركعتين ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي، ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف، قال: فإن فعل ذلك كله لم تفسد صلاته بل هو خلاف الأولى، قال: وجميع ما استدل به البخاري لا يخالف ما قاله مالك لأنه محمول على بيان الجواز، انتهى.

قال الحافظ أما حديث ابن مسعود ففيه إشعار بالمواظبة على الجمع بين السورتين، وقد نقل البيهقي في مناقب الشافعي عنه أن ذلك مستحب، وما عدا ذلك مما ذكر أنه خلاف الأولى هو مذهب الشافعي أيضاً، انتهى.

وقال العيني: في حديث أنس في قصة أنصاري يفتح بقل هو الله أحد: فيه جواز الجمع بين السورتين في ركعة واحدة، وعليه جزء من التوب، وإليه ذهب سعيد بن جبير وجماعة من التابعين عد أسماءهم العيني والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية، وروى ذلك عن عثمان وحذيفة وابن عمر وتميم الداري رضي الله عنهم، وقال قوم منهم الشعبي وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وأبو العالية رفيع بن مهران: لا ينبغي للرجل أن يزيد في كل ركعة من صلاته على سورة مع فاتحة الكتاب، واحتجوا في ذلك بما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن لهيعة قال: قلت لابن عمر أو قال غيري إني قرأت المفصل في كل ركعة قال: أفعلتموها إن الله تعالى لو شاء لأنزله جملة واحدة فأعطوا كل سورة حظها من الركوع والسجود، ثم ذكر العيني عدة طرق له، انتهى.

ولا بأس بالجمع بين السورتين في النافلة عند أحمد، وفي المكتوبة عنه روايتان في المغني إحداهما يكره والثانية لا، وفي الشامي روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال: لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات ولو فعل لا يكره، وفي النوافل لا بأس به، انتهى.

والمسألة الثانية في الترجمة: القراءة بالخواتيم، وعامة الشراح على أن هذا الجزء من الترجمة لا يثبت بشيء من الروايات ولا الآثار إلا أن يثبت بالإلحاق أو بعموم قول قتادة: كل كتاب الله، والأوجه عندي أنه ثابت بلا مرية من قول قتادة بوجه آخر كما سيأتي في بحث إثبات الترجمة، قال الموفق: لا تكره قراءة أواخر السور وأواسطها في إحدى الروايتين، نقلها عن أحمد جماعة لأن أبا سعيد رضي الله عنه قال: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر، رواه أبو داود، وهذا يدل على أنه لا يتعين الزيادة، وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقرأ في الآخرة من صلاة الصبح آخر آل عمران وآخر الفرقان، والرواية الثانية =

بالخواتيم، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَأَمَّا القراءة بالخواتيم فيؤخذ بالإلحاق

يكره ذلك، نقل المروزي عن أحمد أنه كان يقرأ في صلاة الفرض بآخر سورة وقال سورة أعجب إلي، فقال المروزي كان لأبي عبد الله قرابة يصلي به فكان يقرأ في الثانية من الفجر بآخر السورة فلما أكثر قال أبو عبد الله تقدم أنت فصل، فقلت له هذا يصلي بك منذ كم؟ قال: عنا منه، يجيء بآخر السورة وكرهه، ولعل أحمد إنما أحب اتباع النبي ﷺ فيما نقل عنه، وكره المداومة على خلاف ذلك، والمنقول عن النبي ﷺ قراءة السورة أو بعض سورة من أولها فأعجبه موافقة النبي ﷺ ولم يعجبه مخالفته، انتهى.

وفي رد المختار قال في النهر: ينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فإنه مكروه عند الأكثر، انتهى. لكن في شرح المنية الصحيح أنه لا يكره، وينبغي أن يراد الكراهة التحريمية فلا ينافي كلام الأكثر، انتهى.

والمسألة الثالثة: وهي قراءة سورة قبل سورة تقدم في المسألة الأولى من كلام الحافظ أنه خلاف الأولى عند مالك والشافعي، لكن قال الكرمانى قال مالك: لا بأس أن يقرأ في الثانية سورة قبل التي في الأولى، وقراءة التي بعدها أحب إلينا، وقال النووي: يقرأ على ترتيب المصحف ويكره عكسه ولا تبطل به الصلاة، انتهى. وقال الحافظ أيضًا بعد ما قال خلاف الأولى وهو مذهب الشافعي أيضًا، وعن أحمد والحنفية كراهية قراءة سورة قبل سورة تخالف ترتيب المصحف، واختلف هل رتبته الصحابة بتوقيف من النبي ﷺ أو باجتهاد منهم، قال القاضي أبو بكر: الصحيح الثاني، وأما ترتيب الآيات فتوقيف بلا خلاف، انتهى.

وقال العيني بعد ذكر تخريج أثر الأحنف في الصلاة خلف عمر رضي الله عنه الآتي في الباب: وعد أصحابنا هذا الصنيع مكروهاً كما في الخلاصة فكأنهم نظروا إلى أن رعاية الترتيب العثماني مستحبة، وبعضهم قالوا هذا في الفرائض دون النوافل، وقال مالك: لا بأس بذلك، قال: ولم يزل الأمر على ذلك من عمل الناس، وذكر في شرح الهداية أيضًا أنه مكروه، قال وعليه جمهور العلماء منهم أحمد، انتهى.

وسياتي في المسألة السادسة قول ابن عابدين عن البزازیة إن تكرار سورة واحدة أهون من القراءة منكوساً، انتهى.

وفي تقرير مولانا حسين على كره عكس الترتيب لما هو مخالف طريق النبي ﷺ والإجماع إذ جمع القرآن أكثرها مأخوذ من تقديمه ﷺ سورة فسورة في القراءة وفيما لم يعلم اجتهد، وكذا كره ترك سورة الخ.

والمسألة الرابعة: وهي القراءة بأول سورة، وتقدم في كلام الحافظ في المسألة الأولى عن الزين ابن المنير قول مالك أن يقرأ في كل ركعة بسورة لقول ابن عمر رضي الله عنهما لكل سورة حظها من الركوع والسجود، قال: ولا تقسم السورة في ركعتين ولا يقتصر على بعضها، وقال الحافظ أيضًا في حديث السائب في قراءته ﷺ سورة المؤمنين: في الحديث جواز قطع القراءة وجواز القراءة ببعض السورة، وكرهه مالك قاله النووي، وتعب بأن الذي كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة مختاراً، والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه، انتهى. =

من القراءة بالأوائل والجامع بينهما أنّ كلا منهما بعض سورة، ويمكن أن يؤخذ

وقال العيني: في الحديث المذكور جواز قطع القراءة، وهذا لا خلاف فيه ولا كراهة إن كان القطع لعذر وإن لم يكن لعذر فلا كراهة أيضًا عند الجمهور، وعن مالك في المشهور كراهته، انتهى. وتقدم في المسألة الثانية عن المغني أن المنقول عن النبي ﷺ قراءة السورة أو بعض سورة من أولها فأعجبه أي: أحمد موافقة النبي ﷺ، انتهى.

بقيت مسألة خامسة وسادسة في أحاديث الباب لم يذكرهما الإمام في الترجمة وهما تفريق سورة واحدة في الركعتين، وترديد سورة واحدة في الركعتين، قال الحافظ: أما قول قتادة في ترديد السورة فلم يذكره المصنف في الترجمة، فقال ابن رشيد: لعله لا يقول به لما روي فيه من الكراهة عن بعض العلماء، قال الحافظ: وفيه نظر لأنه لا يراعى هذا القدر إذا صح له الدليل، انتهى.

قلت: والمسائل الأربع المتقدمة أيضًا مما كرهها بعض العلماء، والتنبيه على المسائل المختلفة من أهم مقاصد تراجمه كما لا يخفى على من سهر الليالي في التفكير في تراجمه، وقال العيني: قول قتادة لا يطابق شيئًا من أجزاء الترجمة فكأن البخاري أورد هذا تنبيهًا على جواز كل ما ذكر من الأجزاء الأربعة في الترجمة وغيرها أيضًا لأنه قال كل ذلك كتاب الله، فعلى أي وجه يقرأ هو كتاب الله تعالى فلا كراهة فيه، انتهى. وقد عرفت في أول الباب أن هذا هو الذي اختاره الشيخ قدس سره في توجيه ترجمة الباب، ثم قال العيني: وذكر فيه صورتين: إحداهما: أن يقرأ سورة واحدة في ركعتين بأن يفرق السورة فيهما، والثانية: أن يكرر سورة واحدة في ركعتين بأن يقرأ في الركعة الثانية السورة التي قرأها في الركعة الأولى، أما الأولى فلما روى النسائي من حديث عائشة أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بسورة الأعراف فقرأها في ركعتين، وروى ابن أبي شيبه أيضًا من حديث أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالأعراف في ركعتين، قلت: وتقدم في باب القراءة في المغرب عن زيد بن ثابت بدون التصريح بالتفريق، قال: وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه قرأ بالبقرة في الفجر في الركعتين، وقرأ عمر رضي الله عنه بآل عمران في الركعتين الأوليين من العشاء قطعها فيهما، ونحوه عن سعيد بن جبيرة وابن عمر رضي الله عنهما والشعبي وعطاء، قال: وفي شرح الهداية إن قرأ بعض سورة في ركعة وبعضها في الثانية الصحيح أنه لا يكره وقيل يكره ويجب عن حديث علقمة ﷺ أنه إنما كان قرأ لبعضها لأجل السعلة، والطحاوي منع هذا الجواب في معاني الآثار فقال عقب رواية العلة: «إن قيل إنما كان ذلك للسعلة قيل له فإنه روي أنه كان يقرأ في ركعتي الفجر آيتين من القرآن، قد ذكرنا ذلك في باب القراءة في ركعتي الفجر»، انتهى.

قال العيني وأما السورة الثانية فلما روى أبو داود عن رجل من جهينة أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في الصبح إذا زلزلت في الركعتين كليهما فلا أدري أنسي رسول الله ﷺ أم قرأ ذلك عمدًا، وبهذا استدلل بعض أصحابنا أنه إذا كرر سورة في ركعتين لا يكره، وقيل يكره، وقد ذكر في المبسوط أنه لا ينبغي أن يفعل وإن فعل فلا بأس به، والأفضل أن يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة كاملة في المكتوبة، انتهى.

وفي الدر المختار: لا بأس أن يقرأ سورة واحدة ويعيدها في الثانية، قال ابن عابدين: أفاد أنه =

من قوله قرأ عمر بمائة من البقرة ويتأيد بقول قتادة كل كتاب الله.

يكره تنزيهاً، وعليه مجمل جزم القنية بالكراهة، ويحمل فعله ﷺ لذلك على بيان الجواز، هذا إذا لم يضطر فإن اضطر بأن قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس أعادها في الثانية إن لم يختتم لأن التكرار أهون من القراءة منكوساً، أما لو ختم القرآن في ركعة فيقرأ البقرة، انتهى. وفي المغني سئل أحمد عن ذلك فقال: وما بأس بذلك، روى النجاد بإسناده عن أبي الحويرث أن النبي ﷺ صلى المغرب فقرأ أم الكتاب وقرأ معها إذا زلزلت، ثم قام فقرأ في الثانية بأم القرآن وقرأ إذا زلزلت أيضاً، ورواه أبو داود عن النبي ﷺ، وقد رويناه من حديث البخاري أن رجلاً كان يقرأ في كل ركعة قل هو الله أحد فرفع إلى النبي ﷺ فأقره عليه، انتهى. وفي تقرير مولانا حسين على قوله يردد سورة هذا ليس بأولى عندنا لما فيه عدم الأسوة بفعله ﷺ غالباً، وقوله: بقل هذا هو أيضاً غير أولى للعلة المذكورة لكن لا بأس للحب، انتهى.

وفي تقرير مولانا المكي قوله حبك ولمثل ذلك الرجل جائز الآن أيضاً لا لغيره، انتهى. ثم إثبات أجزاء الترجمة بالروايات فقد قال الحافظ: اشتمل الباب على أربع مسائل، أما الجمع بين سورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن حديث أنس أيضاً، وأما القراءة بالخواتيم فيؤخذ بالإلحاق من القراءة بالأوائل والجامع بينهما أن كلا منهما بعض سورة، ويمكن أن يؤخذ من قوله قرأ عمر رضي الله عنه بمائة من البقرة. ويتأيد بقول قتادة كل كتاب الله، وأما تقديم السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف فمن حديث أنس أيضاً ومن فعل عمر في رواية الأحنف، وأما القراءة بأول سورة فمن حديث عبد الله بن السائب، ومن حديث ابن مسعود أيضاً، وقال العيني: الترجمة تشتمل على أربعة أجزاء وذكر الثلاثة منها ما يطابقها من الحديث والأثر، ولم يذكر شيئاً للجزء الثاني وهو القراءة بالخواتيم، وقال بعضهم: يؤخذ بالإلحاق بالأوائل، قلت: والأولى أن يؤخذ من قول قتادة كل كتاب الله، انتهى. وقال الحافظ في قول قتادة: وصله عبد الرزاق وفتادة تابعي صغير يستدل بقوله ولا يستدل به، وإنما أراد البخاري منه قوله كل كتاب الله فإنه يستنبط منه جواز جميع ما ذكر في الترجمة، وقوله: قرأ ابن مسعود وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعي عنه، وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق بلفظ: فافتتح الأنفال حتى بلغ «ونعم النصير» انتهى.

وهذا الموضع هو رأس أربعين آية، فالروايتان متوافقتان، وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الأثر عن عمر فإنه محتمل، قال ابن التين: إن لم تؤخذ القراءة بالخواتيم من أثر ابن عمر وابن مسعود فلم يأت البخاري بدليل على ذلك، وفاته ما قدمناه منه أنه مأخوذ بالإلحاق مؤيد قتادة، انتهى ما في الفتح.

وقال العيني: في قراءة عمر رضي الله عنه في الأولى، وعشرين، الحديث، مطابقتها لجزء من أجزاء الترجمة غير ظاهرة، انتهى.

ولم يتعرض لمطابقة هذا الأثر الحافظ ولا الكرمانى والقسطلاني، ولا حاجة إلى المطابقة على ما أفاده الشيخ قدس سره، ويحتمل الاستدلال به على القراءة بالخواتيم عندي بالأصل السادس عشر من أصول التراجع.

وَيَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُؤْمِنُونَ فِي الصُّبْحِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى، وَهَارُونَ - أَوْ ذِكْرُ عِيسَى - أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ فَرَكَعَ»

(وَيَذْكُرُ) على البناء للمفعول وهو صيغة التعريض، وإنما ذكره المؤلف على هذه الصيغة لأنَّ في إسناده اختلافاً على ابن جريج فَقَالَ ابن عيينة عنه عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجة وقال أبو عاصم عنه عن محمد ابن عباد وعن أبي سلمة بن سفيان أو سفيان بن أبي سلمة عن عبد الله بن السائب. (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ) بإهمال السين وبالألف ثم الهمزة ثم الموحدة المخزومي قارئ مكة وأخذوا عنه القرآن وبها مات رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُؤْمِنُونَ) بالواو على الحكاية، ويروى المؤمنين، ويروى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (١): (في) صلاة (الصُّبْحِ) بمكة كما عند مسلم وفي رواية الطبراني يوم الفتح (حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ⁽¹⁾ مُوسَى، وَهَارُونَ) أي: قوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ﴾ [المؤمنون: 45]، (أَوْ ذِكْرُ عِيسَى) أي: قوله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: 50] وفي رواية الطحاوي ذكر موسى وعيسى وهو قوله تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (٢٩) وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ (٥٠) [المؤمنون: 49، 50]. (أَخَذَتْهُ) ﷺ (سَعْلَةٌ) بفتح السين وضمها من السَّعَالِ وعند ابن ماجة فلما بلغ ذكر عيسى وأمه أخذته سَعْلَةٌ أَوْ قَالَ شَهْقَةٌ وفي رواية شُرْقَةٌ بفتح الشين المعجمة وسكون الراء وبالْقَاف.

(فَرَكَعَ) ومطابقته للترجمة باعتبار جزئها الأخير أعني القراءة بأول سورة، وهذا التعليق وصله مسلم في صحيحه وَقَالَ حَدَّثَنِي مَرْوَزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادٍ بْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سَفْيَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيْبِ الْعَابِدِيُّ كُلُّهُمْ

= قلت: الأوجه عندي إثبات هذا الجزء من الترجمة بقول قتادة في جواب قتادة فيمن يفرق سورة في ركعتين فإن هذا قرأ في الركعة الثانية بالخواتيم فإنه لما فرق السورة في الركعتين فلا بد أن يقرأ في الأولى بالأوائل وفي الثانية بالآواخر، ولا يبعد أيضاً أن يكون الترجمة في هذا الجزء من الأصل الثامن والثلاثين، لأنه تقدم قريباً في المسألة الخامسة قراءته ﷺ الأعراف في الركعتين عن النسائي، وبمعناه عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(1) ويروى مرفوعاً ومنصوباً.

عن عبد الله بن السائب قَالَ صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ فَاسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى جَاءَ ذَكَرَ مُوسَى وَهَارُونَ أَوْ ذَكَرَ عِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ شَكََّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ أَخَذَتِ النَّبِيَّ ﷺ سَعْلَةً فَرَكَعَ وَفِي رِوَايَةٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فَحَذَفَ فَرَكَعَ، قَالَ النَّوَوِيُّ قَوْلُهُ ابْنُ الْعَاصِ غَلَطَ عِنْدَ الْحِفَافِ فَلَيْسَ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ الصَّحَابِيُّ الْمَعْرُوفُ بَلْ هُوَ تَابِعِيُّ حِجَازِي، وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

منها: استحباب القراءة الطويلة في صلاة الصبح ولكن على قدر حال الجماعة.

ومنها: جواز قطع القراءة وهذا الخلاف فيه ولا كراهة إذا كان القطع لعذر وإن لم يكن لعذر فلا كراهة أيضاً عند الجمهور وعن مالك في المشهور كراهته، ومنها جواز القراءة ببعض السور.

وفي شروح الهداية: إن قرأ بعض سورة في ركعة وبعضها في الثانية الصحيح أنه لا يكره وقيل يكره ويجيب عن حديث سعلته ﷺ أنه إنما كانت قراءته لبعضها لأجل السعلة، والطحاوي منع هذا الجواب في معاني الآثار فَقَالَ عَقِيبُ حَدِيثِ السَّعْلَةِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِلْسَّعْلَةِ الَّتِي عَرَضَتْ قِيلَ لَهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ بَايَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ، يَرِيدُ بِهِ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: 136] وفي الثانية: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: 64] الآية، ثم قوله في رواية مسلم فحذف بمعنى ترك القراءة وفسره بعضهم برمي النخامة الناشئة عن السعلة والأول أظهر لقوله فركع ولو كان أزال ما أعاقه عن القراءة لتمادى فيها، واستدل به على أن السعال لا يبطل الصلاة وهو واضح فيما إذا غلبه.

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِ الْمُسْنَدِ: قَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ مَكِّيَّةٌ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، قَالَ وَلَمَنْ خَالَفَ أَنْ يَقُولَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ بِمَكَّةَ أَي: فِي الْفَتْحِ أَوْ حُجَّةِ الْوُدَّاعِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِقَضِيَّةِ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ النَّسَائِيُّ فِي رِوَايَةٍ فَقَالَ فِي فَتْحِ مَكَّةَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ لِعَارِضِ السُّؤَالِ وَنَحْوِهِ أَوْلَى مِنَ التَّمَادِي فِي الْقِرَاءَةِ مَعَ السَّعَالِ أَوْ التَّنَحُّنِ وَلَوْ اسْتَلْزَمَ تَخْفِيفَ الْقِرَاءَةِ فِيمَا

وَقَرَأَ عُمَرُ: فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِمِائَةٍ وَعِشْرِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ
الْمَثَانِي

يستحب تطويلها فيه، والله أعلم.

(وَقَرَأَ عُمَرُ) أَي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى) مِنْ صَلَاةِ
الصُّبْحِ (بِمِائَةٍ وَعِشْرِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي) الرُّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ بِسُورَةٍ مِنَ الْمَثَانِي)
وصله ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الأعلى عن الجريري عن أبي العلاء عن أبي
رافع قَالَ كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِمِائَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ وَيَتَّبِعُهَا بِسُورَةٍ مِنَ
الْمَثَانِي أَوْ مِنْ صُدُورِ الْمَفْصَلِ وَيَقْرَأُ بِمِائَةٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ وَيَتَّبِعُهَا بِسُورَةٍ مِنَ الْمَثَانِي
أَوْ مِنْ صُدُورِ الْمَفْصَلِ انْتَهَى.

والمثاني ما لم يبلغ مائة آية قاله التيمي، وقيل ما عدا السبع الطوال إلى
المفصل، وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: سَمِيَتِ الْمَثَانِي لِأَنَّهَا ثِنْتِ الْمِئَتَيْنِ أَوْ ثِنْتِ السَّبْعِ
الطُّوَالِ أَي: أَتَتْ بَعْدَهَا، وَفِي الْمَحْكَمِ الْمَثَانِي مِنَ الْقُرْآنِ مَا ثَنِي مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى.
وقيل: هِيَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ لِأَنَّهَا ثَنِي فِي كُلِّ صَلَاةٍ وَقِيلَ سُورٌ أَوَّلُهَا الْبَقَرَةُ
وَأُخْرَاهَا بَرَاءَةٌ.

وقيل القرآن العظيم كله مثاني لأن القصص والأمثال ثنيت فيه.

وقيل: سَمِيَتِ الْمَثَانِي لِأَنَّهَا قَصُرَتْ عَنِ الْمِائَتَيْنِ وَزَادَتْ عَلَى الْمَفْصَلِ وَلِأَنَّ
الْمِئَتَيْنِ جَعَلَتْ مَبَادِئَ وَالتِّي تَلِيهَا مَثَانِي ثُمَّ الْمَفْصَلُ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَطَلْحَةَ بْنِ
مَطْرَفٍ الْمِئَتُونَ إِحْدَى عَشْرَةَ سُورَةً وَالْمَثَانِي عِشْرُونَ سُورَةً، ثُمَّ فِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ فَصْلٌ بِقَوْلِهِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَفِي الثَّانِيَةِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ لَمْ
يُفْصَلْ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قِرَاءَتُهُ بِمِائَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ وَإِتْبَاعُهَا بِسُورَةٍ مِنَ الْمَفْصَلِ فِي
الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَحَدَّثَهَا وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ.

ويحتمل أن يكون هذا في الركعتين جميعاً فعلى الاحتمال الأوّل تظهر
المطابقة بينه وبين الجزء الأوّل للترجمة، فإن قيل الجزء الأوّل للترجمة الجمع
بين السورتين وهذا على ما ذكرت جمع بين سورة وبعض سورة.

فالجواب: أن المقصود من الجمع بين السورتين أعم من أن يكون بين
سورتين كاملتين أو بين سورة كاملة وبين شيء من سورة أخرى.

وَقَرَأَ الْأَخْنَفُ : بِالْكَهْفِ فِي الْأَوَّلَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ يُوْسُفَ - أَوْ يُونُسَ - وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصُّبْحَ بِهِمَا

(وَقَرَأَ الْأَخْنَفُ) بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح النون وفي آخره
فاء هو ابن قيس بن معدي كرب الكندي الصحابي وقد مرّ ذكره في باب المعاصي
في كتاب الإيمان.

(بِالْكَهْفِ) أي : بسورة الكهف (في) الركعة (الأولى) من صلاة الصبح.
(و) قرأ (في الثَّانِيَةِ يُوْسُفَ - أَوْ يُونُسَ -) شك من الراوي.

(وَذَكَرَ) أي : الأحنف (أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ) أي : ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ) أي : صلى وراءه (الصُّبْحَ) أي : صلاة الصبح (بِهِمَا) أي : بالكهف في
الأولى وبإحدى السورتين في الثانية أو بيوسف ويونس ، وهذا التعليق وصله ابن
نعيم في المستخرج ثنا مخلد بن جعفر ثنا جعفر الفريابي ثنا قتيبة ثنا حماد بن زيد
عن بديل عن عبد الله بن شقيق قَالَ : صلى بنا الأحنف بن قيس الغداة فقرأ في
الركعة الأولى بالكهف وفي الثانية بيونس وزعم أنه صلى خلف عمر بن الخطاب
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقرأ في الأولى بالكهف وفي الثانية بيونس .

وَقَالَ ابن أبي شيبة : ثنا معتمر عن الزبير والحارث عن عبد الله بن قيس عن
الأحنف قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ عمر الغداة فقرأ بيونس وهود ونحوهما ، وعدّ أصحابنا
الحنفية هذا الصنيع مكروهاً ، فذكر في الخلاصة وإن قرأ في ركعة سورة وفي
ركعة أخرى سورة فوق تلك السورة أو فعل ذلك في ركعة فهو مكروه انتهى .

فكأنهم نظروا في هذا إلى أنّ رعاية الترتيب العثماني مستحبّ ، وَقَالَ
بعضهم هذا في الفرائض دون النوافل .

وَقَالَ مالك : لا بأس أن يقرأ سورة قبل سورة قَالَ ولم يزل الأمر على ذلك
من عمل الناس ، وذكر في شروح الهداية أيضًا أَنَّهُ مكروه قَالَ وعليه جمهور
العلماء منهم أحمد .

وَقَالَ القاضي عياض : هل ترتيب السور من ترتيب النَّبِيِّ ﷺ أو من اجتهاد
المسلمين ؟

قَالَ ابن الباقلاني : الثاني أصح القولين مع احتمالهما وتأولوا النهي عن

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنَ الْأَنْفَالِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْمُفْصَّلِ وَقَالَ قَتَادَةُ: «فِيْمَنْ يَقْرَأُ سُورَةَ وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ يُرَدِّدُ سُورَةَ وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ كُلُّ كِتَابُ اللَّهِ».

قراءة القرآن منكوساً على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها وأما ترتيب الآيات فلا خلاف أنه ترتيب من الله تعالى على ما هو عليه الآن في المصحف.

ومطابقة هذا الأثر للترجمة باعتبار الجزء الثالث وهو أن يقرأ في الركعة الأولى سورة ثم يقرأ في الثانية سورة فوق تلك السورة.

(قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ) عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنْ) سورة (الْأَنْفَالِ) في الركعة الأولى، (وَفِي) الركعة (الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْمُفْصَّلِ) من سورة القتال أو الفتح أو الحجرات أو قاف إلى آخر القرآن كما تقدم تفصيله.

وهذا التعليق وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعي عنه، وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرحمن بلفظ: فافتتح الأنفال حتى بلغ: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ نَعَمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا﴾ [الأنفال: 40] انتهى.

وهذا الموضع هو رأس أربعين آية، فالروايتان متوافقتان وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها، وبهذا يطابق الترجمة باعتبار الجزء الرابع أعني قوله وبأول سورة، فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الأثر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه محتمل.

قَالَ ابْنُ التِّينِ: إن لم يؤخذ القراءة بالخواتم من أثر ابن عمر وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَا فلم يأتِ الْبُخَارِيُّ بدليل على ذلك هذا، وقد عرفت أنه مأخوذ بالإلحاق مؤيد بقول قتادة رَجَمَهُ اللَّهُ.

(وَقَالَ قَتَادَةُ) تابعي صغير تقدم ذكره، (فِيْمَنْ يَقْرَأُ سُورَةَ وَاحِدَةً) وفي رواية بسورة واحدة بالموحدة.

(فِي رَكْعَتَيْنِ) ويروى في الركعتين أي: يفرقها فيهما، (أَوْ يُرَدِّدُ) من التردد (سُورَةَ وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ) بأن يقرأ في الثانية بعين السورة التي قرأها في الأولى. (كُلُّ) أي: كل ذلك (كِتَابُ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ فعلى أي وجه يقرأ لا كراهة فيه،

قيل هذا لا يطابق شيئاً من أجزاء الترجمة فكأن البُخَارِيَّ أورد هذا تنبيهاً على جواز كل ما ذكر من الأجزاء الأربعة في الترجمة وغيرها لأنه قال كل كتاب الله عز وجل فعلى أي وجه يقرأ هو كتاب الله فلا كراهة فيه، وذكر فيه صورتين:

إحدهما: أن يقرأ سورة واحدة في ركعتين بأن يفرق السورة فيهما.

والثانية: أن يقرأ في الثانية بعين السورة التي قرأها في الأولى، أمّا الصورة الأولى فلما روى النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بسورة الأعراف فرّقها في ركعتين.

وروى ابن أبي شيبة أيضاً من حديث أبي أيوب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين، وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه قرأ بالبقرة في الفجر في الركعتين، وقرأ عمر رضي الله عنه بآل عمران في الركعتين الأوليين في العشاء قطعها، ونحوه عن سعيد بن جبيرة وابن عمر والشعبي وعطاء.

وأما الصورة الثانية: فلما روى أبو داود نا أحمد بن صالح نا ابن وهب قال: أخبرني عمرو عن ابن أبي هلال عن معاذ بن عبد الله الجهني أن رجلاً من جهينة أخبره: أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في الصبح بـ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: 1] في الركعتين كليهما فلا أدري أنسي رسول الله ﷺ أم قرأ ذلك عمداً، وبهذا استدلل بعض أصحابنا إذا كرر سورة في الركعتين لا يكره.

وقيل: يكره وقد ذكر في المبسوط أنه لا ينبغي أن يفعل وإن فعل فلا بأس به، والأفضل أن يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة كاملة في المكتوبة، ثم إن قول قتادة في ترديد السورة لم يذكره المؤلف رحمه الله في الترجمة فقال ابن رشيد لعله لا يقول به لما روي فيه من الكراهة عن بعض العلماء وفيه نظر لأنه لا يراعي هذا القدر إذا صح له الدليل.

وقال الزين ابن المنير: ذهب مالك إلى أن يقرأ المصلي في ركعة بسورة كما قال ابن عمر رضي الله عنهما لكل سورة حظها من الركوع والسجود، قال: ولا يقسم السورة في ركعتين ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف قال: فإن فعل ذلك كله لم يفسد صلاته بل هو

774 م - وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ رَجُلٌ مِّنَ

الْأَنْصَارِ

خلاف الأولى، قَالَ: وجميع ما استدلل به البُخَارِيُّ لا يخالف ما قَالَ مالك لآئنه
محمول على بيان الجواز انتهى .

ثم قَالَ ابن المنير: والذي يظهر أَنَّ التكرير أَخَفَّ من قسم السورة في
الركعتين انتهى، وسبب الكراهة فيما يظهر أَنَّ السورة مرتبط ب بعضها ببعض فأي
موضع قطع فيه لم يكن كانهائه إلى آخر السورة فإنه إن قطع في وقف غير تام
كانت الكراهة ظاهرة وإن قطع في وقف تام فلا يخفى أَنه خلاف الأولى وقد تقدّم
في الطهارة قصّة الْأَنْصَارِيِّ الذي رماه العدو بسهم فلم يقطع صلاته وَقَالَ: كنت
في سورة فكرهت أن أقطعها وأقره النَّبِيُّ ﷺ.

(وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين مصغراً هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر
ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا تعليق بصيغة التصحيح وقد أوصله الترمذي
والبزار عن البُخَارِيِّ عن إسماعيل بن أبي أويس والبيهقي من رواية محرز بن
سلمة كلاهما عن عبد العزيز الدراوردي عنه بطوله قَالَ الترمذي حسن صحيح
غريب من حديث عبيد الله عن ثابت قَالَ وقد روى مبارك بن فضالة عن ثابت
فذكر طرفاً من آخره .

وذكر الطبراني في الأوسط: أَنَّ الدراوردي تفرد به عن عبيد الله .

وذكر الدارقطني في العلل: أَنَّ حماد بن سلمة خالف عبيد الله في إسناده
فرواه عن ثابت عن حبيب بن سُبَيْعَةَ مرسلاً قَالَ: وهو أشبه بالصواب وإنما رجّحه
لأَنَّ حَمَادَ بن سلمة يقدّم في حديث ثابت لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة وقد
وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون لثابت فيه شيخان، والله أعلم.

(عَنْ ثَابِتٍ) البناني، عن أَنَسٍ وفي رواية: (عَنْ أَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ، كَانَ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ) هو كلثوم بن هدم رواه ابن مندة في كتاب التوحيد
من طريق أبي صالح عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والهدم بكسر الهاء وسكون
الดาล المهملة وهو من بني عمرو بن عوف سَكَان قباء وعليه نزل النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا
قدم في الهجرة إلى قباء، قيل: وفي تعيين المبهم به هنا نظر؛ لأنّ في حديث

يُؤْمُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ، وَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يَقْرَأُ بِهِ افْتَتَحَ: ب ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] حَتَّى يَقْرُعَ مِنْهَا، ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا، وَكَانَ يَضَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَفْتَتِحُ بِهِذِهِ السُّورَةَ، ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجْزِئُكَ

عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّهُ كَانَ أَمِيرُ سَرِيَّةٍ وَكَلِثُومُ بْنُ الْهَدَمِ مَاتَ فِي أَوَائِلِ مَا قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ فِيمَا ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمَغَازِي وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ السَّرَايَا.

وقيل: إِنَّهُ قَتَادَةُ بْنُ نَعْمَانَ قِيلَ وَهُوَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنْ فِي قِصَّةِ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرُؤُهَا فِي اللَّيْلِ يَرُدُّهَا لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَمَّ بِهَا لَا فِي سَفَرٍ وَلَا فِي حَضَرٍ وَلَا أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ وَلَا بَشَرًا، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ وَاضِحًا فِي فُضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي أَشِيرَ إِلَيْهِ أَوْرَدَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(يُؤْمُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ، وَكَانَ) بِالْوَاوِ وَفِي رِوَايَةٍ: فَكَانَ بِالْفَاءِ (كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً) وَيُرْوَى بِسُورَةٍ بِالْمَوْحِدَةِ.

(يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ) وَهِيَ صِفَةٌ لِسُورَةٍ (مِمَّا يَقْرَأُ بِهِ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَي: مِنْ السُّورِ الَّتِي يَقْرَأُ بِهَا الصَّلَوَاتُ أَوْ مِنَ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَقْرَأُ فِيهَا جَهْرًا وَفِي رِوَايَةٍ مِمَّا تَقْرَأُ بِهَا عَلَى الْخُطَابِ، وَالْمَعْنَى كُلَّمَا أَرَادَ الْإِفْتِتَاحَ بِسُورَةٍ.

(افْتَتَحَ) أَوَّلًا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَجُوبًا أَوْ فَرْضًا ب ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حَتَّى يَقْرُعَ مِنْهَا) أَي: مِنْ سُورَةٍ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، (ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً) وَيُرْوَى بِسُورَةٍ (أُخْرَى مَعَهَا) وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الْفَاتِحَةَ اغْتِنَاءً بِالْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهَا وَجُوبًا أَوْ فَرْضًا كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَوْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ وَرُودِ الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى وَجُوبِ الْفَاتِحَةِ.

(وَكَانَ يَضَعُ ذَلِكَ) الَّذِي ذَكَرَ مِنَ الْإِفْتِتَاحِ بِالْإِخْلَاصِ ثُمَّ بِسُورَةٍ مَعَهَا (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ) لِكَوْنِ ذَلِكَ خِلَافَ مَا أَلْفَوْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، (فَقَالُوا:) بِالْفَاءِ وَفِي رِوَايَةٍ وَقَالُوا بِالْوَاوِ: (إِنَّكَ تَفْتَتِحُ بِهِذِهِ السُّورَةَ، ثُمَّ لَا تَرَى) أَي: وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَرَى (أَنَّهَا تُجْزِئُكَ) بَضْمُ أَوَّلِهِ مَعَ الْهَمْزَةِ مِنَ الْإِجْزَاءِ

حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى، فَإِمَّا أَنْ تَقْرَأَ بِهَا وَإِمَّا أَنْ تَدْعَهَا، وَتَقْرَأَ بِأُخْرَى فَقَالَ: مَا أَنَا بِتَارِكِهَا، إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أَوْمَكُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرَكْتُكُمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ، وَكَرِهُوا أَنْ يُؤْمَهُمْ غَيْرُهُ، فَلَمَّا أَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرُوهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ، وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا،

ويروى تجزيك بفتح أوله من جزی أي لا ترى أنها تكفيك (حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى) وفي رواية بالأخرى.

(فَإِمَّا أَنْ تَقْرَأَ بِهَا) وفي رواية فَإِمَّا تَقْرَأُ بِهَا فقط، (وَإِمَّا أَنْ تَدْعَهَا) أي: تتركها (وَتَقْرَأَ بِأُخْرَى) غير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١)، (فَقَالَ) الرجل: (مَا أَنَا بِتَارِكِهَا، إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أَوْمَكُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرَكْتُكُمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ) وفي رواية: يرونه (مِنْ أَفْضَلِهِمْ، وَكَرِهُوا أَنْ يُؤْمَهُمْ غَيْرُهُ) إمّا لكونه من أفضلهم كما ذكر في الحديث وإمّا لكون النبي ﷺ الذي قرره.

(فَلَمَّا أَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرُوهُ الْخَبَرَ) أي: الخبر المعهود من ملازمته لقراءة سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١)، (فَقَالَ) له ﷺ: (يَا فُلَانُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ) معناه ما يقول لك أصحابك من قراءة سورة الإخلاص فقط أو غيرها وليس هذا أمراً على الاصطلاح لأن الأمر هو قول القائل لغيره: افعل كذا على سبيل الاستعلاء فالعاري عنه لا يسمى أمراً بل يسمى التماساً وإنما جعله أمراً ههنا لأنه لازم التخيير المذكور وكانتهم قالوا له: افعل كذا أو كذا.

(وَمَا) أي: أي شيء (يَحْمِلُكَ) أي: وما الباعث والحامل لك (عَلَى لُزُومِ) قراءة (هَذِهِ السُّورَةِ) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) [الإخلاص: 1] (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) سأله عن أمرين.

(فَقَالَ) الرجل مجيباً عن الثاني منهما: (إِنِّي أُحِبُّهَا) أي: أقرؤها لمحبتني إياها وليس هو جواباً عن الأول لأن محبتها لا تمنع أن يقرأ بها فقط وهم إنما خبروه بين قراءته لها فقط وقراءة غيره فلا يصح أن يقال محبتي لها هو المانع من اختياري قراءتها فقط لكنه مسلتزم للأول بانضمام شيء آخر وهو إقامة السنة المعهودة في الصلاة فالمانع مركب من المحبة والأمر المعهود والحامل على الفعل المحبة وحدها.

فَقَالَ: «حُبُّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ) لَهُ ﷺ: (حُبُّكَ إِيَّاهَا) أَي: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ) لَأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَدَلَّ تَبْشِيرُهُ لَهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى الرِّضَى بِفَعْلِهِ وَعَبَّرَ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي فِي قَوْلِهِ أَدْخَلَكَ وَإِنْ كَانَ دُخُولُ الْجَنَّةِ مُسْتَقْبَلًا تَحْقِيقًا لَوْ قُوعَ ذَلِكَ، وَقَالَ نَاصِرُ الدِّينِ الزَّيْنِ ابْنِ الْمُنِيرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَقَاصِدَ تَغْيِيرَ أَحْكَامِ الْفِعْلِ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَوْ قَالَ إِنَّ الْحَامِلَ لَهُ عَلَى إِعَادَتِهَا أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ غَيْرَهَا لِأَمْرِهِ بِحَفْظِ غَيْرِهَا لَكُنَّ اعْتِلَّ بِحُبِّهَا فَظَهَرَتْ صِحَّةُ قَصْدِهِ بِهَذَا.

وفي الحديث: جواز الجمع بين السورتين في ركعة واحدة وعليه جزء من التَّبْوِيبِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَعَلْقَمَةُ وَسُوَيْدُ بْنُ غَفْلَةَ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ وَحَذِيفَةَ وَابْنِ عَمْرٍ وَتَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَالَ قَوْمٌ: مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ وَأَبُو الْعَالِيَةِ رَفِيعُ بْنُ مَهْرَانَ لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَزِيدَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَى سُورَةٍ مَعَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ يَعْلَى ابْنِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ لَبِيْبَةَ قَالَ قُلْتُ لَابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَوْ قَالَ غَيْرِي إِنْ قَرَأْتَ الْمَفْصَلَ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ شَاءَ لَأَنْزَلَهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً فَأَعْطَوْا كُلَّ سُورَةٍ حَظَّهَا مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَأَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ لَبِيْبَةَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنْ قَرَأْتَ الْمَفْصَلَ فِي رَكْعَةٍ أَوْ قَالَ فِي لَيْلَةٍ فَقَالَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَوْ شَاءَ لَأَنْزَلَهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ فَصَّلَهُ لِيُعْطِيَ كُلَّ سُورَةٍ حَظَّهَا مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَابْنُ لَبِيْبَةَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَافِعٍ بْنُ لَبِيْبَةَ الْحِجَازِيِّ وَثَقَهُ ابْنُ حِبَانَ.

وَأَجِيبُ عَنْ هَذَا: بِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِي ذَكَرَهُ عَنْ قَرِيبٍ وَحَدِيثَ عَائِشَةَ وَحَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ يَخَالِفُ هَذَا فَإِذَا ثَبَتَ الْمَخَالَفَةُ يُصَارُ إِلَى أَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ لِقُوَّتِهَا وَاسْتِقَامَةِ طَرَقِهَا أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَرَوَاهُ الطُّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ شَقِيقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

775 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: قَرَأْتُ الْمُفْصَّلَ اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ،

أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرن السور قالت المفصل أي: نعم يقرن المفصل وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة في مصنفه.

وأما حديث حذيفة فأخرجه النسائي من حديث صلة بن زفر عن حذيفة: أن النَّبِيَّ ﷺ قرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة، الحديث، وأخرجه الطحاوي أيضًا.

وفيه أيضًا: دليل صريح على عدم اشتراط قراءة الفاتحة في الصلاة، وقيل إن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم بأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة انتهى. وهذا خلاف معنى التركيب ظاهراً.

وأيضاً: أن أهل مسجد قباء أنكروا على هذا الأنصاري في جمعه بين السورتين في ركعة واحدة فلو كانت قراءة الفاتحة شرطاً لكانوا أنكروا أكثر من ذلك بل كانوا أعادوا صلاتهم فليتأمل.

وفيه أيضًا: جواز تخصيص بعض القرآن للصلاة لميل النفس ولا يعد ذلك هجراناً لغيره.

وفيه أيضًا: إشعار بأن سورة الإخلاص مكية.

وفيه أيضًا: ما يشعر بأنه ينبغي أن يكون الإمام أفضل القوم.

وفيه أيضًا: أن الصلاة تكره وراء من يكرهه القوم.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ) بضم الميم وتشديد الراء ابن عبد الله الكوفي الأعمى وقد مر في باب تسوية الصفوف وفي رواية حَدَّثَنَا عمرو بن مَرْثَةَ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ) بالهمزة شقيق بن سلمة، (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) هو نهيك بن سنان البجلي سمّاه منصور في رواية عن أبي وائل عند مسلم ونهيك بفتح النون وكسر الهاء وسنان بكسر السين المهملة وبنونين بينهما ألف.

(إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ) له: (قَرَأْتُ الْمُفْصَّلَ) كَلَّه (اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ) واحدة، قد مر غير مرة أن المفصل من سورة القتال أو الفتح أو

فَقَالَ: «هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ، لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ.....»

الحجرات أو قاف إلى آخر القرآن، وسمي مفصلاً لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة على الصحيح، ولقول هذا الرجل قرأت المفصل سبب بينه مسلم في أول حديثه من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي وائل قَالَ جاء رجل يقال له نهيك ابن سنان إلى عبد الله فَقَالَ يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف من ﴿مَاءٍ غَيْرِ ءَاسٍ﴾ [محمد: 15] أو غير ياسن فَقَالَ عبد الله كل القرآن أحصيت غير هذا قَالَ إِنِّي لأقرأ المفصل في ركعة.

(فَقَالَ) له ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منكراً عليه عدم التدبر وترك الترسل لا جواز الفعل: (هَذَا) بفتح الهاء وتشديد الذال المعجمة من هَذَا يَهْدُ هَذَا في التهذيب هَذَا سرعة القطع وسرعة القراءة وَقَالَ ابن التيانى هَذَا القراءة سردها وانتصابه على المصدرية أي: أَتَهَذُّ هَذَا وحرف الاستفهام فيه محذوف تقديره أَهَذَا وهي ثابتة في رواية منصور عند مسلم والاستفهام فيه على سبيل الإنكار.

(كَهَذَا الشَّعْرِ) وإنما قَالَ ذلك لأنَّ تلك الصفة كانت عادتهم في إنشاد الشعر، وزاد مسلم من رواية وكيع أَيضاً أَنَّ أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، وزاد أحمد عن أبي معاوية وإسحاق عن الأعمش فيه ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع وهو في رواية مسلم دون قوله نفع.

(لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ) جمع نظيرة أي السُّور التي يشبه بعضها بعضاً في الطول والقصر، وَقَالَ صاحب التلويح النظائر المتماثلة في العدد والمراد هنا المتقاربة لأنَّ الدخان ستون آية و﴿عَمَّ يَسَاءَ لَوْنَ﴾ [النبا: 1] أربعون آية، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ النظائر السُّور المتماثلة في المعاني الموعظة والحكم والقصص لا المتماثلة في عدد الآي ثم قَالَ المحب الطبري كنت أظنَّ أنها متساوية في العدد حتى اعتبرتها فلم أجد فيها شيئاً متساوياً، وتعبه الْعَيْنِيُّ بأنَّ الذي قاله ليس بذاك إذ لا دخل للتماثل في المعاني في هذا الموضع وإنما المراد التقارب في المقدار والذي يدلُّ على هذا ما رواه الطحاوي حدثنا ابن أبي داود قال حدثنا هشام بن عبد الملك قال ثنا أبو عوانة عن حصين قَالَ أَخْبَرَنِي إبراهيم عن نهيك بن سنان السلمي أَنَّهُ أَتَى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ قرأت المفصل الليلة في ركعة فَقَالَ أَهَذَا مثل هَذَا الشعر أو نثرًا مثل نثر الدقل وإنما فصل لتفصلوه لقد

الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ، فَذَكَرَ عِشْرِينَ سُورَةً⁽¹⁾ مِنَ الْمَفْصَلِ، سُورَتَيْنِ فِي

علمنا النظائر التي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأ عشرين سورة النجم والرحمن على تأليف ابن مسعود كلَّ سورتين في ركعة وذكر الدخان وعم يتساءلون في ركعة فقلت لإبراهيم أريت ما دون ذلك كيف أصف قَالَ رَبِّمَا قرأت أربعاً في ركعة انتهى، وهذا ينادي بأعلى صوته أَنَّ المراد من النظائر السور المتقاربة في المقدار لا في المعاني لآته ذكر فيه النجم والرحمن وهما متقاربان في المقدار لأنَّ الرحمن ستّ وسبعون آية والنجم ثنتان وستون آية وهي قريبة من سورة الرحمن في كونهما من النظائر وكذا ذكر فيه الدخان ﴿وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: 1] فإنهما أيضاً متقاربان في المقدار فإنَّ الدخان سبع أو تسع وخمسون آية وعم يتساءلون أربعون آية أو إحدى وأربعون، وقوله فقلت لإبراهيم أريت ما دون ذلك كيف أصنع معناه ما دون السور الأربع المذكورة في المقدار وهو الطول والقصر كيف أصنع قَالَ رَبِّمَا قرأت أربعاً أي: أربعاً من السور التي هي أقصر في المقدار من السور المذكورة التي هي الرحمن والنجم والدخان وعم يتساءلون، وقوله على تأليف ابن مسعود أراد به أَنَّ سورة النجم كانت بحذاء سورة الرحمن في مصحف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بخلاف مصحف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ) وفي رواية كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَقْرُنُ) بضم الراء وكسرها (بَيْنَهُنَّ)، فَذَكَرَ عِشْرِينَ سُورَةً من المفصل سورتين في

(1) توضيح ذلك أن هذه عشرين سورة المذكورة في الرواية على تأليف مصحف ابن مسعود رضي الله عنه كما سيأتي في باب تأليف القرآن من حديث شقيق، قال: قال عبد الله: لقد علمت النظائر التي كان النبي ﷺ يقرؤها اثنتين اثنتين في ركعة، فقام عبد الله ودخل معه علقمة وخرج علقمة فسأله فقال: عشرون سورة من أول المفصل على تأليف ابن مسعود وآخرهم من الحواميم «حم الدخان» و«عم يتساءلون» قال الحافظ: وقع في فضائل القرآن من رواية واصل عن أبي وائل ثمانين عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم، وبين فيه من رواية أبي حمزة عن الأعمش أن قوله عشرين سورة إنما سمعه أبو وائل من علقمة عن عبد الله، ولفظه: فقام عبد الله ودخل معه علقمة الحديث المذكور قريباً، ولابن خزيمة من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش مثله، وزاد فيه: فقال الأعمش أولهن «الرحمن» وآخرهن «الدخان» ثم سردها، وكذلك سردها أبو إسحاق عن علقمة والأسود عن عبد الله فيما أخرجه أبو داود متصلاً بالحديث بعد قوله: كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة «الرحمن» و«النجم» في ركعة، و«اقتربت» و«الحاقة» في ركعة، و«الذاريات» و«الطور» في ركعة، و«الواقعة» و«نون» في ركعة، و«سأل سائل» =

«النازعات» في ركعة، و«ويل للمطففين» و«عيسى» في ركعة، و«المدثر» و«المزمل» في ركعة، و«هل أتى» و«لا أقسم» في ركعة، و«عم يتساءلون» و«المرسلات» في ركعة، و«إذا الشمس كورت» و«الدخان» في ركعة، وهذا لفظ أبي داود، والآخر مثله إلا أنه لم يقل في ركعة في شيء منها، وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشرة قبل التاسعة، ولم يخالفه في الاقتران، وقد سردها أيضًا محمد بن سلمة ابن كهيل عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكنه قدم وأخر في بعض وحذف بعضها، ومحمد ضعيف، وعرف منه أن قوله في رواية واصل وسوريتين من آل حم مشكل، لأن الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان فيحمل على التغليب، أو فيه حذف كأنه قال وسوريتين إحداهما من آل حم، وكذا قوله في رواية أبي حمزة آخرهن «حم الدخان» و«عم يتساءلون» مشكل لأن «حم الدخان» آخرهن في جميع الروايات، وأما «عم» فهي من رواية أبي خالد السابعة عشرة، وفي رواية أبي إسحاق الثامنة عشرة فكان فيه تجوزًا لأن «عم» وقعت في الركعتين الآخرين في الجملة يتبين من هذا أن في قوله: في حديث الباب عشرين سورة من المفصل تجوزًا لأن الدخان ليست منه، ولذلك فصلها من المفصل في رواية واصل، نعم يصح ذلك على أحد الآراء في حد المفصل كما بسط في موضعه، انتهى.

قلت: لكن سياق أبي داود في النسخ التي بأيدينا يخالف ما حكى عنه الحافظ، ولفظه: «النجم» و«الرحمن» في ركعة، و«اقتربت» و«الحاقة» في ركعة، و«الطور» و«الذاريات» في ركعة، و«إذا وقعت» و«نون» في ركعة، و«سأل سائل» و«النازعات» في ركعة، و«ويل للمطففين» و«عيسى» في ركعة، و«المدثر» و«المزمل» في ركعة، و«هل أتى» و«لا أقسم بيوم القيامة» في ركعة، و«عم يتساءلون» و«المرسلات» في ركعة، و«الدخان» و«إذا الشمس كورت» في ركعة، قال أبو داود: هذا تأليف ابن مسعود رضي الله عنه، انتهى. ويمكن أن يحمل هذا على اختلاف النسخ.

ومن الرغائب أن شيخي وسيدي حضرة مولانا الشيخ خليل أحمد نور الله مرقده لما بلغ في شرحه على أبي داود «بذل المجهود» على هذا الحديث أمرني أن أكتب له هذا النظائر على ورقة وقال: أشتبه أن أصلي الليلة التهجد على هذا الطريق، كان ذلك من الشغف في حب النبي ﷺ، مع أن القراءة على خلاف الترتيب العثماني مكروه، أو خلاف الأولى عند الجمهور منهم الحنفية، كما تقدم في المسألة الثانية من المسائل الست المذكورة في أول الباب، وهذا من دأب المنهمكين في الحديث وحب النبي ﷺ، وفي مقدمة الأوجز في آداب الطالب: وينبغي أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب وفضائل الأعمال فذاك زكاء الحديث وسبب حفظه، وقال عمرو بن قيس الملائي إذا بلغك شيء من الخبر فاعمل به ولو مرة تكن من أهله، وقال أحمد بن حنبل: ما كتبت حديثًا إلا قد عملت به حتى مر بي أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة دينارًا فاحتجمت وأعطيت الحجام دينارًا، انتهى. وهذا هو مجمل ما روي عن بعض الأسلاف من الحنفية أنهم رفعوا أيديهم في الصلاة أو قرؤوا الفاتحة خلف الإمام، أو غير ذلك من الروايات المخالفة لمسلك الحنفية، فإن مدار المسلك على ما ثبت من ترجيحه من وجوه الترجيح، ومدار هذا العمل على ثبوت ذلك الفعل من قرّة عيون العالمين حبيب رب العالمين.

كُلِّ رَكْعَةٍ»⁽¹⁾.

كُلِّ رَكْعَةٍ) ولم يفسرهما هنا، وقد فسرهما في رواية أبي داود قَالَ: حَدَّثَنَا عباد بن موسى نا إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل عن إسحاق عن علقمة والأسود قالا أتى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجل فَقَالَ إِنِّي أقرأ المفصل في ركعة فَقَالَ أَهَذَا كهَذَا الشعر ونثراً كنثر الدقل لكن النَّبِيَّ ﷺ كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة، الرحمن والنجم في ركعة، واقتربت والحاقة في ركعة، والذاريات والطور في ركعة، والواقعة ون في ركعة، و﴿سَأَلَ﴾ [المعارج: 1] والنازعات في ركعة، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: 1] وعبس في ركعة، والممدثر والمزمل في ركعة، و﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان: 1] و﴿لَا أَقِيمُ﴾ [القيامة: 1] في ركعة، و﴿عَمَّ يَسَاءَ لُونُ﴾ [النبا: 1] والمرسلات في ركعة، و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: 1] والدخان في ركعة، فإن قيل الدخان ليست من المفصل فكيف عدّها منه فالجواب أنّ فيه تجوّزاً فلذلك قَالَ في فضائل القرآن من رواية واصل عن أبي وائل ثمانى عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم حيث أخرج الدخان من المفصل، فإن قيل إنّ قوله في رواية واصل وسورتين من آل حم مشكل لأنّ الروايات لم تختلف أنّه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان.

فالجواب: أنّه محمول على التغليب أو فيه حذف كأنّه قَالَ وسورتين إحداهما من آل حم، وفي الحديث كراهة الإفراط في سرعة التلاوة لأنّه ينافي المطلوب من التدبّر والتفكّر في معاني القرآن ولا خلاف في جواز السرد بدون

وقال بعض مشايخي: إن الصلاة قاعدا وإن كان على النصف من أجر القائم، لكن من صلى قاعدا ابتغاء لاتباعه ﷺ فلا يبعد أن يزيد أجر ابتغاء الاتباع على أجر الضعف، وفي الشفاء: كان لأبي محذورة قصة في مقدم رأسه إذا قعد وأرسلها أصابت الأرض، فقيل له: ألا تحلقها؟ فقال لم أكن بالذي أحلقها وقد مسحها رسول الله ﷺ بيده وفي أبي داود لبس أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ثياباً جددًا عند موته عملاً بظاهر قوله ﷺ: «الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها» وقال عمي مولانا محمد الياس نور الله مرقده في أول ليلة توفي في آخرها: أشتي أن أغتسل الليلة غسلًا بالغًا وألبس ثيابًا جددًا وأطيب بالطيب الكثير وأذهب بهذه الحالة ومعلوم أن الميت لا يذهب في ثيابه التي توفي فيها لكن الحب يجري على خلاف الأصول، رزقني الله تعالى وإياك حبه وحب رسوله ﷺ.

(1) طرفاه 4996، 5043 - تحفة 9288.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب ترتيل القراءة واجتناب الهذرقم (822).

تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجراً ، وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها والأولى التساوي فيهما إلا في الصبح والأفضل فيها تطويل الركعة الأولى على الثانية وقد مرّ تفصيله .

وفيه : جواز الجمع بين السور لأنه إذا جاز الجمع بين السورتين ساغ الجمع بين ثلاث فصاعداً لعدم الفرق ، وقد روى أبو داود وصحّحه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة رضي الله عنها أكان رسول الله ﷺ يجمع بين السور قالت نعم من المفصل ، ولا يخالف هذا ما سيأتي في التهجد أنه ﷺ جمع بين البقرة وغيرها من الطوال لأنه يحمل على النادر .

وقال القاضي عياض في حديث ابن مسعود رضي الله عنه هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالباً وأما تطويله فإنما كان في التدبر والترسل وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادراً ، وقال الحافظ العسقلاني : ليس في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ما يدل على المواظبة بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعيّنات إذا قرأ من المفصل ، وتعقبه العيني بأن آخر كلامه ينقض أوله لأن لفظة كان تدل على الاستمرار وهو يدل على المواظبة ، فافهم .

وقال الكرماني : وفيه دليل على أن صلاته ﷺ من الليل عشر ركعات وكان يوتر بواحدة .

وفيه : أننا لا نسلم أن ظاهر الحديث يدل على هذا سلمنا ما قاله ولكن من أين يدل على أنه كان يوتر بواحدة بل فيه موافقة لقول عائشة وابن عباس رضي الله عنهما أن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر وسيجيء تحقيق هذا في باب الوتر إن شاء الله تعالى .

وفيه أيضاً : ما يقوي قول القاضي أبي بكر الباقلاني أن تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم لأن تأليف عبد الله المذكور مغاير لتأليف مصحف عثمان رضي الله عنه .

تنبيه:

هذا الحديث هو الحديث الموصول في هذا الباب فلهذا صدر الترجمة بما دلّ عليه ، والله أعلم .

107 - باب: يَقْرَأُ فِي الْأَخْرَيْتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ⁽¹⁾

776 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي

107 - باب: يَقْرَأُ فِي الْأَخْرَيْتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

(باب) بالتونين (يَقْرَأُ) المصلي في الركعتين الأوليين بأم الكتاب وسورتين (وفي الأخريتين) من ذوات الأربع (بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) ولا يزيد عليها وسكت عن ثالثة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الأخريين من الرباعية ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما رواه مالك من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق رضي الله عنه يقرأ فيها: ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: 8] الآية.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري التبوذكي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى، (عَنْ يَحْيَى) أي: ابن كثير، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي) صلاة (الظُّهْرِ فِي)

(1) المسألة خلافية شهيرة بسطت في الأوجز وجملتها أن القراءة واجبة في ركعة واحدة فقط عند زفر والحسن البصري وغيرهما، وفي ركعتين في المشهور عن الحنفية، وهو رواية عن الإمام أحمد، وفي ثلاث ركعات على ما نقل عن مالك، وفي أربع ركعات عند الشافعية، وهو المصحح عند الحنابلة كذا في الأوجز، وقال الموفق يجب قراءة الفاتحة في كل ركعة في الصحيح من المذهب وهو مذهب مالك والشافعي، وعن أحمد لا تجب إلا في ركعتين من الصلاة، ونحوه عن النخعي والثوري وأبي حنيفة لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: اقرأ في الأوليين وسبح في الأخريين، وعن الحسن إن قرأ في ركعة أجزاءه لقوله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا يَنْزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: 20] وعن مالك إن قرأ في ثلاثة أجزاء لأنه معظم الصلاة، إلى آخر ما بسط من الدلائل، ولا يبعد في غرض الترجمة أن تكون إشارة إلى مسألة أخرى خلافية أيضًا وهي الزيادة على الفاتحة في ما بعد الأوليين، وعليه حمل الحافظ الترجمة إذ قال: قوله «بفاتحة الكتاب» يعني بغير زيادة وسكت عن ثالثة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الأخريين من الرباعية، ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما روى مالك من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر رضي الله عنه يقرأ فيها: ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا﴾ الآية انتهى. وعلى ذلك حمل العيني الترجمة وتبعهما القسطلاني، وتوضيح الخلاف في ذلك كما في الأوجز أن الأئمة الثلاثة كرهوا قراءة شيء بعد الفاتحة في الأخريين وثالثة المغرب، لرواية أبي قتادة المذكورة في الباب، وللشافعي في ذلك قولان: القديم مع الجمهور، والجديد استحباب السورة في الأخريين أيضًا، كذا في الأوجز، وعلى هذا تكون ترجمة الإمام البخاري ردًا على الجديد من قول الشافعي.

الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ، وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ⁽¹⁾.

الركعتين (الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ) فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُمَا بِسُورَةٍ. (وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَيُسْمِعُنَا) بضم الياء من الإسماع (الآيَةَ) أحياناً، (وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا) يطيل من الإطالة كذا في رواية الأكثر وفي رواية ما لا (يُطَوِّلُ) من التطويل، وفي أخرى بما لا يطيل، وكلمة ما في ما لا يطيل يحتمل أن تكون نكرة موصوفة أي: تطويلاً لا يطيله (فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ) ويحتمل أن تكون مصدرية أي: غير إطالته في الثانية فيكون هي وما في حيزها صفة لمصدر محذوف.

(وَهَكَذَا) يقرأ في الأوليين بأَمِّ الكتاب وسورتين وفي الآخرين بأَمِّ الكتاب فقط ويطوّل في الأولى (فِي) صلاة (الْعَصْرِ وَهَكَذَا) يطوّل الركعة الأولى (فِي) صلاة (الصُّبْحِ) فالتشبيه في العصر أعَمّ من التشبيه في الصبح، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ فِيهِ حِجَّةٌ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الرّكعتين الآخرين إن شاء لم يقرأ الفاتحة فيهما، وفيه أنّ قوله وفي الآخرين بأَمِّ الكتاب لا يدلّ على الوجوب، وقد روى ابن المنذر عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَقْرَأَ فِي الْأُولَيَيْنِ وَسَبَّحَ فِي الْآخِرَتَيْنِ وَكَفَى بِهِ قَدْوَةٌ، وروى الطبراني في معجمه الأوسط عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ سَنَّةُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يقرأ فِي الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَهَذَا حِجَّةٌ عَلَى مَنْ جَعَلَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ مِنَ الْفُرُوضِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الظَّهْرِ.

تتمّة:

قال ابن خزيمة: قد كنت زماناً أحسب أنّ هذا اللفظ لم يروه عن يحيى غير همام وتابعه أبان إلى أن رأيت الأوزاعي قد رواه أيضاً عن يحيى يعني أنّ أصحاب يحيى اقتصروا على قوله كان يقرأ في الأوليين بأَمِّ الكتاب وسورة كما تقدّم عنه من طرق وإنّ هماماً زاد هذه الزيادة وهي الاقتصار على الفاتحة في الآخرين فكان يخشى شذوذها إلى أن قويت عنده بمتابعة من ذكره لكن أصحاب الأوزاعي لم يتفقوا على ذكرها.

108 - بَابُ مَنْ خَافَتْ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

777 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قُلْتُ لِحَبَّابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ قَالَ: «بِاضْطِرَابٍ لِحَيَّتِهِ»⁽¹⁾.

109 - بَابُ: إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ

778 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي

108 - بَابُ مَنْ خَافَتْ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

(بَابُ مَنْ خَافَتْ) أَي: أَسْرَ (الْقِرَاءَةَ) وَفِي رَوَايَةٍ بِالْقِرَاءَةِ (فِي) صَلَاةِ (الظُّهْرِ وَ) صَلَاةِ (الْعَصْرِ).

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بِكسْرِ الْعَيْنِ وَسَقَطَ فِي رَوَايَةِ لَفْظِ ابْنِ سَعِيدٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، (عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ) بضم الْعَيْنِ فِيهِمَا وَالثَّانِي مُصْغَرٌ، (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) بفتح الميمين وَسَكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ بَيْنَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ.

قال: قلنا وفي رواية (قُلْتُ) بِحذف قَالَ: (لِحَبَّابٍ) هُوَ ابْنُ الْأُرْت: (أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ) كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا.

(قُلْنَا) لَهُ: (مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟) ذَلِكَ، (قَالَ: «بِاضْطِرَابٍ لِحَيَّتِهِ» (الكريمة أَي: بحركتها، واستدل به البيهقي على أَنَّ الإِسْرَارَ بِالْقِرَاءَةِ لَا بد فيه من إِسْمَاعِ الْمَرْءِ نَفْسَهُ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَطْبَقَ شَفَتَيْهِ وَحَرَكَ لِسَانَهُ فَإِنَّهُ لَا تَضْطَرِبُ بِذَلِكَ لِحْيَتُهُ فَلَا يَسْمَعُ نَفْسَهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي بَابِ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ.

109 - بَابُ: إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا أَسْمَعَ) مِنَ الْإِسْمَاعِ وَفِي رَوَايَةٍ سَمِعَ مِنَ التَّسْمِيعِ (الْإِمَامُ) الْمَأْمُومِينَ (الْآيَةَ) فِي الصَّلَاةِ السَّرِيَّةِ لَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ إِنْ كَانَ سَاهِيًا وَقِيلَ يَسْجُدُ مَطْلَقًا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (يَحْيَى بْنُ أَبِي

كثير، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَنُسِمِعُنَا الْآيَةَ أحيانًا وَكَانَ يُطِيلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى»⁽¹⁾.

110 - باب: يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى

779 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ»⁽²⁾.

كثير حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَنُسِمِعُنَا الْآيَةَ مِنْ السُّورَةِ.

(أحيانًا وَكَانَ يُطِيلُ) وفي رواية: يطول (في الرَّكْعَةِ الْأُولَى) وفي رواية هذا الباب ساقط أصلاً.

110 - باب: يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى

(باب) بالتنوين يطول المصلِّي (الركعة الأولى) بالقراءة في جميع الصلوات. (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، قَالَ (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ) وفي رواية يطيل (في الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ) والعصر (وَيُقَصِّرُ فِي) الركعة (الثَّانِيَةِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ) أيضًا وكذا في بقية الصلوات وهو ظاهر الحديث المذكور في الباب وعن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ يطول في أولى الصبح خاصة، وَقَالَ البيهقي في الجمع بين أحاديث المسألة يطول في الأولى إن كان ينتظر أحدًا وإلا فيسوي بين الأوليين وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قَالَ: إِنِّي لَأُحِبُّ أَنْ يُطَوِّلَ الْإِمَامُ الْأُولَى مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَكْثُرَ النَّاسُ فَإِذَا صَلَّيْتُ لِنَفْسِي فَأَتِي أَحْرَصُ عَلَى أَنْ أَجْعَلَ الْأُولَيَيْنِ سَوَاءً، وَذَهَبَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ إِلَى اسْتِحْبَابِ تَطْوِيلِ الْأُولَى مِنَ الصُّبْحِ دَائِمًا وَأَمَّا

(1) أطرافه 759، 762، 776، 779 - تحفة 12108 - 1/198.

(2) أطرافه 759، 762، 776، 778 - تحفة 12108.

111 - بَابُ جَهْرِ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ⁽¹⁾

غيرها فإن كان يترجى كثرة المأمومين ويبادر هو أوّل الوقت فينتظر وإلا فلا ، وذكر في حكمة اختصاص الصبح بذلك أنّها تكون عقب النوم والراحة وفي ذلك الوقت يواطئ السمع واللّسان القلب لفراغه وعدم تمكّن الاشتغال بأمور المعاش وغيرها فيه والعلم عند الله تعالى.

111 - بَابُ جَهْرِ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ

(باب) حكم (جهر الإمام بالتأمين) أي : عقب قراءة الفاتحة في الصلاة ، والتأمين على وزن التفعيل من آمن يؤمن أي قال : آمين وهو بالمدّ والتخفيف في جميع الروايات وعند جميع القراء ، وحكى الواحدي عن حمزة والكسائي الإمالة ، وفيه ثلاث لغات أخرى شاذة الأولى القصر حكاه ثعلب وأنشد له شاهدا وأنكره ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنّه لضرورة الشعر وحكى القاضي

(1) المسألة خلافية شهيرة كما بسطت في الأوجز ، وجملتها أن الإمام يجهر بالتأمين في الجهرية عند الإمام أحمد وهو القول القديم للشافعي ، ويسر عند الحنفية وهو القول الجديد للشافعي ، وبه قالت المالكية كما في الباجي ، كذا في الأوجز ، قال الدردير : ندب على إسرار الفذ والإمام والمأموم بالتأمين ، انتهى . وفي تقرير مولانا حسين علي على هذين البابين ليس فيه دليل جهر آمين ، ومعنى الترجمة أنه ما حكم الجهر والأولى الإخفاء لأنه دعاء وليس الجهر بمكروه ، انتهى . وعامة الشراح والمشايع ، وعليه بناء والدي في تقريره هذا أن الإمام البخاري رضي الله عنه أراد بذلك إثبات جهر الإمام والمأموم بالتأمين ، وفي فيض الباري اختار المصنف القول القديم للشافعي مع أن الأقرب إلى الحديث هو الجديد ، انتهى . ولا يذهب عليك أن نقلة المذاهب اختلفوا في ذكر قولي الشافعي القديم والجديد ، وما ذكرته عن الأوجز هو المأخوذ عن السعاية ، إذ قال : والشافعي في قوله الجديد إن المنفرد بالإمام والمأموم كل منهم يسر بآمين جهرية كانت الصلاة أو سرية ، انتهى . وبه جزم في هامش موطأ محمد إذ قال على قول محمد وبه نأخذ : ينبغي أن يؤمن الإمام ويؤمن من خلفه ولا يجهرون به ، قاله الشافعي في قوله الجديد ، انتهى . وفي العيني عن التلويح : يجهر في الجهرية المأموم عند أحمد وغيره ، وقال جماعة : يخفيها ، وهو قول أبي حنيفة وغيره ، والشافعي في الجديد وفي القديم يجهر ، وعن القاضي حسين عكسه ، قال النووي : هو غلط لعله من الناسخ انتهى . وسيأتي شيء من ذلك في أول الباب الآتي .

وَقَالَ عَطَاءٌ: «آمِينَ دُعَاءٌ»

عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازَه في الشعر خاصّة، والثانية التشديد مع المدّ، والثالثة التشديد مع القصر، وخطأهما جماعة من أهل اللغة، ولكنه لم يذكر هنا فساد الصلّة به وفيه خلاف وذلك لأنّ الفساد قول أبي حنيفة وعندهما لا يفسد لأنّه يوجد في القرآن مثله وهو قول الله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: 2] والفتوى على قولهما، وأمّا وزن آمين فليس من أوزان كلام العرب وهو مثل قابيل وهابيل، وقيل: هو من أسماء الأفعال مثل صه للسكرت ويفتح في الوصل لثقل الكسرة بعد الياء مثل كيف وأين، وأمّا معناه فَقَالَ الجمهور اللهم استجب، وقيل: ليكن كذلك، وقيل: لا تخيب رجاءنا، وقيل لا يقدر على هذا غيرك، وقيل: اللهم آمنا بخير.

وقيل: درجة في الجنة تجب لقائلها، وقيل استجيب له كما استجيب للملائكة، وقيل: هو اسم من أسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة بإسناد ضعيف، وعن هلال بن يساف التابعي مثله وأنكره جماعة منهم النووي وعبادته في تهذيبه: هذا لا يصح لأنه ليس في أسماء الله تعالى اسم مبني، وأسماء الله تعالى لا تثبت إلا بالقرآن والسنة وقد عدم الطريقان فيه، وقيل طابع الله على عباده يدفع به عنهم الآفات، وعند أبي داود من حديث أبي زهير النمري الصحابي أن آمين مثل الطابع على الصحيفة ثم ذكر أنه وقف رسول الله ﷺ على رجل ألح في الدعاء فقال ﷺ: «أوجب إن ختم» فقال رجل: بأي شيء يختم قال: «بآمين فإنه إن ختم بآمين فقد أوجب»، وقيل هو كنز من كنوز العرش لا يعلم تأويله إلا الله، وَقَالَ من شدد ومدّ معناه قاصدين إليك ونقل ذلك عن جعفر الصادق، وَقَالَ من قصر وشدد هي كلمة عبرانية أو سريانية، وقيل أصله همين.

وفي المجتبى: لا خلاف أن آمين ليس من القرآن حتى قالوا بارتداد من قال إنّه منه وإنّه مسنون في حق المنفرد والإمام والمأموم والقارئ خارج الصلّة واختلف القراء في التأمين بعد الفاتحة إذا أراد ضم سورة إليها والأصح أنه يأتي بها.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: («آمِينَ دُعَاءٌ») مبتدأ وخبر والدعاء يشترك فيه الإمام والمأموم.

أَمَّنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ وَرَاءَهُ حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لَلْجَّةَ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «يُنَادِي الْإِمَامَ: لَا تَفْتِنِي بِأَمِينٍ»

(أَمَّنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) هو عبد الله بن الزبير بن العوام، (وَ) أَمَّنَ أَيضًا (مَنْ وَرَاءَهُ) من المأمومين (حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ) أي: لأهل المسجد (لَلْجَّةَ) (بَلَامِينَ الْأُولَى) لام التأكيد والثانية من نفس الكلمة واللجة بتشديد الجيم هي الصوت المرتفع وكذلك اللجلجة، ويروى لجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة وهي الأصوات المختلطة المختلفة، وفي رواية البيهقي لرجة بالراء موضع اللام، وقوله أَمَّنَ الزبير من قول عطاء أيضًا يؤكد كون أمين دعاء يشترك فيه الإمام والمأموم، وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قَالَ قلت له أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن قَالَ نعم ويؤمن من وراءه حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لَلْجَّةَ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا آمِينَ دعاء، ورواه الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قَالَ كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ويقول من خلفه آمين حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لَلْجَّةَ.

وفي المصنف حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ قَالَ لَعَلَّهُ عن ابن جريج عن عطاء عن ابن الزبير قَالَ كان للمسجد رجّة أو قَالَ لَجّة إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ وروى البيهقي عن خالد بن أيوب عن عطاء قَالَ أدركت مائتين من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ في هذا المسجد إِذَا قَالَ الْإِمَامُ غير المغضوب عليهم وَلَا الضَّالِّينَ سمعت لهم رجّة بِأَمِين.

(وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُنَادِي الْإِمَامَ: لَا تَفْتِنِي) بفتح المثناة الفوقية التي هي تاء الخطاب وضم الفاء وسكون التاء من الفوات أي: لا تدعني أن يفوت متي القول (بِأَمِينٍ) ويروى لا تسبقني بِأَمِينٍ، ومراد أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة، وقد تمسك به بعض المالكية في أن الإمام لا يؤمن وَقَالَ معناه لا تنازعني التأمين الذي هو من وظيفة الإمام وهذا تأويل بعيد جدًا، وهذا من قول عطاء أيضًا على ما وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قَالَ قلت له أكان ابن الزبير يؤمن لهم وفي آخره قَالَ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يدخل المسجد وقد قام الإمام فيناديه فيقول لا تسبقني بِأَمِينٍ، وقد وصله ابن أبي شيبة أيضًا فَقَالَ نا وكيع نا كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يؤذن بالبحرين فَقَالَ لِلْإِمَامِ: لَا تَسْبِقْنِي بِأَمِينٍ.

وقال أبو أسامة عن محمد عنه مثله وكان الإمام بالبحرين العلاء بن الحضرمي ، وروى صاحب المحلى عن عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان مؤذناً للعلاء بن الحضرمي بالبحرين فاشترط عليه أن لا يسبقه بآمين .

وروى البيهقي من طريق حماد عن ثابت عن أبي رافع قال كان أبو هريرة رضي الله عنه يؤذن لمروان بن الحكم فاشترط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه قد دخل في الصف فكان إذا قال مروان ولا الضالين قال أبو هريرة رضي الله عنه آمين يمدّ بها صوته وقال إذا وافق تأمين أهل الأرض تأمين أهل السماء غفر لهم ، وكان أبو هريرة رضي الله عنه كان يشتغل بالإقامة وتعديل الصفوف وكان مروان يبادر إلى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة فكان أبو هريرة رضي الله عنه ينهأ عن ذلك ، وقد روي عن بلال رضي الله عنه نحو قول أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أبو داود قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن راهوية ، نا وكيع ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، عن بلال رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله لا تسبقني بآمين ، ورجاله ثقات لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالاً وقد روي عنه بلفظ أن بلالاً قال وهو ظاهر الإرسال ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول ، وقال أبو حاتم الرازي رفعه خطأ ورواية الثقات عن عاصم عن أبي عثمان مرسلًا .

وقال البيهقي : وقيل عن أبي عثمان عن سلمان قال : قال بلال وهو ضعيف ليس بشيء ، ثم إن العلماء قد أولوا قوله لا تسبقني على وجهين ، الأول أن بلالاً رضي الله عنه كان يقرأ الفاتحة في السكتة الأولى من سكتتي الإمام فربما يبقى عليه شيء منها ورسول الله ﷺ قد فرغ منها فاستمهله بلال في التأمين الثاني أن بلالاً رضي الله عنه كان يقيم في الموضع الذي يؤذن فيه من وراء الصفوف فإذا قال قد قامت الصلاة كبر النبي ﷺ فربما سبقه ببعض ما يقرؤه فاستمهله بلال قدر ما يلحق القراءة والتأمين ، وقد تمسك به بعض الحنفية في أن الإمام يدخل في الصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة وفيه نظر لأنها واقعة عين وسببها محتمل فلا يصح التمسك بها فليتأمل ، وقال ابن المنير ومناسبة قول عطاء للترجمة أنه حكم

وَقَالَ نَافِعٌ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَدْعُهُ وَيَحْضُهُمْ وَسَمِعْتُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ خَيْرًا».

780 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

بأن التأمين دعاء فاقترضى ذلك أن يقوله الإمام لأنه في مقام الداعي بخلاف قول المانع أنها جواب للدعاء فيختص بالمأموم، وجوابه أن التأمين قام مقام التلخيص بعد البسط فالداعي يفصل والمؤمن يُجمل فكأنه قَالَ اللَّهُمَّ استجب لنا ما دعوناك به من الهداية إلى الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ولا تجعلنا من المغضوب عليهم ولا الضالين فإن قالها الإمام أيضًا فكأنه دعا مرتين مفصلاً ثم مجملًا وأما المأموم فإنه قد اقتدى بالإمام وأتى بها مجملًا، والله أعلم.

(وَقَالَ نَافِعٌ) هو مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لَا يَدْعُهُ) أي: لا يتركه (وَيَحْضُهُمْ)⁽¹⁾ قَالَ: (وَسَمِعْتُ مِنْهُ) أي: من ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فِي ذَلِكَ) أي: التأمين (خَيْرًا) أي: فضلًا وثوابًا وفي رواية خبرًا بالموحدة أي: حديثًا مرفوعًا ويشعر به ما أخرجه البيهقي: كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا آمن الناس آمن معهم ويرى ذلك من السنة وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا خَتَمَ الْقُرْآنَ قَالَ آمِينَ لَا يَدْعُ أَنْ يَوْمَنَ إِذَا خَتَمَهَا وَيَحْضُهُمْ عَلَى قَوْلِهَا قَالَ وَسَمِعْتُ مِنْهُ ذَلِكَ خَيْرًا وَمُنَاسِبَةً أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلترجمة من حيث إنه كان لا يترك التأمين وهذا يتناول أن يكون إمامًا أو مأمومًا وكان في الصلاة أو خارج الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (مَالِكٌ) هو ابن أنس الأصبحي الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ وفي رواية الترمذي من طريق زيد بن الحباب عن مالك نا ابن شهاب، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ)⁽²⁾ يرويان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرج هذا الحديث مسلم وأبو داود الترمذي في الصلاة أيضًا.

(1) بالضاد المعجمة أي: يحثهم على القول به وأن لا يتركوا.

(2) ظاهره أن لفظهما واحد لكن سيأتي في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة مغايرة بسيرة للفظ الزهري.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ، فَأَمَّنُوا،»

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) وفي رواية أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (قَالَ: إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ) أي: إذا قَالَ الْإِمَامُ آمِينَ وهو ظاهر في أَنَّ الْإِمَامَ يُؤْمِنُ كما هو مذهب الجمهور على ما سيأتي، وقيل معناه إذا دعا والمراد دعاء الفاتحة من قوله اهدنا وتسميته الداعي مؤمناً سائغة لأنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْمَى دَاعِيًا كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ أُحِبِّتَ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: 89] وكان موسى دَاعِيًا وهارون مؤمناً كما رواه ابن مَرْدَوِيهِ من حديث أَنَسٍ، وتعقَّبَ بعدم الملازمة فلا يلزم من تسمية الْمُؤْمِنِ دَاعِيًا عكسه قاله ابن عبد البر على أَنَّ الحديث في الأصل لم يصحَّ ولو صحَّ فإطلاق كون هارون دَاعِيًا إنما هو للتغليب، وقيل معنى قوله آمَنَ بلغ موضع التأمين كما يقال أنجد إذا بلغ نجدًا وإن لم يدخلها قَالَ ابن العربي هذا بعيد لغة وشرعًا.

وَقَالَ ابن دقيق العيد هذا مجاز فإن وجد دليل يرجِّحه عمل به وإلا فالأصل عدمه، واستدلوا له برواية أَبِي صَالِحٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِيَةِ بعد باب بلفظ إذا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ فقولوا آمِينَ، قالوا فالجمع بين الروایتين يقتضي حمل قوله إذا آمَنَ على المجاز وَقَالَ الجمهور على تسليم المجاز المذكور أَنَّ المراد بقوله إذا آمَنَ إذا أراد التأمين لوافق تأمين الْإِمَامِ والمأموم معًا ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الْإِمَامُ، وقد ورد التصريح بأن الْإِمَامَ يقولها في رواية معمر عن ابْنِ شِهَابٍ في هذا الحديث بلفظ: إذا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ فقولوا آمِينَ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تقول آمِينَ وَأَنَّ الْإِمَامَ يقول آمِينَ الحديث أخرجه أَبُو دَاوُدَ والنسائي وهو صريح في كون الْإِمَامِ يُؤْمِنُ وقيل في الجمع بينهما المراد بقوله إذا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ فقولوا آمِينَ أي: ولو لم يقل الْإِمَامُ آمِينَ، وقيل يؤخذ من الخبرين تخيير المأموم في قولها مع الْإِمَامِ أو بعده قاله الطبري، وقيل الأوَّل لمن قرب من الْإِمَامِ والثاني لمن تباعد عنه لأن جهر الْإِمَامِ بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه فمن سمع تأمينه آمَنَ معه ومن لا يسمعه يؤمِّنُ إذا سمعه يقول وَلَا الضَّالِّينَ لأنَّه وقت تأمينه قاله الْخَطَّابِيُّ وهذه الوجوه كلها محتملة والترجيح للأوَّل من وجوه الجمع بين الروایتين.

(فَأَمَّنُوا) أي: فقولوا آمِينَ واستدلَّ به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الْإِمَامِ لأنَّه رتبة عليه بالفاء لكن تقدَّم في الجمع بين الروایتين أَنَّ المراد المقارنة

فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ

وبذلك قَالَ الجمهور، وَقَالَ الشيخ أبو محمد الجويني لا يستحبّ مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره، قَالَ إمام الحرمين يمكن تعليله بأنّ التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه فلذلك لا يتأخّر عنه وهو واضح، ثم إنّ هذا الأمر عند الجمهور للنّدب وحكى ابن بزيمة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر، قَالَ وأوجبه الظاهرية على كلّ مصلٍّ، ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنّه يؤمّن ولو كان مشتغلاً بقراءة الفاتحة وبه قَالَ أكثر الشافعية، ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالاة على وجهين أصحهما لا تنقطع لأنّه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة بخلاف الأمر الذي يتعلق بها كالحمد للعاطس.

(فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ) زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم فإنّ الملائكة تؤمّن قبل قوله فمن وافق وكذا في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب عند البخاريّ في الدعوات، وهو دالّ على أنّ المراد بالموافقة الموافقة في القول والزمان وأما ما قاله ابن حبان في صحيحه بعد قوله فإنّ الملائكة تقول آمين من أنّه يريد أنّه إذا أمّن كتأمين الملائكة من غير إعجاب ولا سمعة ولا رياء خالصاً لله تعالى فإنّه حينئذ يغفر له يعني المراد الموافقة في الإخلاص والخشوع، فغير ظاهر من نظم الحديث الذي عند مسلم وعند نفسه أيضاً وكذا ما جنح إليه غيره فَقَالَ في الصفات المحمودة أو في إجابة الدعاء وكذا ما قيل المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين، وقد يأبى عن هذه التأويلات أيضاً ما في الصحيحين عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النّبي ﷺ إذا قَالَ أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين ووافقت إحدهما الأخرى غفر له ما تقدّم من ذنبه وزاد فيه مسلم إذا قَالَ أحدكم في الصلاة وهي زيادة حسنة نبه عليها عبد الحق في الجمع بين الصحيحين .

وفي هذا اللفظ فائدة أخرى وهي اندراج المنفرد فيه وغير هذا اللفظ إنّما هو في الإمام أو في المأموم أو فيهما، ويأبى عنها أيضاً رواية محمد بن عمرو الآتية فوافق ذلك قول أهل السماء، ونحوه لسهيل عن أبيه عند مسلم وكذا ما رواه البيهقي بلفظ: «إذا قال القارئ غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقال من خلفه آمين ووافق ذلك قول أهل السماء آمين غفر له ما تقدّم من ذنبه».

غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.....

ورواه الدارمي أيضاً في مسنده، وكذا ما رواه عبد الرزاق عن عكرمة قال: صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فإذا وافق أمين في الأرض أمين في السماء غفر للعبد، ومثله لا يقال بالرأي فالمصير إليه أولى.

وَقَالَ ابن المنير الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلّها لأنّ الملائكة لا غفلة لهم فمن وافقهم كان متيقظاً منهم ثم الظاهر أن المراد بالملائكة جميعهم واختاره ابن برزة وذلك لأنّ الجمع المحلى باللام يفيد الاستغراق بأن يقولها الحاضرون من الحفظة ومن فوقهم حتى ينتهي إلى الملائكة الأعلى وأهل السموات وقيل الحفظة منهم وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنّهم غير الحفظة.

(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية إلّا ما يتعلق بحقوق الناس وذلك معلوم من الأدلة الخارجية المخصصة لعمومات مثله وأمّا الكبائر فإنّ عموم اللفظ يقتضي المغفرة لها ويستدل بالعام ما لم يظهر المخصّص، لكن ثبت أنّ الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر فإذا كانت الفرائض لا تكفّر الكبائر فكيف يكفّرها التأمين الذي هو سنّة إذا وافقت التأمين فذكر موافقتهم ليس لأنّه سبب للمغفرة بل للتنبيه على السبب وهو مماثلتهم في الإقبال والجد وفعل التأمين على وجه أكمل، ويمكن أن يقال: إنّ التأمين الذي هو فعل المؤمن ليس هو المكفّر بل المكفّر وفاق الملائكة وليس ذلك إلى صنعه بل فضل من الله وعلامة على سعادة من وافق قاله التاج ابن السبكي في الأشباه والنظائر، ووقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الأصم عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن يونس في هذا الحديث وما تأخّر.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وهي زيادة شاذّة فقد رواه ابن الجارود في المنتقى عن بحر بن نصر بدونها وكذا في رواية مسلم عن حرملة وفي رواية ابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب بدون هذه الزيادة، وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والذي وقع في نسخة لابن ماجه عن هشام ابن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عيينة بإثبات هذه الزيادة غير صحيح لأنّ ابن أبي شيبة قد روى الحديث في مسنده وفي مصنفه بدون هذه

- وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «آمِينَ»⁽¹⁾.

الزيادة وكذا الحفاظ من أصحاب ابن عيينة الحُمَيْدِيِّ وابن المديني وغيرهما رَوَوْا بِدُونِهَا.

(وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ بالسند السابق المتصل إليه وليس هو بتعليق كما زعم.

(وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ) كَانَ ابْنُ شِهَابٍ اسْتَشْعَرَ التَّوِيلَ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ إِذَا آمَنَ حَقِيقَةَ التَّأْمِينِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَرْسَلًا فَقَدْ اعْتَصَدَ بِصَنِيعِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَاوِيَهُ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ مِنْ طَرِيقِ نَعِيمِ الْمُجَمَّرِ قَالَ صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ حَتَّى بَلَغَ وَلَا الضَّالِّينَ فَقَالَ آمِينَ وَقَالَ النَّاسُ آمِينَ، وَيَعْضُدُهُ أَيْضًا مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ» فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ آمِينَ وَإِنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ آمِينَ فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَقَدْ وَصَلَهُ الدَّارِقُطْنِي فِي الْغُرَائِبِ وَالْعُلَلِ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الْعَدْنِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْهُ وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْإِمَامَ يُؤْمِنُ لَا يُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا قَضِيَّةً شَرْطِيَّةً فَلَا تَقْتَضِي الْوُقُوعَ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ إِذَا يَشْعُرُ بِتَحَقُّقِ الْوُقُوعِ، وَخَالَفَ مَالِكٌ فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ وَهِيَ رَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ لَا يُؤْمِنُ الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِيَّةِ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ لَا يُؤْمِنُ مُطْلَقًا، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ يُؤْمِنُ، وَقَالَ ابْنُ بَكِيرٍ هُوَ بِالْخِيَارِ، وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَأْتِي بِهِ، وَأَجَابَ عَنْ الْحَدِيثِ بَعْضُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ فِي حَدِيثٍ غَيْرِ ابْنِ شِهَابٍ، وَهِيَ عِلَّةٌ غَيْرُ قَادِحَةٍ فَإِنَّ ابْنَ شِهَابٍ إِمَامٌ لَا يَضُرُّهُ التَّفَرُّدُ مَعَ مَا سَيَذْكَرُ قَرِيبًا أَنَّهُ جَاءَ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ أَيْضًا، وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَن قَوْلَهُ إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ مُجَازٌ مِنْ قَبِيلِ ذِكْرِ السَّبَبِ وَإِرَادَةِ الْمُسَبَّبِ كَمَا يُقَالُ بَنَى الْأَمِيرُ دَارَهُ وَيَأْبَى عَنْهُ الْحَدِيثُ النَّاطِقُ بِأَنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ آمِينَ، وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا

(1) طرفه 6402 - تحفة 13230، 15242.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ بَابِ التَّسْمِيعِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّأْمِينِ رَقْمُ (410).

قَالَ الإمام ولا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ» لِأَنَّهُ ﷺ قَسَمَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَوْمِ وَالْقِسْمَةُ تَنَافِي الشَّرْكَهَ، وَحَمَلُوا قَوْلَهُ ﷺ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ» عَلَى مَعْنَى بَلَّغْ مَوْضِعَ التَّأْمِينِ، وَقَالُوا سَنَةَ الدَّعَاءِ تَأْمِينِ السَّمَاعِ دُونَ الدَّاعِي وَآخِرَ الْفَاتِحَةِ دَعَاءِ فَلَا يُؤْمِنُ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ دَاعٍ، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ هَذَا غُلَطٌ بَلَّ الدَّاعِي أَوَّلِي بِالْأَسْتِجَابِ، وَاسْتَبَدَّلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ تَأْوِيلَهُمْ لُغَةً وَشَرَعًا وَقَالَ وَالْإِمَامُ أَحَدُ الدَّاعِينَ وَأَوَّلَهُمْ وَأَوَّلَاهُمْ، وَقَدْ مَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: أَنَّ الْمُؤْتَمِّمَ يَقُولُهَا وَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْإِمَامِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّ التَّأْمِينَ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ لِأَنَّهُ لَفْظٌ لَيْسَ بِقُرْآنٍ وَلَا ذِكْرٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدَهُمْ مَا نَقَلَ عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ أَنَّ مَعْنَى آمِينَ قَاصِدِينَ إِلَيْكَ، وَبِهِ تَمَسَّكَ مِنْ قَالٍ: إِنَّهُ بِالْمَدِّ وَالتَّشْدِيدِ، وَصَرَّحَ الْمُتَوَلِّي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّ مَنْ قَالَ هَكَذَا بَطُلَتْ صَلَاتُهُ، وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ، وَزَعَمَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ أَنَّ لَا فَضِيلَةَ فِيهَا، وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا تَفْسُدُ الصَّلَاةَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَفْسُدُهَا لِأَنَّهَا لُغَةٌ فِيهِ وَلِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ وَلِأَنَّ لَهُ وَجْهًا كَمَا قَالَ اللَّحَوَانِيُّ أَنَّ مَعْنَاهُ نَدْعُوكَ قَاصِدِينَ إِبْجَابَتِكَ كَمَا حَقَّقَهُ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: يَقُولُهَا الْإِمَامُ سَنَةً وَالْمَأْمُومُ فَرَضًا، وَفِيهِ أَيْضًا فَضِيلَةُ الْإِمَامَةِ لِأَنَّ تَأْمِينَ الْإِمَامِ يَوَافِقُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ وَلِهَذَا شَرَعَتْ لِلْمَأْمُومِ مُوَافَقَتُهُ وَظَاهِرُ سِيَاقِ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَأْمُومَ إِنَّمَا يُؤْمِنُ إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ لَا إِذَا تَرَكَ، وَقَالَ بِهِ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الذِّخَائِرِ وَهُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الرَّافِعِيِّ الْخِلَافَ، وَادَّعَى النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهَذَّبِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى خِلَافِهِ، وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ يُؤْمِنُ وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْقُرْطُبِيُّ عَلَى تَعْيِينِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لِلْإِمَامِ وَعَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ فِيمَا جَهَرَ بِهِ إِمَامُهُ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ أَنَّ التَّأْمِينَ مُخْتَصَّصٌ بِالْفَاتِحَةِ وَظَاهِرُ السِّيَاقِ يَقْتَضِي أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ كَانَتْ أَمْرًا مَعْلُومًا عَنْهُمْ، وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ حَالِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ لَا أَنَّهُ لَا يَقْرُؤُهَا أَصْلًا هَذَا، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُحَلٌّ نَظَرٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى مَا تَرَجَّحَ: أَنَّ الْإِمَامَ يُؤْمِنُ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ كَمَا تَرَجَّمَ بِهِ الْمُؤَلَّفُ رَجَمَهُ اللَّهُ، وَوَجْهٌ دَلَالَةُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ

التأمين مسموعاً للمأموم لم يعلم به وقد علق تأمينه بتأمينه، وأجيب عنه بأن موضع تأمين الإمام معلوم فلا يستلزم الجهر به، ونوقش فيه بأنه يحتمل أن يخل به فلا يستلزم علم المأموم به، وقد روى روح بن عباد عن مالك في هذا الحديث قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ جَهْرًا بِأَمِينٍ.

أخرجه السراج، ولا بن حبان من رواية الزبيدي في حديث الباب عَنْ ابْنِ شِهَابٍ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ أَمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: آمِينَ، وللحميدي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه بلفظ: إِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ، ولأبي داود من طريق أبي عبد الله بن عم أبي هريرة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثله وزاد حتى يسمع من يليه من الصف الأول، ولأبي داود وصححه ابن حبان من حديث وائل بن حجر نحو رواية الزبيدي، قيل: وفيه رد على من أومأ إلى النسخ فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ﷺ يَجْهَرُ بِالتَّأْمِينِ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ لِيَعْلَمَهُمْ فَإِنَّ وَائِلَ بْنَ حَجْرٍ إِنَّمَا أَسْلَمَ فِي أَوَاخِرِ الْأُمْرِ، ثم الجهر بالتأمين هو مذهب الشافعي في القديم، ذكر المزني في مختصره.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجْهَرُ بِهَا الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ وَالْمَأْمُومُ يَخَافُ، وفي الخلاصة للغزالي ومن سنن الصلاة أن يجهر بالتأمين في الجهرية، وفي التلويح: وَيَجْهَرُ بِهَا الْمَأْمُومُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَدَاوُدَ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يَخْفِيهَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْكُوفِيِّينَ وَأَحَدُ قَوْلِي مَالِكَ وَالشَّافِعِي فِي الْجَدِيدِ وفي القديم يجهر، وعن القاضي حسن عكسه، قَالَ النُّووي وَهُوَ غَلَطَ وَلَعَلَّهُ مِنَ النَّاسِخِ، واحتج أصحابنا الحنفية بما رواه أحمد وأبو داود والطيالسي وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم والطبراني في معجمه والدارقطني في سننه والحاكم في مستدركه وهو حديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر بن العنيس عن علقمة بن وائل عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا بَلَغَ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ وَأَخْفَى بِهَا صَوْتَهُ.

ولفظ الحاكم في كتاب القراءات وخفض بها صوته وَقَالَ حديث صحيح ولم يخرجاه، فإن قيل روى أبو داود والترمذي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنيس عن وائل بن حجر واللفظ لأبي داود كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ:

ولا الضالين قَالَ آمِينَ ورفع بها صوته، ولفظ الترمذي: ومدّ بها صوته وَقَالَ: حديث حسن وروى أبو داود والترمذي من طريق آخر عن علي بن صالح ويقال العلاء بن صالح الأسدي عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر عن النَّبِيِّ ﷺ أنه صَلَّى فجهر بآمين وسلّم عن يمينه وشماله وسكتا عنه.

وروى النسائي: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ قَالَ آمِينَ يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ.

وروى أبو داود وابن ماجّة عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَلَا غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ: آمِينَ حَتَّى يَسْمَعَ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ لِيَرْتَجِ بِهَا الْمَسْجِدَ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

فالجواب: أَنَّ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ سَفِيَّانَ يَعَارِضُهُ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ حَجَرِ أَبِي الْعَنْبَسِ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ فِيهِ وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ، فَإِنْ قِيلَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَعْنِي الْبُخَارِيَّ يَقُولُ حَدِيثَ سَفِيَّانَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَأَخْطَأَ شُعْبَةَ فِي مَوَاضِعَ فَقَالَ عَنْ حَجَرِ أَبِي الْعَنْبَسِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ فَقَالَ: كُنِيْتَهُ كَاسِمُ أَبِيهِ وَقَوْلُهُ يَكْنَى أَبُو السَّكَنِ وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ حَجَرِ ابْنِ الْعَنْبَسِ وَيَكْنَى أَبُو السَّكَنِ وَزَادَ فِيهِ عُلُقَمَةَ وَلَيْسَ فِيهِ عُلُقَمَةُ وَإِنَّمَا هُوَ حَجَرٌ عَنْ وَائِلٍ وَقَالَ: وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ وَإِنَّمَا هُوَ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ، فَالْجَوَابُ أَنَّ تَخْطِئَةَ مِثْلِ شُعْبَةَ خَطَأٌ وَكَيْفٌ وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، أَمَّا قَوْلُهُ هُوَ حَجَرٌ بْنُ عَنْبَسٍ وَلَيْسَ بِأَبِي عَنْبَسٍ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ أَبُو عَنْبَسٍ حَجَرٌ بْنُ عَنْبَسٍ لَا يَنَافِي أَنْ يَكُونَ كُنِيْتَهُ أَبُو السَّكَنِ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ لِلشَّخْصِ كُنِيَتَانِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَزَادَ فِيهِ عُلُقَمَةَ فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ لَا سِيَّمَا مِنْ مِثْلِ شُعْبَةَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَقَالَ وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ وَإِنَّمَا هُوَ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ فَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ حِينَ قَالَ: غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ فَأَخْفَى بِهَا صَوْتَهُ،

فإن قيل قَالَ الدارقطني وهم شعبة فيه ؛ لأنّ سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رَوَاهُ عن سلمة ابن كهيل فقالوا ورفع بها صوته وهو الصواب ، وطعن صاحب التنقيح في حديث شعبة هذا بأنّه قد روي عنه خلافه كما أخرجه البيهقي في سننه عن أبي الوليد الطيالسي نا شعبة عن سلمة بن كهيل سمعت حجراً أبا عنبس يحدث عن وائل الحضرمي أنه صَلَّى خلف النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ رافعاً بها صوته قَالَ فهذه الرواية توافق رواية سفيان ، وَقَالَ البيهقي في المعرفة إسناده هذه الرواية صحيح وكان شعبة يقول سفيان أحفظ .

وَقَالَ يحيى القطان ويحيى بن معين : إذا خالف شعبة سفيان فالقول قول سفيان ، قَالَ وقد أجمع الحفاظ والبُخَارِيُّ وغيرهم : أنّ شعبة أخطأ ، فالجواب أنّ قول الدارقطني وهم شعبة يدلّ على قلة اعتناء بكلام هذا القائل وإثبات الوهم له لكونه غير معصوم موجود في سفيان أيضاً فربما يكون هو وهم ويمكن أن يكون كلا الإسنادين صحيحاً وقد قَالَ بعض العلماء والصواب أنّ الخبرين بجهرها وبالمخافتة صحيحان وعمل بكلّ منهما جماعة من العلماء .

وأما ما قاله ابن القطان في كتابه : هذا الحديث فيه أربعة أمور اختلاف سفيان وشعبة في اللفظ وفي الكنية ، وحجر لا يعرف حاله ، واختلافهما أيضاً حيث جعل سفيان من رواية حجر عن وائل وجعل شعبة من رواية حجر عن علقمة عن وائل ، ففيه أنّ اختلاف سفيان وشعبة في اللفظ لا يضرّ لأنّ كلا منهما إمام عظيم في هذا الشأن فلا يسقط ما رواه أحدهما برواية الآخر وما يقال من الوهم في أحدهما يصدق في الآخر على ما مرّ .

وأما الاختلاف في الكنية فلا ضير فيه أيضاً كما تقدّم ، وأما أنّ حجراً لا يعرف حاله فهو ممنوع وكيف لا يعرف حاله وقد ذكره البغوي وأبو الفرج وابن الأثير وغيرهم في جملة الصحابة ولئن نزلنا من رتبة الصحابة إلى رتبة التابعين فقد وجدنا جماعة أثنوا عليه ووثقوه منهم الخطيب أبو بكر البغدادي قَالَ صار مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى النهروان وورد المدائن في صحبته وهو ثقة احتجّ به بحديثه غير واحد من الأئمة وذكره ابن حبان في الثقات ، وَقَالَ ابن كوفي ثقة مشهور ، وأما زيادة علقمة فليس ذلك بعيب لأنه روى عن علقمة أولاً بنزول

112 - باب فَضْلُ التَّائِمِينَ

781 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، »

ثم رواه عن وائل بعلو، بين ذلك الكجي في سننه الكبير وأما حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ففي إسناده بشر بن رافع الحارثي وقد ضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ والترمذي والنسائي وأحمد وابن معين .

وَقَالَ ابن القطان في كتابه: بشر بن رافع أبو الأسباط الحارثي ضعيف وهو يروي هذا الحديث عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبو عبد الله هذا لا يعرف له حال ولا روى عنه غير بشر فالحديث لا يصح من أجله فسقط بذلك قول الحاكم على شرط الشيخين وتحسين الدارقطني إياه.

واحتج أصحابنا أيضًا بما رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ نَا حَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ أَرَبَعٌ يَخْفِيهِنَّ الْإِمَامُ التَّعَوُّذُ وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَآمِينَ، وَرواه عبد الرزاق في مصنفه أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ حَمَّادٍ بِهِ فَذَكَرَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَوَّضَ قَوْلُهُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ اللَّهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ قَالَ أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: خَمْسٌ يَخْفِيهِنَّ الْإِمَامُ فَذَكَرَهَا وَزَادَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَبِمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْأَثَارِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ لَمْ يَكُنْ عَمْرُو وَعَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْهَرَانِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَا بِآمِينَ، وَقَالُوا أَيْضًا آمِينَ دَعَاءُ وَالْأَصْلُ فِي الدَّعَاءِ الْإِخْفَاءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

112 - باب فَضْلُ التَّائِمِينَ

(باب فَضْلُ التَّائِمِينَ) وَأَيُّ فَضْلٍ أَعْظَمَ مِنْ قَوْلِهِ قَوْلًا لَا يَسِيرًا لَا كَلْفَةَ فِيهِ وَقَدْ تَرْتَّبَتْ عَلَيْهِ الْمَغْفِرَةُ قَالَه ابْنُ الْمُنِيرِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، قَالَ (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزٍ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ النَّسَائِيُّ أَيْضًا فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْمَلَائِكَةِ، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ) سِوَاءَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا وَسِوَاءَ كَانَ الَّذِي فِي الصَّلَاةِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا لِأَنَّ الْكَلَامَ مُطْلَقٌ،

وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ⁽¹⁾.

113 - بَابُ جَهْرِ الْمَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ

782 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

ولكن جاء في رواية لمسلم مقيّداً بقوله إذا قال أحدكم في صلاته، وقال الحافظُ العسقلانيّ يحمل المطلق على المقيّد نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد إذا أمّن القارئ فأمنوا فهذا يمكن حمله على الإطلاق فيستحبّ التأمين إذا أمّن القارئ مطلقاً لكل من سمعه من مصلّ أو غيره، ويمكن أن يقال المراد بالقارئ الإمام إذا قرأ الفاتحة فإنّ الحديث واحد اختلفت ألفاظه.

(وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ) هذا يدلّ على أنّ الملائكة لا تختصّ بالحفظة كما تقدّم.

(فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) أي: وافقت كلمة تأمين أحدكم كلمة تأمين الملائكة في السماء.

(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) أي: ذنبه المتقدم فكلّمة من بيانية لا تبعيضية واستدل به بعض المعتزلة على تفضيل الملائكة على البشر وسيجيء الجواب عن ذلك في باب الملائكة إن شاء الله تعالى.

113 - بَابُ جَهْرِ الْمَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ

(بَابُ جَهْرِ الْمَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ) وراء الإمام هكذا رواية الأكثرين وفي رواية المستملّي والحموي باب جهر الإمام بآمين والأول هو الصواب لثلا يلزم التكرار.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ سُمَيٍّ) بضم المهملة وفتح الميم وتشديد المثناة التحتية (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) هو ابن عبد الرحمن ابن الحارث وقد مر في باب الاستهام في الأذان، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) السَّمان عن أبي صالح ذكوان الزيات، (عن أبي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، ورجاك هذا الإسناد

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: 7) فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

كلهم مدنيون، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾) وأراد أن يقول آمين، (فَقُولُوا: آمِينَ) موافقين له في ذلك، (فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ) بالتأمين (غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) قَالَ الْحَطَّابِيُّ هذا لا يخالف ما قَالَ إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمِنُوا لأنه نص بالتعيين مرة ودل بالتقدير أخرى فكأنه قال: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ وَأَمِنَ فَقُولُوا آمِينَ ويحتمل أن يكون الخطاب في حديث أبي صالح يعني حديث هذا الباب لمن تباعد عن الإمام فكان بحيث لا يسمع التأمين لأن جهر الإمام به أخفض من قراءته على كل حال فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه إذا كثرت الصفوف وتكاثفت الجموع وَقَالَ الْعَيْنِيُّ ذكر الْحَطَّابِيُّ الوجهين بالاحتمال الذي لا يدل عليه ظاهر ألفاظ الحديثين فنحن أيضًا نقول يحتمل أن الجهر فيه لأجل تعليمه الناس بذلك لأننا لا ننزع في استحباب التأمين للإمام وللمأموم أيضًا وإنما النزاع في الجهر به فنحن اخترنا الإخفاء لأنه دعاء والسنة في الدعاء الإخفاء والدليل على أنه دعاء قوله تعالى في سورة يونس: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: 89] قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ وعكرمة ومحمد بن كعب والربيع بن موسى كان موسى عليه الصلاة والسلام يدعو وهارون عَلَيْهِ السَّلَام يؤمن فسماهما الله تعالى داعيين فإذا ثبت أنه دعاء فإخفاؤه أفضل من الجهر به لقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: 55] وقد ذكرنا أخبارًا وآثارًا فيما مضى تدل على الإخفاء فإن قيل تظاهرت الأحاديث بالجهر أيضًا منها: ما رواه الطبري في التهذيب من حديث علي رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ كان إِذَا قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ: آمِينَ ومد بها صوته وروى ابن ماجة أيضًا عن علي رضي الله عنه سمعت النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ قال آمين.

ومنها: ما رواه البيهقي في المعرفة عن ابن أم الحصين عن أمه أنها صلت خلف النَّبِيِّ ﷺ فسمعتة يقول آمين وهي في صف النساء.

فالجواب: إنه قد تظاهرت الآثار بالإخفاء أيضًا كما ذكر وحديث الطبري فيه ابن أبي ليلى وهو ممن لا يحتج به والمعروف عنه أيضًا بخلافه وحديث ابن ماجة

قَالَ الْبَزَارُ فِي سَنَنِهِ هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَثْبُتْ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ وَحَدِيثٌ أَمَّ الْحَصِينُ يِعَارِضُهُ حَدِيثٌ وَائِلٌ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ: آمِينَ وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ وَالرَّجَالُ أَدْرَى بِالنَّبِيِّ ﷺ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ تَأْمِينَ الْمَأْمُومِ يَكُونُ مَعَ تَأْمِينِ الْإِمَامِ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ هَذَا وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَالَ أَيْضًا: وَأَوَّلُوا إِذَا أَمَّنَ بِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّأْمِينَ جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ لِأَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا وَرَدَ فِي حَالَةٍ فِي حَالَةٍ أَمْرَ الْمَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ سَكَتَ عَنْ تَأْمِينِ الْإِمَامِ وَفِي حَالَةٍ أُخْرَى بَيَّنَّ أَنَّ الْإِمَامَ يَزُومُنْ أَيْضًا وَالْمَقْصُودُ اسْتِحْبَابُ التَّأْمِينِ لِلْإِمَامِ وَلِلْمَأْمُومِ أَيْضًا وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا مِطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فَقَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ إِنَّهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ الْأَمْرَ بِقَوْلِ آمِينَ وَالْقَوْلَ إِذَا وَقَعَ بِهِ الْخَطَابُ مُطْلَقًا حَمَلَ عَلَى الْجَهْرِ وَمَتَى أُريدَ بِهِ الْإِسْرَارُ أَوْ حَدِيثُ النَّفْسِ قِيدَ بِذَلِكَ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ إِنَّ الْمَطْلُوقَ يَتَنَاوَلُ الْجَهْرَ وَالْإِخْفَاءَ وَتَخْصِيصُهُ بِالْجَهْرِ وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ تَحْكَمُ فَلَا يَجُوزُ وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ تَوَخَّذِ الْمُنَاسِبَةَ مِنْهُ مِنْ جِهَاتٍ مِنْهَا أَنَّهُ قَالَ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ فَقُولُوا فَقَابِلِ الْقَوْلَ بِالْقَوْلِ وَالْإِمَامُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ جَهْرًا فَكَانَ الظَّاهِرُ الْإِتْفَاقُ فِي الصِّفَةِ وَمِنْهَا أَنَّهُ قَالَ فَقُولُوا وَلَمْ يَقِيدهُ بِجَهْرٍ وَلَا غَيْرِهِ وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ وَقَدْ عَمِلَ بِهِ فِي الْجَهْرِ بِدَلِيلٍ مَا تَقَدَّمَ يَعْنِي فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامِ وَالْمَطْلُوقِ إِذَا عَمِلَ بِهِ فِي صُورَةٍ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فِي غَيْرِهَا بِاتِّفَاقٍ.

ومنها: إنه تقدم أن المأموم مأمور بالاعتداء بالإمام وقد تقدم أن الإمام يجهر فلزم جهره بجهره انتهى. وفي كل من هذه الوجوه نظر أما الأول: ففيه أن ظاهر الحديث أن لا يقولها الإمام كما روي عن مالك فضلًا عن الجهر بها.

وأما الثاني: فلأن الجهر بها في الحديث الذي نطق بتباين الإمام غير منصوص عليه على ما مر وأما هذا الأخير سبق إليه ابن بطال وتعقب بأنه يستلزم أن يجهر المأموم بالقراءة لأن الإمام جهر بها لكن يمكن أن ينفصل عنه بأن الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نهى عنه فبقي التأمين داخلًا تحت عموم الأمر باتباع الإمام ويتقوى ذلك بما تقدم عن عطاء أن ابن الزبير ومن خلفه كانوا

تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَعِيمٍ الْمُجْمِرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾.

يؤمنون جهراً وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قَالَ أدركت مائتين من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ في هذا المسجد إذا قَالَ الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجة بآمين ثم الجهر للمأموم ذهب إليه الشافعي في القديم وعليه الفتوى وَقَالَ الرافعي قَالَ الأكثر في المسألة قولان أصحابهما أنه يجهر وأما عند أصحابنا الحنفية فالمذهب هو الإخفاء وقد تقدم التفصيل في ذلك.

(تَابَعَهُ) أي : تابع سميًّا (مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو) بفتح العين هو ابن علقمة الليثي، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذه المتابعة وصلها أحمد والدارمي عن يزيد بن هارون وابن خزيمة من طريق إسماعيل بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثتهم عن محمد بن عمرو نحو رواية سمي عن أبي صالح ولفظ البيهقي إذا قَالَ الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فَقَالَ من خلفه آمين ووافق ذلك قول أهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه. (و) تابع سميًّا أَيضاً (نَعِيمٌ) على صيغة التصغير (المُجْمِرُ) على صيغة الفاعل من الإجمار وقد مر في أول كتاب العلم.

(عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وقد وصلها النسائي وابن خزيمة والسراج وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجرم قَالَ صليت وراء أَبِي هُرَيْرَةَ فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى بلغ ولا الضالين فَقَالَ آمين وَقَالَ الناس آمين ويقول كلما سجد الله أكبر وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قَالَ الله أكبر ويقول إذا سلم والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ بوب عليه النسائي الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أصح حديث ورد في ذلك وقد تعقب استدلاله باحتمال أن يكون أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أراد بقوله أشبهكم أي : في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد رواه جماعة غير نعيم عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدون ذكر البسملة كما سيأتي قريباً. والجواب : أن نعيمًا ثقة فيقبل زيادته والخبر ظاهر في جميع الأجزاء فيحمل على عمومته حتى يثبت دليل يخصه فليتأمل.

114 - باب: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ

783 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنِ الْأَعْلَمِ وَهُوَ زِيَادٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ

114 - باب: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ

(باب) بالتونين أي: هذا باب ترجمته (إِذَا رَكَعَ) المصلي (دُونَ الصَّفِّ) أي: قبل وصوله إلى الصف جاز مع كراهة التنزيه وقيل لا يجوز استنباطاً من قوله في حديث الباب ولا تعد يعني أن ذلك كان جائزاً ثم ورد النهي بقوله ولا تعد فحرم. وقال ابن المنير: هذه الترجمة مما نوزع فيه البخاري حيث لم يأت بجواب إذ لإشكال الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله ولا تعد أهو نهى تنزيه أو نهى تحريم.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَانَ اللَّاتِقُ يُرَادُ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ فِي أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ. وَأَجَابَ عَنْهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّابِقِ مَوْجُودَةٌ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الرُّكُوعَ يَكُونُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سَلَمَةَ الْمَنْقَرِيُّ التَّبُودَكِيُّ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم هو ابن يحيى، (عَنِ الْأَعْلَمِ) على وزن الأفضل من علم علماً بفتحتين إذا صار مشقوق الشفة العليا وقيل السفلى والمشهور أن مشقوق السفلى يقال له أفلح لا من العلم بكسر العين وسكون اللام ثم فسره بقوله.

(وَهُوَ زِيَادٌ) بكسر الزاي وتخفيف المثناة التحتية هو ابن حسان بن قرة الباهلي من صغار التابعين وقيل له الأعلَمُ لأنه كان مشقوق الشفة السفلى، (عَنِ الْحَسَنِ) البصري، (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) بفتح الموحدة وسكون الكاف اسمه نفيع بن الحارث بن كلدة وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة وفي رواية سعيد بن أبي عروبة عند أبي داود والنسائي عن الأعلَمِ قَالَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ حَدَّثَهُ وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ بَصَرِيُّونَ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنِ الصَّحَابِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

(أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ) أي: والحال أنه ﷺ (رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ)

إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»⁽¹⁾.

إِلَى الصَّفِّ) وفي رواية النسائي عن زياد حَدَّثَنَا الحسن أن أبا بكرة حدثه أنه دخل المسجد والنبي ﷺ راكع وفي رواية أبي داود عن الحسن أن أبا بكرة جاء ورسول الله ﷺ راكع وزاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكرة عَنْ أَبِيهِ وَقَدْ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَانْطَلَقَ يَسْعَى وفي رواية الطحاوي عن الحسن عن أبي بكرة قَالَ جِئْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ راكع وقد حفزني النفس فركعت دون الصف، (فَذَكَرَ ذَلِكَ) الذي فعله من ركوعه دون الصف، (لِلنَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية أبي داود فلما قضى النَّبِيُّ ﷺ صلاته قَالَ: «أَبْكُمْ الَّذِي رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَا» وفي رواية الطبراني من رواية حماد بن سلمة فلما انصرف رسول الله ﷺ قَالَ أَيُّكُمْ دَخَلَ الصَّفِّ وَهُوَ رَاكِعٌ.

(فَقَالَ) ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا» أي: على الخير قَالَ ابن المنير صوب النَّبِيِّ ﷺ فعل أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الجهة العامة وهي الحرص على إدراك فضيلة الجماعة وخطأه من الجهة الخاصة حيث قَالَ: (وَلَا تَعُدْ) أي: إلى ما

(1) تحفة 11659 - 199 / 1. قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز

المشي البسير في الصلاة، والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هل يكون المشي البسير فيها كلها أعني في حالاتها كلها أو لا يكون ذلك إلا في هذا الموضع وهو الركوع ليس إلا فإن قلنا إن سبب الجواز معقول المعنى وهو قلة العمل فيها فيجوز في كل حالاتها كلها ما لم يقترب به علة مانعة ولذلك قال العلماء إنه يجوز المشي البسير في كل حالات الصلاة من قيام وركوع وجلوس ولا يجوز ساجدًا لأنه فيه أمران: أحدهما: التشويه والمثلة وذلك في الشرع ممنوع، والثاني: توقع الضرر بل هو من قبيل المقطوع به لأنه يتأذى بذلك والإذابة أيضًا ممنوعة وإن قلنا لا يفهم علة فلا يجوز إلا في هذه الحالة وهذا مذهب أهل الظاهر الذين يستعملون الأحكام حيث وردت ليس إلا وقوله انتهى إلى النبي ﷺ أي: قرب منه لأن العرب تسمي الشيء بما قرب منه.

ويترتب على هذا من الفقه أن لا يبعد الإمام عن الجماعة وقد نص العلماء على ذلك في الإمام لما ذكروا شروط الإمامة في الصلاة ذكروا أن لا يبعد من الجماعة وعللوا ذلك بعلة منها ربما تكون في ثوبه نجاسة لم يعلم بها فإذا كان بالقرب منهم رأوها فيخبرونه وربما سها فسبحوا له فلم يسمعهم فيجذبونه بثوبه وربما أحدث هو فيمده يده ويستخلف من يتم بالقوم وإذا كان بالبعد احتاج أن يستخلف بالقول وفيه بين العلماء خلاف ولوجوه من هذا النوع يؤخذ منه أنه إن ذكر شيئًا من العبادات في الصلاة وتمادى في ذلك أنه إن لم يخل بشيء منها جاز والحجة في هذا وبما استدللنا عليه من هذا الحديث ذكر النبي ﷺ ذلك وتمادى ذكره إلى =

صنعت من السعي الشديد ثم من الركوع دون الصف ثم من المشي إلى الصف

بعد فراغه من الصلاة ويترتب على ذلك من الفقه أن المرء إذا كان في أمر لا بد له فيه من عمل ولا يمكنه التأخير فيه ولا علم له بما يصنع أنه يجتهد ويعمل بما يغلب على ظنه فإذا كان بعد يسأل العلماء فإن وافق عمله لسان العلم فحسن مجزئ وإلا جبر الخلل الذي وقع منه على لسان العلم ولا يدخل هنا الخلاف الذي ذكروا فيمن عمل عملاً بغير علم ووافق عمله لسان العلم هل يكون مأجوراً أم لا على ثلاثة أقوال لأن ذلك الذي يعمل العمل بالجهل هو متمكن من السؤال ولم يسأل وهذا لم يكن متمكناً من السؤال ولا يمكن له الترك وهو لا يعلم كما فعل أبو بكر في هذا الحديث.

الوجه الثاني: قوله ﷺ: «زادك الله حرصاً ولا تعد».

دعاؤه عليه السلام له بالحرص حض على العبادة معناه زادك الله حرصاً في اجتهادك في طلب الأعلى في العبادات لأنه لو صلى حيث أحرم أجزأته صلاته ولما كان الصف الأول أرفع والقرب من النبي ﷺ أرفع ما في الصف الأول فأراد هو أن يأخذ الأفضل من الصفوف ومن الأماكن من الصف الأول.

ويترتب عليه من الفقه أن قوة الباعث هي الحاملة على العبادات وهذا دليل لأهل الصوفية الذين يقولون إنما حملت الرجال الهمم لا الأبدان وقوله ولا تعد أي: لا تعد للتأخير حتى تحتاج إلى أن تدب في صلاتك.

الوجه الثالث: فيه دليل على أن المستحب في الأكمل أن يعمل عليه قبل الشروع في العمل وهذا المثل الساري. قبل الرمي تراش السهام.

الوجه الرابع: وفيه دليل لأهل الصوفية الذين قدموا قبل الأعمال الزهد في الدنيا لأنه الباعث على تمكن أسباب الكمال في العبادات وإلى الفوز بحوز أسنمتها ولذلك حكى عن عيسى عليه السلام لما كان في سياحته لقي قبل الصبح رجلاً نائماً فوكزه برجله وقال له قم فقد سبقك العابدون فقال له دعني يا روح الله أنام فقد عبدته بعبادة ليس على وجه الأرض مثلها أو نحوه فقال له ﷺ وما هي قال الزهد في الدنيا فقال عيسى عليه السلام نم نومة العروس في خدرها فقد فقت العابدين.

الوجه الخامس: يؤخذ منه الدعاء للشخص وإن لم يطلبه إذا رأى فيه لذلك أهلية لأنه يعان به على ما هو بسبيله يؤخذ ذلك من دعاء سيدنا ﷺ لأبي بكر ولم يسأله ذلك لما رأى فيه من دلائل الخير وهنا بحث لما دعا له بزيادة الحرص وقال له ولا تعد ولم يقل لا جعلك الله تعود لمثلها فالجواب أن دعاءه عليه السلام بزيادة الحرص عون على الخير. ولو دعا له بأن لا يعود ودعاء سيدنا ﷺ مستجاب فقد يكون دعاؤه يمنعه من أنواع من الخير لأنه قد يتأخر عن صلاة الجماعة في وقت ما لما يكون له أفضل مثل تمرير مريض لا يكون له من يمرضه وحضور ميت لا يكون له من يقوم به أو خروج لغزو أو ما أشبه ذلك من أنواع الخير فلما احتتمل دعاؤه عليه السلام أن يكون فيه عون على الخير أو منع منه لم يدع له وندبه إلى الأفضل وحيث كان الدعاء خيراً كله دعا له وإن لم يسأله.

وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحًا في طرق الحديث وقد تقدم بعضها وفي رواية عبد العزيز المذكورة فَقَالَ من الساعي وفي رواية يونس بن عبيد عن الحسن عن الطبراني فَقَالَ أيكم صاحب هذا النفس قَالَ خشيت أن تفوتني الركعة معك وله من وجه آخر عنه في آخر الحديث صل ما أدركت واقض ما سبقك وفي رواية حماد عند أبي داود وغيره أيكم الراكع دون الصف وقد تقدم من روايته قريبًا أيكم دخل الصف وهو راکع وتمسك المهلب بهذه الرواية الأخيرة فَقَالَ إنما قَالَ له لا تعد لأنه مثل بنفسه في مشيه راکعًا لأنها كمشية البهائم ولم ينحصر النهي في ذلك ولو كان منحصرًا لاقتضى ذلك عدم الكراهة في إحرام المنفرد خلف الصف وقد تقدم نقل الاتفاق على كراهيته وذهب إلى تحريمه أحمد وإسحاق وبعض محدثي الشافعية كابن خزيمة وَقَالَ السفاسي عن الشافعي يعني لا تركع دون الصف وقيل لا تعد أن تسعى إلى الصلاة سعيًا يحفزك في النفس وقيل لا تعد إلى الإبطاء وَقَالَ الطحاوي: قوله لا تعد عندنا يحتمل معنيين:

أحدهما: لا تعد أن تركع دون الصف حتى تقوم في الصف كما قد روي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف.

وثانيهما: لا تعد أن تسعى إلى الصف سعيًا يحفزك فيه النفس كما جاء عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه عن رسول الله ﷺ قَالَ إذا أقيمت الصلاة فلا

ويرتب على هذا من الفقه أن لا يدعو أحد بدعاء إلا حتى يعلم ما يترتب عليه ويتقن أنه خير كله سواء كان لنفسه أو لغيره.

الوجه السادس: فيه دليل على حسن ما طبع الله عز وجل عليه نبيه ﷺ من حسن السجاياء يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام أتى على البديهة بهذا الجواب الذي يتضمن هذه الفوائد التي لا تفهم إلا بعد النظر والتثبت والتوفيق وفيه زيادة بيان وإيضاح لقول مولانا جل جلاله اطلبوني عند المنكسرة قلوبهم من أجلي لأنه سبحانه لا يحل في شيء وإنما معناه رحمتي حالة على المنكسرة قلوبهم وأي رحمة أعلى من دعائه ﷺ فلما انكسر قلب الصحابي رضي الله عنه بما فعل دون علم سخر له ﷺ فدعا له بالخير.

الوجه السابع: فيه دليل لأهل الصوفية الذين يقولون بجبر القلوب يؤخذ ذلك من دعاء سيدنا ﷺ لهذا الصحابي لأن أفضل السرور عندهم رضي الله عنهم دعاؤه ﷺ لهم فجبره ﷺ بإدخال السرور عليه لما رأى من انكسار قلبه عند إخباره بما صنع وهو لا يعلم ما حكم الله فيه.

تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وأنتم تمشون عليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا وَقَالَ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِي يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَى الْمَشْيِ إِلَى الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْخَطْوَةَ وَالْخَطَوَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَفْسِدِ الصَّلَاةَ لَكِنْ الْأَوَّلَى التَّحَرُّزُ عَنْهَا ثُمَّ إِنْ قَوْلُهُ وَلَا تَعُدْ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ بَفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ مِنَ الْعُودِ وَحَكَى بَعْضُ شَرَاخِ الْمَصَابِيحِ أَنَّهُ رَوَى بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسَرَ الْعَيْنِ مِنَ الْإِعَادَةِ وَيَرْجَحُ الرِّوَايَةَ الْمَشْهُورَةَ مَا تَقْدُمُ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي آخِرِهِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ صَلَّ مَا أَدْرَكَتْ وَاقْضَ مَا سَبَقَكَ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ فَلَمْ يَأْمُرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْإِعَادَةِ.

وروي عن ابن مسعود وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا فَعَلَا ذَلِكَ رَكَعًا دُونَ الصَّفِّ وَمَشَى إِلَى الصَّفِّ رُكُوعًا وَفَعَلَهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَأَبُو سَلَمَةَ وَعَطَاءٌ وَقَالَ مَالِكٌ وَاللِّثْلُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ قَرِيبًا قَدَرُ مَا يَلْحَقُ وَحَدَّ الْقُرْبِ فِيمَا حَكَاهُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَى الصَّفِّ قَبْلَ سَجُودِهِ وَقِيلَ: يَدْبُ قَدَرُ مَا بَيْنَ الْفَرَجَتَيْنِ وَفِي الْقِنْيَةِ: ثَلَاثَةُ صَفُوفٍ وَفِي الْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ عَلَى الْمَنْبَرِ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسَ رُكُوعَ فَلْيَرْكَعْ حَتَّى يَدْخُلَ ثُمَّ يَدْبُ رَاكِعًا حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ فَإِنَّ ذَلِكَ السَّنَةُ قَالَ عَطَاءٌ وَرَأَيْتُهُ يَصْنَعُ ذَلِكَ وَفِي الْمَصْنَفِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ زَيْدِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ دَارِهِ فَلَمَّا تَوَسَّطْنَا الْمَسْجِدَ رَكَعَ الْإِمَامُ فَكَبَّرَ عَبْدُ اللَّهِ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ مَشِينَا إِلَى الصَّفِّ رَاكِعِينَ حَتَّى رَفَعَ الْقَوْمُ رُؤُوسَهُمْ فَلَمَّا قَضَى الْإِمَامُ الصَّلَاةَ قَمَتَ لِأَصْلِي فَأَخَذَ بِيَدِي عَبْدُ اللَّهِ فَأَجْلَسَنِي فَقَالَ: إِنَّكَ قَدْ أَدْرَكَتْ.

وروي في المصنف أيضًا: أَنَّ أَبَا أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَ ذَلِكَ.

وروي أيضًا عن زيد بن ثابت وسعيد بن جبيرة وعروة بن الزبير ومجاهد والحسن وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَكْرَهُ ذَلِكَ لِلوَاحِدِ وَلَا يَكْرَهُ لِلْجَمَاعَةِ ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ.

وفي الحديث أيضًا: دَخُولُ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ دُونَ الصَّفِّ لَمَّا كَانَ صَحِيحًا كَانَتْ صَلَاةُ الْمَصْلِيِّ كُلِّهَا دُونَ الصَّفِّ صَلَاةً صَحِيحَةً وَهُوَ

صلاة المنفرد خلف الصف وبه قَالَ الثوري وعبد الله بن المبارك والحسن البصري والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والشافعي ومالك ولكنه يأثم أما الجواز فلأنه متعلق بالأذكار وقد وجدت وأما الإساءة فلوجود النهي عنه وهو قوله ﷺ: «لا صلاة لمنفرد خلف الصف» ومعناه: لا صلاة كاملة كما في قوله ﷺ: «لا وضوء لمن لم يسلم الله» وقوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» وَقَالَ حماد ابن أبي سليمان وإبراهيم النخعي وابن أبي ليلى ووكيع والحكم والحسن بن صالح وأحمد وإسحاق وابن المنذر من صلى خلف صف منفردًا فصلاته باطلة واحتجوا بالحديث المذكور وقد مر الجواب عنه.

واحتجوا أيضًا بحديث وابصة ابن معبد الأشجعي أن رسول الله ﷺ رأى رجلًا يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد الصلاة.

أخرجه أصحاب السنن⁽¹⁾ وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما ولا بن خزيمة أيضًا من حديث علي بن شيبان نحوه وزاد: لا صلاة لمنفرد خلف الصف.

واستدل الجمهور بحديث أبي بكرة على أن الأمر في حديث وابصة للاستحباب لكون أبي بكرة أتى بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالإعادة لكن نهى عن العود إلى ذلك فكأنه أرشد إلى ما هو الأفضل.

وروى البيهقي من طريق المغيرة عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فَقَالَ صلاته تامة وليس له تضعيف وجمع أحمد وغيره بين الحديثين بوجه آخر وهو أن حديث أبي بكرة مخصص لعموم حديث وابصة فمن ابتداء الصلاة منفردًا خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم يجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكرة وإلا فيجب على عموم حديث وابصة وعلي بن شيبان ثم إن في سند حديث وابصة اختلافًا بيانه أن الذي يرويه عن هلال بن يساف ليس

(1) أخرج ابن ماجه في سننه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر حدثني عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه علي بن شيبان وكان من الوفد قال خرجنا حتى قدمنا على النبي ﷺ حتى انصرف قال: «استقبل صلاتك لا صلاة للذي خلف الصف»، وأخرجه ابن حبان في صحيحه أيضًا.

معروفًا بالعدالة فلا يحتاج بحديثه وهلال لم يسمع من وابصة فهو مرسل ولذا لم يخرجاه .

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ : فِيهِ اضْطِرَابٌ وَلَا يَثْبِتُهُ جَمَاعَةٌ وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ فَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ وَعَلِيُّ بْنُ شَيْبَانَ لَمْ يَحْدُثْ عَنْهُ إِلَّا ابْنَهُ وَابْنَهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ وَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ جِهَالَةُ الْمَجْهُولِ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثَقَّتَانِ مَشْهُورَانِ فَأَمَّا إِذَا رَوَى عَنْهُ مَنْ لَا يَحْتَاجُ بِحَدِيثِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ حُجَّةً وَلَا ارْتَفَعَتْ الْجِهَالَةُ .

وَأَجَابَ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُ : أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا صَلَاةَ لِلَّذِي خَلْفَ الصَّفِّ لَا صَلَاةَ كَامِلَةً لِأَنَّ مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ اتِّصَالُ الصَّفُوفِ وَسَدُ الْفَرَجِ فَإِنْ قَصُرَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ قَصُرَ صَلَاتُهُ وَمَجْزئُهُ وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِالصَّلَاةِ الْمُتَكَامِلَةِ فَقِيلَ لِذَلِكَ لَا صَلَاةَ لَهُ أَيُّ : لَا صَلَاةَ مُتَكَامِلَةً كَمَا قَالَ ﷺ : «لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ» الْحَدِيثُ مَعْنَاهُ لَيْسَ هُوَ الْمَسْكِينُ الْمُتَكَامِلُ فِي الْمَسْكِنَةِ إِذْ هُوَ يَسْأَلُ فَيُعْطَى مَا يَقْوَتُهُ وَيُوَارِي عَوْرَتَهُ وَلَكِنْ الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ وَلَا يَعْرِفُونَهُ فَيَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهِ .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قِيَامَ الْمَأْمُومِ مِنْ وَرَاءِ الْإِمَامِ وَحْدَهُ لَا يَفْسِدُ صَلَاتَهُ وَذَلِكَ أَنَّ الرُّكُوعَ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ فَإِذَا أَجْزَأَهُ مُنْفَرِدًا عَنِ الْقَوْمِ أَجْزَأَهُ سَائِرُ أَجْزَائِهَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لِقَوْلِهِ فَلَا تَعُدْ وَنَهْيُهُ إِيَّاهُ عَنِ الْعُودِ إِرْشَادٌ لَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى مَا هُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ كَانَ نَهْيُ تَحْرِيمٍ لِأَمْرِهِ بِالْإِعَادَةِ هَذَا وَاسْتَنْبَطَ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا تَعُدْ إِنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ كَانَ جَائِزًا ثُمَّ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَلَا تَعُدْ فَلَا يَجُوزُ الْعُودُ إِلَى مَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْبُخَارِيِّ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ .

وَفِيهِ أَيْضًا : أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ عَلَى حَالٍ يَجِبُ أَنْ يُوَافِقَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ صَرِيحًا فِي سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ عَنْ أَنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مَنْ وَجَدَنِي قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا فَلْيَكُنْ مَعِيَ عَلَى الْحَالِ الَّتِي أَنَا عَلَيْهَا» .

وَفِي التِّرْمِذِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَلِيٍّ وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مَرْفُوعًا وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعِيفٌ وَلَكِنَّهُ يَخْبِرُ بِطَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ الْمَذْكُورَةِ أَنْفًا .

115 - باب إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ⁽¹⁾

115 - باب إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ

(باب إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ) أي: يمد التكبير الذي هو للانتقال من القيام

(1) اختلفوا في غرض الترجمة على أقوال يأتي ذكرها في كلام الشراح، وأشار الشيخ قدس سره بنفسه أيضًا إلى احتمال آخر في غرض الترجمتين كما سيأتي في الباب الآتي، وما اختاره الشيخ قدس سره هاهنا من الغرض لطيف جدًا وجدير بشأن البخاري رضي الله عنه فإن تقرير الشيخ قدس سره أقرب بلفظ الإتمام في الترجمة وأوفق بقول الفقهاء في تكبيرات الانتقالات، وإليه يظهر ميل الحافظ، إذ قال: قوله إتمام التكبير أي: مده بحيث ينتهي بتمامه، انتهى.

واختاره صاحب التيسير وشيخ الإسلام إذ قال: يتمه بحيث يقع بعض حروف الله أكبر في الركوع، وزاد شيخ الإسلام: أو يقال إتمام عدد التكبيرات أو تبين حروفه بالتأني دون العجلة، وتخصيص الركوع والسجود بالذكر لأنه روي عن ابن سيرين وغيره أنهم كانوا لا يتمون التكبير، وفي رواية لا يكبرون، انتهى. فلهذا في الشيخ قدس سره ما أدق نظره وما ألطف وإن كان الظاهر عند هذا المعترف بالتقصير أن غرض الإمام البخاري بالترجمة الرد على رواية أبي داود، وذكره الحافظ احتمالاً إذ قال: ولعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبزي قال: صليت خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير، وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال: هذا عندنا باطل، وقال الطبري واليزار: تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول، وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل ذلك لبيان الجواز، أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده. انتهى.

وقال أبو داود بعد ذكر هذا الحديث: معناه إذا رفع رأسه من الركوع وأراد أن يسجد لم يكبر وإذا قام من السجود لم يكبر، قال الشيخ في البذل: حاصله أن معنى الحديث عند المصنف أنه لا يتم عدد التكبيرات في الانتقالات، انتهى.

وقال الكرماني: فإن قلت الترجمة تامة بدون لفظ الإتمام بأن يقول باب التكبير في الركوع، فلا فائدة فيه، بل هو محال، لأن حقيقة التكبير لا تزيد ولا تنقص، قلت: المراد أن يمد التكبير الذي هو للانتقال من القيام إلى الركوع بحيث يتمه في الركوع بأن يقع راء أكبر فيه، أو إتمام الصلاة بالتكبير في الركوع أو إتمام عدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع، انتهى.

وزاد عليه العيني: ويجوز أن يكون المراد من إتمام التكبير في الركوع هو تبين حروفه من غير هذا فيه والإتمام يرجع إلى صفته لا إلى حقيقته، فإن قلت: هذا لا بد منه في سائر تكبيرات الصلاة فما معنى تخصيصه بالركوع ههنا ثم بالسجود في الباب الذي بعده؟ قلت: لما كان الركوع والسجود من أعظم أركان الصلاة خصهما بالذكر وإن كان الحكم في تكبيرات غيرهما مثله، انتهى.

والأوجه عندي في تخصيص هذين بالذكر ما سيأتي عن الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون =

إلى الركوع بحيث يتمه في الركوع بأن يقع وراء الله أكبر فيه والمراد إتمام الصلاة بالتكبير في الركوع أو إتمام عدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع وإلا فالترجمة تامة بدون لفظ الإتمام بأن يقول باب التكبير في الركوع فلا فائدة فيه بل هو مخل لأن حقيقة التكبير لا تزيد ولا تنقص قاله الكُرمانيّ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: يجوز أن يكون المراد من إتمام التكبير في الركوع هو تبين حروفه من غير هذ فيه والإتمام يرجع إلى صفته لا إلى حقيقته فإن قيل هذا لا بد منه في سائر التكبيرات أيضًا فما وجه تخصيصه بالركوع هنا ثم بالسجود في الباب الآتي .

فالجواب: نعم لكن الركوع والسجود لما كانا من أعظم أركان الصلاة خصهما وإن كان الحكم في تكبيرات غيرهما أيضًا كذلك.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما

التكبير في الخفض دون الرفع، وما اخترت في غرض الإمام البخاري من التوبيع أن حديث أبي داود المذكور نص في خلاف ما هو الثابت عنه عليه السلام ومن أصول الإمام البخاري المعروفة الرد على نحو هذه الروايات كما تقدم في الأصول، لا سيما إذا حكى البخاري بنفسه في التاريخ عن الطيالسي بطلان هذا الحديث، فكان ينبغي له أن يشير إلى الرد عليه في الصحيح، وازداد الاحتياج إلى ذلك لوقوع الخلاف في السلف في هذه المسألة، فقد ذكر الموفق: أكثر أهل العلم يرون أن يكبر في كل خفض ورفع منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وغيرهم، ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وعوام العلماء من الأمصار، وروي عن عمر ابن عبد العزيز وسالم القاسم وسعيد بن جبيرة أنهم كانوا لا يتمون التكبير، ولعلمهم يحتجون بأنه عليه السلام لم يعلمه النبي في صلاته، ولو كان منها لعلمه إياه، ولعلمهم لم يبلغهم السنة عن النبي عليه السلام، ثم ذكر الروايات في التكبيرات، وقال الشيخ في البذل تحت ترجمة أبي داود: باب تمام التكبير، قال النووي: هذا مجمع عليه اليوم، وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة، وكان بعضهم لا يرى التكبير إلا للإحرام، وقال البغوي: اتفقت الأمة على هذه التكبيرات، وقال ابن سيد الناس: وقال آخرون لا يشرع إلا تكبير الإحرام يحكى ذلك عن عمر بن الخطاب وغيره، عد أسماءهم الشيخ في البذل، وقال أبو عمر قال قوم من أهل العلم إن التكبير ليس بسنة إلا في الجماعة، وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن لا يكبر، وقال أحمد أحب إلي أن يكبر إذا صلى وحده في الفرض، وأما في التطوع فلا، وحكى الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع، وما هذه بأول سنة تركوها، انتهى. وتقدم في الأوجز وجود الفرق بين الخفض والرفع.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ.

784 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي

الْعَلَاءِ،

رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبزي قَالَ صليت خلف النَّبِيِّ ﷺ فلم يتم التكبير وقد نقل البُخَارِيُّ في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قَالَ هذا عندنا باطل وَقَالَ الطبري والبخاري تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول .

وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل ذلك لبيان الجواز أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده والله أعلم.

قَالَ أَي: قَالَ بِإِتِمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ فِي رَوَايَةٍ وَقَالَ بِالْوَاوِ فِي أُخْرَى (قَالَ) بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى إِتِمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ.

(ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وأشار به إلى أن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ ذلك بالمعنى فإنه أشار بذلك إلى حديثه الموصول في آخر الباب الذي بعده وهو قوله حَدَّثَنَا عمرو بن عون قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ الْمَقَامِ يَكْبِرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ الْحَدِيثِ وَإِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ صليت خلف شيخ بمكة فكبّر اثنتين وعشرين تكبيرة الحديث وفيه قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لعكرمة إنها صلاة النَّبِيِّ ﷺ فيستلزم ذلك أنه نقل عن النَّبِيِّ ﷺ إِتِمَامَ التَّكْبِيرِ لَأَنَّ الرُّبَاعِيَّةَ لَا يَقَعُ فِيهَا لَذَاتُهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ التَّكْبِيرُ فِي الرُّكُوعِ وَهَذَا يَبْعُدُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ مِنَ التَّرْجُمَةِ كَمَا لَا يَخْفَى (فِيهِ) أَي: فِي هَذَا الْبَابِ (مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ) أَي: حَدِيثُهُ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ الْمَكْتُوبِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِيهِ فِقَاهٌ ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هُوَ ابْنُ شَاهِينَ (الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رَوَايَةٍ أَخْبَرَنَا (خَالِدٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانُ، (عَنِ الْجُرَيْرِيِّ) بضم الجيم وفتح الراء الأولى وهو سعيد بن إياس، (عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ) يزيد بن عبد الله بن الشخير بكسر الشين

عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ: «ذَكَّرْنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

المعجزة وتشديد الخاء المعجمة، (عَنْ) أخيه (مُطَرِّفٍ) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة وفي آخره فاء هو أخو يزيد بن عبد الله المذكور، (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والأولان رجال الإسناد واسطيان والبقية بصريون وفيه رواية الأخ عن الأخ وشيخ المؤلف من إفراده.

(قَالَ) أي: إنه قَالَ: (صَلَّى) أي: عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَعَ عَلِيٍّ) هو ابن أبي طالب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ) بتثنية الباء ذكرها الأزهري والمشهور الفتح.

وحكى الخليل فيها ثلاث لغات أخرى: الْبَصْرَةُ وَالْبَصْرَةُ وَالْبَصْرَةُ الأولى بسكون الصاد والثانية بفتحها والثالثة بكسرها.

وَقَالَ السمعاني: يقال لها قبة الإسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر رضي الله تعالى عنه ولم يعبد الصنم قط على أرضها وكان بناؤها في سنة سبع عشرة وطولها فرسخان في فرسخ.

وَقَالَ الرشاطي: البصرة في العراق.

والبصرة أيضًا: مدينة في المغرب بقرب طنجة وهي الآن خراب.

والبصرة أيضًا: هي الحجارة الرخوة تضرب إلى البياض وسميت البصرة بها لأن أرضها التي بين العقيق وأعلى المرثد حجارة والنسبة إليها بصري وبصري بفتح الباء وكسرها وكانت صلاة عمران مع علي رضي الله تعالى عنهما بالبصرة بعد وقعة الجمل.

(فَقَالَ) أي: عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ذَكَّرْنَا) بتشديد الكاف وفتح الراء من التذكير (هَذَا الرَّجُلُ) هو علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا يدل على أن التكبير قد ترك وقد روى أحمد والطحاوي بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ذَكَرْنَا عَلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) إما نسيانها وإما تركناها عمدًا.

ولأحمد من وجه آخر عن مطرق قَالَ: قلنا لعمران بن حصين يا أبا نجيد

فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ»⁽¹⁾.

بالنون والجيم مصغراً من أول من ترك التكبير قَالَ: عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل إرادة ترك التكبير.

وروى الطبري عن أَبِي هُرَيْرَةَ: إن أول من ترك التكبير معاوية رضي الله عنه. وروى أبو عبيد: أن أول من تركه زياد وهذا لا ينافي الذي قبله لأن زياد تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء ويرشحه حديث أبي سعيد الآتي في باب يكبر وهو ينهض من السجدين وسيجيء لهذا تنمة إن شاء الله تعالى.

فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ) أي: في جميع الانتقالات في الصلاة ولكن خص منه الرفع من الركوع بالإجماع فإنه شرع فيه التحميد.

وَقَالَ ناصر الدين الزين ابن المنير: الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة فأمر أن يتجدد العهد في أثنائها بالتكبير الذي هو شعار النية ففي الحديث أن التكبير في كل خفض ورفع وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح والحسن البصري ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ويحكي ذلك عن ابن مسعود وأبي هريرة وجابر وقيس بن عباد وآخرين رضي الله عنهم وكان عمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير وقتادة: لا يكبرون في الصلاة إذا خفضوا.

وَقَالَ ابن أبي شيبة في مصنفه: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرَانَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ لَا يَتِمُّ التَّكْبِيرَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ الْقَاسِمِ وَسَالِمٍ فَكَانَا لَا يَتِمُّانِ التَّكْبِيرَ حَدَّثَنَا غَنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَكَانَ لَا يَتِمُّ التَّكْبِيرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مَسْعَرٍ عَنْ يَزِيدِ الْفَقِيرِ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْقُصُ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ.

(1) طرّفاه 786، 826 - تحفة 10857.

أخرجه مسلم في الصلاة باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة رقم (393).

قَالَ مسعر: إذا انحط بعد الركوع للسجود لم يكبر فإذا أراد أن يسجد الثانية لم يكبر ويحكى عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيضًا وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي الوليد قَالَ أَخْبَرَنِي شعبة ابن الحجاج عن رجل عن ابن أبزى عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّهُمْ فلم يكبر هذا التكبير بالرفع والخفض.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: المشهور عن هؤلاء التكبير في الخفض والرفع ورواية هؤلاء محمولة على أنهم تركوه أحيانًا بيانًا للجواز أو الراوي لم يسمع ذلك منهم لخفاء الصوت وكان بنو أمية يتركون التكبير في الخفض وهم مثل معاوية وزيايد وعمر ابن عبد العزيز وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر إلا تكبيرة الإحرام وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ووجهه بأن التكبير شرع للإذن بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد لكن استقر الأمر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصل.

وَقَالَ أبو عبد الله الفرزني في مسنده: حَدَّثَنَا بشر بن السري حَدَّثَنَا إسرائيل عن عبد الله قَالَ: أول من نقص التكبير الوليد بن عقبة قَالَ عبد الله نقصوها نقصهم الله فقد رأيت رسول الله ﷺ يكبر كلما ركع وكلما سجد وكلما رفع رأسه فإن قيل ما تقول في حديث عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي أنه صلى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وكان لا يتم التكبير رواه أبو داود والطحاوي فالجواب أنه ضعيف ومعلول بالحسن بن عمران أحد رواة قَالَ الطبري هو مجهول لا يجوز الاحتجاج به وَقَالَ الْبُخَارِيُّ في تاريخه عن أبي داود الطيالسي: إنه حديث باطل فإن قيل سكوت أبي داود والطحاوي يدل على الصحة عندهما.

فالجواب: أَنَّا لَا نَسْلَمُ ذَلِكَ وَلِثَنَ سَلَمْنَا صَحَّتَهُ عَنْهُمَا فَالْجَوَابُ مَا مَرَّ أَنْفًا وتأوله الكرخي على نقصان صفة لا نقصان عدد وأجاب الطحاوي أَنَّ الْأَثَارَ المتواترة على خلافه وَأَنَّ الْعَمَلَ على غيره فَإِنْ قِيلَ تكبيرات الانتقال سنة أم واجبة.

فالجواب: أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَقَالَ قَوْمٌ هِيَ سَنَةٌ قَالَ ابن المنذر وبه قَالَ أبو بكر الصديق وعمر وجابر وقيس بن عباد رضي الله عنهم وكذا الشعبي والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ومالك وأبو حنيفة والشافعي ونقله ابن بطال

عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وابن الزبير رضي الله عنهم وكذا عن مكحول والنخعي وأبي ثور وَقَالَ الظاهرية وأحمد في رواية كلها واجبة وَقَالَ أبو عمر قد قَالَ قوم من أهل العلم: إن التكبير إنما هو إذن بحركات الإمام وشعار الصلاة وليس بسنة إلا في الجماعة فأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن لا يكبر وَقَالَ سعيد بن جبير إنما هو شيء يزين به الرجل صلاته.

وَقَالَ ابن حزم في المحلى: التكبير للركوع فرض وقول سبحان ربي العظيم في الركوع فرض والقيام إثر الركوع فرض فإن كان مأموماً ففرض عليه أن يقول بعد ذلك ربنا لك الحمد وليس هذا فرضاً على إمام ولا فذ فإن قالاه كان حسناً وسنة والتكبير لكل سجدة منها فرض وقول سبحان ربي الأعلى في كل سجدة فرض ووضع الجبهة واليدين والأنف والركبتين وصدور القدمين على ما هو قائم عليه مما أبيح له التصرف عليه فرض كل ذلك والجلوس بين السجدين فرض والطمأنينة فيه فرض والتكبير له فرض لا يجزىء صلاة لأحد من أن يدع من هذا كله عامدا وإن لم يأت به ناسياً أُلغى ذلك وأتى به كما أمر ثم سجد للسهو فإن عجز عن شيء منه لجهل أو عذر مانع سقط عنه وتمت صلاته انتهى وَقَالَ السفاقي واختلفوا فيمن ترك التكبير في الصلاة.

فَقَالَ ابن القاسم: من أسقط ثلاث تكبيرات فأكثر أو التكبير كله سوى تكبيرة الإحرام يسجد قبل السلام وإن لم يسجد قبل السلام سجد بعده وإن لم يسجد حتى طال بطلت صلاته؟

وفي الموضحة، وإن نسي تكبيرتين سجد قبل أن يسلم فإن لم يسجد لم تبطل صلاته وإن ترك تكبيرة واحدة فاختلف قوله هل عليه سجود أو لا وَقَالَ ابن عبد الحكم وأصبغ ليس على من ترك التكبير سوى السجود فإن لم يفعل حتى تباعد فلا شيء عليه وفي شرح المذهب فلو ترك التكبير عمداً أو سهواً حتى ركع لم يأت به لفوات محله.

وَقَالَ أصحابنا الحنفية لا يجب السجود بترك الأذكار كالثناء والتعوذ وتكبيرات الركوع والسجود وتسبيحاتهما هذا وفي الحديث في قوله كلما رفع وخفض أيضاً متعلق لأبي حنيفة وأصحابه أنه يكبر مع فعل الخفض والرفع سواء لا يتقدمه ولا يتأخره فيما ذكره الطحاوي من غير مد والشافعي يقول

785 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ «يُصَلِّي بِهِمْ، فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ، وَرَفَعَ»، فَإِذَا انْصَرَفَ، قَالَ: إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾.

116 - بَابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ

786 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

ينحط للركوع وهو يكبر وكذا في الرفع وشبهه ويمد التكبير إلى أن يصل إلى حد الركوع وقيل يحرم والقولان جائزان في جميع تكبيرات الانتقالات والصحيح المد قاله في شرح المذهب، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ) إماماً وفي رواية: لهم باللام بدل الموحدة، (فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ، وَ) كلما (رَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ) من الصلاة، (قَالَ: إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) في تكبيرات الانتقالات والإتيان بها وفي الباب حديث أبي موسى عند أحمد وحديث ابن مسعود عند الدارمي والطحاوي وحديث ابن عباس كما سيأتي عند المؤلف وحديث ابن عمر عند أحمد والنسائي وحديث عبد الله بن زيد عند سعيد بن منصور وحديث وائل بن حجر عند ابن حبان وحديث جابر عند البزار رضي الله عنهم.

116 - بَابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ

(بَابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ) بأن يبتدئ به من انتقال القيام إلى السجود حتى يقع راء الله أكبر فيه كما في الركوع مع بقية الاحتمالات فيه. (حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) محمد بن الفضل السدوسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد، (عَنْ غِيلَانَ) بفتح الغين المعجمة وسكون التحتانية (ابْنِ جَرِيرٍ) بفتح الجيم، (عَنْ مُطَرِّفِ) بضم الميم (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن الشخير وقد مر عن قريب.

(1) أطرافه 789، 795، 803 - تحفة 15247.

أخرجه مسلم في الصلاة باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة رقم (392).

قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، «فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ»، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - أَوْ قَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - (1).

(قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وقد مر في الباب السابق أن ذلك كان بالبصرة وكذا رواه سعيد بن منصور من رواية حميد بن هلال عن عمران ووقع في رواية أحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان بالكوفة وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وغير واحد عن مطرف ويحتمل أن يكون ذلك وقع مرتين مرة بالبصرة ومرة بالكوفة.

(أَنَا) ذكر هذه اللفظة ليصح عطف قوله: (وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ) على ضمير صليت على قول البصريين.

(فَكَانَ) علي رضي الله عنه (إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) من السجود (كَبَّرَ) وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ) خص ذكر السجود والرفع والنهوض من الركعتين هنا وذكر في رواية أبي العلاء بصيغة العموم إشعاراً بأن هذه المواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عمران بصلاة علي رضي الله تعالى عنهما.

(فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ) أي: أداها وليس المراد به القضاء الاصطلاحي.

(أَخَذَ بِيَدِي) بالإفراد (عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ: قَدْ) وفي رواية: لقد (ذَكَّرَنِي) بتشديد الكاف (هَذَا) أي: علي رضي الله عنه (صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ) وذلك لأنه كان يكبر في جميع انتقالاته.

(أَوْ قَالَ) شك من أحد رواته ويحتمل أن يكون من حماد لأن أحمد رواه من رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ صلى بنا مثل صلاة رسول الله ﷺ ولم يشك.

(لَقَدْ صَلَّيْنَا بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ) وفي رواية قتادة عن مطرف قَالَ عمران ما صليت منذ حين أو منذ كذا وكذا أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من هذه الصلاة وقد استدلل البعض بهذا الحديث على أن موقف الاثنين يكون خلف الإمام خلافاً

787 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ الْمَقَامِ،

لمن يقول يجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وفيه نظر لأنه لم يذكر فيه أنه لم يكن معهما غيرهما وَقَالَ ابن بطال ترك التكبير على ترك التكبير يدل على أن السلف لم يتلقوه على أنه ركن من الصلاة قال الحافظ العسقلاني وأشار الطحاوي إلى أن الإجماع استقر على أن من تركه فصلاته تامة وفيه نظر لما تقدم عن أحمد والخلاف في بطلان صلاته ثابت في مذهب مالك إلا أن يريد إجماعاً سابقاً.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: لم يقل الطحاوي هكذا وإنما قَالَ هذه الآثار المروية عن رسول الله ﷺ في التكبير في كل خفض ورفع أولى من حديث عبد الرحمن بن أبزي وأكثر تواتراً وقد عمل بها من بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعلي رضي الله تعالى عنهم وتواتر بها العمل إلى يومنا هذا لا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه مكابر انتهى.

وأراد بالآثار المروية التي أخرجها عن عبد الله بن مسعود وأبي مسعود البدرى وأبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأنس رضي الله عنهم وأشار بهذا أيضاً إلى أن من جملة أسباب الترجيح كثرة عدد الرواة وشهرة المروي حتى إذا كان أحد الخبرين يرويه واحد والآخر يرويه اثنان فالذي يرويه اثنان أولى بالعمل به وقوله وتواتر بها العمل إلى آخره إشارة إلى أنه يصير كالإجماع وفرق بين الإجماع وكالإجماع.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ) بفتح العين فيهما وآخر الثاني نون وهو ابن أوس السلمى الواسطي، (قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) على صيغة التصغير هو ابن بشير السلمى الواسطي كالذي قبله، (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة جعفر بن أبي وحشية إياس الواسطي، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ. (قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا) هو أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في الأوسط للطبراني.

(عِنْدَ الْمَقَامِ) أي: مقام إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام وفي رواية الإسماعيلي صليت خلف شيخ بالأبطح وفي أول الباب الذي يلي هذا الباب صليت خلف شيخ بمكة وفي رواية السراج من طريق خبيب بن الزبير عن عكرمة رأيت رجلاً يصلي في

«يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَإِذَا قَامَ وَإِذَا وَضَعَ»، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَوْلَيْسَ تِلْكَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ، لَا أُمَّ لَكَ⁽¹⁾.

117 - باب التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ

788 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ

مسجد النَّبِيِّ ﷺ وأما وجه التوفيق بين هذه الروايات فهو أنه يحتمل أنه صلى بالمقام مرة وبالأبطح أخرى ويصدق عليه أنه صلى بمكة وأما رواية السراج فهي محمولة على التعدد أو على الشذوذ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ فَإِنْ لَمْ يَحْمَلْ عَلَى التَّجَوُّزِ فَهِيَ شَاذَةٌ يَعْنِي رَوَايَةَ السَّرَاجِ وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ التَّجَوُّزَ بَعِيدٌ وَالْعَلَاقَةُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ، فَافْهَمْ.

(يُكَبِّرُ) وفي رواية فكبر على صيغة الماضي وهو في صلاة الظهر كما في مستخرج أبي نعيم (فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَإِذَا قَامَ وَإِذَا وَضَعَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ) وفي رواية فَقَالَ: (أَوْلَيْسَ⁽²⁾ تِلْكَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ) الهمزة للاستفهام الإنكاري وهو إنكار للإنكار المذكور ومقتضاه الإثبات لأن نفي النفي إثبات.

(لَا أُمَّ لَكَ) هي كلمة تقولها العرب عند الزجر، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هُوَ ذِمٌّ وَسَبٌّ أَيْ: أَنْتَ لَقِيطٌ لَيْسَ لَكَ أُمٌّ وَقِيلَ قَدْ يَقَعُ مَدْحًا بِمَعْنَى التَّعْجَبِ مِنْهُ وَيُقَالُ هَذَا ذِمٌّ لِعِكْرِمَةَ حَيْثُ كَانَ جَاهِلًا بِهَذِهِ السَّنَةِ فَأَنْكَرَهَا.

117 - باب التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ

(باب التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ) قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ:

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذَكِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (هَمَّامٌ) هُوَ ابْنُ يَحْيَى، (عَنْ قَتَادَةَ) هُوَ ابْنُ دَعَامَةَ، (عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ) قَدْ بَيْنَ الطَّحَاوِيُّ فِي رَوَايَتِهِ أَنَّ هَذَا الشَّيْخَ كَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ

(1) طرفه 788 - تحفة 6018.

(2) أي: أنكرك ذلك وليس.

بِمَكَّةَ، «فَكَبَّرَ ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً»، فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ أَحْمَقُ، فَقَالَ: ثِكَلْتُكَ أُمُّكَ «سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»

رضي الله تعالى عنه قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مَخْتَارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الدَّانَاجُ هُوَ بِالنُّونِ وَالْجِيمِ الْخَفِيفَتَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ قَالَ صَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَكَانَ يَكْبُرُ إِذَا رَفَعَ وَإِذَا خَفَضَ فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَأَخْبَرْتَهُ بِذَلِكَ فَقَالَ أَوْلَيْسَ ذَلِكَ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَاهُ أَيْضًا هَكَذَا أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي مَعْجَمِهِ.

(بِمَكَّةَ) عِنْدَ الْمَقَامِ، (فَكَبَّرَ) فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ (ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً) وَهَذِهِ الصَّلَاةُ كَانَتْ رِبَاعِيَةً لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ عِدَدُ التَّكْبِيرِ الَّذِي ذَكَرَهُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ رِبَاعِيَةً لِأَنَّ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ فَيَحْصِلُ فِي كُلِّ رِبَاعِيَةٍ عَشْرُونَ تَكْبِيرَةً سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَتَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ حَيْثُ قَالَ: الظَّهَرُ.

وَأَمَّا فِي الثَّنَائِيَةِ: فَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً وَتَكْبِيرَةً هِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَخَمْسَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

وَفِي الثَّلَاثِيَةِ: فَسَبْعَ عَشْرَةَ وَهِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَتَكْبِيرَةُ الْقِيَامِ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى وَخَمْسَ فِي كُلِّ مِنْهَا فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ أَرْبَعَ وَتَسْعُونَ تَكْبِيرَةً وَقَدْ سَقَطَ فِي رِوَايَةِ لَفْظِ تَكْبِيرَةٍ.

قَالَ عِكْرَمَةُ (فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِنَّهُ) أَيُّ: الشَّيْخِ الْمَذْكُورِ (أَحْمَقُ) أَيُّ: قَلِيلُ الْعَقْلِ، (فَقَالَ) وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ أَيُّ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (ثِكَلْتُكَ) بِالتَّاءِ الْمَثْلُثَةِ وَكَسْرِ الْكَافِ مِنَ الثَّكَلِ وَهُوَ فَقْدَانُ الْمَرْأَةِ وَلِهَا أَيُّ: فَقَدْتُكَ (أُمُّكَ) وَهِيَ كَلِمَةٌ كَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُهَا عِنْدَ الدَّعَاءِ عَلَى أَحَدٍ لِكُنْهِمْ قَدْ يَطْلُقُونَ ذَلِكَ وَلَا يَرِيدُونَ حَقِيقَتَهُ وَإِنَّمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَلِكَ لِعِكْرَمَةَ لِأَنَّهُ نَسَبَ ذَلِكَ الرَّجُلَ الْجَلِيلَ الَّذِي هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْحَمَقِ الَّذِي هُوَ غَايَةُ الْجَهْلِ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ.

(سُنَّةٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَيُّ: هَذَا الَّذِي فَعَلَهُ ذَلِكَ الشَّيْخُ مِنَ التَّكْبِيرِ سُنَّةُ (أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ مُوسَى عَنْ هَمَامٍ عَنْ قَتَادَةَ.

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ⁽¹⁾.

789 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ،

(وَقَالَ) وفي رواية: قَالَ بدون الواو (مُوسَى) هو ابن إسماعيل المذكور شيخ البُخَارِيِّ الراوي عن همام.

(حَدَّثَنَا أَبَانُ) هو ابن يزيد العطار قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) قَالَ (حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ) وهو متصل عنده عن همام وأبان كلاهما عَنْ قَتَادَةَ وإنما أفرد هماماً لكونه على شرطه في الأصول بخلاف أبان فإنه على شرطه في المتابعات وفيه فائدة أخرى وهي أن في رواية أبان تصريح قتادة بالتحديث عن عكرمة وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة عند الإسماعيلي.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف هو يحيى بن عبد بن بكير أبو زكريا المخزومي المصري نسبه إلى جده لشهرته به، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ) القرشي المخزومي المدني أحد الفقهاء السبعة الملقب بالراهب، قيل: اسمه محمد، وقيل: اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن والصحيح أن اسمه وكنيته واحد مات سنة أربع وتسعين بالمدينة.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ تكبيرة الإحرام وفيه أن التكبير قائماً وهو بالاتفاق في حق القادر.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ) قَالَ النووي دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع ويمده حتى يصل إلى حد الراكعين انتهى.

ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة.

ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ: «وَلَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ»⁽¹⁾.

(ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ) وفي رواية: من الركوع، (ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وفي رواية (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ) هو كاتب الليث أي: قَالَ فِي رِوَايَتِهِ (عَنِ اللَّيْثِ: وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو الساقطة في رواية يحيى وأما باقي الحديث فاتفقا فيه فإن قيل لم لم يسقه عنهما معاً مع أنهما شيخان فالجواب أن يحيى من شرطه في الأصول وابن صالح إنما يورده في المتابعات وسيأتي من رواية شعيب أَيْضًا عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ قَالَ الْعُلَمَاءُ الرِّوَايَةُ بِثَبُوتِ الْوَاوِ أَرْجَحُ وَهِيَ زَائِدَةٌ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو عَنِ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فَقَالَ هَذِهِ زَائِدَةٌ تَقُولُ الْعَرَبُ يَعْنِي هَذَا الثَّوْبُ فَيَقُولُ الْمَخَاطَبُ نَعَمْ وَهُوَ لَكَ بِدَرَاهِمٍ فَالْوَاوُ زَائِدَةٌ وَقِيلَ عَاطِفَةٌ عَلَى مَحْذُوفٍ أَيْ: رَبَّنَا حَمْدُنَاكَ وَلَكَ الْحَمْدُ وَقِيلَ لِلْحَالِ قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَضَعَفَ مَا عَدَاهُ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي) بفتح أوله وكسر الواو أي: يسقط إلى أسفل ساجداً، (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) من السجود، (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ) الثانية، (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) منها، (ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ) أي: الركعتين الأولىين (بَعْدَ الْجُلُوسِ) للتشهد الأول وهذا الحديث مفسر لما سبق من قوله كان يكبر في كل خفض ورفع ومن فوائد الحديث أنه يكبر بعد أن يقوم وأنه يكبر حين يركع ومنها أنه يجمع الإمام بين التسميع والتحميد وهو مذهب الشافعي وعند أبي يوسف ومحمد يقول الإمام ربنا لك الحمد في نفسه وبه قَالَ الثوري والأوزاعي وأحمد في رواية وعند أبي حنيفة لا يقول الإمام ربنا لك الحمد وبه قَالَ مالك وأحمد في رواية وحكاها ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ وَبِهِ

(1) أطرافه 785، 795، 803 - تحفة 14862.

أخرجه مسلم في الصلاة باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة رقم (392).

118 - باب وَضْعُ الْأُكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: «أَمَكَّنَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ».

790 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ،

أَقُولُ وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ هَذِهِ قِسْمَةٌ وَهِيَ تَنَافِي الشَّرْكَاءِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَيْنَةُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى انْفِرَادِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ وَالْمَنْفَرْدِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصَحِّ.

118 - باب وَضْعُ الْأُكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ

(بَابُ وَضْعِ الْأُكْفِ) جَمْعُ كَفٍ (عَلَى الرُّكْبِ) جَمْعُ رُكْبَةٍ (فِي الرُّكُوعِ) يَعْنِي يَضَعُ الْمُصَلِّي فِي حَالِ الرُّكُوعِ كَفِيهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ السَّنَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَأَنَّ التَّطْبِيقَ مَنْسُوخٌ كَمَا سَيَجِيءُ.

(وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) بَضَمَ الْحَاءَ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ فَقِيلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَقِيلَ الْمُنْذَرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْمُنْذَرِ وَقِيلَ الْمُنْذَرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ وَقِيلَ الْمُنْذَرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَمْرِو الْخَزْرَجِيِّ السَّاعِدِيِّ الْمَدَنِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ.

(فِي أَصْحَابِهِ) أَيِ: فِي حُضُورِ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ﷺ («أَمَكَّنَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ») أَيِ: فِي الرُّكُوعِ وَهَذَا التَّعْلِيقُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُسْنَدًا فِي بَابِ سَنَةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ مَطْوَلًا وَسَيَجِيءُ الْكَلَامُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ الْبَصْرِيُّ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَيِ: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ) بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الْفَاءِ وَفِي آخِرِهِ رَاءٌ بَعْدَ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ وَاسْمُهُ وَقْدَانُ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَسَكُونِ الْقَافِ وَبِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ ثُمَّ بِالْأَلْفِ وَالتَّوْنِ الْعَبْدِيِّ الْكُوفِيِّ وَالِدُ يُونُسَ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ وَيُقَالُ اسْمُهُ وَاقِدٌ وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ وَهُوَ أَبُو يَغْفُورٍ الْأَكْبَرُ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَزِّي وَغَيْرُهُ وَهُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَصَرَحَ الدَّارَقُ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ بِأَنَّهُ الْعَبْدِيُّ وَالْعَبْدِيُّ هُوَ الْأَكْبَرُ بِلَا نِزَاعٍ وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ الْأَصْغَرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ نِسْطَاسٍ.

قَالَ: سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ، يَقُولُ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَطَبَّقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخِذَيَّ، فَهَنَانِي أَبِي، وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ، «فَنُهِينَا عَنْهُ وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ»⁽¹⁾.

وتعقب بأنه ليس مذكورًا في الآخذين عن مصعب ولا في أشياخ شعبة، والله أعلم.

(قَالَ: سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ) أَي: ابْنِ أَبِي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو زُرَّارَةَ⁽²⁾ المدني مات سنة ثلاث ومائة.

(يَقُولُ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي) سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَطَبَّقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ) من التطبيق وهو أن يجمع بين أصابع يديه ويجعلهما بين ركبتيه في الركوع والشهد وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ إِنِّي جَعَلْتُهُمَا عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ وَالزَّقَتُهُمَا، (ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخِذَيَّ، فَهَنَانِي أَبِي) عن ذلك، (وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ) أَي: التطبيق، (فَنُهِينَا عَنْهُ) بضم النون على صيغة المجهول وكذا قوله: (وَأَمَرْنَا) على صيغة المجهول (أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا) من إطلاق الكل على الجزء أَي: أَكْفِنَا (عَلَى الرُّكْبِ) وفي رواية مسلم من طريق أَبِي عَوَانَةَ عن أَبِي يَعْفُورٍ بلفظ وأمرنا أن نضرب بالأكف على الركب ثم إن قول الصحابي كنا نفعل وأمرنا ونهينا محمول على أن الأمر والنهي هو الله ورسوله لأن الصحابي إنما يقصد الاحتجاج به لإثبات شرع وتحليل وتحريم واختلفوا في هذه الصيغة والراجح أن حكمها الرفع واستدل بهذا الحديث الثوري والأوزاعي وابن سيرين والحسن البصري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم على أن المصلي إذا ركع يضع يديه على ركبتيه شبه القابض عليهما ويفرق بين أصابعه.

واحتجوا أيضًا بما رواه الطحاوي من حديث أَبِي مسعود البصري ألا أريكم صلاة رسول الله ﷺ فذكر حديثًا طويلًا قَالَ: ثم ركع فوضع كفيه على ركبتيه وفضله أصابعه على ساقيه وبما رواه وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه قَالَ: رأيت رسول الله ﷺ إذا ركع وضع يديه على ركبتيه رواه الطحاوي أيضًا وبما

(1) تحفة 3929.

أخرجه مسلم في المسجد ومواضع الصلاة باب وضع الأيدي على الركب رقم (535).

(2) بضم الزاي وتخفيف الراء.

رواه أبو داود من حديث أبي صالح عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ : اشتكى أصحاب النَّبِيِّ ﷺ مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا ، فَقَالَ : «استعينوا بالركب» وأخرجه الترمذي أيضًا ولفظه : اشتكى بعض أصحاب النَّبِيِّ ﷺ الحديث ، ورواه الطحاوي أيضًا ولفظه : اشتكى الناس إلى النَّبِيِّ ﷺ التفرج في الصلاة ، فَقَالَ ﷺ : «استعينوا بالركب» ، فَإِنْ قِيلَ لم يستدل أبو داود ولا الترمذي بهذا الحديث على وضع الأيدي على الركب في الركوع .

أما أبو داود فإنه ذكره في باب رخصة : افتراش اليدين في السجود ، وأما الترمذي فإنه ذكره في الاعتماد في السجود .

فالجواب : أن قوله ﷺ : «استعينوا بالركب» أعم من أن يكون في الركوع أو في السجود والمعنى استعينوا بأخذ اليدين على الركب ولهذا أخرجه الطحاوي لأجل الاستدلال للجماعة المذكورين ، واحتج لهم أيضًا بما رواه من حديث أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي ، عن أبي عبد الرحمن قَالَ عمر رضي الله تعالى عنه : أَمْسُوا فقد سنت لكم الركب ، وأخرجه الترمذي ولفظه : قَالَ لنا عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه : إن الركب سنة لكم فخذوا بالركب ، وفي رواية : سنت لكم الركب ، وقوله : أَمْسُوا أمر من الإمساس والمعنى أَمْسُوا أيديكم ركبتكم فقد سنت لكم الركب ، يعني سن إمساسها والأخذ بها .

وفي المغني لابن قدامة قَالَ أحمد : ينبغي له إذا ركع أن يلقم راحتيه ركبتيه ويفرق بين أصابعه ويعتمد على ضبعيه وساعديه ويسوي ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه ، ثم قَالَ الطحاوي : هذه الآثار معارضة لما رواه إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبد الله فَقَالَ : أصلى هؤلاء خلفكم؟ فقالا : نعم ، فقام بينهما وجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ثم ركعنا فوضعنا أيدينا على الركب فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين فخذه فلما صلى قَالَ : هكذا فعل رسول الله ﷺ ، وبه أخذ إبراهيم وعلقمة والأسود وحمل هذا على أن ابن مسعود رَضِيَ الله عَنْهُ لم يبلغه النسخ وقد روى ابن المنذر ، عن ابن عمر رَضِيَ الله عَنْهُمَا بإسناد قوي قَالَ : إنما فعله النَّبِيُّ ﷺ مرة يعني التطبيق .

وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قَالَ : علمنا

رسول الله ﷺ فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدًا فَقَالَ: صدق أخي كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا يعني الإمساك بالركب فهذا شاهد قوي لطريق مصعب بن سعد.

وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن علقمة والأسود قالوا: صلينا مع عبد الله فطبق، ثم لقينا عمر رضي الله تعالى عنه فصلينا معه فطبقتنا فلما انصرف قَالَ: ذلك شيء كنا نفعله ثم ترك.

وعند الترمذي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قَالَ: قَالَ لَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّ الرُّكْبَ سُنْتُ لَكُمْ فَخَذُوا بِالرُّكْبِ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظٍ: كُنَّا إِذَا رَكَعْنَا جَعَلْنَا أَيْدِينَا بَيْنَ أَفْخَاذِنَا فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ مِنْ السَّنَةِ الْأَخْذُ بِالرُّكْبِ، وَهَذَا أَيْضًا حَكَمَهُ الرُّفْعُ لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ السَّنَةُ كَذَا أَوْ سَنَ كَذَا كَانَ الظَّاهِرُ انْصِرَافَ ذَلِكَ إِلَى سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا سِيَمَا إِذَا قَالَه مِثْلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ النَّهْيُ عَنْهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْكِرَاهَةِ لَا التَّحْرِيمَ بِدَلِيلٍ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرَهُ مِمَّنْ أَنْكَرَهُ لَمْ يَأْمُرْ مِنْ فَعَلِهِ بِالْإِعَادَةِ وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: إِذَا رَكَعْتَ فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ هَكَذَا يَعْنِي وَضَعْتَ يَدَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَإِنْ شِئْتَ طَبَقْتَ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ يَرَى التَّخْيِيرَ فَإِمَّا لَمْ يَبْلُغْهُ النَّهْيُ وَإِمَّا حَمَلَهُ عَلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ.

قال الحافظ العسقلاني: واستبعد الحمل على أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يبلغه النسخ وذلك لأنه أسلم قديمًا وهو صاحب نعل رسول الله ﷺ كان يلبسه إياها إذا قام وإذا جلس أدخلها في ذراعه وكان كثير الولوج على رسول الله ﷺ ولم يفارقه إلى أن مات ﷺ وكيف خفي عليه أمر وضع اليدين على الركبتين وكيف لم يبلغه النسخ وأما الحمل على كراهة التنزيه ففيه أن التخيير ينافي الكراهة فليتأمل.

ثم إنه قد حكى ابن بطال عن الطحاوي وأقره أن طريق النظر يقتضي أن تفريق اليدين أولى من تطبيقهما لأن السنة جاءت بالتجافي في الركوع والسجود وبالمراوحة بين القدمين قَالَ: فلما اتفقوا على أولوية تفريقهما في هذا واختلفوا في الأول اقتضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بما اتفقوا عليه قَالَ فثبت انتفاء التطبيق ووجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى.

119 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ

791 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: رَأَى حُذَيْفَةُ رَجُلًا

وتعقبه الزين ابن المنير: بأن الذي ذكره معارض بالمواضع التي سن فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى في حال القيام قَالَ: وإذا ثبتت مشروعية الضم في بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتمده من القياس المذكور نعم لو قَالَ إن الذي ذكره يقتضي مزية التفريج على التطبيق لكان له وجه وقد وردت الحكمة في إثارة التفريج على التطبيق عَنْ عَائِشَةَ رضي الله تعالى عنها أوردته سيف في الفتوح من رواية مسروق أنه سألها عن ذلك فأجابت بما محصله أن التطبيق من صنيع اليهود وأن النَّبِيَّ ﷺ نهى عنه لذلك وكان النَّبِيُّ ﷺ يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أمر في آخر الأمر بمخالفتهم، والله تعالى أعلم.

ورجال إسناده هذا الحديث ما بين بصري وكوفي ومدني وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي ورواية الابن عن الأب وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

119 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ

(باب) بالتنوين (إِذَا لَمْ يُتِمَّ) المصلي (الرُّكُوعَ) وجواب إذا محذوف تقديره يعيد صلاته وإنما لم يذكره اكتفاء بباب أمر النَّبِيِّ ﷺ الذي لم يتم ركوعه بالإعادة على ما سيأتي وإنما أفرد الركوع بالذكر مع أن السجود مثله لأنه أفرد بباب مستقل بقوله باب إذا لم يتم السجود بعد ذكر أحد عشر باباً، وغرضه سوق صفة الصلاة على ترتيب أركانها.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين الحوضي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن مهران الأعمش، (قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ) هو أبو سليمان الجهني الكوفي خرج إلى النَّبِيِّ ﷺ فقبض وهو في الطريق مات سنة ست وتسعين وقد مر في باب الإبراد بالظهر.

(قال: رَأَى حُذَيْفَةُ) أي: ابن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَجُلًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أقف على اسمه لكن عند ابن خزيمة وابن حبان من طريق الثوري

لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، قَالَ: «مَا صَلَّيْتُ وَلَوْ مُتُّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ» (1).

عن الأعمش أنه كان عند أبواب كندة ومثله لعبد الرزاق عن الثوري أي: فهو كندي.

(لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) وفي رواية عبد الرزاق فجعل ينقر ولا يتم ركوعه وزاد أحمد عن محمد بن جعفر عَنْ شُعْبَةَ فَقَالَ من كم صليت قَالَ منذ أربعين سنة ومثله في رواية الثوري وللنسائي من طريق طلحة بن مصرف عن زيد بن وهب منذ أربعين عامًا ويشكل حمله على ظاهره لأن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مات سنة ست وثلاثين فعلى هذا يكون ابتداء صلاة الرجل المذكور قبل الهجرة بأربع سنين أو أكثر ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد ويمكن أن يكون الْبُخَارِيُّ لم يذكر ذلك لهذا المعنى فلعله ذكر هذه المدة بطريق المبالغة، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أو لعله كان يصلي قبل إسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الأمرين وفيه نظر.

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ أَي: حذيفة له: (مَا صَلَّيْتُ) هو إما نفي لحقيقة الصلاة كقوله ﷺ للمسيء صلاته فإنك لم تصل واستدل به على فرضية الطمأنينة في الركوع والسجود وهو مذهب مالك والشافعي وأبي يوسف وأحمد وإما نفي للكمال كقوله لا وضوء لمن لم يسم الله وإليه ذهب أَبُو حَنِيفَةَ ومحمد لأن الطمأنينة ليست بفرض عندهما.

(وَلَوْ مُتُّ) بكسر الميم وضمها من مات يموت أو مات يمات أي: لو مت على هذه الحالة (مُتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ) وزاد الكشميهني وابن عساكر: عَلَيْهَا أَي: على غير الملة والدين.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الفطرة الملة وأراد بهذا الكلام توبيخه على سوء فعله ليرتدع في المستقبل من صلاته عن مثل فعله كقوله ﷺ: «من ترك الصلاة فقد كفر» فإنما هو توبيخ لفاعله وتحذيره من الكفر أي: سيؤديه ذلك إليه إذا تهاون بالصلاة وجحدها ولم يرد به الخروج عن الدين ويحتمل أن يكون المراد من الفطرة السنة كما جاء خمس من الفطرة السواك وأخواته ويرجحه وروده من وجه آخر بلفظ: سنة محمد ﷺ كما سيأتي بعد عشرة أبواب قَالَ وترك إتمام الركوع وأفعال

الصلاة على وجهين؛ أحدهما: إيجازها وتقصير مدة اللبث فيها، وثانيهما: الإخلال بأصولها وأجزائها حتى لا تقع أشكالها على الصور التي يقتضيها أسماؤها في حق الشريعة وهذا النوع هو الذي أراده حذيفة رضي الله تعالى عنه.

وَقَالَ التيمي: وسميت الصلاة فطرة لأنها أكبر عرى الإيمان واستدل بهذا الحديث أبو يوسف والشافعي وأحمد على أن الطمأنينة في الركوع والسجود فرض، وفي التحفة قَالَ أبو يوسف: طمأنينة الركوع والسجود مقدار تسبيحة واحدة فرض، وفي الأسبجاني: الطمأنينة ليست بفرض في ظاهر الرواية وروي عن أبي يوسف أنها فرض.

قَالَ إمام الحرمين: في قلبي شيء في وجوب الطمأنينة في الاعتدال فلو أتى بالركوع الواجب فعرضت عليه علة من الانتصاب سجد في ركوعه وسقط عنه الاعتدال فإن زالت العلة قبل بلوغ جبهته الأرض وجب أن يرتفع وينتصب قائماً ويعتدل ثم يسجد وإن زالت بعد وضع جبهته لم يرجع إلى الاعتدال بل سقط عنه فإن عاد إليه قبل تمام سجوده بطلت صلاته إن كان عالماً بتحريمه انتهى.

وَقَالَ السرخسي: من ترك الاعتدال تلزمه الإعادة، وَقَالَ أبو اليسر: تلزمه الإعادة وتكون الثانية هي الفرض، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ومحمد رحمهما الله: الطمأنينة ليست بفرض وبه قَالَ بعض أصحاب مالك فإذا لم تكن فرضاً فهي سنة هذا في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجبة ويجب سجود السهو بتركها وفي الجواهر للمالكية لو لم يرفع رأسه من ركوعه وجبت الإعادة في رواية ابن القاسم ولم تجب في رواية علي بن زياد، وَقَالَ ابن القاسم: من لم يرفع من الركوع والسجود رأسه ولم يعتدل يجزئه ويستغفر الله ولا يعود.

وَقَالَ أشهب: لا يجزئه.

وَقَالَ أبو محمد: إن كان إلى القيام أقرب الأولى أن يجب فإن قلنا بوجوب الاعتدال تجب الطمأنينة، وقيل: لا يجب وقد استدل قوم على تكفير تارك الصلاة لأن حذيفة رَضِيَ الله عَنْهُ نفى الإسلام عمن أخل ببعض أركانها فيكون نفية عمن أخل بها كلها أولى وأجيب بأن هذا من قبيل قوله ﷺ: «لا يزني الزاني وهو مؤمن» نفى عنه اسم الإيمان للمبالغة في الزجر وليس على حقيقته ثم الحديث أخرجه النسائي في الصلاة أيضًا.

120 - باب اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: «رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ»⁽¹⁾.

121 - باب حَدِّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالِ فِيهِ وَالطَّمَأْنِينَةِ⁽²⁾

120 - باب اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

(باب اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي) حالة (الرُّكُوعِ) أي: من غير ميل رأس المصلي عن بدنه إلى جهة فوق أو أسفل.

(وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) هو الساعدي المذكور في الحديث المنبه عليه في باب وضع الأكف على الركب في الركوع (فِي) حضور (أَصْحَابِهِ) ﷺ ورضي الله عنهم (رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ) فوضع يديه على ركبتيه، (ثُمَّ هَضَرَ) بفتح الهاء والصاد المهملة أي: أمال (ظَهْرَهُ) في استواء من رقبته ومتن ظهره من غير تقويس، وفي رواية الكشميهني ثم حتى ظهره بالحاء المهملة والنون الخفيفة وهو بمعناه وزاد أبو داود من وجه آخر عن أبي حميد ووتر يديه فتجافى عن جنبه وله من وجه آخر أمكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه غير مقنع رأسه ولا صافح بخده وهذا التعليق وصله الْبُخَارِيُّ مطولاً في باب سنة الجلوس في التشهد.

121 - باب حَدِّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالِ فِيهِ وَالطَّمَأْنِينَةِ

(باب حَدِّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالِ فِيهِ) أي: في الركوع.

والطَّمَأْنِينَةُ كذا للأكثر بكسر الهمزة وسكون الطاء وبعد الألف نون مكسورة ثم مثناة تحتيه ساكنة ثم نون أخرى مفتوحة ثم هاء.

وفي رواية الكشميهني: (وَالطَّمَأْنِينَةُ) بضم الطاء وهي الأكثر في الاستعمال

- (1) قال الحافظ: قوله باب استواء الظهر أي: من غير ميل في الرأس عن البدن، وقوله هضر بفتح الهاء والصاد المهملتين أي: أماله، وفي رواية الكشميهني حتى بالمهملة والنون الخفيفة وهو بمعناه، وسيأتي هذا الحديث موصولاً في باب سنة الجلوس في التشهد، وزاد أبو داود من وجه آخر عن أبي حميد، وتر يديه فتجافى عن جنبه، وله من وجه آخر: ثم هضر ظهره غير مقنع رأسه ولا صافح بخده، انتهى، قلت: وفيه بوجه آخر ثم يعتدل فلا ينصب رأسه ولا يقنع، وهذا بعينه للترجمة فهي من الأصل الحادي عشر، وفي تقرير الشيخ المكي: ثم هضر أي: كسر صلبه إلى جانب البطن حتى استوى الظهر والرأس والأعجاز، انتهى.
- (2) قال الكاندهلوي: وهذا واضح جداً لا مرية فيه فإنه لم يقل أحد من الأمة إن هذا المقدار =

792 - حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ،

وهو الذي ذكره أهل اللغة لأن لهذه اللفظة مصدرين لا غير يقال اطمأن الرجل اطمئناناً وطمأينة أي: سكن وهو مطمئن إلى كذا وكذلك اطمان بالباء الموحدة وهذا من مزيد الرباعي وأصله طمان على وزن فعلل فنقل إلى باب افعّل وإنما ذكر هذا الباب هنا عند الكشميهني في رواية الأصيلي وَقَالَ أَبُو حميد في أصحابه ركَع النَّبِيِّ ﷺ ثم هصر ظهر وفصله عن الباب الذي قبله وأما عند الباقيين فليس بمذكور وإنما الجميع مذكور في ترجمة واحدة هكذا باب استواء الظهر في الركوع وحد إتمام الركوع.

(حَدَّثَنَا بَدَلُ) بفتح الموحدة والبدال المهملة وآخره اللام (ابْنُ الْمُحَبَّرِ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة المفتوحة وفي آخره راء هو ابن منبه

الذي ذكر في الحديث فرض بل قالت الشافعية إن تطويل الاعتدال مفسد للصلاة، قال القسطلاني في حديث الباب: هذه الزيادة لا بد أن تكون على القدر الذي لا بد منه، وهو الطمأنينة، وهذا موضع المطابقة بين الحديث والترجمة، ثم قال: وأما مطابقة الحديث لقوله حد إتمام الركوع، فمن جهة أنه دل على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين، وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه إطالة الجميع، وقد اختلف هل الاعتدال ركن طويل أم قصير، وحديث أنس الآتي في باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع أصرح من حديث الباب في أنه طويل، لكن المرجح عند الشافعية أنه قصير تبطل الصلاة بتطويله، انتهى مختصراً. وقد أطال البحث في ذلك الحافظ في الباب المذكور، وقال الدردير: سابع الفرائض الركوع تقرب راحته فيه من ركبته، فإن لم تقرب راحته منهما لم يكن ركوعاً وإنما هو إيماء، وهذه الكيفية هي القدر الكافي في الوجوب وأكملة أن يسوي ظهره وعنقه فلا ينكس رأسه ولا يرفعه، انتهى. وقال أيضاً في موضع آخر: الثالثة عشرة طمأنينة في جميع الأركان، وهي استقرار الأعضاء، قال الدسوقي: اعلم أن القول بفرضيتها صححه ابن الحاجب، والمشهور في المذهب أنها سنة وقيل فضيلة، انتهى.

وفي الأنوار من فروع الشافعية في شرائط الركوع: أن يطمئن فيه بحيث يتفصل هوبه عن ارتفاعه ولو بلحظة، ولو زاد في الانحناء وجاوز عن حد أقل الركوع ثم ارتفع والحركات متواصلة لم تحصل الطمأنينة، انتهى.

وقال الموفق: يجب أن يطمئن في ركوعه، ومعناه أن يمكث إذا بلغ حد الركوع قليلاً، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: الطمأنينة غير واجبة لقوله تعالى: ﴿أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77] ولم يذكر الطمأنينة، والأمر بالشئ يقتضي حصول الأجزاء به. ولنا حديث المسيء وفيه «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً» وقال: «لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل صلبه فيها» رواه البخاري، انتهى. وعلم من ذلك كله أن مقدار الفرض عند القائلين بالفرضية أيضاً هو المكث القليل، والزائد عليه سنة، وإليه أشار الشيخ قدس سره في كلامه.

قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: «كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ.....

التميمي ثم اليربوعي أبو المنير البصري الواسطي الأصل مات سنة خمس عشرة ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد وفي رواية حَدَّثَنَا (الْحَكَمُ) بفتح الحاء المهملة والكاف هو ابن عيينة الكوفي، (عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى) عبد الرحمن الأنصاري الكوفي كان أصحابه يعظمونه كأنه كان أميراً أدرك مائة وعشرين صحابياً قَالَ عبد الملك بن عمير رأيت ابن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من الصحابة رضي الله عنهم يستمعون لحديثه وينصتون له مات غرقاً بنهر البصرة سنة ثلاث وثمانين وقد وقع التصريح بتحديثه للحكم عند مسلم، (عَنِ الْبَرَاءِ) أي: ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية زيادة ابن عازب ورجال هذا الإسناد كوفيون ما عدا بدل بن المحبر فإنه بصري وهو من أفراد المؤلف وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي وقد أخرج متنه المؤلف في موضع آخر من كتاب الصلاة أَيْضًا وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي أَيْضًا.

(قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ) عطف على ركوع.

(وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) أي: وجلوسه بين السجديتين أي: زمان ركوعه وسجوده وجلوسه بين السجديتين، (وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) أي: وزمان اعتداله فكلمة إذا ههنا لمجرد الزمان منسلخاً عنه معنى الاستقبال.

(مَا خَلَا الْقِيَامَ) بالنصب أي: إلا القيام الذي هو للقراءة.

(وَإِلَّا الْقُعُودَ) الذي هو للتشهد فإنهما كانا أطول من غيرهما، وقيل المراد بالقيام الاعتدال وبالقعود الجلوس بين السجديتين وجزم به بعضهم، وتمسك به في أن الاعتدال والجلوس بين السجديتين لا يطولان، ورده أبو القاسم في كلامه على حاشية السنن فقال: هذا سوء فهم من قائله لأنه قد ذكرهما بعينهما فكيف يستثنيهما وهل يحسن أن يقال جاء زيد وعمر وبكر وخالد إلا زيداً وخالداً فإنه متى أراد نفي المجيء عنهما كان تناقضاً انتهى.

قَرِيبًا مِّنَ السَّوَاءِ»⁽¹⁾.

وتعقب: بأن المراد بذكرها إدخالها في الطمأنينة وباستثناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة، لكن وقع هذا الحديث في باب الطمأنينة حين رفع رأسه من الركوع بغير استثناء فإذا جمع بين الروایتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى هو القيام للقراءة وكذا المراد في القعود هو القعود للشهد كما مر، والله أعلم.

(قَرِيبًا) خبر كان.

(مِّنَ السَّوَاءِ) بفتح السين والمد أي: المساواة وفيه إشعار بأن بعض هذه الأفعال كان فيه طول يسير على بعض وفيه احتجاج لاستحباب تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين وقد اختلف هل الاعتدال ركن طويل أم قصير وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتي في باب الطمأنينة إن شاء الله تعالى أصرح من حديث الباب في أنه طويل لكن المرجح عند الشافعية أنه قصير وفائدة الخلاف فيه أن تطويله يقطع الموالاة الواجبة في الصلاة.

ومن هذا قَالَ بعض الشافعية: إنه إذا طوله بطلت صلاته وَقَالَ بعضهم لا تبطل حتى ينقل إليه ركنًا كقراءة الفاتحة والشهد وَقَالَ ابن بطال هذه الصفة يعني الصفة المذكورة في الحديث أكمل صفات صلاة الجماعة وأما صلاة الرجل وحده فله أن يطيل في الركوع والسجود أضعاف ما يطيل في القيام بين السجدين وبين الركعة والسجدة وأما أقل ما يجزئ منه فَقَالَ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو أن يمكن يديه من ركبته.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة على تقدير وجود الباب هنا من حيث إن في قوله قَرِيبًا من السواء إشعارًا بأن في هذه الأفعال تفاوتًا ويعلم منه أن فيه مكثًا زائدًا على أصل حقيقة الركوع والسجود وبين السجدين وعند رفع رأسه من الركوع وذلك المكث الزائد هو الطمأنينة والاعتدال من هذه الأشياء وأما على تقدير عدم وقوع الباب فكأنه جعل التعليق عن أبي حميد في أثناء الترجمة لاختصاصه بالجملة الأولى وهو استواء الظهر وحديث البراء لما بعدها من حد

(1) طرفاه 801، 820 - تحفة 1781.

أخرجه مسلم في الصلاة باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في التمام رقم (471).

122 - بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالإِعَادَةِ

793 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ:

حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ،

إتمام الركوع والاعتدال فيه وبهذا يجاب عن اعتراض ناصر الدين ابن المنير وقد تبعه البدر الدماميني في المصاييح حيث قَالَ: حديث البراء لا يطابق الترجمة لأن الترجمة في الاستواء في الركوع وهو الهيئة المعلومة السالمة من الزيادة في حنو الرأس دون بقية البدن أو العكس بأن لا يكون فيها حنوة ولا حدة والمذكور في الحديث هو تساوي الركوع والسجود والجلوس بين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع في الإطالة والتخفيف.

122 - بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالإِعَادَةِ

(بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالإِعَادَةِ) أَي: بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ وَفِي

نسخة بَابُ بِالتَّنْوِينِ أَمْرُهُ بِالْفَتْحَاتِ النَّبِيُّ ﷺ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) وَفِي رِوَايَةٍ حَدَّثَنَا (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّانُ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ) كَبْشَانَ اللَّيْثِيِّ الْجَذْعِيُّ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: خَالَفَ يَحْيَى الْقَطَّانُ أَصْحَابَ عُبَيْدِ اللَّهِ كُلَّهُمْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا عَنْ أَبِيهِ وَيَحْيَى حَافِظٌ قَالَ: فَيُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَقَالَ الْبَزَارُ لَمْ يَتَابِعْ يَحْيَى عَلَيْهِ وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ رِوَايَةَ يَحْيَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ لِكُلِّ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَجْهٌ أَمَّا رِوَايَةُ يَحْيَى فَلِلزِّيَادَةِ مِنَ الْحَافِظِ وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْآخَرَى فَلِلْكَثْرَةِ وَلِأَنَّ سَعِيدًا لَمْ يَوْصَفْ بِالتَّدْلِيسِ وَقَدْ ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ ثُمَّ أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ الطَّرِيقَيْنِ فَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ طَرِيقَ يَحْيَى هُنَا وَفِي بَابِ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ وَأَخْرَجَ فِي الْإِسْتِثْنَانِ طَرِيقَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ وَفِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ طَرِيقَ أَبِي أَسَامَةَ كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ الثَّلَاثَةِ وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو وَمُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ كُلُّهُمْ عَنْ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّى،

علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقني عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمِّهِ رَافِعَةَ بْنِ رَافِعٍ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ رَافِعَةَ قَالَ عَنْ عَمِّهِ لَهْ بَدْرِي وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقُلْ عَنْ أَبِيهِ وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رَافِعَةَ لَكِنْ لَمْ يَقُلْ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِيهِ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ آخَرُ سَيَذْكُرُ عَنْ قَرِيبٍ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ لَا عِلَّةَ فِيهِ كَمَا تَوَهُمُ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) فِي رِوَايَةٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ) النَّبِيُّ فِي رِوَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَي: أَنَّهُ دَخَلَ.

(فَدَخَلَ) بِالْفَاءِ فِي رِوَايَةٍ وَدَخَلَ بِالْوَاوِ (رَجُلٌ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ وَنَحْنُ حَوْلَهُ وَهَذَا الرَّجُلُ هُوَ خِلَادُ بْنُ رَافِعٍ جَدُّ عَلِيٍّ بْنِ يَحْيَى رَاوِي الْخَبَرِ بَيْنَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبَادِ بْنِ الْعَوَامِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَحْيَى عَنْ رَافِعَةَ أَنَّ خِلَادًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَوَى أَبُو مُوسَى فِي الذَّيْلِ مِنْ جِهَةِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خِلَادٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ انْتَهَى.

وفيه أمران زيادة عبد الله في نسب علي بن يحيى وجعل الحديث من رواية خلاد جد علي فأما الأول فوهم من الراوي عن ابن عيينة وأما الثاني فمن ابن عيينة لأن سعيد بن منصور قد رواه عنه كذلك لكن بإسقاط عبد الله والمحموظ أنه من حديث رفاعه كذلك أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر كلاهما عن محمد بن عجلان وأما ما وقع عند الترمذي إذ جاء رجل كالبديوي فلا يمنع تفسيره بخلاد لأن رفاعه شبهه بالبديوي لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك.

(فَصَلَّى) وَزَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ رَكَعَتَيْنِ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ صَلَّى نَفْلًا وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ وَفِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْمُقُهُ فِي صَلَاتِهِ وَزَادَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَلَا نَدْرِي مَا يَعِيبُ مِنْهَا، وَعَنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي خَالِدٍ يَرْمُقُهُ وَنَحْنُ لَا نَشْعُرُ وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى حَالِهِمْ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ كَأَنَّهُ قَالَ وَلَا نَشْعُرُ بِمَا يَعِيبُ مِنْهَا.

ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، فَمَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي،

(ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية أبي أسامة فجاء فسلم وهي أولى لأنه لم يكن بين صلاته ومجيئه تراخ فافهم.

(فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ) وفي رواية مسلم وكذا في رواية ابن نمير في الاستئذان فَقَالَ وعليك السلام وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قَالَ فيه: إن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام ولعله لم يرد عَلَيْهِ تَأْدِيبًا على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام انتهى. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره إلا الذي في الأيمان والنذور وقد ساقه صاحب العمدة بلفظ الباب إلا أنه حذف منه فرد النَّبِيِّ ﷺ فلعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب العمدة.

(فَقَالَ) له ﷺ: (ارْجِعْ فَصَلِّ) وفي رواية ابن عجلان فَقَالَ أَعَدَّ صلاتك، (فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) قَالَ القاضي عياض فيه: إن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ وهو مبني على أن المراد بالنفي نفي الإجزاء وهو الظاهر ومن حمله على نفي الكمال تمسك بأنه ﷺ لم يأمره بعد التعليم بالإعادة فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان كذا قاله بعض المالكية وهو المهلب ومن تبعه وفيه نظر لأنه ﷺ قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة فسأله التعليم فعلمه فكأنه قَالَ له أَعَدَّ صلاتك على هذه الكيفية أشار إلى ذلك ابن المنير وفيه بحث.

(فَصَلَّى) أي: فرجع فصلى، (ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ) له ﷺ بعد رد السلام: «(ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) ثَلَاثًا) أي: صلى وسلم ثلاث مرات، وفي رواية ابن نمير فَقَالَ في الثالثة أو في التي بعدها بإسقاط قوله ثلاثًا وفي رواية أبي أسامة فَقَالَ في الثانية أو الثالثة ويترجح الأولى بعدم وقوع الشك فيها ولكونه ﷺ كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه غالبًا.

(فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، فَمَا) بالفاء وفي رواية ما بدونها.

(أَحْسَنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي) وفي رواية يحيى بن علي فَقَالَ الرجل: فأرني وعلمني فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ فَقَالَ أَجَلْ.

قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا،

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ بالفاء (إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَبِّرْ) تكبيرة الإحرام وفي رواية ابن نمير إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وفي رواية يحيى بن علي فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم وفي رواية إسحاق ابن أبي طلحة عند النسائي إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويحمده ويمجده وعند أبي داود ويثني عليه بدل ويمجده.

(ثُمَّ اقْرَأْ مَا) وفي رواية بما (تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأما رفاة ففي رواية إسحاق المذكورة ويقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله وفي رواية يحيى بن علي فإن كان معك قرآن فاقراً وإلا فاحمد الله وكبره وهله وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود ثم اقرأ بأم القرآن أو بما شاء الله ولأحمد وابن حبان من هذا الوجه ثم اقرأ بما شئت وقد ترجم له ابن حبان البيان بأن فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة.

(ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (رَاكِعًا) وفي رواية أحمد فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك ومكن لركوعك وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة ثم يكبر فيركع حتى تظمن مفاصله وتسترخي.

(ثُمَّ ارْفَعْ) رأسك من الركوع (حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا) وفي رواية ابن نمير عند ابن ماجة حتى تظمن قائماً أخرجه ابن أبي شيبه عنه وقد أخرج مسلم إسناده بعينه في هذا الحديث لكن لم يسق لفظه فهو على شرطه وكذا أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البُخَارِيِّ عن أبي أسامة فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث رفاة عند أحمد وابن حبان وفي لفظ لأحمد فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين في القلب من إيجابها أي: الطمأنينة في الرفع من الركوع شيء لأنها لم تذكر في حديث المسيء صلاته دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة.

ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»⁽¹⁾.

(ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا) وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه أو جبهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخي.
(ثُمَّ ارْفَعْ) رأسك من السجود (حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا) وفي رواية إسحاق المذكورة ثم يكبر فيرفع حتى يستوي قاعدًا على مقعدته ويقيم صلبه وفي رواية محمد بن عمرو فإذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى وفي رواية ابن إسحاق فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالسًا ثم افترش فخذك اليسرى ثم تشهد، (ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ) المذكور من التكبير للإحرام والقراءة والركوع والسجود والجلوس على الكيفية المذكورة.

(فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا) فرضًا ونفلًا وفي رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة ولم يذكر له بقية الواجبات في الصلاة لكونه كان معلومًا وسيجيء التفصيل في ذلك عنده وقد وقع في رواية ابن نمير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا وقد قَالَ بعضهم هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد وأشار البُخَارِيُّ إلى أن هذه اللفظة وهم فإنه عقبه بِأَن قَالَ: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ فِي الْأَخِيرِ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا وَيُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا عَلَى الْجُلُوسِ لِلتَّشْهَدِ وَتَقْوِيهِ رَوَاةُ ابْنِ إِسْحَاقَ الْمَذْكُورَةَ قَرِيبًا.

وكلام البُخَارِيِّ ظاهر في أن أبا أُسَامَةَ خالف ابن نمير لكن رواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي أُسَامَةَ كَمَا قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ بَلَفْظَ ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ اقْعُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَاعِدًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ اقْعُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَاعِدًا ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ وَقَالَ كَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ وَالصَّحِيحُ رَوَاةُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي قَدَامَةَ وَيُوسُفَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي أُسَامَةَ بَلَفْظَ ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا ثُمَّ سَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ بْنِ مُوسَى كَذَلِكَ.

واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة وبه قَالَ الْجُمْهُورُ واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة وصرح بذلك كثير من مصنفيه

لكن كلام الطحاوي كالصريح في الوجوب عندهم فإنه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحانه ربي العظيم ثلاثاً في الركوع وذلك أدناه قَالَ فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ أدنى منه .

قَالَ وخالفهم آخرون فقالوا إذا استوى راكعاً واطمأن ساجداً أجزأ ثم قَالَ : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وَقَالَ ابن دقيق العيد تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر أما الوجوب فلتعلق الأمر به وأما عدمه فليس لمجرد أن الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضع موضع تعليم وبيان للجائز وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر ويتقوى ذلك بكونه ﷺ ذكر ما تعلق به الإساءة من هذا المصلي وما لم يتعلق به فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت فيه الإساءة قَالَ فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكوراً في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في وجوبه وبالعكس لكن يحتاج أولاً إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والأخذ بالزائد فالزائد ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني وقد جمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة وقد أملت الزيادات التي اشتملت عليها فمما لم يذكر فيه تصريحاً من الواجبات المتفق عليها النية والقعود الأخير ومن المختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام في آخر الصلاة قَالَ النووي : وهو محمول على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل ، انتهى .

وهذا يحتاج إلى تكملة وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم وفيه بعد ذلك نظر .

قَالَ : وفيه دليل على أن الإقامة والتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الإحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتقالات وتسبيحات الركوع والسجود وهيئة الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر

في الحديث ليس بواجب، انتهى.

وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره واستدل به أيضًا على تعيين لفظ التكبير خلافاً لمن قَالَ يَجْزِي بِكُلِّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي أَوَّلِ صِفَةِ الصَّلَاةِ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَيَتَأَيَّدُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْعِبَادَاتِ مَحَلَّ التَّعْبُدَاتِ وَإِنْ رَتَبَ هَذِهِ الْأَذْكَارَ مُخْتَلَفَةً فَقَدْ لَا يَتَأْتَى بِرَتْبَةٍ مِنْهَا مَا يَقْصِدُ بِرَتْبَةٍ أُخْرَى وَنَظِيرُهُ الرُّكُوعُ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ التَّعْظِيمَ بِالْخُضُوعِ فَلَوْ أَبْدَلَهُ بِالسُّجُودِ لَمْ يَجْزِئْ مَعَ أَنَّهُ غَايَةُ الْخُضُوعِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ لَا تَتَعَيَّنُ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا تيسَّرَ غَيْرُ الْفَاتِحَةِ فَقَرَأَهُ يَكُونُ مِمْتَثَلًا فَيُخْرَجُ عَنِ الْعَهْدَةِ قَالَ وَالَّذِي عَيْنُهَا أَجَابُوا بِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى تَعْيِينِهَا تَقْيِيدَ لِلْمَطْلُوقِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ مُتَعَقَّبٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَطْلُوقٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِقَيْدِ التَّيْسِيرِ الَّذِي يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ وَإِنَّمَا يَكُونُ مَطْلُوقًا لَوْ قَالَ اقْرَأْ قِرَاءَةً ثُمَّ قَالَ اقْرَأْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ بَيَانٌ لِلْمَجْمَلِ وَهُوَ مُتَعَقَّبٌ أَيْضًا لِأَنَّ الْمَجْمَلَ مَا لَمْ تَتَضَحَّ دَلَالَتُهُ وَقَوْلُهُ مَا تيسَّرَ مُتَضَحٌّ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّخْيِيرِ قَالَ: وَإِنَّمَا يَقْرُبُ ذَلِكَ إِنْ جَعَلْتَ مَا مُوصُولَةً وَأُرِيدَ بِهَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ وَهُوَ الْفَاتِحَةُ لِكثْرَةِ حِفْظِ الْمُسْلِمِينَ لَهَا فَهِيَ الْمَتيسَّرَةُ وَقِيلَ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ عَرَفَ مِنْ حَالِ الرَّجُلِ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ الْفَاتِحَةَ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَا تيسَّرَ.

وقيل: محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ولا يخفى ضعفهما لكنه محتمل ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب.

وقيل: إن قوله ما تيسر محمول على ما زاد على الفاتحة جمعاً بينه وبين دليل إيجاب الفاتحة ويؤيده الرواية التي تقدمت لأحمد وابن حبان حيث قَالَ فِيهَا: اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا شِئْتَ وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الْأَرْكَانِ وَاعْتَذَرَ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ بِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ مَطْلُوقُ السُّجُودِ فَيَصْدُقُ بِغَيْرِ طَّمَأْنِينَةٍ فَالطَّمَأْنِينَةُ زِيَادَةٌ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِ لَا تُعْتَبَرُ وَعُورِضُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ زِيَادَةً لَكِنْ بَيَانُ الْمُرَادِ بِالسُّجُودِ وَأَنَّهُ

يخالف السجود اللغوي لأنه مجرد وضع الجبهة فبينت السنة أن السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة. ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود وكان النَّبِيُّ ﷺ ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النَّبِيُّ ﷺ يصلي بغير طمأنينة .

وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم: وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة وفيه أن الشروع في النافلة ملزم لكن يحتمل أن يكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال وفيه أيضاً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وإيضاح المسألة وتخليص المقاصد وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه .

وفيه أيضاً: تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انفصال .

وفيه أيضاً: أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته وإنما يقصد للقراءة فيه . وفيه أيضاً: جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه وفيه التسليم للعالم والانقياد له والاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ .

وفيه أيضاً: أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن لا ما زادته السنة فيندب .

وفيه أيضاً: حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة وقد استشكل تقرير النَّبِيِّ ﷺ له على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أخل ببعض الواجبات .

وأجاب المازري: بأنه أراد استدراجه بفعل ما يجهله مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسياً أو غافلاً فيتذكره فيفعله من غير تعليم وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقق الخطأ وَقَالَ النووي نحوه قَالَ وإنما لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة .

وَقَالَ ابن الجوزي: يحتمل أن يكون تردده لتفخيم الأمر وتعظيمه عليه ورأى أن الوقت لم يفته فرأى إيقاظ الفطنة للمتروك .

وَقَالَ ابن دقيق العيد: ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقاً بل لا بد من

انتفاء الموانع ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقي إليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم لا سيما مع عدم خوف الفوات إما بناء على ظاهر الحال أو بوحى خاص .

وَقَالَ التوربشتي : إنما سكت عن تعليمه أولاً لأنه لما رجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي وكأنه اغتر بما عنده من العلم فسكت عن تعليمه زجرًا له وتأديبا وإرشادًا إلى استكشاف ما استبهم عليه فلما طلب كشف الحال من مورده أرشد إليه انتهى . لكن فيه مناقشة لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى لأنه ﷺ بدأه لما جاء أول مرة بقوله ارجع فصل فإنك لم تصل فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم ينكر عليه في أثنائها لكن الجواب يصلح بيانا للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك ، والله أعلم .

وَقَالَ القاضي عياض وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآنًا وفيه نظر ظاهر .

وَقَالَ النووي : وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها وأن المفتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره له وإن لم يسأله عنه ويكون من النصيحة لا من الكلام فيما لا يعنى وموضع الدلالة منه كونه قَالَ علمني أي : الصلاة فعلمه الصلاة ومقدماتها والله أعلم .

أما مطابقة الحديث للترجمة فمن حيث إن أمره ﷺ له بقوله : « ارجع فصل فإنك لم تصل » أمر بالإعادة لكونه لم يتم الركوع والسجود فإن قيل ليس في الحديث بيان ما نقصه الرجل من الركوع ولا من السجود .

فالجواب : أن الركوع والسجود من أعظم أركان الصلاة لا يكون صلاة إلا بهما فالظاهر أن الرجل لم يتم ركوعه ولا سجوده فلذلك أمره بالإعادة تدل عليه رواية رفاعه بن رافع أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد يومًا قَالَ رفاعه : ونحن معه إذ جاء رجل كالبدي فصلى فأخف صلاته ثم انصرف الحديث فالظاهر أن معظم إخفافه كان في الركوع والسجود بحيث إنه لم يتمهما وقد صرح بذلك ابن أبي شيبة في روايته هذا الحديث ولفظه دخل رجل فصلى صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها الحديث فيهذا يطابق الحديث الترجمة ، والله أعلم .

123 - باب الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ

794 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»⁽¹⁾.

123 - باب الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر السلمي، (عَنْ أَبِي الضَّحَى) بضم الصاد المعجمة وفتح الحاء المهملة مقصوراً هو مسلم بن صبيح بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وبالحاء المهملة الكوفي العطار التابعي مات في زمن خلافة عمر بن عبد العزيز، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع الهمداني الكوفي، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وواسطي وكوفي وشيخ المؤلف فيه من أفراداه وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي والتفسير أيضاً وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة في الصلاة.

(قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ) امتثالاً لما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: 3] على أحسن الوجوه وأفضل الحالات في الصلاة ونفلها.

(سُبْحَانَكَ) نصب على المصدر وحذف فعله وهو اسبح لازم وهو علم للتسبيح ومعناه التنزيه عن النقائص والعلم لا يضاف إلا إذا نكر.

(اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَ) سبحت ملتبساً (بِحَمْدِكَ) أي: بتوفيقك وهدايتك لا بحولي وقوتي ففيه الشكر لله تعالى على هذه النعمة والاعتراف بها والواو فيه إما للعطف أي: للحال وإما لعطف الجملة على الجملة سواء قلنا إضافة الحمد إلى الفاعل والمراد من الحمد لازمه مجازاً وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية كما تقدم الإشارة إليه أو إلى المفعول ويكون معناه وسبحت ملتبساً بحمدي لك.

(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي) وإنما سأل النبي ﷺ المغفرة مع أنه غفر له ما تقدم من ذنبه

(1) أطرافه 817، 4293، 4967، 4968 - تحفة 17635.

(2) وفي رواية الأصيلي: كان رسول الله.

وما تأخر لبيان الافتقار إلى الله تعالى والإذعان له وإظهار العبودية والشكر وطلب الدوام أو كان ذلك عن ترك الأولى أو التقصير في حق عبادته مع أن نفس الدعاء عبادة أو لتعليم أمته .

وأما حكمة إتيانه بهذا في الركوع والسجود في الصلاة فهي أن الصلاة أفضل من غيرها وفي تلك الحالتين زيادة خشوع وتواضع ليست في غيرهما وإنما نص في الترجمة على الدعاء دون التسبيح فلا خلاف مع أن الحديث شامل لهما لأنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كمالك رَحِمَهُ اللهُ .

وأما التسبيح فيه فاهتم هنا بذكر الدعاء لذلك واحتج المخالف بحديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أخرجه مسلم عنه مرفوعاً وفيه فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم لكنه لا مفهوم له فلا يمتنع الدعاء في الركوع كما لا يمتنع التعظيم في السجود، ففي الحديث: إن الذكر في الركوع والسجود سنة ولكن اختلفوا فَقَالَ الشافعي وأحمد وإسحاق وداود يدعوا المصلي بما شاء من الأدعية المذكورة في الأحاديث في صلاته فرضاً أو نفلاً .

وَقَالَ ابن قدامة في المغني: يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثاً فَإِنْ زَادَ دَعَاءَ مَأْثُورًا أَوْ ذَكَرًا ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ الْأَدْعِيَةِ الْمَذْكُورَةِ ههنا فحسن لأن النَّبِيَّ ﷺ قاله .

وَقَالَ البيهقي: قَالَ الشافعي يسبح كما أمر النَّبِيُّ ﷺ في حديث عقبة ويقول كما قَالَ في حديث علي رضي الله تعالى عنه وسنذكر حديثهما عن قريب .

وَقَالَ إبراهيم النخعي والحسن البصري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية السنة: للمصلي أن يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاث مرات وذلك أدناه وفي سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه .

وَقَالَ الطحاوي: قالوا لا ينبغي له أن يزيد في ركوعه على سبحان ربي العظيم يرددها ما أحب ولا ينبغي له أن ينقص في ذلك من ثلاث مرات ولا ينبغي له أن يزيد في سجوده على سبحان ربي الأعلى يرددها ما أحب ولا ينبغي له أن ينقص في ذلك من ثلاث مرات انتهى .

وقوله: يرددها أي: يكرر كلمة سبحان ربي العظيم وكلمة سبحان ربي الأعلى ما شاء فوق الثلاث غير أنه إذا كان إمامًا لا يزيد على الثلاث إلا مقدار ما لا يحصل المشقة على القوم وهذا كله في الفرائض وأما في النوافل فلا بأس به لأن باب النفل أوسع.

وفي شرح الطحاوي: يسبح الإمام ثلاثًا وقيل أربعًا ليمكن المقتدي من الثلاث وعند الماوردي أدنى الكمال ثلاث والكمال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه خمس.

وفي شروح الهداية: إن زاد على الثلاث حتى ينتهي إلى إحدى عشرة فهو أفضل عند الإمام وعندهما إلى سبع وعن بعض الحنابلة أدنى الكمال أن يسبح مثل قيامه وعند الشافعي عشرة وهو منقول عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وروى أبو داود من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلاة به من هذا الفتى يعني عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فحضورنا في ركوعه عشر تسيبحات.

قَالَ صاحب التلويح في سنده مقال: وفي المصنف حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ثَلَاثُ تَسْبِيحَاتٍ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَدْرَ خَمْسِ تَسْبِيحَاتٍ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي الضَّحَى قَالَ كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا وَفِي سُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْأَذْكَارِ فِي الرُّكُوعِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ هِيَ سَنَةٌ فَلَوْ تَرَكَهَا لَمْ يَأْتُمْ وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةً سِوَا تَرْكِهَا سَهْوًا أَوْ عَمْدًا لَكِنْ يَكْرَهُ عَمْدًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: هِيَ وَاجِبَةٌ فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ نَسِيَ لَمْ يَبْطُلْ وَزَادَ أَحْمَدُ وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا سَنَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: هِيَ فَرَضٌ فَإِنْ نَسِيَ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ.

فائدة:

روى البزار في سننه عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سَجُودِهِ يَعْنِي صَلَاةَ اللَّيْلِ: «سَجْدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصُورَهُ فَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»، وروى الطحاوي من حديث مسروق عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْثُرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ»، وروى أيضًا عن مطرف عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسَجُودِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ» وأخرجه مسلم والنسائي أيضًا وروى مسلم أيضًا عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» وروى مسلم، وروى عن حذيفة: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَهُ فِيهِ: رُكْعٌ فَجَعَلَ يَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَفِي سَجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى» وزاد ابن ماجة بسند ضعيف: ثلاثًا ثلاثًا.

وروى مسلم عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ صَلَاتَهُ قَالَ: وَإِذَا رُكِعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ رُكْعَتٌ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ سَجْدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصُورَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ»، وروى أحمد في مسنده عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَفِي سَجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى»، وروى الطحاوي من حديث عقبة بن عامر الجهني قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿سَبِّحْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ (٧٦) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ» وَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (١) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْعَلُوهَا فِي سَجُودِكُمْ»، وأخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه، وروى الطحاوي أيضًا عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَفِي سَجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى»، وأخرجه الأربعة مطولاً والدارقطني.

وروى أبو داود عن عوف بن مالك الأشجعي قَالَ: قَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، فَقَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، الْحَدِيثُ فِيهِ: يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبْرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ».

124 - باب مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

124 - باب مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

(باب مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ) من المقتدين به (إِذَا رَفَعَ) الإمام (رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) ووقع في شرح ابن بطال هكذا باب القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه إلى آخره وتعقبه بأن قَالَ لم يدخل فيه حديثاً لجواز القراءة ولا منعها وَقَالَ ابن رشيد هذه الزيادة لم تقع فيما روينا من نسخ الْبُخَارِيِّ انتهى .

وقد تبعه ابن المنير ثم اعتذر عن الْبُخَارِيِّ بأن قَالَ يحتمل أن يكون وضعها للأمرين فذكر أحدهما وأخلى للآخر بياضاً ليدكر فيه ما يناسبه ثم عرض له مانع فبقيت الترجمة بلا حديث وَقَالَ ابن رشيد يحتمل أن يكون ترجم بالحديث مشيراً إليه ولم يخرج له لأنه ليس على شرطه لأن في إسناده اضطراباً وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في أثناء حديث وفي آخره ألا وإنني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ثم تعقبه على نفسه بأن ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع قَالَ فيحتمل أن يكون معنى الترجمة باب حكم القراءة وهو أعم من الجواز والمنع وقد اختلف السلف في ذلك جوازاً ومنعاً فلعله كان يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده انتهى ملخصاً .

ومال الزين ابن المنير إلى هذا الأخير لكن حمله على وجه أخص منه فَقَالَ لعله أراد أن الحمد في الصلاة لا حجر فيه وإذا ثبت أنه من مطالبها ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان فيدخل في ذلك آيات الحمد كمفتتح الأنعام وغيرها قيل ليس في الباب ما يدل على ما يقوله الإمام وأجاب عنه ابن الرشي بأنه قد قدم حديث إنما جعل الإمام ليؤتم به ويفهم منه أنه يوافق القوم الإمام فيما يقوله إذا رفع رأسه من الركوع فكأنه اكتفى به عن إيراد حديث مستقل دال على ذلك صريحاً وأيضاً قد ورد أيضاً حديث: «صلوا كما رأيتموني أصلي» ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام وقد ورد في ذلك حديث عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرج الدارقطني بلفظ كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ فَقَالَ: سمع الله لمن حمده قَالَ من وراءه سمع الله لمن حمده لكن قَالَ الدارقطني المحفوظ في هذا فليقل من وراءه ربنا ولك الحمد وكل هذا مساعدة للبخاري

795 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ يُكَبِّرُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ»⁽¹⁾.

بضروب من التوجيهات وهذا المقدار يحصل فيه الإقناع وفي هذه المسألة اختلاف يذكر في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي ياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب واسم أبي ذئب هشام، (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أي: في حال انتقاله من الركوع إلى الاعتدال وفي رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب كان إذا رفع رأسه من الركوع قَالَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَلَا منافاة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر.

(قَالَ) في حال اعتداله: (اللَّهُمَّ رَبَّنَا) هكذا هو في أكثر الروايات وفي بعضها بحذف اللَّهُمَّ والأولى أولى لأن فيها تكرير النداء كأنه قَالَ يَا اللَّهُ يَا رَبَّنَا (وَلَكَ الْحَمْدُ) كذا بزيادة الواو في أكثر الطرق وفي بعضها بحذفها وَقَالَ النووي المختار أن لا ترجيح لأحدهما على الآخر وَقَالَ ابن دقيق العيد كأن إثبات الواو دال على معنى زائد لأنه يكون التقدير مثلاً ربنا استجب ولك الحمد فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا بناء على أن الواو عاطفة وقد تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود قول من جعلها حالية وأن الأكثر رجحوا ثبوتها وَقَالَ الأثرم: سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا ولك الحمد ويقول ثبت فيه عدة أحاديث.

(وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أي: من السجود لا من الركوع. (يُكَبِّرُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ) وإنما قَالَ هُنَا قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ وفيما تقدم يكبر مغيراً للأسلوب لأن المضارع يفيد الاستمرار والمراد منه ها هنا

125 - باب فَضْلُ اللَّهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

796 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ،

شمول أزمنة صدور الفعل أي: كان تكبيره ممدودًا من أول الركوع والرفع إلى آخرهما منبسطا عليهما بخلاف التكبير للقيام فإنه لا يستمر ولهذا قَالَ مَالِكٌ لا يكبر للقيام من الركعتين حتى يستوي قائمًا، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: هو للتفنن أو لإرادة التعميم لأن التكبير يتناول الله أكبر بتعريف الأكبر ونحوه.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر أنه من تصرف الرواة فإن الروايات جاءت كلها على أسلوب واحد انتهى يريد به الروايات التي ستذكر إن شاء الله تعالى ثم قَالَ ويحتمل أن يكون المراد به تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم وَقَالَ الْعَيْنِيُّ والذي قاله الْكُرْمَانِيُّ أولى من نسبة الرواة إلى التصرف في الألفاظ التي نقلت عن الصحابة رضي الله عنهم وهم أهل البلاغة وقوله ويحتمل إلى آخره احتمال ناشئ من غير دليل فلا عبرة به هذا وقد ذكر الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا المتن مختصرًا ورواه أبو يعلى من طريق شعبة وأوله عنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أنا أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ كان يكبر إذا ركع وإذا قَالَ سمع الله لمن حمده قَالَ اللَّهُمَّ ربنا لك الحمد وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدين ورواه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ وإذا قام من الثنتين كبر ورواه الطيالسي بلفظ وكان يكبر بين السجدين، والظاهر أن المراد بالثنتين الركعتان والمعنى أنه كان يكبر إذا قام إلى الثالثة وتؤيده الرواية الماضية في باب التكبير إذا قام من السجود بلفظ ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس وأما رواية الطيالسي فالمراد بها التكبير للسجدة الثانية وكان بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر.

125 - باب فَضْلُ اللَّهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

(باب فَضْلُ اللَّهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) وفي رواية الكشميهني ربنا ولك الحمد بالواو وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك وسقط لفظ باب في رواية أبي ذر والأصلي.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ سُمَيٍّ)

عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ،

بضم السين المهملة وفتح الميم مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) هو ذكوان السمان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) وفي رواية الأصيلي ولك الحمد بالواو قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ استدل به على أن الإمام لا يقول ربنا لك الحمد وعلى أن المأموم لا يقول سمع الله لمن حمده لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كذا حكاة الطحاوي وهو قول مالك وأبي حنيفة رحمها الله وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على النفي بل فيه أن قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الإمام سمع الله لمن حمده والواقع في التصوير ذلك لأن الإمام يقول التسميع في حال انتقاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله فقوله يقع عقب قول الإمام كما في الخبر انتهى.

وفيه: أنه ﷺ قسم التسميع والتحميد فجعل التسميع للإمام والتحميد للمأموم والقسمة تنافي الشركة وما ذكره ذلك الحافظ فبعيد جدًا ومما يعضد ذلك أن معنى سمع الله لمن حمده طلب التحميد فيناسب حال الإمام وأما المأموم فتناسبه الإجابة بقوله ربنا لك الحمد ويقويه حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم وغيره ففيه وإذا قَالَ سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم نعم هذا الموضع يقرب من مسألة التأمين كما تقدم من أنه لا يلزم من قوله إذا قَالَ ولا الضالين فقولوا آمين أن الإمام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين وليس فيه أن الإمام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول ربنا لك الحمد لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التأمين وكما مضى في الباب الذي قبله وفي غيره ويأتي أنه ﷺ كان يجمع التسميع والتحميد وإن حملة أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ على حالة الانفراد ثم إن المعنى المذكور لا يدل على أن الإمام لا يقول ربنا لك الحمد إذ لا يمتنع أن يكون طالبًا ومجيبًا وهو نظير ما تقدم في مسألة التأمين من أنه لا يلزم من كون الإمام داعيًا والمأموم مؤمنًا أن لا يكون الإمام مؤمنًا ويقرب منه الجمع بين الحيلة والحوقة لسامع المؤذن وقضية ذلك أن الإمام يجمعهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد والجمهور والأحاديث

فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»⁽¹⁾.

الصحيحة تشهد له وزاد الشافعي أن المأموم يجمع أيضًا لكن لم يصح في ذلك شيء ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال إن الشافعي انفرد بذلك لأنه قد نقل في الأشراف عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم وأما المنفرد فحكى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما للاتفاق على اتحاد حكم الإمام والمنفرد لكن أشار صاحب الهداية إلى خلاف عندهم في المنفرد، والله أعلم.

(فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ) أي: فمن وافق حمده حمد الملائكة وفيه إشعار بأن الملائكة تقول ما يقوله المأمومون.

(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) وهو نظير ما تقدم في مسألة التأمين.

(1) طرفه 3228 - تحفة 12568.

أخرجه مسلم في باب الصلاة باب التسميع والتحميد والتأمين رقم (409).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث: أن من وافق تحميده عند قول الإمام سمع الله لمن حمده قول الملائكة غفر له. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: ما معنى قوله عليه السلام وافق قوله قول الملائكة هل في الزمان أو في الإخلاص أو في مجموعهما محتمل والأظهر موافقتهما في الزمان والإخلاص لأنه لم يبق محتمل آخر وبقي الوجهان على طريق الطمع والرجاء في فضل الله تعالى وهنا بحث في قوله عليه السلام قول الملائكة هل يعني به ملائكة معروفين فتكون الألف واللام للعهد أو يعني به جنس الملائكة فتكون للجنس احتمل لكن جاء حديث آخر قول الملائكة في السماء فدل على أنها للعهد وأنهم ملائكة في السماء ومما يقوي هذا ما جاء عنه ﷺ في قوله: «يا من أظهر الجميل وستر القبيح» أن الله عز وجل خلق تحت العرش تماثيل على صفة كل شخص من بني آدم فإذا تحرك الآدمي بأي نوع تحرك ذلك التمثال بمثل ما تحرك به الآدمي لكن بفضل الله إن كان تحرك الآدمي بطاعة تحرك ذلك التمثال بمثلها فأبصرته الملائكة فاستغفرت له ودعت له وإن كان بمخالفة أو مكروه ستر الله عز وجل حركة ذلك التمثال عن الملائكة فلا يروونه حين يتحرك بالمعصية فسبحان من هذا حلمه بعد علمه.

الوجه الثاني: فيه دليل على عظم قدرة الله عز وجل يؤخذ ذلك من أن هذا العالم على كثرته تكون الملائكة في العالم العلوي يراقبونهم واحدًا واحدًا.

الوجه الثالث: فيه دليل لمن يقول أن بني آدم الصالحين أشرف من الملائكة يؤخذ ذلك من كون العالم العلوي مترقبين لهم ويؤمنون على دعائهم واحدًا واحدًا.

الوجه الرابع: فيه دليل على زيادة شرف هذا الركن من بين أركان الصلاة لأنه لم يجئ أن الملائكة تشارك الآدمي في هذه العبادة بالموافقة إلا في هذا الركن وتأمينهم عند آخر الحمد =

لله رب العالمين بقولهم آمين فهذا أيضًا دليل على فضل السورة لأنه لم يَجِئ أنها تؤمن على القراءة في شيء إلا على خاتمة الفاتحة وهذا الموضع وهو تحميدها على قول الإمام سمع الله لمن حمده دال على تعظيمها من بين الأركان والأقوال.

الوجه الخامس: فيه دليل على فضل صلاة الجماعة على غيرها يؤخذ ذلك من أنها لا تؤمن وتحمد على قول الفذ آمين وعند قوله سمع الله لمن حمده وإنما تفعل ذلك للإمام ليس إلا وفي هذا الموضع دليل بقوة الكلام على المحافظة عليها لأنه لما أخبر ﷺ بما فيها من الأجور كأنه بقوة الكلام يقول لا تغفل عنها وحافظ عليها وهنا بحث لطيف وهو ما الحكمة بأن خص هذا الموضع وحده بهذا التشريف فإن قلنا إنه تعبد فلا بحث وإن قلنا إنه لحكمة فما هي فنقول والله أعلم لما جاء أن الركوع منعت فيه القراءة ومنع فيه من الدعاء وشرع فيه تعظيم الرب عز وجل وقد قال تعالى على لسان نبيه ﷺ: «من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين» فلما كان هؤلاء امثلوا ما أمروا به في حال الركوع بترك كل شيء واشتغلوا بتعظيمه جل جلاله تفضل عز وجل عليهم بأن جعل لهم في هذا الموطن الذي هو رفع الرأس من هذا التعظيم لجلاله هذا الخير العظيم وأمر نبيه ﷺ أن يخبرهم ليعرفوا قدرها من نعمة لأنه ليس في جميع الثواب أعظم من المغفرة كما قررناه في الأحاديث قبل وفيه معنى آخر لطيف وهو لما جاء قول إمامهم سمع الله لمن حمده أي: أنه قد سمع حمدكم إياه وجازاكم عليه بمقتضى وعده الجميل وهو قوله عز وجل: «من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين» جاء جوابهم اللهم ربنا لك الحمد وهذا شكر على تلك النعمة لأن الحمد يقوم مقام الشكر وهو أعلى وجوه الشكر وقد قال جل جلاله: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7] فلما شكروا زيدت لهم المغفرة فجاءت زيادة الكريم توفية لوعده الجميل: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْكَ اللَّهُ﴾ [التوبة: 111] وكانت الزيادة خيرًا من العمل لأن الزيادة هي بمقتضى الفضل وإن كان الكل من الخير بفضله سبحانه لكن الزيادة ليست بمقابلة شيء من الأعمال فهي فضل صرف فجاءت بأعظم الأشياء ولذلك قال جل جلاله: ﴿وَزَيْدْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: 173] وهذا أجل البشارات وأجل السرور لأن ما هو مقتضى فضل ذي الجلال والإكرام لا يبقى معه هم ولا نصب. ولاحظ من خير إلا وقد أجزل لمن من عليه بهذه النعمة جعلنا الله من أهلها بفضله ولذلك قال عز وجل: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: 32] لأنه إذا كان السؤال من المسكين إلى الجليل وهو ليس بملتفت لعمله كان أنجح في الاستجابة ولا ينتبه إليها إلا من خص بها جعلنا الله منهم بفضله.

الوجه السادس: وهنا إشارة صوفية لأنهم لما رأوا هذه الإشارة وغيرها يقتضي تفضيل ترك الحظوظ على غيرها عملوا على الخروج من حظوظ النفوس جملة من غير تفصيل واشتغلوا بذكر الصمد الجليل فأورثهم عز وجل العز الرفيع بأن شرفهم فقال عز وجل في محكم التنزيل: ﴿لَا تُلْهِيمُ غَفْرَةً وَلَا بَعْثَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: 37] وقال عز وجل: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: 28] فهما الله ما فهمهم وجعلنا في الأحوال معهم لا رب سواه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا.

126 - باب

797 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ

126 - باب

كذا وقع في رواية الأكثرين بلا ترجمة وقد سقط لفظ باب أيضًا في رواية الأصيلي وعلى روايته شرح ابن بطال ومن تبعه.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والراجع إثباته لأن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك الحمد إلا بتكلف فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وذلك أنه لما قَالَ أَوَّلًا باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع وذكر قوله ﷺ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ استطرد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه ثم فصل بلفظ باب ليكمل الترجمة الأولى فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره هذا وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأنه لا تكلف في دلالة الأحاديث المذكورة بعد لفظة باب على فضل اللهم ربنا لك الحمد ولا يلزم أن تكون الدلالة صريحة بل يكتفي في ذلك بحيثية من الحثيات وههنا كذلك لأن المذكور بعد قوله باب ثلاثة أحاديث الأول حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو وإن لم يقع فيه قوله ربنا لك الحمد لكن في هذه الطريق اختصار وهو مذكور في الأصل فيدل على فضل هذا القول وإلا لما قاله ﷺ والثاني حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي يدل على أن القنوت كان في المغرب والفجر والكلام فيه كالكلام في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والثالث حديث رفاعه بن رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ظاهر في الدلالة على فضل التحميد وذلك لأن ابتدار الملائكة إنما كان لزيادة قول الرجل، لكن لما كانت الزيادة المذكورة صفة في التحميد جارية مجرى التأكيد له تعين جعل الأصل سببًا أو سببًا للسبب فثبت بذلك الفضيلة، والله أعلم.

هذا وأنت خير بأن هذا التعقب ليس على الحافظ العسقلاني بل هو له كما لا يخفى على من تأمل وقد ترجم بعضهم ههنا بقوله (باب القنوت) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ولم أره في شيء من رواياتنا.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء وبالضاد المعجمة المخففة وقد سبق في باب النهي عن الاستنجاء باليمين، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو الدستوائي، (عَنْ

يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لأَقْرَبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «يَقْنُتُ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ، بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ»⁽¹⁾.

يَحْيَى (هو ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أَي: ابن عبد الرحمن وفي رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ فَاَنْتَفَى تَهْمَةُ التَّدْلِيسِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَدُسْتَوَائِي وَيَمَانِي وَبَخَارِي وَمَدَنِي وَشَيْخُ الْمُؤَلَّفِ فِيهِ مِنْ أَفْرَادِهِ وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (لأَقْرَبَنَّ) مِنَ التَّقْرِيبِ مَعَ نَوْنِ التَّأَكِيدِ وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ لِأَقْرَبِينَ لَكُمْ بِزِيَادَةِ لَكُمْ.

(صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ) أَي: لِأَقْرَبَكُمْ إِلَى صَلَاتِهِ أَوْ لِأَقْرَبِ صَلَاتِهِ إِلَيْكُمْ وَالْمَعْنَى: لِأَتَيْتُكُمْ بِمَا يَشَبُّهَا وَمَا يَقْرُبُ مِنْهَا وَلِلطَّحَاوِيِّ لِأَرَيْنَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ إِنِّي لِأَقْرَبَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ إِنِّي لِأَقْرَبَكُمْ شَبْهًا بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي نَسْخَةٍ مِنْ نَسْخِ أَبِي دَاوُدَ لِأَقْرَأَنَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ ذِكْرِ الْجُزْءِ وَإِرَادَةِ الْكُلِّ.

(فَكَانَ) بِالْفَاءِ التَّفْسِيرِيَّةِ وَفِي رَوَايَةٍ وَكَانَ بِالْوَاوِ (أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْنُتُ) بِضَمِّ النُّونِ وَالْقَنُوتُ فِي الْأَصْلِ الطَّاعَةُ ثُمَّ سُمِّيَ الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ قَنُوتًا ثُمَّ صَارَ عَرَفًا مُخْتَصًّا بِالدَّعَوَاتِ الْمَشْهُورَةِ الْمَخْصُوصَةِ.

(فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ) فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ (مِنْ) ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ: (صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ، بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) فَفِيهِ أَنَّ الْقَنُوتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي الْإِعْتِدَالِ وَسَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ مِنْ رَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَقَالَ مَالِكٌ يَقْنُتُ قَبْلَهُ دَائِمًا.

(فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ) وَفِي تَفْسِيرِ آلِ عِمْرَانَ بَيَانَ الْاِخْتِلَافِ فِي مَدَّةِ الدَّعَاءِ لَهُمْ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَحْوَالٍ مِنْ سَمَى مِنْهُمْ وَقَدْ اخْتَصَرَ يَحْيَى سِيَاقَ هَذَا الْحَدِيثِ

(1) أطرافه 804، 1006، 2932، 3386، 4560، 4598، 6200، 6393، 6940 - تحفة

عن أبي سلمة وطوله الزُّهْرِيُّ كما سيأتي بعد باب وسيأتي في الدعوات بالإسناد الذي ذكره المصنف هنا أتم مما ساقه هنا إن شاء الله تعالى فإن قيل كيف جاز اللعن وفيه تنفير الكفار وإبقاؤهم على الكفر فالجواب أن هذا كان قبل نزول قوله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: 128] وصح عن أنس رضي الله عنه أنه ﷺ ترك الدعاء عليهم وَقَالَ النُّوْي نَقْلًا عن الغزالي وغيره: لا يجوز لعن الكفار بأعيانهم حيًّا أو ميتًا إلا من علمنا بالنصوص أنه مات كافرًا كأبي لهب ويجوز لعن طائفتهم كقوله لعن الله الكفار والله أعلم قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلاة المذكورة فإنه موقوف على أبي هريرة ويوضحه ما سيأتي في تفسير النساء من رواية شيبان عن يحيى من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولأبي داود من رواية الأوزاعي عن يحيى قنت رسول الله ﷺ في صلاة العتمة شهرًا ونحوه لمسلم لكن لا ينافي هذا كونه ﷺ قنت في غير العشاء وظاهر سياق حديث الباب أن جميعه مرفوع يدل عليه قوله لأقربن لكم صلاة النبي ﷺ ولعل هذا هو السر في تعقيب المصنف له بحديث أنس رضي الله عنه إشارة إلى أن القنوت لا يختص بصلاة معينة واستشكل التقييد في رواية الأوزاعي بشهر لأن المحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بئر معونة كما سيأتي في آخر أبواب الوتر وسيأتي في تفسير آل عمران من رواية الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة في هذا الحديث أن المراد بالمؤمنين من كان مأسورًا بمكة وبالكافرين كفار قريش وأن مدته كانت طويلة فيحتمل أن يكون التقييد بشهر في حديث أبي هريرة رضي الله عنه يتعلق بصفة من الدعاء المخصوصة وهي قوله اشدد وطأتك على مضر.

وقد استدل بهذا الحديث من يرى القنوت في الصلوات المذكورة.

وعند الظاهرية: القنوت حسن في جميع الصلوات وعند ابن سيرين وابن أبي ليلى ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق القنوت في الفجر بعد الركوع وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعثمان رضي الله عنهما وكذا عن علي رضي الله عنه في قول وعند مالك وابن أبي ليلى وأحمد في رواية هو قبل الركوع.

وعند أبي حنيفة رحمه الله القنوت في الوتر خاصة قبل الركوع وحكى ابن المنذر كذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري والبراء بن

عازب وابن عمر وابن عباس وأنس رضي الله عنهم وكذا عن عمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحميد الطويل وعبد الله بن المبارك وحكى ابن المنذر أيضاً التخيير قبل الركوع وبعده عن أنس رضي الله عنه وأيوب بن أبي نميمة وأحمد بن حنبل وقال أبو داود: قال أحمد كل ما روى البصريون عن عمر في القنوت فهو بعد الركوع وروى الكوفيون قبل الركوع.

وقال النووي: وقال أحمد وإسحاق لا يقنت في الفجر إلا عند نازلة تنزل بالمسلمين فإذا نزلت نازلة فلإمام أن يدعو لجيوش المسلمين.

وقال سفيان الثوري: إن قنت في الفجر فحسن وإن لم يقنت فحسن وأختار أن لا يقنت.

وقال الطحاوي: حَدَّثَنَا ابن أبي داود حَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قنت رسول الله ﷺ شهراً يدعو على عصية وذكوان ورعل فلما ظهر عليهم ترك القنوت وكان ابن مسعود رضي الله عنه لا يقنت في صلاته ثم قال فهذا ابن مسعود يخبر أن قنوت رسول الله ﷺ إنما كان من أجل من كان يدعو عليه وأنه قد كان ترك ذلك فصار القنوت منسوخاً فلم يكن هو من بعد رسول الله ﷺ يقنت وكان ممن روى عنه ﷺ أيضاً عبد الله بن عمر ثم أخبر أن الله عز وجل نسخ ذلك حين أنزل على رسوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: 128] فصار ذلك عند ابن عمر منسوخاً أيضاً فلم يكن هو يقنت بعد رسول الله ﷺ وكان ينكر على من يقنت وممن روى القنوت عن رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما فأخبر في حديثه بأن ما كان يقنت به رسول الله ﷺ دعاء على من كان يدعو عليه وأن الله عز وجل نسخ ذلك بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ الآية فإن قيل قد ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقنت في الصبح بعد رسول الله ﷺ فكيف تكون الآية ناسخة لجملة القنوت.

فالجواب: أنه يحتمل أن يكون نزول هذه الآية لم يكن أبو هريرة رضي الله عنه يعلمه وكان يعمل على ما علم من فعل رسول الله ﷺ وقنوته إلى أن مات لأن

798 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ»⁽¹⁾.

الحجة لم تثبت عنده بخلاف ذلك ألا يرى إلى عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر لما علما بنزول هذه الآية وعلمًا كونها ناسخة لما كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يفعل، تركا القنوت، والله أعلم.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وَقَالَ أَصْحَابُنَا: الْقُنُوتُ مَسْنُونٌ فِي الصُّبْحِ دَائِمًا لِمَا صَحَّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَصْلَ الْقُنُوتِ فِي الصُّبْحِ لَمْ يَتْرَكْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ الصَّحِيحُ مِنْهَا: أَنَّهُ إِنْ نَزَلَ نَازِلَةٌ كَعَدُوٍّ وَقَحَطَ قَنْتُوا فِي جَمِيعِ الْفَرَائِضِ وَإِلَّا فَلَا، وَالثَّانِي: يَقْنُتُونَ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَالثَّلَاثُ: لَا يَقْنُتُونَ فِيهِمَا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ) هُوَ جَدُّ أَبِيهِ نَسَبُهُ إِلَيْهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ وَاسْمُ أَبِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ الْبَصْرِيُّ الْحَافِظُ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ عُثَيْبٍ بَضَمَ الْعَيْنَ وَفَتَحَ اللَّامَ وَتَشْدِيدُ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، (عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ) بَنُ مِهْرَانَ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكَرٍ لَفْظُ الْحَذَاءِ، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بِكسْرِ الْقَافِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو الْجَرْمِيِّ، (عَنْ أَنَسٍ) وَفِي رِوَايَةِ زِيَادَةَ ابْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ فِي) صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ يَعْنِي فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَي: فِي الزَّمَنِ النَّبَوِيِّ وَاحْتِجَ بِهَذَا عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا لَهُ حُكْمُ الرُّفْعِ وَإِنْ لَمْ يَقِيدهُ بِزَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَه الْحَاكِمُ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ عِبَارَةَ كَلَامِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُنُوتَ كَانَ فِي صَلَاةِ (الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ) ثُمَّ تَرَكَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا ثُمَّ تَرَكَهُ، انْتَهَى.

وقوله ثم تركه يدل على أن القنوت كان في الفرائض ثم نسخ وأما قول الحَظَّائِبِيِّ معْنَى قَوْلِهِ ثُمَّ تَرَكَهُ، أَي: تَرَكَ الدُّعَاءَ عَلَى هَذِهِ الْقِبَالِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ أَوْ تَرَكَ الْقُنُوتَ فِي الصَّلَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَلَمْ يَتْرَكْهُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَقَوْلُ بَلَا دَلِيلٌ فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي تَرَكَهُ يَرْجِعُ إِلَى الْقُنُوتِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ قَنَتَ وَهُوَ عَامٌ

يتناول جميع القنوت الذي كان في الصلوات وتخصيص الفجر من بينها بلا دليل في اللفظ يدل عليه باطل وقوله أي: ترك الدعاء لا يصح لأن الدعاء لم يذكر في هذا الحديث ولئن سلمنا فالدعاء غير القنوت ولئن سلمنا فيكون قد ترك القنوت والترک بعد العمل نسخ فإن قيل قد روى عبد الرزاق في مصنفه أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَر الرّازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ومن طريق عبد الرزاق رواه الدارقطني في سننه وإسحاق بن راهويه في مسنده فالجواب أن هذا حديث لا يصح وأن أبا جعفر الرّازي اسمه عيسى بن ماهان وَقَالَ ابن المديني كان يخلط وَقَالَ يحيى كان يخطئ وَقَالَ أحمد ليس بالقوي.

وَقَالَ أبو زرعة: كان يهم كثيراً.

وَقَالَ ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير انتهى.

ورواه الطحاوي في شرح الآثار وسكت عنه إلا أنه قَالَ وهو معارض بما روي عن أنس رضي الله تعالى عنه إنما قنت شهراً يدعو على أحياء من العرب ثم تركه وروى الطبراني في معجمه حَدَّثَنَا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ حَدَّثَنَا غالب بن فرقد الطحاوي قَالَ كنت عند أنس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة، انتهى.

فهذا يدل على أن القنوت كان ثم نسخ إذ لو لم ينسخ لم يكن أنس تركه فإن قيل قَالَ صاحب التنقيح هذا الحديث أعني حديث عبد الرزاق المذكور آنفاً أجود أحاديثهم وذكر جماعة وثقوا أبا جعفر الرّازي فالجواب أنه قَالَ هو أيضاً: هذا الحديث وإن صح فهو محمول على أنه ما زال يقنت في النوازل أو على أنه ما زال يطول في الصلاة فإن القنوت لفظ مشترك بين الطاعة والقيام والخشوع والسكوت وغير ذلك قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبراهيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: 120] وَقَالَ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: 9] وقال: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ﴾ [الأحزاب: 31] وقال: ﴿يَمْرُؤُا قُنُتٍ﴾ [آل عمران: 43] وقال: ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] وَقَالَ: ﴿كُلُّ لَهْ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: 116] وفي الحديث أفضل الصلاة القنوت.

799 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ، قَالَ: «كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ:

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي، (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة، (عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ) بلفظ الفاعل من الإجمار وهو صفة لنعيم ولأبيه أيضًا وقد مر ذكره في باب فضل الوضوء، (عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ الزُّرْقِيِّ) بضم الزاي وفتح الراء الأنصاري المدني مات سنة تسع وعشرين ومائة وفي رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه، (عَنْ أَبِيهِ) يحيى بن خلاد بن رافع وهو الذي حنكه رسول الله ﷺ، (عَنْ رِفَاعَةَ) بكسر الراء وتخفيف الفاء وبعد الألف عين مهملة (ابْنِ رَافِعٍ) بالراء وبالفاء ابن مالك (الزُّرْقِيُّ) شهد المشاهد روي له أربعة وعشرون حديثًا للبخاري منها ثلاثة مات زمن معاوية رضي الله تعالى عنهما ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون وفيه رواية الأكابر عن الأصاغر لأن نعيمًا أكبر سنا من علي بن يحيى وأقدم سماعًا منه وفيه ثلاثة من التابعين في نسق واحد وهم من بين مالك والصحابي وفيه من وجه رواية الصحابي عن الصحابي لأن يحيى بن خلاد مذكور في الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد أخرج منته أبو داود والنسائي أيضًا.

(قَالَ) أي: أنه قال: (كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي) كنا نصلي يومًا أي: في يوم من الأيام (وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية وراء رسول الله ﷺ وأفاد بشر بن عمر الزهراني في روايته عن رفاعه بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب.

(فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) ظاهره أن التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال وقد تقدم في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتقال وهو المعروف ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله فلما رفع رأسه أي: فلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل.

(قَالَ رَجُلٌ) وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت فَقَالَ رجل بالفاء وفي رواية الكشميهني فَقَالَ رجل (وَرَاءَهُ) أي: وراء النَّبِيِّ ﷺ والمراد بهذا الرجل هو رفاعه

رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «مَنِ الْمُتَكَلِّمُ»

ابن رافع راوي الخبر قاله ابن بشكوال واحتج في ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتيبة عن رفاعه بن يحيى الزرقى عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن أبيه قَالَ صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَعَطَسْتُ فَقُلْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ فَقَالَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَكَلِّمْ أَحَدًا ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ بْنُ عَفْرَاءَ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ كَيْفَ قُلْتَ قَالَ قُلْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ بَضْعَةَ وَثَلَاثِينَ مَلَكًا أَيُّهُمْ يَصْعَدُ بِهَا أَنْتَهَى .

ونوزع في تفسيره به لاختلاف سياق السبب والقصة وأجيب بأنه لا تعارض بين الحديثين بأن يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله ﷺ ولم يذكر نفسه في حديث الباب لقصد إخفاء عمله أو لأنه نسي اسمه بعض الرواة وذكر بلفظ الرجل وأما الزيادة التي في رواية النسائي فلاختصار الراوي إياها فلا يضر ذلك، أو كنى عنه لنسيان بعض الرواة اسمه وأما ما عدا ذلك من اختلاف فلا يتضمن إلا زيادة لعل الراوي اختصرها فلا يضر ذلك.

(رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو (حَمْدًا) حمدًا بفعل مضمر دل عليه قوله ولك الحمد أي أحمذك أو نحمدك حمدًا (كَثِيرًا طَيِّبًا) خالصًا عن رياء وسمعة (مُبَارَكًا فِيهِ) أي: كثير الخير وأما قوله في رواية النسائي مباركًا عليه فالظاهر أنه تأكيد للأول وقيل الأول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَبَرَكًا فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [فصلت: 10] فهذا يناسب الأرض لأن المقصود به النماء والزيادة لا البقاء لأنه بصدد التغير وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ﴾ [الصافات: 113] فهذا يناسب الأنبياء عليهم السلام لأن البركة باقية لهم ولما كان الحمد يناسبه المعنيان جمعهما كذا قرره بعض الشراح وزاد في رواية رفاعه ابن يحيى قوله كما يحب ويرضى وفيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية في القصد.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ) ﷺ من الصلاة (قَالَ) ﷺ: («مَنِ الْمُتَكَلِّمُ») بهذه الكلمات زاد رفاعه بن يحيى في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم

قَالَ: أَنَا، قَالَ: «رَأَيْتُ بُضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا.....

قالها الثالثة فَقَالَ رفاعه بن رافع أنا الحديث (قَالَ) أي: رفاعه بن رافع (أَنَا) المتكلم بذلك واستشكل تأخير رفاعه إجابة النَّبِيِّ ﷺ حتى كرر ثلاثًا مع أن إجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعه فإنه لم يسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه لما لم يعين واحدًا بعينه لم يتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه فكانهم انتظروا بعضهم لبعض ليحجب وحملهم على ذلك خشية أن يبدو في حقه شيء ظنًا منهم أنه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العفو عنه وكأنه ﷺ لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم إنه لم يقل بأسًا ويدل على ذلك ما جاء عند ابن قانع من رواية سعيد بن عبد الجبار عن رفاعه بن يحيى قَالَ رفاعه فوددت أني خرجت من مالي وأنني لم أشهد مع النَّبِيِّ ﷺ تلك الصلاة وما جاء في رواية أبي داود من حديث عامر بن ربيعة قَالَ من القائل الكلمة فإنه لم يقل بأسًا فَقَالَ أنا قلتها لم أرد بها إلا خيرًا وللطبراني من حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فسكت الرجل ورأى أنه قد هجم من رسول الله ﷺ على شيء كرهه فَقَالَ من هو فإنه لم يقل إلا صوابًا فَقَالَ الرجل أنا يَا رَسُولَ اللَّهِ قلتها أرجو بها الخير ويحتمل أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه إما لإقبالهم على صلاتهم وإما لكونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم العذر عنه هو ما تقدم ثم الحكمة في سؤاله ﷺ له عما قَالَ حيث قَالَ كيف قلت فذكره هو أن يتعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله.

(قَالَ) ﷺ: (رَأَيْتُ بُضْعَةً) بناء التأنيث وفي رواية بضْعًا بكسر الباء وفتحها هو ما بين الثلاث والتسع تقول بضع سنين وبضعة عشر رجلًا.

وَقَالَ الجوهرى: إذا جاوزت العشرة ذهب البضع لا تقول بضع وعشرون والحديث يرد عليه لأنه ﷺ أفصح الفصحاء وقد تكلم به حيث قَالَ بضعة (وَثَلَاثِينَ مَلَكًا) قيل الحكمة في اختصاص العدد المذكور أن البضع من الثلاث إلى التسع وعدد الذكر المذكور أربعة وثلاثون حرفًا فأنزل الله بعدد حروفها ملائكة تعظيمًا لهذه الكلمات ويعكر على هذا الزيادة المتقدمة في رواية رفاعه بن يحيى وهي قوله مباركًا عليه كما يحب ربنا ويرضى بناء على أن القصة واحدة ويمكن أن يقال المتبادر إليه هو الثناء الزائد على المعتاد وهو من قوله حمداً كثيراً

يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ»⁽¹⁾.

إلخ دون قوله مباركًا عليه فإنها كما تقدم للتأكيد وعدد ذلك سبعة وثلاثون حرفًا وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنِي عَشَرَ مَلَكًا وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: «ثَلَاثَةُ عَشَرَ» فَهُوَ مُطَابِقٌ لِعَدَدِ الْكَلِمَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي سِيَاقِ رِفَاعَةَ بْنِ يَحْيَى وَلِعَدَدِهَا أَيْضًا فِي سِيَاقِ حَدِيثِ الْبَابِ لَكِنْ عَلَى اصْطِلَاحِ النِّحَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(يَبْتَدِرُونَهَا) أي: يسارعون إلى الكلمات المذكورة يقال ابتدروا السلاح أي: سارعوا إلى أخذه.

(أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا) وفي رواية النسائي أيهم يصعد بها وفي رواية الطبراني من حديث أبي أيوب أيهم يرفعها وأيهم بالرفع على أنه مبتدأ وخبره يكتبها قاله الطيبي وغيره تبعًا لأبي البقاء في إعراب قوله تَعَالَى: ﴿إِذْ يَقُولُ أَفْلَمَهِمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 44] قَالَ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ يَلْقَوْنَ⁽²⁾ لَا يَلْقَوْنَ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِالْأَسْتِفْهَامِ مِنْ خَصَائِصِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَلَيْسَ يَلْقَوْنَ مِنْهَا وَالتَّقْدِيرُ هُنَا تَقُولُ فِيهِمْ أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوْ التَّقْدِيرُ يَبْتَدِرُونَهَا لِيَعْلَمُوا أَوْ يَنْظُرُوا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا وَلَا يَصِحُّ تَعْلُقُهُ بِقَوْلِهِ يَبْتَدِرُونَهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَعْلُقُ بِالْأَسْتِفْهَامِ فَإِنَّ قِيلَ النَّظَرُ أَيْضًا كَذَلِكَ فَكَيْفَ سَاخَ تَقْدِيرَهُ.

فالجواب أن في كلام ابن الحاجب وغيره من المحققين ما يقتضي أن التعليل لا يختص بأفعال القلوب المتعدية إلى اثنين بل يعم كل فعل قلبي وإن تعدى إلى مفعول واحد كعرف والنظر ههنا يحمل على نظر البصيرة فيصح تعليقه وجوز نصب أيهم بتقدير ينظرون وعند سيبويه أي: موصولة والتقدير يبتدرون الذي هو يكتبها وأنكر جماعة من البصريين ذلك⁽³⁾.

(أَوَّلُ) روي مبنياً على الضم على نية الإضافة أي: أولهم يعني كل واحد

(1) تحفة 3605.

(2) أي: يلقونها ليعلموا أيهم يكفل مريم.

(3) وقال الجوهري: أصل أول أوَّل على وزن أفعل مهموز العين فقلبت الهمزة واوًا وأدغمت الواو في الواو، وقيل أصله وَوَّل على وزن فعول فقلبت الواو الأولى همزة فإذا جعلته صفة صرفته تقول رأيتُه عامًا أوَّلًا.

منهم يشرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بها إلى حضرة الله تعالى لعظم قدرها ويروى أول بالفتح على أنه حال وهو غير منصرف ولا تعارض بين رواية يكتبها وبين رواية يصعد بها لأنه يحمل على أنهم يكتبونها ثم يصعدون بها ثم الظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر الحديث .

وقد يستدل بهذا على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة وفي الحديث ثواب التحميد والذكر .

وفيه : جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور كذا قيل ، فافهم .

وفيه أيضاً : جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه .

وفيه : دليل على أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة لأنه لم يتعارف جواباً ولكن لو قال له آخر يرحمك الله وهو في الصلاة فسدت صلاته إذ هو من كلامهم ولهذا كان المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تسميت ، وبعضهم خصص الحديث بالتطوع وهو غير صحيح لما تقدم أنه كان صلاة المغرب .

وروي عن أبي حنيفة رحمه الله أن العاطس يحمد الله في نفسه ولا يحرك لسانه ولو حرك تفسد صلاته كذا في المحيط والصحيح خلاف هذا .

وفيه أيضاً : دليل على تطويل الاعتدال بالذكر كما سيأتي في الباب الذي يأتي واستنبط منه ابن بطال جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام .

وتعقبه الزين ابن المنير بأن سماعه ﷺ لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ وفي هذا التعقب نظر لأن غرض ابن بطال إثبات جواز الرفع في الجملة وقد سبقه إليه ابن عبد البر واستدل له بإجماعهم على أن الكلام الأجنبي يبطل عمل الصلاة ولو كان سرّاً قال : فكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطلها ولو كان جهراً .

وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في باب من أسمع الناس تكبير الإمام .

127 - بَابُ الطَّمَأْنِينَةِ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: «رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ، وَاسْتَوَى جَالِسًا حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ».

800 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَنْعَثُ

لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، «فَكَانَ يُصَلِّي وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَامَ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ نَسِيَ»⁽¹⁾.

127 - بَابُ الطَّمَأْنِينَةِ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

(بَابُ الطَّمَأْنِينَةِ) بكسر الهمزة قبل الطاء الساكنة كذا في رواية الأكثر. وفي رواية الكشميهني: باب الطمأنينة وقد تقدم الكلام على هذا اللفظ في باب إتمام الركوع (حِينَ يَرْفَعُ) المصلي (رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ).

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ (رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ) رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَاسْتَوَى أَي: قَائِمًا وَفِي رَوَايَةٍ (وَاسْتَوَى) بِالْوَاوِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرْجَمَ لَهُ وَفِي رَوَايَةِ كَرِيمَةَ فَاسْتَوَى (جَالِسًا) وَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ إِلَّا إِذَا أُريدَ بِالْجُلُوسِ السُّكُونُ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةُ الْإِلَازِمِ أَوْ لَعَلَّ الْمَصْنُفَ أَرَادَ الْإِحْقَاقَ الْإِعْتِدَالَ بِالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِجَمَاعٍ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا غَيْرَ مَقْصُودٍ لِدَاثِهِ فَيُطَابِقُ التَّرْجُمَةُ أَيْضًا.

(حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ) فَتَحَ الْفَاءَ وَتَخْفِيفَ الْقَافِ جَمْعَ فَقَارَةِ الظَّهْرِ وَهِيَ خُرَزَاتُهَا أَي: مَفَاصِلُهُ (مَكَانَهُ) وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصْلُهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ سَنَةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشْهَدِ عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هُوَ ابْنُ الْحِجَّاجِ، (عَنْ ثَابِتٍ) الْبَنَانِيِّ، (قَالَ: كَانَ أَنَسٌ) وَفِي رَوَايَةٍ كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَنْعَثُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ أَي: يَصِفُ (لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ)، فَكَانَ يُصَلِّي) فَإِذَا بِالْفَاءِ وَفِي رَوَايَةٍ (وَإِذَا) بِالْوَاوِ (رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَامَ) مُعْتَدِلًا (حَتَّى نَقُولَ) أَي: إِلَى أَنْ نَقُولَ: نَحْنُ.

(قَدْ نَسِيَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَتَفْطَنُ وَجُوبَ الْهُوِيِّ إِلَى السُّجُودِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ نَسِيَ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ وَقْتُ الْقُنُوتِ حَيْثُ كَانَ مُعْتَدِلًا أَوْ التَّشْهَدَ حَيْثُ كَانَ جَالِسًا وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ

801 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ»⁽¹⁾.

طريق غندر عَنْ شُعْبَةَ قُلْنَا قَدْ نَسِيَ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ أَي: لِأَجْلِ طُولِ قِيَامِهِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هَذِهِ الظُّنُونُ كُلُّهَا لَا تَلِيقُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا كَانَ تَطْوِيلُهُ فِي اسْتَوَائِهِ قَائِمًا لِأَجْلِ الطَّمَأْنِينَةِ وَالِاعْتِدَالِ، انْتَهَى.

وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ لَيْسَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَرَ مِنْهُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بَيَانُ تَطْوِيلِهِ ﷺ بِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ فَتَأْمَلْ. وَهَذَا الْحَدِيثُ سَاقَهُ شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتٍ مُخْتَصِرًا وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ مَطْوُولًا كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْمَكْثِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَقَالَ فِي أَوَّلِهِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أَصْلِي بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي بِنَا فَصَرَحَ بِوصفِ أَنَسٍ لصلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْفِعْلِ وَقَوْلُهُ لَا أَلُو بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ بَعْدَ حَرْفِ النِّفْيِ وَلَا مِمْزُومَةٍ بَعْدَهَا وَאוْ خَفِيفَةٌ أَي: لَا أَقْصِرُ وَزَادَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ أَيْضًا قَالَ ثَابِتٌ فَكَانَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَهُ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَخْلُونَ بِتَطْوِيلِ الْإِعْتِدَالِ وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي إِنكَارِهِ عَلَيْهِمْ فِي أَمْرِ الصَّلَاةِ فِي أَبْوَابِ الْمَوَاقِيتِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) الطَّبَالِسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ) هُوَ ابْنُ عَازِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ، وَإِذَا رَفَعَ) أَي: (رَأْسَهُ) كَمَا فِي رِوَايَةِ (مِنْ الرُّكُوعِ) أَي: وَقْتَ اعْتِدَالِهِ، (وَ) وَقْتُ جُلُوسِهِ (بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ) بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ وَالْمُرَادُ أَنَّ زَمَانَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَاعْتِدَالِهِ وَجُلُوسِهِ مُتَقَارِبٌ وَلَمْ يَقَعْ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ الِاسْتِثْنَاءُ الَّذِي مَرَّ فِي بَابِ اسْتَوَاءِ الظُّهْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ فَوُجِدَتْ قِيَامُهُ فَرَكْعَتُهُ فَاعْتِدَالُهُ الْحَدِيثُ وَحَكَى ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ نَسَبَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ إِلَى الْوَهْمِ ثُمَّ اسْتَبَعَدَهُ لِأَنَّهُ تَوْهِيمُ الرَّوَايَةِ الثَّقَى عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

وقد أجاب عنه بعضهم بأن المراد بقوله قريباً من السواء ليس إنه كان يركع

802 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ يُرِينَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَاكَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ، «فَقَامَ فَأَمَكَّنَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمَكَّنَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَنْصَتَ

بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت معتدلة فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان فإذا أخفها أخف بقية الأركان فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصفات وثبت في السنن أنهم حرزوا في السجود قدر عشر تسبيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصفات اقتصر على دون العشر وأقله كما ورد في السنن أيضًا ثلاث تسبيحات، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) ابن درهم، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد الجرمي، (قَالَ: كَانَ) وفي رواية الكشميهني قَالَ: قام والأول يشعر بتكرار ذلك منه (مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ) الليثي (يُرِينَا) بضم أوله من الإراءة (كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَاكَ) الفعل أي: الإراءة كان (فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ) لأجل التعليم وفي رواية: في غير وقت الصلاة بالتعريف.

(فَقَامَ⁽¹⁾) فَأَمَكَّنَ الْقِيَامَ) أي: مكن بالتشديد يقال مكَّنه الله من الشيء وأمكنه بمعنى.

(ثُمَّ رَكَعَ فَأَمَكَّنَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) فَأَنْصَبَ بهمزة وصل وفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة من الانصباب كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء إلى القيام بالانصباب وهذه هي الرواية المشهورة وهي رواية الأكثرين وفي رواية الكشميهني: (فَأَنْصَتَ) بهمزة قطع وبالتاء المثناة الفوقية من الإنصات وهو السكوت قَالَ الْكُرْمَانِيُّ يعني لم يكبر للهوي في الحال.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيه نظر فالأوجه أن يقال هو كناية عن سكون أعضائه عبر عن عدم حركتها بالإنصات وذلك دال على الطمانينة.

وأنت خبير بأن مراد الْكُرْمَانِيُّ إنما هو ذلك لا غير، فافهم. وحكى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالمشناة المشددة بدل الموحدة ووجهه

هُنِيَّةٌ»، قَالَ: فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي بُرَيْدٍ، وَكَانَ أَبُو بُرَيْدٍ: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ اسْتَوَى قَاعِدًا، ثُمَّ نَهَضَ»⁽¹⁾.

بأن أصله انصوت فأبدل من الواو تاء ثم أدغمت إحدى التاءين في الأخرى وقياس إعلاله إنصات حيث تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا قَالَ ومعنى إنصات استوت قامته بعد الانحناء وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأن هذا كلام من لم يذق شَيْئًا من الصرف وقاعدة الصرف لا تقتضي أن تبدل من الواو تاء في مثل هذا أصلًا وقد قال الجوهري وقد انصات الرجل إذا استوت قامته بعد الانحناء كأنه أقبل شبابه قَالَ الشاعر:

ونصر بن دهمان الهنيذة عاشها وتسعين أخرى ثم قوم فانصاتا
وعاد سواد الرأس بعد بياضه وراجع شرح الشباب الذي فاتا
وراجع أيذا بعد ضعف وقوة لكنه من بعد ذا كله ماتا
وبهذا يعرف أن ما حكاه ابن التين فهو تصحيف ووقع في رواية الإسماعيلي فانصب قائمًا وهذا أظهر من الجميع.

(هُنِيَّةٌ) بضم الهاء وفتح النون وتشديد التحية أي: شَيْئًا قليلًا وقد مر تحقيق هذه اللفظة في باب ما يقول بعد التكبير.

(قَالَ) أي: أبو قلابة: (فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا) أي: كصلاة شيخنا (هَذَا) وأشار به إلى عمرو بن سلمة بكسر اللام الجرمي.

(أَبِي بُرَيْدٍ) بفتح الياء المثناة التحتية وبالزاي غير منصرف كذا في رواية الأكثرين وفي رواية الحموي وكريمة بضم الموحدة وفتح الراء وكذا ضبطه مسلم في الكنى وَقَالَ النسائي هو بالتحسانية والزاي من الزيادة وهكذا روي عن الْبُخَارِيِّ من جميع الطرق إلا ما ذكره أبو ذر الهروي عن الحموي عن الفربري فإنه قَالَ أبو بريد بضم الموحدة وفتح الراء وَقَالَ الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري لم أسمعه من أحد إلا بالزاي لكن مسلم أعلم بأسماء المحدثين.

(وَكَانَ) فكان (أَبُو بُرَيْدٍ) ويروى وكان بالواو: (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ اسْتَوَى) حال كونه (قَاعِدًا) للاستراحة، (ثُمَّ نَهَضَ) أي: قام يقال نهض

128 - باب: يَهُوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ

وَقَالَ نَافِعٌ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ».

ينهض نهضًا ونهوضًا قام، ونهض البيت استوى، وهذا الحديث سبق في باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم مع اختلاف في المتن والإسناد، والله أعلم.

128 - باب: يَهُوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ

(باب) بالتنوين (يَهُوِي) بفتح أوله ويروى بضمه أيضًا وكسر ثالثه أي: ينحط المصلي يقال هوى يهوي هويًا بالفتح إذا هبط وهوى يهوي هويًا بالضم إذا صعد وقيل بالعكس وفي صفته ﷺ يهوي من صلب أي: ينحط وفي حديث البراق ثم انطلق يهوي أي: يسرع ويقال هَوِيَ يهوى هوى إذا أحب (بِالتَّكْبِيرِ) أي: ملابسًا به (حِينَ يَسْجُدُ).

(وَقَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا سَجَدَ (يَضَعُ يَدَيْهِ) أي: كفيه (قَبْلَ) أَنْ يَضَعَ (رُكْبَتَيْهِ) وهذا الأثر وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني والبيهقي والطحاوي من طريق عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه إذا كان سجد بدأ بوضع يديه قبل ركبتيه وزاد في آخره وكان يقول كان النَّبِيُّ ﷺ يفعل ذلك ثم قَالَ الْبَيْهَقِيُّ كَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَلَا أَرَاهُ إِلَّا وَهْمًا وَالْمَحْفُوظُ الْمَشْهُورُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ قَالَ إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَيْهِ وَإِذَا رَفَعَ فَلْيَرْفَعْهُمَا فَإِنَّ الْيَدَيْنِ تَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوَجْهُ أَنْتَهَى.

ولقائل أن يقول هذا الموقوف غير المرفوع فإن الأول: في تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني: في إثبات وضع اليدين في الجملة. ومطابقة الحديث للترجمة من حيث اشتمالها عليه لأنها في الهوي بالتكبير إلى السجود فالهوي فعل والتكبير قول فكما أن حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى الْقَوْلِ وَالْفِعْلُ كَذَلِكَ أَثَرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلْهَوِي إِلَى السَّجْدِ صَفَتَيْنِ قَوْلِيَّةً وَفِعْلِيَّةً فَأَثَرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى الصِّفَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَأَثَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ

والقولية معًا ويقرب منه ما قاله الزين ابن المنير من أنه لما ذكر صفة الهوي إلى السجود القولية أردفها بصفته الفعلية وقريب منه ما قاله الحافظ العسقلاني من أن أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من جملة الترجمة فهو مترجم به لا مترجم له ثم إن هذه المسألة من المسائل المختلف فيها قَالَ مالك هذه الصفة أحسن في خشوع الصلاة وبه قَالَ ابن حزم والأوزاعي، وفيه حديث عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أصحاب السنن بلفظ إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبته وعورض بحديث عنه أخرجه الطحاوي ولكن إسناده ضعيف، وَقَالَ الأئمة الثلاثة وفاقًا للجمهور منهم عمر بن عبد العزيز والنخعي ومسلم بن يسار وسفيان بن سعيد وإسحاق وأهل الكوفة وفي المصنف زاد أبا قلابة ومحمد بن سيرين أن وضع الركبتين قبل اليدين أولى.

وَقَالَ أبو إسحاق: كان أصحاب أبي عبد الله إذا انحطوا للسجود وقعت ركبتهم قبل أيديهم وحكاه البيهقي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيضًا وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن بطلال عن ابن وهب وهي رواية ابن شعبان عن مالك وفيه حديث مروي في السنن أَيضًا عن وائل بن حجر .

وَقَالَ الترمذي حسن ولفظه قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إذا سجد وضع ركبته قبل يديه ومن ثم قَالَ النووي لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة انتهى .

وَقَالَ الخطَّابي رضي الله عنه حديث تقديم الركبتين أثبت من حديث تقديم اليدين وأرفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأي العين وادعى ابن خزيمة أن حديث أَبِي هُرَيْرَةَ منسوخ بحديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين قبل اليدين وهذا لو صح كان قاطعًا للنزاع لكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل ويحيى بن سلمة بن كهيل عَنْ أَبِيهِ وهما ضعيفان وقد قيل حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أقوى من حديث وائل لأن له شاهدًا من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة وذكره البخاري معلقًا موقوفًا انتهى .

ومراد ذلك القائل بذلك قوله هنا وَقَالَ نافع إلى آخره وعن مالك وأحمد رواية بالتخيير وَقَالَ قتادة يضع أهون ذلك عليه وأيسره وفي الأسبيجاني عن

803 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، «كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، وَغَيْرِهَا فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ، فَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا،

أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ آدَابِ الصَّلَاةِ وَضَعِ الرِّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ وَالْيَدَيْنِ قَبْلَ الْجَبْهَةِ وَالْجَبْهَةَ قَبْلَ الْأَنْفِ فِي الْوَضْعِ يَقْدَمُ الْأَقْرَبُ إِلَى الْأَرْضِ وَفِي الِرْفَعِ يَقْدَمُ الْأَقْرَبُ إِلَى السَّمَاءِ الْوَجْهَ ثُمَّ الْيَدَانِ ثُمَّ الرِّكْبَتَانِ وَإِنْ لَابَسَ خَفَ يَضَعُ يَدَيْهِ أَوَّلًا

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: مُقْتَضَى تَأْخِيرِ وَضْعِ الرَّأْسِ عَنْهُمَا فِي الْإِنْحِطَاطِ وَرَفْعِهِ عَنْهُمَا أَنْ يَتَأَخَّرَ وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَنِ الرِّكْبَتَيْنِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَقْدِيمِ الْيَدَيْنِ عَلَيْهِمَا فِي الِرْفَعِ وَأَبْدَى الزَّيْنِ ابْنَ الْمُنِيرِ لِتَقْدِيمِ الْيَدَيْنِ مَنَاسِبَةً وَهِيَ أَنْ تَلْقَى الْأَرْضَ عَنْ جَبْهَتِهِ وَيَعْتَصِمَ بِتَقْدِيمِهِمَا عَنْ إِيلَامِ رِكْبَتَيْهِ إِذَا جِثَا عَلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَخْبَرَنَا (شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ (عَنِ) ابْنِ شَهَابٍ (الزُّهْرِيِّ) أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ يُكَبِّرُ) وَزَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ حِينَ اسْتَخْلَفَهُ مَرْوَانَ عَلَى الْمَدِينَةِ.

(فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، وَغَيْرِهَا فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ، فَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ) تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ) أَي: حِينَ يَشْرَعُ فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَى الرُّكُوعِ أَي: وَيَسْبَحُ فِي الرُّكُوعِ، (ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) حِينَ يَشْرَعُ فِي الِرْفَعِ مِنَ الرُّكُوعِ، (ثُمَّ يَقُولُ) فِي حَالِ الْإِعْتِدَالِ (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بِالْوَاوِ.

(قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ) إِنَّمَا قَالَ هُنَا اللَّهُ أَكْبَرُ لِأَنَّهُ سِيَاقُ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقْدُ الْبَابِ عَلَى هَذَا التَّكْبِيرِ فَأَرَادَ أَنْ يَصْرَحَ بِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ نَصًّا عَلَى لَفْظِهِ.

(حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا) أَي: يَبْتَدِئُ مِنْ حِينَ الشَّرُوعِ فِي الْهَوْيِ بَعْدَ الْإِعْتِدَالِ حَتَّى يَضَعَ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَشْرَعُ فِي تَسْبِيحِ السُّجُودِ.

ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْاِثْنَتَيْنِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ»، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَقْرَبُكُمْ شَبْهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ لَصَلَاتُهُ حَتَّى قَارَقَ الدُّنْيَا⁽¹⁾.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ) حتى يجلس ثم يشرع في دعاء الجلوس إن شاء، (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ) الثانية، (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ) الثاني، (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي) الركعتين (الْاِثْنَتَيْنِ) يشرع فيه من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الأول خلافاً لمالك حيث قال إنه لا يكبر حتى يستوي قائماً وسيأتي في باب مفرد بعد بضعة عشر باباً.

(وَيَفْعَلُ ذَلِكَ) المذكور من التكبير وغيره (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ) من الصلاة (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَقْرَبُكُمْ شَبْهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَتْ) كلمة إن هذه مخففة من الثقيلة وأصلها أنه أي: الشأن.

(هَذِهِ) اسم كانت إشارة إلى الصلاة التي صلاها أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَصَلَاتُهُ) خبر كانت واللام فيه مفتوحة للتأكيد أي: لصلاة رسول الله ﷺ (حَتَّى) أي: إلى أن (فَارَقَ الدُّنْيَا) قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِ بَعْدَ أَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هَذَا الْكَلَامَ الْأَخِيرَ يَرْوِيهِ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَعْنِي يَجْعَلُهُ مَرْسَلًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَذَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَكِنْ لَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الزُّهْرِيُّ رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الصِّفَةَ الْمَذْكُورَةَ مَرْفُوعَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ عَلِيٍّ طَالِبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ أَبُو الْحُسَيْنِ أَوْ أَبُو الْحَسَنِ الْمَدَنِيُّ وَهُوَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ تَابِعِي ثِقَةٌ تُوْفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

804 - قَالَا : وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، يَدْعُو لِرِجَالٍ فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ ،

(قَالَا) يعني أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا سلمة بن عبد الرحمن المذكورين وهو موصول بالإسناد والمذكور إليهما.

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) من الركوع (يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) وفي الاعتدال (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو فيجمع بينهما.

(يَدْعُو) خبر آخر لكان أو هو عطف على يقول بدون عاطف اختصاراً وهو جائز معروف في اللغة كما في قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات والتقدير والمباركات والصلوات والطيبات قَالَ الْكُرْمَانِيُّ والأوجه أن يكون حالاً من الضمير الذي في يقول فيكون من الأحوال المقدرة وفي رواية ثم يدعو (لِرِجَالٍ) من المسلمين واللام متعلقة بدعو ، (فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، فَيَقُولُ) ﷺ والفاء فيه للتفسير.

(اللَّهُمَّ أَنْجِ) بفتح الهمزة أو من أنجى ينجي إنجاء والأمر في مثل هذا للدعاء.

(الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ) بفتح الواو وكسر اللام فيهما وهو الوليد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله المخزومي أخو خالد بن الوليد أسر يوم بدر كافراً فلما أفدي أسلم فقبل له هلاً أسلمت قبل أن تفتدى فَقَالَ كرهت أن يظن بي أنني أسلمت خوفاً فحبس بمكة ثم أفلت من إسارهم بدعاء رسول الله ﷺ ولحق برسول الله ﷺ وَقَالَ الذهبي أسره عبد الله بن جحش يوم بدر وذهبوا به إلى مكة فأسلم فحبس بمكة وكان رسول الله ﷺ يدعو له في القنوت ثم إنه نجا فوصل إلى المدينة فمات بها في حياة النَّبِيِّ ﷺ ، (و) أَنْجِ (سَلَمَةَ) بفتح اللام وبالنصب عطفًا على ما قبله (ابْنِ هِشَامٍ) بن المغيرة المذكور آنفاً هو أخو أبي جهل وكان قديم الإسلام وعذب في الله ومنعوه أن يهاجر إلى المدينة ، قال الذهبي : هاجر إلى الحبشة ثم قدم مكة فمنعوه من الهجرة وعذبوه ثم هاجر بعد الخندق وشهد

وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ
وَأَجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي

مؤتة واستشهد⁽¹⁾ سنة أربع عشرة أول خلافة عمر رضي الله عنه، (وَ) أنج (عِيَّاشَ) بفتح العين وتشديد المثناة التحتية وبعد الألف شين معجمة (ابن أَبِي رَبِيعَةَ) واسم أبي ربيعة عمرو بن المغيرة المذكور وهو أخو أبي جهل أيضًا لأمه أسلم قديمًا وأوثقه أبو جهل بمكة وقيل يوم اليرموك بالشام وهؤلاء الثلاثة أسباط المغيرة كل واحد منهم ابن عم الآخر، (وَ) أنج (الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) وهو من قبيل عطف العام على الخاص عكس قوله وملائكته وجبريل ثم يقول ﷺ: (اللَّهُمَّ اشْدُدْ) بالهمزة وصل وقول العيني بضم الهمزة محمول على الابتداء.

(وَطَأَتَكَ) بفتح الواو وسكون الطاء المهملة وفتح الهمزة من الوطاء وهو الدوس وشدة الاعتماد على الرجل ومعناه هنا خذهم أخذًا شديدًا أو أشد بأسك وعقوبتك ومنه قول الشاعر:

ووطئتنا وطأ على حنق وطاء المقيد ثابت الهرم
وكان حماد بن سلمة يرويه اللهم اشدد وطأتك الوطاء الإثبات في الغمز في الأرض (عَلَى) كفار قريش أولاد (مُضَرَ) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة هو ابن نزار بن معد بن عدنان وهو شعب عظيم فيه قبائل كثيرة كقريش وهذيل وأسد وتميم وضبة ومزينة والضباب وغيرهم ومضر شعب رسول الله ﷺ واشتقاقه من اللبن المضير وهو الحامض قاله ابن دريد.

(وَأَجْعَلْهَا) أي: الوطاء أو الأيام وهي وإن لم يسبق لها ذكر لكن يدل عليه المفعول الثاني وهو قوله سنين قاله الزركشي وَقَالَ فِي الْمَصَابِيحِ وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ الضَّمِيرُ عَائِدًا إِلَى السِّنِينَ لَا إِلَى الْأَيَّامِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا السِّنِينَ وَقَدْ نَصَّوْا عَلَى جَوَازِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَتَأَخَّرِ لَفْظًا أَوْ رتبةً إِذَا كَانَ مَخْبِرًا عَنْهُ بِخَبَرٍ يَفْسِرُهُ مِثْلُ: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: 29] وما نحن فيه من هذا القبيل انتهى أي: اجعل السنين (عَلَيْهِمْ سِنِينَ) جمع سنة (كَسِنِي) أصله سنين سقطت النون بالإضافة إلى.

(1) واستشهد بمرح الصُّعر وقيل بأجنادين. عيني.

يُوسُفَ» وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ يَوْمِئِذٍ مِنْ مُضَرٍّ مُخَالِفُونَ لَهُ⁽¹⁾.

805 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، غَيْرَ مَرَّةٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ،

(يُوسُفَ) الصديق عليه الصلاة والسلام جرياً على اللغة الغالبة فيه وهي إجراؤه مجرى جمع المذكر السالم لكنه شاذ لأنه غير عاقل ولتغيير مفردة بكسر أوله ولهذا أعربه بعضهم بحركات واردة على النون كالمفرد كقوله:

دعاني من نجد فإن سنينه لعبنا بنا شيباً وشيبنا

مرداً: أي كالسنين التي كانت في زمن يوسف عليه الصلاة والسلام مقحطة ووجه التشبيه امتداد زمان المحنة والبلاء وبلوغ غاية الجهد والشدة والضرء.

(وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ يَوْمِئِذٍ مِنْ مُضَرٍّ مُخَالِفُونَ لَهُ) ﷺ وفي الحديث إثبات التكبير في كل خفض ورفع إلا في الرفع من الركوع فإنه يقول سمع الله لمن حمده وفيه أيضاً دليل على مقارنة التكبير لهذه الحركات وبسطه عليها فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال ويمده كما تقدم تفصيله وهل يجمع بين التسميع والتحميد قد ذكر الخلاف فيه وظاهر هذا الحديث أنه يجمع بينهما وعند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ يكتفي بالتسميع إن كان إماماً وقد مر وجهه وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ وفيه إثبات القنوت وأن موضعه عند الرفع من الركوع وقد قيل: إنه منسوخ وقد تقدم وجهه أيضاً.

وَقَالَ وفيه أيضاً: أن تسمية الرجال بأسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا تفسد الصلاة ورجال هذا الإسناد ما بين حمصي ومدني وقد أخرج متنه أبو داود والنسائي في الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن جعفر أبو الحسن المدني يقال له ابن المدني البصري وقد مر غير مرة، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة (غَيْرَ مَرَّةٍ) هو تأكيد لروايته، (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ) أنه (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومكي ومدني وشيخ البخاري فيه من إفراده

(1) أطرافه 797، 1006، 2932، 3386، 4560، 4598، 6200، 6393، 6940 تحفة 14864، 15159.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب القنوت في جميع الصلاة رقم (675).

يَقُولُ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: مِنْ فَرَسٍ - فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا وَقَعَدْنَا - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: صَلَّيْنَا قُعُودًا - فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» قَالَ سُفْيَانُ: كَذَا جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ؟

وقد سبق هذا الحديث في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به.

(يَقُولُ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، وَرُبَّمَا) كلمة ربما في الأصل للتقليل ولكن تستعمل كثيرًا للتكثير.

(قَالَ سُفْيَانُ: مِنْ فَرَسٍ) بلفظ من بدل عن وفي رواية وربما قَالَ من بإسقاط لفظ سفيان وفيه: إشعار بمحافضة علي بن عبد الله على الإتيان بالفاظ الحديث وتنبية على تثبته في هذا الباب.

(فَجُحِشَ) بضم الجيم وكسر الحاء المهملة آخره شين معجمة أي: خدش ووقع في قصر الصلاة عن ابن عيينة بلفظ جحش أو خدش على الشك (شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ) حال كوننا (نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِنَا) ﷺ حال كونه (قَاعِدًا وَقَعَدْنَا) بالواو وفي رواية: فقعدنا بالفاء.

(وَقَالَ سُفْيَانُ) ابن عيينة: (مَرَّةً: صَلَّيْنَا قُعُودًا) يجوز أن يكون مصدرًا بمعنى قاعدين ويجوز أن يكون جمع قاعد كركوع جمع رাকع وسجود جمع ساجد وعلى كل حال فانتصابه على الحالية.

(فَلَمَّا قَضَى) النَّبِيُّ ﷺ (الصَّلَاةَ) أي: فرغ منها، (قَالَ) ﷺ: (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ) رأسه من الركوع، (فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو وقد تقدم أنه لا يجمع المأموم بين التسميع والتحميد عند الحنفية ويجمع بينهما عند الشافعية فيكون معناه على مذهب من يجمع فقولوا ربنا ولك الحمد بعد قول سمع الله لمن حمده، (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا قَالَ سُفْيَانُ) أي: لعلي ابن المديني سائلًا إياه وفي رواية سقط لفظ: قَالَ سُفْيَانُ: (كَذَا) أي: أكذا وهمزة الاستفهام مقدرة (جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ؟) بفتح الميمين هو ابن راشد البصري أي: أمثل

قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَقَدْ حَفِظَ كَذَا، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَكَ الْحَمْدُ حَفِظْتُ مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَنَا عِنْدَهُ، فَجُحِشَ سَاقُهُ الْأَيْمَنِ⁽¹⁾.

الذي رويته أنا أورده معمر أَيْضًا قَالَ عَلِي: (قُلْتُ: نَعَمْ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ كَانَ مُسْتَنْدًا عَلَى فِي ذَلِكَ رَوَايَةَ عَبْدِ الرِّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ فَإِنَّهُ مِنْ مُشَايخِهِ بِخِلَافِ مَعْمَرٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْرِكْهُ وَإِنَّمَا يَرْوِي عَنْهُ بِوِاسِطَةِ وَكَلَامِ الْكُرْمَانِيِّ يَوْمَهُمْ خِلَافَ ذَلِكَ انْتَهَى. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ الْمَدِينِيِّ كَمَا يَرْوِيهِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيِينَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ يَرْوِيهِ أَيْضًا عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا. (قَالَ) سَفْيَانُ وَاللَّهِ (لَقَدْ حَفِظَ) مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَفِظًا صَحِيحًا جِدًّا مُتَقَنًّا مَضْبُوطًا.

(كَذَا، قَالَ الزُّهْرِيُّ) أَي: كَمَا قَالَ مَعْمَرُ: (وَلَكَ الْحَمْدُ) بِالْوَاوِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ لَمْ يَذْكُرُوا الْوَاوَ فِي وَلَكَ الْحَمْدُ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي رَوَايَةِ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي إِيْجَابِ التَّكْبِيرِ وَأَرَادَ سَفْيَانُ بِهَذَا الْاسْتِفْهَامَ تَقْرِيرَ رَوَايَتِهِ بِرَوَايَةِ مَعْمَرٍ وَفِيهِ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى قُوَّةِ حِفْظِهِ بِحَيْثُ يَسْتَجِيدُ حِفْظَهُ مَعْمَرٌ إِذَا وَافَقَهُ وَقَالَ سَفْيَانُ أَيْضًا: (حَفِظْتُ) وَفِي رَوَايَةِ وَحَفِظْتُ بِالْوَاوِ أَي: مِنَ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فَجُحِشَ (مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ) ابْنِ شَهَابٍ (الزُّهْرِيِّ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) بِالْجِيمِ عَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ جُرَيْجٍ (وَأَنَا عِنْدَهُ) أَي: عِنْدَ الزُّهْرِيِّ قَالَ الْكُرْمَانِيُّ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَقْدَرٍ أَوْ جُمْلَةٍ حَالِيَةٍ مِنْ فَاعِلٍ قَالَ مَقْدَرًا إِذْ تَقْدِيرُهُ قَالَ الزُّهْرِيُّ وَأَنَا عِنْدَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَقُولُ سَفْيَانَ وَالضَّمِيرُ لِابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ وَمَقُولُ ابْنِ جُرَيْجٍ هُوَ قَوْلُهُ: (فَجُحِشَ سَاقُهُ الْأَيْمَنِ) بِلَفْظِ السَّاقِ بَدَلَ الشَّقِّ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى جُودَةِ ضَبْطِ سَفْيَانَ لِأَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ سَمِعَهُ مَعَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ بِلَفْظِ شَقِّهِ فَحَدَّثَ بِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِلَفْظِ سَاقِهِ وَهِيَ أَخْصُ مِنْ شَقِّهِ لَكِنْ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى ابْنِ جُرَيْجٍ عَرَفَ مِنَ الزُّهْرِيِّ فِي وَقْتٍ آخَرَ أَنَّ الَّذِي خَدَشَ هُوَ سَاقُهُ لِبَعْدِ أَنْ يَكُونَ نَسِيَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ الْيَسِيرَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ قَوْلَهُ وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا يَقْتَضِي أَنْ لَا

(1) أطرافه 378، 689، 732، 733، 1114، 1911، 2469، 5201، 5289، 6684 - تحفة

129 - باب فَضْلُ السُّجُودِ

806 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُمَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ»

يسجد القوم حتى يسجد الإمام ولا يكون ذلك إلا بالهوي وقد مر في أول الباب أن للهوي صفتين صفة قولية وصفة فعلية وحديث أنس رضي الله عنه هذا يدل على الصفة الفعلية وحديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه السابق يدل عليهما جميعاً.

129 - باب فَضْلُ السُّجُودِ

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ⁽¹⁾ اللَّيْثِيُّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى) أي: نبصر ولو كان بمعنى العلم لاحتاج إلى مفعول آخر ولما كان للتقيد بيوم القيامة فائدة.

(رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ) ﷺ: (هَلْ تُمَارُونَ) بضم التاء والراء من الممارسة من باب المفاعلة وهي المجادلة على طريق الشك والريبة وفي رواية الأصيلي بفتح التاء والراء من التماري من باب التفاعل وأصله تمارون حذف إحدى التائين كما في: ﴿نَارًا تَلْقَى﴾ [الليل: 14] ومعنى التماري الشك من المرية بكسر الميم وضمهما وقرئ بهما في قوله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ﴾ [السجدة: 23] قَالَ ثعلب هما لغتان وثلاثي هذا اللفظ مرى معتل اللام اليائي وقال الزمخشري واشتقاقه من مرى الناقة. وقال الجوهري: مرى مرية الناقة مرى إذا مسحت ضرعها عن بطنها لتدر، وأمرت الناقة إذا در لبنها أي: هل تشكون (في) رؤية (الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ، قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَهَلْ تُمَارُونَ) بالوجهين أيضاً (في الشَّمْسِ) وفي رواية في رؤية الشمس.

لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا،

(لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ، قَالُوا: لَا) وفي رواية قالوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، (قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ) تعالى (كَذَلِكَ) أي: بلا مرية ظاهراً جلياً وينكشف تعالى لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كنسبة الإبصار إلى هذه المبصرات المادية لكنه يكون مجرداً عن ارتسام الصورة وعن اتصال الشعاع إلى المرئي وعن المحاذاة والجهة والمكان لأنها وإن كانت أموراً لازمة للرؤية عادة لكن العقل يجوز ذلك بدونها كما تقرر في محله والحاصل أنه تشبيه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، فافهم.

(يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) هذا ابتداء كلام مستقل بذاته، (فَيَقُولُ) أي: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أو القائل بإذنه: (مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ) بتشديد المثناة الفوقية وكسر الموحدة وفي رواية فليتبعة بضمير المفعول وفي أخرى فليتبعة بسكون الفوقية وفتح الموحدة.

(فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ) جمع طاغوت وهو الشيطان أو الصنم أو كل ما عبد من دون الله وصد عن عبادة الله فيكون تعميماً بعد تخصيص أو كل رأس في الضلال أو الساحر أو الكاهن أو مردة أهل الكتاب قَالَ ابن سيدة يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ووزنه فعلوت وأصلاً طغيوت قدمت الباء على الغين فقلبت ألفاً.

(وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ) أي: أمة محمد ﷺ (فِيهَا مُنَافِقُوهَا) جملة حالية وهذا يدل على أن المنافقين يتبعون محمداً ﷺ لما انكشف لهم من الحقيقة رجاء أن ينتفعوا بذلك لأنهم كانوا في الدنيا متسترين بهم فيسترون أيضاً في الآخرة ويتبعونهم زاعمين الانتفاع بهم حتى ضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب وَقَالَ القرطبي ظن المنافقون أن تسترهم بالمؤمنين في الآخرة ينفعهم كما نفعهم في الدنيا جهلاً منهم فاختلطوا معهم في ذلك اليوم أو يحتمل أنهم حشروا معهم لما كانوا يظهرون من الإسلام فحفظ ذلك عليهم حتى ميز الله الخبيث من الطيب أو يحتمل أنه لما قيل ليتبع كل أمة لما تعبد

فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ⁽¹⁾

والمنافقون لم يعبدوا شيئًا فبقوا هنالك حيارى حتى ميزوا وقيل هم المطرودون عن الحوض المقول فيهم سحقًا سحقًا.

(فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ وسيأتي في رواية أخرى فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ في غير صورته التي يعرفون فيقولون نعوذ بالله منك والإتيان هنا إنما هو كشف الحجب التي بين

(1) قال الحافظ: وأما نسبة الإتيان إلى الله تعالى فقليل: هو عبارة عن رؤيتهم إياه لأن العادة أن كل من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالمجيء إليه، فعبّر عن الرؤية بالإتيان مجازًا، وقيل: الإتيان فعل من أفعال الله تعالى يجب الإيمان به مع تنزيهه سبحانه وتعالى عن سمات الحدوث، وقيل: فيه حذف تقديره يَأْتِيهِمْ بعض ملائكته، ورجحه عياض قال: ولعل هذا الملك جاءهم في صورة أنكروها لما رأوا فيها من سمة الحدوث الظاهرة على الملك لأنه مخلوق، قال: ويحتمل وجهًا رابعًا وهو أن المعنى يَأْتِيهِمْ الله بصورة، أي: بصفة يظهر لهم من الصور المخلوقة التي لا تشبه صفة الإله ليختبرهم بذلك، وقد وقع في رواية العلاء بن عبد الرحمن يعني عند الترمذي «فيطلع عليهم ربهم» وهو يقوي الاحتمال الأول، وأما قوله بعد ذلك «فَيَأْتِيهِمُ الله في صورته التي يعرفونها» فالمراد بذلك الصفة والمعنى فيتجلى الله لهم بالصفة التي يعلمونه بها، وإنما عرفوه بالصفة وإن لم تكن تقدمت لهم رؤيته، لأنهم يرون حيثئذ شيئًا لا يشبه المخلوقين، وقد علموا أنه لا يشبه شيئًا من مخلوقاته فيعلمون أنه ربهم، فيقولون: أنت ربنا، انتهى.

وقال العيني: الإتيان هنا هو كشف الحجب التي بين أبصارنا وبين رؤيته تعالى لأن الحركة والانتقال لا يجوزان على الله تعالى لأنهما صفات الأجسام، وهو لا يوصف بشيء من ذلك فلم يكن معنى الإتيان إلا ظهوره عز وجل إلى الأبصار، وقال القرطبي: التسليم التي كان عليها السلف أسلم ثم قال بعد ذكر قول عياض وغيره المذكورة قال الخطابي: الرؤية التي هي ثواب الأولياء وكرامات لهم في الجنة غير هذه الرؤية، وإنما تعريضهم هذه الرؤية امتحان من الله، وليس ينكر أن يكون الامتحان إذ ذاك بعد قائمًا، انتهى مختصرًا.

وقال الكرمانى في احتمال إتيان الملك فإن قلت: الملك معصوم فكيف يقول أنا ربكم وهو كذب محض؟ قلت: قيل لا نسلم عصمته من مثل هذه الصغيرة، ولئن سلمنا فجاز ذلك لامتحان المؤمنين، انتهى.

قلت: ليست هذه بصغيرة بل كفر، وما الفرق بينه وبين قول فرعون أنا ربكم؟ فالصواب في الجواب عندي أنه إذا أريد المجاز في قوله: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ» بحذف المضاف فما المانع فيه ههنا؟ إنه أيضًا بحذف المضاف، أي: أنا رسول ربكم للامتحان، ثم رأيت العلامة السندي أجاد البحث في ذلك إذ قال: وقيل معنى فَيَأْتِيهِمُ الله أولاً، يَأْتِيهِمُ ملكه على حذف المضاف، ورد بأن الملك معصوم، فكيف يقول أنا ربكم وهو كذب؟ لكن يقال: إنا لا نسلم عصمته من هذه الصغيرة لمصلحة الامتحان، ورد بأنه يلزم منه أن يكون قول فرعون من الصغائر، قال السندي: قلت إن فرض مجيء الملك فلا شك أنه يجيء بإذن الله تعالى: =

أبصارنا وبين رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ لأن الحركة والانتقال لا يجوز على الله تعالى لأنها من صفات الأجسام المتناهية والله عَزَّ وَجَلَّ لا يوصف بشيء من ذلك فلم يكن معنى الإتيان إلا ظهوره عَزَّ وَجَلَّ إلى أبصار لم تكن تراه ولا تدركه والعلاقة أن من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بإتيان فعبر به عن الرؤية مجازاً لأن الإتيان مستلزم للظهور على المأتي عليه وَقَالَ القرطبي التسليم الذي كان عليه السلف أسلم يعني أن الإتيان فعل من أفعال الله تعالى سماه إتياناً وليس كإتياننا وقيل يأتيهم بعض ملائكته فيكون مجازاً أيضاً قَالَ القاضي عياض هذا الوجه عندي أشبه بالحديث قَالَ ويكون هذا الملك الذي جاءهم في الصورة التي أنكروها عليه من سمات الحدوث ويكون معناه يأتيهم في صورة لا تشبه صفات الإلهية ليختبرهم وهو آخر امتحان المؤمنين فإذا قَالَ لهم هذا الملك أو هذه الصورة أنا ربكم رأوا عليه من علامات المخلوق ما ينكرونه ويعلمون أنه ليس ربهم فيستعبدون بالله تعالى فإن قيل : الملك معصوم فكيف يقول أنا ربكم وهو كذب فالجواب أَنَّا لا نسلم عصمته في هذه الصغيرة، ولئن سلمنا فيجوز ذلك للامتحان من عند الله تعالى منه.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : الرؤية التي هي ثواب الأولياء وكرامة لهم في الجنة غير هذه الرؤية وإنما تعريضهم لهذه الرؤية امتحان من الله عَزَّ وَجَلَّ ليقع التمييز بين من عبد الله وبين من عبد غيره فيتبع كل معبوده وليس ينكر أن يكون الامتحان إذ ذاك بعد قائماً وحكمه على الخلق جارياً حتى يفرغ من الحساب ويقع الجزاء بالثواب والعقاب ثم ينقطع إذا حقت الحقائق واستقرت أمور المعاد وأما ذكر الصورة التي تقتضي الكيفية والله منزّه عن ذلك فيؤول إما بأن تكون الصورة

⁼ وبإذنه يقول، فلا يتصور أن يكون قوله صغيرة ولا كبيرة، ولا يمكن قياسه بفرعون بل الظاهر أنه يقوله بأمره تعالى فيكون القول واجباً عليه أو مندوباً فكيف يكون معصية لكن بقي الإشكال من حيث إنه في الظاهر شرك، ومعلوم أن الشرك غير مأذون فيه في حال، وقد قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء : 29] والتحقيق أنه لو فرض الأمر كذلك فلا إشكال لجواز أن يقول ذلك حكاية لبعض كلماته تعالى وقراءة لها كأن يقرأ أحداً «إني أنا الله لا إله إلا أنا» الآية، ومثله ليس من الكذب والمعصية في شيء، نعم لغرض الامتحان يذكر على وجه لا تتميز الحكاية والله أعلم، انتهى.

فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَدْعُوهُمْ فَيُضْرَبُ الصَّرَاطُ

بمعنى الصفة كقولك صورة هذا الأمر كذا تريد صفته وإما بأنه خرج على نوع من المطابقة لأن سائر المعبودات المذكورة له صورة كالشمس والقمر وغيرهما.

(فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ) فيستعبدون بالله تعالى منه لكونه لم يظهر لهم بالصفات التي يعرفونها بوصف الأنبياء لهم في الدنيا أو لأنه تعالى يخلق الله فيهم علماً به يومئذ أو لأن جميع العلوم يوم القيامة يصير ضرورياً أو لأن معهم منافقين وهم لا يستحقون الرؤية وأنهم عن ربهم لمحبوبون ويؤيده قوله: (فَيَقُولُونَ هَذَا مَكَانُنَا) مبتدأ وخبر (حَتَّى يَأْتِينَا) أي: يظهر لنا (رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ) أي: ظهر لنا (رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ) فإن قيل المنافقون لا يرون الله تعالى فما توجيه الحديث فالجواب أنه ليس فيه التصريح برؤيتهم وإنما فيه أن الأمة يرونه وهذا لا يقتضي أن يراه جميعهم كما يقال قتله بنو فلان والقاتل واحد منهم، وهنا أيضاً الذين يرونه تعالى هم المؤمنون فيرونه فيقولون ذلك وأما المنافقون فلا يرونه أصلاً وهذا على تقدير أن يكون الظاهر في المرة الأولى والثانية هو الله تعالى، لكن في المرة الأولى بظهور غير واضح حتى قالوا، وفي الثانية بظهور واضح حيث عرفوه، وأما على تقدير أن يكون الظاهر في المرة الأولى غيره تعالى فلا سؤال ولا جواب والله أعلم بالصواب.

(فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ أي: يظهر متجلياً بالصفات اللائقة لذاته تعالى المعروفة عندهم وقد تميز المؤمنون من المنافقين.

(فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا) لما رآوه على الصفات اللائقة لذاته تعالى وقيل يحتمل أن يكون القول الأول قول المنافقين والثاني قول المؤمنين وهذا احتمال بعيد جداً بل لا يكاد أن يكون صحيحاً فتأمل.

(فَيَدْعُوهُمْ) الله تعالى إلى ما يدعو، (فَيُضْرَبُ) بالفاء على البناء للمفعول وفي رواية ويضرب بالواو وفي أخرى ثم يضرب (الصَّرَاطُ) وهو جسر أدق من الشعر وأحد من السيف يمر عليه الناس كلهم عليه ملائكة يحبسون العباد في سبع مواطن ويسألونهم عن سبع خصال في الأول عن الإيمان وفي الثاني عن الصلاة

بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ^(١) مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأَمْتِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ،

وفي الثالث عن الزكاة وفي الرابع عن شهر رمضان وفي الخامس عن الحج والعمرة وفي السادس عن الوضوء وفي السابع عن الغسل من الجنابة.

(بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ) بفتح الظاء وسكون الهاء وفتح النون أي: ظهري جهنم فزيدت الألف والنون للمبالغة قَالَ ابن الجوزي أعلى وسطها يقال نزلت بين ظهريهم وظهرانيهم بفتح النون أي: في وسطهم لا في أطرافهم وقيل لفظ الظهر مقحم ومعناه يمد الصراط عليها، (فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ) بالواو وفي بعض النسخ يجيز بضم الياء وهي لغة في جاز يقال جاز وأجاز بمعنى والمعنى أول من يمضي على الصراط ويقطع مسافته وَقَالَ الأصمعي أجزته قطعته وجزته مشيت عليه وَقَالَ القرطبي إذا كان رابعاً معناه لا يجوز أحد على الصراط حتى يجوز ﷺ وأمته فكأنه يجيز الناس.

(مِنَ الرُّسُلِ) عليهم السلام (بِأَمْتِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ) ولا يتكلم لشدة الأهوال (يَوْمَئِذٍ) يعني في حال الإجازة على الصراط وإلا ففي يوم القيامة مواطن يتكلم الناس فيها وتجادل عن نفسها.

(أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ) على الصراط: (اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ) وهذا من الرسل عليهم السلام لكمال شفقتهم ورحمتهم للخلق.

(١) هذا واضح وجدير بشأن الأنبياء الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام، ويقويه نسخة الحاشية أول من يجيز، وقال السندي: يمكن أن يكون معناه أنه ﷺ أول من يجوز من الرسل، وأمته أول من تجوز من الأمم، فلا يلزم تأخر الأنبياء صلوات الله عليهم عن أمته ﷺ في جواز الصراط، ويحتمل أن يقال إن تقدم الأمة تبعاً لتقدم الرسول من فضيلة الرسول لا من فضيلة الأمة فلا إشكال فيه، أو يقال اختصاص المفضل بفضيلة الرسول لا من فضيلة الأمة فلا إشكال فيه، أو يقال اختصاص المفضل بفضيلة جزئية لمصلحة مصاحبة الأمم برسلها لا يضر في فضل الفاضل، انتهى.

قلت: لا إيراد على مختار الشيخ أصلاً كما ترى، ولو أريد جوازه ﷺ بأتمته أولاً فلا إشكال أيضاً، لأنه لا عبرة للأمة إذ ذاك أصلاً بل العبرة للسيد، وهذا شائع ومعروف في المراكب السلطانية وأعيان السلطان، فإن مركب السلطان يكون مقدماً على الكل، ثم مركب الوزير الأعظم مثلاً، ثم كذلك الأُمثل فالأُمثل، ومع كل مركب يكون جمع من الخدم والحرس، فهل يمكن أن يعد خدام السلطان أفضل من الوزير الأعظم أو الجليل الذي يأتي بعده من السلاطين الأخر.

وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبِقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرِّدُ.....

(وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ) جمع كلوب بفتح الكاف وضم اللام المشددة وفي المحكم الكلاب والكلوب السفود وعن اللحياني الكلوب حديدة معطوفة الرأس يعلق عليها اللحم ويرسل في التنور وكذا هي آلة لا اجتذاب الدلو من البئر ويقال لها أَيْضًا كلاب بضم الكاف وَقَالَ الجوهري الكلوب المنشار (مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ) بفتح المهملة الأولى وسكون الثانية قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدينوري في كتاب النبات واحده سعدانة وهي غبراء اللون حلوة يأكلها كل شيء وليست كثيرة ولها إذا يبست شوكة مفلطحة كأنها درهم وشوكها ضعيفة ومنابت السعدان السهول وقال الكرمانى: نبت له شوك عظيمة من كل الجوانب مثل الحسك وهو أفضل مراعي الإبل وبه ضرب المثل يقال مرعى ولا كالسعدان.

(هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا: نَعَمْ) رَأَيْنَاهُ، (قَالَ: فَإِنَّهَا) أي: الكلاليب (مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمِهَا) وفي بعض النسخ ما قدر عظمها بزيادة ما.

(إِلَّا اللَّهُ) تعالى وعلى ما في بعض النسخ يكون كلمة ما استفهامية خبرًا مقدمًا وقدر مرفوعًا على أنه مبتدأ مؤخر ويجوز أن تكون ما زائدة ويكون قدر منصوبًا على أنه مفعول لا يعلم.

(تَخْطِفُ) قَالَ ثعلب في الفصيح خطف بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل وحكى غلامه والقزاز عنه خطف بكسر العين في الماضي وكسرها في المستقبل وحكاها الجوهري عن الأخفش وَقَالَ هي قليلة لا تكاد تعرف قَالَ وقد قرأ بهما يونس قوله تَعَالَى: ﴿يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: 20] وفي الواعي: الخطف الأخذ بسرعة أي: تأخذ (النَّاسَ) بسرعة (بِأَعْمَالِهِمْ) أي: بسبب أعمالهم السيئة أو على حسب أعمالهم وقدرها، (فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبِقُ) بالموحدة على البناء للمفعول من وبق الرجل إذا هلك وأوبقه الله إذا أهلكه وفي رواية الطبري بشاء مثله من الوثاق.

(بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرِّدُ) بخاء معجمة ودال مهملة على البناء للمفعول

ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مِّنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللَّهَ الْمَلَائِكَةَ: أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، قَدْ امْتَحَشُوا فَيَصَّبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ،

أَيْضًا وَعَنْ أَبِي عبيد بالذال المعجمة أَيْضًا أي: يقطع صغارًا كالخردل يقال خردلت اللحم بالذال والذال أي: قطعته قطعًا صغارًا والمعنى تقطعه كلاليب الصراط حتى يهوي إلى النار وفي الأصيلي يجردل بالجيم من الجردلة بمعنى الإشراف على السقوط والهلكة.

(ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (رَحْمَةً) بالنصب مفعول أراد ومضاف إلى قوله: (مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ) أي: الداخلين فيها وهم المؤمنون العاصون إذ الكافر لا ينجو من النار أبدًا يبقى خالدًا فيها.

(أَمَرَ اللَّهَ) عَزَّ وَجَلَّ (الْمَلَائِكَةَ: أَنْ يُخْرِجُوا) منها (مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ) وحده، (فَيُخْرِجُونَهُمْ) منها، (وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ) أي: موضع أثره واختلف في المراد بآثار السجود ف قيل هي الأعضاء السبعة وهذا هو الظاهر وَقَالَ القاضي عياض المراد الجبهة خاصة ويؤيد هذا ما في رواية مسلم أن قوما يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم وهذا موضع الترجمة.

(فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ) أعضاء (ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، قَدْ امْتَحَشُوا) بفتح المشاة الفوقية والحاء المهملة وبالشين المعجمة على البناء للفاعل وفي بعض النسخ على البناء للمفعول أي: احترقوا وأسودوا، (فَيُصَّبُ) على البناء للمفعول من الصب (عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ) بالرفع على أنه نائب عن الفاعل لقوله يصب وهو الماء الذي من شرب منه أو صب عليه لم يمت أبدًا، (فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ) بكسر الحاء المهملة وهي بذور الصحراء مما ليس بقوت.

(فِي حَمِيلِ السَّيْلِ) بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وهو ما جاء به السيل من

ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ
دُخُولًا الْجَنَّةَ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اضْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، قَدْ
قَسْبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا، فَيَقُولُ: هَلْ عَسَيْتَ

طين ونحوه والمراد هو التشبيه في سرعة النبات لأنها تنبت في يوم وليلة أو في
بياضها.

(ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ) إسناد الفراغ إلى الله تعالى
ليس على سبيل الحقيقة إذ الفراغ هو الخلاص عن المهام والله تعالى لا يشغله
شأن عن شأن فالمراد به إتمام الحكم بين العباد بالثواب والعقاب وَقَالَ القرطبي
معناه كمل خروج الموحدين من النار.

(وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا) نصب على التمييز
ويجوز أن يكون حالاً بمعنى داخل (الْجَنَّةَ) بالنصب على أنه مفعول دخولا
وقوله: مقبلاً نصب على أنه حال ويروى (مُقْبِلٌ) بالرفع على أنه خبر مبتدأ
محذوف أي: هو مقبل (بِوَجْهِهِ قِبَلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة
(النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اضْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ) ويروى من النار.

(قَدْ) وفي رواية فقد (قَسْبَنِي) بفتح القاف والشين المعجمة المخففة
وبالموحدة قَالَ السفاقي كذا هو عند المحدثين وكذا ضبطه بعضهم والذي في
اللغة تشديد الشين ومعناه سمني وأهلكني وَقَالَ الفارابي في باب فعل بفتح العين
من الماضي وكسرها في المستقبل قسبه أي: سقاء السم وقشب طعامه أي: سمه
وكل مسموم قشيب وفي المحكم القشب والقشب السم والجمع أقشاب (رِيحُهَا)
أي: صار ريحها كالسم في أنفي، (وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا) قال النووي كذا وقع في
جميع الروايات في هذا الحديث ذكاؤها بفتح الذال المعجمة وبالمد ومعناه
أحرقني لهبها واشتعالها وشدة وهجها والأشهر في اللغة ذكاها بالقصر وذكر
جماعة أن المد والقصر لغتان ورده أبو القاسم علي بن أحمد الأصبهاني بأنه
كالنار مقصور يكتب بالألف لأنه من الواوي من قولهم ذكت النار تذكو ذكا إذا
اشتعلت فأما ذكاء بالمد فلم يأت عنهم في النار وإنماء جاء في الفهم.

(فَيَقُولُ) الله تعالى: (هَلْ عَسَيْتَ) بفتح السين وكسرها قيل والفتح أعرب
اللغتين وقد قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [البقرة: 246].

إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، فَيُعْطِي اللَّهَ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَصْرِفُ اللَّهَ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ، رَأَى بِهَجَّتَهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدَّمْنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمَوَاقِيقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ،

(إِنْ⁽¹⁾ فُعِلَ) على البناء للمفعول (ذَلِكَ) الصرف الذي يدل عليه قوله اصرف وجهي عن النار.

(بِكَ أَنْ تَسْأَلَ) بفتح همزة أن الاستقبالية (غَيْرَ ذَلِكَ؟) بالنصب على أنه مفعول تسأل.

(فَيَقُولُ) ذلك الرجل: (لَا وَ) حق (عِزَّتِكَ) لا أسأل غيره.

(فَيُعْطِي اللَّهَ مَا يَشَاءُ) بياء المضارعة ويروى ما شاء (مِنْ عَهْدٍ) أي: يمين، (وَمِيثَاقٍ) بيان ما يشاء واعلم أن العهد يأتي لمعان بمعنى الحفاظ ورعاية الحرمة والذمة والأمان واليمين والوصية والميثاق هو العهد أيضًا على وزن مفعال من الوثاق وهو في الأصل حبل أو قيد يشد به الأسير أو الدابة.

(فَيَصْرِفُ اللَّهَ) تعالى (وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ، رَأَى بِهَجَّتَهَا) أي: حسننها ونضارتها وهذه الجملة بدل من جملة أقبل به على الجنة أو عطف عليها بحذف العاطف.

(سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدَّمْنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ: (لَهُ: أَلَيْسَ) أي: الشأن (قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمَوَاقِيقَ) وفي رواية: (وَالْمَوَاقِيقَ).

(أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ) أعطيت العهود والمواقيق لكن كرمك يطمعني إذ لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون وبهذا التقدير يطابق الجواب قوله: أليس أعطيت العهود والمواقيق.

(لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ) أي: لا أكون كافرًا وَقَالَ السِّفَاكْسِيُّ والمعنى إن أبقيتني على هذه الحالة ولا تدخلني الجنة لأكون أشقى خلقك الذين دخلوها

فَيَقُولُ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا، فَرَأَى زَهْرَتَهَا، وَمَا فِيهَا مِنَ النُّضْرَةِ وَالشُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَذْجَلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: وَيَحَكَ
.....

والألف زائدة في قوله لا أكون وفي رواية أبي الحسن لاكونن.

(فَيَقُولُ) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: (فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ) بضم الهمزة على البناء للمفعول (ذَلِكَ) أى: التقديم إلى باب الجنة.

(أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟) أي: غير التقديم المذكور فكلمة ما استفهامية واسم عسى هو الضمير وخبره أن لا تسأل غيره وكلمة لا فيه زائدة كـ(هي) في قوله تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةَ أَهْلٍ لِّلْكِتَابِ﴾ [الحديد: 29] أو أصلية وكلمة ما في قوله فما عسيت نافية ونفي النفي إثبات أي: عسيت أن تسأل غيره وفي رواية أن تسأل بدون كلمة لا فما استفهامية وإنما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى له ذلك وهو عالم بما كان وما يكون إظهارًا لما عهد من بني آدم من نقض العهد وأنهم أحقَاء بأن يقال لهم ذلك والحاصل أن معنى عسى راجع إلى المخاطب لا إلى الله تعالى.

(فَيَقُولُ) الرجل : (لَا وَعِزَّتِكَ ، لَا أَسْأَلُ) وفي رواية : لَا أَسْأَلُكَ (عَيْرَ ذَلِكَ ، فَيُعْطِي) الرجل (رَبَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِثَاقٍ ، فَيَقْدِمُهُ) اللَّهُ (إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا ، فَرَأَى زَهْرَتَهَا) عطف على بلغ ، (وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ) بالضاد المعجمة الساكنة أي : البهجة والحسن ، (وَالشُّرُورِ) وجواب إذا محذوف تقديره تحيّر وسكت ثم بين سكوته بقوله : (فَيَسْكُتُ) بالفاء التفسيرية (مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ) أي : ما شاء الله سكوته وَقَالَ الكلابادي إمساك العبد عن السؤال حياء من ربه والله تعالى يحب سؤاله لأنه يحب صوته فيبسطه بقوله لعلك إن أعطيت هذا تسأل غيره وهذه حال المقصر فكيف حال المطيع وليس نقض هذا العبد عهده جهلا منه ولا قلة مبالاة بل علما منه بأن نقض هذا العهد أولى من الوفاء لأن سؤاله ربه أولى من إبرار قسمه كما قَالَ ﷺ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير ».

(فَيَقُولُ: يَا رَبِّ ادْخُلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ: (وَيُنْحَكُ) نصب بفعل محذوف وهي كلمة رحمة كما أن ويلك كلمة عذاب وقيل هما بمعنى واحد.

يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَعْدَرَكَ، أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْذُنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ أُمْنِيَّتُهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مِنْ كَذَا وَكَذَا، أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا

(يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَعْدَرَكَ) فعل تعجب من الغدر وهو ترك الوفاء.

(أَلَيْسَ) أي: الحال والشأن (قَدْ أُعْطِيتَ) على البناء للفاعل.

الْعُهُودَ (الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟) على البناء للمفعول، (فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ) أي: من فعل هذا الرجل والمراد من الضحك لازمه وهو الرضى منه وإرادة الخير له لأن إطلاق حقيقة الضحك على الله تعالى لا يتصور وأمثال هذه الإطلاقات كلها يراد بها لوازمها.

(ثُمَّ يَأْذُنُ) الله (لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ) له: (تَمَنَّ) أمر من التمني، (فَيَتَمَنَّى) ذلك الرجل ما يتمنى (حَتَّى إِذَا) انْقَطَعَ وفي رواية: (انْقَطَعَتْ أُمْنِيَّتُهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) زد (مِنْ كَذَا وَكَذَا) أي: من أمانيك التي كانت لك قبل أن أذكرك بها ويروى تمن كذا وكذا بدل زد من كذا وكذا.

(أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ⁽¹⁾ رَبُّهُ) بالرفع وقد تنازع فيه الفعلان اقبل ويذكر وهو بدل من قوله قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ) بتشديد الياء جمع أمنية.

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى) له (لَكَ ذَلِكَ) الذي سأله من الأمانى.

(وَمِثْلُهُ مَعَهُ) عطف على ذلك أو جملة حالية.

(قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ: (لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ) أي: أمثال ما سألت.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا

قَوْلُهُ: «لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرُهُ أَمْثَالِهِ»⁽¹⁾.

قَوْلُهُ: «لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ» وفي رواية الكشميهني لم أحفظه بضمير المفعول.
(قَالَ أَبُو سَعِيدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ذَلِكَ لَكَ») وفي رواية الكشميهني لك ذلك (وَعَشْرُهُ أَمْثَالِهِ) ولا تنافي بين رواية أَبِي هُرَيْرَةَ وبين رواية

- (1) طرفاه 6573، 7437 - تحفة 13151، 14213، 4045، 4156 - 205/1. أخرجه مسلم في الإيمان باب معرفة طريق الرؤية رقم (182). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث تحقيق رؤية ربنا جل جلاله يوم القيامة، والكلام عليه من وجوه:
- الوجه الأول: قوله عليه السلام: «هل تمارون» معناه هل تشكون وعلى الرواية الأخرى هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحب فهذه من الأشياء التي لا يشك أحد أن القمر موجود مرئي ولو سكت عليه السلام واقتصر على هذا المثال لكان في البيان والتحقيق كافيًا ثم أكد عليه السلام بأن قال: هل تمارون في الشمس ليس دونها سحب، وفي ابتدائه عليه السلام أولاً بالقمر ثم بالشمس بعده من الحكمة وجوه منها اتباع الأب الجليل وهو إبراهيم الخليل عليه أفضل الصلاة والسلام كما اتبعه عليه السلام في الملة اقتدى به في الدليل فكان دليل الخليل على إثبات وجود الربوبية واستدلال الحبيب بمقتضى ذلك الدليل نفسه على إثبات الرؤية فكل استدلال بمقتضى حاله لأن الخلقة تصح بالوجود والمحبة لا تقع إلا برؤية المحبوب.
- الوجه الثاني: فيه من الحكمة أن رؤية القمر يقر بها كل من يبصر ولو كان من ضعف بصره ما عسى أن يكون فعند تمام البدر دون سحب يبصره ضرورة وبقي من لا يبصر له يكون عنده وجود رؤية القمر تقليدًا والشمس يشهد بوجود رؤيتها من له بصر ومن لا يبصر له فإن الأعمى يلقاه حرها وإذا قابلها وقت الظهيرة وليس دونها سحب أحس بإدراكها بزيادة بجدها على ما يخبرون بذلك فأكدوا ﷺ بأشد من الأول ويكون معنى المثال في تحقيق الرؤية لا في الكيفية لأن القمر والشمس متحيزان والحق سبحانه وتعالى ليس بمتحيز وليس أيضًا شيء من مخلوقاته يشبهه هذا بدليل العقل والنقل فأما من طريق العقل فبالإجماع منهم أن الصنعة لا تشبه الصانع والشمس والقمر خلق من خلقه عز وجل فليس بينهما شبه بوجه من الوجوه وأما من طريق النقل فما جاء في التنزيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11] وإنما العرب تشبه الشيء بالشيء لشبه ما يكون فيه كقولهم زيد مثل الأسد والبشر ليس بينه وبين الأسد في الخلقة مماثلة وإنما شبهوه به لكثرة شدته ومثل ذلك قولهم فلان مثل القمر ولا شبه في الخلقة بينهما وإنما شبهوه لحسنه هذا في المحدثات التي بينهم نسبة الحدوث فكيف بمن لا نسبة بينه وبين خلقه جل جلاله وهذا مثل ما يقول الناس بعضهم لبعض إذا سأل أحدهم الآخر في أمر هل هو حق أم لا فيحلف له أنه حق كما أنت موجود في الوجود لأن علم الضرورة لا يشك أحد فيه فرد لهم ﷺ علم الإيمان بالرؤية الذي هو من قبيل التصديق بالغيب ومن قبيل علم الضرورة الذي هو مقطوع به لا يخالف فيه أحد الوجود وعلم الضرورة هو كعلمك بأن السماء فوقك موجودة وأن الأرض تحتك موجودة وأنت فيها موجود الآن وكذلك ما أدركته من =

أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَإِنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَوَّلًا بِالْمَثَلِ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى الزِّيَادَةِ

جميع الموجودات تشهد بالقطع الذي لا ارتياب فيه بأنها موجودة حسًا.

الوجه الثالث: فيه من الفقه جواز الاستدلال بالعلم النظري على علم الضرورة وبنائه عليه وفيه من الفقه أيضًا أن يخاطب كل شخص بما يفهمه لأن العرب فهموا عنه عليه السلام المعنى الذي أشرنا إليه ولو كانوا غير عرب لم يبين لهم عليه السلام إلا بما كانوا يفهمون عنه يؤيد ذلك قوله عليه السلام: «خاطبوا الناس على قدر عقولهم». أي: على قدر ما يفهمون وعلى رواية تضامون أي: لا تتضاغطون لأن القمر إذا ارتقب في أول ليلة تضاعط الناس على من أبصره لكي يريهم إياه ويتبعون في إدامة النظر إليه وبعضهم يتعب وقد لا يراه لضعف بصره وإذا كان ليلة كماله لم يتضاعط أحد مع أحد ولا يتعب أحد في رؤيته بل قد كسا نوره جميعًا الأرض وانشرت له الصدور فيكون معنى هذا الوجه مثل الأول في تحقيق الرؤية وزيادة معنى ثان إنكم أيها المؤمنون كلكم ترون ربكم يوم القيامة كما ترون البدر عند كماله دون سحاب والشمس دون سحاب بلا تعب كذلك ترون ربكم حقًا لا شك في ذلك كما يشهد له آخر الحديث.

الوجه الرابع: قوله عليه السلام: «ترونه» كذلك عائد على تحقيق الرؤية التي أخبر بها عليه السلام من أنهم لا يشكون في القمر ولا يشكون في الشمس بتلك الصفة فنقول كذلك حق يروونه بلا ريب ولا امتراء وهنا تنبيه وهو أنه لا يلزم من الرؤية التحديد ولا الإحاطة لأن بعض مخلوقاته سبحانه يراها ويعلم بالقطع أنها محدودة ولكن لا نحيط نحن بها مثل السماء والأرض نحن ندرك كل واحدة منها ونبصرها ولا نحيط بها ونحن نعلم بالضرورة أنها محصورة محدودة فكيف بمن ليس كمثله شيء.

تنبيه ثان: وهو أنه لا يلزم أيضًا من الرؤية الجهة لأننا نرى من خلقه كثيرًا وليس هم في جهة مثل الليل والنهار فإننا نبصرهما وليس في جهة فكيف بمن ليس كمثله شيء تنبيه آخر أيضًا وهو أنه لا يلزم من الرؤية إدراك جميع الصفات فإننا نبصر من بعض مخلوقاته ما نبصره ولا ندرك منه حقيقة صفته منه الماء فإننا نبصره ونشربه ولا نعلم له لونًا لأنه كلما جعل في شيء يكون لونه لون ذلك الشيء وحقيقة لونه القائمة به لا يدركها أحد ولم يقدر أحد من المحققين أن يخبر عنها بلون ما فكيف بمن ليس كمثله شيء فنحصل من ذلك كله تحقيق رؤيته جل جلاله بلا ريب مع نفي بالكيفية بلا ريب أيضًا.

الوجه الخامس: قوله عليه السلام: «يحشر الناس يوم القيامة» أي: تجمع كما قال عز وجل: ﴿وَأَرْسِلْ فِي الْبَلَدَيْنِ مَحْشِرِينَ﴾ [الأعراف: 111] أي: من يجمع الناس وفيه من الفقه الإيمان بالبعث بعد الموت وبكل ما ورد من الأخبار في ذلك اليوم العظيم والتصديق بذلك أنه حق كما أخبر عليه السلام ولا يتعرض أيضًا إلى الكيفية في كل ما جاء من أمر الساعة فإنه أمر لا تسعه العقول وطلب الكيفية فيه ضعف في الإيمان وإنما يجب الجزم بالتصديق كما أخبر عليه السلام لأن قدرة القادر لا يعجزها ممكن.

الوجه السادس: قوله عليه السلام: «فيقول من كان يعبد شيئًا فليتبعة» شيء يعم جميع الأشياء مدركة كانت أو غير مدركة فالمدرَك منها مثل الشمس والقمر والنجوم والأوثان على اختلافها =

تفضلاً من الله تعالى فأخبر ﷺ ولم يسمعه أبو هريرة رضي الله عنه ولا يحتمل

وغير المدرك منها مثل الملائكة وهوى النفوس لقوله عز وجل: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [البجائية: 23] وما أشبهها وفي قوله عليه السلام أولاً من كان يعبد شيئاً ثم ذكر الشمس والقمر ثم عم بذكر الطواغيت دليل على أن كل ما يعبد من دون الله كائناً ما كان هو من جملة الطواغيت فلو سكت عليه السلام عند قوله شيئاً لكان احتمال ما بينه بالمثل وهو ما سوى الله من مخلوقاته واحتمل أن يريد من عبد الله فإنه يبدأ في ذلك الوقت على جميع من عبد من دون الله فيتبعه كل من كان يعبده فإن شيئاً يصدق على المولى جل جلاله وعلى غيره من مخلوقاته ولذلك قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فهو جل جلاله شيء وليس كمثله شيء وذكر عليه السلام الشمس والقمر لأنهما أعظم المخلوقات المدركات التي عبدت من دون الله ثم عاد عليه السلام إلى إجمال الأوثان بقوله الطواغيت فأزال بهذا الاحتمال الثاني وضح به الوجه الأول كما ذكرناه ويترتب على هذا من آداب الفقه أن من حسن الكلام إذا كان في كلام المتكلم ما يقع فيه أو في بعضه احتمال للوجه الذي أراده ولغيره أنه يأتي بمثال أو إشارة يذهب بها ذلك المحتمل ويحقق ما أراده ويترتب عليه من الحكم أن لا يحكم على المتكلم إلا بما يقتضيه جميع كلامه من أوله إلى آخره ولا يلزم البعض ويترك البعض إذا كان الكلام مرتبطاً ببعضه ببعض.

الوجه السابع: فيه دليل على أن الحكم يوم القيامة ليس الشخص فيه كما هو هنا باختيار نفسه يؤخذ ذلك من قوله من كان يعبد شيئاً فليتبعه ثم لا يسعه إلا الاتباع وإن كان يفضي به كما هو متحقق إلى الهلاك وهنا الأمر قد ورد والمتبعون على اختلاف فمتبع بالجملة وتارك بالجملة أيضاً وما بينهما والحكمة في ذلك والله أعلم لما كانت هذه الدار يجتمع فيها الحق والباطل كان أهلها على ذلك الوضع ولما كانت تلك حق كلها كان الكل فيها على مقتضى وضعها وهنا بحث وهو أنه قد أخبر أنه من كان يعبد شيئاً اتبعه وسكت ولم يخبر عن استقرارهم أين يكون فسكوته عليه السلام عن غاية الاستقرار يؤخذ ذلك من مفهوم الكلام وهو أنه لما أخبر عليه السلام بأنهم طواغيت وقد علم بقواعد الشرع أن الطواغيت كلها في النار فالعلم بذلك سكت عنه عليه السلام وإن كان قد بينه في حديث آخر فإنه عليه السلام ذكر فيه أنهم يردون جميعاً النار الأوثان وعبادها وقد نبه عز وجل على ذلك في كتابه بقوله تعالى في فرعون وهو واحد ممن عبد من دون الله ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيَسَّى آلُؤُورُؤُا﴾ [هود: 98].

الوجه الثامن: قوله عليه السلام: «وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها» وهنا بحث في الأمة هل الألف واللام للجنس يعني أمة التوحيد من الثقلين من أول العالم إلى آخره أو للعهد يعني به أمة محمد عليه السلام لا غير احتمال والأظهر أنها للجنس بدليل ما عدا عباد الطواغيت وهو جميع الرسل وأمهم من الجن والأنس أي: أنهم لا يتبعون وثناً وإن كان فيهم المنافقون وهم غير مؤمنين لكنهم لما ادعوا أنهم مؤمنون أبقوا مع المؤمنين.

الوجه التاسع: قوله عليه السلام: «حتى يأتي» تمحيص ثان لحقيقة دعوى الإيمان فهناك يتميز الخبيث من الطيب وفي هذا الموضع دليل على فضل الإيمان لأنه لما تلبس هؤلاء المنافقون بدعوى الإيمان أبقيت عليهم حرمة ما في ذلك الوقت العظيم من أجل تلك الدعوى.

العكس لأن الفضائل لا تنسخ ومن فوائد الحديث إثبات الرؤية للرب عزَّ وَجَلَّ

الوجه العاشر: قوله عليه السلام: «فيأتيهم الله عز وجل» الإتيان هنا بمعنى الظهور لأن الإتيان في اللغة يكون بمعنى المجيء والانتقال كما تقول أتى زيد وقد يكون بمعنى الظهور كقولهم أتى الأمر الذي قلمت بمعنى ظهر وأتى الحق أي: ظهر ومثله قوله عليه السلام لا يبقى العدل بعدي إلا يسير فإذا طلع الجور ذهب من العدل مثله والجور ليس هو جرم يطلع ويبرز وإنما هو بمعنى ظهوره فيكون الإيمان بالإتيان مع عدم الكيفية والأوصاف اللائقة بالمحدثات كلها.

الوجه الحادي عشر: قوله عليه السلام: «فيقول أنا ربكم» هذا أيضًا يجب الإيمان به مع نفي الكيفية لأن مولانا سبحانه لا يتكلم بحرف ولا بصوت وإنما هذا ميسر بلغة سيدنا محمد ﷺ كما يسر القرآن الذي هو كلامه عز وجل فيسر لهم إذ ذاك كلام مولانا جل جلاله بلغة العرب كما يسر لهم كلامه في الدنيا باللسان العربي واحتمل أن يكون عز وجل كلمهم بكلامه الذي هو صفته عز وجل كما كلم موسى عليه السلام بلغته كما يسر القرآن بلغته بمقتضى الحكمة والكيفية في الموضوعين غير ملحوظة بل منفية نفي كل. وترتب على ذلك من الفقه الإيمان القطعي بالكلام المذكور مع عدم الكيفية وكذلك في كل موضع يقع الكلام في ذاته الجليلة سبحانه وفي صفة من صفاته لا سبيل للنظر في الكيفية في شيء من ذلك.

الوجه الثاني عشر: قوله عليه السلام: «فيقولون هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا جاء ربنا عرفناه» هذا أدل دليل على أن إدراكات الحواس خلق من خلق الله يخلق عز وجل فيها ما يشاء كيف يشاء يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام يأتيتهم فيقول أنا ربكم على المعنى المتقدم فمع الرؤية والكلام لم تقع لهم معرفة لأن حجابهم جعل من عند أنفسهم ونضرب بذلك مثلاً في عالم المخلوقين ولله المثل الأعلى مثل قرص الشمس إذا أقبلت وقيل للضعيف البصر انظر الشمس وهو يعلم بالقطع أن عين الشمس إذا لم يكن دونها سحب أنها مستنيرة فإذا نظر إليها ببصره رأى فيها طرقاتاً حمراء وصفراً وسوداً فيقول ليس هذه الشمس التي أعلم فيقال له منك عدم حقيقة الإدراك فينازع في ذلك فيقال له داو بصرك ثم تعال وأبصرها فإذا داوى بصره وعاد إلى نظرها رآها على حال كمالها من الحسن والضياء فحينئذ يسلم أن حجابها كان من عند نفسه هذا في مخلوق مع مخلوق فكيف مع من ليس كمثله شيء فالحجب كلها التي لنا منا بمقتضى القدرة والحكمة الربانية.

الوجه الثالث عشر: فيه تعلق لأهل الصوفية الذين يقولون بأن الحجب كلها من أنفسهم فمن صح له منهم الخروج الكلي عنها فقد وصل وعرف وخاطب وخوطب وأبصر وبصر لكن مع التزام حدود الإكبار والإعظام وتقدير القواعد الشرعية والتنزيه اللائق بالجلال.

الوجه الرابع عشر: قوله: «هذا مكاننا» أي: لا نبرح منه وقوله: «حتى يأتينا ربنا» أي: يتجلى لنا ما وعدنا في دار الدنيا ويؤخذ هنا من الفقه أنه على قدر حال علمك في هذه الدار يكون حالك في تلك الدار ولذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قيل له عن فتاني القبر قال أيكون معي عقلي قيل نعم قال لا أبالي وذلك لعمله أن علمه يكون على أكمل حالات الإيمان فلذلك قال إذا بقي معي ما عقلته من الإيمان فأنا ناج لا شك فيه وإنما خاف من تبديل الحال ولذلك قال أهل العلم بالمعرفة والشريعة أن التجلي هناك في دار الكرامة يكون =

نصًا من كلام الشارع وتفسيرًا لقوله جل جلاله: ﴿وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا

تفاوت الناس فيه على قدر معرفتهم في هذه الدار بالإجلال والإعظام وقوله: (فإذا جاء ربنا عرفناه) معناه فإذا تجلّى لنا نفسه عرفناه لأن المؤمنين هنا يعرفون أن قدرته جل جلاله عظيمة تفعل ما شاءت كيف شاءت وهنا بحث هل كل الناس يقولون ذلك على لسان واحد أو أهل الخصوص والمعرفة هم الذين يجاوبون قالوا قال القوم الأمر محتمل للوجهين معا والقدرة صالحة أن تعطى هناك للعامي من حسن الجواب والأدب كما تعطيه للذي قد من عليه بالمعرفة هنا وفيه بشارة عظيمة هي الإخبار بإبقاء الإيمان وهذا القدر من الإفضال حتى يقع الخطاب بين هذا العبد الذي هو على ما هو عليه من الحقارة مع هذا المولى الجليل مع ما هو عليه من الاستغناء والجلال ولذلك روي عن بعض المتعبّدات أنها كانت تفرح بالموت وتقول أوليس يخاطبني ويوبخني ويقول لي يا أمة السوء فعلت كذا وكذا فذلك غاية مطلبي وقوله: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ» أي: يتجلّى لهم وقوله: «فيقول أنا ربكم» هو على ما تقدم من القول قبله من البيان وقوله: «فيقولون أنت ربنا» فحين من عز وجل عليهم بالمعرفة عرفوه وقوله: «فیدعوهم» هنا أي: يدعوهم إلى الاتباع لما جاء في حديث غير هذا وقوله: «فیتبعونه» أي: يتبعون حيث يؤمرون وقد جاء أن هذا الموطن أعني موطن الاتباع يكون التفرقة بين المؤمنين والمنافقين حتى يقال لهم وراءكم فيلتفتون فيضرب بينهم بسور كما أخبر جل جلاله في كتابه: ﴿فَصَبْرٌ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحديد: 13] وقد جاء أيضًا مثله في حديث غير هذا.

الوجه الخامس عشر: فيه من الفقه أنه عند الاختبار يتبين حقيقة الحقائق وترتب عليه من الفائدة بعد الإيمان القطعي به أن يختبر المرء هنا حال إيمانه حتى يعلم من أي الفرق هو ولذلك قال ﷺ: «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا». ولتعلم أن حكم الله عدل وما أمرنا به حق وأن الحكم لا يتبدل فلا تمهل نفسك وتطمع في الخلاص بضد موجه فهو عين الحق وهنا سؤال وهو أن يقال ما الحكمة في تجلي مولانا لنا أولاً ولم يعطنا المعرفة وفي الثانية يتجلّى لنا ويمن علينا بالمعرفة ولم لا يتجلّى لنا عند ما اتبعت كل أمة ما عبدت؟ فإن قلنا هذا مما استأثر الحق عز وجل به ولا سبيل لنا لمعرفة الحكمة في ذلك فلا بحث وإن قلنا إن الحكم لا يفعل شيئاً إلا بالحكمة وما أخبرنا إلا أن نتفكر ونعتبر ونبصر وهو الأظهر والله أعلم فما الحكمة في أنه عز وجل تجلّى لنا مرتين ومنعنا في الأولى التميز ومنّ به علينا في الثانية فنقول والله أعلم لأن يكون بدء الخير وهو التجلي والكلام بما كنا عرفناه به في الدنيا أنه ليس كمثله شيء وأن كل ما فينا من حواس وما فيها من إدراك خلق له عز وجل فعرفنا أولاً بالصفة التي ابتدأنا بها في الخلق أولاً وآخرًا وهي صفة القدرة المتصرفة فينا مع إبقاء صفات دعوانا فيما جبلنا عليه أولاً بأول بمقتضى الحكمة وأما كونه عز وجل آخر التجلي حتى لم يبق إلا هذه الأمة فيها منافقوها على البحث المتقدم وهم جميع الرسل وأممهم جنًا وإنسا فذلك والله أعلم ليظهر لهم قدر النعمة عليهم إذ يعاينون ذلك الجمع الكثير كلهم يردون النار ثم يمن عليهم بعد ذلك بالتجلي والخطاب فيقدرون منها أهل النار وما هم فيه فيكبر عندهم قدر النعمة التي هم فيها لأن النعمة لا تعرف إلا بمعرفة ضدها جعلنا الله من أهل نعمه في =

نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾ [القيامة: 22، 23] يعني مبصرة ولو لم يكن هذا القول من الشارع

الدارين بمنه وقوله: (يضرب الصراط بين ظهراي جهنم) يضرب الصراط أي: ينصب كما تقول ضربت الحبل أي: نصبته وقد جاءت صفة الصراط أنه أرق من الشعر وأحد من السيف وأنه سبيع عقبات وأن طول كل عقبة مقدار ثلاثة آلاف سنة على أحد الأقاويل وقوله: «بين ظهراي» أي على وسط جهنم لأن الحروف عند العرب تبدل بعضها من بعض وهو من فصيح الكلام كقوله عليه السلام في حديث الإسراء: «أتينا على السماء السادسة» معناه إلى السماء السادسة وتقول العرب فلان بين ظهراي القوم أي: في وسط القوم فيكون المعنى فينصب على وسط جهنم وقد جاء أن النار تدور بالناس في المحشر كما يدور الخاتم بالأصبح وأن الشمس من فوقهم وليس لهم طريق إلى الجنة إلا على الصراط إذا نصب وصفته كما تقدم. ويترتب على ذلك من الفقه الإيمان بالصراط أنه حق وأنه الآن مخلوق يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام يضرب فلو لم يكن مخلوقاً لأخبر أنه يخلق فلما أخبر عليه السلام في غير هذا الحديث به وبصفته وتحقق وجوده أخبرنا هنا بأمر قد علم ولو لم يكن كذلك لأخبر به حتى يعرف هذا الاسم على ماذا يقع والصراط في اللغة هو الطريق قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: 153] أي: طريقي.

الوجه السادس عشر: يؤخذ منه الدليل على عظيم قدرة القادر جل جلاله يؤخذ ذلك من كيفية وصف هذا الصراط وعظم النار التي هي بقدر طوله وهذا الترتيب العجيب.

الوجه السابع عشر: فيه دليل لمذهب أهل السنة الذين يقولون بأن النار مخلوقة موجودة الآن لأن الصراط لا يضرب على شيء إلا أن يكون مخلوقاً موجوداً حساً.

الوجه الثامن عشر: فيه دليل على أنه لا يخرج إلى المحشر من جميع النيران إلا جهنم وحدها لأن النار كما أخبر عز وجل في الكتاب وكما أخبر عليه السلام وغير المؤمنين المذنبين فمنهم من يقع فيها من الصراط ومنهم من يدخل من بابها أعاذنا الله منها بفضلته وهنا بحث وهو لم خصت هذه من جميع دركات النار بالخروج إلى المحشر دون غيرها فالجواب أنه لما أحكمت الحكمة الربانية أن الصراط لا يجوز عليه إلا أهل الإيمان وأن الكفار لا يعبرون عليه فإنه إنما جعل طريقاً إلى الجنة والكفار ليسوا من أهلها فلا يعبرون عليه وإنما يدخلون ما أعد لهم من الدركات على أبوابها ومن أهل الإيمان من لا يكون دخوله النار إلا أن يقع من على الصراط فلم ينصب الصراط إلا على النار التي هي مختصة بأهل الإيمان لئلا يقع أحد من المؤمنين في نار ليست له حكم عدل بمقتضى حكمة الحكيم الذي ليس كمثله شيء.

الوجه التاسع عشر: فيه دليل على أن أمور الآخرة ليست على أمور الدنيا في غالب أمرها يؤخذ ذلك من أن الصراط بهذه الصفة يتحمل جواز جميع المؤمنين في مقدار بعض يوم من أيام الدنيا لأنه جاء أن الحق سبحانه يفرغ من الفصل بين العباد مقدار نصف يوم من أيام الدنيا والجواز على الصراط في جزء من ذلك النصف والعادة في هذه الدار أن ذلك القدر من جرم في الحالة والحدة لا يحمل من الثقل شيئاً فكيف بثقل ذلك العالم العظيم ولأن الطريق الواسعة أيضاً في هذه الدار لا يمر عليها من الجمع الكثير إلا اليسير فكيف مع تلك الرقة والدقة وأيضا فإن =

بالرؤية لكان ما في الآية كفاية لمن أنصف وذلك لأن النظر إذا قرن بذكر الوجه

الطريق الضيق هنا إذا كان على مهواة لا يملك أحد أن يستطيع المرور عليه وهناك أهل النجاة يمرون عليه وما عندهم من ذلك خبر كما أخبر الصادق عليه السلام فسبحان من هذه قدرته. الوجه العشرون: قوله عليه السلام: «فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته» فيه دليل ما ذكرناه أولاً لأنه عليه السلام عنى بالأمة جميع الموحددين من آدم عليه السلام إلى محمد عليه الصلاة والسلام.

الوجه الحادي والعشرون: فيه دليل على فضل سيدنا محمد عليه السلام على جميع الرسل عليهم السلام وفضل أمته على سائر الأمم يؤخذ ذلك من تقدمته عليه السلام بأمته في الجواز على الصراط وقوله عليه السلام: «ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل» يعني حين الجواز على الصراط لا في اليوم كله بدليل ما جاء في كلام الناس أنهم يطلبون الشفاعة ويمشون من رسول إلى رسول وما يحتاج الناس بعضهم من بعض عند الحساب ومن كلامهم في هذا الحديث مع مولانا جل جلاله حين يقول لهم أنا ربكم ويوم القيامة يوم واحد والأحوال فيه مواطن فعبّر عن كل موطن باليوم وهذا سائق في لسان العرب من تسميتهم البعض كما تقول جاء زيد يوم الخميس وما جاء من اليوم إلا في ساعة واحدة وبهذا المعنى يجتمع كل ما جاء من الأخبار في يوم القيامة لأنها كلها أخبار والأخبار لا يدخلها نسخ وهي كلها حق.

الوجه الثاني والعشرون: فيه دليل على شدة الهول في ذلك الموطن بدليل أنه لا يقدر أحد أن يتكلم لأنه لا يمنع من الكلام لا سيما من الدعاء إلا الهول العظيم ومما يدل على ذلك كلام الرسل عليهم السلام الذي هو دعاء بالسلامة وهم الآمنون.

الوجه الثالث والعشرون: فيه دليل على أن الدعاء هناك يرجى قبوله والخير من أجله ولولا ذلك لما كانت الرسل صلوات الله عليهم يدعون.

الوجه الرابع والعشرون: فيه دليل على فضيلة هذه الصفة في الدعاء وهي قولهم عليهم السلام اللهم فلولاً ذلك لما كانوا يدعون بها في هذا الموضع العظيم وقيل إن معناه أسألك بجميع ما سئلت به.

الوجه الخامس والعشرون: قوله عليه السلام: «في جهنم كالليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم فإنها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله عز وجل» فيه من الفقه التشبيه في الأخبار إذا عرفت ما يشبه به أنه أبلغ في البيان لأن شوك السعدان كثير في البرية له أطراف شديدة الحدة إذا تعلق بشيء قلما ينفصل عنه إلا وقد أخذت منه فإذا كانت هذه هنا على هذه الصفة مع وسع الأرض ودقتها هنا فكيف هناك مع ذلك العظم وضيق الطريق فانظر ما أبدع هذا التشبيه وأن الذي يتعلق به إما ترميه في النار وأما تخردله كما أخبر عليه السلام وفيه أنها وإن كانت بهذه الصفة لا يكون تعلقها بأحد إلا بقدر ذنوبه فهو بمعنى المتخردل ويكون تشبيه المتخردل بقدر الذنوب التي من أجلها تعلقت فاحذر أيها المسكين هنا تنج هناك ولذلك جاء عنه عليه السلام: أن النار تقول للمؤمن جز يا مؤمن فقد أطفأ نور وجهك لهي فستان ما بينهما.

الوجه السادس والعشرون: فيه دليل عظم القدرة لأن تلك الكلايب لم يذكر عليه السلام أنها =

لم يكن إلا نظر الوجه وإذا قرن بذكر القلوب كان بمعنى اليقين فلا يجوز أن

في أيدي زبانية وإنما في جهنم دون محرك يحركها إلا القدرة.

الوجه السابع والعشرون: فيه دليل على أن المعلم يسأل من علمه عن ما يعرف أنه يعرف حتى يتيقن بالتحقيق أنه قد علم يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام هل رأيتم شوك السعدان حتى قالوا نعم وهو عليه السلام يعلم أنهم يعرفونها لكن الحكمة حتى يتيقن أنهم قد عرفوا.

الوجه الثامن والعشرون: فيه دليل على أن عدم التحديد في الموضع المخوف أبلغ يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام لا يعلم قدر عظمها إلا الله عز وجل ولو وصف عليه السلام قدر عظمها ما كان أوقع في نفس من تعلق به مثل ما إذا رده إلى علم الله وقوله: (تخطف الناس) أي: تجذبهم إلى جهنم من أجل أعمالهم الخبيثة كما تقدمت الإشارة آنفاً وقوله: (فمنهم) أي: من الناس وقوله من (يوق بعمله) أي: يهلك بسبب عمله السوء كقوله عز وجل: ﴿أَوْ يُوقَهُنَّ يَمَّا كَسَبْنَ﴾ [الشورى: 34]. وقوله: «ومنهم من يخرذل» أي: تأخذ تلك الكلايب منه بقدر ذنوبه وقوله:

(ثم ينجو) فيكون الناس على هذا الخبر الصدق ثلاثة أصناف ناج لا تشويش وهو ما قدمنا ذكره الذي تقول له النار جز يا مؤمن ومنهم الذي توبقه أعماله فيهلك وما بين ذلك الذي يخرذل ثم ينجو وهؤلاء ليسوا على صفة واحدة بل منهم الكثير التخرذل ومنهم القليل وما بين ذلك يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (بقدر أعمالهم) ومعلوم بالضرورة أن أعمال الناس ليست على حد واحد وكذلك الغرق الهالكة أيضاً ليست على حد واحد في العذاب يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام بقدر أعمالهم وقوله عليه السلام ثم ينجو يعطي المفهوم هنا أن المخردل لا ينجو إلا بعد بقاء لأن ثم تعطي المهلة في الزمان فلا يكون زمان نجاته إلا بعد طول أو تعب ويعطي أن ضده وهم الناجون تكون نجاتهم بسرعة وقد جاء ذلك في قوله عليه السلام: إن المؤمنين من يجوز على الصراط مثل البرق ومنهم مثل الريح ومنهم مثل الجواد السابق ومنهم مثل أشد الرجال جرياً ومنهم مشياً. وهذا أدل لما قدمناه آنفاً وهو أن الثلاثة أصناف ليسوا على حد واحد وقوله: «حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار» أي: أنه وصل الوقت الذي سبق في علم الله وإرادته أنه يرحم من سبقت له الرحمة في ذلك الوقت من أهل النار لأن الإرادة من الله ليست كإرادتنا تحدث بعد أن لم تكن تعالى أن تكون صفاته تشبه صفات المحدثين.

الوجه التاسع والعشرون: فيه دليل على أن من كان من أهل الإيمان وإن كان في أي: حالة كان لا يقطع إياسه من رحمة أرحم الراحمين فلعله ممن سبق له من الخير سابقة وقد قال جل جلاله: ﴿لَا يَأْتِيَنَّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: 87] وقد روي أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رأى في النوم أن القيامة قد قامت وحوسب الخلفاء فأمر بهم ذات اليمين حتى وصل الأمر إليه فحوسب فأمر به ذات اليمين فهو سائر مع الملائكة فلقي في الطريق مثل الجيفة فقال للملائكة من هذا قالوا أسأله فهو يخبرك فوكزه برجله وقال له من أنت فقال له أنا الحجاج فقال له ما فعل الله بك فقال قتلني بكل قتيل قتلته قتلة وقتلني بسعيد بن جبير سبعين قتلة وأنا أنتظر ما ينتظر الموحدون وقوله: (أمر الملائكة أن يخرجوا من كان يعبد الله) أي: قوماً ممن كانوا يعبدون بدليل قوله في حديث آخر أنه يخرج أولاً: من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان وفي =

ينقل حكم الوجوه إلى حكم القلوب، واعلم أن أهل السنة اتفقوا على أن الله

الثانية: أدنى حبة من الإيمان وفي الثالثة: أدنى أدنى حبة من الإيمان فاحتمل هنا أن يكون أراد أن يخبر بالكل عن البعض وأراد أن يخبر عن جميع المخرجين وإن كانوا في مرار عدة اختصاراً ولكونه عليه السلام قد أخبر به في مكان آخر مفصلاً فإن الفصيح يختصر في أخباره ليحفظ عنه ويطول ليفهم بحسن البيان عنه وسيدنا محمد ﷺ قد أوتي من كلا النوعين أكملهما وأعلهما وقوله أن يخرجوا من كان يعبد الله معناه من كان مؤمناً لأن المؤمنين يطلق عليهم اسم عباد وإن كان منهم المذنب لأنه قد عبد الله أي: أنه قد أقر له سبحانه باللوهية ولم يجعل له شريكاً شيئاً عبد من دونه لأنه لو كانت عبادته على ما يعرف من اللغة الاصطلاحية ما دخل النار والعرب تسمي الكل بالبعض والبعض بالكل وهنا دليل لمذهب أهل السنة الذين يقولون: إن النار لا تحرق بذواتها وإنما الحرق خلق الله تعالى يصيب به من يشاء فلو كانت تحرق بذاتها حرقت الملائكة وغيرهم وأحرقت مواضع السجود كما تحرق سائر الجسد فإن بتبعيض حرقها أن ذلك ليس بمجرد وجود جوهرها بل ذلك بحسب ما يخلق فيها وقوله ويعرفونهم بأثر السجود وحرّم الله على النار أن تأكل أثر السجود هنا بحوث منها أن يقال إن أثر السجود لا تأكله النار ممن كان مؤمناً سجد أو لم يسجد فإن قلنا ذلك فقد أخرجنا اللفظ عن موضوعه لأنه عليه السلام قال يعرفونهم بأثر السجود وأثر الشيء لغة لا يكون إلا بعد ما مر على ذلك الشيء لا سيما قوله عليه السلام: (بين المؤمن والكافر ترك الصلاة) لأنه لو صلى واحدة فقد حصل في العضو أثر صلاة وإنما بحثنا على من لم يصل لا واحدة ولا أكثر وعلى هذا التوجيه يكون الخوف على من ترك الصلاة أشد لأنه يخاف عليه التبديل عند الموت وإن مات على شهادة فيخاف عليه أن لا يخرج مع هؤلاء المؤمنين لعدم العلامة عنده وهنا حديث يعارضنا وهو قول جبريل للنبي ﷺ: من مات من أمتك يشهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة. قال وإن فعل كذا وكذا قال وإن فعل كذا وكذا. والانفصال عنه أن نقول أشد الخوف على تارك الصلاة عند الموت فإن مات مقرّاً بها مخلصاً بها لا يخرج مع هؤلاء أصحاب العلامة وإنما يخرج مع القبضة التي قبض الله عز وجل كما جاء في الحديث أن الله عز وجل بعد شفاعة النبي ﷺ والأولياء والصالحين في العصاة التي يكونون في جهنم فيخرجونهم منها ولم يبق إذ ذاك في النار إلا من حبسه القرآن فيقول الله عز وجل قد شفعت الرسل وشفعت الأنبياء وشفعت الملائكة وشفعت العلماء وبقيت شفاعة أرحم الراحمين فيقبض في النار قبضة فيخرج في تلك القبضة كل من حبسه القرآن فيكون هؤلاء في جملتهم وسيأتي الكلام على جملتهم في موضعه من داخل الكتاب إن شاء الله وهنا بحث في قوله عليه السلام: «حرم» هذا إخبار عن منع مولانا جلّ جلاله الحرق أن يصل إلى تلك الأعضاء بالقدرة وأن النار يخاطبها الحق سبحانه فالذي أذن لها أن تحرق تحرق وما حرمه عليها لا تعتدي عليه وهل هذا الخطاب لها وهي من جملة الجواهر التي لا فهم لها ولا عقل فتفهم عن الله كيف شاء وأنها عند الخطاب يوضع فيها إدراك بما تفهم عن الله وأنها تخاطب للمقابلة والقدرة هي المتصرفة أو أنها تفهم وتعقل وأن الحرق منها لكن بقدرة الله تعالى فيكون مثل بني آدم أفعالهم كسب لهم وهي في الحقيقة خلق لربهم وهم عليها مثابون ومعاقبون احتمل كل الوجوه.

تعالى يصح أن يرى بمعنى أنه ينكشف لعباده ويظهر لهم بحيث تكون نسبة ذلك

الوجه الثلاثون: فيه دليل على فضل العبادة إذ مع استحباب العقاب لا تعذب تلك المواضع وهنا إشارة صوفية لما علم أهل الصوفية بأن مواضع العبادات لها حرمة بمقتضى هذا الحديث ويقولونه عليه السلام: «لا يجتمع في جوف امرئ غبار في سبيل الله ودخان جهنم حتى يعود اللبن في الضرع» وما جاء في الآثار من مثل هذه المعاني الجليلة جعلوا قلوبهم وجميع أبدانهم كلها صرفاً للعبادة فاستوجبوا بذلك بحسن الوعد الجميل المقام الرفيع في الدارين وفي ذلك فليتأنس المتأنسون.

الوجه الحادي والثلاثون: قوله عليه السلام: «فيخرجون من النار وكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود» هنا بحث وهو لم يكرر القول إن ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود وهو عليه السلام قد أخبر أولاً أن مواضع السجود قد حرمها الله عز وجل على النار فيكون تكراراً لغير فائدة وحاشا سيدنا محمد عليه السلام أن يقول شيئاً لغير فائدة فالجواب أن نقول ما كرر عليه السلام ذكر النار أنها لا تأكل موضع السجود من ابن آدم بعد ذكر خروجهم إلا لزيادة فائدة ثانية وهو أن النار ليست مثلنا حرمت الأشياء علينا فمننا المجتنب لما حرم عليه ومنا الواقع فيه وأن النار طائعة جميعها لا تتعدى على ما حرم عليها حتى يخرجوا منها وهي لم تتعد فيهم ما أمرت وفيه معنى زائد على ذلك وهو أن النار أكبر جرماً منا وأشد وهي لا تعصى ونحن على حقارتنا وضعفنا نعصى فيه معنى شديد من التوبيخ للمخالفين لأمر الله عز وجل كما قال جل جلاله في كتابه: ﴿عَلَيْهَا مَلَكُتُكَ غَلاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: 6] ففي قوله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ﴾ مع ما فيه من الإرهاب معنى مثل هذا من التوبيخ لأنهم مع غلظتهم وشدتهم لا يعصون الله وأنتم مع ضعفكم ونذارتكم تعصون مليكم فيجتمع فيه الترهيب والتوبيخ وقوله: «فيخرجون من النار قد امتحشوا» أي: ذهب ما لهم من اللحم ويا ليتهم عدموا لأنهم لو عدموا لكانوا استراحوا وقوله: «فيصب عليهم ماء الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل» الحبة هي كل بذر ما عدا بذر المطعوم فإن كل ما هو مطعوم قيل له حبة بفتح الحاء وكل ما ليس بمطعوم مثل العشب في البرية وما أشبهه قيل له حبة بكسر الحاء لغة وفي هذا من الفائدة الإخبار بالحكمة وهي أن ما ينبت من اللحم بماء الحياة لا يفنى وفيه الإخبار بسرعة ما يحيى من الأشياء عند وضع ماء الحياة عليه بقدرة الله تعالى كما أخبر عن السامري حين أبصر جبريل عليه السلام حين أتى إلى موسى عليه السلام على فرس الحياة فرأها لا تضع حافرهما على شيء إلا اخضر في الوقت فأخذ من أثرها فجاء من قصته ما أخبر الله عز وجل في كتابه لما وضعها في الحلى وقال له كن عجلاً عاد في الحين عجلاً له خوار كما أخبر هنا في هذه الدار التي خلقت للفناء فكيف في تلك الدار التي هي مثل الماء للحياة والبقاء وهذا من أقوى الأدلة على قدرة الله سبحانه وتعالى.

الوجه الثاني والثلاثون: فيه دليل على عظم ما أودع الله عز وجل في هذا السيد عليه السلام من المعرفة بأمور الدنيا والآخرة يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام شبه سرعة نباتهم بنبات الحبة في حميل السبيل لأن الحبة بمقتضى الحكمة أسرع في النبات من الحبة ومع السيل أيضاً أسرع في النبات في الأرض من غيرها لأنه يجتمع فيه التراب الرخو الذي يجذبه السيل وكثرة =

الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كنسبة الإبصار إلى هذه المبصرات المادية لكنه

= ندواته وما يخالطه من حرارة الإزباد التي يجدها معه فهذه كلها موجبة لسرعة النبات فلولا معرفته عليه السلام بأمور الدارين لما كان من كلامه هذا التشبيه العجيب.

الوجه الثالث والثلاثون: فيه دليل على استصحاب الحكمة والقدرة معا في تلك الدار كما هما في هذه الدار يؤخذ ذلك من أنه لم ينبت لهم لحم حتى صب عليهم ماء الحياة والقدرة صالحة على أن تنبت لهم اللحم دون سبب فهذا أثر الحكمة وكونهم في النار تأكل لحومهم وتمششهم ولا تأكل أثر السجود أثر للقدرة فسبحان من أقام ما في الدارين بقدرته وصرف ما فيهما من الأشياء بحكمته وقوله ثم يفرغ الله سبحانه من القضاء بين العباد يعني بين هؤلاء المذكورين وغيرهم إلا هذا الشخص المذكور بعد فيكون الحكم فيه كما أخبر ﷺ وأتى بشم التي تقتضي المهلة لأن هؤلاء الذين يخرجون من النار كما أخبر عليه السلام أنفاً لم يخرجوا من النار حتى مكثوا فيها ما شاء الله بعد يوم الحساب الذي حكم فيه بين العباد وهذا أيضاً من تمام الحكم للوعد الجميل في هذه الدار من مات على الإسلام فلا بد له من دخول الجنة لأن حساب يوم القيامة سريع وهذا فيه بقاء من أجل توفية المقدر على هؤلاء فلما كان أوله مرتبطاً بآخره اقتضى طولاً فأتى عليه السلام بشم التي تدل على ذلك.

الوجه الرابع والثلاثون: قوله عليه السلام: «ويبقى بين الجنة والنار» المعنى ليس هو في أحدهما وفيه دليل لأهل السنة الذين يقولون وهو الحق أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان جواهر يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «بين الجنة والنار».

الوجه الخامس والثلاثون: قوله عليه السلام: «وهو آخر أهل النار دخولا الجنة» فلا تكون المسافة إلا في المحسوسات ولا الدخول إلا في محسوس أيضاً وفيه دليل على أن بين الدارين في الآخرة مسافة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام بين الجنة والنار وقوله: «مقبلاً بوجهه قبل النار» يعني إلى جهة النار بدليل قوله عليه السلام في حديث غيره إن لها أربعة جدارات غلط كل جدار أربعون سنة.

الوجه السادس والثلاثون: قوله عليه السلام: «يقول يا رب اصرف وجهي عن النار فقد قشيني ريحها» أي: تأذيت بريحتها والقشبت النتن يقال ما أقشبت بيتهم أي: ما أنتنه وأقذره وفيه دليل على أن دار الذنوب والمعاصي تنتن وأن الشخص يتألم به التألم الشديد وفي الحديث أن رجلاً يرمى في النار وله ريح منتنة فيتألم بها أهل النار فيقولون يا فلان ما شأنك أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر فيقول كنت آمركم بالمعروف ولا آتية وأنهاكم عن المنكر وآتية وقيل فيه وجوه غير هذا وهذا أنسبها من أجل أن الجنة ريحها طيب وهو من أكبر نعيمها فكذلك النار ريحها نتن وهو من أكبر عذابها.

الوجه السابع والثلاثون: قوله عليه السلام: «وأحرقني ذكاؤها» فيه دليل على عظم حر النار وعظم نتنها إذ أنها بعد أربعة جدارات يقشبه ريحها ويحرقه ذكاؤها فكيف حال من هو فيها وهذا بحث وهو أنه يعارضنا حديث هناد الذي قال ﷺ فيه: «هو آخر أهل النار خروجاً منها وآخر أهل الجنة دخولاً» وقد قال عليه السلام عن هذا المذكور مثل ما قال عن ذلك فنقول والله الموفق إن =

يكون مجردا عن ارتسام صورة المرئي وعن اتصال الشعاع بالمرئي وعن

الجمع بين الحديثين أن هذا آخر أهل النار الخارجين عنها لأن التقسيم يعطي أنهم على ضربين داخل فيها وخارج عنها كما أخبر عليه السلام لأنه أخبر عن هذا أنه من أهل النار لأنه أقرب إليها من الجنة والعرب تسمي الشيء بما يقرب منه ولولا قربه منها لما أحرقه ذكاؤها وهناد داخل فيها فهناد آخر من يخرج منها وآخر من يدخل الجنة من الخارجين منها والذي هو مذكور في هذا الحديث هو آخر من يدخل الجنة من أهل النار الذين هم خارجون عنها.

الوجه الثامن والثلاثون: فيه دليل على قوة الرجاء في إجابة الدعاء وإن لم يكن الداعي أهلاً للإجابة يؤخذ ذلك من أن هذا السائل قد صح أنه من أهل النار ومن هو من أهل النار فهو من المبعدين مقطوع به ثم يتفضل عز وجل عليه وينيله رحمته فكيف من هو في حال الاحتمال لأن الناس كلهم في هذه الدار محتملون للسعادة وغيرها فهو أقوى رجاء في رحمة أرحم الراحمين. الوجه التاسع والثلاثون: فيه دليل آخر في قوة الرجاء في قضاء حاجة من لا يعرف من الأدعية شيئاً إذا ذكرها لمولاه يؤخذ ذلك من أن هذا لم يدع بشيء من الأدعية وإنما طلب حاجة وشكا ضره بأن قال اصرف وجهي عن النار وذكر ما هو فيه فأجيب في مسألته وكشف ضره وقد دخلت مرة على بعض أهل الخير رحمه الله وهو ينادى ويقول ارحمني والسلام وهو مستغرق في حاله فقلت ما هذا السؤال فقال إليك عني فإني تفكرت في الدنيا وما فيها من البلاء والهموم وفي الآخرة وما فيها من المحن والأهوال فلم أدر بماذا أدعو ولا كم ذا أعدد فقلت ارحمني والسلام فوجدت حلاوة لكلامه في الوقت وإلى هلم جرّاً كلما ذكرته وجدت تلك الحلاوة فعلمت أنه صادق فقلت له حسن ما فعلت فعاش على خير ثم رزق الشهادة عند موته فعلمت أن الله سبحانه وتعالى استجاب له بفضل له لما رزقه في الوقت من الصدق مع مولاه من الله علينا بذلك بمنه ويقوي هذا الرجاء الذي أشرنا إليه قوله جل جلاله: ﴿قُلْ يَعْجَبَادِ الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: 53] وقوله: «فيقول هل عسيت إن فعل ذلك أن تسأل غير ذلك» معناه فهل تطلب زيادة أن فعل ذلك بك كما قال جل جلاله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: 22] قيل معناه تريدون وبدل تريدون هنا قوله أن تسأل غير ذلك ومعناه فيقول الحق سبحانه وما سكت عن ذكرها هنا إلا لأن خطاب العبد كان له أو لا فهو سبحانه المجاوب له ولو كان غيره هو الذي جاوبه لذكره لأن عادة التخاطب لا يجاوب إلا الذي خاطب فإن كان خلاف ذلك ذكر لخروجه من العادة المعلومة.

الوجه الأربعون: قوله: «فيقول لا وعزتك» هنا إشارة صوفية وهي أن فرحه أوجب مبادرته باليمين فعلى مذهب الصوفية يكون فرحه بالمخاطبة أكبر من قضاء الحاجة لأنهم يقولون من لم ير النعمة إلا في قضاء الحاجة فذلك محجوب وإنما النعمة في التفات الموالي وجوابهم وأهل الحجاب يقولون هنا فرحه بحاجته أوجب له مبادرته باليمين.

الوجه الواحد والأربعون: قوله: «فيعطي الله عز وجل ما شاء من عهد وميثاق» هنا دليل على أن العهد أكد في الوثق من الأيمان لأن المولى سبحانه لم يقنعه منه ما أقسم به حتى أخذ عليه العهد والميثاق والعلة في ذلك قد ذكرها العلماء وهي أن الأيمان جعل فيها المخرج وهي =

المحاذاة والجهة والمكان خلافاً للمعتزلة في الرؤية مطلقاً وللمشبهة والكرامية

الكفارة بعد الحنث أو قبله والعهد لم يجعل له مخرجاً بل زيد فيه تأكيداً لقوله عز وجل: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَثْوًى﴾ [الإسراء: 34]. وقوله: «فإذا أقبل بوجهه على الجنة» على هنا بمعنى إلى فإذا أقبل أي: قرب بوجهه إلى الجنة وقوله: «رأى بهجتها» أي: حسنها كما أن ذكاء النار وقشبه ينال من خارجها فكذلك الجنة يرى حسنها وينال خيرها من خارجها لأن كل إناء بالذي فيه يرشح.

الوجه الثاني والأربعون: قوله: «سكت ما شاء الله أن يسكت» ثم قال: «يا رب قدمني إلى باب الجنة فيقول الله أليس قد أعطيت العهود والمواثيق أن لا تسأل غير الذي كنت سألت» هنا دليل على طمع ابن آدم يؤخذ ذلك من كونه لما عوفي من ذلك البلاء ورأى الخير لم يقدر أن يصبر عنه لما طبع عليه ففسى العهود بغلبة الطمع وسأل القرب إلى الخير وهو باب الجنة لعل وعسى.

الوجه الثالث والأربعون: فيه دليل على أن الضعيف لا يسأل إلا على قدر ضعفه يؤخذ ذلك من سؤاله أولاً بأن يعافى من قربه من النار ولم يتجاسر أن يطلب ما طلب ثانية فلو نظر لمن يطلب منه لطلب أولاً الذي طلب آخرًا.

الوجه الرابع والأربعون: فيه دليل على قناعة النفس عند اليأس باليسير يؤخذ ذلك من أنه لم يطمع في الجنة لعمله المقارب وطمع بأن يعافى من النار ليس إلا وهنا إشارة صوفية لأنهم يقولون اقطع النفس عن المباح ضرورياً كان أو غير ضروري يقع الصلح معها بكسيرات تقيم بها ظهرها كما قال ﷺ: «حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه». فإن بقيت على طمعها لا تقنعها الدنيا بأسرها كما قال ﷺ: «لو أن لابن آدم واديين من ذهب لابتغى لهما ثالثاً» وقد قال أهل التوفيق من لم يرض باليسير فهو أسير.

الوجه الخامس والأربعون: فيه دليل على لطف الله عز وجل ببني آدم ومعذرتهم لهم لما يعلم من ضعفهم يؤخذ ذلك من كونه جل جلاله قبل منه أولاً العهود والمواثيق وهو عز وجل يعلم أنه لا يصبر عن ما يرى من الخير ولا بد له ينكت ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا كَفَعَلُونَ﴾ [الشورى: 25] لأن هذا معنى لطيف وهو لم أتى بقوله ويعلم ما تفعلون إثر الإخبار بقبول التوبة وقد جاء في الكتاب في غير ما موضع أنه عز وجل عالم بما نفعه وهذا من شرط الإيمان بأنه عز وجل عالم بما نحن فاعلون لأن من التائبين من يوفي ومنهم من ينكت وهو سبحانه عالم بمن يوفي وبمن ينكت لكن قبلها من الكل على حد واحد ويثيبهم عليها ويمدحهم على ذلك وكفى في ذلك ما جاء عن بعض بني إسرائيل أنه كان يوقع الذنب ثم يتوب ثم يوقع الذنب ثم يتوب حتى قالت الملائكة ربنا ألا ترى هذا العبد كيف يهزأ بوقع الذنب ثم يتوب فقال جل جلاله ملائكتي ألا ترون عبدي يعلم أن له رباً يأخذ بالذنب ويقبل التوبة وعزتي لا أزال أقبل توبته ما تاب إلي ولولا فضله عز وجل لكان يفضح الناكث ويقول له لا أقبل توبتك فإنك تنكت وقد قال ﷺ: «المؤمن التواب يبقى له فضلة من عمله يدخل بها الجنة». وقوله: «فيقول يا رب لا أكون أشقى خلقك» هنا بحث وهو كيف يكون أشقى خلقه وهو عز وجل قد عافاه من النار والقرب منها وقد قال ﷺ: «لو لم يكن إلا النجاة من النار لكان =

في خلوها عن المواجهة والمكان واحتجت المعتزلة فيما ذهبوا إليه بوجوه

فورًا عظيمًا، لأن الكفار من محشرهم يمرّون إلى النار فعلى هذا التأويل يكون أشقى الخلق كونه رأى الجنة ولم يدخلها واحتمل وجهًا آخر وهو أنه من منّ الله عليه بأن عافاه من النار أدخله الجنة لقوله ﷺ: «والذي نفسي بيده ليس بعد الدنيا من دار إلا الجنة أو النار» فإذا كان هذا بقرب الباب فيكون أشقى خلقه المحرومين فيكون اللفظ عاما ومعناه الخصوص وهذا في كلام العرب كثير لأن من عوفي من النار ومجاورتها فقد رحم ودخل في جملة الفائزين كما قال ﷺ: «لو لم يكن إلا النجاة من النار لكان فوزا عظيما».

الوجه السادس والأربعون: فيه دليل على كثرة تحيل بني آدم فيما يصلحهم يؤخذ ذلك من أنه طلب أولاً أن يبعد من النار لعله يحصل نسبة لطيفة في أهل الخير وهذا تدقيق الحيل على العليم الخبير فكيف مع غيره وكذلك قال آخر المسألة فيضحك الله منه.

الوجه السابع والأربعون: فيه دليل على أن ما هنا للشخص من العقل والفكرة والتحيل باق له هناك فإنه يبعث على ما كان عليه يؤخذ ذلك من الحيلة اللطيفة وما جاء من تحاج الروح والنفس وغير ذلك من الأحاديث مما يشبه ذلك.

الوجه الثامن والأربعون: قوله: «فيقول ما عسيت» الكلام عليه كالذي قبله وقوله: «إن أعطيت ذلك أن تسأل غيره حتى يقدم إلى باب الجنة» الكلام عليه كالكلام قبل وقوله: «إذا بلغ بابها فرأى زهرتها» أي: حسننها وقوله: «وما فيها من النظرة والسرور» أي: حسن المنظر وما تسر النفس به إذا رأتها من أنواع النعيم ومن حسن السرور كما أخبر عز وجل به في الكتاب العزيز في قوله: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ [الواقعة: 15] وتكون الزهرة كناية عما فيها من الزهر والفواكه والنظرة كناية عن حسن نظامها ويجمع كل هذا وأكثر منه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخِيْنَ لَهُمْ مِّنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: 17]. وقوله: «فيسكت ما شاء الله فيقول: يا رب أدخلني الجنة» جاء البحث المتقدم في التحيل وما طبع عليه من كثرة الطلب والتحصيل فيما ليس مثل ذلك فكيف بما لا تطيق الألسن أن تصفه فذلك النفوس لا تطيق الصبر عنه وهنا بقيت الصفة التي طبع عليها وهي أنه ينظر إلى تحصيل الأقرب فالأقرب لما طلب أولاً أن يبعد من النار فأسعف في ذلك ثم قرب إلى باب الجنة فلم يبق بعد القرب إلا الدخول فطلبه فهو على حالته الدنيوية لم يتغير وقوله: (فيقول الله ويحك يا ابن آدم ما أغدرك) هذا زجر أشد من الأول لتكرار النكت ثلاث مرات وبقي هو على كلامه الأول لم يزد عليه وهو قوله: «لا تجعلني أشقى خلقك» وفيه من الفقه أنه إذا فتح على شخص من وجه ما يلتزمه لأنه لما قبل هذا منه في الأولى وما بعدها وأسعف من أجله في طلبه استصحب ذلك الحال وقد قال ﷺ: «من رزق من باب فليلزمه» فامتثل هذا الأمر هنا ولو التزم الأمر في الدنيا ما احتاج إلى هذا وكونه عز وجل زاد هنا قوله: (ما أغدرك) يؤخذ من ذلك أن لا ينسب الشيء للشخص ويعرف به حتى يتكرر منه وأقل عدد التكرار الذي ينسب به إليه ثلاثاً لأن الواحدة والاثنين قد تكونان غلطاً أو نسياناً أو أحدهما غلطاً والأخرى نسياناً ولا تكون الثالثة إلا تعمدًا فيتحقق أن ما وقع قبلها كان مقصوداً من خير أو غيره يؤخذ ذلك من أن مولانا جل جلاله لم يقل له ما أغدرك إلا في الثالثة.

الأول بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: 103]

الوجه التاسع والأربعون: هنا بحث وهو لم سمى هنا ابن آدم فيه إشارة لطيفة لأن عدم الوفاء هو الأصل والغالب فينا إلا من عصم الله والتركيز هي من طريق الفضل ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: 21] والنفس أمارة بالسوء إلا ما رحم ربي لكنه توبيخ بحسن لطف لأن توبيخ الكريم دال على كثرة إعطائه وتوبيخ اللئيم دال على عظم منعه ولذلك جاء أن مولانا سبحانه يحاسب المؤمن يوم القيامة سرًا ليس بينه وبينه ترجمان يقول له يا عبدي فعلت كذا فيعترف العبد لمولاه بذلك حتى يظن أنه هالك لكثرة ذنوبه فيقول الله تعالى: «أنا سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم» وفائدة ذلك من الحكمة أنه لو قال سبحانه اذهبوا بعدي إلى الجنة برحمتي ما قنع بذلك كما جاء عن بعض بني إسرائيل أنه كان في جزيرة منقطعة في وسط البحر ليس معه فيها أحد مشغول بعبادة الله لا يفتقر وأنبأ الله له في تلك الجزيرة شجرة رمان تنبت له في كل يوم رمانة يأكلها وأجرى الله له عينا من ماء فبقي على تلك الحالة خمسمائة سنة ثم سأل ربه عز وجل أن يقبضه ساجدا فأتحفه الله بذلك ثم بعد هذا أخبر عنه عليه السلام أنه يؤتى يوم القيامة به فيقول الله عز وجل: «اذهبوا بعدي إلى الجنة برحمتي» فيقول يا رب بل بعلمي فيأمر الله عز وجل الملائكة أن يحاسبوه على شكر نعمة حاسة البصر فيحاسبوه فما بقي عبادته الخمسمائة سنة بذلك ويبقى ما عداه لم يوف منه شيء فيقول يا رب أدخلني الجنة برحمتك فيقول عز وجل له نعم العبد كنت اذهبوا بعدي إلى الجنة برحمتي فإذا قرره على ذنوبه اجتمع له الفرح بمغفرة الذنوب وبستره الذي لم يفصح وبما وهب له من النعيم فكثرت النعمة عنده فرضي عن المتعم وذلك من جملة الإنعام من المتعم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14] وهنا كذلك لما أراد الله عز وجل بفضله أن ينعمه بدخول دار الكرامة أكثر له في التوبيخ وقرره على غدره أصلاً وفرعاً ومستصحباً في الدارين.

الوجه الخمسون: فيه دليل على الطمع في فضله جل جلاله لأنه ذكره سبحانه أيضاً قدر نعمته عليه بالعفو هنا وتغمدته بفضله له وصفحه عنه عما جرى فكذلك استصحب لك أنت ذلك الفضل بمجرد الفضل ليصح أن النعمة إنما هي بمجرد الفضل من الرب ليس إلا إما بهداية وإما بعفو وتجاوز أو بمجموعهما لمن شاء لا يسأل عما يفعل واستصحاب العبد صفة الرجاء وإن رأى من المولى ما عسى أن يرى هي صفة الإيمان لأنه عز وجل يقول: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنَ الرَّجَاءِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: 87] فلكل الصفة أيضاً التي كانت هنا من الرجاء أقيمت عليه حتى كملت له بها السعادة وهو دخول الجنة من الله بها علينا بلا محنة بفضله فهو المولى الحميد.

الوجه الواحد والخمسون: هنا بحث وهو لم قال في الآخرة يقول الله ولم يقل ذلك في المرتين المتقدمتين فالجواب أنه لما كثر الترداد بطرق الاحتمال فأتى بذكر الله تعالى لزوال احتمال يقع وتحقيق أيضاً لما قلناه وتأكيد وقوله: «فيضحك الله» معنى الضحك من المولى سبحانه ليس كمثل الضحك منا الذي هو الاضطراب والخفة وإنما هو إشارة إلى ما يصدر من الملوك عند الضحك من كثرة الإحسان وما يكون فيه أيضاً من الإشارة إلى التعجب كما تقدم تعالى أن تكون صفاته تشبه صفات المحدثات وإنما خوطبنا بما نفهم على عادتنا وقوله: «ثم يأذن له في دخول»

والجواب عنه: إن معنى الإدراك هنا الإحاطة ونحن نقول أَيْضًا إن الإحاطة ممتنعة، وَقَالَ ابن بَطَال: الآية مخصوصة بالسنة والأول: أولى لما لا يخفى.

الثاني: قوله تَعَالَى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: 143] فإن لن للتأبيد بدليل قوله: ﴿قُلْ لَنْ تَتِمَّعُونَا﴾ [الفتح: 15] فإذا ثبت عدم الرؤية في حق موسى عليه الصلاة والسلام ثبت في حق غيره أَيْضًا لانعقاد الإجماع على عدم الفرق.

والجواب عنه: أنا لا نسلم أن لن تدل على التأبيد بدليل قوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: 95] مع أنهم يتمنونه.

الثالث: قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: 51] فإن الآية تدل على أن كل من يتكلم الله تعالى معه فإنه لا يراه فإذا ثبت عدم الرؤية في غير وقت الكلام ضرورة أنه لا قائل بالفصل.

الجنة» أي ينعم بذلك ويبيح له الدخول وقوله: «فيقول تمن» فقد جاء من طريق آخر أنه داخلاً يرى الناس قد أخذوا منازلهم فيقول عز وجل له تمن فيتمنى حتى تنقطع أمنيته وناهيك من تمنى طماع إذا رأى خيرًا كثيرًا وهو يعلم أن القائل له تمن غني كريم وقوله حتى إذا انقطعت أمنيته أي: لم يبق له شيء يطلبه إلا أعطيه فلا تسأل عن قدره وقوله: «قال الله سبحانه لك ذلك ومثله معه» أي: ضعفين مما سأل وقوله عن أبي سعيد يقول (ذلك لك وعشرة أمثاله) هذه صفة كرم من ليس كمثله شيء وتحقيق لقوله عز وجل: ﴿وَزَيَّدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: 173] فالأصل بفضلته والزيادة من فضلته لكن لما كان الأصل خالطه وصف ما من العبد إما من عبادة وإما من سؤال وهو محل النقص وكانت الزيادة بمجرد الفضل لا مقابل لها من محل النقص وهي العبودية كانت أضعافًا مضاعفة من الأصل ولذلك كان من وصية بعض السادة الفقراء لا تياسوا من مسألة الفضل فإنه أنجح في المقصد حتى إن بعض من كان يحسن الظن بالفقراء سمعها فأخذها بصدق وسأل بها في حاجة له وزاد فيها وزيادة من فضلته كما يليق بفضلك فرأى فيها من العجائب العجب العجائب ثم قيل له هذه الزيادة ما سبقك بها أحد من الله علينا بخير الدارين بلا محنة بفضلته كما يليق بفضله والزيادة بفضلته كما يليق بفضله وفائدة هذا الحديث الإيمان الجزم بما فيه من أمور الآخرة وقوة الرجاء في فضل الله وكثرة الخوف من مكر الله وبذلك الجهد هنا في أسباب السعادة بينا المرء في زمن المهلة ويجعل ما هو مذكور كأنه قد وقع وهذا إشارة صوفية وهي عندهم أعلى الأحوال لأنهم يقولون اطو المسافة واترك الرعونة وقد وصلت وقد نبه المولى سبحانه على ذلك في كتابه حيث قال: ﴿أَفَرَيْتَ إِنْ مَنَعْتَهُمْ سِينِينَ﴾ ﴿فَرَجَاءُهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَتَمَنَوْنَ﴾ [الشعراء: 205، 207] وما أغر أهل الدنيا إلا بعد الأمر عندهم فيه طال الأمل وقست القلوب ورغبوا في العاجلة وزهدوا في الآخرة جعلنا الله ممن قصر أملة وحسن علمه بمنه وفضله، والله أعلم.

130 - باب: يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

807 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ:

والجواب: أن الوحي كلام يسمع بالسرعة وليس فيه دلالة على كون المتكلم محجوبًا عن نظر السامع.

ومنها: أن الصلاة أفضل الأعمال لما فيها من السجود وقد قَالَ ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه إذا سجد».

ومنها: فضيلة السجود والباب مترجم بذلك ومنها بيان كرم أكرم الأكرمين ولطفه وفضله الواسع.

ومنها: أن الصلاة حق والجنة حق والنار حق والحشر والنشر والسؤال حق.

130 - باب: يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

(باب) بالتونين أي: هذا باب ترجمته (يُبْدِي) بضم المثناة التحتية وسكون الموحدة أي: يظهر المصلي (ضَبْعِيهِ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الموحدة ثنية ضبع وقيل يجوز في الباء الضم أيضًا والضبع العضد وقيل ضبع الرجل وسطه وبطنه وقيل وسط العضد من داخل وقيل هو لحمه تحت الإبط وفي المغرب إبداء الضبعين تفريجهما وَقَالَ صاحب الهداية ويبدى ضبعيه لقوله ﷺ: «وأبد ضبعيك» ويروى وابد من الإبداد وهو المد قَالَ الْعَيْنِيُّ هذا الحديث لم يرو هكذا مرفوعًا وقوله ويروى وابد ليس له أصل ولا وجود في كتب الحديث انتهى.

(وَيُجَافِي) مفعوله محذوف أي: يباعد بطنه عن فخذه وثلاثية جفى يقال جفى السرج عن ظهر الفرس وأجفيته أنا إذا رفعته ويجافي جنبه عن الفراش أي: تباعد قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: 16] أي: تباعد (فِي السُّجُودِ) وهذا في حق الرجل وأما المرأة والخنثى فلا تجافيا بل تضمان بعضهما إلى بعض لأنه أستر لها وأحوط له واعلم أن هذا الباب والذي بعده قد ذكرا ههنا في كثير من النسخ وسقطا في بعضها لأنهما ذكرا مرة عند باب فضل استقبال القبلة وَقَالَ الْعَيْنِيُّ لم يذكر هناك إلا باب يبدى ضبعيه ويجافي جنبه في السجود وأما الباب الثاني فلم يذكر هناك ترجمة، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) وفي رواية أبي ذر يحيى بن عبد الله بن بكير، قَالَ:

حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنِ ابْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُو بَيَاضُ إِبْطِيهِ»

حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية حَدَّثَنَا (بَكْرُ بْنُ مُضَرَ) بفتح الموحدة وسكون الكاف في الأول وبضم الميم وفتح المعجمة غير منصرف في الثاني، (عَنْ جَعْفَرٍ) هو ابن ربيعة، (عَنِ ابْنِ هُرْمُزٍ) هو عبد الرحمن الأعرج، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) صفة لعبد الله لأنها أمه لا لمالك فيكتب ابن بالألف وتوين مالك.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ) بتشديد الراء نحى كل يد عن الجنب الذي يليها (حَتَّى يَبْدُو بَيَاضُ إِبْطِيهِ) قَالَ القرطبي الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخف بها اعتماده عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ولا يتأذى بملاقاة الأرض وَقَالَ غيره هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض مع مغاييرته لهيئة الكسلان وَقَالَ ناصر الدين ابن المنير في الحاشية الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ قَالَ لَا تَفْتَرَشْ افْتِرَاشَ السَّبْعِ وَادْعِ عَلَى رَاحَتِكَ وَأَبْدِ ضَبْعَيْكَ فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْكَ وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَفْتَرَشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ .

ولابن خزيمة عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَفْتَرَشْ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ وَلِيَضْمُ فُخْذِيهِ وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَقْرَمٍ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَفْرِي إِبْطِيهِ إِذَا سَجَدَ وَلِلْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ وَعَنْهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ يَرَى وَضَحَ إِبْطِيهِ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِهِ وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ رَفَعَهُ إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَيْكَ وَارْفَعْ مَرْفَقَيْكَ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مَعَ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجَافِي يَدَيْهِ فَلَوْ أَنَّ بَهِيمَةً أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَ لَمَرَّتْ مَعَ حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْمَعْلُوقِ هُنَا ظَاهِرُهَا وَجُوبُ التَّفْرِيجِ الْمَذْكُورِ لَكِنْ

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، نَحْوَهُ⁽¹⁾.

أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه شكاً أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فَقَالَ استعينوا بالركب وترجم له الرخصة في ذلك أي: في ترك التفريج قَالَ ابن عجلان أحد رواته وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعْيى وقد أخرج الترمذي الحديث المذكور ولم يقع في روايته إذا انفرجوا فترجم له ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالباً للقيام واللفظ محتمل ما قَالَ لكن الزيادة التي أخرجها أبو داود يعين المراد ويمكن أن يقال إن ظاهره الرخصة مع وجود العذر وهو المشقة عليهم نعم في مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عون قلت لمحمد: الرجل يسجد إذا اعتمد بمرفقيه على ركبتيه، قال: ما أعلم به بأساً. وكان ابن عمر رضي الله عنهما يضم يديه إلى جنبه إذا سجد، وسأله رجل أضع مرفقي على فخدي إذا سجدت؟ فقال: اسجد كيف تيسر عليك.

وقال الشافعي في الأم: ليس للرجل أن يجافي مرفقيه عن جنبه ويرفع بطنه عن فخديه وَقَالَ ابن التين فيه دليل على أنه لم يكن عليه قميص لانكشاف إبطيه وتعقب باحتمال أن يكون القميص واسع الأكمام وقد روى الترمذي في الشمائل عن أم سلمة قالت كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ القميص أو أراد الراوي أن موضع بياضهما لو لم يكن عليه ثوب لرؤي قاله القرطبي واستدل به على أن إبطيه ﷺ لم يكن عليهما شعر وفيه نظر فقد حكى المحب الطبري في الاستسقاء من الأحكام له أن من خصائصه ﷺ أن الإبط من جميع الناس متغير اللون غيره واستدل بإطلاقه على استحباب التفريج في الركوع أيضاً وفيه نظر لأن في رواية قتبية عن بكر بن مضر التقييد بالسجود وأخرجه المصنف في المناقب والمطلق إذا استعمل في صورة اكتمل بها.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد: (حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، نَحْوَهُ) وهذا التعليق وصله مسلم من طريقه بلفظ كان إذا سجد فرج يديه عن إبطيه حتى إني لأرى بياض إبطيه.

131 - باب: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

132 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ

808 - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ، وَلَا سُجُودَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: «مَا صَلَّيْتَ»

131 - باب: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ

(باب) بالتنوين (يَسْتَقْبِلُ) المصلي حال سجوده (بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ) أي: (الْقِبْلَةَ) وفي رواية باب يستقبل القبلة بأطراف رجله قَالَ الزين ابن المنير المراد أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعان فيستقبل بظهور قدميه القبلة ومن ثمة ندب ضم الأصابع في السجود لأنها لو تفرجت انحرفت رؤوس بعضها عن القبلة.

(قَالَ) أي: الاستقبال المذكور (أَبُو حُمَيْدٍ) وفي رواية: أبو حميد (السَّاعِدِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وسيأتي موصولاً في باب سنة الجلوس في التشهد وأنه ورد في صفة السجود.

132 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ

(باب) بالتنوين (إِذَا لَمْ يُتِمَّ) المصلي من الإتمام (السُّجُودَ) وفي رواية: سجوده.

(حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) البصري الخاركي نسبة إلى خارك بالخاء المعجمة والراء من سواحل البصرة، (قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ) وفي رواية مهدي بْنُ مَيْمُونٍ، (عَنْ وَاصِلٍ) الأحذب، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمز هو شقيق بن سلمة، (عَنْ حُذَيْفَةَ) ابن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (رَأَى رَجُلًا) حال كونه (لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ، وَلَا سُجُودَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ) أي: أداها، (قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ) نفى الصلاة عنه لأن الكل ينتفي بانتفاء الجزء فانتفاء إتمام الركوع والسجود مستلزم لانتفائهما المستلزم لانتفاء الصلاة، وقد مر الكلام فيه مفصلاً.

قَالَ: وَأَخْسِبُهُ قَالَ: «وَلَوْ مَتَّ مَتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ»⁽¹⁾.

133 - باب السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ

809 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ،

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ»

(قَالَ) أَبُو وائِلٍ: (وَأَخْسِبُهُ) بِالْوَاوِ فِي رَوَايَةٍ فَأَحْسِبُهُ بِالْفَاءِ⁽²⁾.

(قَالَ: وَلَوْ) بِالْوَاوِ فِي رَوَايَةٍ: لَوْ بِدُونِهَا (مَتَّ مَتَّ) فِي رَوَايَةٍ لَمَت بِاللَّامِ

(عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ) أَي: عَلَى طَرِيقَتِهِ ﷺ.

133 - باب السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ

لفظ المتن الذي أورده في هذا الباب على سبعة أعضاء لكنه أشار بذلك إلى لفظ الرواية الأخرى وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذي يليه.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يَسْمَى كُلُّ وَاحِدٍ عَظْمًا بِاعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ وَإِنْ اشْتَمَلَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى عِظَامٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ بِاسْمِ بَعْضِهَا.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ ابْنُ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْكُوفِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ كُوفِيٍّ وَمِصْرِيٍّ وَيَمَانِيٍّ وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي مَوَاضِعٍ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(أُمِرَ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ (النَّبِيَّ ﷺ) وَالْمَعْنَى: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيَّ ﷺ.

قَالَ الْبَيْضاوِيُّ: عَرَفَ ذَلِكَ بِالْعَرَفِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ صِيغَةٌ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ» قَالَ: قَالَ حَمَادٌ: أَمَرَ نَبِيَّكُمْ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ وَلَا يَكْفِ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا أَنْتَهَى.

(1) طرفاه 389، 791 - تحفة 3344.

(2) أي: أحسب حذيفة.

أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَلَا يَكُفَّ شَعْرًا وَلَا ثُوبًا: الْجَبْهَةُ، وَالْيَدَيْنِ،

فهذا قوله ﷺ: «أمرت» يدل على أن الله تعالى أمره والأمر من الله يدل على الوجوب وفي رواية مسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين ولما كان هذا السياق يحتمل الخصوصية عقبه المؤلف بلفظ آخر دال على أنه لعموم الأمة وهو من رواية شعبة عن عمرو بن دينار أيضًا بلفظ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَمَرْنَا وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَا فَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ هَلْ يَدْخُلُ مَعَهُ الْأُمَّةُ قِيلَ نَعَمْ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ وَقِيلَ لَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ثُمَّ هَذِهِ الرَّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَلَقَّاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِمَّا سَمَاعًا مِنْهُ وَإِمَّا بِلَاغًا عَنْهُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ بِلَفْظٍ: إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَ مَعَهُ سَبْعَةُ آرَابِ الْحَدِيثِ وَالْآرَابِ بِالْمَدِّ جَمْعٌ: إِرْبٌ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَإِسْكَانِ ثَانِيهِ وَهُوَ الْعَضْوُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَلَقَّاهُ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَيْضًا هَذَا الْحَدِيثُ يَرْجِعُ أَنَّ النُّونَ فِي أَمَرْنَا نُونُ الْجَمْعِ لَا نُونُ التَّعْظِيمِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَرَفَ ذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ ﷺ مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى فَنَقُصُّ ثُمَّ حَدِيثُ الْبَابِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا وَأَنْ يَكُونَ مَرْسَلًا لَمَّا عُرِفَتْ.

(أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ) وفي رواية هنا أيضًا على سبعة أعظم كما في الترجمة، (وَلَا يَكُفَّ) أي: عن الوقوع في الأرض يعني ولا يضم ولا يجمع (شَعْرًا) لرأسه (وَلَا ثُوبًا) وهي جملة معترضة مع جواز كونها عطفًا على قوله أَنْ يَسْجُدَ اعترضت بين المَجْمَل وهو قوله سبعة أعضاء وبين المَفْسَّر وهو قوله الْآتِي الْجَبْهَةُ الْخِ وَذَكَرَهُ بَعْدَ بَابٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ وَلَا نَكُفُّ الشَّابَّ وَالشَّعْرَ وَالْكَفَّ بِمِثْنَاةٍ فِي آخِرِهِ هُوَ الضَّمُّ وَالْجَمْعُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: 25] فهو في معنى الكف.

(الْجَبْهَةُ) بالجر عطف بيان لقوله سبعة أعضاء وما بعدها عطف عليها وزاد في رواية ابن طاوس عَنْ أَبِيهِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ وَسَيَّأَتِي الْكَلَامُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَالْيَدَيْنِ) قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ الْمُرَادُ بِهِمَا الْكِفَانُ لِثَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَنْهِي عَنْهُ مِنْ افْتِرَاشِ السَّيْعِ وَالْكَلْبِ انْتَهَى وَقَدْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْكَفَيْنِ فِي رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ

وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ»⁽¹⁾.

عن عمرو بن دينار عند مسلم.

(وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ) يريد بهما أطراف القدمين كما يبين ذلك رواية ابن طاوس عنه كذلك وقد تقدمت كيفية السجود عليهما قبل بباب قَالَ ابن دقيق العيد ظاهر هذا الحديث يدل على وجوب السجود على هذه الأجزاء السبعة فمن ترك السجود على شيء منها لم يجزئه كما ذهب إليه أحمد وإسحاق وهو الأصح من قول الشافعي فيما رجحه المتأخرون خلاف ما رجحه الرافعي وهو مذهب ابن حبيب من المالكية وكان البُخَارِيُّ مال إلى هذا ولم يذكر الأنف في هذا الحديث وذكر في حديث آخر لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ما يأتي عن قريب واختلفوا في السجود على الأنف هل هو فرض مثل غيره، فقالت طائفة: إذا سجد على جبهته دون أنفه أجزأه وروي ذلك عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعطاء وطاوس والحسن وابن سيرين والقاسم وسالم والشعبي والزهري والشافعي في أظهر قوليه ومالك وأبي يوسف وأبي ثور والمستحب أن يسجد على أنفه مع الجبهة.

وقالت طائفة: يجزئه أن يسجد على أنفه دون جبهته وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وهو الصحيح من مذهبه وروى أسد بن عمرو عنه لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر.

وَقَالَ ابن بطال: اختلف العلماء فيما يجزئ السجود عليه من الآراب السبعة بعد اجتماعهم على أن السجود على الأرض فريضة.

وَقَالَ النووي: أعضاء السجود سبعة وينبغي للساجد أن يسجد عليها كلها وأن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً وأما الجبهة فيجب وضعها مكشوفة على الأرض ويكفي بعضها والأنف مستحب فلو تركه جاز ولو اقتصر عليه وترك الجبهة لم يجز هذا مذهب الشافعي ومالك والأكثرين.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وابن القاسم من أصحاب مالك: له أن يقتصر على أيهما شاء. وَقَالَ أحمد وابن حبيب من أصحاب مالك: يجب أن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً لظاهر الحديث.

(1) أطرافه 810، 812، 815، 816 - تحفة 5734.

أخرجه مسلم في الصلاة باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب. رقم (490).

وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: بَلْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُمَا فِي حَكْمِ عَضْوٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ سَبْعَةٌ فَإِنْ جَعَلَا عَضْوَيْنِ صَارَتْ ثَمَانِيَةً وَذَكَرَ الْأَنْفَ اسْتِحْبَابًا وَذَكَرَ أَصْحَابُ التَّشْرِيحِ أَنَّ عَظْمِي الْأَنْفِ يَبْتَدِئَانِ مِنْ قَرْنَةِ الْحَاجِبِ وَيَنْتَهِيَانِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فَوْقَ الثَّنَائِيَا وَالرَّبَاعِيَّاتِ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْأَنْفُ وَالْجَبْهَةُ الَّتِي هِيَ أَعْلَى الْخَدِّ وَاحِدًا وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: إِنْ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ مِنْهَا الْوَجْهَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ سَجْدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ الْحَدِيثُ وَأَمَّا الْيَدَانِ وَالرَّكِبَتَانِ وَالْقَدَمَانِ فَهَلْ يَجِبُ السَّجْدُ عَلَيْهِمَا.

فَقَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ لَكِنْ يَسْتَحَبُّ اسْتِحْبَابًا مُتَأَكِّدًا.

وَالثَّانِي: يَجِبُ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الشَّافِعِيُّ وَلَوْ أَخْلَ بَعْضُ مِنْهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَيَكْفِي وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَالْإِعْتِبَارُ فِي الْيَدَيْنِ بِبَاطِنِ الْكَفَّيْنِ سَوَاءَ الْأَصَابِعِ وَالرَّاحَةِ وَفِي الرِّجْلَيْنِ بِبَطْنِ الْأَصَابِعِ وَإِذَا أُوجِبْنَا لَمْ يَجِبْ كَشْفُ الْقَدَمَيْنِ وَالرَّكِبَتَيْنِ وَفِي الْكَعْبَيْنِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ أَحَدُهُمَا يَجِبُ وَالْأَصَحُّ لَا يَجِبُ وَفِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ السَّجْدُ عَلَى الْيَدَيْنِ وَالرَّكِبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ غَيْرُ وَاجِبٍ وَفِي الْوَاقِعَاتِ لَوْ لَمْ يَضَعْ رَكْبَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَ السَّجْدِ لَا يَجُزُّهُ وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ وَضْعُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ قَوْلُ عَامَةِ الْفُقَهَاءِ وَعِنْدَ زُفَرٍ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ يَجِبُ وَعَنْ أَحْمَدَ فِي الْأَنْفِ رَوَايَتَانِ وَاحْتِجَّ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْجَبْهَةَ دُونَ غَيْرِهَا بِحَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ حَيْثُ قَالَ فِيهِ وَيُمْكِنُ جَبْهَتُهُ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: هَذَا غَايَتُهُ أَنَّهُ مَفْهُومُ لِقَبِّ وَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ تَخْصِصِ الْعُمُومِ وَقَالَ وَأَضْعَفُ مِنْ هَذَا اسْتِدْلَالُهُمْ بِحَدِيثِ سَجْدَ وَجْهِي فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِضَافَةِ السَّجْدِ إِلَى الْوَجْهِ انْحِصَارُ السَّجْدِ فِيهِ وَأَضْعَفُ مِنْهُ قَوْلُهُمْ إِنَّ مَسْمَى السَّجْدِ يَحْصُلُ بِوَضْعِ الْجَبْهَةِ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ زِيَادَةِ عَلَى الْمَسْمَى وَأَضْعَفُ مِنْهُ الْمَعَارِضَةُ بِقِيَاسِ شَبْهِي كَأَن يُقَالَ أَعْضَاءُ لَا يَجِبُ كَشْفُهَا فَلَا يَجِبُ وَضْعُهَا قَالَ وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لِأَنَّ مَسْمَى السَّجْدِ يَحْصُلُ بِوَضْعِهَا دُونَ كَشْفِهَا وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي

أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فللدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخف بمدة يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضي لنقض الطهارة فتبطل الصلاة وفيه نظر فللمخالف أن يقول يخص لا بس الخف لأجل الرخصة نعم يسن كشف اليدين والقدمين لأن في سترهما منافاة للتواضع وقد تقدم البحث فيه في باب السجود على الثوب في شدة الحر قبيل أبواب استقبال القبلة وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف، والله أعلم.

وَقَالَ ابْنُ الْقَصَارِ: وجدنا التابعين على قولين فمنهم من أوجب السجود على الجبهة والأنف ومنهم من جوز الاقتصار على الجبهة وأما من جوز الاقتصار على الأنف فقد خرج عن إجماعهم وَقَالَ الْعَيْنِيُّ يشير بذلك إلى قول أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وما قاله غير موجه لأن المأمور به في السجدة وضع بعض الوجه على الأرض لأنه لا يمكن كله فيكون المأمور به هو البعض والأنف بعضه فكما أن الاقتصار على الجبهة يجوز بلا خلاف لكونه بعض الوجه ومسجدًا فكذلك الاقتصار على الأنف لأنها بعض الوجه ومسجد إلا أنه يكره لمخالفته السنة وذكر الطبري في تهذيب الآثار أن حكم الجبهة والأنف سواء وَقَالَ أَيُّوبُ نَبْتُ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ سئِلَ عَنْ السَّجْدِ عَلَى الْأَنْفِ فَقَالَ: أليس أكرم الوجه.

وَقَالَ ابْنُ هَلَالٍ: سئِلَ ابْنُ سِيرِينَ عَنِ الرَّجُلِ يَسْجُدُ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ أَوْ مَا تَقْرَأُ ﴿يَنْزِلُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: 107] فإلله مدحهم بخروورهم على الأذقان في السجود فإذا سقط السجود على الذقن بالإجماع يصرف الجواز إلى الأنف لأنه أقرب إلى الحقيقة لعدم الفصل بينهما بخلاف الجبهة إذ الأنف فاصل بينهما فكان من الجبهة فإن قيل روى الدارقطني من حديث سفيان الثوري عن عاصم الأحول عن عكرمة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين» فالجواب الصحيح أنه مرسل فإن قيل أخرج ابن عدي في الكامل عن الضحاك بن حمزة عن منصور بن ذاذان عن عاصم البجلي عن عكرمة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: من لم يلحق أنفه مع جبهته بالأرض إذا سجد لم يجز صلاته.

فالجواب : أنه معلول بالضحاك بن حمرة وأسند إلى النسائي أنه قَالَ ليس بثقة وَقَالَ ابن معين ليس بشيء فإن قيل أخرج الدارقطني عن ناشب بن عمرو الشيباني حَدَّثَنَا مقاتل بن حيان عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رضي الله تعالى عنها قالت أبصر رسول الله ﷺ امرأة من أهله تصلي ولا تضع أنفها بالأرض فَقَالَ يا هذه ضعي أنفك بالأرض فإنه لا صلاة لمن لم يضع أنفه بالأرض مع جبهته في الصلاة .

فالجواب : أنه قَالَ الدارقطني ناشب ضعيف ولا يرويه عن مقاتل غيره وفي الحديث أَيضًا كراهة كَفِّ الثوب والشعر وظاهر الحديث النهي عنه في حال الصلاة وإليه مال الداودي وترجم المؤلف رحمه الله بعد قليل باب لا يكف ثوبه في الصلاة وهو يؤيد ذلك ورده القاضي عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور فإنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخل فيها واتفقوا على أنه لا يفسد الصلاة لكن حكى ابن المنذر عن الحسن البصري وجوب الإعادة .

وفي التلويح : اتفق العلماء على النهي عن الصلاة مشمرًا أو كمه أو رأسه معقوص أو مردود شعر سمت عمامته أو نحو ذلك وهو كراهة تنزيه فلو صلى كذلك فقد أساء وصحت صلاته واحتج الطبري في ذلك بالإجماع وَقَالَ ابن التين هذا مبني على الاستحباب فأما إذا فعله فحضرت الصلاة فلا بأس أن يصلي كذلك وعند أبي داود بسند جيد رأى أبو رافع الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما يصلي وقد غرز ضفيرته في قفاه فحلها وَقَالَ : سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول : «ذلك كف الشيطان» أو قَالَ : «مقعد الشيطان» يعني مغرز ضفيرته وفي المعرفة رويناه في الحديث الثابت عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورائه فقام وراءه فجعل يحله ، وَقَالَ : سمعت رسول الله ﷺ : «إنما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف» ، فدل الحديث على كراهة الصلاة وهو معقوص الشعر ولو عقصه وهو في الصلاة فسدت صلاته والعقص أن يجمع شعره على وسط رأسه ويشده بخيط أو يضمغ ليتلبد واتفق الجمهور من العلماء أن النهي لكل من يصلي كذلك سواء تعمده للصلاة أو كان كذلك قبلها لمعنى آخر وَقَالَ مالك النهي لمن فعل ذلك للصلاة والصحيح الأول لإطلاق الأحاديث قيل والحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه أو شعره عن مباشرة

810 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، وَلَا نَكْفُ ثُوبًا وَلَا شَعْرًا»⁽¹⁾.

811 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطَمِيِّ، حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ -، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ»⁽²⁾.

الأرض أشبه المتكبر وقيل: إن الحكمة فيه أن الثوب أو الشعر يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف وَقَالَ ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لرجل رآه يصلي وهو معقوص الشعر أرسله يسجد معك.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ الْفَرَاهِيدِي، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار، (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن يسار، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَيضًا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أُمِرْنَا) بضم الهمزة أي: أنا وأمتي (أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ) أي: أعضاء كما في الرواية السابقة، سمي كل عضو عظمًا وإن كان فيه عظام كثيرة.

(وَلَا نَكْفُ) يروى منصوبًا ومرفوعًا كما مر (ثُوبًا وَلَا شَعْرًا).

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) أي: ابن يونس، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) أبو عمرو بن عبد الله الكوفي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطَمِيِّ) بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة وكسر الميم وسقط لفظ الخطمي في رواية. قَالَ: (حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (- وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ -) قد مر معناه في باب متى يسجد من خلف الإمام.

(قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَحْنِ) بفتح المثناة التحتية وكسر النون أو ضمها أي: لم يقوس (أَحَدٌ مِنَّا) وفي رواية ابن عساكر: أَحَدُنَا (ظَهْرُهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ) الشريفة (عَلَى الْأَرْضِ)

(1) أطرافه 809، 812، 815، 816 - تحفة 5734.

(2) طرفاه 690، 747 - تحفة 1772.

134 - بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ

812 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ عَلَى الْجَبْهَةِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ.....»

وهذا هو موضع الترجمة وخص الجبهة بالذكر لأنها أدخل في الوجوب من بقية الأعضاء السبعة أو أشرفها أو أشهرها في تحصيل هذا الركن وليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره وأن العادة أن وضع الجبهة إنما هو باستعانة بالأعضاء الستة الأخرى غالباً، وقيل: أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب وبغيرها بالنadb ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث، والله تعالى أعلم.

134 - بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ

وسقط في رواية الأصيلي الباب والترجمة.

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) العمي أبو الهيثم البصري وفي رواية ابن عساكر المعلق معرقاً باللام وهذا طريق آخر في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد أخرجه البُخَارِيُّ من ثلاثة أوجه وهذا هو الثالث، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء مصغراً هو ابن خالد الباهلي البصري، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) وفي نسخة رسول الله ﷺ: (أُمِرْتُ) بضم الهمزة (أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ عَلَى الْجَبْهَةِ) بدل من قوله على سبعة أعظم بتكرير الجار أو قوله على سبعة أعظم متعلق بمحذوف والتقدير أن أسجد سجوداً كائناً على سبعة أعظم أي: أن أسجد على الجبهة حال كون السجود على سبعة أعظم.

(وَأَشَارَ) ﷺ (بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ) كأنه ضمن أشار معنى أمر بتشديد الراء فلذا عدها بعلی دون إلى ووقع في بعض الأصول من رواية كريمة هنا بلفظ إلى بدل على وكذا وقع في نسخة عمدة القارئ للعيني وعند النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وَقَالَ فِي آخِرِهِ قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَمَرَ بِهَا عَلَى أَنْفِهِ وَقَالَ هَذَا وَاحِدٌ أَيْ: أَنَّهُمَا كَالْعَضْوِ الْوَاحِدِ لِأَنَّ عَظْمَ الْجَبْهَةِ يَنْشَعِبُ مِنْهُ عَظْمُ الْأَنْفِ وَإِلَّا يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْأَعْضَاءُ ثَمَانِيَةً كَذَا قِيلَ.

وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ وَلَا نَكُفَّتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ⁽¹⁾.

وتعقبه ابن دقيق العيد: بأنه يلزم منه أن يكتفي بالسجود على الأنف كما يكتفي بالسجود على بعض الجبهة.

وقد احتج بهذا لأبي حنيفة في الاكتفاء بالسجود على الأنف قَالَ والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فإن ذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر وحاصله ما قاله الخطابي أن الأنف إنما ذكره بالإشارة والجبهة هي الواقعة في صريح اللفظ فكان الأول: مندوباً، والثاني: واجباً قال: وأيضاً فإن الإشارة قد لا تعين المشار إليه يقيناً فإنها يجوز أن تتعلق بالجبهة لأجل العبادة فإنها معينة لما وضعت له فتقديمه أولى، انتهى.

ثم قوله وأشار بيده على أنفه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله على الجبة وبين المعطوف وهو قوله.

(وَالْيَدَيْنِ) والمراد باطن الكفين كما سبق.

(وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ) أصابع (الْقَدَمَيْنِ) فإن قيل: إذا كان وضع كل من هذه الأعضاء واجباً فلا كلام وأما إذا كان وضع الجبهة واجباً ووضع سائر الأعضاء سنة كما ذهب إليه غير واحد فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله: أمرت.

فالجواب: أنه يحمل على عموم المجاز على أن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما عرف في موضعه.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ إن ذلك في صيغة الأمر لا في مادة الأمر فليتأمل.

(وَلَا نَكُفَّتْ) بفتح النون وسكون الكاف وكسر الفاء وفي آخره مثناة فوقية من الكفت وهو بمعنى الكف في الرواية السابقة، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: 25] أي: كافتة اسم لما يكفت أي: يضم ويجمع.

(الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ) وقد مر ما يتعلق بذلك، والله أعلم.

135 - بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الطِّينِ

813 - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّحْلِ نَتَحَدَّثُ، فَخَرَجَ، فَقَالَ: قُلْتُ: حَدَّثَنِي مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَالَ: اغْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ وَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ،

135 - بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الطِّينِ

باب السجود على الأنف في الطين كذا في رواية الأكثرين، وفي رواية المستملي (باب السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الطِّينِ) والأول أنسب لثلاث يلزم التكرار وهذه الترجمة أخص من الترجمة التي قبلها وكأنه يشير بها إلى تأكيد أمر السجود على الأنف وذلك لأنه لم يترك مع وجود عذر الطين ففي غيره أخرى أن لا يترك.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) ابن إسماعيل المنقري التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ) هو ابن يحيى، (عَنْ يَحْيَى) أي: ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف، (قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا⁽¹⁾ إِلَى النَّحْلِ) حال كوننا (نَتَحَدَّثُ) وفي رواية بالجزم. (فَخَرَجَ، فَقَالَ) وفي رواية: قَالَ: (قُلْتُ) وفي أخرى فقلت: (حَدَّثَنِي مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَالَ: اغْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ الْأَوَّلِ) بضم الهمزة وتخفيف الواو وبإضافة العشر ويروى العشر الأول وفي بعض النسخ كما في المصابيح اعتكف رسول الله ﷺ الأول بغير موصوف وبفتح الهمزة.

(مِنْ رَمَضَانَ وَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ) عَلَيْهِ السَّلَام، (فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ) بفتح الهمزة وكذا الميم الثانية مفتوحة وهو في محل الرفع على الخبرية أي: هو قدامك، (فَاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ) كذا في أكثر الروايات والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث ووصفت بالذكر

(1) وفي رواية سقط لفظ بنا.

فَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا صَبِيحَةَ عَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلْيَرْجِعْ، فَإِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي نُسَيْتُهَا، وَإِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاحِدِ، فِي وَتَرٍ، وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ» وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا، فَجَاءَتْ قَرْعَةٌ،

على إرادة الوقت والزمان أو التقدير العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر.

(فَاعْتَكَفْنَا) وفي رواية: واعتكفنا بالواو (مَعَهُ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ، (فَقَالَ) له: (إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَقَامَ) وفي رواية: ثم قام (النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (خَطِيبًا) قد خطبنا (صَبِيحَةَ عَشْرِينَ) نصب على الظرفية (مِنْ) أيام (رَمَضَانَ) فَقَالَ ﷺ (مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ) من اعتكف مع النَّبِيِّ ﷺ (أي: معي فهو من باب الالتفات على الصحيح لأن المقام يقتضي التكلم.

(فَلْيَرْجِعْ) أي: إلى الاعتكاف، (فَأَرَيْتُ) بهمزة مضمومة قبل الراء من الرؤية أو من الرؤيا وفي رواية فإني رأيت أي: أبصرت (لَيْلَةَ الْقَدْرِ) بعلاماتها، (وَإِنِّي نُسَيْتُهَا) بضم النون وتشديد السين المكسورة وفي رواية أنسيتها بهمزة مضمومة ويروى نسيتها بفتح النون وتخفيف السين والمراد أنه نسي علم تعيينها في تلك السنة.

(وَإِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاحِدِ) جمع آخرة قَالَ في المصابيح وهذا جار على القياس.

(فِي وَتَرٍ) بكسر الواو وهو الفرد وبالفتح الرجل ولغة أهل الحجاز بالضد وتميم تكسر الواو فيهما وإنما خولف بين الأوصاف حيث وصف العشر الأول والأوسط بالفرد والآخر بالجمع ليتصور في كل ليلة من ليالي العشر الأخير أنها ليلة القدر فجمع وكذلك في العشرين.

(وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ، وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا) أي: من السحاب.

(فَجَاءَتْ قَرْعَةٌ) بفتح القاف والزاي المعجمة والعين المهملة وقد تسكن الزاي واحدة القرع وهي قطع من السحاب رقيقة وقيل هي السحاب المتفرق.

فَأَمْطَرْنَا، فَصَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ ⁽¹⁾ وَالْمَاءِ عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْزَبْتَهُ تَصْدِيقَ رُؤْيَاهُ ⁽²⁾.

(فَأَمْطَرْنَا) بضم الهمزة وكسر الطاء، (فَصَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ وَالْمَاءِ) وفي رواية أثر الماء على الطين (عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ) ويروى على جبهة النَّبِيِّ ﷺ (وَأَرْزَبْتَهُ) بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح النون والباء الموحدة بعدها المثناة الفوقية هي طرف الأنف والجمع أرناب والألف فيه زائدة ولهذا ذكره الجوهري في باب رنب.

(تَصْدِيقَ رُؤْيَاهُ) بإضافة التصديق إلى الرؤيا وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ

(1) قال الكرمانى: هذا محمول على أنه كان شيئاً يسيراً لا يمنع مباشرة بشرة الجبهة الأرض إذ لو كان كثيراً لم تصح صلاته، انتهى. وتبعه العيني إذ قال في الحديث: جواز السجدة في الطين، لكن الحديث محمول على أنه كان شيئاً يسيراً لا يمنع مباشرة بشرة الجبهة الأرض، ولو كان كثيراً لم تصح صلاته، وهذا قول الجمهور، واختلف قول مالك في ذلك، ثم بسط في أقوال المالكية، وقال القسطلاني تبعاً للمحافظ: حملة الجمهور على الأثر الخفيف لكن يعكس عليه قوله في بعض طرقه وجهه ممتلئ طيناً وماء وأجاب النووي بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة، انتهى.

قلت: والحديث الذي أشار إليه القسطلاني من لفظ وجهه ممتلئ يأتي في باب تحري ليلة القدر المذكور قريباً، وبقي هذا الأثر إلى ما بعد الصلاة ولم يمسحه النبي ﷺ كما سيأتي قريباً في باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى.

وقال الموفق: إذا كان في الطين والمطر ولم يمكنه سجود على الأرض إلا بالتلوث بالطين والبلل بالماء فله الصلاة على دابته يومئ للركوع والسجود، ولم يلزمه السجود على الأرض، قال الترمذي: روي عن أنس أنه صلى على دابته في ماء وطين، والعمل على هذا عند أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحاق.

وقال الدامغاني: مذهب أبي حنيفة أن يصلي على الراحلة في المطر والمرض، وقال أصحاب الشافعي: لا يجوز أن يصلي الفرض على الراحلة لأجل المطر والمرض، وعن مالك كالمذهبيين، واحتج من منع ذلك بحديث الخدري يعني حديث الباب ولنا ما روى يعلى ابن أمية عن النبي ﷺ أنه انتهى إلى مضيق والسماء من فوقهم والبله من أسفل فصلى على راحلته، الحديث، رواه الترمذي والأثر، وحديث الخدري يحتمل أن يكون يسيراً لا يؤثر في تلويث الثياب، انتهى ملخصاً.

وفي الدر المختار في الأعذار المبيحة للصلاة على الدابة إيماء المطر والطين يغيب فيه الوجه، قال ابن عابدين: أي: يلطخه أو يتلف ما يسط عليه، أما مجرد نداوة فلا تبيح له ذلك، والذي لا دابة له يصلي قائماً في الطين بالإيماء، انتهى.

(2) أطرافه 669، 836، 2016، 2018، 2027، 2036، 2040 - تحفة 4419 - 1/207.

محذوف هو هو أي: أثر الطين والماء تصديق رؤياه ويروى بالنصب أي: وكان ذلك تصديق رؤياه ﷺ وزاد في رواية ابن عساكر (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: المؤلف (كَانَ الْحُمَيْدِيُّ) أي: شيخه (يَحْتَجُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ) يقول (لَا يَمْسَحُ) أي: الساجد جبهته من أثر الأرض، ثم إن الجمهور قد حمل هذا الأثر على الأثر الخفيف لكن يعكر عليه قوله في بعض طرقه ووجهه ممتلئ طيناً وماء وأجاب النووي بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة انتهى.

فالحديث محمول على أنه كان شيئاً يسيراً لا يمنع مباشرة الجبهة الأرض ولو كان كثيراً لم تصح صلاته وهذا هو قول الجمهور واختلف قول مالك فيه فروى أشهب عنه أنه لا يجوز إلا السجود على الأرض على حسب ما يمكنه.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ يَوْمِي إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ يَسْجُدُ عَلَيْهِ وَيَسْجُدُ فِيهِ إِذَا كَانَ لَا يَعْمُ وَجْهَهُ وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ وَبِالْأَوَّلِ أَقُولُ وَإِنَّمَا يَوْمِي إِذَا كَانَ لَا يَجِدُ مَوْضِعًا نَقِيًّا مِنَ الْأَرْضِ فَإِنْ طَمَعَ أَنْ يَدْرِكَ مَوْضِعًا نَقِيًّا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَمْ يَجْزِئْهُ الْإِيمَاءُ فِي الطِّينِ وَفِيهِ أَنَّ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَادِقَةٌ.

وفيه: جواز طلب الخلوة عند إرادة المحادثة ليكون أجمع للضبط.

وفيه: الاستحذات عن الشيخ والتماس الاستماع منه.

وفيه: موافقة القوم لرئيسهم في الطاعة المندوبة.

وفيه: مشروعية الاعتكاف.

وفيه: أن ليلة القدر في أوتار العشر الأخير.

وفيه: أن ليلة القدر غير معين مخصوص بليلة والحكمة فيه تعظيم سائر الليالي وفيه استحباب ترك الإسراع إلى إزالة ما يصيب جبهة الساجد من غبار الأرض ونحوه.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوب السجدة على الجبهة والأنف ولولا ذلك لصانها عن شق الطين وتعقبه ابن المنير بأن الفعل لا يدل على الوجوب فلعله أخذ بالأكمل وأخذه من قوله صلوا كما رأيتموني أصلي معارض بأن المندوب في أفعال الصلاة أكثر من الواجب فعارض الغالب ذلك الأصل ثم هذا

136 - بَابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا،

وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِذَا خَافَ أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ

814 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ عَاقِدُوا أَرْزَهُمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا»⁽¹⁾.

الحديث أخرجه المؤلف في الصلاة والصوم والاعتكاف وأخرجه مسلم في الصوم وأبو داود في الصلاة والنسائي في الاعتكاف وابن ماجة في الصوم.

136 - بَابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا،

وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِذَا خَافَ أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ

(بَابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا،) عند الصلاة، (وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ) من المصلين (إِذَا خَافَ) وفي رواية: مخافة (أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ) أن ينكشف عورته أي: خوف انكشاف عورته وهو في الصلاة يشير بتلك الترجمة إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب ووجه إدخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن السجود والرفع منه يسهلان مع ضم الثياب وعقدها لا مع إرسالها وسدلها وأيضاً في ضم الثوب أمن من كشف العورة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة، (قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ عَاقِدُوا) أصله عاقدون سقطت النون بالإضافة إلى (أَرْزَهُمْ) بضم الهمزة والزاي وقد تسكن الزاي جمع إزار ويروى عاقدي أزرهم بالنصب على أنه خبر كان محذوفة أي: وهم كانوا عاقدي أزرهم أو على أنه حال أي: وهم مؤتزون حال كونهم عاقدي أزرهم (مِنَ الصَّغَرِ) أي: من أجل صغر أزرهم.

(عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا» أي: جالسين وذلك؛ لأنها كانت النساء متأخرات عن صف الرجال فنهين عن الرفع حتى لا تقع أبصارهن على عورات الرجال ففي الحديث

137 - باب: لَا يَكُفُّ شَعْرًا

815 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا يَكُفُّ ثَوْبَهُ وَلَا شَعْرَهُ»⁽¹⁾.

138 - باب لَا يَكُفُّ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ

816 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ،

الاحتياط في ستر العورة والتوثق بحفظ السترة.

137 - باب: لَا يَكُفُّ شَعْرًا

(باب) بالتونين (لَا يَكُفُّ) بضم الفاء كذا ضبطه الحافظ العسقلاني، قَالَ: وهو الراجح ويجوز الفتح. وَقَالَ الدماميني والبرماوي: بفتح الفاء عند المحدثين وضمها عند المحققين من النحاة وكذا في الترجمة الآتية والمعنى لا يضم المصلي (شَعْرًا) والمراد شعر الرأس ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من حيث إن الشعر يسجد مع الرأس إذا لم يكف أو يلف وحكمة النهي عن ذلك أن غرزة الشعر يقعد فيها الشيطان حالة الصلاة وقد تقدم ذكر أثر أبي رافع أنه رأى الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يصلي قد غرز ضفيرته في قفاه فحلها وَقَالَ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك مقعد الشيطان.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمد بن الفضل السدوسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) وفي رواية حماد بن زيد وفي أخرى حماد هو ابن زيد، (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه (قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ) بضم الهمزة وكسر الميم على البناء للمفعول، (أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ) الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين، (وَلَا يَكُفُّ ثَوْبَهُ وَلَا شَعْرَهُ) الذي في رأسه.

138 - باب لَا يَكُفُّ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ

(باب لَا يَكُفُّ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ) قد تقدم ما يتعلق به.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي وقد سقط في رواية لفظ: ابن

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، لَا أَكُفُّ شَعْرًا وَلَا نَوْبًا»⁽¹⁾.

139 - باب التَّشْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

817 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ⁽²⁾.

إسماعيل، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح اليشكري، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار، (عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: أُمِرْتُ) بضم الهمزة (أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ) وزيد في رواية: أعظم. (لَا أَكُفُّ شَعْرًا) من رأسي، (وَلَا نَوْبًا) قد تقدم ما فيه.

139 - باب التَّشْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

(باب التَّشْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي) حال (السُّجُودِ) قد تقدم هذه الترجمة بحديثها في باب الدعاء في الركوع.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطان، (عَنْ سُفْيَانَ) الثوري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد منصور وفي رواية (مَنْصُورٌ) ابْنُ الْمُعْتَمِرِ، (عَنْ مُسْلِمٍ) وزيد في رواية: هُوَ ابْنُ صُبَيْحٍ بضم المهملة وفتح الموحدة وآخره حاء مهملة أَبِي الضُّحَى بضم الضاد المعجمة وبالقصر، (عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانِ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ) أي: يعمل ما أمر به في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ والمراد بالقرآن بعضه وهي السورة المذكورة، وقد بين الأعمش في روايته عن أبي الضحى كما سيأتي في التفسير ابتداء هذا الفعل وأنه وازب عليه ﷺ ولفظه: ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن

(1) أطرافه 809، 810، 812، 815 - تحفة 5734.

(2) أطرافه 794، 4293، 4967، 4968 - تحفة 17635.

أخرجه مسلم في الصلاة باب ما يقال في الركوع والسجود رقم (484).

أنزلت عليه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: 1] إلا يقول فيها الحديث، قيل: اختار النبي ﷺ الصلاة لهذا القول لأن حالها أفضل من غيرها، انتهى.

وليس في الحديث أنه لم يكن يقول ذلك خارج الصلاة بل في بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه ﷺ كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها وفي رواية منصور بيان المحل الذي كان ﷺ يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود ثم إنه وقع في رواية ابن السكن عن الفربري قَالَ أبو عبد الله يعني قوله تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: 3] وهذا تعيين أحد الاحتمالين في قوله تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ الآية لأنه يحتمل أن يكون المراد أن يسبح بنفس الحمد لما تضمنه الحمد من معنى التسبيح الذي هو التنزيه لاقتضاء الحمد نسبته الأفعال المحمود عليها إلى الله تعالى فعلى هذا يكفي في امتثال الأمر الاقتصار على الحمد ويحتمل أن يكون المراد فسبح متلبساً بالحمد فلا يمثل حتى يجمعهما وهو الظاهر وكان رسول الله ﷺ يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفي ما أمر به في الآية.

فالحمد: إشارة إلى إثبات الصفات الوجودية المسماة بصفات الإكرام والتسبيح إلى الصفات العدمية المسماة بصفات الجلال والربوبية إشارة إلى ما هو مبدأ الإنسان والمغفرة إلى المعاد.

وفيه: تقديم الثناء على الدعاء، وفيه أن التخلية قبل التحلية قَالَ ابن دقيق العيد يؤخذ من هذا الحديث إباحة الدعاء في الركوع وإباحة التسبيح في السجود ولا يعارضه قوله ﷺ المروي عند مسلم وأبي داود والنسائي أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء قَالَ ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أن يكون أمر في السجود بتكثير الدعاء لإشارة قوله فاجتهدوا والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثيراً فلا يعارض ما أمر به في السجود، انتهى.

واعترضه الفakahاني بأن قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان يكثر أن يقول صريح في أن ذلك وقع منه كثيراً فلا يعارض ما أمر به في السجود قَالَ الحافظ

140 - بَابُ الْمُكْتَبَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ

818 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، أَنَّ مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا أُنبِّئُكُمْ

الْعُسْقَلَانِي هَكَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ شَيْخُنَا ابْنُ الْمَلْقَنِ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ وَقَالَ: فَلْيَتَأَمَّلْ وَهُوَ عَجِيبٌ فَإِنَّ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ أَرَادَ بِنَفْيِ الْكَثْرَةِ عَدَمَ الزِّيَادَةِ عَلَى قَوْلِهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فِي الرُّكُوعِ الْوَاحِدِ فَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السُّجُودِ الْمَأْمُورِ فِيهِ بِالِاجْتِهَادِ فِي الدُّعَاءِ الْمَشْعُرِ بِتَكْثِيرِ الدُّعَاءِ وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ دُونَ بَعْضٍ حَتَّى يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ يَكْثُرُ الْحَدِيثُ.

تَنْبِيهِ:

الحديث الذي ذكره ابن دقيق العيد أما الركوع إلى آخره أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وفيه بعد قوله فاجتهدوا في الدعاء فقمنا أن يستجاب لكم وقمنا بفتح القاف والميم وقد تكسر معناه حقيق وجاء الأمر بالإكثار من الدعاء في السجود وهو أيضاً عند مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء والأمر بالإكثار من الدعاء في السجود يشمل الحث على تكثير الطلب لكل حاجة كما جاء في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسَأْلِ أَحَدِكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا حَتَّى شَسَعَ نَعْلَهُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَيَشْمَلُ التَّكَرُّارَ لِلسُّؤَالِ الْوَاحِدِ ثُمَّ الِاسْتِجَابَةُ تَشْمَلُ اسْتِجَابَةَ الدَّاعِي بِإِعْطَاءِ سُؤْلِهِ وَاسْتِجَابَةَ الْمُشْنَى بِتَعْظِيمِ ثَوَابِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

140 - بَابُ الْمُكْتَبَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ

(بَابُ الْمُكْتَبَيْنِ) أَيِ: اللَّبْثِ (بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) وَفِي رِوَايَةٍ بَيْنَ السُّجُودِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) السَّدُوسِيُّ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) حَمَادٌ وَيُرْوَى (حَمَّادٌ) ابْنُ زَيْدٍ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بِكَسْرِ الْقَافِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ.

(أَنَّ مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ) بَضَمَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتَحَ الْوَاوَ وَبِالْمِثْلَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا) لِلتَّنْبِيهِ (أُنَبِّئُكُمْ) مِنَ الْإِنْبَاءِ هُوَ الْإِخْبَارُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ قَالَ اللَّهُ

صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَذَاكَ فِي غَيْرِ حِينَ صَلَاةٍ، فَقَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَامَ هُنَيْئَةً، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيْئَةً، فَصَلَّى صَلَاةَ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ شَيْخِنَا هَذَا، قَالَ أَيُّوبُ: كَانَ يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ كَانَ يَقْعُدُ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ⁽¹⁾.

تَعَالَى: ﴿مَنْ أَتْبَاكَ هَذَا﴾ [التحريم: 3] وبالباء قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أُوْنِيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ دَلِكُمْ﴾ [آل عمران: 15] فافهم.

(صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية صلاة النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَيُّوبُ: أبو قلابه (وَذَاكَ) أي: الإنباء الذي دل عليه أنبئكم.

(فِي غَيْرِ حِينَ صَلَاةٍ) أي: في غير وقت صلاة من الصلوات المفروضة ويتعين حمله على ذلك حتى لا يدخل فيه أوقات المنع من النافلة لتنزيه الصحابي عن التنفل حينئذ وليس في اليوم والليلة وقت أجمع على أنه غير وقت الصلاة من الخمس إلا من طلوع الشمس إلى زوالها.

(فَقَامَ) أَيُّوبُ: فأحرم بالصلاة، (ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) من الركوع، (فَقَامَ هُنَيْئَةً) بضم الهاء وفتح النون وتشديد الياء أَيُّوبُ: قليلاً وقد مر أصله في باب ما يقول بعد التكبير.

(ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيْئَةً) وهذا هو موضع الترجمة لأنه يقتضي الجلوس بين السجدة قدر الاعتدال قَالَ أبو قلابه: (فَصَلَّى صَلَاةَ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ) بكسر اللام (شَيْخِنَا هَذَا) بالجر عطف بيان لعمره أَيُّوبُ: كصلاته.

(قَالَ أَيُّوبُ) السخنياني بالسند المسوق إليه: (كَانَ) أَيُّوبُ: الشيخ المذكور (يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ كَانَ يَقْعُدُ) أَيُّوبُ: يجلس للاستراحة (فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ) هو شك من الراوي والمراد منه بيان جلسة الاستراحة وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الأولى والثانية فكأنه قَالَ يَقْعُدُ فِي آخِرِ الثَّالِثَةِ أَوْ فِي أَوَّلِ الرَّابِعَةِ والمعنى واحد فشك الراوي أيهما قَالَ وبهذا يسقط سؤال من قَالَ: لا جلوس للاستراحة في الركعة الرابعة لأن بعدها الجلوس للتشهد وإنما خصصنا القعود بجلسة الاستراحة ليوافق سائر الروايات عنه قَالَ فِي بَابِ الطَّمَأْنِينَةِ حين يرفع رأسه من الركوع وكان أبو يزيد إذا رفع رأسه من السجدة

819 - قَالَ: فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا، فِي حِينَ كَذَا صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا، فِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ»⁽¹⁾.

820 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: «كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ.....

الأخيرة استوى قاعدًا ثم نهض وسبق في باب كيف يعتمد على الأرض وكان الشيخ إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس وقال ابن التين: وفي رواية أبي ذر والرابعة بالواو وأراه غير صحيح ثم اعلم أن أكثر العلماء على أنه إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة من الركعة الأولى والثالثة ينهض على صدور قدميه ولا يجلس، وقال الشافعي: يجلس استراحة وسيجيء التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى.

(قَالَ) أَي: مَالِكُ بْنُ الْحَوِيثِ: (فَأَتَيْنَا) الْفَاءُ لِلْعُطْفِ عَلَى مُقَدَّرِ تَقْدِيرِهِ أَسْلَمْنَا فَأَتَيْنَا أَوْ أَرْسَلْنَا قَوْمَنَا فَأَتَيْنَا (النَّبِيَّ ﷺ)، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ) وَزَيْدٌ فِي رِوَايَةٍ: شَهْرًا، (فَقَالَ) ﷺ: (لَوْ رَجَعْتُمْ) أَي: إِذَا رَجَعْتُمْ أَوْ إِنْ رَجَعْتُمْ (إِلَى أَهْلِيكُمْ) بِسُكُونِ الْهَاءِ وَفِي رِوَايَةٍ: إِلَى أَهَالِيكُمْ بِفَتْحِ الْهَاءِ ثُمَّ أَلْفٌ بَعْدَهَا.

(صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا، فِي حِينَ كَذَا صَلُّوا) وَفِي رِوَايَةٍ: وَصَلُّوا بِالْوَاوِ (صَلَاةَ كَذَا، فِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ وَفِي الْأَذَانِ، (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) الْمَعْرُوفُ بِصَاعِقَةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ) بَضْمُ الزَّايِ وَفَتْحُ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالْبَرَاءِ بَعْدَ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَةِ الْكُوفِي كَانَ يَصُومُ الدَّهْرَ مَاتَ بِالْأَهْوَازِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بِكسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ ابْنُ كِدَامٍ، (عَنِ الْحَكَمِ) بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْكَافِ هُوَ ابْنُ عَتِيْبَةِ الْكُوفِي، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ) أَي: ابْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ

(1) أطرافه 628، 630، 631، 658، 685، 688، 6008، 7246 - تحفة 11185.

وَرُكُوعُهُ وَقُعودُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ»⁽¹⁾.

821 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ، كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا - قَالَ ثَابِتٌ: كَانَ أَنَسُ يَضْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمُ تَضْنَعُونَهُ - «كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ»⁽²⁾،

وَرُكُوعُهُ وَقُعودُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) أي: كان زمان ركوعه وسجوده وجلوسه بين السجدين (قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ) بالمد أي: المساواة.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هذا أكمل صفة صلاة الجماعة وأما الرجل وحده فله أن يطيل في الركوع والسجود أضعاف ما يطيل بين السجدين وبين الركوع والسجود وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب حد إتمام الركوع مستوفى.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهم، (عَنْ ثَابِتٍ) البنانى، عن أنس وفي رواية: (عَنْ أَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو) بمد الهمزة أي: لا أقصر (أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ، كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا، قَالَ ثَابِتٌ: كَانَ) أنس وفي رواية (أَنَسُ) ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَضْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمُ تَضْنَعُونَهُ) في صلاته في صلاتكم.

(كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ) فيمكث معتدلاً (حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ) بفتح النون من النسيان وبضمها مع تشديد السين المكسورة.

(1) طرفاه 792، 801 - تحفة 1781.

(2) وهذا واضح جدا لأنه لو كان معتادا كيف يتوهم الصحابي رضي الله عنه أنه نسي، وتوضيح ذلك أن الاعتدال ركن قصير عند الجمهور، ويستحب تطويله عند الإمام أحمد في قول مطلقاً، وفي قول في النوافل فقط دون الفرائض، بما ورد من الأدعية في ذلك من قوله: «ملء السماء وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» رواه أبو داود والأثرم وغير ذلك مما ورد من الأدعية ذكرها المغني، وتبعه صاحب الشرح الكبير إذ قال: قد اختلف عن أحمد في ذلك فروي عنه أنه قيل له أتزيد على هذا فتقول: أهل الثناء والمجد! فقال قد روي ذلك، وأما أنا فأقول هذا إلى ما شئت من شيء بعد، فظاهر هذا أنه لا يستحب ذلك في الفريضة اتباعاً لأكثر الأحاديث الصحيحة، ونقل عنه أبو الحارث أنه قال وأنا أقول ذلك، يعني أهل الثناء والمجد، فظاهره أنه يستحب، اختاره أبو حفص وهو =

وَيَبْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ⁽¹⁾.

(و) يمكث جالسًا (بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ) أي: من طول قيامه والخبر يدل على استحباب المكث بين السجديتين.
قَالَ ابن قدامة: والمستحب عند أحمد أن يقول بين السجديتين: رب اغفر لي رب اغفر لي يكرره مرارًا، انتهى.

وعندنا ليس بينهما ذكر مسنون لأن الاعتدال فيه ليس بمقصود فلا يسن فيه ذكر وما روي في ذلك فمحمول على التهجد وعند داود وأهل الظاهر أنه فرض إن تعمد تركه بطلت صلاته.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيه إشعار بأن من خاطبهم ثابت كانوا لا يطيلون الجلوس بين السجديتين ولكن السنة إذا ثبتت لا يبالي من تمسك بها بمخالفة من خالفها، والله أعلم.

وقد تقدم هذا الحديث أيضًا في باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع.

الصحيح انتهى. وكذا روجه الموفق قبل ذلك، وقال القسطلاني: اختلف هل الاعتدال ركن طويل أو قصير، والمرجح عند الشافعية أنه قصير تبطل الصلاة بتطويله، وقال أيضًا بعد ذلك في حديث الباب تبعًا للحافظ: هذا صريح في الدلالة على أن الاعتدال ركن طويل بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه للدليل ضعيف وهو قولهم: لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود، ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص، وقد اختار النووي جواز تطويل الركن القصير خلافًا للمرجح في المذهب، واستدل لذلك بحديث حذيفة عند مسلم أنه ﷺ قرأ في ركعة البقرة وغيرها ثم ركع نحوًا مما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك الحمد قيامًا طويلًا قريبًا مما ركع، قال النووي: الجواب عن هذا الحديث صعب والأقوى جواز الإطالة بالذكر انتهى.

وأما عند الحنفية والمالكية فلا يستحب تطويله ولا تفسد الصلاة بتطويله، فما ورد من الأدعية في الروايات محمول عندهما على بيان الجواز أو النوافل كما أفاده الشيخ قدس سره، أما عدم الفساد فظاهر للروايات الواردة في ذلك، ولذا اضطر النووي وتبعه الحافظ وغيره إلى القول بعدم الفساد، وأما عدم الاستحباب فلما تقدم قريبًا عن الشرح الكبير تبعًا للمغني في قول لأحمد أنه لا يستحب ذلك اتباعًا لأكثر الأحاديث الصحيحة، ومعلوم أن أكثر الروايات الواردة في صفة صلاته ﷺ متضافرة على تقصيره حتى يظن بالتطويل أنه نسي، وكذا ما وقع في حديث حذيفة وغيره وقائع جزئية وردت في بعض الليالي.

(1) طرفه 800 - تحفة 298.

أخرجه مسلم في الصلاة باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام رقم (472).

141 - باب: لا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ فِي السُّجُودِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: «سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا».

822 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

141 - باب: لا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ فِي السُّجُودِ

(باب) بالتونين (لا يَفْتَرِشُ) بالرفع على النفي وبالجزم على النهي أي: لا يبسط المصلي (ذِرَاعِيهِ) أي: ساعديه على الأرض ويتكئ عليها (فِي السُّجُودِ) قَالَ الزين ابن المنير أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد والمعنى من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأراد بذلك أن الافتراش المذكور في حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر لي أنه أشار إلى رواية أبي داود فإنه أخرج حديث الباب عن مسلم بن إبراهيم عَنْ شُعْبَةَ بَلَفْظٍ وَلَا يَفْتَرِشُ بَدَلٍ يَنْبَسُطُ وَرَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوَهُ بَلَفْظٍ إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ وَلَا يَفْتَرِشْ ذِرَاعِيهِ الْحَدِيثَ وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ.

(وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) الساعدي: (سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ) على الأرض حال كونه (غَيْرَ مُفْتَرِشٍ) قَالَ الْحَطَّائِيُّ وَضَعَ الْيَدَيْنِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ فِي السَّجْدَتَيْنِ أَنْ يَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَيَقِلُّ سَاعِدِيهِ وَلَا يَضَعُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: (وَلَا قَابِضِهِمَا) أَنَّهُ يَبْسُطُ كَفَيْهِ مَدًّا وَلَا يَقْبِضُهُمَا بَأَنْ يَضُمَّ أَصَابِعُهُمَا.

ويحتمل أن يراد بذلك ضم الساعدين والعضدين فيلصقهما ببطنه ولكن يجافي مرفقيه عن جنبه.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وتبعه الْعَيْنِيُّ قوله: ولا قابضهما أي: وغير قابض اليدين بأن لا يجافيهما عن جنبه بل يضمهما إليهما وهذا الذي يسمى بالتخوية عند الفقهاء وهذا التعليق قطعة من حديث مطول أخرجه في باب سنة الجلوس في التشهد ويأتي بعد ثلاثة أبواب.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بموحدة مفتوحة فمعجمة مشددة ويقال له محمد بندار، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) المعروف بغندر، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي

شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ»⁽¹⁾.

رواية: أَخْبَرَنَا: (شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامه يروي (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) وفي نسخة سقط لفظ ابن مالك وفي رواية أبي داود الطيالسي عند الترمذي وكذا في رواية معاذ عند الإسماعيلي كلاهما عَنْ شُعْبَةَ التصريح بسماع قتادة له عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اعْتَدِلُوا) أي: كونوا متوسطين بين الافتراش والقبض (فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطْ) بمثناة تحتية وسكون موحدة من غير نون.

(أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ) فينبسط (انْبِسَاطَ الْكَلْبِ) مثل قوله تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17] وقيل بسط وانبسط بمعنى كقولهم اقتطع وقطع وفي رواية ولا ينبسط من الانفعال وفي أخرى ولا يبتسط ابتساط الكلب من الافتعال فعله ومصدره، قَالَ الْعَيْنِيُّ: والأولى هي الأحسن والحاصل أن اعتدال السجود استقامته وتثقيفه.

وَقَالَ ابن دقيق العيد: لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر لأن الاعتدال الحسي المطلوب في الركوع لا يتأتى هنا فإنه هناك استواء الظهر والعنق والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الأعالي قَالَ وقد ذكر الحكم هنا مقرونًا بعلته فإن التشبيه بالأشياء الخسيسة يناسب تركه في الصلاة انتهى.

وأيضًا: أن الاعتدال المذكور أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الأرض وأبعد من هيئات الكسالى فإن المنبسط يشبه الكلب ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها فلو ترك الاعتدال كان مسيئًا مرتكبًا لنهي التنزيه وصلاته صحيحة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث المعنى فإن معنى قوله ولا ينبسط ولا يفرش وقد أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي أيضًا.

فائدة:

اعلم أن أبا داود أخرج هذا الحديث وترجم له بقوله باب صفة السجود ثم

(1) أطرافه 241، 405، 412، 413، 417، 531، 532، 1214 - تحفة 1237.

قَالَ بَاب الرخصة في ذلك ثم روى حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اشْتَكَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فَقَالَ استعينوا بالركب وَقَالَ ابن عجلان أحد رواة هذا الحديث وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعيى وفي التلويح وزعم أبو داود أن هذا كان رخصة فأما أبو عيسى فإنه فهم منه غير ما قاله ابن عجلان فذكره في باب ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود وروى الترمذي من طريق الأعمش عن أَبِي سَفْيَانَ عن جَابِر رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ وَلَا يَفْتَرِشْ ذِرَاعِيهِ افْتَرَاشَ الْكَلْبِ»، وروى مسلم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا نَهَى النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ افْتَرَاشَ السَّبْعِ، وروى ابن خزيمة من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَرْفَعُهُ إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَفْتَرِشْ يَدَيْهِ افْتَرَاشَ الْكَلْبِ وَلِيَضْمَ فَخْذِهِ.

وروى مسلم أَيْضًا من حديث البراء قَالَ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَيْكَ وَارْفَعْ مَرْفَقَيْكَ» وروى الحاكم من طريق عبد الرحمن بن شبل قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ نَقْرَةِ الْغَرَابِ وَافْتَرَاشِ السَّبْعِ وَأَنْ يُوْطَّنَ الرَّجُلُ الْمَكَانَ فَإِنْ قِيلَ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ أَنَا الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعَارِضُ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ الترمذي بَاب الرخصة في الإقعاء فذكر حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الإقعاء على القدمين هو سنة نبيكم محمد ﷺ وحسنه وفي المشكل للطحاوي عن عطية العوفي قَالَ رَأَيْتُ الْعَبَادَةَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ وَابْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ يُقْعُونَ فِي الصَّلَاةِ وَيَرَاهُمُ الصَّحَابَةُ فَلَا يَنْكُرُونَهُ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا كَانَ يَضَعُ يَدَيْهِ إِلَى جَنْبَيْهِ إِذَا سَجَدَ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ كَانَ هَذَا رِخْصَةً وَقَالَ أَحْمَدُ تَرَكَهُ النَّاسُ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ افْتَرَاشَ السَّبْعِ لَا شَكَّ فِي كِرَاهَتِهِ وَاسْتِحْبَابِ نَقِيضِهَا وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى يَدَيْهِ فَلَوْ أَنَّ بَهِيمَةً أَرَادَتْ أَنْ تَمْرَ لَمَرَّتْ وَفِي لَفْظِ خَوَى بِيَدَيْهِ يَعْنِي جَنَحَ حَتَّى يَرَى وَضَحَ إِبْطِيهِ مِنْ وَرَائِهِ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بَحِينَةَ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُو بَيَاضَ إِبْطِيهِ وَعَنْ ابْنِ أَقْرَمَ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَفْرِي إِبْطِيهِ كَلَّمَا سَجَدَ قَالَ

142 - بَابُ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَثَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ نَهَضَ

823 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَثَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا»⁽¹⁾.

الترمذي حديث حسن ولا يعرف لابن أقرم غير هذا الحديث .

وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ: ذَكَرَ الْبَغَوِيُّ لَهُ حَدِيثًا آخَرَ فِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُقِطَ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: 25] وَلَمَّا ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ فِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَقْرَمَ قَالَ لَهُ رَوَايَةٌ ثَابِتَةٌ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ رُئِيَ وَضَحَ إِبْطِيهِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا وَأَخْرَجَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى جَافَى حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ وَصَحَّحَهُ أَيْضًا أَبُو زُرْعَةَ.

142 - بَابُ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَثَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ نَهَضَ

(بَابُ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا) أَيُ: لِلْإِسْتِرَاحَةِ (فِي وَثَرٍ) أَيُ: فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ (مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ نَهَضَ) قَائِمًا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ الدُّوَلَابِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ) بِضَمِّ الْهَاءِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ ابْنُ بَشِيرٍ بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ) هُوَ ابْنُ مَهْرَانَ، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رَوَايَةٍ: أَخْبَرَنِي بِالْإِفْرَادِ (مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَثَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ) إِلَى الْقِيَامِ (حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا) لِلْإِسْتِرَاحَةِ وَبِذَلِكَ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَسْتَحْبِبْهَا الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ كَالْأَكْثَرِ.

وَقَالَ الطُّحَاوِيُّ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ جُلُوسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ فَإِنَّهُ سَاقَهُ بِلَفْظِ قَامَ وَلَمْ يَتَوَرَّكَ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا قَالَ الطُّحَاوِيُّ فَلَمَّا تَخَالَفَ الْحَدِيثَانِ أَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا فَعَلَهُ فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ لَعَلَّه كَانَتْ بِهِ فَقْعَدَ مِنْ

143 - باب: كَيْفَ يَغْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ؟

824 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ، فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ:

أجلها لا لأن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص .

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْعِلَّةِ وَأَمَّا تَرْكُهُ ﷺ فليبان جواز الترك .

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بَأَن قَوْلَهُ ﷺ لَا تَبَادُرُونِي بِالْقِيَامِ وَلَا الْقُعُودِ فَإِنِّي قَدْ بَدَنْتُ يَدِلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَعَلَةً فَلَا تَشْرَعُ إِلَّا فِي حَقٍّ مِنْ اتَّفَقَ لَهُ نَحْوُ ذَلِكَ وَأَنَّ هَذِهِ الْجُلُوسَةَ لِلِاسْتِرَاحَةِ وَالصَّلَاةِ غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ لَتِلْكَ، وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ إِنْ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ هُوَ رَاوِي حَدِيثِ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي فَحِكَايَاتُهُ لَصِفَاتِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَاخِلَةٌ تَحْتَ هَذَا الْأَمْرِ فَفِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَنَافِي وَجُودَ الْعِلَّةِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْجُلُوسَةِ وَفِي التَّمْهِيدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي النَّهْوضِ فِي السُّجُودِ إِلَى الْقِيَامِ فَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ يَنْهَضُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ وَلَا يَجْلِسُ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رُؤُوسِ قَدَمَيْهِ ثُمَّ قَالَ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَضُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ وَلَمْ يَجْلِسْ وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَخْرَجَ أَيُّضًا عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَرَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ مَا بَيْنَ بَغْدَادِي وَوَاسِطِي وَبَصْرِي وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ أَيُّضًا.

143 - باب: كَيْفَ يَغْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ؟

(باب) بِالتَّنْوِينِ (كَيْفَ يَغْتَمِدُ) الْمَصْلِيُّ (عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ؟) آيَةُ رَكْعَةٍ كَانَتْ وَفِي رِوَايَةٍ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ أَيْ: الْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ.

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) الْعَمِي، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ: أَخْبَرَنَا (وَهَيْبٌ) بضم الواو مصغراً هو ابن خالد، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ، فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ) وَفِي

إِنِّي لأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، قَالَ أَيُّوبُ: فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: وَكَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا - يَعْنِي عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ - قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ «يُتِمُّ التَّكْبِيرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ قَامَ»⁽¹⁾.

رواية: قَالَ بدون الفاء: (إِنِّي لأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ) بدون نون الوقاية وفي رواية: ولكني بنون الوقاية وفي أخرى لكن بدون الواو أيضًا (أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ) بضم الهمزة من الإراءة (كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ) وفي رواية رأى رسول الله ﷺ (يُصَلِّي، قَالَ أَيُّوبُ) السختياني: (فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: وَكَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ) كانت (مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا - يَعْنِي عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ - بكسر اللام.

(قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُتِمُّ التَّكْبِيرَ) أي: كان يكبر عند كل انتقال غير الاعتدال لا ينقص من التكبيرات شيئًا عند الانتقالات أو كان يمدّه من أول الانتقال إلى آخره.

فإذا رفع بالفاء ويروى: (وَإِذَا رَفَعَ) بالواو (رَأْسَهُ) من السجدة وفي رواية: (عَنِ السَّجْدَةِ) وفي أخرى في السجدة (الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ) بباطن كفيه كما يعتمد الشيخ العاجز إذا عجن الخمير كما قال الفقهاء.

(ثُمَّ قَامَ) فإن قيل ترجم على كيفية الاعتماد والذي في الحديث إثبات نفس الاعتماد فقط فما وجه موافقة الحديث للترجمة؟

فالجواب: أن يقال الكيفية مستفادة من قوله جلس واعتمد على الأرض ثم قام فكأنه أراد بالكيفية أن يقوم معتمدًا عن جلوس لا عن سجود.

وقيل: يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد لأنه افتعال من العماد والمراد به الاتكاء وهو باليد يدل عليه ما رواه عبد الرزاق عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمدًا على يديه قبل أن يرفعهما وقد مر هذا الحديث غير مرة.

144 - باب: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «يُكَبِّرُ فِي نَهَضَتِهِ».

825 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

الْحَارِثِ، قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ

144 - باب: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

(باب) بالتنوين (يُكَبِّرُ) المصلي (وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ) أي: الركعتين الأوليين من باب إطلاق الجزء على الكل وأشار بذلك إلى أن التكبير عند القيام إلى الركعة الثالثة من التشهد الأول وقت النهوض من السجدةتين وعند بعضهم وقت الاستواء ونقل ذلك عن مالك فروى في الموطأ عن أَبِي هُرَيْرَةَ وابن عمر وغيرهما رضي الله عنهم أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء أولى وفي المدونة لا يكبر حتى يستوي قائماً ووجهه بعض أتباعه بأن تكبير الافتتاح يقع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث أن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يستحب رفع اليدين حينئذ ليكمل المناسبة ولا قائل منهم به.

(وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) هو عبد الله بن الزبير بن العوام وقد غلب عليه هذا دون

غيره.

(يُكَبِّرُ فِي) أول (نَهَضَتِهِ) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه في مصنفه عن عبد الوهاب الثقفي عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن ابن الزبير رضي الله عنهما كان يكبر لنهضته ومطابقة هذا الأمر للترجمة من حيث الاستعمال لنهضته في القيام أكثر والله أعلم.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ) أبو زكريا الحمصي، (قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء وفتح اللام واسمه عبد الملك وفليح لقبه فغلب على اسمه واشتهر به، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ) ابن المعلى الأنصاري المدني قاضيا.

(قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري رضي الله عنه، أي:

بالمدينة وبين الإسماعيلي في روايته من طريق يونس عن محمد بن فليح سبب

«فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ وَحِينَ رَفَعَ وَحِينَ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ» وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ⁽¹⁾.

ذلك ولفظه اشتكى أَبُو هُرَيْرَةَ أَوْ غَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثَ .

وكان أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصَلِّي بالناس في إمارة مروان على المدينة وكان مروان وغيره من بني أمية يسرون بالتكبير.

(فَجَهَرَ) أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِالتَّكْبِيرِ) زاد الإسماعيلي حين افتتح وحين ركع وحين سجد.

(حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ وَحِينَ رَفَعَ) زاد الأصيلي رأسه، (وَحِينَ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ) الأولين وهذا هو موضع الترجمة.

(وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ) أي: وَقَالَ بعد الانصراف من الصلاة هكذا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي.

وقد زاد الإسماعيلي فلما انصرف قيل له قد اختلف الناس على صلاتك فقام عند المنبر فَقَالَ: إني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أم لم تختلف إني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يَصَلِّي.

وذكر الحُمَيْدِيُّ في الجمع بين الصحيحين أن البرقاني خرجه في صحيحه بلفظ إن الناس قد اختلفوا في صلاتك انتهى.

والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والإسرار به وكان مروان وغيره من بني أمية يسرونه كما تقدم وفي الحديث أن التكبير للقيام يكون مقارناً للفعل كما هو مذهب الجمهور خلافاً لمالك وقد تقدم.

وأما ما تقدم في باب ما يقول الإمام ومن خلفه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ وإذا قام من السجدين قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ فيحمل على أن المعنى إذا شرع في القيام.

826 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ، صَلَاةً خَلَفَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ وَإِذَا رَفَعَ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ»، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ عِمْرَانُ بِيَدِي، فَقَالَ: لَقَدْ صَلَّى بِنَا هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - أَوْ قَالَ: لَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - (1).

قَالَ الزين ابن المنير: أجرى البُخَارِيُّ الترجمة وأثر ابن الزبير مجرى التبيين لحديثي الباب لأنهما ليسا صريحين في أن ابتداء التكبير يكون مع أول النهوض انتهى فليتأمل.

ورواة هذا الحديث ما بين حمصي ومدني، وقد تفرد به المؤلف عن أصحاب الكتب الستة.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشي، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ) بفتح الغين المعجمة وسكون المثناة التحتية في الأول وبفتح الجيم في الثاني، (عَنْ مُطَرِّفٍ) بضم الميم وفتح المهملة وكسر الراء هو ابن عبد الله بن الشخير العامري.

(قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ) هو ابن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (صَلَاةً) من الصلوات (خَلَفَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بالبصرة، (فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ وَإِذَا رَفَعَ) رأسه من السجود (كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ) الأولين بعد التشهد (كَبَّرَ) عند ابتداء القيام وهذا هو موضع الترجمة.

(فَلَمَّا سَلَّمَ) أي: علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَخَذَ عِمْرَانُ) أي: ابن حصين (بِيَدِي) بكسر الدال على الأفراد.

(فَقَالَ: لَقَدْ صَلَّى بِنَا هَذَا) يعني علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ) صلاة رسول الله ﷺ (أَوْ قَالَ: لَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ) الشك من مطرف قاله العيني.

145 - بَابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ (1)

145 - بَابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ

يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بَيَانُ أَنَّ السَّنَةَ فِي الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ الْهَيْئَةُ الْآتِي ذَكَرَهَا مِنَ الْإِفْتِرَاشِ فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى فِي، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْجُلُوسَ نَفْسَهُ سَنَةٌ فِي التَّشَهُّدِ فَالْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ وَحَدِيثُ الْبَابِ يَصْلُحُ لِلْأَمْرَيْنِ لَكِنْ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي يَكُونُ الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ الَّتِي هِيَ أَعَمُّ مِنَ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ لِأَنَّ نَفْسَ الْجُلُوسِ وَاجِبٌ.

(1) الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ شَهِيرَةٌ؛ وَهِيَ أَنَّ سَنَةَ الْجُلُوسِ عِنْدَنَا الْإِفْتِرَاشُ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ، وَالتُّرُوكُ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ السَّنَةَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ الصَّلَاةِ كَالْحَنْفِيَّةِ، وَفِي الْجُلُوسِ الْأَخِيرَةِ كَالْمَالِكِيَّةِ، وَعِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْإِفْتِرَاشُ فِي الْجُلُوسِ كُلِّهَا كَالْحَنْفِيَّةِ إِلَّا فِي صَلَاةٍ فِيهَا تَشَهُّدَانِ، فَيَتْرُكُ فِي الثَّانِي مِنْهُمَا لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا تَظْهَرُ فِي الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ فَإِنَّ فِيهِمَا التُّرُوكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهَا جُلُوسَةٌ كَبِيرَةٌ يَعْقُبُهَا السَّلَامُ وَالْإِفْتِرَاشُ عِنْدَ أَحْمَدَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا جُلُوسَتَانِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، وَالْبَسْطُ فِي الْأَوْجُزِ، قَالَ الْمَوْفِقُ: جَمِيعُ جُلُوسَاتِ الصَّلَاةِ لَا يَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا فِي تَشَهُّدِ ثَانٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسُنُّ التُّرُوكَ فِي كُلِّ تَشَهُّدٍ يَسْلُمُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا كَتَشَهُّدِ الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَالتَّطَوُّعِ، وَلَنَا حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ مَا يَسْلُمُ فِيهِ وَمَا لَا يَسْلُمُ» وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ وَكَانَ يَفْرَشُ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَهَذَا بِقَضِيَانِ عَلَى كُلِّ تَشَهُّدٍ بِالْإِفْتِرَاشِ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْهُ لِحَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ فِي التَّشَهُّدِ الثَّانِي، فَيُقْبَى فِيمَا عَدَاهُ عَلَى قَضِيَّةِ الْأَصْلِ، وَلِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِتَشَهُّدِ ثَانٍ فَلَا يَتْرُكُ فِيهِ كَالْأَوَّلِ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّشَهُّدَ الثَّانِيَّ إِنَّمَا تُوْرِكُ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ التَّشَهُّدَيْنِ، وَمَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَشَهُّدٌ وَاحِدٌ لَا اشْتِبَاهَ فِيهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْفَرْقِ، انْتَهَى.

وَمَدَارُ الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ عَلَى حَدِيثِي ابْنِ عَمْرٍ وَغَيْرِهِ وَأَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ فَالْحَنْفِيَّةُ رَجَحُوا الْأَوَّلَ، وَالْمَالِكِيَّةُ الثَّانِي، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ تَرْجَمَ بِسَنَةِ الْجُلُوسِ وَلَمْ يَحْكَمْ فِي التَّرْجُمَةِ بِشَيْءٍ، بَلْ ذَكَرَ فِيهَا الرَّوَايَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّرْجُمَةَ عَلَى الْأَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ أَصُولِ التَّرَاجِمِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَصْلِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ بِأَنَّ سَنَةَ الْجُلُوسِ يَحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ أَنَّ السَّنَةَ فِي الْجُلُوسِ الْهَيْئَةُ الْفُلَانِيَّةُ كَالْإِفْتِرَاشِ مَثَلًا، فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى «فِي» وَأَنْ يَرَادَ أَنَّ نَفْسَ الْجُلُوسِ سَنَةٌ فَالْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ نَحْوُ شَجَرِ الْأَرَاكِ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِي الْبَابِ يَصْلُحُ لِلْأَمْرَيْنِ، فَإِنَّ قُلْتَ: الْجُلُوسُ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا، قُلْتَ: الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ الطَّرِيقَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ وَهِيَ أَعَمُّ مِنَ الْمَنْدُوبِ انْتَهَى. رَجَحَ الْحَافِظُ الْأَوَّلَ إِذْ قَالَ: أَيُّ السَّنَةِ فِي الْجُلُوسِ الْهَيْئَةُ الْآتِي ذَكَرَهَا وَلَمْ يَرِدْ أَنَّ نَفْسَ الْجُلُوسِ سَنَةٌ، =

وَكَاثَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ : «تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جِلْسَةَ الرَّجُلِ وَكَانَتْ فَقِيهَةً».

(وَكَاثَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ) خيرة بنت أبي حدرد الصحابية التي هي الكبرى وقيل هجيمة التابعة التي هي الصغرى لما سيأتي.
(تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جِلْسَةَ الرَّجُلِ) بكسر الجيم لأن المراد الهيئة كما يجلس الرجل بأن تنصب اليمنى وتفتersh اليسرى.

(وَكَاثَتْ) أي: أم الدرداء (فَقِيهَةً) أي: عالمة بالسنة وهذا الأثر المعلق وصله ابن أبي شيبة عن وكيع عن ثور عن مكحول أن أم الدرداء كانت تجلس في الصلاة كجلسة الرجل ولم يقع فيه قوله كانت فقيهة، نعم وصله المؤلف في تاريخه الصغير من طريق مكحول باللفظ الذي ذكره في صحيحه فجزم بعض الشراح بأن ذلك من كلام البخاري لا من كلام مكحول. قال مغلطي: القائل كانت فقيهة هو البخاري فيما أرى وتبعه الشيخ ابن الملقن فقال: الظاهر أنه قول البخاري انتهى. قال الحافظ العسقلاني: وليس كما قالوا فقد رويناه تأمًا في مسند الفريابي أيضًا والله أعلم وقيل يفهم من هذا أن أم الدرداء هذه هي الصغرى التابعة لا أم الدرداء الكبرى الصحابية لأن مكحولًا أدرك الصغرى دون الكبرى. وَقَالَ ابن الأثير: قد جعل ابن مندة وأبو نعيم خيرة أم الدرداء الكبرى وهجيمة واحدة وليس كذلك فإن الكبرى اسمها خيرة والصغرى اسمها هجيمة والكبرى لها صحبة والصغرى لا صحبة لها هذا هو الصحيح وما سواه وهم.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: إطلاق البُخَارِيِّ أم الدرداء هنا يحتمل الكبرى والصغرى ولكن احتمال الكبرى أقوى لقوله وكانت فقيهة ففي هذا الأثر دلالة على أن

=
ويحتمل إرادته على أن المراد بالسنة الطريقة الشرعية التي هي أعم من الواجب والمندوب، وقال الزين ابن المنير: ضمن هذه الترجمة ستة أحكام، وهي أن هيئة الجلوس غير مطلق الجلوس، والتفرقة بين الجلوس للشهد الأول والآخر، وبينهما وبين الجلوس بين السجدين وأن ذلك كله سنة وأن لا فرق بين الرجال والنساء وأن هذا العلم يحتاج بعمله، انتهى. والظاهر عندي: أن غرضه من أثرها أن لا فرق بين ذلك في الرجال والنساء كما قال به الشافعية كما سيأتي، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي قوله: فقيهة فعلم أن جلسة الرجل للمرأة أيضًا جائزة، وهو الغرض للبخاري، وقوله قدم رجله اليسرى، كما هي هيئة التورك للرجال حين العذر، أما المرأة فلا تنصب اليمنى بل تفتershهما، ثم تورك النساء عندنا ثبت بالقياس، وهو أن مبناهن على الستر، وكذا رواه أبو داود في مراسيله كما نقله الزيلعي، انتهى.

827 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ، فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ

المستحب للمرأة أن تجلس كما يجلس الرجل وبه قَالَ النخعي وأبو حنيفة ومالك ويروى عن أنس كذلك وعن مالك أنها تجلس على وركها الأيسر وتضع فخدها الأيمن على الأيسر وتضم بعضها إلى بعض قدر طاقتها ولا تفرج في ركوع ولا سجود ولا جلوس بخلاف الرجل .

وَقَالَ قوم: تجلس كيف شئت إذا تجمعت وبه قَالَ عطاء والشعبي وكانت صفية رضي الله تعالى عنها تصلي متربعة ونساء ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كن يفعلنه وَقَالَ بعض السلف كانت النساء يؤمرن أن يتربعن إذا جلسن في الصلاة ولا يجلسن جلوس الرجال على أوراكنهن وَقَالَ عطاء وحماد تجلس كيف يتيسر وفي هذا الأثر أيضًا أن لا فرق بين الرجال والنساء في الجلوس وأن ذا العلم يحتج بعمله قاله الزين ابن المنير، ومن طريقة البخاري أن الدليل إذا كان عامًّا وعمل بمعمومه بعض العلماء رجح به وإن لم يحتج بمفرده، وقد عرف من رواية مكحول أن المراد بأمر الدرداء هي الصغرى التابعة وعمل التابعي بمفرده ولو لم يخالف لا يحتج به وإنما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك، ولم يورد البخاري أثر أم الدرداء ليحتج به بل للتقوية.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي، (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ) أي: ابن محمد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتكبير العبد فيهما وهو تابعي ثقة سمي باسم أبيه وكني بكنيته وقوله: (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ) صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم روى عنه بلا واسطة وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخل معن بن عيسى وغيره عنه فيه بين عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله القاسم بن محمد والد عبد الرحمن بين ذلك الإسماعيلي وغيره فيحمل أن عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه ثم لقيه أو سمعه منه مع أبيه وثبته فيه أبوه.

(أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ) للتشهد (فَفَعَلْتُهُ) أي: التربع (وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ

السَّنَّ، فَتَهَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَقَالَ: «إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتُثْنِيَ الْيُسْرَى»، فَقُلْتُ: إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ رِجْلِي

السَّنَّ⁽¹⁾ فَتَهَانِي) عنه أبي (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (وَقَالَ: «إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ) التي سنّها النَّبِيُّ ﷺ لَأَنَّ الصَّحَابِي إِذَا قَالَ سَنَةً فَإِنَّمَا يَرِيدُ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِمَّا الْقَوْلِيَةَ وَإِمَّا الْفِعْلِيَةَ فَيَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مُسْنَدًا كَذَا قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ.

(أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى) أَي: لَا تَلصِقْهَا بِالْأَرْضِ (وَتُثْنِيَ) بفتح المثناة الفوقية من الثني أَي: تعطف رجلك (الْيُسْرَى) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل يجلس فوقها أو يتورك ووقع في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم ابن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على وركه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قَالَ أَرَانِي هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَتَبَيَّنَ مِنْ رِوَايَةِ الْقَاسِمِ مَا أَجْمَلَ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ عَلَى رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِتَصْرِيحِهِ فِيهَا بِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ السُّنَّةُ لَا قِتْضَاءَ ذَلِكَ الرِّفْعَ بِخِلَافِ رِوَايَةِ الْقَاسِمِ، وَرَجَّحَ ذَلِكَ عِنْدَهُ حَدِيثُ أَبِي حَمِيدٍ الْمَفْضَلُ بَيْنَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمَذْكُورَةَ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا لَا تَخَالِفُ حَدِيثَ أَبِي حَمِيدٍ لِأَنَّ فِي الْمَوْطَأِ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ التَّصْرِيحَ بِأَنَّ جُلُوسَ عُمَرَ الْمَذْكُورَ كَانَ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ فَإِذَا حَمَلْتَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَلَى التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ وَرِوَايَةَ مَالِكٍ عَلَى التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ انْتَفَى التَّعَارُضُ وَوَافَقَ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم عن أبيه قَالَ من سنة الصلاة أن تنصب اليمنى ويجلس على اليسرى، (فَقُلْتُ) أَي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقُلْتُ: (إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ) أَي: التَّارِبُ فَلَمْ تَنْهَانِي عَنْهُ؟ قَالَ (فَقَالَ: إِنَّ رِجْلِي) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ وَفِي رِوَايَةِ حَكَاهَا ابْنُ التَّيْنِ إِنَّ رِجْلِي وَوَجْهَتِ بَوَاجِهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ إِنْ بِمَعْنَى نَعَمْ، أَي: فَعَلَ ذَلِكَ وَيَكُونُ حَرْفُ جَوَابٍ.

لَا تَحْمِلَانِي⁽¹⁾.

وقد ورد ذلك في كلام العرب نظمًا ونثرًا أما النظم ففي قوله :
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه
وأما النثر فقد قَالَ عبد الله بن الزبير لمن قَالَ لعن الله ناقة حملتني إليك إن
وراكبها أي : نعم ولعن راكبها فيكون قوله رجلاي مع خبره كلامًا مستأنفًا والوجه
الثاني أن يكون على لغة بني الحارث فإنهم لا ينصبون اسم إن وعليه قراءة ﴿إِنْ
هَذَا لَسَكْرَجِنْ﴾ [طه : 63] أو على لغة من يجعل ألف التثنية للحالات الثلاث.

(لَا تَحْمِلَانِي) بتخفيف النون ويروى بتشديدها وهذا الحديث أخرجه أبو
داود والنسائي أيضًا وفيه من الفوائد أن السنة أن ينصب المصلي رجله اليمنى
ويشني اليسرى وقد اختلفوا في صفة الجلوس في الصلاة فذهب يحيى بن سعيد
الأنصاري والقاسم ومحمد وعبد الرحمن بن القاسم ومالك إلى أن المصلي
ينصب رجله اليمنى ورجله اليسرى ويقعد بالأرض في القعدة الأولى والأخيرة
وهذا هو التورك الذي ينقل عن مالك وفي الجواهر المستحب في الجلوس كله
الأول والأخير وبين السجدين أن يكون توركا وفي التمهيد المرأة والرجل سواء
في ذلك عند مالك وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق إلى أن المصلي يفعل في
القعود الأول مثل ما فعلنا الآن وفي القعود الثاني يجلس على رجله اليسرى
وينصب اليمنى وَقَالَ أبو عمر قَالَ الشافعي إذا قعد في الرابعة أَمَاطَ رجله جميعًا
فأخرجهما عن وركه الأيمن وأفضى بمقعده إلى الأرض وأضجع اليسرى
ونصب اليمنى في القعدة الأولى .

وَقَالَ أحمد مثل قول الشافعي إلا في الجلوس في الصبح فإنه عنده
كالجلوس في نيتين وهو قول داود، وَقَالَ الطبري : إن فعل هذا فحسن وإن فعل
هذا فحسن لأن ذلك كله قد ثبت عن النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ النووي : الجلوسات عند
الشافعي أربع الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة عقيب كل ركعة يعقبها
قيام والجلسة للتشهد الأول والجلسة للتشهد الأخير فالجميع يسن مفترشا فإذا
سجد سجدي السهو تورك ثم سلم انتهى.

وعندنا السنة أن يفترش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى نصبا في

828 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ،

القعدتين جميعاً وبه قَالَ الثوري، واستدلوا بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صحيح مسلم قالت كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ إِلَى أَنْ قَالَتْ وَكَانَ يَفْرَشُ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَيَنْصَبُ رِجْلَهُ الْيَمْنَى الْحَدِيثَ وَأَمَّا جُلُوسُ الْمَرْأَةِ فَهُوَ التَّوَرُّكُ عِنْدَنَا وَقَالَ النَّوَوِي وَجُلُوسُ الْمَرْأَةِ كَجُلُوسِ الرَّجُلِ وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضُ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّ سُنَّةَ الْمَرْأَةِ التَّرْبُعُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ اخْتَلَفُوا فِي التَّرْبُعِ فِي النَّافِلَةِ وَفِي الْفَرِيضَةِ لِلْمَرِيضِ فَأَمَّا الصَّحِيحُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّرْبُعُ فِي الْفَرِيضَةِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ لِأَنَّ أَقْعَدَ عَلَى رَضْفَتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْعَدَ مُتَرَبِّعًا فِي الصَّلَاةِ وَهَذَا يَشْعُرُ بِتَحْرِيمِهِ عِنْدَهُ وَلَكِنْ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَيْئَةَ الْجُلُوسِ فِي الشَّهَادَةِ سُنَّةٌ وَلَعَلَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ أَرَادَ بِنَفْيِ الْجَوَازِ إِثْبَاتَ الْكِرَاهِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَبَّعُونَ فِي الصَّلَاةِ كَمَا فَعَلَهُ ابْنُ عَمْرٍو مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَسَلَامٌ وَعَطَاءٌ وَابْنُ سِيرِينَ وَمَجَاهِدٌ وَجُوزَةُ الْحَسَنِ فِي النَّافِلَةِ وَفِي رِوَايَةٍ كَرِهَهُ هُوَ وَالْحَسَنُ وَابْنُ مَسْعُودٍ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بَضَمَ الْمُوَحَّدَةَ هُوَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ أَبُو زَكْرِيَا الْمَصْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدِ الْمَصْرِيِّ أَيْضًا فَتَقَرَّرَ، (عَنْ خَالِدٍ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجَمْحَرِيُّ الْمَصْرِيُّ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ شَيْخِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، (عَنْ سَعِيدٍ) اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ وَزَادَ أَبُو ذَرٍّ فِي رِوَايَتِهِ هُوَ ابْنُ أَبِي هَلَالٍ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ الْأُولَى الْأَهْلِي الْمَدَنِي، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ) أَيُّ: ابْنِ عَبَّاسٍ الْقُرَشِيِّ الْعَامِرِ الْمَدَنِيِّ مَاتَ زَمَنُ الْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدَ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ تَنْقُضِي إِلَيْهِ لَهْمَتَهُ.

(وَحَدَّثَنَا) بِالْوَاوِ وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ قَبْلَهُ حَ إِشَارَةٌ إِلَى التَّحْوِيلِ إِلَى سَنَدٍ آخَرَ وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ أَيُّ: يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ وَحَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (اللَّيْثُ) أَيُّ: ابْنُ سَعْدٍ، (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) أَبِي رَجَاءٍ الْمَصْرِيِّ وَاسْمُ أَبِي حَبِيبٍ سُوَيْدٌ وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ الْمَذْكُورُ مِنْ صَغَارِ التَّابِعِينَ، (وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْقُرَشِيُّ مِنْ بَنِي قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَا كُنْتُ أَخْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

ابن المطلب مدني سكن مصر وكلاهما من الزيادة، (عَنْ) أي: كلاهما عن (مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ) ورجال هذا الإسناد ما بين مصري ومدني وفيه إرداف الرواية النازلة بالعالية على عادة أهل الحديث وربما وقع لهم من ذلك لمعنى مناسب وفيه أن يزيد بن محمد من أفراد المؤلف وفيه أن الليث في الرواية الثانية يروي عن شيخين كلاهما عن محمد بن عمرو بن حلحلة وقد أخرج متنه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة أيضًا.

(أَنَّهُ) أي: محمد بن عمرو بن عطاء (كَانَ جَالِسًا) في نفر ويروي (مَعَ نَفَرٍ) وهو بفتحيتين اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة ما بين الثلاثة إلى العشرة ولا واحد له من لفظه وَقَالَ ابن الأثير النفر وسط الإنسان وعشيرته.

(مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ) وفي رواية من أصحاب رسول الله ﷺ وفي رواية أبي داود وغيره عن محمد بن عمرو بن عطاء قَالَ سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ وأبو حميد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يحتمل أن يكون خارجًا عن العشرة بالنظر إلى رواية مع عشرة كما في رواية هشيم عن عبد الحميد عن سعيد بن منصور: رأيت أبا حميد مع عشرة وأن يكون داخلًا منهم بالنظر إلى رواية في عشرة كما في رواية أبي عاصم عن عبد الحميد عن أبي داود وغيره سمعت أبا حميد في عشرة، ولفظ مع يرجح أحد الاحتمالين في لفظ في لأنها محتملة لأن يكون أبو حميد منهم وأن لا يكون منهم ومن تلك العشرة أبو قتادة الحارث بن ربيعي في رواية أبي داود والترمذي وسهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن سلمة في رواية أحمد وغيره وأبو هريرة في رواية أبي داود رضي الله عنهم قال الحافظ العسقلاني: ولم أقف على تسمية الباقيين.

(فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) عبد الرحمن أو المنذر (السَّاعِدِيُّ) الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَا كُنْتُ أَخْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: لصلاة النبي ﷺ وزاد في رواية أبي داود قالوا فلم فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعًا ولا أقدمنا له صحبة وفي رواية الترمذي إتيانًا ولا أقدمنا له صحبة

«رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ،

وفي رواية الطحاوي من حديث العباس بن سهل عن أبي حميد الساعدي أنه كان يقول لأصحاب رسول الله ﷺ: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ قالوا من أين قَالَ رَقِيتَ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى حَفِظْتَ صَلَاتَهُ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا وَكَيْفَ فَقَالَ اتَّبِعْتَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا أَرَأْنَا قَالَ فَقَامَ يَصْلِي وَهُمْ يَنْظُرُونَ وَزَادَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ فِي رِوَايَتِهِ قَالُوا فَأَعْرَضَ وَفِي رِوَايَتِهِ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَزَادَ فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي رِوَايَتِهِ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ فِيهِ ذِكْرُ الْوُضُوءِ.

(رَأَيْتُهُ) ﷺ (إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ) حَذُو مَنْكِبَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ (حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ) وَزَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ ثُمَّ قَرَأَ بَعْضَ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهُ لِعَبْدِ الْحَمِيدِ.

(وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ أَيِ: أَمَالَ (ظَهْرَهُ) فِي اسْتِوَاءٍ مِنْ رَقَبَتِهِ وَمَتْنِ ظَهْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْوِيسِ ذِكْرِهِ الْخَطَاطِي وَأَصْلُ الْهَضَرِ أَنْ تَأْخُذَ رَأْسَ الْعُودِ فَتُشْبِهُهُ إِلَيْكَ وَتَعْطِفَهُ وَفِي الصَّحَاحِ الْهَضَرُ الْكَسْرُ وَقَدْ هَضَرَهُ وَاهْتَضَرَهُ بِمَعْنَى وَهَضَرَتْ الْغَصْنُ وَبِالْغَصْنِ إِذَا أَخَذْتَ بِرَأْسِهِ وَأَمْلَتَهُ وَالْأَسَدُ هِيَصَرَ وَهِيَصَارَ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ غَيْرَ مَقْنَعِ رَأْسِهِ وَلَا صَافِحَ بَخْدِهِ فَقَوْلُهُ غَيْرَ مَقْنَعٍ مِنَ الْإِقْنَاعِ يَعْنِي لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى يَكُونَ أَعْلَى مِنْ ظَهْرِهِ وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ يُقَالُ أَقْنَعَ رَأْسَهُ إِذَا نَصَبَهُ لَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا وَجَعَلَ طَرَفَهُ مُوَازِيًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَوْلُهُ وَلَا صَافِحَ بَخْدِهِ أَيِ: غَيْرَ مُبْرِزٍ بِصَفْحَةِ خَدِهِ وَلَا مَائِلٍ فِي أَحَدِ الشَّقَيْنِ.

وفي رواية عيسى بن عبد الله: غير مقنع رأسه ولا مصوبه ونحوه لعبد الحميد، وفي رواية فليح عند أبي داود: فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ووتد يديه فتجافى عن جنبه وله في رواية ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب: وفرج بين أصابعه.

(فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) مِنَ الرُّكُوعِ (اسْتَوَى) قَائِمًا مُعْتَدِلًا زَادَ عَيْسَى عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ اللَّهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَنَحْوَهُ لِعَبْدِ الْحَمِيدِ زَادَ: حَتَّى يَحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا (حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ

فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ،

والقاف وبعد الألف راء جمع فقارة وهي عظام الظهر وَقَالَ ابن قرقول جاء عند الأصيلي هنا فقار بفتح الفاء وكسرهما ولا أعلم له معنى وعند ابن السكّن فقار بكسر الفاء ولغيره فقار بالفتح وهو الصواب وَقَالَ ابن التين هو الصحيح وهو الذي رويناه وروينا في رواية أبي صالح عن الليث فقار بتقديم القاف وكسرهما وليس بين لأنه جمع قفر وهي المفازة وفي الجامع للقرّاز الفقرة بكسر الفاء والفقارة بفتحها إحدى فقار الظهر وهي العظام المنتظمة التي يقال لها خرز الظهر فجمع الفقارة فقار وجمع الفقرة فقر وقالوا أفقرة يريدون جمع فقار كما تقول قذال وأقذلة وفي المحكم الفقر والفقرة ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب والجمع فقر وفقار، وَقَالَ ابن الاعرابي: أقل فقر البعير ثماني عشر وأكثرها إحدى وعشرون وفقار الإنسان سبع وفي نوادر ابن الأعرابي رواية عن ثعلب⁽¹⁾ فقار الإنسان سبع عشرة وأكثر فقر البعير ثلاث وعشرون وفي المخصص الفقر ما بين كل مفصلين وقيل الفقار أطراف رؤوس الفقر وكل فقرة خرزة وفي أمالي أبي إسحاق الزجاجي هن سبع أمهات غير الصغار التوابع وفي كتاب الفصوص لصاعد هن أربع وعشرون سبع منها في العنق وخمس منها في الصلب واثنتا عشرة في أطراف الأضلاع الاثني عشر وَقَالَ الأصمعي هن خمس وعشرون وفي رواية الاصيلي حتى يعود كل فقار إلى مكانه والمراد كمال الاعتدال، وقد وقع في رواية هشيم عن عبد الحميد: ثم يمكث قائماً حتى يقع كل عظم موقعه.

(فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ) حال كونه (غَيْرَ مُفْتَرَشٍ) ذراعيه وغير حامل بطنه على شيء من فخذه وفي رواية الطحاوي فإذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من فخذه ولا مفترش ذراعيه.

(وَلَا قَابِضِهِمَا) أي: ولا قابض يديه وهو أن يضمهما إليه وفي رواية فليح بن سليمان ونحى يديه عن جنبه ووضع يديه حذو منكبيه وفي رواية عبد الحميد: جافى يديه عن جنبه وفي رواية ابن إسحاق: فاغْلَوْلَى على جنبه وراحته وركبتيه وصدر قدميه حتى رأيت بياض إبطيه ما تحت منكبيه، ثم ثبت حتى اطمأن كل عظم منه، ثم رفع رأسه فاعتدل، (وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ،

(1) أي: حكى ثعلب عن نوادر ابن الأعرابي.

فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْآخَرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ⁽¹⁾

فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ أَي: الأوليين للشهادة (جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْيُمْنَى) وفي رواية الطحاوي جلس فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وفي رواية عبد الحميد ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه ويثني رجله اليسرى فيقعد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه وفي رواية عيسى بلفظ ثم كبر فجلس فتورك ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فسجد وهذا يخالف رواية عبد الحميد في صفة الجلوس ويقوي رواية عبد الحميد رواية فليح عند ابن حبان بلفظ كان إذا جلس بين السجدين افترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بإصبعه وفي رواية ابن إسحاق خلاف الروائين ولفظه فاعتدل على عقبه وصدور قدميه فَإِنْ لم يحمل على التعدد وإلا فرواية عبد الحميد أرجح ثم في رواية عيسى بن عبد الله ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينتهض إلى القيام قام بتكبيرة وهذا يخالف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قَالَ ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة ويمكن الجمع بينهما بأن التشبيه واقع على صفة التكبير لا على محله ويكون معنى قوله إذا قام أراد القيام أو شرع فيه والله أعلم.

(وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ) للشهادة الأخير (قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْآخَرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ) أَي: في الأرض وهذا هو التورك، وفي رواية

(1) وهذه إحدى صور التورك، واختلفت الروايات في صورها كما يظهر من ملاحظة كتب الأحاديث، ولذا اختلف القائلون بالتورك في المختار من صورها، قال الموفق: أما صفة التورك فقال الخرقى ينصب رجله اليمنى ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ويجعل إتيته على الأرض، وذكر القاضي مثل ذلك لرواية عبد الله بن الزبير عند مسلم وأبي داود وفي بعض ألفاظ أبي حميد قال «جلس النبي ﷺ على إتيته وجعل بطن قدمه عند مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى» وروى الأثرم في صفته قال: رأيت أبا عبد الله يتورك في الرابعة فيدخل رجله اليسرى يخرجها من تحت ساقه الأيمن ولا يقعد على شيء منها، وينصب اليمنى ويفتح أصابعه وينحي عجزه كله ويستقبل بأصابعه اليمنى القبلة، وركبته اليمنى على =

عبد الحميد حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها التسليم وفي رواية عند ابن حبان التي تكون عند خاتمة الصلاة آخر رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر زاد ابن إسحاق في روايته ثم سلم وفي رواية عيسى عند الطحاوي فلما سلم سلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن شماله كذلك وفي رواية أبي عاصم عن عبد الحميد عند أبي داود وغيره قالوا أي: الصحابة المذكورون صدقت هكذا كان يصلي وبهذا الحديث احتج الشافعي ومن قَالَ بقوله: إن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في التشهد الأخير وقيل إن الحكمة في أخذ الشافعي ومن قال بقوله بالتغاير في الجلوس الأول والثاني أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات وأن الأول يعقبه حركة بخلاف الثاني وأن المسبوق إذا رآه علم ما سبق به وَقَالَ الطحاوي القعود في الصلاة كلها سواء وهو أن ينصب رجله اليمنى ويفترش رجله اليسرى فيقعد عليها ثم ذكر الاحتجاج في هذا الحديث وائل بن حجر الحضرمي قَالَ صليت خلف النَّبِيِّ ﷺ فقلت لأحفظن صلاة رسول الله ﷺ قَالَ: فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم عقد أصابعه وجعل حلقة بالإبهام والوسطى ثم جعل يدعو بالأخرى وأخرجه الطبراني أيضًا وهذا الذي ذكره هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وبه قَالَ الثوري وعبد الله بن المبارك وأحمد في رواية فإن قيل لا يتم الاستدلال للحنفية بالحديث المذكور لأنه لم يذكر فيه إلا أنه فرش رجله اليسرى فقط.

فالجواب: أن أكثر الخلاف فيه فاكتفى بهذا المقدار وأما نصب رجله

الأرض ملزقة، وهكذا ذكر أبو الخطاب وأصحاب الشافعي، وأن أبا حميد قال في صفة صلاته ﷺ: فإذا كان في الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض وأخرج قدميه من ناحية واحدة، رواه أبو داود، وأيهما فعل فحسن انتهى.

قلت: هذا الاختلاف أصرح دليل لمن حمله على العذر، فإن المعذور يأتي بالمأمور كيفما تيسر له ولا يقيد في صورة واحدة كما هو الظاهر، وقال الدردير: ندب كونه بإفضاء ورك الرجل اليسرى وإتيته للأرض ونصب الرجل اليمنى على اليسرى وبطن إبهامها اليمنى للأرض فتصير رجلاه معا من الجانب الأيمن مفرجا فخذه. قال الدسوقي: قوله وإتيته الأولى وإتيته بالإفراد لأن الإلية اليمنى مرفوعة عن الأرض، انتهى.

اليمنى فقد ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه حَدَّثَنَا ابن إدريس عن عاصم بن كليب عَنْ أَبِيهِ عن وائل بن حجر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ فَتَنَى الْيَسْرَى وَنَصَبَ الْيَمْنَى يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ قِيلَ مِنْ أَيْنَ عِلْمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ فَلَمَّا قَعَدَ لِلتَّشْهَدِ فَرَشَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى ثُمَّ قَعَدَ عَلَيْهَا وَهِيَ الْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ .

فالجواب : أنه علم من قوله ثم جعل يدعو إن الدعاء في التشهد لا يكون إلا في آخر الصلاة ثم أجاب الطحاوي عن حديث أبي حميد الذي احتج به الشافعي وغيره بما ملخصه أن محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع هذا الحديث من أبي حميد ولا من أحد ذكر مع أبي حميد وبينهما رجل مجهول حيث رواه عطاء بن خالد عن محمد بن عمرو فجعل بينهما رجلاً وهو عباس بن سهل أخرجه أبو داود وغيره وأن محمد بن عمرو ذكر في الحديث أنه حضر أبا قتادة وسنه لا يحتمل ذلك فإن أبا قتادة قبل ذلك بزمان طويل لأنه مات في خلافة علي رضي الله تعالى عنه وصلى عليه علي رضي الله عنه وكان قتل علي رضي الله عنه سنة أربعين وأن محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون على ما ذكره أهل التاريخ فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة واعترض عليه الحافظ العسقلاني بأنه لا يضر الثقة المصريح بسماعه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة إما لزيادة في الحديث وإما لتثبت فيه وقد صرح محمد بن عمرو بسماعه وبأن أبا قتادة اختلف في وقت موته فقبل مات سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن وعلى الأول فلعل من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم أو الذي سمى أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطاً لأن غيره ممن رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقوه .

وتعقبه العيني : بأن هذا المعارض أخذ كلامه من كلام البيهقي فإنه ذكره في كتاب المعرفة وهذا إنما يصح إذا ثبت السماع وقد نفى الشعبي سماعه منه وهو إمام في هذا الفن فنفيه نفى وإثباته إثبات وكذا قال الهيثم بن عدي وَقَالَ ابن عبد البر هو الصحيح وفي الحديث من الفوائد رفع اليدين إلى المنكبين وإليه ذهب الشافعي وأحمد وقد قيل إنه كان للعدو وفيه أيضًا أن سنة الهيئة في الركوع أن لا

وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَلْحَلَةَ، وَابْنُ حَلْحَلَةَ مِنْ ابْنِ عَطَاءٍ، قَالَ أَبُو صَالِحٍ، عَنْ اللَّيْثِ: كُلُّ فَقَّارٍ،

يرفع رأسه ولا ينكسه لأن النَّبِيَّ ﷺ كان إذا ركع لا يصبو رأسه ولا يقنعه وفيه أيضًا تجافي بطنه عن فخذه ويديه عن جنبه وفيه أيضًا توجيه أصابع رجليه نحو القبلة وفيه أيضًا جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإعجاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والأخذ عن الأعم من الفضل وفيه أيضًا أن كان يستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حميد كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن التين وفيه أيضًا أنه كان يخفى على الكثير من الصحابة بعض الأحكام المتلقة عن النَّبِيِّ ﷺ وربما تذكره بعضهم إذا ذكر.

(وَسَمِعَ⁽¹⁾ اللَّيْثُ) ابن سعد المذكور في سند الحديث الذي روي بالنعنة عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد بن محمد (يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ) ويزيد بن محمد أي: سمع الليث منهما، وسمع يزيد بن محمد ابن حَلْحَلَةَ وفي رواية ويزيد بن محمد ابن حَلْحَلَةَ وفي أخرى (وَابْنُ حَلْحَلَةَ) سمع (مِنْ مُحَمَّدٍ) سمع (مِنْ مُحَمَّدٍ) وهو يحتمل أن لا يكون كلام المصنف وأن يكون كلام يحيى بن بكير وهو إشارة إلى أن النعنة الواقعة في إسناد هذا الحديث بمنزلة السماع وقد سقط ذلك أعني قوله وسمع إلى قوله من ابن عطاء عند ابن عساكر.

وَقَالَ بِالْوَاوِ وفي رواية (قَالَ) بدون الواو (أَبُو صَالِحٍ) كاتب الليث بن سعد عبد الله بن صالح وليس هو أبو صالح عبد الغفار البكري الحراي كما توهم في روايته، (عَنِ اللَّيْثِ) بإسناده الثاني عن اليزيديين المذكورين.

(كُلُّ فَقَّارٍ) بدون الضمير وبتقديم الفاء على القاف وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ضبط في روايتنا بتقديم القاف على الفاء وكذا الأصيلي وعند الباقيين بتقديم الفاء كرواية يحيى بن بكير لكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الفاء وجزم جماعة بأن تقديم القاف تصحيف وَقَالَ ابن التين لم يتبين لي وجهه وقد وصل هذا التعليق الطبراني عن مطلب بن شبيب وابن عبد البر من طريق القاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح المذكور.

(1) وسقطت الواو في رواية الأصيلي.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُ، كُلُّ فَقَّارٍ⁽¹⁾.

146 - باب مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْ»

(وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ) عبد الله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، قَالَ حَدَّثَنِي) بالافراد (يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو) ابن حلحلة وفي رواية: سقط ابن حلحلة (حَدَّثَهُ، كُلُّ فَقَّارٍ) بدون الضمير أيضًا وللكشميهني وحده كل فقاره واختلف في ضبطه ف قيل بهاء الضمير أي: حتى يعود جميع عظام ظهره أو فقارة بهاء التأنيث أي: حتى يعود كل عظمة من عظام الظهر مكانها وقد وصل هذا التعليق الجوزقي في جمعه وإبراهيم الحربي في غريبه وجعفر الفريابي في صفة الصلاة له كلهم من طريق ابن المبارك بهذا الإسناد وفيه إشارة إلى أن يزيد بن حبيب حدثه ابن حلحلة فعننته تحديث.

146 - باب مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْ»

(باب مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا) أي: في الجلسة الأولى من الثلاثية أو الرباعية والمراد من التشهد تشهد الصلاة وهو تفعل من تشهد سمي به لأن فيه النطق بشهادة الحق تغليبًا لها على بقية أذكاره لشرفها من حيث إنه كلام به يصير الشخص مؤمنًا ويرفع عنه السيف وينتظم في سلك الموحدين وبه النجاة في الدنيا والآخرة واستدل المؤلف لما ترجم له بقوله.

(لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْ») إلى التشهد ولو كان واجبًا لرجع إليه لما سبحوا به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب سجود السهو ويعرف منه أن قول ناصر الدين ابن المنير في الحاشية لو كان واجبًا لسبحوا به ولم يسارعوا إلى الموافقة على الترك غفلة عن الرواية المنصوص فيها أنهم سبحوا به. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والبخاري ممن يرى

عدم وجوب التشهد الأول.

وَقَالَ الزين ابن المنير: ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ومع ذلك لم يثبت الحكم كان يقول باب لا يجب التشهد الأول وسببه ما يطرق الدليل المذكور من الاحتمال وقد أشار إلى معارضته في الترجمة التي تلي هذه حيث أوردتها بنظير ما أورد الترجمة التي بعدها وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قَالَ وعليه جلوس وهو محتمل أَيْضًا ، انتهى .

وفي التوضيح: فقهاء الأمصار أَبُو حَنِيفَةَ ومالك والثوري والشافعي وإسحاق والليث وأبو ثور على أن التشهد الأول غير واجب أي: فرض حاشا أحمد فإنه أوجه أي جعله فرضًا.

كذا نقله ابن القصار ونقله ابن التين أَيْضًا عن الليث وأبي ثور وفي بعض شرح الهداية قراءة التشهد في القعدة الأولى واجبة عند أَبِي حَنِيفَةَ وهو المختار والصحيح وقيل سنة وهو الأقيس لكنه خلاف ظاهر الرواية وفي المغني إن كانت الصلاة مغربًا أو رباعية فهما واجبان فهما على إحدى الروايتين عن أحمد وهو مذهب الليث وإسحاق لأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فعلة وداوم عليه وأمر به في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله قولوا التحيات لله وجبره بالسجود حين نسيه وَقَالَ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي وفي مسلم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وكان يقول في كل ركعتين تحية وللنسائي من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات الحديث وحديث المسيء وحديث رفاعة الذي مضى وروي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال من لم يتشهد فلا صلاة له وحجة الجمهور هو قوله لأن النَّبِيَّ ﷺ قام من الركعتين يعني إلى الثالثة وترك التشهد ولم يرجع إلى التشهد ولو كان واجبًا لوجب عليه التدارك حين علم تركه وما أتى به بل جبره بسجود السهو وهو لا ينوب عن الواجب أي: الفرض لأنه لو نسي تكبيرة الإحرام لم تجبر فكذلك التشهد ولأنه ذكر لا يجهر به بحال فلم يجب كدعاء الافتتاح، وَقَالَ التيمي سجوده نائب عن التشهد والجلوس ولو كانا واجبين لم ينب منابهما سجود السهو كما لا ينوب عن الركوع وسائر الأركان وَقَالَ غيره يدل على عدم الوجوب تقريره ﷺ الناس على متابعتة بعد أن علم أنهم

829 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ، مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - وَقَالَ مَرَّةً: مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ - وَهُوَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ،

تعمدوا تركه وفيه نظر واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة فرضت أولاً ركعتين وكان التشهد فيها واجباً فلما زيدت لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الواجب وأجيب بأن الزيادة لم تتعين في الآخرين بل يحتمل أن يكونا هما الفرض والمزيد هما الركعتان الأوليان بتشدهما ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان فتأمل واحتج أيضاً بأن من تعمد ترك الجلوس الأول بطلت صلاته وهذا لا يرد لأن من لا يوجهه لا يبطل الصلاة بتركه.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ) حَدَّثَنَا وفي رواية (أَخْبَرَنَا شعيب) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ) ابن شهاب محمد بن مسلم (الزُّهْرِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ) الأعرج المذكور في الإسناد الذي بعده.

(مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَقَالَ) أي: الزُّهْرِيُّ: (مَرَّةً: مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ) ولا تنافي بينهما لأن الحارث هو ابن عبد المطلب فذكره أولاً بجد مواليه الأعلى وثانياً بمولاه الحقيقي.

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ) بضم الموحدة وفتح المهملة وسكون الياء اسم أمه واسم أبيه مالك، (وَهُوَ أَي: ابن بحينة (مِنْ أَزْدٍ) بفتح الهمزة وسكون الزاي بعدها دال مهملة (شَنْوَةَ) بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة على وزن فعولة وهي أي: أزْد شنوءة قبيلة مشهورة، (وَهُوَ) أي: ابن بحينة (حَلِيفٌ) بالحاء المهملة المفتوحة (لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ) لأن جده حالف المطلب بن عبد مناف قاله ابن سعد وغيره: (وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) هو مقول التابعي الراوي عنه ورجال هذا الإسناد ما بين حمصي ومدني وفيه شهادة التابعي أن عبد الله من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والسهو والنذور وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجة في الصلاة.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ) إلى الثالثة حال كونه (لَمْ يَجْلِسْ) وفي رواية ولم يجلس بالواو وفي رواية مسلم بالفاء وسيأتي في

فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ»⁽¹⁾.

السهو كذلك، (فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ) وزاد الضحاك بن عثمان عن الأعرج فيما رواه ابن خزيمة فسبحوا به فمضى (حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ) أي: أداها وأتمها والقضاء يأتي بمعنى الأداء كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: 10] أي: فإذا أديت.

(وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ) جملة حالية.

(فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) للسهو بعد التشهد (قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ) فسلم قال ابن رشيد إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد جلوس التشهد وبهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة ومن فوائد الحديث أن التشهد الأول غير واجب لقوله لم يجلس.

ومنها: أن الإمام إذا سها واستمر به السهو حتى يستوي قائماً في موضع قعوده للتشهد الأول تبعه القوم.

ومنها: ما قاله الخُطَّابِيُّ إن موضع سجدي السهو قبل السلام ومن فرق بأن السهو إذا كان من نقصان سجد قبل السلام وإذا كان من زيادة سجد بعد السلام لم يرجع فيما ذهب إليه إلى فرق صحيح وحديث ذي اليمين محمول على أن تأخيرهِ ﷺ كان عن سهو وذلك أن تلك الصلاة قد توالى فيها السهو والنسيان مرات في أمور شتى فلم ينكر أن يكون هذا منها، انتهى ما قاله الخُطَّابِيُّ وتحقيق ذلك مع التفصيل أن قوله موضع سجدي السهو قبل السلام هو مذهب الشافعي وأحمد في رواية وهو مذهب الزُّهْرِيُّ ومكحول وربيعه ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي والليث ابن سعد، وَقَالَ ابن قدامة في المغني: السجود كله عند أحمد قبل السلام إلا في الموضعين ورد النص بسجودهما بعد السلام وهما إذا سلم من نقص في صلاته أو تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه وما عداهما يسجد له قبل السلام نص على هذا في رواية الأثرم والجماعة المذكورون احتجوا بحديث الباب ثم قوله ومن فرق بأن السهو إذا كان إلخ أشار

به إلى مذهب مالك فإنه فصل وَقَالَ إِنْ سَجَدَ السُّهُو لِلنَّقْصَانِ قَبْلَ السَّلَامِ وَلِلزِّيَادَةِ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو ثَوْرٍ أَيْضًا وَنَفَرَ مِنَ الْحِجَازِيِّينَ وَأَجَابَ الْكُرْمَانِيَّ عَنْ قَوْلِ الْخَطَّابِيِّ لَمْ يَرْجِعْ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلَى فَرْقٍ صَحِيحٍ بِأَنَّ الْفَرْقَ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ قَالَ: السُّجُودُ فِي النَّقْصَانِ يَجْبِرُ لَهُ مَا فَاتَ لَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فَنَاسِبٌ أَنْ يَتَذَكَّرَهُ فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ وَفِي الزِّيَادَةِ لَتَرْغِيمِ الشَّيْطَانِ فَنَاسِبٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هَذَا دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ لِمَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَهُ دَلِيلٌ نَقْلِيٌّ أَيْضًا وَهُوَ أَنَّهُ عَمِلَ فِي النَّقْصَانِ بِحَدِيثِ ابْنِ بَحِينَةَ وَهُوَ حَدِيثُ الْبَابِ وَبِحَدِيثِ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَنَّهُ صَلَّى إِمَامًا بِهِمْ فَقَامَ فِي الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَسَبَحَ النَّاسُ فَتَمَّ عَلَى قِيَامِهِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ أَنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ ثُمَّ قَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ مِثْلَ هَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ» وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِأَصْرَحِّ مِنْهُ وَلَفْظُهُ أَنَّ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِهِمْ فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمْ يَجْلِسْ فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ السَّجْدَةِ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصْنَعُ وَعَمِلَ فِي الزِّيَادَةِ بِحَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ وَغَيْرِهِ وَفِيهِ شَيْءٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ وَحَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ مَحْمُولٌ الْخُ أَشَارَ بِهِ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ سَجْدَتِي السُّهُو بَعْدَ السَّلَامِ وَهَذَا غَيْرُ سَدِيدٍ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَى حَمْلِ تَأْخِيرِهِ عَلَى السُّهُو لِأَنَّ جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ قَائِلُونَ بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَنَزَاعَهُمْ فِي الْأَفْضَلِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فَتَأْخِيرُهُ مَحْمُولٌ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ وَفِيهِ أَنَّهُ قَالَ الْقُدُورِيُّ لَوْ سَجَدَ لِلْسُّهُو قَبْلَ السَّلَامِ رَوَى عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ آدَاءٌ قَبْلَ وَقْتِهِ نَعَمْ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ جَعَلَ هَذَا الْخِلَافَ فِي الْأَوَّلِيَّةِ وَكَذَا قَالَ الْمَاورِدِيُّ فِي الْحَاوِيِّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُمْ وَأَصْحَابُنَا احْتَجُّوا فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِحَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَهَا فَنَهَضَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَحْنَا بِهِ فَمَضَى فَلَمَّا أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَسَلَّمَ سَجَدَ سَجْدَتِي السُّهُو أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَحَادِيثٍ رَوَتْ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِيهَا سَجُودُ

147 - باب التَّشَهُّدِ فِي الْأَوَّلِ⁽¹⁾

السُّهُو بعد السلام، وقد فضله العَيْنِيُّ في شرحه لمعاني الآثار للحافظ أبي جعفر الطحاوي ومثل مذهبنا مروى عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين أما الصحابة فهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعمار بن ياسر وعبد الله بن الزبير وأنس بن مالك رضي الله تعالى عنهم وأما التابعون فإبراهيم النخعي وابن أبي ليلى والحسن البصري وهو مذهب سفيان الثوري أَيضاً رحمهم الله تعالى.

147 - باب التَّشَهُّدِ فِي الْأَوَّلِ

(باب) مشروعية (التَّشَهُّدِ فِي) الجلسة (الأول) من ثلاثة أو رباعية.

(1) اعلم أن الإمام البخاري ترجم للتشهد ثلاثة أبواب الأول باب من لم ير التشهد الأول واجباً، واستدل له بأنه ﷺ قام إلى الثالثة ولم يرجع إلى الجلوس، فإنه لو كان فرضاً لا بد من أن يرجع إلى الجلوس وإلا بطلت صلاته، وهذا واضح جداً، ولما كانت المسألة كالإجماعية جزم بالحكم فيها ولم يلتفت إلى الخلاف فيه للشذوذ، وتوضيح ذلك كما بسط في الأوجز: أن التشهدين معاً سنة عند الإمام مالك، وعدهما أصحاب المتون المالكية من السنن المؤكدة، ولا يذهب عليك أن سجدة السهو عندهم تجب بترك السنن المؤكدة، وأما عند الإمام أحمد فعمامة نقلة المذاهب من شراح الحديث نقلوا عنه الإيجاب فيهما، والصواب في مذهبه كما في عامة فروعه أن التشهد الأول: واجب تبطل الصلاة بتركه عمداً، ويسجد للسُّهُو في السُّهُو، وأما التشهد الثاني: فركن عنده تبطل الصلاة بتركه عمداً كان أو سهواً كما في المغني، وأما عند الإمام الشافعي فالتشهد الثاني عنده من الأركان والأول من الأبعاض التي تجبر بسجدة السُّهُو، وأما عند الحنفية فالتشهد الثاني واجب وكذا الأول في ظاهر الرواية، وقيل الأول سنة، لكن المعروف في المتون الأول والواجب عندهم ما يجبر بسجدة السُّهُو، وهذا هو الصحيح في نقل مذاهب الأئمة الأربعة كما بسط في الأوجز، وعمامة شراح الحديث خلطوا في نقل المذاهب، وإذا عرفت ذلك فظهر لك أن ترجمة الإمام البخاري الأولى: باب من لم ير التشهد الأول واجباً توافق الأئمة الأربعة فإنه لم يقل أحد منهم أنه فرض وركن من أركان الصلاة، وما حكى عنهم من الوجوب في ذلك كالحنفية وأحمد فهو وجوب دون وجوب، فالنفي في ترجمة الإمام البخاري الأولى عن الوجوب الذي بمعنى الفرض، وهذا لا مربة فيه لكن بقي حينئذ أنه إذا لم يكن فرضاً فماذا حكمه؟ فترجم لذلك الترجمة الثانية ولم يفصح في ذلك بحكم على عادته المعروفة، قال الكرمانى: فإن قلت ما الفرق بين ترجمة هذا الباب وترجمة الباب السابق، قلت: الأولى في بيان عدم وجوب التشهد الأول، والثانية في بيان شرعية التشهد في الجلسة الأولى، انتهى.

وهذا ليس بشيء عند هذا العبد الضعيف، فإن ظاهر معنى الشرعية أنه مشروع ومباح سواء =

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول والثانية لبيان مشروعيتها أي والمشروعية أعم من الواجب والمندوب وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: ويمكن أن يقال الفرق بين الترجمتين أن الأولى في عدم وجوب التشهد والثانية في وجوبه لأن في حديث الباب قام وعليه جلوس والجلوس إنما هو للتشهد فأخذت طائفة بالأول وطائفة بالثاني على ما مر عن قريب.

فعله أحد أو لا، وقد عرفت أن ذلك خلاف الإجماع المذكور فإن الأربعة متفقة على إيجاب سجدة السهو في ذلك، وهذه المرتبة فوق الشرعية بمراحل، وتنبه لذلك الحافظ فقال بعد قول الكرماني: والمشروعية أعم من الواجب والمندوب، انتهى. وقال العيني: ويمكن أن يقال إن الفرق بين الترجمتين أن الأولى في عدم وجوب التشهد، والثانية في وجوبه لأن في حديث الباب «قام وعليه جلوس» والجلوس إنما هو للتشهد فأخذت طائفة بالأولى وطائفة بالثانية، انتهى.

قلت: لو كان ذاك كان حقه أن يقول: باب من رآه واجباً، على نسق الترجمة الأولى، وبسط الحافظ الكلام على الترجمة الأولى، وفيه إشارة خفية إلى الإيراد على أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري إذ قال: قوله باب من لم ير التشهد الأول إلخ. قال الزين ابن المنير: ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ولم يثبت الحكم مع ذلك كأن يقول: باب لا يجب التشهد الأول وسببه ما يطرق الدليل المذكور من الاحتمال، وقد أشار إلى معارضته في الترجمة التي تلي هذه حيث أوردها بنظير ما أورده الترجمة التي بعدها، وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قال «وعليه جلوس» وهو محتمل أيضاً، ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجباً رجع إليه لما سبحوه به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب سجود السهو، ويعرف منه أن قول ناصر الدين ابن المنير في الحاشية لو كان واجباً لسبحوا به ولم يسارعوا إلى الموافقة في الترك، غفلة منه عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سبحوه به، انتهى.

قلت: وما يظهر لهذا العبد الضعيف، ويستأنس ذلك من كلام الشيخ قدس سره أيضاً أن لا إشكال في التراجم الثلاثة ولا شائبة للتكرار فيها إلا أن الإمام البخاري رضي الله عنه على دأبه في تشجيد الأذهان وتجنبه عن الحكم الصريح فيما لا يثبت عنده نصاً اختار هذا الطريق البديع اللطيف فترجم أولاً بعدم وجوب التشهد الأول لثبوت ذلك عنده صريحاً بالدليل الذي ذكر في الترجمة، والمراد بالوجوب المنفي هو الفرض، وهو مذهب الجمهور كما تقدم فإن التشهد الأول ليس بركن عند أحد منهم كما تقدم، وما حكى في الشروح من خلاف ذلك تسامح منهم، ولما لم يظهر من تلك الترجمة إلا الحكم المنفي ثنى بالترجمة الثانية للحكم المثب لكنه لم يجزم فيه بحكم على الأصل الخامس والثلاثين من أصول التراجم، لكنه أتى فيها رواية تدل على حكمه وهو وجوب سجدة السهو بتركه، وهو مذهب الأئمة الأربعة كما تقدم سواء عدوه من الواجبات أو السنن المؤكدة أو الأبعاد إلا أنهم اتفقوا على سجود السهو في ذلك، وإليه ميل الإمام البخاري إذ أورد فيه رواية سجود السهو، وإلى ذلك أشار =

830 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ»⁽¹⁾.

148 - بَابُ التَّشَهُّدِ فِي الْآخِرَةِ⁽²⁾

831 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ:

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) وسقط في رواية لفظ ابن سعيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (بَكْرٌ) بفتح الموحدة وسكون الكاف هو ابن مضر كما في رواية: (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) ابن شرحبيل المصري، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) بتنوين مالك وكتابة ألف ابن بعده وإعراب عبد الله لأن بحينة أمه كما مر غير مرة، (قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ) أي: جلسة التشهد الأول، (فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) للسهو، (وَهُوَ جَالِسٌ) قبل أن يسلم وبعد أن تشهد.

اعلم أنه لا خلاف في أن ألفاظ التشهد في الأولى كالتي في الآخرة إلا ما روى الزُّهْرِيُّ عن سالم قَالَ كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يسلم في التشهد الأول كان يرى ذلك نسخاً لصلاته قَالَ الزُّهْرِيُّ: فأما أنا فأسلم، يعني قوله: السلام عليك أيها النَّبِيُّ ورحمة الله إلى الصالحين، هكذا أخرجه عبد الرزاق.

148 - بَابُ التَّشَهُّدِ فِي الْآخِرَةِ

(باب) وجوب (التَّشَهُّدِ فِي الْآخِرَةِ) التشهد في الأخيرة أي: في الجلسة الأخيرة.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ) بفتح اللام هو أبو وائل وفي رواية يحيى الآتية بعد باب عن الأعمش حدثني شقيق، (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

= الشيخ قدس سره في قوله أي: بيان حكمه إذا تركه المصلي ماذا يفعل، انتهى.

(1) أطرافه 829، 1224، 1225، 1230، 6670 - تحفة 9154 - 211/1.

(2) قال ابن رشيد: ليس في حديث الباب تعيين محل القول لكن يؤخذ ذلك من قوله: «إذا صلى»

كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ.....

ورجال هذا الإسناد ما بين حمصي ومدني وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أيضًا وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة أيضًا في الصلاة.

(كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ) وفي رواية خلف رسول الله ﷺ) وفي رواية يحيى الآتية: كنا إذا كنا مع النَّبِيِّ ﷺ في الصلاة، وفي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البُخَارِيِّ، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله، قَالَ: كنا إذا جلسنا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في الصلاة، ومثله للإسماعيلي من رواية محمد بن خلاد، عن يحيى.

(قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ) وقع في هذه الرواية اختصار ثبت في رواية يحيى المذكورة قلنا: السلام على الله من عباده، وكذا وقع للبخاري فيها، وفي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البُخَارِيِّ: السلام على الله قبل عباده، وكذا للمؤلف في الاستئذان من طريق حفص بن غياث، عن الأعمش وهو المشهور في أكثر الروايات وبهذه الزيادة يتبين موقع قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَام» ولفظه في رواية

أحدكم فليقل» فإن ظاهر قوله: «إذا صلى أحدكم» أي: أتم صلاته لكن تعذر الحمل على الحقيقة لأن التشهد لا يكون بعد السلام فلما تعين المجاز كان حمله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه هو الأقرب إلى الحقيقة، قال الحافظ: وهذا التقدير على مذهب الجمهور في أن السلام جزء من الصلاة لا أنه للتحلل منها فقط، انتهى.

قلت: فالحديث يحمل على الحقيقة عند الحنفية وعبر عنه الحافظ سريعاً كدأبه فيما يوافق الحنفية، ولذا تعقب عليه العيني إذ قال لا نسلم تعذر الحمل على الحقيقة فإن تمام الصلاة بالجلوس في آخرها لا بالسلام، حتى إذا خرج بعد جلوسه مقدار التشهد من غير السلام لا تفسد صلاته، لأن السلام محلل فحينئذ يكون معنى قوله ﷺ: «فإذا صلى» أي: أتم صلاته بالجلوس في آخرها، انتهى مختصراً.

ثم قال الحافظ: والأشبه بتصرف البخاري أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محل القول كما سيأتي، انتهى.

قلت: وهو كذلك فإن الحديث يأتي قريباً بعد باب في باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، وفيه بعد حديث الباب «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه» قال العيني: في حديث الباب مطابقة للترجمة لا تأتي إلا باعتبار تمام هذا الحديث فإن في آخره «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه» ومعلوم أن محل الدعاء في آخر الصلاة ومعلوم أن الدعاء لا يكون إلا بعد التشهد، ويعلم من ذلك أن المراد من قوله: «فليقل التحيات» إلى آخره، وهو التشهد في آخر الصلاة فحينئذ طابق الحديث الترجمة بهذا الاعتبار ما قاله ابن رشيد، انتهى.

قلت: لا مانع من توجيه المطابقة بما قاله ابن رشيد أيضًا لا سيما على أصول الحنفية، بل هو أطف وأجدر بشأن البخاري، والأول أظهر ولذا طابق به عامة الشراح.

وَمِيكَائِيلَ السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ ،

يحيى : « لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام » ، وفي جبريل سبع لغات :

الأولى : على وزن ففشليل .

الثانية : جبرئيل بحذف الياء .

الثالثة : جبريل بحذف الهمزة .

الرابعة : على وزن قنديل وقد قرئ بهذه الأربع .

الخامسة : جبرئيل .

السادسة : جبرائيل بوزن جبراعيل .

السابعة : جبرائيل بوزن جبراعل ، ومعناه عبد الله ومنع الصرف فيه للتعريف والعجمة .

(وَمِيكَائِيلُ) فيه خمس لغات :

الأولى : ميكال بوزن قنطار .

الثانية : ميكائيل بوزن ميكاعيل .

الثالثة : ميكائل بوزن ميكاعل وقد قرئ بهذه الثلاث .

الرابعة : ميكثل بوزن ميكعل .

الخامسة : ميكئيل بوزن ميكعيل ، قَالَ ابن جنبي : العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه .

(السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ) وفي رواية ابن ماجه عن عبد الله بن نمير عن الأعمش يعنون الملائكة وفي رواية الإسماعيلي عن علي بن مسهر فنعد الملائكة وفي رواية السراج عن محمد بن فضيل عن الأعمش فنعد من الملائكة ما شاء الله ثم الأظهر كما قاله أبو عبد الله الأبي أن هذا استحساناً منهم وأن عليه الصلاة والسلام لم يسمعه إلا حين أنكره عليهم قَالَ : ووجه الإنكار عليهم عدم استقامة المعنى لأنه عكس ما يجب أن يقال كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى وقوله كنا ليس من قبيل المرفوع حتى يكون منسوخاً بقوله ﷺ : «إن الله هو السلام» ؛ لأن النسخ إنما يكون فيما يصح معناه وليس تكرر ذلك منهم مظنة سماعه له منهم ؛ لأنه في التشهد وهو سر .

فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ:

(فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ) ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة وكذا وقع في رواية حصين عن أبي وائل وهو شقيق عند المؤلف في أواخر الصلاة بلفظ فسمعه النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ قولوا ولكن بيّن حفص بن غياث في روايته المحل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه فلما انصرف النَّبِيُّ ﷺ أقبل علينا بوجهه وفي رواية عيسى بن يونس أيضًا فلما انصرف من الصلاة قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ) وقد عرفت أنّ وجه موقع هذا القول وَقَالَ البيضاوي ما حاصله أن النَّبِيَّ ﷺ أنكر التسليم على الله وبين أن ذلك عكس ما يجب أن يقال فإن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالکها ومعطيها وَقَالَ التوربشتي وجه النهي عن السلام على الله لأنه المرجوع إليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو المدعو على الحالات.

وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ: المراد أن الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فإن السلام منه بدأ وإليه يعود ومرجع الأمر في إضافة السلام إليه أنه ذو السلام من كل نقص وآفة وعيب ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظ العبد فيما يطلبه من السلامة عن الآفات والمهالك.

وَقَالَ النووي: معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى يعني السالم من النقائص ويقال المسلم أوليائه ويقال المسلم عليهم وَقَالَ ابن الأنباري أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها.

(فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ) بيّن حفص في روايته محل القول ولفظه فإذا جلس أحدكم في الصلاة وفي رواية حصين إذا قعد أحدكم في الصلاة وللنسائي من طريق أبي الأحوص عن عبد الله كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين وأن محمدًا علم فواتح الخير وخواتمه فَقَالَ إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا وله من طريق الأسود عن عبد الله: «فقولوا في كل جلسة» ولا بن خزيمة من وجه آخر عن الأسود عن عبد الله علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها وزاد الطحاوي من هذا الوجه في أوله أخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقننيه كلمة كلمة وفي رواية للمؤلف في الاستئذان من طريق معمر عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علمني رسول الله ﷺ التشهد وكفي بين كفيه كما يعلمني السورة من

التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ،

القرآن وقد استدل بقوله فليقل على الوجوب وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) جمع تحية ومعناه السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الضَّرِيرُ ليست التحية الملك نفسه لكنها الكلام الذي يحيى به الملك وَقَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ لم يكن يحيى إلا الملك خاصة وكان لكل ملك تحية تخصه فلهذا جمعت فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله تعالى وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ التحيات كلمات مخصوصة كانت العرب تحيي بها الملوك نحو قولهم أبيت اللعن وقولهم أنعم صباحا وقول العجم زي ده هزار سال أي: عش عشرة آلاف سنة ونحوها من عاداتهم في تحية الملوك عند الملاقاة وهذه الألفاظ لا يصلح شيء منها للثناء على الله تعالى فتركت أعيان تلك الألفاظ وأبهمت واستعمل منها معنى التعظيم فقل قولوا التحيات لله أي: أنواع التعظيم لله كما يستحقه تعالى انتهى. وكذا قال البغوي وَقَالَ المحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني المذكورة وكونها بمعنى السلام أنسب هنا، فليتأمل.

وروي عن أنس رضي الله تعالى عنه في أسماء الله تعالى السلام المؤمن المهيم العزيز الجبار الأحد الصمد قَالَ التحيات لله بهذه الأسماء ولا يحيى بها غيره واللام في لله للملك والتخصيص وهي للأول أبلغ وللثاني أحسن.

(وَالصَّلَوَاتُ) هي الصلوات المعروفة الخمس وغيرها من النوافل في كل شريعة وَقَالَ الأزهرى الصلوات العبادات، وَقَالَ الشيخ تقي الدين: يحتمل أن يراد بها الصلوات المعهودة ويكون التقدير أنها واجبة لله تعالى ولا يجوز أن يقصد بها غيره أو يكون ذلك إخبارا عن قصد إخلاصنا الصلوات له أي: صلواتنا مخصصة له لا لغيره ويجوز أن يراد بالصلوات الرحمة ويكون معنى قوله لله أي: المتفضل بها والمعطي هو الله لأن الرحمة التامة لله لا لغيره وقيل المراد الدعوات لله أي: المستجيب لها هو الله تعالى.

(وَالطَّيِّبَاتُ) أي: ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله تعالى دون ما لا يليق بصفاته مما كان للملوك يحيون به وقيل الطيبات ذكر الله، وقيل: الأقوال الصالحة كالدعاء والثناء، وقيل: الأعمال الصالحة وهو أعم.

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ

قَالَ الشيخ تقي الدين: قد فسرت الطيبات بالأقوال الطيبات ولعل تفسيرها بما هو أعم أولى أعني الطيبات من الأقوال والأفعال والأوصاف وطيب الأوصاف كونها صفة الكمال وخلوصها عن شوب النقص.

وَقَالَ الشيخ حافظ الدين النسفي رَحِمَهُ اللَّهُ: التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات العبادات المالية.

وَقَالَ القرطبي: قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص في العبادة أي: أن ذلك لا يفعل إلا لله ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر كله لله في الحقيقة.

وَقَالَ البيضاوي: يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات معطوفين على التحيات وأن تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيبات معطوفة عليها والواو الأولى: لعطف الجملة على الجملة، والثانية: لعطف المفرد على المفرد.

وَقَالَ ابن مالك: إذا جعلت التحيات مبتدأ ولم يكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لثلاث يعطف نعت على منعوته فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض وكل جملة مستقلة بفائدتها، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو كما في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنه لم يذكر العاطف.

وَقَالَ الْعَيْنِي: كل واحد من الصلوات والطيبات مبتدأ حذف خبره أي: والصلوات لله والطيبات لله فتكون هاتان الجملتان معطوفتين على الجملة الأولى وهي التحيات لله.

(السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ) قَالَ النووي يجوز فيه وفيما بعده أي: السلام حذف اللام وإثباتها والإثبات أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ والعيني: لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحذف اللام فإن كان مراده الجواز من جهة العربية، فله وجه وإن كان من جهة الرواية فلا وجه له.

نعم اختلف في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو من أفراد مسلم.

وَقَالَ الطيبي: أصل سلام عليك سلمت سلاماً عليك ثم حذف الفعل وأقيم

المصدر مقامه وعدل عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ثم التعريف إما للعهد التقديري أي : ذلك السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليهم السلام عليكم أيها النبي وكذلك السلام الذي وجه إلى الأمم السالفة علينا وعلى إخواننا ، وإما للجنس والمعنى أن حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد وعمن يصدر وعلى من ينزل عليك وعلينا ويجوز أن يكون للعهد الخارجي إشارة إلى قوله تَعَالَى : ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَىٰ﴾ [النمل : 59] قَالَ ولا شك أن هذه التقادير أولى من تقدير النكرة انتهى.

وقال الشيخ حافظ الدين النسفي : يعني السلام الذي سلمه الله عليك ليلة المعراج وحكى صاحب الإقليد عن أبي حامد أن التنكير فيه للتعظيم وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر عن الوجوه المتقدمة .

وَقَالَ البيضاوي : علمهم أن يعودوه ﷺ بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ثم علمهم أن يخصصوا أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها أهم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين إعلاما منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم .

وَقَالَ التوريشتي : السلام بمعنى السلامة كالمقام والمقامة⁽¹⁾ والسلام من أسماء الله تعالى وضع المصدر موضع الاسم مبالغة والمعنى أنه سالم من كل عيب وآفة ونقص وفساد ومعنى قولنا السلام عليك الدعاء أي : سلمت من المكاره وقيل معناه اسم السلام عليك كأنه تبرك عليه باسم الله تعالى انتهى .

وحاصله : التعوذ بالله فكأنه قال : الله عليك أي : حفيظ كما يقال الله معك أي : بالحفظ فإن قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منهياً عنه في الصلاة .

فالجواب : أن ذلك من خصائصه ﷺ فإن قيل : ما الحكمة في العدول عن الغيبة إلى الخطاب في قوله : عليك أيها النبي مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كأن يقول السلام على النبي فينتقل من تحية الله إلى تحية النبي ثم إلى تحية النفس ثم إلى الصالحين .

فالجواب : ما قاله الطيبي ومحصله نحن نتبع لفظ الرسول ﷺ في لفظه بعينه

(1) ولو نظره بقولنا كاللذان واللذان لكأن أولى كما لا يخفى .

الذي علمه للصحابة ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان أن المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات أذن لهم بالدخول في حريم الحي الذي لا يموت فقرت أعينهم بالمناجاة فنبهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتة فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب فأقبلوا عليه قائلين السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى.

وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا ما يقتضي المغايرة بين زمانه ﷺ فيقال بلفظ الخطاب، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ففي الاستئذان من صحيح البخاري من طريق أبي معمر عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن ساق حديث التشهد قَالَ: وهو بين ظهرانينا فلما قبض قلنا: السلام يعني على النبي كذا وقع في صحيح البخاري وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج والجوزقي وأبو نعيم الأصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ: فلما قبض قلنا السلام على النبي بحذف لفظ يعني وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم.

قَالَ السبكي في شرح المنهاج: بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده: وإن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي ﷺ غير واجب فيقال السلام على النبي.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قد صحّ بلا ريب وقد وجدت له متابعا قويا، قَالَ عبد الرزاق، أنا ابن جريج، أخبرني عطاء أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون والنبي ﷺ حي: السلام عليك أيها النبي فلما مات قالوا: السلام على النبي وهذا إسناد صحيح، وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَهُمُ التَّشَهُّدَ فَذَكَرَهُ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي إذ كان حيا، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَكَذَا عَلِمْنَا وَهَكَذَا نَعْلَمُ فَظَاهَرَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَهُ بَحْثًا وَأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ لَكِنْ رَوَاةُ أَبِي مَعْمَرٍ أَصَحُّ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ ضَعِيفٌ فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَدُلَّ عَنِ الْوَصْفِ بِالرَّسَالَةِ إِلَى الْوَصْفِ بِالنَّبُوَّةِ مَعَ أَنَّ الْوَصْفَ بِالرَّسَالَةِ

وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ،

أعم في حق البشر فالجواب أن الحكمة في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وإن كان الرسول البشري يستلزم النبوة لكن التصريح بهما أبلغ، وقيل الحكمة في تقديم الوصف بالنبوة أنها كذلك وجدت في الخارج لنزول قوله تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1] قبل قوله: ﴿يَتْلُوهَا الْمَذْمُورُ﴾ [١] فَالْمَذْمُورُ [٢] [المذثر: 1، 2]، والله أعلم.

(وَرَحْمَةُ اللَّهِ) الرحمة عبارة عن إنعامه عليه وهو المعنى الغائي لأن معناها اللغوي الحنو والعطف فلا يجوز أن يوصف الله به.

(وَبَرَكَاتُهُ) جمع بركة وهو الخير الكثير من كل شيء واشتقاقه من البرك وهو صدر البعير وبرك البعير ألقى بركه واعتبر فيه معنى اللزوم وسمي محبس الماء بركة للزوم الماء فيها.

وَقَالَ الطَّبِيبِي: البركة ثبوت الخير في الشيء سمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة والمبارك ما فيه ذلك الخير قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: 50] تنبيهاً على ما يفيض منه الخيرات الإلهية ولما كان الخير الإلهي يصدر من حيث لا يحصى قيل لكل ما يشاهد فيه زيادة غير محسوسة هو مبارك أو فيه بركة.

(السَّلَامُ عَلَيْنَا) أراد به المصلي نفسه والحاضرين من الإمام والمؤمنين والملائكة واستدل به على استحباب البداء بالنفس في الدعاء وفي الترمذي مصححاً من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه، وأصله في مسلم، ومنه قول نوح وإبراهيم عليهما السلام كما في التنزيل.

(وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق العباد والصالح هو استقامة الشيء على حالة كماله كما أن الفساد ضده ولا يحصل الصلاح الحقيقي إلا في الآخرة لأن الأحوال العاجلة وإن وصفت بالصلاح في بعض الأوقات لكن لا يخلو من شائبة فساد وخلل ولا يصفو ذلك إلا في الآخرة خصوصاً لزمرة الأنبياء عليهم السلام لأن الاستقامة التامة لا تكون إلا لمن فاز بالقدح المعلى ونال المقام الأسنى ومن ثم

فَأَنْتُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ،

كانت هذه المرتبة مطلوبة للأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام قَالَ اللَّهُ تعالى في حق الخليل عليه السلام: ﴿وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَإِنَّ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: 130] وحكي عن يوسف عليه الصلاة والسلام أنه دعا بقوله: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: 101] ومن هذا يعرف أن درجات الصلاح متفاوتة هذا، وَقَالَ الترمذي الحكيم: من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه الخلق فليكن عبدًا صالحًا وإلا حرم هذا الفضل.

وَقَالَ الفاكهاني: ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين يعني ليتوافق لفظه مع قصده.

(فَأَنْتُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا) أي: هذه الكلمة وهي قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو إلى قوله والأرض جملة معترضة بين قوله وعلى عباد الله الصالحين وبين قوله أشهد إلخ وفائدة هذه الجملة ووجه تقديمها على الشهادة الاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحدًا واحدًا ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك فعلمهم لفظًا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة وهذا من جوامع الكلم التي أوتيتها النَّبِيُّ ﷺ وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَنْ مُحَمَّدًا ﷺ علم فواتح الخير وخواتمه كما تقدم وقد ورد في بعض طرق سياق التشهد متواليًا وآخر هذا الكلام المذكور في آخره والظاهر أنه من تصرف الرواة على ما قالوا.

(أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ) استدل به على أن الجمع المحلى باللام يفيد الاستغراق لقوله أصابت كل عبد بعد قوله عباد الله الصالحين ولا يقال إنه جمع قلة فلا يزيد على العشرة لأن القلة والكثرة إنما تعتبران في النكرة لا المعرفة واستدل به أيضًا على أن للعموم صيغة قَالَ ابن دقيق العيد وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة قَالَ: والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تحصى لا للاقتصار عليه.

(فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) وفي رواية مسدد، عن يحيى أو بين السماء والأرض والشك فيه من مسدد وإلا فقد رواه غير عن يحيى بلفظ: من أهل السماء والأرض أخرجه الإسماعيلي وغيره.

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ⁽¹⁾.

قال القفال في فتاويه : ترك الصلاة يضر بجميع المؤمنين لأن المصلي يقول : اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ، ولا بد أن يقول في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . فيكون مقصراً بخدمة الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ، ولذلك عظمت المعصية بتركها واستنبت منه السكبي : أن في الصلاة حقاً للعباد مع الله وأن من تركها أخلّ بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يجيء إلى يوم القيامة لوجوب قوله فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

(أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه وحده لا شريك له وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني إلا أن سنده ضعيف وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أشهد أن لا إله إلا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له فهذا ظاهره الوقف .

(وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ يُقَالُ : رَجُلٌ مُحَمَّدٌ وَمَحْمُودٌ إِذَا كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ .

وَقَالَ ابْنُ الْفَارَسِ : سَمِيَ نَبِينَا ﷺ بِذَلِكَ يَعْنِي مُحَمَّدًا لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى بِكَثْرَةِ خِصَالِهِ الْمَحْمُودَةِ وَالْفَرْقَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ أَنَّ مُحَمَّدًا مَفْعَلٌ لِلتَّكْثِيرِ وَأَحْمَدُ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ وَالْمَعْنَى إِذَا حَمَدَنِي أَحَدٌ فَأَنْتَ أَحْمَدُ مِنْهُمْ وَإِذَا حَمَدْتَ أَحَدًا فَأَنْتَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَالْعَبْدُ الْإِنْسَانُ حُرًّا كَانَ أَوْ رَقًّا وَكَأَنَّهُ يَذْهَبُ فِيهِ إِلَى أَنَّهُ مَرْبُوبٌ لِبَارِيهِ عَزَّ وَجَلَّ وَجَمْعُهُ أَعْبِدُ وَعَبِيدُ وَعِبَادُ وَعَبْدٌ وَعَبْدَانُ وَعُتْدَانُ وَأَعَابِدُ جَمْعُ أَعْبَدُ وَالْعَبْدِيُّ وَالْعِبُودَاءُ وَالْعَبْدَةُ أَسْمَاءُ الْجَمْعِ وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الْعِبَادَ لِلَّهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْجَمْعِ لِلَّهِ وَلِلْمَخْلُوقِينَ وَخَصَّ بَعْضُهُمُ بِالْعَبْدِيَّةِ الَّذِينَ وَلَدُوا فِي الْمَلِكِ وَالْأُنْثَى عَبْدَةٌ وَالْعَبْدُ الْعَبْدُ وَلَا مَهْ زَائِدَةٌ ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ تَخْتَلَفِ الطَّرُقُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ يَعْنِي فِي قَوْلِنَا : وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ بِتَقْدِيمِ

(1) أطرافه 835، 1202، 6230، 6265، 6328، 7381 - تحفة 9245.

أخرجه مسلم في الصلاة باب التشهد في الصلاة رقم (402).

عبدہ علی رسولہ وكذا هو في حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة وجابر وابن الزبير عند الطحاوي وغيره على ما سيجيء إن شاء الله تعالى وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قَالَ بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُ التَّشْهَدَ إِذْ قَالَ رَجُلٌ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَهُ وَعَبْدُهُ فَقَالَ ﷺ لَقَدْ كُنْتُ عَبْدًا قَبْلَ أَنْ أَكُونَ رَسُولًا قَلَّ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ مَرْسَلٌ .

وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند مسلم وأصحاب السنن :
وأشهد أن محمدًا رسول الله .

ومنهم : من حذف أشهد ورواه ابن ماجة بلفظ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأما ما قاله صاحب تعليقة الحاوي لو قال إن محمدًا رسولہ بطلت صلاته يعني لا بد من قول رسول الله بالإضافة إلى الظاهر وهو الذي رجحه الشيخان الرافعي والنووي ، وأن بالإضافة إلى الضمير لا تكفي فهو سهو منه إذ لا خلاف في تأذي الفرض بكل من تشهد ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما وإنما الخلاف في الأفضل ، ثم اعلم أن التشهد روي عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم ، عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وعمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمر ، وعائشة ، وعبد الله ابن الزبير ، وجابر بن عبد الله ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي موسى الأشعري ، ومعاوية ، وسلمان ، وسمرة ، وأبي حميد رضوان الله عليهم أجمعين .

أما حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقد رواه الستة عنه ، ولفظ مسلم قَالَ : علمني رسول الله ﷺ التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن ، فَقَالَ : إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، فَإِذَا قَلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، انتهى .

وزاد في رواية الترمذي وابن ماجة وليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به .

وأما حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فأخرجه الجماعة إلا البخاري ولفظه : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ التَّشْهَدَ كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ

وكان يقول: «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده رسول الله».

وأما حديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأخرجه الطحاوي بسنده إلى عبد الرحمن بن القاري، أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعلم الناس التشهد على المنبر وهو يقول: قولوا التحيات لله الزاكيات والصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبه وعبد الرزاق في مصنفيهما وهذا موقوف، نعم رواه بن مردويه في كتاب التشهد مرفوعاً.

وأما حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فأخرجه أبو داود بسنده إلى أبي بشر، قال: سمعت مجاهدًا يحدث عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ في التشهد: التحيات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله، قال ابن عمر زدت فيها: وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأخرجه الدارقطني أيضاً، وقال: إسناده صحيح، وأخرجه الطبراني أيضاً في الكبير، وكذا أخرجه البزار.

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فأخرجه البيهقي في سننه عن القاسم فيها قالت: هذا تشهد النبي ﷺ، وفي رواية عنها أنها كانت تقول في التشهد في الصلاة في وسطها وفي آخرها قولاً واحداً: اسم الله التحيات لله والصلوات لله الزاكيات لله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

وأما حديث عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهما فرواه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد: سمعت أبا الورد سمعت عبد الله بن الزبير يقول: إن تشهد النبي ﷺ بسم الله وبالله خير الأسماء التحيات لله الصلوات الطيبات أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً، وأن الساعة آتية لا ريب فيها

وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مِنْ فِي الْقُبُورِ، السَّلامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،
السَّلامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَأَنْفَذْنِي، هَذَا فِي
الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَفِيهِ مَقَالٌ عَلَى مَا قِيلَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ،
وَالْتِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ، وَالْحَاكِمُ وَلَفْظُهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا التَّشْهَدَ كَمَا
يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ التَّحِيَّاتِ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ لِلَّهِ
السَّلامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ
وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ: وَهُوَ مُرَدُّودٌ فَقَدْ ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَازِ هُمْ
أَجَلُ مِنَ الْحَاكِمِ وَأَتَقَنَ وَمِمَّنْ ضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ بَيْهَقٍ،
قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ خَطَأٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ
طَرِيقِ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَتَعَلَّمُ التَّشْهَدَ كَمَا نَتَعَلَّمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ ذَكَرَ
مِثْلَ تَشْهَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتَّبْرَانِيُّ مَطْوُلاً وَفِيهِ: فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ فَلْيَكُنْ مِنْ
أَوَّلِ قَوْلٍ أَحَدِكُمْ أَنْ يَقُولَ: التَّحِيَّاتِ الطَّيِّبَاتِ الصَّلَوَاتِ لِلَّهِ السَّلامَ عَلَيْكَ
أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلامَ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَلَمْ يَقُلْ
وَبَرَكَاتُهُ وَلَا قَالَ: وَأَشْهَدُ قَالَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ
النَّاسَ التَّشْهَدَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: التَّحِيَّاتِ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتِ
وَالطَّيِّبَاتِ إِلَى آخِرِهِ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الْبَزَارِيُّ فِي مُسْنَدِهِ وَالتَّبْرَانِيُّ
فِي مُعْجَمِهِ بِسَنَدِهِمَا إِلَى أَبِي رَاشِدٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ الْفَارِسِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عن التشهد، فَقَالَ: أعلمكم كما علمني رسول الله ﷺ التحيات لله والصلوات والطيبات لله إلى آخره مثل حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكن زاد بعد الطيبات لله وَقَالَ في آخره قلها في صلاتك ولا تزد فيها حرفاً ولا تنقص منها حرفاً وإسناده ضعيف .

وأما حديث سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه فأخرجه أبو داود ولفظه: قولوا التحيات لله الطيبات والصلوات والملك لله ثم سلموا على النَّبِيِّ ﷺ وسلموا على أنفسكم وإسناده ضعيف قاله بعضهم ولكنه صحيح على شرط ابن حبان .

وأما حديث أبي حميد فأخرجه الطبراني مثل حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكن زاد: الزاكيات لله بعد الطيبات وأسقط واو الطيبات وإسناده ضعيف وفي الباب عن الحسين بن علي، وطلحة بن عبيد الله، وأنس، وأبي هريرة، والفضل بن عباس، وأم سلمة، وحذيف، والمطلب بن ربيعة، وابن أبي أوفى رضي الله تعالى عنهم قالوا: جملة من روي عنهم في التشهد أربعة وعشرون صحابياً رضي الله عنهم، ثم إنه اختار تشهد ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إمامنا الأعظم أَبُو حَنِيفَةَ، وأحمد، والجمهور لأنه أصح ما في الباب واتفق عليه الشيخان، وَقَالَ الترمذي: أصح حديث عن النَّبِيِّ ﷺ في التشهد حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ثم أخرج عن معمر، عن خصيف قَالَ: رأيت النَّبِيَّ ﷺ في المنام فقلت: إن الناس قد اختلفوا في التشهد فَقَالَ: عليك بتشهد ابن مسعود، وأخرج الطبراني في معجمه، عن بشير بن المهاجر، عن أبي بريدة، عَنِ أَبِيهِ قَالَ: ما سمعت في التشهد أحسن من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وذلك أنه رفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أصح الأحاديث وأشهرها رجالاً تشهد ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَقَالَ البزار لما سئل عن أصح حديث في التشهد: هو عندي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روي عنه من نيف وعشرين طريقاً ثم سرد أكثرها قَالَ: ولا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالاً، انتهى .

وَقَالَ ابْنُ الْمَنْذَرِ وَأَبُو عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ قَدْ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوِيَ فِي التَّشْهَدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .
وَقَالَ أَبُو عَمْرٍاءُ بِتَشْهَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ : أَخَذَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَثْبُوتَ نَقْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : لَمْ يَصْحَ فِي التَّشْهَدِ إِلَّا مَا نَقَلَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَنَحَوْهُ قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ .
وَقَالَ النَّوَوِيُّ : أَشَدُّهَا صِحَّةً بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ثُمَّ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : وَهَذَا الطُّحَاوِيُّ الْجَهْدُ أَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي كِتَابِهِ مَعَانِي الْأَثَارِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ طَرِيقًا وَسَرَدَ الْجَمِيعَ ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْبَابِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ التَّشْهَدَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَافِ مَخْصُوصَةً وَلَا يَكُونُ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، فَصَارَ كَوْنُهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ مَرَجَحَاتِهِ ؛ لِأَنَّ الرِّوَاةَ عَنْهُ مِنَ الثَّقَاتِ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَلْفَاظِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، وَأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَلَقَّاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَلْقِينًا كَمَا تَقْدُمُ مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ ابْنَ يَزِيدَ عَنْهُ قَالَ : أَخَذْتُ التَّشْهَدَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَقْنِيهِ كَلِمَةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي رِوَايَةِ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْهُ : عَلِمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشْهَدَ وَكَفَى بَيْنَ كَفَيْهِ .
وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي تَقَدُّمِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِنْ جَزَمَ بِذَلِكَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ .

وَمِنْ الْمَرَجَحَاتِ أَيْضًا : ثُبُوتُ الْوَاوِ فِي الصَّلَوَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ وَهِيَ تَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَيَكُونُ كُلُّ جُمْلَةٍ ثَنَاءً مُسْتَقِلًّا بِخِلَافِ مَا إِذَا حُذِفَتْ فَإِنَّهَا تَكُونُ صِفَةً لِمَا قَبْلُهَا وَتَعْدُدُ الثَّنَاءَ فِي الْأَوَّلِ صَرِيحٌ فَيَكُونُ أَوْلَى وَلَوْ قَبْلَ إِنْ الْوَاوِ مُقَدَّرَةٌ فِي الثَّانِي .

وَمِنْهَا أَيْضًا : أَنَّهُ وَرَدَ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ مُجَرَّدُ حِكَايَةٍ وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِمَهُ التَّشْهَدَ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْلِمَهُ النَّاسَ وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ لغيرِهِ فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَزِيَّتِهِ .

وَقَالَ بَرَهَانَ الدِّينِ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ : الْأَخْذُ بِتَشْهَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أولى ؛ لأن فيه الأمر وأقله الاستحباب ، وفيه الألف واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو لتجديد الكلام وتأکید التعليم ، وأما الشافعي فقد اختار تشهد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقال بعد أن أخرج حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رويت أحاديث في التشهد مختلفة فكان هذا أحب إلي لأنه أكملها وَقَالَ في موضع آخر وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما رأيته واسعا وسمعتة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ صحيحا كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح ، ورجحه بعضهم بكونه مناسبا للقرآن بزيادة لفظة المباركات يعني قوله تعالى : ﴿ تَحِيَّاتٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَرَكَاتٌ طَيِّبَةٌ ﴾ [النور : 61] .

وفيه : أن هذه الزيادة مختلف فيها ، وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من أفراد مسلم وأعلى درجة الصحيح عند الحفاظ ما اتفق عليه الشيخان ولو في أصله فكيف إذا اتفقا على لفظه فلم يكن ما ذكره سببا للترجيح على أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أنكر على من زاد على ما رواه من لفظ النَّبِيِّ ﷺ وكونه موافقا في القرآن وجه من وجوه الترجيح ولا يفضل بذلك على الذي له وجوه من الترجيح ، وأما من رجحه بكون ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من أحداث الصحابة رضي الله عنهم فيكون أضبط لما روى أو بأنه أفقه من رواه أو بكون إسناده حديثه حجازيا وإسناده ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كوفيا وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : فله دره ما أنصفه مع كونه شافعيًا ، نعم قَالَ بعد ذلك نعم يمكن أن يقال : إن الزيادة التي في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهي المباركات لا تنافي رواية ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجح الأخذ بها لكون أخذه عن النَّبِيِّ ﷺ كان في الأخير ، والله أعلم .

وأما الإمام مالك وأصحابه رحمهم الله فقد اختاروا تشهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكونه علمه للناس وهو على المنبر ولم ينكروه فيكون إجماعا لكنه موقوف فلا ينازع المرفوع بالاتفاق ولفظه نحو : حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا أنه قَالَ : الزاكيات بدل المباركات وكأنها بالمعنى .

وقال الحافظ العسقلاني : لكن أورد زيادة بسم الله في أول التشهد ووقع ذلك في حديث عمر المذكور لكن من طريق هشام بن عروة ، عَنْ أَبِيهِ لَا مِنْ طَرِيقٍ

الزُّهْرِيّ، عن عروة التي أخرجها مالك أخرج عبد الرزاق، وسعيد بن منصور وغيرهما، وصححه الحاكم مع كونه موقوفًا وثبت في الموطأ أيضًا عن ابن عمر موقوفًا، ووقع أيضًا في حديث جابر المرفوع تفرد به أيمن بن نابل بالنون ثم الموحدة، عن أبي الزبير عنه، وحكم الحفاظ البُخَارِيّ وغيره على أنه أخطأ في إسناده، وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طاوس وغيره، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة وقد ترجم البيهقي عليها من استحباب أو أباح التسمية قبل التحية وهو وجه لبعض الشافعية وضعف ويدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره، فإذا قعد أحدكم فليكن أول قوله : التحيات لله الحديث كذا رواه عبد الرزاق، عن معمر، عَنْ قَتَادَةَ بسنده وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه، وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما رضي الله عنهم على من زادها .

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعٍ سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلًا يَقُولُ فِي التَّشْهَدِ : بِسْمِ اللَّهِ فَقَالَ : إِنَّمَا يُقَالُ هَذَا عَلَى الطَّعَامِ وَمِمَّا رَوَى فِي إنْكَارِ الزِّيَادَةِ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعْلَمُ رَجُلًا التَّشْهَدَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : هُوَ كَذَلِكَ وَلَكِنْ نَنْتَهِي إِلَى مَا عَلَّمَنَا وَفِي رِوَايَةِ الْبِزَارِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ مَرَارًا كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ : وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَالرَّجُلُ يَقُولُ : وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : كَذَا عَلَّمَنَا .

ثم إن هذا الاختلاف بين الأئمة إنما هو في الأفضل والأولى وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجوب التشهد المروي عن عمر رضي الله عنه .

وذهب جماعة من محدثي الشافعية : كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن

مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح ثم إنه استدل بقوله فليقل في الحديث: إن قراءة التشهد واجبة لأن الأمر للوجوب.

وَقَالَ الشافعي: التشهد الأول: سنة، والثاني: واجب، وأبو حنيفة ومالك: هما سنتان ليسا بواجبين، وأحمد: هما واجبان، وفي رواية عنه: الأول: واجب، والثاني: فرض وقد وافق من لم يوجب التشهد على وجوب القعود بقدره في آخر الصلاة.

قَالَ التيمي: قَالَ مالك والكوفيون ليس أمره ﷺ للوجوب؛ لأن التسبيح في الركوع والسجود ليس بواجب، وقد أمر عَلَيْهِ السَّلَام به حين نزلت: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: 74] اجعلوها في ركوعكم، وحين نزلت: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الاعراف: 1] اجعلوها في سجودكم، وقد يأمر بالسنن كما يأمر بالفرائض فإن قيل الجلسة الأخيرة فريضة فكذا ذكرها فرض، فالواجب إنما هي للسلام لا للذكر.

وتعقبه الكَرْمَانِيُّ: بأن الأمر حقيقة للوجوب فلا بد من حمله عليه إلا إذا دل دليل خلافه كما في مسألة التسبيح فإنه لولا الإجماع على عدم وجوبه لحملناه على الوجوب ثم قولكم: إنما هي للسلام ممنوع كيف وقد أوجبتم القعود بقدر قراءة التشهد ولولا أنه لها لما احتيج إلى هذا القدر بل يكفي لحظة واحدة.

قَالَ صاحب الهداية: القعدة الأخيرة مقدار التشهد فرض، وأما قراءة التشهد فيها والقعدة الأولى فواجبتان، وَقَالَ في موضع آخر: القعدتان والقراءة فيهما كل ذلك واجب انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفي دعوى هذا الإجماع نظر فإن أحمد يقول بوجوبه، ويقول بوجوب التشهد الأول، ورواية أبي الأحوص المتقدمة وغيرها تقويه.

وقد جاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التصريح بفرضية التشهد وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره بإسناد صحيح من طريق علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه: كنا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد بقي أن السنة في التشهد الإخفاء.

روى الترمذي بإسناده إلى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من السنة أن يخفي التشهد وَقَالَ: حسن غريب.

وَقَالَ الحاكم عن عبد الله: من السنة أن يخفي التشهد، وَقَالَ: صحيح على شرط مسلم، وأخرج ابن خزيمة في صحيحه عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: نزلت هذه الآية في التشهد ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ [الإسراء: 110]، وَقَالَ الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

فائدة:

اعلم أنهم رضي الله عنهم كانوا يسلمون على الله أولاً ثم على أشخاص معينين فأمرهم النَّبِيُّ ﷺ بكيفية الثناء على الله ثم أعلمهم أن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملاً لهم وأمرهم بإفراد سلام الله عليه بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم وتخصيص أنفسهم فإن الاهتمام بها أهم، ثم أتبعه بشهادة التوحيد لله والرسالة لنبى الله ﷺ لأنها منبع الخيرات وأساس الكمالات، ثم عقبه بالصلاة عليه ليجمع له الفضيلتين الصلاة والسلام.

تذييل:

قال الحافظ العسقلاني ذكر خلف في الأطراف أن في بعض النسخ من صحيح البُخَارِيِّ عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم حَدَّثَنَا قبيصة، حَدَّثَنَا سفيان، عن الأعمش، ومنصور، وحماد، عن أبي وائل وبذلك جزم أبو نعيم في مستخرجه فأخرجه من طريق أبي نعيم، عن الأعمش به، ومن طريق عبد الرزاق، عن سفيان به، ثم أخرجه من طريق أبي نعيم، عن سيف بن سليمان، وَقَالَ: أخرجه البُخَارِيُّ عن أبي نعيم فيما أرى انتهى.

وبذلك جزم المزي في الأطراف.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أره في شيء من الروايات التي اتصلت لنا هنا لا عن قبيصة، ولا عن أبي نعيم عن سيف.

نعم هو في الاستئذان عن أبي نعيم بهذا الإسناد، والله أعلم.

149 - بَابُ الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ⁽¹⁾

149 - بَابُ الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ

ويروى قبل التسليم يعني بعد التشهد وهذا الذي يتبادر من ترتيبه لكن قوله في

(1) أشكل في إثبات الترجمة بالحديث قال الكرمانى فإن قلت إن الحديث يدل على أن الدعاء كان في الصلاة فكيف يدل على الترجمة؛ قلت: من حيث أن لكل مقام ذكراً مخصوصاً فيتعين أن يكون مقامه بعد الفراغ عن الكل وهو آخر الصلاة، أو علم من مثل الحديث الذي في الباب بعده انتهى.

وقال الحافظ: قوله باب الدعاء قبل السلام، أي: بعد التشهد هذا الذي يتبادر من ترتيبه لكن الحديث لا تقيد فيه بما بعد التشهد، وما قال الكرمانى من أن لكل مقام ذكراً، فيه نظر لأن التعيين الذي ادعاه لا يختص بهذا المحل لورود الأمر بالدعاء في السجود، فكما أن للسجود ذكراً مخصوصاً ومع ذلك أمر فيه بالدعاء، كذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء وأيضاً فإن هذا هو ترتيب البخاري لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر، ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة لأن قبل السلام يصدق على جميع الأركان، وبذلك جزم الزين ابن المنير، وأشار إليه النووي كما سيأتي من كلامه، وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر وهو ثاني حديثي الباب: هذا يقتضي الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله، ولعل الأولى أن يكون في أحد موطني السجود أو التشهد لأنهما أمر فيهما بالدعاء، قال الحافظ: والذي يظهر لي أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث تعيينه بهذا المحل، فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء، وأخرج ابن خزيمة عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جداً، قلت: في المثنى كليهما قال: بل في التشهد الأخير قلت ما هي؟ قال: «أعوذ بالله من عذاب القبر» الحديث، قال ابن جريج أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، ولمسلم من طريق محمد ابن أبي عائشة عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا تشهد أحدكم فليقل» فذكر نحوه، هذه رواية وكيع عن الأوزاعي عنه، وأخرجه أيضاً من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بلفظ إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فذكره وصرح بالتحديث في جميع الإسناد فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد انتهى مختصراً.

وعلى هذا فتكون الترجمة من الأصل الحادي عشر، وما قال الحافظ من قوله وأشار إليه النووي كما سيأتي ذكره في ثاني حديثي الباب إذ قال: ولم يصرح في الحديث بتعيين محله، وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك، قال: ولعله ترجح كونه فيما بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل، ونازعه الفاكهاني فقال: الأولى الجمع بينهما في المحلين المذكورين أي: السجود والتشهد. وقال النووي: استدلال البخاري صحيح لأن قوله «في صلاتي» يعم جميعها ومن مظانها هذا الموطن انتهى.

الحديث : كان يدعو في الصلاة لا تقييد فيه بما بعد التشهد .
وأجاب عنه الكُرمانيّ : بأن لكل مقام ذكرًا مخصوصًا فتعين أن يكون مقامه بعد الفراغ عن الكل وهو آخر الصلاة .

وتعقبه الحافظ العسقلانيّ : بأن التعيين الذي ادعاه لا يختص بهذا المحل لورود الأمر بالدعاء في السجود ، فكما أن للسجود ذكرًا مخصوصًا ومع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء إذا فرغ منه .

وأيضًا فإن هذا الترتيب هو ترتيب البخاريّ لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة ؛ لأن قبل السلام يصدق على جميع الأركان وبذلك جزم الزين ابن المنير وأشار إليه النووي .

وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر رضي الله عنه وهو ثاني حديثي الباب : هذا يقتضي الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ، ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشهد لأنهما أمر فيهما بالدعاء هذا .

قلت : وهذا هو الأصل الخمسون من أصول التراجع ، قال الحافظ : ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك كان عند قوله لما علمهم التشهد «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء» ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك ، انتهى .

يعني : ومن ثم ذكر البخاري بعد ذلك باب ما يتخير من الدعاء ، وقال العيني تحت الحديث الأول من الباب : مطابقته للترجمة من وجهين :

أحدهما : بالقرينة التي ذكرها الكرمانى إن لكل مقام ذكرًا يعني أن للصلاة قيامًا وركوعًا وسجودًا وقعودًا ، فالقيام محل القراءة والركوع والسجود لهما دعاءان مخصوصان والقعود محل التشهد ، فلم يبق للدعاء محل إلا بعد التشهد ، وبهذا يندفع قول بعضهم بعد نقل كلام الكرمانى فيه نظر لأن هذا هو محل الترتيب ، لكنه مطالب بدليل اختصاص ، ولو أمعن هذا القائل في تأمل ما ذكرنا لما طالب الكرمانى بما ذكره .

والوجه الآخر : أن الأحاديث يفسر بعضها بعضًا ثم ذكر أحاديث ابن خزيمة وغيره المذكورة في كلام الحافظ وزاد عليها ، وفي رواية ابن ماجة «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ من أربع» انتهى .

832 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ،

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ مِنْ تَعْيِينِ هَذَا الْمَحَلِّ فَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ طَرِيقِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ ذِكْرِ التَّشْهَدِ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدَّعَاءِ مَا شَاءَ وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ.

ثم قد أخرج ابن خزيمة من طريق ابن جريج أَخْبَرَنِي عبد الله بن طائوس، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّشْهَدِ كَلِمَاتٍ يَعْظُمُهُنَّ جَدًّا قُلْتُ: فِي الْمَثْنَى كِلَيْهِمَا، قَالَ: بَلْ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ، قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الْحَدِيثِ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ فَذَكَرْ نَحْوَهُ هَذِهِ رَوَايَةٌ وَكَيْعٌ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِلَفْظٍ: إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ فَذَكَرَهُ وَصَرَحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي جَمِيعِ الْإِسْنَادِ فَهَذَا فِيهِ تَعْيِينٌ هَذِهِ الِاسْتِعَاذَةُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ التَّشْهَدِ فَيَكُونُ سَابِقًا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْعِيَةِ وَمَا وَرَدَ الْإِذْنَ فِيهِ أَنَّ الْمَصْلِيَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدَّعَاءِ مَا شَاءَ يَكُونُ بَعْدَ هَذِهِ الِاسْتِعَاذَةِ وَقَبْلَ السَّلَامِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (قَالَ أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) وَفِي رَوَايَةٍ سَقَطَ قَوْلُهُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ (أَخْبَرَتْهُ) أَيِ: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ حَمْصِيِّ وَمَدْنِيِّ، وَفِيهِ رَوَايَةُ التَّابِعِيِّ، عَنِ التَّابِعِيِّ، عَنِ الصَّحَابِيَّةِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الِاسْتِقْرَاضِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ) أَيِ: فِي آخِرِهَا بَعْدَ التَّشْهَدِ قَبْلَ السَّلَامِ بِالْقُرْآنِ الَّتِي ذَكَرْتُ فِي هَذَا يَطَابِقُ الْحَدِيثَ التَّرْجُمَةَ.

(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ،

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْفِتْنَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِبْتِلَاءِ وَالْامْتِحَانِ يُقَالُ: فِتْنْتُهُ أَفْتَنَتْهُ فَتْنًا وَفَتُونًا إِذَا امْتَحَنَتْهُ وَيُقَالُ فِيهَا: أَفْتَنَتْهُ أَيْضًا وَهُوَ قَلِيلٌ وَقَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي كَشْفِ مَا يَكْرَهُ قَالَهُ الْقَاضِي الْعِيَاضُ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى الْإِثْمِ وَالْكَفْرِ وَالْقَتَالِ وَالْإِحْرَاقِ وَالنَّمِيمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالْمَسِيحُ: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ الْمَهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ، وَفِي آخِرِهِ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ يُطْلَقُ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ سَمِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مَمْسُوحًا بِالذَّهْنِ، أَوْ لِأَن زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَّحَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَمْسَحُ ذَا عَاهَةٍ إِلَّا بَرًّا، أَوْ لِأَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ الْأَرْضَ بِسِيَاحَتِهِ، أَوْ لِأَن رَجُلَهُ كَانَتْ لَا أَخْمَصَ لَهَا، أَوْ لِلْبَسَةِ الْمَسُوحِ.

وَقِيلَ: الْمَسِيحُ الصَّدِيقُ وَذَكَرَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ: أَنَّهُ جُمِعَ فِي سَبَبِ تَسْمِيَتِهِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ خَمْسِينَ قَوْلًا أَوْ رَدَّهَا فِي شَرْحِ الْمَشَارِقِ، وَقِيلَ: هُوَ بِالْعِبْرَانِيَةِ مَشِيحًا فَعَرَّبَ الْمَسِيحَ وَيُطْلَقُ عَلَى الدَّجَالِ أَيْضًا لَكِنْ إِذَا أُريدَ بِهِ الدَّجَالُ قِيدَ بِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ وَإِنَّمَا سَمِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ، أَوْ لِأَن أَحَدَ شَقِي وَجْهِهِ خَلَقَ مَمْسُوحًا لَا عَيْنَ فِيهِ وَلَا حَاجِبَ، أَوْ لِأَنَّهُ يَمْسَحُ الْأَرْضَ إِذَا خَرَجَ أَي: يَقْطَعُهَا، أَوْ لِأَن الْخَيْرَ مَسَحَ مِنْهُ فَهُوَ مَسِيحُ الضَّلَالِ.

وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: إِنَّهُ مَسِيحٌ عَلَى وَزْنِ سَكَيْتَ، وَأَنَّهُ الَّذِي مَسَحَ خَلْقَهُ أَي: شَوَّهُ وَقَبَحَ فَكَأَنَّهُ هَرَبَ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ بِالْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ، وَأَمَّا مَا نَقَلَ الْفَرَبْرِيُّ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَحَدَّثَهُ عَنْ خَلْفِ بْنِ عَامِرٍ وَهُوَ الْهَمْدَانِيُّ أَحَدُ الْحِفَازِ: أَنَّ الْمَسِيحَ بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ وَاحِدٌ يُقَالُ لِلدَّجَالِ وَلِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا يَعْنِي لَا اخْتِصَاصَ لِأَحَدِهِمَا بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَهُوَ رَأْيُ ثَالِثٍ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: مَنْ قَالَهُ بِالتَّخْفِيفِ فَلَمْ يَمْسَحْهُ الْأَرْضَ، وَمَنْ قَالَهُ بِالتَّشْدِيدِ فَلَمْ يَكُنْ مَمْسُوحَ الْعَيْنِ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ قَالَ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فِي الدَّجَالِ وَنَسَبَ قَائِلُهُ إِلَى التَّصْحِيفِ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ بِالْأَرْضِ فَلِأَنَّهُ خَدَّاعٌ مَلْبَسٌ مِنَ الدَّجَلِ وَهُوَ الْخُلْطُ، وَيُقَالُ: الطَّلِي وَالتَّغْطِيَةُ، وَمِنْهُ: الْبَعِيرُ الْمَدْجَلُ أَي: الْمَهْنُوءُ بِالْقَطْرَانِ، وَدَجَلَةٌ: نَهْرٌ بِغَدَادٍ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَغْطِي الْأَرْضَ بِمَائِهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا مَوْجُودٌ فِي الدَّجَالِ؛ لِأَنَّهُ يَغْطِي الْأَرْضَ بِكَثْرَةِ أَتْبَاعِهِ، أَوْ يَغْطِي الْحَقَّ بِبَاطِلِهِ،

وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا، وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ:

وقيل: لأنه مطموس العين من قولهم: دجل الأثر إذا عفي ودرس، وقيل: من دجل، أي: كذب، والدجال كذاب.

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا، وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ) يعني الحياة والموت، قَالَ ابن دقيق العيد: فتنة المحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات وأشدّها وأعظمها والعياذ بالله تعالى أمر الخاتمة عند الموت وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت والاحتضار أضيفت إلى الموت لقربها منه، ويكون المراد بفتنة المحيا على هذا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صح، يعني في حديث أسماء الآتي في الجنائز إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنة الدجال ولا يكون مع هذا الوجه متكرراً مع قوله: عذاب القبر؛ لأن العذاب مترتب على الفتنة والسبب غير المسبب، وقيل: أراد بفتنة المحيا الابتلاء مع زوال الصبر، وبفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة وهو من العام بعد الخاص؛ لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات، وفتنة الدجال داخلة تحت فتنة المحيا، وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، عن سفيان الثوري: أن الميت إذا سئل من ربك تراءى له الشيطان فيشير إلى نفسه إني أنا ربك، فلهذا ورد سؤال التثبيت له حين يسأل، ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة: كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا: اللَّهُمَّ أعذه من الشيطان.

(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ) أي: ما يَأْثَمُ به الإنسان ويجره إلى الذم والعقوبة، أو المراد هو الإثم نفسه وضعا للمصدر موضع الإثم (و) أعوذ بك من (الْمَغْرَمِ) أي: الدين يقال: غرم الرجل بالكسر إذا أدان أو هو ما يلزم الإنسان أداؤه، وقيل: الغرم والمغرم ما يلحق الإنسان في ماله من ضرر، ومنه الغرامة والغريم الذي عليه الدين والأصل فيه الغرام وهو الشر الدائم والعذاب والأول: إشارة إلى حق الله، والثاني: إلى حق العباد، (فَقَالَ لَهُ) أي: للنبي ﷺ (قَائِلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه ثم وجدت في رواية للنسائي من طريق معمر عَنِ الزُّهْرِيِّ: أن السائل عن ذلك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولفظها:

مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ»⁽¹⁾.

فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ: (مَا أَكْثَرَ) بفتح الراء على التعجب (مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ) في محل نصب أي: ما أكثر استعاذتك من المغرم وما وجه الحكمة في ذلك وكلمة ما مصدرية.

(فَقَالَ) ﷺ: (إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ) بكسر الراء أي: إذا لحقه دين (حَدَّثَ فَكَذَّبَ) الأول بالتشديد والثاني بالتخفيف بأن يخبر بشيء من وفاء ما عليه ولم يقم به فيصير كاذبًا.

(وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ) بأن قَالَ لصاحب الدين: أوفيك دينك في يوم كذا أو في شهر كذا ولم يوف فيه فيصير مخالفاً لوعده والكذب وخلف الوعد من صفات المنافقين كما ورد في الحديث المشهور فلولا هذا الدين عليه لما ارتكب هذا الإثم العظيم ولما اتصف بصفات المنافقين.

وفي رواية: وإذا وعد أخلف فإن قيل قوله: فتنة المحيا والممات يشمل جميع ما ذكر فلأي شيء خصصت هذه الأشياء الأربعة بالذكر.

فالجواب: أنه لعظم شأنها وكثرة شرها ولا شك أن تخصيص بعض ما يشملها العام من باب الاعتناء بأمره لشدة حكمه، وفيه أيضًا: عطف العام على الخاص وذلك لفخامة المعطوف عليه وعظم شأنه، وفيه: اللف والنشر الغير المرتب لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال تحت فتنة المحيا هذا وقد استشكل دعاؤه ﷺ بما ذكر مع أنه معصوم من هذه الأمور مغفور له ما تقدم وما تأخر وأجيب بأجوبة:

منها: أنه قصد التعليم لأئمة وحاصله: أنه ﷺ إنما فعل ذلك ليقندي به الأمة وليبين لهم صفة الدعاء.

ومنها: أن المراد السؤال لأئمة لا لنفسه فيكون المعنى أعوذ بك لأمتي.
ومنها: سلوك طريق التواضع وإظهار العبودية وإلزام خوف الله وإعظامه والافتقار إليه وامتنال أمره في الرغبة إليه ولا يمتنع تكرار الطلب مع تحقق

(1) أطرافه 833، 2397، 6368، 6375، 6376، 6377، 7129 - تحفة 16463، 16464.

الإجابة؛ لأن ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات وفيه تحريض لأمته على ملازمة ذلك؛ لأنه إذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التصريح فمن لم يتحقق ذلك أخرى بالملازمة، وأما الاستعاذة من فتنة الدجال مع تحققه أنه لا يدركه ففائدته راجعة إلى أمته وذلك بأن ينتشر خبره بين الأمة من جيل إلى جيل وجماعة إلى جماعة بأنه كذاب مبطل، مفتر ساع على وجه الأرض بالفساد، مموه ساحر حتى لا يلتبس على المؤمنين عند خروجه عليه اللعنة ويتحققوا أمره ويعرفوا أن جميع دعاويه باطلة كما أخبر به رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن يتحقق عدم إدراكه، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر عن مسلم: «إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه» الحديث.

ثم إن المغرم الذي استعاذ منه النبي ﷺ هو المغرم الذي لا وجه لقضائه بل يقصد به التعرض لهلاك مال الغير أو الذي للمديون سبيل إلى قضائه غير أنه يرى ترك القضاء أو الذي يأخذه من غير حاجة، أو يأخذه لسفاهة وذلك كله لا يصح في حقه ﷺ فينزل تعوذه منه على التعليم لأمته، وأما من يستدين لاحتياجه احتياجاً شرعياً ونيته القضاء وإن لم يكن له سبيل إلى القضاء في ذلك الوقت فلا يتعوذ منه؛ لأن الأعمال بالبيانات ونية المرء خير من عمله، كيف وقد روى جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر يرفعه: إن الله مع المديون حتى يقضي دينه ما لم يكن فيما يكرهه الله عز وجل وكان ابن جعفر يقول لخادمه: اذهب فخذ لي بدين فأني أكره أن أبيت الليلة إلا والله معي، قال الطبري: وكلا الحديثين صحيح نعم يتعوذ من عدم القدرة إلى قضائه ولعل تعوذه ﷺ من ذلك، والله أعلم.

ففي الحديث إثبات عذاب القبر ردًا للمعتزلة ومن أنكره من غيرهم.
وفيه أيضًا: إثبات خروج الدجال.

وفيه: الاستعاذة من الفتن والشُرور والسؤال من الله تعالى دفعها عنه.

وفيه: بشاعة الدين وشدته وتأديته إلى ارتكاب الكذب والخلف في الوعد الذين هما من صفات المنافقين وقد قيل: الدين شين في الدنيا والآخرة، وقيل: الدين سواد الخدين، وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: الدين دان الله في الأرض فإذا أراد الله أن يذل عبداً وضعه في عنقه رواه الحاكم.

قال: صحيح على شرط مسلم وزاد أبو ذر عن المستملي هنا، قال محمد بن

833 - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيدُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ⁽¹⁾.

834 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

يوسف بن مطر الفربري يحكي عنه المؤلف أنه قال: سمعت خلف بن عامر يعني: الهمداني أحد الحفاظ يقول في المسيح والمسيح مشدداً مع كسر الميم ليس بينهما فرق وهما واحد في اللفظ أحدهما: عيسى ابن مريم عليهما السلام، والآخر: الدجال لا اختصاص لأحد اللفظين بأحدهما.

(وَعَنِ الزُّهْرِيِّ) هذا عطف على قوله شعيب عن الزُّهْرِيِّ أي وأخبرنا شعيب أيضاً عن الزُّهْرِيِّ أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد، عروة وفي رواية (عُرْوَةُ) ابْنُ الزُّبَيْرِ: (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيدُ فِي) آخر (صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ) أشار به إلى أن الزُّهْرِيُّ روى الحديث المذكور مطولاً ومختصراً.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لكن لم أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شعيب عنه إلا مطولاً ورأيت باللفظ المختصر المذكور سنداً ومتناً عند المؤلف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزُّهْرِيِّ وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مرثد بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثناة وفي آخره دال مهملة هو ابن عبد الله اليزني بالتحانية والزاي المفتوحتين ثم نون، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو) ابن العاص، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) رضي الله عنهما والإسناد كله سوى طرفيه مصريون وفيه رواية تابعي عن تابعي وصحابي عن صحابي وقد أخرج منته المؤلف في الدعوات أيضاً وكذا مسلم والترمذي وابن ماجة وأخرجه النسائي في الصلاة ثم رواية الليث عن يزيد تقتضي أن الحديث من مسند الصديق رضي الله تعالى عنه وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد

(1) أطرافه 832، 2397، 6368، 6375، 6376، 6377، 7129 - تحفة 16463.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب ما يستعاذ منه في الصلاة رقم (587)، (589).

أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ،»

الطيالسي عن الليث فإن لفظه عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ مِنْ طَرِيقِهِ وَخَالَفَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ اللَّيْثَ فَجَعَلَهُ مِنْ مَسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرُو وَلَفْظُهُ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرُو يَقُولُ: إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ وَلَا يَقْدَحُ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَقَدْ أَخْرَجَ الْمُؤَلِّفُ طَرِيقَ عَمْرُو مَعْلُوقَةً فِي الدَّعَوَاتِ وَمَوْصُولَةً فِي التَّوْحِيدِ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَ مُسْلِمُ الطَّرِيقَيْنِ:

طريق الليث، وطريق ابن وهب وزاد مع عمرو بن الحارث رجلاً مبهماً وبين ابن خزيمة في روايته أنه عبد الله بن لهيعة.

(أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ) فِي مَحَلِّ النَّصْبِ لِأَنَّهَا صِفَةُ دُعَاءٍ (فِي صَلَاتِي) ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ لَكِنِ الْمُرَادُ حَالَةَ الْقُعُودِ بَعْدَ التَّشْهَدِ قَبْلَ السَّلَامِ كَمَا مَرَّ تَحْقِيقُهُ وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ لَعَلَّهُ يَتَرَجَّحُ كَوْنُهُ فِيمَا بَعْدَ التَّشْهَدِ لظُهُورِ الْعِنَايَةِ بِتَعْلِيمِ دُعَاءٍ مَخْصُوصٍ فِي هَذَا الْمَحَلِّ.

وَقَالَ الْفَاكِهَانِيُّ: الْأَوَّلَى أَنْ يَدْعُو بِهِ فِي السُّجُودِ وَبَعْدَ التَّشْهَدِ لِأَن قَوْلَهُ فِي صَلَاتِي يَعْمُ جَمِيعُهَا وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُ عَلَى دَعْوَى الْأَوَّلِيَّةِ بَلِ الدَّلِيلُ الصَّرِيحُ قَامَ عَلَى أَنَّهُ بَعْدَ التَّشْهَدِ قَبْلَ السَّلَامِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ: اسْتِدْلَالُ الْبُخَارِيِّ صَحِيحٌ؛ لِأَن قَوْلَهُ فِي صَلَاتِي يَعْمُ جَمِيعُهَا، وَمِنْ مَظَانِهِ هَذَا الْمَوْطِنُ.

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر رضي الله عنه عن ذلك كان عند قوله لما علمهم التشهد: «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء»، ومن ثم أعقبه المؤلف رحمه الله بالترجمة الآية، والله أعلم.

(قَالَ) ﷺ لَهُ: (قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي) أَي: بَارْتِكَابَ مَا يُوْجِبُ الْعُقُوبَةَ أَوْ يَنْقُصُ الْحِظَّ وَفِيهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْرِى عَنْ تَقْصِيرٍ وَلَوْ كَانَ صَدِيقًا.

(ظُلْمًا كَثِيرًا) بِالْمَثْلَةِ وَفِي نَسْخَةٍ كَبِيرًا بِالْمَوْحِدَةِ، (وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ فَائِدَتُهَا الْإِشَارَةُ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَغْفِرُ الذُّنُوبَ وَلَيْسَ ذَلِكَ لغيره وهو في الحقيقة إقرار بالوحدانية لأن من صفته غفران الذنوب هو الموصوف بالوحدانية وفيه أيضًا استجلاب للمغفرة وهو كقوله تَعَالَى:

فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ⁽¹⁾.

﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران: 135] فأثنى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار لوح بالأمر به كما قيل إن كل شيء أثنى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم على فاعله فهو ناه عنه.

(فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً) أي: مغفرة عظيمة لا يدرك كنهها وقوله: (مِنْ عِنْدِكَ) إشارة إلى تأكيد ذلك التعظيم ومزيد له لأن الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف الواصفين كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: 65].

وَقَالَ ابن دقيق العيد: يحتمل وجهين:

أحدهما: الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قَالَ: لا يفعل هذا إلا أنت فافعله لي أنت.

والثاني: وهو أحسن أنه إشارة على طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد من عمل صالح وغيره انتهى.

وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي فَقَالَ: المعنى هب لي المغفرة تفضلاً وإن لم أكن أهلاً لها بعملتي.

(وَارْحَمْنِي) أي: وتفضل عليّ بأنواع نعمك وأصناف كرمك ثم كمل الكلام وختمه بقوله: (إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) وفي ذكر هاتين الصفتين مقابلة حسنة؛

(1) طرفاه 6326، 7388 - تحفة 6606 - 212/1. قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث

يدل على جواز الدعاء في الصلاة وفضل هذا الدعاء المذكور. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: طلب التعليم من الفاضل وإن كان الطالب يعرف ذلك النوع يؤخذ ذلك من قول أبي بكر رضي الله عنه علمني دعاء وهو معلوم أنه يعرف من الأدعية ما لا يعرف غيره من وجهين من أجل فصاحته وقوة إيمانه ومن أجل كثرة ملازمته لرسول الله ﷺ لكن رغب في زيادة بركة النبي ﷺ وهنا بحث وهو لم قال في صلاتي ولم يقل أدعوه به على الإطلاق فالجواب أنه إنما قال ذلك لأن الشارع عليه السلام حض على الدعاء في الصلاة بقوله عليه السلام أقرب ما يكون العبد من الله إذا كان في الصلاة وأقرب ما يكون في الصلاة إذا كان ساجداً وبطنه جائع فأكثرُوا فيه الدعاء فقمين أن يستجاب لكم أي: حقيقي.

الوجه الثاني: ويترتب على هذا من الفقه أن ينظر المرء في عبادته إلى الأرفع ويتسبب فيه بمقتضى الحكمة الشرعية وإن كان الدعاء كما تقدم في الحديث قبل جائزاً أن يكون طلباً مجرداً يرجى فيه النجاح كما أبدينا لكن الأفضل أن يستعمل من موجبات الرحمة من الألفاظ والأزمنة والأماكن وما أشبه ذلك أرفعها وقد دلت أصول الشريعة على ذلك كله وكفى في =

لأن قوله الغفور مقابل لقوله اغفر لي وقوله الرحيم مقابل لقوله ارحمني قَالَ في

ذلك إشارة قوله عز وجل: ﴿إِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ وَإِلَى رَبِّكَ فَانصَبْ ﴿﴾ [الشرح: 7، 8] فهذه كلها أسباب في رجاء قبول الدعاء لأن التفرغ من الأسباب يحصل منه حضور القلب والإخلاص والرغبة يحصل منها دوام التدلل وتكرار الألفاظ المستعطفة والانتصاب وهو الصلاة يستدعي جميع وجوه القرب فإنها أعلاها فإذا أمر بالأعلى فغيره في الضمن. الوجه الثالث: قوله عليه السلام: (قال قل اللهم إني ظلمت نفسي) إلى آخر الحديث هنا بحث وهو أي: نسبة بين هذه الألفاظ وبين نسبة الطالب لأن المعروف من الأدعية الشرعية أنها ألفاظ تقتضي بمتضمنها حرمة من الأشياء وصفة من الصفات الجليلة والأسماء الرفيعة كقوله جل جلاله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180] وكقوله ﷺ: «إن اسم الله الأعظم ما دعا به أحد إلا أجيب دعاؤه». وكقوله ﷺ: «إذا سألتكم الله فاسألوه بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم». والآثار في هذا المعنى كثيرة والأدعية الماثورة عنه ﷺ كثيرة، فالجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أن النبي ﷺ فهم من أبي بكر رضي الله عنه ما قصد بقوله أدعوه به في صلاتي أنه أراد دعاء الإجابة في معنى المقطوع بها ويحصل له به خير الدنيا والآخرة بمقتضى الحكمة الشرعية فأجابه ﷺ بهذه الإشارة العجيبة كأنه عليه السلام يقول ليس على الله حق واجب حتم وإنما هي أسباب يسعد بها من يشاء ويحرم من يشاء فمن أسعده فمن عنده ويفضله فاطلب أعلى الأشياء وهي المغفرة كما تقدم البحث فيها في الأحاديث قبل من الأصل وهو الفضل ولا تعلق خاطرك بغير ذلك وهذا كما أخبر ﷺ عن نفسه المكرمة حيث قال عليه السلام: «لن يدخل أحدًا عمله الجنة قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل رحمته» وهو عليه السلام الذي جاء بأثر الحكمة وقال عليه السلام: «خمس صلوات افترضهن الله على عباده فمن جاء بهن لم ينقص منهن شيئًا استخفافًا بحقهن فإن الله جاعل له يوم القيامة عهدًا أن يدخله الجنة».

والجمع بين هذين الحديثين أن نقول الوعد بالخلاص لمن جاء بالأعمال كما مر مقام العوام وهو وعد حق يوفى لهم به ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 111] وبقي الخلاص بمقتضى الأعمال مع إبقاء عملها والحفاظ عليها رعيًا لحكمة الحكيم وتعلق الخلاص الحقيقي بمجرد الفضل وهو مقام الخواص مثل سيدنا ﷺ الذي هو من خواص خواص الخواص والتابعون له بإحسان إلى يوم الدين وأبو بكر رضي الله عنه من الخواص وكيف لا وقد قال ﷺ: «ما فضلكم أبو بكر بكثرة صوم ولا بصلاة ولكن بشيء وقر في صدره» والمطلب الذي طلبه هو من النبي ﷺ مقام العوام فكأنه عليه السلام يقول له بالضمن أنت من قوم ليس هذا مقامهم بل نجيبك على ما يقتضيه مقامك وهو مقام الخواص الذين يجمعون بين الشريعة والحقيقة فالشريعة هي الأعمال والدعاء والمحافظة على ذلك والحقيقة هي ألا يرى شيئًا من الخير في الدارين إلا بمجرد الفضل لا غير.

ويرتّب على هذا من الفقه أن يحمل كل إنسان على ما يقتضيه حاله وإن لم يكن هو يطلب ذلك وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أنزلوا الناس منازلهم». وهذا عام ووجه آخر وهو أنه =

الكواكب وهذا الدعاء من جوامع الكلم إذ فيه اعتراف بغاية التقصير وهو كونه

عليه السلام جعله يطلب مقصده من عند مولاه جل وعز لأنه إذا كان من عنده سبحانه بلا واسطة من محل النقص وهي العبودية كان أكمل ثم نجح له المسألة بذكر هذين الاسمين الجليلين وهما الغفور والله أعلم رحيم الذي مقتضى أحدهما أنه يعطي إذا سئل وقد سأله مما عنده فكان أجدر في تحصيل ما طلب والاسم الآخر يقتضي المغفرة ومن غفر له فقد رحم ومن رحم أيضًا فقد غفر له واحتمل وجهها آخر وهو أن الدعاء متوقف قبله على المشيئة لقوله عز وجل: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ [الأنعام: 41] فجعل عز وجل الإجابة مرجوة غير مقطوع بها وقال عز وجل في المضطر: ﴿أَمْ يَحِيبُ الْغُضُّظَ إِذَا دَعَا﴾ [النمل: 62] فأوجب تعالى بفضل إجابة المضطر بالوعد الجميل ومن أوفى بعهده من الله. فنقله عليه السلام من صيغة الدعاء الذي صاحبه بين الخوف والرجاء إلى حالة المضطر التي الإجابة فيها مضمونة وحقيقة الاضطرار يؤخذ ذلك من قوله: «ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا» أي: ليس إليه حيلة في رفعه فهذه حالة الافتقار لأن من لم يقدر أن يقوم بما يغفر ذنوبه فهو مضطر حقيقي لأنه لو كان معه ذنب كبير وكان معه شيء كثير مما يكفر به الذنوب ما قال اغفر لي مغفرة من عندك أي: ليس لي موجب لها فصح بمتضمن هذين اللفظين حقيقة الافتقار المحض فحصل له ما طلب. وفي النفس حاجات وفيك فطنة فداكما أبي وأمي من معلم ومتعلم ما أحسن آثارهما وأنور بواطنهما وأجل أحوالهما أعاد الله علينا من بركاتهما بمنه واحتمل مجموع الوجوه كلها لأنها كلها كما قيل كل الصيد في جوف الفرا.

الوجه الرابع: هنا بحث في قول السيد رضي الله عنه «ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا» هل هو حقيقة أو مجاز فأما أن يكون مجازًا فهذا مستحيل أن يقول النبي ﷺ شيئًا يوجب المغفرة فيكون مجازًا ولا أبو بكر أيضًا يخاطب المولى الجليل بالمجاز عند موطن الرغبة فلم يبق إلا أن يكون حقيقة وإذا كان حقيقة فما هو لأن ما كان قبل الإسلام لا يؤاخذ به وبعد الإسلام هو السيد القدوة في الخير فما هذا الذنب؟

فالجواب وهو ما تقدم في الحديث قبل عند قول الله تعالى يا ابن آدم ما أغدرك لأن الأصل كما تقرر هناك فما كان من خير في الدنيا وفي الآخرة فهو من فضله جل جلاله إما بهداية لموجب ذلك من الأفعال التي نصبها الحكمة الإلهية لذلك أو بمجرد العفو والفضل بلا موجب من عمل يؤيد ما قلناه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ قَعَمٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53] وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: 21] وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوْءِ إِلَّا مَا رَجَعُ رَبِّي﴾ [يوسف: 53] فأخبر الصادق عليه السلام الصديق رضي الله عنه أن يقر بالأصل وهو الاعتراف بما طبعته النفس عليه وهو حقيقة الحق ويطلب الخير التام على ما بحثنا عليه وهي المغفرة والرحمة كما تقدم البحث من الأصل الحقيقي وهو من عند الغفور الرحيم ولذلك يقول بعض من نسب إلى الخير كل شيء يكبر في هذه الدار إما حسًا وإما معنى إلا النفس عند أهل التحقيق والمعرفة كلما زادت معرفتهم زادت النفس عندهم حقارة وذلة وهذا الحديث شاهد على ما قاله لأنه إذا كان الذي تنهى في =

150 - بَاب مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ

ظالمًا ظلمًا كثيرًا وفيه طلب غاية الإنعام التي هي المغفرة والرحمة، فالأولى: عبارة عن الزحزحة عن النار.

والثانية: عبارة عن إدخال الجنة وهذا هو الفوز العظيم اللهم اجعلنا من الفائزين بكرمك يا أكرم الأكرمين، وفي الحديث: طلب التعليم من العالم في خير خصوصًا الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم.

وفيه: نذب الاعتراف بالتقصير ونسبة الظلم إلى نفسه.

وفيه: الاعتراف بأن الله سبحانه وتعالى هو المتفضل المعطي رحمة على عباده من غير مقابلة عمل حسن.

وفيه: استحباب قراءة الأدعية في آخر الصلاة من الدعوات المأثورة، وسيجيء التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى.

150 - بَاب مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ

(بَاب مَا يُتَخَيَّرُ) على البناء للمفعول (مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ) الفراغ من (التَّشْهِيدِ) قبل السلام (وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ) يشير إلى أن الدعاء السابق في الباب الذي قبله لا يجب وإن كان قد ورد بصيغة الأمر ثم إن المنفي في قوله في الترجمة وليس بواجب يحتمل أن يكون الدعاء الذي لا يجب دعاء مخصوص وهذا واضح مطابق للحديث وإن كان التخيير مأمورًا به ويحتمل أن يكون المنفي التخيير ويحمل الأمر الوارد به على النذب ويحتاج إلى دليل.

قَالَ ابن رشيد: ليس التخيير في آحاد الشيء بدال على عدم وجوبه وقد يكون أصل الشيء واجبا ويقع التخيير في وصفه.

وَقَالَ الزين ابن المنير: قوله: ثم ليتخير وإن كان بصيغة الأمر لكنها كثيرًا ما ترد للنذب وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب، وفيه نظر فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة

= التصديق رضي الله عنه عند تناهيه وطلبه الحق والأمور حقيقة رد إلى الاعتراف العظيم كما أبدىناه فهل بقي من النفس عند هذا السيد شيء له قدر معاذ الله فمن أراد الخلاص والإخلاص فلينسج على منواله ضمناً لله في سلوكهم بمنه.

835 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ»

المأمور بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله وذلك أنه سأل ابنه هل قالها بعد التشهد فَقَالَ لا فأمره أن يعيد الصلاة وبه قَالَ بعض أهل الظاهر، وأفرط ابن حزم فَقَالَ بوجوبها في التشهد الأول أيضًا .

وَقَالَ ابن المنذر: لولا حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم ليتخير من الدعاء لقلت بوجوبها، وقد قَالَ الشافعي أيضًا: بوجوب الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ بعد التشهد وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك، واستدلوا على نديتها بحديث الباب مع دعوى الإجماع وفيه نظر؛ لأنه ورد عن أبي جعفر الباقر والشعبي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب وأعجب من ذلك أنه صح عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ راوي الحديث حديث الباب ما يقتضيه، فعند سعيد بن منصور، وأبي بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قَالَ: قَالَ عبد الله: يتشهد الرجل في الصلاة، ثم يصلي على النَّبِيِّ ﷺ، ثم يدعو لنفسه بعد وقد وافق الشافعي أحمد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك، وَقَالَ إسحاق بن راهويه أيضًا بالوجوب لكن قَالَ: إن تركها ناسيًا رجوت أن يعجزته، وقيل: إن له في المسألة قولين كأحمد، وقيل: بل كان يراها واجبة لا شرطًا، ومنهم من قيد تفرد الشافعي بكونه عينها بعد التشهد لا قبله ولا فيه حتى لو صلى على النَّبِيِّ ﷺ في أثناء التشهد مثلاً لم يجزئ عنده، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطان، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، قَالَ (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (شَقِيقٌ) أي: ابن سلمة أبو وائل، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ) فكيف يدعى له به وهو مالكة ومنه بدأ وإليه يعود لأنه المرجوع إليه في كل شيء.

(وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) في رواية: ولكن التحيات لله، (وَالصَّلَوَاتُ

وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو⁽¹⁾.

وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ) أي: ذلك كما في رواية.
(أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ) أي: صالح (فِي السَّمَاءِ أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ) ليتخير وفي رواية: ثُمَّ (يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ⁽²⁾ فَيَدْعُو) زاد أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه فيدعو به والنسائي من وجه آخر فليدع به وإسحاق عن عيسى عن الأعمش ثم ليتخير من الدعاء ما أحب وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المؤلف في الدعوات ثم ليتخير من الشاء ما شاء ونحوه لمسلم بلفظ من المسألة واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة.

قَالَ ابن بطال: خالف في ذلك النخعي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن، قال الحافظ العسقلاني: كذا أطلق هو ومن تبعه عن أَبِي حَنِيفَةَ والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث وعبارة بعضهم ما كان ماثورًا وقالوا الماثور أعم من أن يكون مرفوعًا أو غير مرفوع لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم وكذا يرد على قول ابن سيرين لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة انتهى.

فإن ظاهره جواز الدعاء بكل ما شاء دينًا ودنيا شابه ألفاظ القرآن والأدعية الماثورة أو لا ما لم يكن على ما قاله الكُرْمَانِيُّ وبذلك أخذ الشافعية والمالكية واستدلوا أيضًا بقوله ﷺ: «سَلُوا اللَّهَ حَوَائِجَكُمْ حَتَّى الشُّسُوعَ لِنَعَالِكُمْ وَالْمَلَحَ لِقُدُورِكُمْ»، ويقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَأَدْعُونَ فِي صَلَاتِي حَتَّى بِشَعِيرِ

(1) أطرافه 831، 1202، 6230، 6265، 6328، 7381 - تحفة 9245.

(2) أي: ما يعجبه من الأدعية الماثورة.

حماري وملح بيتي نعم استثنى بعض الشافعية ما يقبح في أمر الدنيا .
قال الحافظ العسقلاني : فإن أراد الفاحش من اللفظ فمحتمل وإلا فلا
شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقاً لا يجوز انتهى.

وهذا الاستثناء ذكره عبد الله الأبي وعبارته واستثنى بعض الشافعية من
مصالح الدنيا ما فيه سوء أدب كقوله اللهم أعطني امرأة جميلة عينها كذا ثم يذكر
أوصاف أعضائها انتهى.

وقال الزين ابن المنير: الدعاء بأمور الدنيا خطر وذلك أنه قد يلتبس
عليه الدنيا الجائزة بالمحظورة فيدعو بالمحظور فيكون عاصياً متكلماً في
الصلاة، فيبطل صلاته وهو لا يشعر ألا ترى أن العامي يلتبس عليه الحق
بالباطل انتهى.

وعند أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله : لا يجوز الدعاء إلا بالأدعية المأثورة
أو المشابهة لألفاظ القرآن لقوله ﷺ : «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» رواه مسلم .

وأما ما ذكره الحافظ العسقلاني من أن ظاهر الحديث يرد على الحنفية
فيه : أن فيما ذهبوا إليه عملاً بالحديثين ، فإنهم اختاروا من الأدعية المأثورة أو
ما شابه ألفاظ القرآن ، وأما الشافعية ففيما ذهبوا إليه إهمال لحديث مسلم والله
أعلم ثم إنه قد ورد فيما يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها ما رواه سعيد بن
منصور وأبو بكر بن أبي شيبه من طريق عمير بن سعد قال كان عبد الله يعني ابن
مسعود رضي الله عنه يعلمنا التشهد في الصلاة ثم يقول إذا فرغ أحدكم من
التشهد فليقل اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ
بك من الشر كله علمت منه وما لم أعلم اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه
عبادك الصالحون وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون ﴿رَبَّنَا
ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [البقرة: 201] الآية قال ويقول لم يدع نبي ولا صالح
بشيء إلا دخل في هذا الدعاء وهذا من المأثور غير مرفوع وليس هو مما ورد في
القرآن ، وقد استدل البيهقي بالحديث المتفق عليه ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه
فيدعو به وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه رفعه إذا فرغ أحدكم من التشهد

151 - بَابُ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ ⁽¹⁾ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى

836 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،

فليتعود بالله الحديث وفي آخره ثم ليدع لنفسه بما بدا له هكذا أخرجه البيهقي وأصل الحديث في مسلم وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطريق التي أخرجها مسلم.

151 - بَابُ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى

(بَابُ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ) من الماء والطين اللذين أصابا جبهته وأنفه وهو في الصلاة (حَتَّى صَلَّى) صلاته.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسُهُ: رَأَيْتُ الْحُمَيْدِيَّ بَضَمَ الْحَاءِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الزَّيْبِرِ الْمَكِّي الْقُرَشِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ رَوَى عَنْهُ فِي كِتَابِهِ الْأَعْمَالُ بِالْنِّيَاتِ وَهُوَ أَحَدُ تَلَامِذَةِ الشَّافِعِيِّ.

يَخْتَجُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْآتِي أَنْ لَا يَمْسَحَ الْمَصْلِي الْجَبْهَةَ أَيْ: وَالْأَنْفَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَكَانَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ بِإِيرَادِهِ أَنَّهُ يَرَى فِي ذَلِكَ مَا رَأَى الْحُمَيْدِيُّ وَمَنْ ثَمَّةَ لَمْ يَتَعَقِبْهُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ، (عَنْ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(1) قَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ مَا حَاصِلُهُ: ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْمُسْتَدَلَّ وَدَلِيلَهُ وَكُلَّ الْأَمْرِ فِيهِ لِنَظَرِ الْمُجْتَهِدِ هَلْ يُوَافِقُ الْحُمَيْدِيَّ أَوْ يَخَالِفُهُ وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِمَا يَتَطَرَّقُ إِلَى الدَّلِيلِ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ لِأَنَّ بَقَاءَ أَثَرِ الطِّينِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ مَسْحِ الْجَبْهَةِ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَسْحُهَا وَبَقِيَ الْأَثَرُ بَعْدَ الْمَسْحِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَرَكُ الْمَسْحِ نَاسِيًا أَوْ تَرَكَهُ عَامِدًا لِتَصْدِيقِ رُؤْيَاهُ أَوْ لِكَوْنِهِ لَمْ يَشْعُرْ بِبَقَاءِ أَثَرِ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ أَوْ لِبَيَانِ الْجَوَازِ أَوْ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْمَسْحَ أَوَّلَى لِأَنَّهُ الْمَسْحَ عَمَلٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، وَإِذَا تَطَرَّقَتْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ لَمْ يَنْهَضِ الْاسْتِدْلَالُ لَا سِيَّمَا وَهُوَ فَعَلٌ مِنَ الْجَبَلِيَّاتِ، لَا مِنَ الْقَرَبِ، وَفِي قَوْلِهِ رَأَيْتُ الْحُمَيْدِيَّ الْخِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَتَعَقِبْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ وَأَنَّهُ إِنْ احْتَجَّ بِهِ عَلَى الْمَنْعِ جُمْلَةً لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، وَأَنَّهُ التَّرَكُّ أَوَّلَى، انْتَهَى.

قُلْتُ: فِي قَوْلِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُوَافِقُهُ أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي أَصُولِ التَّرَاجُمِ أَنَّ التَّرْجُمَةَ بِبَابٍ مِنْ قَالَ كَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَصْنُفَ لَمْ يَرَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ فِي أَصُولِ التَّرَاجُمِ فَمَجْرَدُ ذِكْرِهِ قَوْلَ الْحُمَيْدِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى أَنَّهُ وَافِقُهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَهُ لِبَيَانٍ مِنْ فِي التَّرْجُمَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ الْمُسْتَدَلَّ وَهُوَ الْحُمَيْدِيُّ وَدَلِيلَهُ وَكُلَّ الْأَمْرِ فِيهِ إِلَى =

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ» (1).

152 - باب التَّسْلِيم

(قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَي: عَنْ لَيْلَةِ الْقَدَرِ، (فَقَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ»)) وهو محمول على أن ذلك كان قليلاً لا يمنع التمكن من السجود فإذا لم يمنع السجود يستحب أن يتركه إلى أن يفرغ من صلاته لأن ذلك من باب: التواضع لله تعالى.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْمُسْتَدَلَّ وَدَلِيلَهُ وَوَكَّلَ الْأَمْرَ فِيهِ نَظَرَ الْمُجْتَهِدَ يُوَافِقُ الْمُسْتَدَلَّ الْحُمَيْدِيَّ أَوْ يَخَالِفُهُ وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لَمَّا يَتَطَرَّقُ إِلَى الدَّلِيلِ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ لِأَن بَقَاءَ أَثَرِ الطِّينِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ مَسْحِ الْجَبْهَةِ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَسْحُهَا وَبَقِيَ الْأَثَرُ بَعْدَ الْمَسْحِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ الْمَسْحَ نَاسِيًّا أَوْ تَرَكَهَ عَامِداً لِتَصْدِيقِ رُؤْيَاهُ أَوْ لِكَوْنِهِ لَمْ يَشْعُرْ بِبَقَاءِ أَثَرِ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ أَوْ لِبَيَانِ الْجَوَازِ أَوْ لِأَن تَرَكَ الْمَسْحَ أَوْلَى لِأَن الْمَسْحَ عَمَلٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً وَإِذَا تَطَرَّقَتْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ لَمْ يَنْهَضِ الْاسْتِدْلَالُ لَا سِيَّمَا وَهُوَ فَعَلَ مِنَ الْجَبَلِيَّاتِ لَا مِنَ الْقَرَبِ انْتَهَى.

وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ السَّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ فِي الطِّينِ وَسَتَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى فَوَائِدِهِ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

152 - باب التَّسْلِيم

أَي: فِي آخِرِ الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَشِرْ إِلَى حُكْمِهِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ لَوْ قُوعِ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ بِتَعَارُضِ الْأَدْلَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ الْوُجُوبُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ حَيْثُ جَاءَ فِيهِ كَانَ إِذَا سَلَّمَ لِأَنَّهُ يَشْعُرُ بِتَحْقِيقِ مَوَاطِبَتِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ قَالَ: «صَلُّوا

⁼ المجتهد، وتقدم في باب السجود على الأنف في الماء والطين اختلاف الأئمة في ذلك.

(1) أطرافه 669، 813، 2016، 2018، 2027، 2036، 2040 - تحفة 4419.

كما رأيتموني أصلي» وحديث تحليلها السلام أخرجه أصحاب السنن بسند حسن انتهى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: قد قام الدليل على أن التسليم في آخر الصلاة غير واجب وأن تركه غير مفسدة للصلاة وهو أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً فلما سلم أخبر بصنيعه فثنى رجله فسجد سجدتين رواه عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخرجه الجماعة بطرق متعددة وألفاظ مختلفة.

قَالَ الطحاوي: ففي هذا الحديث أنه دخل في الصلاة من غيرها قبل التسليم ولم ير ذلك مفسداً للصلاة فدل ذلك أن السلام ليس من صلبها ولو كان واجباً كوجوب السجدة في الصلاة لكان حكمه أيضاً كذلك ولكنه بخلافه فهو سنة، انتهى.

وقد اختلف العلماء في ذلك فَقَالَ مالِك والشافعي وأحمد وأصحابهم: إذا انصرف المصلي من صلاته بغير لفظ التسليم فصلاته باطلة حتى قَالَ النووي: ولو اختلف بحرف من حروف السلام عليكم لم تصح صلاته واحتجوا على ذلك بقوله ﷺ: «تحليلها التسليم» رواه أبو داود حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة قَالَ: حَدَّثَنَا وكيع عن سفيان عن ابن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» وأخرجه الترمذي وابن ماجة أيضاً وأخرجه الحاكم في مستدركه وَقَالَ: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وَقَالَ النووي: هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسنه.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: قد اختلفوا في صحته بسبب ابن عقيل وهو عبد الله بن محمد ابن عقيل فَقَالَ محمد بن سعد هو من الطبقة الرابعة من أهل المدينة وكان منكر الحديث لا يحتجون بحديثه وكان كثير العلم.

وَقَالَ ابن المديني: عن بشر بن عمر الزهراني كان مالِك لا يروي عنه وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه وعن يحيى بن معين ليس حديثه بحجة وعنه ضعيف الحديث وعنه ليس بذلك وَقَالَ العجلي تابعي مدني جازز الحديث وَقَالَ النسائي ضعيف.

837 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا الرَّهْرِيُّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ».

وَقَالَ الترمذي: صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وعلى تقدير صحته أجاب الطحاوي عنه بما محصله أن علياً رضي الله تعالى عنه روي عنه من رابه إذا رفع رأسه من آخر سجدة فقد تمت صلاته فدل على أن معنى الحديث المذكور لم يكن على أن الصلاة لا تتم إلا بالتسليم إذا كانت تتم عنده بما هو قبل التسليم فكان معنى تحليلها التسليم التحليل الذي ينبغي أن يحل به هو التسليم وجواب آخر أن الحديث المذكور من أخبار الآحاد فلا يثبت به الفرض فإن قلت كيف أثبت فرضية التكبير به ولم يثبت فرضية التسليم فالجواب أنه ليس بفرضية التكبير به بل بالنص وهو قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: 15] وقوله: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبَّرَ﴾ [المدثر: 3] غاية ما في الباب يكون الحديث بياناً له والبيان يصحح به كما في مسح الرأس وذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإبراهيم وقتادة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وابن جرير الطبري إلى أنه يجب الخروج من الصلاة به ولا بفرض حتى لو تركه لا تبطل صلاته لقوله ﷺ: «إِذَا قَعَدَ الْإِمَامُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ثُمَّ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ» ولحديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد سبق ذكره وفي المقنع من كتب الحنابلة: يسلم مرتباً معروفاً وجوباً مبتدئاً عن يمينه جهراً مسراً به عن يساره، انتهى.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، قَالَ (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ (حَدَّثَنَا الرَّهْرِيُّ) ابن شهاب، (عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ) التابعة وقد تقدمت في باب العلم والعظة بالليل.

(أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ⁽¹⁾ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي» ويروى حين يقضي (تَسْلِيمَهُ) أي: يتم تسليمه ويفرغ منه، (وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ) من مكانه.

(1) ورجال هذا الإسناد مدنيون ما خلا شيخ البخاري فإنه بصري، وفيه رواية تابعي عن تابعة عن صحابية، وقد أخرج متنه أبو داود والنسائي أيضاً.

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: «فَأَرَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّ مُكْتَهُ لِكَيْ يَنْفُذَ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ مَنْ انْصَرَفَ مِنَ الْقَوْمِ»⁽¹⁾.

(قَالَ ابْنُ شَهَابٍ) الرَّهْرِيّ: (فَأَرَى) بضم الهمزة أي: أظن (وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّ مُكْتَهُ) ﷺ يَسِيرًا كَانَ (لِكَيْ يَنْفُذَ النِّسَاءَ) أي: لأجل نفاذ النساء وخروجهن وذهابهن (قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ مَنْ انْصَرَفَ مِنَ الْقَوْمِ) أي: قبل تفرق الرجال لثلاثا يدركهن بعض المتفرقين من الصلاة وفي الحديث خروج النساء إلى المساجد وسبقهن بالانصراف وأن الاختلاط بهن مظنة الفساد وفيه مكث الإمام في مصلاه والحالة هذه فإن لم يكن هناك نساء فالمستحب للإمام أن يقوم من مصلاه عقيب صلاته كذا قَالَ الشافعي في المختصر.

وفي الإحياء للغزالي: أن ذلك فعل النَّبِيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وصححه ابن حبان في غير صحيحه وَقَالَ النووي: وعللوا قول الشافعي بعلتين إحداهما أن ذلك لثلاثا يشك من خلفه هل سلم أو لا الثانية: إنه لثلاثا يدخل أحد فيظن أنه بعد في الصلاة فيقتدي به.

وَقَالَ صاحب التوضيح: لكن ظاهر حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رمقت صلاة النَّبِيِّ ﷺ فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء رواه مسلم يعطي أنه لم يكن يثبت ساعة ما سلم بل كان يجلس بعد السلام جلسة قريبة من السجود.

وَقَالَ الشافعي في الأم: وللمأموم أن ينصرف إذا قضى الإمام السلام قبل قيام الإمام وإن أخر ذلك حتى ينصرف بعد الإمام أو معه كان ذلك أحب إلي وفي الذخيرة إذا فرغ من صلاته أجمعوا أنه لا يمكث في مكانه مستقبل القبلة وجميع الصلوات في ذلك سواء فإن لم يكن بعدها تطوع إن شاء انحرف عن يمينه أو عن يساره وإن شاء استقبل الناس بوجهه إذا لم يكن أمامه من يصلي وإن كان بعد الصلاة سمن يقوم إليها وبه نقول ويكره تأخيرها عن أداء الفريضة فيتقدم أو يتأخر أو ينحرف يميناً أو شمالاً وعن الحلواني من الحنفية جواز تأخير السنن بعد المكتوبة والنص أن التأخير مكروه ويدعو في الفجر والعصر لأنه لا صلاة بعدها فيجعل الدعاء بدل الصلاة ويستحب أن يدعو بعد السلام. وَقَالَ في التوضيح

153 - باب: يُسَلَّمُ حِينَ يُسَلَّمُ الْإِمَامُ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «يَسْتَحِبُّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ»

أَيْضًا : إذا أراد الإمام أن ينتقل ينتقل كيف يشاء وأما الأفضل فأن يجعل يمينه إليهم ويساره إلى المحراب وقيل عكسه وبه قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

ومن فوائد الحديث أَيْضًا : وجوب غض البصر ومكث الإمام في موضعه ومكث القوم في أماكنهم.

153 - باب: يُسَلَّمُ حِينَ يُسَلَّمُ الْإِمَامُ

(باب) بالتنوين (يُسَلَّمُ) المأموم (حِينَ يُسَلَّمُ الْإِمَامُ) أشار بهذا إلى أن المستحب أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الإمام متشاغلًا بدعاء ونحوه دل عليه أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور هنا وفي هذا عن أَبِي حَنِيفَةَ روايتان في رواية يسلم مع الإمام كالتكبير وفي أخرى يسلم بعد سلام إمامه.

وَقَالَ الشافعي : المصلي المقتدي يسلم بعد فراغ الإمام من التسليمة الأولى فلو سلم مقارنا بسلامه إن قلنا نية الخروج بالسلام شرط لا يجزيه كما لو كبر مع الإمام لا ينعقد له صلاة الجماعة فعلى هذا تبطل صلاته. وإن قلنا : إن نية الخروج غير واجبة فيجزيه كما لو ركع معه وفي وجوب نية الخروج عن الصلاة بالسلام وجهان : أحدهما : يجب ، والثاني : لا يجب كذا في تتمتهم وذكر في المبسوط المقتدي يخرج من الصلاة بسلام الإمام وقيل هو قول محمد أما عندهما يخرج بسلام نفسه وتظهر ثمرة الخلاف في انتقاض الوضوء بسلام الإمام قبل سلام نفسه بالقهقهة فعنده لا ينتقض خلافاً لهما.

وَقَالَ الزين ابن المنير : ترجم بلفظ الحديث وهو محتمل لأن يكون المراد أنه يبتدئ السلام بعد ابتداء الإمام له فيشرع المأموم فيه قبل أن يتمه الإمام ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يبتدئ السلام إذا أتمه الإمام قَالَ فلما كان محتملاً للأمرين وكل النظر فيه إلى المجتهد ، انتهى .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط لأن اللفظ يحتمل الصورتين فأيهما فعل المأموم جاز انتهى.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : يَسْتَحِبُّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ)

أَنْ يُسَلِّمَ مَنْ خَلَفَهُ».

838 - حَدَّثَنَا جَبَّانُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عِثْبَانَ، قَالَ: «صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ»⁽¹⁾.

من صلاته (أَنْ يُسَلِّمَ مَنْ) أي: الذي (خَلَفَهُ) من المأمومين وإذا لمجرد الظرفية على ما هو الأصل فيها فيحصل التطابق بين الترجمة والأثر لا للشرط حتى يلزم أن يكون سلام المأموم عقيب سلام الإمام فلا يحصل التطابق بينهما فليتأمل.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأثر المذكور لم أقف على من وصله لكن عند ابن أبي شيبه عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يعطي معناه.

(حَدَّثَنَا جَبَّانُ بْنُ مُوسَى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة هو أبو محمد المروزي مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد البصري، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ) هو أبو محمد الأنصاري الحارثي الصحابي الصغير عقل مجة مجها رسول الله ﷺ في وجهه من دنو في دارهم وهو ابن خمس سنين وهو ختن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي رواية عن محمود هو ابن الربيع والربيع بفتح الراء وكسر الموحدة، عن عثبان بكسر المهملة وسكون المثناة الفوقية وتخفيف الموحدة هو ابن مالك وفي رواية (عَنْ عِثْبَانَ) ابْنِ مَالِكٍ.

وقد تقدم في باب: إذا دخل بيتاً يصلي.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: «صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ».

ومطابقة الحديث للترجمة أظهر من أن يخفى على ما فصل وقد سبق الحديث مطولاً في باب إذا دخل بيتاً.

(1) أطرافه 424، 425، 667، 686، 840، 1186، 4009، 4010، 5401، 6423، 6938

154 - باب مَنْ لَمْ يَرِ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى الْإِمَامِ وَاكْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ⁽¹⁾

154 - باب مَنْ لَمْ يَرِ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى الْإِمَامِ وَاكْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ

(باب مَنْ لَمْ يَرِ رَدَّ السَّلَامِ) من المأموم (عَلَى الْإِمَامِ) بتسليمه الثالثة بين التسليمتين (وَاكْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ) وهو التسليمتان عن يمين وعن يسار وأراد

(1) قال الكندهلوي: غرض الترجمة عندي واضح لا غبار فيه، والعجب أن المشايخ والشرح اختلفوا في غرضه على أقوال مع وضوح غرض الإمام البخاري بذلك وهو أنه أراد الرد على من قال بتسليمه الثالثة رداً على الإمام لرواية أبي داود عن سمرة قال: «أمرنا النبي ﷺ أن نرد على الإمام» الحديث، وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الإمام، فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه، وبسط في الأوجز أن مذهب الإمام مالك واحدة السلام للإمام والفتى تلقاء وجهه، وتثليث السلام للمأموم، قال الزرقاني: لعل مالكا ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا الموقوف عليه لما فيه أن المأموم يسلم ثلاثاً إن كان على يساره أحد لأنه المشهور من قول مالك، انتهى.

وعد في متون المالكية من مختصر وغير تثليث السلام المؤتم في السنن، قال القسطلاني في ترجمة البخاري: باب «من لم يرد السلام» من المأمومين «على الإمام» بتسليمه الثالثة بين التسليمتين، «واكتفى بتسليم الصلاة» وهو التسليمتان خلافاً لمن استحسب ذلك من المالكية، انتهى.

وأخذ القسطلاني ذلك من كلام الحافظ إذ قال: أورد البخاري فيه حديث عتبان، واعتماده فيه على قوله وسلمنا حيث سلم فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه، وسلامه إما واحدة وهي التي يتحلل بها من الصلاة وإما هي وأخرى معها فيحتاج من يستحب تسليمه الثالثة على الإمام بين التسليمتين كما تقوله المالكية إلى دليل خاص، وإلى رد ذلك أشار البخاري، وقال ابن بطال: أظنه قصد الرد على من يوجب التسليم الثانية، وقد نقله الطحاوي عن الحسن، وفي هذا الظن بعد، انتهى.

والبعد ظاهر فإن التسليمتين ثبتتا من فعله ﷺ في روايات عديدة ذكرها العيني عن عشرين صحابياً، فكيف يمكن أن يرد عليه البخاري، وأعجب منه ما قاله الكرمانى يحتمل أن يراد به التسليم الأولى التي بها تحلل الصلاة، وأن يراد ما في التحيات من سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين المتناول للإمام، انتهى.

فإنه لا تعلق له بالترجمة بقوله باب من لم يرد السلام، اللهم إلا أن يقال إنه أثبت بها بعدم ذكر الثالث، واكتفى في العمل على رواية أبي داود المذكورة بالتسليم الأولى في الصلاة أو بتسليمه =

الْبُخَارِيُّ بهذه الترجمة الرد على من يستحب تسليمة ثالثة على الإمام بين التسليمتين وهم طائفة من المالكية .

وَقَالَ ابن المنير: يريد الْبُخَارِيُّ أن من كان خلف الإمام يسلم واحدة ينوي بها الخروج من الصلاة ولا ينوي بها الرد على الإمام، انتهى.

وَقَالَ ابن بطلال: أظن الْبُخَارِيُّ قصد الرد على من أوجب التسليمة الثانية هذا وكل منها محل نظر والصواب هو الأول ثم إنه روي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان لا يرد على الإمام وعن النخعي إن شاء رد وإن شاء لم يرد وفي التوضيح

= التحيات، وقال العيني: الحاصل من هذه الترجمة أن البخاري يرد بذلك على من يستحب تسليمة ثالثة على الإمام بين التسليمتين وهم طائفة من المالكية، وقال ابن التين: يريد البخاري أن من كان خلف الإمام إنما يسلم واحدة ينوي بها الخروج من الصلاة، ولم يرد على الإمام ولا على من في يساره، وفيه نظر، وإنما أراد البخاري ما ذكرناه، والدليل على ذلك أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يرد على الإمام، وعن النخعي إن شاء رد وإن شاء لم يرد، وفي التوضيح: ومالك يرد وبه قال ابن عمر في أحد قوليه والشعبي وسالم وغيرهما، وقال ابن بطلال أظن البخاري أنه قصد الرد على من أوجب التسليمة الثانية، وفيه نظر، والصواب ما ذكرنا، ثم قال العيني بعد حديث عتبان: مطابقته للترجمة في قوله: «سلمنا حين سلم» وذلك لأنه ليس فيه الرد على الإمام، وقال الكرمانى: غرض البخاري أن يبين أن السلام لا يلزم أن يكون بعد سلام الإمام حتى لو سلم مع الإمام لا تبطل صلاته، قلت: هذا الذي قاله لا يطابق الترجمة، وإنما مراده أن المأموم لا يرد على الإمام بتسليمة ثالثة كما ذكرنا، انتهى كلام العيني.

وفي هذا التعقب تسامح من العلامة العيني، فإن الكرمانى لم يقل هذا الكلام في هذا الباب وإنما قاله في الباب السابق وهو باب السلام حين يسلم الإمام، وكلامه في هذا الباب في غرض الترجمة صحيح واضح، ثم لا يذهب عليك أنه وقع في حديث الباب لفظ: «ثم أحد بني سالم» واختلفوا في عطفه وفي المراد به كما بسطه الحافظ إذ قال بنصب أحد عطفًا على قوله الأنصاري وهو بمعنى قوله الأنصاري ثم السالمي، هذا الذي يكاد من له أدنى ممارسة بمعرفة الرجال أن يقطع به، وقال الكرمانى: فبسط كلامه والرد عليه، ولخصه القسطلاني إذ قال: وجوز الكرمانى أن يكون أحد عطفًا على عتبان يعني سمعت عتبان وسمعت أحد بني سالم أيضًا فيكون السماع من اثنين، ثم فسر الكرمانى المبهم بالحصين بن الأنصاري، وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن الأصل عدم التقدير في إدخال سمعت بين ثم وأحد وبأنه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة، أو أنها تعددت له ولعتبان وليس كذلك فإن الحصين المذكور لا صحبة له، وتعقبه العيني بأن الملازمة ممنوعة لأن كون الحصين غير صحابي لا يقتضي الملازمة لأنه يحتمل أن يكون الحصين سمع ذلك من صحابي آخر، والراوي طوى ذكره اكتفاء بذكر عتبان، انتهى.

ومالك يرى أنه يرد، وبه قال ابن عمر في أحد قوليه، والشعبي، وسالم، وسعيد ابن المسيب، وعطاء بن أبي رباح والجمهور على أنه يرد، والله أعلم.

ثم إنه قد اختلف العلماء في أن التسليم في آخر الصلاة تسليمتان أو مرة واحدة فذهب عمر بن عبد العزيز والحسن البصري ومحمد بن سيرين والأوزاعي ومالك إلى أن التسليم في آخر الصلاة مرة واحدة ويحكى ذلك عن ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة وسمرة والبراء بن عازب ووائل بن حجر وعدي ابن عميرة الحضرمي وأبو مالك الأشعري وغيرهم رضي الله تعالى عنهم واحتجوا في ذلك بحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ كان يسلم من الصلاة بتسليمة واحدة السلام عليكم رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار وأبو عمر بن عبد البر في الاستذكار وبحديث عائشة رضي الله عنها المروي في السنن أنه ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا وذهب نافع بن عبد الحارث وعلقمة وأبو عبد الرحمن السلمي وعطاء بن أبي رباح والشعبي والثوري والنخعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والشافعي وإسحاق وابن المنذر إلى أن التسليم في آخر الصلاة ثنتان مرة عن يمينه ومرة عن يساره ويحكى ذلك عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعمار رضي الله تعالى عنهم وأخرج الطحاوي حديث التسليم عن عدة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وهم سعد وعلي وابن مسعود وعمار ابن ياسر وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري وسهل بن سعد وحذيفة بن اليمان والمغيرة بن شعبة ووائل بن الأسقع وعبد الله بن زيد رضي الله عنهم فهؤلاء رووا عن رسول الله ﷺ أن المصلي يسلم في آخر صلاته تسليمتين تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره.

وأجاب الطحاوي بما محصله: أن رواية التسليمة الواحدة هي رواية الدراوردي وأن عبد الله بن المبارك وغيره خالفوه في ذلك ورووا عن النبي أنه كان يسلم تسليمتين.

وقد أجيِب أيضًا: بأن حديث التسليمة الواحدة معلول كما ذكره العقيلي وابن عبد البر وبأنه في قيام الليل وبأن حديث عائشة رضي الله عنها ليس صريحًا

839 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ: «عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةً»

في الاقتصار على تسليمه واحدة بل أخبرت أنه كان يسلم تسليمه يوقظهم بها ولم تنف الأخرى بل سكنت عنها وليس سكوتها عنها مقدماً على رواية من حفظها وضبطها وهم أكثر عدداً وأحاديثهم أصح.

وَقَالَ الشافعي وأصحابه: إذا اقتصر الإمام على تسليمه سن للمأموم تسليمتان لأنه خرج عن المتابعة بالأولى بخلاف التشهد الأول لو تركه الإمام لزم المأموم تركه لأن المتابعة واجبة عليهم قبل السلام ثم إنهم اختلفوا في التسليم هل هو واجب أو سنة فعن أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ وَاجِبٌ وَعَنْهُ أَنَّهُ سَنَةٌ.

وَقَالَ صاحب الهداية: ثم إضافة لفظ السلام واجبة عندنا وليست بفرض خلافاً للشافعي، وفي المغني لابن قدامة: التسليم واجب لا يقوم غيره مقامه والواجب تسليمه واحدة والثانية سنة.

وَقَالَ ابن المنذر: أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمه واحدة جائزة.

وَقَالَ الطحاوي: قَالَ الحسن بن الحرهما واجبتان وهي رواية عن أحمد، وبه قَالَ بعض أصحاب مالك وفي المغني: السنة أن يقول السلام عليكم ورحمة الله فَإِنْ قَالَ وبركاته أَيضاً فحسن والأول أحسن وَإِنْ قَالَ السلام عليكم ولم يزد فظاهر كلام أحمد أنه يجزبه وَقَالَ ابن عقيل الأصح أنه لا يجزيه فَإِنْ عكس الكلام وَقَالَ وعليكم السلام لم يجزئه، وَقَالَ القاضي: فيه وجه أنه يجزئه وهو مذهب الشافعي وَقَالَ ابن حزم الأولى: فرض، والثانية: سنة حسنة لا يَأْثُم تاركها.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة أبو عبد الرحمن الأزدي المروزي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَزَعَمَ) المراد من الزعم هنا القول المحقق فإنه قد يطلق عليه وعلى الكذب وعلى المشكوك فيه وينزل في كل موضع على ما يليق به ومحمود ابن الربيع موثق عند الزُّهْرِيِّ فقوله عنده مقبول فيكون هنا بمعنى القول المحقق. (أَنَّهُ: عَقَلَ) بفتح القاف أي: فهم (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةً) نصب بعقل.

مَجَّهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَ فِي دَارِهِمْ»⁽¹⁾.

840 - قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ،

(مَجَّهَا مِنْ دَلْوٍ) من مج لعابه إذا قذفه وقيل لا يكون مجة حتى يباعدها ومن بيانية.

(كَانَ فِي دَارِهِمْ) أي: من بئر كانت في دارهم ولفظ الدلو يدل عليه قاله الْكُرْمَانِيُّ وَقَالَ غَيْرُهُ الدلو يذكر ويؤنث فلا حاجة إلى التأويل، وفي رواية: كان في دارهم بالتذكير.

(قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ) بالنصب على أنه صفة عثبان. (ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ) بنصب أحد عطفاً على الْأَنْصَارِيَّ فالتقدير الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ السالمي لأنه من بني سَالِمٍ أَيْضًا. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هذا الذي يكاد من له أدنى ممارسة بمعرفة الرجال أن يقطع به. وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: يحتمل أن يكون عطفاً على عثبان يعني سمعت عثبان ثم سمعت أحد بني سَالِمٍ أَيْضًا قَالَ والمراد به فيما يظهر الحصين بن محمد الْأَنْصَارِيُّ فكأن محموداً سمع من عثبان ومن الحصين قَالَ وهو بخلاف ما تقدم في باب المساجد في البيوت أن الزُّهْرِيَّ هو الذي سمع محموداً والحصين ولا منافاة بينهما لاحتمال أن الزُّهْرِيَّ ومحموداً سمعاً جميعاً من الحصين قال: ولو روي برفع أحد بأن يكون عطفاً على محمود لساغ ووافق الرواية الأولى يعني فيصير التقدير قَالَ الزُّهْرِيَّ أَخْبَرَنِي محمود بن الربيع ثم أَخْبَرَنِي أحد بني سَالِمٍ أي: الحصين انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكان الحامل له على ذلك كله قول الزُّهْرِيَّ في الرواية السابقة ثم سألت الحصين بن محمد الْأَنْصَارِيَّ وهو أحد بني سَالِمٍ فكأنه ظن أن المراد بقوله أحد بني سَالِمٍ هنا هو المراد بقوله أحد بني سَالِمٍ هناك ولا حاجة إلى ذلك فإن عثبان من بني سَالِمٍ أَيْضًا وهو عثبان بن مالك بن عمرو بن العجلان بن زياد بن غنم بن سَالِمٍ بن عوف وقيل في نسبه غير ذلك مع الاتفاق على أنه من بني سَالِمٍ والأصل عدم التقدير في إدخال أَخْبَرَنِي بين ثم واحد وعلى الاحتمال الذي ذكره إشكال آخر لأنه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو

قَالَ: كُنْتُ أَصْلِي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَلَوْدِدْتُ أَنَّكَ جِئْتَ، فَصَلَّيْتُ فِي بَيْتِي مَكَانًا

صاحب القصة المذكورة أو أنها تعددت له ولعتبان وليس كذلك فإن الحصين المذكور لا صحبة له بل لم أر من ذكر إياه في الصحابة وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين بن محمد في الجرح والتعديل ولم يذكر له شيخًا غير عتبان بن مالك ونقل عن أبيه أن روايته عنه مرسله ولم يذكر أحد ممن صنف في الرجال لمحمود ابن الربيع رواية عن الحصين والله أعلم انتهى .

وتعقبه العيني: بأن في كلامه نظرًا من وجوه:

الأول: أنه غير غالب عبارة الكرماني لتمشية كلامه يتأمله من يقف عليه .

الثاني: أن الكرماني ما جزم بما ذكره بل إنما قال بالاحتمال وباب الاحتمال مفتوح .

الثالث: أن قوله فكأنه ظن إلى آخره لا يتوجه الرد به فإنه محل الظن ظاهرًا والعبارة تؤدي إلى ذلك ثم توجيهه الرد بقوله فإن عتبان من بني سالم لا ينافي كون الحصين من بني سالم أيضًا ولا يمنع إخبار الزهري عنه أيضًا .

الرابع: أن قوله يلزم أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة ممنوع لأن كون الحصين غير صحابي لا يقتضي الملازمة التي ذكرها لأنه يحتمل أن يكون الحصين قد سمع القصة المذكورة من صحابي آخر والراوي طوى ذكره اكتفاء بذكر عتبان .

الخامس: أن تأييد ما ادعاه بما ذكره عن ابن أبي حاتم غير سديد ولا مجد له لأن عدم ذكر ابن أبي حاتم للحصين شيخًا غير عتبان لا يستلزم أن لا يكون له شيخ آخر أو أكثر وهو ظاهر انتهى فليتأمل .

(قَالَ) أَي: عتبان: (كُنْتُ أَصْلِي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ) له: (إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي) وتحول بحاء مهملة مضمومة أي: تكون حائلة تصدني عن الوصول إلى مسجد قومي فأصلي بهم .

(فَلَوْدِدْتُ) أَي: فوالله لوددت (أَنَّكَ جِئْتَ، فَصَلَّيْتُ فِي بَيْتِي مَكَانًا) أتخذه

حَتَّى اتَّخَذَهُ مَسْجِدًا، فَقَالَ: «أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟»، فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، فَقَامَ، فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ⁽¹⁾.

بالرفع أو الجزم لوقوعه جواب التمني المستفاد من قوله وددت ويروى (حَتَّى اتَّخَذَهُ مَسْجِدًا، فَقَالَ) ﷺ: («أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ») تعالى قَالَ عَتَبَانُ: (فَعَدَا) أي: جاء غدوة (عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَعَهُ) بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ) أي: ارتفعت الشمس، (فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ) في الدخول في بيتي، (فَأَذِنْتُ لَهُ) فدخل، (فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟»)، فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ فاعل أشار هو النَّبِيُّ ﷺ أي: أشار النَّبِيُّ ﷺ له أي: لعتبان إلى المكان الذي أحب أن يصلي فيه. ويحتمل أن تكون من للتبويض ولا ينافي ما تقدم أنه قَالَ فَأَشْرَتْ له إلى المكان لإمكان وقوع الإشارتين منه ومن النَّبِيِّ ﷺ إما معًا وإما سابقًا ولاحقًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر أن فاعل أشار هو عَتَبَانُ لکن في التفات إذ ظاهر السياق أن يقول فَأَشْرَتْ إلى آخره وبهذا تتوافق الروايتان هذا، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ والذي قاله الْكُرْمَانِيُّ أولى وأحرى لأن فيه إظهار معجزة للنبي ﷺ حيث أشار إلى المكان الذي كان في قلب عَتَبَانُ أن يصلي فيه فَأَشَارَ إليه قبل أن يعينه عَتَبَانُ.

(فَقَامَ) ﷺ: (فَصَفَفْنَا) ويروى وصفنا بالواو (خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ) وهذا موضع الترجمة وذلك من حيث إنه ليس فيه الرد على الإمام لأن الذي يقتضي معناه أنه ﷺ سلم وسلم القوم أيضًا حين سلم فيكون سلامهم بعد تمام سلامه عَلَيْهِ السَّلَامُ أو بعد تلفظه ببعض السلام. قَالَ التيمي: قَالَ مَشِيخَةُ المهاجرين يسلمون تسليمة واحدة ومشيخة الأنصار تسليمتين فالمهاجرون لم يكونوا يردون على الإمام، وَقَالَ مَالِكُ يَسْلَمُ الْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ يرد على الإمام

(1) أطرافه 424، 425، 667، 686، 838، 1186، 4009، 4010، 5401، 6423، 6938 - تحفة 9750. أخرجه مسلم في المسأخذ ومواضع الصلاة باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر رقم (33).

155 - بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

841 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ أَبَا مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ: «أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ، بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»⁽¹⁾.

وقيل: إن الإمام يسلم عليهم فلزمهم الرد عليه ومن قال بتسليمتين من أهل الكوفة يجعلون التسليمة الثانية ردًا على الإمام انتهى.
ثم من السنن الجهر بتسليمة التحليل وَقَالَ مالِك ويخفي تسليمة الرد، والله أعلم.

155 - بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

(بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ) الفراغ من (الصَّلَاةِ) المكتوبة، (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أي: ابن همام، (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَمْرُو) هو ابن دينار المكي (أَنَّ أَبَا مَعْبُدٍ) بفتح الميم وسكون العين وفتح الموحدة آخره دال مهملة وامسه نافذ بالنون وكسر الفاء وآخره ذال معجمة (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ، بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ) الصلاة (الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ) ويروى على عهد رسول الله ﷺ أي: على زمانه ومثل هذا يحكم له بالرفع عند الجمهور خلافاً لمن شذ ومنع ذلك.

(وَقَالَ) وفي رواية: قَالَ بدون الواو (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو موصول بالإسناد الأول كما في رواية مسلم عن إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق به.

(كُنْتُ أَعْلَمُ) أي: أظن (إِذَا انْصَرَفُوا) أي: وقت انصرافهم (بِذَلِكَ) أي: برفع الصوت (إِذَا سَمِعْتُهُ) أي: الذكر والمعنى كنت أعلم بسماع الذكر انصرافهم

(1) طرفه 842 - تحفة 6513. قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ إذا انصرفوا من المكتوبة يسمع رفع صوتهم بالذكر. =

وظاهره أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يكن يحضر الصلاة بالجماعة في بعض

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: تبين الكيفية فيه وهل كان ذلك عامًا في الخمس أو هو خاص ببعضها. أما الجواب على أنه عام أو خاص فمحتمل لهما معًا والأظهر أنه خاص والدليل على خصوصيته يؤخذ من أحاديث منها ما روي أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من صلاة الصبح أقبل بوجهه المكرم على الصحابة رضي الله عنهم فيقول هل رأى منكم أحد الليلة رؤيا فإن رأى أحد قصها فيقول ما شاء الله من الحديث وبقي يحدثهم فإذا بقي هو عليه السلام يحدثهم فلا شك أن الأكثر والخلفاء رضي الله عنهم يجلسون معه.

الوجه الثاني: أن أهل الصفة من الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يخرجون من المسجد إلا عند حاجة البشر وكانوا يديمون الجلوس في المسجد ومنهم من يبقى في المسجد ينتظر الصلاة الأخرى لما فيها من الأجر كما أخبر ﷺ بقوله: «فذلكم الرباط فذلكم الرباط فذلكم الرباط ثلاثاً». فلم يبق أن ينطلق عموم هذا الحديث إلا على الخصوص وهو ما جاء في حديث ذي اليدين في قوله خرج السرعان وهم الذين لهم الأشغال الضرورية فيذكرون إثر الصلاة لما جاء فيه لثلا يفوتهم شيء من المندوبات فيخرجون مسرعين فإعلانهم بذلك من أجل سرعتهم وهم رضي الله عنهم الكل محافظون على المندوبات من أجل إذا كان أحدهم خارجاً وهو يذكر سرّاً قد يأتي من يكلمه ويشغله فيحترم الذكر فإذا كان ذكره جهراً من أجل هذه العلة كان أفضل لأنه جاء عنه ﷺ أن الذكر الخفي يفضل الذكر الجلي بسبعين درجة هذا إذا كانا جميعاً بغير علة لما قد يداخل الجهر من الرياء وأما مع هذه العلة التي هي إن لم يجهر به فاته الذكر بالجملة فالجهر إذ ذاك أفضل وقد يكون والله أعلم سبب قوله ﷺ الذكر الخفي يفضل الجهر بسبعين درجة خوف دوامهم على الجهر كما ذكر راوي الحديث واحتمل أن يكون ذلك من العرب الذين كان إسلامهم عن قريب فلم ينهوا عن ذلك لما فيه من التأنيس لهم والتحبيب للإيمان، وأخبر الغير بالأفضل ليعلموا عليه مع الإمكان وسكت البعض على الإعلان ليدل على الجواز فيكون فيه لأهل البدايات وأهل الأعداء أسوة فالدين يسر.

وأما الكلام على الكيفية في الذكر هنا فيحتمل وجوها منها ما قدمنا الكلام فيه وهو مخافة أن يفوتهم الذكر المأثور إثر الصلوات وهو ثلاث وثلاثون من التسبيح ومثله تحميد ومثله تكبير وختم المائة بلا إله إلا الله واحتمل أن يكون الذكر المأثور عند الخروج من المسجد وهو قول الخارج بعد ما يقدم رجله اليسرى في الخروج بسم الله اللهم افتح عليّ أبواب فضلك لأنها هي السنة وهو الأظهر ويبقى الحديث على ظاهره وتكون فائدة إظهارهم لذلك أن يتعلم هذه السنة من لم يعلمها ويتذكر صاحب الشغل الضروري إذا سمعها فيكون له الأجر في الذكر من وجهين من نفس الذكر وما يتعدى به للغير من الخير لأنه قصد بإعلانه التعليم والإلهام كما قال عمر رضي الله تعالى عنه حين سأله سيدنا ﷺ لم ترفع صوتك بالقراءة بالليل فأجاب بأن قال أوقظ الوستان واطرد الشيطان فأقره النبي ﷺ على ذلك بعد أمره له بالخفض قليلاً والصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يعملون شيئاً من الأعمال إلا بنية صالحة وعلم من الكتاب والسنة.

الأوقات لصغره أو كان حاضراً لكنه في آخر الصفوف لكونه صغيراً أو كان لا

ويترتب على هذا الوجه من الفقه تقديم النية على العمل وقد قال ﷺ: «خير العمل ما تقدمته النية». وإن العامل يعمل من الأعمال إذا قدر أن تجتمع له فيه نيات من الخير عدة فليفعل لأنه أكثر أجراً إلا أنه يشترط أن يكون ذلك العمل غير واجب فإنه إن كان واجباً وأُضاف إليه في نيته نية عمل آخر فإن فيه خلافاً بين العلماء هل يجزئه عن فرضه وما نوى معاً أو لا يجزئه عن واحد منهما أو يجزئه عن الأقل أو يجزئه عن الأعلى أربعة أقوال هذا ما لم يكن قارناً في الحج والعمرة فإن هذا الموضع وحده مجمع على إجزائه للعاملين معاً بشرط إراقة الدم كما هو مذكور في كتب الفروع فينبغي إن كان فرضاً أن يفرد نيته خروجاً من الخلاف من أجل أن تبقى ذمته على أحد الأقاويل عامرة بما كلف من أداء فرضه ويقوي ما تقدم ذكره من أنه مخصوص بصلاة الصبح أنه إذا أتى بمطلق ومقيد يحمل المطلق على المقيد ويكون تخصيصاً له وإذا كان كذلك فالعمل من ذلك الوقت إلى هلم جزاً عليه لأن الغالب من الناس اليوم إذا خرجوا من صلاة الصبح جهروا بالذكر لأن الوقت خلوة في الطرق من الناس إلا الذين خرجوا من الصلاة وخروجهم من الصلاة لا يكون إلا متفرقين غالباً والنفوس في ذلك الوقت منورة متعظمة بالذكر وكانت بيوتهم رضي الله عنهم قائمة وبسطة فكان يسمع ذكرهم من المنازل وأهل المنازل منهم مستيقظون لا يحبسهم في المنازل إلا الأعدار وما منع الناس اليوم من سماع الذكر في ذلك الوقت إلا تعلية المباني وكثرة النوم والغفلة فيكون معنى إخبار ابن عباس رضي الله عنه بهذا من أجل أن يعتقد معتقد أن إظهار الذكر ذلك الوقت مفضول بالنسبة إلى الذكر الخفي لأنه إذا كان في الطريق وهو حده لا فرق إذ ذاك بين الطريق وبين بيته وتنبيه منه أيضاً على التأكيد بالاشتغال بالذكر في ذلك الوقت وكثرة الحض عليه لأنه يزيد في الرزق فإن الرزق يقسم ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس فالذي كان في ذلك الوقت مشغولاً في عبادة يكون رزقه أوسع على ما جاء به الأثر.

ويترتب على ما في الدليل من الفقه أن الطاعة إذا كانت سبباً لزيادة الرزق فلاشتغال بها أولى لأن بها يحصل خير الدنيا والآخرة وقد جاءت الآثار أيضاً في هذا النوع كثيرة ولذلك كان أهل الصفة أقل اهتماماً في طلب الرزق لتيقنهم بهذا وأمثاله وكانوا أحظى حالاً في الدارين إلا أن هنا شرطاً وهو أن يكون شغله بالطاعة خالصاً لله عز وجل لا من أجل الرزق فإنه إذا كانت طاعته من أجل الرزق فلا دنيا ولا آخرة وفي معناه قيل إن الخير بالطاعات منوط وصاحبها بالبركات موصوف والمعاصي صاحبها ممقوت وداراه بالبلايا محفوفتان وقيل أيضاً داراك بالطاعات مربحتان وافتاء السوء بها معروف وهذا البحث على أن الذكر كان منهم عند خروجهم من المسجد وأما إن حملنا الانصراف المذكور على خروجهم من صلاة المكتوبة فلا حاجة إلى هذا البحث كله.

وقد قال ابن بطال رحمه الله في شرح البخاري لما أن تكلم على هذا الحديث قال يحتمل أن يكون هذا الجهاد في بلاد العدو فإن كان على هذا فالعمل عليه إلى الآن لأن السنة أن المجاهدين إذا انصرفوا من المكتوبة في الخمس يرفعون أصواتهم بالذكر ليرهبوا بذلك العدو وإن لم يكن محموداً على هذا فهو منسوخ بالإجماع والإجماع لا يحتج عليه.

842 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كُنْتُ أَعْرِفُ.....

يعرف انقضاءها بالتسليم وإنما كان يعرفه بالتكبير قَالَ الشيخ تقي الدين: ويؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهير الصوت يسمع منه بعد انتهى.

وقد استدل به بعض السلف على استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر عقيب المكتوبة وممن استحبه من المتأخرين ابن حزم، وَقَالَ ابن بطلال: أصحاب المذاهب المتبعة وغيرهم متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر حاشا ابن حزم، وَقَالَ النووي: حمل الشافعي هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتاً يسيراً لأجل تعليم صفة الذكر لا أنهم داوموا على الجهر به والمختار أن الإمام والمأموم يخفيان الذكر إلا إذا احتيج إلى التعليم، وَقَالَ الطبري: فيه الإبانة عن صحة ما كان يفعله بعض الأمراء والولاة من التكبير عقيب الصلاة، وَقَالَ ابن بطلال: لم أجد أحداً من الفقهاء قَالَ بهذا إلا ابن حبيب في الواضحة قَالَ: كانوا يستحبون التكبير في العساكر والبعوث إثر صلاة الصبح والعشاء تكبيراً عالياً، ثالثاً قَالَ: وهو قديم من شأن الناس، وروى ابن القاسم عن مالك: أن ذلك محدث وعن عبيدة وهو بدعة، قَالَ ابن بطلال: وفي السياق إشعار بأن الصحابة لم يكونوا يرفعون أصواتهم بالذكر في الوقت الذي قَالَ فيه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا قَالَ وذلك لأنه لو كان يفعل حين حدث به لم يكن لقوله كان على عهد النَّبِيِّ ﷺ معنى فكان التكبير في إثر الصلوات لم يواظب النَّبِيُّ ﷺ عليه طول حياته وفهم أصحابه رضي الله عنهم أن ذلك ليس بلازم فتركوه خشية أن يظن أنه مما لا تتم الصلاة إلا به فلذلك كرهه من كرهه من الفقهاء، ثم إن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أورد حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من وجهين أحدهما أتم من الآخر وأغرب المزي الذي فجعلهما حديثين والذي يظهر أنهما واحد والله أعلم أما الوجه الأول فقد سبق وأما الوجه الثاني فهو قوله.

(حَدَّثَنَا) علي وفي رواية: (عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وهو المديني، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو هو ابن دينار وفي رواية (عَنْ عَمْرِو)، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو مَعْبُدٍ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ) وَقَالَ في الوجه السابق اعلم وبين العلم والمعرفة فرق

انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ» .

وهو أن المعرفة يستعمل في الجزئيات والعلم في الكلّيات ولكن أعلم هنا بمعنى أعرف أي : أظن ظنّاً غالباً .

(انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ) وفي الوجه الأول بالذكر وهو أعم من التكبير ويحتمل أن تكون هذه الرواية مفسرة للرواية السابقة فكأن المراد أن رفع الصوت بالذكر أي : بالتكبير وكأنهم كانوا يبدؤون بالتكبير قبل التسبيح والتحميد قاله الحافظ العسقلاني .

قَالَ فِي رَوَايَةٍ : وَقَالَ بِالْوَاوِ وَيُرْوَى حَدَّثَنَا بَدَلُ قَالَ : عَلِيٌّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ أَي : ابْنُ عِيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ .

قَالَ : كَانَ أَبُو مَعْبِدٍ أَصْدَقَ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَعْنِي أَنَّ أَفْرَادَ كَلَامِهِ مِنَ الصَّدَقِ أَكْثَرُ مِنْ أَفْرَادِ كَلَامِ سَائِرِ مَوَالِيهِ وَإِلَّا فَالْصَّدَقُ الَّذِي هُوَ مُطَابَقَةُ الْكَلَامِ لِلْوَاقِعِ لَا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ .

قَالَ عَلِيٌّ : وَاسْمُهُ نَافِذٌ بِالنُّونِ وَالْفَاءِ وَالدَّالِ الْمَعْجَمَةُ عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ ثُمَّ قَوْلُهُ قَالَ عَلِيٌّ إِنْ زِيَادَةُ لَمْ تَثْبُتْ إِلَّا فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكَشْمِيهَنِيِّ وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَتِهِ قَالَ عَمْرُو يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ ذَكَرْتَ ذَلِكَ لِأَبِي مَعْبِدٍ بَعْدَ فَانْكِرِهِ وَقَالَ لَمْ أَحْدِثْ بِهَذَا قَالَ عَمْرُو قَدْ أَخْبَرَنِي قَبْلَ ذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ كَأَنَّهُ نَسِيَهُ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَهُ بِهِ انْتَهَى .

وَأَبْعَدُ مِنْ قَالَ إِنَّمَا نَفَى أَبُو مَعْبِدٍ التَّحْدِيثَ وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الْإِخْبَارِ وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ مِنْ عَمْرُو فَلَا مَخَالَفَةَ وَيُرَدُّ الرُّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا فَانْكِرُهُ وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِنكَارٌ وَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ ثُمَّ إِنْ مَا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَرَى صِحَّةَ الْحَدِيثِ وَلَوْ أَنْكَرَهُ رَاوِيَهُ إِذَا كَانَ الرَّاوي عَنْهُ عَدْلًا وَلَا شَكَّ أَنَّ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ كَانَ عَدْلًا وَكَذَا لَا شَكَّ أَنَّ أَبَا مَعْبِدٍ كَانَ عَدْلًا فَلِذَلِكَ قَالَ عَمْرُو فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ بِوَسْطَةِ عَلِيٍّ وَسُفْيَانَ كَانَ أَبُو مَعْبِدٍ أَصْدَقَ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَ

مسلم وكذا عند البخاري حيث حكى عن عمرو ما حكى ولا يقدح في صحته كون راويه أنكره، فافهم.

ثم إن هذه المسألة معروفة عند أهل علم الحديث بإنكار الأصل بحديث الفرع وصورتها أن يروي ثقة عن ثقة حديثاً فيكذبه المروي عنه. ولأهل الحديث فيه تفصيل قالوا إما يجزم برده أو لا وإذا جزم فيما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا فإن لم يجزم بالرد كان قَال لا أذكره فهو متفق عندهم على قبوله لأن الفرع ثقة والأصل لم يطعن فيه وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده لأن جزم الفرع يكون الأصل حدثه يستلزم تكذيبه للأصل في دعواه أنه كذب عليه وليس قبول أحدهما بأولى من الآخر وإن جزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب فالراجع عندهم قبوله.

وأما الفقهاء فقد اختلفوا فيه؛ فذهب أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد في رواية إلى أنه يسقط العمل به وهو مختار الكرخي والقاضي أبي زيد وفخر الإسلام وذهب محمد ومالك والشافعي إلى أنه لا يسقط العمل به ونسيان الأصل لا يقدح كما لو جن أو مات.

وقيل: الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في هذه المسألة فرع اختلافهما في شاهدين شهدا على القاضي بقضية والقاضي لا يذكر قضاءه؛ فإنه يقبل عند محمد ولا يقبل عند أبي يوسف، وذكر الإمام فخر الدين في المحصول في هذه المسألة تقسيماً حسناً؛ وهو أن راوي الفرع إما أن يكون جازماً بالرواية أو لا؛ فإن كان جازماً فالأصل إما لا بد أن يكون جازماً بالإنكار أو لا، فإن كان الأول فقد تعارضاً فلا يقبل الحديث، وإن كان الثاني فيما أن يقول الأغلب على الظن أنني ما رويته أو الأمران على السواء، أو لا يقول شيئاً في ذلك، فالأشبه أن يكون الخبر مقبولاً في جميع هذه الأقسام وإن كان الفرع غير جازم، بل يقول أظن أنني سمعت منك فإن جزم الأصل بأنني ما رويته لك تعين الرد، وإن قال أظن أنني ما رويته لك تعارضاً وإن ذهب إلى سائر الأقسام فالأشبه قبوله، والضابط أنه إذا كان قول الأصل معادلاً لقول الفرع تعارضاً وإذا ترجح أحدهما على الآخر فالمعتبر هو الراجح، قال القسطلاني: ولعل تصحيح هذا الحديث بخصوصه

843 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ.....

لمرجح اقتضاه وهو تحسين الظن بالشيخين والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) ابن علي بن عطاء بن مقدّم أبو عبد الله المعروف بالمقدّم البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان بن طرخان البصري ويروى المعتمر معرّف باللام، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين على صيغة التصغير هو ابن عمر بن حفص بن علي بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المدني، (عَنْ سُمَيٍّ) بضم المهملة وفتح الميم مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السمان المدني، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني وفيه أن عبيد الله تابعي صغير ولا يعرف لسمي رواية عن أحد من الصحابة فهو من رواية الكبير عن الصغير، وقد أخرج متنه مسلم أيضًا في الصلاة وأخرجه النسائي في اليوم والليلة.

(قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ) جمع فقير وجاء في رواية أبي داود من رواية محمد بن أبي عائشة عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُمْ وَأَخْرَجَهُ جَعْفَرُ الْفَرِيَابِيُّ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ نَفْسَهُ وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ مِنْهُمْ، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُمْ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ أَمَرْنَا أَنْ نَسْجِحَ الْحَدِيثَ كَمَا سَيَأْتِي لَفْظُهُ وَهَذَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَ مِنْهُمْ وَلَا يَعَارِضُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ عَجْلَانَ عَنْ سَمِيٍّ عِنْدَ مُسْلِمٍ جَاءَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ لَكُنْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا حَتَمُ التَّغْلِبِ.

(إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ) بضم الدال المهملة والمثلثة جمع دثر بفتح فسكون وهو المال الكثير، وَقَالَ ابن سيدة لا يثنى ولا يجمع وقيل: هو الكثير من كل شيء وَقَالَ أبو عمر المطرزي إنه يثنى ويجمع ووقع عند الْخَطَّابِيِّ أَهْلُ الدُّثُورِ جمع دار وَقَالَ ابن قرقول وقع في رواية المروزي أَهْلُ الدُّثُورِ مثل رواية الْخَطَّابِيِّ قَالَ: وهو تصحيف.

مِنَ الْأَمْوَالِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَا، وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ،

(مِنَ الْأَمْوَالِ) كلمة من بيانية تبين الدثور وهو تأكيد له فافهم.

(بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَا) بضم العين جمع العليا وهي تأنيث الأعلى يحتمل أن تكون حسية والمراد درجات الجنة، أو معنوية والمراد علو القدر عند الله تعالى.

(وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ) النعيم ما يتنعم به والمقيم الدائم وصفه بالإقامة إشارة إلى ضده وهو النعيم العاجل، فإنه قلما يصفو ولو صفا فهو بصدد الزوال وسرعة الانتقال وكذا في رواية مسلم من حديث أبي ذر، وزاد المؤلف في الدعوات من رواية ورقاء عن سمي قَالَ: كيف ذلك، ونحوه لمسلم من رواية ابن عجلان عن سمي.

(يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ) وروى البزار من رواية موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ اشْتَكَى فَقَرَأَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا فَضَّلَ بِهِ أَغْنِيَاؤُهُمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إخواننا صدقوا تصديقنا وآمنوا إيماننا وصاموا صيامنا ولهم أموال يتصدقون منها ويصلون منها الرحم وينفقونها في سبيل الله، ونحن مساكين لا نقدر على ذلك فَقَالَ أَلَا أَخْبِرَكُمْ بِشَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ أَدْرَكْتُمْ مِثْلَ فَضْلِهِمْ قُولُوا اللَّهُ أَكْبَرُ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَحَدٌ عَشَرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِثْلُ ذَلِكَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ تَدْرِكُونَ مِثْلَ فَضْلِهِمْ فَفَعَلُوا ذَلِكَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلْأَغْنِيَاءِ فَفَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ فَرَجَعَ الْفُقَرَاءُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالُوا هَؤُلَاءِ إخواننا فعلوا مثل ما نقول، فَقَالَ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ يَا مَعْشَرَ الْفُقَرَاءِ أَلَا يَسْرِكُمْ أَنْ فَقَرَأَ الْمُسْلِمِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ خَمْسَمِائَةِ عَامٍ وَتَلَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: 47]. وروى ابن ماجه من رواية بشر بن عاصم عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَرَبِّمَا قَالَ سَفِيَانُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الْأَمْوَالِ وَالدُّثُورُ بِالْأَجْرِ يَقُولُونَ كَمَا نَقُولُ وَيَنْفَقُونَ وَلَا نَنْفَقُ قَالَ لِي: أَلَا أَخْبِرَكُمْ بِأَمْرٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ أَدْرَكْتُمْ مِنْ قَبْلِكُمْ وَفُتُّمُ مِنْ بَعْدِكُمْ تَحْمَدُونَ اللَّهَ تَعَالَى فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَسْبِحُونَ وَتَكْبُرُونَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، قَالَ سَفِيَانُ: لَا أَدْرِي أَيُّتَهُنَّ أَرْبَعُ؟

وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ يَحُجُّونَ بِهَا، وَيَعْتَمِرُونَ، وَيُجَاهِدُونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ،

وروى أبو داود في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبُ أَصْحَابِ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ الْحَدِيثِ، وَذِكْرُ التَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَزَادَ وَيَخْتُمُهَا بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ غَفَرْتَ لَهُ ذُنُوبَهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبُ أَهْلِ الْأَمْوَالِ بِالْدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي وَيَذْكُرُونَ كَمَا نَذْكُرُ وَيُجَاهِدُونَ كَمَا نَجَاهِدُ وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَجِدُ مَا نَتَصَدَّقُ بِهِ، قَالَ أَلَا أَخْبَرُكَ بِشَيْءٍ إِذَا أَنْتَ فَعَلْتَهُ أَدْرَكَتَ مِنْ كَانَ قَبْلَكَ وَلَمْ يَلْحَقْكَ مِنْ كَانَ بَعْدَكَ، أَلَا مِنْ قَالَ مِثْلُ مَا قُلْتَ تَسْبِيحَ اللَّهِ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمِيدَهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَكْبِيرَهُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً.

وروى الترمذي من حديث مجاهد وعكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْأَغْنِيَاءَ يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَلَهُمْ أَمْوَالٌ يَعْتَقُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ فَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً وَاللَّهُ أَكْبَرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِنَّكُمْ تَدْرِكُونَ مِنْ سَبَقِكُمْ وَلَا يَسْبِقُكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ».

(وَلَهُمْ) فَضْلُ أَمْوَالٍ وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ فَضْلُ الْأَمْوَالِ وَلِلْكَشْمِيهِنِيِّ (فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ يَحُجُّونَ بِهَا) أَي: وَلَا نَحِجَّ وَيَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ جَعْفَرِ الْفَرِيَابِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَحْجُونَ كَمَا نَحِجُّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ اشْتَرَاكَهُمْ فِي الْحَجِّ كَانُوا فِي الْمَاضِي، وَأَمَّا الْمَتَوَقَّعُ فَلَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ إِلَّا أَصْحَابُ الْأَمْوَالِ غَالِبًا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَقْرَأَ قَوْلَهُ يَحْجُونَ بضم أوله من الرباعي أَي: يَعِينُونَ غَيْرَهُمْ عَلَى الْحَجِّ بِالْمَالِ فَلَا إِشْكَالَ.

(وَيَعْتَمِرُونَ، وَيُجَاهِدُونَ) أَي: الْجِهَادُ الْمَتَوَقَّعُ لَا الْمَاضِي فَإِنَّهُمْ اشْتَرَكُوا كَمَا وَقَعَ فِي الدَّعَوَاتِ مِنْ رِوَايَةِ وَرْقَاءَ عَنْ سَمِيٍّ وَجَاهَدُوا كَمَا جَاهَدْنَا. (وَيَتَصَدَّقُونَ) وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَمِيٍّ وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَتَصَدَّقُ وَيَعْتَقُونَ وَلَا نَعْتَقُ.

قَالَ: «أَلَا أَحَدْتُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَذْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِ.....»

(قَالَ) ﷺ وفي رواية: فَقَالَ بالفاء: (أَلَا) كلمة تنبيه (أَحَدْتُكُمْ بِأَمْرٍ) ويجوز أن تكون مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي على التقدير بما أي: بشيء (إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ) أي: بذلك الشيء وقد سقط لفظ به في أكثر الروايات وفي رواية الأصيلي ألا أحدثكم بأمر إن أخذتم به، وفي رواية مسلم أفلا أعلمكم شيئاً، وفي رواية أبي داود فَقَالَ يا أبا ذر ألا أعلمك كلمات تقولهن (أَذْرَكْتُمْ) جواب إن (مَنْ سَبَقَكُمْ) في محل نصب مفعول أدركتم، والمعنى: أدركتم الذين سبقوكم من أهل الأموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة والسبقية هنا يحتمل أن تكون معنوية وأن تكون حسية، ورجح الأول ابن دقيق العيد، وسقط قوله من سبقكم في رواية الأصيلي فإن قيل: كيف يساوي قول هذه الكلمات مع سهولتها وعدم مشقتها الأمور الشاقة الصعبة في الجهاد ونحوه، وأفضل العبادات أحزمها.

فالجواب: أن أداء هذه الكلمات حقها من الإخلاص سيما الحمد في حال الفقر من أفضل الأعمال وأشققها؛ ثم إن الثواب ليس بلام أن يكون على قدر المشقة ألا ترى أن في التلفظ بكلمة الشهادة ما ليس في كثير من العبادات الشاقة، وكذا الكلمة المتضمنة لتمهيد قاعدة خير عام ونحوها.

وَقَالَ العلماء إن إدراك صحبة رسول الله ﷺ لحظة خير وفضيلة لا يوازيها عمل ولا ينال درجتها بشيء، ثم إن نيتهم أنهم لو كانوا أغنياء لعملوا مثل عملهم وزيادة ونية المؤمن خير من عمله فلهم ثواب النية وثواب هذه الأذكار.

(وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ) لا من أصحاب الأموال ولا من غيرهم قَالَ الْكُرْمَانِيُّ فَإِنْ قُلْتَ: لم لا يحصل لمن بعدهم ثواب ذلك إذا فعلوا قلت قوله إلا من عمل استثناء منه أيضاً كما هو مذهب الشافعي أن الاستثناء المتعقب للجمل عائد إلى كلها، انتهى.

فالمعنى على هذا لم يدرككم أحد بعدكم إلا من عمل مثله فهو يدرككم فله ثواب ذلك، ويمكن أن يقال إن ذلك كان بشرف صحبة النَّبِيِّ ﷺ، فافهم.

(وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ بفتح النون وسكون الياء وفي رواية بين (ظَهْرَانِيهِ) بإفراد الضمير، وكذا عند الإسماعيلي ومعنى قوله هو بين ظهرانيهم أنه

إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ.....

أقام بينهم على سبيل الاستظهار والاستناد إليهم كان ظهرا منهم قدامه، وظهره وراءه فهو بينهما، وزيدت فيه الألف والنون المفتوحة للتأكيد وعند مسلم في رواية ابن عجلان ولا يكون أحد أفضل منكم، وقيل: ظاهره يخالف ما سبق؛ لأن قوله أدركتم ما سبقكم ظاهره المساواة وهذا ظاهره الأفضلية فيلزم المساواة وعدم المساواة على تقدير عدم عملهم مثله وأجيب بأن الإدراك لا يستلزم المساواة فقد يدرك ثم يفوق ويتجاوزه ومن ثمة وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر كما سيجيء التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى.

(إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ) أي: إلا الغني الذي عمل مثل عملكم فإنكم لم تكونوا خيراً منه؛ بل هو خير منكم أو مثلكم نعم إذا قلنا الاستثناء يرجع إلى الجملة الأولى أيضًا يلزم قطعاً كون الأغنياء إذ معناه حينئذ إن أخذتم أدركتم الأمر عمل مثله فإنكم لا تدركونه، فإن قيل: فالأغنياء إذا سَجَّوا يترجحون فيبقى بحاله ما اشتكى الفقراء منه وهو رجحانهم في جهة الجهاد وأخواته.

فالجواب أن: مقصود الفقراء تحصيل الدرجات العلى والنعيم المقيم لهم أيضًا لا نفي زيادتهم عليهم⁽¹⁾، والله أعلم.

(1) كذا قال الكرمانى والذي يظهر أن مقصودهم إنما كان طلب المساواة ولا يجوز أن يكون ورود هذا الحديث قبل أن يعلم النبي ﷺ أن متمني الشيء شريك لفاعله في الأجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «لا حسد إلا في اثنتين» فإن في رواية للترمذي من وجه آخر التصريح بأن المنفق والمتمني إذا كان صادق النية في الأجر سواء وكذا قوله ﷺ: «من سنَّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء» فإن الفقراء في هذه القصة كانوا هم السبب في تعلم الأغنياء الذكر المذكور فإذا استتروا معهم في قولهم امتاز الفقراء بأجر السبب مضافاً إلى التمني ففعل ذلك يقاوم التقرب بالمال وتبقى المقايضة بين صبر الفقير على شطط العيش وشكر الغني على التمتع بالمال فعلى هذا فالتقرب بهذا الذكر راجع على التقرب بالمال ويحتمل أن يقال الضمير في كنتم للجموع من السابق والمدرَك وكذا قوله: إلا من عمل مثلكم أي: الفقراء فقال الذكر، أو من الأغنياء فتصدق. أو أن الخطاب للفقراء خاصة لكن شاركهم الأغنياء في الخيرية المذكورة فيكون كل من الصنفين خيراً، ممن لا يترك بذكر ولا صدقة ويشهد له قوله في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البزار: «أدركتم مثل فضلهم»، ولمسلم في حديث أبي ذر رضي الله عنه: «أوليس قد جعل لكم ما تصدقون، إن بكل تسبيحة صدقة وبكل تكبيرة صدقة» الحديث.

تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»،

(تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ) كذا وقع في أكثر الأحاديث تقديم التسبيح على التحميد وتأخير التكبير، وفي رواية ابن عجلان تقديم التكبير على التحميد خاصة وفيه أيضًا قول أبي صالح تقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ومثله لأبي داود في حديث أم الحكم، وله في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تكبير وتحمد وتسبح وكذا في حديث ابن عمر، وهذا الاختلاف يدل على أن لا ترتيب فيها ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضرك بأيهن بدأت لكن يمكن أن يقال الأولى البداءة بالتسبيح؛ لأنه يتضمن نفى النقائص عن الباري سبحانه وتعالى ثم التحميد لأنه يتضمن إثبات الكمال له تعالى لأن جميع المحامد له تعالى ولا يلزم في نفى النقائص إثبات الكمال ثم التكبير؛ لأنه تعظيم وإشارة إلى أن حقيقة ذاته أكبر من أن يدركها الأوهام ويعرفها الأفهام، ومن كان منزها عن النقائص ومستحقًا لجميع المحامد يجب تعظيمه، وذلك بالتكبير ثم يختم ذلك كله بالتهليل الدال على وحدانيته وانفراده تعالى وتقدس بذلك، ثم الأفعال الثلاثة المذكورة تنازعت في قوله.

(خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ) هذه الرواية مفسرة للرواية التي عند المؤلف في الدعوات وهي قوله دبر كل صلاة ولجعفر الفريابي في حديث أبي ذر إثر كل صلاة، وأما رواية دبر فهي بضميتين قَالَ الأزهري دبر الأمر ويعني بضميتين ودبره يعني بفتح ثم سكون آخره، وادعى أبو عمر الزاهد أنه لا يقال بالضم إلا للجارحة ورد بمثل قولهم أعتق غلامه عن دبر، ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيرًا بحيث لا يعد معرضًا أو كان ناسيًا أو متشاغلًا بما ورد بعد الصلاة أيضًا كآية الكرسي؛ فلا يضر ثم ظاهر قوله كل صلاة يشمل الفرض والنفل لكن حمله أكثر العلماء على الفرض وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة فكأنهم حملوا المطلق على المقيد وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد المكتوبة بالراتبة فاصلاً بين المكتوبة والذكر المذكور أو لا؟ محل نظر والظاهر هو الثاني، والله أعلم.

(ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة، وهو الذي فهمه سهيل بن أبي صالح كما رواه مسلم من طريق روح

فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا، فَقَالَ بَعْضُنَا: نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ،

ابن القاسم عنه كما سيأتي قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي؛ لَكِنْ لَمْ يَتَابِعْ سَهِيلَ عَلَى ذَلِكَ بَلْ لَمْ أَرْ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرُقِ الْحَدِيثِ كُلِّهَا التَّصْرِيحَ بِإِحْدَى عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ إِلَّا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبَزَارِ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمَجْمُوعَ لِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ، فَعَلَى هَذَا تَنَازَعُ ثَلَاثِيَّةُ أَفْعَالٍ فِي ظَرْفٍ وَمَصْدَرٍ وَالتَّقْدِيرُ تَسْبِيحُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمَدُونَ كَذَلِكَ وَتَكْبِرُونَ كَذَلِكَ، انْتَهَى.

والحاصل: أنه مجمل وتام الحديث يبين أن المقصود هو الثاني.

(فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا) ظاهره أن القائل فاختلفنا هو أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ أَوْ الْمَجْمُوعُ أَوْ أَنَّ تَمَامَ الْمِائَةِ بِالتَّكْبِيرِ أَوْ بغيره وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(فَقَالَ بَعْضُنَا: نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ) أَي: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَجَعْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنْ يَبَيِّنُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَمِيٍّ أَنَّ الْقَائِلَ فَاخْتَلَفْنَا هُوَ سَمِيٌّ وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي رَجَعَ إِلَى أَبِي صَالِحٍ وَأَنَّ الَّذِي خَالَفَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ؛ أَي: أَهْلُ سَمِيٍّ وَلَفْظُهُ قَالَ سَمِيٌّ فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ وَهَمْتُ فَذَكَرَ كَلَامَهُ قَالَ فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ وَعَلَى رِوَايَةِ مُسْلِمٍ اقْتَصَرَ صَاحِبُ الْعَمْدَةِ وَهُوَ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ يَفْسِرُ بَعْضُهَا بَعْضًا، لَكِنْ لَمْ يَوْصِلْ مُسْلِمٌ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ قَتِيبَةَ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ثُمَّ قَالَ زَادَ غَيْرُ قَتِيبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ اللَّيْثِ فَذَكَرَهَا، وَالْغَيْرُ الْمَذْكُورُ يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ فَإِنَّ أَبَا عَوَانَةَ قَدْ أَخْرَجَهُ فِي مُسْتَخْرِجِهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ شُعَيْبٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْجَوْزُقِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ غَيْرَهُمَا، وَقَدْ رَوَى ابْنُ حَبَانَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ الْمُعْتَمَرِ بْنِ سَلِيمَانَ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ فَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ فَاخْتَلَفْنَا إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ قَوْلَهُ وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ يَرَوِي أَرْبَعَةً وَثَلَاثِينَ وَإِذَا كَانَ الْمُمِيزُ غَيْرَ مَذْكُورٍ يَجُوزُ فِي الْعَدَدِ التَّذْكِيرُ وَالتَّنْثِيثُ، وَقَدْ جَاءَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَكَذَا عِنْدَهُ

فَقَالَ: تَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»⁽¹⁾.

في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسند قوي، ومثله لمسلم في حديث كعب بن عجرة ونحوه لابن ماجة من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكن شك بعض رواته في أنهم أربع وثلاثون، ويخالف ذلك ما في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أبي داود ففيه ويختتم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له إلخ، وكذا لمسلم في رواية عطاء بن يزيد عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومثله لأبي داود في حديث أم الحكم ولجعفر الفريابي في حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النُّووي ينبغي أن يجمع بين الروایتين بأن يكبر أربعاً وثلاثين ويقول معها لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى آخره وَقَالَ غيره؛ بل يجمع بأن يختتم مرة بزيادة تكبيرة ومرة بلا إله إلا الله على وفق ما وردت به الأحاديث.

(فَقَالَ) أَي: النَّبِيِّ ﷺ أو أبو صالح: (تَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ) بكسر اللام تأكيد للضمير المجرور.
(ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) ثلاث وثلاثون يروى بالرفع على أنه اسم كان، ويروى

(1) طرفه 6329 - تحفة 12563 - 1/214.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته رقم (595).

ههنا أيضًا أبحاث: الأول ما هو نص السؤال والجواب؟ وشرحه الشيخ قدس سره، وأشار في آخره إلى ما هو المختار عنده من أفراد الكل لكونه أوفق بألفاظ الحديث، قال الحافظ: قوله: «ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة، وهو الذي فهمه سهيل بن أبي صالح كما رواه مسلم من طريق روح عن القاسم عنه، لكن لم يتابع سهيل على ذلك، بل لم أر في شيء من طرق الحديث كلها التصريح بإحدى عشرة إلا في حديث ابن عمر عند البزار وإسناده ضعيف، والأظهر أن المجموع لكل فرد فرد وعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أفعال في ظرف، وقوله فاختلطنا ظاهره أن أبا هريرة هو القائل، وكذا قوله فرجعت إليه، وأن الذي رجع إليه أبو هريرة هو النبي ﷺ، وعلى هذا فالخلاف في ذلك وقع بين الصحابة، لكن بين مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي أن القائل فاختلطنا هو سمي، وأنه هو الذي رجع إلى أبي صالح، وأن الذي خالفه بعض أهله، ولفظه قال سمي فحدثت بعض أهلي هذا الحديث، الحديث، وفيه فرجعت إلى أبي صالح وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب العمدة لكن لم يوصل مسلم، ثم بسط الحافظ الكلام على حديث مسلم ثم قال: ويقول ذلك مجموعاً، وهذا اختيار أبي صالح لكن الرواية الثابتة عن غيره الأفراد، قال عياض: وهو أولى، ورجح =

بالنصب على أنه خبر كان واسمها محذوف والتقدير حتى يكون العدد منهن كلهن

بعضهم الجمع للإتيان فيه بواو العطف، قلت: ورجح الشيخ ابن القيم في الهدى أيضًا الجمع لكونه من تفسير الراوي، قال الحافظ: والذي يظهر أن كلا من الأمرين حسن إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر وهو أن الذاكر يحتاج إلى العدد وله على كل حركة لذلك سواء كان بأصابعه أو بغيرها ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلاث، انتهى.

وفيه أنه يحصل لصاحب الجمع ثواب المعداد، فالأوجه في وجه الترجيح ما أشار إليه الشيخ قدس سره أنه أوفق بلفظ الحديث الوارد في ذلك فإنه ورد بالفاظ مختلفة عن عدة صحابة، منها ما في الحصن برواية مسلم وأبي داود والنسائي «من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله» الحديث نص في الأفراد وأوضحه قوله: «تمام المائة» وفي أيضًا برواية مسلم والترمذي والنسائي عن كعب بن عجرة «معقبات لا يخيب قائلهن أو فاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة ثلاث وثلاثون تسبيحة وثلاث وثلاثون تحميدة وأربع وثلاثون تكبيرة» وحديث أبي هريرة أخرجه مالك في الموطأ بلفظ «من سبح دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وكبر ثلاثاً وثلاثين وحمد ثلاثاً وثلاثين» الحديث، قال ابن عبد البر: هكذا هو موقوف في الموطأ وهو مرفوع صحيح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة من حديث أبي هريرة وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو وكعب بن عجرة وغيرهم، كذا في الأوجز، وقال الحافظ: ولفظ حديث زيد بن ثابت «أمرنا النبي ﷺ أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ونحمد ثلاثاً وثلاثين وكبر أربعاً وثلاثين، فأتى رجل في منامه فقليل له: أمركم محمد ﷺ أن تسبحوا فذكره، قال نعم، قال اجعلوها خمساً وعشرين واجعلوها فيها التهليل»، فلما أصبح أتى النبي ﷺ وأخبره، فقال: «فافعلوه»، أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان، ولفظ حديث ابن عمر رضي الله عنهما: رأى رجل من الأنصار فيما يرى النائم، فذكر نحوه وفيه «سبح خمساً وعشرين واحمد خمساً وعشرين وكبر خمساً وعشرين وهلل خمساً وعشرين فتلك مائة» الحديث أخرجه النسائي وغيره، وفي العيني: أخرج الترمذي والنسائي وابن ماجة عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «خصلتان لا يحصيها رجل مسلم إلا دخل الجنة» الحديث وفيه: «يسبح الله أحدهم في دبر كل صلاة عشراً ويحمد عشراً ويكبر عشراً» الحديث فهي خمسون ومائة في اللسان وألف وخمسمائة في الميزان، وهذا العدد في اللسان لا يتم إلا بالأفراد، وهكذا الروايات في ذلك المعنى كثيرة، ولذا قال الشيخ قدس سره إنه أوفق بلفظ الحديث.

البحث الثاني: أن الثواب الوارد في أمثال هذه الروايات هل يختص بالعدد الوارد فيها، قال الحافظ: كان بعض العلماء يقول إن الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلاة إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص لاحتمال أن يكون لذلك الإعداد حكمة وخاصة تفوت بمجاوزة ذلك العدد، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي: وفيه نظر لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به فحصل له الثواب بذلك، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة مزيلة لذلك =

ثلاثًا وثلاثين وفي قوله منهن كلهن الاحتمال المتقدم في أنه هل العدد للجميع أو

الثواب بعد حصوله، قال الحافظ: ويمكن أن يفترق للحال فيه بالنية فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فالأمر كما قال شيخنا لا محالة، وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فينتجه القول الماضي، وقد بالغ القرافي في القواعد فقال: من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً لأن شأن العظماء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده ويسعد الخارج عنه مسيئاً للأدب، وقد مثله بعض العلماء بالدواء مثلاً يكون فيه أوقية سكر فلو زيد فيه أوقية أخرى لتخلف الانتفاع به، فلو اقتصر في الدواء على الأوقية ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع به، ويؤيد ذلك أن الأذكار المتغيرة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الإتيان بجميعها متوالية لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموالاة لاحتمال أن يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تفوت بفوتها، انتهى.

وقال أيضاً قبل ذلك بعد ذكر حديث زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم المذكورين قبل ذلك في قصة من أمر في المنام أن يجعل بدل ثلاث وثلاثين خمسين وعشرين استنبط من هذا أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة، وإلا لكان يمكن أن يقال لهم: أضيفوا لها التهليل ثلاثاً وثلاثين، انتهى.

وقال العيني: ذكر شيخنا زين الدين في شرح الترمذي قال كان بعض مشايخنا يقول إن هذه الأعداد الواردة عقيب الصلاة أو غيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء إذا كان ورد لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الآتي بها في أعدادها عمداً لا يحصل له ذلك الثواب، قال الشيخ: وفيما قاله نظر لأنه أتى بالمقدار لا تكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب، قال العيني: والصواب ما قاله الشيخ لأن هذا ليس من الحدود التي نهى عن اعتدائها ومجاوزة أعدادها، والدليل على ذلك ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه»، انتهى.

وتبعه القسطلاني إذ رجح قول الحافظ العراقي بلا تفصيل، وقال ابن عابدين: لو زاد على العدد وقيل يكره لأنه سوء أدب وأيد بكونه كدواء زيد على قانونه، أو مفتاح زيد على أسنانه، وقيل: لا بل يحصل له الثواب المخصوص مع الزيادة، بل قيل: لا يحل اعتقاد الكراهة لقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثَرَاتٍ﴾ [الأنعام: 160] والأوجه إن زاد لنحو شك عذر أو لتعبد فلا لاستدراكه على الشارع، وهو ممنوع ملخصاً من تحفة ابن حجر، انتهى.

والبحث الثالث: ما في الفتح قال ابن بطال عن المهلب: في هذا الحديث فضل الغنى نصاً لا تأويلًا إذا استوت أعمال الغني والفقير فيما افترض الله عليهما فللغني حيث فضل عمل للبر من الصدقة ونحوها مما لا سبيل للفقير إليه، قال: ورأيت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يختص بالفقراء دون غيرهم، أي: الفضل المترتب على الذكر المذكور، وغفل عن قوله في نفس الحديث «إلا من صنع مثل ما صنعتم» فجعل الفضل لقائله كائناً من كان، =

المجموع، ورواية ابن عجلان ظاهرها أن العدد للجميع لكن نقول ذلك مجموعاً

وقال القرطبي: تأول بعضهم قوله: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: 54] بأن الإشارة راجعة إلى الثواب فكأنه قال: ذلك الثواب لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بالصدقة، وإنما هو بفضل الله، قال: وهذا التأويل فيه بعد لكنه اضطره إليه ما يعارضه، وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف، وقال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى، وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم، قال والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية أنه يكون الغنى أفضل، وهذا لا شك فيه وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل إن فسر الفضل بزيادة الثواب، فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح الغنى، وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل لها من تطهير النفس بسبب الفقر أشرف، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر، وقال القرطبي للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال، الثالث الأفضل الكفاف، الرابع تختلف باختلاف الأشخاص، والخامس التوقف، انتهى.

وقال العيني: يتعلق بهذا الحديث المسألة المشهورة في التفضيل بين الغني الشاكر والفقير الصابر، فذهب الجمهور من الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر لأن مدار الطريق على تهذيب النفس ورياضتها وذلك مع الفقر أكثر منه مع الغنى فكان أفضل بمعنى أشرف، ثم قال بعد ذكر قول القرطبي في المسألة خمسة أقوال. ومن قائل بالوقف، لأنها مسألة لها غور، فيها أحاديث متعارضة، قال: والذي يظهر لي أن الأفضل ما اختاره الله لنبيه ﷺ ولجمهور صحابته رضي الله عنهم وهو الفقر غير المدقع، وكيفيك من هذا أن فقراء المسلمين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بخمسائة عام وأصحاب الأموال محبوسون على قنطرة بين الجنة والنار يسألون عن فضول أموالهم، ثم ذكر قول ابن بطال وغيره الذي ذكر في كلام الحافظ. قلت: لا ريب أن الفقر اختاره النبي ﷺ لنفسه ولآله وإن ورد في فضل المال بعض الروايات لكن الواردة في فضل الفقر على الغنى واختياره ﷺ الفقر لنفسه أكثر من أن تحصي، منها ما في المشكاة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً» وفي رواية: «كفافاً» متفق عليه، وعن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ: «عرض علي ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً فقلت لا يا رب ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً فإذا جعت تضرعت إليك وذكرتك وإذا شبعت حمدتك وشكرتك» رواه أحمد والترمذي، وعن جبير بن نفير مرسلًا قال قال رسول الله ﷺ «ما أوحى إلي أن أجمع المال وأكون من التاجرين ولكن أوحى إلي أن أسيح بحمد ربك وكن من الساجدين» الحديث في شرح السنة، وعن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ: «إن فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة بأربعين خريفاً» رواه مسلم، وعن عائشة رضي الله عنها قالت ما شبع آل محمد من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض رسول الله ﷺ متفق عليه، وعن أنس أن النبي ﷺ قال: «اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشرنني في زمرة المساكين، فقالت عائشة: لم يا رسول الله؟ قال إنهم =

وهذا اختيار أبي صالح لكن الروايات الثابتة عن غيره الأفراد، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وهو أولى ورجح بعضهم الجمع للإتيان فيه بواو العطف، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: والذي يظهر أن كلا من الأمرين حسن إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر وهو أن الذاكر يحتاج إلى العدد وله على كل حركة لذلك سواء كان بأصابعه أو بغيرها ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلاث، ثم اعلم أنه قد اختلفت الروايات في عدد هذه الأذكار الثلاثة، فورد كونه ثلاثاً وثلاثين كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا الباب وكونه خمساً وعشرين كما في حديث زيد ابن ثابت وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه ﷺ أمرهم أن يقولوا كلا منها خمساً وعشرين ويزيدوا فيهما لا إله إلا الله خمساً وعشرين، ولفظ زيد ابن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ونحمد ثلاثاً وثلاثين

يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً» رواه الترمذي والبيهقي في الشعب، ورواه ابن ماجة عن أبي سعيد إلى قوله في زمرة المساكين، وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «ابغوني في ضعفائكم فإنما ترزقون أو تنصرون بضعفائكم» رواه أبو داود، وعن أمية بن خالد عن النبي ﷺ «أنه كان يستفتح بصعاليك المهاجرين» رواه في شرح السنة، وعن عبد الله بن مغفل قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إني أحبك، قال انظر ما تقول، فقال واللّه شأني لأحبك ثلاث مرات قال: «إن كنت صادقاً فأعد للفقر تحفاً للفقر أسرع إلى من يحبني من السبل إلى منتهاه» رواه الترمذي وقال غريب، وغير ذلك من الروايات التي لا تحصى.

وقد ورد في فضل الذكر على إنفاق المال روايات صريحة أيضاً، منها ما في رسالتي في فضائل الذكر عن أبي الدرداء قال قال رسول الله ﷺ: «ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا بلى قال: ذكر الله»، أخرجه أحمد وغيره وصححه الحاكم وأقره عليه الذهبي وأخرجه أحمد عن معاذ بن جبل كذا في الدرر، وفيه أيضاً برواية أحمد وغيره عن أبي سعيد سئل رسول الله ﷺ أي العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة؟ قال «الذاكرون الله كثيراً قلت: يا رسول الله ومن الغايزي في سبيل الله؟ قال لو ضرب بسيفه في الكفار والمشركين حتى ينكسر ويختضب لكان الذاكرون الله أفضل منه درجة» وعن أبي موسى قال قال رسول الله ﷺ: «لو أن رجلاً في حجره دراهم يقسمها وآخر يذكر الله لكان الذاكر لله أفضل» أخرجه الطبراني في الأوسط ورجاله وثقوا، فالأوجه عند هذا العيد الضعيف أن الفقر مع الصبر أفضل من الغنى لكونه صفة النبي المختارة له ﷺ، وذكر الله تعالى أفضل من الإنفاق في سبيل الله للآيات والأحاديث الكثيرة الواردة في فضائل الذكر الصريحة في أنه أفضل الأعمال.

ونكبر أربعاً وثلاثين فأتى رجل من الأنصار في منامه ، فقليل له : أمركم محمد أن تسبحوا دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وتحمدوا ثلاثاً وثلاثين وتكبروا أربعاً وثلاثين قَالَ : نعم ، قَالَ : اجعلوها خمساً وعشرين واجعلوها فيها التهليل فلما أصبح أتى النَّبِيُّ ﷺ فأخبره ، فَقَالَ : فافعلوا أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان ولفظ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رأى رجل من الأنصار فيما يرى النائم فذكر نحوه فيه ، فقليل له : سبع خمساً وعشرين واحمد خمساً وعشرين وكبر خمساً وعشرين وهلل خمساً وعشرين فتلك مائة وفيه فأمرهم النَّبِيُّ ﷺ أن يفعلوا كما قَالَ أخرجه النسائي وجعفر الفريابي وكونه إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وكونه عشراً كما وقع في رواية ورقاء عن سمي عند المؤلف في الدعوات تسبحون عشراً وتحمدون عشراً وتكبرون عشراً .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي : ولم أقف في شيء في طرق حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على من تابع ورقاء على ذلك لا عن سمي ولا عن غيره ، ويحتمل أن يكون تأول ما تأول سهيل من التوزيع ثم ألغى الكسر ويعكر عليه أن السياق صريح في كونه كلام النَّبِيِّ ﷺ ولرواية العشر شواهد منها عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي في عمل اليوم والليلة وعن عبد الله بن عمرو عنده وعند أبي داود والترمذي وعن أم سلمة عند البزار وعن أم مالك الأنصارية عند الطبراني ، وكونه ستاً في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بعض طرقه ومرة واحدة كما في بعض طرقه ، وكونه سبعين مرة كما في حديث زميل الجهني قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَالَ وَهُوَ ثَانٍ رَجُلُهُ : «سبحان الله وبحمده وأستغفر الله إنه كان تواباً سبعين مرة ثم يقول سبعين بسبعمائة» أخرجه الطبراني في الكبير ، وكونه مائة مرة كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة من رواية يعقوب بن عطاء عن عطاء بن أبي علقمة عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «من سبح دبر كل صلاة مكتوبة مائة وكبر مائة وحمد مائة غفرت له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر» .

وجمع البغوي في شرح السنة بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك

صدر في أوقات متعددة على طريق الترفي ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التخيير أو يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ثم إن تعيين هذه الأعداد لا يخلو عن حكمة ، فالواجب علينا أن نمثل ذلك وإن خفي علينا وجهه لأن كلام النبي ﷺ لا يخلو عن حكم ويمكن أن يسفر عن وجه الحكمة في تعيين هذه الأعداد بأن يقال في الذكر مرة أنها أدنى ما يقال ليس تحتها شيء وفي الستة أن الأيام ستة فمن ذكر ست مرات فكأنه ذكر في كل يوم منها مرة فيستغرق أيامه ببركة الذكر وفي العشر أن كل حسنة بعشرة أمثالها بالنص وفي إحدى عشرة كذلك ولكن زيادة الواحد عليها للجزم بتحقيق العشرة وفي خمس وعشرين أن ساعات الليل والنهار أربع وعشرون فمن ذكر خمسًا وعشرين فكأنما ذكر في كل ساعة من ساعات الليل والنهار والواحد الزائد للجزم بتحقيقها وفي ثلاث وثلاثين أنها إذا ضوعفت يكون تسعًا وتسعين فمن ذكر ثلاثًا وثلاثين فكأنما ذكر الله بأسمائه التسعة والتسعين التي ورد بها الحديث ، وفي سبعين أنه إذا ذكر الله بهذا العدد يحصل له سبعمائة ثواب لكل واحد منها عشرة .

وقد صرح بذلك في حديث زميل الجهني وفي مائة القصد فيها المبالغة ؛ لأنها الدرجة الثالثة للأعداد ثم إنه استنبط من حديث زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم الذي ذكر فيما قبل أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة وإلا لكان يمكن أن يقال لهم أضيفوا إليها التهليل ثلاثًا وثلاثين .

وقد ذكر الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي قَالَ كان بعض مشايخنا يقول : إن الأعداد الواردة في الأذكار كالذكر عقب الصلاة إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصيته تفوت بمجاوزة ذلك العدد وتعدّيه ولهذا نهى عن الاعتداء في الدعاء ، وكذا إذا نقص عنه وفيه نظر ؛ لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به فحصل له الثواب بذلك ، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب بعد حصوله ، انتهى .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي : ويمكن أن يفترق الحال فيه بالنية فإن نوى عند

الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فالأمر كما قَالَ شيخنا يعني زين الدين العراقي لا محالة وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فيتجه القول الأول .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : الصواب هو الذي قاله الشيخ لأن هذه ليست في الحدود التي نهى عن اعتدائها ؛ والدليل على ذلك ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ قَالَ حِينَ يَصْبِحُ وَحِينَ يَمْسِي سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلِ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ ثُمَّ إِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَذَا الذِّكْرِ مُتَتَابِعًا فِي الْوَقْتِ الَّذِي عَيْنٌ فِيهِ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ وَالْغَنِيِّ الشَّاكِرِ أَقْوَالًا : فذهب الجمهور من الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر ؛ لأن مدار الطريق على تهذيب النفس وزيادة رياضتها وذلك مع الفقر أكثر منه مع الغني ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْعُلَمَاءِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ تَفْضِيلُ الْفَقِيرِ الصَّابِرِ عَلَى الْغَنِيِّ الشَّاكِرِ وَعَكْسُهُ ، وَثَالِثُهَا تَفْضِيلُ الْكِفَافِ ، وَرَابِعُهَا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ ، وَخَامِسُهَا التَّوَقُّفُ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ لَهَا عِزٌّ وَفِيهَا أَحَادِيثٌ مُتَعَارِضَةٌ ، وَقَالَ : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَفْضَلَ اخْتَارَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ وَلِجُمْهُورِ صَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهُوَ الْفَقْرُ الْغَيْرُ الْمَدْقَعُ وَيَكْفِيكَ فِي هَذَا أَنَّ فَقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِخَمْسِمِائَةِ عَامٍ ، وَأَصْحَابُ الْأَمْوَالِ مَحْبُوسُونَ بَيْنَ قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ يَسْأَلُونَ عَنْ فَضُولِ أَمْوَالِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضْلُ الْغَنِيِّ نَصًّا لَا تَأْوِيلًا إِذَا اسْتَوَتْ أَعْمَالُ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ فِيمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ؛ فَلِلْغَنِيِّ حِينَئِذٍ فَضْلٌ عَمَلُ الْبَرِّ فِي الصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا سَبِيلَ لِلْفُقَرَاءِ إِلَيْهِ ، قَالَ : وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَكَلِّمِينَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْفَضْلَ الْمُرْتَبَّ عَلَى الذِّكْرِ الْمَذْكُورِ يَخْصُ الْفُقَرَاءَ دُونَ غَيْرِهِمْ ، قَالَ : وَغَفَلَ عَنْ قَوْلِهِ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ مِثْلِهِ ، فَجَعَلَ الْفَضْلَ لِقَائِلِهِ كَائِنًا مِنْ كَانَ .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : تَأُولُ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ سَمِيِّ ذَلِكَ فَضْلَ اللَّهِ يُوْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ بِأَنَّ قَالَ الْإِشَارَةَ رَاجِعَةً إِلَى الثَّوَابِ الَّذِي

أخبرتكم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة وإنما هو بفضل الله قَالَ، وهذا التأويل فيه بعد ولكن اضطر إليه ما يعارضه وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن في غير احتياج إلى التعسف.

وَقَالَ ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغني وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره؛ كأنه يشير إلى ما تقدم قَالَ والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية أن يكون الغني أفضل وهذا لا شك فيه، وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة مما هو فيه أيهما أفضل إن فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة، فيترجح الغنى وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس، فالذي يحصل لها في التطهر بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ومن ثمة ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر.

وفي فوائد الحديث غير ما ذكر أن العالم: إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المفضل درجة الفاضل، ولا يجيب بنفس الفاضل؛ لثلا يقع الخلاف.

كذا قَالَ ابن بطال وكأنه أخذه من كونه ﷺ أجاب بقوله: ألا أدلكم على أمر تساوونهم فيه، وعدل عن قوله: نعم هم أفضل منكم بذلك، ومنها المسابقة إلى الأعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بلغهم ولم ينكر عليهم ﷺ فيؤخذ منه أن قوله إلا من عمل عام للفقراء والأغنياء خلافاً لمن أوله بغير ذلك، ومنها أن العمل القاصر قد يساوي المتعدي خلافاً لمن قَالَ: إن المتعدي أفضل مطلقاً نبه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

قَالَ الْعَيْنِي: ومما يؤيده أن الثواب الذي يعطيه الله تعالى لا يستحقه الإنسان بحسب الأذكار ولا بحسب إعطاء الأموال، وإنما هو فضل الله يؤتيه من يشاء، ومنها أنه لا بأس أن يغيظ الرجل الرجل على ما يفعله من أعمال البر، وأن يتمنى أن لو فعل مثل ما فعله ويتسبب في تحصيله لذلك أو ما يقوم مقامه من أعمال البر.

وقد قَالَ ﷺ في الحديث الصحيح: «لا حسد إلا في اثنتين» الحديث أطلق

هنا الحسد وأراد به الغبطة، فأما حقيقة الحسد فمذموم وهو تمنى زوال نعمة المحسود كحسد إبليس لآدم عَلَيْهِ السَّلَام على تفضيل الله تعالى له عليه، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: 32] فهو تمنى ما لا يمكن حصوله له مما خصَّ الله تعالى به غيره كتمنى النساء ما خصَّ الله به الرجال من الإمامة والأذان وجعل الطلاق إلهن، وكتمنى أحد من هذه الأمة أن يكون نبياً بعد ما أخبر الله تعالى أن نبينا ﷺ خاتم الأنبياء عليهم السلام، ومنها فضل الذكر عقيب الصلوات؛ لأنها أوقات فاضلة يرجى فيها إجابة الدعاء.

تتمة:

قد زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي قَالَ أبو صالح: فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا ففعلوا مثله، فَقَالَ رسول الله ﷺ: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء».

ثم ساقه مسلم في رواية روح بن القاسم عن سهيل عَنْ أَبِيهِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكر طرفاً منه.

ثم قَالَ مثل حديث قتيبة قَالَ: إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى آخره.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِي: وكذا رواه أبو معاوية عن سهيل مدرجاً أخرجه جعفر الفريابي وتبين بهذا أن الزيادة المذكورة مرسله، وقد روى الحديث البزار من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفيه فرجع الفقراء فذكره موصولاً لكن قد تقدم أن إسناده ضعيف، ورواه جعفر الفريابي في رواية حرام بن حكيم وهو بحاء وراء مهملتين عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ فِيهِ: فَقَالَ: أبو ذر يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ قد قالوا مثل ما نقول فَقَالَ: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ونقل الخطيب أن حرام بن حكيم يرسل الرواية عن أبي ذر فعلى هذا لم يصح لهذه الزيادة إسناد إلا أن هذين الطريقتين يقوى بهما مرسل أبي صالح، والله أعلم.

844 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ، كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: أَمَلَى عَلَيَّ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ:

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) الفريابي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ) بضم العين وقد تقدم في باب أهل العلم أحق بالإمامة، (عَنْ وَرَّادٍ) بفتح الواو وتشديد الراء وفي آخره دال مهملة الكوفي وفي رواية معتمر بن سليمان عن الإسماعيلي حدثني وراذ (كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ) أي: (ابنِ شُعْبَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان مولى أيضاً.

(قَالَ: أَمَلَى عَلَيَّ) بتشديد الياء (الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ) وسقط في رواية: لفظ ابن شعبة (فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان المغيرة إذ ذاك أميراً على الكوفة من قبل معاوية، وسيأتي في الدعوات من وجه آخر عن وراذ بيان السبب في ذلك وهو أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب إليه اكتب إليّ بحديث سمعته من رسول الله ﷺ، وفي القدر في رواية عبدة بن أبي لبابة عن وراذ قَالَ: كتب معاوية إلى المغيرة اكتب إلي ما سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول خلف الصلاة، وقد قيدها في رواية الباب بالمكتوبة فكان المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهم ذلك من قرينة السؤال.

وعند أبي داود: كتب معاوية إلى المغيرة رضي الله عنهما: أي شيء كان رسول الله ﷺ يقول إذا سلم من الصلاة، فكتب إليه المغيرة. واستدل به على العمل بالمكاتبة وإجرائها مجرى السماع في الرواية وإن لم تقترن بإجازة، وعلى الاعتماد على خبر الواحد وسيأتي في القدر في آخره أن وَرَّادًا قَالَ: ثم وفدت بعد على معاوية فسمعته يأمر الناس بذلك، وقال بعضهم: إن معاوية رضي الله عنه كان قد سمع الحديث المذكور، وإنما أراد استثبات المغيرة، واحتج بما في الموطأ من وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر: أيها الناس إنه لا مانع لما أعطى الله ولا معطي لمانع ولا ينفع ذا الجد منه الجد، من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، ثم يقول: سمعته من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ) بضم الدال والموحدة وقد تسكن الموحدة أي: عقب (كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ) أي: فريضة وفي رواية أخرى للمؤلف في دبر كل صلاة بدون مكتوبة.

«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ»

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كلمة توحيد بالإجماع، وهي مشتملة على النفي والإثبات، فقولُه لَا إِلَهَ نفي الألوهية عن غير الله، وقوله إِلَّا اللَّهُ إثباته لله تعالى وبهذين الوصفين صار هذا كلمة التوحيد والشهادة، وقد قيل: إن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ يقول الاستثناء النفي ليس بإثبات واستدل بقوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي وَلَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ»، فإنه لا يجب تحقق النكاح عند الولي، ولا تحقق الصلاة عند الطهور لتوقفه على شرائط أخر وأوردوا عليه بأنه على هذا التقدير لا تكون كلمة التوحيد توحيداً تاماً؛ لأنه يكون المراد منها نفي الألوهية عن غير الله، ولا يلزم منه إثبات الألوهية لله تعالى والتوحيد هو ذلك⁽¹⁾.

وأجيب عن هذا: بأن معظم الكفار كانوا أشركوا وفي عقولهم وجود الإله ثابت فإذا نفي الألوهية عن غير الله تعالى يلزم إثباته له تعالى قطعاً على أن الشرع جعل هذه الكلمة كلمة التوحيد، وكفى بذلك حجة وقد انعقد الإجماع على حصول التوحيد بقولنا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فليتأمل.

وأما لفظة الجلالة في قول لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فهو مرفوع على الخبرية لكلمة لَا، أو على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر، أو في اسم لا باعتبار محله، وقد أشبع الكلام فيه في أول كتاب الإيمان عند قوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس شهادة أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(وَحْدَهُ) أي: ينفرد وحده فهو حال من قبيل قوله وأرسلها العراك أي: أرسل الجمال تعترك العراك وإلا فشرط الحال أن تكون نكرة، قَالَ الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: حال مؤكدة ويجوز أن تكون منتقلة، انتهى.

واستشكل ذلك بأن شرط الحال المنتقلة أن ينتقل الذات من وصف إلى

(1) اعلم أنه لا خلاف أن في قولك قام القوم إلا زيداً مخرجاً ومخرجاً منه، وأن المخرج ما بعد إلا والمخرج منه ما قبلها، ولكن إلا شيان: القيام والحكم به، فاختلفوا هل زيد مخرج من القيام أو من الحكم به، والذي عليه محققو النحاة والفقهاء أنه مخرج من القيام فيدخل في عدم القيام لأن القاعدة أن ما أخرج من نقيض دخل في النقيض الآخر فهو غير قائم وقيل مخرج من الحكم بالقيام فيدخل في عدم الحكم فهو غير محكوم عليه وهو قول قوم من الكوفيين ووافقهم الحنفية فعندهم أن المستثنى غير محكوم عليه بشيء، فافهم.

لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ،

وصف نحو قولك : جاءني زيد راكباً يعني : أنه كان راجلاً فانتقل من وصف الراجلية إلى وصف الراكبية، وهذا الشرط لا يمكن أن يوجد فيما نحن فيه، ويمكن أن يقال ذكر الإمام في «التفسير الكبير» : أن المتكلمين اختلفوا في صفة الوحدة فَقَالَ بعضهم : إنها صفة ثبوتية زائدة على الذات واحتجوا عليه بأننا إذا قلنا هذا الجوهر يشارك العرض في كونه واحداً، ولا يشاركه في كونه جوهرًا يظهر أن الوحدة زائدة على ذات الجوهر والعرض، وإذا تمهد هذا ظهر جواز كون هذه الحال منتقلة، فإن ما أفادته الجملة هو وحدة الذات في حال صرافته؛ لأن لفظة الجلالة علم للذات البحث فلما جيء بالحال انتقل الذات من وصف الصرافة إلى وصف الوحدة الزائدة على الذات الصرف والله أعلم.

(لا شَرِيكَ لَهُ) تأكيد لقوله وحده؛ لأن المتصف بالوحدانية لا شريك له أو الأول : فبرهان بالنظر إلى الذات، والثاني : بالنظر إلى الصفات وكونه لا شريك له ثابت عقلاً ونقلاً، إما عقلاً فبرهان التمانع عليها فصل في محله، وإما نقلاً فبقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 163]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ [النحل: 51]، ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: 3] والأول هو الفرد السابق وذلك يقتضي أن لا شريك له.

(لَهُ الْمُلْكُ) بضم الميم يعم، وبكسرهما يخص؛ فلذلك قيل : المَلِكُ من المُلْك بالضم، والمَالِك من المِلْك بالكسر، وقد فسر الملك في القرآن على معانٍ مختلفة والمعنى هنا له جميع أصناف المخلوقات.

(وَلَهُ الْحَمْدُ) أي : جميع حمد أهل السموات والأرض وجميع المحامد التي بالأعيان والأعراض بناء على أن اللام للاستغراق عندنا، ولما كان الله تعالى مالك الملك كله استحق أن يكون جميع المحامد له تعالى دون غيره؛ فلا يجوز أن يحمد غيره، وأما قولهم حمدت فلاناً على صنعته أو حمدت الجوهرة على صفائها، فذلك حمد للخالق في الحقيقة؛ لأن حمد المخلوق على فعله أو صفته حمد للخالق في الحقيقة وزاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة يحيى ويميت بيده الخير ورواته موثوقون، وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن

وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»

ابن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند ضعيف لكن في القول إذا أصبح وإذا أمسى وفي رواية زيد بعد قوله يحيي ويميت وهو حي لا يموت.

(وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) من باب التتميم والتكميل؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ لما كانت الوحداية له والملك له والحمد له فبالضرورة يكون قادراً على كل أمر يريده ويشاء، والقدير: اسم من أسماء الله تعالى كالقادر والمقتدر، وهو أبلغ وله القدرة الكاملة الباهرة في السموات والأرض.

(اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ) أي: الذي أعطيته وهذا النظم من قبيل قولهم لا طالع جبلاً بترك تنوين الاسم المطول إذ الأصل أن يقال: لا مانعاً لما أعطيت، وتحقيق هذه المسألة في كتب النحو كالرضي ومغني اللبيب وشروحه فليراجع ثم. (وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعْتَ) أي: الذي منعه، (وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) الجدد بالفتح الغنى كما فسرهُ الحسن البصري على ما يأتي ذكره، وكذا قَالَ الْخَطَّابِيُّ ويقال الحظ والبخت والعظمة وكلمة من بمعنى البدل كما في قول الشاعر:

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان
يريد: ليت لنا بدل ماء زمزم والطهيان بفتح الطاء المهملة والهاء والياء المثناة التحتية خشبة يبرد عليها الماء ويقال لها البرادة، ويروى فليت لنا من ماء حمان شربة وحممان بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وبالنونين بينهما ألف اسم موضع، وَقَالَ الجوهري: معنى منك هنا عندك أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه إنما ينفعه العمل الصالح، وَقَالَ ابن التين: الصحيح عندي أنها ليست بمعنى البدل ولا عند بل هو كما تقول لا ينفعك مني شيء إن أنا أردتك بسوء.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: ولم يظهر من كلامه معنى ومقتضاه أنها بمعنى عند أو فيه حذف تقديره من قضائي أو سطوتي أو عذابي.

وَقَالَ الزمخشري في «الفاثق»: من فيه كما هو في قولهم من ذاك أي: بدل ذلك ومنه قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ [الزخرف: 60] أي: المحظوظ لا ينفعه حظه بذلك أي: بدل طاعتك، وَقَالَ التوربشتي: لا ينفع ذا الغنى منك غناه وإنما ينفعه العمل بطاعتك، فمعنى منك عندك واختار جمال الدين بن هشام في

«المغني» البدل حيث قَالَ في تعداد معاني من أنها تأتي على خمسة عشر معنى :
الخامس البدل نحو : ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة : 38] ،
﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف : 60] ؛ لأن الملائكة لا تكون
من الإنس ثم قَالَ : «ولا ينفع ذا الجد منك الجد» ؛ أي : ولا ينفع ذا الجد حظه
في الدنيا بذلك أي : بدل طاعتك أو بدل حظك أي : بدل حظه منك ، وقيل :
ضمن ينفع معنى يمنع ، ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى وتوضيحه ما قاله .

وَقَالَ ابن دقيق العيد : قوله منك يجب أن يتعلق بينفع ويجب أن يكون ينفع
قد ضمن معنى يمنع وما قاربه ، ولا يجوز أن يتعلق منك بالجد كما يقال حظي
منك كثير ؛ لأن ذلك نافع ثم الجد مضبوط في جميع الروايات بالفتح ومعناه ما
مر ، وحكى الراغب أن المراد به هنا أبو الأب وأبو الأم أي : لا ينفع أحدا نسبة
لقوله تعالى : ﴿فَلَا أَصَابَ يَنْفَعُ﴾ [المؤمنون : 101] .

وَقَالَ القرطبي : حكى عن أبي عمرو الشيباني أنه رواه بالكسر ، وَقَالَ معناه :
لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده وأنكره الطبري ، وَقَالَ القزاز في توجيه إنكاره
الاجتهاد في العمل النافع ؛ لأن الله تعالى قد دعا الخلق إلى ذلك فكيف لا ينفع
عنده قَالَ فيحتمل أن يكون المراد الاجتهاد في طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة ،
وَقَالَ غيره لعل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما لم يقارنه القبول وذلك لا يكون إلا
بفضل الله ورحمته كما تقدم في شرح قوله لا يدخل أحداً منكم الجنة عمله ،
وقيل : المراد على رواية الكسر السعي التام في الحرص أو الإسراع في الهرب ،
قَالَ النووي : الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الحظ في
الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان والمعنى لا ينجيه حظه منك وإنما
ينجيه فضلك ورحمتك وفي الحديث استحباب هذا الذكر عقب الصلوات لما
اشتمل عليه في ألفاظ التوحيد ونسبة الأفعال إلى الله تعالى والمنع والإعطاء
تمام القدرة وفيه المبادرة إلى امتثال السنن وإشاعتها وروى ابن خزيمة من حديث
أبي بكرة أن رسول الله ﷺ كان يقول في دبر الصلاة : «اللهم إني أعوذ بك من
الكفر والفقر وعذاب القبر» ، وروي أيضاً عن عقبة بن عامر قَالَ : قَالَ لي
رسول الله ﷺ : «اقرأ المعوذات في دبر كل صلاة وعند النسائي اقرأ بالمعوذتين»

وفي كتاب اليوم واللييلة لأبي نعيم الأصبهاني من قَالَ حين ينصرف من صلاة الغداة قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات أعطي بهن سبع خصال وكتبت له عشر حسنات ومحي عنه بهن عشر سيئات ورفع له بهن عشر درجات وكن له عدل عشر نسمات وكن له عصمة من الشيطان وحرزاً من المكروه ولا يلحقه في يومه ذلك ضرر، ومن قالهن حين ينصرف في صلاة المغرب أعطي مثل ذلك، وفي لفظ من قَالَ: بعد الفجر ثلاث مرات وبعد العصر ثلاث مرات: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ كَفَرْتُ ذَنْبَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلُ زَبَدِ الْبَحْرِ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ دَبَّرَ كُلَّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ رَوَاهُ ابْنُ السَّيْنِيِّ مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الذَّهَلِيِّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ.

وفى كتاب «عمل اليوم واللييلة» لأبي نعيم الحافظ في حديث أبي القاسم عنه: ما رقت النَّبِيُّ ﷺ في دبر صلاة مكتوبة ولا تطوع إلا سمعته يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ كُلَّهَا اللَّهُمَّ اهْدِنِي لِمَا صَالِحَ الْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ إِنَّهُ لَا يَهْدِي لِمَا صَالِحَهَا وَلَا يَنْصَرِفُ بِسَيِّئِهَا إِلَّا أَنْتَ».

وروى الثعلبي في تفسيره من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ دَاوَمَ عَلَى قِرَاءَةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ دَبَّرَ كُلَّ صَلَاةٍ أُعْطِيَتْهُ أَجْرَ الْمُتَّقِينَ وَأَعْمَالِ الصَّادِقِينَ.

فائدة:

اشتهر على الألسنة في الذكر المذكور زيادة «ولا راد لما قضيت» وهي في مسند عبد بن حميد في رواية معمر عن عبد الملك بن عمير بهذا الإسناد، ولكن حذف قوله ولا معطي لما منعت ووقع عند الطبراني تاماً من وجه آخر، ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بالإسناد المذكور أنه كان يقول الذكر المذكور أولاً ثلاث مرات ثم رجال إسناد هذا الحديث كوفيون إلا محمد بن يوسف، وقد أخرج متنه المؤلف في الاعتصام والرقاق والنذور والدعوات أيضاً وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة.

وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، بِهَذَا، وَعَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ وَرَّادٍ، بِهَذَا، وَقَالَ الْحَسَنُ: «الْجَدُّ: غَنَى»⁽¹⁾.

(وَقَالَ شُعْبَةُ) عن عبد الملك وفي رواية: (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) ابْنِ عُمَيْرٍ، (بِهَذَا) الحديث أيضًا فأشار بهذا التعليق إلى أن شعبة أيضًا رواه عن عبد الملك كما رواه سفيان عنه، ووصله السراج في مسنده والطبراني في «الدعاء» وابن حبان من طريق معاذ بن المنثني حدثني أبي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ سمعت ورادا كاتب المغيرة بن شعبة أن المغيرة كتب إلى معاوية فذكره، وفي قوله كتب تجوز لما تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو وراد لكنه كتب بأمر المغيرة وإملاؤه عليه، وعند مسلم في رواية عبدة عن وراد قَالَ: كتب المغيرة إلى معاوية كتب ذلك الكتاب له وراد فجمع بين الحقيقة والمجاز.

(وَعَنِ الْحَكَمِ) أي: وَقَالَ شعبة أيضًا عن الحكم، (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ) بضم الميم وفتح المعجمة وسكون المثناة التحتية وكسر الميم وفتح ألراء.

(عَنْ وَرَّادٍ، بِهَذَا) الحديث وهذا التعليق وصل السراج والطبراني وابن حبان عَنْ شُعْبَةَ، ولفظه كلفظ عبد الملك بن عمير إلا أنه قَالَ فِيهِ كَانَ إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ وسلم قَالَ فذكره، ووقع نحو هذا التصريح لمسلم من طريق المسيب بن رافع عن وراد ثم إن تعليق الحكم وقع هكذا مؤخرًا عن أثر الحسن في رواية أبي ذر، وفي رواية كريمة بالعكس.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: وهو الأصوب؛ لأن قوله وعن الحكم معطوف على قوله عن عبد الملك فهو في رواية شعبة عن الحكم أيضًا وقوله قَالَ الْحَسَنُ جد غنى معترض بين المعطوف والمعطوف عليه.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أي: البصري رَحِمَهُ اللَّهُ (الْجَدُّ) بالرفع وورد في رواية بلا تنوين على سبيل الحكاية وهو مبتدأ خبره قوله: (غَنَى) أشار بهذا التعليق إلى أن

(1) أطرافه 1477، 2408، 5975، 6330، 6473، 6615، 7292 - تحفة 11535. أخرجه

مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته رقم (593).
اعلم أولًا: أنهم اختلفوا في معنى لفظ «الجد» الوارد في الحديث، قال الكرمانى الجد ما جعل الله للإنسان من الحظوظ الدنيوية ويسمى بالبخت، قال الخطابي: الجد يفسر ههنا بالغنى، ويقال هو الحظ والبخت والعظمة، ومن بمعنى البدل أي: المحفوظ لا ينفعه حظه =

الحسن فسر لفظ جد في الحديث بالغنى، وقد وصله ابن أبي حاتم في طريق أبي

بذلك أي: بدل طاعتك، وقال الراغب: أراد بالجد أبا الأب أو أبا الأم أي: لا ينفع أحدًا نسبه لقوله تعالى: ﴿فَلَا أَشَابَ يَتَنَهَّمُ﴾ [المؤمنون: 101] وقال التوربشتي أي: لا ينفع ذا الغنى منك غناه، وإنما ينفعه العمل بطاعتك، فمعنى منك أي: عندك، قال النووي المشهور الذي عليه الجمهور فتح الجيم، ومعناه لا ينفع ذا الغنى منك غناه أو لا ينفعه حظه منك، وإنما ينفعه العمل الصالح، ومنهم من رواه بالكسر وهو الاجتهاد، أي: لا ينفع ذا الاجتهاد منك اجتهاده وإنما تنفعه رحمتك انتهى.

وزاد الحافظ في الصحاح: معنى منك ههنا عندك، أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه إنما ينفعه العمل الصالح، وقال ابن دقيق العيد: قوله منك يجب أن يتعلق بينفع، وينبغي أن يكون ينفع قد ضمن معنى يمنع وما قاربه، ولا يجوز أن يتعلق بالجد كما يقال حظي منك كثير، لأن ذلك نافع، والجد مضبوط في جميع الروايات بفتح الجيم، ومعناه الغنى كما نقله المصنف عن الحسن، أو الحظ، وقال القرطبي: حكى عن أبي عمرو الشيباني أنه رواه بالكسر، وقال المعنى لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده، وأنكره الطبري، وقال القزاز في توجيه إنكاره الاجتهاد في العمل نافع لأن الله تعالى قد دعا الخلق إلى ذلك فكيف لا ينفع عنده، قال: فيحتمل أن يكون المراد أنه لا ينفع الاجتهاد في طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة، وقال غيره لعل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما لم يقارنه القبول، وذلك لا يكون إلا بفضل الله ورحمته كما تقدم في شرح قوله ﷺ: «لا يدخل أحدًا منكم الجنة عمله» الحديث، وقيل المراد على رواية الكسر السعي التام في الحرص أو الإسراع في الهرب، وقال النووي الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الحظ في الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان، والمعنى لا ينفعه حظه منك وإنما ينفعه فضلك ورحمتك انتهى مختصرًا.

وثانيًا: أن شراح البخاري ذكروا ههنا شعراً في الاستدلال على أن لفظ «من» قد يكون بمعنى البديل لم تطب نفسي بذكر الشعر لاستقبح أن يكون «ماء» بدل «ماء زمزم» لكن مما يجب للتنبيه عليه أنه وقع في التحريف من الكاتب في نسخة الفتح، إذا وقع فيها «مبردة باتت على الظمآن» وهو تحريف من الناسخ، والصواب «باتت على الطهيان» قال الكرمانى «الطهيان البرادة»، وقال العيني هو بفتح الطاء المهملة والهاء والياء آخر الحروف، خشبة يبرد عليها الماء انتهى.

وثالثًا: اختلفوا في إعراب هذا اللفظ، وذكر الشيخ قدس سره فيه عدة توجيهات، وهي ظاهرة، وقال الحافظ الأولى في قراءة هذه الحروف أن يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية، ويظهر ذلك من لفظ الحسن، فقد وصله ابن أبي حاتم بسنده إلى الحسن في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَكُنَّ جُدَّ رَبِّنَا﴾ [الجن: 3] قال غنى ربنا، ووقع في رواية الكريمة قال الحسن الجد غنى انتهى. واختار العيني أيضًا هذا الإعراب إذ قال: جد بالرفع بلا تنوين على سبيل الحكاية، وهو مبتدأ وخبره قوله غنى انتهى. وتبعه القسطلاني وزاد أي: الجد تفسيره غنى انتهى.

وفي شرح الكرمانى الجد الغنى، انتهى.

يعني كلاهما بالتعريف.

156 - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ⁽¹⁾

رجاء وعبد بن حميد من طريق سليمان التيمي كلاهما عن الحسن في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَكَلَّى جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: 3] قَالَ غنى: ربنا وعادة البُخَارِيِّ إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها وهذا منها، ووقع في رواية كريمة قَالَ الحسن الجد غنى وسقط هذا الأثر في أكثر الروايات.

156 - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ

(باب) بالتونين (يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ) بوجهه (إِذَا سَلَّمَ) في آخر صلاته.

ورابعاً: أن الظاهر من سياق البخاري أنه أراد بذلك تفسير لفظ الجد الواقع في الحديث المذكور لاختلافهم في معاني هذا اللفظ، وهو الظاهر من صنيع الشيخ قدس سره، وهو الذي اختاره العيني، إذ قال: أشار البخاري بهذا إلى أن الحسن فسر لفظ جد في الحديث بالغنى، انتهى.

وقال الحافظ: عادة البخاري أنه إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها، وهذا منها انتهى. ففرض الإمام البخاري هذا على رأي الحافظ إشارة إلى تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَكَلَّى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: 3] وهذا وإن كان المعروف من دأب البخاري ولا ريب في أن هذا المعنى روي عن الحسن في تفسير الآية لكن الأوجه ههنا هو ما أفاده الشيخ إلا إن يقال أن الإمام البخاري أشار بذكر تفسير الحسن إلى ترجيح معنى الغنى في الحديث، واختلفوا في تفسير الآية على أقوال بسطت في كتب التفاسير والمعروف فيها معنى العظمة قال صاحب الجلالين: ﴿تَكَلَّى جَدُّ رَبِّنَا﴾ أي: تنزه جلاله وعظمته عما نسب إليه انتهى.

(1) أورد الإمام البخاري أربع تراجم متسلسلة، كلها تتعلق بمسألة واحدة، وهي مسألة الجلوس بعد الصلاة، فترجم أولاً باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، وأشار بذلك إلى جوازه كما اختاره الشيخ، أو إلى ندبه كما اختاره بعض المشايخ ولعل الشيخ قدس سره اختار الجواز لأن الإمام إذ ذاك مخير بين الاستقبال إلى الناس والتحول إلى اليمين أو الشمال كما سيأتي مفصلاً فلا ترجيح لإحدى الصور على الأخرى، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي: قوله باب يستقبل الخ ليس المراد به الانصراف للدعاء بعد صلاة لا يكون بعدها سنة فإنه لم يكن بالاستقبال إلى الناس بل كان انصرافاً إلى الجانب الأيمن والأيسر من غير استقبال إلى الناس وما جاء فيه من لفظ الاستقبال فالمراد به الانصراف مجازاً لأن في الانصراف أيضاً بعض الاستقبال، بل المراد به «أي في الباب» الاستقبال التام إلى الناس بعد الصلاة لأمر كالوعظ أو نحوه انتهى. قال الحافظ أورد الإمام البخاري فيه ثلاثة أحاديث وهي مطابقة لما ترجم =

وأصرحها حديث زيد بن خالد وسيأتي حديث سمرة ظاهره أنه كان يواظب على ذلك، قيل الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه، فعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله ﷺ من قصد التعليم والموعظة، وقيل الحكمة فيه تعريف الداخل بأن الصلاة انقضت إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً، وقال الزين ابن المنير: استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال السبب فاستقبالهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين انتهى.

وقال القسطلاني: قال في الفتح استنبط من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالاً لأن الصلاة إما أن تكون مما يتنفل بعدها أو لا، فإن كان الأول فاختلف هل يتشاغل قبل التنفل بالذكر المأثور ثم يتنفل وبذلك أخذ الأكثرون، وعند الحنفية يكره المكث قاعداً يشتغل بالدعاء والتسبيح قبل أن يصلي السنة لأن القيام إلى السنة بعد أداء الفرض أفضل من الدعاء والتسبيح، كذا في المحيط، وأما الصلاة التي لا يتنفل بعدها كالعصر فيتشاغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور ولا يتعين له مكان، بل إن شاؤوا انصرفوا وذكروا وإن شاؤوا مكثوا وذكروا، وعلى الثاني إن كان للإمام عادة أن يعلمهم أو يعظهم فيستحب أن يقبل عليهم جميعاً، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعاً أو يتنفل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو، جزم بالثاني أكثر الشافعية، ويحتمل أنه إن قصر زمن ذلك يستمر مستقبلاً للقبلة من أجل أنها أليق بالدعاء، ويحمل الأول على ما لو أطل الذكر والدعاء انتهى. وهكذا في الفتح، وفي البدائع: إذا فرغ الإمام من الصلاة فلا يخلو إما إن كانت صلاة لا تصلى بعدها سنة أو كانت صلاة تصلى بعدها سنة فإن كانت صلاة لا تصلى بعدها سنة كالفجر والعصر فإن شاء الإمام قام وإن شاء قعد في مكانه يشتغل بالدعاء، إلا أنه يكره المكث على هيئته مستقبل القبلة لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة لا يمكث في مكانه إلا مقدار أن يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام، وروي جلوس الإمام في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة بدعة ولأن مكثه يوهم الداخل أنه في الصلاة فيقتدي به، فلا يمكث، ولكنه يستقبل القوم بوجهه إن شاء إن لم يكن بحذائه أحد يصلي لما روي «أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من الفجر استقبل بوجهه أصحابه وقال هل رأى أحد منكم رؤيا» الحديث، فإن كان بحذائه أحد يصلي لا يستقبل القوم وإن شاء انحرف لأن بالانحراف يزول الاشتباه كما يزول بالاستقبال، ثم اختلف المشايخ في كيفية الانحراف، قال بعضهم: ينحرف إلى يمين القبلة تبركاً باليمين، وقال بعضهم ينحرف إلى اليسار ليكون يساره إلى اليمين، وقال بعضهم هو مخير إن شاء انحرف يميناً وإن شاء يسرة وهو الصحيح، لأن ما هو المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه يحصل بالأمرين جميعاً انتهى، وقال الحلبي في شرح المنية: فإذا تمت صلاة الإمام فهو مخير إن شاء انحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه، وإن شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره، وهذا أولى لما في مسلم من حديث البراء «كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ =

أحبنا أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه، فإن مفهومه أن وجهه عند الإقبال عليهم كان يقابل من هو عن يمينه، وقيل معناه يقبل علينا قبل من عن يساره فيفيد الانصراف عن يمينه لا أنه يجلس منحرفاً بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف عن يمينه» كما في حديث أنس عند مسلم أيضاً: «كان النبي ﷺ ينصرف عن يمينه» إلى آخر ما بسطه، وكأنه حمل الانصراف على الانحراف لا على المشي بعد الصلاة على هذا الاحتمال، وأما على الاحتمال الأول فجعل الانحراف الجلوس منحرفاً إلى اليمين، وفي الأوجز عن العيني عن التوضيح إذا أراد الإمام أن ينتقل ويقبل على الناس للذكر والدعاء جاز أن ينتقل كيف يشاء، والأفضل أن يجعل يمينه إليهم ويساره إلى المحراب، وقيل عكسه وبه قال أبو حنيفة انتهى. وعلم من هذا كله أن الإمام عند جمهور العلماء مخير في الجلوس بعد الصلاة سواء يجلس مستقبل القوم أو على يمينه أو يساره، والثالث أرجح عند الحنفية كما تقيد.

وقيد بعضهم استقبال الإمام المأمومين بما إذا كان للإمام عادة أن يعلمهم ويعظهم كما تقدم قريباً في كلام القسطلاني تبعاً للحافظ، وهو الظاهر من صنيع البيهقي إذ ترجم أولاً باب الإمام ينحرف بعد السلام «وأورد فيه حديث البراء أحببنا أن نكون عن يمينه، وغير ذلك من الروايات، ثم ترجم» باب الترغيب في مكث المصلي في مصلاه لإطالة ذكر الله وكذلك الإمام إذا انحرف «وأورد فيه حديث أبي هريرة» الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه «وحديث جابر بن سمرة» كان النبي ﷺ إذا صلى الصبح جلس في مصلاه حتى تطلع الشمس «وذكر الأحاديث الواردة في التسايح والأدعية دبر الصلاة ثم ترجم» باب الإمام يقبل على الناس بوجهه إذا سلم فيحدثهم في العلم وفيما يكون خيراً «وأورد فيه حديث سمرة» إذا صلى الصبح أقبل علينا بوجهه فقال هل رأى أحد منكم رؤيا وغير ذلك من الروايات في الباب؟ فكأنه حمل روايات استقبال القول على ما إذا كانت حاجة الكلام، وروايات الأدعية على الجلوس منحرفاً، وهو الأوجه عند ذلك العبد الضعيف، وهو مختار الشيخ قدس سره في تقرير مولانا محمد حسن المكي كما تقدم، ثم ترجم الإمام البخاري ثانياً بباب مكث الإمام في مصلاه، وسيأتي في كلام الشيخ قدس سره، وسيأتي الكلام عليه قريباً، والأوجه عندي أن غرض الإمام بذلك أن ما تقدم من الاستقبال ليس بواجب حتى لو مكث أحد في موضعه فهو جائز سواء يصلي أو يدعو كما سيأتي مفصلاً، ثم ترجم ثالثاً بباب من صلى فذكر حاجته إشارة إلى أن ما تقدم من المكث ليس بواجب فلو كان له حاجة لا بأس بأن ينصرف بعد الصلاة إلى حاجته على الفور، ثم ترجم رابعاً بباب الانفتال والانصراف، واختلفوا في أن المراد بذلك الذهاب إلى حاجته أو الجلوس في المسجد منحرفاً أو اليمين والشمال، والخلاف في ذلك وسيع، وما يظهر لي أن عامة الفقهاء حملوها على الجلوس بعد الصلاة، ولذا سوا بين الثلاثة من استقبال القوم والتحول يميناً وشمالاً في الجلوس، وإليه أشار الحافظ كما تقدم في الترجمة الأولى من قوله: استنبط من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالاً إلى آخر ما قال، كما تقدم، وبعضهم قيدوا الجلوس بالاستقبال وحملوا الانصراف على =

المشي، ولا يبعد أن الإمام البخاري رضي الله عنه ترجم له مستقلاً لذلك الاختلاف، فالظاهر عندي في غرض الترجمة أن الاستقبال المذكور فيما سبق ليس بمتعين، بل لو شاء جلس منحرفاً إلى اليمين أو الشمال لكنهم لما اختلفوا في المراد بالانصراف ترجم له بترجمة مستقلة.

والقرينة على ما اخترته أن الإمام البخاري رضي الله عنه جمع في الترجمة بين الانفتال والانصراف، فكانه أشار إلى أن المراد بالانصراف ههنا هو الانفتال وهو الانحراف جالساً كما يشير إليه حديث أبي داود «أن النبي ﷺ سلم عن يمينه وعن يساره ثم انفتل كأنفتال أبي معه، فقام الرجل الذي أدرك معه التكبير الأولى» الحديث، وهذا كالنص على أن هذا الانفتال كان جالساً لا ذاهباً إلى بيته، وعلى ذلك حمل الشيخ ابن تيمية عندي أحاديث الانصراف إذ ترجم أولاً باب الانحراف بعد السلام، وقدر اللبث بينهما واستقبال المؤمنين وذكر فيه حديث سمرة قال «كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه» وحديث البراء قال: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أحبنا أن نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه» فهذا الإقبال في حديث البراء هو الإقبال في حديث سمرة، قال الشوكاني: الحديث الأول يدل على مشروعية استقبال الإمام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك، والحديث الثاني يدل على أنه ﷺ كان يقبل على من في جهة اليمين، ويمكن الجمع بينهما بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل أهل الميمنة، أو يجعل حديث البراء مفسراً لحديث سمرة، فيكون المراد بقوله «أقبل علينا» أي: على بعضنا، انتهى. ثم ترجم الشيخ ابن تيمية باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال، وتظاهر أن المراد بالانحراف ههنا هو المراد منه في الترجمة السابقة، وأورد فيها حديث ابن مسعود، «ولا يجعلن أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه» الحديث، وحديث أنس قال: «أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه» وحديث قبيصة عن أبيه قال: «كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف عن جانبيه جميعاً» والظاهر من ذكر هذه الروايات في الباب أنه حمل أحاديث الانصراف أيضاً على الانحراف يميناً وشمالاً، ثم ترجم باب لبث الإمام بالرجال قليلاً ليخرج من صلى معه من النساء، وهذا أيضاً مشعر إلى أن ما سبق من البابين أراد بهما الانحراف في حالة لبثه وعليه حملة القاضي احتمالاً، كما حكاها عنه النووي إذ قال: قال وإقباله ﷺ يحتمل أن يكون بعد قيامه من الصلاة أو يكون حين ينفتل، انتهى. وحمل بعضهم أحاديث الانصراف على المشي بعد الصلاة، قال النووي بعد ذكر أحاديث الانصراف: ومذهبنا أنه لا كراهة في واحد من الأمرين لكن يستحب أن ينصرف في جهة حاجته سواء كانت عن يمينه أو شماله فإن استوت الجهتان في الحاجة وعدمها فاليمين أفضل، انتهى. وهو المراد في أثر أنس الذي ذكره الحافظ في شرح أثر أنس عند البخاري قال: كان أنس ينفتل عن يمينه وعن يساره ويعيب على من يتوخى أو من يعمد الانفتال عن يمينه، قال: وصله مسدد في مسنده الكبير عن قتادة قال: كان أنس فذكره، وقال فيه: ويعيب على من يتوخى ذلك أن لا =

845 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ،

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ) بالحاء المهملة وبالنزاي، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) بتخفيف الجيم ممدودًا هو عمران بن تيم العطاردي، (عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ) بضم الجيم وضم الدال المهملة وفتحها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد أخرج المؤلف هذا الحديث مقطوعًا في الصلاة والجنائز والبيوع

ينفثل إلا عن يمينه ويقول يدور كما يدور الحمار، قال: وظاهر هذا الأثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم عن إسماعيل السدي قال: سألت أنسا كيف أنصرف إذا صليت عن يميني أو عن يساري؟ قال: أما أنا فأكثر ما رأيت النبي ﷺ ينصرف عن يمينه، ويجمع بينهما بأن أنسا عاب من يعتقد تحت ذلك وجوبه وأما إذا استوى الأمران فجهة اليمين أولى، انتهى.

قلت: والأوجه عندي أن يجمع بينهما بأن الانصراف لما كان يعم الانحراف جالساً بعد الصلاة والمشي إلى حاجته فيحمل حديث مسلم على الانحراف جالساً، وأثر مسدد على المشي بعد الصلاة، ويحتمل عندي أن تكون أحاديث الانصراف كلها راجعة إلى الانحراف جالساً، ويكون معنى قولهم ينصرف إلى جهة حاجته أي: يجلس منحرفاً إليها ليسهل المشي إليها بعد قضاء الأوراد، ولا يحتاج عند المشي أن يدور كما يدور الحمار، وعلى هذا فلا تعارض أيضاً بحديث مسلم لأنه يحمل على ما إذا لم يكن له ﷺ حاجة إلى المشي بعد الصلاة متصلًا، ويجمع بحديث ابن مسعود أيضًا إذ قال: «لا يحمل أحدكم نصيبًا» الحديث وفي آخره عند أبي داود: قال عمارة: أتيت المدينة فرأيت منازل النبي ﷺ عن يساره، فهذا محمول على ما إذا كان له ﷺ حاجة إلى المشي في البيوت بعد الصلاة، وجعل أبو داود الانحراف غير الانصراف، إذ ترجم أولًا باب الإمام ينحرف بعد التسليم، وأورد فيه حديث جابر بن يزيد عن أبيه قال: «كان ﷺ إذا انصرف انحرف» وحديث البراء قال: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أحببنا أن نكون وراءه عن يمينه فيقبل علينا بوجهه» ولم يذكر أبو داود فيه حديث استقبال القوم فكان الانحراف عنده متعين إلى اليمين وترجم عقب ذلك متصلًا باب الإمام يتطوع في مكانه وهذا مشعر إلى أنه أراد بالانحراف الانحراف في مكانه فإن الإمام إلى الآن في مكانه كما تدل عليه الترجمة الثانية، ثم ترجم في موضع آخر باب كيف الانصراف من الصلاة فأورد فيه حديث قبيصة عن أبيه أنه ﷺ كان ينصرف عن شقيه، وحديث ابن مسعود «لا يجعل أحدكم نصيباً للشيطان من صلاته» الحديث، وترجم قبل ذلك باب انصراف النساء قبل الرجال، وترجم بعد ذلك باب صلاة الرجل التطوع في بيته، وهاتان الترجمتان في جانبي الباب المذكور كالنص على أنه أراد بالانصراف ههنا الانصراف إلى بيته أو إلى حاجته فكان الانصراف عنده إلى بيته غير مقيد بجهة فإنه ﷺ ينصرف على شقيه كما هو مؤدى الباب الثاني، والانصراف جالساً في مكانه متعين عنده إلى الجانب الأيمن كما هو مقتضى الباب الأول.

قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ»⁽¹⁾.

846 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ

والجهد وبدء الخلق وصلاة الليل والأدب وأحاديث الأنبياء والتفسير، وأخرجه مسلم في الرؤيا والترمذي أيضًا فيه وقال: حسن صحيح، والنسائي فيه أيضًا وفي التفسير.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً) أي: إذا فرغ منها (أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ) وهذا السياق ظاهر في أنه ﷺ كان يواظب على ذلك قيل الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه فعلى هذا يختص بمن كان حاله مثل حال النَّبِيِّ ﷺ من قصد التعليم والموعظة وقيل الحكمة فيه تعريف الداخل بأن الصلاة انقضت إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً.

وَقَالَ ابن المنير: استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال السبب، فاستقبالهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبى ويروى قَالَ عبد الله بن مسلمة، (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة، (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ) بتصغير الابن وتكبير الأب، (عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد أخرج هذا الحديث المؤلف في الاستسقاء وفي المغازي وفي التوحيد، وأخرجه مسلم في الطب، والنسائي في الصلاة وفي اليوم واليلة.

(أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا) أي: لأجلنا ويجوز أن تكون اللام بمعنى الباء.

(رَسُولُ اللَّهِ) ويروى في رواية صلى لنا النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ بضم الحاء المهملة وفتح الدال المهملة وسكون المثناة التحتية وكسر الموحدة وفتح المثناة التحتية المخففة عند البعض وتشديدها عند أكثر المحدثين، وفي

(1) أطرافه 1143، 1386، 2085، 2791، 3236، 3354، 4674، 6096، 7047 - تحفة

عَلَىٰ إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ،

كتاب العلل لعلي المدني الحجازيون يخفون الياء والعراقيون يثقلونها، وَقَالَ ابن الاثير: الحديبية قرية قريبة من مكة سميت بئر هناك، وهي مخففة وكثير من المحدثين يشددونها، قَالَ الْعَيْنِيُّ: والصواب التخفيف؛ لأنها تصغير حذباء سميت بشجرة هناك حذباء بعضها في الحل وبعضها في الحرم وهي أبعد أطراف الحرم عن البيت وهي على مرحلة من مكة أو أكثر، وهي الموضع الذي صد فيه المشركون رسول الله ﷺ عن زيارة البيت، وفيه كانت بيعة الرضوان تحت الشجرة، قَالَ الرشاطي: وفي كتاب الْبُخَارِيِّ قَالَ الليث عن يحيى عن ابن المسيب قَالَ: وقعت الفتنة الأولى يعني بقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلم يبق من أصحاب بدر واحد ثم وقعت الثانية يعني الحرة فلم يبق من أصحاب الحديبية أحد ثم وقعت الثالثة فلم ترتفع وللناس طباخ، والطباخ بفتح الطاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وبعد الألف خاء معجمة أصله القوة والسمن، ثم استعمل في غيره فقليل: فلان لا طباخ له أي: لا عقل له ولا خير عنده، والمعنى هنا: أن الفتنة الثالثة في الناس لم تبق من الصحابة أحدًا وكانت غزوة الحديبية في ذي القعدة سنة ست من الهجرة بلا خلاف وممن نص على ذلك الزُّهْرِيُّ ونافع مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقاتدة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق. (عَلَىٰ إِثْرِ) بكسر الهمزة وسكون المثلثة على المشهور ويجوز فتحهما ويروى بأثر (سَمَاءٍ) أي: على عقب مطر أطلق على المطر سماء؛ لأنه ينزل من جهة السماء وكل جهة علو تسمى سماء (كَانَتْ) بضمير التأنيث الراجع إلى السماء والسما يذكر ويؤنث، لا يقال قد أريد هنا المطر وهو مذكر لا غير؛ لأنه على لفظها لا على معناها فافهم.

(مِنَ اللَّيْلَةِ) ويروى: من الليل بدون التاء، (فَلَمَّا انْصَرَفَ) ﷺ من صلاته (أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) بوجهه المنور، (فَقَالَ) لهم: (هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟) استفهام على سبيل التنبيه ووقع عند النسائي في رواية سفيان عن صالح ألم تسمعوا ما قَالَ رَبُّكُمْ الليلة، وهذا من الأحاديث القدسية.

(قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) بما قَالَ.

قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ»⁽¹⁾.

(قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي) هذه الإضافة تدل على العموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر بخلاف مثل الإضافة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَكَلِمَةٍ سُلْطَنٌ﴾ [الحجر: 42] فإن الإضافة فيه للتشريف وذلك لأن الكافر ليس من أهله فتكون الإضافة لمجرد الملك هنا. وقال الزركشي: الإضافة في عبادي للتغليب. وتعقب بأنه خلاف الأصل.

وقوله (مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ) يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بمزينة مقابلته بالإيمان ويقوي هذا ما رواه أحمد من رواية نصر بن عاصم الليثي عن معاوية مرفوعاً يكون الناس مجدين فينزل الله عليهم رزقاً من عنده فيصبحون مشركين يقولون بنوء كذا، وعن هذا قال القرطبي معناه الكفر الحقيقي؛ لأنه قابله بالإيمان حقيقة وذاك في حق من اعتقد أن المطر من فعل الكوكب، ويحتمل أن يراد به كفر النعمة إذا اعتقد أن الله تعالى هو الذي خلق المطر واختاره ثم تكلم بهذا القول فهو مخطئ لا كافر وخطؤه في وجهين: الأول: مخالفته للشرع، والثاني: تشبهه بأهل الكفر في قولهم وذلك لا يجوز؛ لأننا أمرنا بمخالفتهم في الأقوال والأفعال.

(فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا) وللكشيمهني مطرنا بنوء كذا وكذا، (فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ) ويروى ومؤمن بالكوكب بالواو النوء بفتح النون وسكون الواو وفي آخره همزة قَالَ الْخَطَّابِيُّ: النوء الكوكب، ولذلك سموا النجوم منازل القمر الأنواء، وإنما سمي النجم نوءاً؛ لأنه ينوء طالعاً عند مغيب مقابله ناحية المغرب، وَقَالَ ابن الصلاح: النوء ليس في أصله نفس الكوكب، فإنه مصدر ناء النجم إذا سقط وغاب، وقيل: أي نهض وطلع، وَقَالَ أبو عبيد: الأنواء ثمانية وعشرون نجماً معروفة المطالع في أزمنة السنة كلها وهي المعروفة بمنازل القمر يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب مع طلوع مقابله في المشرق

في ساعته وهم كانوا ينسبون المطر إلى الغارب منها.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ إِلَى الطَّالِعِ: ثُمَّ إِنَّ النِّجْمَ نَفْسَهُ سَمِيَ نَوْءًا تَسْمِيَةً لِلْفَاعِلِ بِالمصدرية وقال ابن الأعرابي الساقطة منها هي الأنواء والطالعة منها هي البوارح، وقيل: وإنما سمي نوءًا؛ لأنه إذا سقط الساقط ناء الطالع، وذلك النهوض هو النوء وانقضاء هذه الثمانية والعشرين مع انقضاء السنة، وكانت العرب في الجاهلية إذا سقط منها نجم وطلع آخر يقولون لا بد أن يكون عند ذلك مطر أو ريح، فيقولون مطرنا بنوء كذا أي: المطر كان من أجل أن الكوكب ناء، وأنه هو الذي هاجه فيضيفون النعمة في ذلك إلى غير الله، وهو المنعم عليهم بالغيث والسقيا فزجرهم عن هذا القول فسماء كفرا إذ كان يفضي إلى الكفر إذا اعتقد أن الفعل للكوكب وهو بفعل الله تعالى لا شريك له.

وَقَالَ النُّووي: اختلفوا في كفر من قَالَ مطرنا بنوء كذا على قولين أحدهما: أنه كفر بالله سالب للإيمان، وهذا فيمن قَالَ معتقداً إن الكوكب فاعل منشئ للمطر كما يزعم أهل الجاهلية، فلو قال مطرنا به معتقداً أنه من فضل الله والنوء ميقات له وعلامة اعتباراً بالعادة، فكأنه قَالَ: مطرنا في وقت كذا، فإنه لا يكفر، والثاني: أنه ليس كفرا بالله؛ بل كفرا بنعمة الله لإضافة الغيث إلى الكوكب، وهذا فيمن لا يعتقد تدبير الكوكب، وَقَالَ صاحب المطالع وقد أجاز العلماء أن يقال مطرنا في نوء كذا ولا يقال بنوء كذا، ويحكي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقول مطرنا بنوء الله تعالى، وفي رواية مطرنا بنوء الفتح ثم يتلو: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: 2] وفي الأنواء الكبير لأبي حنيفة الذي عندي في الحديث أن المطر كان من أجل أن الكوكب ناء، وأنه هو الذي هاجه وأما من زعم أن الغيث يحصل عند سقوط الثريا فهذا وما أشبهه إنما هو إعلام للأوقات والفصول، وليس من وقت ولا زمن إلا وهو معروف بنوع من مرافق العباد يكون فيه دون غيره، واعلم أن كذا يرد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما: كاف التشبيه وذا للإشارة، كقولك: رأيت زيداً فاضلاً، ورأيت عمراً كذا، ويدخل عليها هاء التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهَكَذَا عَرَشُكَ﴾ [النمل: 42].

847 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، سَمِعَ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَضَرْتُمْ الصَّلَاةَ» (1).

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير العدد.

الثالث: كذلك لكن مكنياً بها عن العدد، وما نحن فيه من القسم الثاني وفي حديث أبي سعيد عند النسائي مطرنا بنوء المجدح بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال المهملة بعدها حاء مهملة ويقال: بضم أوله وهو الدبران بفتح الدال المهملة والموحدة وبالراء سمي بذلك لاستدباره الثريا وهو نجم أحمر منير، وَقَالَ ابن قتيبة: كل النجوم المذكورة له نوء غير أن بعضها أحمر معز من غيره ونوء الدبران غير محمود عندهم، وفي الحديث طرح الإمام المسألة على أصحابه تنبيهاً لهم أن يتأملوا ما فيها من الدقة، وفيه أن الله تعالى خلق لكل شيء سببا يضاف إليه حكم، وفي الحقيقة الفاعل هو الله تعالى القادر على كل شيء وفيه بيان جلالة قدر النبي ﷺ حيث أخبر عن الله عَزَّ وَجَلَّ بغير واسطة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) وفي رواية: عبد الله بن منير وفي أخرى عبد الله بن المنير بلفظ اسم الفاعل من أثار.

(سَمِعَ) أي: أنه سمع (يَزِيدَ) أي: ابن هارون كما في رواية.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ) بضم المهملة وفتح الميم، (عَنْ أَنَسٍ) أي: ابن مالك كما في رواية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: أَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ من باب إضافة المسمى إلى اسمه أو لفظه ذات مقحمة.

(إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى) أي: فرغ من الصلاة (أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ) أي: الغير الحاضرين في المسجد.

(قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ) أي: ثوابها.

(مَا انْتَضَرْتُمْ الصَّلَاةَ) أي: مدة انتظار الصلاة والمعنى أن الرجل إذا انتظر

157 - باب مُكِّثَ الْإِمَامِ فِي مُصَلَاةٍ بَعْدَ السَّلَامِ⁽¹⁾

الصلاة فكأنه في نفس الصلاة، وقد مر هذا الحديث في باب وقت العشاء إلى نصف الليل.

157 - باب مُكِّثَ الْإِمَامِ فِي مُصَلَاةٍ بَعْدَ السَّلَامِ

(باب مُكِّثَ الْإِمَامِ) أي: تأخره (فِي مُصَلَاةٍ) أي: في الموضع الذي صلى فيه الفرض (بَعْدَ السَّلَامِ) أي: بعد فراغه من الصلاة بالسalam ثم المكث أعم من

(1) وهذه هي الثانية من التراجم الأربع المذكورة فيما سبق، وغرض الترجمة على ما أفاده الشيخ قدس سره واضح من كلامه، وهو أن غرض الإمام البخاري أن التطوع في موضع الفرض جائز لا بأس به، وما ورد من النهي عن ذلك أدب وبيان للأولى، ويؤيد توجيه الشيخ قدس سره ذكر حديث أبي هريرة في الباب والإشارة إلى ضعفه، وذكر أثر ابن عمر رضي الله عنهما والقاسم، وعلى هذا فالترجمة مستأنفة لا تعلق لها بما سبق، والأوجه عند هذا العبد الضعيف أنها متعلقة بما سبق كالثالثة والرابعة ما تقدم قريباً، والغرض أن ما تقدم من استقبال القوم ليس بواجب حتى لو مكث على حاله مستقبل القبلة جائز، وهو مؤدى صنيع الشيخ ابن تيمية في المنتقى، إذ ترجم باب الانحراف بعد السلام قدر الليث بينهما، وذكر فيه حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول: «اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام»، رواه أحمد ومسلم وغيرهما فترجمته تدل على أن هذا المقدار كان بين التسليم والانحراف، وعليه حمله ابن قدامة في الشرح الكبير إذ قال: ويكره للإمام إطالة القعود بعد الصلاة مستقبل القبلة لحديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا سلم لا يقعد إلا مقدار» الحديث فهذا نص في أنه حمله على القعود مستقبل القبلة، وذكره الحافظ أيضاً احتمالاً إذ قال: إن كان للإمام عادة أن يعلمهم ويعظهم فيستحب أن يقبل عليهم جميعاً أو يفتل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو، الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية، ويحتمل أن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلاً للقبلة من أجل أنها أليق بالدعاء وجعل الأول على ما لو طال الذكر والدعاء، انتهى.

فهذا الاحتمال الأخير هو الذي اخترته، وعلى هذا فذكر التطوع في مكانه استطراد لأنه أيضاً يكون مستقبل القبلة، وشرح الحافظ الترجمة بوجه آخر إذ قال باب مكث الإمام إلخ أي: بعد استقبال القوم فيلائم ما تقدم. ثم إن المكث لا يتقيد بمجال من ذكر أو دعاء أو تعليم أو صلاة نافلة، ولهذا ذكر في الباب مسألة تطوع الإمام في مكانه انتهى.

وأنت خبير بأن تقدير المكث بعد الانحراف بهذا المقدار مشكل، فإن الوارد في الروايات من الأدعية دبر الصلاة يزيد على هذا المقدار بكثير. وفي الحصن: ودبر صلاة الصبح وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده =

أن يكون بذكر أو دعاء أو تعليم علم للجماعة أو لواحد منهم أو لصلاة نافلة

الخير وهو على كل شيء قدير عشر مرات - وفي رواية مائة مرة - اللهم إني أسألك رزقاً طيباً وعلماً نافعاً وعملاً متقبلاً ودبر صلاة المغرب والصبح جميعاً «لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير عشر مرات قبل أن ينصرف ويثني رجله منهما» وغير ذلك من الروايات الكثيرة الصريحة في الزيادة على المقدار المذكور، والنص في بعضها على قراءتها قبل أن يثني رجله، وقال العيني: هذا باب في بيان مكث الإمام في موضعه الذي صلى فيه بعد الفراغ من السلام، وهذا المكث أهم من أن يكون بذكر أو دعاء أو تعليم للجماعة أو لواحد أو صلاة نافلة، ولم يبين البخاري حكمه هل هو مستحب أو مكروه لأجل الاختلاف فيه بين السلف، ثم قال: وقد اختلف العلماء في هذا الباب فأكثرهم كما نقله ابن بطال عنهم على كراهة مكث الإمام إذا كان إماماً راتباً إلا أن يكون مكثه لعله كما فعله الشارع، وهو قول الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: كل صلاة يتنفل بعدها يقوم، وما لا يتنفل بعدها كالعصر والصبح فهو مخير؛ وهو قول أبي مجلز لاحق ابن حميد، وقال أبو محمد من المالكية: يتنفل في الصلوات كلها ليتحقق المأموم أنه لم يبق عليه شيء من سجود.

ثم التطوع في المكان الذي صلى فيه الفريضة ظاهر صنيع البخاري أنه لا بأس بذلك عنده، وقال العيني: إن الجمهور على أن الإمام لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة، وذكر ابن أبي شيبه عن علي رضي الله عنه لا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه أو يفصل بينهما بكلامه وكرهه ابن عمر للإمام ولم يره بأساً لغيره، وعن عبد الله بن عمر مثله، وعن القاسم أن الإمام إذا سلم فواسع أن يتنفل في مكانه، قال ابن بطال ولم أجده لغيره من العلماء، وذكر ابن التين أنه قول أشهب، انتهى.

وقال الموفق: قال أحمد لا يتطوع الإمام في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة كذا قال علي رضي الله عنه، قال أحمد: ومن صلى وراء الإمام فلا بأس أن يتطوع مكانه فعل ذلك ابن عمر رضي الله عنهما، وبهذا قال إسحاق، وروى أبو بكر حديث علي بإسناده، وبإسناده عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ قال: لا يتطوع الإمام في مقامه الذي يصلي فيه بالناس انتهى. هذا نص كلام المغني في النسخ التي بأيدينا، وحكى عنه الحافظ في الفتح بوجه آخر إذ قال: وحكى ابن قدامة في المغني عن أحمد أنه كره ذلك وقال لا أعرفه عن غير علي فكانه لم يثبت عنده حديث أبي هريرة ولا المغيرة، انتهى.

ولا يبعد أن الحافظ ذكر كلام المغني في ألفاظه ملخصاً له، أو اشتبه على الحافظ كلام المغني بكلام ابن قدامة في الشرح الكبير إذ قال ويكره للإمام أن يتطوع في موضع المكتوبة نص عليه أحمد وقال كذا قال علي رضي الله عنه فأما المأموم فلا بأس أن يتطوع في مكانه فعل ذلك ابن عمر رضي الله عنهما وبه قال إسحاق، وروي عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يتطوع الإمام في مكانه الذي يصلي فيه بالناس» رواه أبو داود إلا أن أحمد قال لا أعرف ذلك عن غير علي رضي الله عنه، انتهى.

هكذا في الشرح الكبير.

848 - وَقَالَ لَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ:

«يُصَلِّي فِي»

ولهذا ذكر في الباب مسألة تطوع الإمام في مكانه، ولم يبين المؤلف حكم هذا المكث؛ بل هو مستحب أو مكروه لأجل الاختلاف بين السلف كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(وَقَالَ لَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ الْكُرْمَانِيُّ لم يقل حَدَّثَنَا آدَمُ؛ لأنه لم يذكره لهم نقلاً وتحميلاً؛ بل مذاكرة ومحاورة ومرتبته أحط درجة من مرتبة التحديث، وَقَالَ الحافظ العسقلاني: هو محتمل؛ لكنه ليس بمطرد ولأنني وجدت كثيراً مما قَالَ فِيهِ قَالَ لَنَا فِي الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة حَدَّثَنَا، وإنما عبر بقوله قال لنا لكونه موقوفاً مغايرة بين المدفوع والموقوف. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: الصواب ما ذكره الْكُرْمَانِيُّ أنه من باب المذاكرة، وكذا قَالَ صاحب التوضيح أنه من باب المذاكرة والكرماني ما ادعى الاطراد فيه حتى يكون هذا محتملاً؛ بل الظاهر معه أنه غير موصول ولا مسند ولا يلزم من قوله؛ لأنني وجدت كثيراً إلخ أن يكون قد أسند أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا في تصنيف آخر غيره بصيغة التحديث، ولهذا قَالَ صاحب التلويح هذا التعليق أسنده ابن أبي شيبة عن ابْنِ عُثَيْبَةَ عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي سبحة مكانه.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: أخبرنا (شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُصَلِّي) أي: النفل (في)

وفي البذل عن البدائع روي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا إذا فرغا من الصلاة قاما كأنهما على الرضف، ولأن المكث يوجب الاشتباه فلا يمكث، ولكن يقوم ويتنحى عن ذلك المكان ثم يتنفل لما روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «أبْعِزْ أَحَدَكُمْ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ» وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كره للإمام أن يتنفل في المكان الذي أُمِّ فِيهِ، ولأن ذلك يؤدي إلى اشتباه الأمر على الداخل فينبغي أن يتنحى إزالة للاشتباه واستكثاراً من شهوده على ما روي أن مكان المصلي يشهد له على ذلك يوم القيامة، انتهى. قلت: وما ذكر من حديث أبي هريرة هذا هو الذي تكلم عليه البخاري، وبسط الكلام عليه الحافظ في الفتح.

مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةَ

مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةَ) ويروى فريضة، وقد اختلف العلماء في هذا الباب فأكثرهم كما نقله عنهم ابن بطال على كراهة مكث الإمام إذا كان إماماً راتباً إلا أن يكون مكثه لعلمه، كما فعله الشارع قَالَ: وهو قول الشافعي وأحمد وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كل صلاة ينتفل بعدها يقوم وما لا ينتفل بعدها كالعصر والصبح فهو مخير وهو قول أبي مجلز لاحق بن حميد.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: ينتقل في الصلوات كلها ليتحقق المأموم أنه لم يبق عليه في سجود السهو ولا غيره، وحكى الشيخ قطب الدين الحلبي في شرحه هكذا عن محمد بن الحسن وذكره ابن التين أيضاً وذكر ابن أبي شيبه عن ابن مسعود وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مَقْدَارَ مَا يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا: كَانَ ﷺ إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ انْتَقَلَ سَرِيعًا إِمَّا أَنْ يَقُومَ وَإِمَّا أَنْ يَنْحَرِفَ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ شَرْقٍ أَوْ غَرْبٍ وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا سَلَّمَ كَأَنَّهُ عَلَى الرُّضْفِ حَتَّى يَنْهَضَ، وَقَالَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الْإِمَامُ إِذَا سَلَّمَ قَامَ وَقَالَ مُجَاهِدٌ: قَالَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَلَسَ الْإِمَامُ بَعْدَ السَّلَامِ بِدَعَةٍ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا سَلَّمَ قَامَ وَمَنْ صَلَّى خَلْفَهُ مِنَ الْمَأْمُومِينَ يَجُوزُ لَهُمُ الْقِيَامُ قَبْلَ قِيَامِهِ إِلَّا رَوَايَةً عَنِ الْحَسَنِ وَالزُّهْرِيِّ ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَقَالَ الْحَسَنُ لَا تَنْصَرِفُوا حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتِمَ بِهِ وَجَمَاعَةُ النَّاسِ عَلَى خِلَافِهِمَا، وَرَوَى ابْنُ شَاهِينَ فِي الْمَنْسُوخِ مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ عَنْ سَمَاكٍ عَنْ جَابِرٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ لَمْ يَبْرَحْ مِنْ مَجْلِسِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ سَاعَةً يَسْلُمُ يَقُومُ ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ وَثَبَ مِنْ مَكَانِهِ كَأَنَّهُ يَقُومُ عَنْ رُضْفَةٍ ثُمَّ حَمَلَ ابْنُ شَاهِينَ الْأَوَّلَ عَلَى صَلَاةٍ لَا يَعْقِبُهَا نَافِلَةٌ، وَالثَّانِي عَلَى مُقَابَلَةٍ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَتَطَوَّعُ فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةَ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ حَتَّى يَتَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ أَوْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِسَلَامٍ، وَكَرِهَهُ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلْإِمَامِ وَلَمْ يَرِ

وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ» وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ وَلَمْ يَصِحَّ⁽¹⁾.

به بأساً لغيره، وعن القاسم أن الإمام إذا سلم فواسع أن يتنفل في مكانه، قَالَ ابن بطال: ولم أجد لغيره من العلماء، وذكر ابن التين أنه قول أشهب.

(وَفَعَلَهُ) أي: صلاة النفل في موضع الفريضة.

(الْقَاسِمُ) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، وقد وصله ابن أبي شيبه عن معتمر عن عبيد الله بن عمر قَالَ: رأيت القاسم وسالما يصليان الفريضة ثم يتطوعان في مكانهما.

(وَيُذَكَّرُ) على البناء للمفعول، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال كونه قد رفعه بفتحات على أنه ماض أي: إلى رسول الله ﷺ، ويروى رفعه بفتح فسكون فضم على أنه مصدر مضاف إلى الفاعل مرفوع على أنه نائب عن الفاعل وقوله.

(لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ) بضم العين على أنه نفى، أو بالجزم على أنه نهي فكسرت لالتقاء الساكنين.

(فِي مَكَانِهِ) الذي صلى فيه الفريضة في محل النصب على أنه مفعول المصدر المضاف إلى الفاعل أو في محل الرفع على أنه نائب عن الفاعل لقوله يذكر على رواية رفعه بالفتحات ذكره البخاري بالمعنى أخرجه أبو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا حماد وعبد الوارث عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله»، زاد حماد في الصلاة يعني في السجدة ولا بن حاجة إذا صلى ولليهيقي إذا أراد أحدكم أن يتطوع بعد الفريضة فليتقدم الحديث.

(وَلَمْ يَصِحَّ) هو كلام البخاري أي لم يثبت هذا التعليق وذلك لضعف إسناد واضطرابه؛ لأن فيه إبراهيم بن إسماعيل قَالَ أبو حاتم: هو مجهول وتفرد به ليث ابن سليم وهو ضعيف، واختلف عليه فيه وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وَقَالَ لم يثبت هذا الحديث ولكن أبا داود لما رواه سكت فيه وسكوته دليل رضاه به، وفي صحيح مسلم ما يشده وهو أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى

السائب بن يزيد ابن أخت نمر صلى بعد الجمعة في المقصورة قَالَ : فلما سلم الإمام قمت من مقامي فصليت فأرسل إلي لا تعد لما فعلت إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك .

وفي الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً أيضاً بلفظ : لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول رواه أبو داود وإسناده منقطع .
وروى ابن أبي شعبة بإسناد حسن عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول عن مكانه .

وحكى ابن قدامة في المغني عن أحمد : أنه كره ذلك ، وَقَالَ لا أعرفه عن غير علي فكأنه لم يثبت عنده حديث أبي هريرة ولا المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وبذلك استدل أصحابنا أن الرجل لا يتطوع في مكان الفرض وإليه ذهب ابن عباس وابن الزبير وأبو سعيد رضي الله عنهم وكذا عطاء والشعبي ، وكان المعنى في كراهة ذلك خشية التباس النافلة بالفريضة ، وَقَالَ صاحب المحيط : ولا يتطوع في مكان الفرض لقوله ﷺ : «أيعجز أحدكم إذا فرغ من صلاته أن يتقدم أو يتأخر بسبحته» ، ولأنه ربما يشتبه حاله على الداخل فيحسب أنه في الفرض فيقتدي به في الفرض وأنه لا يجوز ، انتهى .

ثم إنه يؤخذ منه مجموع الأدلة أن للإمام أحوالاً : لأن الصلاة إما أن تكون مما يتطوع بعدها أو لا يتطوع .

الأول : اختلف فيه ؛ هل يتشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور ثم يتطوع وهو الذي عليه عمل الأكثر ، وعند الحنفية : يبدأ بالتطوع وحجة الجمهور حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ويمكن أن يقال لا يتعين الفصل بين الفريضة والنافلة بالذكر ؛ بل إذا تنحى عن مكانه كفى فإن قيل : لم يثبت الحديث في التنحي فالجواب أنه : قد ثبت في حديث معاوية أو تخرج ويترجح تقديم الذكر المأثور بتقييده في الأخبار الصحيحة بدبر الصلاة .

وزعم بعض الحنابلة : أن المراد بدبر الصلاة ما قبل السلام .

وتعقب بحديث : ذهب أهل الدثور ، فإن فيه تسبحون دبر كل صلاة وهو بعد السلام جزماً ، فكذلك ما شابهه وأما الصلاة التي يتطوع بعدها فيتشاغل الإمام

849 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ يَمْكُثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: «فُتْرَى وَاللَّهِ أَغْلَمُ لِكَيْ يَنْفُذَ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ»⁽¹⁾.

850 - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ،

ومن معه بالذكر المأثور ولا يتعين له مكان؛ بل إن شاؤوا انصرفوا وذكروا وإن شاؤوا مكثوا، وذكروا.

وعلى الثاني: إن كان للإمام عادة أن يعلمهم أو يعظهم فيستحب أن يقبل عليهم جميعاً وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعاً أو ينفصل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو.

والثاني: هو الذي جزم به أكثر الشافعية ويحتمل إن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلاً للقبلة من أجل أنها أليق بالدعاء، ويحمل الأول على ما لو طال الذكر والدعاء، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) أي: هشام بن عبد الملك كما في رواية، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، قَالَ: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) ابن شهاب، (عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ) هي تابعة قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي لا أعرف عنها رواية غير الزُّهْرِيِّ، وهي من أفراد الْبُخَارِيِّ عن مسلم وهند يجوز صرفه ومنعه قيل: ولكن منعه أولى، (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ) من الصلاة (يَمْكُثُ فِي مَكَانِهِ) الذي صلى فيه (يسيراً، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) هو الزُّهْرِيُّ وهو موصول بالإسناد المذكور، (فُتْرَى) بضم النون أي: نظن (وَاللَّهُ أَغْلَمُ) أن مكثه ﷺ في مكانه (لِكَيْ يَنْفُذَ) أي: يخرج (مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ) ويدخلن بيوتهن قبل أن يدركهن من ينصرف من الرجال كما في رواية تأتي إن شاء الله تعالى، وهذا يقتضي أن لا يستحب هذا المكث إذا كانوا رجالاً فقط.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: رويناه موصولاً في الزهريات لمحمد بن يحيى الذهلي قَالَ: حَدَّثَنَا سعيد بن أبي مريم، (أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ) من الزيادة الكلاعي بفتح الكاف وتخفيف اللام وبالمهملة مات

قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ: أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي هُنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفِرَاسِيَّةُ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا - قَالَتْ: «كَانَ يُسَلِّمُ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ، فَيَدْخُلْنَ يُبَوِّتُهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرْتَنِي هُنْدُ الْفِرَاسِيَّةُ، وَقَالَ عُثْمَانُ ابْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي هُنْدُ الْفِرَاسِيَّةُ، وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ:

سنة ثمان وستين ومائة، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد وفي رواية: حدثني (جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ) جعفر بن أبي ربيعة بفتح الراء (أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ) الزُّهْرِيَّ (كَتَبَ إِلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي) حدثني (هُنْدُ بِنْتُ) وفي رواية: ابنة (الْحَارِثِ الْفِرَاسِيَّةِ) بكسر الفاء وتخفيف الراء وكسر السين المهملة نسبة إلى بني فراس بطن من كنانة وفراس هو ابن غنم بن ثعلبة بن مالك بن كنانة قَالَ ابن دريد فراس مشتق من الفرس وهو ذق العنق.

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) رضي الله عنها (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ) وفي بعض النسخ: وكان، أي: الشخص أو المذكور (مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا) جمع صاحبة وهي لغة والمشهور صواحب كضوارب وضاربة قاله الحافظ العسقلاني وقيل هو جمع الجمع.

(قَالَتْ: كَانَ) أي: النَّبِيِّ ﷺ (يُسَلِّمُ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ، فَيَدْخُلْنَ يُبَوِّتُهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وأفادت هذه الرواية الإشارة إلى أقل مقدار كان يمكنه ﷺ.

(وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) (ابْنِ شَهَابٍ) قَالَ: (أَخْبَرْتَنِي هُنْدُ الْفِرَاسِيَّةُ) وفي رواية القرشية بالقاف والشين المعجمة ولا مغايرة بين النسبتين كما سيأتي ثم هذا التعليق وصله النسائي عن محمد بن سلمة عنه بالإسناد المذكور ولفظه إن النساء كن إذا سلمن قمن وثبت النَّبِيُّ ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال.

(وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) أي: ابن يزيد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هُنْدُ الْفِرَاسِيَّةُ) وفي رواية هنا أيضًا القرشية بالقاف والمعجمة وسيأتي هذا موصولاً بعد أربعة أبواب من طريقه.

(وَقَالَ) محمد بن الوليد (الزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون

أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ: أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْقُرَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ - وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبَدِ بْنِ الْمِقْدَادِ، وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي هِنْدُ الْقُرَشِيَّةُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ الْفِرَاسِيَّةِ، وَقَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (1).

المثناة التحتية نسبة إلى زيد، وهو منبه بن صعب وهو زيد الأكبر وإليه ترجع قبائل زيد ومن ولده منبه بن ربيعة، وهو زيد الأصغر ومنهم محمد بن الوليد الزبيدي هذا وهو صاحب الزُّهْرِيِّ.

(أَخْبَرَنِي) ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ) أن هنداً بنت الحارث وفي رواية: (أَنَّ هِنْدَ) بعدم الصرف (بِنْتُ الْحَارِثِ الْقُرَشِيَّةَ) بالقاف والشين (أَخْبَرَتْهُ - وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبَدِ بْنِ الْمِقْدَادِ) بفتح الميم وسكون العين وفتح الموحدة وفي آخره دال مهملة في الأول وبكسر الميم في الثاني وهو ابن الأسود الكندي المدني الصحابي، (وَهُوَ) أي: معبد (حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ) بضم الزاي وسكون الهاء وكان المقداد حليفاً لكندة، (وَكَانَتْ) أي: هند (تَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ) ورضي الله عنهن وهذا التعليق وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم عنه بتمامه وفيه أن النساء كن يشهدن الصلاة مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فإذا سلم قام النساء فانصرفن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال.

(وَقَالَ شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنه قال: (حَدَّثَنِي هِنْدُ الْقُرَشِيَّةُ) بالقاف والشين المعجمة وهذا التعليق وصله محمد بن يحيى في الزهريات، (وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ) بفتح العين المهملة هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ الْفِرَاسِيَّةِ) بالفاء والسين وهذا أيضاً موصول في الزهريات، (وَقَالَ اللَّيْثُ) أي: ابن سعد (حَدَّثَنِي) بالافراد (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ أنه (حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) وفي رواية حدثه ابن شهاب، (عَنْ امْرَأَةٍ) وفي رواية الكشميهني: أن امرأة (مِنْ قُرَيْشٍ) وهي هند بنت الحارث المذكورة (حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا غير موصول؛ لأن هند بنت الحارث تابعة وليست بصحابة وفيه رواية يحيى بن سعيد عن ابنِ شِهَابٍ وهي من رواية الأقران، وقد

158 - بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَخَطَّاهُمْ⁽¹⁾

أشار البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى بيان الاختلاف في نسبة هند بنت الحارث المذكورة فمنهم من قَالَ الفَرَّاسِيَّةُ نسبة إلى بني فَرَّاس ومنهم من قَالَ القرَشِيَّةُ فمن قَالَ من أهل النسب إن كنانة جماع قريش، فلا مغايرة بين النسبتين، ومن قَالَ: إن جماع قريش فهُر بن مالك فيحمل على أن اجتماع النسبتين لهند على أن إحداهما بالأصالة والأخرى بالمخالفة، وأشار برواية الليث الأخيرة إلى الرد على من زعم أن قول من قَالَ القرَشِيَّةُ تصحيف من الفَرَّاسِيَّةِ بقوله فيها عن امرأة من قريش. وفي الحديث فوائد منها: مراعاة الإمام أحوال المأمومين والاحتياط في اجتناب ما قد يفضي إلى المحذور، ومنها اجتناب مواقع التهم، وكراهة مخالطة الرجال النساء في الطرقات فضلاً عن البيوت، ومقتضى التعليل المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالاً فقط لا يستحب هذا المكث، كما مر وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام أخرجه مسلم، ومنها أن النساء كن يحضرن الجماعة في المسجد والله أعلم.

158 - بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَخَطَّاهُمْ

الغرض من هذه الترجمة الإشارة إلى أن المراد من المكث في المصلى بعد

(1) هذه هي الثالثة من التراجم الأربع المذكورة فيما سبق، وغرضه على ما أفاده الشيخ قدس سره ظاهر من كلامه وواضح وعلى ما اخترته فيما سبق أنها أيضاً متعلقة بما سبق يعني أن المكث المذكور سواء كان مستقبلاً للقوم أو منحرفاً إلى جهة ليس بواجب بل مندوب إن لم تكن له حاجة فإن كانت يجوز له الخروج من المسجد سريعاً، وذكر التخطي في الترجمة لمزيد إفادة وهي التي ذكرها الشيخ قدس سره من أن النهي عنه مقيد بعدم الاضطرار إليه، وهو الظاهر مما حكاه الشيخ محمد حسن المكي في تقريره إذ قال: قوله فتخطاهم عقب باب المكث بهذا يستدل على أن المكث ليس بواجب بل مستحب، وأيضاً فيه إشارة إلى أن النهي عن التخطي ليس بمطلق بل مقيد بما لم يرض به الناس، انتهى.

وهو مختار الحافظ إذ قال الغرض من هذه الترجمة بيان أن المكث المذكور في الباب قبله محله ما إذا لم يعرض ما يحتاج معه إلى القيام، انتهى. وهكذا في العيني وزاد فيما يستفاد من الحديث فيه إباحة التخطي رقاب الناس من أجل الضرورة التي لا غنى للناس عنها كرعاف وحرقة بول أو غائط وما أشبه ذلك، انتهى.

851 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ، قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ، فَسَلَّمْتُ، ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا، فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَفَزَعَ النَّاسَ مِنْ سُرْعَتِهِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ، فَقَالَ: «ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرُّ

السلام إنما هو إذا لم تكن حاجة تدعو إلى القيام عقب السلام على الفور، وأما إذا كانت حاجة تدعو إلى القيام من غير مكث فيترك المكث كما فعل النبي ﷺ على ما ذكر في حديث الباب.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ) بضم العين ابْنِ مَيْمُونٍ العلاف وثبت كذلك في رواية ابن عساكر وهو المشهور بمحمد بن أبي عباد بفتح المهملة القرشي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) أي: ابن أبي إسحاق السبيعي أحد الأعلام كان يحج سنة ويغزو سنة مات سنة سبع وثمانين ومائتين بالحدث بفتح الحاء والذال المهملتين وفي آخره ثاء مثلثة ثغر بناحية الشام، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: بلدة بالقرب من مرعش، (عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ) أي: ابن أبي حسين النوفلي المكي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم هو عبد الله، (عَنْ عُقْبَةَ) هو ابن الحارث النوفلي أبو سروعة بكسر السين وفتحها، ويقال بالفتح وضم الراء أسلم يوم الفتح وهو الذي تولى قتل خبيب، وقد تقدم في باب الرحلة في كتاب العلم مع بحث شريف ثمة وفي رواية المؤلف في الزكاة من رواية أبي عاصم عن عمر ابن سعيد أن عقبة بن الحارث حدثه، (قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ، فَسَلَّمْتُ، ثُمَّ قَامَ) وفي رواية فقام بالفاء (مُسْرِعًا) نصب على الحال.

(فَتَخَطَّى) أي: فتجاوز يقال: تخطيت (رِقَابَ النَّاسِ) إذا تجاوزت عليهم ولا يقال: تخطأت بالهمز (إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَفَزَعَ النَّاسَ) بكسر الزاي؛ أي: خافوا (مِنْ سُرْعَتِهِ) وكانت تلك عاداتهم إذا رأوا منه غير ما يعهدونه خشية أن ينزل فيهم شيء يسوؤهم، (فَخَرَجَ) ﷺ من حجرته الطيبة (عَلَيْهِمْ) وفي رواية: إلیهم، (فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجِبُوا) وفي رواية أنهم قد عجبوا (مِنْ سُرْعَتِهِ، فَقَالَ) ﷺ: (ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرُّ) في رواية روح عن عمر بن سعيد في أواخر الصلاة ذكرت وأنا في الصلاة، وفي رواية أبي عاصم تبرًا من الصدقة، والتبر بكسر المثناة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يُصَفَّ ولم يضرب، قَالَ الجوهری: لا يقال

عِنْدَنَا، فَكَّرَهُتُ أَنْ يَحْبِسَنِي، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ⁽¹⁾.

إلا للذهب وقد قاله بعضهم في الفضة، انتهى.

وَقَالَ ابن دريد: هو الذهب كله وقيل: هو من الذهب والفضة وجميع جواهر الأرض ما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ ويستعمل، وقيل: هو الذهب المكسور ذكره ابن سيده وفي كتاب «الاشتقاق» لأبي بكر بن السراج أَمَلَى عَلَيْنَا ثَعْلَبَ عَنْ الْفَرَاءِ عَنْ الْكَسَائِيِّ فَقَالَ: هذا تبر للذهب المكسور والفضة المكسورة ولكل ما كان مكسورًا من الصفر والنحاس والحديد، وإنما سمي ذهب المعدن تبرًا؛ لأنه هناك بمنزلة التبر، وهي عروق تكون بين ظهري الأرض مثل النورة وفيها صلابة كذا حكى عن الأصمعي والمبرد، وَقَالَ الْقَزَاز: وقيل سمي تبرًا من التبرير، وهو الهلاك والتبديد فكأنه قيل له ذلك لافتراقه في أيدي الناس وتبديده عندهم، وقيل: هو في التبار وهو الهلاك والله أعلم.

(عِنْدَنَا، فَكَّرَهُتُ أَنْ يَحْبِسَنِي) أي: يشغلني التفكير فيه عن التوجه والإقبال على الله، وقد ثبت في بعض الروايات أنه كان تبر الصدقة كما مر، وفهم منه ابن بطال أن من حبس صدقة المسلمين يخاف عليه أن يحبس بها يوم القيامة في الموقف وهذا معنى آخر للحبس.

(فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ) وفي رواية بقسمه بفتح القاف من غير تاء وفي أخرى فقسّمته على صيغة الماضي وفي الحديث أن المكث بعد الصلاة ليس بواجب، وأن التخطي للحاجة التي لا غنى للناس عنها مباح من نحو: رعا ف وحرقة بول أو غائط وغير ذلك، وفيه السرعة للحاجة المهمة، وفيه أيضًا أن التفكير في الصلاة في أمر لا يتعلق بها لا يفسدها ولا ينقص من كمالها وأن إنشاء العزم في أثناء الصلاة على الأمور الجائزة لا يضر، وفيه جواز الاستنابة مع القدرة على المباشرة، وفيه إطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان، وفيه أن في حبس صدقة المسلمين من وصية أو زكاة أو شبههما يخاف عليه أن يحبس يوم القيامة لقوله ﷺ: «فكرهت أن يحبسني» يعني في الآخرة فافهم.

ثم رجال إسناده هذا الحديث ما بين كوفي ومكي وشيخ البخاريّ فيه من

159 - باب الانْفِتَالِ وَالْانْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ

وَكَانَ أَنَسُ: «يَنْفَتِلُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ، وَيَعِيبُ عَلَى مَنْ يَتَوَخَّى - أَوْ مَنْ يَعْمِدُ - الْانْفِتَالُ عَنْ يَمِينِهِ».

أفراده، وقد أخرجه في الصلاة أيضًا وكذا في الزكاة والاستئذان، وأخرجه النسائي في الصلاة.

159 - باب الانْفِتَالِ وَالْانْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ

أي: هذا باب في بيان حكم الانفتال في آخر الصلاة، وهو أنه إذا فرغ من الصلاة ينفتل عن يمينه إن شاء أو عن شماله، ولا يتقيد بواحد منهما كما يدل عليه أثر أنس رضي الله عنه، يقال: فتلت الرجل عن وجهه فانفتل أي: صرفته فانصرف قال الزين ابن المنير جمع في الترجمة بين الانفتال والانصراف للإشارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين الماكث في مصلاه إذا انفتل لاستقبال المأمومين، وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف إليها.

(وَكَانَ أَنَسُ) ويروى: ابْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، (يَنْفَتِلُ) أي: ينصرف (عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ، وَيَعِيبُ) من العيب بالمهملة (عَلَى مَنْ يَتَوَخَّى) بتشديد الخاء المعجمة أي: يتحرى ويقصد.

(أَوْ) شك من الراوي (مَنْ) تعمد بفتح المثناة الفوقية والعين والميم المشددة، وفي رواية من (يَعْمِدُ) بفتح المثناة التحتيّة وسكون العين وكسر الميم وفي أخرى، أو يعمد بدون كلمة من وهذا التعليق وصله مسدد في مسنده الكبير في طريق سعيد عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَهُ وَقَالَ فِيهِ: وَيَعِيبُ عَلَى مَنْ يَتَوَخَّى ذَلِكَ أَنْ لَا يَنْفَتِلَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، ويقول: يدور كما يدور الحمار، ويدل عليه ما رواه ابن ماجة بسند صحيح عن عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْفَتِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ فِي الصَّلَاةِ، وكذلك ما رواه ابن حبان في صحيحه في حديث قبيصة بن هلب⁽¹⁾ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(1) وهلب بضم الهاء وسكون اللام، وقيل: الصواب فيه فتح الهاء وكسر اللام، وذكر بعضهم ضم الهاء وفتحها وكسرها واسمه يزيد بن قافة ويقال يزيد بن علي بن قافة وفد على رسول الله ﷺ وهو أقرع فمسح رأسه فنبت شعره فسمي هلبا ذكره العيني.

852 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ يَرَى

فكان ينصرف عن جانبيه جميعاً وأخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي وَقَالَ: صح الأمران عن رسول الله ﷺ ولفظ أبي داود بإسناده إلى قبيصة بن هلب عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَنْصَرِفُ مَعَ شَقِيهِ يَعْنِي: مَعَ جَانِبِيهِ يَعْنِي تَارَةً عَنْ يَمِينِهِ وَتَارَةً عَنْ شِمَالِهِ، وَلفظ الترمذي بإسناده أيضًا إلى قبيصة بن هلب عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُنَا فَيَنْصَرِفُ عَلَى جَانِبِيهِ عَلَى يَمِينِهِ وَعَلَى شِمَالِهِ، وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَعَلِيهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ عَلَى أَيِّ جَانِبِيهِ شَاءَ إِنْ شَاءَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَنْ يَسَارِهِ، وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ إِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَمِينِهِ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ إِنْ ظَاهَرَ هَذَا الْأَثَرُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخَالِفُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا كَيْفَ أَنْصَرِفُ إِذَا صَلَّيْتُ عَنْ يَمِينِي أَوْ عَنْ يَسَارِي؟ قَالَ: أَمَا أَنَا فَأَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ أَنْسَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَابَ مَنْ يَعْتَقِدُ تَحْتَمُ ذَلِكَ وَوُجُوبُهُ، وَأَمَّا إِذَا اسْتَوَى الْأَمْرَانِ عِنْدَهُ فَجَهَةَ الْيَمِينِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ انْصِرَافِهِ لَجَهَةِ الْيَمِينِ، وَكَانَ يَحِبُّ التَّيَامُنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أخبرنا (شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ سُلَيْمَانَ) أي: ابن مهران الأعمش، (عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ عُمَيْرٍ) بضم العين وتخفيف الميم المفتوحة فيهما وفي رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش سمعت عمارَةَ بن عمير، (عَنِ الْأَسْوَدِ) هو ابن يزيد النخعي، (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ كُوفِي وَوَاسْطِي وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَقَدْ أَخْرَجَ مُتْنَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

(لَا يَجْعَلُ) وفي رواية للكشيمهني لا يجعلن بنون التأكيد (أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ) وفي رواية وكيع وغيره عن الأعمش عند مسلم جزءاً من صلاته. (يَرَى) بفتح أوله أي: يعتقد ويجوز الضم أي: يظن وارتباط هذه الجملة بما قبلها من حيث إنها بيان له أو استئناف بياني كأنه قيل: كيف يجعل للشيطان شيئاً

أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ «لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ»⁽¹⁾.

من صلاته؟ فَقَالَ: يرى: (أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ) منصوب على أنه اسم أن وخبرها قوله: (أَنَّ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ) واستشكل ذلك بأن قوله أن لا ينصرف في تقدير عدم الانصراف، وصرح الزمخشري بتعريف مثله فكيف يكون اسم أن نكرة مع كون خبرها معرفة؟

وأجيب عنه: بأن النكرة المخصصة كالمعرفة، أو بأنه من باب القلب والمعنى يرى أن عدم الانصراف حق عليه، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وفي بعض الروايات أن حَقًّا عليه بدون التشديد؛ فهي إما مخففة من الثقيلة، وحَقًّا مفعول مطلق وفعله محذوف أي: قد حق حقا أن لا ينصرف إلخ، وإما مصدرية، انتهى. وأنكر الْعَيْنِيُّ صحة رواية التخفيف والله أعلم.

(لَقَدْ) أي: والله لقد (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا) صفة لمصدر محذوف لرأيت (يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ) حال من المفعول وفي رواية مسلم أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله، فإن قيل: قد سبق في رواية مسلم عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أما أنا فأكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه، وبينهما تعارض؛ لأنه عبر في كل منهما بصيغة أفعال.

فالجواب على ما قاله النووي: أنه ﷺ كان يفعل تارة هذا وتارة هذا، فأخبر كل منهما⁽²⁾ بما اعتقد أنه الأكثر، وإنما كره ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَعْتَقِدَ وجوب الانصراف عن اليمين، وهو موافق للأثر المذكور أولاً عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى حَالَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ حِجْرَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ يَسَارِهِ وَيَحْمِلُ حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَا سِوَى ذَلِكَ كَحَالِ السَّفَرِ ثُمَّ إِذَا تَعَارَضَ اعْتِقَادُ أَنَسٍ وَاعْتِقَادُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَجَحَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ وَأَسْنُ وَأَجْلُ وَأَكْثَرُ مَلَاظِمَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَقْرَبُ إِلَى مَوْقِفِهِ

(1) تحفة 9177.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز الانصراف من الصلاة. رقم (707).

(2) يعني ابن مسعود وأنس رضي الله عنهما.

160 - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّ وَالْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ

في الصلاة من أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبأن في إسناده حديث أنس من تكلم فيه وهو السدي، وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبأن رواية ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وافق ظاهر الحال؛ لأن حجرة النَّبِيِّ ﷺ كانت على جهة يساره كما تقدم.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر، وهو أن مَنْ قَالَ كَانَ أَكْثَرُ انْصِرَافِهِ عَنْ يَمِينِهِ نَظْرًا إِلَى هَيْئَتِهِ فِي حَالِ اسْتِقْبَالِهِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ سَلَامِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَنْ قَالَ كَانَ أَكْثَرُ انْصِرَافِهِ عَنْ يَسَارِهِ نَظْرًا إِلَى هَيْئَتِهِ فِي حَالِ الصَّلَاةِ فَعَلَى هَذَا لَا يَخْتَصُّ الْانْصِرَافُ بِجَهَةِ مَعِينَةٍ، وَمِنْ ثَمَّةِ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ: يَسْتَحِبُّ الْانْصِرَافُ إِلَى جَهَةِ حَاجَتِهِ لَكِنْ قَالُوا إِذَا اسْتَوَتْ الْجِهَتَانِ فِي حَقِّهِ فَالْيَمِينِ أَفْضَلُ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْمَصْرُوحَةِ بِفَضْلِ الْيَمَانِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُنْدُوبَاتِ قَدْ تَنْقَلِبُ مَكْرُوهَاتٍ إِذَا رَفَعَتْ عَنْ رَتَبَتِهَا؛ لِأَنَّ الْيَمَانَ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، لَكِنْ مَا خَشِيَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَعْتَقِدَ وَجُوبَهُ أَشَارَ إِلَى كِرَاهِيَّتِهِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَنْ انْصَرَفَ عَنْ يَسَارِهِ أَصَابَ السَّنَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ لَمْ يُلْزَمِ الْيَمَانُ عَلَى أَنَّهُ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ أَوْ وَاجِبٌ؛ وَإِلَّا فَلَا يَظُنُّ أَنَّ التِّيَّاسِرَ سَنَةٌ حَتَّى يَكُونَ لِلْيَمَانِ بَدْعَةٌ إِنَّمَا الْبَدْعَةُ فِي رَفْعِ الْيَمَانِ عَنْ رَتَبَتِهِ.

160 - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّ وَالْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ) أَكَلَ بَضْمَ الْمِثْلَةِ، وَقَوْلُهُ: (النَّيِّ) بِالْجَرِّ صِفَتُهُ وَهُوَ بِكَسْرِ النُّونِ وَبِالتَّحْنَاتِيَّةِ ثُمَّ بِالْهَمْزَةِ، وَقَدْ تَدْغَمُ أَيُّ: غَيْرِ النَّضِيجِ وَتَقْيِيدُهُ بِالنَّيِّ حَمْلٌ مِنْهُ الْأَحَادِيثُ الْمَطْلُوقَةُ فِي الثُّومِ عَلَى غَيْرِ النَّضِيجِ مِنْهُ (و) مَا جَاءَ فِي أَكْلِ (الْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ) بَضْمَ الْكَافِ وَتَشْدِيدَ الرَّاءِ آخِرُهُ مِثْلَةٌ، وَلَيْسَ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ ذِكْرُ الْكُرَّاثِ فَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ فَغَلَبَتْنَا الْحَاجَةُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ الْمُنْتَنَةِ فَلَا يَقْرُبَنَّ مَسْجِدَنَا». وَفِي مُسْنَدِ الْحَمِيدِيِّ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ سَأَلَ جَابِرٌ عَنِ الثُّومِ فَقَالَ: مَا كَانَ بِأَرْضِنَا

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ مِنَ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

يومئذ ثوم إنما الذي نهى رسول الله ﷺ عن البصل والكراث، وفي مسند السراج نهى النَّبِيُّ ﷺ عن أكل الكراث، فلم ينتهوا ثم لم يجدوا بدءاً من أكلها فوجد ريحها فَقَالَ أَلَمْ أَنهَكُمُ الحديث، ويمكن أن يقال إن الكراث وإن لم يكن مذكوراً صريحاً في أحاديث الباب؛ لكنه مذكور دلالة فإن حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي يأتي فيه أن النَّبِيَّ ﷺ أتى بقدر فيه خضرات من بقول فوجد لها ريحاً الحديث، وهذا يدل على أن الخضرات التي لها ريح كلها مما كره أكلها لمن يحضر المسجد والكراث منها، فتحصل المطابقة بينه وبين قوله في الترجمة والكراث ووجود المطابقة بين التراجم والأحاديث لا يجب أن يكون صريحاً؛ بل قد يكون دلالة وَقَالَ صاحب التوضيح: إن الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قاسه على البصل، والله أعلم.

(وَقَوْلِي) بالجر عطفاً على المجرور السابق.

(النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ) أي: النبي (مِنَ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ) كالأكل للتشهي أو التأدم بالخبز (فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا) بنون التأكيد المشددة، قَالَ الْحَافِظُ العسقلاني: لم أر التقييد بالجوع وغيره صريحاً يعني في أحاديث الباب، لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره فعند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر نهى رسول الله ﷺ عن أكل البصل والكراث فغلبتنا الحاجة الحديث يعني ومن جملة الحاجة الجوع، وأصرح منه ما وقع في حديث أبي سعيد من طريق أبي نضرة عنه عند مسلم أيضاً لم نَعُدْ أن فتحت خير فوقعنا في هذه البقلة والناس جياع الحديث ورواه البيهقي أيضاً، وَقَالَ ابن المنير في الحاشية ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بأكل الثوم في المنع في المسجد قَالَ: وفيه نظر؛ لأن أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع، والمجذوم علته سماوية قَالَ: لكن قوله ﷺ من جوع أو غيره يدل على التسوية بينهما، انتهى.

وكانه رأى قول الْبُخَارِيَّ في الترجمة وقول النَّبِيِّ ﷺ إلى آخره فظنه لفظ حديث وليس كذلك؛ بل هو من تفقه الْبُخَارِيَّ وتجويزه لذكر الحديث بالمعنى.

853 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرٍ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَغْنِي الثُّومَ -»

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) أي: ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين هو ابن عمر العمري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرٍ سنة سبع من الهجرة قَالَ الداوودي: أي حين أراد الخروج أو حين قدم وتعقبه ابن التين بأن الصواب أنه قَالَ ذَلِكَ وهو في الغزاة نفسها قَالَ: ولا ضرورة تمنع أن يخبرهم بذلك في السفر، انتهى.

وكان الذي حمل الداوودي على ذلك قوله في الحديث فلا يقربن مسجدنا؛ لأن الظاهر أن المراد مسجد المدينة؛ فلهذا حمل الخبر على ابتداء التوجه إلى خيبر أو الرجوع إلى المدينة لكن حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه ﷺ عقب فتح خيبر، فعلى هذا فقوله مسجدنا يريد به المكان الذي أعد ليصلي فيه مدة إقامته هناك، أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين أي: فلا يقرب مسجد المسلمين، وتؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان فيه بلفظ فلا يقربن المساجد، ونحوه لمسلم وهذا يدفع قول من خص النهي بمسجد النبي ﷺ كما سيأتي.

وقد حكاه ابن بطال عن بعض أهل العلم ووهاه، وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قَالَ: قلت لعطاء؛ هل النهي للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد قَالَ: بل في المساجد.

(مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَغْنِي الثُّومَ -) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: لم أعرف قائله يعني ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر فقد رواه السراج من رواية يزيد بن الهاد بدونها، ولفظه نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم يوم خيبر وزاد مسلم في رواية ابن نمير عن عبيد الله حتى يذهب ريحها، ثم الشجرة واحدة الشجر والشجر ما كان له ساق وما لا ساق له يقال له: نجم وبهذا فسر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: 6]، ومن أهل اللغة من قَالَ كل ما تنبت له أرومة أي: أصل في الأرض يخلف ما قطع منه فهو

فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا» (1).

854 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ -»

شجر؛ وإلا فنجم يعني أنه ينجم في الأرض لا ساق له كالبقول والثوم من البقول فإطلاق الشجرة عليه يكون تجاوزاً، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: في هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم والعامّة لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق يحمل أغصانه دون ما يسقط على الأرض، ومنهم من قَالَ بين الشجر والنجم عموم وخصوص، فكل نجم شجر من غير عكس كالشجر والنخل، فإن كل نخل شجر من غير عكس، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: قد يطلق كل منهما على الآخر وإطلاق أفصح الفصحاء من أقوى الدلائل.

(فَلَا يَقْرَبَنَّ) بفتح الراء وبالنون المشددة (مَسْجِدَنَا) قد تقدم أن المراد ما هو. (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن عبد الله بن جعفر بن اليمان أبو جعفر الجعفي الْبُخَارِيُّ المعروف بالمسندي وإنما عرف به لأنه كان وقت الطلب يتتبع الأحاديث المسندة ولا يرغب في المقاطيع والمراسيل مات سنة تسع وعشرين ومائتين. (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد النبيل شيخ المؤلف وربما روى عنه بواسطة كما هنا.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين بُخَارِيَّ وبصري ومكي وشيخ المؤلف المسندي من أفراد، وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة والترمذي في الأُطعمة.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ -) قَالَ الْحَافِظُ العسقلاني: لم أعرف الذي فسرهُ أيضاً وأظنه ابن جريج، فإن في الرواية التي تلي هذه عَنِ الزُّهْرِيِّ عن عطاء الجزم بذكر الثوم على أنه قد اختلف في سياقه عن ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ من أكل من

(1) أطرافه 4215، 4217، 4218، 5521، 5522 - تحفة 8143.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً. رقم (561).

فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا» قُلْتُ: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نِيَّتَهُ، وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، «إِلَّا نَتْنَهُ»⁽¹⁾.

هذه البقلة الثوم، وَقَالَ مرة من أكل البصل والثوم والكراث ورواه أبو نعيم في المستخرج من طريق روح بن عباد عن ابن جريج مثله وعين الذي قَالَ وَقَالَ مرة ولفظه قَالَ ابن جريج، وَقَالَ عطاء: في آخر وقت الثوم والبصل والكراث ورواه أبو الزبير عن جابر بلفظ نهى النَّبِيُّ ﷺ عن أكل البصل والكراث قَالَ: ولم يكن بيلدنا يومئذ الثوم، هكذا أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن إبراهيم وعبد الرزاق عن ابن عيينة كلاهما عن أبي الزبير، وهذا لا ينافي التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب إليهم، حتى ولو امتنع هذا الحمل لكانت رواية المثبت مقدمة على رواية النافي.

(فَلَا يَغْشَانَا) بصيغة النفي المراد بها النهي أو أجرى المعتل مجرى الصحيح أو أشبع الفتحة بعد سقوط الألف الأصلية بالجزم، والأصل فلا يغشنا، والمراد بالغشيان المجيء والإتيان في مسجدنا بالافراد وفي رواية: (فِي مَسَاجِدِنَا) بالجمع (قُلْتُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: لم أقف على تعيين القائل والمقول له، وأظن أن السائل ابن جريج والمسؤول عطاء وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك وجزم الْكُرْمَانِيُّ بأن القائل عطاء، والمسؤول جابر وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: والأوجه الأقرب هو الثاني.

(مَا يَعْنِي بِهِ؟) أي: ما يقصد رسول الله ﷺ بالثوم أنضيجاً أم نياً، (قَالَ) أي: جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا أَرَاهُ) بضم الهمزة أي: ما أظنه ﷺ (يَعْنِي) أي: يقصد (إِلَّا نِيَّتَهُ) بكسر النون مع الهمزة والمد.

(وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح اللام بالمهملة، ويزيد من الزيادة هو أبو الحسن الحراني مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، (عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك.

(«إِلَّا نَتْنَهُ») بفتح النونين بينهما تاء ساكنة بدل نيته، وهو الرائحة الكريهة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: ولم أجد طريق مخلد هذه موصولة بالإسناد المذكور

(1) أطرافه 855، 5452، 7359 - تحفة 2447، 2485.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً، رقم (564).

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ: أُتِيَ بِبَدْرٍ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَعْني طَبَقًا،
فِيهِ خُضْرَاتٌ،

وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن مخلد هذا الحديث، لكن قَالَ عن أبي الزبير بدل عطاء، وعن جابر بدل السماع، وَقَالَ فيه ألم أنهكم عن هذه البقلة الخبيثة أو المنتنة، فإن كان أشار إلى ذلك وإلا فما أظنه إلا تصحيفاً، فقد رواه أَبُو عَوَانَةَ في صحيحه من طريق روح بن عباد عن ابن جريج، كما قَالَ أبو عاصم ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ أراه يعني النيئة التي لم تطبخ، وكذا لأبي نعيم في المستخرج من طريق ابن أبي عدي عن ابن جريج بلفظ يريد النيء الذي لم يطبخ، وهذا تفسير للنبيء بأنه الذي لم يطبخ وهو حقيقة كما تقدم، وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل فيه ما طبخ قليلاً ولم يبلغ النضج ثم هذا الحديث وقع في بعض الأصول قبل سابقه وعليه شرح الْعَيْنِيِّ.

(وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) المصري، وهو أحد مشايخ المؤلف ومن أفرادهِ،
(عَنِ ابْنِ وَهْبٍ) عبد الله.

(أُتِيَ بِبَدْرٍ) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة آخره راء يعني أنه خالف سعيد بن عفير في هذه اللفظة فقط وشاركه في سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذكور، و(قَالَ ابْنُ وَهْبٍ) أي: في تفسير بدر: (يَعْني طَبَقًا) سمي الطبق بذلك لاستدارته تشبيهاً بالقمر عند كماله.

(فِيهِ خُضْرَاتٌ) أي: من بقول وقد أخرجه المؤلف في الاعتصام، قَالَ: حَدَّثَنَا أحمد بن صالح، فذكره بلفظ أتى ببدر وفيه قول ابن وهب يعني طبقاً فيه خضرات، وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح، لكن أخر تفسير ابن وهب فذكره بعد فراغ الحديث وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر وحرمل كلاهما عن ابن وهب فَقَالَ: بقدر بالقاف، ورجح جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح لكون ابن وهب فسر البدر بالطبق، فدل على أنه حدث به كذلك، وزعم بعضهم أن لفظ بقدر تصحيف؛ لأنها تشعر بالطبخ، وقد ورد الإذن بأكل البقول مطبوخة، بخلاف الطبق فظاهاه أن البقول كانت فيه نيئة.

قَالَ الْحَافِظُ العسقلاني: والذي يظهر لي أن رواية القدر أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعاً، فإن فيه التصريح بالطعام ولا تعارض بين

وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ، وَأَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ، قِصَّةَ الْقِدْرِ، فَلَا أَذْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَوْ فِي الْحَدِيثِ⁽¹⁾؟

امتناعه ﷺ في أكل الثوم وغيره مطبوخًا، وبين إذنه لهم في أكل ذلك مطبوخًا فقد علل ذلك بقوله إني لست كأحد منكم، وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخًا، وقد جمع القرطبي في المفهم بين الروایتين بأن الذي كان في القدر لم ينضج حتى تضمحل رائحته فبقي في حكم النيء.

(وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ) هو ابن سعد، وقد وصل روايته الذهلي في الزهريات، (وَأَبُو صَفْوَانَ) عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن مروان الأموي، وقد وصل روايته المؤلف في الأطعمة عن علي ابن المديني عنه، (عَنْ يُونُسَ) أي: يرويان هذا الحديث عن يونس بن يزيد عن عطاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (قِصَّةَ الْقِدْرِ) بل اقتصر على الحديث الأول.

(فَلَا أَذْرِي) ولا أدري يحتمل أن يكون هذا قول المؤلف أو قول شيخه سعيد ابن عفير أو قول ابن وهب هكذا أورده بين الثلاثة الكرمانى، وبالأول جزم الحافظ العسقلاني وَقَالَ: ووهم من زعم أنه كلام أحمد بن صالح أو من فوقه. (هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ) يعني نقله مرسلاً عن النَّبِيِّ ﷺ ولهذا لم يذكره الليث وأبو صفوان عن يونس.

(أَوْ فِي الْحَدِيثِ؟) يعني أنه مسند ولهذا نقله ابن وهب عن يونس عن الزهري، وَقَالَ البيهقي: الأصل أن ما كان من الحديث متصلًا به؛ فهو منه حتى يجيء البيان الواضح بأنه مدرج فيه.

(1) ههنا أيضًا عدة أبحاث: الأول: في ذكر الإمام البخاري رضي الله عنه هذه الترجمة ههنا دون أبواب المساجد، قال الحافظ: هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد، وأما التراجع التي قبلها فكلها من صفة الصلاة، لكن مناسبة هذه الترجمة وما بعدها لذلك من جهة أنه بنى صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة، ولهذا لم يفرد ما بعد كتاب الأذان بكتاب لأنه ذكر فيه أحكام الإقامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة، فلما كان ذلك كله مرتبطًا ببعضه ببعض واقتضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورد به عارض كأكل الثوم ومن لا يجب عليه ذلك كالصبيان، ومن ندب له في حالة دون حالة كالنساء فذكر هذه التراجع فختم بها صفة الصلاة. انتهى.

والأوجه عندي: أن الإمام البخاري ذكر هذه الأبواب بمنزلة مسائل شتى في أواخر أبواب الصلاة، ولما كانت هذه الأبواب متضمنة لمسائل عديدة من الصلاة وغيرها أفردتها بالذكر. والبحث الثاني: أن الإمام البخاري ذكر في الباب مسألتين أولاهما بقوله ما جاء في الثوم النيخ، وأشار بذلك عندي إلى الاختلاف في جواز أكل هذه الأشياء، وهذه المسألة لم تكن من باب الصلاة لكنه ذكرها تبعاً للآتية لاستنباطهما من أحاديث الباب ولذا جمعهما في باب وأفرد عما سبق، قال الكرمانى: الثوم ونحوه من البقولات حلال بإجماع من يعتد به وحكي تحريمها عن أهل الظاهر لأنها تمنع من حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين، انتهى. وقال النووي: حكى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لأنها تمنع من حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين، وحجة الجمهور قوله ﷺ في أحاديث الباب «كل، فإني أناجي من لا تناجي» وقوله ﷺ «أيها الناس ليس لي تحريم ما أحل الله» انتهى.

قلت: وقال الحافظ استدلت بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين، قال ابن دقيق العيد: لأن اللازم من منعه أحد أمرين إما أن يكون أكل هذه الأمور مباحاً فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين، أو حراماً فتكون الجماعة فرضاً، وجمهور الأمة على إباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين، وتقريره أن أكل هذه جائز ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة، ولازم الجائز جائز، ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين وتقريره أن الجماعة فرض عين ولا تتم إلا بترك أكلها وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فترك أكل هذا واجب فيكون حراماً، وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر، لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله: بأن الجماعة فرض عين، وانفصل عن الملزوم المذكور بأن المنع من أكلها مختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة، ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشروطها ومع ذلك تسقط بالسفر، وهو في أصله مباح لكن يحرم من أنشأه بعد سماع النداء إلى آخر ما بسطه الحافظ.

وقال العيني فيه كراهة أكل الثوم النيخ ولا يحرم، أما الكراهة فلرأى الكراهة ولذا قال: «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا في مسجدنا» وأما عدم الحرمة فلقوله ﷺ في حديث جابر في هذا الباب «كل، فإني أناجي من لا تناجي» وقال ابن بطال قوله ﷺ: «من أكل» يدل على إباحة الأكل لأنه لفظ يدل على الإباحة، وتعقب بأن هذه الصيغة إنما تعطي الوجود لا الحكم لأن معناه من وجد منه الأكل وهو أعم من كونه مباحاً أو غير مباح، ولا حاجة إلى الاستدلال بهذه الطريق فإن حديث جابر يدل على إباحته صريحاً، وكذلك حديث أبي أيوب عند الترمذي، وفيه فقال يا رسول الله أحرام هو؟ قال: لا ولكني أكرهه من أجل ريحه، انتهى مختصراً.

وهذا كله هو المشار إليه عندي بقوله في الترجمة ما جاء في الثوم، والمسألة الثانية أشار إليها في الترجمة بقوله: وقول النبي ﷺ إلخ أيضاً خلافيه، وكان منشأ الاختلاف اختلاف فهم في المراد بقوله: «مسجدنا» فذكره بعينه في الترجمة، وفي الكرمانى عن النووي مذهب بعض =

العلماء أن النهي خاص بمسجد رسول الله ﷺ لقوله: «مسجدنا» والجمهور على أنه عام لكل مسجد انتهى. ولفظ التووي في شرح مسلم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «فلا يقربن المساجد» فيه تصريح بنهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد، وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أن النهي خاص في مسجد النبي ﷺ لقوله ﷺ في بعض روايات مسلم: «فلا يقربن مسجدنا» وحجة الجمهور «فلا يقربن المساجد» انتهى.

وقال الكرمانى: قال بعضهم: النهي إنما هو عن مسجد رسول الله ﷺ خاصة من أجل ملائكة الوحي والأكثر على أنه عام، انتهى.

وقال الحافظ في أول حديث الباب: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال في غزوة خيبر الحديث، قال الداودى أي حين أراد الخروج أو حين قدم، وتعبه ابن التين بأن الصواب أنه قال ذلك وهو في الغزاة نفسها قال: ولا ضرورة تمنع أن يخبرهم بذلك في السفر، قال الحافظ فكان الذي حمل الداودى في ذلك قوله في الحديث «فلا يقربن مسجدنا» لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة، فلهذا حمل الخبر على ابتداء التوجه إلى خيبر أو الرجوع إلى المدينة لكن حديث سعيد عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه ﷺ عقب فتح خيبر، فعلى هذا قوله: مسجدنا يريد به المكان الذي أعد ليصلي فيه مدة إقامته هناك، أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين أي فلا يقربن المساجد ونحوه لمسلم، وهذا يدفع قول من خص النهي بمسجد النبي ﷺ، وقد حكاه ابن بطال عن بعض أهل العلم ووهاه، وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل النهي للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد؟ قال لا بل في المساجد انتهى. وقال أيضًا في حديث البخاري عن جابر قوله: «فلا يغشانا في مسجدنا» وفي رواية الكشميهني وأبي الوقت مساجدنا بصيغة الجمع انتهى.

والبحث الثالث: أن الإمام البخاري ذكر في الترجمة الكراث أيضًا وليس له ذكر في الحديث قال الحافظ لم يقع ذكره في أحاديث الباب لكنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر كما سآذكره، وهذا أولى من قول بعضهم إنه قاسه على البصل، ويحتمل أن يكون استنبط الكراث من عموم الخضرات فإنه يدخل فيها دخولاً أولياً لأن رائحته أشد، ثم قال في آخر حديث جابر: قوله يريد الثوم لم أعرف الذي فسرهُ أيضًا وأظنه ابن جريج، واختلف في سياقه عن ابن جريج، فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ: «من أكل من هذه البقلة الثوم» وقال مرة: «من أكل الثوم والبصل والكراث» ورواه أبو نعيم في المستخرج من طريق روح عن ابن جريج مثله، وعين الذي قال، وقال مرة ولفظه قال ابن جريج وقال عطاء في وقت آخر الثوم والبصل والكراث، قال ولم يكن ببلدنا يومئذ الثوم هكذا أخرجه ابن خزيمة، وهذا لا ينافي التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب إليهم، حتى لو امتنع هذا الحمل لكانت رواية الميثب مقدمة على رواية النافى، انتهى. وتعبه العيني على عادته إذ قال: والكراث إن لم يذكر صريحاً في أحاديث الباب فيمكن أن =

855 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، زَعَمَ عَطَاءٌ،

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) هو سعيد بن أبي كثير بن عفير بضم العين المهملة وفتح الفاء المصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري أيضًا، (عَنْ يُونُسَ) أي: ابن يزيد، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (زَعَمَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح أي: قَالَ؛ لأن الزعم قد يستعمل بمعنى القول المحقق، قَالَ الْحَطَّايُّ: لم يقل زعم على وجه التهمة؛ لكنه لما كان أمرًا مختلفًا فيه أتى بلفظ الزعم؛ لأن

تقول إنه مذكور دلالة فإن حديث جابر الذي يأتي فيه أن النبي ﷺ أتى بقدر فيه خضرات من بقول فوجد لها ريحًا، الحديث يدل على أن من جملة الخضرات التي لها ريح هو الكراث ووجود التطابق بين التراجم والأحاديث لا يلزم أن يكون صريحًا دائمًا يظهر ذلك بالتأمل، وهذا التوجيه أقرب من قول هذا القائل كأنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر وقوله وهذا أولى من قول بعضهم أنه قاسه على البصل أراد به صاحب التوضيح فإنه قاله هكذا، وهذا أبعد من الذي قاله، انتهى.

والبحث الرابع أنه رضي الله عنه ذكر في الترجمة من الجوع أو غيره، قال الحافظ لم أر التقييد بالجوع وغيره صريحًا لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر وغيره، فعند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر قال نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والكراث فغلبتنا الحاجة الحديث، وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري فوقنا في هذه البقلة والناس جياع الحديث، انتهى.

وتبعه في ذلك العيني والقسطلاني، وعلى هذا فغرض الترجمة أنه إذا منع عنها في حالة الجوع والحاجة فغيرهما بالأولى، أو يقال إن الإمام البخاري أشار بذلك إلى أن عموم روايات الباب لا يختص بحاجة وغيرها فتكون الترجمة من الأصل الخمسين، وعلى ما اختاره الشراح تكون مركبًا من الأصل الحادي عشر والتاسع عشر.

والبحث الخامس: اختلفوا في ضمائر قوله في حديث جابر قلت ما يعني به قال ما أراه الحديث، قال القسطلاني جزم الكرمانى بأن السائل عطاء والمسؤول جابر، تبعه البرماوي والعيني، وقال الحافظ ابن حجر: أظن السائل ابن جريج والمسؤول عطاء، وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك، انتهى. ونص كلام الكرمانى قوله: قلت يعني قال عطاء قلت لجابر: ما يعني رسول الله ﷺ: أنضيجًا أم نبيًا أم مطلقًا؟ فقال جابر ما أظنه ﷺ يريد إلا نيته حتى لا يكره دخول المسجد إن أكله نضيجًا، انتهى.

وقال الحافظ: لم أقف على تعيين القائل والمقول له. وأظن السائل ابن جريج والمسؤول عطاء وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك، وجزم الكرمانى بأن القائل عطاء والمسؤول جابر، وعلى هذا الضمير في أراه النبي ﷺ وهو بضم الهمزة أي: أظنه انتهى. وقال العيني: الذي قلنا هو الأقرب والأوجه على ما لا يخفى، وبه جزم الكرمانى، انتهى.

أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا، فَلْيَعْتَزِلْنَا - أَوْ قَالَ: فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ»⁽¹⁾.

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقِدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا،

هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمر يرتاب فيه أو يختلف فيه، وفي رواية الأصيلي عن عطاء ولمسلم من وجه آخر عن ابن وهب حدثني عطاء: (أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (زَعَمَ) أَي: قَالَ وفي رواية أحمد ابن صالح الآتية عن جابر، ولم يقل زعم.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا، فَلْيَعْتَزِلْنَا - أَوْ قَالَ: فَلْيَعْتَزِلْ) وفي رواية: أَوْ فليعتزل (مَسْجِدَنَا -) شك من الزُّهْرِيِّ ولم يختلف الرواة عنه في ذلك، (وَلْيَقْعُدْ)⁽²⁾ وفي رواية: أَوْ ليقعد بالشك (فِي بَيْتِهِ) وهو أخص من الاعتزال؛ لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره.

(و) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) فهذا حديث آخر معطوف على الإسناد السابق وقد تردد الْبُخَارِيُّ فيه هل هو موصول أو مرسل كما سيأتي.

وهذا الحديث الثاني كان متقدمًا على الحديث الأول بست سنين؛ لأنه قد تقدم في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ وَقَعَ مِنْهُ ﷺ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرِ وَكَانَتْ فِي سَنَةِ سَبْعٍ، وَهَذَا وَقَعَ فِي السَّنَةِ الْأُولَى عِنْدَ قُدُومِهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ وَنَزُولِهِ فِي بَيْتِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. (أَتَى) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ (بِقِدْرِ) بِكسر القاف، وهو ما يطبخ فيه الطعام ويجوز فيه التذكير والتأنيث.

(فِيهِ) أَي: فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ (خَضِرَاتٌ) بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين كذا ضبط في رواية أبي ذر، وأما في رواية غيره فبفتح أوله وكسر ثانيه جمع خضرة، ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسكينها أيضًا.

(مِنْ بُقُولٍ) كلمة من بيانية، ويجوز أن تكون تبعيضية يعني: من بقول مطبوخة، (فَوَجَدَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ (لَهَا رِيحًا) لكون الرائحة لم تمت منها بالطبخ؛

(1) أطرافه 854، 5452، 7359 - تحفة 2485 - 1/217.

(2) بواو العطف وكذا للمسلم.

فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ: «قَرَّبُوهَا» إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مَنْ لَا تُنَاجِي».

فكانها نية، (فَسَأَلَ) ما فيها، (فَأُخْبِرَ) على صيغة المجهول أي: أخبر النَّبِيُّ ﷺ، (بِمَا فِيهَا) أي: في القدر إذ قد عرفت أنه يجوز فيه التأنيث أيضًا.

(مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ) وفي رواية: قَالَ أي: ﷺ («قَرَّبُوهَا») أي: القدر أو الخضرات أو البقول (إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ) ﷺ فهذا من قبيل النقل بالمعنى؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ لم يقله بهذا اللفظ؛ بل قَالَ قَرَّبُوهَا إِلَى فلان مثلاً أو فيه حذف أي: قَالَ قَرَّبُوهَا مشيراً إلى بعض أصحابه.

والمراد بالبعض هو أبو أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ففي صحيح مسلم من حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة نزول النَّبِيِّ ﷺ عليه قَالَ: فكان يصنع للنبي ﷺ طعاماً فإذا جيء به إليه أي: بعد أن يأكل النَّبِيُّ ﷺ منه سأل عن موضع أصابع النَّبِيِّ ﷺ فصنع ذلك مرة، فقليل: لم يأكل وكان الطعام فيه ثوم فَقَالَ: أحرام هو يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لا، ولكني أكرهه أو هو وغيره كما عند ابن خزيمة وابن حبان من حديث أم أيوب قَالَتْ نَزَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فتكلفنا له طعاماً فيه بعض البقول فذكر الحديث، وفيه قَالَ: كلوا فَإِنِّي لست كأحد منكم إِنِّي أَخَافُ أَنْ أُؤْذِيَ صَاحِبِي فهذا أمر بالأكل للجماعة.

(فَلَمَّا رَأَهُ) أي: رأى النَّبِيُّ ﷺ أبا أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو غيره قد (كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ أي: النَّبِيُّ ﷺ: («كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مَنْ لَا تُنَاجِي»)⁽¹⁾ ويوضح ذلك ما رواه ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر أن رسول الله ﷺ أرسل إليه بطعام من خضرة وفيه بصل أو كراث فلم ير فيه أثر رسول الله ﷺ فأبى أن يأكل، فَقَالَ له: ما منعك؟ قَالَ: لم أر أثر يدك، قَالَ: أستحي من ملائكة الله، وليس بمحرم، ورجال هذا الإسناد ما بين مصري بالميم، ومدني ومكي.

وقد أخرج متنه المؤلف في الاعتصام، وأخرجه مسلم في الصلاة، وأبو داود في الأطعمة، والنسائي في الوليمة.

(1) أي: الملائكة.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ بَعْدَ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ وَهُوَ يُثَبِّتُ قَوْلَ يُونُسَ .
 856 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : سَأَلَ
 رَجُلٌ أَنَسًا : مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي الثُّومِ ؟ فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ
 هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَا - أَوْ لَا يُصَلِّيَنَّ مَعَنَا » ⁽¹⁾ .

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج
 المقعد البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) أي: ابن سعيد العنبري
 البصري، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) ابن صهيب البناني البصري، (قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ)
 قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَتِهِ (أَنَسًا) وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا سَمِعْتُ) بلفظ الخطاب وكلمة ما استفهامية (نَبِيِّ اللَّهِ) وَفِي
 نَسْخَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الثُّومِ وَفِي رَوَايَةٍ: يَذْكُرُ فِي الثُّومِ وَفِي أُخْرَى يَقُولُ
 (فِي الثُّومِ؟) أَي: فِي شَأْنِهِ وَحُكْمِهِ.

(فَقَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ»
 أَي: الثُّومُ، وَقَدْ مَرَّ وَجْهٌ إِطْلَاقُ الشَّجَرَةِ عَلَى الثُّومِ.

(فَلَا يَقْرَبُنَا) فَلَا يَقْرَبُنَا بفتح الراء والموحدة وبنون التأكيد المشددة، (أَوْ لَا
 يُصَلِّيَنَّ) وَلَا يُصَلِّيَنَّ عطف عليه بنون التأكيد المشددة أيضًا (مَعَنَا) بِسكون العين
 وفتحها أَي: مُصَاحِبًا لَنَا، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَقْيِيدُ النِّهْيِ بِالمسجد فيستدل بعمومه
 عَلَى إلْحَاقِ حُكْمِ المَجَامِعِ بِالمساجد كمصلى العيد والجنائز ومكان الوليمة، وَقَدْ
 أَلْحَقَهَا بَعْضُهُم بِالْقِيَاسِ، وَالتَّمَسُّكُ بِهَذَا الْعُمُومِ أَوْلَى وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ وَلِيَقْعُدَ فِي بَيْتِهِ،
 لَكِنْ قَدْ عُلِّلَ الْمَنْعُ فِي الْحَدِيثِ بِتَرْكِ أَذَى الْمَلَائِكَةِ وَتَرْكِ أَذَى الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ
 كُلُّ مَنِهَا جُزْءٌ عِلَّةٌ اخْتَصَّ النِّهْيُ بِالمساجد وَمَا فِي مَعْنَاهَا وَلَا يَخْتَصُّ بِمسجد
 النَّبِيِّ ﷺ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ وَإِلَّا
 لَعَمَّ النَّهْيُ كُلَّ مَجْمَعٍ كَالْأَسْوَاقِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْبَحْثُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ شَيْئًا فَلَا يَقْرَبُنَا فِي الْمَسْجِدِ.

قَالَ الْقَاضِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ: ذَكَرَ الصِّفَةَ فِي الْحُكْمِ يَدُلُّ عَلَى التَّعْلِيلِ بِهَا وَمِنْ

(1) طرفه 5451 - تحفة 1040.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَابُ نَهْيِ مَنْ أَكَلَ ثَوْمًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كَرَانًا. رَقْم
 (563).

ثمة رد على المازري حيث قَالَ لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ما له رائحة كريهة لم يمنعوا منه، بخلاف ما إذا أكل بعضهم؛ لأن المنع لم يختص بهم، بل بهم وبالملائكة وعلى هذا يتناول المنع من تناول شَيْئًا من ذلك ودخل المسجد مطلقًا ولو كان وحده وألحق بعضهم بذلك من بفيه بخر أو به جرح له رائحة، وزاد بعضهم فألحق القصاب والسماك والمجدوم والأبرص ومن يؤذي الناس بلسانه. وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مرضي، ثم حكم رحبة المسجد ما قرب منها حكمه ولذلك كان ﷺ إذا وجد ريحها في المسجد أمر بإخراج من وجدت منه إلى البقيع كما ثبت عند مسلم عن عمر رضي الله عنه، وقد استدل بأحاديث الباب على كراهة أكل الثوم الني وأنه لا يحرم، أما الكراهة فلرائحته الكريهة، ولهذا قَالَ من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا في مسجدنا، وأما عدم الحرمة فلقوله ﷺ في حديث جابر الذي في الباب كل فإني أناجي من لا تناجي. وَقَالَ ابن بطلال: قوله ﷺ من أكل يدل على إباحة أكل الثوم؛ لأنه لفظ يدل على الإباحة.

وتعقبه ابن المنير: بأن هذه الصيغة إنما تعطي الوجود لا الحكم معناه من وجد منه الأكل وهو أعم من كونه مباحًا أو غير مباح، انتهى.

ولا حاجة إلى الاستدلال على الإباحة بهذه الطريقة، فإن حديث جابر يدل على إباحته صريحًا، وكذا ما رواه الترمذي بإسناده إلى سماك بن حرب أنه سمع جابر بن سمرة يقول: نزل رسول الله ﷺ على أبي أيوب وكان إذا أكل طعامًا بعث إليه بفضلته فبعث إليه يومًا بطعام لم يأكل منه النَّبِيُّ ﷺ فلما أتى أبو أيوب النَّبِيُّ ﷺ فذكر ذلك له، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فيه الثوم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أحرام هو؟ قَالَ: لا، ولكني أكرهه من أجل ريحه، وهذا في الثوم الني، وأما الثوم المطبوخ فلا يكره لما روى أبو داود بإسناده إلى علي رضي الله عنه قَالَ: نهى النَّبِيُّ ﷺ عن أكل الثوم إلا مطبوخًا، وروي أيضًا من حديث معاوية بن قرة عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن هاتين الشجرتين، وَقَالَ: من أكلهما فلا يقربن مسجدنا، وَقَالَ: إن كنتم أكلتهما فأميتوهما طبخًا وإنما خص ما خص بالذكر في الحديث من الثوم والبصل والكراث لكثرة أكلهم لها والبصل والكراث في هذا

الباب مثل الثوم، ولذا الخضرات التي لها رائحة من البقول ومنها الفجل، ونص على الفجل في المعجم الصغير للطبراني وذكر مع الثوم الكراث في حديث أبي الزبير عن جابر لكن في إسناده يحيى بن راشد وهو ضعيف، ونقل ابن التين عن مالك أن الفجل إن كان يظهر ريحه فهو كالثوم، وقيده القاضي عياض بالجشاء، وفي التوضيح، وشذ أهل الظاهر فحرموا هذه الأشياء لإفضائها إلى ترك الجماعة، وهي عندهم فرض وتقريره أن يقال صلاة الجماعة فرض عين ولا يتم إلا بترك أكلها وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فترك أكلها واجب فيكون حرامًا، انتهى.

وكذا نقل غيره عن أهل الظاهر لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين، وانفصل عن اللزوم المذكور بأن المنع في أكلها يختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة، ونظيره أن صلاة الجماعة فرض عين بشروطها، ومع ذلك يسقط بالسفر، وهو في أصله مباح لكن يحرم على من أنشأه بعد سماع النداء ثم إنه اختلف، هل كان أكل ذلك حرامًا على النبي ﷺ أو لا، والراجح الحل لعموم قوله ﷺ وليس بمحرم كما تقدم وفي تحرير المطالع للأزهري ذكر السمعاني بسنده إلى فرقد السبخي: ما دخل نبي حَمَامًا ولا أكل ثومًا ولا بصلاً ولا كراثًا انتهى.

ومما استدل له بأحاديث الباب أيضًا أن إقامة الفرض بالجماعة ليست بفرض؛ لأن أكل الثوم ونحوه جائز ومن لوازمه الشرعية ترك الصلاة بالجماعة وترك الجماعة في حق آكله جائز ولازم الجائز جائز وذلك ينافي الوجوب.

وَقَالَ ابن دقيق العيد؛ لأن اللازم عنه أحد أمرين إما أن يكون أكل هذه الأشياء مباحًا فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين، أو حرامًا فتكون صلاة الجماعة فرضًا وجمهور الأمة على إباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين، ومما استدل له بأحاديث الباب أيضًا أن أكل الثوم ونحوه من الأعدار المرخصة في ترك حضور الجماعة، وقد يقال إن هذا الكلام خرج مخرج الزجر عن أكل هذه الأشياء فلا يقتضي ذلك أن يكون عذرًا في تركها إلا أن تدعو إلى أكلها ضرورة.

قَالَ الخطابي : توهم بعضهم⁽¹⁾ أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لأكله على فعله إذ حرم فضل الجماعة ، لكن قوله ﷺ قربوها إلى بعض أصحابه يبعد ذلك ، ويمكن حمله على حالتين : بأن الزجر وقع في حق من أراد إتيان المسجد ، والإذن في التقريب وقع في حالة لم يكن فيها ذلك بل لم يكن المسجد النبوي إذ ذاك ، فقد تقدم أن الزجر متأخر عن قصة التقريب بست سنين ؛ لأن الأمر بالتقريب كان حين قدم النَّبِيُّ ﷺ المدينة ومن جملة أحاديث الزجر حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وهو كان في غزوة خيبر وهي كانت سنة ست ، واستدل المهلب بقوله : فإني أناجي من لا تناجي على أن الملائكة أفضل من الآدميين ، وتعقب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس ، وقد علم في موضعه .

فائدة:

وفي الباب عن عمر وأبي أيوب وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر بن سمرة وقرة وابن عمر ، وكذا عن حذيفة وأبي ثعلبة الخشني والمغيرة بن شعبة وعلي وأنس وعبد الله بن زيد رضي الله عنهم ، فحديث عمر عند مسلم وغيره .

وحديث أبي أيوب عند الترمذي .

وحديث أبي هريرة عند مسلم .

وحديث أبي سعيد عند مسلم أيضًا .

وحديث جابر بن سمرة عند الترمذي .

وحديث قرة عند البيهقي .

وحديث ابن عمر عند البخاري ومسلم .

وحديث حذيفة عند ابن حبان .

وحديث أبي ثعلبة عند الطبراني في الأوسط .

وحديث المغيرة عند الترمذي .

(1) وكأنه يخص الرخصة بما لا سبب للمرء فيه كالمطر مثلاً لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حراماً ولا أن الجماعة فرض عين .

161 - بَابُ وُضُوءِ الصَّبْيَانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ
وَالطُّهُورُ، وَحُضُورُهُمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزِ، وَصُفُوفُهُمْ⁽¹⁾

وحديث علي عند أبي نعيم في الحلية .
وحديث أنس عند البخاري وغيره .
وحديث عبد الله بن زيد عند الطبراني ، والله أعلم .

161 - بَابُ وُضُوءِ الصَّبْيَانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ
وَالطُّهُورُ، وَحُضُورُهُمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزِ، وَصُفُوفُهُمْ

(باب وُضُوءِ الصَّبْيَانِ) قال الزين ابن المنير : لم ينص على حكمه ؛ هل هو

(1) هذا الباب أيضًا عندي من مسائل شتى ، ولذا أفرده عما سبق ولذا ذكر فيه مسائل شتى من وضوئهم ومتى يجب عليهم الغسل وحضورهم الجماعة وغير ذلك ، قال العيني : الترجمة مركبة من ستة أجزاء ، انتهى .

قلت : هذا إذا عدا متى يجب عليهم الغسل والطهور واحدا والظاهر أنهما اثنان فتكون الترجمة مركبة من سبعة أجزاء ، قالوا والطهور من عطف العام على الخاص ، والظاهر أن المراد منه وهنا الوضوء لتقابله بالغسل ، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي رحمه الله : المقصود من هذا الباب أمران وهما أن الصبي تصح منه الأمور المذكورة حين يعقل ويصير مميزًا قبل البلوغ وتجب بعد البلوغ لا قبله ، انتهى .

قال الزين ابن المنير : لم ينص على حكمه لأنه لو عبر بالندب لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء ؛ ولو عبر بالوجوب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب ، فأتى بعبارة سالمة من ذلك ولم يذكر الغسل لندور موجه من الصبي بخلاف الوضوء ، كذا في الفتح ، وتبعه العيني وتعقبه السندي إذ قال قوله باب وضوء الصبيان ، لا بد من تقدير لitem مسألة فيمكن أن يقال أي : أنه صحيح تصح به الصلاة ، أو أن له أصلاً في السنة حيث كان موجوداً في وقته ﷺ وفي حضرته ولو قدرنا أنه واجب بمعنى أنه لا تصح الصلاة بدونه لا بمعنى ما يعاقب على تركه كوجوب الوضوء في حق البالغ للصلاة النافلة ، أو قدرنا أنه مندوب بمعنى أنه إذا توضأ وصلى يحصل له الثواب ، وإن تركه مع ترك الصلاة فلا عقاب ، لا بمعنى أنه تصح الصلاة بدونه لكان صحيحاً إلا أن أحاديث الباب لا تدل عليه ، وبهذا علم أن ما قاله ابن المنير لم ينص على حكمه إلخ لا يخلو عن نظر ، انتهى .

قال الحافظ : ليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد أي : قوله : «واجب على كل محتلم» فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل ، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعاً : «علموا =

واجب أو ندب؛ لأنه لو عبر بالندب لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء وليس كذلك ولو عبر بالوجوب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو مقتضى الواجب، فأتى بعبارة سالمة من ذلك، وإنما لم يذكر الغسل لندور موجه من الصبي بخلاف الوضوء، لكن ذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليه كما سيأتي.

والصبيان جمع: صبي قَالَ الجوهرى: الصبي الغلام والجمع صبية وصبيان، وهو من الواوي ولم يقولوا أصبية استغناء بصبية، كما لم يقولوا أغلمة استغناء بغلمة قَالَ الْعَيْنِي ما دام الولد في بطن أمه فهو جنين، فإذا ولدته يسمى صبيا ما دام رضيعا، فإذا فطم يسمى غلاما إلى سبع سنين، ثم يصير يافعا إلى سبع حجج، ثم يصير حزورا إلى خمس عشرة سنة، ثم يصير قمدا إلى خمس وعشرين سنة، ثم يصير عنطنطا إلى ثلاثين، ثم يصير صملا إلى أربعين سنة، ثم يصير كهلا إلى خمسين سنة، ثم يصير شيخا إلى ثمانين سنة، ثم يصير هما بعد ذلك فانيا كبيرا، هكذا ذكر في خلق الإنسان عن الأصمعي وغيره، فإن قيل: روى أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عَنْ أَبِيهِ عن جده مرفوعا علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليه ابن عشر، فهذا يدل على أن الصبي يطلق على من سنه سبع سنين، فكيف يقال المولود سمي صبيا ما دام رضيعا؟

فالجواب: أن أفصح الفصحاء أطلق على ابن سبع لفظ الصبي، وهو الذي يقبل وعن هذا قَالَ الجوهرى الصبي الغلام، انتهى فليتأمل.

(وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطُّهُورُ) بضم الطاء وهو من عطف العام على

= الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر» وهو إن اقتضى تعيين وقت الوضوء لتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل العلم قالوا تجب الصلاة على الصبي للأمر بضربه على تركها وهذه صفة الوجوب، وبه قال أحمد في رواية، وحكى البندجي أن الشافعي أوما إليه، وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب عليه إلا بالبلوغ، وقالوا: الأمر بضربه للتدريب، وجزم البيهقي بأنه منسوخ بحديث: «رفع القلم عن ثلاث الصبي حتى يحتلم» لأن الرفع يستدعي سبق وضع، انتهى.

وفي المغني: قال القاضي يجب على ولي الصبي أن يعلمه الطهارة والصلاة إذا بلغ سبع سنين =

الخاص وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه قَالَ: الغسل واجب على كل محتلم، فيفهم منه أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل.

فإن قيل: إن الحديث الذي سبق ذكره عن أبي داود وغيره يقتضي تعيين وقت الوضوء؛ لتوقف الصلاة عليه وإن لم يحتلم.

فالجواب أنه: لم يقل بظاهره الجمهور فإنهم قالوا لا يجب عليه إلا بالبلوغ وقالوا: إن التعليم بالصلاة والضرب عليها عند عشر سنين للتدريب، وقد جزم البيهقي بأنه منسوخ بحديث رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم؛ لأن الرفع يقتضي سبق وضع وَقَالَ بظاهره قوم حتى قالوا يجب الصلاة على الصبي للأمر بضربه على تركها، وهذه صفة الوجوب وبه قَالَ أحمد في رواية، وحكى البندنجي أن الشافعي مال إليه والله أعلم.

(وَحُضُورِهِمْ) بالجر عطفاً على قوله وضوء الصبيان (الْجَمَاعَةَ) بالنصب بالمصدر المضاف إلى فاعله وقوله، (وَالْعِيدَيْنِ) عطف عليه وكذلك قوله (وَالْجَنَائِزِ) وقوله (وَصُفُوفِهِمْ) بالجر عطفاً على قوله وحضورهم، فإن قيل: يلزم

ويأمره بها ويلزمه أن يؤديه عليها إذا بلغ عشر سنين للحديث المذكور، وهذا التأديب المشروع في حق الصبي لتربيته على الصلاة كي يألفها ويعتادها ولا يتركها عند البلوغ وليست بواجبة عليه في ظاهر المذهب، ومن أصحابنا من قال: تجب عليه لهذا الحديث فإن العقوبة لا تشرع إلا لترك واجب ولأن أحمد نقل عنه في ابن أربع عشرة إذا ترك الصلاة بعيد، ولعل أحمد رحمه الله أمره بذلك على طريق الاحتياط فإن الحديث قد ثبت عن رسول الله ﷺ «رفع القلم عن ثلاث» الحديث وهذا التأديب للتربين كالضرب على تعلم الخط والقرآن والصناعة، انتهى.

قال الحافظ: قوله وحضورهم بالجر عطفاً على قوله وضوء الصبيان وكذا قوله وصفوفهم، ثم أورد في الباب سبعة أحاديث أولها: حديث ابن عباس في الصلاة على القبر والغرض منه صلاة ابن عباس معهم ولم يكن إذ ذاك بالغاً، ثانيها: حديث أبي سعيد، وتقدم توجيه إirاده في الباب، يعني وجوب الغسل على المحتلم، وثالثها: حديث ابن عباس في مبيته في بيت ميمونة وفيه وضوؤه وصلاته مع النبي ﷺ، وتقديره له على ذلك، رابعها: حديث أنس في صف اليتيم معه خلف النبي ﷺ، ومطابقته للترجمة من جهة أن اليتيم دال على الصبا إذا لا يتم بعد الاحتلام، وقد أقره ﷺ على ذلك، خامسها: حديث ابن عباس في مجيئه إلى منى ومروره بين يدي بعض الصفوف ودخوله معهم وتقديره ﷺ، وقال فيه: «إنه ناهز الاحتلام» أي: قاربه، سادسها: حديث عائشة في تأخير العشاء حتى قال عمر رضي الله عنه نام النساء والصبيان، قال ابن رشيد: =

857 - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي عُذْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي «مَنْ مَرَّ.....»

منه أن يكون للصبيان صفوف تخصهم وليس في الباب ما يدل له، فالجواب: أن المراد بصفوفهم وقوفهم في الصف مع غيرهم وفقه ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي في الصف عن أن يكون فردًا حتى يسلم من بطلان صلاته عند من يمنعه أو كراهته، وظاهر حديث أنس الآتي يقضي الإجزاء فهو حجة على من منع ذلك من الحنابلة مطلقًا وقد نص على أنه يجزئ في النفل دون الفرض وفيه ما فيه.

(حَدَّثَنَا) ابن المثنى وفي رواية: مُحَمَّدٌ (ابْنُ الْمُثَنَّى) أي: ابن عبد الله بن أنس بن مالك أنصاري البصري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية حَدَّثَنَا بالجمع (عُذْرٌ) بضم العين المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وفي آخره راء وهو لقب محمد بن جعفر البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ) بن أبي سليمان فيروز أبا إسحاق (الشَّيْبَانِيَّ) الكوفي، (قَالَ: سَمِعْتُ) عامرًا (الشَّعْبِيَّ)، قَالَ: أَخْبَرَنِي بالإفراد (مَنْ مَرَّ) من

فهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضروا في المسجد، وليس الحديث صريحًا في ذلك إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت، لكن الصبيان جمع محلي باللام فيعم من كان منهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كان مع أمه في المسجد، وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رفعه «إني لأقوم إلى الصلاة» الحديث، وفيه: «فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه» والظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد، واحتمال أنها كانت تركته نائمًا في بيته وحضرت للصلاة فاستيقظ في غيبته فبكى بعيد، ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي ﷺ، وقد صرح فيه بأنه كان صغيرًا، وسيأتي في كتاب العيد، وترجم له هناك «باب خروج الصبيان إلى المصلى» انتهى مختصرًا.

وعلم من ذلك أن ما أفاده الشيخ قدس سره في قوله والحجة عليه الرواية الأولى إلى آخر ما أفاده واضح لاختفاء في شيء من ذلك إلا السادسة فيها نوع خفاء كما تقدم من كلام الحافظ وابن رشيد، وسيأتي شيء من البسط في ذلك، وبسط العيني في تفاصيل مناسبة هذه الأحاديث بالترجمة، إذ قال بعد الحديث الأول مطابقتها للجزء الأول من الترجمة وهو وضوء الصبيان، والجزء الثالث وهو حضورهم الجماعة، والجزء السادس وهو صفوفهم، وقال في الحديث الثاني مطابقتها للجزء الثاني من الترجمة وهو قوله: متى يجب عليهم الغسل؟ وقال في الثالث مطابقتها في قوله واليتيم معي إذ لا يتم بعد الاحتلام، وقال في الخامس: مطابقتها للجزء الثالث أي: حضور الصبيان الجماعة، والسادس أي: صفوفهم، وسيأتي قريبًا ما قال في الحديث السادس، وقال في السابع مطابقتها للجزء الأول من الترجمة، انتهى. قلت: بل مطابقتها بالجزء الرابع وهو حضورهم العيدين أوضح.

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَبْنُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَفُّوا عَلَيْهِ»، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو.....

الصحابه وجهًا له الصحابي غير قاذحة في الإسناد فإن كلهم عدول.

(مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية الترمذي: أخبرني من رأى النَّبِيَّ ﷺ (عَلَى قَبْرِ مَبْنُودٍ) على صيغة مفعول من النبذ أي: على قبر منفرد في ناحية عن القبور، ويروى بالإضافة أي: على قبر لقيط؛ أي: قبر ولد مطروح.

وَقَالَ ابن الجوزي: وهذا ليس بشيء؛ لأنه جاء في بعض ألفاظ الحديث أتى قبراً مبنوداً، انتهى.

ويؤيد ما قاله رواية الترمذي ورأى قبراً منتبذاً فصف أصحابه الحديث، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إنه روي على الوجهين يعني بالإضافة والتنوين على التوصيف.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدِّمِاطِيُّ: من رواه منوناً فيها على النعت أي: منتبذاً عن القبور ناحية يقال جلست نبذة بالفتح والضم أي: ناحية ويرجع إلى معنى الطرح فكأنه طرح في غير موضع قبور الناس، وفي رواية بغير تنوين على بالإضافة فمعناها قبر لقيط، وولد مطروح، والرواية الأولى أصح؛ لأنه جاء في بعض طرق الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي التي كانت تقم المسجد وجاء في رواية ابن ماجه في حديث عامر بن ربيعة أن امرأة سوداء ماتت الحديث، وفيه: قَالَ لأصحابه صفوا عليها وصلى عليها وفي رواية النسائي وابن ماجه من حديث يزيد بن ثابت أنهم خرجوا مع النَّبِيِّ ﷺ ذات يوم فرأى قبراً حديثاً قَالَ: ما هذا؟ قالوا: فلانة مولاة فلان الحديث، وفيه فقام النَّبِيُّ ﷺ وصف الناس خلفه فكبر عليها أربعاً.

وفي رواية ابن ماجه في حديث أبي سعيد قَالَ: كانت سوداء تقم المسجد الحديث وفيه فخرج أي: النَّبِيُّ ﷺ بأصحابه فوقف على قبرها فكبر عليها والناس خلفه.

وفي رواية النسائي من حديث أبي أمامة بن سهل أنه قَالَ: مرضت امرأة من أهل العراق الحديث وفيه فأتى قبرها وكبر أربعاً.

(فَأَمَّهُمْ) النَّبِيُّ ﷺ في الصلاة عليه (وَصَفُّوا عَلَيْهِ) أي: على القبر والصاد مفتوحة والفاء مضمومة وفي رواية: وصفوا خلفه، (فَقُلْتُ) أي: قَالَ الشيباني فقلت: (يَا أَبَا عَمْرٍو) وفي رواية: يا با عمرو بحذف الهمزة للتخفيف وهو كنية

مَنْ حَدَّثَكَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ⁽¹⁾.

الشعبي (مَنْ حَدَّثَكَ) بهذا، (فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: حدثني: (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان إذ ذاك صغيراً طفلاً وحضر الجماعة ودخل في صفهم وصلى معهم ولم يكن صلى إلا بوضوء، والأصح أنه كان عند وفاة رسول الله ﷺ ابن ثلاث عشرة سنة ورجال إسناده ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي، وقد أخرج متنه المؤلف في الجنائز أيضاً، وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، ومن فوائد الحديث جواز الصلاة على القبر قَالَ أصحابنا وإن دفن الميت ولم يصل عليه صَلَّى على قبره ولا يخرج منه ويصلى عليه ما لم يعلم أنه تفرق هكذا في المبسوط، وهذا يشير أنه إذا شك في تفرقه وتفسخه يصلى عليه، وقد نص الأصحاب على أنه يصلى عليه مع الشك في ذلك ذكره في المفيد والمزيد وجوامع الفقه، وبقولنا قَالَ الشافعي وأحمد وهو قول ابن عمر وأبي موسى وعائشة وابن الزبير رضي الله عنهم وكذا قول ابن سيرين والأوزاعي، ثم إنه هل يشترط جواز الصلاة على قبره بكونه مدفوناً بعد الغسل، فالصحيح أنه يشترط، وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يشترط وهذا الذي ذكرنا إذا دفن بعد الغسل قبل الصلاة وإذا دفنوه بعد الصلاة عليه ثم تذكروا أنهم لم يغسلوه فإن لم يهيلوا التراب عليه يخرج ويغسل ويصلى عليه، وإن أهالوا التراب عليه لم يخرج ثم يصلى عليه ثانياً في القبر، ذكره الكرخي، أنه يصلى عليه، وفي النوادر عن محمد القياس أن لا يصلى عليه، وفي الاستحسان يصلى عليه، وفي المحيط لو صلي عليه من لا ولاية عليه يصلى على قبره والاعتبار في كونه قبل التفسخ بغالب الظن، فإن كان غالب الظن أنه تفسخ لا يصلى عليه، وإلا يصلى عليه، وعن أبي يوسف يصلى عليه إلى ثلاثة أيام وللشافعي ستة أوجه:

أولها: إلى ثلاثة أيام.

ثانيها: إلى شهر كقول أحمد.

ثالثها: ما لم يبل جسده.

(1) أطرافه 1247، 1319، 1321، 1322، 1326، 1336، 1340 - تحفة 5766.

أخرجه مسلم في الجنائز باب الصلاة على القبر رقم (954).

858 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ.....

رابعها : يصلي عليه من كان من أهل الصلاة عليه يوم موته .

خامسها : يصلي عليه من كان من أهل فرض الصلاة عليه يوم موته .

سادسها : يصلي عليه أبدًا فعلى هذا تجوز الصلاة على قبور الصحابة ومن قبلهم اليوم، واتفقوا على تضعيفه وممن صرح به الماوردي والمحاملي والفوراني والبعوي وإمام الحرمين والغزالي .

وَقَالَ إِسْحَاقُ: يصلي القادم من السفر إلى شهر، والحاضر إلى ثلاثة أيام، وَقَالَ سَحْنُونُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ لَا يَصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ، وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ فِي جَوَابِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ عُلِّلَ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْتَلِئَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظِلْمَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ يَنُورُ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ قَالُوا فَأُثْبِتْ تَوْبِيرَهَا بِصَلَاتِهِ ﷺ عَلَيْهِمْ لَا بِصَلَاةٍ غَيْرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: وَلَوْ كَانَ خَاصًّا لَزَجَرَ أَصْحَابُهُ أَنْ يَصْطَفُوا خَلْفَهُ وَيَصَلُّوا مَعَهُ عَلَى الْقَبْرِ، فَفِي تَرْكِ إِنْكَارِهِ أَبْيَنُ الْبَيَانِ أَنَّهُ فَعَلَ مَبَاحٌ لَهُ وَلَأَمْتُهُ مَعًا، فَإِنْ قِيلَ: رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِي سَنِينَ.

فالجواب : أن ذلك محمول على الدعاء كذا ذكره السرخسي ، وهو غير سديد ؛ لأن الطحاوي روى عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ صَلَاتِهِ عَلَى الْمَيِّتِ .

والجواب السديد : أن أجسادهم لم تبلى وفي الموطأ أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمر الأنصاري كان السيل حفر قبريهما وهما من شهداء أحد فوجدوا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس ولقتلها ست وأربعون سنة .

ومن فوائده أيضًا : أن اللقيط إذا وجد في بلاد الإسلام كان حكمه حكم المسلمين في الصلاة عليه، ونحوها من أحكام الدين واستدل به قوم على كراهة الصلاة إلى المقابر ؛ لأنه جعل انتباز القبر عن القبور شرطًا في جواز الصلاة وفيه نظر.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن جعفر أبو الحسن الذي يقال له : ابن المديني البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (صَفْوَانُ

ابْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»⁽¹⁾.

ابْنُ سُلَيْمٍ) بضم السين المهملة وفتح اللام الإمام القدوة ممن يستقى به يقولون: إن جبهته نقيت من كثرة السجود وكان لا يقبل جوائز السلطان مات سنة ثنتين وثلاثين ومائة، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) هو أبو محمد الهلالي مولى ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ ورضي الله عنها مات سنة ثلاث ومائة، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ) أي: متأكد كما تقول لصاحبك حقك واجب عليّ أي: كالواجب في كونه متأكداً لا أن المراد هو الواجب المحتمل المعاقب على تركه، وتشهد لهذا التأويل أحاديث صحيحة غير هذا كحديث سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من توضأ فيها ونعمت ومن اغتسل فهو أفضل، وسيأتي الكلام فيه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ) أي: بالغ مدرك.

ومطابقة هذا الحديث للجزء الثاني من الترجمة وهو قوله: «ومتى يجب عليهم الغسل فتفطن» ورجال إسناده ما بين بصري ومكي ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والشهادات أيضاً، وأخرجه مسلم في الشهادات، وأبو داود في الطهارة، والنسائي وابن ماجة في الصلاة، وقد احتج بظاهر الحديث أهل الظاهر، وقالوا بوجوب غسل الجمعة ويحكي ذلك عن الحسن البصري وعطاء ابن أبي رباح والمسيب بن رافع، وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ وَاجِبٌ. قَالَ الْعَيْنِيُّ: نَقَلَ هَذَا عَنْ مَالِكٍ غَيْرَ صَحِيحٍ، فَإِنَّ عَبْدَ الْبَرِّ قَالَ فِي الْإِسْتِذْكَارِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجِبَ غَسْلَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَهْلَ الظَّاهِرِ فَإِنَّهُمْ أَوْجِبُوهُ، ثُمَّ قَالَ: رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ غَسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْاجِبٌ هُوَ؟ قَالَ: هُوَ سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ، قِيلَ: إِنْ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، قَالَ: لَيْسَ كَلِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ يَكُونُ كَذَلِكَ وَرَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ غَسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْاجِبٌ هُوَ؟ قَالَ: حَسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ دُونَ السُّنَّةِ، وَأَجَابَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ هَذَا

(1) أطرافه 879، 880، 895، 2665 - تحفة 4161.

أخرجه مسلم في الجمعة باب الطيب والسواك يوم الجمعة رقم (846).

859 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مِثْمُونَةَ لَيْلَةً، فَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مُعَلَّقٍ وَضَوْءًا خَفِيفًا - يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيُقَلِّلُهُ جِدًّا - ،

الحديث وعن أمثاله التي ظاهرها الوجوب أنها منسوخة بحديث من توضع فيها ونعمت ومن اغتسل فوالغسل أفضل، فإن قيل: قَالَ ابن الجوزي: أحاديث الوجوب أصح وأقوى والضعيف لا ينسخ القوي فالجواب أن: هذا الحديث رواه أبو داود في الطهارة، والترمذي والنسائي في الصلاة، وَقَالَ الترمذي حديث حسن صحيح، ورواه أحمد في سننه والبيهقي كذلك، وابن أبي شيبه في مصنفه، ورواه من الصحابة سمرة بن جندب عن أبي داود والترمذي والنسائي وأنس بن مالك عند ابن ماجة، وأبو سعيد الخدري عند البيهقي، وأبو هريرة عند البزار في مسنده، وابن عدي، فإن قيل: أفضلية الغسل على الوضوء تدل على الوجوب وإلا لثبت المساواة.

فالجواب: أن السنة بعضها أفضل من بعض، فجاز أن يكون الغسل من تلك السنن.

فإن قيل: ما ذكرنا مقتض، وما ذكرتم ناف فالأول راجح.

فالجواب أن: قوله فيها ونعمت نص على السنة، وما ذكرتم يحتمل أن يكون أمر إباحة فالعمل بما ذكرنا أولى فليتأمل.

(حَدَّثَنَا علي وفي رواية: (عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: المديني، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة، (عَنْ عَمْرُو) هو ابن دينار، (قَالَ أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (كُرَيْبٌ) بضم الكاف على صيغة التصغير مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي) أم المؤمنين (مِثْمُونَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (لَيْلَةً)، فَقَامَ لَيْلَةً (فَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ)، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ) بفتح المعجمة أي: قرينة خلقة.

(مُعَلَّقٍ) بالتذكير على معنى الجلد أو السقاء.

(وَضَوْءًا خَفِيفًا) قَالَ ابن عيينة: (يُخَفِّفُهُ عَمْرُو) أي: ابن دينار (وَيُقَلِّلُهُ جِدًّا)

ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ، فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَحَوَّلَنِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَتَامَ حَتَّى نَفَخَ، فَأَتَاهُ الْمُنَادِي بِإِذْنِهِ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ «قُلْنَا لِعَمْرُو: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ» قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرٍِ يَقُولُ: «إِنَّ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آيَاتٍ آذِنُكَ﴾» [الصفات: 102]⁽¹⁾.

هو من باب الكم بخلاف يخففه، فإنه من باب الكيف، فهو مدرج عن ابن عيينة. (ثُمَّ قَامَ) ﷺ (يُصَلِّي، فَقُمْتُ، فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَحَوَّلَنِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَتَامَ حَتَّى نَفَخَ، فَأَتَاهُ الْمُنَادِي) وفي نسخة فاتاه المؤذن يَأْذُنُهُ بفتح الياء وكسر الذال وفي رواية بفتحهما والهمزة ساكنة فيهما وفي نسخة: (يُؤْذِنُهُ) بضم الياء وسكون الهمزة، أي: يعلمه وفي رواية فأذنه بفاء وهمزة مفتوحة ممدودة أي: أعلمه (بِالصَّلَاةِ) صلاة الصبح، (فَقَامَ مَعَهُ) أي: مع المؤذن أو مع الإيذان (إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) قَالَ سفيان.

(قُلْنَا) وفي رواية: فقلنا: (لِعَمْرُو) أي: ابن دينار: (إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ» قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرٍِ) بضم العين فيهما (يَقُولُ: «إِنَّ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ» وفي رواية: سقط لفظ أن.

(ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آيَاتٍ آذِنُكَ﴾) استدل بها لما ذكر؛ لأنها لو لم تكن وحياً لما جاز لإبراهيم عليه الصلاة والسلام الإقدام على ذبح ولده عَلَيْهِ السَّلَام، فإن ذلك حرام، ومطابقة هذا الحديث للجزء الأول من الترجمة فإن فيه وضوء ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصلاته معه ﷺ وتقديره إياه على ذلك وكان إذ ذاك صغيراً.

وهذا الحديث بعينه بالإسناد المذكور قد تقدم في أول باب التخفيف في الوضوء مع مباحثه.

(1) أطرافه 117، 138، 183، 697، 698، 699، 726، 728، 992، 1198، 4569،

4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 - تحفة 6356.

860 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامَ صَنْعَتِهِ، فَأَكَلَ مِنْهُ فَقَالَ: «قُومُوا فَلَا صَلِّيَ بِكُمْ»، فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِيَ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ⁽¹⁾.

861 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه (أَنَّ جَدَّتَهُ) أي: جدة إسحاق لا جدة أنس رضي الله عنه (لأن (مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام أم أنس لا جدته رضي الله عنهما (دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامَ صَنْعَتِهِ، فَأَكَلَ) (مِنْهُ فَقَالَ) وفي نسخة ثم قَالَ: «(قُومُوا فَلَا صَلِّيَ بِكُمْ)» بلام مكسورة ونصب الياء على أنها لام كي أي: فقيامكم لأصلي بكم، ويجوز تسكين الياء تخفيفاً، وهي لغة مشهورة ومنه قراءة الحسن ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 278]، ويحتمل أن يكون لام الأمر وثبتت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَقِي وَيَصْبِر﴾ [يوسف: 90].

(فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ) أي: استعمل، (فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِيَ) برفع اليتيم عطفاً على الضمير المرفوع المتصل، واسمه ضميرة بضم الضاد المعجمة وفتح الميم وسكون الياء وبالراء ابن سعيد الحميري.

(وَالْعَجُوزُ) مليكة أم سليم (مِنْ وَرَائِنَا) بكسر الميم على الأشهر وجوز الفتح على أنها موصولة، (فَصَلَّى بِنَا) (رَكْعَتَيْنِ) ومطابقته للترجمة من حيث إن اليتيم دال على الصبي إذ لا يتم بعد الاحتلام، وقد مضى هذا الحديث في باب الصلاة على الحصير.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الاختِلَامَ، «وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَزَلْتُ وَأُرْسَلْتُ الْأَتَانِ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ»⁽¹⁾.

862 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ عِيَّاشُ:

أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ بفتح الهمزة والمثناة الفوقية أنى الحمير ولا يقال أتانة بخلاف حمارة، وهو بالجر بدل حمار وفي بعض النسخ بالإضافة. (وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ) بالزاي أي: قاربت (الاختِلَامَ) أي: البلوغ، وليس المراد خصوص الحلم وهو الذي يراه النائم من الماء.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْى) بالصرف والياء وَقَالَ النووي: والأجود صرفه وكتابته بالألف لا بالياء.

(إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ) المراد السترة مطلقاً.

(فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ) الواحد أو المراد الجنس أي: بعض الصفوف، (فَتَزَلْتُ) أي: أنا عن الحمار (وَأُرْسَلْتُ الْأَتَانِ تَرْتَعُ) أي: تسرع المشي أو تأكل، (وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ) بكسر الكاف (ذَلِكَ) الفعل مني (عَلَيَّ أَحَدٌ) أحد لا النَّبِيُّ ﷺ ولا أحد من الصحابة الحاضرين رضي الله عنهم وفي رواية على ذلك أحد. ومطابقته للترجمة من حيث إن ابن عباس رضي الله عنهما كان يومئذ صغيراً وحضر الجماعة ودخل في صفهم وصلى معهم، ولم يكن صلى إلا بوضوء، وقد مر هذا الحديث في باب متى يصح سماع الصغير، ومر الكلام فيه مستقصى بعون الله الملك العلام.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ) وفي رواية رسول الله ﷺ وَقَالَ عِيَّاشُ) بالمشناة التحتية وبالمعجمة، هكذا وقع في بعض الروايات وحول الإسناد

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ»، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ⁽¹⁾.

من بعد الزُّهْرِيِّ عند الأكثر، (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) السامي بإهمال السين، وقد تقدم ذكرهما في باب الجنب يخرج، (حَدَّثَنَا) أي: قَالَ: حَدَّثَنَا وفي رواية: أخبرنا (مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: آخر حتى اشتدت عتمة الليل أي: ظلمته (في) صلاة (العِشَاءِ حَتَّى) أي: إلى أن (نَادَاهُ عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية: حتى نادى عمر: (قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ) أي: الحاضرون للصلاة في الجماعة، وبه يطابق الحديث الترجمة.

وقال الكرمانى: إن المراد منهم إما الحاضرون في المسجد لصلاة الجماعة وإما الغائبون، على التقديرين فالمقصود حاصل. وتعقبه العيني بأنه على تقدير كونهم غائبين لا يحصل المقصود.

وقال ابن رشيد: فهم البخاري منه أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضوراً في المسجد، وليس الحديث صريحاً في ذلك إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت، لكن الصبيان جمع محلى باللام فيعم من كان منهم مع الله في بيوت أو غيرها ومن كان مع الله في المسجد. وقال العيني: الظاهر من كلام عمر رضي الله عنه أنه شاهد النساء اللاتي حضرن في مسجد رسول الله ﷺ قد نمن وصبيانهن معهن هذا فليتأمل.

(فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إليهم في الحجرة الطيبة، (فَقَالَ: إِنَّهُ) أي: الشأن (لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ) أي: العِشَاءَ (غَيْرُكُمْ) بالرفع والنصب على حد ما جاءني أحد غير زيد.

(وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) يروى غير بالوجهين أيضاً، وفي رواية ولم يكن يومئذ بإسقاط لفظ أحد، وقد مضى هذا الحديث وما يتعلق

863 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: شَهِدْتَ الْخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ⁽¹⁾ مَا شَهِدْتُهُ - يَعْنِي مِنْ صِغَرِهِ -

به من الكلام في باب فضل العشاء.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) أي: ابن بحر أبو حفص البصري الصيرفي المعروف بالفلاس وجده بالسقاء، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطان، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: الثوري، قَالَ (حَدَّثَنِي) بالإفراد، (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ) بالعين المهملة وبعد الألف باء موحدة وفي آخره سين مهملة ابن ربيعة النخعي الكوفي مات سنة تسع عشرة ومائة.

(سَمِعْتُ) وفي رواية قَالَ: سمعت (ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ) وفي رواية: وَقَالَ بِالْوَاوِ: (لَهُ رَجُلٌ) لرجل لم يسم الرجل وقيل: هو الراوي (شَهِدْتَ) بقاء الخطاب أي: أحضرت والاستفهام مقدر.

(الْخُرُوجَ) أي: إلى مصلى العيد (مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ: نَعَمْ) شهدته، (وَلَوْلَا مَكَانِي) أي: ولولا قربي ومنزلي (مِنْهُ) ﷺ (مَا شَهِدْتُهُ) قَالَ الراوي: (يَعْنِي مِنْ صِغَرِهِ) أي: لأجل صغره قَالَ ابن بطال: يريد أنه شهد معه النساء،

(1) أي: من، هذا هو الظاهر في الضمير وبذلك جزم العيني إذ قال: قوله منه أي من النبي ﷺ، يعني لولا قربي ومنزلي منه ﷺ ما شهدته، وقوله من صغره من كلام الراوي وكلمة من للتعليل، انتهى.

وتبعه القسطلاني إذ قال أي: ولولا قربي منه عليه الصلاة والسلام ما شهدته، قال الراوي: يعني من صغره، انتهى.

ويشكل عليه ما سيأتي في أبواب العيد في باب العلم الذي بالمصلى بلفظ «ولولا مكاني من الصغر ما شهدته» قال الحافظ في شرحه: هذا مفسراً للمراد من قوله في باب وضوء الصبيان ولولا مكاني منه ما شهدته، فدل هذا على أن الضمير في قوله منه يعود على غير مذكور وهو الصغر، ومشى بعضهم على ظاهر ذلك السياق فقال: إن الضمير يعود على النبي ﷺ والمعنى لولا منزلتي من النبي ﷺ ما شهدته وهو متجه لكن هذا السياق يخالفه، وفيه نظر لأن الغالب أن الصغر في مثل هذا يكون مانعاً لا مقتضياً فلعل فيه تقديماً وتأخيراً ويكون قوله: «من الصغر» متعلقاً بما بعده فيكون المعنى: لولا منزلتي من النبي ﷺ ما حضرت لأجل صغري، ويمكن حمله على ظاهره وأراد بشهوده ما وقع من وعظه للنساء لأن الصغر يقتضي أن يغتفر له الحضور معهن بخلاف الكبر، وقال ابن بطال: خروج الصبيان إلى المصلى إنما هو إذا كان =

«أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ ثُمَّ حَظَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَظَهُنَّ، وَذَكَرَهُنَّ،

ولولا صغره لم يشهدن معه ﷺ.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ مَعْنَاهُ لَوْلَا تَمَكُّنِي مِنَ الصَّغَرِ وَغَلَبَتِي عَلَيْهِ مَا شَهِدْتُهُ، يَعْنِي: كَانَ قَرِيبَهُ مِنَ الْبُلُوغِ سَبِيًّا لَشُهُودِهِ وَزَادَ عَلَى الْجَوَابِ بِتَفْصِيلِ حِكَايَةِ مَا جَرَى إِشْعَارًا بِأَنَّهُ كَانَ مُرَاحِقًا ضَابِطًا أَوْ لَوْلَا مَنْزِلَتِي عِنْدَهُ، وَمُقْدَارِي لَدِيهِ مَا شَهِدْتُ لَصَغْرِي.

(أَتَى) ﷺ (الْعَلَمَ) بفتح العين واللام الراهية أو المنار أو العلامة (الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام وفي آخره مثناة فوقية هو أبو عبد الله ولد في عهد رسول الله ﷺ وله دار كبيرة بالمدينة قبله المصلي للعبيدين وكان اسمه قليلاً فسماه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كثيراً وكان في أهل الحجاز وَقَالَ الذهبي: كثير بن الصلت بن معدي كرب الكندي أخو زبيد روى عبد الله عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ كَثِيرَ بْنَ الصَّلْتِ كَانَ اسْمَهُ قَلِيلًا فَسَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ كَثِيرًا، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الَّذِي سَمَاهُ كَثِيرًا هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(ثُمَّ حَظَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَظَهُنَّ، وَذَكَرَهُنَّ) بتشديد الكاف من التذكير،

الصبي ممن يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة، ويتحفظ مما يفسدها، ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصة، وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصلى إنما هو للتبرك وإظهار شعائر الإسلام بكثرة من يحضر منهم، ولذلك شرع للحيض فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أو لا، وعلى هذا إنما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب ونحوه، انتهى. والأوجه ما قاله ابن بطال لروايات «جنبوا مساجدكم» المتقدمة، ومن كان مع الصبيان كيف يضبطهم عند اشتغاله في الصلاة؟ وإليه أشار الشيخ قدس سره بقوله فيه دلالة إلخ.

وشرح العيني الحديث الثاني الآتي في باب العلم بالمصلى بقوله: فيه تقديم وتأخير وحذف تقديره لولا مكاني من رسول الله ﷺ لم أشهده لأجل الصغر وكلمة «من» للتعليل، والحديث المذكور هناك يؤيد هذا المعنى، وهو قوله: لولا مكاني منه ما شهدته أي: لولا مكاني من رسول الله ﷺ ما حضرته، أي العيد، وفسر الراوي هناك علة عدم الحضور بقوله يعني من صغره، فالصغر علة لعدم الحضور، ولكن قرب ابن عباس منه ﷺ ومكانه عنده كان سبباً لحضوره، انتهى.

وتبعه القسطلاني إذ قال في شرح حديث العيد: قوله لولا مكاني من الصغر أي: لولا مكاني منه ﷺ لأجل الصغر ما شهدته، انتهى.

وَأَمْرُهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَهْوِي بِيَدِهَا إِلَى حَلْقِهَا، تُلْقِي فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ⁽¹⁾.

(وَأَمْرُهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ) أي: بالتصدق لكونهن أكثر أهل النار أو لأن الوقت كان وقت حاجة والمواساة والصدقة كانت يومئذ أفضل وجوه البر. (فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ) أي: فصارت بعضهن (تَهْوِي) بضم أوله من الرباعي أو بفتحها من الثلاثي.

(بِيَدِهَا) أي: تمدها وتميلها يقال: أهوى يده وييده إلى الشيء⁽²⁾ ليأخذه. (إِلَى حَلْقِهَا) بفتح الحاء واللام وبكسر الحاء أيضاً جمع حلقة، وهي الخاتم لا فص له أو القرط ويروى إلى حلقتها بسكون اللام ليأخذ ما فيه من القلادة.

(تُلْقِي) من الإلقاء وهو الرمي، وفي رواية أبي داود فجعلن النساء يشرن إلى أذانهن وحلقهن (فِي ثَوْبِ بِلَالٍ) الخاتم والقرط. (ثُمَّ أَتَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ (هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ) وفي رواية إلى البيت ومطابقته للترجمة في قوله يعني من صغره.

ومن فوائده: أن الصبي إذا ملك نفسه وضبطها عن اللعب وعقل الصلاة شرع له حضور العيد وغيره. ومنها: أن المستحب للإمام أن يعظ النساء ويذكرهن إذا حضرن مصلى العيد ويأمرهن بالصدقة.

ومنها: الخطبة في صلاة العيد بعدها، وفي رواية أبي داود فصلى ثم خطب ولم يذكر أذانا ولا إقامة، ثم أمر بالصدقة.

ومنها: أن المستحب أن يصلى العيد في الصحراء، ورجال إسناد هذا الحديث ما بين كوفي وبصري، وقد أخرج منه البخاري في العيدين والاعتصام، وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة والله أعلم.

(1) أطرافه 98، 962، 964، 975، 977، 979، 989، 1431، 1449، 4895، 5249، 5880، 5881، 5883، 7325 - تحفة 5816.

(2) أي: تمدها إليه.

162 - بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ (1)

864 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَمَةِ، حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظَرُهَا أَحَدٌ غَيْرُكُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ» وَلَا يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ (2).

162 - بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ

(بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ) شَوَابٌ وَغَيْرُهَا (إِلَى الْمَسَاجِدِ) لِأَجْلِ الصَّلَاةِ (بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ) بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَاللَّامِ بَقِيَّةِ ظِلْمَةِ اللَّيْلِ وَلَمْ يَنْصَ عَلَى حَكْمِ هَذَا الْخُرُوجِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَوْ غَيْرُ جَائِزٍ أَوْ لِكُلِّ النِّسَاءِ أَوْ لِنِسَاءٍ مَخْصُوصَةٍ لِاخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأُثْمَةِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَمَةِ) بَفَتْحَاتِ أَي: أَبْطَأَ بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ وَأَخْرَاهَا (حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ) الْحَاضِرُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَقَتْنِذٍ، (فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَا يَنْتَظَرُهَا) أَي: صَلَاةُ الْعِشَاءِ (أَحَدٌ غَيْرُكُمْ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ (مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَلَا يُصَلِّي) بِالْمِثْنَةِ التَّحْتِيَّةِ عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ وَفِي رِوَايَةٍ وَلَا تَصَلِّي بِالْمِثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَيْضًا أَي: صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَغَيْرُهَا.

(يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ) الْمَنُورَةِ.

(وَكَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ) بِالْجَرِّ

(1) قَالَ الْعَيْنِيُّ: لَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْبَابِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأُثْمَةِ لَمْ يَجْزِ الْبَخَارِيُّ بِنْفِي وَلَا إِثْبَاتٍ، انْتَهَى. قُلْتُ: تَقْيِيدُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ التَّرْجُمَةَ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ أَشَارَ بِالتَّرْجُمَةِ إِلَى جَوَازِ خُرُوجِهِنَّ بِهَذَا الْقَيْدِ، وَلِذَا قَالَتْ عَامَّةُ الشَّرَاحِ إِنَّ الْإِمَامَ الْبَخَارِيَّ أَشَارَ بِالتَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّ الْمَطْلُوقَ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ الْقَيْدِ الَّذِي فِي التَّرْجُمَةِ، وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ الشَّيْخُ قَيْدَ عَدَمِ الْفِتْنَةِ كَمَا تَرَى.

(2) أَطْرَافُهُ 566، 569، 862 - تحفة 16469 - 1/219.

صفة الثلث فإن قيل مقتضى الظاهر أن يقال فيما بين أن يغيب الشفق وثلث الليل لأن بين يقتضي التعدد فالجواب أن التقدير فيما بين أزمنة غيبوبة الشفق إلى الثلث الأول بتقدير المضاف .

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة قوله نام النساء وإنما قيد الترجمة بالليل لينبه على أن حكم النهار خلاف الليل فإن قيل بعض الأحاديث مطلق منها

أجاب عنه الحافظ في الفتح بأن المراد أنها لا تصلي بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة إلا بالمدينة، وبه صرح الداودي لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سرًا، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها انتهى. وبذلك أجاب عنه العيني وتبعهما القسطلاني وغيره، ويؤيد ذلك التوجيه ما في حديث عائشة هذا في «باب فضل العشاء» وذلك قبل أن يفشو الإسلام، قال القسطلاني أي: يظهر في غير المدينة وإنما ظهر في غيرها بعد فتح مكة انتهى. والأوجه عندي أن هذا تفسير من الراوي لقوله ﷺ: «ليس أحد من أهل الأرض يصلي هذه الصلاة غيركم» ففسر الراوي قوله: «غيركم» بغير أهل المدينة، وعزاه العيني إلى الزهري إذ قال: وقال ابن شهاب ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة، وعلى هذا فهو تفسير من الزهري لقوله ﷺ: «غيركم».

والأوجه عندي: أن المراد بقوله ﷺ: «غيركم» غير المسلمين، فالحديث دليل لمن قال: إن العشاء خصيصة لهذه الأمة، ويؤيد ذلك ما تقدم في باب فضل العشاء من حديث أبي موسى الأشعري في نحو هذا الحديث، «أبشروا: إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم» أو قال: «ما صلى هذا الساعة أحد غيركم» وأخرج أبو داود عن معاذ بن جبل قوله ﷺ: «اعتمدوا بهذه الصلاة فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم، ولم تصلها أمة قبلكم» قال الشيخ في البذل: أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي، وأخرج الطحاوي عن عائشة أن آدم عليه السلام لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح، وفدى إسحاق عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر، وبعث عزير ف قيل له كم لبثت؟ فقال يوما فرأى الشمس، فقال أو بعض يوم، وصلى أربع ركعات فصارت العصر، وغفر لداود عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة أي: تعب فيها عن الإتيان بالرابعة لشدة ما حصل له من البكاء على ما اقترفه مما هو خلاف الأولى، فصارت المغرب ثلاثًا، وأول من صلى العشاء الآخرة نبينا ﷺ انتهى.

وقال الشيخ أيضًا في حديث ابن عباس في إمامة جبرائيل وفي آخره «هذا وقت الأنبياء من قبلكم» قال الحافظ ابن حجر: هذا وقت الأنبياء باعتبار التوزيع عليهم بالنسبة لغير العشاء إذ مجموع هذه الخمس من خصوصياتنا، وأما بالنسبة إليهم فكان ما عدا العشاء مفرقًا فيهم، انتهى. وعلى هذا فلا يرد إيراد على لفظ الحديث حتى يحتاج إلى الجواب، وقوله: ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة تفسير من الزهري على ما حكاه العيني فيوجه كلامه بما تقدم في كلام الشيخ والحافظ وغيرهما.

865 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ حَنْظَلَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ ،

قوله ﷺ : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » فالجواب : أن المطلق محمول على المقيد وبنى البخاري عليه الترجمة وللعلماء فيه أقوال وتفاصيل قَالَ صاحب الهداية ويكره لهن حضور الجماعات قالت الشراح يعني الشواب منهن وقوله الجماعات يتناول الجمع والأعياد والكسوف والاستسقاء وعن الشافعي يباح لهن الخروج وَقَالَ أصحابنا لأن في خروجهن خوف الفتنة وهو سبب للحرام وما يفضي إلى الحرام فهو حرام فعلى هذا قولهم يكره مرادهم يحرم لا سيما في هذا الزمان لشيوع الفساد في أهله قَالَ لا بأس للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب والعشاء لحصول الأمن وهذا عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وعند أَبِي يَوْسُفَ ومحمد يخرجن في الصلوات كلها لأنه لا فتنة فيه لقلّة الرغبة فيهن ثم إن حضورهن للصلاة أو لتكثير الجمع روى الحسن عن أَبِي حَنِيفَةَ أن خروجهن للصلاة يقمن في آخر الصفوف فيصليهن مع الرجال لأنهن من أهل الجماعة تبعًا للرجال وروى أبو يوسف عن أَبِي حَنِيفَةَ رحمهما الله أن خروجهن لتكثير السواد يقمن في ناحية ولا يصليهن لأنه قد صح أن رسول الله ﷺ أمر الحيض بذلك فإنهن لسن من أهل الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) بتصغير العبد العبسي الكوفي ، (عَنْ حَنْظَلَةَ) ابن أبي سفيان الأسود الجمحي المكي وقد مر في أول كتاب الإيمان.

(عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ⁽¹⁾ إِلَى الْمَسْجِدِ)

(1) لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل ، ورواه بقيد الليل مسلم وغيره ، وقد اختلف فيه على الزهري عن سالم أيضًا ، فأورده المؤلف بعد بايين من رواية معمر ، ومسلم من رواية يونس بن يزيد ، وأحمد من رواية عقيل ، والسراج من رواية الأوزاعي عن الزهري بغير تقييد ، وكذا أخرجه المؤلف في النكاح عن علي ابن المديني عن سفيان بن عيينة عن الزهري بغير قيد ، ووقع عند أبي عوانة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله لكن في آخره يعني بالليل ، وبين ابن خزيمة عن عبد الجياد بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل ، وله عن سعيد ابن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال قال نافع : بالليل ، وله عن يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال : جاءنا رجل فحدثنا عن نافع قال : إنما هو بالليل ، وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة الرجل المبهم =

فَأَذْنُوا لَهُنَّ»

للعباداة، (فَأَذْنُوا لَهُنَّ) أي: إذا أمن المفسدة منهن وعليهن وقد كان هو الأغلب في ذلك الزمان بخلاف زماننا هذا فإن الفساد فيه فاش والمفسدون كثيرون وحديث عائشة رضي الله عنها الذي يأتي يدل على هذا وعن مالك إن هذا الحديث ونحوه محمول على العجائز وَقَالَ الثوري ليس للمرأة خير من بيتها وإن كانت عجوزًا وَقَالَ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المرأة عورة وأقرب ما يكون إلى الله في قعر بيتها فإذا خرجت استسر الشيطان وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقوم يحصب النساء يوم الجمعة لخروجهن من المسجد وَقَالَ أبو عمرو الشيباني سمعت ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حلف فبالغ في اليمين ما صلت امرأة صلاة أحب إلى الله تعالى من صلاتها في بيتها إلا في حجة أو عمرة إلا امرأة قد يئست من البعولة.

وَقَالَ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لامرأة سألته عن الصلاة في المسجد يوم الجمعة: صلاتك في مخدعك أفضل من صلاتك في بيتك وصلاتك في بيتك أفضل من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك أفضل من صلاتك في مسجد قومك وكان إبراهيم يمنع نساء الجمعة والجماعات وسئل الحسن البصري عن امرأة حلفت إن خرج زوجها من السجن أن تصلي في كل مسجد يجمع فيه الصلاة بالبصرة ركعتين فَقَالَ الحسن تصلي في مسجد قومها لأنها لا تطيق ذلك لو أدركها عمر رضي الله تعالى عنه لأوجع رأسها وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الواجب لأنه لو كان واجبًا لانتفى معنى الاستئذان لأن ذلك إنما يتحقق إذا كان المستأذن مخيرًا في الإجابة والرد وَقَالَ النووي استدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف لكن يتقوى بأن يقال إن منع الرجال نساءهم أمر مقرر وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز فيبقى ما عداه على المنع ورواة هذا الحديث ما بين كوفي

⁼ فقال بعد رواية عن الزهري: قال ابن عيينة: وحدثننا عبد الغفار يعني ابن القاسم أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر يخبر بمثل هذا عن ابن عيينة قال: فقال له نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما: إنما ذلك بالليل، وكان اختصاص الليل بذلك لكونه... والله أعلم.

تَابَعَهُ شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

ومكي ومدني وقد أخرجه مسلم في الصلاة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبيد الله بن موسى (شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ذكر المزي في الأطراف تبعًا لخلف وأبي مسعود أن هذه المتابعة وقعت بعد رواية ورقاء عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بهذا الحديث.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي اتَّصَلَتْ لَنَا مِنَ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَإِنَّمَا وَقَعَتِ الْمَتَابَعَةُ الْمَذْكُورَةُ عَقِبَ رَوَايَةِ حَنْظَلَةَ عَنْ سَالِمٍ وَقَدْ وَصَلَهَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِزِيَادَةِ سِيَائِي ذَكَرَهَا قَرِيبًا.

وقد أخرج البُخَارِيُّ رواية ورقاء في أوائل كتاب الجمعة بلفظ: «اأذنوا للنساء بالليل إلى المساجد» ولم يذكر بعده متابعة ولا غيرها ووافقه مسلم على إخراجهم من هذا الوجه أيضًا وزاد فيه فَقَالَ لَهُ ابْنُ لَهُ يَقَالُ لَهُ وَاقِدٌ إِذَا يَتَخَذْنَهُ دَغْلًا قَالَ فَضْرَبَ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ أَحَدُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ لَا وَالدَّغْلُ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ ثُمَّ الْمَعْجَمَةِ وَأَصْلُهُ الشَّجَرُ الْمَلْتَفُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الْمَخَادَعَةِ لَكُونَ الْمَخَادَعُ يَلْفُ فِي ضَمِيرِهِ أَمْرًا وَيُظْهِرُ غَيْرَهُ وَكَأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لَمَّا رَأَى مِنْ فِسَادِ بَعْضِ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَحَمَلْتَهُ عَلَى ذَلِكَ الْغِيَرَةِ وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِتَصْرِيحِهِ بِمُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ وَإِلَّا فَلَوْ قَالَ مَثَلًا إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ تَغَيَّرَ وَإِنْ بَعْضُهُنَّ رُبَّمَا ظَهَرَ مِنْهَا قَصْدُ الْمَسْجِدِ وَإِظْهَارُ غَيْرِهِ لَكَانَ يَظْهَرُ أَنَّ لَا يَنْكَرُ عَلَيْهِ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ الْأَخِيرِ وَأَخَذَ مِنْ إِنْكَارِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى وَلَدِهِ تَأْدِيبِ الْمُعْتَرِضِ عَلَى السَّنَنِ بِرَأْيِهِ وَعَلَى الْعَالَمِ بِهَوَاهُ وَتَأْدِيبِ الرَّجُلِ وَلَدِهِ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا إِذَا تَكَلَّمَ بِمَا لَا يَنْبَغِي لَهُ وَجَوَّازِ التَّأْدِيبِ بِالْهَجْرَانِ فَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ فَمَا كَلِمَةُ عَبْدِ اللَّهِ حَتَّى مَاتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) أطرافه 873، 899، 900، 5238 - تحفة 6751، 7385.

أخرجه مسلم في الصلاة باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنه رقم (442).

ثم إنه قد اختلف في تسمية ابن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقليل هو واقد كما مر ورواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وسمي الابن بلالاً فقد أخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنكم فَقَالَ بلال والله لنمنعن الحديث وللطبراني من طريق عبد الله بن هبيرة عن بلال بن عبد الله نحوه وفيه فقلت أما أنا فسامنع أهلي فمن شاء فليسرح أهله .

وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزُّهْرِيُّ عن سالم في هذا الحديث قَالَ : فَقَالَ : بلال بن عبد الله والله لنمنعن ومثله في رواية عقيل عند أحمد وعنده في رواية شعبة عن الأعمش المذكورة فَقَالَ سالم أو بعض بنيه والله لا ندعهن يتخذنه دغلاً الحديث والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لورود ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم ولم يختلف عليهما في ذلك وأما هذه الرواية الأخيرة فمرجوحة لوقوع الشك فيها .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ولم أره مع ذلك في شيء من الروايات عن الأعمش مسمى ولا عن شيخه مجاهد فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن مهاجر وابن أبي نجيح وليث بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم فإن كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد محفوظة في تسميته واقدًا فيحتمل أن يكون كل من بلال وواقد وقع منه ذلك إما في مجلس أو في مجلسين وأجاب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كلاً منهما بجواب يليق به ويقويه اختلاف النقلة في جواب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ففي رواية بلال عند مسلم فأقبل عليه عبد الله فسهب سباً شيئاً ما سمعته سبه مثله قط وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللعن ثلاث مرات .

وفي رواية زائدة عن الأعمش عند أحمد فانتهره وَقَالَ أف لك وله عن ابن نمير عن الأعمش فعل الله بك وفعل ومثله للترمذي من رواية عيسى بن يونس ولمسلم من رواية أبي معاوية فزبره ولأبي داود من رواية جرير فسهب وغضب عليه ، فيحتمل أن يكون بلال البادي فلذلك أجابه بالسب المفسر باللعن وأن يكون واقد بدأه فلذلك أجابه بالسب المفسر بالتأفيف مع الدفع في صدره .

163 - بَابُ انْتِظَارِ النَّاسِ قِيَامَ الْإِمَامِ الْعَالِمِ

866 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَخْبَرَتْهَا: «أَنَّ النِّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، قُمْنَ وَتَبَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَامَ الرِّجَالُ» (1).

867 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ،

163 - بَابُ انْتِظَارِ النَّاسِ قِيَامَ الْإِمَامِ الْعَالِمِ

واعلم أنه قد وقع هنا في رواية: «بَابُ انْتِظَارِ النَّاسِ قِيَامَ الْإِمَامِ الْعَالِمِ» وليس ذلك بمعتمد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضوع. وقد تقدم ذلك في الإمامة بمعناه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو المسندي الحافظ البصري، (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) ابن فارس البصري، قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ) بالمثلثة (أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النِّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، قُمْنَ وَتَبَتِ) عطف على قمن.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في مكانه بعد قيامهن، (وَ) ثبت أيضًا (مَنْ صَلَّى) معه ﷺ (مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَامَ الرِّجَالُ) ومطابقته للترجمة من حيث إنه يدل على أن النساء كن يخرجن إلى المساجد ودلالته على ذلك أعم من أن يكون ذلك بالليل أو بالنهار والحديث قد مضى في باب التسليم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (ح) تحويل من سند إلى آخر، (وحدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ) التنيسي، (قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ) بفتح المهملة وسكون الميم (بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ)

قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ»⁽¹⁾.

868 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَأَسْمَعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً.....

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إن هذه مخففة من المثقلة أصله أنه كان أي: أن الشأن واللام في قوله: (لِيَصَلِّي) مفتوحة وهي الفارقة بين النافية والمخففة عند البصريين والكوفيون يجعلونها بمعنى إلا وأن نافية.

(الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ) حال كونهن (مُتَلَفَعَاتٍ) بكسر الفاء من التلفع وهو شد اللفاح بالكسر وهو ما يغطي الوجه ويتلحف به أي: متلحفات (بِمُرُوطِهِنَّ) جمع مرط بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خز يؤتز به. (مَا يُعْرِفْنَ) كلمة ما نافية (مِنَ الْغَلَسِ) بفتح اللام بقية ظلمة الليل أي: نساء أم رجال.

ومطابقته للترجمة من حيث خروج النساء إلى المساجد بالليل، وقد مر الحديث في باب كم تصلي المرأة من الثياب وفي باب وقت الفجر.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وزيد في رواية يعني ابن نميلة بنون مضمومة وميم مفتوحة أبو الحسن اليماني نزيل بغداد، (قَالَ: حَدَّثَنَا) بشر بكسر الموحدة وسكون المعجمة البجلي الدمشقي الأصل وفي رواية: (بِشْرٌ) ابْنُ بَكْرٍ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن ابن عمر، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَأَسْمَعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ) أي: فأخفف (فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً) نصب على التعليل أي: لأجل

أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ»⁽¹⁾.

كراهية (أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ) وكلمة أن مصدرية ويروى مخافة أن أشق على أمه . ومطابقته للترجمة من حيث أنه يدل على حضور النساء إلى المساجد مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو أيضًا أعم من أن يكون بالليل أو بالنهار.

قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث عام في النساء أي: أن الفقهاء خصصوه بشروط منها: أن لا تطيب، وفي بعض الروايات: ولتخرجن تفلات بفتح المثناة وكسر الفاء أي: غير متطيبات، يقال امرأة تفلت إذا كانت متغيرة الريح، وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وعند ابن حبان من حديث زيد بن خالد وأوله: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً» انتهى.

قال: ويلحق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسن الملبس والحلي الذي يظهر أثره، والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال، وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر، إلا أن أخذ الخوف عليها من جهتها لأنها إذا عدت مما ذكر وكانت متسترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل، وقد ورد في بعض طرق الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن» أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة، ولأحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك، قال: «قد علمت، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في مسجدا قومك وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد الجماعة» وإسناد أحمد حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود، ووجه كون صلاتها في الأخصى أفضل لتحقيق الأمن فيه من الفتنة وتأكد ذلك بعد وجود ما أحدثت النساء من التبرج والتزين، ومن ثمة قالت

869 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أُحْدِثَ النِّسَاءُ لَمَنَعَهُنَّ كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ» قُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَوْ مُنِعْنَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ⁽¹⁾.

عائشة ما قالت كما سيأتي في الحديث التالي والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس الأصبحي الإمام، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ، (عَنْ عَمْرَةَ) بنت عبد الرحمن بن سعد ابن زرارة الأنصارية المدنية توفيت قبل المائة وقيل بعدها، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أُحْدِثَ النِّسَاءُ) في محل النصب على أنه مفعول أدرك أي: ما أحدثت من الزينة بالحلي والحلل والتطيب وغير ذلك مما يحرك الداعية للشهوة.

(لَمَنَعَهُنَّ) ويروى لَمَنَعَهُنَّ المسجد ويروى المساجد (كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) يحتمل أن تكون شريعتهن المنع ويحتمل أن يكون منعهن بعد الإباحة ويحتمل غير ذلك مما لا طريق لنا إلى معرفته إلا بالخبر.

(قُلْتُ) القائل هو يحيى بن سعيد (لِعَمْرَةَ) بنت عبد الرحمن (أَوْ مُنِعْنَ؟) بهمزة الاستفهام وواو العطف وفعل المجهول أي: أو منعت نساء بني إسرائيل من المساجد.

(قَالَتْ) عمرة: (نَعَمْ) منعهن منها والظاهر أنها تلقت ذلك من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد ثبت ذلك من حديث عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا موقوفاً أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلاً من خشب يتشرفن للرجال في المساجد فحرم الله عليهن المساجد وسلطت عليهن الحيضة وهذا وإن كان موقوفاً فحكمه الرفع لأنه لا يقال بالرأي فإن قيل من أين علمت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذه الملازمة والحكم بالمنع وعدمه ليس إلا لله تعالى فالجواب أنها شاهدت القواعد الدينية المقتضية لحسم مواد الفساد وقد تمسك بعضهم بهذا الحديث في منع النساء مطلقاً وفيه نظر إذ لا يترتب على ذلك تغيير الحكم لأنها علقت به بشرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فَقَالَتْ لو رأى لمنع

فيقال عليه لم يرَ ولم يمنع فاستمر الحكم على أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع وأيضاً فقد علم الله سبحانه سيحدثن فما أوحى إلى نبيه منعهن ولو كان ما أحدثته يستلزم المنع من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت وَقَالَ التيمي فيه دليل على أنه لا ينبغي للنساء أن يخرجن من المساجد إذا حدث في النساء الفساد والأولى في هذا الباب أن ينظر إلى ما يخشى منه الفساد فيجتنب لإشارته ﷺ إلى ذلك بمنع التطيب والزينة وكذلك التقييد بالليل كما سبق وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أكره للنساء شهود الجمعة وأرخص للعجوز أن تشهد العشاء والفجر وأما غير ذلك من الصلوات فلا وَقَالَ أَبُو يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ لا بأس للعجائز أن يخرجن إلى الصلوات كلها وأكره للشابة.

فائدة:

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: واستنبط من قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا أنه يحدث للناس فتاوى بقدر ما أحدثوا كما قاله إمام الأئمة مالك رحمه الله وليس هذا من التمسك بالمصالح المرسلة المبينة للشرع كما توهمه بعضهم وإنما مراده كمراد عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنهم يحدثون أمراً يقتضي أصول الشريعة فيه غير ما اقتضته قبل حدوث ذلك الأمر ولا غرو بتبعية الأحكام للأحوال والله أعلم بحقيقة الحال.

تتمة:

قَالَ الْعَيْنِيُّ: لو شاهدت عائشة رضي الله تعالى عنها ما أحدث نساء هذا الزمان من أنواع البدع والمنكرات لكانت أشد إنكاراً ولا سيما نساء مصر فإن فيهن بدعاً لا توصف ومنكرات لا تمنع منها ثيابهن من أنواع الحرير المنسوجة أطرافها من الذهب والمرصعة باللآلئ وأنواع الجواهر وما على رؤوسهن من الأقراص المذهبة المرصعة باللآلئ والجواهر اليتيمة والمناديل الحرير المنسوج بالذهب والفضة الممدودة وقمصانهن من أنواع الحرير الواسعة الأكمام جداً الساكلة أذيالها على الأرض مقدار أذرع كثيرة بحيث يمكن أن يجعل من قميص واحد ثلاثة قمصان وأكثر ومنها أن مشيهن في الأسواق في

164 - باب صَلَاةُ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ⁽¹⁾

ثياب فاخرة وهن متبخترات متعطرات مائلات مع الرجال مكشوفات الوجوه في غالب الأوقات ومنها ركوبهن على الحمير الغرة وأكمامهن سابلة من الجانبين في أزر رفيعة جدًا ومنها ركوبهن على مراكب في نيل مصر وخلجانها مختلطات بالرجال وبعضهن يغنين بأصوات عالية مطربة والأقداح تدور بينهن ومنها غلبتهن على أزواجهن وقهرهن إياهم وحكمهن عليهم بأمور شديدة ومنهن نساء يتبعن المنكرات بالإجهار ويخالطن الرجال فيها ومنهن قوادات يفسدن الرجال والنساء ويمشين بينهن بما لم يرض به الشرع ومنهن صنف نعايا قاعدات مترصدات ومنهن صنف دائرات على أرجلهن يصطدن الرجال ومنهن صنف سوارق من الدور والحمامات ومنهم صنف سواحر يسحرن وينفشن في العقد، ومنهم خطابات يخطبن للرجال نساء لها أزواج، ومنهن بياعات في الأسواق يتعاطين بالرجال ومنهن صنف دلالات نصابات على النساء ومنهن صنف نوائح ودقات يرتكبن هذه الأمور القبيحة بالأجرة ومنهن صنف مغنيات يغنين بأنواع الملاهي بالأجرة للرجال والنساء إلى غير ذلك من الأصناف الكثيرة الخارجة عن قواعد الشريعة فانظر إلى ما قالت الصديقة رضي الله تعالى عنها من قولها لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدثت النساء وليس بين هذا القول وبين وفاة النبي ﷺ إلا مدة يسيرة على أن نساء ذلك الزمان ما أحدثن جزءًا من ألف جزء مما أحدثت نساء هذا الزمان والله المستعان في كل حين وآن.

164 - باب صَلَاةُ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ

(باب صَلَاةُ النِّسَاءِ خَلْفَ) صفوف (الرِّجَالِ) وذلك لأن مبنی أمرهن على الستر وتأخرهن من الرجال أستر لهن.

(1) قال الحافظ: أورد البخاري فيه حديث أم سلمة في مكث الرجال بعد النساء، ومطابقتها للترجمة من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجل أو بعضهم للزم من انصرافهن قبلهم أن يتخطينهم وذلك منهى عنه، ثم أورد حديث أنس في صلاة أم سليم خلفه وهو ظاهر فيما ترجم له، انتهى.

وقال العيني: غرض الترجمة بيان أن صلاة النساء خلف صفوف الرجال لأن مبنی أمرهن على الستر وتأخرهن من الرجال أستر لهن، ثم قال في مطابقة حديث أم سلمة: مطابقتها من =

870 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بالقاف والزاي والعين المهملة المفتوحات وقد تسكن الزاي المكي المؤذن.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين الرَّهْرِيُّ المدني، (عَنِ الرَّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ) الفراسية، (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

حيث إن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم للزم انصرافهن قبلهم أن يتخطينهم، وذلك منهي عنه، قال هذا على مذهبه، وأما على مذهب الحنفية إذا تقدم صف من النساء على صف الرجال يفسد ذلك صلاة هؤلاء الصف بتمامه كما علم من مذهبه في حكم المحاذاة، انتهى. قلت: وعلى هذا يكون الباب من الأصل الحادي والأربعين إشارة إلى ما ورد «أخروهن من حيث أخرهن الله»، قال الزيلعي: حديث غريب مرفوعاً، وهو في مصنف عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود، وتبعه الحافظ في الدراية فقال: لم أجده مرفوعاً، وهو عند عبد الرزاق والطبراني من حديث ابن مسعود موقوفاً في حديث أوله «كان الرجل والمرأة في بني إسرائيل يصلون جميعاً» الحديث، ووه من عزاه لدلائل النبوة مرفوعاً، وزعم السروجي عن بعض مشايخه أنه في مسند رزين، انتهى. وهذا أوجه عندي، وقال السندي: قوله: «باب صلاة النساء خلف الرجال» أي: قيامهن في الجماعة خلف صفوف الرجال، ويحتمل أن يقال المراد اقتداؤهن بالرجال في الصلاة، ودلالة الحديث الأول على المعنى الثاني واضح، وعلى المعنى الأول بواسطة أن تقدم النساء في الخروج من المسجد يقتضي تأخرهن في القيام، ولا يلزم تخطيهن إياهم عند الخروج وهو معلوم الانتفاء مكروه طبعاً وشرعاً، ولعل هذا هو توجه ذكر هذا الباب مرتين في الكتاب كما في بعض النسخ فيحمل مرة على تأخر الصف ومرة على صحة الاقتداء، انتهى.

والتكرار في نسخة الكرماني، فإنه ذكر أولاً باب صلاة النساء خلف الرجال. وأورد فيه حديث أم سلمة ثم حديث أنس كما في جميع النسخ الموجودة عندنا، ثم ترجم باب سرعة انصراف النساء من الصبح الخ، ثم باب استئذان المرأة الخ، ثم ترجم باب سرعة انصراف النساء من الصبح الخ، ثم باب استئذان المرأة الخ، ثم ترجم «باب صلاة النساء خلف الرجال» وأورد فيه الحديثين المذكورين بهذين السندين إلا أنه قدم ههنا حديث أنس على حديث أم سلمة، ولم يتعرض لذلك الحافظان ابن حجر والعيني، نعم تعرض له القسطلاني إذ قال في آخر الباب، زاد في فرع اليونانية كهي ههنا باب صلاة النساء خلف الرجال، وهو ثابت فيه قبل بابين فكرره فيه ونبه على سقوط الأخير في الهامش بإزائه عند أبي ذر، وهو ساقط في جميع الأصول التي وقفت عليها، لكونه لا فائدة في التكرار، نعم فيه حين يقضي تسليمه وهو يمكث، وفي السابق حين يقضي تسليمه ويمكث هو، وفيه أيضاً قالت بتاء التأنيث، ولا بن عساكر قال بالتذكير، وفي الأول قال فقط، وفي الأخير قدم حديث أبي نعيم على حديث يحيى بن قزعة، انتهى.

قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءَ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَيَمْكُثُ هُوَ فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ»، قَالَ: نَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ، قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ⁽¹⁾.

871 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ، فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا»⁽²⁾.

قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ (قَامَ النِّسَاءَ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَيَمْكُثُ هُوَ) ﷺ (فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ، قَالَ) أَي: الزُّهْرِيُّ وَهَذَا إِدْرَاجٌ مِنْهُ.

(نَرَى) بفتح النون ويروى ترى بالمشناة أي: نظن (- وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ) الفعل (كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ، قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ) وفي رواية قبل أن يدركهن أحد من الرجال.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم للزم من انصرافهن تخطيهم وذلك منهى عنه وهذا الحديث بعينه مضى في باب التسليم.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) وفي رواية سفيان ابن عيينة، عن إسحاق وفي رواية (عَنْ إِسْحَاقَ) ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أنس.

وفي رواية: (عَنْ أَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ) أم أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ) عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد على مذهب الكوفيين وأما البصريون فيوجبون في مثله النصب مفعولاً معه واسم ذلك اليتيم ضميرة بضم المعجمة وفتح الميم.

(خَلْفَهُ وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا) وهذا هو موضوع الترجمة فإنها صلت خلف الرجال وقد مر الحديث في باب الصلاة على الحضور.

(1) تحفة 18289.

(2) أطرافه 380، 727، 860، 874، 1164 - تحفة 172.

165 - بَابُ سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ وَقِلَّةِ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ

872 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بَغْلَسٍ، فَيَنْصَرِفُنَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُعْرِفُنَ مِنَ الْغَلَسِ - أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا» (1).

165 - بَابُ سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ وَقِلَّةِ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ

(بَابُ سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ) أي: من صلاة الصبح (وَقِلَّةِ مَقَامِهِنَّ) بفتح الميم أي: قيامهن أو بضعها أي: إقامتهن (فِي الْمَسْجِدِ) خوفاً من أن يعرفن بسبب انتشار الضوء على تقدير مكثتهن فيه وإنما قيد بالصبح لأن طول التأخير فيه يفضي إلى الإسفار فناسب الإسراع بخلاف العشاء فإنه يفضي إلى زيادة الظلمة فلا يضر المكث.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) البلخي يقال له خت بفتح الخاء المعجمة وتشديد المثناة الفوقية ويقال له الختي مات سنة أربعين ومائتين.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ) أبو عثمان الخراساني مولداً، البلخي منشأ، المكي مسكناً، مات بمكة سنة سبع وعشرين ومائتين، وهو من شيوخ البخاري، وقد روى عنه هنا بالواسطة، وهو صاحب السنن.

(حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء وفتح اللام، هو ابن سليمان المدني، وقد مرّ في أوّل كتاب العلم، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بَغْلَسٍ، فَيَنْصَرِفُنَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ) بإثبات نون الإناث على لغة: «أكلوني البراغيث» وهي لغة بني الحارث، ويروى: نساء المؤمنات، أي: نساء الأنفس المؤمنات، أو الإضافة بيانية نحو: شجر الأراك، وقيل: إن النساء بمعنى الفاضلات، أي: فاضلات المؤمنات (لَا يُعْرِفُنَ) بصيغة المجهول (مِنَ الْغَلَسِ، أَوْ) قالت (لَا يُعْرِفُ) بصيغة الأفراد على البناء للفاعل (بَعْضُهُنَّ بَعْضًا) وفي رواية: لَا يُعْرِفُنَ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا، على اللغة المذكورة.

166 - باب اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ

873 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْنَعُهَا»⁽¹⁾.

وفي الحديث دليل على وجوب قطع الذرائع الداعية إلى الفتنة وطلب إخلاص الفكر لاشتغال النفس بما جبلت عليه من أمور النساء.

166 - باب اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ

(باب اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ) أي: لأجل الخروج (إِلَى الْمَسْجِدِ) للصلاة فيه أو لتكثير سواد الجماعة. (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد.

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بتقديم الزاي على الراء مصغراً البصري، وقد مرّ في باب الجنب يخرج، (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ) في أن تخرج إلى المسجد، أو في معناه كشهود العيد وعبادة المريض.

(فَلَا يَمْنَعُهَا) بالجزم أو الرفع، وليس في الحديث التقييد بالمسجد، وإنما هو مطلق يشمل مواضع العبادة وغيرها، لكن القواعد الدينية تقتضي تقييده بالخروج للصلاة وما في معناها كشهود العيد وزيارة قبر ميت لها، وإذا كان عليهم أن يأذنوا لهن فيما هو مطلق لهن الخروج فيه فالإذن لهن فيما هو فرض عليهن أو يندب الخروج إليه أولى، كخروجهن لأداء شهادة ولأداء فرض الحج وشبهها، أو لزيارة آبائهن وأمهاتهن، والله أعلم.

وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

167 - بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ

874 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ، فَقُمْتُ وَبَيْتُ خَلْفَهُ وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا».

875 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَهُوَ يَمْكُثُ فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ»، قَالَتْ: نَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ، قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ الرِّجَالُ.

خاتمة:

اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانين حديثاً، المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثاً، والبقية موصولة، المكرر منها فيها وفيما مضى مائة حديث وخمسة أحاديث، وهي جملة المعلق إلا ثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة، والخالص منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة عشر حديثاً، وهي:

حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الرفع عند القيام من الركعتين.

وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النهي عن رفع البصر في الصلاة.

وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في أن الالتفات اختلاس من الشيطان.

وحديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قراءة الأعراف في المغرب.

وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قراءة الرجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾،

وهو معلق.

وحديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الركوع دون الصف.

وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جمع الإمام بين التسميع والتحميد.

وحديث رفاعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في القول في الاعتدال.

وحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الجهر بالتكبير.

وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في سنة الجلوس في التشهد.

وحديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في سرعة انصراف النساء بعد السلام.

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ ، وَهُوَ مَعْلُوقٌ .
 وحديث عقبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِسْمَةِ النَّبِيِّ .
 وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثرًا ، منها ثلاثة موصولة ، وهي :

حديث أبي يزيد عمرو بن سلمة في موافقته في صفة الصلاة لحديث مالك ابن الحويرث وقد كرره .

وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي صَلَاتِهِ مَتْرَبًا ، ذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ فِي سَنَةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُدِ ، وَحَدِيثُهُ فِي تَطَوُّعِهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةُ ، وَالْبَقِيَّةُ مَعْلُقاتُ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ .

وقد وقع الفراغ من القطعة الرابعة من شرح صحيح الإمام الْبُخَارِيِّ عَلَيْهِ رَحْمَةُ رَبِّهِ الْبَارِي قَبِيلَ ظَهْرِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ أَيَّامِ جُمَادَى الْآخِرَةِ الْمُنْسَلِكِ فِي سَلَكِ شَهْرِ السَّنَةِ التَّاسِعَةِ وَالْعِشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ مِنْ هِجْرَةٍ مِنْ يَأْخُذُ الْعَفْوَ وَيَأْمُرُ بِالْعُرْفِ ، عَلَى يَدِ جَامِعِهَا الْفَقِيرِ إِلَى عُنَايَةِ رَبِّهِ الْقَدِيرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّهْرِيرِ بِيُوسُفَ أَفْنَدِي زَادَةَ ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُمُ الْحَسَنَى وَزِيَادَةَ .

وتتلوها القطعة الخامسة الْمَبْتَدَأَةُ بِكِتَابِ الْجُمُعَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَأَنَا أَرْجُو مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ إِتْمَامَ الشَّرْحِ بِكَمَالِهِ ، بِحَرَمَةِ النَّبِيِّ وَآلِهِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَسَنَدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ هِدَاةَ الدِّينِ ، وَحِمْلَةَ شَرِيعَةِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى أَكْثَرِهِمْ أَجْمَعِينَ .

3	10 - كِتَابُ الْأَذَانِ
4	1 - باب بَدْءِ الْأَذَانِ
23	2 - باب الْأَذَانِ مَثْنَى مَثْنَى
25	3 - باب: الْإِقَامَةُ وَاحِدَةً، إِلَّا قَوْلَهُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ
26	4 - باب فَضْلُ التَّأْذِينَ
33	5 - باب رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ
40	6 - باب مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ
43	7 - باب مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُتَأَذِّي
51	8 - باب الدُّعَاءِ عِنْدَ النَّدَاءِ
56	9 - باب الاستِهِامِ فِي الْأَذَانِ
63	10 - باب الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ
68	11 - باب أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ
73	12 - باب الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ
78	13 - باب الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ
85	14 - باب: كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ
92	15 - باب مَنْ انْتَظَرَ الْإِقَامَةَ
96	16 - باب: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ
97	17 - باب مَنْ قَالَ: لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ
100	18 - باب الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ، إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً، وَالْإِقَامَةُ، وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةَ وَجَمْعٍ، وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ، فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ

- 107 باب: هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَدُّنُ فَاهُ مَا هُنَا وَمَا هُنَا، وَهَلْ يُلْتَقِثُ فِي الْأَذَانِ؟
- 113 20 - باب قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَّنَّنَا الصَّلَاةُ
- 121 21 - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، وَلِيَأْتِ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ
- 124 22 - باب: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ، إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ
- 129 23 - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا، وَلِيَقُمَ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ
- 130 24 - باب: هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِلَّةٍ؟
- 133 25 - باب: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: (مَكَانَكُمْ) حَتَّى رَجَعَ انْتَظَرُوهُ
- 137 26 - باب قَوْلِ الرَّجُلِ: مَا صَلَّيْنَا
- 139 27 - باب الْإِمَامُ تَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ
- 141 28 - باب الْكَلَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ
- 143 29 - باب وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
- 160 30 - باب فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
- 174 31 - باب فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ
- 181 32 - باب فَضْلِ التَّهَجُّبِ إِلَى الظُّهْرِ
- 186 33 - باب اخْتِسَابِ الْأَثَارِ
- 191 34 - باب فَضْلِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ
- 193 35 - باب: اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ
- 194 36 - باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ وَفَضْلَ الْمَسَاجِدِ
- 209 37 - باب فَضْلُ مَنْ عَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ
- 211 38 - باب: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ
- 220 39 - باب حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ
- 236 40 - باب الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ

- 41 - باب: هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟ وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟ 238
- 42 - باب: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ 245
- 43 - باب: إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَيَدِهِ مَا يَأْكُلُ 256
- 44 - باب: مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ 257
- 45 - باب: مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ ... 259
- 46 - باب أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ 263
- 47 - باب مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعَلَّةٍ 274
- 48 - باب مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ، فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ، فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَارَتْ صَلَاتُهُ 276
- 49 - باب: إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّمَهُمْ أَكْبَرُهُمْ 285
- 50 - باب: إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ 287
- 51 - باب: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ 288
- 52 - باب: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ 308
- 53 - باب: إِنْهُمْ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ 314
- 54 - باب: إِمَامَةُ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى 319
- 55 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ 329
- 56 - باب: إِمَامَةُ الْمَفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ 334
- 57 - باب: يَقُومُ عَنِ يَمِينِ الْإِمَامِ، بِحِذَائِهِ سَوَاءً إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ 341
- 58 - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ، لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا 345
- 59 - باب: إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يُؤْمَّ، ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ 347
- 60 - باب: إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ، وَكَانَ لِلرَّجُلِ حَاجَةٌ، فَخَرَجَ فَصَلَّى 349

- 61 - باب تَخْفِيفِ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ، وَإِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ 362
- 62 - باب: إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّ مَا شَاءَ 366
- 63 - باب مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ 368
- 64 - باب الإيجاز في الصَّلَاةِ وَإِكْمَالِهَا 373
- 65 - باب مَنْ أَحَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ 374
- 66 - باب: إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا 383
- 67 - باب مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ 384
- 68 - باب: الرَّجُلُ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ 386
- 69 - باب: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟ 392
- 70 - باب: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ 395
- 71 - باب تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا 399
- 72 - باب إِقْبَالَ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ، عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ 402
- 73 - باب الصَّفِّ الْأَوَّلِ 404
- 74 - باب: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ 406
- 75 - باب إِيْثْمٌ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ 408
- 76 - باب إِرْزَاقِ الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ 411
- 77 - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ، خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ تَمَّتْ صَلَاتُهُ 415
- 78 - باب: الْمَرْأَةُ وَخَذَهَا تَكُونُ صَفًّا 416
- 79 - باب مِئْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ 419
- 80 - باب: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سِتْرَةٌ 421
- 81 - باب صَلَاةِ اللَّيْلِ 426

- 82 - باب إِيْجَابِ التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ 438
- 83 - باب رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْاِفْتِتَاحِ سَوَاءً 446
- 84 - باب رَفْعِ اليَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ لِلْاِفْتِتَاحِ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ 450
- 85 - باب: إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟ 453
- 86 - باب رَفْعِ اليَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ 455
- 87 - باب وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى 459
- 88 - باب الْحُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ 462
- 89 - باب مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ 467
- 90 - باب 494
- 91 - باب رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ 507
- 92 - باب رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ 514
- 93 - باب الْاِلْتِمَاتِ فِي الصَّلَاةِ 517
- 94 - باب: هَلْ يَلْتَمِزُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئًا، أَوْ بُصَافًا فِي الْقِبْلَةِ؟ 522
- 95 - باب وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَافَتْ 525
- 96 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ 564
- 97 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْعَصْرِ 570
- 98 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ 571
- 99 - باب الْجَهْرِ فِي الْمَغْرِبِ 581
- 100 - باب الْجَهْرِ فِي الْعِشَاءِ 585
- 101 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ 587
- 102 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ 588

- 103 - باب: يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَيَحْذِفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ 589
- 104 - باب الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ 590
- 105 - باب الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ 597
- 106 - باب الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاتِيمِ ، وَسُورَةُ قَبْلَ
سُورَةٍ ، وَبِأَوَّلِ سُورَةٍ 608
- 107 - باب: يَفْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ 629
- 108 - باب مَنْ خَافَتْ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ 631
- 109 - باب: إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ 631
- 110 - باب: يُطَوَّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى 632
- 111 - باب جَهْرُ الْإِمَامِ بِالتَّائِمِينَ 633
- 112 - باب فَضْلُ التَّائِمِينَ 646
- 113 - باب جَهْرُ الْمَأْمُومِ بِالتَّائِمِينَ 647
- 114 - باب: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ 651
- 115 - باب إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ 658
- 116 - باب إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ 665
- 117 - باب التَّكْبِيرُ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ 668
- 118 - باب وَضْعُ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ 672
- 119 - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ 676
- 120 - باب اسْتِوَاءُ الظُّهْرِ فِي الرُّكُوعِ 679
- 121 - باب حَدُّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ وَالطَّمَأْنِينَةُ 679
- 122 - باب أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ 683
- 123 - باب الدُّعَاءُ فِي الرُّكُوعِ 692

- 124 - باب مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلَفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ 696
- 125 - باب فَضْلُ اللَّهِمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ 698
- 126 - باب 702
- 127 - باب الطَّمَأْنِينَةُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ 713
- 128 - باب: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ 717
- 129 - باب فَضْلُ السُّجُودِ 726
- 130 - باب: يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ 754
- 131 - باب: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ 757
- 132 - باب: إِذَا لَمْ يَتِمَّ السُّجُودُ 757
- 133 - باب السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمِ 758
- 134 - باب السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ 765
- 135 - باب السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الطَّيْنِ 767
- 136 - باب عَقْدُ الْيَاكِ وَشَدُّهَا، وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِذَا خَافَ أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ 771
- 137 - باب: لَا يَكْفُ شَعْرًا 772
- 138 - باب لَا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ 772
- 139 - باب التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ 773
- 140 - باب الْمُكْثَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ 775
- 141 - باب: لَا يَقْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ فِي السُّجُودِ 780
- 142 - باب مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ نَهَضَ 783
- 143 - باب: كَيْفَ يَتَعَمَّدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكُوعِ؟ 784
- 144 - باب: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ 786

- 145 - باب سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ 789
- 146 - باب مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْ» 802
- 147 - باب التَّشَهُّدِ فِي الْأَوَّلَى 807
- 148 - باب التَّشَهُّدِ فِي الْآخِرَةِ 809
- 149 - باب الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ 829
- 150 - باب مَا يُخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ 841
- 151 - باب مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى 845
- 152 - باب التَّسْلِيمِ 846
- 153 - باب: يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ 850
- 154 - باب مَنْ لَمْ يَرِ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى الْإِمَامِ وَاكْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ 852
- 155 - باب الذِّكْرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ 859
- 156 - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ 890
- 157 - باب مُكْثِ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ 900
- 158 - باب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَحَطَّاهُمْ 909
- 159 - باب الْإِنْفِتَالِ وَالْإِنْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ 912
- 160 - باب مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّ وَالْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ 915
- 161 - باب وَضُوءِ الصَّبْيَانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطُّهُورُ، وَخُضُورِهِمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزِ، وَصُفُوفِهِمُ 931
- 162 - باب خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْعَلَسِ 947
- 163 - باب انْتِظَارِ النَّاسِ قِيَامَ الْإِمَامِ الْعَالِمِ 953
- 164 - باب صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ 958

- 165 - باب سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ وَقِلَّةِ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ 961
- 166 - باب اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ 962
- 167 - باب صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ 963
- فهرس المحتويات 965

